

بسم الله الرحمن الرحيم . . . وبه نستعين . ربنا افزع علينا صبرا
يا من لا يحيط كماله نطاق وصف النقص . ولا يوطأ ذراعا ادراكه حول الفضل . نحمد
امتثال الامر بالصور والاعيان . ونشكر اهل منكم لا ابلاتك الايلا . انت
الذي توفى من الحكمة من ثمانا . اسأل ان يعلى عني معين العطاء . وتجلي عني عيب الغطاء .
وتجلى مقتضايات العطاء . الذين عينو الاجل العطاء . واشتعلوا بانوار الشريعة الغراء .
واشتغلوا في اطوار السراء والضراء . وصاروا صدورا في مناجح الاهتداء . وساروا بدورا في
مناجح الاقتداء . وفضل مدادهم على دماء الشهداء . وزج شامهم عن قيام الجهاد . وجعل جليسهم
بالميل من السعد . وفضل وفضل على خاتم الانبياء وخاتم الانبياء . محمد المصطفى . وفضل
بردة الاولياء . وصحة حيرة الاقبياء . يقول العبد الضعيف الحقير . المذنب عبد اللطيف
بن عبد العزيز بن مدين الدين حماد بن محمد بن محمد . واولاه واعطاه في اخوته امه واولاه . ان
بعض اخواني . وخلص خلالي في اثنا الصلوة من البين . قالوا ان جمع البحرين . كتاب بديع . له قد
رفيع . لم ير مثله في الفروع . تاليف يستخرج منه الروح . من وجازة لفظه يشابه الالغاز . وفي
سباده في حظه تحاكي الاغمار . كتاب في سرائر سرور مناجية من الاخوان ناجي . ليس له شرح ينبي
العليل من دايه . ويكي العليل بآيه . فسالك ان تشرح شرا عجل فوايد قيوده . ويدل شواهد
صبيوه . ويرى ما كنت في حجب عبادته . ويفوز ما كنت في اصداف اشاراته . خاوي بالمشاكل
المصنوعة . خاوي عن الدلائل المبسوطة . منقسطا بين القويطة والافراط . فان خير الامور
الايواسط . فقلت لهم هذا امر دفع السوء . وفي امر وضع العدة . ومن كيد الزمان كسير

وفي

وفي قيد الهوان اسير . وعد الي بدو فساد . وعلى علي عدو فساد . مع ان العلم حال هشما تدره
الرياح . والجمل حال جمايد . وربه النجاح . وابن الصفا هيما من عيش عاشق . وجهه عدن بالمكاره
صفت قلوبوا من هذا الاعتذار . وقابلوني بالانحاح . والاصرار . فاجتث قنبي فيه وان كان صبرا
لان في النجاح الرجال خير كثير . وشرعت بالنظر الكليل . والخاطر العليل . راجيا من القادر
الجليل . ان ييسر لي كل عسير . وعويل . اد هو نعم المولي . ونعم النصير . الحمد لله . ابتد المصنف رحمه
الله في اول تصنيفه بالحمد . اقتدا بكتاب الله الحميد . وامتثال لقوله عليه السلام خلقوا باخلاق الله
وشكرا على صبر وورته مصنفنا فضل الاله اما تحت الحمد فقد تركته بالبعد لاعتباره بحر في اويل
الشرح تحت صفي تحت الى بلا اللوح . جاعل العلماء بدل من الله وبيان لا ستحقاقه الحمد بهذا
الوصف كاستحقاقه بذاته . انما هي اي كاتج . وهو جمع ثم هذا تشبيه بليغ لان طريفة مذكوران
فيه تحذف حرف التشبيه وجعل المشبه به في حكم الخبر عن المشبه من قبيل قولهم زيد اسد وذكر ما يلام
المشبه به معه وهو قوله . لا اعتذارا هو . وجه المشبه ان السائر في الليل المظلم يبتدون
الى طريقهم بالانحاح الزاهر فكذلك السالكون يبتدون الى طريق الدين بالعلم الهادي كاقال عليه
السلام اصحابي كالنجوم بايم اقتدتم اهتديتم جعل المصنف الانحاح استعارة للعلماء وقوله لا اعتذارا
زاهره ترشحا لها وهذا قول غير مختار في البيان كما هو مفقور في علم البيان فان قلت العلماء جمع
كثرة والانحاح جمع قلده فلا يصح ان يحمل عليه قلت ما ذكر في كان على فقد بران براد منه الكثرة وهذا
اريد منه القلة بقرينة حمل جمع القلة عليه كما اريد من الجمع التشبيه في قوله تعالى فقد صغت قلوبكما
بقريته اصافته اليها فان قلت اي حجة الى هذا التكليف وقد ثبت ان الحلي بالام يراد منه الحسن
فيجمع حمل جمع القلة عليه قلت نعم اذ المكنى الام للهدى وهذا اريد على الشريعة لا مطلق العلم
فان قلت الامر يقبل نحو ما قال قال عليه السلام اصحابي كالنجوم قلت لعله اشار بابراد جمع القلة
الى قلة العلماء الهادين في زمانه فاذا قلوا في ذلك الزمان الغالب فيه النجار فكيف شأنهم في عصرنا
المملوء بالشرار كاقول اذا عدا قلة لا فتد صارا واكل من القليل وفيه رعاية براعة
الاستنبال لان كون العلماء كالاتج انما هو بعلم الفروع الذي ينظم به الاحوال ويميز الحلال عن
الحرام واعلاما ساي كاعلام وهو جمع علم وهو الجبل لا اعتذارا هو ساي ظاهر وجه
الشد ان المسلمين يقصدون العلم يقتبسوا من احوالهم وافعالهم ويقصدوا كما كانوا يقصدون
الحيال لا فواع الى تنقاع هاهم وحجة ساي دليله وانما يستدل باحوالهم وافعالهم وقت
الاستنباه على الحق ساي واظهاره كما يستدل المستدل بالدليل على مدعاه . قاطعه ش لماره الشبهة
جعل انفسهم حجة مع انما تقوم بمسألة كما يقال زيد عدل وانما لم يقل حجة اشارة الى انهم متفقون
على دعوى واحدة وهي الدعوى الى الله ولو جمع لا وهم ان لكل منهم دعوى مخالفة لدعوى الاخر
وحجة ساي اي طرقا واصحابا الى الصدق ساي المراد به الحمد بحان الكون سببا لها عبر عنها
به رعاية يعني افعال العلماء واهوالهم طريقا الى الحمد في سلك فيه ولم يخرج عنه نال مقصده والمراد
به الحمد كما يقال فلان صدوق يعني اتباعهم جوذي الى ان كون المصنف محبوبا الى الله تعالى ولجاده
جعل انفسهم طريقا الى الحمد والكلام في افراد الحجة كالسلام في افراد الحجة قال المصنف رحمه
الله في شرحه الصدق كما يقع في الاقوال يقع في الافعال فالمراد بعبادته مثل الكادب لان لم
يباين عما وضعت العبادة له من القرينة الى الله وخلص العبودية له احوال انه ان اراد من
الصدق خلاف الكذب لا يستقيم قوله يقع في الافعال لانه حقيقة في الخبر بحان في الفعل فيلزم

الحج بين الحقة والجان في الارادة وهو ممنوع وان اراد منه الاخلاص كان التنازل
الاقوال والافعال فلفظة الى لا تناسبه على الاطلاق ولا على الالتهام والاختلاص لا يكون غاية
من تتبع العلم باخلاص وانما يكون غاية للرأب بين المتبعين لظواهرها كما قيل الوياقظرة الاخلاص
مشارعة في اي مستويته وصدور من صدر يعقوب ليس يعقوب جماعه ورواها للفضائل
جامعه فعلى هذا لا تشبه فيه وفي الصدر يعقوب العضو المتماثل على القلب يعقوب هو جامعون للفضائل
بحيث كان ابدانهم كصدف في حواشيها كما قال القائل اذا ما تجلي لي فكل نواظره وان هو ناداني
فكل سامع اختار في الاول جمع القله وهناك جمع الكثره اشارة الى ان العمل الجامع بين الفضائل
كثيرون لكن من يصليهم لا يقتل قلوبهم تقدم الجار والمجرور لرعاية الجمع او للتخصيص ادعا
م وبدور في اسماء الشريعة طالعده شبيهة بالبدور دون الشمس او لان حسن البدور انما يكون في الليل
مقتبسة من نور صاحب الشرح كقوله القمر المستفاد من الشمس ولان حسن البدور انما يكون في الليل
والشمس لا جامعها والناس كلهم في ظلمة الجهل فكان تشبيههم بالبدور التي اختار هذا ايضا جمع الكثره
اشارة الى ان العلماء النافعين للناس كالبدور المتبرك كثره وان لم يكونوا صاحبين للامامة
ومرتبة القدوة م حلا فخص على المصدر لان قوله الحمد لله في الاصل الحمد لله فعدل الى الجملة
ش الاحية العين المقيدة بزمان لتكامل الحمد يدوم دوام جوده س اي كدوام جوده الله وهو صفة تكون
مبدأ الافادة على من يلقى به لا تعرض فلو وجب واحد كتابة مثلا من غير اهله او من اهله لغرض
ديوي واخرى لا يكون جوادا الفياض ش وهو ما بعد الفياض يعقوب التابع او يعقوب كثير
الانصاب وفي هذا التشبيه اشارة الى ان الله سبحانه لا يحد له بالذات مفيد للبراءة ولما
كان المشبه به في هذا التشبيه معنويا اراد ان يشبهه بالحق المحض الدائم فقال وبقي ما الجواهر
لا الاعراض ش الجواهر هو ما يقوم بنفسه والعرض ما لا يقوم بنفسه والمراد من البقاء هنا طول
الامتداد ومن الاعراض اعراض لا تتجدد كجدد الحركة ولما كان كثير الجواهر المحسوسة متممة الجواهر
شبه امتداد حمد الله بامتداد الجواهر فتمها وتاكيدا بعد تأكيدا والصلاة ش وهي من الله الرحمة
مر على صاحب الملكة س اي الدين الظاهر ش وضعها بها لان اهلها مطهرون من كون بتركبة
الله كما قال الله تعالى كنتم خير امة اخرجت للناس لان طهارة الوضوء مخصصة هذه الامه بويده ما روي انه
عليه السلام يعرف امته في المحشر يكونهم غرا مجلدين من الوضوء فان قلت الوضوء كيف تختص بهم
وقد قال عليه السلام حين توضع هذا وضوي ووضو الانبياء من هبلي قلت وجود الوضوء في
الانبياء لا يدل على وجوده في اممهم لا احتمال ان يكون مختصا بهم المويدي س اي المقوي من عند
الله بالمحنة الظاهرة ش وهو القرآن لانه باق بعده م عند خاتم الرسل ش وهو بكر التاسم فاعل
وبقيها الطابع ش وناسخ الملل س اي مبطل بعض احكامها والوضوءان ش بكسر الراء وصفها
والضم اضمع يعقوب الرضا وهو مدودام ومقصود مصدره على الله ش وهو من جهة النسب
اولاد علي وعقيل وجعفر والعباس ومن جهة الدين كل من بقي كذا اجاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم حين سئل عن الال ائمة الهدى س على حذف المضاف اي ائمة اصحاب الهداية م وحججه
ش جمع صاحب كوكب جمع رايك وجمعه اصحاب اختلف في تفسير الصحابي المنسوب الى الصحابة النبي
عليه السلام وهم اصحابه انما جان السبة اليهم لكونهم طائفة معوفة بنا على ان الصحابة له معناه
احد جامع في وهو من يكون كثير الصفة كما يقال فلان خادم فلان اذا كان كثير الحمد له والثاني
لغوي وهو من يكون مصاحبا ولو كان ساعده وسعيد بن المسيب اعتبر الاول ولم يعد من

الصحابة

الصحابة الامن اقام مع النبي صلى الله عليه وسلم سنة او سنتين والباقيون اعتبر والثاني
حيق قالوا من رآه من المسلمين فهو صحابي لكن المراد هنا ما قاله سعيد بن جبير قوله مصابيح ش لانه
جمع مصباح وهو السراج يشبههم بالمصابيح لان السالكين في الدين اعتدوا بابوا وعلومهم المتبينة
من النبي عليه السلام كاهندار السالكين بالمصابيح في المسالك الدينية جمع دجيد وهي الظلمة
م والوجه ش هي اقام الله تعالى وقيل ارادة ايصال الحق من بينهم ش اي يبع الصحابة
في انارهم م باحسان س اي اخلاص م وعلى علماء الامه في كل زمان ش وهم الصابغون
بتوفيق الله تعالى بعد السيرة م اما بعد ش اي بعد حمد الله والصلاة على رسوله م هذا كتاب
يصغر للحافظ محمد ش اي حجه م ويغفر ش اي يكفر م للصابط م وهو الحافظ عوده الرازي
م على ش لما كان صغيرا بم باحسان الفاظه فونه بلفظ الحافظ وكان كثرة معانيه محتاجة الى
التامل فيها قرن على بلفظ الصابط م وتكشف لوقاد ش وهو ما بعد الوفاة من وقد التنازل
م الفرح ش وهو في الاصل اول ما يستنبط من البير ويراد به العلم المستنبط بالفظنه اراد
بوقاد الفرح ش من له دهن يتوقد ذكاه م موزة ش جمع ومن وهو الاشارة بالشفيعين والحاجب
واراد بها هنا المعاني المعلومه من اوضاعه على صلاحيها رموها بالعدم انقياها
من وضع اللغوه م وتتمتع لبقاد ش مبالغة من النقد وهو اخراج الزيف من الجيد البصيرة
ش وهو الاستنباط منه قوله تعالى بل الانسان على نفسه بصيرة اقول المعلوم من شرح
المصنف انه مضاف الى فاعله لكنه مخالف لقول النجاشي ان اسم الفاعل المتعدي لا يضاف الى
فاعله لوقوع الالتباس والا ولي ان يجعل مضافا الى مفعوله يعقوب ش فقد استنبط
الناقد وفيه مبالغة ليست في غيره م كونه م جمع كثر وهو المال المدفون اراد بها المعاني المدفونة
في صيغ العارات م ويتوق ش من الشوق وهو ترقع النفس الى الشيء يقال شاقني الشيء فوشاقني
م راقني اللفظ ش وهو من راقني يروني اي يعجني اللام فيه للتقليل اضافة الراقني الى اللفظ
من قبل اضافة الصفة الى موصوفها م وجيزه س اي تركيبا لوجيز لهذا الكتاب فلما حذف الموصوف
اصنف صفته الى الكتاب حاصل مراد المصنف ان التركيب الموحج بهذا الكتاب يشوق بحاصله
اليه لان لفظه راقني معي غيره بعد وبه لا مفر لباعثه وانما استد الشوق الى الوجيز عار
لان سببه م ويوق ش فاق الرجل اصحابه اذا علم بالشرى وعدها يعقوب ش لانه يعقوب معني العلو
م على النظائر ش من المختصرات المصنفة في هذا الفن م تعجبه ش لانه شاقاله على الاصطلاح الغريب
الذي قد رده اسند الفعل الى التعجب عار لان الفائق هو الكتاب وتعجبه غيره من اتيان مثله
سبب له احوال مرط المصنف في مدح كتابه المودي الى مدح نفسه واعجابه لانه وصفه
بالتهذيب وهو نوع لكتاب الله العزيز مع ان ما وضعه من تعجيب الصبيح لللاف غير معجبه
من الفقهاء الاسلاف ولحق سبق الخطون به لوجه المسائل بانحاز قاله لم يكن مدح خليفته اعله
مع كناية كتابه في التهنئة على كماله م تحوي ش اي يتم وهو حال من فاعل بصغر واستيفاء حوائج
علي من قال ما شانه يغفر للصابط عله م مختصر الشيخ اي الحسن القدوري ش صاحب شرح
مختصر الخريجي م ومنظومة الشيخ اي مختصر الشيخ اي الحسن القدوري ش وافاض عليه ما من فضله
الو في م فانما اخوان را حزان ش اي متمليان وقد قيل القدوري متمثل على اثني عشر الف
مسألة والمنظومة مع فوده واختار اذنه متمثلة على ثمانية عشر الف مسألة م وهذا هو الحق
ش وهما اي مختصر القدوري والمنظومة م النيران المتشقان ش اي المصيان يتألم شوق

وجعله اي حسن واصلا يعني هما كالتي من المشقين وهما النفس والعقل في الحسن وعموم النفع وفي
الصالحين بالتدبير علم القوب لعل اطلاقه على الشمس والقمر باعتبار ان كلا منهما كالعلم للفلك
وهذا ملحق بالبرهان **ش** وفي شرح المصنف انما ذكر نحران اذ لم يكن في الجار نحران معروفاً
وعرف البرهان لانها ظاهرة ان بين النجوم فكانا معهودان عند السامع قال علم البديع الخبر
المعرف باللام بعد التخصيص والمبالغة فهو كذا وبذلك العاقل فذلك عند الصبر وقت وهما
النيران الى هنا كلامه اقول ما قالوا فيها اذا اريد من الخبر المعرف باللام الجنس لان الحصر
والمبالغة انما يستفاد من حمل الجنس على الواحد وهما اريد من النيران الشمس والقمر فكيف يغني
التخصيص فلا يصح تعليله بل المبالغة حصلت من حمل المشبه به على المشبه بلا حرف تشبيه احد
ش وهو مختص بالقدوري **م** يهدي الى هذه المذهب **ش** اي يدل ونسوق الى فيه فقال فقه
الرجل بالكراري **م** وفقه بالضم اي صار فيهما والمراد هنا المعنى الاول **م** الذي هو من اتى
المطالب **ش** وهو مذهب اي حنيفة رحمه الله **م** والاخر **ش** اي المنظوم **م** يعرف الخلاف بين المذاهب
ش وفي اختياره هذا لفظ يعرف وفيما سبق لفظ يهدي لطيفة يعرف بها النظم **م** فثبت بينهما
لم سبق اليه **ش** على بناء الجهور لم سبق احد اليه **م** ولا عتق **ش** اي اطلع **م** احد غيري عليه
مع في ايات شريفة **ش** موصوفها عهد وفي اي مع سائر ايدة شريفة تحتاج اليها الملقى
م ويؤيد حفظ على الموصوف الهدوف اكثرها ما اخذ من ملحق الجار شرح المنظوم **م** ومسايل
ش اي مع سائل **م** منظومة كالقود **ش** مع عهد بكر العنبر وهي الفلاد **م** واسارة الى الاصح **ش**
بين الروايتين **م** والاخوي **ش** بين القولين **م** وتبيين **ش** اي مع تبيين **م** على الخوار للفتوى **ش** ما يؤيد
من الفتوى وهو الشاب القوي سمي الحكيم قوي ليقوي السائل به في جواب احادهم **م** وها **ش** حرف تبيين
م انا قد صدرت **ش** اي الكتاب **م** تمهيد قاعدة **ش** اي بطلان وهي قضية كلية منطبقة على جميع جزئيات
كقوله دللتنا على غير خلافه بالجملة الشريفة **م** اختر عتق **ش** اي انشاءها **م** واوضاع **ش** اي هيأت
وهي معروفة على تمهيد **ش** مرفعة **ش** يعني ملازمة للطباع مفيدة للخلاف كقوانين معزلة الماصح المستكن
فاعله لقول عهد اذا خالفه صاحب **م** ابتداء **ش** اي ابتداء الانشأ على مثال يقال الله يدع القوت
والارض اي مبدعها قالوا في الفرق بينهما الاختراع هو الانشاء على مثال لكن هذا المعنى غير
مناسب هنا فيكون الاختراع مستعملاً في معنى الاستدعاء انما اوردته نقساً وكجميعاً لكلامه
لتكون اي تلك القواعد والاصناف **م** فترى الوسائل **ش** مع وسيله وهو ما يتقرب به الى
الغنى الى اصنافها تلك المسائل **ش** الخلافه وعبر الخلافه **م** والله ولي اعانتى **ش** اي صاحبها
م على هذا التهديب **ش** اشارته الى ما وضعه من الاصطلاح **م** وما توفيقى الاباسه **ش** التوفيق
جعل النبي موافقاً للشيء يعني وما كوفي موافقاً لاصابة الحق فيما قصدت من تصنيف هذا الكتاب
ووقوعه موافقاً لرضا الله الا بمقوتته وتأييده **م** عليه توكلت واليه ايب **ش** اي ان جمع
صدر الكتاب يعني هذا ما يصدر به الكتاب من بيان قاعدة اختر عتقها **م** وصفت هذا
الكتاب **ش** اي في هذا الكتاب **م** وضعنا **ش** اي هيته يستفيد منه قاري كل مسله **ش** وسامعها **ش** اي
م هل هي خلافيه او غير خلافيه **ش** او يقال ان الجملة الاستهلامية بمعنى المصدر اي يستفيد منها
خلافيه او غير خلافيه كما في قوله تعالى سوا عليهم الذرهم ام لم تذره هم يعني المذار
وعدم المذار سوا اراد بغير خلافيه ما لا يدل على الخلافه لانها اتفاقه فان المسائل
التي اوردتها المصنف عاربه عن اوضاع الخلاف فيقول ان يكون فيها خلافي في نفس

الامر

الامر لكن لم يعتبره المصنف لشدود الروايد فيها او كونها قولاً لا مرجوحاً عنده **م** واذا كانت خلافيه
ش في نفس الامر **م** يعلم قاري تلك المسله **م** ما فيها من المذاهب على التخصيص بان وجود التخصيص وذلك
ش وهو اشارة الى مصدر يعلم اي كون القاري عالماً على التخصيص يحصل له بمجرد قرأتها من دون
ش بان لما قبله **م** تلوح **ش** اي اشارة الى الخلاف **م** **ش** كما فعل بعض الفقهاء بان وضعوا في المسائل
رقوماً ليكون الخلاف فيها معلوماً **م** او يصدر باسم **ش** اي اسم من خالف في تلك المسله من الائمة كما فعل
بعضهم هكذا وانما صار وجه تخصيص الخلافه على طريق المصنف **م** لانه مفهوم من نص الكتاب بل لا يوفق
الى امر اخر واظناب وعلى طريقهم لم يكن كذلك **م** وان كما وضعنا رقوماً لقوايد **ش** ان فيها للواصل
هذا جواب عن قال في التقدير اذا كان الخلاف معلوماً من نص الكتاب **م** وصفت الرقوم على المسائل
م يذكرها **ش** في اخر الديباجة **م** فانما هي **ش** اي الرقوم الموضوعه **م** كحاشية ينفذ وجودها ولا يغيرها
ش فان قلت اذا كان وجودها نافعاً فكيف لا يضر عديمها قلت اراد من نفع وجودها انها تزيد في
التوضيح وعلى تقدير عدمها تنعدم تلك الزيادة وذلك لا يضر في نفس معرفة الخلاف لانه حاصله من
نص الكتاب **م** فقول قد دللتنا **ش** اي استدلنا على قول اي حنيفة اذا خالفه صاحبها **ش** وهما ابو يوسف
ومحمد بالجملة الاسمية **ش** وهو متعلق بقوله دللتنا هذا هو الباب الاول من الابواب العشر المذكورة في
المنظوم **م** سوا كان الخبر مقدماً على المتكلم كقوله وللحق حضور الجاهل **م** او جملة **ش** كقوله الجور
لا يبيح عليه الاجلاد **م** او مجرد اس كقوله الوتر واجب **م** الا ان تقع هذه الجملة **ش** الاسمية حالاً لا مقترنة
فلا تدل على خلاف **ش** اصلاً كقوله وطهرها والدوا لاجن فقط **م** او تنقضي نسبة روايه الى اي حنيفة
فلا تدل على خلاف صاحبها **ش** كقوله الفرض ايد وقال لا طيلة او لا ثايات وهو رواية اي قولها
رواية عن اي حنيفة اقول لو طرح لفظة معتزلة من الحديث لكان كلامه اي من العنبر لان الجملة العنبر
على ما هو مقرر في علم المعاني يوتي بها في انشاء الكلام او بين كلامين متصلين معنى عند الاكثرين وجوز
فرقة وضوعها في احكامهم لكن كلامهم انفقوا على اشتراط ان لا يكون لها عمل من الاعراب فكيف تكون
الجملة الحالية معتزلة بمجملة المعتزلة الواقعة في احكام كلامه فانه حال لكن بينهما فرق اشار اليه
صاحب الكتاب في قوله تعالى ثم اخذتم الجمل من بعده وانتم ظالمون حال اي عديم الجمل وانتم ظالمون
م اي عديم الجمل وانتم واضعون العبادة غير موضعها او اعراض وانتم قوم عادتم الظلم
فان قيل اراد بالمعتزلة معناه اللغوي من قوطير اعترض الحجاب اذا ظهر قدام القوم قلنا لا فائدة
في توضيحها اذ **م** فان اقمتم القولان **ش** اي قول اي حنيفة وقوله صاحب **ش** م في النفي والاثبات
ش هذا منصوب بتقدير في لان اقمتم لاراد هنا وان كان في مقتديا وبقا اقمتم الما **م** اقتصرنا
عليها **ش** اي على الجملة الاسمية كقوله نحاسة الارواح غليظة يفهم منه انها عداها غير غليظة وقوله
سيرة الشكر غير مشروعة يفهم منه انها عند هاشم وعده **م** والآخر **ش** اي ان لم يقيم القولان **م** اوردناها
ش اي ابتعنا الجملة الاسمية **م** بضمير التثنية لاشيان مدحهما باي الجملة شين **ش** من الاسمية كقوله ونظر
الوكيل بالقبض مستقط وقال هو كالرسول او الفعلية كقوله مدة احبار ثلاثه والزيادة مست
وقال لا يجوز اذا كانت معلومة **م** لامن اللبس **ش** يعني المذكور بعد الاراد في معلوم الله مدحهما
وان وقع بيانه بصيغة دالة على الخلاف او التوافق ولا يفهم منه معنى اخر حتى يلبس **م** وعلى
قول اي يوسف **ش** اي ودللتنا عليه اذا خالفه صاحبها **ش** وهما ابو حنيفة ومحمد بالجملة الفعلية
المصادر المستترة فاعلمنا **ش** هذا هو الباب الثاني من الابواب العشر كقوله وسقطه عا ورا
العدا **م** وعلى قول عهد **ش** اي ودللتنا عليه **م** اذا خالفه صاحبها بالجملة الماصية المستترة فاعلمنا

ضد
على ما
في المتن

ش هذا هو الباب الثالث من ابواب العشرة كقوله ومنعه بفحش المباشرة انما اختار لابي حنيفة
الجملة الاسمية لانها اشرف الجمل لد لا يلحقها على الثبوت واختار لابي يوسف المضارع لانه معونه مشابه
بالاسم ونفي الماضي محمد والكلام في الاقتصار على ما شاي على صيغة الماضي والمضارع او ردها
بضمير التثنية ما سبق شاي كاسبق في بيان خلاف صاحبه لابي حنيفة رحمه الله مثال الاقتصار على
المضارع قوله ويسقطه عما وراء العذار ومثال الاراد في قوله ويفترض التعديل في الاركان
ويوجبه ومثال الاقتصار على الماضي ما سبق من قوله ومنعه بفحش المباشرة ومثال الاراد في
قوله ويجزى عن النيل والحقاء بالسابع م وعلى قول ابي حنيفة شاي ود للمناعية م اذا خالفه ابو يوسف
ولا قول محمد بالجملة الاسمية وارادها بالمضارع م هذا هو الباب الرابع كقوله ولو خافه فانصرف
هو واجب وتخالفه م وعلى قوله شاي ود للمناعية م اذا خالفه محمد ولا قول لابي يوسف
بالجملة الاسمية وارادها بالمصية م هذا هو الباب الخامس مثاله والالتصاق يلغي وسطره م وحي
قول محمد خوف لاش كقوله والاعتبار في عدم لزومه بزيادة زمانه على ساعان يوم وليلة لا على
او كان حسن صلوات م وعلى قول ابي يوسف شاي ود للمناعية م اذا خالفه محمد ولا قول للامام شاي
اي لابي حنيفة هذا هو الباب السادس بالعليتين شاي بالجملة الفعلية المضارع لتدل على قول ابي
وارادها بالفعل الماص لتدل على قول محمد بقوله ولو نذر ركعتين بغير طهر يلزمه بها بغير
واحد م وبقية قول محمد بعد المضارع م كقوله ويجعل الاستعادة سنة للصالح لا القواعد م
وعلى قول الثلاثة شاي ود للمناعية م هذا هو الباب السابع الا بواب ثلثة اوضاع
شاي تلك الاوضاع بقوله اما بالاسمية وارادها بالعليتين شاي كقوله وكذا اخرج العقب
ويعتبر خروج الاعلى واجازه لبقا الممكن م او بالجملة شاي بالجملة الاسمية والفعلية المضارع
م وفي قول محمد كقوله وشرب بول ما كول حوام وبخيره للتداوي لا مطلقا او باحكام ثلثة
م سنة او لها للامام وتايبها لابي يوسف وتايبها محمد كقوله واقل بعه يوم واكثره وساعه م
وعلى خلاف الشافعي شاي ود للمناعية م بفعله مضارعة مصدره بنون الجماعة نيبا او اياتا
شاي هذا هو ثامن ابواب مثال صورة النبي لم توجب اليه ومثال الايات شاي الاذنين عا والراس
قال المصنف ذكرته في مخالفة الشافعي وزفر وما لك لفظة على خلاف وفي مخالفة الامة السابقة
لفظة على احوال لان احكام هذه الجمل اضداد لا قول هذه الامة صحت واحكام الجمل السابقة
كانت اضداد الا قول تلك الامة حكم الاصطلاح هذا حاصل كلامه لكن لا ينبغي ما فيه من التكلف
والحكم بطل لالة الكل على الخلاف حكم الاصطلاح م وعلى خلاف زفر شاي ود للمناعية م باصية
شاي بفعله فعلها ماض الحى بها فون الجماعة كذلك شاي نيبا واثباتا هذا هو الباب التاسع مثاله
نيبا ولا يجوز ناه مع ضاد الشوط المجهول مثاله اثباتا وفرضا اليه م وعلى خلاف مالك شاي
و للمناعية م بفعله الحى بها وواو الجمع م هذا هو الباب العاشر اعلم ان الاوضاع الثلاثة التي اسند
الفعل الى ضمير الجمع ليس يجب ان يكون الحكم المذكور فيها مما اتفق عليه الامة الثلاثة وقد يجزى الجمع
في حكم اتفق عليه الاثنان منهم فيكون الجمع باعتبار من قلدهما فيه والغرض بيان قول الخالف كقوله
ويجوز رفع النجاسة الحقيقية بالمائع ومنعه وانما جعلناه ابي جعلت كلاما من الاوضاع الدالة
على خلاف الشافعي وزفر وما لك مجموعا لغيرهم ان المذكور في المتن م هو قول اصحابنا وانهم
شاي الشافعي وزفر وما لك مجموعا لغيرهم في مخالفة اصحابنا في المذكور م فيقتصر على
هذه الجمل ان تمت اقوالهم شاي يعني ان كان كل من اقوال الشافعي وزفر وما لك ممنوعا من المذكور

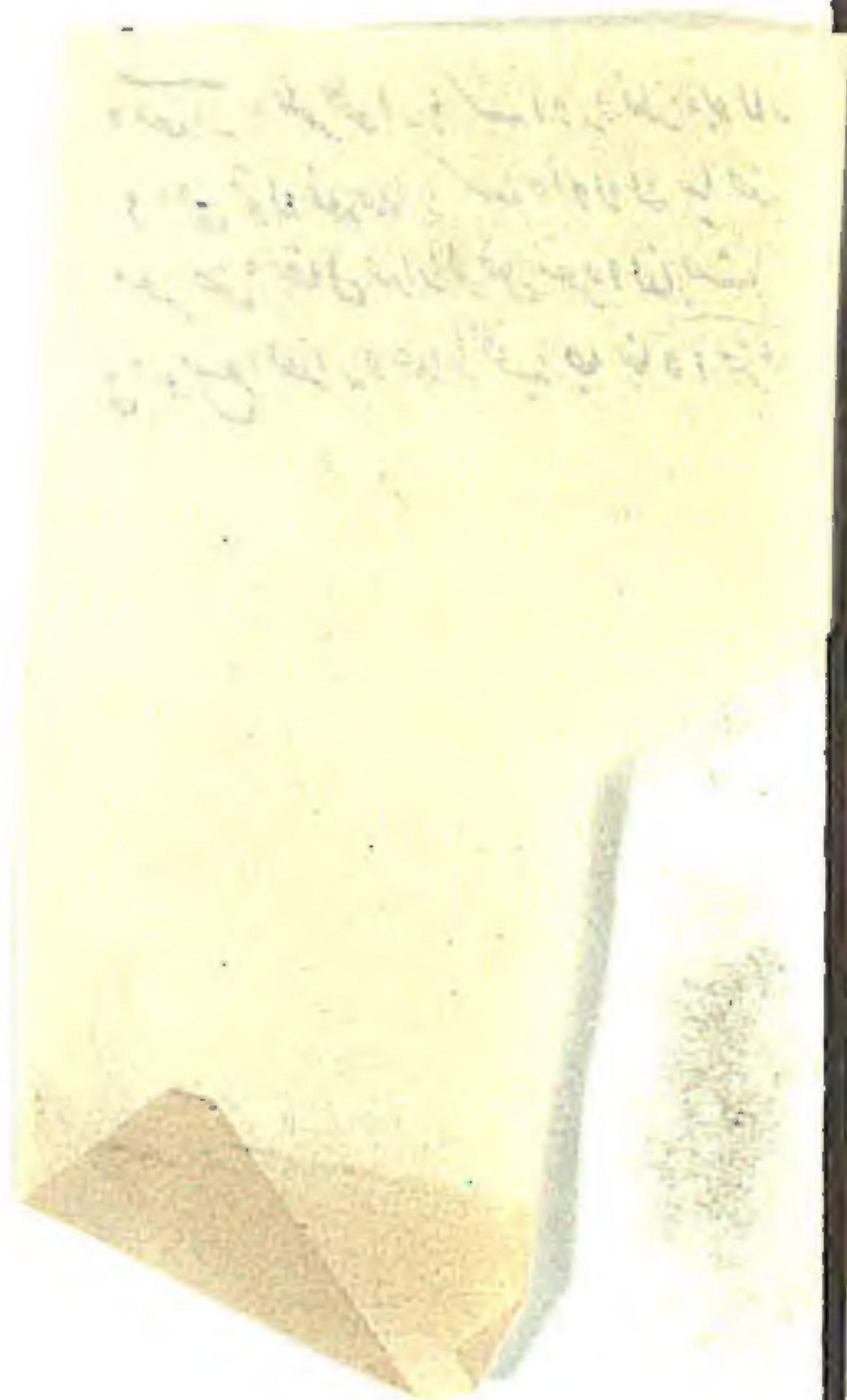
لكنه ضدا له فنصير عليه مثاله ما سبق من الامثلة والاراد فضاها بغيرها على ما سبق شاي يعني ان
لم يعمد اراد فضا الجمل المذكورة في المتن بنفي الحق المحرم كقوله فقد ربه بالربع لا بالاقول وقوله اسقطه
بت لا يثبت وقوله وقد ربه بالتشهد لا يثبت ابقاء السلام هذا إشارة الى ان الاوضاع السابقة
م اوضاع للسائل الخلافه ود للمناعية م هذا هو الباب الثامن اوضاع ست م بالجملة السلبية كقوله
ولو عليه اما وجون او زالت مسكة بنوم انتقض م والناحية شاي المقتبة كقوله تعالى في
عشرة راضية الى مرضيه والمراد منها ذاق النبي وصاحبه كقوله ولا يلزم القيام للغير عن الركوع
والسجود م العاريتين عن الاوضاع السابقة شاي فيدها بالعاريتين لانها اذا كانتا مع الاوضاع
السابقة يدلان على الخلاف كقوله ولو خلل طهر في الاربعين فهو نفاس وقوله ولم يشترط الدلك
اقول الناحية العارضة عن الاوضاع السابقة توجد مع اظهار الفاعل واظهاره وكل منهما وضع
للتوافق المذكور في المتن فلم يجز الى ذكر الناحية لم توجد به وبها في صورة الجملة الاسمية بخلاف
لاقله فانه يدل على ان اقل النفاس غير محدود اتفاقا لكن في عرابها عن الاوضاع السابقة
كلام لان وضع الجملة الاسمية باق فيها والاي لم ان يكون الجمل حسا فان قلت اراد من وضع الامة
الدال على الخلاف ما هو مبتدأ والناحية عارضة عنه قلت فحينئذ كان عليه ان يثبتها بالمتبنة
وهي اخبر من قوله والناحية ولو قيد الاسمية بها وقال هذه اوضاع المسائل الخلافه وما
سواها اوضاع غير الخلافه كان اصحط واعني عن تعداد الوفاقيه م وبالفعل الطاهر الفاعل
شاي كقوله وتكفي المرأة تحليل سحر هام والمستتر شاي وبالفعل المستتر فاعله م للعلم به شاي في جرح الظاهر
بقوله سوق الكلام كقوله ويضع اصبعه في اذنيه اي المودن م والفعل لازم فاعله كان
فاعله شاي كقوله ويتعقد الفعل بالسرو لا الغرض م او مضمر شاي كقوله ويجوز من طرف عذري
الوضو قال المصنف في شرحه وخامسها الفعل اللازم الذي لا يتعدي بنفسه سواء كان فاعله
مقار او مضمر اقول هذا يشعر بان اراد بالفعل السابق التقدي سواء تعدي بنفسه او عوف
الجن وليت شعري ما الغايه به هذا التقويل والفعل فيها سبق كان متاولا للامام ايضا ولو
طرح قوله والفعل اللازم مع متعلقاته وجعل اوضاع الوفاق حسا لكان وجوه والذي
لم يسم فاعله شاي ود للمناعية م غير الخلافه بالفعل المجهول كقوله يفترض في الوضوء غسل الوجه
م واد قل وهذا بالمقصور شاي وفيما يابعدناه من بيان الاوضاع الدالة على الخلاف
وغيره م فقد رخصنا خوف الحواشي واليمين على الاسمية والمضارع والمماض م يعني كتبت
خوف الحاء على الجملة الاسمية الدالة على قول ابي حنيفة والسني على المضارع الدال على قول
ابي يوسف واليمين على الفعل الماضي الدال على قول محمد م وعلى قول محمد شاي يعني كتبت الميم
حين اشترت الى قول محمد خوف لا م وعلى الاحوال الثلاثة على الترتيب شاي يعني كتبت الر حوم
المذكورة على الاحوال الثلاثة المذكورة على الترتيب كقوله واقل نعله واكثره وساعه
يعني اقل نعل الاعتكاف يوم عند ابي حنيفة واكثر يوم عند ابي يوسف وساعة عند محمد
م يعني على ان تلك الاحكام م المفهومه م احوال اصحاب الر حوم م وهو مفعول له لقوله
م وحرف العين والواو والكاف شاي يعني رقت هذه الحروف م على الجمل التي اصحاب هذه الر حوم
وهم الشافعي وزفر وما لك مخالفون الحكم المذكور م شاي في تلك الجمل قوله اصحاب مبتدأ
وقوله مخالفون خبره م وحرف الدال شاي كقوله على المسائل والعبود الزايدة على ما في الكتاب
شاي وهما العذوري والمنظومة م وقد اتفقنا ان لا يخل الكاتب بها شاي اي بالر حوم هذا شروع

بيان فرائد وضع الرقوم يعني اخترنا ان يكتب الكتاب الرقوم ولا نعمل بها القواعد جسيمة **الفائدة**
 سرعة الوقوف على المسائل الخلفية **ش** هذه هي القايده الاولى **م** واعانة للمتدي **ش** هذه هي
 القايده الثانيه يعني وما يعسر على المتدي الاطلاع على كيفية دالات هذه الجمل فتكون الرقوم
 معينه له عليهما **م** والقاصد في علم العربية **ش** يعني اعانة للقاصد في العلوم العربية لانه لا يبر
 بين جملة وجملة وهذه هي القايده الثالثه كما في شرح المصنف اقول القايده الاولى في حق عالم
 العربية لان اصل الوقوف كان حاصله من الصيغه وبالرقوم حصلت سرعته لان النظر الى
 نفس الصيغه لا يتخلو من ادنى توقف والثانيه في حق المتدي لكن ينبغي ان يراد منه غير عالم
 العربية لانه لا يتكرر الثالثه والثالثه في حق من يعلم العربية بمقصور فبقي هذا تكون الرقوم معينه
 للقاصد للمتدي لان الاعانة انما تكون في حق المتدي فلو قال واقاده للمتدي واعانة للقاصد
 في علم العربية لكان احسن ولما ريد من الاعانة الاقاده مجازا ليناول بعمومه القاصد ايضا لان
 الرقوم معينه للمتدي نفس الخلاف والقاصد يسره فله وجه لكن قوله في شرحه وما يعسر على المتدي
 الاطلاع على كيفية دالات هذه الجمل بامامه لانه يدل على انه قادر مع العسر فتكون الرقوم معينه
 له والله اعلم وليكون فرائد ما يلتبس في الخط من اجل الفعليه صونا للكتاب عن غلط الكتاب
ش وهو جمع كتاب وهذه هي القايده الرابعه وهو اقول في القواعد اذ يقع التمهيد في الخط مثل
 تحكم بالياء وتحكم بالنون وتحكم على بنا الجمل **م** وتنبها **ش** عطف على فارقام على فرائد تلك الفرائد
ش وهذه هي القايده الخامسه وفي محضه عطف الدال على المسائل والفتوح الزايله واصافه
 القواعد اضافة بيان من قبل اضافة خاتم فصيده **م** وقد تشارك المسله سابقها **ش** اي المسله التي
 سبقها **م** في حكمها وخلافها المشاركه في الاعراب **ش** يعني يكون لفظ من المسله الثانيه مشاركا للفظ
 من المسله السابقه في الاعراب بسبب العطف كقوله ولم نوجب اليه والترتيب فان الترتيب معطوف
 على اليه فيكون المعطوف في التقدير مسله لان قوله لم نوجب مقدر فيه فتكون المسلتان مشتركين
 في عدم الوجوب وفي مخالفة الشافعي لما فيهما وهذا حينئذ يعني هذا وقت **ش** وعنا المسائل
 الكتاب معتمد على العزيز الوهاب والله اعلم بالحجاب واليه المرجع والمآب

كتاب الطهارة

اختار لفظ كتاب على باب لان فيه معنى الجمع يقال كتب الجمل اي جمعت والبان يعني النوع وكان
 الغرض بيان انواع الطهارة لا نوعا وانما جمع الطهارة لانه مصدر والاصل فيه ان لا يتفق لا
 يجمع حص الطهارة بالمدايه من بين شوط الصلاه لكن بنا اهم لانها لا تستقط بعدد وسبب
 وجوبها الصلاه بشرط الحدث **م** فيترخص في الوضوء غسل الوجه **ش** انما قال فيترخص في الوضوء
 لانه ثابت بدليل قطعي وهو قوله تعالى فاعسلوا وجوهكم الاية الغسل هو الاسال مع التقاطع
 وما قالوا الوجه من فضاص الشعر الى اسفل الذقن طولا ومن تحته الاذن الى الاخرى عرضا
 فاعتار الغالب لان حد الوجه في الطول من مبدأ سطح الجبهة سوا كان عليه شعر او لا **م** وبقيته
 عما وراء العذار **ش** يعني يقط ابو يوسف افتراض الغسل عما وراء العذار وهو البياض الذي
 بين العذار والاذن لان البشرة التي تحت الشعر في العذار اذا لم يجع غسلها فاهو بعداوي
 وقالوا يجب غسله لان ما تحت الشعر انما يجب غسله لاستتاره بالشعر فكانه خرج عن كونه
 وجها ولا استتار فيها ورأى العذار فحجب من الوجه كما كان وان كان انقطا او امرد فغسله

على نظائره من وجوب
 لا ينفذ واجب
 على نظائره من وجوب



واجب اتفاقا **واليد** **والرجل** **ش** كلاهما معطوفان على الوجه **م** إلى المرفقين والكفين
ش المرفق مجتمع عظم الساعد والعنق والكعب هو العظم الثاني الذي ينهي إلى عظم الساق إلى
 هنا بمعنى مع كما قال الله تعالى ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم أي مع أموالكم **م** وأدخلناهما **م**
 قال المصنف أي المرفق والكعب وذلك لأن في التثنية مفرد من قيل قوله تعالى أعدواوه
 اقرب للثبوت ويمكن أن يعود إلى كل واحد من المشيئين أي أدخلنا المرفقين في غسل اليدين والكفين
 في غسل الرجلين خلا للزفر قوله أن المرفق وقع غاية للغسل فلا يدخل فيه كقوله تعالى
 ثم أموا الصيام إلى الليل وكذا أن الغاية إذا تأتت وطما قبلها يكون لاسقاط ما وراها وهنا
 لفظ اليد متناول للمرفق إلى المنكب فتكون للاسقاط معلوم أن الساقط هو البعض الذي
 يلي الأبط فتكون إلى المرفق غاية لا غسلوا من حيث سقوط ما وراها وكما تعلق اليد عن الغسل
 والصوم لم يكن متناول لليل فجعل الغاية لمد الحكم ولم يدخل فيه هذا ما قالوا واختاره المصنف
 في شرحه لكن تلك القاعدة عين مطرودة لأن واحدا لو قال قرآن المثار إلى باب البيع لا يدخل الغاية
 عرفا في القراءة مع أن الصدر كان متناولا له والاولى أن يستدل عليه بأن الغاية قد تدخل وقد
 لا تدخل في الحكم وهنا أدخلنا احتياطا في إقامة الفرض ويقال معنى الغاية في الآية كان
 يحل لا فإدارة النبي صلى الله عليه وسلم الغسل على من أضافه في الوضوء وضع يمينه **م** ولم يفرضوا
 مسح كل الرأس **ش** يعني مسح كل الرأس في الوضوء غير مفروض عندنا خلا فاما لك تحريم الممسح
 أصابة اليد المبللة ببلل باقي فيها بعد الغسل وما حوذا من الأنا ولا يكتفي بالبلل الباقي بعد المسح
 ولا الماخوذ من بعض الأعضاء أن الرأس في الآية ذكر مطلقا فيقع على كله والبارز أيد
 ولنا حديث المغيرة وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم أكتفى بمسح الناصية في وضوءه وذليل على
 أن اليد للنبض فيصير الحديث بيا فاما مقدار المسح لأن الآية كانت مجمله في حمله وهذا لا يفتقر من
 أكثر مقدار الربع ومن أكثر فرضية أصل المسح كلف لأنه قطع **م** فتقدره بالربع **ش** يعني بعض
 الرأس المعروض مسحه مقدار عندنا بالربع **م** لا بالقل **ش** يعني عند الشافعي مقدرا بأقل ما يطلق
 عليه اسم مسح الرأس ولو كان على شعرة كذا في الخلاص في مذهبه لأن الباقي الآية للنبض وكل
 ما يطلق عليه اسم البعض متيقن فحمل عليه ولنا ما سبق من حديث المغيرة والناصية ربع الرأس
 لكونها إحدى جوانبه الأربع **م** ومنعنا فيه مد الأصبع **ش** يعني لو وضع أصبعه على رأسه فدها
 مقدار ربع الرأس لم يحز عندنا خلا فالزفر قيد الأصبع اتفاقا في الخلاف في الأصبعين إذا مدتا
 كذلك وفي الاحتياط فإن قلت لم يحض الأصبع وحكم الأصبعين مثلها قلت لأنه لو مسح بالأيها
 والسبابة مع ما بينهما من الكن يجوز عندنا مع أنه يصح أن يقال مسح بالأصبعين ولو ذكر
 الأصبعين لقوم دخوله في الخلاف وليس كذلك قيد بالمد لأنه لو مسح بأصبع واحدة بياه في
 مواضع حاز اتفاقا ولو مسح بأصبع واحد بجوانبها الأربع لا يجوز اتفاقا في الأصبعين أن
 المالا يعطى له حكم الاستعمال ما دام في محله وجميع الرأس محل المسح فيجوز وكذا أن المسح حصل
 بوضع الأصبع ونمدها انفصلت البلية عن محل المسح حكما فصار مستعملة فالمسح بعده يكون
 بياه غير مطور فإن قلت هذا يقتضي أنه لا يجوز غسل العضو المحدث لأن الما لاقى أو لا بعضه
 فصار مستعملا قلت الغسل إنما يكون بجريان الماء ولا يجوز أن يغسله من أوله فلو لم يغط الماء حكم
 الاستعمال قبل الانفصال للعضو ووجه المسح ليس كذلك لأنه يحصل بوضع اليد من غير أن
 ولكن بعد مسح قدر الربع إذا مد يده لا يصح مستعملا في حق إقامة سنة الاستيعاب وأما لو

العذار بالكسر طوار بالفتح أو ردفدي بولار
 ووصي قولاً غله خدارا سنده أولان بياض
 معترض ويقال عذار الرجل شعره الغابت
 في موضع العذار وعذار الحية جابتها آخرى

وضع ثلاث اصابع في جبهته عن المسح اتفاقا في بعض الروايات وفي بعضها بخلافه عند محمد بن
اولمعد لانها اكثر اصابع يده فاقم مقام الكل وعندها لا يجزئه لان المعتبر ربع الراس
وذا لا يحصل بها وفرض الحية مسح راسها يعني ان المفروض في الحية مسح راسها عند ابي حنيفة
لان ما تحت الحية لما سقط غسله لتعسره وجب مسح نفسه كالجمرة والمسح لا يجزئ استيعابه
فيقد ربالربع كس الراس **م** والاصح مسح ما بالي في الشبهة **ش** يعني روي عن ابي حنيفة ان فرض
الحية مسح ما رط في الوجه دون ما استرسل من الذق وهذه الرواية اصح لانه لما سقط فرضه
غسل ما تحت الحية انتقل فرضه الى خلفه وهو الميم **م** وسيقطة **ش** اي يسقط ابو يوسف وجوب
مسح الحية لان الغسل لما سقط عما تحت الحية انتقل فرضه الى خلفه بنهاها سقط اصله كاليد
المقطوعة **م** او يتوجه **ش** يعني روي عن ابي يوسف انه وجب مسح الحية كلها لانها قامت مقام
ما تحتها وكان كله مغسولا فكذلك مسحها **م** وتحكم بالاجزاء والظاهر في ملافة المسح الانا
ناويا للمسح **ش** يعني اذا دخل المتوضي راسه او خذ في الانا ناويا للمسح **م** ابو يوسف بانه يجزئ
عن المسح ويكون ما الانا طهورا لان ما يبقى في الانا من الماء يومه الغرض فلا يكون مستعلا
وانا اقيم بالبلية المصانة بالمحل وهي لم تنفصل عن محلها حقيقة ولا حكما قيد بقوله ناويا للمسح لانه
لو لم يكن ناويا يكون الماء طهورا اتفاقا لانعدام زوال الحدث عند ابي يوسف وفقد التقربة
عند محمد وهذه اشارة الى ان يسهل التقرب في اول الوضوء عن كاف لاجزاء هذا المسح بل لا بد فيه من
نية مخصوصة لكونه واردا على غير صورة المسح **م** لا يعدم **ش** يعني قال محمد لا يجزئه عن المسح لان
الماء صار مستعلا بنية التقرب عند اصابعه فلا يكون طهورا ولا يجزئ المسح ببله فهذا المسح
بالرأس والحق لان من على دراعيه جبارين لو غسلها في اناء من يده المسح عليها لم يجز وافدا المسح
لان المسح عليها كالغسل لما تحتها من الخفاف **م** وبين المستيقظ غسل يديه ابتداء في رجليه لانها
آلة التطهر فيبدأ بتنظيفها اعلم ان اليد بالمستيقظ يحفل ان يكون اتفاقا لما ذكر في المحيطان عليها
في ابتداء الوضوء على الاطلاق لكن ذكر في الكفاية وهذا الغسل المسنون ينوب عن الغسل
المفروض كالفاحية فانها واجبة في الصلاة بخلاف ما على تعينها ونائية عن القراءة المفروضة
حيث يجوز الصلاة بها وان لم يقرأ غيرها وتحتل ان تكون شرطا لان احتمال نفس اليد كان
للمستيقظ ان يقرأ عن عادتهم انهم كانوا ينامون بلا استنجاء حتى لو نام مستنجيا بالماء لا يبين غسلها
م والتسمية **ش** اي بين عند ابتداء الوضوء ذكر اسم الله ولو قال فيه لا اله الا الله والحمد لله صار
مقما السنة التسمية قالوا الوحي في اثابته لا يكون مقما السنة فان قلت لو سمى لكل في اشارة
اكلة لسانه في اوله كان كافيا فلم يكن في الوضوء كذلك قلت الوضوء كله شيء واحد لا يجزئ
فيشرط التسمية عند ابتداءه وقد فأت وكل لقمة من الاكل فعل مبتدا فمقت وقته قبل يبي
قبل الاستنجاء لا بد من الوضوء قبل بعده لان ذكر الله عند الكف العودة لا يكون تعظيما
والصحيح انه يبي فيها احتياطا قال صاحب الهداية وقع في محض الغدوري ان التسمية
سنة لكن الاصح انها سنية في الوضوء كما في سائر الافعال لان السنة ما واطب عليها الرسول
ولم يشترطوا طهرا على التسمية **م** والسواك **ش** اي استعماله لان السواك اسم للخشبة المروية
المقينة للاستسكاف وانما سن استعماله لانه عليه السلام كان يواظب عليه وحده فقد يعالج
بالاصبع وفي الخلاصة ساك بالاصبع ينال سواك اما وقته فقبل قبل الوضوء وفي ناد
الفقهاء انه سنة حال المفضضة تحية الانعام والتحليل **ش** اي بين تحليل الاصابع لقوله عليه

السلام خللوا

عليه السلام خللوا اصابعكم قبل ان تخللها فان جهم قبل هذا اذا وصل الماء الى اثارها وان لم
يصل بان كانت منقعة فالتخليل واجب **م** ويرا **ش** اي ابو يوسف التحليل في الحية سنة **ش** لانه
عليه السلام كان اذا قوض شيئا اصابعه في حية **م** وهما فضيلة **ش** لان السنة تكون لا كمال
الغرض في محله وداخل الحية ليس محل لا قامة فرض الغسل محل ما رواه علي الفضيلة **م** والثالث
ش اي بين تثليث الغسل لمواظبته عليه السلام عليه **م** واستيعاب المسح **ش** اي بين استيعاب المسح الراس
مرة لانه اكمل الغرض وفي التبيين الاظهر في كيفية ان يضع كفيه واصابعه على مقدم راسه
ويدها الى فناءه فيمسح اذنيه باصبعه ولا يكون المستعمل بهذا لان الاذنين من الراس هذا
النص اي حكمهما حكم الراس وانما يكون ذلك ذاسمهما بما مسح به الراس **م** ولا تثليث **ش** اي لا تجل تثليث
الاستيعاب سنة وقال الشافعي رحمه الله هو سنة لان الراس مسح فثلاث كالمغسول ولما انه ق
مسح فلا بين تثليثه كس اخفى وقياسا اولى لانه قياس المسح على المسح **م** والمفضضة والاستسكاف
ش انما استلانه عليه السلام واطب عليه ما مع تركه احيانا **م** ونوفقه لكل منهما لا لهما **ش** يعني باخذ
الموضي لكل مرة ما جديدا في المفضضة وكذا في الاستسكاف عند الماروي انه عليه السلام فعل
هكذا وقال الشافعي رحمه الله ياخذ كفا من الماء يفيض بعضها ويستشق بعضها ثم يفعل ثانيا
وثالثا كذلك وهو تمسك ايضا بفعله عليه السلام هكذا **م** ونقضهما في الغسل **ش** يعني المفضضة
والاستسكاف واجبان في الغسل عندنا وعند الشافعي رحمه الله كما في الوضوء قوله عليه
السلام عشرة من الفطرة اي السنة وعد عليه السلام منها المفضضة والاستسكاف ولما قوله
عليه السلام في المفضضة والاستسكاف انهما فرضان في الحائض سنتان في الوضوء فحل ما رواه
الشافعي على الوضوء وفي المحيط يفعل كلهما بميمه لقوله عليه السلام العين للوجه واليسار
للقعد وقيل يفيض يمينه ويستشق يساره لان اليسار بالافعال **م** ونحو الاذنين بما الراس
ش يعني يمسح الاذنان عندنا بما الراس وعند الشافعي بما يجد يده ماروي انه عليه السلام اخذ
للاذنين ما جديدا ولما ماروي انه عليه السلام اعترف عن قدمه ما فيه مما راسه وادنيه
يفعل ما رواه علي انه لم يبق في كفه بله وفي التحفة ادخال الاصبع المبلول في صياح الاذنين ادب
لا سنة **م** ولم يوجب النية **ش** يعني ان ينوي المتوضي رفع الحدث او عبادة لا تقع بدون الطهارة
ليس بشرط عندنا في كون الوضوء مفتاحا للصلاة عندنا وشرط عند الشافعي رحمه الله قدرنا
بقولنا في كونه مفتاحا لان النية في كون الوضوء فريضة شرط اتفاقا لانه ان الوضوء طهارة تحية
فلا تقع الا بالنية كالتيمة ولنا انه عليه السلام علم الاعرابي الجاهل الوضوء ولم يعلم النية ولو
كانت فرضا لعلمه وقياسه على التيمم عن مستقيم لان الماء خلق مطهرا كما قال الله تعالى واتقوا
من السما ماء طهورا والتران ليس كذلك وفي الكفاية النية شرط للنوحي بنبيد القرو وصور
الحمار كالتيمة والترتيب **ش** يعني على ما هو مذكور في النص ليس بشرط في الوضوء عندنا حتى
لو بدأ بذكر اعيد او برجليه قبل وجهه جان وعنده شرط فلم يجز واما لو بدأ بغسل يده اليسرى
قبل يده اليمينية اتفاقا وان بدأ بغسل اليمين من المرفقين جان اجماعا لكن خالف السنة ولو
انفس الحدث في الماء مع النية لا يجزئه لعدم الترتيب وقيل يجزئه لانه اجمع صار كغضو
واحد من الخفاف له قوله تعالى فاعسلوا وجوهكم ذكره نحو التعقيب الدال على الترتيب فاذا
كان غسل الوجه مرتين على القيام في قوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة اي اريد القيام ثبت الترتيب
في سائر الاعضاء لعدم القابل بالفضل ولنا ما روي انه عليه السلام مني مسح راسه فقد كرر بعد

في ائنه فمجه بل كنه والجواب عن استدلاله ان الفا افاد ترتيب مجموع الوضوء والابدل
على ترتيب اجزائه المذكورة بالواو **ولم يشترطوا** ولا **لا** ولا بكسر الواو وهو ان يفصل العضو
الثاني قبل حاف الاول في هو **معتدل** وهو ليس بشرط عندنا خلافا لما كلف له انه عليه السلام
واظن عليه ولنا ان الله تعالى ذكره اعصاب الوضوء في الآية بالواو وهذا لا يدل على الاول بشرط
زاد على النص غير الواحد والزيادة فيجوز **ولا يجوز** وبسبب التيامن **فصل** في فاقض الوضوء
كان يجب التيامن في شانه كله حتى في تنعله وتخلعه وظهوره **فصل** في فاقض الوضوء
المراد من نقض الوضوء احدهما هو المطلوب منه وهو استباحة الصلاة **م** وينقضه كل خارج
من سبيل **م** اراد به سبيل الحدث لان العرف الشرعي يستعمله فيه وفيه احتراز عن الخارج لان
سبيل كالدفع والعرق او بقرينة قوله ويطي به الخارج النفس اذ الاحاق يقتضي الاشتراك
م ولم يشترطوا الاعتناء **م** يعني لم يشترطوا ان يكون الخارج ناقضا ان يكون على وجه
الاعتناء وشرطه ما لك فيكون خروج الحصة من الذكر والدود من الذكر ناقضا عندنا وغير
ناقض عنده اما الدودة الخارجة من الجرح فغير ناقضة اتفاقا لان النفس الذي عليها من الرطوبة
قليل غير سايل واذا خرجت من السبيل فاعلم بان النفس وان كان قليلا حدث بالنقص وانما قال
الاعتناء ولم يقل المعتاد لان خروج المعتاد اذا كان لا على وجه الاعتناء لا ينقض عنده كل
البول له قوله عليه السلام المستحاضة صلي وان قتل الدم على الحصى ولنا ما روي انه عليه
السلام سئل عن الحدث فقال كل ما يخرج من السيلين وكلمة ما عامة تتناول المعتاد وغيره فان
قلت قوله كل خارج كيف يتناول غير المعتاد وقد قالوا الرجح الخارجة من قبل المرأة وذكر الرجل
غير ناقض لانها لا تنبعث عن محل النجاسة وان خرجت من رشح من المضضة وهي التي صار سبيلها
واحدا فان كانت مستترة تنقض والا فلا قلت المراد ان كل خارج من سبيل بعد ما يكون نجسا يتناول
المعتاد وغيره اعلم ان المراد من الخروج الظهور حتى لا ينقض بزول البول الى قصبة الذكر
فلو زل الى القلفة انقض لانها في حكم الخارج وهذا قال بعض مشايخنا يجاب اصال الما الى داخل
الجلدة لا لقف وهو الصحيح وفي الحائض اذا تبيخ الحنفى انه رجل او امرأة فالفرج الاخر بمنزلة
الجرح لا ينقض ما ظهر منه حتى يسيل **م** ويطي به الخارج النفس **م** وهو يقع الجيم عن النجاسة وكبرها
ما لا يكون طاهرا كالقوب النفس هذا في اصطلاح الفقهاء واما في اللغة فيقال نجس الشيء نجسا
نجس ونجس **م** من غيره **م** يعني الخارج النفس من غير سبيل كالدفع وغيره ملحق بالخارج من سبيل
في كونه ناقضا للوضوء وكذا الذي عندنا وقال الشافعي رحمه الله لا ينقضان قل او كثر وانما
افرد النبي بالذكر مع دخوله في قوله الخارج النفس لانه مخالفه في حد الخروج كما يجي بيانه ما روي
انه عليه السلام احيم ولم يتوضا وروي انه عليه السلام القلس حدث وفي القبة اذا قال الطعام من ساعته
الوضوء من كل دم سايل وقوله عليه السلام القلس حدث وفي القبة اذا وصل الى معتد
فالحكم انه ينقض وعن ابي حنيفة انه لا ينقض قال الامام الزاهد في هذا اذا وصل الى معتد
وان كان بعد في المري لا ينقض بالانفاق **م** وشرطنا فيما السيلان والامتلاء يعني قلنا
انما ينقض الخارج النفس من غيره اذا كان سايلا والي اذا كان ملاما الفم وهو ان يكون مانعا
من الكلام وقال زفر بنقضان مطلقا لا طلاق قوله عليه السلام القلس حدث من غير فصل
بين القليل والكثير ولان السيلان ليس بشرط في الخارج من السبيل فكذا في الخارج من غيره
ولنا ما نقل عن علي رضي الله عنه قال حين عد الاحداث او دسعة علا الفم الدسعة العتة

ولان الخروج

ولان الخروج من غير السبيل انما يكون بالسيلان لان النفس كالدفع وغيره حاصل في موضع
و بالظهور فيه لا يكون خارجا وفي السبيل تحصل الخروج بالظهور لان النجاسة انتقلت من
موضعها اليه وفي الغادر القرا اذا مضى ادم انسان ان كان كبيرا ينقض وضوءه لان الدم
فيه يكون ساملا **م** وهو ملحق في دم ما يعي **م** يعني اذا فادما ما يعي النبي ابو حنيفة فيه شرط الامتلاء
وقال ينقض وضوءه وان قل لان المعدة ليست موضع الدم فيكون من فترته في الجوف فينقض
ما يخرج منها **م** واعتبره **م** اي بعد شرط الامتلاء فيه اعتبارا بابر اليق فلهذا بالمانع لانه ان كان
علقا لا ينقض اتفاقا قيل الخلاف فيما اذا كان الدم صاعدا من الجوف وغالبا على النزاق وان
غلبه النزاق لا ينقض اتفاقا وان استويا ينقض احتياطا بالاتفاق وان نزل من الراس ينقض
اتفاقا ان كان سايلا وان كان علقا لا ينقض من الخارج **م** وحكم بناقضه في البلغم **م** يعني ان
قاله ما لم ينقض وضوءه عند ابي يوسف لانه صار نجسا مجاورة نجس وقال لا ينقض لانه
ظاهر في نفسه لان النبي عليه السلام كان يأخذ غامته بطرف ردايه وانما الملس ازل لا يحتمل النجاسة
كالمسك الصفيق اعلم ان الخلاف فيما اذا ارقي البلغم من الجوف اما النازل من الراس فغير ناقض
اتفاقا وفيما اذا كان البلغم صرغا او غالبا على الطعام بان كان محترا جديا بحيث لو انفرد البلغم كان
ملا الفم ولو كان الغالب هو الطعام بحيث لو انفرد كان ملا الفم يكون ناقضا بالاتفاق **م** ويجمع
المتن في اتحاد المجلس **م** الباعث **م** هذه المسئلة معطوفة على ما قبلها اي وعلم بجمع المتفرق كذا قاله
المصنف والافرن ان يجعل جمع مضارعا يعني اذا قام متفرقا بحيث لو جمع يلا الفم قال ابو يوسف
ان اتحد المجلس يجمع والا فلا لان اتحاد المجلس جامع للمفرقان كما اذا تلا اية سجدة بعد اتحاد المجلس
وقال محمد رحمه الله ان اتحد الباعث وهو الغثيان يجمع والا فلا لان الاصل ان يضاف الفعل الى
السبب ذكر في الكافي الاصح قول محمد اعلم ان الخلاف فيما اذا اتحد المجلس دون السبب والسبب دون
المجلس اما اذا اتحد فجمع اتفاقا او تعددا فلا يجمع اتفاقا **م** وينقضه بالتمتة **م** وهو صحيح يكون
سمو عا لصاحبه وجبر انه **م** في صلاة كاملة **م** اي ذات ركوع وسجود يعني اذا تمتمه مصل بالغ
يقظان في صلاته عامدا كان او ناسيا ينقض وضوءه وكذا اتهمه عندنا خلافا للشافعي **م** ويد
بالتمتة لان التحكم المسموع لنفسه فقط يبطل الصلاة لا الوضوء والتميم وهو ما لا صوت له
لا يبطل كليهما اتفاقا **م** ان التتمة ليس بخارج نجس فلا تكون حدثا كما في خارج الصلاة ولنا
ما روي انه عليه السلام كان يصلي واصحابه خلفه فوقع اعرابي في ركيه لصنعه بصره ففعل بعض
اصحابه فلما فرغ عليه السلام من الصلاة قال الامس ففعل منكم فتمتمه فليعد الوضوء والصلاة
وهذا حديث عمل به الصحابة والتابعون وعنه يترك القياس والاشروا في صلاة مطلقة
فيقتصر عليها فلا ينقض من التتمة ولا التتمة في صلاة الجاهل وسجدة التلاوة ولا التتمة
المصبي والنائم والمعتسل **م** ولو عليه **م** اعلم **م** وهو كون العقل مغلوبا فدخل فيه السكر او جنون
م وهو كون العقل مسلوبا **م** او زالت مسكته **م** اي قوته الماسكة **م** بنوم انقضى **م** وهذه اشارة
الي ان مطلق النوم غير ناقض بل الناقض النوم مضطجعا او متكبيا على احد وركبة او متلفيا
على قناه او مكبا على وجهه لان امساك الروح يزول في هذه الهيئات حتى لو قام مترعما مستندا
الي جي لو ان يل عنه لسقط قبل ينقض ونافه المذهب انه لا ينقض ولو مال النائم جالسا
فان انتبه قبل ان يزول معقده عن الارض لا ينقض وان انتبه بعد ما زال ينقض سقط او لم
يسقط كذا في الحائض ولو نام على دابة عارية ان كان في حال الصعود والاستواء لا يكون حدثا

بعض

وان كان حال البسوط يكون حدثا لان مقتضاه متجاف عن ظن الدابة كذا في النوادر وفي قوله
 او زالت اشارة ايضا الى تغليب كون النائم ناقضا فيسقط بالاعمال والحجون لانها فوق النوم في
 الغفلة ولم يقيدوه في القاعد بالطول **ش** يعني نوم القاعد لا ينقض عندنا وعند مالك رحمه الله
 ينقض اذا طال لان بطوله استرخت مفاصله وفي حد الطول الحاكم هو العرف وقال صاحب
 الحنابلة في شرح المنظومة راي في كتاب في مذهب مالك ان قدر ما بين العشاءين طويلا **ولنا**
 اطلاق قوله عليه السلام ليس الوضوء على من نام قايما او قاعدا او راكعا او ساجدا فيد بالقاعد
 لان نوم القاعد وان طال غير ناقض اتفاقا واما نوم الرامع والساجد اذا طال فاختلف اصحاب
 مالك فيه وفي الحاشية ان نام جالس على راس الثور فذا لم يرحله انتقض وضوه لانه سبب
 لاسترخاء مفاصله **ش** ولم ينقض به في قيامه وركوعه ومجوده مطلقا **ش** يعني نوم قائم وراكع وساجد
 في الصلاة او في خارجها لا ينقض الوضوء عندنا وقال الشافعي رحمه الله ينقض مطلقا في الاطلاق
 لاخراج قول من قال عدم النقص من الصلوة وقد يقول به ابي بالنوم لان الوضوء بالاعمال
 في هذه الهيئة ينقض اتفاقا وقد بالقيام والركوع والجمود لان نوم القاعد خارج الصلوة ليس
 يحدث اتفاقا وكذا نوم القاعد في الصلوة في احد قوله وفي المحيط انما لا ينقض نوم الساجد
 اذا كان واقفا بطله عن فحده حافيا عضديه عن جنبه وان كان ملتصقا بفحده معتدلا على رجليه
 فعليه الوضوء قوله عليه السلام من نام فليتوضا ولنا قوله عليه السلام ليس الوضوء على من نام
 الحديث **ش** ونحكم به لتعمد في الصلوة **ش** يعني اذا نعد النوم في الصلوة قال ابو يوسف انتقض وضوه
 لان العائد من مسكن للتخفيف وقال ابو حنيفة باق لا طلاق قوله عليه السلام ليس الوضوء على من نام
 الحديث **ش** ولم تنقض لسر امرأة **ش** المصدر مضاف الى فاعله او الى مفعوله يعني ليس الرجل بشيء المرأة
 او ليس المرأة بشيء الرجل الا حبيبة شهوة او غيرها ناقض الوضوء للمرأة عينا اتفاقا وفيه
 ليس الرجل للمرأة او بالعكس لان ليس الرجل الرجل او ليس المرأة المرأة عينا اتفاقا وفيه بالكتاب
 بالبره وهي ظاهر جلد الانسان لان ليس الشعر والظفر والسن غير ناقض اتفاقا وفيه بالكتاب
 الاجنبية لان في السر ان رجلا من الصغار للشافعي فيه قولان وفيه بوضوئها لانه لا
 وصفي لمسوس لا ينقض اتفاقا كذا في المصنف كذا في قوله تعالى وجاه احدكم من الغائط او لمستم
 النساء فعدوا **ش** فبها فان قوله لمستم على فرة معطوف على جاك فيكون حدثا ولنا ما روت
 عائشة رضي الله عنها ان النبي عليه السلام كان يقبل بعض نساياه ثم يخرج الى الصلوة ولا يوضا
 واما المس في الاية فكافية على الجماع كما قال الله تعالى فكافية عن منم ولم يمس بشي بل اكل عليه
 او لم يكن بيانا ان اليتم را فاعا للحدث الاصغر والاكثر مع احتياج الناس الى بيانها ولا
 في هذه المسئلة احري يعني لا ينقض الوضوء لمس رجل او امرأة فوجد في مكان او در بينهما
 حائل او لا عندنا **ش** باطن الكف متعلق بلس الفرج وعند الشافعي ينقضه المس بالاحليل كذا في
 الحائل او لا عندنا لان المس بظاهر الكف او بالاصابع لا ينقض اتفاقا كذا ما روي انه عليه
 المصنف فيد بالباطن لان المس بظاهر الكف او بالاصابع لا ينقض اتفاقا كذا ما روي انه عليه
 السلام قال من مس فوجد فليتوضا ولنا ما روي انه عليه السلام قال من مس بالباطن فليتوضا
 الفرج قال وما رواه حمول على غسل اليد لان عدم الاستحباب بالمالا كان من عادتهم ولم يشرطوا
 في لمسها شهوة **ش** يعني ليس المرأة مطلقا غير ناقض عندنا وقال مالك رحمه الله ناقض ان كان يتنوع
 له ان المس بشهوة مظنة خروج المذي فيقام مقام الحدث ولنا ما تقدم من الدليل ومنه **ش**
 روي اي الحمد انتقاض الوضوء بلمس المباشرة **ش** وهي من البشيرة البشيرة يعني اذا باشر امرأته مباشرة

فاحشة

فاحشة بان لا يكون عليها مقص ولا ازار وانتشرت الشبهة ونسختها لان لا ينقض الوضوء
 عنده خلا لها لانه ان الحدث يخرج من جنس واحد فاحشة سببه فاقم مقامه احتياطا **فصل** في الغسل
 ان خرج من الجنس في المباشرة الفاحشة سببه فاقم مقامه احتياطا **فصل** في الغسل
 وكيفية وموجباته **ش** ويجب غسل البدن **ش** يعني جميعه لقوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا
 والاطهار وهو التطهير بالتمكث والمبالغة انما تكون بغسل جميع ظاهر البدن حتى لو بقي العجز
 في اظفار وبسر لم يغسله لان الماء لا يصل تحته ولو بقي الدرن حيازا الا ان ما نعد رايصال
 الماء اليه كداخل العينين ساقط **ش** لان المني **ش** وهو شامل كالحق النوم واليقظة **ش** ولم يشر
ش في صحة الغسل **ش** ذلك **ش** وقال مالك هو شرطه لان ذلك كان شرط في تطهير الثوب عن
 النجاسة الحقيقية فيكون شرط في تطهير البدن عن النجاسة الحقيقية ولنا ان ذلك يتم فيكون
 مستحبا وليس البدن كالثوب لان النجاسة خللت في الثوب فلا يزال الا بالعصر والدلك كذا في
 البسوط وذكر في الاسرار لذلك شرط عنده في الوضوء ايضا **ش** وشرط الشهوة **ش** يعني انما يجب
 الاعتسال بالمني اذا كان بشهوة عندنا والمني عند الشافعي رحمه الله كيف ما كان بوجوب الاعتسال
 حتى لو حمل على نقيته لا يخرج منه المني يجب عنده له اطلاق قوله عليه السلام وفي المني الغسل ولنا
 قوله عليه السلام اذا لم يكن عذق المني فلا تغتسل ومعلوم ان العذق وهو الدفق انما يكون
 بشهوة وفي القية لو انزل الصبي مع الدفق وكان سبب بلوغه فالظاهر انه لا يلزمه الغسل **ش**
 ويعبر بوجوده في الخرج **ش** يعني قال ابو يوسف خروج المني بشهوة شرط في انجاب الغسل وقا
 ليس بشرط علة الخلاف تظهر في موضعين فيمسك ذكره حتى سكت شهوته ثم يخرج المني بلا شهوة
 يجب الغسل عندهما خلا فانه في المني فاعسل من ساعته قبل ان يبول او ينام او يخرج من ثيابه
 منه قية المني بلا شهوة يعيد الغسل عندهما خلا فانه ولو اغتسل بعد ما بال او نام او سقي ثم خرج
 المني لا يجب الغسل اتفاقا من المحيط في قوله في الخرج لان الشهوة شرط في من ايلة المني عن مكانه
 اتفاقا له قياس الخرج بالبره لانه ان انفصال المني بوجوب الاعتسال لكونه شهوة وخروج المني
 لا يوجد لكونه بلا شهوة فيجب احتياطا ولا يوجد على مستيقظ **ش** وجد ما روي فيا ولم يتذكر احتلا
 يعني اذا استيقظ رجل فوجد على فاشد بلا ولم يذكر انه مني او لا يجب الغسل عند ابي يوسف
 لان ذلك لا يوجب الغسل عند اليقظة فكذا في النوم ويجب عندها لان الظاهر انه كان يبارق
 باصابعه قبل ان يستيقظ فيجب الغسل احتياطا فيد بالمستيقظ لان الغني عليه لو افاق والسكران
 لو سقي ثم وجد بلا لا يغسل اتفاقا كذا في الخلاصة فيد بوجدان الماء لانه ان لم يزل فلا يغسل عليه
 اتفاقا وان تذكر احتلاما وفي قوله ما روي فيا اشارة الى ان البطل مشكوك غير معلوم انه مني او
 حتى لو يتيقن في الصورة المذكورة انه مني يجب الغسل اتفاقا او يتيقن انه ودي او مذي لا يجب الغسل
 اتفاقا وفيه بقوله ولم يتذكر احتلاما لانه ان تذكر احتلاما وشك انه مني او مذي او يتيقن
 باحدهما فعليه الغسل اتفاقا وان يتيقن انه ودي فلا يغسل عليه اتفاقا والفرق لا يوجب
 بين تذكر الاحتلام بزوج كونه ميا لكونه سبب خروجه من الحياض وفي الحاشية انما يجب الغسل
 عندهما في المسئلة اذا كان ذكره حين نام واما اذا كان منتشرا فواجب من البلة بعد الانتباه يكون من
 انار ذلك الانتشار فلا يلزمه الغسل الا ان يكون اكبر رايه انه مني فليزمه الغسل **ش** ولا تقا
 الحنابلة **ش** هذا معطوف على قوله لا تزال المني ابي ويجب الغسل لا لتقاء الحنايين على الفاعل والمفعول
 الحناين موضع القطع من الذكر والانثى ذكر الحنايين اعتبارا بالتغليب كالمقرب او جريا على عادتهم

بالوجه

غير متشتر

غير متشتر

لانهم كانوا يخشون النساء قال عليه السلام ختان الرجل سنة وختان المرأة مكرمة اي في حق الزوج
لانها ما حبيبت يكون الذ اراء من الالتقاء ان يكون بلا اترال من سنة عطفه على قوله لا اترال اعلم
ان الالتقاء غير موجب وانما الموجب الابلح والالتقاء لا يدل عليه وطنا قال عليه السلام اذا
التقى الختانان وتوارق الحشفة يجب الغسل فينبغي ان يجعل الالتقاء محارزا عن الابلح لانه سببه
والموجب في الحقيقة هو الاترال لكن الابلح اقيم مقامه لكونه سبباً له وكون السبب خفيفاً وكذا
يجب بالابلح في الدر لكان سببه لا اترال حتى ان بعض العسفة يزعمون **الدر** على القبل في قضاء
الشهوة وانما الابلح في فوج البهيمة او الميتة فغير موجب اذا لم يتزل لانه سبب ناقض **م** وانقطاع
خض وفسان **شاي** ويجب الغسل لانقطاع خض قال بعض الفقهاء في هذه العبارة يجوز لان
الانقطاع طهارة فلا يجب الطهارة بل الموجب للغسل الحدث السابق عند الانقطاع **اقول** لو جعلوا
اللام في الاترال للوقت لا للعلة كما في قوله تعالى لدنو الشمس لا تدفع تكلم فيها اما وجوبه
للخض فلقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يظهرن بشدة يد الطاء اي يغسلن وكون الغسل غاية
لمنع الحق الواجب وهو القربان يدل على وجوبه واما وجوبه للنفس فلا يجمع **م** لا مذي وودي
ش بالحج فيها معطوفان على الحق يعفى لا يجب الغسل لا اترال مذي او ودي المذي بالذال المجهة هو
الماء الوفق الخارج بملاعبة الرجل اهله والودي بالذال الملهما ما غلبت به البول اما عدم وجوبه
للمذي فلقوله عليه السلام كل من لم يمسكه فليس فيه الوضوء واما عدم وجوبه للودي فلا يجمع **م** ونسب
بجمعة وعبد واحرام وفي عرفة **امام** لفظه في لان الغسل ليس لعرفة اي بين الغسل لصلاة جمعة
وبه قال ابو يوسف ويجوز ان يندرج في يوم جمعة وبه قال الحسن والاول اصح لان الصلاة افضل
من الوقت ذكر في الكافي فائدة الخلاف في نظره فمن غسل قبل الصبح وصلى به الجمعة نال فضل الغسل
عند ابو يوسف وعند الحسن لا ابي هنا كلامه ولكن فيه اشكال يعفى الغسل للصلاة ان يكون
متطهراً بطهارة الغسل وقت ادائها فكذلك يعفى الغسل ليوم الجمعة ان يكون متطهراً بطهارة في ساعة
منه لانه يني الغسل فيه فكيف لا يكون هذا حسناً عند الحسن بل ابي ان يقال **م** ثمرة الخلاف
تظهر فمن اغتسل يوم الجمعة ثم احدث وتوضا وصلى الجمعة لا يسن غسله عند ابو يوسف خلافاً لمن
انما سن الغسل في هذه الاوقات لانه عليه السلام كان يغتسل فيها وفي هذه الاشياء اشارة الى
ان الغسل فيما اذ بلغ الصبح بالسوا واسم الكافر غير مبيح بل مستحب **م** وان يتبدى بغسل يديه **س**
اي بين الاغتسل يديه حتى يبتدئ في الغسل لكونها آلة للتطهير **م** **وجبة** **ش** لا يراها مظنة الفحاسة
وازالة الحدث ابي وبان آلة الفحاسة الحقيقية عن بدنه ان كانت فيه **م** ثم يتوضا **ش** بالمصب عطفاً
على يديه **م** **الان** جليلة **ش** استثنى متصل يعفى بغسل اصصاء الوضوء ولا يغسل رجليه ان كان في جمع
الغسالة لان غسلها قبل اغصاة الماء على راسه غير مفيد لان المغسل محتاج الى غسلها ثانياً والفرق
لما يرمي لا يغسل لكونه سفهاً حتى لو كان قائماً على لوح لا يوحى غسل قدميه لان فائدة كذا قال الفقهاء
لكن كلامهم انما يستقيم على احدي الروايتين عن ابي حنيفة من ان الحنابلة لا يقربون **م** **اما** على الرواية
الاحرى من انها تنجز كما قال في مسألة الحب المتغصن في البئر للذلول من ان ما كان من الجنب من
اول عضوه الملاء في فضاء غسلها بعيد لان الحنابلة تقول عن رجليه اذا غسلها في الوضوء
ويكون طاهر في تجمع الماء بعد غسل راسه **م** وثبت الصب المستوجب في غسلها وتكفي المرأة
بتخليل شعرها **ش** يعفى لا يجب عليها ان تنفض صغيرتها بل تكفي باصبال الماء الى اصول شعرها
لقوله عليه السلام لا مرسلة بكيفك اذا بلغ الماء اصول شعرك حين قالت يا رسول الله اي امرأة

اشد

اشد صغيراً راسي فاشتد لغسل الحنابلة فيبدأ بالمرأة احترازاً عن الرجل وقيل الحكم في الاترال
والعلويين كذا دفعاً لخرج عنهم لكن الصحيح انهم ليسوا كالنساء لان خلق الشعر من مثله وفي نفس الظاهر
خرج حتى لو كانت منقوصة الصغرة يجب اصال الماء الى جميع شعورها ولو قال المصنف وتكفي
المرأة تحليل اصول صغيرتها لكان اولى فان قلت غسل جميع البدن واجب بالآلة والشعر منه
فكيف جاز العمل بالحنابلة في النص قلت النص تناول لما هو من البدن من كل وجه والشعر من البدن
نظر الى اصوله ومنفصل عنه فطر الى اطرافه فعلمنا باصالة في حق من لا يملك الحرج وباطرافه
في حق من يملك الحرج **م** **علا** بالتمهين **م** ونحوه بالاكبر **ش** اي بالحدث **الاكبر** **م** وحول المصنف **ش** لقوله
عليه السلام اني لاحل المسجد لحب ولا حايض ولا تلوه لقوله عليه السلام لا يقرب الجنب ولا الحايض
شأن القرآن فيدها الطواوي بالآلة التامة وهو رواية عن ابي حنيفة وعليه الاكثر لان النظم
والعقبي يقتضيان فيما دونها ويجوز مثله في محاورات الناس فتذكر فيه شبهة عدم القرآن وطهارة
تجريد الصلاة وذكر صاحب الهداية في التمسك بالآلة وماده ونها مشاوية في الحرمة وهو الصحيح
لان ما دون الآلة شيء من القرآن وقد دل الحديث على منعه ولو تمضمض الجنب او غسل يديه فغنى ابي
حنيفة انه لا بأس بنس المصنف وقراءة هذا اذا قيل على قصد اللاوة ولو قرأ على قصد التلاوة والذات
لا بأس به كما في العيون للإمام ابي الليث **م** وبالاصغر **ش** اي ونحوه بالحدث الاصغر وهو ما يجب
الوضوء من المصنف **ش** وكذا لو ح في اية من القرآن لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون وانما من الاصغر
عن من المصنف دون تلاوته لانه حل اليد دون الفم وطهارة يجب غسله والحنابلة كانت حالة كليهما
الاغتلاف المراد به الجمل المشترن لان مسه ليس من القرآن حقيقة وقيل المراد به ما يكون متطهراً
عند لان المتصل به ينع له وهذا اقول بالي التعظيم والاول اقرب الى القياس واما مسه بالمك فقول
انه منوع لانه تابع للحاصل فلا يكون حايضاً ولهذا لو حلف لا يجلس على الارض فجلس ودله بينه
وبين الارض حدث وقيل لا بأس به لان المس هو المباشرة باليد من غير حائل ولهذا لا يثبت حرمة
المصاهر بالمس تعالى **فصل** في الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز لما قرئ من الطهارة
ونوا قضها شئ في بيان ما عصفان به قال **م** يرفع الحدث **ش** وهو الفحاسة الحكيمة المانعة عن
الصلاة **م** بالماء المطلق **ش** وهو الماء الذي بقي على اصل خلقته ولم يتخالطه نجاسة ولم يغلب عليه
شيء ماهر كالماء والعيون لقوله عليه السلام الماطون لا يعصر نبات **ش** يعنى لا يرفع الحدث
ما خرج بعصر نبات لان الخناجح بالعلاج يدل على انه كما هو الامتزاز بخلافه لانه لو خرج من
النبات لغير كالماطر من الكرم يجوز به الوضوء لشبهه بماء العين وفي الحاشية لا يجوز التوضي بماء
العواكه اذا خرج بالعصر او البطم ومغلوب بطاهر **ش** يعنى لا يرفع الحدث بما غلب عليه شيء طاهر
فيده لان المخلوط اذا كان نجساً لا يجوز وان كان الما غالياً ونجسه **ش** اي يجوز رفع الحدث عندنا
بغالب **ش** اي بما غالب على طاهر كمن عرفان واشنان ونحوها تغير بعض اوصافه وهي الطعم واللون
والريح وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز لان اسم الماء المطلق يزول عنه ويضاف الى المخلوط وبقيت
ماز عرفان مثلاً وكذا ما روي انه عليه السلام اغتسل ما فيه اش العين وفي تمثيله بزعفران
اشارة الى ان الخلاف فيما اذا كان المخلوط من غير اجزاء الارض وان كان منها فالوضوء جائز اتفاقاً
لان الماء لا يتلوه عن مخالطتها غالباً ولا يزول بها عنه اسم الماء المطلق والمراد بتغير الماء بطاهر
تغيره بلا طبع حتى ان تغير بطبع لا يجوز به الوضوء اتفاقاً لان البطم يحصل كالامتناع ويصير
الماء به مستنداً وهذا اذا لم يقصد به زيادة التطهير وان قصد كاسدراً والاشنان يجوز عندنا

بعد الطبخ ايضا الا اذا غلب على الماء فصار كالسويق المخلوط بيد بعض واصفا اشار الى ان
المتغير لو كان كلها لا يجوز به اتفاقا وفي النهاية المنقول عن الاسانيد انه يجوز فانه كافي بوضوح
من مياه وحياض تغبر لو نها وطعها ودرجها من اوراق الا تجار وقت الحريف يوافق ما ذكر
في النايح لو وقع المحض والباقي لا تغبر لونه وطعمه ودرجته يجوز به الوضوح **قوله** من
عبارة المتن ان المتغير لو كان وصفيين يجوز به الوضوح ومن عبارة القدر وري وهي يجوز الطهارة
على الظاهر في طاهر فقير احد واصفا انه لا يجوز لاري غايه في تغيير عبارة بل يوجب منه
فما يعرف من المسئلة **الاشية** وتعتبر الغلبة بالاجزاء لا باللون **قوله** في اعتبار يوسف الغلبة
بالاجزاء لانه غلبة حقيقة ومما اعتبر اللون لانه شاهد ولا في الاصح يعني هذا الخلاف اصح مما
نقل في المحيط من ان ابا يوسف اعتبر اللون ومما الاجزاء اقول المهور من شرح المصنف ان يعتبر
مجهول واعتبار الغلبة بالاجزاء لا باللون اتفاقا في الاصح لكن لما وجدت في التبيين والفتاوي
الظهيرية ان محمد اعتبر باللون واما يوسف بالاجزاء وفي المحيط حكمة وصادقت في الحاشية ثم
عند ابي يوسف تعتبر الغلبة بالاجزاء لا باللون **قوله** الصحيح حملت كلام المصنف على الخلاف وفسرته
كاسعت فاختارها شافى ولكن تعرف باصاحب فم الكلام ان عبارات الفقهاء مختلفة في هذا المقام
اعتبر بعضهم غلبة الاجزاء وبعضهم اللون وكل منهما لا يستقيم كلياً لانا لو خلطنا او جده في عقارات
باو قيتين ما لا يجوز به الوضوح ولو خلطنا ماء الورد بالماء لا ينفيد اعتبار اللون فيه وذكر في نسخة
الفتاوي الماء المتغير احدا واصفا لا يجوز به الوضوح وعبارة القدر وري تدل على انه يجوز وفي
الغاية عن ابي يوسف انه اعتبر اللون والرقعة فاسجنا الى توجيهات تحمل عليها فوفقا
فتقول والله هو الموفق ان كان المختلط الماء حامداً يعتبر فيه اللون والرقعة فانه كان جازياً على الاضمار
يجوز به الوضوح والا فلا يحمل عليه ما ذكر في الغاية يوافق ما ذكر في الفتاوي الظهيرية من ان الماء
اذا اسود بالزجاج يجوز به الوضوح بحججه وان كان ما يباع فان وافق الماء في الاوصاف الثلاثة كالماء
المستعمل وكالماء الماخوذ بالتقطير من لسان الثور يعتبر فيه غلبة الاجزاء فقط وان لم يوافق فيها
فان غلب الاتين والثلاث لا يجوز الوضوح والاجاز تحمل عليه عبارة القدر وري وان خالفه في وصف
او وصفين تعتبر الغلبة من ذلك الوجه كما يبلغ تخالف الماء في الطعم واللبن تخالف الماء في اللون
والطعم فيعتبر الغلبة بكليهما فيحمل عليه ما ذكر في نسخة الفتاوي لعل الخلاف بين ابي يوسف ومحمد
على ما ذكر في المتن يظهر في صورة يكون المختلط ما يعاها لثالثا في اللون فقط ولا يرفع بمسئله
قوله لا يرفع الحد ثانياً مستعمل **قوله** ونفسه **قوله** ابي يوسف الماء المستعمل ما ان يل به حد **قوله** بان وضو
حد ثلثين او للتعلم لان الحد نجاسة حكمة فاذا زالت بالماء ففسده او تقرب به على صيغة المجهول
اي قصد به القرب بان وضو للصلاة او من المصنف ودخول المجرى ونحوها او وضو على وضو يكون
نورا على نور وفي النوادر لو غسل يده للطعام او منه صار الماء مستعمل لانه اقام به قربة السنة
ولو غسل يده من الوضوء لا يصير مستعمل **قوله** وعن الثاني **قوله** يعني قال محمد لا يصير الماء مستعمل الا ان
باقامة القربة لان نجاسة الاقام تنقل جنس اليد **قوله** هو مغلط **قوله** النجاسة **قوله** يعني الماء المستعمل نجاسة
غلظة عند ابي حنيفة لان الماء المزيل للنجاسة الحقيقية كانت نجاسة غليظة فكذلك المزيل للنجاسة
الحكيمة **قوله** ونحوها **قوله** نجاسة خفيفة عند ابي يوسف لا يوجب الاختلاف في طهارته **قوله** وطاهر عن
طهور **قوله** عند محمد لان الماء طاهر لا في بدنا طاهر الا ترى انه لو حمل المصلي على ما فضلي جاز تعلقه
فلا يتحقق بدون اقامة القربة **قوله** هو الصحيح **قوله** هذا اشار الى ان قول محمد مختار للفتوي وشهور

رواية عن ابي حنيفة كذا نص عليه القدر وري في كتاب القرب اعلم ان الكلام في الماء المستعمل في ثلاثة
مواضع في صفة وسببه ووقت ثبوته بين المصنفين الاولين والآخرين الثالث اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون
مستعمل حتى يتغير في مكان لكن الصحيح انه كان اهل العضو يصير مستعمل لان سقوط حكم الاستعمال قبل الاتصال
كان للضرورة ولا ضرورة بعده وهذا قالوا لو بقيت لمعة على عضو المتوضي قبل ما يبلل عضو اخر لا يجوز
لان لما زل اهل ذلك العضو صار مستعمل ولو لم يبلل ذلك العضو جاز فاما اهل النجاسة في الاغتسال فجاز
كيف ما كان لان الاعضاء كلها منفسحة في الحاشية كعضو واحد في الوضوء كذلك لان بعض اعضائه
ممسوح كذا في المحيط **قوله** لم يحكموا بظهور بده مطلقا **قوله** يعني لم يحكموا على ما بان ماء الوضوء طهور سواء كان
مستعمله جدياً او متوضيا وقال مالك رحمه الله انه طهور مطلقا لانه كان طاهراً لا في بدنا طاهر اذ كان
طهورا كما غسل يده بوضو طاهر ولو قال فيما سبق **قوله** يرفع فغوره مستعمل **قوله** يعني لم يحكموا على قوله ولم يحكموا بظهور بده
مطلقا **قوله** ولا يحكموا به **قوله** ابي بطور بده **قوله** ان كان مستعمله طاهراً **قوله** قال زفر رحمه الله ان كان المستعمل
طاهراً فهو طهور لا بد له من زبد النجاسة الحكيمة وان كان محدثا فهو طاهر عن طهور **قوله** والماء والنجس
لطلب النجاسة **قوله** يعني من انفس في البير لطلب الدلوفا البير والمغسل تحت كلاهما نجسان عند ابي حنيفة
رحمه الله لان الماء قد نجس لاسقاط الغرض عن بعض الاعضاء باول الملافة والرجل نجس لبقائه
في بقية الاعضاء فيد بقوله لطلب استقالا لانه لو انفس فيه لاعتسالة لا يكون الخلاف كما ذكر في بعض
الماء عند محمد رحمه الله لوجود بنية التقرب فيه وهو استباحة الصلاة **قوله** والرجل طاهر في الاصح
قوله هذه رواية اخرى عن ابي حنيفة رحمه الله وهي اصح لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الاتصال
فلا يكون الماء باول الملافة نجسا فطهر الرجل عن نجاسته فحمل له القراء لو تمضمض واستنشق قبله
وادخل الماء على فده هذا اذا لم يكن على يده نجاسة حتى لو كان مستنجا باجر نجس البير فلا يطهر الرجل
وعلى حالها يعني عند ابي يوسف رحمه الله الرجل نجس لان صب الماء شرط لازالة الحدوث عنده ولم
يوجد في نجاسته الماء طاهر لانه لم يزل من البدن حدثا وطاهراً وطهور **قوله** يعني عند محمد رحمه الله
الماء طاهر بنفسه فطهره لان الصب ليس بشرط عنده ولا يتنجس الماء لانه بنية التقرب شرط لنجس عنده
ولا يوجد **قوله** ويجوز رفع **قوله** من طرق عدل **قوله** وهو قطعة من الماء جمعة في مكان **قوله** لا تحرك تحريك
الطرف الاخر **قوله** المتضمن لجملة صفة لطرف المراد بالتحريك الميق تحركه بالارتقاء والاختصاص ساعده
تحريك الطرف الاخر لا التحريك بالقبض لان ذلك يكون وان قدر الماء وفيه اشار الى عدم نجسه لان
اثر التحريك باليد مع قوته اذا لم يصل الى الطرف الاخر فبنيته النجاسة مع ضعفها كيف يصل اليه وانما
ايضا الى انه لا يجوز التوضي من الطرف الاخر الذي وضع فيه نجاسة مريبة كانت او غيرها فاما
ما حول المريبة قبل يتنجس مقدار اربعة اذرع وقيل مقدار ما غلب على طين الراي انه نجس هذا هو
الاصح عندهم وقال بعض يجوز اذا كانت غير مريبة فعلى هذا اذا غسل وجهه في حوض كبير فسقط
عنه وجهه في الماء فرفع الماء من موضع الوقوف قبل التحريك يجوز ومشاع بخاري واختار وهذا
كذا في المحيط **قوله** ويقدّر ذلك العدد بعشرة اذرع في مثلها **قوله** اي في عشرة اعلم ان العلماء اختلفوا على ان
الماء الكثير لا يتنجس بوقوع النجاسة الا اذا غرق احد واصفا **قوله** لكن اختلفوا في نجسهم من اعتبار
عدم تحريك طرفه تحريك الاخر كما تقدم وهو قول المتقدمين ومنهم من اعتبر المساحة وهو قول المتأخرين
والمتصنف اورد كليهما وفي الحاشية الصحيح ان يراى بالدواع دراج الكرياس وهي اربع وعشرون اصبعاً
لامراع المساحة وهي سبع فضاء باصبع قايمة في كل قبضة لان الاولي اقصر وهذه توسعة
لناس فان كان الحوض مدورا يعتبر ان يكون حول الماء غايه واربعين ذراعاً وان كان اعلاه

عشرا في عشر واسفله اقل وهو مئلي يجوز منه التقوى وان نقص حتى صار تسعا في تسع لا يجوز وان
وان كان اعلاه اقل واسفله عشرا في عشرو في جنة نجاسة ثم انتقص المئلي فصار عشرا في عشر لا يطهر
كالماء القليل الخس اذا انبسط وصار عشرا في عشرا وان كان طويلا كما في الخندق وصار بحيث لو بسط
يكون عشرا في عشرا يجوز منه التقوى وقال عامة المشايخ لا يجوز فان انتقص من الكبير حوض صغير فوقع
فيه نجاسة لا يجوز التقوى منه وان اتصل ماؤه بآبار الحوض الكبير وعمقه **شراي** بقدر عمق العذرة بالا
شراي لا يتكسر وضده **شراي** بالعرف **شراي** العيون مصدر وهو واحد الماء باليد ارادة العرف لا اعتياله
وهو مروي عن ابي يوسف وقيل للتوقي وهو مروي عن محمد بن احمد الله وهو الاصح لانه الاوسط **شراي**
شراي يجوز رفع الحد من ما جاور وهو ما يذهب بنبذة والاصح انه ما بعده الانسان جارا وفي
الحيط لو كانت العذرة على السطح في موضع لا يجس ما المطر لانه يملأ الجاري ولو كانت عند الميزاب
يتجسس ولو تجسس حوض فدخل الماء فيه وخرج الماء منه فالاصح انه يطهر لان الماء الجاري لما اتصل به
صار في حكم الجاري وكذا حوض الماء اذا انصب فيه الماء واعترف الناس منه **شراي** عدم اثره فيه **شراي**
اي اثر النجاسة الواقعة في الماء **شراي** يجوز رفع الحد من ما مات فيه حيوان **شراي** وهو ما يكون
قوله ومثواه في الماء فذهب لان الحيوان الذي مات فيه ان كان له دم سائل يفسده والا فلا
ولو كان قوله في غير الماء وهو يعين في الماء كالسبط فانه يفسده **شراي** ويجوز **شراي** رفع الحد **شراي** بما مات
فيه غير مروي **شراي** ما ليس له دم سائل كالذباب ونحوه وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز لانه يفسد
الماء وحرمته اكمل لا لكرامته دليل على نجاسته **شراي** قوله ما في هذه المسئلة وفي السابقة فذهب **شراي** لان
لا يفسده وحرمته الاكل فذهب في ظاهر كالمطهر قوله ما في هذه المسئلة وفي السابقة فذهب **شراي** لان
الحكم فيها مان في الخارج فالي في الماء كذلك في العصب وروى **شراي** في القار لا يفسد اتفاقا والقوب
لا يجس بما ليس فيه دم سائل عندنا وان كثرت الحقايق ونجسوا القليل **شراي** في حكم نجاسة الماء القليل
اذا وقع فيه نجاسة وان لم يتغير بالنجاسة **شراي** وقال مالك رحمه الله لا يجس الماء اذا لم يظهر اثر النجاسة
فيه يتغير لقوله عليه السلام الماء طهور لا ينجس شي الا ما عجز لونه او طعمه او ريحه ولما اطلق قوله
عليه السلام لا يبولن احدكم في الماء الدائم وهو الذي لم يكن عشرا في عشر وما رواه مالك رحمه الله
في غير نجاسة وكان ما وما جاوره الماروي عن عابدة روى عن ابيها **شراي** ونجس القلتين وان لم
يتغير **شراي** يعني اذا كان الماء بقدر ما القلتين يجرى عندهما بوقع النجاسة وعند الشافعي لا يجس لقوله
عليه السلام اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خطا اي لا يجس بوقع نجاسة **شراي** اطلاق الحديث السابق
عليه القلة اسم بحر يسعها مائتان وخمسون رطلا كذا في الكفاية ومعنى عدم احتمال انه ضعيف لا يقاوم
النجاسة بل نجس كما يقال فلان لا يحمل الضرب **شراي** ولم نجسوا عظم الميت دون شعره **شراي** لم يتولو عظم
الميت نجس وشعره طاهر وقال مالك رحمه الله عظم الميت وسعره طاهران وما لا تحمله
طاهر لان الشعر لا تحمله اجزاء **شراي** فظهر مما **شراي** يعني قلنا عظم الميت وسعره طاهران وما لا تحمله
حياة يعني يطهر كل ما لا حياة فيه كالقرن ونحوه وقال الشافعي رحمه الله كلاهما نجسان وكذا كل
ما لا حياة فيه من اجزائه لان الميت نجس فاجزؤه تكون تابعة **شراي** ان ما لا تحمله الحياة فالقوة
لا يفسده **شراي** وجلد الكلب يعني هو طاهر عندنا حال كونه مدفوعا **شراي** خلافا للشافعي رحمه الله لان
الكلب كالحنزور عندنا في قول واحد الدابة ان يخرج عن جوف الفاسد حتى اذا اسفد بالشراب او الشمس
فتدبره عندنا والدابة عند الشافعي لا يكون الا بالقرض او العفص ونحوهما **شراي** وطهور وجلود
الميتان مدفوعة **شراي** وقال مالك رحمه الله لا تطهر والشافعي رحمه الله معه في هذا الحكم لكن المصنف

بين فيه خلاف مالك رحمه الله له قوله عليه السلام لا تمنعوا من الميتة بشي ولما قوله عليه السلام ايما
اجاب دنع فذهب طبر فكون الميت عند الانتفاع من جهة الاكل **شراي** ولا يستعمل **شراي** لا يبيع الجلد من حنزور
شراي وهو الانسان لكرامته **شراي** ونجس العين **شراي** وهو الحنزور لانه لا يقبل الطهارة اصلا وعن ابي يوسف رحمه
الله اذا دنع الحنزور يطهر جلده باليد باخذ كذا في الخلاصة ونجس شعره **شراي** ابي يوسف شعر الحنزور لانه
جزء منه فلو وقع في الماء يفسده **شراي** وطهره **شراي** قال محمد بن احمد رحمه الله طاهر فلا يجس الماروي فذهب لان بالان
ضرورة الى استعماله ونجس عين الغيل **شراي** قال محمد بن احمد رحمه الله الغيل نجس العين لانه كالحنزور في الشكل
وحرمته المثل فلا يمنع بشي من اجزائه **شراي** والحكم بالسباع **شراي** يعني قال لا الغيل يمنع به حقيقة فيصير مستفعا
به شرعا كسائر السباع **شراي** في البيوع والحكامها ثبتت بالانوار مخالفا للقياس لان ماها قليل ولكن
لا يخص كل **شراي** يخرج الميت **شراي** كل ما بها من قبل ذكر الحمل وارادة الحال **شراي** لم يولد **شراي** لو وقع فيها
شراي ونحوه **شراي** لو لم يولد ما يارب في الحنة الماروي ان ابن عباس امر بنوح ما در من حزين مان فيها ربي بعد
اخر اخذ **شراي** ولا انتفاع حيوان **شراي** يعني يخرج كل البير لا انتفاع حيوان فيها صغيرا كان او كبيرا لا انتفاع
بله في اجزاء الماء او لغيره يخرج جميع الماء اذا وقع فيه دنس الفارة واذا كان النسي كذا يكون المنقى
اكثر افساد البقا اجز منه فيه ولذا قالوا الفارة اذا انتفعت في الحن فصار حلالا حل كله لا بها
صار شيئا اخر بالتغير فلو تفتت لا يحل كذا في المحيط **شراي** وعشرون **شراي** يخرج عشرون **شراي** دوا وسطا
شراي وهو من دلا كل يرمي بسبقه كثر او قله ما يسعد صاحبه **شراي** او كبير احصاه **شراي** مثلا اذا وسع الدلو
الكبير عشرون دلو واسطاي يخرج بدنة واحدة **شراي** لم يولد فارة ونحوها **شراي** حديث ابي نذر قال في الفارة
اذا ماتت في البير فخرجت من سائر اجزائها يخرج منها عشرون دلو وافقد عليه اجماع الصحابة وفي الخلاصة
يخرج الى اربع فارات عشرون وفي الحن الى تسع حسون **شراي** فان كان عشرا يخرج البير كلها كذا روى عن ابي
يوسف رحمه الله وما قاله بعض الشافعية تشيحا على اصحابنا من ان الدلو ليس يخرج الماء البير من الطاهر
فاطل لانه في مخالفة الاجماع مع امكان معارضتهم بالمثل بان تقول اذا ماتت الفارة في البير لم يبق
ماؤها قلتان ولم يتغير الماء فذهب مالك رحمه الله طاهر فاذا خرج منها دلو ولم يخرج معها الفارة فنقص ما
في البير فطاهر الدلو ونجس ما في الدلو طاهر فيكون كسائر في الحائض لو خرج دلو اول من يرمي
فيه فارة وجب في بئر طاهرة يخرج من الثانية عشرون وان كان المصوب دلو اثنان يخرج
ايضا من الثانية تسعة عشرون وعلى هذا لان الثانية في حكم الاولى ولو كان المصوب عشرون يكون
منزلة فارة الى ثلاثين **شراي** يعني الزيادة على عشرون الى ثلاثين **شراي** او يعون **شراي** ابي يوسف اربعون
دلو الى خمسين **شراي** في رواية او سبعمائة **شراي** في رواية اخرى احتياط طاهر **شراي** كذا روى
وسور واما الامام ومن المعين **شراي** ابي يوحى من الماء الذي له عيون في البير **شراي** بقدره **شراي** بقدر
الماء الذي كان فيها بان يغلب على ظنهم ان جميع ما فيها نجس والاشهد ان يوحى في بيان العذر بقوله
رجلين لما بصارة في امر الماء **شراي** وامر عاتين **شراي** ابي محمد رحمه الله يخرج ما بين دلو في العين وهو
رواية عن ابي حنيفة **شراي** الى ثلثين **شراي** تسير للناس **شراي** واعادة صلاة ثلاثة ايام ولياليها مودة
من ما **شراي** كظهور مستقيم **شراي** من مكلو مربي وقع فيها **شراي** ويوم وليلة **شراي** واعادة صلاة يوم وليلة
شراي لم يولد ميت لم ينتفع فيها **شراي** واجبة **شراي** ابي حنيفة رحمه الله وهي حنر لقوله واعادة
صلاة يوم وليلة **شراي** ووقفاها على العلم **شراي** حنر وجوب اعادتها موقفا على علم وهو عندنا اذا لم
يعلم حكم نجاستها في الحال لا الما **شراي** لان الانتفاع دليل على قوته زمانه فيقدر يوم وليلة احتياط لان اقل المتأذير
لأنها اقل الجمع وعدم الانتفاع دليل على قوته زمانه فيقدر يوم وليلة احتياط لان اقل المتأذير

في باب الصلوة يوم وليلة ولما ان طهارة الماء كانت ثابتة بين يدي فلا يبول بالشك **وهو ما نرى**
محمد بن عبد الله البجلي والذوالاخير **فقط** في هو البير فلو توصلنا من البير انسان في تلك الحالة يجوز
غذوه ولا يجوز عند ما قيد بقوله يقتل لان الذلول كان في الماء بعد لم يطهر اتفاقا عليه ان الذلول
انفصل من وجه الماء فتميز الحسن من الطاهر فظهر البير كما اذا جرى الذلول عن راس البير فلم يصبوا به
ولما ان ما يتقار من الذلول حكم ماء البير بدليل انه لا يتنجس به ماء البير ما لم يفرغ فلا يقع به
الا انفصال من كل وجه بخلاف ما اذا جرى عن راس البير لانه انفصل حقيقة وحكما اعلم ان البير اذا طهر
يطهر ذلوله ورشاه الذي يفرغ به كعروة الابري يظهر بطهارة اليد المجاسة في المرة الثالثة ويد
المستقي يظهر بطهارة الرجل والذلول يظهر اذا صار من حوله كذا في التبيين **فصل** في الابار جمع
السور وهو ما يجري من الطعام والشراب **وهو السور** المسمى باسم فاعل من سار اي التجرى
اذا كان في المسير طاهر فصوره طاهر وان كان نجسا نجس او مكروه فمكروه **وتوجب غسل الايدي**
لو وقع الكلب في السور فلا تأكله **فانما** في ثلاث مرات وهو قد يغسل **لا سيما** احدها من بالقراب **فان**
يعني عند الشايعي يغسله جمع مرات بشرط ان يكون احدها من بالقراب **ولا** قوله عليه السلام يغسل
اذا وقع الكلب في اثار احدكم فليغسله سبعة احدها من بالقراب **ولا** قوله عليه السلام يغسل
الايمان ولو وقع الكلب ثلاثا وما رواه عجل على ابتداء الاسلام ليجزى عن اقتناء الكلب وضع
في الكلب اذ في الحاقه **فانما** في قوله لان وقد اقول في اتفاقا اذ جاسه دمه وسائر اعضائه وبوله
في الكلب سبعة من الحقايق **وهو** منه **فانما** في حكاية نجاسة النور من الكلب لما تقدم ومن احتج
سواء يغسل سبعة من الحقايق او من خنزير فانه رخص الصنبر عايد الى الاحتياط لقوله وقال مالك
لا تأكل من الكلب الا ما كان له حيا فانه على طهارته وانما نجس بالوف **وتحكم** به **فانما** في نجس السور
رحم الله البهائم **فانما** في قوله لا له حيا فانه على طهارته وانما نجس بالوف **وتحكم** به **فانما** في نجس السور
من سباع البهائم **فانما** في قوله لا له حيا فانه على طهارته وانما نجس بالوف **وتحكم** به **فانما** في نجس السور
له ماروي عنه عليه السلام سئل عن الحياض التي في القلوات يشرب منها السباع فقال هو لنا
سور **فانما** في قوله لا له حيا فانه على طهارته وانما نجس بالوف **وتحكم** به **فانما** في نجس السور
رواه عجل على الحياض الكبير **ولا** بكرة **فانما** في قوله لا له حيا فانه على طهارته وانما نجس بالوف **وتحكم** به **فانما** في نجس السور
له ماروي عنه عليه السلام كان يصبي فتنسج منه ثم يوضا **ولا** قوله عليه السلام البره سب المراد
بديان الحكم وهو نجاسة سورها لكن بعلة الطواف سقطت نجاسته فبقي كراهته وما رواه عجل
على ما قبل التمر **اعلم** ان الخلاف في البره قبل اكل الفارة واما بعده فصورها نجس اتفاقا اذا كان
على الفور فان مكثت ساعة لا تنجس عند ابن يوسف رحمه الله لانه غسل فاهها بلعابها ولعابها
ظاهر والصب وان كان شرطا عنده في القليل لكن اعتبره هنا للضرورة ونجس عند محمد بن
الله لان فيها نجس بالفارة والنفس لا يطهر الا بالماء عنده كذا في المحيط **ويكره** من دجاجة عذلة
غير محبوسة لاحتمال نجاسة منقارها وعدم تحايلها عن الكلب وسباع الطير **فانما** في قوله لا تأكل
الميتة وان لم تأكلها مثل البان لا يكره لانها لا يكره سورها لانها تنسج بمنقارها وهو عظم
ونجاسته غير متبقية لبيت سباع البهائم فانهما تنسج بلسانها وهو رطب بلعابها المتولد من
مخها **وساكن البير** كالفارة والحية وغيرهما كان العباس ان يكون سورها نجس لان الكلب
حرام لكن سقطت نجاسته بعلة الطواف فبقي كراهته كراهته تزيده في الاصح وفي الاحتياط
الماء المكروه ان لو توصلنا به مع العذرة على ماء اخر يجوز مع الكراهة وان كان عادما للماء بوضا
به فلا ينجس **ويجمع** بين التيمم والوضوء بسور رجل او حمار **فانما** في قوله لا تأكلوا مما لا يحل ولا تأكلوا مما لا يحل

الاناء سور

عنما

عنهما دون الجمع في حالة جئ لو توصلنا بسور حمار فضلي ثم احدث وتيمم وصلى تلك الصلاة مجاز كذا
في الحاشية انما وجب الجمع احتياطا ليرتفع الحدث بيقين فان سورهما مشكوك في طهارته وقيل في
طهوريته وهذا هو الاصح لان سورة طاهر ولذا قالوا لومع راسه بسور حمار وجد الماء المطلق
لا يجب غسل راسه ولو كان الشك في طهارته لوجب والمراد بالشك هنا التوقف لغرض الادلة
فيه لما روي عن ابن عباس انه قال سور الحمار طاهر وعن ابن عمر انه نجس ولم يرح دليل المجاسة لثبوت
الصنورة فيه لان الحمار يربط في الاغنية فيشرب في الانية لكن لم يثبت كصورة البره لانها تدخل
المصايد دون الحمار واما البقل من نسل الحمار فكان غيراته كذا في شرح المصنف لكن فيه تفصيل لان
البقل اذا كان امه رمك يكون سورة طهورا لا مشكوكا لان الولد يجمع الام كذا في الغاية **واجز** بنا
تقديم التيمم على الوضوء بسور الحمار اذا لم يجد الماء المطلق وقال زفر رحمه الله لا يجوز البداية بالتيمم
لانها ما يجب التوضوء فلا بد من علامة او لا يجمع التيمم **ولما** ان الجمع بينهما للاحتياط وداحاصل في
ففسر الجمع لابي الترمذ لان الماء ان كان طهورا فالتيمم لم يقدم او تاخر وان لم يكن فالتيمم معتبر تقدم
او تاخر وفي الخلاصة ان توصلنا تيمم فهو افضل **ولا** باس بسور الفرس **فانما** في قوله لا تأكلوا مما لا يحل ولا تأكلوا مما لا يحل
عند ابي حنيفة رحمه الله **فانما** في قوله لا تأكلوا مما لا يحل ولا تأكلوا مما لا يحل **فانما** في قوله لا تأكلوا مما لا يحل ولا تأكلوا مما لا يحل
مكروه **وتحكم** بالا على في اختلاف اوان **فانما** في قوله لا تأكلوا مما لا يحل ولا تأكلوا مما لا يحل **فانما** في قوله لا تأكلوا مما لا يحل ولا تأكلوا مما لا يحل
او ان طاهر او بعضها نجسا فاختلطت اختلاطا عاودة فان اكثرها نجسا كان الكل نجسا عندنا وفي
ويتيمم **لا** بالتميز **فانما** في قوله لا تأكلوا مما لا يحل ولا تأكلوا مما لا يحل **فانما** في قوله لا تأكلوا مما لا يحل ولا تأكلوا مما لا يحل
في اثنان اقلها طاهر **ولما** ان الحكم للغالب وليس هذا كالشباب لانه لا خلف لها في ستر العورة وللوضوء
خلف في التيمم وهو التيمم وفي الخلاصة هذا في حالة الاختيار واما في حالة الاضطرار فيجزى
للشرب اتفاقا قيد بقوله او ان لان المختلط لو كان اثنان يرتفعان ويتيمم اتفاقا وقيد بقوله اقلها
طاهر لان اقلها لو كان نجسا يجرى اتفاقا ويرتفع على طهارة اقلها **فانما** في قوله لا تأكلوا مما لا يحل ولا تأكلوا مما لا يحل
قليل طاهر حال كان او لي لان قوله اقلها طاهر ان جعل صفة لا وان كان ينبغي ان يستثنى الاسمية الواحدة
صفة عن قاعدة في الدياحة كما استثنى الاسمية الواحدة حالا وان جعلها لا فغير جائز كاقال
المالكي لا يجوز ابقاء الجملة الاسمية حالا متاخرة عن نكرة غير موصوفة لا مصفاة ولا واقفة
في سياق البقي ولا مصدرة بالاستفهام ولا منصوبة لغيرها وبين دي الحال بالا والواو واما
اذا فصلت جاز كما قال الله تعالى او كاذبي مر على قرية وهي خاوية على عروشها على ان تكون الاسمية
حالا لا يجرى الضمير ضعيف **فصل** في التيمم وما ينقصه **فانما** في قوله لا تأكلوا مما لا يحل ولا تأكلوا مما لا يحل
فانما لا لا احتراز عن التيمم فقد الماء **فانما** في قوله لا تأكلوا مما لا يحل ولا تأكلوا مما لا يحل **فانما** في قوله لا تأكلوا مما لا يحل ولا تأكلوا مما لا يحل
حقيقة **فانما** في قوله لا تأكلوا مما لا يحل ولا تأكلوا مما لا يحل **فانما** في قوله لا تأكلوا مما لا يحل ولا تأكلوا مما لا يحل
عليه السلام القراب طهور المسلم ما لم يجد الماء ومفارق المصير **فانما** في قوله لا تأكلوا مما لا يحل ولا تأكلوا مما لا يحل
ايضا بناء على الغالب لا لا احتراز عن المصير لان عدم الماء في المصير ييمم كذا في الاسرار ولو قال
ومفارق المالك انما **فانما** في قوله لا تأكلوا مما لا يحل ولا تأكلوا مما لا يحل **فانما** في قوله لا تأكلوا مما لا يحل ولا تأكلوا مما لا يحل
اهل الماء صوته وعن ابي يوسف رحمه الله اذا كان المائت لو ذهب اليه المسافر لغاب القافلة
عن بصره والاول هو المختار في تعيين المقدار **فانما** في قوله لا تأكلوا مما لا يحل ولا تأكلوا مما لا يحل **فانما** في قوله لا تأكلوا مما لا يحل ولا تأكلوا مما لا يحل
باستعمال الماء او بالتميز **فانما** في قوله لا تأكلوا مما لا يحل ولا تأكلوا مما لا يحل **فانما** في قوله لا تأكلوا مما لا يحل ولا تأكلوا مما لا يحل
الشافعي رحمه الله لا يجوز خوف الزيادة لانه غير عاجز عن ان ياتى بالتيمم **فانما** في قوله لا تأكلوا مما لا يحل ولا تأكلوا مما لا يحل

التيتم كما قال صاحب الكفاف في قوله تعالى فماتوا إلى بارئكم فاقبلوا انفسكم الفاء للتعقيب وتوهم
هو قتلهم اي فاعنوا على التوبة فاقبلوا انفسكم المعنى فيما نحن فيه يعني من اليمين او لا فيضرب وما سبق
كان بياناً لوقت جوارزه وفيه اشارة الى ان المصنوع من اليمين حتى يوضرب يديه فاحدث قبل ان يسبح
بها بطل يمينه كما لو احدث في حلال الوضوء وقيل العزيمة ليست منه فلا يبطل يمينه في الصورة المذكورة
من اخذ يمينه ما للوضوء احدث كذا في التقييس مصنوعة لوجه شري لمحمد وآخري شري على ضربه
آخري لمحمد يمينه الى من فقيه شري الى هنا يعني مع وكيفيته ان يضع يمينه كذا اليسرى على ظهر كفه
اليمينى ويضع على راس الاصابع حتى يمس المرفق يدها الى بطن الساعد ويدها الى الكف ثم يضع بطن
كفه اليمينى على ظهر كفه اليسرى ويفعل كما فعل باليمين ولو شئت كلابد يده يمينه ويضع يدها على الكف
كذا في الخلاصة مستوعبا حقيقة المصدر ومحدودا الى اصابعه ولم يشر الى الحائض ولم يشر الى الحائض لم يشر
رحم الله لانه خلف الوضوء حتى قالوا لو لم تخل الاصابع ولم يشر الى الحائض ولم يشر الى الحائض لم يشر
يمه وفيه اشارة الى ضعف ما روي عنه ان مسح اكثر الوجه واليدين كاف لان شرط الاستيعاب
يؤدي الى الحرج لان التراب لا يصل الى كل موضع كالماء والوجه مدفوع قال الفقيه ابو جعفر ظاهر
الرواية عن اصحابنا اذا كان المتر وك اقل من الروم يجوز كذا في المصنف ولم يقتصر في مسح اليدين
على التوابع شري الوضوء وما لك اقتصر عليها لما روي عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال اليمين مسح
الوجه والكفين ولنا قوله عليه السلام اليمين ضربان ضربته للوجه وضربه لليدين الى المرفقين
ويجوز من صعيد ثم هم ام لو حده الارض ترابا كان او غيره من حجر ونورة ونخل وغيرهم طاهر غير منقطع
شري لا يلبس احقر به عن الحديد والذهب ونحوها فانها تلبس وتنقطع ولا تنقطع شري احقر به عن
الحطب وغيره مما اذا احقر يصير وما اذا اختلط بالتراب فان كان الغالب هو التراب يجوز
اليمين والا فلا وفي التقييس لا يجوز اليمين بالماء لانه ليس من جنس الارض ولم يعين التراب لليمين وقال
الشافعي رحمه الله لا يجوز اليمين الا بالتراب لقوله تعالى فيتموا صعيدا طيبا اي ترابا منبتا كذا في
ابن عباس رضي الله عنهما ولنا ان الصعيد وجه الارض باجماع اهل اللغة والطيب هناك يعني الطاهر
لان التراب المنبت اذا كان نجسا لا يجوز به اليمين بالاجماع فلم ان الالباب ليس له اثر في النظيرين
شري ابو يوسف اليمين بالرمل ايضا شري كما اجازته ابي الشافعي رحمه الله بالتراب وتخصيصها بالتراب
يدل على انه لم يجوزها يعني بها ودليل الشافعي رحمه الله في التراب دليل لكن الحق به الرمل لما روي
انه عليه السلام سيل عن اليمين بالرمل فامره وللضرورة بالعبارة شري انما يجوز اليمين بالعبارة عند
ابي يوسف رحمه الله اذا اضطر من التراب والرمل وعندنا يجوز به مطلقا لانه ان العبارة تراب من
وجه فلا يجوز الا اذا عجز عن التراب الخالص ولنا ان العبارة تراب رقيق حقيقة وهو من الصعيد
فيجوز به عند الاختيار والاتصاف بملقى وشرطه يعني التصاق الصعيد باليد ليس بشرط عند
ابي حنيفة حتى يوضرب يده على صخرة لا عوار عليها حجاز وشرطه عند محمد رحمه الله فلم يجوز لان اليمين
مسح بالتراب فيشرط الاتصاف فيه كاشرا في مسح الراس والحفنين ولا في حنيفة رحمه الله ان قوله
تعالى فامسحوا بوجوهكم وايديكم مطلق عن الاتصاف فيجوز على اطلاقه وفيه مننا النية فيه شري يعني
نية الطهارة واستباحة الصلاة فرض في اليمين عندنا خلافا لابي حنيفة رحمه الله ان اليمين خلف عن
عن الوضوء فلا يجازفه في عدم اشتراط النية ولنا ان التراب ملوث وانما يكون مظهر انية
الطهارة المقصودة للصلاة والماء مطهر ينقصد فاستغنى عن النية وينقصد شري اليمين ناقص
الاصل شري وهو الوضوء لانه خلفه والقدرة على الماء شري وينقصد القدرة على استعماله لان

جواز اليمين مشروط بالحر عند القدرة قد ثبت بالا باحد كما اذا قال صاحب ماء ليتوضأ بهذا الماء
ايكم شاء ينقض يمين كل واحد فاذا توضأ به واحد يعيد الباقي يمينه لثبوت القدرة لكل واحد من
الافراد ومن رواه الناعمة شري اي مرور الوضوء على اليمين على الماء ينقض يمينه عند ابي حنيفة رحمه الله
م كالمستيقظ كما ينقض لومره مستيقظا وقال لا ينقض اشار بقوله الناعمة الى ان الخلاف فيما
يكون نومه عن ناقض لعدم استغراقه لانه لو كان مضطجعا او متجكبا ينقض يمينه بالوضوء لانه
بالغاس خرج عن قدرة استعمال الماء ولنا ان النوم ليس بالار على الماء شيئا او راجحا على وجه
لا يخلطه اليقظة المستمرة للماء فادر فيضله كاليقظة وهو لها رواية عنه م ويبطل صلاته ولو نومه شري
يعني لو راي اليمين في اثناء صلاته المانع يندر على تحصيله يبطل صلاته عندنا م مطلقا شري سواء
كان المصلي سافرا او مقيما كذا في المصنف وعند الشافعي رحمه الله لا يبطل مطلقا ويحتمل ان يراد
منه سواء كان ادا او ما فرضنا او فضلا لانه وان كان فرضا لا يبطل عند الشافعي وان كان فضلا فعنه
روايتان في الرواية يكون في اثناء الصلاة لانه لو راه بعد فراغها لا يبطل اتفاقا وقبل
شروعه فيه يبطل اتفاقا قال المصنف لو ريه فيها لكان اظهر لانه حرمة الصلاة مانعة عن
ابطالها فكان عاجزا عن الاستعمال حكاه ولنا انه قد رخصه فيبطل يمينه ولا يبقى للصلاة حرمة
لغوان شري طاهرا وبما رعاها نال ذكره شري يعني من وضع الماء في رحله او وضعه غيره بطله فشيء وكان
ما ينبغي عادة فيتم فضلي ثم تذكر في الوقت او بعده يا من ابو يوسف باعادة صلاته وقال لا انا
عليه فيذكر المسبوق في النسيان المسبوق بالعلم لانه لو راي ان ماء قد بقي في يمينه وصلى ثم ظهر انه
لم يقن بعيد بالاتفاق ولوم بعلم وضع غيره الماء في يمينه وصلى لا يعيد بالاتفاق له قوله تعالى فلم
يجدوا ماء فقيموا فله واحد الماء في نفس الامر فيبطل يمينه كالموصم عن كسرة فبطل الطعام في رحله
لم يخرج صومه ولما ان المراد بقوله تعالى ولم يجدوا الماء على الماء والناسي عاجز عن استعماله
بعد سماوي فيجوز نومه لعدم القدرة واما التكبير فلم يجر فيه الصوم لان نظام شرطه وهو عدم
ملك الطعام ولهذا قالوا باحالة المال للمكفر لا يمنع صومه واباحه الماء لليمين يمنع عن اليمين وفيه
بقولنا وكان مما ينبغي عادة لانه لو لم يكن كذلك كما اذا شرب الماء على ظهره او المعلق في موضع رحله
وهو سوي مركبه فيتم بعيد اتفاقا لان نسيانه لم يعين كذا في الحاشية م وابطلناها لروية توضح
اقتدي بيمين شري يعني اذا اقتدي متوضي يمينه فابي ماء في صلاته سلك صلاته عندنا خلافا لابي
رحم الله في المأمور بالمقوض لانه لو كان مقيما تنقض صلاته اتفاقا واما صلاة الامام فغيره
في الصورين اتفاقا لانه لم ير الماء ان وضوءه الموقوف لا ينقض برونه الماء فلا تنقض صلاته
ولنا ان الموقوف اذا راي الماء بين يديه ان امامه راه فنقض صلاته فنقض صلاة المقتدي كما اذا
زعى الموقوف ان امامه مخالف له في الجهة م والوضوء بيمينه الموقوف يعني عادم الماء اذا وجد
بيد الموقوف صوابه عند ابي حنيفة رحمه الله البيد ما بين يديه عن نحوه ليصير حلوا من يمينه
تبتلها شري هذا قولهم لما قلده يعني اذا تعين البيد للوضوء من يمينه لليمين في الصلاة بتبطلها كما اذا
راي الماء المطلق م واليمين في الاصح يعني اليمين متعين ولا يتوضأ بالبيد في اصح الروايتين عن ابي
حنيفة وبين بقوله كما يفتي شري ابو يوسف رحمه الله يكون اليمين متعينا ان قوله هو المختار
م فيتم شري نعم للرواية الثانية يعني لا يبطل صلاة اليمين لروية البيد فيتم م ووجب شري محمد
رحم الله اجمعين بن الوضوء بالبيد واليمين فيتم فيتم شري اي يصلي الصلاة التي راي فيها البيد
م ويعيد ها حنيا طاهرا هذا تنصيح لقول محمد رحمه الله وفي الحقايق وضع في بيد القماد في غيره

من الابدية شيم اتفاقا واغتسال بالبيد على هذا الخلاف قبل الخلاف في البيد العين المسكر فان
المسكر منه لا يجوز به اتفاقا وفي غير المطبوع ايضا لانه لو كان مطبوعا لا يجوز التوضي به اتفاقا
لم يشهد لان النار غير تارة كذا في شرح الجامع الصغير لا في حنفية رحمه الله انه عليه السلام توصي
بيد القمل ليلته الجن وقال غرة طيبة وما طهور ولا في يوسف رحمه الله انه ليس بآب مطلق فلا يجوز
التوضي كسائر الانبياء ومحمد رحمه الله ان النار بين ابي التيم وحديث ليلته الجن غير معلوم فمهما
احتياطاً والمصور فافاد الطهور **عنه** لم يجد ماء ولا تارة انظفها وهو بالرفع صفة المحصور واللام
فيه للبعد الذي فيكون في حكم النكوة وبالضبط حال **م** بوجوه **هاتين** الصلاة عند ابي حنيفة رحمه الله ولا
يتشبه لان التشبه بالمصلين لم يرد به الشرع وابناه بالراي معتد واما لا يشبه يعني بهما التشبه
بالمصلين بركوع ومجود ان وجد مكانا يابس وان لم يجد بوجوه قايما ويجعل السجود اخفض من الركوع ثم
يعيد اذا خرج فضا **الحق** الوقت بقدر الامكان كما فرأى فقام يتشهد بالصائمين **م** ووافق **هاتين** اي
محمد رحمه الله ابا حنيفة رحمه الله في رواية **عنه** ولم يلزمه الاعادة لادائه فيه بالتيمم **م** يعني اذا صلى الجهر
في المصلي بالتيمم فخرج من المجلس لا يجب عليه الاعادة عند ابي يوسف وقال لا يجب وفي المصلي لا بد من تشديد
المجلس يكون في المصلي لانه لو كان خارج المصلي بالتيمم لا يعيد اتفاقا ولو كان معه ما شفعه غيره
يعيد اتفاقا **هاتين** انه صلى باذن الشرع لعجزه عن استعمال الماء فلا يعيد كالمريض **و** **هاتين** ان المنع بدعاء من
جانب البعد فصار كمن معه ما شفعه غيره عن استعمال الماء فلا يعيد كالمريض **و** **هاتين** ان المنع بدعاء من
له الحق وفي التيمم كذا الخلاف في اسير في يد العدو اذا صلى بالتيمم **م** فقام **م** ونلزمه بالطلب لعلته
ظن **م** يعني نلزمه المسافر طلب الماء عندنا اذا غلب على ظنه ان يقر **م** لا مطلقا **م** يعني عند الشافعي رحمه
الله يلزمه الطلب سواء غلب على ظنه او لم يغلب ليقين شرط جواز التيمم وهو عدم الماء ولما ان الغالب
عدم الماء في الغلوات فلا يلزمه الطلب ما لم يوجد دليل وجوده وهو الظن ومقدار الطلب قدر
الغلوته وهو اربع مائة ذراع قيد بالمسافر لان طلب الماء في الغلوات شرط ايضا عندنا كذا في
المصنف وفي **الحق** ان يطلب ان ينظر بينه وبينه وخاله وامانه ووراء غلوة **م** وهو اي التيمم السابق قبل
الطلب رقيقة **م** يعني الذي عنده ماء جاز **عنه** ابي حنيفة رحمه الله حتى جاز للجب التيمم للبر **م** هذه
مسئلة اخرى في رفع المسئلة السابقة يعني لما جاز التيمم قبل الطلب عنده جاز للجب التيمم ان تيمم اذا لم يجد
ما جازا خاف من الضر ان يستعمل الماء البارد **م** وقال لا بعد المنع **م** يعني انما يجوز التيمم اذا طلب الماء من
رفقة شفعه فلا يجوز التيمم للجب التيمم الا بعد ان يطلب من جميع اهل بيته فاذا منع منه تيمم قيدا بالجب
لان الحديث اذا خاف من البرد ولم يجد ماء جازا لا يجوز له التيمم اتفاقا **م** وفيه بالتميم لان الجاهل المسافر
يجوز له التيمم اتفاقا **م** بالبرد لان التيمم بعلته المرض جاز اتفاقا **م** ورواه عنها عمار **هاتين** اتفاقا **م** ان
في الطلب من الرفيق ذ لا وفيه بعض الحجج وما شرع التيمم الا لدفع الحجج ولما ان الماء مسذول
عادة فلا بد من الطلب ليحقق العجز عن الماء وليس في سوال ما يحتاج اليه بذلة وقد ثبت ان النبي
عليه السلام سال بعض حواشي من غيره **م** ولا يجب شرا الماء باكثر من ثمن المش **م** كان **هاتين** اتفاقا **م** ان الماء لو بيع
فاضلا عما يحتاج اليه لاشتماله على ضرر مالي وذا مسقط للوجوب قيدا بالاكث لان الماء لو بيع
بثمن المثل لا يجوز له التيمم **م** **هاتين** كان على المصنف ان يقول ولا يجب شرا الماء بالعين الناقصة
لان شرا الماء بالعين اليسير واجبه عليه وهو اكثر من ثمن المثل هذا هو المفهوم من الحديث والهداية
وذكر في القواد ان ثمن ما يكفي للوضوء ان كان درهما فاني البائع ان يعطيه الا بدرهم ونصف
فعليه ان يشتره لانه عين يسير وان اتي ان يعطيه الا بدرهمين لا يجب عليه شراوه لانه عين

فاحش

فاحش كذا روي عن ابي حنيفة رحمه الله ويعتبر بتممه في اقرب المواضع التي عز فيها الماء ما قاله
المصنف قول الشافعي رحمه الله لا قول ابي حنيفة لان المذكور في النهاية منقول عن المبسوط قال الشافعي
رحمه الله لا يجب لشرا باكثر من ثمن المثل قل او اكثر وقاس اليسير بالناحش قلنا اليسير ليس كالفاحش
الا ترى ان ابي حنيفة في العين اليسير في مال الصغير دون الفاحش **م** ويندب تأخيرها للرجاء الي
اخر الوقت **م** يعني اذا كان رجوا وجود الماء في اخر الوقت يسمي له ان يوجز التيمم لتقع الصلاة باكمل
الطهارتين قيد بالرجاء لانه لو لم يكن له رجاء لا يستحب تأخيرها وان اخر لا يفرط في التأخير حتى تقع في
وقت مكروه وان يقين وجود الماء في اخر الوقت فيتم في اوله وصلي جاز ان كان بينه وبين الماء غير
يسل كذا في شرح العذوري **م** ويجوز قبله **م** يعني التيمم قبل الوقت جاز عندنا خلافا للشافعي رحمه الله
م واداما شافعي **م** هذه مسئلة اخرى يعني التيمم ان يصلي تيمم واحدا ما شاء من الفرائض والنوافل عندنا
وقال الشافعي رحمه الله لا يصلي به الا فرضا واحدا وما شاء من النوافل تبعها كذا في شرح المصنف في جرح
م **هاتين** على هذا كان ينبغي ان يرد في قوله ويقول لا فرضا واحدا والنوافل تبعها لانه غير معلوم
بالاقتصار على قولنا لا احتمال ان يجب التيمم عنده لكل صلاة فرضا كان او نافلة وان يجوز النقل به بلا
تبعية الفرض وفي **الحق** لا حصة في مذهب الشافعي اذا تيمم للنفل لم يجز ان يودي به الفرض واذا تيمم
للفرض جاز له ان يودي به النفل عنده **هاتين** ان التيمم طهارة ضرورية لا باحة الصلاة لا رافعة
للحدث كطهارة المسحاضة فاذا صلى به فرضا ترفع الفرض وتجدد ضرورة اخرى لفرض اخر
يجوز النوافل به على وجه التبعية **هاتين** انه طهارة مطلقة رافعة للحدث والتراتيب خلف عن المسار
لرفع الحدث كما قال عليه السلام التراب طهور المسح وطهارة المسحاضة كانت ضرورية لمقارنتها
الحدث وطهارة التيمم ليست كذلك **م** ويعتبر من كافي لاسلامه **م** يعني اذا تيمم كافي بربد الاسلام
ثم اسلم قال ابو يوسف رحمه الله يعم بعمه لانه قوي به قوة مقصودة وقال لا يعم لان الموي في
التيمم ينبغي ان يكون قويا لا يعم بدون الطهارة والاسلام يعم بدونها فلا يصح قيدا بقوله لانه
لان الكافر لو تيمم للصلاة لا يجوز بالاتفاق لانه ليس من اهل الصلاة **م** ولو اراد بعد التيمم
م واسلم اجن ناصلا به **م** في ذلك التيمم خلافا لفرقة بقوله بعد لانه لو اراد تصير عبادة بالنية
وهي ليست بشرط عنده في التيمم قلت الكلام في التيمم الذي فيه نية او نقول في رواية اخرى عز في
رحم الله انه اشترط النية في التيمم كذا في العناية **هاتين** ان التيمم حصل حال الاسلام فصح واعتراض
الفرقة عليه لا ينافي كالمواضع على الوضوء لان الردة يطل فواب العمل لا روال الحديث **م** ويجوز
كخوف حق جازة وليها غيره **م** يعني من حصر جازة ولم يكن وليها خاف ان يفوته صلاة بها
او حصر صلاة عيده خاف ان يفوتها ان اشتغل بالوضوء يجوز له التيمم عندنا خلافا للشافعي رحمه
الله **هاتين** ان هذا يتم مع العذرة على الماء فلا يجوز **هاتين** قوله عليه السلام اذا فاجأك جبانة فوات
على غير وضوء فتم وصل عليها وفي قوله وليها غيره اشارة الى انه لا يجوز للولي التيمم وهو رواية
عن ابي حنيفة رحمه الله لانه ينتظر فلا فوت في حقه وفي المحيط كذا السلطان لا ييمم لانه ينتظر له
اختار صاحب الهداية هذه الرواية وذكر في الدخيرة يجوز لامام التيمم للجبانة في ظاهر الرواية
لان الانتظار فيها مكروه واختار شمس الالية هذه الرواية وفي النهاية لو كان جبا فتم وصل عليها
يجوز لان صلاة الجبانة دعا في الحقيقة لكن ايجاب التيمم لكونها سببا باسم الصلاة **م** **هاتين** حكم باعادة
لا حرج في الجبانة اخرى **م** خاف **م** هذه الجملة صفة ثانية للجبانة مقدرة او حال عن حضور
اعادته يعني قال محمد رحمه الله اذا صلى على جبانة وحضر اخرى وخاف في تيمم التيمم لهذا وقالا

بعد وضعه او سبط وضوءه اتفاقا
لان الله تعالى يقول العبادات بالنسب
والتيمم عبادة فيطلبها فان قلت

لا يعيد بل يصلي باليوم الاول وفي المصطفى الخلاف فيما اذا لم يمكن من الوضوء بين الصلوتين اما اذا تمكن
ثم فان التمكن بعد اليوم الثاني انما قاله ان الضرورة الاولى تمت وهذه ضرورة اخرى فيجوز لها اليوم
وكما ان اليوم الاول انما يصح لكونه عاجزا عن استعمال الماء حقا وهذا المصطفى باق في الجارية الاخرى
ولا يجوز في اليوم الثاني في الوقت الذي في خوف فوت صلاة الوقت والجمعة **فصل في** في خوف فوت صلاة
الجمعة لان للوقت خلفا وهو القضاء وكذا الظاهر اصل الجمعة وهو ما يتوضي فلم يتحقق في تمامها والباقي
فيه **فصل في** في العيد باليوم جازي يعني الموضي لصلاة العيد اما ما كان او مقتديا ان احدث فيها وخاف
من فوتها ان توضع يجوز ان يتيم ويصلي على صلاته عند اني حينة وقال لا يجوز فيه بالان لا يخاف
من فوتها ان توضع قبل الشروع اما ان والشمس او لعدم ادراكه الامام يتيم ويشع اتفاقا وقد
بالعدد في غيره لا يجوز اتفاقا لما انه ان توضع قبل الشروع فغايتة ان يكون لاحقا واللاحق
يصلي بعد فراغ الامام فلا يخاف عن فوتها في البناء كما يخاف في الشروع **فصل في** ان الخوف باق لانه
يوم ارحام ربنا يعقده عارض فيصنعها وفي المحيط الخلاف فيما اذا لم يخف زوال الشمس ان اشتغل
بالوضوء وان خاف يتيم ويصلي اتفاقا وفيما اذا لم يرج ادراك الامام وان كان من جواز لا يتيم اتفاقا فان
قلت الخلاف في بناء الموضي ولما قيد بالموضي في المنظومة وذكر صاحب الهداية انه لو شرع باليتيم
يتيم وبني بالاتفاق لان الوضوء لو وجب عليه كان واجدا للماء في صلاته ففسد فكان ينبغي للمصنف
ان يقول وبناء الموضي فيه باليوم جازي قلت اطلق البناء على ما قاله بعض المتأخرين اذا شرع
في صلاة العيد باليتيم فحدث فهو على الخلاف ايضا وليس هذا في احد الماء في صلاته لانه صار
محدثا بالحدث السابق لطلوع الخلف بالقدرة على الاصل وفي المسئلة المذكورة لم ينقض اليوم بقدر
الاصل بل بالحدث الطاري كذا في الكفاية ويكتفي لواحد ما عني كاف **فصل في** لرفع الحدث باليتيم وتعلق قوله
نكتفي يعني اذا وجد المحدث ما لا يمكن لطهارته بجوز له اليوم عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى
ما تيسر من اعضائه ثم يتيم له انه ما مقدور بالاستعمال في استعماله بقدر ما يمكن ولكن ان ذلك الماء
في حكم المعدوم لانه لا يمكن لرفع الحدث وفي استعماله جمع بين الاصل والخلف وذاخير جازي ويعتبر
الاغلب من الجرح والصحيح فيتم او يغسل يعني من كان اكثر ما يجب غسله من تحاشيه فقطحنا كانا ومحدثا
وان كان اكثر مما يغسل يغسل الصحيح فقط ويصح الجائر المستدرة عندنا الحار والجور وحال من الاغلب
ولا يجوز في اليوم الثاني في قول الشافعي رحمه الله ويجوز ان يكون بالياء عطف على قوله فيتم يعني
عنه يغسل الاعضاء الصحيحة ويتيم للجرح ثم الحرة معتبرة في نفس العضوان كان الاكثر من كل
عضو مجزوا يتيم وان كان جميعا يغسل وقبل معتبرة في عدة الاعضاء حتى لو كان على راسه وجهه
ويديه جرحا دون رجله يتيم وفي حكمة لانه ان سقطت الغسل كان الضرورة الضرورة في الجرح
ولا ضرورة في الموضع الصحيح كغيره ولنا ان لا اكثر حكم الكل ولا وجه للجمع بين الاصل والخلف
فيما لا يغلب لانما ان استويا قيل يتيم وقيل يغسل الصحيح ويصح على الباقي وهو الصحيح لانه احط ولو
ثبت لمعة يعني اذا اغتسل الخب وبني على جسد موضع لم يصح الماء لعدم وفاء به فيتم الجارية
شأنها ما ارتفعت ثم احدث فيتم له **فصل في** لاجل الحدث ثم وجد ما في الماء الى اللعة في معنى بجملة الحدث يعني يقول
ابن يوسف رحمه الله في الحديث باق لم ينقض بروية هذا الماء وابطلها يعني قال محمد رحمه الله انقض
تيمم الحدث وجمدة للجارية جميعا لا يقال يتم الجارية انتقض الحدث لانه انما ينقض في حق جواز الصلاة
لا في حق ارتفاع الجارية لانه باق الى وقت القدرة على الماء فيصير في اليها **فصل في** في بعض الرجل ذلك

الماء الى

الماء الى اللعة عند محمد رحمه الله كما قاله ابو يوسف رحمه الله لان الجارية اغلظ الحديثين فازالتهما
اهرم ويحتمل كذا في الحديث وقد بقوله غير كاف لانه لو كفي لهما جميعا يغسل التيمم اتفاقا وان لم يكن واحدا
منهما لا يغسل اتفاقا وان كان كافيا لواحد منهما على التيقين وان الاخر يصرفه الى ما يمكن له اتفاقا
على الخلاف ان يكفي الماء لواحد منهما ايها كان **فصل في** في قوله غير كاف لانه متناول لما اذا كان الماء
يكفي لاحدهما عينا دون الاخر اذ ليس على الخلاف كما سمعت ولو قال ثم وجد ما في يميني لاحدهما كان او لي علم
ان موضع الخلاف في الحقيقة هو بقاء يوم الحدث مع وجود الماء قال ابو يوسف رحمه الله يعني لان الماء
استحق صرفه الى اللعة صار كالمصروف فيها كان المسحق للشرب كالمعدوم في حق الوضوء وقال محمد رحمه
الله لا يكفي لانه قد روي الماء في حق كل واحد منهما فصار جماعة التيممين وجب وما يمكن لواحد منهما يغسل
تيمم الكل قال المصنف في شرحه انما قال بوجوب صرفه الى اللعة بالياء وان كان الصرف اليها واجبا بالاجماع
لان المراد هو المجموع المركب من الصرف اليها مع الحكم ببقاء يوم الحدث مع وجود الماء ويدل عليه قوله وابطلها
فيصرف اليها اقول لا فائدة في هذا القول بل لو قال يجب صرفه اليها وطرح قوله فيصرفه اليها لكان اوضح
فصل في لو تيمم الحدث بغير يومه على الصرف اليها ومنه **فصل في** في المسئلة السابقة يعني في الصورة المذكورة
يجوز ان يتمم الحدث قبل ان يصرف الماء الى اللعة عند ابن يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله لا يجوز حتى
يصرف الماء الى اللعة عند ابن يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله لا يجوز حتى يصرف الماء الى اللعة دليل كل واحد
منهما مذکور في سابق **فصل في** في المسئلة في المسئلة المذكورة في حديثنا عن الحديث الاكبر
صورته توضع وليس جرحا بين محمد بن ثم احب ليس له ان يشدها ويغسل يديه جرحا مضطجعا ويص عليه
كذا في الكفاية وقيل صورته مسافر ليس حقيقه على وضوء فاجب فيه طهارة ثم احدث فتوضا لا يجوز له
المسح بعد اللبس على طهارة **فصل في** في المسئلة في المسئلة المذكورة في حديثنا عن الحديث الاكبر
عندنا وعند اللبس عند الشافعي رحمه الله حتى من توضا وليس احد حقيقه حتى غسل احد رجليه ثم لابس الاخر لا يجوز
المسح عنده وعندنا يجوز **فصل في** ان المسح ثبت بخالف للقياس فيراعي جميع ما ورد به النص وهو اللبس على طهارة
كاملة ولنا ان الحنف مانع طول الحدث بالعدم فيراعي الحال الطهارة وقت المسح واجازوه للقياس قال مالك
رحمه الله لا يجوز المسح للقيم لانه رخصة لدفع الضرر وانه في السفر اظهر فخص المسافر كالا فطار والقصر
اعلم ان المسح رخصة وهو ما تغير من صراحي يبر بواسطة عذر في المكلف يسقط به الغسل مادام الحنف في
رجليه فاذا اترعه وغسل رجلاه اترعه بالقياس على ما يشاء عليه **فصل في** في المسئلة في المسئلة المذكورة في حديثنا عن الحديث الاكبر
معين عندنا وعند غير معتد **فصل في** في المسئلة في المسئلة المذكورة في حديثنا عن الحديث الاكبر
للقيم يومها وليلة والمسافر ثلاثة ايام بلباسها **فصل في** في المسئلة في المسئلة المذكورة في حديثنا عن الحديث الاكبر
ايام بلباسها من حين الحدث يعني تعتبر ابتداء مدة المسح من وقت الحدث بعد اللبس لان الحنف انما يغسل عليه
عند الحدث وهو المنع عن طول به بالعدم فيغير مدته منه وهو مذموب العامة وفيه احتراز عما قيل
تقبل المدة من وقت اللبس لان جواز المسح بسببه **فصل في** في المسئلة في المسئلة المذكورة في حديثنا عن الحديث الاكبر
شخص على الحال مخطوطا بالاصابع لما روي عن علي بن رضى الله عنه انه قال رأت النبي عليه السلام
يمسح على ظاهر خفيه مخطوطا بالاصابع وفيه اشارة الى انه يمسح اصابعه وقت المسح الى الساق وفيه
اشارة دلالة على استحباب البداية من اصابع الرجل كالفصل **فصل في** في المسئلة في المسئلة المذكورة في حديثنا عن الحديث الاكبر
رحمهما الله يمسح أسفل الحنف ايضا بان يضع يمينه على ظاهر الحنف فجاء الى الساق ويضع يساره على مؤخر
اسفله فجاء الى الاصابع لما روي انه عليه السلام مسح اعلا الحنف واسفله ولنا ما تقدم من حديث
علي بن رضى الله عنه **فصل في** في المسئلة في المسئلة المذكورة في حديثنا عن الحديث الاكبر

من اليد في كل رجل حتى لو مسح على احدى رجليه مقدار اصبعين وعلى الاخرى مقدار اربع اصابع فما
اعتبر من اليد لانهما اليد الممسوحة واكثر اصابعها يقع مقام كلها وفيه احتراز عما قاله الكرخي المعتبر
اصابع الرجل كما في الحرق **م** ومنع المذود **م** الذي ليس فيه عذر من سيلان الدم ونحوه
يجب تقريف المذود في فصل الحصى منه **م** من المذود خارج الوقت الى تمام مدة المسح وقال
زفر رحمه الله يخرج الوقت الى تمام مدة المسح لانه طهارة المذود وطهارة كاملة في حقه حتى جاز بطلانه
فكان لبسه على طهارة كاملة فصح كالصحيح ولنا ان طهارته ضرورية لانها حاصلة مع ما فيها وانما
اعتبرت طهارة في الوقت لضرورة الصلاة فاذا خرج الوقت تكون طهارته مستفظة من الوقت فصار
لا بأس فيه على طهارة اعلم ان هذا الخلاف فيما اذا كان دم المذود وسبب الاحال الوضوء دون البس او العكس
او في الحالتين معا واما اذا كان منقطعاً فمما يصح الى تمام المدة اتفاقا والجواب لا يصح عليه عندنا حنفية
م لا يجزئ ان يقول جوب مجلدا اذا وضع على اعلاه واسفله وجوب شغل اذا وضع الجلد على اسفله كالنعل
واجزاءه على النخيل **م** العجز الجلد المستكمل على الساق من غير بطل هذا الوصف بيان لمعنى النخيلين
فقد بد لان الجوب لو كان رقيقا لا يجوز المسح عليه اتفاقا ولما روي ان النبي عليه مسح على جوبه
ولذا ان المسح ورد في الحنف على خلاف النجاس والجوب ليس في معناه لانه لا يمكن مواظبة الشئ فيه الا
اذا كان مجلدا فيكون كالحف وما روي به محمول عليه **م** والاصح رجوعه **م** وهو ما جاز في المنسوط ان ابا
حنيفة رحمه الله في مرصده مسح على جوبه ثم قال لعوده فقلت ما كنت اضع الناس منه فاستدلوا به
على رجوعه وعليه الفتوى قال المصنف في شرحه الكيفي بذكر الجلد مع ان المنع كذا لان الاجزاء لا بد على
الاجزاء في المنع لا شتر اكما في امكان المقياق **م** لو ذكر المنع مكان الجلد والاكفا كان اولى لان
المنع اذن من الجلد فاذا عرف جوار المسح في الادون يعرف جواره فيما هو قد ولا يكون كذا في العكس
م ولا يصح على العامة والفتوى والبرق **م** نعم القاف وفيها ارجحان والقاف **م** وهو يضم القاف
وتشد يدا القاف على اليدين ويحشى بطن يمين اليد وانما لم يخفى في هذه الاشياء لان المسح قد دفع
الحرج ولا حرج في تنوع هذه الاشياء ويخبر على الموقين **م** الموق هو الجرم الموقف على الحنف ويكون
من ادم لو كان من الكرياس لا يجوز المسح عليه الا ان يكون رقيقا يصل البطل الى ما تحت من الحقائق
يعني اذا لبس الحنفين على طهارة ولم يكن مسحا عليها مع كونها صاحبين كذلك فليس الموقين عليها يجوز المسح
على الموقين عندنا بل يجب اذا لم يكن عليها لانه لو ادخل يده في الجوب ومسح على الحنفين لا يجوز وقال
الشافعي رحمه الله لا يجوز المسح على الموقين انما قدنا بالعبود المذكورة لانه لو كان مسحا على الحنفين واجاز
بعد لبسهما ثم ليس الجرم موقين لا يجوز المسح عليه اتفاقا لان الموق حينئذ لا يكون تبعاً للنف وان لم
يكن خفاء صاحب الحنفين المسح على الموقين اتفاقا كذا في الكافي نقل من فتاوى الشاذلي ان
ما يلبس من الكرياس الجرم تحت الحنفين المسح على الحنف لكونه فاصلاً وقطعة كرياس تلف على الرجل
لا تقع لانه غير مقصود وبالبس لكن فيهم ما ذكر في الكافي انه يجوز المسح لان الحنف العجز الصالح للمسح
اذا لم يكن فاصلاً فان لا يكون الكرياس فاصلاً اولى **م** ان الجرم موق يدلع الحنف والحنف يدل على
الرجل ولو جاز المسح على الجرم موقين لكان بدل الاصل علمه ولنا ما روي ان النبي عليه السلام
مسح على الجرم موقين فهو المسح عليه كما جاز على حنف ذي طهارين وفي الخلاصة المسح على الحنف المذود
من اللبوس موقين الكرياس لا يجوز والحنف على الحنف كالجرم موق **م** وعدناه مطلقاً لنوع احدها **م**
يعني من لبس الموقين على الحنفين ومسح عليها ثم نزع احد الموقين بعد المسح على الموق الباقي عندنا في ظاهر
الرواية وفي رواية اخرى بين الموق وبين الحنفين وهذا معنى في الاطلاق كذا ذكره المصنف

في شرحه يعني يعاد المسح على الحنف والموق الباقي في ظاهر الرواية وعلى الحنفين في الرواية الاخرى فتكون
الاعادة ثابتة عندنا مطلقاً وقال زفر رحمه الله يعاد المسح على الحنف لا على الموق الباقي في نزع احدهما
لان الموقين لو نزعوا يعاد المسح على الحنفين اتفاقا **م** على الخلاف المسح على الموق لان الحنفين
ممنوع اتفاقا فلو طرح قيد الاطلاق وقال وعدناه على الموق لنوع احدهما لكان احسن لكون معنى
الاعادة مستقياً في الموق واين لكون على الخلاف معلوماً لانه لو مسح على احدهما موقين في الايتاء
وعلى احدهما حنفين جاز في حالة البقاء اولى ولنا ان الجرم موقين كالحنفين لو نزع احدهما حنفين بطل مسحه
على الاخر فكذا هذا **م** ويخبر مع سائر الحنف **م** في حرق الحنف وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز لان البادي
من القدم لما وجب غسله لحول الحدث به يجب غسل الباقي لاستماع جميع المسح مع الغسل ولنا ان الحنف
لا يغتسل عن حرق يسير عادة فلو اعتبر ذلك لادى الى الحرج **م** ومنعه مع ظهور قدر ثلاث اصابع
اصغر هاتر الجرم يدل عن اصابع يعني اذا وقع الحرق في الحنفين مقابل للاصابع فاما يصح عن المسح عند
الظلال اذا كان بحيث يظهر منه قدر ثلاث اصابع صغار بكاملها وانما جعلوا الفاصل بين اليسير والغير
قدر ثلاث اصابع لان الاصابع اصل في القدم حتى يجب بقطعها الدية بلاء رجل والثلاث اكثرها
ولا اكثر حكم الكل واما اذا وقع الحرق في مقابلة الاصابع فالصغير فيه ظهور ثلاث اصابع ما وقعت
في مقابلة الحرق لا ظهور ثلاث صغار لان كل اصبع اصل في موضعها فلا يتذكر يمينها كذا في التناوي
الطبرية هذا اذا كان الحرق في موضع متعلق العقب وان كان في موضع لا يمنع مالم يظهر اكثر
العقب والحرق فوق العقب لا يمنع اذ لا عبرة للبس كذا في الحاشية وذكر في المحيط الحرق الجرم اذا
كان ما تحت مرسا يمنى وان لم يكن بان كان الحنف صلباً لا يمنى وان كان يدي وحال المشي لاحتاح وضع
القدم يمنى لان الحنف كلفين لا اكثر القدم **م** هذا بيان المانع عندما كذا ظهور ان القدم **م** ان الفتوى
من لبس الحنف هو المشي معه والحرق الحنف لا يمنع فيكون المسح عليه بخلاف ظهور اكثر القدم **م**
ان الحدث لا يتجوز فاذا ظهر بعض القدم جاز به الحدث وتحت يافته واما القليل فاما لم يمنع لان
الحنف لا تخلو عنه غالباً فيقبض بنوعها الى الحرج **م** ويجمع الحرق من واحد **م** في من خف واحد تحت لو
كان مقدار ثلاث اصابع لا يجوز المسح فقط **م** لا يمنع من الحنف لان الحرق في احدهما لا يمنع قطع
السفر بالحف الاجز فاعتبر كل حنف على حدة ثم الحرق الذي يمنع ما يدخل فيه المسلة وماء وانه لا يتغير
الحاقا له موضع الحزن وينقصه **م** اي المسح ناقض الوضوء لا يبدل عن الغسل وكذا اخرج العقب
م يكسر القاف وهو مخرج القدم ينقصه عندنا حنفية لان ما فوق العقب من الحنف لا اعتبار
له فاذا اخرج العقب واكثره عن موضع الحدث يكون في حكم الظاهر فيسري الحدث اليه ذكر في الحاشية واذا
كان صدر القدم في موضع العقب يدخل ويخرج لسعة الحنف لا ينقص مسحه وفي المصنف هذا يشتر
الي ان المسلة فيما اذا اراد نزع قصداً ففزع بعض القدم بداله فتكون **م** ويعبر خروج الغلب
م يعني اعتبار ابو يوسف رحمه الله في كون خروج القدم ناقضاً اكثر القدم لان لاكثر حكم الكل
واجازة لبقا **م** يمكن يعني قال محمد رحمه الله اذا بقي في عمل المسح مقدار ثلاث اصابع من اصابع الرجل
وهو المراد من الممكن لم ينقص المسح لان المعصية هو محل العرض وعليه اكثر المشايخ **م** ويفضل قدميه
فقط بمشي المدة **م** يعني اذا مضى مدة المسح ينقص مسحه فيفضل قدميه لمس ابد الحدث السابق اليهما
ولا يعيد الوضوء لانه ليس بحدث مبتدأ حتى يجب غسل باقي الاعضاء **م** ويخبر لسفره الطائر ان اقام
مدته **م** يعني المقيم اذا سافر بعد ما حدث قبل استكمال مدة الميم يحول مده الى مدة السفر عندنا وعند
الشافعي رحمه الله لا يحول وانما قيدنا بهذين العيدين لانه ان سافر على الطهارة التي ليس فيها

وقال مالك رحمه الله لا حد لا قلة لا نه فوج حدث فلا يدرى قلة بشي كابر لا حد له ولا يعين يوما
 وكيلة في قال الشافعي قلة يوم وليلة لقوله عليه السلام ربي الصلاة يوم وقوله في غير ذلك
 ابو يوسف رحمه الله اقل الحيض يومين واكثر من يومين الثالث لان لاكثر حكم الكل ونماها بلياليها
 يعني قال صاحبها اقله ثلاثة ايام بلياليها لقوله عليه السلام اقل الحيض ثلاثة ايام واكثره عشرة
 ونقدرا لاكثر من اقل الحيض عشرة ايام لا خمسة عشر يعني هذا الشافعي اكثر من ثمانية عشر
 يوما لقوله عليه السلام تقعد المرأة شطرها لا تصوم ولا تصلي والشرط هو النصف فيكون اكثر
 مدة الحيض نصف الشهر لو كان ثمانية وعشرين يوما فنصفه اربعة عشر يوما ونصف يوم لكنه
 كل للضبط فان جاء الدم الحيض عشرة ايام ردت في الحيض الى عادتها فان زاد عليها يكون
 استحاضة لان الاصل الجري على وقاق العادة وان لم يخاوز العشرة فان زاد على عادتها حيض يكون
 في ايام الحيض واذا ابتدأت استحاضة في ايامها استخاضت مع بلوغها ابدان بغير التام واستحاضة مصدرة
 منسوبة على انه مفعول به قد روي عن الشافعي رحمه الله في المستدرة بالاستحاضة احوال احدها ان حيضها كحيض نسائها
 الا الحاف بالاعمال يعني الشافعي رحمه الله في المستدرة باختلافها لا عذبة والطباع والتقدير بالاقل يعني ثمانية
 عشر يوما وهذا بعد جمل لان ذلك يختلف باختلافها لا عذبة والطباع والتقدير بالاقل يعني ثمانية
 ان يكون يوما وليلة من كل شهر حيضا لئلا لا يحد اقل الحيض وهو شيق او الوسط يعني ثمانية ايام
 بوسط الاكثر وهو سبعة ايام لانه هو الغالب في عادتهن ويقدر اكثر النفاس الدم المعقب للولادة
 وهو الجري بدل عن النفاس ويان له اربعين يوما لقول ام سلمة سالت النبي عليه السلام كرمجلس المرأة
 اذا ولدت قال اربعين يوما لا تسبق يعني قال الشافعي رحمه الله اكثر من ستون يوما لقول الاوزاعي
 عندنا امرأة ترى نفاس شهرين وتزكو استغلامه من النساء قال مالك رحمه الله بيان النافس قد
 النفاس لانه يبرق من جفون ولا نص فيه ولا حد لا قلة في لاهل النفاس اتفاقا وجعله في يومين
 الله النفاس في ولادة القومين وهما الولدان اللذان لا يكون بينهما ستة اشهر من الولادة الاخير وجعله
 من الاول لانه حامل والحامل لا يكون نفاسا كالان تكون حائضا وهذا انفست العدة بالاخير اتفاقا
 ولما ان النفاس هو الدم الخارج عقب الولادة فيكون من الاول علة في الحيض لان في الرحم ينسد
 بالحبل فلا يكون المبرى بعده دم حيض بخلاف العدة لانه متعلق بغيره الرحم ولا يخرج مع
 بقا الولد ويجعل ما رآه الحامل من الدم في ايام عادتها استحاضة لا حيضا ان قال الشافعي رحمه
 الله انه حيض لانه دم خارج من الرحم وفاء العدة فيكون حيضا كالحايل ولو ان الحيض دم الرحم
 وبالحبل ينسد في الرحم فكيف كانت تحبس كالحايل وفي المصطفى ذكر في خلاصته لا تنقض العدة بذلك الحيض
 عنده فيد تابق لنا في ايام عادتها لان ما رآه الحامل في غيرها استحاضة اتفاقا ولو تحلل طهر
 في الان يعني هو نفاس يعني الطهر الذي رآه النفاس بين الدمين فاسد والكل نفاس عند أبي حنيفة
 رحمه الله وجعله ما بعد اقله اقل الطهر ويقدر خمسة عشر يوما هذه جملة معترضة منية لاقل
 مدة الطهر حيضا هو مفعول ثان وجعله يعني قال الطاهر المظلل ان كان خمسة عشر يوما يكون نفاسا
 وما بعده يكون حيضا ان صح ان يكون حيضا بان كان ثلاثة ايام بلياليها والا كان استحاضة وفي
 الصحاح صح يصح مثل دخل بيخل وفي المصنف صورة المسئلة مستدرة بلغت بالحبل فزات بعد الولادة
 خمسة وثمانية عشر طهر اثم خمسة وثمانية عشر طهر او استمر بها الدم ففاسها خمسة وعشرون
 وطهر فاحمسة عشر وحيضها عشرة من اول الدم الذي استمر وقال النفاس خمسة وطهر فاحمسة
 عشر وحيضها خمسة لهما ان الطهر تام فيكون فاصلا بين النفاس والحيض كما كان فاصلا بين

وقد عاده

الدين

الدين في الحيض وله ان الطهر وان تم في نفسه لكنه وجد في محل الدم وهو ايام النفاس واحاطة الدم
 فغلب المحل وجعل الثلاثة في ايام عده رحمه الله ثلاثة ايام في الحيض فاصلة في طهر ان زاد على الدين
 في كذا ارات يوما وما وثلاثة ايام طهر او يوما وما وقال الاما حائل في مدته في ايام الحيض سبع
 شرا لدم مطلقا في سوا كان الطهر غالب على الدين او مغلوبا او مساويا في ايام الانقطاع بالثلاثة
 لانه لو كانت اقل منها لا تفصل اتفاقا كما اذا رات مبتدأة يوما وما ويومين طهر او يوما وما فمده
 الاربعه حيض اتفاقا وقد يزاد بها على الدين لانه ان كانت متساوية بالدمين او مغلوبه عنهما
 لا تكون فاصلة اتفاقا كما اذا رات يوما وما وثلاثة ايام طهر او يوما وما فالسبعة حيض وكذلك
 اذا تساوى الطهر بالدين تغلبا للمر وما اذا زاد فقد فصل اعلم ان كلاً من طر في الطهر الزايد اما
 يكون استحاضة كما اذا رات يوما وما وثلاثة ايام طهر او يوما وما وان يكون ما قبله حيضا وما
 بعده استحاضة كما اذا رات ثلاثة ايام وما وسبعة ايام طهر او يوما وما وان يكون بالعكس كما اذا رات
 يوما وما وسبعة ايام طهر او ثلاثة ايام حيضا ولا يصح ان يكون طرفه حيضا لان محل الخلاف ان
 يكون ذلك في مدة الحيض لانه ان الطهر غالب فلا يجعل تبعاً للدم المغلوب ولها ان الطهر فاسد لكونه
 اقل من مدته فلا يعد به فيكون في حكم الدم لكونه مخفوا ومنه بداهة في عده رحمه الله بداهة وحقة
 به في الطهر واجازة في ايامه الحيض وختمه بالطهر ان اكتشفها الدم يعني ان تقدم على اول ايام
 الحيض دم وتاخر عن اخره دم صورته معتادة بعشرة في اول كل شهر لورات قبل ايام عادتها يوما
 وما وبعد ما يوما وما في اول العشرة واخرها طهر او ثمانية ايام بينهما وما حيضها عند محمد رحمه الله
 هي الثمانية لا ستمائة جعل الطهر حيضا تبعاً لغيره حيض وعندها العشرة حيض لان هذا طهر فاسد
 فكان حيضا لمصادفة ايام العادة وهذا التقدير على تقدير ان كانها الدم وما اذا لم يكنها بان رات
 قبل العشرة وما ولم ترى في الحادي عشر اورات في الحادي عشر ولم تر قبل العشرة حيضها تسعة
 عند مالان في صورة تقدم الدم على العشرة جواز بداهة بالطهر دون ختمه وفي صورة تاخره جواز
 ختمه دون بداهة وغاية عند محمد رحمه الله لانه لم يجوز كلاهما ولو لم تر قبل العشرة ولا بعد ما حيضها
 ثمانية اتفاقا فان زاد الدم على العشرة وهو عشرة ايام في الحيض واربعون في النفاس في المستدرة
 اي في التي بلغت بالحيض فاستمر بها الدم او بالحبل فاستمر بها الدم عند وضعها والمعتادة فيها اي في
 التي لها عادة معروفة في الحيض والنفاس او نقص من الاقل في الدم من اقل مدة الحيض لان النفاس
 لا حد لا قلة كان استحاضة لان الزايد على الحيض المعتبر شرعا او الناقص عنه لا يكون منه وكذا الزايد
 على المعتادة ولان المعتبر العادي كالمعتبر الشرعي اذا ظاهر ان العادة لا تنتقل فخلق بالطاهر ان
 في وجوب الصلاة والصوم وحل قران الزوج لقوله صلى الله عليه وسلم للنفاس استحاضة يعني الصلاة
 ايام اقر ايكتم اغتسل وصلى قال المصنف رحمه الله صلى الله عليه وسلم لا يطهر المعتادة لانه ان لم يوجده عايدا
 الى المستحاضة المذكورة حكما كان اغتسل ولم يامر بها بالاستطهارة اي بالقوبة بتلاته ايام وقال
 مالك رحمه الله المعتادة اذا استمر بها الدم في ثلاثة ايام من الزايد على العادة يطهر بايامها ثم ما بعدها
 يكون طهر ان امسك الاستطهارة بخلافه بان كان عادتها اربعين يوما وما وفي خمسة عشر يعني
 ينبغي ان يقع الاستطهارة عده في خمسة عشر يوما وهي اكثر مدة الحيض عده فيد به لان عادتها لو
 كانت خمسة عشر لا تستطهر شيئا اتفاقا ولا يومين ويومين ان لم يكن الاستطهارة بتلاته عشر
 بيومين كما اذا كان عادتها ثلاثة عشر او خمسة عشر بيومين كما اذا كانت عادتها ثمانية عشر او ستة عشر يوم
 كما اذا كان عادتها اربعة عشر لانه الحيض يزاد وينقص فاذا كثر الزيادة على العادة لم يكن محل

عائيد الى

لو لم يخف لا تظهر الا اذا حبس عليها ما بحيث لم يبق للجاسة اثر فظهر وهذه العبارة اكثر فائدة مما قاله
العدوي في مختصره خفت بالثمن لان الشرط ليس خب وجب بخلاف الارض لكون الملام فيه لا
عن المضاف اليه لان البساط لا يظهر بالخفاف اتفاقا وان ذهب ترها والكل القام على الارض
المفروشة عليها تاخذ حكمها واما المنقطع من الكلا والموضوعة عليها من الاجر فلا يظهر الا بالعبث
تري الصلوة بما فوق درهم من الجنس لان الخزن من القليل خرج وهو مدفوع فقد رآنا الدرهم لان
موضع الاستحباب لم يظهر بالكلية بامرار الحجر عليه ولذا لو دخل المستفي في الماء القليل نجسه فاذا
صار موضع الاستحباب معقولا في حقه الصلاة فان كان قليلها في الشئ معقولا لان الحال مستوية فغيرها
عن المعقولة بالدرهم لاستصحابه ذكرها في محاطهم ولما كان قدر الدرهم محتملا للوزن والمساحة
فصله بقوله وزنا ان كان من الجنس كفتا ومساحة ان كان ما يعاثر اصل هذا الكلام ان الرواية
عن محمد بن احمد اخلف في الدرهم تارة اعتبره وزنا من حيث الوزن وهو قدر الدرهم الكبير المتقال
وتارة اعتبره من حيث المساحة وهو قدر عرض الكف ما وراءه اصل الاصابع فوقه ابو جعفر
المسد وفي بين كلامه بما ذكره في المتن من نجاسة مغلظة بيان لما الموصول به بول ان اراد بول
ما لا يبول كل لان بول ما يبول كل مختلف فيه سجي عن قن ب وفي المصنف من البول ما هو طاهر بول الخنازير
ولما كان الوهم ذاهبا الى ان بول صغير لم يطعم يكون طاهرا اورد في حقه بقوله ولو من صغير لم يطعم وقاط
وهو المطين من الارض فاستعمل الحديث مجازا وم ومنه في حقه خفيفة هذا معطوف على قوله عافق
ورم يعني نزع الصلاة بنجاسة خفيفة اذا خفت وخشيت ان يستكر ما الناهر وعن ابن يوسف رحمه
الله ان يكون دراعا في ذراع وفي شرح لا قطع الخش عند ابي حنيفة ومحمد بنهما الله في البول ان يصل
ربعه قبل المراد به جميع ثوب عليه وقيل ادناه وهو ما يجوز فيه الصلاة كالمنزلة وقيل قطعة منه كالم
والدخول من الذي يلبس منهم من ثوبه فلان غير الدبل ووا صاب الثوب من جنس قليل فان بسيط
فصار فاحشا فحشا امام المرغبا في انه لا يمنع عن الصلاة كذا في التبيين لا مطلقا يعني النجاسة
التي يمكن الاحتراز عنها ما نفع هذا الشافعي رحمه الله قليلة كانت او كثيرة مغلظة كانت او خفيفة لان
الموجب للتكليف لم ينصل بين القليل والكثير فيدنا بامكان الاحتراز لان ما لا يمكن الاحتراز عنده
البراعث والنجاسة الحاصلة من وقوع الذباب النجسة على الثوب لا يمنع اتفاقا والمخيف والتقليظ
بتعارض المضيق وعدمه وفيه لف ونشر يعني اذا ورد نص في نجاسة شئ ونص اخر في طهارته
يزيح دليل النجاسة لكن معاوضة ذلك النص فوتر في تخفيف نجاسته واذا لم يعارضه نص يكون نجاسته
مغلظة هذا هو الحكم عند ابي حنيفة رحمه الله مثال الخنفة بول ما يبول كل نجس فان قوله عليه السلام استرو
البول يدل على نجاسته وحديث العريين يدل على طهارته وهو ما روي ان قوم من عوة من مصر اتي
المدينة فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم بان يلقوا البول في البحر ويروى من ابوال ابل والبانان وقالوا لا
وعلمه يعني اذا اختلف العلماء في نجاسة شئ وطهارته تكون مخنفة واذا اتفقوا على نجاسته تكون مغلظة
وفائدة الخلاف تظهر في الروث فانه عند ابي حنيفة رحمه الله مغلظة لما روي انه عليه السلام
اتى الروثة وقال انها ركي ولم يعارضه نص اخر وعندها خفيفة لاختلاف العلماء فيه فان ما لكاربي
طهارته لعموم البلوى بخلاف بول الخنازير مغلظة اذا لم يرد فيه فان الارض تشبه لها
ان الاجتهاد حجة في وجوب العمل فعارضه تدل على ضعف حكمه فصار كما اذا عارضه نص اخر
ان النص حجة بخلاف واختلاف العلماء لا يورث في النص واذا لم يورث يكون حكم النص كالجميع عليه فلا
يصير مخنفة هكذا قول المصنف بقليل الاصلين في شرحه من الطرفين اقوالا في هذا الشبهة

لان النص

لان النص الوارد في نجاسته شئ اذا ضعف حكمه بخالفة الاجتهاد له وثبت به التخفيف عندها فضعفه اذا
خالفه نص اخر ثبت بالاولوية يتغيره قوله في الشرح فصار كما اذا عارضه نص اخر فهذا يقتضي ان
يكون التخفيف بتعارض النصين اتفاقا وانما يخففه بخلاف في ثبوت التخفيف بالاختلاف فعندها ثبت
وعنده لا ثبت وعبارة المصنف قاصرة عن هذا المعنى فان قلت فتصور ما عني لما تقرر في علم المعاني
ان المبدأ المعروف بلام الجنس يفيد الحصر فاللام في الاسمية للجنس فيكون المعنى جنس تخفيف النجاسة
وتقليظها بتعارض النصين وعدمه عنده وعندها ومنه مختص عند ما يثبت بالاختلاف
وعلمه قلت لا يصح هذا ايضا لان جنس التخفيف غير مختص بالتعارض عنده بل ثبت لعموم البلوى
الطهور المحرمة ففائدة توجيه الكلام في تصحيح هذا المقام ان يقال ان الامام لم يثبت في التخفيف
بتعارض النصين واعتبر الخادب الاجتهاد من الطرفين فيقول قول المصنف في شرحه على انه اراد منه
كما اذا عارضه نص اخر عندك ففيه ايضا اشتباه لانها مع اعتبارها ان النص اقوى من الاجتهاد
فاشارها بخالفة الضعيف دون القوي لا يخلو من استبعاد وتلقى ابو يوسف رحمه الله بالخفيفة
لعاب الغل والحق ان حاشي في الثوب يمنع الصلاة لانه لو لم يمنع الجنس لكن تخف حكمه لثبوت الضيق
في الاحتراز عنده وطهرا في حكمه بانه طاهر فلا يمنع الصلاة لان لعابها مستكول في طهوريته او في
طهارته وعلى القدرين لا يمنع به ما كان طاهرا قبله بلا شك وهو الثوب كذا في شرح المصنف
رحمه الله اقول المعلوم منه ومن المنظومة ان الخلاف بينهم في ان لعابها اذا خشي يمنع عنده ولا
يمنع عندها فعلى هذا كان المناسب ان يقول ويمنع بلعاب الغل والحق ان حاشي لا يمنع الى الارض
على ان قوله وطهرا لا يستقيم على تقدير ان يكون مستكولا في طهارته وطهرا بعد رحمه الله بول النرس
شئ ما من حديث العريين ولو كان نجسا لما امر به به وخفاه في لغز من المضيق فيه وها هو قوله استروها
البول والحديث الدال على طهارة بول الماكول والنرس مباح اكده على اصل ابي حنيفة رحمه الله والاختلاف
العلماء فيه على اصل ابي يوسف رحمه الله اعلم ان المذكور في المنظومة في مقالة محمد رحمه الله وطهرا
بول اللواتي بول قال المصنف رحمه الله وطهرا بول الماكول لكان اكله وشرب بول ما كوله
حرام شرب ابي عند ابي حنيفة رحمه الله لانه نجس وبخيره في ابي يوسف رحمه الله شرب بول ما كوله
وان كان نجسا للتداوي لما سبق من حديث العريين قبل هذا اذا لم يتعين للتداوي اما اذا علم
الشفاء منه يتبين على اتفاقا كما على الخلف في العطش المنظر من المصنف لا مطلقا يعني محمد رحمه الله يجوز
شربه للتداوي ولعنه لانه طاهر عنده ونجاسته الاروان غليظة عند ابي حنيفة رحمه الله لعدم
تعارض النصين فيه وخففة عندها لاختلاف العلماء فيها وقد سبق بيان في باب وطهرا الحكم في
الما كوله يعني قلنا ارواث ما كوله الم غليظة عنده وخفيفة عندها وقال رحمه الله روث ما يبول
كله خفيفة وروث ما لا يبول كل غليظة كذا ان ابوال الماكولة كانت مخنفة فاروا انها يكون كذلك ولا في
حنيفة رحمه الله وصاحبه لما من الدليل ومن طهور محمد شئ اكلها مثل البان في ويحرم حنيفة
ش عند ابي حنيفة لانه تدرق في الهواء والحامي عنها تعدن وعكا فيها شئ في هذه المسألة
ومسألة الارواث يعني قالا نجاسة الارواث خفيفة وخفيفة طهور محمد غليظة فبالحكمة لان
خو بعض الطيور العن الحرة طاهرا اتفاقا مثل الحمام والصغور وحتى بعضها نجاسة غليظة
اتفاقا كالذجاج والبط والاوز اعلم ان تقليظ جن الطيور المحرمة مشكل على قولها لما سبق من ان
اختلاف العلماء يورث التخفيف عندها وقد خفف في الاختلاف فانه طاهر في رواية الكرخي عن
ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله وغليظة في رواية يعني اخذ الروايات عن محمد رحمه الله ان حرم

عند

الطيور المحرمة مغلفة لانه يستحيل ان ينقذها فاشبه خنزير الدجاج اما افردوه فمردودا مع انه كان معلوما
من قوله وعكس البرد في عليه قوله **وهو** اي روي الكوفي ان خنزير الطيور المحرمة طاهر عند اي حنفية
واي يوسف رحمه الله لان صيانه الاواني عند متعة فقط اصحاب نجاسة وقيل الاصح الرواية الثانية
وهي رواية السند واني من انه نجس كذا خفيف عند اي حنفية وعلقت عند حمام ونظيره من ما كونه في الخمر
من ما كونه الطيور كالحمام طاهر عند فالا هنا تدر في النجاسة والتوفيق عز ذلك جرح فلا يكون نجسا الا البط
والدجاج والاورق فان خرفا نجس لان النجاسة عند من قال الشافعي رحمه الله خنزير الدجاج من الطيور نجس
لاحالة الطبع اياه الى النجاسة وبصحبها الصنفين النجس بعد الموت يعني يطهر من الطيور المأكولة اذا ماتت
فاخرج من بطنها بعض لم يمتدحوه كالموت فخرج قبل الموت فكله وقال الشافعي رحمه الله هو غير طاهر لان
رطوبة من الميتة فالنجاسة في اجزاءها وانما النجاسة في سائر اجزائه وخبره مخوف وهو طاهر بقرينة قوله ولينها
طاهر النجاسة بقرينة قوله في النجاسة كونه نجس في اجزائه او كونه في الاجزاء الصغيرة مأكلا يقال لها بالفارسية جربانة
يعني النجاسة الجامة كانت او ما بعد طاهرة عند اي حنفية رحمه الله وكذا لينها اما النجاسة الجامة فلان
الحياة لم تخل فيها واما المايعة واللين فلان نجاسة جملها لم تكن موشرة فيها قبل الموت ولذا كان اللين
الخارج من بين فوف ود طاهرا فلا يكون موشرة بعد الموت **وقال** الحسن يعني قال النجاسة المطلقة
نجسة ولينها ايضا نجس لان نجس الحلق وجب نجس ما فيه وتطهر الجامة بالفعل **وقد** بالجامة لان المايعة
لا تطهر بالفعل عند ما كان في طرح المصنف رحمه الله **فول** لاجل ايراد قوله لانه في طريقه
من قوله طاهر ولو قال وقال لا تطهر الجامة بالفعل لكان كافيا لاحكي اشتباه اخر وهو ان المايعة ان كانت
تتعصر كان ينبغي ان تطهر وان كانت مما لا يتعصر فكان عند اي يوسف رحمه الله لما سبق من ان غير المتعصر عند
يطهر بالفعل **والنصف** ثلاثا **فان** بكرة استقبال القبلة واستدبارها في الخل **وهو** بالبيت القنوط والقبور
وطي الحشيش ثبت هذا بقوله صلى الله عليه وسلم اذا اجتمع الصائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها وفي النهاية
كما يكره ذلك بكرة للراء ان مك ولدها نحو القبلة ليول وهذا كذا اذا كان ذا كرا للقبلة ولو غفل عن ذلك فغضب
حاجته فلا بأس به هذا اذا استقبل للذن وان استقبل لارائه فغير مكره **كذا** في الاحساس قال غير الاسلام
في استدبارها وايتان عن اي حنفية رحمه الله وذكر اخوه صدر الاسلام حواء الاستدبار اذا كان دبل
ساقط على الارض واما اذا كان مرفوعا فينبغي ان يكون مكرها لان عورته الى القبلة **وسن** الاستدبار في الخمر
ش مما يقع مقامه في التفتة لمواظبة النبي عليه السلام وكيفية ان يخذ الذكر مثاله وغيره على جدار او نحو
ياخذ جبينه وان اضطر ياخذ جبينه ولا يحركه حتى لا يكون الاستدبار باليمين واما الاستدبار بالمال فليس سنة
بل ادب لانه عليه السلام فعله مرة وتركه اخرى وهذا هو حد الادب وعن الحسن البصري رحمه الله انه سنة
ايضا لان الناس اليوم يخلطون وفي الزمان الاول كانوا يبعرون بعن لا يعلم ودون يطعمون وباليمين
لورود المني عن الاستدبار بهذه الاشياء ولو استنجى بها لم يكن نجسا خلافا للشافعي رحمه الله **وتعبر** في الاستدبار
م الا نقلا للثالث يعني اذا حصل النجاسة واحدا يكون نجسا للثلاثة وقال الشافعي رحمه الله لا يكون بل
لا بد من ثلاثة اشخاص او من حجر له ثلاثة اشرف حتى لو تركه لم يجر صلاته لقوله عليه السلام من استنجى فليوتر
في فعل نجس ومن لا يخرج فيها ذكر من الثلاثة فباراه محمول على الغالب والامرفيه للاستدبار ونفضل الفعل
ش لان المايعة نجاسة بالكلية وانما نجسها في الخائبة هذا اذا امكده من غير كشف العورة والا فبا نجس
افضل **ويبين** نجاسة الحلق **يعني** اذا تجاوزت النجاسة من تحتها وجب غسلها وفي التبيين هذا اذا كان
المجاور اكثر من قدر الدرهم وان كان قدر درهم لا يجب غسله ولا يغسل من الصلاة لان النجس كالباطن
عند اي حنفية رحمه الله واني يوسف وما عليه ساقط العبرة بنجس الدرهم او لا وعند محمد رحمه الله النجس

هذا
استنجى من كل نجاسة
اجبارا ولا يجوز
قوله من

لما كان

كما كان فان كان ما فيه زائد على الدرهم يمنع وان كان اقل او كان في موضع اخر من بدن نجاسة منع فان كان
المجموع اكثر من قدر الدرهم يمنع والا فلا وفي القينة اذا اصاب المخرج نجاسة من خارج اكثر من قدر الدرهم فالنجس لا يظهر
كتاب الصلاة

لما فرغ من بيان الطهارات شرع في بيان اوقات الصلاة لانها اسباب لنسج وجوبها واما وجوب اداها
فثبت بالامر وفرق بينهما بان الوجوب عبارة عن شغل الذمة ووجوب الاداء عبارة عن طلب تفرغ الذمة
وعمل بسلطة اصول الفقه بآيات واول النهار واول الليل وقت لا خلاف في اوله ولا في اخره
اما ابتداء محمد رحمه الله في الجامع الصغير بصلوة الظهر لانها اول صلاة في وقت على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى امته
بعد وقت القبلة عادة للناس فيما يتفقون من اذهابهم يدخل الصبح بالبحر الصادق **وهو** البياض المنير في الافق
استمر زبد عن الكاذب وهو ما يبدأ في الاقطة **لا** يتعقب ظلامه ولذا سمي كاذبا **وعند** اي طلوع الشمس **س**
روي انه عليه السلام قال وقت الظهر حين يطلع الفجر واخره حين تطلع الشمس **والظهر** اي يدخل وقت صلاة
الظهر من زمانه **ش** في زوال الشمس عن الاستواء واصح ما قيل في طريق معرفته ان يفرز حشفة في مكان مستو
ويجعل على سطح الظل علامة فادام الظل ينقص منها حتى قبل الزوال واذا وقف هو في الزوال فاذا اخذ
الظل في الزيادة علم ان الشمس قد زالت كذا في المبسوط **اقول** في اضافته الى الزوال شاع لانه اراد به
في قبل الزوال والابير منه ما روي عن محمد رحمه الله ان يقوم الرجل مستقبل القبلة فاذا صار الشمس على وجهه
الايمن علم ان الشمس قد زالت **م** وعيد الى العصر **وهو** اي العصر عند اي حنفية رحمه الله بصيرة الطلوعين
عبر في الزوال **وقال** الامام **ش** في دخول وقت العصر بصيرة الطلوعين **س** الى غروب الشمس **وهو** راية
عن اي حنفية رحمه الله **لما** قوله عليه السلام امي جبريل عليه السلام فضلي في العصر في اليوم الاول من صيار
ظل كل شيء مثله **وكذا** اول الظهر يتفق ووقع الشك في اخره لتقارب من فيه لما روي انه عليه السلام صلى العصر
حين صار ظل كل شيء مثله **فلا** يخرج الظل المتفق بالعصر المشكوك بل بما هو عصر يتفق وهو حين صار ظل كل شيء
مثله اخذ بالاحتمال اما استلحق في الزوال لانه قد يكون مثلا في بعض المواضع في الشتاء وقد يكون مثلين
فلو احسن المثال من عند ذي الظل لما وجد الظل عند ما ولا عذره هذا في المواضع التي لا تمامت الشمس ووس
اعلم لان المواضع التي يقع فيها المسامحة يتدر المثل من عند ذي الظل روي الحسن بن زياد عن اي حنفية رحمه
الله ان الظل يخرج بصيرة ورة ظل كل شيء مثله ويدخل العصر بصيرة ورة ظله فيكون بينهما وقت مهيول وهو
الذي يسمونه الناس ما بين الصلاتين **وقالوا** الاحتياط ان يصلي الظل قبل صيرة ورة الظل مثله ويصلي العصر
حين يصير مثله ليكون الصلاتان في وقتها **والغروب** اي يدخل المغرب بغروب الشمس اتفاقا وعيد
عند فام الى غروب الشمس **وهو** البياض الذي يعقب الحجة عند اي حنفية لقوله عليه السلام واخر وقت المغرب
اذا اسود افاق **وقال** الامام **ش** روي انه عليه السلام قال الشفق هو الحجة **وهو** راية **ش** عن اي حنفية رحمه الله
م وعليها الفتوى **وقيل** قول اي حنفية رحمه الله هو لاهو **س** ولم يندرو **ش** في وقت صلاة المغرب
م بنقلها مع شروها **وسن** قال الشافعي رحمه الله وقت المغرب مقدار ما ينع فيه خمس ركعات بعد وضوءه وان
واقامة وسر عود حتى لو صلى بعد هذا المقدار يكون قاصيا لا موديا **س** امامة جبريل في اليومين في وقت
واحد **وقال** عليه السلام واخر وقت المغرب حين يغيب الشفق والعشاء والوتر **ش** اي يدخل وقت العشاء
والوتر يغيبه الشفق على الاختلاف السابق **وعند** اي الحجة **ش** لقوله عليه السلام واخر وقت العشاء حين
يطلع الفجر ولا يجتمع لسفر ومطر يعني الحجة بين صلاة في العصر والظهر وبين صلاة في المغرب والعشاء لعذر
سفر او مطر عن جابر عند ناخته قال الشافعي **ك** ما روي انه عليه السلام من جمع بين الظهر والعصر في سفره

لا يكره النقل الذي له سبب كتحيز الجهر والوضوء والطواف وتحية المجد والمندور كما مروى ان قياصا
بعد فرض الجهر ركعتين فقال عليه السلام له ما هذا قال ركعتا الجهر لمرارتهما فكت النبي صلى الله عليه
وسلم وسكوتة يدل على التقرب والاطلاق قوله عليه السلام اذا دخل احدكم المسجد فليجهد بركعتين والاعادة
المروية في غيرهما ولما اطلق ما روي انه عليه السلام قال لا صلاة بعد صلاة بعد صلاة الجهر
تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب والمواد هنا الغروب والتغير ولا بأس بالقضاء وسجد التلاوة
وصلوات الجاهلية فيها ما لم يكره هذه الاشياء في هذين الوقتين لان كراهية النقل فيما لم يكره
بلا كراهية في الغرضين ليكون الوقت كالمستعمل بهما دون غيرهما وانما اختصاص هذا الحكم لان زيادة
شر في غيرهما لورود الاحاديث في فضلها فظهر اثر هذا في من اتمه النقل لان الغرض التقديري
من النقل هو اتمام الغرض في الغرضين اما الاول فلان الغرض الحقيقي
وهو قضاء الغرض قوي من التقديري واما الثاني فلان الواجب احقة الغرض والمواد الواجب
وكذا احاد جدهما لانهما واجبة بانجاب الله تعالى ليعنيها ولم يحرر ركعتا الطواف لانها فائدتان
في ذاتهما ووجوبهما لغيرهما وهو ختم الطواف بالصلاة وكذا لم يحرر نقل شرع فبدل فافنده لان وجوبه
لصيانة المودي عن البطالة فيبقى نفلا في ذاته كذا في الكافي فظهر من هذا ان ما قاله بعض الفقهاء اذا
اقیم للجهر فافرح من فوات الغرض شرع في السجدة فيقطعها فيقضيه قبل الطلوع مردود على ان الامر
بالشروع للقطع فيج شرع عام الى طلوع الشمس في الجهر وتغيرها في العصر وهذه العبارة اولي من
عبارة المندوري حتى تغرب لان الغروب فيها ما روي بالتحيز وتغيرها في العصر وهذه العبارة اولي من
المذكورة في عدم الكراهة المندور حتى من نذر ان يصلي ركعتين فادها بعد الجهر والعصر لا يكره وقال
يكره لانه الاشياء المذكورة كانت غير مكره وهذه تكون واجبة فالمندور ايضا واجب فلا يكره ولما ان
النبي كان يلو فرض هذين الوقتين عن من اتمه غير حبه والاشياء المذكورة كانت من جنس لانهما واجبة
بانجاب الله والمندور ليس من جنس لانه واجب بانجاب العبد فكرهه ففان الحجة ولا تغفل في المغرب
اي تغفل بعد الغروب قبل الغرض لما فيه من تاخير المغرب والمسح فلهما اتفاقا ولا يكره من ركعتي الجهر
شر في لا تغفل باكثر من سنة الجهر لما روي انه صلى الله عليه وسلم قال اذا طلع الجهر فلا تغفل الا ان تغفل
الجهر وفي التجسس المتغفل اذا صلى ركعة فطلع الجهر كان الاقام افضل لانه وقع في صلاة الطلوع بعد
الجهر لانه قصده وفي التحفة والحاشية الاوقات المكرهه اثني عشر ثلاثة منها وقت الطلوع والاستوا
والغروب فالكرهية فيها المعنى في الوقت ولهذا اثر في الغرض والنقل والبواقي المعنى في غير الوقت
ولهذا اثر في الغافل لا في الغرضين وتلك البواقي مستحبة وهي بعد طلوع الجهر وبعد الغروب قبل الطلوع
وبعد صلاة العصر قبل التغير وقبل صلاة المغرب وعند الخطبة يوم الجمعة وعند الاقامة فيه وعند
خطبة العيدين وعند خطبة الكوف وعند خطبة الاستسقا الى هنا كلامها لانه غير صابط لانها قبل
صلاة العيدين مكرهه والثلاث الاخير من الليل لا اذا الصلوات مكرهه وما بعد شروق الامام مكرهه
للطلوع الاسنة الجهر فانه يصليها اذا لم يخش من الجماعة وبعد حرج الامام للخطبة قبل الشروع
فيها مكرهه وعند ابي حنيفة وفيه عنه **فصل في الاذان** بين الاذان سنة مؤكدة في
للحق باتت في صلوات الخمس احقر زهد عن الوتر والتراويح وصلاة العيدين وغيرهما والجمعة
شر في وقتها سنة خصها بالذكر لانه لا يترجم ان لا اذان لها كما لا اذان لصلاة العيدين لانهما يتلفان
بالامام والمصير الجامع احقر زمانا قولنا في وقتها عن الاذان قبل الوقت وبعده فانه غير مستوف
فلا يشك بالاذان بعد الوقت للقضاء لان الغاية وقت الاداء لا وقت القضاء وقال صلى الله عليه

السلام

وسلم

وسلم فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها ولا يترجم في الترتيب ليس من سنة الاذان عندنا خلافا
للسان في روي الله عنه وهو ان تخفف بالشهادتين ثم يركع ويرفع صوته **فصل في الاذان** ما روي ابو محمد وروى
روى الله عنه انه صلى الله عليه وسلم امره يوم فتح مكة بان يركع في الشهادتين ولما ان الروايات
متفقة على ان لا يركع في الاذان بلان وعمر بن ام مكتوم الى ان يوقيا وما رواه كان تلقينا من النبي
صلى الله عليه وسلم فظن ابو محمد انه من نفس الاذان ولم يفتقر وا في التكبير على تنبيه قال مالك
روى الله عنه التكبير في هذا الاذان ثنتان قياسا على سائر الكليات وهو رواية عن ابي يوسف رحمه
الله وثالثها هو اربع لان المروي من المالك السائل هكذا والقياس ما ذكره بالنص ويضع الموضع اصبه
في اذنية **فصل في الاذان** في الاعلام فيكون افضل حتى وضع مع الادخال فعده يعني ويستقبل القبلة لان
الملك فضل كذا وتحويل وجهه عن غير وجهه عند الجليلين **فصل في الاذان** في الصلاة وهي على الفلاح
لان كلامهما خطايب للقوم فيوجههم به وقيل اذا كان وحده لا يحول لاجل حاجته اليه والصحيح
انه تحول لان التحويل صار سنة للاذان حتى قالوا في الذي يودون يعني للولود ينبغي ان تحول عنه وسيرة
عند هاتين الكلتين كذا في المحيط وكيفك القول ان يقول على الصلاة مرتين في بيته فترى على
الفلاح مرتين في شماله وقيل ان يتبدى على الصلاة عن يمينه وتحم بهما عن شماله ويتبدى على
الفلاح عن شماله وتحم بهما عن يمينه ليكون للقوم خطايبا بكل منهما لكن الاصح هو الاول لانه منقول كذا
في الغاية قال الامام القزويني لا يحول في الاقامة الا لانس يتنظرون ويريد في الجهر الصلاة حذير
من التورم مرتين بعد الفلاح **فصل في الاذان** ما روي ان لا يركع الله عنه اي النبي صلى الله عليه وسلم يود نذر حجه
راقد فقال الصلاة حذير من التورم فقال صلى الله عليه وسلم ما احسن هذا اجعله في اذانك ويترسل
فيه **فصل في الاذان** بين كل كلمتين في الاذان لقوله صلى الله عليه وسلم ليل اذا اذنت فترسل ويكره التحزين
فصل في الاذان بين كل كلمتين في الاذان لقوله صلى الله عليه وسلم ليل اذا اذنت فترسل ويكره التحزين
نراي التغير بحيث يودي الى تغير كلامه ولو لم يتغير لغيره لاس به في الاذان في الاذان ولما في
الجعلين فلا بأس به **فصل في الاقامة** في الاقامة يذكر كلاما بغيره **فصل في الاقامة** في الاقامة
بالاذان في ذكرها مثنى **فصل في الاقامة** في الاقامة يذكر كلاما بغيره **فصل في الاقامة** في الاقامة
مرتين وقال الشافعي الاقامة تكرر في اذني الاقوله قد قامت الصلاة والتكبير في الاول الاقامة
مرتين كما في اخر حاله ما روي ابو محمد انه صلى الله عليه وسلم قال الاذان مثنى مثنى والاقامة
فرادي والفرادي جمع فرد على غير قياس **فصل في الاقامة** في الاقامة يذكر كلاما بغيره
رواه محمول على الجمع بين كل كلمتين في الاقامة والتغير بينهما في الاذان فان قلت كيف يكون الاذان مثنى
والتكبير اربع في اوله قلت في التكبيرين لما كان بصوت واحد جعله ككلمة واحدة وبدكر هامة اخرى
يكون مثنى ولا تكررهما من غير **فصل في الاذان** ما روي ان لا يركع الله عنه اي النبي صلى الله عليه وسلم يود نذر حجه
الشافعي روي الله عنه فيدنا محصور المودون ورضاه لانه ان غابا واقام غيره لا يكره اتفاقا وان حصر
لم يركع باقامة غيره يكره اتفاقا كذا في الكافي لما روي انه صلى الله عليه وسلم سمع ببلالا في حاجة
وامر غيره بالاذان فاذا ن حضر بلال واذا ن يتم فقال صلى الله عليه وسلم ان امك اذن وهو الذي
يقيم **فصل في الاذان** ما روي ان ابن ام مكتوم مرعا كان يودون ويقع بلال ويقيم هو وما رواه محمول على ما لو حقه
الوحدة باقامة غيره **فصل في الاقامة** في الاقامة يذكر كلاما بغيره **فصل في الاقامة** في الاقامة
والاقامة وتثويب كل بلدة على ما تعارفوا اما بالتخيم او بقوله الصلاة او بقوله قامت ونحوها وقال
الشافعي روي الله عنه لا يجوز له اعتبار الجهر بآثار الاوقات ولما ان هذا الوقت وقت غفلت ومنام
فيستحب فيه الاعلام وفي التبيين يعقد المودون في الجهر قدر ما يقرأ عشرين اية ثم يثوب ثم يعقد كذلك

ثم يقيم ويخبر في الكفاية اي ابو يوسف رحمه الله التوب في جميع الصلوات سوى المغرب المستغرق اليه
تلى لما استغفر في حقه وقصده في مصالح المسلمين واللام في المستغرق للتخصيص وهو مصنف الى معموله
وهو كالاخير وتؤيد ان يقول المودن تخصيصا للسلام عليها الامير الصلاة وكذلك القاضي
والفتي لانهم لا يعرفون وقت الحضور لتعلمه بامور الجمهور وقال لا يخصهم لان جميع المسلمين يتأدوا
في امر الدين الحسن المتأخرون التوب للناس لزيادة غفلتهم ويكره اذان الصبي لان جميع المسلمين يتأدوا
والصبي ليس باهل ليعرف بدعوته وتجب ان اذان الصبي يكون من اهل الجماعة وان لم يكن
من اهل الغرض فصار كمن صلى الغرض فاذن وكذا يكره اذان الغاصق والقاعد والسكران واذن
الحجب والمرأة بعد اذانها اما اذان الحجب فلان لاذن لهما بالصلاة من حيث ان كلا منهما
مستوطن بحلول الوقت واستقبال القبلة والشروع بالتكبير والترتيب فيسترطه الطهارة عن الحدث
الاكبر عملا بهذا التهمة ولم يشترط على الصبي الا اذنه واما اذان المرأة فلا ينافي ان رفعت صوتها
يكون معصية وان خفضت لا يحصل الاذان باعلامها دون الاقامة تلي الاقامة لانها لا يبعد اقامتها لان
تكرار الاقامة غير مشروع ويستحب الوضوء لهما تلي الاذان والاقامة لان كليهما ذكر الله تعالى
وفي كراهة خلوها عند روايت ابن ابي حنيفة رحمه الله عنه في رواية يكره ان يرفع وضوء
لان لا يصير داعيا الى ما لا يحب اليه بنفسه ودخلت قوله تعالى اتامرون الناس بالسير
وتسبون انفسكم وفي رواية لا يكره ان يرفع وضوءا في الصلاة في قوله تعالى اتامرون الناس بالسير
في المغربين بين الاذان والاقامة تسبكت عن ابي حنيفة رحمه الله عنه مقدار ثلثي خطوات
وقال لا تجلس مقدار ان يتمكن من الارض بحيث يستقر كل عضو منه في موضعه وفيه دلالة
على ان الفصل بينهما كان لا بد منها اتفاقا لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بلالا بالفصل بينهما
لما ان السكينة لا يقع بها الفصل لانهما قد بين كل اذان في فصل بينهما جلسة كما كان يفصل
بين الحطبتين وان كان الفصل وان قلت جودي الى تاحي المرفوع فيكون باذي الفصل وهو السكينة
قال الامام الحلو في رحمه الله الخلاف في الافضلية حتى لو جاز عند ابي حنيفة رحمه الله عنه
وسنان لقائته في الاذان والاقامة سنة للصلاة فائتة لما روي انه صلى الله عليه وسلم قضى
المغربين بعد الاذان والاقامة ويؤذن للاولي من اذان من فاتته صلوات يؤذن للصلاة الاولى
وتعبر في الباقى في اذان كل منها وان شاء اقتصر على الاقامة ويقيم لكل اذان وكل صلاة
من الغزوات ولم يكفوا بواحدة قال مالك رحمه الله عنه اقامة واحدة كافية لكل الخلاف معدتها
تتالي اذا فاتت صلوات عن جماعة فوضوها في مجلس وان قضوها في مجلس فيشترط لكل اذان واقامة
كذا في الكفاية كما روي انه صلى الله عليه وسلم قضى اربع صلوات فائتة يوم الحندق باقامة
واحدة ولما روي انه صلى الله عليه وسلم قضى تلك الصلوات على الترتيب كل صلاة باذان
واقامة وفي رواية اخرى باذان واقامة للاولي واقامة لكل واحدة من البواقي ولاختلاف
الروايتين خبرنا في ذلك وامر والمفتقر به في الاذان مقيما كان او مسافرا لانه من سنن الصلاة
فائتة كل مصلي الا من كان له مسجد في فاذن واقيم فيه فانه ان تركها لا يكره لان اذان المسجد واقامة
يكفيه لما روي ان بن مسعود رحمه الله صلى مع جماعة بلا اذان واقامة فضيل له الا تؤذن فقال
اذن ابي واقامتهم يكفينا وقال مالك رحمه الله عنه لا يسن الاذان والاقامة للمفتقر لانهما من
شعار الصلاة باجماع كذا وكذا المصنف في سنن حقه في هذا لوقال وامر والمفتقر بها
لكان او لي لعله اكتفى بذكر الاذان لكون الاقامة من ثوابه ويكره تركها للمفتقر لقوله صلى

الله عليه وسلم

الله عليه وسلم لا يبي مليكة اذا سافرتا اذنا واقفا وليومكما اكبر كما سنا ولو ترك الاذان لا يكره
للاستحضار والرفقة حاضرون واما الاقامة فكره تركها لانها لا اعلام الافتتاح وهم متأخرون
اليه وتخير تقديمه الى ابو يوسف رحمه الله تقدم الاذان في الصبح بعد ذهاب نصف الليل
وهو قول الشافعي رحمه الله عنه وقال لا يجوز وان قدم بعباد في الوقت قبل الصبح لان تقديمه
في غيره لا يجوز اتفاقا وقد تقدم الاذان لان تقدم الاقامة لا يجوز اتفاقا لانه لا كان
يفعل ذلك ولما روي انه صلى الله عليه وسلم قال لمن اذن قبل الوقت لا يؤذن حتى يري الحجب
وما فعله بلال كان يؤذن قبل التيمم ويرجع التيمم ويستحب الصلوات لا اعلام دخول الوقت فلهذا قال
صلى الله عليه وسلم لا يؤذن الا بالليل فانه يؤذن بليل واما اجابة المودن بان يقول مثل ما يقول
المودن ويقول عند الحطبتين لا حول ولا قوة الا بالله فيها فضيلة فان تركها لا ينافي واما قوله
صلى الله عليه وسلم من لم يجب الاذان فلا صلاة له فعناه الاجابة بالقدم لا باللسان فقط كذا في
الحاشية فصل في شروط الصلاة التي تتقدمها خروج هذا القيد ترتيب الركوع على القراءة
فانه شرط لجواز الصلاة غير متقدم عليها فيترتب على ان يصلي ان يقدم طهارة بدنه
ومكانه وتباعد لان تطهير التوب لما وجب بقوله تعالى ويا ايها الذين آمنوا اذكروا الله كثيرا ومكانه
بدلالة الضر لانها الرمز للصلاة والوجود للصلاة بدنهما خلاف التوب ثم المعتبر في طهارة
المكان ما تحت القدم حتى لو اقمع الصلاة تحت قدمه نجاسة اكثر من قدر دم لم يضر على صلاته
وان كان في موضع سجوده هو من عند ابي حنيفة رحمه الله عنه في رواية عنه كذا في الخلاصة عن
النجاسة الحكيمة وهي الحديث والحقيقة المانعة من الصلاة فيدنا بالمانعة لان التطهير من
غيرها غير واجب فيذكر الحكمة لانها اقوى وعين مجرى لصبي قليلها عفو ام وسير عورته
لقوله تعالى حد وان ينكح عند كل مسجد اي ما يورث عورته عند كل صلاة ويستمر المصلي حورته عن
غيره شرط لا خلاف ولما استقر عن نفسه فالصحيح انه ليس بشرط حتى لو كان محلول الجنب فقل الى
عورته لا يفسد كذا في التبيين اعلم انه لو قال وسير عورته لكان معطوفا على الطهارة ويعلم انه من
الشروط التي تقدم على الصلاة كان او لم يفسر العورة التي وجب سترها بقوله فالرجل تلي
فليستر الرجل من سرته الى ركبته ثم قول مدخول من في الحد قد يدخل في الحد كما اذا قال قرأت
الكتاب من باب الزكوة وقد لا يدخل فلو قال من تحت سرته لكان احسن لان فيه دفع توهم ان يكون
السورة من العورة ويجعل ركبته منها ثم قال الشافعي رحمه الله عنه ليس ركبته من العورة لقوله
صلى الله عليه وسلم ما فوق الركبتين من العورة ولما روي انه صلى الله عليه وسلم عورة الرجل ما دون
سرة حتى تجاوز ركبته وما رواه يدل على ان ما فوقها عورة ولا ينافي في كونها عورة واما السرة
فهو عورة عنه على ما ذكر في المنطومة لكن الاقوى من مذهبه انها ليست بعورة عنه كذا جسام
والامة تلي ويستتر الامة البطن والظهر ايضا يعني ما كان عورة من الرجل فهو عورة من الامة
وكذا ظهرها وبطنها عورة لقول عمر رضي الله عنه لاما الكفن رؤسكن ولا تشبهن بالحرار ولان
الامة تخرج في حاجة مولاهن في تيار حدها فانكفت بدوات الحارم في حواها لاجل دفعها للحرج
م والحرة تلي وستر الحرة غير الوجه والكف لقوله صلى الله عليه وسلم بدن الحرة كلها عورة
الا وجهها وكفيها وفيه اشارة الى ان ظهر كفيها عورة وفي المنطق منع الغائبة عن كشف وجهها
ليلا يودي الى الفتن وفي القدم روايتان عن ابي حنيفة رحمه الله عنه في رواية انه عورة
وفي الحديث السابق يدل عليه ورواية الحسن انه ليس بعورة وهي اصح لان المرأة مبتلاة بالبدن

قدما في مشيها اذ رعاها الجرح **الحنف** ولم يفسد الصلاة بطلان الانكشاف **شراي** انكشاف العورة وقال
التابعي رحمه الله عند قليل الانكشاف وكثيره فيسد الصلاة لان الستر مطلقا شرط للصلاة
ولم يوجد **شراي** ان قليله معفو لان اعتباره يودي الى الخرج فيكون **المفسد** هو الانكشاف الكثير
شراي انكشاف العضو مع العضو لان للرجل حكم الكل اعلم ان انكشاف ما دون الناحية
معفو اذا كان في عضو واحد وان كان في عضوين او اكثر وجب وبلغ ربع اذ في عضو منها يمنع جواز
الصلاة كذا في النوايات وذكر في سنده لو انكشف عن شعرا ونصف عن فخذا ونصف عن
اخرها لوجب ربع الاذن يكون ما نفع كالمساق والحد واليقين **شراي** قال صاحب الهداية في الجنب
التي مع الركبة عضو واحد حتى لو صلى وغنم معطى وركبته مكشوفة جازت صلاته لان الركبة من
الجزء اقل من الربع ومن المشايخ من قال الركبة عضو على حدة لكن الاول اصح لان الركبة ليست بعضو
في الحقيقة بل هو ملحق بعمق الفخذ والساق وكذا كعب المرأة مع ساقها والقطن النازل **شراي** قد يحد اجزاء
عاقيل المرء من الشعر ما على الرأس فانه عورة كراسها وما النازل فليس في حكم الرأس فلا يكون
عورة والمختار ما ذكر في المتن لان العورة من الشعر لو كانت ما على الرأس كان النظر الى صدره في
الاجبة ودوابها وهو معفو لانه يودي الى الفتنة **شراي** والذكر وحده والانتشيط **شراي** انما قال في الذكر
وحده احتراز عما قيل انه مع الحصى من عضو واحد لان اليد لا تتعلق بهما لكن الاولى ان الذكر
وحده عضو الا ترى ان الحصى من عضو واحد في اليد عضو على حدة والذكر والتهن
الهنود تتبع لصدورها حتى كبرت يعتبر عضوا على حدة وكل من لا يلبس عضو على حدة والذكر والتهن
وهو العصب وما بين سرة الرجل وعانة عضو على حدة كذا في التبيين **شراي** ويجوز **شراي** ابو يوسف رحمه
الله الصلاة مع ما دون النصف **شراي** يعني مع انكشاف ما دون النصف **شراي** ومعه في رواية **شراي** يعني
ايضا مع انكشاف نصف عضو في رواية عنه وفي رواية اخرى لا يجوز لانه انما يوصف
بالقليل اذا كان ما يقابل الكثرة فادون النصف قليل بالنسبة الى الكل وما زاد عليه كثر بالنسبة
الى الباقي واما النصف فاعتبارا انه جزء داخل في حد الكثرة لا يمنع ولما ان للرجل حكم الكل في كثير
من المواضع فانكشافه يكون كانكشاف الكل وما دونه قليل يتعدى التوقي عند فالحق بالعدم **شراي** ولو
انكشف **شراي** العورة مقدار ما يكون ما نفع او قام في صف النساء للرحمة **شراي** لا زحام **شراي** او على عانة
ما نفع **شراي** على ان لو قام عليها **شراي** قدر اذ **شراي** اي وما نفع كذا في رواية **شراي** ان كان من اركان
الصلاة **شراي** يفسد **شراي** ابو يوسف رحمه الله صلاته لان المفسد وجد فيها واجاز **شراي** رحمه الله
بما لم يورد **شراي** لان المفسد اذ يتبين من الصلاة معه ولم يوجد فيه بقدر الاداء لانه لو ادى ركعا مع
انكشاف فسدت صلاته اتفاقا ولو ستر عورته من غير انكشاف صلاته اتفاقا **شراي** وامر **شراي** رحمه الله
واجد ثوب كذا **شراي** اذا لم يجد غيره ولا ما يستره **شراي** بالاداء فيه **شراي** بان يلبسه ويصلي فيه بالركوع
والسجود **شراي** وجوز **شراي** بين الاداء فيه **شراي** وبين الايام عار **شراي** قايما او قاعدا والعود افضل لكونه
اقرب الى الستر فيكون كذا **شراي** لانه لو كان رجعه طاهرا لم يفسد الا حاشا اتفاقا **شراي** ان خطاب
الطاهر ساقط عنه الجرح وخطاب الاداء الكامل باق **شراي** لانه عليه **شراي** ان الخطاب اذا سقط استوى
تجمل الفاسدة وكشف العورة في كونها عورة في الصلاة فان قال محمد رحمه الله فها هت ترك فرض واحد
وهو ازالة الفاسدة وفيما هت ترك الفروض وهو ستر العورة والقيام والركوع والسجود قلنا كل منها
مفسد فيكون الجميع كالواحد في الافساد فاذا صلى قاعدا قد ترك استعمال الفاسدة واني بعض السجود
قلم مقام الاركان وهو الايام اذا صلى قايما مع ثوب قد استعمل الفاسدة واني بالاركان يستويان

خارج عن حد القلة
يمنع وباعتبار انه من

شراي

فغير منهما **شراي** ولا يعيد ما صلى به **شراي** بذلك التوب المصلي فا وجد ثوبا طاهرا اتفاقا لانه ادى ما وجب
عليه كما وجب فلا يطالب بالاعادة **شراي** ولا يلزم عن واحد سائر في القيام **شراي** يعني اذا لم يجد ثوبا يستعير
لا يلزمه القيام بالركوع والسجود عندنا وقال الشافعي رحمه الله عليه يلزمه بل بفضل الايام **شراي** قاعدا هذا بيان
لذلك **شراي** ان في القيام ترك فرض السجود في الاعمار ترك الفروض **شراي** انما اذا ايا خلف عن الركوع والسجود
وفي العود اتيان بالسجود وجه واثبات الاركان من وجده فيكون اولى من القيام الذي فيه ترك السجود
من كل وجه **شراي** ويستقبل **شراي** المصلي فيفرض على المصلي ان يستقبل **شراي** انما قد يحد لانه لو كان خائفا من عدو
سقط عنه وجوب الاستقبال وكذا لو كان مريضا ولم يقدر على التوجه وليس بحضونه من وجهه **شراي** عين الكعبة
ان كان بمكة **شراي** المصلي يمكن اصابته فيها **شراي** وصحتها ان ياتي عنها **شراي** يعني يستقبل جهة الكعبة ان بعد من مكة
لان اصابته العين معتذرة عليه **شراي** وعوى **شراي** يطلب المصلي جهة القبلة باستعمال غالب ظنه **شراي** لا يشاء
لا يشاء القبلة عليه لان نوا من الصحابة نحو واوصلوا في السفر عند الاشتباه فاخبروا بذلك رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولم يكره عليهم فدل بالاشباه لان القبلة لو لم تشبه بان وجد نحو ابا يحيى **شراي** وعدم
الخبر **شراي** قد يحد لانه لو وجد من يسأله امر القبلة لا يجوز الخبر بل وجد نحو ابا يحيى **شراي** لا يجوز لانه
فوق الخبر **شراي** ولو لم يكن حاضرا عند لا يجب عليه ان يطلبه هذا اذا كان الخبر من اهل ذلك الموضع لانه لو
كان مسافرا مثله لا يلتفت الى قوله لانه يقول باجتهاده غالبا ولا يلزم عليه ترك اجتهاده باجتهاده
عنه وفي الخلاصة اذا الرسل وخبري وصلي فان اصاب القبلة جاز والافلا ولو سأل فم يخبر
وعوى **شراي** وصلي **شراي** اجبه بان لا يصيب لانه في الحقيقة لو كان يعرف الاستدلال بالخبر على
القبلة لا يجوز له الخبر **شراي** لا فوقه **شراي** ويجوز صلاته لاصابة في العدول عن جهة الخبر **شراي** يعني اذا خبري
المتشبه وعدل عن جهة الخبر **شراي** وصلي الى جهة اخرى فاصاب في القبلة قال ابو يوسف رحمه الله يجوز
صلاته وقال الخوارج انه ابي عاصم الواجب عليه وهو استقبال القبلة فصار من خبري في الاولى
فاخرج عن تحريمه فاصاب الظاهر منها ولما ان كان ما مورأ بالخبري لاصابة القبلة لا يبالى في
وسعه فلم يات بما امر به فلم يخرج عن العهدة وليس هذا بالخبري في الاولى لانه لو صلى نحو به في الاولى
ثم علم خطاؤه بعد صلاته وفي خبري القبلة لا يعيد ما فافترقا **شراي** يعني على هذه المسئلة انه لو ظهر
اصابه في الصلاة بعد ما عدل عن تحريمه بغيره في صلاته عنده وعند عايشة **شراي** ويجزى
صلاته لو اصرم به **شراي** لا **شراي** ام جماعة بالخبري في ليلة مظلمة **شراي** فاضلته جهات **شراي** يعني صلى كل من الامام
والمقدمين الى جهة تحريمه وخالف تلك الجهات **شراي** ولم يعلموا جهة الامام ولا تقدموه **شراي** فيمكن من العبد
لانه لو علم احد منهم جهة امامه فسدت صلواته لا اعتقاده ان امامه على الخطا وكذا اذا تقدم على امامه
لتركه فرض المقام فان قلنا كيف لم يعرف حال الامام بصوته قلت يجوز ان يضي الامام الجهل ويعرفوا
بصوته قدامهم ولكن لم يميزوا **شراي** الى جهة توجده **شراي** ولم نامر المستدين بالاعادة **شراي** يعني من صلى تحريمه
فلم يأت من مستدين الكعبة لا يجب عليه الاعادة عندنا وقال الشافعي رحمه الله عليه يجب هذا بالاستدبار
لانه لو ظهر ان القبلة في جهة او يسارة يجوز اتفاقا **شراي** انما طر خطاؤه **شراي** يعني فلا يجوز كما لو صلى بغير
خبر واستدبر القبلة **شراي** ان جهة تحريمه هي الجهة التي خطوب باستقبالها حاله الاشياء فاني بالواجب
عليه فلا يعيد ما ولو علم خطاؤه **شراي** في صلاته **شراي** يستقيم **شراي** في الصلاة الى جهة القبلة
ويش على ما مضى لان اهل قبا لما بلغهم فتح القبلة من بيت المقدس الى الكعبة استداروا في الصلاة اليها
وفي الحاشية هذا الحكم فمن شك في القبلة وصلي بالخبري لا يلزمه شك ولم يخبري فصلي الى جهة عمل
في خلال الصلاة خطاؤه **شراي** لان في اقتراحه كان ضعيفا وان علم بعد الصلاة انه اصاب لا يعيد

ولو علم بعد ما يعيدها ولو شك فصلي بلا غير فاعلم
في الصلاة انه اصاب في القبلة او اخطأ استأنف

منها تسد صلاة تدمر عليه وسلم الصلاة الاباحة الكتاب ولنا اطلاق قوله تعالى
فاقر واما تيسر من القرآن فيجوز الصلاة باي قراءة كانت والزيادة على المعنى يكون نسخا لاطلا فكذا
غير جائز ولا يجوز ان يجعل سببا لالائه لانه لا اجمال فيها اذ الجمل ما يعذر العمل به قبل البيان والالاء
ليست كذلك فان قلت هذا خبر مشهور فيجوز الزيادة بدلت نعم اذا كان حكما وما رواه محمد بن
يحيى ان براد بن يحيى قال صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا بطهروا وان براد بن يحيى المصنف
كما قال لا صلاة الا في المسجد الا في المسجد بل يوجب قوله صلى الله عليه وسلم كل صلاة لم يقرأ فيها فاعلة
الكتاب في حديثه اي فاعلة مع ضم سورة او ثلاث آيات فصاعدا لموافقته صلى الله عليه وسلم
على ذلك من غير تركه والعرض في ما يورد في بعض القراءات اية قصيرة عند ابي حنيفة ولو
كانت تلك الالاء ككلمة هاتان او حرفا واحدا كص وق لا يصح ان لا يجوز لانه يوجب عادة الاقارب ولو
في نصف اية طويلة في ركعة ونصها في اخرى فيل لا يجوز والاكترون على ان لا يجوز لان نصف
الطويلة تعدل ثلاث آيات فصاعدا يكون اية او ثلاث او ثلث ايات وهو رواية
عن ابي حنيفة رضي الله عنه اما انما يورد بالقرآن وما دون هذا العذر لا يبي قاربا فافان
يادون الالاء وله قوله تعالى فاقر واما تيسر من القرآن من غير فصل الا ان ما دون الالاء خرج
عنه بالاجماع فيكون الالاء مرادة وهذا الخلاف يرجع الى اصل مختلف فيه وهو ان حقيقة التسعة
اول من الحروف المتعارف عند العرب والعكس ولي عندهما وهي اي القراءة في الصلاة بالفارسية
حينئذ ياتي بانه من باب التلاوة بالعرب للتأخر والعاجز جمعهم وقالوا للعاجز عن العربية يعني
عندها اذا جاز عن العربية يعني بقراءة الفارسية واذ لم يجر لا يكتفي بها واما صلواته فلا تسد انما
على ما ذكر في البداية والخط واذكر قاضي خان انها تسد بالقرآن الفارسية عندها ولو قرأ قرآنة
شادة لا تسد له قوله تعالى وان لم يكن من الاولين خبره راجع الى القرآن وليرى فيها هذا النظم
فدل ذلك على ان القرآن هو المعنى والفارسية مشتقة على معناه فيكون جازا في حق الصلاة خطية
لان المناجاة حالة ذهنية وانما في غيرها فالنظر لا يزم حق جاز للغير فانه بالفارسية قبل جواز
ابو حنيفة رضي الله عنه بالفارسية فقط لمن سأل عن العربية لكن الصحيح انه يجوزها باي لسان كان
ولما ان القرآن اسم للقرآن باللفظ العربي كما قال الله تعالى انا جعلناه قرآنا عربيا لعلهم يحذروا
يكون ترجمته لا قرآنا وانما يجوز للعاجز عن العربية اذ لم يعمل بالمعنى لانه قرآن من وجد لا مثاله
على المعنى هو غير لغة الايام من الركوع والعمود في قوله تعالى وان لم يكن من الاولين راجع الى
قول محمد صلى الله عليه وسلم من المذنبين مع انه اذن على الكتاب المبين على ان الضمير لا يصلح ان
يرجع الى القرآن مع انه لا يشتمل على الاحكام المخصوصة بكنه والمدينة وعلى الناحية الكلية
السابقة فلا يكون ثابتا في رتبة الاولين وان اريد من القرآن بعضه يكون جازا فلا يصح رتبة
بلا ضرورة هذا اذا ثبت بان معنى العربية من غير ان يربط عليه شيئا اما اذا زاد على طهيرة التفسير
نفسه بالاجماع لانه غير مقطوع به وعلى هذا الخلاف الخطية وجميع اذكار الصلاة من التسمية
والشهادتين وغيرها لو ذكرها بالفارسية ولو لم يبق في الاحرام وهي عند اللزوم بالفارسية يجوز
اقتضا كما في التبيين والاحمد رجوعه في رجوع ابي حنيفة رضي الله عنه الى قوله لها على ما رواه
ابو بكر الرازي لان ما قاله مخالف للكتاب الله فافان وصف المثل بالعربي ولعن ركعتين
لفرض القراءة لا الكل يعني قال الشافعي رضي الله عنه فيعرض القراءة في جميع الركعات فرضا كانت او
لعله صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا بقراءة وكل ركعة صلاة وله لو حلف لا يصلي بعت اذا ادى

مطلب
القراءة لله رتبة
في الصلاة

ركعتين

ركعة ولنا قوله صلى الله عليه وسلم القراءة في الاولين قراءة في الاخرين وما رواه محمد بن علي الصلاة
المعجزة في التخرج وهو ركعتان الا ترى انه لو حلف لا يصلي صلاة لا بحث الالاء او ركعتين اعلم ان
في ركعتين دلالة على ان الاولين غير متعينين للقراءة حتى لو تركها فيهما وقرا في الاخرين جاز
صلواته لكن يجب عليه هذه السهو لترك الواجب وهو القراءة في الاولين وقال مالك رضي الله عنه
القراءة فرض في ثلاث منها اقامة للاكثر مقام الكل وقال زفر رحمه الله فرض في الواحد لان الامر
بالفعل لا يتحقق التكرار قلت ان الركعة الثانية كالاولى في الركعة الشفع الاول فلا فرض في الاولى
ثبت فرضيتها في الثانية بدلالة النص واما الشفع الثاني ليل كالأول في صفة القراءة وفي السقوط
بالسفر لم يلحق به في فرضية القراءة كذا في التبيين وبين في الاخرين الفاعلة خاصة في بلاصم
سورة لانه صلى الله عليه وسلم قرأ فيها الفاعلة فقط وان سمع فيهما او سمع حاشا لعدم فرضية القراءة
فيهما لكن لو سمع عدا يكون مسيا لانه ترك السنة كذا في الخط وبيروني في جميع النفل قيل لانه كل ركعتين
منه صلاة الا ترى انه لا يجب بالقرينة في النفل الرابع الاربع ركعتان في ظاهر الرواية ويستخرج على راس
الاخرين فيكون القراءة فرضا في الاولين من النفل بالنص وفي الاخرين بالاستدلال والوتر
فان قلت الوتر فرض عند ابي حنيفة رضي الله عنه في العمل فكيف فكيف فرض القراءة في ركعتان الوتر
وهو من ابدان النفل قلت دليل فرضيتها لما كان قاصدا لانه من اخبار الاحاد واجبة القراءة في كل
ركعته احتياطا لان ترك القراءة في ركعة من السنة تسدها ولا تنقض سورة لصلاة في ركعة لا يجوز
بغيرها فان قلت كيف او رد بصيغة الوفاق من سورة الفاعلة سقينة بخوار الصلاة عند الشافعي
رضي الله عنه لا ينافي لا يجوز زيدا وبنا قلت المراد بما سوى الفاعلة بقراءة تفرقه فيها سبق من ان الفاعلة
فرض عنده وبكره التبيين يعني بكونه ان يعين المصلي سورة لصلاة وهو اطلب عليها لما فيه من هجران
الباقي قال الطحاوي رحمه الله هذا اذا اعتقد ان الصلاة لا يجوز بغيرها اما اذا لم يعتقد ذلك ولا سيما
لانها ليس فلا يكره وبين في الصحيح والظاهر طوال الفصل وعنده لا يكره من سورة الجحان الى
البروج وفي العصور والعشاء او ساطعة وهي من البروج الى سورة لم يكن وفي العصور قصاره
شروط من سورة لم يكن الى الاخر وقيل الطوال من اول القرآن الى عين والاولى ساطعها والاولى
والقصار منها الى الاخر والاصل في هذه السنة ما روي ان عمر رضي الله عنه كتب الى موسى الاشعري
واوفيه بان يقرأ في الصلاة من المفضل المذكور على التفصيل المذكور وبين في الوتر ان يقرأ في
الاولى سجدة ربك وفي الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد لما روي ان
ابن عمر رضي الله عنه وسلم كان يفعل كذا في الخط وفي السفر والصورة بحسب حال لما روي
انه عليه السلام قرأ في سفره في البحر المعجزة بين وفي الحضر بقى المصلي حالة الضرورة بقدر ما لا
يقوته الوقت ثم يركع مكررا وفيه دلالة على ان التكبير مقارن للاخطا لانه عليه السلام فعل
كذا معتمدا على ركعة معرجا الاصل لقوله صلى الله عليه وسلم لا تسجد الا على ركعتين
وفرن بين اصابعك باسطا الظاهر مع الرازي لما روي انه عليه السلام كان اذا ركع بسط ظفريه ولا
يرفع راسه ولا يصعد ويقول سبحان ربّي العظيم ثلاثا لقوله صلى الله عليه وسلم اذا ركع احدكم فليقل في
ركوعه سبحان ربّي العظيم ثلاثا وصحح الزيادة في النفل الثلاث اذ في كمال الجمع فيسجد الزيادة عليه مع
الايتار لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله وتر يحب الوتر للمفرد خص الزيادة بالمتفرد لان الاما لا يسن
له تطويل الصلاة على ما ياتي وبين الادعية والاذكار اعلم ان الله ان اراد مطلق الادعية في الصلاة
لم يجز لان من الادعية ما هو واجب كدعاء العتق وان اراد ادعية مخصوصة كالبعد الشهد

والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فليس في القنطرة لالة عليه وكذلك اذا كان منها ما هو سنة كالتمجيد
والتمتع ومنها ما هو واجب كالشهادتين واليمين ذلك ايضا واستثنى في الشرح من التكريرات تكبير الاطراف
وهذا ايضا غير تمام لان تكبيرات العبدتين واجبة ايضا والتمجيد والتكبير ان لم يوافقا البني
عليه السلام **٢** ويتنزه عن **٣** ابو يوسف المقلد وهو الطائفة في الاركان **٤** اي في الركوع
والسجود والقيام بينهما والقعود بين السجدين **٥** وقال الشافعي ومالك واهل الحنابلة في الركوع واليه
السلام قال لرجل ترك المقلد في صلاته ثم مضى فالتكبير في الركوع **٦** وهو جازي في الركوع واليه
فان قلت لم يقتصر المصنف على قوله وهو جازي بل اضاف في الركوع **٧** واليه **٨** فقلت
لو اقتصر عليه لكان ان المقلد في القومة بعد الركوع واجبة بين السجدين واجبة عندهما كان
فوضاعده وليس كذلك بل هو سنة بينهما وما ذكر في المتن على رواية الكوفي واما على رواية الجعفي
فالمقلد في الركوع والسجود سنة عندهما كان المقلد في القومة واجبة بينهما واجبة والقومة واجبة
ان الركوع والسجود ركان مقتودان لذاتهما فعمل المقلد الذي يكملها واجبا والقومة واجبة
ركان مقتودان لغيرهما فعمل مكملها وهو المقلد بينهما سنة لغير التفاوت بينهما وما رواه من
الحديث خبر الواحد لا يثبت به النصيب كذا في الخليل **٩** م يقوم ويقول سمع الله من حماد لا يذبحه
السلام قال هكذا يعني قبل الله من حماد كما يقال سمع القاصي **١٠** اي قبله السلام في كل المقامات والبا
في حماد للكتابة كذا في المنصفي وذكر في التوايد حماد يدانها للسكة والاستراحة كذا نقل عن الشافعي
١١ والامام يكتفي به **١٢** اي بقوله سمع الله من حماد عند ابي حنيفة واما لا يكتفيان به بل يقولان سمع الله الامام
رسالة الحمد فبذلك بالامام لان المقلد يكتفي بالحمد اتفاقا والمفرد يجمع بينهما في الامام **١٣** ما روي
عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين التمجيد والتكبير وقالوا له كان الامام وله في الركعة
عليه السلام اذا قال الامام سمع الله من حماد فلو انك لم تكلم في الركعة الا بالحمد فقلت قطع التكرار
كقوله عليه السلام البينة للدين والدين على من انكر وما روي به محمول على حالة الاضداد والوافل توفيقا
بين السجدين اعلم ان المعلوم من المتن انه لا يكسر حال الاركان وهو الموافق لما ذكر في حق انه القيد
من ان تكبيرات فريض يوم وليلة اربع وتسعون واما يثبت هذا اذا لم يكن عند الرفع تكبير لكن ذكر
في المحط ورؤية الشافعي انه يكسر حال الاركان لما روي انه عليه السلام واما بكونه عروضا
وعلى الله عليه وسلم كانوا يكبرون في كل خفض ورفع ويمكن ان يجاز عن الحديث بان المراد بالتكبير الترفع
الذي فيه ترفع الله توفيقا ويقول الموم **١٤** رينا لك الحمد **١٥** اي على المقلد **١٦** ويتنزه
بما يفسد فيها فيهما كما ياتي الامام ولما روي في حديث التمهيد بين الذكرين **١٧** وجمع المفرد
تواليا بالتمتع حال الارتفاع والتكبير حال الانخفاض وقيل حال الاستواء في الجمع **١٨** اي الجمع الروتين
عن ابي حنيفة لما روي انه عليه السلام يجمع المقلد بين السجود والركوع في الركعة **١٩** اي في حال
بالتمتع فقط لانه مستقل في نفسه كالامام وعمار في عنه ان المفرد **٢٠** اي في حال
كان لغيره غيره على الحمد وليس معه غيره لغيره **٢١** وتكرار في الركعة **٢٢** اي في حال
الانخفاض للركوع وحال القيام منه وقال الشافعي هو سنة فيها لما روي انه عليه السلام كان
يرفع يديه عند الركوع والقيام منه ولما قال ابن مسعود صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة
وعلى من رفع يديه الا عند افتتاح الصلوة واذ يدبر على ان الرفع مسوق **٢٣** اي في خط السجود مكمل
ويضع ركبته او لا يديه لما روي انه عليه السلام كان يفعل كذا والتموض بالعكس وفي الخاتمة

هذا اذا

هذا اذا كان المصلح حيا وان كان دافعا لغيره وضع الركبتين قبل اليدين فانه يضع يديه او لا يقدم النبي
على النبي **٢٤** ولما ذكره **٢٥** اي لغيره والتمت المصلي في وضع ركبته ويديه وقال مالك هو غير في اليدين وضع
ركبته او يديه لان المقصود هو السقوط للجمعة وانه حاصل كيف وضع **٢٦** ومن هذا الوضع **٢٧** اي وضع
اليدين والركبتين في السجود وقال الشافعي انه واجبا لقوله عليه السلام امرت ان اسجد على سبعة اعضاء
على الوجه واليد والركبة والقدمين واما ان السجدة لغة حاصلة بوضع الوجه والقدمين بدون وضع
اليدين والركبتين فلهذا جاز صلا من شديدا الى خلفه بالاجماع والامر بجماعه واحتمل على الذب ذكر
العدوي لورق اصابعه وحده حال السجود لا يجوز صلاته **٢٨** فلا تستقر طهارة مكانه **٢٩** اي مكان وضع
اليدين والركبتين وهذه المسئلة فرع لما قبلها فيكون طهارة من طهارة **٣٠** ولا يفرش راحة اليد لان النبي
عليه السلام بيده **٣١** اي بيده يكون الباري يظهر **٣٢** صعيده وهو يكون الباري العضة لقوله عليه
السلام واما صعيده **٣٣** اي بايده لا يبدى صعيده ولا يحافي بطنه خوفا من الابدان **٣٤** ويخص
المرأة في سجودها وتلق **٣٥** اي تحبسها لان ذلك ستر لها ولو جده اصابعه الى القبلة لان كل عضو
ساجده في وجه القبلة ما استطاع **٣٦** ويجوز بين كيد على اذنه وجهه **٣٧** قد مر الاقف في الذكر مع ان
وضع الجبهة اقوى سدي في السجدة لان المصلي يضع او لا ما كان اقرب الى الارض عند السجود **٣٨** ويتحرك
بجوار في الاعلى ثلاثا لقوله عليه السلام اذا سجد فقل سبحان ربّي الاعلى ثلاثا واما لم يذكر
استحباب الزيادة هنا **٣٩** اي في الركوع **٤٠** والاقتصار **٤١** في السجدة **٤٢** اي في الركعة وهو ام لا يصلح به
٤٣ جاز عند ابي حنيفة من غير عدد **٤٤** اي من السجود على الجبهة **٤٥** مع الاساءة **٤٦** اي الكراهة وقال لا يجوز
قد لا لا لان الاقتصار على الارض وهو لا يثبت غير جاز اتفاقا وعلى الجبهة جاز اتفاقا ولكنه
يكره ان لم يكن على الارض **٤٧** اي راحة اليد **٤٨** اي راحة اليد **٤٩** اي راحة اليد **٥٠** اي راحة اليد
فلهذا **٥١** اي حنيفة قوله لما روي انه عليه السلام امرت ان اسجد على سبعة اعضاء
اليدين والركبتين والقدمين والجبهة والاذن غير هذه الاعضاء **٥٢** اي لا يتبادر بوضع الاذن
مجردا كما لا يتبادر بوضع الخد والذق وله ان المشهور في الخبر الوجه لا الجبهة لكن كل الوجه غير مراد
بالاجماع فلو اد بعضه والخذ والذق حرامه بالاجماع لان التعظيم لم يشترع بوضعهما في الجبهة
والاذن فكما جاز الاقتصار بالجبهة يجوز بالاذن فان قلت اذا وضع من الجبهة مقدار الاذن هل يجوز
عند ابي حنيفة قلت ذكر في التحسين انه لا يجوز لان الاذن عضو كامل وهذا المقدار من الجبهة ليس بعضو
كامل ولا اكثر منها **٥٣** وعنه **٥٤** اي السجود **٥٥** اي فاضل قوله وتورعته **٥٦** اي دورها اذا وجد حجر
الارض قال الشافعي لا يجوز لما روي عن ابن ابي ابي عن النبي صلى الله عليه وسلم من حر الارض
في جهته ولم ياذن له بالسجدة على طرف ثوبه وقوله عليه السلام الرق جهته على الارض وان باح
ولما روي انه عليه السلام سجد على ثوبه وعنه **٥٧** اي فاضل قوله **٥٨** اي دورها اذا وجد حجر
بجوار الارض لا يجوز اتفاقا وتفسير وجدان الحجر ما قالوا من ان السجدة ان بالغ لا يستغل يديه ابدا
من ذلك ولو وجد على النخ او القطن الطويل ان كان متديدا ووجد على الارض يجوز والا فلا كذا في النسخي وذكر
يكرهه على جلد وسج **٥٩** اي يسجد الميم اي بلاس **٦٠** اي على الارض افضل لما روي انه عليه
السلام كان يطلب الحجر اذا اراد الصلوة وهو سجدة صغيرة نقل من ضعف النخل ولما روي انه عليه
السلام سجد على فوة مدبوغة ولو كان مكرها لم يفعل **٦١** اي على الارض **٦٢** اي على الارض
الصلوة بوضع الرأس على الارض **٦٣** اي قال محمد بن ابي بكر رفعه لان قام النبي بايديها وانتهى

السجدة برفع ولا يني يوسف ان السجدة عبارة عن الانحطاض وذا ينصرف عن الراس في شرط الرخ فقد زاد
على النص وفي الحقايق يقول محمد لانه اذ رخص واقبل في سجدة السجدة السجدة لان سجدة السجدة على ظاهر
الجواب لا يتم بالوضع اتفاقا حتى لو تكلم فيها او احدث فعله اعادتها كذا في الحاشية وقابله الخلاف في نظري
صلى الظهر خمساً ولم يقعد في الرابعة وهذا الخامسة بالسجدة وسبقه الحديث فيها لا يمكن اصلاح صلاته
عند ابي يوسف لانه يجوز الوضع في الخامسة ففسد فوضعت لقوات القعدة الاخيرة عنده وعند محمد لم يفسد
الخامسة فيوضا وتم الغرض بالعود وحكم ان سأل ابا يوسف بما قال محمد فقال هذه المسئلة فقال
بطلت صلاته وسأل محمد عن هذه المسئلة فقال جازت صلاته قاضيا ابا يوسف بما قال محمد فقال هذه المسئلة فقال
نه صلاة فسدت يصليها الحديث في كل صلاة تذكر عند الاستحالة والتبوي على قول محمد لانه اذ رخص واقبل
من باب التزوي في تركه ويصليها الحديث في كل صلاة تذكر عند الاستحالة والتبوي على قول محمد لانه اذ رخص واقبل
الثانية لانه بعد قعدة وان كان الى الارض اقرب لا يجوز لانه بعد ساجدا وهو مختار صاحب الهداية
وقال القدوري اذا رفع راسه مقدار ما يسمي رافعا جاز وهو مختار صاحب المحیط ثم يركب ويصلي الثانية
فيل الحكمة في تكرارها ان الاولى لا تستل الامر والثانية لترغم وليس في الاولى اشارة الى انه
ينطق من تراب والثانية الى انه يعود اليه والاحسن ان يقال انه تعدي فلا يطلعه المعنى كعدد
الركعات ثم يكون ببعض ترى يقوم الى الركعة الثانية ولا تسجل جلة الاستراحة وهو الجلسه
الحقيقة بعد السجدة الثانية قال الشافعي انها سنة لما روي انه عليه السلام كان يجلس هكذا ولما روي
ابو هريرة انه عليه السلام كان يركب في الصلاة على صدور قد يديه وكذا عن علي وابن مسعود وابن عمر
ولان هذه قعدة استراحة والصلاة ما وصفت لما رواه عن محمد بن عمار عن ابي بصير عن ابي بصير
ونيار في الركعة الثانية الاولى في الشار والعود من حيث انها لا يوجدان في الثانية لا يقرأ في الثانية
الامر وامر محمد بتقصير ما عنها في الركعة الثانية اقصر من الاولى في القراءة مطلقا في
في الصلوات كلها وهذا الامر لا يستحب كالحج في الركعة الثانية اقصر من الاولى في القراءة مطلقا في
وقال اسوي بينهما في غير الفرك لما روي ابو قتادة انه عليه السلام كان يطيل الركعة الاولى على
الثانية في الصلوات كلها ولما ان الركعتين مستويان في استحقاق القراءة فيستويان في قدرهما وما
رواه عن محمد بن عمار عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
الاولي في قوله ليدرك الناس الحجة اعلم ان هذا الخلاف في الصلوات الخمس واما في السجدة والعبادة فيكون
المقرا بين الركعتين اتفاقا كذا في نظم الامام البردوي في قصصه ما لان اطالة الثانية على الاولى
مكروه هذا اتفاقا والمعتبر في الزيادة والنقصان ثلاث ايات وما دونها غير معتبر ليقول الحق في الاستحالة
عند هذا في الغرض واما في النوافل فاطالة الثانية غير مكروه كذا في الجامع المحمود في سجدة السجدة
في الانام لان عليه رعاية حق التمام واما المقدر فيمن اثناعشار وفي كتاب الحج والافضل انه كالاسام
م ولم يتوروا في التقديس وقال مالك السنة ان يتورك في التقديس اي يخرج وحده من الحجاب
الا يني ويلصق اليه على الارض كذا في المحیط والمصنف والهداية وغير ما ذكر المصنف في الشرح هو
ان يجلس على اليدين وينصب رجليه اليمنى ويخرج اليسرى من تحتها لما روي عن النبي عليه السلام في الصلاة
كذلك فيفتن من فيها يعني السنة في التقديس عندنا ان يترك المصلي رجليه اليسرى وينصب رجليه
اليمنى ويوجه اصابعها نحو القبلة لما روي عابدة انه عليه السلام بعد فيها كذلك لما روي من تركه
محمول على ضعفه وكبره لا في الاولى خطا يعني السنة عند الشافعي ان يترك في القعدة الاولى ويتورك
في الثانية لما روي انه عليه السلام كان يتورك في الاخيرة ويتورك في الاولى لا يتركها

اصابعه

اصابعه على خذبة لانه عليه السلام فعل كذا ويثبت في غير الحقايق الى اخره وهذا من باب
اطلاق اسم البعض على الكل لان التشهد بعض الحقايق وهذا التشهد ما رواه بن مسعود قال اخذ بيدي
رسول الله يعني التشهد فقال قل الحقايق لله اي العبادات العولية له والصلوات والعبادات
الفعلية والطبقات في العبادات المالكية لله وهذا على مثال من يدخل على السلطان فيشهد او لا
ثم يحذر من بدل المال السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته قل لما يني النبي عليه السلام ليلة
المعراج على الله تعالى بالاشياء المذكورة وروى عليه السلام بمقابلة الحقايق لله والرحمة بمقابلة الصلوات
والركعة بمقابلة الطبقات البركة والثواب والزيادة السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وهذا الكلام
يقول النبي صلى الله عليه وسلم في تلك الليلة استبدان لاله الا الله في منية النبي رفع سبابة النبي
في التشهد عند التكبيل مكروه وفي الخط ان سنة يرفعها عند النبي ويضعها عند الاشياء وهو قول
ابن حنيفة ومحمد وكثير من الاحبار والاثار فالعمل بها اولى واشهد ان محمدا عبده ورسوله ويجب
فيها في التشهد في التقديس لمواظبة عليه السلام على ذلك فمهم ولا تفرص في الثانية وقال
الشافعي التشهد فرض في القعدة الثانية لما روي انه عليه السلام في التشهد فيها وامرهم بذلك فلما
هذا يدل على الوجوب دون الغرض ونقطته في التشهد بواو في بعض نقول والصلوات والطبقات
ولا تترك في العطف وعند الشافعي يتركه ويقول الحقايق المباركات الصلوات والطبقات لله هذا الخالد
لما في المنطومة لان المذكور في التشهد بواو واحدة عنده هو يقول الحقايق والصلوات والطبقات
الزاجات لله بواو وان اعربها دخل على اي حنيفة في الجهد فقال ابواو بواو في قول بواو وقال
بارك الله فيك كما بارك في لا ولا تروى في حال اصحابه عن سواد فقال سئل عن التشهد انه بواو بن ام
بواو قلت بواو بن قال بارك الله فيك كما بارك في شجرة مباركة رتبة لا شجرة ولا عربة فعمل
ان يكون عند روايتان ويجوز ان يقرأ قوله ولا تتركه في التشهد بواو من التبرك يعني لا نقول في التشهد
المبارك كان لكن على هذا الوجه كان على المؤلفان برون قول الشافعي ويقول لا بواو واحدا ونقول
السلام يعني نقول فيه السلام عليك السلام علينا والشافعي يقول سلام عليك ايها النبي ورحمة الله
وبركاته سلام علينا الى اخره له ان ابن عباس رضي عنهما في التشهد عن النبي عليه السلام هكذا ولما
ما رواه ابن مسعود من التشهد والاحد به الاولى لان عامة الصحابة اخذوا بالتشهادة حتى روي
ان ابا بكر كان يعلم على المنبر يشهد ولان فيه تأكيد التعليم وهو الاخذ بيدي الراوي والامر وهو
قل وتعرف السلام باللام الدالة على الحبس وزيادة الواو الدالة على ان كل حصة شاة على حدة
م ويدعوا في الاخيرة بما يناسب الادعية المأثورة في المقولة بالاش من دعاء المغفرة والاشارة
من سوا الاحوال لما روي انه عليه السلام كان يدعو لنفسه في الثانية دون الاولى ولما
قيدها بالاحيرة حتى لو زاد على التشهد في الاولى يلزمه السهو لا مطلقا يعني قال الشافعي يجوز
ان يدعوا في الصلاة بما يتعلق في الدنيا كقوله اللهم ارحمني في السلامة بدارهم من صلاة وحواشي
بالحمد لما روي ان النبي عليه السلام قال سلوا الله حوائجكم حتى تشبع لضعفكم والمخلة بذكره ولما
قوله عليه السلام ان صلاتنا هذه لا يصح فيها شيء من كلام الناس وما رواه عن شخص الصلاة
فعمل على خارجها لما روي وما لا يصح سوا ذلك من العبادات فهو من كلام الناس حتى لو قال
وقفا عذاب المقر فيسد بدلالة لان سوال الامان من الفقر غير محال من العبادات هذا اذا لم
يقعد في التشهد في اخر الصلاة واما اذا قد فعله تاما ان لم يكن مسوقا وتخرج يد منها
م بعد الصلاة على النبي عليه السلام ثم اقامتها على دعائه لان من ادى باب الملك لا بد من الحقة

كحاشيته واخر خواصه هو النبي عليه السلام ونحوه الصلوة عليه اولان قد تمها عليه اقرب الاجابة لان
الصلوة على النبي عليه السلام مستحبة والدعاء بعد المسحاب يوجب ان يجاب لان الذكر بعد اجابته اول المولات
لا يرد بافهام ونقصها في العروة لا نأما مورون بالصلوة عليه السلام والامر بالفعل لا يقتضي التكرار
م لا في كل صلاة **ترتيب** قال الشافعي لا يصح صلاة بدو الصلوة على النبي عليه السلام لقوله عليه السلام لا صلاة
لنا لا يصل على في صلاة **ترتيب** فيها **ترتيب** جعل الصلوة على النبي عليه السلام في الصلاة سنة لا نهالو كانت
فربصة لعلي النبي عليه السلام الاعرابي حين علمه اركان الصلاة وما رواه بحول على بن نفي الكال **وقيل** يجب
يعني الصلاة على النبي عليه السلام واجبة على الذكور والساكنين **م** كذا ذكره لقوله عليه السلام من صلى علي
عنه ولم يصل على محمد بن علي وهذا قول الطحاوي اعترض عليه في الاسلام في الجامع الكبير بان الصلاة
على النبي عليه السلام لم يخل عن ذكر ولو وجبت كراهه لا يندفعها عن الصلوة عليه مدة عمره **واجب** عنه
بان الفراغ بوجد بالداخل كما في حجة التلاوة اذا اخذ المجلس لكن لقابل ان يمنع هذا الجواب بان الداخل وجد
في حوائطه والصلوة على النبي عليه السلام في قوله حيا في دلالة عليه ولا تدخل في حقوق العباد وليندوا
من عظمى وحما لله تعالى مرارا في مجلس ينبغي للسامع ان يثبت في كل مرة ويجيب عن اعتراضه بان يقول المراد
من ذكر النبي عليه السلام الموجب للصلوة عليه الذكر المسبوق في غير من الصلاة عليه قال الامام السرخسي
والاحتياط رايها مستحبة كراهه النبي عليه السلام وعليه الفتوى **اقول** لو قال المصنف فيجملها فيها **ترتيب**
لا فربصة **ترتيب** في العروة **وقيل** كذا ذكره لكان او جز تركيا واحسن ترتيبا لا ينبغي على من كان ليها **ترتيب**
السلام عليه ورحمة الله وجوب **ترتيب** يخرج من الصلاة بالسلام ولا يفرض **ترتيب** قال الشافعي هو فرض
لقوله عليه السلام تحليها التلويح وتلاوته **ترتيب** بالسلام قال اذا فقد الامام في اخر صلاة ثم احدث
قبل ان يعلم قد تمت صلاته وما رواه لا يدل على الغرضية لانه خبر الواحد بل يدل على الوجوب وقد قلناه
م وامر **ترتيب** بالسلام **ترتيب** وسنالا لامة **ترتيب** ثلثا **ترتيب** يعني صديك بسم مرة حجة وجهه لما روي انه عليه
السلام كان يعلم ثلثا وجهه ولما روي كثير من الصحابة انه عليه السلام كان يعلم عن يمينه وشماله حتى
يرى بياض خديته ولو سلم ثلثا وجهه يصير في ذلك عندنا الى اليقين فيجعله عن يمينه كذا في المحيط ويروي
الامام **ترتيب** في تسليم **ترتيب** الرجال والحفظة **ترتيب** وهم الملايكة الذين يحفظونه لان الامام عباد الله الرب
صار غيرة الغائب فلا فرغ عنها يعلم على الحاضرين ويؤمنهم **وقيل** يروي بالاول الحاضرين والثاني
جميع الصالحين حضر الرجال بالذكر لان الصنيع انه لا يروي النساء في زماننا **وقيل** انما يرويهم بالسلام لصير
عوضا عن اخافهم الامام بالنية وقت سلامه ذكر صدر الاسلام في الجامع الصغير هذا يروي تركه جميع الناس
لعمري قد قال حقا لان النية في السلام صار كالشريعة المنسوخة لا يكاد يرويهم احد الا القضاة وفيهم **ترتيب**
والمامون **ترتيب** يروي المامون **ترتيب** امامه ايضا **ترتيب** كنية الرجال والحفظة **ترتيب** وانما خصه المامون بالنية مع قوله
في الحاضرين لانه احسن اليه بان يلزم صلاته **ترتيب** وهذا **ترتيب** في حصة الامام يعني ان كان الامام عن
عن يمينه نواه في التسليم الاولى وان كان عن شماله نواه في الثانية **ترتيب** وانما جاء **ترتيب** لان المامون محاذوا
للامام **ترتيب** نواه **ترتيب** في التسليمين لانه وحفظ عن الجانبين وفي الجرد روي عن النبي عليه السلام انه قال
يكب الذي خلف الامام بخديده في الصف الاول ثواب ما ية صلوة وللذي في الامن حصة وسبعون وللذي
في اليسار خمسون وللذي في يسار الصفوف خمسة وعشرون **ترتيب** والمفرد **ترتيب** يروي المفرد **ترتيب** الحفظة **ترتيب**
لان ليس معه سواهم **ترتيب** وجعله **ترتيب** يروي عبد السلام **ترتيب** الامام محمد بن علي **ترتيب** في الخلافة **ترتيب** المقتدي **ترتيب** من صلاته
بسلام الامام حتى يوجد منه فعل يخرج منها وفي الاحتياط **ترتيب** في الخلافة **ترتيب** علي بن ابي طالب **ترتيب** في الصلاة
او مع بقا **ترتيب** منها لا يخرج بسلام الامام اتفاقا للاحق اذا نام فلم يشهد حتى يعلم الامام ينبغي ان

ترتيب

يشهد ترتيب بسلام الامام من احد الجانبين يخرج من الصلوة **ترتيب** وقاية الخلاف تظهر في فقهه المقتدي في
تلك الحالة فمقتدي لا ينقص طهارته وعندهما ينقص له ان المقتدي تبع للامام فاذا خرج الاصل خرج التسبيح
كما لو فقهه الامام او احدث بالهدوء **ترتيب** ان سلام الامام يوجب تمام صلاته دون صلاة المقتدي الا ترى انه
لو كان سبقا كان عليه ان يتم صلاته ثم يخرج فتمام صلاة كل واحد يكون بفعله لا بفعله غيره **ترتيب** في الحديث العبد
والتهنئة لا ينافي **ترتيب** بل مستندان للصلوة فاذا فصلت الامام فصلت المقتدي **ترتيب** وعكس **ترتيب** في عكس
محمد الحكم السابق **ترتيب** هي عليه سجود السهو يعني جعل سلام الامام الذي عليه سجدة السهو يخرج المقتدي من الصلوة
لان سجدة السهو لما وجبت عليه لم يخرج من الصلوة لا يخرج من الصلوة لا يخرج من الصلوة لا يخرج من الصلوة لا يخرج من الصلوة
لا يخرج من الصلوة **ترتيب** او قلنا **ترتيب** في الخلافة **ترتيب** في الخلافة **ترتيب** في الخلافة **ترتيب** في الخلافة **ترتيب** في الخلافة
فصار في حكم الداخل فيها قبل سجدة السهو لانه يقع الجارية في سجدة السهو وان لم يسجد اعدت فعل السلام المحلل عمله
من وقت وقته وقاية الخلاف تظهر في انه لو اقتدي به اثنان في تلك الحالة فمقتديا كانا عبادا الى سجود السهو مع اقتداء
لكون الامام في الصلاة وان لم يسجد ايعا اقتداءه لوقوفه في خارج الصلوة وعند محمد مع اقتداءه عاد او لم
يعد وفي ان المسافر لو بقي الاقامة في تلك الحالة يحول في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو
لوقي **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو
السلام **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو
منه فبالاولي ان لا تسجد صلوته من سجدة السهو وهو المسبوق فصار كالو سلم الامام او تكلم **ترتيب** في سجدة السهو
الجزء الذي لا تسجد من صلوته الامام فاصدت من صلوته المسبوق الجز الذي ينبغي عليه الا ان الامام استغنى عن ذلك
الجزء لعدم احتياجه الى البناء والمسبوق يحتاج اليه لانه في تلك الصلاة والبناء على البناء فاصد فمقتديا
تخلو السلام لانه منه وحلل وكذا الكلام في سجدة السهو الامام لان سلامه وكلامه لا يفسد صلاة المسبوق
بالاتفاق وكذا تهمة المسبوق تسد صلاته اتفاقا **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو
الجميع اتفاقا **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو
الخلاف فيها اذا لم يفسد المسبوق الركعة بالجملة لان حكم الافراد لم يقرر له **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو
المسبوق اتفاقا **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو
بالتهمة الواقعة موقع السلام **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو
ان كون التهمة نافذة مخالف للقياس **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو
وهذه التهمة غير مفيدة فلا ينقص الوضوء **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو
وقت في حرمة الصلوة فكون حدثا وهذه التهمة مفيدة للجزء الذي لا تسجد لكن فساد لم يورث فيها معنى لعدم
البناء عليه فتمت صلاته **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو
اي قبل السلام **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو
او يعلم لان التسليم واجب عليه **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو
ترتيب في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو
ويستلزم عليه خلاف المتعد لان الجاهل لا يفتقر بفعله **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو
مدة سم الحف او خلعه **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو
يعرف في الزاة والكاتب سورة **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو
والسجود اخرج وقت السجدة **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو
بعناهم او تذكر صاحب الترتيب **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو **ترتيب** في سجدة السهو

يشترع الإمام بعد فراغ المودع من الإقامة واستوى الصف لان عثمان كان يفعل كذا ولا عينا الثانية
من لفظ الإقامة له في الشروع وقال زفر اذا قال المودع قد قامت الصلوة قام الإمام واذا قال
مرة ثانية يشترع الإمام لا يكذب المودع في اخباره فيامر به شراي ابو يوسف بالشروع استحسانا
معتب التراجع من الإقامة ليدرك المودع المحرم مع الإمام وهما في صاحباه يامران بالشروع
مع اولهما اي اول لفظ الإقامة يكون **سابعة** للعبادة وتصديقا للمودع في اخباره عن قيام الصلوة
قبل قول اي هو مفضل عدل لان معنى قد قامت الصلوة حين قيام الصلوة لبادر والى الجماعة فلا يلزم من
تأخير الشروع تكذبا للمودع اذ هو صادر في قول فيامرهم ولو حرم مقدارنا الإمام هو جازي يعني
اذا كبر المأمور مقدارنا التكبير الإمام جازا اقتداء به عند اي حيفه وقال لا يجوز واما تقديره فغير جازي
انفاقا لما قوله عليه السلام اذا كبر الإمام فكبر واذا في القادر وهو للتعقيب وله قوله عليه السلام انما
جعل الإمام اماما ليوثر به فلا تخلفوا عليه وتقام ترك الخلف ان يكون بالقرآن الا ان وجوبه سقط للرجح
فيبقى الجواز والثبات فيماروا به محمول على القرآن كما في قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا
وقد اريد به القرآن بالاجماع **م** وفيل هو الافضل يعني الافضل عنده ان يكبر معه وعندها ان يكبر
بعده لان في قصد القرآن احتمال ان يقع تكبير المودع متقدما فيكون اقتداؤه فاسدا وفي التفسير ليس
كذلك فيكون التأخير افضل ولذا ان الاقتداء بعد على الموافقة وفي التأخير مخالفة فيكون القرآن
افضل **م** في التسمية لان المقارنة في سائر الافعال افضل اتفاقا وعن اي حيفه ان التأخير افضل
في السلام لانه يخرج به عن العبادة قال شيخ الاسلام هو كذا في واجبه وهو ان يقرأ واسم طائفة
الحلاف كظهور في وقت ادراك فضيلة تكبيره الافتتاح عنده لا يدركها ما لم يكبر مع الإمام وعندها
يدركها اذا كبر وقت الشا من الحيات **م** وعن شراي المومر عن القراءة خلف الإمام وقال الشافعي في
في النافذة ويعم اليها سورة وفي التي تخاف فيها وفي الجهرية يقتصر على النافذة لما روي ان النبي عليه السلام
امر المؤمنين بقراءة النافذة **م** وساقوله عليه السلام من كان له امام فقرأه الإمام له قرأه ومارواه محمول
على ابتداء الاسلام وروي عن محمد انه قرأ النافذة ضطحا احتياطا واليه مال بعض المتأخرين لكن الأصح
انه مكره لما روي انه عليه السلام قال من قرأ خلف الإمام فقد اخطأ الفطرة اي السنة **م** وجعله تبعها
في المومر للإمام مطلقا شراي في العفة والنسابة والصورة حتى اذا ظهر ان الإمام كان محدثا اعاد
المومر صلواته وقال الشافعي المومر تابع للإمام في الصورة فلا يعيد لقوله عليه السلام انما جعل
الإمام اماما ليوثر به اي ليوثر اقتداء المأمور في فضاله والخصم يدل على انه تابع في الصورة لاي
العفة والنسابة فيكون صلوة المأمور مستقلة في نفسها وفادها ان يكون يقرأ من طه او كهنا **م**
ماروي انه عليه السلام قال ايمار رجل صلى بمومر ثم ذكر انه محدث اعاد واعاد واجهه يدل على ان الإمام
ضامن بصلاته صلوة المأمور **م** واجهه تأهلا اي الامامة من معذرة **م** والباء لقوله يعني اذا كان
والمومر خلافا **م** كالصوم والكتبي والفاري والقادر على الركوع والسجود **م** والباء لقوله يعني اذا كان
المعذور مصليا قال العذر عنه في اثنا صلواته لا يجوز بناءا بقيا على ما مضى عندها وقال في يجوز
امامة للمعذور خلافا وبناءا ايضا لان صلوة المعذور صحيحة في نفسه لا لانه ان باهوا مومر به فيصح
اقتداء غير المعذور به كما صح امامة الميت للمومر والمأمور للعالم فيكون بناءا في صلواته لا لانه بناءا للصوم على
الصوم ولذا ان صلاة الإمام مستحقة لصلوة المتقدم وصالته المعذور وصيغة لقوله شراي المومر
فلا يتحقق الصلوة الموقية ولا يجوز بناؤه بعدن والعدوه لانه بناءا القوي على الضعيف **م** في المومر
لقيام الخلف مقام الأصل والمأمور لان خلفه مانع من سرية الحدث الى قدمه **م** ولو امر اي مثله اي

المدان

ايضا **م** وقاربا فصلوتم فاسدة عند اي حيفه سواء علم ان خلفه قاربا او لم يعلم في ظاهر الرواية
مخصصه بالتاريخ يعني فالصلوة القاري فاسدة فقط لان المأمور الاي معذور وشمل الإمام فيصح
صلواتها كما اذا ام العاري عاريا وكاسيا والجرح جرحا ومجها وله ان الإمام والمأمور لا يمين كانا
قادرين على تقدير التاريخ ليكون قراة قراة لها فلا يرد ما لم يرد منه ترك القراءة مع القدرة عليها
فيفسد واما كسوة الإمام وصحته لا تكون **سبعة** للمأمور ولا صحة له حتى يلزم من تركها الفساد ولهذا
جاز ما قاس عليه من المسائل ومنع فيما اقتدى القاري به لانه لو صلى الاي وحده وهناك قاري
يزيد الصلوة فالاصح ان صلوة الاي صحيحة لان الوجبة في الجماعة لم يظهر من القاري ولا ولا لاي
عليه حتى يامر بالصلاة فيقتدي به فلا يكون تازكا لتقدم القاري مع القدرة عليه **م** وهو ما عاكسا
لما مر ان الخلف منع من سرية الحدث وما حل في الخلف من الميم فاستوى في الطهارة ومقتضى حمله
لان صلوة الإمام حوية فيصح ان يتخير صلاة المتقدم في الخلف من الميم فاستوى في الطهارة ومقتضى حمله
جازية لان المذور وانما يجب بالتزامه فلا يظهر الوجوب في حق غيره لعدم ولايته عليه فيكون بمنزلة
امامة المتفعل للمفترض الا اذا نذر احدهما عين ما نذر به الاخر بان يقول مثلا نذرت ان اصلي الركعتين
اللتين نذرها فلا نفي من نذر اياه للاتحاد واما امامة الخالف الخالف جازية لان وجوبها عارض لتحقيق
البر فصار كافتاء المتطوع بالمتطوع واما امامة الخالف النادر غير جازية لقوة النذر وان
امامة النادر الخالف جازية كذا في الحاشية **م** ولا تعكس يعني لا يجوز اقتداء المتفعل بالمتفعل عندنا
والشافعي يجوز لما مر من ان الاقتداء عنه هو للموافقة صورة **م** اماما من ان النقل ضعيف فلا
يتضمن القوي فان قلت اذا اقتدى المتفعل بالمفترض في الشفع الاخير فهو جازي مع انه اقتدا
المفترض بالمتفعل في حق القراءة قلت صلاة المتقدم احسن حكم صلوة الإمام بالاقتداء ولهذا لو اشد
ما شرع فيه يلزمه الشفع الاول فصارت القراءة نفلا في حقه كما كانت في حق الإمام وفي الحاشية
اذا اقتدى من تقلد با حيفه من تقلد صاحب في الوتر يجوز لا يقال انه اقتداء المفترض بالمتفعل
لان الصلوة مستحقة ولا يختلف باختلاف الاعتقاد **م** واجهه شراي محمد الامامة من ميم لم يلق حتى
م وقال لا يصح وهذا الخلاف مبني على ان التراب خلف عن الماء عندهما فيعمل عليه فتكون طهارة التيمم
طهارة مطلقة ولهذا لا يتغير بقدر الحاجة وعند محمد الطهارة بالتراب بدل عن الطهارة بالماء
فكون طهارة التيمم ضعيفة والمؤخر قوي فان قلت اذا انقطع دم المنيعة في الحيضة الثالثة
لا قل من العشرة فتمت تنقطع الوجبة عند محمد ولا تنقطع عندها حتى يصلي فاذا كانت طهارة التيمم
ضعيفة عنده وقوية عندهما ينبغي ان لا تنقطع الوجبة عنده وينقطع عندها بالصلوات فان حكم
محمد بانقطاع الوجبة صونا للزوج عن الزنا وعمله في موضع بالاحتياط لا ينافي فصله السابق
واما صاحباه فقد جعلوا التيمم طهارة مطلقة في حق الصلوة لورود النص على تطهيره فلم يجعلوا
في الوجبة طهارة مطلقة نظر الى حقيقته لانه تلوث في نفس الامر فشرط ان يتايد التيمم بانضمار
الصلوة اليه التي شرع التيمم لاجلها ومن قاعد لتائم يعني لم يجز محمد امامة قاعد لتائم لان القيام
اكل حال لانه فصار اقتداء به كاقتراد القاعد بالمومر وجوز صاحباه لما روي انه عليه
السلام صلى آخر صلاة قاعدا والناس خلفه قيام وفي الاحتياط في قاعد ركع وسجد
لانه لو كان يروي والقوم يركعون ويحمدون لا يجوز اتفاقا وفي الحاشية الصحيح ان اقتداء القيام
بالتاخذ في التراويح جازي عند الكل **م** وتفسد هاهن مومر بخلافه ومن مقتضى اخباره ففسد
يعني يقول لا يجوز امامة المومر غير المومر ولا امامة **م** مقتضى مقتضى مقتضى ان يصلي احدهما

الظهر والاخر الغصير واحد هما ظهر الاس والاخر ظهر اليوم وقال الشافعي يجوز للمأمور من الاقد
عنه هو واحد المأمور الامام والقوة والضعف وتغير الوصف لا يكون مانعا ولنا ما مر من ان
صلوة الامام متضمنة لصلوة المقتدي وصلوة المؤمن ضعيفة فلا يتحقق التوبة وان الاقد هو ان يفي
بحجته على عزيمة الامام ويجعل صلاته متحدة لصلوة الامام وتغايير الوصفين مانع عن ذلك ولو رجع
قبل امامه فلهذا في حق الامام المأمور قبل قيامه عن الركوع فاشترى كافيته اجزاء في الركوع وعلى
زفر لا يجوز فيه فساد لانه لو لم يطمع المأمور بركعة اتفقا لانه ان ركوعه وحده قبل ركوع الامام
فسد البناء عليه فساد فلا بد ان يقوم ويركع ليقع ركوعه بعد ركوع الامام وكذا ان الشرط
هو المشاركة في جزء من الركوع الا يرى ان المأمور ترك ركوعه وركع قبله يجوز لوجوه المشاركة في جزء
منه والمقتدي يجعل مبتدئا في الجزء الذي يشاركه الامام فيه لان للشافعي الابتداء لا يصح بانما على
ما قبله ولو اقدم في الركوع وقف المقتدي قائما رفع الامام راسه فركع المقتدي عنك
اي الحكم المذكور يعني قلت لا يجوز ذلك الركوع ولا يصير مذكرا لتلك الركعة سواء كان من الركوع او لا
وقال زفر يجوز كذا في النهاية وذكر في المصنف هذا اذا امكده الركوع واذا لم يكد لا يجوز اتفقا فيه
يقوله والامام راكع لانه لو اقدم في حال قيامه من قيامه الركوع لم يصير مذكرا لتلك الركعة اتفقا
له ان للركوع حكم القيام وهو اقدم في حال الركوع فيصير مذكرا لتلك الركعة وان تأخر ركوعه عن
ركوع الامام كالتواقيدي به حال قيام الامام ولم يركع معه حتى رفع راسه ثم ركع بعده يكون مذكرا
لتلك الركعة وكذا ان ادراك الركعة انما يكون بالموافقة في حقيقة القيام او فيما هو في سجدة وهو الركوع
ولم يوجد كل منهما فلا يصير مذكرا لتلك الركعة بخلاف ما ذكر لانه ادركه في القيام حقيقة ولو سبق
بركعة يعني لو ادرك الامام وقد سبقه بركعة فاقدي به وقام في تنبيه ثم استيقظ فادرك الركعة
انما بعد يصح فيما ادرك من الزمان ما دام فيه يعني يجب عليه ان يقضي او لا ما فات مع الامام لان
الاخر كان خلف الامام فبدا بما هو لاحق به في ركعة بغير قراءة او بقراءة متتابعة لا ما دام في
بركعة بغير قراءة ايضا ويقعد لانه ثابته ثم تابع الامام فيها ادركه ويقعد متتابعة لا ما دام
ثم يقضي ما فاتة يعني ما سبقه الامام ويقعد لانه اخر صلاته اتفقا لان الترتيب مراعى فيه ولو
تابع فيما سبق يعني لو نقص هذا الترتيب فتابع الامام فيما ادركه ثم قضا الفاتية وهو ما سبقه الامام
به ثم ما دام فيه وقعد على راس كل ركعة على ما بيننا اجزاء وقال زفر لا يجوز وها هنا صور
اخرى زفر خالفنا فيها الاول ان يتبدي بما سبق ثم ما ادرك ثم بما فات الرابع ان يتبدي بما سبق ثم ما فات
سبق ثم ما ادرك الثالث ان يتبدي بما سبق ثم ما ادرك ثم بما فات الرابع ان يتبدي بما سبق ثم ما فات
ثم ما ادرك لانه ترتيب افعال الصلوة واجب كالترتيب في الركعة بين الركوع والسجود والارتداد في
الصور المذكورة وكذا ان المأمور به كمال الصلوة باركانها دون ترتيبها الا ترى ان السجود هو في
ما ادركه ويومئذ فانه بالاتفاق وفيه ترك الترتيب لان الذي فاته هو الاول فينبذ به على ان الترتيب
لا يعتبر في حق الاخر **فصل في الصلوة في الكعبة** يجوزها في الصلوة مع الكعبة على ظهر الكعبة
تلي سبطا لان فيها ترك التعظيم وقدره في انه عليه السلام صلى فيها في عرفة الكعبة لا بد له من سجدتها اليه
من غير سعة بين يديه وقال الشافعي لا يجوز لان من صلى في عرفة الكعبة لا بد له من سجدتها اليه
من البناء او السجدة والواقف على السطح كالواقف على العروة ومن صلى في خارج الكعبة فهو صحيح بها
كاف وكذا ان هو الكعبة اي الساحة التي لا يرى انه لو صلى على جبل البهاجان ولم يصبوا الفضل
في باطنها يعني الصلوة مطلقا في الكعبة جائزة عندنا وكذا مالك لا يجوز فرض فيها لان المصلي

فما سبق

فيها مستقبل بحجة منها فلا يكون مستقلا مطلقا واما الفضل فيبقى على السعة وقدره في انه عليه السلام
صلى فيها فلا ولنا ما روي انه عليه السلام صلى فيها الفرض يوم النحر والاستدبارا فافسد اذا
كان من كل وجه ويجوز انما عدها في الكعبة يجعل المأمور وحده الى وجه الامام لكنه مكره
ولو جرد التشبه بعدد الصور بل ينبغي ان يجعل بينه وبين الامام سيرة احتراز عنه وظهوره في الظهور
لا وجه له يعني اذا جعل المأمور ظهره الى وجه الامام لا يجوز لكونه متقدما على امامه ويستدبره
حولها ويجوز صلاة الاخر من الكعبة اذا لم يركع في جانبها لان الاخر في جانب الامام يكون
متقدما عليه **فصل فيما ينشد الصلوة وما يركع فيها** القراءة فيها من مصحف مصنفه بخلاف
خفيفه لانها تلقى من فصار من تلقى في صلاته من رجل وقال لا ينشد لان النظر الى النقص في الصلوة
عن مصنفه فانظر الى المصحف ولي لانه عبادة الا انه يركع لان فيها تشبهها بصنيع اهل الكتاب فيشد
بالقراءة لان القيمة منه بلا عجز بل سأن غير مصنف اتفقا **فصل في فساد الكلمة الواحدة** وان كانت في حال
النوم اراد بالكلمة ما يتكلم به سواء كان كلاما محويا او لم يكن ولو سها في اي ولو كان ساهيا في تكلمه وقال
الشافعي ما يتكلم به الساجي في صلاته والخطي لا يبطلها لكنه يجزئ للسجدة كذا في الخلاصة في مذهبه
فيد بالواحدة مشيئا بها الى قلمها لانه اذا كثرت ينشد اتفقا وكثر يتعرف بالعرف وفيه بقوله
سواء لانه لو كان عامدا ينشد صلواته اتفقا لانه قوله عليه السلام رفع عن امي الخطا والسيئات
لكن الكلام اذا كثر يصير مفسدا كالعقل ولنا قوله عليه السلام ان هذه الصلوة لا يصح فيها شيء من
كلام الناس وما روى عن علي رفع الامم وقياس الكلام بالعمل عن صحيح لان في حقها كان طبعية
ليست من الصلوة ولا يمكن الاحتراز عنها فغضيت ما لم يكثر والكلام ليس كذلك لانه ليس من طبعه ان يتكلم
ونفس الصلاة بالسلام عدا لما فيه من خوف الخطاب فاذا حصل بقصد اعلم من كلام الناس
فيد بقوله عدا لانه لو كان هو الا تشدد صلواته لانه ذكر موضوع في الصلوة غالب الوقيع جعل عوا
وتجيزها اي ان يوسف الصلوة مع تأفيف اي مع ذكر كلمة اف وجوه كاح واخ واه انا سمع
وان سمع الحروف ولم يسمع نفسه لا ينشد اتفقا من الخطا وكذا في كل صوت سمع منها وقال لا يجوز
فانه قاطع الصلوة له ما روي انه عليه السلام قال في سجدة صلاة الكسوف ان لم تقدي ان لا
تقدم وانا فهم ولو كان قاطعا لما قاله والنسخ ونحوه ليس بكلام لوجوده من الاخرس والبهائم ولها
قوله عليه السلام لو نوح وقد نوح في صلواته اما علمت ان من نوح في صلواته فقد نوح ونحوه كلام
لانه حروف تدل على معنى وما رواه محمول على الابتداء حين كان الكلام مسابحا وكذا النسخ الحاصل به
الحروف اذا كان بغير عذر قصد عندها واما اذا كان بعد زجر بان نشأ من طبعه او كان لا يمكن من القراءة
هو عفو اتفقا كالعطاس والحشا الحاصل فيها الحروف ويجوز محو المصدر مصنف الى بقوله
اي ويجوزها اي يوسف محو المصلي من اخره **فصل في سجدة** هو متعلق بجواب اي بقوله الحمد لله انا خير
بما سيرة ومن جميع اي بقوله انا لله وانا اليه راجعون اذا اجزاه بما سيرة ومن جميع اي بقوله الحمد لله انا خير
اجزاه بما سيرة وقال لا يجوز صلاة في سجدة محو له يجوز محو له لانه لو لم يرد بالحمد ونحوه جوابه بل اراد
اعلامه بانه في الصلوة يجوز صلاة اتفقا وفيه عزيمة واحسانه لان الجواب عما ليس بشأنه ينشد
اتفقا لانه شأنه باصله فلا يخرج بارادة الجواب كما لا يصير كلام الناس بالقصد ثائلا وان
الشأن بالقصد يكون كلاما يخرج القرآن بقصد الخطاب من محضه عن ان يكون كلام الله وكذلك اذا
ان او يكي بصوت لا يقطعها عنه لانه اماوة الخشوع الذي هو كالروح للصلوة وان كان من وجه او صيغة
قطعها اتفقا وعن ابن يوسف وعبدان كان يمكنه الامتناع عن الاثنين يقطع الصلوة وان كان لا يمكنه

يشير اليه فوضع يده على ركبته وفي السجود على الجبهة وفي القراءة على الفم وفي الخاتمة اذا كان الخليفة
مسبوقا ولم يعرف ثم صلى امامه وكم بقي عليه يصلي اربع ركعات ويقعد في كل ركعة وقال الشافعي
لا يجوز له التبايل يستقبل لان الحديث في الصلاة والوجه للتيقن مع منافيه كالايجوز اذا احدث
عذرا ولنا ان القياس ما قاله الشافعي لكن تركاه بالاثرو وهو قوله عليه السلام من قاء او رجعا وامدني
في صلوة فليصرف وليتوضا وليبني على صلوة ما لم يكلم وقاسد بالحديث العهد صحيح لان سبق الحديث
ساوي ونعمه ليس كذلك كما ان الاكل ناسيا لا يفسد الصوم ولا كذلك العاند فيه وفي الخلاصة
المراة كالرجل اذا سكنتها ان الملح على حمارها وتصل البلدة الى شعرها اما اذا احتاجت الى كشف الرأس
فلا يجوز لها التبايل وكشف الذراع لا يمنع التبايل لانه لا يثبت بعوده في رواية عن ابي حنيفة وفي التجرى
يستحب من تحت ثيابه ان امكن والاشيا في الخاتمة لو اصاب حماره ثوب فسترها من غير قصد
فان منها دم لا يفي اتفاقا لان الاحتراز عند ممكن فاذا لم يحترز صار كانه نعد وفي الخط لو وقع على راسه
الكثير من الشعر في صلوة فمجد يفي عذرا في حنيفة وابن يوسف لا يفسد فيه فصار كالسماوي وعيد
لا يفي لان ابيات الشعر كان يصنع العباد فلا يكون كالسماوي ثم اذا نبي فان كان اماما او منفردا فالأفضل
ان يعود الى مصلاه ليكون صلوة موداة في موضع واحد وان كان مقبلا باخان على ان امامه لم يرفع عليه
ان يعود الى مكانه لان الافراد في موضع الاقتداء منسوبة للصلاة ولو استأنف كان افضل لكونه
خاليا عن شبهة الخلاف **م** ويعتبر الاستئناف كجئون واحتلام او غما أو قهمة **م** يعني اذا عرض هذه
الاشيا في الصلاة يتأنف ولا يفي لان النص في البناء ورد كحدث خارج من البدن موجب للحديث الاصح
ففي جميع ما ورد فيه لكونه مخالفا للقياس ويعتبر الاستئناف ايضا اذا مكث في موضع الصلاة
بعد سبق الحديث بدلالة قوله عليه السلام فليصرف وفي المنتقاه اذا نوي بركن الصلاة وان لم
ينو لا يفسد صلوة لانه لم يصير مودا ياجز منها فله البناء وكذا اذا اتي ما ينافي الصلاة بدلالة قوله
عليه السلام ما لم يرتكبه حتى اذا اتي الخوض وجد موضعا يندر فيه على الوضع فجاز منه الى طرف
آخر فتأنف لانه متى من غير حاجة والنتيج والتبديل لا يمنع البناء وقيل بقصر مرة وان
زاد لا يفي والاصح انه يتوضا ثلاثا ويباقي تبين الوضوء ولو خافه ابي المصلي سبق الحديث فانصرف
م سبق الحديث فهو حرام **م** هو واجب ابي الاستئناف متعين عذرا في حنيفة لانه ترك التوجه الى
القبلة بلا ضرورة لان الحديث لم يكن موجودا حينئذ فيفسد صلوة لغوات شرها وهو الاستقبال
م وبخالفه **م** ابي قال ابو يوسف يفي كالو سبقه قبل الاضطراف لعجزه عن المعنى في صلوة **م** ويجوز
البناء لا يتضح بول مانع **م** يعني اذا اصاب ثوبا لمصلي بول اكثر من قدر الدرهم فانصرف بفضل
يبي عن ابي يوسف وقال لا يتأنف وفي الخط هذا اذا كان له ثوبان فخرج منهما البعض من ساعته
ويصلي في الآخر اتفاقا **م** القياس على سبق الحديث والحامع كونهما ما تعين من المعنى في الصلاة
ولما ان النص ورد على غير قياس في الحديث السابق وهذا ليس بحديث فلا يقاس عليه **م** ولو استأنف
سبق **م** يعني اذا سبق الامام حدث فاستخلف مسبقا فمقتضيه عند تمام صلوة الامام يفسد صلوة
م ابي ابو يوسف صلوة المسبوق مع القوم **م** واقتصر عليه **م** يعني لا يفسد صلوة من صلواته دون صلوة
القوم **م** يعني اذا سبق الامام صلوة قبل التشهد يفسد صلوة الكل اتفاقا **م** ان صلوة الكليفة
فسدت ففسد صلوة القوم لانها مبنية على صلاته ولما ان صلاة الخليفة فسدت لوجوده للفسد
في خلاها واستلزامه بنا الفاسد على الفاسد ولا كذلك صلوة القوم لانها قد تمت وينبغي للمسبوق
ان لا يتقدم للخطا فله عجز عن السلام فاذا تقدم جاز وقدم مدركا وقت السلام ليس بالتقوى

وتقوم

وتقوم هو الى قضاء ما سبقه الامام **م** ويجوز استخلاف ابي بعد التلاوة في الاولين **م** يعني اذا
سبق الامام حدث بعد ما قرأ في الركعتين الاوليين فاستخلف ميا جاز عذرا في يوسف وقالوا فند
صلوة الكل قد بقوله بعد التلاوة في الاوليين لانه لو استخلف بعد ما صلى ركعة لا يجوز الاستخلاف
اتفاقا لانه ان فرض القراءة قد ادي في الاوليين فلا حاجة اليها في الاخرين فصار الابي وعبره
فيها سواء ولما ان الاستخلاف انا جاز لا صلاح الصلوة وهو انما يتصور عن له صلاحية الامامة
والا يفي ليس باهل لها فيفسد كالمواستخلف صبيا او امرأة واما ما قيل في الامام في الاولين قراءة
في الاخرين في صورته من القراءة والا يفي ليس كذلك **م** وصلوة ابي **م** يعني ابو يوسف صلوة
م لو تعلم **م** يعني انما يجوز به الصلوة بلا عمل كثير بعد ما صلى الاوليين بلا قراءة **م** فلا في الاخرين **م** وقا **م** لا
لا يجوز له ان الا يفي كان فيما مضى غير مأمور بالقراءة وفي الشفع الثاني ابي ما امر به يجوز صلوة
كامنة كانت يصلي مكشوفة الرأس ففقت فتفتت بعلى يبر ولما انه كان مأمورا بالقراءة مطلقا لكنه
كان معذورا والعجز فاذا زال العذر وهو في الصلوة استأنف كالعاري اذا وجد ثوبا غلا **م**
الامة لا يملك تكن مخاطبة بالستر فيما مضى **م** ويطلبها لو تلا بعد ركعة **م** يعني اذا صلى ابي ركعة
بغير قراءة ثم نزل سورة فقرأها ففسد صلوة عندنا خلا فالشافعي له انه كان مأمورا بالاداء بلا
قراءة قبل التعلم وبعد صار مأمورا بالاداء بقراءة فامتنل للكل الامرين ولنا ان ما مضى من صلوة
كان ضعيفا المتأخر منه بعد العجز وبناء القوي على الضعيف غير جاز **م** واجاز استخلاف مقعد بدخا في المسجد
م يعني اذا حدث الامام فاستخلف رجلا من اقدى بدخا في المسجد جاز صلوة القوم عند بدخا فلهما
لان خارج المسجد في حكم داخله بواسطة اتصال الصفوف فيجمع استخلافه من الخارجين كاجاز من الداخلين
ولما ان جاز مكان الامام مفسد للصلوة الا ان المسجد حكم المكان الواحد ولهذا لو اقدى بالامام فيه
عن بعينه اذ لم يشبه حال امامه ولو اقدى في الصحرا او بينهما قد ر الصديق لا يجمع فادام الامام
فيتم عمل مكانه حكم فجمع استخلافه فادام اجمع خلا مكانه حقيقة وحكما ففسد استخلافه ووصلوتم واما
صلوة الامام فالاصح انها لا تفسد لانه في حنيفة كالمفرد لفساد استخلافه ولو قدم القوم رجلا
قبل من وجهه فصلوة الجميع تامة لان تكملة بهم كقديده ولو استخلف الامام رجلا من وسط الصف فخرج
قبل ان يقيم خلفه مكانه فصلوة من كان امامه فاسدة بخلافه من الامام اذ الخليفة لم يصل ابي
مكان الامام وهو كان كالتمام في موضع ما دام في المسجد فلا يخرج يفي مكانه خاليا ومن خلفه
جازية لان الخليفة متقدم عليهم **م** وابطلت استخلافه في حنيفة **م** يعني اذا سبق الامام حدث وخلفه
رجل ونسا فاستخلف امرأة فسدت صلوة الكل عندنا ويصح في حنيفة عذر من فران الحاجة الى الامام
في حق المقتدي دون الامام والمرأة تصل اماما للنساء ولنا ان الامام متى استخلف واحدا يكون
الامام مقتديا به ولهذا قالوا من ام واحدا فحدث فالما موم مقتدين للخطا في نوي او لم يبق والامام
الاول يتم صلوة مقتديا بالشاقي حتى لو كان الامام مفترضا فحدث فخرج من المسجد وكان للموم
مستقلا فند صلوة الامام دون المامور لان اتباع الغرض النقل عن جاز ولو كان خلفه امرأة
واحدة فند صلوة كل من فيها مقتنية للخلاف والاصح انه لا يفسد صلوة ما لم يسكنها قصد الانها
عن صاحبة الامامة وهاهنا لما استخلف المرأة صار مقتديا بها ففسد صلوة من تقدمه **م**
الكل ضرورة لان صلواتهم مبنية على صلوة **م** ولو نام لاحق **م** موصوف بانها **م** هي امامه عن القعدة
الاولى فاستيقظ **م** لاحق بعد النزاع **م** ابي فواع الامام وقد فات عنه ثلاث ركعات **م** امنه
م ابي الاحق **م** ترك القعدة **م** في موضع القعود وعذر من يقعد لان القعود واجب فلا يترك

عنده ويلزمه عندهما وعذرناه بالجمل في دار الحروب ثم يعني اذا سلم حربي بدار الحروب ولم يعلم وجوب
الصلوة ونحوها ومكث فيها ما نائم علم به لا يلزمه قضاءه وعندنا وقال زفر يلزمه لان الجمل
بالسرايع لا يمنع وجوبها كما ان الجمل بالايان لا يمنع وجوبه وكالو سلم في دار الاسلام ولم يعلم بالسرايع
تجب عليه ولنا ان الانسان عاجز عن الايمان بالكثر اربع قبل العلم بها فكيف يلزمه خلاف الايمان
لان دليل وجود الصانع ظاهرة ونحوه من اسلم في دار الاسلام لا ينادى بالعلم ويتوهم الاحكام
فلا يكون معذورا في ترك تعليمه ونلزمه باعادة فرض اربعة عقبه وقاب في الوقت يعني اذا
حصل فرض الوقت ثم ارتد العباد بالله ثم اسلم في الوقت يجب عليه اعادة عندنا ولا يجب عند
الشافعي لان نفس الردة لا يبطل العمل بل الموت عليه لقوله تعالى ومن يرتد منكم عن دينه فيمت وهو
كافر فاولئك حبطت اعمالهم ولنا ان العمل بطل بنفس الكفر لقوله تعالى ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله
وتحوي تعذيب حكم بكل من الشراطين فيعمل بالنصر المطلق وبالهداية ايضا فاذا بطل جعل كانه لم يصلي فاذا
اسلم في الوقت يجب عليه الاداء ولا يجب قضاءه فانه زمان الردة يعني اذا مضت المدة على ردة
ثم اسلم لا يجب عليه قضاء ما فاتة فيها من الفرائض عندنا ويجب عند الشافعي نكاحه تعالى قل للذين
كفروا ان ينتموا بقصر لم ما قد سلف وهو بعمومتنا ولا للمرد ولا لغيره ان المرتد مخصوص منه اذ كان
الاصل لم يعلم بحسن الاسلام ولم يلزمه ما فيه من الكاليف ولو كان وانما عليه قضاء المتركة
في كونه كاد ان يمتنع عن الاسلام تخففت لذلك ولا كذلك المرتد لانه علم بحسن الاسلام وتركه غادا
فلم يمتنع تخفيفا ولذا لم يقبل منه الجوز **فصل** في السنن الرواتب وادراك الفريضة
وفي النوافل واحكامها والذوق من اربع قبل الظهر بتسليمه لان النبي عليه السلام قال هكذا ذكر
في الوجيز السنة عند الشافعي ان يصلي الاربع بتسليمين بلا نقل قول اخره وكذا نقل مدهمه في
الهداية وغيره والمصنف لم يذكر خلاف فيها لانه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصليها بتسليمين
رواه ابو هريرة قلنا بتسليمين من باب ذكر الحال واردة المحل وهذا الثاني ويل من روي عن ابن مسعود
من العناية وركتان قبل الصبح وبعد الظهر والمغرب والعشاء اربعة ركعات وروي بذكر سنة
الفجر لكونها اقوى واجتهد المصنف بذكر سنة الظهر لان الظاهر اول الصلوة وجب على النبي عليه
السلام **م** وينبغي اربع قبل العصر وقبل العشاء وبعد هذا **م** اختار لفظ يجب لان النبي عليه السلام
ما اطلق عليها **م** ولم يفضل الثانية في النقل مطلقا **م** في الليل والنهار وقال بعض من اصحاب
الشافعي النقل فيها بركعتين افضل لقوله عليه السلام صلوة الليل والنهار مثنى مثنى **م** فالرباعية
افضل **م** يعني عندنا حنفية النقل بالاربع فيما افضل **م** وقال هذه بنا راي يعني الاربع في النهار
افضل **م** وذلك لانه يعني الثانية في الليل افضل لقوله عليه السلام صلوة الليل مثنى مثنى
وكذا ما روي انه عليه السلام كان يصلي بعد العشاء اربع ركعات وكان يقول على الاربع في الصلوة
وما روي به محمول على ان معنى قوله مثنى مثنى لا يترادف لفظ النهار في الحديث عزرب رواية النقل
يعمل به **م** والثانية **م** راي ثمان ركعات بتسليمه ولو قال وثاني ركعات لكان حسنا لان ثمانية العدد
عكس الثانية فقط **م** راي بلا من يدها في الليل جازية **م** عندنا ابي حنيفة وقال لا غير جازية
في بقوله فقط اشارة الى ان الزيادة على الثانية لا يجوز اتفاقا وحيث بقوله مقدم ما على عاقبه
لان الثانية في النهار عن جازية اتفاقا اعلم ان المصنف اتيه صاحب الهداية في جعل الثانية في
الليل جازية عنده خلافا لما ذكر في النهاية لافائدة في تخصيص ذكر ابي حنيفة لان النافذة
في الليل الى الثانية جازية كراهة اتفاقا وفيما رواه مكرهه اتفاقا في عامة روايات الكتب

لما روي

لما روي به وله ما روي انه عليه السلام صلى في ركعتين في الليل بتسليمه **م** وحجة الشافعي في مشروعة
ثلاثة ركعات بركعة واحدة ولا يثبت عليها وقال لا فركعة يثبت عليها وعرة الخلاف في نقل من يثبت
الشكر على الصلوة بذلك التيمم عندها ولا يجوز عنده لما روي انه عليه السلام اذا راى ميتا او سمع
نابسه كان يجده لله شكرا ولنا ان التقرب بالركعة الواحدة من غير صلاة يتقرب بها وما روي به
كان في الابتداء ثم نسخ بالنهي عن التيمم **م** ويقدموا في الظاهر قاصدا على ثبوتها في الوقت واسرها **م**
يعني من ترك السنة الاولى ليؤدي الظاهر بالجماعة فصلاها في الوقت بالاتفاق **م** يثبتها على السنة الثانية
للظاهر عند ابي يوسف لان الاولى في الثانية والركعتين وقتها في الثانية كذا في الفرائض وقال محمد
بوجزها لان السنة الاولى في الثانية عن محلها فلا يجوز تقويت الثانية عن محلها لانهما شرعت متصلة
بالفرض **م** وقيل بل عكس في الاصح **م** يعني ذكر في الجامع الصغير ان ابا يوسف يذهب الثانية ويجزها
وهذا اصح لان ابا يوسف اعبر المحل في مثله اخرى وقال من ادرك الامام في الركعة يوم العيد
يا في تسجيدها لانه في محلها ومحمد لم يثبتها وقال يا في تكبيرات العبد لا يلهو واجبة في البيئات سنة
م واستحب محمد قضاء سنة الفجر وحدها بعد طلوع الشمس **م** وقال لا يفتي ولو قضى يكون سنة عنده
نكاحا عندها في الفجر لان سائر السنن لا تقضى بعد الوقت اتفاقا وحيث بقوله وحدها لانه اذا فات
مع فرضها يقضى اتفاقا قوله عليه السلام من فاتته سنة الفجر فليقضها ولما ان المصنف انما
يكون في الواجب والسنن غير واجبة فلا يقضى الا ان قضاء سنة الفجر حاز تبعها لغرضها عند
صحة ليلة المغرب وفيما رواه يعني على الاصل اقول لو قال وجوز قضاء سنة الفجر لكان حسنا
لان المذكور في المنعومة ان سنة الفجر يقضى عنده خلافا لما والمصنف نص بالخلاف في الاحتياط
ولم يردف قوله فمعه منه ان فصلاها غير مستحب عندها ويقوم منه انه جازي لا احتياط لان
بني الاحتياط لا يستلزم في الجواز مع انه صرح في شرحه بانها لا تقضى عندهما **م** واذا ادرك **م**
قاصدا للصلوة **م** الامام في ثمانية الفجر صلى السنة خارج المسجد لانه اقوى يدل عليه قوله عليه
السلام صلوا سنة الفجر وان طردتمكم الحيل وجوزت مساجدنا للمسلمين ترك السنن بحاجة الناس الى قنوه
السنة الفجر ولغيره ان يصلي السنن قاعدا من غير عذر الا سنة الفجر فيد بقوله خارج المسجد لانه
لو صلى في المسجد لصار متهما بخالف الجماعة وقد روي عليه السلام عن مواضع التهمة وفي الثانية
هذا اذا وجد في خارجة موضع وان لم يوجد صلاها في المسجد ويجوز عن الصفوف مما يمكنه
خذا عن البقرة **م** ان لم يخف فوترها **م** فوتر الركعة الثانية لكونها مأمرا بين فضيلتين السنة
والجماعة فيد به لانه ان خاف فوترها لم يصلي السنة واخذ في الامام لان سنة الجماعة اكد **م**
روي انه عليه السلام قال لقد هممت ان استخلف من يصلي بالناس وانظر الي من لم يحضر الجماعة فامر
باحتراق جوفهم **م** وان ادركه في غيرهما **م** في غير صلاة الفجر **م** شرح **م** روي ترك السنة لانه النقل
بعد الاقامة للفرض مكره **م** وان اقيمت الصلوة بعد الشروع في التطوع **م** يعني اذا شرب الامام في
الصلوة بعد شروعه القاصد في التطوع **م** ام شفعنا **م** في يصف الى الركعة الاولى والثانية
سواء في الصلاة او لا ركعة اخرى صيانة للعمل عن السطو لان الوقت ممنوع ولا يزد عليها
لئلا يكون مبتدأ بالتطوع بعد الاقامة **م** وبعد ما صلى **م** راي بان اقيمت بعد ما صلى **م** من الفجر والمغرب
ركعة قطع **م** صلاة **م** وشاركه الامام انا امر في الفريضة بقطعها ولم يامر بقطع التطوع لان
القطع في الفريضة لاجل ان يوردها على الكمال فان النقص لا كمال كمال كعدم المسجد للثبات ولا كذلك
التطوع **م** فان قيد الثانية فيها بالمسجد **م** راي ان يصلي ثمانية الفجر او المغرب **م** ام صلواته ولا يثبتها

لان لا يشارككم ولم يشارككم في صلوة الامام لانه يكون متغيبا حينئذ بعد صلوة
الصبح وهو مكروه ومتغيبا بالثالث بعد المغرب وهو غير مشروع **فان قلت** كان الحسن ان يشارك
الامام ويصلي بعد من اعاد الرابعة كما روي كذا عن ابي يوسف **قلت** لا يحسن لان فيه مخالفة الامام
فان قلت هذه مخالفة بعد الصلوة فلا بأس بها كقيم اذا اقدى بها من يصلي ركعتين بعده قلت صلاة
المسافر والمقيم كانت واحدة بالنظر الى الاصل وهنا ليس كذلك كذا في العادة بينهم ما سبق ان
لم يقيد الثانية بالجمعة قطعها لانه لم يتم بعد **وان كان في غيرهما** ان كان ما ذكر من الاقامة
بعد اداء الركعة في غير صلوة الفجر او المغرب **اصناف ثمانية** ويشارك الامام لصيانة العمل واداء
فضيلة الجماعة **وان عقد الثالثة** في غير الصلاة **فان قلت** الامام للتفعل فان قلت
ليس التفعل بجماعة مكرها خارجا من مقتضى **قلت** نعم اذا كان صلوة الامام والقوم نفلا واما اتباع
التفعل بالعرض فغير مكروه وعن شمس الامية ان التفعل بالجماعة انما يكره اذا كان على سبيل التداخي
واما لو اقدى به واحد او اثنان بواحد لا يكره واذا اقدى ثلاثة بواحد اختلف فيه و**اب**
اقدى اربعة بواحد يكره اتفاقا وانما يقد بعد الثالثة لانه لو لم يعقد بها لم يقطعها لان الثالثة
تحتل الركن فيقطعها اصرا والمقتضية الجماعية اختلف في كيمتد القطع قبل يعود الى العدة ثم
يسم لان الخروج من صلوة مع عدمها انما شرع بالعدة وقبل يتعلم قايما بتعليم وهو الاصح لان العدة
شرعت للتحلل وهذا قطع وليس تحلل الا في العدة **فان قلت** لا يشارك الامام فيه لان التفعل بغيره مكروه
م ونوجب الامام بالشروع **يعني من شرع** في نافلة وجب انما ما عداها وقال الشافعي لا يجب لانه
مكروه ولا لزوم على المبرور **وكذا** انه التزم عبادة صوما او صلوة فوجب انما صونا عن
البطالان لانها غير محزنة بهذا الاعتبار قال الله تعالى ولا تسفلوا اعمالكم **م** والعصا بالافاض
هذا فرع لما قبله اي عند ناهي العصا على المطلوب باعناد ما شرع فيه لان اقامته واجب وعنده
لا يجب العصا لان اتمامه غير واجب **م** ويعني بقصا رابعة بحجود عن المرأة وهما يتبين **يعني**
من شرع في رابعة نافلة ولم يقرأ فيها شيئا يراه ابو يوسف بقصا اربع وهما بقصا ركعتين
له ان ترك المرأة لا يوجب بطلان الحرمة بخلاف صلوة الاي بلا قرأة فيحرم شرعه في الاربع فلو لم
قصا وها لا فسادا بترك المرأة ولما ان افعال الصلوة لما مدت بترك القرأة بطلت حرمة
لانها انما عقدت لاجلها فلم يعم بها شر وعده في التمتع الثاني لانه بمنزلة صلوة على عدة فيلزمه
قصا التمتع الاول ايها الطالب يظهر لك ما سبق انه لو قرأ في احدى الاخرين فقط يكون
الحكم خلافا كما في مثله المتي يقضي اربعاعه لبقاء الحرمة وشئ عند البطلان الحرمة
ولو قرأ في الاولين لا يجب فعله قصا الاخرين اتفاقا لبقاء الحرمة وصحة الشروع في التمتع
الثاني ولو قرأ في الاخرين لا عين فعله قصا الاولين اتفاقا اما عندهما فلان الشروع لم
يعم في التمتع الثاني واما عنده فلا فسادا فيهما شر وعده فيه **م** ولو جردت من كل شعبة ركعة
يعني من شرع في نافلة رابعة ولم يقرأ في ركعة من التمتع الاول وركعة من التمتع الثاني **م**
يعني من شرع بقصا **يعني** لان ترك القرأة في احدى الركعتين يوجب فساد الحرمة عنده فلم يعم
الشروع في التمتع الثاني **م** وها بالكل **يعني** اقتصا بقصا الاربع اما ابو يوسف فقدم على
اصله من ان ترك المرأة لا يفسد الحرمة واما ابو حنيفة فقد عمل في المسئلة السابقة بالقياس
وفي هذه المسئلة بالاخصان وهو ان الحرمة وان فسدت بترك القرأة لكن فويت بوجود القرأة
في ركعة لان العرض عند بعض العلماء قرأة ركعة فقط فصارت ملزمة للتمتع الثاني فوجب

قضا

قضا الاربع وهذا الحكم مذکور في الجامع الصغير ورواه محمد بن ابي يوسف عن ابي حنيفة سمي ان ابا
يوسف انكره وقال روي لك عن ابي حنيفة قصا شئتين كما هو مذ هب ولم يجمع محمد بن روابه وقال
روي بي وبنت المشايخ اختاروا قول محمد لان الاصل السابق **يعني** عده واعذر لابي يوسف
بان ما سئل هو قيا سبب ابي حنيفة لان الحرمة صنعت بالفساد بترك القرأة في ركعة فلا
يلزمه التمتع الثاني بالشروع ويحتمل ان ابا يوسف ذكر له القياس والاخصان فخط محمد جواب
الاخصان انهما الطالب تعرف من هذا التوجيه انه لو قرأ في احدى الاولين فقط يكون الخلاف
كما في هذه المسئلة ولو قرأ في الاولين واحدي الاخرين فعله قصا الاخرين اتفاقا لصحة
الشروع في التمتع الثاني وعنده بترك القرأة ولو قرأ في الاخرين واحدي الاولين فعله
قصا الاولين اتفاقا اما عنده فلفساد الحرمة واما عندهما فلو جردت القرأة فها هو شرعه
فيه وهو التمتع الثاني **م** ويلزمه بالاربعية لئنها وبقصاها لقطعها **يعني من شرع** في التمتع بنية
الاربع لزمه اداء الاربع وكذا قصا وانه ان عده كيف ما وجد القاطع عند ابي يوسف في قوله
الاول قيد بنيتها اي بنية الرباعية لانه لو شرع في النافلة لم يقطع البنية لانه لا يلزمه التمتع
اتفاقا ولو يوجب اكثر من الاربع لا يلزمه اتفاقا من الكتاب **م** وها **يعني** ايها الطالب ما بدأ شفع
م وبقصا به ان وجد في خلاه **يعني** وجد الفعل القاطع في خلال التمتع الاول او الثاني فيد بئوله
في خلاه لان القاطع لو وجد بعد ما قد جرد التمتع لا يلزمه قصا اعلم ان القاطع لو وجد في
خلال الثاني ولم يتعد في التمتع الاول بقصد الكل اتفاقا لانه ان الشروع ملزم كالذرو ولو لم يذير
ان يصلي اربعاً يلزمه فكذا اذا شرع في الاربع ولما ان التمتع ملزم لانه والشروع ملزم لصيا
المودعي عن البطلان فيكون ملزما للشروع فيه ولما لا صحة للشروع فيه الا به كالركعة الثانية
واما التمتع الثاني فلم يتوقف صحة التمتع الاول عليه ولم يوجد ايضا الشروع فيه لانه انما
تحصل بالقيام الى الثالثة فلا يلزم بترور التمتع الاول **م** ولو ترك العدة الاولى في رابعة
التفعل **حكم محمد** بالفساد **يعني** ابي حنيفة التمتع الاول ولم يحكم بفساده **يعني** بالتحلل اذا لم يفسد
به اتفاقا **م** ان كل شفع من التمتع كصلوة الظلر للشافعي ولذا وجب القرأة بكل شفع وفساد التمتع
الثاني لا يبري الى الاول اذا وجد العدة في الاول فكون العدة في كل منهما فسادا فيفسد
بتركها ولما ان العدة انما فرضت اذا وجد بها الخروج والتفعل والتفعل لما ترك العدة وقام الى
الثالثة صار الكل صلاة واحدة كصلوة الظلر فلم يفسد العدة الاولى **م** او سمي عن السورة
في الاول من العرض لا يوجب قصاها في الثاني **يعني من سمي** عن قراءة سورة في التمتع الاول من
العرض لا يجب قصاها في الثاني عند ابي يوسف وتجب عندهما قصاها بالسورة لانه اذا سمي
عن النافذة لا يفتيها اتفاقا **م** ان قراءة السورة في الاخرين غير مشروع فلا يفسد قصاها
كما اذا ترك النافذة ولما ان الاخرين ينهية الحلية للسورة لان جملة الصلوة موضع القرأة
بالكتاب والاوليان يفتي للقرأة بغير الواحد فلا يخرج الاخرين عن الحلية بالكلية ولو قضيت
النافذة لتكررت في ركعة وهو غير مشروع ولو قضيت السورة فيها لاجتمع النافذة والسورة
وهو مشروع **م** واوجبه **يعني** التمتع في وقت مباح لقطع المودعي **يعني** لقطع ما شرع فيه
من التمتع في وقت مكروه **م** وقال زفر لا يجب لان الاداء فيه مهي عنده فلا يلزم بالشروع في
يوم العيد ولما ان المهي عنده هو الصلوة والشروع ليس بصلوة ولهذا لو حلف لا يصلي لاجتنب
بالشروع ما لم يصل ركعة فصيح لان يكون سببا للتوجب وقصاها في وقت اخرى بخلاف

الصوم فان نفس الشروع فيه صوم ولذا بحث بالشروع من خلف لا يصوم وهو منى عند فلا يجب
بدئي وعكاه لمعلم مطلق الوجوب يعني ما اوجبه المقتضى على من شئ في صلوة او صوم
على ظن انه واجب عليه فثبت ان وجوبه واجب وقال زفر بن جبر فضاؤه لان ما شئ فيه بعد
ما سبق انه وجوبه بيقين ولا والفعل مضمون بالشروع وكذا ان من شئ في فعل التزم الاداء
فعل فلو لم يمامه ومن شئ على ظن الوجوب لا يلزم شيئا بل يسقط عنه ما عليه فافتوا فاداء
العدم الا للزام بعدم الوجوب **م** ولو اقدم في غير حال من فاعل اقدم فافسده
ش اقدم ما شئ فيه مع الامام **م** اقدم في بدئيه **ش** اري بل الامام فيما اقدم **م** يوي فضاؤه
ش اري فضاؤه بالشروع **م** اجزاه عنه **ش** اري اجزاه عنه **م** فضاؤه بالوحد وقال زفر
لا يجوز فيه بقوله فاضده لانه لو اقدم فلا شئ فيه وحده **م** اقدم في بغير من يوي فضاؤه
ذلك لا يصح الا قد اذ اتفقا وقوله فيه لانه لو اقدم في بدئيه فاضده وشروعه في فرض
اخر يوي فضاؤه ذلك لا يصح الا قد اتفقا **م** ان فضاؤه ان فضاؤه واجب عليه فلا يجوز
الا قد اذ بغير من اشرى وان الصلوة التي لى بها فضاؤه عين تلك الصلوة التي التي
بالشروع الاول فلا يكون هذا كالا قد اذ بين فرضين متغايرين حقيقة وحكام ولو حصل
ش الا قد اذ في خامسة قام اليها يلزمه بالنقل والحق بالكل **م** يعني من صلى الظاهر حسنا وسهيا وقد
في الرابعة فاقدي به انسان في هذه الحالة يلزمه ركعتان عند ابي يوسف وست ركعتان
عند محمد ولا بد من العقوبة قدر التمهيد لانه لو لم يتعد لا يتاخر في قول محمد لطلان اصل الصلوة
بطلان فرضيته صار الكل خلافا **م** كان على المصنف ان يبينه عليه **م** ان الخلاف
هكذا كوز في المنظومة وذكر في الهداية وخلاصة الفتاوى ان هذا الخلاف بين محمد
وصاحبه لابي يوسف انه اقدم في بدئيه في النقل بعد ما خرج من الفرض باقامه فلا يلزم
هذا التفرع ولجده انه شئ في تحريمه الامام فيلزمه ما ادى الامام به **م** فلو اقدم المقتدي المذكور
صلوة بفسده وهي ما شئ فيه مع الامام **م** يلزمه بفضاؤه **ش** اري ابو يوسف فضاؤه ركعتين
م وسقط عنه فضاؤه مطلقا **م** اري يمين كان او اكثر لان هذه الصلوة غير مضمونة في حق
الامام لانه لو اقدم الخامسة لا يلزمه فضاؤه ركعتين فلو صارت مضمونة في حق المقتدي
لصار عترة اقدم المقتضى بالتفعل وهو باطل ولا يري يوسف ان العنوان سقط في حق الامام
بسبب عارض وهو شئ وعده ساهيا على عزمه انه يسقط الواجب عنه ولا كذلك المقتدي لانه
عائد في الشروع ومعلوم لاداء فيلزمه **م** وتوهم **ش** في وقت شئ في وقت شئ في وقت شئ
وفعل بجمع الفرض **ش** اري بجمع ابو يوسف في الفرض لان الفرض اهو في فلا يعارضه
الاداء في مبلغية النقل **م** وابطلها **ش** اري عهد صلواته لانه لا يمكن ان يتحقق بالوصف لثابتها
ولا باجدها عينا لعدم التعيين ولا بعضها باجدها وبعضها بالآخر لانه لا تقبل الجزئية
بهذا الاعتبار فيصل اصل الصلوة **م** او بدركعتين بغير طهر يلزمه **ش** اري ابو يوسف
م ركعتين بطلان لان النادر لما الوهم عليه ركعتين الزمها بطهارة لان الصلوة لا تكون
الا بها وحق له بعد بغير طهر يكون وجبا عاقلا التزمه فلا يصح **م** واحده **ش** اري قال محمد
لا يلزمه شي لانه نذر بعصية والنذر على ليس بقرينة غير **م** او بغير قراءة **ش** يعني لو نذر
ان يصلي ركعتين بلا قراءة فيها **م** او ركعة او ثلاثا **ش** يعني لو نذر ان يصلي ركعة واحدة
او نذر ان يصلي ثلاث ركعات **م** حكاهما **ش** اري الزمناه ركعتين بقراءة **ش** يعني لو نذر ان يصلي ركعة واحدة

وحيث

ركعتين في صورة نذره ركعة **م** وارجى بانحركات في صورة نذره ثلاثا لا بالاهداف فيها
م ويشفع يعني قال زفر لا يلزمه شي في الصورة الاولى والثانية لان الصلوة بلا قراءة والركعة
الواحدة غير قرينة فلا يصح نذره وفي الصورة الثالثة يلزمه ركعتان لانه نذر شفع وركعة
زايدة عليه فيصير الاول وبلغوا الزيادة وكذا ان التزم شي التزم بما لا صحة له الا به فصار
كانه نذر ان يصلي بقراءة وركعتين واربع لان الصلوة غير صحيحة ما لم يكن شفعًا وقراءة الا
ان محمدا احتج الى الفرق بين التزم الصلوة بغير طهارة والتزام صلوة بغير قراءة حيث اهدر الاول
دون الثاني والفرق ان الصلوة بغير طهارة ليست عبادة فلم يصح نذرها للصلوة اما الصلوة بغير
قراءة عبادة كذا في القيس **م** او في مكان كذا فاداهما في اقل من شئ فيه اجزاهما **ش** يعني ان نذر ان
يصلي في مكان شريف كالسيد الحرام مثلا وصلي في مكان اقل منه شرفا جاز عندنا وقال زفر لا يجوز
وكذا الصور والصدقة اعلم ان افضل الاماكن المسجد الحرام ثم مسجد النبي عليه السلام ثم مسجد
بيت المقدس ثم الجامع ثم مسجد الحرام البيت كذا في المصنف له قوله تعالى او فوا بعباد الله اذا
عاهدتم فحي عليه الايمان بما قيد به **م** وان تخصيص العبد عبادة ته كان لغوا وانما يعتبر
التخصيص اذا كان من قبل الله فيبقى النذر مطلقا فيصلي ابن شام **م** ولو نذرت عبادة في غير محلة
فيه الزمها بفضاؤه **م** وقال زفر لا يلزمها فضاؤه ما قيد بالعد لانه لو قالت على ان اصلي كذا
يوم جعني لا يلزمها شي **م** اتفقا **م** انها اضافت العبادة الى يوم لم يصح لفعل المنذور فلا يجوز
كما لو قالت يوم جعني **م** وان العبد في ذاته قابل للاداء فيه فصرف عنده مانع حاوي فيجب
فضاؤه ما عدا في قولها يوم جعني لانه بمقارنته ما ياتي في المدة ولم يصح صالحا فلم
يجب **م** ويجوز ان يتفعل القادر على القيام قاعدا **م** بلا كراهة في الاصح لما روي انه عليه
السلام كان يصلي ركعتين بعد الوتر قاعدا بلا عذر **م** في النقل لان القادر على القيام لا يجوز
ان يفتخر من قاعدا اختلوا في كيفية العود في غير حالة التمهيد عن ابي حنيفة لانه يتعد كيف يشاء
لانه لما جاز له ترك اصل القيام فترك صفة العود او في جوار او عن محله لانه يتوزع لانه اعدل
وعن ابي يوسف انه يخفى لان عامة اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في اخر عمره كانت بالاجتهاد وعن
زفر انه يتعد كما يتعد في التمهيد وهذا هو المختار لانه عهد مشروعا في الصلوة **م** وكذا **م** ان الجار
والجار من بيتا عذوف تعذيره فتعود المتفعل من غير عذر جاز عند ابي حنيفة كما سبق **م** بعد اقامتها
به **ش** اري بعد شروعه في الصلوة بالقيام وقالا لا يجوز لان الشروع قائما ملزم للقيام كما لو نذر ان
يصلي قائما وضع في العود بعد الشروع قائما **م** اتفقا **م** فاعدا من غير عذر جاز **م** اتفقا **م** فاعدا من غير عذر
م ان ابتداء النقل قاعدا جاز فضاؤه اولى لانه اسهل من الابتداء والجواب عنهما ان النذر بالصلوة
قائما ملزم لانه لانه التزم القيام فضاؤه الشروع ليس ملزما لانه بل لصيانة المودي وفي الاحتجاج
الى القيام واسم النذر بالقيام فانه ملزم للقيام **م** لو تركه لزمه دم ولو شئ في انما ما شئ
لا يلزمه المتي **م** واداء الفرض قاعدا **م** مع العذرة على القيام **م** في مركب جاز **ش** اري سنة جارية **م** بغير عذر
جاز **ش** عند ابي حنيفة مع الاساءة وقالا لا يجوز اذ بالاداء قاعدا ان يكون بالركوع والجمود لان
الاداء بالايام غير جاز اتفقا **م** جازا كان او فعلا **م** قيد بالفرض لان اداء النقل قاعدا يجوز اتفقا
وقيد بالمركب لان اداء الفرض على ما به لا يجوز اتفقا **م** قيد بقوله جاز لان المركب لو كان هو قفا
لا يجوز اتفقا **م** وان كان مربوطا فان حركه الوتر عن كذا هو كذا جازي والا فلو اوقف كذا في العاية
وقيد بقوله من غير عذر لانه لو كان محال يدور واسد بجو اتفقا **م** قاله ان الغالب دوران

لا نه متبوع فلا يكون تابعا ولا يبعد الموت ايضا لانه لو بعد وحده كان مخالفا لامامه وذا مناف لاقتدا
م ويقرب القرب في الرجوع والقيام في الجلسه الاولى يعني من فات عند المعة الاولى سبوا فان كان
الي القعود اقرب فيقعد ولا يبعد وذلك بان يرفع اليه من الارض وركبته عليها كذا روي عن ابي يوسف
واستحسنه مشائخنا وقيل بان لا ينتصب المصنف الاصل وان كان الى القيام اقرب يقوم ويصعد للمصنف
وفي ظاهر الرواية انه لم يتوقفا على صعود وان اسوي قايما لا لانه اشتغل بغير من القيام فلا يترك الغرض
للو اجاب **م** وجب الرجوع الى الاخير ما لم يتعقبا بخامسة بجملة لان ما دون الركعة غير معتبر والفتنة
الاخيرة فرض وفي الرجوع اصلاح صلوته فاذا انعقدت صارت صلوته نافله لا نه استحكم شر وعه
في النفل قبل اتمام الغرض فيقول فرضه نفلا وهذا عندها واما عند مجرد فلا يتحول نفلا لان بطلان
وصف الفرضية يبطل اصل الصلوة عنده فاذا بطلت عنده لا يضيف الى الخامسة ركعة اخرى وهل
يبعد للمصنف عندها فالاصح انه لا يبعد لان نقصان ببناء الفرضية لا يوجب بالسيود ويضم سادسة
حتى يصير متفلا بت ركان لان النفل شروع شفعام وان قعدت الركعة الاخيرة قدر التثنية فترقام
الي الخامسة بطلها المعة الاولى في الرجوع الى القعود ليلبم لان التسليم حال القيام غير مشروع **م** فان انعقدت
ثري الخامسة بجملة **م** ضم اسوي ثري ركعة اخرى الى الخامسة البتة **م** فتم الغرض لان الفات عنده اصابت
لفظ السلام في الاخيرة وهو ليس بغير من عندها فبعد للمصنف ولكن نقصان فيه بتأخير السلام
م وتبيننا نفلا قبل ها فان الركعتان في الظهور بان عن سنته لكن العجم انها لا يتوبان عنها لان
السنة لا تنادي بما هو مطلقون قالوا اذا صلى في الجهر والعصر بعد المعة الاخيرة ركعة ساهيا لا يضم
اليها اخرى لكرامة التنفل بعدها والاصح انه يضم اليها لان المصنف هو التنفل المقصود وهذا المصنف في القصد
م ويبعد لوجوه في الثانية **م** في المسئلة الثانية وهو رجوعه الى الاخيرة بضم منتهى فاما رجوع اليها
لا يبعد لما مر من ان نقصان بالبناء لا يوجب بالسيود كذا في الغاية **م** وقياسه في الاولى **م** في المسئلة
الاولى بان يترك المعة الاولى حتى لو قعد لا يجب عليه الجملة وفيه دفع لما قيل بجملة اذ ان رجوع الى القعود
لا نه بقدر ما اشتغل بالقيام **م** واجبا الاولى **م** اصح لانه مادام الى القعود اقرب صار في حكم القاعد
م ويطلبها شك في انه كم صلى **م** معترض **م** في صلوته اذ اراد به ان لا يكون عروس في شك له عادة بقرينة
قوله فيها بعده فان كثر فيزيد يتألف الصلوة لقوله عليه السلام اذا شك احدكم في صلوته انكم صلى
فليستقبل الصلوة **م** فان كثر عروس في شك له وله ظن **م** نحو **م** في طلب الاحري واخذ بأكبر رايه لقوله
عليه السلام من شك في صلوته فليصلي الصواب وهذا محمول على من كثر سموه واخذ بالاولى على من لم
يكثر في قضاها **م** والاصح **م** وان لم يكن له ظن **م** اخذ باليقين **م** وهو الاقل لقوله عليه السلام من شك
في صلوته فليأخذ بالاقل مثلا اذا شك في صلوته **م** الجهر انه صلى ركعة او ركعتين يعني على ركعة ويقعد
قدر التثنية لاحتمال انه صلى ركعتين ويضم اليها اخرى لاحتمال انه صلى ركعة واذا شك في الاربع
انها الاولى في ام الثانية او الثالثة او الرابعة قعد قدر التثنية لما ذكرنا من الاحتمال كذا في التبيين
وان شك انه صلى الصلوة ام لا فان كان ذلك في الوقت فالظاهر انه لم يصلها وان كان بعد فالظاهر
انه اذا اها وكذا اذا شك انه صلى في صلوته ام لا فان كان في الصلوة ياتي به وان كان بعد خروجه
منها فالظاهر انه اتي به **م** في صلاة المريض **م** يقعد المريض ليعتد بالقيام وفي الثانية
لم يرد ان لا يكتنه القيام احصا لان يكون معتقدا بل مرتضا ايضا البين او زيادة المرض او دارسه
او وجد في القيام الماشد يد اكون مستقرا قيامه والا حصر انه يقعد كيف يشاء ولو قعد على القيام
منكمما بوقر وبيكي ولو قعد على بعض القيام بان قد روي التكمين قايما بوقر عاقد رجليه ثم يقعد بواش

بالاستقار

بالاستقار **م** بان يستلقي على قفاه في صلوته وسجلاه الى القبلة قبل غيبى ان ينصب ركبته ان قدر
عليه حتى لا يد رجلاه الى القبلة ويغيبى ان يوضع تحت راسه وسادة ليكنه الايام **م** لقدره **م** ترى لقدر القعود
م لا على الجهر يعني قال الشافعي يصلي المريض على جنبه الا ان يقول عليه السلام لعمران بن الحصين صلى قايما
فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلى الجهر بوجي ايماء ولما قوله عليه السلام لعبد الله بن عمر فان لم تستطع
فعلى قفالك بوجي ايماء ولو فعل جاز يعني لو صلى على الجهر جاز لورود الرواية فيه ايضا فعلم ان الخلاف
في الفصلية لكن فيما قلناه يقع الايماء الى جوار الكعبة وفيما قاله الى جانب قدميه فقلناه بوجي **م**
ويروي براسه ويجعل السجود اخفض من الركوع لان الايماء مقامها فياخذ حكمها ولا يرفع شيئا الى وجهه
ولو رخصه فيجهد عليه ان وجد فيه ايماء بوجي الايماء لا بوضع الرأس والا فلا لقوله عليه السلام او مر
براسك **م** وبوجي الصلوة من المريض **م** للجهنم **م** عن الايماء بالراس وفيه اشارة الى ان الغرض لا يسقط
عند جوع نحو يجب عليه فضاها فاته وهو فضاها صاحب المداينة وقيل ان زاد عجزه على يوم وليلة لا يلزمه
التصاوان كان اقل بلزمر كما في الاغيا وهو مختار في ربح الاسلام وغر الاسلام وغيرهما والفتنة **م** في الايماء
م باللب والعين والحاجب اذا عجز عن الايماء بالراس وقال زفر يوجب حاجبه لغرضه من الرأس وان
عجز فعينه لاشها في الرأس فياخذ ان يحكم وان عجز فعينه لان اليد التي لا تصح الصلوة بدونها فانما يلمر
به فقام به الصلوة عند الجهر ولما ان نصبا لا بدال بالراي ممنوع والضم ورد بالايماء بالراس على خلاف
القياس فلا يقاس عليه غيره **م** ولا يلزم القيام للمريض عن الركوع والسجود لان ركعة القيام تكونه وسيلة
الى السجود الذي هو نهاية التعظيم فتسقط الوسيلة بسقوط الاصل **م** في جوعى بها قاعدا **م** ولو اوى بها
قايما جاز لكن الافضل هو الايماء قاعدا لكون راسه فيه اقرب الى الارض **م** في جوعى الايماء **م** في جوعى
الركوع قايما والسجود قاعدا **م** ويتم ان عرض مرضه يعني اذا صلى بعض صلوته صحيحا ثم مرض فيها
بغير عليه يجب مرضه بان يتها قاعدا وان عجز عنه فيجوعى على حامر لانه اذا جوعى كان بعض صلوته كاملة
وبعضها ناقصة واذا استقبل كان كلها ناقصة فالبها يكون اولى وفي المحط لو بقي المريض بغيره
في الصحة جاز لان وقت التصاوم وسع والمعتبر حال شروعه **م** وصحة على يوم واستأنف يعني اذا كان
مصلبا بايماء وعرض عليه محمد بان قدر على الركوع والسجود استأنف صلوته لان بناء الاقوي على
الاضعف عجز جاز وفي جوامع المعة لولا فتحها بالايماء ثم رجع قبل ان يركع ويبعد جاز لانه ان يتها خلاف
ما بعد الركوع والسجود قوله او صحة معطوف على مرض ولو قال وان عرض مرضه ثم عسده او صحة على
يوم استأنف لكان اظهر **م** او على قاعد حكمه **م** يعني ان عرض صحة على من يصلي قاعدا فقد روي القيام قال
محمد يتأنف الصلوة وقاله يعني لان اقتداء القيام بالقاعد جاز عند ما شغل البناء وعجز جاز عنده
فلم عجز البناء وقدم يانه في فضل الامامة **م** ولو استوعب الاغيا وقت الصلوة وجب قضاها **م** قال
الشافعي لا يجب لان الخطا ساقط عنه لعجزه عن الفهم كالمجنون ولما روي ان عليا اغمى عليه اربع
صلوات فقضاهاوا كالمجنون كالاغيا عندنا في الاصح **م** والاعتبار في عدم لزومه **م** في لزوم التصا
م بزيادة زمانه **م** في زمان الاغيا والجار والمجور وجب المبتدأ على ساعات يوم وليلة **م** يعني اذا
زاد الاغيا على يوم وليلة بزمان يسير سقط عنه قضا الصلوات عند ابي حنيفة لان اعتبار الزيادة
هكذا ما روي عن علي رضي الله عنه وابن عمر والمقادير انما تعرف سماها **م** لا على او فان خمس صلوات بوقت
سادسة **م** في صلاة سادسة يعني قال محمد لا يسقط عنه ما لم يتوقع الاغيا او قات ست صلوات
لان الخروج المسقط للتصاوم يحصل بالكثرة وهو يحصل بالكوار وهو في الحقيقة يحصل بمعنى الوقت
السادس في زمان الاغيا لانه لو نام اكثر من يوم وليلة يلزمه القضا اتفاقا لانه لا يتد بوجي

وليلة غالب فلا حرج في قضاءه مرة الخلاف يظهر من إجماع عليه عند المصنف فافق من الغد قيل
الن قال فعند أبي حنيفة لا يجب القضاء وعند محمد يجب ما لم يتدأ الاغيا الى حزوج وقت الظهر اعلم
ان الاغيا لو لم يتوعد هذه المدة وجد فيها افاقة فان كان لها وقت معلوم نحو ان يفيق وقت
الصبح قليلا ثم يراوده تعتبر هذه الافاقة ويصل حكم ما قبلها من الاغيا وان لم يكن لها وقت
معلوم لكنه يفيق بغيره ويكمل بسلام الا جهل اجماع اجماع عليه فلا يعتبر تلك الافاقة ولو اجماع عليه بغيره
لا يجب عليه القضاء اتفاقا لان الحرف سبب لصغف قلبه وهو مرض الاغيا كذا في التبيين وذكر
في المحيط لو حصل الاغيا به وهو معصية كثر بها الحرف من يوم وليلة لا يقطع عند القضاء اتفاقا
ولو حصل بالبحر قال محمد يقطع لانه حصل بما هو مباح فصار كالواجم عليه بغيره وقال ابو حنيفة
لا يقطع لان هذا الاغيا حصل بغير العبد والنفس ورد في اغيا حصل بافة ساوية **فصل**
في سجود التلاوة **م** نوجب سجدة التلاوة في اربعة عشر موضعا ترك بقدرها الشهر ثمانية وقال
الثاني هي ستة لما روي ان عمر بن الخطاب في خطبته فاستأذنت الناس للسجود فقال على رسلكم
فان هذا يعني لم يكتب عليكم ولنا قوله عليه السلام السجدة على من سمعها وعلى من تلاها وكلمة علي
للو جوب وما رواه محمود بن علي تاجر الادب اجمع بين السجدة يعني **م** ونجد منها من **ش** وقال الثاني
ليس في سورة من سجدة لان المذكور فيها ركوع لا سجود ولما ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ سورة
ص وسجد **م** لا تانية **ش** يعني لا بعد من تلك المواضع ثمانية **ش** وقال الثاني في سورة الحج
لوقوله عليه السلام فصلت سورة الحج بسجدة **ش** ولما روي انه عليه السلام عد سجدة القرآن
وعدي في **ش** واحدة ومعنى ما رواه ان في **ش** سجدة بين الاولى وسجدة التلاوة والثانية سجدة
الصلوة بدلالة اقترانها بالركوع **م** وعدوا اليه وما بعد هاتين **ش** وقال مالك سورة الفجر وما
بعد هاتين من مواضع السجود لما روي ان ابن عمر عد سجدة القرآن احدى عشرة وقال ليس في
السبع الاخير سجود ولما روي ابن عباس انه عليه السلام سجد في الفجر وما رواه ابو هريرة **م**
انه عليه السلام سجد في اذا التبت انشقت واقرأ باسم ربك **م** ونجد **ش** السجدة على من سمعها وان
جنبها لا الحائض والنفساء وغيرهما من ليس باهل لوجوب الصلوة **م** مطلق **ش** يعني موافقة
او لا لقوله عليه السلام السجدة على من سمعها **م** ولو سمعها من النائم او الطوي او المحنون قيل يجب
وقيل لا يجب لان السبب سماع تلاوة صحيحة وهي ان تكون بالتميز الا ان السكران لو قرأها يجب
عليه وعلى من سمعها **م** لان اعتبار قاتل جرمه واما وجوبها على النائم فعلى الاختلاف **م** ولم
يسر طوا **ش** في وجوب السجدة على السامع **م** الذبورة والكليف في الثاني **ش** قال مالك شرط ذلك لقوله
عليه السلام للتالي عنده كنت اما من لو سجدت لسجدت ناسك والمراة وغير المكلف لا يصح ان يكون
اما ما ولنا عموم ما رواه والراد بما رواه كنت حقيقا بان سجد قبلنا لاحتبة الامامة الاربي
ان الحدث اذا تلاها يجب على السامع التوجه وان لم يصح ان يكون اما ما له في الحال **م** وهي بالفارسية
موجبة **ش** عند أبي حنيفة اذا احب اي احب واحد من سمعها بانها اية السجدة سواء فهم معناها ولم
يفهم فبدله لانه لو لم يحسن لا يلزمه ليل يكون تكليفا بما لا علم به **م** وشرطا فيها لان نظم الفارسية
ليس بقرآن واذا فهم معناها يكون سامعا للقرآن من وجه وله ان القرآن هو المعنى ولو كان ينظم
العربية لم يشرط فهمها فكذا بالفارسية وفي المحيط الصحيح انها موجبة اتفاقا لان القرآنة
بالفارسية قرآن معني لا نقل فاعتبار المعنى يوجب السجدة وباعتبار النظم لا يوجبها فاحتياط
بخلاف الصلوة عندها فانها يجوز باعتبار المعنى ولا يجوز باعتبار النظم فلم يجز احتياطا

م ويصح المومر الامام اذا تلا في الصلوة اية السجدة فيجد لانه التزم متابعه **م** وامر بآياتها بعد
الصلوة عن تلاوته يعني اذا قرأ المومر في الصلوة اية السجدة فسمعها الامام امر بآياتها بعد لان
سبب وجوبها وجد وكان المانع عن اداها في الصلوة لزم وقيل موضع الامامة فلما زال المانع
بالفراغ عن الصلوة يرد ونابعد **م** والعياض حكمها **ش** اي قال لا حكم لقراءة المومر كسبوه فلا يرد ونابعد
بعدها لان المومر يجوز عن القراءة وتصرف في الجور لا حكم له قد بقوله بعد الصلوة لان اداها في الصلوة
غير جائز اتفاقا لانه ان سجد الامام وتابعد التالي يكون خلاف موضوع التلاوة وان سجد التالي
وتابعد الامام يكون خلاف موضوع الامامة وان سجد التالي وحده يكون خلاف موضوع الاقتداء
وقد بقوله عن تلاوته لان التالي لو كان الامام يرد ونابعد اتفاقا ويؤدي بعدها عن تلاوة خارج
يعني اذا سمعوا في الصلوة اية السجدة من رجل خارج عنهم يرد ونابعد الصلوة لتحقيق سببها وهو
م ولا يجزئ منها يعني لو سجدوها في الصلوة لا يرد في النبي عليه السلام عن الادخال في الصلوة
سجدة تلاوة وجدت في الخارج **م** ولا تفند **ش** لانها غير متنافية للصلوة **م** وسجد الخارج عن تلاوة
مصل **ش** لا تفند السبب في حقه وهو السماع **م** وحكما بالاجزاء في الاداء على حسب الوجوب **ش** يعني اذا قرأ
آية السجدة عند طلوع الشمس ولم يسجد فادها وقت الزوال او الغروب يجزئ عنه **م** وقال زفر
لا يجزئ لانه اذا لم يسجد حتى خرج الوقت الوقت المكروه وجب الاداء في ذمته كاملا فلا يرد في الوقت
الناقص كالوقت في عصر امس حال الغروب لم يجز ولما انه وجب عليه ناقصا فيجوز كما وجب
بخلاف قضاء العصر وقت الغروب لان السبب في وجوب الصلوة هو الوقت وكان الاصل ان
يكون كل الوقت سببا الا انه عدل السبب الى الجزاء كيلا يقع الاداء خارج الوقت فاذا خرج ولم يوجها
زال المانع فصار كل الوقت سببا وهو وقت كامل لا نقصان فيه واما سبب السجدة فالتلاوة وهي
وجدت في وقت مكروه ففقرت في الذمة بوصفها فصح ادائها في الوقت للكره وعلى هذا اذا
تلاها وهو راكع لم يسجد لها بالايام حتى تزل ولم يسجد لها ايضا تركها فوجب لها لم يجز عندها
وحار عندها لما ذكرنا قول النبي بالخلاف معروفا مما سبق من التقرير لكن كلام المصنف لا يوافقه
لان يلزم منه ان من لم يحكم بالاجزاء في الاداء على حسب الوجوب وليس كذلك لان هذا الاصل
متفق عليه حتى لو تلاها وقت الطلوع فيجد في ذلك الوقت يجوز عندها في ايضا والمسئلة هكذا
مذكورة في الحاشية **ش** ولو قال وجعلنا الواجبة في مكروه مودة في مكروه **م** الحق كانا **ش**
ونعكده لادائها بالايام راكعا موميا بعد تلاوتها راكعا **ش** يعني اذا تلا اية السجدة على الارض ثم
ركب واوى لها راكعا لا يجوز عندها لانه وجبت كاملة فلا يرد في الناقص ويجوز عند الشافعي
لانها سنة فلو تركها لم يلزمه في جزاء اداها بالايام او في **م** ويسجد تلاوات اية واحدة **ش** لا غداة
المجلس لما روي انه عليه السلام كان يسجد واحدة لتكرار اية في مجلس واحد ولان الاحتياج الى
تكرار اية للحفاظ او التحليل غالب فاعتدت دفعا للوجوب ولا كذلك اذا اختلفت الاية وفي الحاشية الغداة
المجلس بان لا يفصل بين التلاوات بعمل كثير قالوا ثلاث كلمات يكون كثيرا ولو اكل حتى يشبع او نام
مضطجعا او سدى قبا او دار حول الرمي او انتقل من عصف الى عصف يختلف في الاصح وفي المحيط
اذا كرر في دابة سيراية سجدة ولم يكن في الصلوة يختلف لانه سيراها مضافة الى رايها فبدله
لانه لو كان في الصلوة وكرها يكن سجدة لان حرمة الصلوة تجعل امدة المسير مكان واحد
لصنودة صحتها ولو اختلف مجلس السامع دون التالي تكرر الوجوب ولو تبدل مجلس التالي
دون السامع فالاصح انه لا يتكرر الوجوب اعلم ان هذا اندخل في السبب بان جعل التلاوات

السمع

كلها كتلاوة واحدة لا بد اخل في الحكم بان يحصل كل تلاوة سببا لجملة فاكثرت
بواحدة كما بد اخلت الحدود اذا كرر الزنا والعرق بينهما ان السبب الواحد للحد اخل بغير عما قبله
حيث لو تلا في مجلس جملة تلا اخرى بكن تلك الجملة عنهما ولا يوجب الحكم الواحد الا عما قبله حتى لو
نناخذ ثم رنا في المجلس بعد ثانيا وانما حصل الد اخل في الجملة في السبب لو في الحد في الحكم ولم
يعكس لان الجملة عبادة وتركها مع وجود موجبها شئنا والحد عقوبة والعرض منه الزجر وهو
يحصل بواحدة والكفر يعفو مع تحقير موجب العقوبة ويستحب الصلوة في الجملة التي وجبت
بتلاوة تتعلق بها جواز الصلوة الخارجية وهي ما وجبت بتلاوة في خارجا يعني من تلاوة الجملة
فلم يبعد حتى دخل في صلوة فاعادها وحدها احسن انه عن التلاوة وتكون الخارجية تابعة للصلوة
لكنها احوى لان لها مرتبة حرمة التلاوة وحرمة الصلوة وهذا هو الحكم في الصلوة فيقتضي
طهارته ولو تحرك في الخارجية لا هذا اذا لم يتحرك المجلس فان اختلفت بحد الخارجية بعد الصلوة لا بالكل
ثري لو تلا خارج الصلوة فجد لها تلاها في الصلوة لا يخرج في تلك الجملة عن التلاوة وتبين بل وجبت
لها جملة اخرى لان الاقوي يكون مستبعا لا تابعا ولو كررها في ركعتين يعني بواحدة **ثري** ابو
بجدة واحدة لا بتنتين **ثري** يعني عند جملة بعد تان قيد بركعتين لانه لو تلا في ركعة وجملة قام
فاعادها في تلك الركعة فليس عليه جملة اتفاقا واراد بها ركعة ركعتي صلاة واحدة لانه لو كررها
في صلاة اخرى فعليه جملة اتفاقا محمد ان القراءة هنا متقدمة فتعددت الجملة او جعلنا
متحدة يلزم اخلا احد في الركعتين عن القراءة ولا يوجب ان المجلس متحد فتدخل التلاوة
وليس من ضرورة الاتحاد في حكم بطلان العقد في حكم اخر فقلنا بالتقدم في جواز الصلوة
وبالاتحاد في جواز سبب الجملة لا يمكن العمل بالوجهين **ثري** وتكبر للوضع والرفع **ثري** يعني يكبر في جملة
التلاوة لوضع راسه ورأسه خفي من غير تحريم ولا تحليل **ثري** يعني عند الشافعي يكبر ككبر
الافتتاح ثم يبدئ برفع راسه فيقعد ويسلم تسليمين كدائها عبادة قايمة بنفسها فاعتبر لها
ما يعتبر للصلوة من الدخول والخرج ولما ان المأمور به هو البصر فلا يزداد عليه بالروي والجملة
فعل واحدة فلم يمتح فيه الى عزم وتحليل كما احتاجت الصلوة اليها لكونها افلا متفارة **فصل**
في صلوة المسافر لم يمتح في مدة السفر الذي يتعلق به الرخصة من قصر الصلوة وابطاحه
القطر وسقوط وجوب الجمعة وغيرهما **ثري** عاشر في صلاة واربعين ميلا وما كذا قدره بذلك لما
روي انه عليه السلام قدره هكذا فقدره بثلاثة ايام **ثري** من اقصر ايام السنة مع الاستراحات
في خلال الترويل والاستراحة الحقت بالسفر في حق تكبير مدة السفر يسير اكذا في الغاية **ثري** وسطا
حال من المسيرة المقدرة قبل ثلاثة وهو سير الابل والافدام يسير القافلة لان سير البرد سريع
وسير الجملة ببطي جدا وخر الامور وسرها والسير الوسط في البحر باعتدال الريح ولو كان موضع
طريقان احدهما مسيرة ثلاثة ايام والاخر اقل منها حتى الطريق الاول يقتصر وفي الثاني لا كذا في القايمة
ثري لا يوم وليلة **ثري** يعني عند الشافعي اقلها مقدري يوم وليلة لما روي ان ابن عباس قال انا اخرج
الي الطائف واقصر الصلوة وهو مقدري يوم وليلة ولما روي انه عليه السلام يجمع المسافر ثلاثة
ايام وليا لها السلام فيه لا يستغرق لعدم المعهود فقامت كل مسافر في ثلاثة ايام وذلك يقتضي
ان يكون مدة السفر ثلاثة ايام لانها لو كانت اقل منها يكون المسافر كالمقيم في مدة الحج في بعض الصور
وذلك غير جائز لان التسوية بين حكم الواحدة والمتحدة خلا في موضوع الشرح **ثري** فترخص للمسافر في بعض
قطع الطريق اذا سافر والمقطع يترخصون برخص السفر من المصروف وغيره عندنا وقال

الشافعي

الشافعي لا يترخصون لان الرخصة تخفيف وكرامة فلا يستحقها العصاة ولما ان المصروف الوارد
في القصر عامة لم يفصل بين المطيع والعاصي ولا بين الاسلام يستحقون الرامة ونفس السفر ليس فيه
معصية فلا يعتبر عرضهم فيه وفي الحقايق الخلاف في اثار السفر على المعصية او لو انما سفرنا
مباحا من غير القصد الى معصية فانه يترخص انما قالان الشرط انما يعتبر عند ابتداء الاسباب
وكذا الخلاف اذا لم يكن للسافر عرض جميع كطوف الصوفي لروية البلاد **ثري** وفي القصر عزيمة **ثري**
يعني المصروف على المسافر في الواجب ركعتان فقط عندنا **ثري** لا رخصة **ثري** يعني المصروف عند الشافعي
عليه اربع الا انه رخص باربعة ركعتين وقاية الخلاف تظهر فيها اذا اتم المسافر كان الشغ الثاني
فلا عندنا وفرضه عندنا وفيها لو فات عن المسافر رباي يقتضي عندنا ركعتين وعندنا اربع وفيها
لو صلى اربع لم يبعد على الركعتين فضلوته فاسدة عندنا لترك العقد الاخيرة وتامة عنده
له ان الوقت سبب الاربع والسفر سبب القصر فثنا رايهما كما خيبر بين الصوم والافطار **ثري**
قول ابن عباس ان الله فرض على لسان نبيكم الصلوة للقيم اربعاء والمسافر ركعتين واما الصوم
في السفر فشفعة من وجه وحقة من وجه لولا فقهه النبي وخطوبه عن القضا فصار الخبر مفيدا
لان الناس في الاختيار متقا وتون في هذا المسافر بالقصر في فرضه الرباعي فبدنا بالرباعي لانه
لا يقتصر المغرب والوتر واما السنن فلما سافر ان يتركها عند البعض كذا في الحاشية **ثري** من فارق
اليوت **ثري** اي بيوت الموضع الذي اقام لما روي عن علي رضي الله عنه انه قال لو جاورنا هذا
الحض لمقتن بنا علم ان المعتبر هو مفارقة بيوت الحجاب الذي خرج منه حتى لو فارقنا منه وكان
يخاذه من حجاب اخوانية قصر وان كانت فدية مسجلة برخص المصروف يغير مفارقتها هو الصحيح
وانه لا بد للقصر من قصد مسافة السرح حتى لو سار لطلب ابل لا قصد او قصد السفر بلا سير
لا يترخص واما الاقامة فتثبت بمجرد النية لا بترك السفر وفي الترك يكفي مجرد النية الى ان
يدخل وطنه فحينئذ لا يقصر **ثري** ان محبة كونه غاية مشوطة بشرطين احدهما ان يدخل بعد
سارمة السفر واما اذا لم يسر فتم صلواته بمجرد الرجوع الى وطنه وان لم يدخل فيه لانه مقص
السفر قبل الاحتكام وثانيهما ان لا يبطل وطنه وقصده انما يكون ببيان الاوطان وبطلان
احدها بالآخر وهي ثلاثة وطن اصلي وهو مولد الرجل او البلد الذي تاهل فيه ووطن
الاقامة وهو الذي توفي المسافر ان يقيم فيه خمسة عشر يوما ووطن السكنى وهو الذي توفي
ان يقيم فيه اقل منها هذا ما ذكره عامة المشايخ لكن المعتنق منهم طرحوا من بين وطن السكنى وهو
الصحيح لان حكم السفر فيه باق فلم يصروطنه فكيف يترتب عليه البطلان والوطن الاصلي يبطل
بمثله كما روي انه عليه السلام عد نفسه بكة سافرا وقال انما اصلنا نك فانما قوم سفر وهذا
اذا انتقل عن الاول باهله واما اذا لم ينتقل ولكن استحدث اهلا ببلدة اخرى فلا يبطل وطنه
الاول بل يقيم فيها ولا يبطل الوطن الاصلي بوطن الاقامة لان النبي لا يتقص عبادة وند ووطن
الاقامة يبطل بمثله وبالوطن الاصلي **ثري** ولو مسجد **ثري** يقال استجده اي صيره جديدا كذا في الصحيح
والمسجد هنا ان قدر انه اسم مفعول فمعناه ولو كان ذلك الوطن مأخوذا جديدا وان قدر انه اسم
فاعل معناه ولو كان المسافر متحدا او طنا جديدا فانه اذا دخل فيه لا يقتصر لانه باحادي
ابطل الوطن السابق لما روي انه عليه السلام لما استوطن المدينة عد نفسه في مكة من السابقين
ثري او يوتي الاقامة في غير مفارقة خمسة عشر يوما **ثري** فانه لان نية الاقامة في المفارقة غير
معتبرة لانها ليست محل الاقامة واما اهل المفارقة الذين يسكنون فيها بيوت الشعر فيجوز نية

اقامتهم فيها لان الاقامة اصل لم فلا يتعلل بالانتقال من موضع الى موضع الا اذا ارغوا عن موضع
اقامتهم في الصيف قصد واموضع اقامتهم في الشتاء بينهما مسيرة ثلاثة ايام يعبرون مسافرين
وفي المحيط اذا نوي الزوج الاقامة تصير الزوجة مقيمة ببعاله اذا كانت مستوفية مهرها وان
لم تستوفه فالعبرة لبيتها لان لها ان تحبس نفسها من الزوج وكذا الجليس مع الامير اذا كان رزقهم
منه وان كان رزقهم من مالهم فالعبرة لبيتهم لان لهم ان يذهبوا حيث شاؤوا وكذا الاسير مع مستاجر
موفقه رهاها **قوله** في مدة الاقامة عشرة ايام لا ياربعة ايام **قوله** يعني في مكة عند الشافعي
اربعة ايام حديث عثمان من اقام اربعا يصلي اربعا لكن المختار في مذهبه ان تكون هذه الاربعة
غير نوي الدخول والخروج **قوله** ما روي عن عروان عباس انها قالته الاقامة خمسة عشر
يوما والاخذ بقوله اولى لان القصر كان ثابتا يمين فلا يزول الا بعدة يمينية في الاقامة **قوله** ولو
نواها **قوله** في الاقامة **قوله** وكذا في معنى قصر **قوله** ولا يمين الغرض فيها لان الاقامة لو اعتبرت في موضعين
لا يمكن اعتبارها في موضعين فلا يترخص حينئذ في السفر الا اذا نوي قبل الدخول ان يقيم بالليل في
احدهما فصير مقيما بدخوله فيه لان اقامة المهر تصاف الى بيته وان دخل اول الموضع الذي
عزم الاقامة فيه بالهنا لم يصير مقيما اعلم ان هذا اذا كان كل من الموضعين اصلا بنقصد وان
كان احدهما بجعل الاخر كان قريبا من المصنوع بجب الجمعة على ساكنه فانه يصير مقيما فيها
بدخول احدهما ايها كان لهما في الحكم كوطن واحد كذا في البيهقي **قوله** والعسكر المحصورون **قوله** يعني
اذا نوي الاقامة خمسة عشر يوما العسكر الذين حاصروا حصنا للفتنة في دارهم او للبعثات
في دار الاسلام اذا كانوا في غير مصر وعند اي يوسف يعبر اقامتهم اذا كانوا في بيوت المدن اربعا
به اي بالقصر وقال من فرغ من صلواتهم في الوجهين لا يمكن ان يكون من القرار في ذلك الموضع لغيرهم
قوله ان حال العسكر من دون القرار والقرار فلا يعبر بهم الاقامة على انها حالهم **قوله** ولو لم ينو
اي المسافر الاقامة في موضع بل ترقب السفر في سنين قصر **قوله** لما روي ان ابن عمر قصر ما دبره
سنة اشهر كان يترقب فيها الخروج وفي المحيط ولو وصل الحاج الى الشام وعلم ان القافلة انما يخرج
بعد خمسة عشر يوما وعزم ان لا يخرج الا معهم لا يقصر لانه كما نوي الاقامة **قوله** ولو نوي من الوقت
اي وقت الصلوة الرباعية اقل من قدر ركعتين فنافى الزمان بهما لا ياربعة **قوله** يعني قال زفر
فرصه اربع **قوله** فيقول له اقل لانه لو بقي من الوقت مقدار ما يبعده ركعتان فقله صلوة السفر
اتفاقا **قوله** فيقول له فنافى لانه لو اقام فيه فعليه اربع ركعات اتفاقا وهذا الخلاف بين علي اصل
مختلف فيه وهو ان المعبر عنه الجوز الذي يسع فيه فرض الوقت لان السببية تستقر فيه وعندنا
المعبر اخر من الوقت لان السببية تنقل اليه الا انه يشك على اصل زفر اذا اقام في اخر من الوقت
فان عليه اربع ركعات اتفاقا **قوله** واذا اقتدي المسافر بيمين في وجهه ام **قوله** في المسافر في صلوة معه
لان فرضه كغيره الى اربع باتباعه للقيم لكن ان احده يصلي ركعتين لان لزوم الاربع انما كانت
للتابعة وقد زالت بخلاف ما لو اقتدي به في فائته عنه لا يجوز لان فرض المسافر لا يتغير
بعد الوقت فيكون اقتداء المعبر من بالمتنفل في حق المتعمد لان القعدة الاولى نقل في حق المعتمد
وفرض في حق المسافر او ام **قوله** في ايام المسافر بالمعتمد قصر وان المعتمد فرضه لانه لزوم الموقفة
في الركعتين فيفترق في الباقي الا انه لا يتراعى فيه في الاصح كما يقرر المسبوق لانه وافق الامام
في الحرية وفرض القراءة قد تبادي معه فترك القراءة في الباقي احتياطا وانما اطلق هذه المسألة
ولم يقيدها بالوقفة لان اقتداء المعتمد في فائته مع المسافر صحيح اذا اتحد الفرضان لان القعدة

اقل

المسافر

المسافر فرض في حقه نقل في حق المعتمد واتباع الضعيف على القوي جائز **قوله** ويستحب لاعلام **قوله** في
اعلام الامام يكون مسافرا بان يقول انما صلواتكم فاني مسافر لانه لما سلم على راس الركعتين في الرباعية
ظهر انه مسافر حلا لا مراه على الصلاح فيكون قوله بعد هذا زيادة اعلام يكون مسافرا ولهذا صار
مسافرا **قوله** في الاقامة **قوله** في يوم القوم صلواتهم **قوله** ولو ادرك المسافر المقيم في شفعه الثاني امره بالا **قوله**
اي باقام المسافر صلواته اربعا وقال مالك لا يكل لان فرضه كان ركعتين خاصة فقد ادري فاذا سلم
الامام سلم معه **قوله** انه لا يكله القوم متابعتهم فيها انعقد له احرام الامام واحرامه انعقد للاربع
قلزم الاربع **قوله** وامرنا باللاحق **قوله** في المسافر الا ان المسافر في القصر لو دخل مصره لوضوه
قوله اذا حدث في صلواته وقال زفر فيها اربعا هذا الخلاف فيها اذا دخل قبله فراج الامام من الصلوة
اما اذا دخل بعد اتم اربعا اتفاقا وفيما اذا لم يتكلم ولو تكلم صلى اربعا اتفاقا **قوله** في المسافر لان المسافر اذا لم يرك
لو دخل مصره لوضوه يصلي اربعا لانه بدخول المصر صار مقيما ومن ضروره انتقال فرضه
الى الرباعية فصار كالمسبوق ولما ان اللاحق خلف الامام حكما ولهذا لا يفرج عن الصلوة
يخرج الامام حكما فتقورت الصلوة في ركنه ركعتين فايضا في بد بعد فراج الامام فضا على لزم
مع الامام والاقامة انما نقل في الاداء في القضاء بخلاف المسبوق لانه مسافر حقيقة وحكما
ولهذا يقرأ وكذا الخلاف لو نوي اللاحق الاقامة في حال ادائها فاته **قوله** او شرع في عصره **قوله**
هذا عطف على قوله دخل يعني امرنا بالقصر لو شرع المسافر في صلوة العصر واصنافه العصر
اليديادي من صلاة تحوت الشمس **قوله** صواها **قوله** في نوي الاقامة بعد الغروب وقال زفر فيها اربعا
لان نية الاقامة وجدت في خلال الصلوة فيها اربعا **قوله** وانما وجدت بعد خروج الوقت
فلا يغير الغرض لما مر من ان المعبر انما يعمل في الاداء لا في القضاء ولو اخلاها **قوله** في المسافر
الاولي **قوله** عن القراءة ونوي الاقامة في القعدة **قوله** فندها **قوله** في صلواته فيستأنف صلوة
المعتمدين **قوله** وصيرها رباعية ونقلها الى الثاني **قوله** يعني قالوا يقرأ اربعا ويقرأ في النصف الثاني
له ان التسمية قد بطلت بترك القراءة فيها فصار كما لو تركها في الجوهر ولما ان نحو هذا المسافر
موقوفه ان ثبت على السفر نفدت صلواته وان نوي الاقامة لا يفسد لان فرضه يكون اربعا
بنية الاقامة كما ان سجدة السهو موقوفة ان ثبت على السفر بعد الركعتين وان نوي الاقامة
يبيد بعد الاربع وفي الكتاب **قوله** في القعدة اتفاقا كذلك لو وجدت فيه الاقامة في قيام الثالثة
او ركوعها او سجدة ركوعها غير انه يعيد القراءة لانه وقع نفلا فلا ينوب عن الغرض اما اذا
نوي في السجود فيستقبل اتفاقا **قوله** ونحو **قوله** في يثابه **قوله** في القضاء الاداء سفره وحضره **قوله** يعني اذا فاته
صلوة في السفر فضاها في الحضر ركعتين واذا فاته في الحضر فضاها في السفر اربعا لان
لان الواجب على المسافر في الوقت كان ركعتين وعلى المقيم اربعا وبالغوات بعد ذلك
فلا يغير بخلاف المريض المعصلي بالايام مثلا اذا فاته صلوات يقضيها في الصحة قايما لا بالايام
لان المعبر فيه وقت الشروع ادلو كان المعتمد حال الغوات لزم جواز قضاء المعتمد مستغنيا
بالايام مع قدرته على القيام وهذا امر شنيع **قوله** في صلوة الجمعة بيمين **قوله** اسم
من الاحتياط اصنف اليه اليوم والصلوة ثم ترك الاستئذان حتى حذف منه المضاف **قوله** الجماعة
الجمعة شرط تاكد العقد **قوله** في عقد الركعة الاولى **قوله** بالسجدة **قوله** في حنفية لان ما دون
الركعة ليس بصلوة فلا بد من وجود الجماعة الى تمام الركعة **قوله** وقالوا للشروع **قوله** يعني الجماعة
شرط بشروع الامام في صلوة الجمعة فيكني وجود الجماعة فيه لان حاجته الامام الى الجماعة

الحاجة للجماعة الى الامام فالامام كان كافيها في مجرد الشروع في حق الجماعة حتى لو ائذي به رجل في
الجمعة ثم سبقه الحدث فوضا وفتح الامام منها ثم المقتدي بالجمعة اتفاقا فكان الجماعة تكون كافية
فيه في مجرد الشروع في حق الامام وقاية الخلاف فظهر فيها اذا انفرد الجماعة بعد شروع الامام
قبل اتمام الركعة فغضه يستقبل الظهور عندها ثم الجماعة وتركا اعتبارها لاداء يعني ما شرطنا
الجماعة لاداء الجماعة بتمامها وشرطنا في حق لو نذر جماعة قبل فعود الامام قدر التمهيد بطل الجماعة
عنده فيصلي الظهور عندها ثم الجماعة لانه ان الجماعة شرط لا يفتادها وقد حصل لشرط لاداء الجماعة
كالطهارة بديل ان المسوق بركعة بتمامها اتفاقا ولو كان الجماعة شرطا لاداء الجماعة كان ذلك
موترا يعني اقلها في حق الجماعة للجمعة اربعين احوارا متقين لا يخلون عن ذلك الموضع لاصفا
ولا شأنا الا الحاجة وقال الشافعي لا تقام الجماعة باقل منهم لما روي ان ابا هريرة اقام الجماعة بارسين
اخر اربعين ولما روي ان الناس يعرفون النبي عليه السلام لينظر والى العبر ويقوم منهم اثنا عشر
رجلا فضليهم الجماعة وما رواه لا يدل على شرطه فيجعل الاقل في حق الجماعة اثنى عشر
شرا في الجماعة وفي هذا اقل في شكايات المربين وحيلولة الطريق وهما ثلاث هذه ثلاث مسائل
الاولي ان اقل الجماعة التي تقام بها الجماعة اثنان عند ابي يوسف وثلاثة عندهما والثانية ان المرافق
مشتركين في صلاة الامام اذا وقفنا في صف الرجال فنسد صلاة رجل من بينهما ورجل من يمينها
وجليلين من خلفهما الى اخر الصفوف عند ابي يوسف ولا يفسد صلاة رجلين عندهما الى اخر الصفوف
بل يفسد صلاة رجلين من خلفهما بخلافها قطع وان وقفت ثلاث فنسد صلاة ثلاثة لثلاثة الى اخر
الصفوف اتفاقا لان الثلاث جميعهم فصورن غير ذلك صف حارث بن المقدرين وامامهم وان وقفت
واحدة فنسد صلاة رجلين من جانيها وصلاة رجل من خلفهما بخلافها قطع اتفاقا
ان الطريق الذي يسع فيه الجماعة اذا كان بين الامام والقوم وبين الصفين يمنع صحة الاتفاق اتفاقا
فاذا قام ثلاثة على الطريق لا يمنع صحة اتفاقا وان قام الثاني لا يمنع ايضا عند ابي يوسف وينع
عندهما لانه ان الثاني حكم الجمع ولهذا اعطي الحكم الجمع في المبرأ والوصية ولما ان التثنية اختصت
على جهة يجب ان يكون حكمها مغايرا لحكم الجمع فاما اعطاهم الجمع له فقيام دليل على ذلك فلم يلزم الاطراء
م وشروط لا قامة الجماعة المصنوع وهو عند ابي حنيفة كل بلدة فيها سبك واسواق ولما رايته
وال لدفع المظالم وعالم يرجع اليه في الحوادث هذا هو الاصح كذا في التبيين وعن ابي يوسف
ان كل موضع له امير وقاض ينفذ الاحكام وهو مختار الكرخي وعنه ايضا انه يبلغ سكانه عشرة
الاف م او ثمانية م وهو ما اعدت لخواص المصير من ركن من المزارع والمراعي لا يكون فتاة
لا بد ان يكون متصلا بالمصير حتى لو كان بينه وبين المصير فرجة من المزارع والمراعي لا يكون فتاة
له مقدار الفنا عند محمد اربعة دراهم وعند ابي يوسف ميلان وفنا المصير في حكمه في حق اقامة
صلاة الجماعة والعبد بن فلا يجوز اقامتها في القرى هذا نفي لما قبله وعند الشافعي يجوز
روى ان ابا هريرة اقامها في جوانا وهي قرية من قرى الجربين ولما قوله عليه السلام لا جمعة ولا قرية
الا في مصر جامع وفي المحيط القروي اذا دخل المصير ونوي ان يكون يوم الجمعة تلزم الجماعة لانه
صار كواحد من اهل المصير وان نوي ان يخرج في يومه ذلك قبل دخول وقت الصلاة او بعد لا يلزم
موالوا في رأي ويشترط لاقامتها الوالي وهو السلطان او نائبه وهو الامير والقاضي وقال
الشافعي انه ليس بشرط اعتبارها بغير الصلوات ولما قوله عليه السلام من ترك الجماعة وله امام
عادل او حاكم لا يجمع الله عمله شرط فيه ان يكون له امام م ومنها في حق اقامة الجماعة في ايام

من شرط الجماعة
فبشرط دوامها
كدوام الطهارة
وغيرها ولما
ان الجماعة صم

الموسم بعين وضع في الجمعة لان العبد لا يصلي على اتفاقا وقد بينا لا يصلي في عرفات اتفاقا
من الكتاب مطلقا في سوا كان فيه امير مكة او الخليفة او امير الحجاز او لم يكن وقال لا يقام فيه
الجمعة اذا كان فيه احد م واما امير الموسم فليس له اقامة الجماعة اتفاقا وفي المحيط امير الموسم ان
استعمل على مكة يقيم الجماعة عندها وان لم يستعمل فان كان من اهل مكة يقيم الجماعة عندها ايضا
ان من القرى فلا يقام فيه الجماعة كالا يقام صلاة العبد ولما ان يقيم في ايام الموسم لا يجزى
شرائط المصير من الامير والاشيعة والاسواق وبها ومصر ليس بشرط لان الدنيا على شرف
الزوال واما عدم اقامة صلاة العبد فلا شغل الحاج بالمنازل لعدم المصيرية وجعلوا
وقتها في وقت الجماعة عند الامير الى العصر لا المغرب في مالك عند ابي المغرب وهذا بناء على ان
وقت العصر والظهور واحد عند م ولو خرج الوقت وهو فيها في الامام في اداء الجماعة ناهيه
باستئناف الظهور لان الجماعة غير الظهور اسما وقد راو شرط فلا يجوز اداء فرض تجزئة فرض اخر
الا باقامتها اربعة يعني عند الشافعي بتمامها اربعة لان الجماعة ظن مقصور لاجل الخطبة لما روي ان عمر
قال انما قصرت الصلاة لكان الخطبة لكن قصره كان مشروطا بالوقت فاذا فات عاد ياربعا
ويخطب قبلها في الامام قبل الجماعة وبعد الزوال لانه عليه السلام فعل كذا ولم يشترط الفصل
من خطبة خفيفة مقدار ثلاث ايام م بين الخطبتين في الجمعة وقال الشافعي هو شرط لانه منقول
متواتر كالمعاشر ولما روي ان عثمان لما اختلف فصعد المنبر قال الحمد لله فخر فقول فضيل
فلم ينكر عليه احد من الصحابة والافقار على ذكر ابيه كالنكير والتليل ونحوها م عن رأي كاف
عند ابي حنيفة عن الخطبة وقال لا يجوز الا اذا كان كلاما يبيح خطبة عرفا قبل اقلها مقدار قوله
الحيات قد الى اخره وفي النهاية الخلاف فيها اذا ذكر الله لفقد الخطبة لانه لو ذكر الله لعجزها كما اذا
عطف فقال الحمد لله لا تجزئ عن الخطبة اتفاقا لهما ما روي ان النبي عليه السلام صلى الجمعة عقيب
الخطبة الطويلة ثم قال صلوا كما رايتوني اصلي وله ما سبق من حديث عثمان م ولم يشترط القيام
اي قيام الامام في الخطبة والظهور والستر في طهارة الخطيب وستر عورت م وتلاوة اية والايمسا
بالتقوي واقله قوله او صيكم بتقوي م والصلاة على النبي عليه السلام م وقال الشافعي كل ذلك
شرط اما الظهور والستر والتلاوة فلا ان الخطبة قايمة مقام شطر الصلاة فيشترط لهما ما يشترط
للصلاة واما الايمسا والصلاة على النبي عليه السلام فلا ان الخطبة متواترة بينهما ولما ان ذكر
الله في قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله مطلق والمراد به الخطبة بنقل اية التفسير فحوز الخطبة
قاعدا ومعدنا كحصول المقصود م ويكره ترك ذلك في حق المذكو رات غلظة السنة وكونها كمنظر
الصلاة من جهة الثواب لا من كل وجه ولهذا لم يشترط فيها استقبال القبلة وبما الجماعة لم تجز
بعد الفرائض عن الخطبة ولا يجب الجماعة على مسافر وامرأة ومريض وعبد اما المسافر والمريض
فلا وجوبها حرج عليها واما المرأة والعبد فلا شغلها بخدمة الزوج والمولي بخلاف الصلوات
المفروضة فان كلا منهما يورثها بنفسه في زمان يسير واما وجوبها على المكاتب والعبد المأذون فالتشاك
اختلفوا فيه وفي الجنبين افاض خرج العبد الى الجمعة ان كان يعلم ان مولاه يرضى لذلك لا يكره ولا يكره
لا يجب عليه في رأي لا يجب الجماعة على الاعمي عند ابي حنيفة م ولا يجب منعوف على صبي يجب باعادة حروف
لا ابي الاعمي لا يجب له عليه عند م مطلقا في سوا وجد فائدة الجنب معه وبوصله الى الجاسم او اعوانا
الى بيت الله او لم يجد وقال لا يجب عليه الجماعة ان وجد فائدة الجنب او اعوانا فبذلك لا يجب لان
المتعد لا يجب عليه الجماعة ولا يجب وان وجد حاملة اتفاقا لانه اعجز من الاعمي لان المتعد عاجز

عن اصل السبي والايجي قادر عليه الا انه لا يبتدى واذا وجد قايده المزمع كالصحيح الضال اذا وجد
والا الى الجامع كذا في الحاشية وكذا العاجز عن الوضع والتوجه مع مساعد يعني من عجز عن الوضع
او عن التوجه الى القبلة وعنده من يوجهه او يوجه اليها يجوز له التيمم والصلوة الى غير القبلة
عند ابي حنيفة خلافا لما له انه عاجز بنفسه فلا يصح له ان يغيره ولما انه وان كان عاجزا بنفسه
لكن بواسطة المساعد صار قادرا وقدره اليه الخطاب فلو حضر واعلى المسافر وامثاله الجمعة
بعد اداء الظهر عندنا هاهنا في صلاة الظهر بالجمعة في سبب حضورها وقال في لا يفسد لان
المأمور في حقهم الظاهر دون الجمعة لانهم ما كلفوا باقامتها فاذا اداوا الظهر عنهم سقط الغرض عنهم فلا
تنقض بعد الحكم بحسنه ولو ادعى المسافر الى الجمعة وصلاها فتنقض ظهروه وينقلب قفلا وكان مادي بد من الجمعة قفلا
الجمعة فرضا عندنا وعند في والثاني لا ينقض ظهروه ولا ينقلب قفلا وكان مادي بد من الجمعة قفلا
وقايدة الخلاف في الظاهر فيما اذا شرع مع الامام في وقت قبل ان يتم الامام الجمعة ففقدنا بطلان
اعادة الظهور وعلى قوله لا ينقض ظهروه من المبسوط البكري ولما ان الجمعة فرض على كل واحد وانما
وصفت على المسافر وعجزه لعذر الخروج فاذا شهد الجمعة ففقدنا العذر فيكون مأمورا بالجمعة واجزا
اما منهم فيها في امانته المذكورين في الجمعة ما عدا المرأة في قوله لا يجوز امامتهم لان فرضهم
الظهور ون الجمعة فصار الاقدارهم كالا قد اذ بالسبي ولما ان عذر الخروج لما ان الحضور في وقت
جميعهم فرضا فيصير الاقدارهم كالا لانه لا ماسة بخلاف السبي لانه مملوك لا اهلية ويكون جماعة
الظهور للعذر ورين في اداؤهم الظهور بحاجة مكررة اتفاقا لانه يكون تقليلا لحاجة الجمعة ومعارضة لهما
وكذا المحققون وفي الغنية اهل مصر لم يصلوا الجمعة لانهم لم يكرهوا اداؤهم الظهور بحاجة مكررة وجعلنا
الظهور اصلا على غير المعذورين لا في قوله لا اياها كان اولى لان اقامة الصلوة المرفوعة مقام للصلاة
قليل يعني عند فرض الجمعة فرض عليهم لان الغرض ما كلف به العبد وغير المعذور ومأمور بالجمعة لا بالظهور
فكون في اصلا في حقهم ولما ان ما يمكن به العبد بنفسه هو الظهور ون الجمعة لوقفها على شرط
لا يمكن تحصيلها على الا نفراد فيكون هو الاصل في حق الكافة الا ان غير المعذور ومأمور باسقاطه
بأداء الجمعة وحسن العذر وركبها في قوله طيننا الا عادة في اعادة الظهور عن غير العذر
بعد اداء الامام في الجمعة وهذا اقرب لما قلناه يعني اذا صلى غير المعذور والظهور في منزله قبل اداء الناس
الجمعة يجوز عندنا ولا يجب عليه اعادة لانه ادى فرض الوقت فوقع موقعه وقال في لا يجوز
وتجب عليه اعادة لان الغرض عليه هي الجمعة والظهور خلف عنها ولا حجة للظفر مع قدرة الاصل
فيد يعني له بعد اداء الامام لانه قبل اداؤه لا يعيد الظهور اتفاقا وسعيه اليها في سعي من صلى
الظهور الى الجمعة فيظنون او بانفسه لانه في الاصح معذورا كان او غيره شرع الامام في الصلوة
اولا مبطل للظهور عند ابي حنيفة اذكر الامام او لا هذا اذا امكنه ان يذكر كما واذا لم يكن له بعد
المسافة فالمشايخ اختلفوا فيه على قوله وقالوا اذكر الامام فيعني اذكر الامام مبطل عند المراد
به ان يدخل مع الامام وقيل المراد به ان يتم الجمعة مع الامام حتى لو تكلم بعد ما شرع في الجمعة مع
الامام ولم يتمها معه لا يبطل الظهور عندها فيد بالسبي لانه اذا لم يسع بان صلى الظهور في الجامع ولم
يرغب الى الجمعة لا يبطل اتفاقا وقد بقوله اليها لانه لو خرج لا يريد الجمعة لا يبطل ظهروه اتفاقا
وقدنا بقوله لشرع الامام في الصلوة او لا لانه لو خرج اليها بعد فرائض الامام لا يبطل ظهروه
اتفاقا لهما ان الظهور بالاداء فلا ينقض عاها دون منه وهو السبي وانما ينقض عاها وقتها
وهو الجمعة ولما انه رفض ما اداء بالسبي اليها وهو سبب لاداء الجمعة فاقم مقام السبب احتياطاً

دفن

في حق وجوب التمسك وحكم بانقامتها ارجاء لانه لا يثبت في حق اذ اذكر الامام يوم الجمعة
في العدة يصلي او بعد عند محمد والشافعي قال ابو حفص الكبير قلت هل يصير موديا بالظن حتى يمتد الجمعة
فقال ما يصنع وقد جاء به الاثر وهو قوله عليه السلام من ادرك ركعة من الجمعة فقد ادركها ومن ادركهم
فقد ادركها اربع عند الشافعي ظهر بحضرة وعند محمد حجة من وجد لانه في الجمعة لا يركع
حينئذ منها وظهر من وجد لا بعد اتم شريط الجمعة فيما يقتضيه فبا اعتبار الجمعة يفترض العدة على راس
الثانية والقرأة في الضيق الثاني لانه يقطع وباعتبار الظاهر لا يفترض فرض الجمعة والقرأة في
الحل احتياطاً وقالوا بالجمعة وفي الحاشية اذكر في ركعة في ركعة الثانية يقتضي ركعتين اتفاقا
ولفظ التمسك شامل فتد الجمعة والتمسك الذي بعد سجود السهو ولما قوله عليه السلام من ادرك الامام
في التمسك يوم الجمعة فقد ادرك الجمعة والمراد من التمسك فيما رواه غير قعود بعد الصلوة لانه لم يقبل قعودا
في الصلوة ولو كان فيها في الجمعة فذكر في الخبر في عدم ادايته حكم بالظن في عدا بانقام الجمعة
ان قامت في لا الظاهر في ان خلاف عن وقت الجمعة دون الظهور ان صلى الظهر وقدما في قوله لا يبد
ما لم يقبل بان الجمعة دون الظاهر لانه لو علم انه ان صلى الظهر بذكر الجمعة مع الامام بدا بالجمعة اتفاقا
وان علم انه بوقت عنده الظاهر لا يبد بالجمعة اتفاقا لانه ان الجمعة فرض الوقت فانما فاق بقتل الخبر
يسقط الترتيب ولما ان فرض الوقت هو الظهور وهو غير فايته وتقرئ في الجامع عجزا عن اداء الجمعة
في مصر واحد لا يجوز الا في حياض واحد عند ابي حنيفة لان الجمعة جامعة للجماعات ولا يجوز التفرق
وفي الخلاصة تقرئ في صلو العبد جازن اتفاقا ويشترط لا تنيل في يشرط ابو يوسف جازن ادا
الجمعة في جامعين فخطب حمله في ان يكون في بلدة فيها من ركعتين كغداة ليصير مكمرا وان لم يكن
بعدة الصلوة فصولا في موضعين فالسابقة صحيحة وان اداها معا وجعلوا السابقة بطلت عند
مطلقا في ايجاز محمد تقرئ في الجامع سواء وجد فيه نرا ولا لان المصر الواحد اذا تباعد يكون كل طرف
كمصر فيقرئ فيسيرا للناس وهو رواية عن ابي حنيفة رضى الله عنه كذا في الحاشية ولم يقدروا على ادا
ايصال الى الجامع للوجوب على الخارج فيعني لم تشترط علما ونافى وجوب الجمعة على من هو خارج عن
المصر ان يكون يمشى وبين الجامع ثلاثة اميال وشروط مالك لان هذا العذر قريب تابع للمصر فشاو له
الامر بالسبي واذا زادت على الثلاثة يلزمه الخروج في يقرئ في الجمعة واجبة عند ابي حنيفة
على اهل كل قرية فيخرج في جميع حواضها مع المصر فيخرج من حواضها لانها حينئذ تكون تابعة للمصر في
فاهلها تكون كاهله ويحكم به في ابي يوسف بوجوب الجمعة عليهم في ابي علي اهل المصر حال كونهم متمولين
فيور وهو الحد الذي من فارقه بقتل حكم السفر ومن وصل اليه بقتل الحكم الاقامة لان الخارج
من هذا الحد لا يكون من اهل المصر حقيقة وحكما فلا يجب عليهم الجمعة وشروط في عدا لوجوب الجمعة
سماع هذا اي مكان ان يسع نداء الجمعة من اعلى المواضع لقوله عليه السلام الجمعة على من سمع
النداء وقيل يجب على من يسمعه وبين المصر فخرج وعليه الفتوى من الحاشية وخروج الامام قاطع
للصلوة والكلام عند ابي حنيفة عبارة الخروج واردة على عادة العرب من انهم يتخذون للامام
مكانا خاليا تعظيما لشأنه فيخرج منه حين اراد الصلوة هكذا شاهدناه في ديارهم والقاطع في
ديارنا يكون قيام الامام للصعود واحيانا في الكلام فيد به لان الصلوة غير جازنة اتفاقا
بعد خروجه الى الخطبة المراد بالصلوة الشافعية لان قضاء النية جازن اتفاقا والمراد بالكلام
كلام الناس دون التيمم ونحوه وقيل المراد به احابة المودن واما غيره من الكلام فغير جازن اتفاقا
وقيل المراد به مطلق الكلام والاول اصح كذا في الحاشية لهما قوله عليه السلام من وجع الامام

يقطع الصلوة وكلامه يقطع الكلام قسم عليه السلام والتمتع تقطع الشراكة وله قوله عليه السلام اذا خرج
الامام لصلوة ولا كلام ولا كلام لان الكلام قد يبدى في اختلاف استماع الخطبة فيكون ممنوعا واما
البعد عن استماعها فالاحوط له السكوت واختلاف في جلوس الامام اذا سكنت ففقد اي يوسف ساج له
الكلام وعند محمد لا وفي القنية الكلام في خطبة العيد غير مكره اتفاقا **ومنع** **تراوي** من الخطبة
عن رد السلام والسنة **تراوي** قال الشافعي يجوز له ان يرد السلام ويصلي السنة لان رد السلام واجب فلا
يجوز تركه وقد روي انه عليه السلام كان يخطب فدخل عليه فامر ان يصلي ركعتين ولما ما رواه ابو حنيفة
قنبا وحديث سليل كان قبل المنع منه ولين سلم انه كان بعد فهد روي انه عليه السلام سكت حتى صلى
ركعتين فصار كانه في غير حال الخطبة **ومنع** **تراوي** ابو يوسف السنة بعد هاتين **تراوي** بعد الجمعة
وكان **تراوي** واما ما روي قبله بعد هاتين **تراوي** اربع اتفاقا **تراوي** ان النبي عليه
السلام كان يصلي بعد الجمعة اربع ركعات بعد هاتين **تراوي** واما ما روي انه عليه السلام قال
من سجد منكم الجمعة فليصل اربع ركعات بعد هاتين **تراوي** بعد هاتين **تراوي** واما ما روي انه عليه السلام قال
في سنة تلك الاربع قبل بني السنة والاصح الاحوط في موضع شك في جوان الجمعة ويؤتى شطبا
ان يقول نويت ان اصلي اخر ظهر ادركت وقتي ولم اصله بعد وقت الحجاز ان اصلي الظهر هذه السنة
ثم يصلي اربع ركعات في القنية **فصل** في صلوة العيدين وتكبيرات الترتيب في صلوة
العيد **تراوي** على من يجب عليه صلوة الجمعة انما يجب له عليه السلام واطب عليها من غير ترك من ارتفاع الشمس الى
الزوال **تراوي** ان لو قتها لما روي انه عليه السلام صلى العيد والشمس قد رجع واخر الصلوة الى الغد
حين تشهد وابر وثية هلال شوال بعد الزوال ولو كان الوقت باقيا بعده لما اخرها **فمنع** **تراوي** فيجب
عليه صلوة العيد المصلي وهو غير مكبر **تراوي** لا يكبر بصرا في طريقه الفطر عند أبي حنيفة وقالا
بجهر كما يجهر في الاضحية **تراوي** انه فناء والاصل فيه الاخفا لان الشرح ورد بما يجهر في الاضحية لكونه يوم
تكبير ولا كذلك الفطر كذا في شرح المصنف **تراوي** الظاهر ان هذه الجملة الاسمية حال وكان ينبغي ان لا
يقصد بها الخلاف على ان الخلاف في جهر تكبير الفطر دون الاضحية وبارتد وقت عامة فلا قرينة
تخصها بالفطر **تراوي** وبكره التقليل قبلها **تراوي** قبل صلوة العيد وقال الشافعي لا يكره في قوله قبلها
لان التقليل بعد ما عين مكرهه اتفاقا قيل يكره في المصلي خاصة والاصح انه مكرهه فيه وفي غيره
كذا في الثانية لكان صلوة الضحى وفصلتها جزيلة **تراوي** ما روي انه عليه السلام قال لصلوة في
العيدين قبل الامام **تراوي** ويجعل الاكل في عيد الفطر ويؤخره في الاضحية ويصلي ويتطيب ويتزين **تراوي** يجب
هذه الاضحية لانه صلى الله عليه وسلم كان يفعل كذا **تراوي** في الاولي بعد الافتتاح ثلاث تكبيرات
تراوي قبل القراءة ويكبر بين كل تكبيرتين مقدار ثلاث تسبيحات **تراوي** لا يسبح عليها الذكر **تراوي** قال الشافعي يكبر بعد
تكبيرة الافتتاح سبع تكبيرات بدكر الله **تراوي** وفي الثانية بعد القراءة ثلاثا **تراوي** هذه مسألة اخري يعني
عندنا يزيد في الركعة الثانية ثلاث تكبيرات بعد القراءة ويكبر رابعة **تراوي** **تراوي** لا يحسن قبلها **تراوي**
الشافعي يكبر خمس تكبيرات قبل القراءة ويذكر الله **تراوي** ما روي انه عليه السلام فعل كذا كرهه ونسكا
ايضا بما روي انه عليه السلام فعل كذا كرهنا فلما تقارض الروايات اختلفنا بالاكل لكون التكبيرات
الزوائد ورفع الايدي خلاف المعبود في الصلوة **تراوي** ورفع فيها **تراوي** في التكبيرات الزوائد
تراوي لوقوله عليه السلام لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن وذكر منها تكبيرات العيدين **تراوي** ولا تقف
صلوة العيد لتواترها صلى الامام ولم يذكره لانها سترابط لا يذوق المتفرق على تحصيلها
واما اذا فاتت عن الامام ايضا فانها تعفى كما يجزي **تراوي** واما من روي عن سفيان من ادرك الركعة **تراوي**

صلوة العيد **تراوي** بالتمتع فيه **تراوي** لا الركوع على التمتع ومثل التكبيرات كان القيام وقد فات عند **تراوي** وهما بالتكبير
تراوي قال لا يكبر تكبيرات العيد مادام الامام راكعا لان الركوع قيام من وجه الا ترى ان من ادرك الكلام
في الركوع يكون مدركا لتلك الركعة والركعة اسم لما يشتمل على القيام والركوع والسجود والتكبيرات واجبة
فيكون الايمان بها اولى ولورفع الامام راسه بعد ما روي بعض التكبيرات يتابع الامام ويحفظ
عند التكبيرات الباقية من المصلي **تراوي** ويؤخر الفطر اي صلوة عيد الفطر الى غده بعد ركعتي
بعد الزوال بزيادة الهلال او قبله حيث لا يمكن جمع الناس بهم من قوله الى غده لا يؤخر الى ما بعد
الغد لان الاصل فيها ان لا تقضى كالحجة الا انما من كراه ما روي انه عليه السلام اخرها الى الغد
ولم يروا انه عليه السلام اخرها الى ما بعد الغد ففي الاصل **تراوي** والاصح الى ما بعد **تراوي** في جهر صلوة
عيد الاضحية الى ما بعد **تراوي** اي كما يجزها الى الغد لان صلواتها موقفة بوقت الاضحية فيجوز
ما دام وقتها باقيا وفي التين قيد العذر بها ليق الكراهة حتى لو اخرها الى ما بعد الغد من غير
عذر جازت الصلوة وقد اصاب **تراوي** ومطرب بعد هاتين **تراوي** الامام بعد صلوة العيد خطبتين **تراوي** ثنتين يعلم
في كل منهما حكم **تراوي** يعني يعلم الامام الناس في خطبته عيد الفطر صدقة الفطر واحكامها وفي خطبة يوم
الاضحية احكام الاضحية وتكبيرات الترتيب **تراوي** والتكبير **تراوي** اي وقت تكبير الترتيب من فجر عرفة الى عصر
يوم النحر **تراوي** حنيفة روي انه عليه السلام **تراوي** بالتكبير **تراوي** اخر ايام الترتيب **تراوي** في عصر اليوم الثالث
ومنك كذا التوليد رواية فعل النبي عليه السلام لكن ابو حنيفة روي انه عليه السلام عند اختيار رواية الاقل
لكون الاصل في الاذكار الاخفا واختار رواية الاكثر احتياطا لان التكبير عبادة وفي الاحتياط
عمل الخلاف في التكبير جهر او يستدل بهذا على كراهة الذكركم جهر او قد صح ان ابن مسعود روي انه عليه
السلام قال للقوم عجمي يملكون يرفع الصوت ما اذ اكرام الله عن جهر حتى اخر جهر من المسجد فان قالوا رفع
الصوت بالذكركم حازم ذكره في الاحتياط قلت ادبي ورجاء الاختلاف ايراث الشبهة ينبغي ان يثبت
عند من ادري سلوك طريق **تراوي** **تراوي** ولم يندب يظهر الخبر الى جهرها **تراوي** قال الشافعي روي انه عليه السلام
التكبير عقب ظهر يوم النحر وتحم عقب الصبح في اخر ايام الترتيب **تراوي** ما روي ان ابن عمر روي انه عليه
السلام قال كذا لكن ما عندك به ايضا هو المشهور وهو على الصحيح اي التكبير واجب عليهم عند أبي حنيفة
تراوي بالمصير فلا يجب على اهل الترتيب عقيب اداء مكتوبة **تراوي** فلا يجب بعد النوافل وبعد الوتر ايضا فانه
وان كان واجبا عنده لكنه غير مكتوبة وفي قوله عقب اشعار بانه مشروط بان لا يغفل ما ينقطع
الصلوة حتى لو قام وخرج من المسجد او يكبر فانه لا يكبر ولو قام ولم يخرج من المسجد فانه يكبر كذا
في النخبة **تراوي** فلا يجب على المنفرد **تراوي** فلا يجب على النساء اذا صليت جماعة **تراوي** واقتصر على ادائها
تراوي يعني قال لا يجب على كل من يصلي المكتوبة على اي وجه كانت لانها شرعت تبعا للمكتوبة فيؤدى بها كل
من يؤدىها وله ان يجهر بالتكبير ثبت على خلاف التماس والض الذي ورد به كان جامعاه **تراوي**
الشرائط فينبغي ان يراعي جميعها **تراوي** تكبير المعبود **تراوي** يعني تكبير الترتيب عند نامة هو المعبود والمات
من الخليل عليه السلام وهو ان تقول مرة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر
والله الحمد لما روي ان الله تعالى امر جبريل عليه السلام ان يذهب الى ابراهيم بالعدا فراه اجمع
ايته للدخ فقال الله اكبر الله اكبر كذا بهل بالدخ فلما سمع ابراهيم صوته علم انه ياتيه بالبشارة
فقال لا اله الا الله والله اكبر فلما سمع اسماء عيل كلامها علم انه قد روي فقال الله اكبر والله الحمد
هكذا ثبت من الاجل فلا ينبغي ان يترك بعضه كذا في المحيط **تراوي** لا ثلاثا فقط **تراوي** يعني عند الشافعي
يقول ثلاث مرات الله اكبر ولا يزيد عليها لان المنصوص عليه هذا التكبير **فصل**

في صلاة الكسوف والخسوف **فصل** في الجمع بين الناس في الكسوف والخسوف
بغير خطبة **فصل** في الاذان والاقامة **فصل** في الكسوف والخسوف لما روي انه عليه السلام صلى بالناس في الكسوف
بغير خطبة ودعا حتى اجلت الشمس **فصل** في الكسوف والخسوف لا يصلي الامام بالناس في الكسوف والخسوف
اجتماعهم ليلا **فصل** في الاذان والاقامة **فصل** في الجمع بين الناس في الكسوف والخسوف
بركوع لا يارب يعجز عن الشاقي بركوع في كل ركعة ركوعين بقبضتين بقبضتين
في القيام الاول ثم يركع ثم يقوم ثم يركع ثم يقوم ثم يركع ثم يقوم ثم يركع ثم يقوم
من الركعة الثانية بسورة الشاه في قيامها الثاني المائدة كذا في خلاصتهم وغيره وعلى هذا
كان على المؤلف ان يرد في قوله لما روي انه عليه السلام صلى صلاة الكسوف هكذا ولما روي
انه عليه السلام صلى صلاة الكسوف بركوعين واطال في قيامه وركوعه وسجوده والرحمان
ليده الرواية لكونها موافقة للاصول لانام بركعة الا بركوع واحد وبطول القراءة **فصل**
الدعاء وهذا انما هو في صلاة الكسوف والخسوف في صلاة الكسوف والخسوف
لما روي انه عليه السلام صلى صلاة الكسوف في صلاة الكسوف وبما روي في صلاة الكسوف
لما روي انه عليه السلام صلى صلاة الكسوف في صلاة الكسوف وبما روي في صلاة الكسوف
عليه السلام صلاة النهار عجا اي ليس فيها قنوت سموعة كذا في شرح المصنف وقال في الجملة
الاسمية الواقعة حالاً كانت لا تدل على الخلاف لكن دللتها هنا بركوعين في قول اني يوسف قول
قوله وبما روي بركوعين على ان الامام لا يجزى عن صاحبه فلا يكون قنوت على ان الجملة
الاسمية الواقعة حالاً كانت لا تدل على قول اني حنيفة بعد بضرحة في صدر الكتاب انما لا تدل
على الخلاف والارداف انما يكون بعد فهم الحكم من الجملة عجا من المصنف انه جعل الوردان قنوت
على فهم المذهب والحاصل ان جعل الجملة الاسمية حالاً هنا غير مناسب وعلى تقدير مناسبت
عبر الالة على الخلاف وعلى تقدير دلالة كان عليه ان يشير اليه في ديباجة فينبغي ان لا يجعل
الجملة الاسمية حالاً بل كلاماً مستقلاً لان قوله ويقول شامل للمفرد ايضا ثم يدعى الى الاجماع
فصل في الاستسقاء وهو طلب المطر عند طول انقطاعه الاستسقاء
وما استسقاء **فصل** في صلاة الكسوف والخسوف **فصل** في صلاة الكسوف والخسوف
استسقاء من غير ان يصلي وامر بركعتين كالعيد بقراءة بركعتين وخطبة **فصل** في صلاة الكسوف والخسوف
كما في صلاة العيد ويستقبل بالدعاء **فصل** في صلاة الكسوف والخسوف كما في صلاة العيد
لا يقبل رداء **فصل** في صلاة الكسوف والخسوف **فصل** في صلاة الكسوف والخسوف
الدعاء بلا صلاة ولا قلب رداء **فصل** في صلاة الكسوف والخسوف **فصل** في صلاة الكسوف والخسوف
كان من بعد جعل اعلاء اسفله وان كان مدورا كالحجة بجل جاب الاين على الايسر لما روي
انه عليه السلام صلى في الاستسقاء قلب رداء لعل قلبه عليه السلام كان للتعاول لقلب
حاله من الخط الى الخصب وسعوا منه **فصل** في صلاة الكسوف والخسوف **فصل** في صلاة الكسوف والخسوف
اردتهم موافقة للامام قبل ينبغي ان يخبروا ثلثة ايام متتابعة مع الصبيان وجميع دوابهم
والنسوة ويقعد كل من الرجال والنساء والصبيان في موضع فيضربون ويعدون
الاطفال عن امهاتهم **فصل** في صلاة الكسوف والخسوف **فصل** في صلاة الكسوف والخسوف
واساره مالك لان الحار قد يجاب وعلوم في الشدة قال الله تعالى فاذا ركعوا في السجدة
وعوا الله مخلصين له الدين فلما انما الى البر ولما ان الاستسقاء طلب النعمة والخير من اهل

الخط والتمه ولا يصح حضورهم في ذلك الوقت **فصل** في التراويح لودكر هذا
الفصل عقب فصل الوافل لكان اسبب بين الناس لاجتماع **فصل** في التراويح لودكر هذا
يتبع لان التراويح سنة في الاصل لمواظبة الخلفاء الراشدين عليه وقد قال عليه السلام عليكم بسني
وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي في شهر رمضان بعد العشاء قد بدله لان اداه قبل العشاء
لا يجوز في العجم واما قبل التراويح وبعد مغارز وهو غدار صاحب البداية **فصل** في التراويح
وهو معطوف على الاجماع وفي بعض النسخ ليصلوا خمس تر وثمان تر وثمان تر وثمان تر
بعد الاربع لا سقاة الناس ثم سمي كل اربع ركعات تر وثمان تر وثمان تر وثمان تر
كل تر وثمان تر واحدة **فصل** في التراويح واحدة **فصل** في التراويح واحدة
تصلي قبل التراويح وهو غدار متخارج وقال الامام العباسي العجم انه لو صلى التراويح قبل العشاء
لا يكون تراويحا **فصل** في التراويح واحدة **فصل** في التراويح واحدة
في صلاة الخوف **فصل** في صلاة الخوف **فصل** في صلاة الخوف
انما شرعت بخلاف القياس لا حراز فضيلة الصلوة خلف النبي عليه السلام وهذا المعنى انهم بعد
ولما روي ان احد بنه صلى صلاة الخوف بطبرستان وكان ذلك حضرة الصحابة فلم يكرها
فلو كانت مخصوصة لما صلوا وجاز ما خلف النبي عليه السلام لم يكن لادراك الفضيلة بل كان
كان لقطع المنازعة عند قول كل منهم انا اصلي مع الامام والمنازعة تخفى ان توجد بعده عليه
السلام **فصل** في صلاة الخوف **فصل** في صلاة الخوف **فصل** في صلاة الخوف
طائفتين للصلاة والعدو **فصل** في صلاة الخوف **فصل** في صلاة الخوف
بالحديثين **فصل** في صلاة الخوف **فصل** في صلاة الخوف
وتقف في وجه العدو **فصل** في صلاة الخوف **فصل** في صلاة الخوف
الركعة الثانية وتشهد ويسلم ولم يسلوا ويصون الى وجه العدو ثم تأتي اللاحقة وهم الذين
صلوا مع الامام الركعة الاولى فتدبر في ركعتها الثانية بغير قراءة لان اللاحقة في سجدة التثنية
فيشهدون ويسلمون ويصون الى وجه العدو ثم المسبوقة يعني تأتي الطائفة الاولى التي صلوا مع الامام
الركعة الثانية **فصل** في صلاة الخوف **فصل** في صلاة الخوف
لما روي ان النبي صلى صلاة الخوف هكذا لا بان يتكلم بل بان يصورها الشافعي بان
الامام اذا اتم الركعة الاولى ينظر الى ركعتها الاولى يعني الطائفة الاولى وركعتها الثانية
ويسلمون ويدعون فيصلي الثانية **فصل** في صلاة الخوف **فصل** في صلاة الخوف
ثم يركع ركعتين ثم ينظر الامام اذ ارفع راسه من السجدة الثانية حتى يصلوا وركعتهم الثانية
ويسلم بها **فصل** في صلاة الخوف **فصل** في صلاة الخوف
وحد هاجر عنها بعد **فصل** في صلاة الخوف **فصل** في صلاة الخوف
وانما الخالفة في الركعة الثانية حيث كان ينظر الامام عند الشافعي حتى يصلي الطائفة الثانية
ركعتهم ولا ينظرهم عند مالك فيصلي الامام وحده ويقومون لركعة الاولى وهذا ان
المذهبان ديان عن النبي صلى الله عليه وسلم لكن فيما استقر الامام للمأموم وركوع المأموم وسجوده
قبل الامام وكلاهما خلاف الاصل فيكون ما روي من انهم لم يوجب حمل سلاح **فصل** في صلاة الخوف
فصل في صلاة الخوف **فصل** في صلاة الخوف **فصل** في صلاة الخوف
بدعته له قوله تعالى وليأخذوا حذرهم والحكمة والاس ان الحيل ليس من اعمال الصلوة فلا

يكون واجبا فيها والامر في الآية محمول على الذب **تراى الصلوة** بالقتال فيها **وقال**
الشافعي لا تبطل لان الامر باخذ السلاح ليس الا بحوان القتال ولما اذ عمل كثير مناف للصلوة
والاخذ لا ذهاب العدو ولا حوان القتال فيها **ويصلي بالاولى** فثنتين من المغرب وبالثانية الثالثة
تراى يصلي الامام المغرب لطائفة الاولى وثنتين وبالثانية ركعة لان الركنين شطر المغرب
ولما اشرع القعود عقيبها ولو اخطا الامام فصل بالاولى ركعة وبالثانية ركعتين فسد صلو
الطائفتين كذا في الكافي **واداخر كان** الامام **تراى يصلي** بكل **تراى بكل طائفة** شفعا في الرابعة
ويستقط التوجه **تراى القبلة** والنزول عن رواهم **تراى** واجماعه فيودون ايا عندئذ الخوف المراد
بها ان لا يدعم العدو وان يصلوا نازلين بل يهجمون بالمحاربة فقام منه ان نفس الخوف كاف بحوان
صلوته حتى لو راوا سوادا فظفوا انهم العدو وفضلوا فان ظفروا انهم العدو وجازت والا فلا كذا في المحيط
فصل في الجبان **تراى** في القبلة **تراى** المحضين هو من حضره ملائكة الموت وعلمته ان
يستترخي قدماء ويصعج انفه ويخسف صدغاه **تراى** على جانبه الا ان في البئر كان بوضع كذا
وهذه الحالة قريبة منه فيا حذركه واختار بعض مشائخنا الاستلقاء على قناه لانه سهل التحيز
عنه **وشد كعبه وخروج** دوحه وهو المعتاد في زماننا ولكن يرفع راسه قليلا ليصدر وجهه
الى القبلة **تراى** في حال كونه محتضرا **تراى** لا بعد التلحيد **تراى** يعني قال الشافعي يلقن بعد الله في
لقوله عليه السلام لقنوا موتاكم شهادة ان لا اله الا الله **ولما** ان الاحتضار وقت يتعرض فيه
الشیطان لا فساد اعتقاده فحتاج الى ما ذكر والمراد من قوله موتاكم من يقرب الى الموت بمحاذرة
فاذا فقي **تراى** مان **تراى** شديدا وعرض عناه **تراى** لثنتين صورته **تراى** وعمل ثلاثا **تراى** لا نه تجلس بالموت
كابر الجحوات الدموية الا انه يطهر بالفضل في امة له ولو وجد ميت في الماء فلا بد من غسله
لان الخطايا بالفضل توجب غدا **تراى** لم يوجد منهم فعل كذا في المحيط **تراى** على سر من محو وترا كفيته
ان يدار السر بالجر مرة او ثلاثا او خمسا ولا يزد عليها ويجعله عند ارادة غسله اخذ للراية
تراى على فيه **تراى** واشارتان مبالغتا بالتطهير **تراى** فامر بتقويته **تراى** يجعل الميت عريانا عن العورة
يعني يستر من السرة الى الركبة كعورة ابي كذا قاله القدوري وفي البداية العيم ان المراد بها
العورة القليظة يسترها لكن فصلها عن قبة في يده **وقال** الشافعي في قصده لا نه عليه السلام
غسل في قصده ولما ان الغسل بالجر يد يكون **انظروا** ما رواه مخصوص بالجر عليه السلام لانهم
لما ارادوا الجري صلب الله عليه وسلم فودوا من الهاتف لا يجدوا وانبكوا وفي الكافية الصغير
والصغيرة اذا لم يبلغا حد الشهوة يغسلهما الرجال والنساء لا نه ليس لا عصا يما حكم العورة اعلم
ان ما قاله الشافعي اذا كان كم العيص واسعا بحيث يدخل الغاسل يده فان كان ضيقا تجلس
بالا **تفارق** **تراى** مضمضته وتشيقه **تراى** الغاسل عنهما حين وضاه وضوه للصلوة **وقال**
الشافعي مضمض الميت فيستشق لان تمام الغسل لم يكن **تراى** فكذا الميت **تراى** ادخال الماء في فم الميت
وانه يحوي فمضغ عنه اعلم ان الميت اذا كان صلبا لا يغسل لا بوضعه الغاسل لانه كان لا يصلي
تراى راسه **تراى** وحيد **تراى** لا نه ابلغ في استخراج الوضوء **تراى** ومنع سرهما **تراى** عن سرهما
وراسه بالمشط **تراى** فغز غاربه وظفره **تراى** وقال الشافعي لا يمسح عنهما لقوله عليه السلام اصنعوا
بموتاكم كما تصنعون بعروسم **ولما** ان هذه الاشياء الزينة والميت مستغن عن الزينة وما رواه
محمول على الجبان **تراى** على التطهير **تراى** ويضم يدا فيفضل **تراى** ليقع البداية بغسل الشق الايمن
م **تراى** اي يجمع على اليدين فيفضل **تراى** مجلس يجمع برق **تراى** بطنه تحزا عن تلوث الكفن لانه

وما يكون في بطنه بخاسة متعفدة فليست بالفضل مرتين بما حاور **تراى** يغسل الخرج **تراى** اذا خرج منه
شي ولا بعد الغسل ولا وضوه لان غسله ما كان واجبا لو رفع الحدث بل كان لتطهيره عن غيبه بالموت
وقد حصل **تراى** ويكشف **تراى** يوشد بطنه بقب ليل لا يغسل الكفن **تراى** يلف **تراى** الميت في الخاء **تراى** ويجعل على
رأسه ويحيطه حوطا **تراى** وهو عطر مركب من اشياء طيبة ولا بأس بأسر الطيب غير الزعفران والورد
لانها كائنا مكرهين للرجال حال الحيوة فكذا بعد المات **تراى** وعلى مساحده **تراى** وهي جبهته وانف ويدا
وركبته وقدماه كاهن الماروي ابن مسعود **تراى** عن النبي صلى الله عليه وسلم **تراى** في اليد بوضع يد الميت في
جانبه ولا يوضعان على صدره لانه من عمل الكفار **تراى** وتغطي راس المحرم ووجهه **تراى** اذا مات **وقال**
الشافعي لا يعطيان فان قلت هذا مسكول لان احوام الرجل في راسه لا في وجهه **تراى** وقدر في
البداية انه يجوز للحي عند تغطية الوجه فلتا يحتمل ان يكون ترك تغطية الوجه حالة التكفين عنده
كما في حالة الحيوة لانه الاحرام امر محمود فيجب كدم التثبيد **تراى** فلو لم عليه السلام غطوا روس
موتاكم وكيف تجبر المحرم من غيره والناس يحشون عراهم **تراى** وتغسل عن غسل روجه **تراى** وقال الشافعي
يجوز للزوج ان يغسل روجه بعد الموت لانها لها ان تغسل روجهها وكذا لانه ان يغسلها ولما
ان الى روجه اذا مات انقطع وصلة النكاح بالكلية فلا يحل ما هو من بقا بعد من المهر والغسل
وعزها واما اذا مات الزوج فالن روجه في ملكه حكما **تراى** لا يجب عليها العدة ولو جازت بولد ثبت
السبب من اجل لها غسله **تراى** ويا من **تراى** ابو يوسف الزوج **تراى** يجزها **تراى** بان يجز روجه الميتة **تراى** معسرة
وخالفه **تراى** محمد بن قيس **تراى** حاله لانه لو كان الميت هو الزوج لا يجب عليها جهنم اتفاقا بل في مالها وهو
عقار صاحب المعنى وذكر في الكافية على الزوج تجزها عند ابي يوسف وان تركت مالا وعليه
العقري لا يري يوسف ان العزم بالغنم ولو تركت مالا برثة الزوج فيكون غرامة تجزها عليه
ولمجد ان الزوج صار اجنبيا بالموت فجز من بيت المال والعقوي على قول ابي يوسف ومنعها
من غسله اذا ارادت بعده **تراى** بعد موت الزوج **تراى** او مت ابنه يمتوه **تراى** لا يجوز لها غسله عندنا خلافا
لوقد في حديثه بقوله بعده **تراى** او تدن قبل موته **تراى** است بعد موته ليس لها غسله اتفاقا من الحقايق **تراى**
واجزناه لو اسلم فانت **تراى** يعني اذا اسلم الزوج المجزى ولم تسلم روجهه المجزى سمي مات فابليت
بعده **تراى** ووطيت بشبهة فانقضت عدتها بعد موت زوجها **تراى** يعني اذا وطيت المتكسرة بشبهة فوجبت
عليها العدة عن هذا الوجه فان الزوج **تراى** انقضت عدتها بعد **تراى** او وطيت امراته بشبهة فانقضت
عدتها بعد **تراى** يعني اذا وطيت الزوج **تراى** انقضت عدتها بغيره **تراى** امراته سمي تنقض عدة اختها
الموتة بشبهة فان الزوج وانقضت عدة الاخت بعده يجوز لها في هذه المسائل ان تغسل روجهها
عندنا خلافا لوقد في حديثه بالارتداد او المس لا نه لو لم يوجد واحد منهما لا مسح من غسله اتفاقا وقد
بانسلا المجزى لانه لو لم تسلم لا يغسل اتفاقا **تراى** فبذلك فانقضت عدتها بعد موته لانه لو انقضت
في حياته كان لها ان تغسله اتفاقا الاصل في هذه المسائل الثلاث وفيها قبلها ان المعبر في جواز الغسل
حالة الموت عند وفو وحالة الغسل عند ناله ان استحق **تراى** الغسل ثبت بالموت فيعتبر اهلية الغسل
عند الموت كالارث ولما ان الغسل فعل فيعتبر اهلية الغسل عند وجوده لا قبله كما في الاستبراء
تراى وعكناه في ام الولد **تراى** يعني معنا ام الولد ان تغسل مولاها اذا مات واجازة من قيد يامر
الولد لان الامة والمدرجة لا تغسل مولاها اتفاقا قال ابن والملكه عنهما لانه ام الولد معتدة
في فراش صبي فغسل لها غسله كالمعتدة عن نكاح جميع ولما انها عقت بالموت فصارت كالاجنبية
وعدها لا استبراء للنكاح كالمعتدة عن نكاح **تراى** **فصل** في التكفين **تراى** في التكفين

الصافي من خوفه الى فيه او حرمه من عينه او ادته لانه لا يكون الامن شدة الصواب كان شهيدا
ثرو لو خرج الدرهم من افقه او دكره او دبره او قتل من راسه او حرم من خوفه حامدا لا يكون شهيدا
لان الحامد يحتمل ان يكون زكوة او مخوفة والامان يعرف والجبان يقول دما وصاحب الباسور
يخرج من دبره دم من غير ضرب قيد بالمعركة لان القتل لو وجد في المصروع لم يعلم قاتله بفعل ولا
تعيين زكوة شهيد زكوة قتل للمعركة غازيا وقال الشافعي ليس الشهيد الامن قتل في المعركة مما هذا
في سبل الله فغيره بفعل زكوة ويكن بدمه ويثابته ويخرج عنه ما ليس من جنس الكفن كالنزول والخف
ومخوها لانه عليه السلام دفع شهيدا احدهم بدمه ودمهم زكوة وتصل عليه اي على الشهيد وقال
الشافعي لا يصل عليه لان السيف عال للذنوب وهو مستغن عن الاستغفار له ولما ان الصلوة لتعظيم
الميت ولما يصل على النبي صلى الله عليه وسلم والصبي وقد صح انه عليه السلام صلى على قتل احد
واحد بعد واحد والصبي والمجنون والحايض والنفساء بعد الانقطاع والمقتول بالقتل
يصلون زكوة عند ابي حنيفة زكوة اذا استشهد واحدا فاما له في الصبي والمجنون ان ترك دم
الشهيد كان للشهادة وما استغنيان عنه لظهارهما عن الذب فبطلان ولما انه لكرامة الشهيد
وما ولي بالكرامة وله في الحايض والنفساء والحجب ان العمل كان واجبا عليهم فلا ترفع الشهادة
ما وجب عليهم قبل الموت ولما ان عملهم سقط بالموت وعمل الميت لم يجب بالشهادة فيد بطله بعد
الا نقطاع لانها اذا استشهدت تاقبل لا يجب عليها اتفاقا في رواية عنه لان الاغتسال لم يكن واجبا
عليها قبل الانقطاع وفي رواية عنه يجب عليها وهو الصحيح لانقطاع الدم عند الموت والمقتول
بالقتل فيصل هذه لانه ليس بشهيد ولا بفعل عندهما لانه شهيد ومن ارتكبت زكوة الارثا ثا
ان ياكل الجرح او يشرب او ينام او يداوي او ينقل من المعركة لا يحق ان تقاوه حيول المقاتلة
او يعين عليه وقت صلوة وهو يعقل ويقدري على ادائها بالايام لانه لم يكن في معنى شهيدا احد
فلا يلحق زكوة ولو اوجى في امور دينية او اخوية او عاش اكثر نارا او سلا يامر به اي يوق
بالفعل لان لا يترك حكم الكل قيد بالاكثري لانه لو عاش تمام يوم وليس له بفعل اتفاقا لانه لا ينفق
مدة معتبرة وخالفه زكوة قبل خلافتها في الوصية باموه ويؤيده ولو اوجى باخر ودية لا يصل
اتفاقا قبل خلافتها في الاخر ودية ولو اوجى بدينونة بفعل اتفاقا قبل خلافتها فيها فقول
ابي يوسف في الوصية بالدينونة لانها من امور الاحياء فقد اصابته موانع الحيوة وقول محمد في
الوصية بالآخر ودية لانها صنع من ايسر من انفسه وفي البيهين هذا كله اذا وجد بعد انقضاء الحرب
وايا قبل انقضاءها فلا يكون مرثا بشي مما ذكرنا وفي الحاشية الوصية بكنين لا بطل الشهادة زكوة
وشروط كماله غير عاقل فيه زكوة اي شرط محمد في وجوب العمل ان يعين يوما كاملا غير عاقل لان
مادونه حياة قليلة لا تعتبر قيد بكمال لانه لو مضى عليه وقت صلوة وهو يعقل بفعل اتفاقا ولا
يصل على باع وقاطع طريق زكوة اذا قتل باع لاجل بعته وقاطع طريق لقطع لا بطلان وقيل
يصل على باع ولا يصل عليها للفرق بينهما وبين الشهيد وكذا الكافر الذي له ولي من المسلمين يصل ولا
يصل عليه لما روي انه عليه السلام امر عليا بفعل الى طالب كفضل النوب الحس وقيل هذا اذا قتل
في حال المحاربة واما اذا قتل في بعد غيوت يد الامام عليها يصلان ويصل عليها لان القتل يكون
عند السياسة ومفاجئا جعلوا حكم المقتولين بالمعصية حكم اهل البقي على هذا التفصيل كذا في النوازل
زكوة فليق بها قاتل شهيد يعني من قتل نفسه لا يصل عليه عند ابي يوسف زجراله كالباغي وقالا يصل
عليه لانه قاتل غير باع هذا اذا كان عدوا ولو كان خطا بفعل ويصل عليه اتفاقا وفي المتن

في

من قتل ظالمنا بفعل ولم يصل عليه لانه باع بالناسد والله اعلم بالصواب

كتاب الزكوة

زكوة يقتض زكوة اداؤه على كل مسلم زكوة لانه الزكوة عبادة لا تمنع من الكافر ولم يقبده بالعاقل
البالغ اكفاء زكوة يقتض زكوة بعد بائنا لا يجب على الصبي والمجنون زكوة يقتض زكوة لان كمال المالكية انما
تحصل بالحربة احترق به عن الوفاق والمدر وام الولد والمكاتب مالك لنصاب زكوة اراد به ملكا
تاما فلا يجب على المشتري فيما اشترى من التجارة قبل القبض ولا على المولي في عبده المعد للتجارة
اذا ابق لانه غير مملوك له يدا ولا يدايد عبده المازون العبر المذبون لانه غير مملوك له يدا لان
للماذون يدا صالة لانيابة عن مولا زكوة حوي زكوة اي تام عليه حول لوقله عليه السلام لا زكوة في
مال حتى يحول عليه الحول فاضل عن احوال الاصلية زكوة وهو ما يدفع الهلاك عن الانسان عقيقا
كالنفقة ودور السكنى والآن الحوب والشياب المحتاج اليها لدفع اخر والبرد او تقديرا كالدن فان
المذبون يحتاج الى قضاءه مما في يده من النصاب دفعا عن نفسه الحسن الذي هو كالهلاك وكالات
الحرفة واثاث المنزل ودواب الركوب وكب العلم لاهلها فان الكتب لو كانت للتجارة وبلغت قيمته
نصابا فلا زكوة فيها اذا احتاج اليها صاحبها فان اجعل عندهم كالسلا وان لم تحم اليها كما اذا
اشترى اهل البيع فيها الزكوة فاذا كان له دراهم مستقمة يعبر فيها الى تلك احوال صارت كالعدو
كان ان الماء المستحق صرفه الى العطش كان كالعدو ومروا جاز عنه التيمم او لم يركب مالك زكوة سائده
زكوة التي تنكح بالزوي في اكثر احوال للدر والنسل حتى لو رعت اذن احوال للركوب لا يجب فيها
الزكوة وصعبا بالسياسة لان النض ورد بتقيد هابذة الصفة في وجوب الزكوة زكوة حوي زكوة
الحار والمجروح متعلق بالاداء المندري يقتض اداها جارية مع العمل زكوة اي عمل مقدار الواجب
ما والا زكوة اي مع دفعه الى الفقير وذلك لان الزكوة عبادة فلا بد من بنية مقارنة لا دأريا
لكن لما ثبت الحرج في اشتراط البنية وقت كل دفع مع فرق زمان اكتفى بالنية عند العمل تغييرا
كالنية المقدمة على الصوم ولود فيها بلا بنية ثم حصل له البنية ان كان المدفوع قايما في يد الفقير
جاز والافلام ونسقتها بملكة زكوة يعني اذا هلك النصاب بعد تمام الحول والتمكن من الاداء سقطت
الزكوة عند ما خلا فالشافعي قيدنا بالتمكن لان الزكوة قبله تسقط اتفاقا والتمكن في الاموال الباطنة
بالظن باهل الاحتقاق وفي الظاهرة بالظن بالساعي ويثبت التمكن عنده بان يملك المال لانه لو
غاب لا يجب احوال الزكوة من مال اخر ما لم يفتق بيقا المال من الحقائق قيد بملكة لان الزكوة
لا تسقط باستهلاك النصاب اتفاقا وفي المتن لو اقرض النصاب بعد الحول فتوي عليه يكون زكوة
لانه لم يخرج من مال الزكوة ولو اشترى به عبيد الخدمة او جعله مبرا يكون استهلاكا وفي الحاشية
العشر والحرج على هذا الخلاف اما الجزية وصدقة الفطر لا تسقط اتفاقا لانه ان الزكوة دين في
دمته فلا تسقط بهلاك المال كصدقة الفطر وكما لو استهلك النصاب ولما ان الواجب جز من النصاب
وبقا الجز بعد هلاك النصاب حال خلاف صدقة الفطر لان وجوبها في الذمة والمال شرط وجوب
الزكوة في المال نفسه فافترقا بخلاف الاستهلاك لان الواجب دخل في ضمانه بالاستهلاك
فصار دينا في دمه ولو هلك نصاب الساية بعد طلب الامام الزكوة وعدم دفعها اليه فالصحيح
انه لا يصل لانه كان مختارا في ان يودي من نفس السائمة او من غيرها فله ان يكون ليوذي
من محل اخر وقسمها على المضارب والعفو ليسقط منها بقدر الباكي وخصها بالنصاب ليكون

المالك من العفو يعني اذا اجتمع في المال نصاب وعفو يتعلق بالوجوب بما عند عدم ما هلك هلك منها
وقال لا يتعلق بالوجوب بالنصاب دون العفو مثله اذا كان لرجل ثمانون شاة فنصفه نصاب ونصفه
عفو فاذا هلك منها اربعون فعليه نصف شاة عنده وشاة عندها فان قلت اذا تعلق الوجوب بكليهما
فكيف جازي عند الزيادة على النصاب عفو قلت سواء باعتبار ان الزكاة كانت واجبة بدون تلك الزيادة
فلا وجبت شاعت في الكل لانه ان الزكاة وجبت شكرا للنعمة المال والكل نعمة فيتعلق به الوجوب ولما
ان الزيادة على النصاب جعل عفو فله يرد به الوجوب فلو زاد الهلاك على مقدار العفو يصير في الكل
النصاب شاة عند ابي يوسف والى النصاب الذي يلي العفو ثم الى ما قبله عند ابي حنيفة ورجح الله عنده
مثلا اذا كان لرجل اربعون من الابل هلك منها عشرون ففي الباقي وجب عشرون ومن سنة وتلثين
حزرا من ابنة لبون عند ابي يوسف لان الاربع عفو وبقي الواجب في سنة وتلثين فيجب الواجب بقدر
الباقي وجب اربع شاة عند ابي حنيفة ورجح الله عنده لانه حرف الهلاك الى النصاب الذي يلي العفو
ففي النصاب الاول واما عند من جعل على صفة فتاى بوجوب نصف بنت لبون لان الواجب متعلق بالكل
عنده اعمل ان حرف الهلاك الى العفو متصور في جميع الاموال عند ابي حنيفة ورجح الله عنده واما
عندها فلا يتصور الا في السوايم لان ما زاد على ما في ورم لا عفو فيه عندها ولو تصدق بالنصاب
ولم يوهها في الزكاة سقطت عنه سنة لان الواجب كان جزءا من الكل فاذا تصدق به دخل الجزء فيه
فلم ينجح الى التعيين وكذا الواجب النصاب من غير سقوط فوته عند نواها اولم يوهها لانه ادي الدين
عن الدين وكلاهما ناقصان اذ الدين ناقص بالنسبة الى التعيين فهو اداءها ولو ابراء يوهي بركة
مال اخر لا تسقط لانه ادي الناقص عن الكامل فبذلك تصدق لانه لو دفع كل النصاب يوهي به
عن المذراو واجبا اخر ينعى عما يوهي فلا تسقط الزكاة بل يضمن قدر الواجب فان قلت الزكاة المأثورة
بالسنة فكيف سقطت هنا بالسنة قلت لفظ المصدق مشعر بان نية اهل العباد وحدث وتلك كافي
وان انعدم تعيينها ونية العرض انما تشترط لتعصيل التعيين والواجب متعين في هذا النصاب فلا حاجة
الى التعيين فصار كما اذا نوي الصوم مطلقا في رمضان ونعكس في البعض واسقط منها بقدر
يعني اذا تصدق ببعض النصاب قال ابو يوسف لا يقطع عن الصلاة لان الواجب غير متعين فالبعض
الباقي يصح ان يكون محلا له وقال محمد تسقط عنه زكاة ما تصدقه اعتبارا بالجزء بالكل ولا وجه
على مدعيه مستغرق في مشغول لما في يده من النصاب وقال الشافعي يجب عليه لتحقيق سبب الوجوب
وهو ملك نصاب **م** ولما ان الزكاة انما تجب في المال الفاضل عن الحاجة ومال المدين ليس كذلك
لانه يحتاج الى ان يفيق دينه من ذلك المال فاعبر مال المدين بقدر دينه معدوما وضع في الزكاة
اذ الدين لا يمنع اخراج اتفاقا من نظم الفقيه فيد مستغرق لانه لو بقي بعد الدين قدر نصاب تجب
الزكاة في الفاضل اتفاقا المراد بالدين دين له مطالب من جهة العباد سواء كان الدين لله تعالى
كدين الزكاة فان مطالبه هو الامام في السوايم ونايبه في اموال التجارة يعني يانها او للعباد
فدين المذراو والكافة لا يكون ما نفع لان الامام لا يطالبه ولا نايبه وفي الكافي لا فرق في الدين
بين الموجل والحال وقال الامام البردوي ان كان الدين مبرا موحلا لا يمنع لانه غير مطالب به
عادة وجب ان كان الزوج على عز من فضله ينعى والا فلا لانه لا يجد دينا في رده وقال
المندوري دين النفقة مالم يقض بها القاضى لا يمنع الزكاة لانه ليس في حكم الدين وقال الامام
الترمذي الدين الموجل الذي لا يكون مبرا لاداءه فيه ان قلنا لا يمنع فله وجه وان قلنا
يمنع فله وجه **م** وصبي وجنون **م** اي لا يوجب الزكاة عليهما وقال الشافعي يجب ويومر الوالي

بالحاجة

باجزائها عنهما وان لم يكن لهما ولي يأخذها الامام او ينصب لهما وليا لانه ان الزكاة مونة مالية فجب
عليها كاجب سائر المون من النفقة والعشر وصدقة الفطر ولما ان الزكاة عبادة محض فلا تجب عليهما
كالصلوة والصوم ولا يلزم ما استشهد به لان النفقة حق العبد ولهذا تنادي بدون البنت والعشر
مونة الارض فيه غالبية ولما يجب في الارض الوقف وصدقة الفطر فيها معنى المونة ولهذا يجب على
الغير سبي العبد كالنفقة **م** ويشترط في العارضي افاقة اكثر الحول لا اقله يعني اذا من صاحب نصاب
حنونا عارضا وهو ان يبلغ مقيما ثم عني قال ابو يوسف ان كان مقيما في اكثر الحول فعليه الزكاة والا
فلا وقال محمد اذا افاق شيئا من السنة وان قل فعليه الزكاة في العارضي لان الجنون الاصيل
وهو ان يبلغ بمجنونا يصير فيه ابتداء الحول من حين افاقه اتفاقا لان التكليف لم يسبق بهذه الحالة
وقد بالافاقة لانه لو استمر جنونا سنة لا يجب عليه اتفاقا كما في الاصيل لاني يوسف ان الاثر بقوم
مقام الكل فالمعيق في اكثر السنة كالعيق في كلها فكما المجنون في اكثرها كالمجنون في كلها ولما ان
السنة للزكاة كالشهر للصوم فلو افاق شيئا من الشهر وان قل يلزمه الصوم فكما هذا **م** ولو بقي
مفلس **م** يشترط في الظاهر فقها من فسد التاجر اي نادى في الناس بانه مفلس **م** بحق ما عليه بعد احوام
افق بعد الوجوب عنها **م** يعني من كان له دين على مفلس مقرر بدنيه فقتضاه بعد سنين فلا زكاة عليه
للسنين الماضية عند عدمه وقال عليه الزكاة فيد مفلس لان المدين لو كان غنيا او معسرا مقرر خبير
مفلس فعليه الزكاة اتفاقا لان الدين على المعسر ليس كالبالك وقد يقول مقر لانه لو كان جاحدا فاذ لم
يكن له دين لا يجب اتفاقا وعن ابي يوسف انها يجب فيه مالم يجله عند القاضى لا محال ان يكل عن مده
فيتوصل الى ماله وان كان له دين او علم به القاضى يجب الزكاة اتفاقا لانه لا يجد هالكا وعن محمد
رحمه الله لا يجب الزكاة وان كان له دين او لم يجله لان البينة قد لا تقبل والقاضى قد لا يعبد وقد
لا يظن بالخصومة بين يديه لما في حكم المالك فيكون في حكم المالك ذكر في النسخة هذا هو الصحيح اما محمد فقد جعل
ذلك المال بمنزلة المالك لصحة التمسك عنده واما ابو حنيفة فقد مر على اصله من ان التمسك غير صحيح
لان المال غادر ارجح فلا يكون كالبالك واما ابو يوسف فقد كان مع محمد في تعميم التمسك لكن قال
اصل وجعل الدين ما بمنزلة المال رعاية لحاجب الفقر استحسانا **م** وطرد في قوله اني محمد عدم وجوب
الزكاة **م** فيما اذا حقه **م** اي صاحب النصاب **م** دين وسط الحول فالكسب قضاء في اخره يعني الكسب
مالا فقتضاه دينه في اخر الحول وقال يجب عليه الزكاة لانه لو كان حو **م** الدين بمنزلة هلاك النصاب
في اثناء الحول كان ما نفع فكذا اشتغاله بالدين ولما ان اشتغاله بالدين بمنزلة نقصان سعة
لا كماله لان المال باق حقيقة واعتبارا لكان في كل ساعات الحول خرج على صاحب المال فاكفي
بماله في اول الحول واخره لان اوله وقت الانقضاء واخره وقت الوجوب **م** ولوات **م** اي
مضت **م** اعوام على ديون او عروضا **م** كانت للبخارة **م** فتمت تلك الديون او نضت **م** اي نقدت تلك
العروض **م** او جوهها على الكل **م** اي كل الاعوام الماضية **م** لا عام البعض **م** يعني قال مالك عليه زكاة
السنة الذي قضى فيها الديون والايمان لان العروض ليست من جنس مال الزكاة قبل النقد وكذا
الدين ليس بال حقيقة وانما يصير مالا بالمعنى فيعتبر عام فحظه لا ما قبله ولما انها مال عرفا
وسرها ولما يجوز الشراها فكان يجب عليه عند تمام كل سنة ان يرضي منها لكن لم يكن يتكلم من حروف
عن منها الى المسكن فغند البعض تكن من الاداء فوجب عليه اداها ووجب قبل ذلك ولو ابراءه عن
دين مسأ والنصاب معه في بعض الحول فتم لم يوجبه وخالفه **م** يعني من كان له نصاب وعليه
دين مثله فابراه الطالب عن الدين في بعض الحول فتم الحول الاول قال ابو يوسف لا زكاة عليه

سائر المون بحسب عليها اتفاقا وزكوة لا يجب على الزوج اتفاقا وقد يتولد بعد الحول لانها قبله
لا يجب اتفاقا وقد يتولد قبل القبض لان النصاب لو كان في يدها يجب عليها اتفاقا ان ملكها
فيها ضعيف لانه يملك بردها وتقبل ابن زوجها ويتصرف بطلانها قبل الدخول فلا يكون
لوجوب الزكوة كالدخول بدل الكتابة قبل القبض **والا** انها تلك التصرف كيف تشاء بدل وبغيره
عنها فحق الزكوة فيه قياسا على ما بعد القبض **م** والزمناء من زكوة النصف المردود بعد الحول من الف
فقطت من الطلاق **م** يعني اقرار الزوج امرأة على الف فقتتها فتم الحول عليها في يدها
م طلبها قبل الدخول بها فخلتها رد نصفها اتفاقا لكن زكوة النصف المردود لا يسقط عنها ويسقط
عذر قري وفي الكتابة **م** في المثلثة في العقد لان المهر لو كان عينا او سائبة بعينها او بغير عينها
والمثلة سالحا يسقط عنها زكوة ما عدا ابي الزوج اتفاقا وفي المحيط البصيرة لا يتفاوت بين
ان يترجمها على ابل بعينها او بغير عينها لانه ان النصف لما وجب رد صار كالماله ملك عليه من
الاصل لا لتساخ اخذها **م** وان الواجب عليها رد نصف الالف وبنائها لارد نصف ما قبله
عنها فله رد الا حقا على ما وجبت فيه الزكوة فلا يسقط بعد وجوبها واستغناها عن المهر
في مروج وفيه مطلقا بعد حول **م** يعني من وهب نصبا بالرجل فلما حال عليها الحول رجع فيه يسقط
الزكوة عندنا سواء رجع بقضاء الناحية او بدونه **م** لان كان بقضاء **م** لا يستغناها ان كان
الرجوع بقضاء يعني قال رد في سقط عنه ان رجع بقضاء الناحية ولا يسقط ان رجع بغيره فيه
بالمهر لو لم يكن لانه لا زكوة فيه على الواهب اتفاقا لانه غير مالك للمهر في ذلك الحول لانه
فمن العقد بالترجيح وابطل ملكه باختياره فصار كسب خديعة ولنا ان مال الزكوة استحق في
يده بغير اختياره فترد بمنزلة الهلاك والمهر لو لم يسطر معنى لانه لو لم يستحق بغيره الناحية
اد لا مانع عن رجوعه فيكون العتق وعدمه سواء وقطعنا حول السائبة لا يستبدلها مطلقا **م**
يعني من كان له نصاب من السائبة فاستبدل بها في اخر الحول من جنسها من السائبة او خلا في جنسها
وهذا معنى قوله مطلقا انقطع حكم هذا الحول عندنا فبعد الحول لما استبدل به **م** لان كان
مخلقا **م** يعني قال رد وان استبدل بها من غير جنسها انقطع الحول وان استبدل بها من جنسها
لم ينقطع فاذا لم الحول بحسب عليها الزكوة لانه ان البدل الجائز باحد حكم الاصل فيكون الحول الاول
باقيا في حقه ولا كذلك غير الجائز كان المستفاد في ان الحول اذا كان من جنس النصاب رجع اليه
وتزكي بحوله واذا كان من خلاف جنسه لا يرضى **م** لان استبدل السائبة من جنسها ولا يرضى
ان يتم الحول على جنسها واذا استبدلت بغيره فيها فيفوت شرط الوجوب في السائبة لان عوض
الخسارة اذا استبدلت لا ينقطع الحول الاول اتفاقا لان الاستبدل من ماليتها وهي باقية مع الاستبدال
وكذا اذا استبدل الذهب بالفضة لا ينقطع الحول الاول اتفاقا فلو استبدل بعد تمام الحول
بطل اتفاقا من الحقا **م** وبه الحيلة لدفع **م** اي ابو يوسف الحيلة لدفع وجوب الزكوة **م** وكما
اي محمد فله دفع اذا الاحتيال بعد وجوب الزكوة بكونه اتفاقا لانه ان الزكوة لتنع الفقرا وفي
الحيلة احترازهم ولا يي يوسف انه انتفاع من الوجوب لا ابطال الحق العبر لا بدعما **م** لان لا يتبدل
امرأة تعالى فيكون عاصيا والفرار من العصية طاعة وهذا صحيح كذا في المحيط وكذا الخلاف في
الحيلة الشفعة قبل الفتوى في الشفعة على قول ابي يوسف وفي الزكوة على قول محمد وهذا
مقتضى حسن **م** ولا تأخذها من سائبة امتنع ربا من اديها بغير رضاه بل نازمه ليوذ بها اختيار
تربيعا اذا امتنع مالك السائبة من اديها لا يأخذها المصدق فيجب اخذها باليمين حتى يوديها بحسبه

وقال الشافعي

وقال الشافعي يأخذها المصدق **م** اتفاقا لانه اذا اذها حق الامام لقوله تعالى خذ من اموالهم
صدقة فله ان يجبر عليه كالدين اذا اطلع بحسب حقه من مال المديون ولنا ان الزكوة عبادة فلا يجرى
بلا اختيار وفي قوله تعالى صدقة ابتداء اليه لانه انما يكون صدقة بنية القرينة ولا من الزكوة ان
لم يوص **م** يعني اذا مات من عليه زكوة سائبة لا يأخذها الامام من تركته عندنا الا اذا وصي **م**
باخرها فيأخذها من تلك ماله وقال الشافعي يأخذها من تركته سواء وصي او لم يوص وهذه
المسئلة متفرعة على ما قبلها **م** يأخذ المصدق **م** وهو الذي نصبه الامام لاخذ الصدقات **م** الوسط
م لان في اخذ الوسط رعاية للمايين **م** وبغير اخذ القيمة **م** في الزكوة وقال الشافعي لا يجوز وفي
المصنف كذا الخلاف في العشر والحراج والخاوة وصدقة الفطر والذرية لانه فدية تعلقت على
ولا تأخذ بغيره كالهدايا والضيايا **م** لانا اذا البعير عن خمسة من الابل جاز اتفاقا والشرع
اوجب فيها غاة فدل على ان البعير قائم مقام الشاة بطريق القيمة فيجوز في جنس البعير دفع القيمة واما
لم يجوز في الهدايا والضيايا لان المعتبر فيها الرافة وهي لا تحصل في دفع قيمتها وفي الجنزة يجوز اخذ
القيمة اتفاقا بان ادي اتياب مكان الدنانير كذا في مختلف الصدر الشبهة حتى اذا وجب سن وقد
اي وجب فان سن ولم يوجد في نصا **م** اخذ المصدق **م** الا على او الادبي **م** اي الا على من السن والادبي
سنة **م** ودفع فضل القيمة في صورة اخذ الا على **م** واسترد **م** اي اخذ من المالك ما يتم به قيمة السن من درهم
في صورة اخذ الادبي اعلم ان ظاهر الحق يدل على ان الخيار للمصدق والصواب انه لو لم يملك لانه
شرع دفعا عليه والرفق انما يتحقق تخييره ويجهز الساعي على القبول الا اذا دفع المالك على من الواجب
وطلب الفضل لانه شراء بالزيادة ولا اجبار فيه وللصدق ان يطلب الواجب او قيمته **م** ان
قوله وقد قيد اتفاقا لانه لو دفع القيمة او الا على او الادبي مع وجود السن الواجب جاز كذا في
في البيئ **م** واعتبرنا العذر دونها **م** اي دون القيمة في النصاب الكلي والوزن مثلا اذا ادي
اربعة افعرة جيدة عن خمسة رد بها او اربعة دراهم جيدة عن خمسة زكوة لا يجوز عندنا الا عن
اربعة فعليه قبض او درهم وعندنا في جنسها هذا اذا ادي من جنسها فان اداها من خلاف جنسها
فالمصبر هو القيمة اتفاقا لان الجود في اموال الربا مستقيمة عند المقابلة بخلاف جنسها واما
وضع في اموال الربا في غير ما يقتضي القيمة اتفاقا كذا في الحقايق **م** لانه اعتبار عدم القيمة
في الاموال الربوية كان حذرا عن الربا ولا يبين المولي وعنده فقتنر القيمة ولنا ان الله تعالى
جعلنا بغيره المكاتبين حيث استقرض منا فوجب الجنا **م** اي اعطاء مكاسبا والربا حرام بين المولي
ومكاسبه وكذا جنسنا وبين الله تعالى **م** واعتبر الانفع للفقير **م** يعني اعبر عما هو الانفع للفقير
من قدر الزكوة وقيمتها مثلا اذا ادي خمسة دراهم زكوة عن خمسة جبال لا يجوز عند محمد في
الفضل الى تمام قيمة الواجب وقال لا يجوز لان الجود ساقطة العبرة في الاموال الربوية
فيصير العذر هذا اذا كان المال زكوة او ادي من جنسها واما اذا ادي من خلاف جنسها فالقيمة
معتبرة اتفاقا ولو ادي اربعة جبال عن خمسة زكوة وفيهها سواء لا يجوز الا عن اربعة اتفاقا
اما عندنا فظاهر لانها لا يعتبران العذر وكذا عند محمد لانه يعتبر الانفع والعذر هاهنا انفع
وعندنا في يجوز عن الخمسة لانه يعتبر القيمة ولو ادي خمسة جبال عن خمسة زكوة فيجوز اتفاقا
على اختلاف الترخيم **م** ونظم المستفاد **م** المراد من الضمان ان يجب الزكوة في النافذة عند تمام الحول
على الاصل اد لو كان ناقصا وكمل مع الاستفاد وانقطع الحول فلا يرضى اتفاقا هذا اذا كان النصاب
في خلال الحول اما بعد الحول يستأنف حول اخر اتفاقا من الحقايق الى جنسه وتزكوه بحوله

يعني من كان له نصاب فاستفاد في اشارة الحول من جهة ما لا باي وجه كان تجزأ الزكاة في الثابتة
نصابا كانت او غيره اذا تم الحول على الاصل عندنا وقال الشافعي لا يجب بل يتألف للثابتة حول
اخر لان المستفاد اصل في نفسه في السببية فيشترط له حول كامل الا ان يكون اولاد او اباها نصاب
لا يتألف لبعده لا صلها ولذا يستحبها من نصاب الاصل ولنا ان اتحاد الحول والمالك موجب للاحقاد
في المعنى المقصود في النصب والحول انما يخرج للتيسير ولو اعتبر لكل مستفاد مع كثرة اباؤ له لا ي
الى التفسير قد يقول له لا يضمن الى غير حبه اتفاقا كما اذا كانت له اهل فاستفاد بقرا
واسجارا والتجمل يعني لو جعل الزكاة بعد ملك نصابا قبل تمام الحول جاز عندنا خلافا للمالك
ان سبب وجوبها ملك نصاب حولي فادواها قبل الحول كما اذا كان الظاهر قبل الوقت ولنا ان السبب ملك
النصاب والحول شرط للتيسير فلا يكون كالصلوة قبل الوقت لانه سببها وفي النهاية المجل انما يقع
زكاة اذا تم الحول والنصاب كامل بدونه واما اذا كان ملكا اذا علم ان شاة من اربعين حال عليه الحول
وعنده فتعده ولا تكون شاة لا تقع زكاة لعدم وجوبها عليه فان كان ما عجله قايما في يد الساعي
او الامام اخذه وان باعه الامام ليتصدق اخذ منه وان كان صرف الى الفقراء وقع خلافا
ليتردد وذكر في الحكاية هذا سهو من صاحب النهاية لانه اخذه المالك بحول على ما اذا انتقص النصاب
لان ما ذكر من ان المجل ان كان قايما في يد الساعي او الامام اخذه المالك بحول على ما اذا انتقص النصاب
في يد المالك بعد تجمل الشاة لانه لو انتقص بالمجل يقع ما عجله عن الزكاة لان يد الساعي يد المالك
في تكمل النصاب اذ تم الحول والشاة في يده دليل ما ذكر في الايضاح اذا صرف الزكاة الى الامام
في الحول والباقي في يده وقع الذي في يد الامام عن الزكاة وان انتقص مما كان في يده كان
له ان يسترده من الامام ولا ينعى **راي** ابو يوسف التجمل في العشر قبل خروج الفروغ **ش**
قد يقول قبل خروج لان التجمل بعد خروج تجوز اتفاقا وقد بالتمز لا بد لو عمل عشر ارضه قبل
الزراعة لا تجوز اتفاقا وبعد الزرع قبل النبات على الخلاف في الاصح وبعد النبات تجوز اتفاقا
كما في الحكاية **له** ان سبب العشر الارض النامية بالخارج والتجمل للمزمنة لساق الزرع للمزمن
تجمله كما في الزرع ولما ان الخارج هو الثمار لا الاثمار عادة حتى لو قطعت وصارت حطب لا يجب
فيه العشر بخلاف الزرع فانه لو فصل يجب فيه العشر اتفاقا **قوله** ومنعاه مستدرس
لان في طرف الابواب **م** واخرناه عن نصب مستفاد بعد ملك **قوله** **راي** نصاب واحد يعني من ملك
نصابا فجعل زكاة بعد ملكه فادناه لم يملك نصابا لا تجوز اتفاقا **له** ان التجمل عن المستفاد كان قبل ملكه
قد يقول بعد ملكه فادناه لم يملك نصابا لا تجوز اتفاقا **له** ان التجمل عن المستفاد كان قبل ملكه
فلا تجوز ولنا ان النصاب الاول هو الاصل في السببية والمستفاد تبع له في حق الوجه **م** فترك
الحول الاول **م** ولم نضمن الساعي لتجمله الى فقير استحق احر الحول يعني اذا جعل الساعي الزكاة قد فيها
الى فقير فليس قبل تمام الحول او مات او ارتد جاز ولم يضمن الساعي ما عجل به عندنا وقال الشافعي
يضمن الا ان يكون اليسار من ذلك المال هذا اذا لم يكن بسوا المالك او الفقير عن الساعي فان كان
فالنصاب على من يملكه **له** ان وقع التجمل زكاة ثبت بعد تمام الحول فاذا تبين فيه انه غير مصرف
كان الساعي بالدفء اليه مستهلكا فضمن **له** انه كان حين الدفء مصرفا وبقاؤه كذا ليس بشرط
ولم يصدر فيه من الساعي حباية فلا يضمن والمأمور بالاداء **م** اي باء الزكاة اذا ادي بعد
الامر اي بعد اداء المالك زكوة ضامن للمالك عند ابي حنيفة سواء علم باء الزكاة او لم يعلم
م وشوطا له العلم يعني قالوا انما يضمن اذا اعطاها بعد ما علم اداء الامر فذكر بقوله بعد الامر

لانه

لانه لو ادي الوكيل قبل اداء المالك لا يضمن اتفاقا لهما ان الوكيل ادى الباقي وسعد وهو صرف مقدار
الزكاة من ماله الى الفقير واما وجوه زكاة فلم يكن في وسعه واما اذا علم باء الزكاة كان مستهلكا
ذلك المقدار فيضمن اعلم ان المذكور في المتن مواضع لما في الاصل مخالف لما في المنظومة من ان المأمور
لا يضمن عندها سواء علم او لم يعلم قيا على ان الوكيل بذبح دهر الاحصار اذا دعه بعد زوال
الاحصار عن الموكل لا يضمن علم او لم يعلم **وله** ان الوكيل كان مأمورا باء زكاة الموكل ودفء
الوكيل لم يقع اداء فيضمن لحاقه فيها امر به على ان الوكيل صار مصرفا لاحكام اداء الموكل وعلم
الوكيل بالعمل الحكيم ليس بشرط في النعزاله كالوكيل بالبيع اذا باع الموكل بنقل وان لم يعلم واما
دم الاحصار فعلى الخلاف ولين سلم فويلين واجب لانه يمكن ان ينزل الاحصار فيج ولا يدع ولما
اداء الزكاة فواجب فصار اسقاطه مقصودا فيضمن اذا لم يحصل مقصود الموكل **م** واستقطن
تعيين النادر اليوم والدرهم والفقير يعني اذا قال النادر على ان يصدق اليوم مره هذا الدرهم
على هذا الفقير فيصدق عذره **م** يعني اذا قال النادر على ان يصدق اليوم مره هذا الدرهم
بذره فلا يضمن عنه ولنا ان ما هو قربة وهو اصل الصدقة **م** يعني اذا قال النادر على ان يصدق اليوم مره هذا الدرهم
ليس بقربة فيعطى **فصل** في سائر الابل تقدم معنى السائمة في اول الكا **م** يجب شاة في خمس
من الابل تحتها كان او حوايا لان اسم الابل يتناولها النجس جمع تحق وهو الذي تولد من العربي والغنم
وهو الحمل الضخم **م** وساما من منسوب الى تحت نضر والعرب جمع عورى كذا في البيهقي **م** وغناتان في
عشر **م** ابل وثلاث **م** في خمس عشرة واربع في عشرين الى خمس وعشرين فبنت **م** ابل اذ
بلغ الابل خمسا وعشرين يجب فيها بنت غناتان **م** في اليوم لها حول وطف في الثانية بنت لبون **م**
وفي التي طفت في الثالثة في ست وثلاثين وطف في التي طفت في الرابعة في ست واربعين
م وحذرة **م** وفي التي طفت في الخامسة في احدى وستين **م** ابل **م** وثلاثون في ست وسبعين **م** حنان
في احدى وستين الى مائة وعشرين **م** ابل **م** وبهذه المقادير اشترت كتب الصدقات من رسول الله عليه
السلام وفي الخفة الواجب في الابل هي الاناث فلا تجوز الذكوان الا بطريق **الفقه** **م** كتابت
الفريضة الى من خمس وعشرين يعني اذا زاد على مائة وعشرين خمس ابل ففيها شاة مع الحقتين
واذا زاد عشر فغنائتان مع الحقتين واذا زاد خمسة عشر فثلاث شياه مع الحقتين واذا زاد عشرون
فاربعة شياه مع الحقتين واذا زاد خمس وعشرين فبنت غناتان مع الحقتين بطله النصاب تكون مائة
وخمسا واربعين **م** ويجب ثلاث حقات في مائة وخمسين يعني اذا زاد خمس على مائة وخمسين واربعين يجب
ثلاث حقات **م** الى ست واربعين يعني **م** يتألف الفريضة يجب في كل خمس ابل زادت على مائة وخمسين
شاة مع ثلاث حقات الى خمس وعشرين فيكون مع الاول مائة وخمسا وسبعين ففيها بنت لبون وثلاث حقات
ثلاث حقات فاذا زاد عليها احدى عشر صار مائة وستا وثلاثين ففيها بنت لبون وثلاث حقات
فاذا زاد عليها عشر بصير مائة وستا **م** يعني **م** فاربعة حقات **م** الحسين **م** على حد والضاق
اي كاستينا في هذه الحقتين وهو الاستينا في الكاين بعد مائة وخمسين استمرز به عن الاستينا في الاول
وهو الاستينا في الذي بعد مائة وعشرين والفرق بينهما ان في الاستينا في الاول لم يكن لا بعدام
نصابه وان الواجب في الاستينا في الاول تعين من الخمس الى الخمس الى ان يتألف الفريضة وفي
الاستينا في الثاني لم يكن كذا يجب بعد المائتين في كل خمس شاة الى خمس وعشرين ثم بنت غناتان الى
ست وثلاثين ثم بنت لبون الى ست واربعين ثم شاة الى خمسين ثم يتألف الفريضة بعد المائتين
والخمسين هكذا **م** لا في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة من غير استينا في **م** يعني قال الشافعي

فيما ادعى حقات في المائتين ثم
تستأنف ابل حتى تستأنف
الفريضة عندنا مائة

الثاني اعجاب بنت لبون وفي
الاستينا في م

[illegible]

او بالعكس اذا لم يبلغ كل منهما مضافا بالقيمة **عند ابن حنيفة** وقال لا بالاجزاء **عند ابن** بالقدرا بان يكون
لرجل ثلث نصاب فضة وثلثا نصاب ذهب مثلا وعلى هذا اعتبار سائر الاجزاء كالنصف والربع
وغيرها وقيمة الخلاف في نظيره فيما اذا كان لواحدمائة وخمسون درهما وخمسة دنانير وقيمة الدنانير
لناساوي خمسين درهما فيلزم ان يكون النصاب في كل من النصابين بقدره لان مائة وخمسين درهما
ثلاثة ارباع نصاب الفضة وخمسة دنانير ربع نصاب الذهب فيلزم نصابا وعلى قوله لا يجب في
نصاب الفضة لانها من حيث القيمة لم تبلغ نصابا واما في نصاب الذهب في اوجة عنده ايضا لان
قيمة خمسة دنانير او الم مساوي خمسين درهما فقيمة مائة وخمسين درهما تساوي خمسة عشر دنانيرا
وزيادة ولو كان له في الصورة المذكورة اربعة دنانير لا يجب فيها الزكوة اتفاقا لانها لم تبلغ نصابا
لا بالقيمة ولو بالاجزاء ولو كان قيمة خمسة دنانير تساوي خمسين درهما يجب الزكوة اتفاقا لانها لم تبلغ نصابا
المقتضى لهما ان القدر معتبر في وجوب الزكوة لا القيمة ولهذا وجب الزكوة في الرواية اذا بلغ
القدر نصابا بحالة الاقتراد فلا يعتبر القيمة في حالة الضم كالمعتبر في المعز والضمان ولذا ان التضم
لاخاد في القيمة وهي باعتبار القيمة فيضم احد التدين الى الاخر بالقيمة كما كان سلع التجارة تنضم
كذلك على خلاف حالة الاقتراد لان الجودة ساقطة اذا قومت كل منهما بنفسها واما اذا قومت بخلاف
جنسها فيعتبر القيمة بخلاف الضمان والمعز لان اسم التضم شامل لهما والنص ورد فيها باعتبار العين
لا القيمة **وعن المزكات** لا يضم اليها **عند ابن** بعض ارباع نصاب سائمة بعد اخراج زكوتها وعنده نصاب
من التدين قد يصح عليه بعض الحول ثم احول فذلك التدين نقدا كان او عروضا لا يضم الى ذلك النصاب
عند ابن حنيفة وقال لا يضم ويذكر في معجده بالحق لان عين السوائم اتفاقا وقد بالسوائم لان ثمن
غيرها اذا لم يكن للتجارة يضم اتفاقا وقيمة اشارة الى انه لو جعلها علوفة بعد ما ادى زكوتها ثم باعها
يضم عنها اتفاقا وقد بالمزكات لانه قبل اداء الزكوات يضم اتفاقا وعن الارض المودى عشرها
او حراجها وعن العبد الذي صدقة فطر يضم اتفاقا وكذا في الحقايق **اعلان** قوله اليها ليس بقيد
لان ذلك التدين لا يضم الى عروض التجارة ايضا عنده خص التدين بالذكركثرة استعمالها لهما ان علة
ضم المستاد الى النصاب هي الجاهلية وهي موجودة هاهنا فيضم ولذا ان معنى اداء الزكوة في الحول
ان يند البوابة عن وجوبها في اصل النصاب وبذلك ايضا كذا فيضم الى تكرار الزكوة المتيقن شرعا
فلا يضم كما اذا ادى زكوة سلع التجارة ثم باعها بالدرهم لا يضم الى نصاب في يده **وعنه** يضم الى نصاب
فضة او ذهب بجهة العروض **عند ابن** لان وجوب الزكوة فيها لكونها معدة للتجارة والتفان كذلك وان
اختلفت جهة الاعداد بان كان في العروض حولا وفي التدين خلقة **فصل** في زكوة العروض
جمع عروض متحتمين وهو متاع الدنيا من كل مال التجارة اذا بلغت قيمته نصابا من احد التدين **عند ابن**
اراد بآل التجارة غير التدين والمال انما يكون للتجارة اذا عمل فيه التجارة مع البينة الا اذا اشترى
بعض التجارة عوضا اخر فيكون الثاني للتجارة بلاية وكذا اذا قتل عبد التجارة خطا فضع به
يكون المدفوع للتجارة بلاية لان حكم البدل حكم الاصل وكذلك الاسامة لا بد منها من العمل والبينة
انما قيدناه بالعمل لانه لو ملك شيئا بائنا لا يكون للتجارة وان نواها اتفاقا ولو ملكه بينة او نكاح
او نحوها يكون للتجارة اذا نواها عند ابن يوسف لا قترانه بالعمل وعندها لا يكون لان هذه الاشياء
ليست بعمل التجارة اد التجارة مبادلة المال بالمال واما قيدنا العمل بالبينة لان من اشترى شيئا للتجارة
ثم نواه للتجارة لا يكون للتجارة حتى يبيعه بعروض ونوى فيها التجارة ولو نوى في مال التجارة ان
لا يكون للتجارة بخرو البينة كاف فيه كما ان اقامة المسافر محصل تجود البينة لا تذرك وسفر المقيم

محصل بالنية مع العمل وفي الكفاية لو اشترى الصباغ شيئا ليصبغ به ثياب الناس بالاسحران كان مما
ينبغي ان يرمي في المعول كالعصفور وغيره يكون في حكم مال التجارة لان ما اخذه من الاسحر مقابل للعين وان
كان مما لا ينبغي كالصايون والمحطب للجبال لا يكون في حكم مال التجارة لان اجرة يكون مقابل للمنفعة
لا بالعين ولا يعتبر حرم المكارين ولا لا تقهر وان اشترى هالواجر وهامر ويقوم بالانفع للصادق
في كل حال في كل النصاب اذا قهر به وعابه لمصارف الزكوة ونظر اليهم وتشتري كالنصاب
في كل حال في كل النصاب في اثنائه لا يمنع وجوب الزكوة عند تمام لا كل ما يجرى لا يشترط
كماله في كل النصاب في السوايم والتعدين واخره في كل النصاب في كل النصاب في كل النصاب في كل النصاب
اذا كان النصاب من السوايم والتعدين شرط ان يكون في كل النصاب واذا كان من العوض شرط ان
يكون في كل النصاب في كل النصاب لان وجود اصوله في كل النصاب شرط انفاقا حتى لو هلك
في اثنائه تسقط الزكوة **له** ان النصاب سبب للزكوة بتدبر معلوم وصفة معلومة وهي الاسامة
ثم زوال المصلحة في اثناء النصاب يمنع الزكوة فكذلك يمنع دهاب القدر الا ان اعتبار الكمال في عروض
التجارة مستقدر لانها باعتبار القيمة وهي لا تثبت على حال في كل النصاب فاعتبر في اخره فقط لكونه زمان
الوجوب **ولما** ان السبب هو النصاب وانما اعتبر القدر ليصير المالك غنيا واهلا لوجوب الزكوة
فيشتري في ابتداء النصاب ليعقد السبب وشرط في اخره لانه زمان الوجوب وفيما بين ذلك لا حاجة اليه
تخلو في صفة الاسامة لانها انما شرطت ليصير المالك مال الزكوة فلا يجب بقوتها فلا يوجبها في عبد
تنت قيمته نصا في اخره **وهذه** المسئلة خرج لما قبلها من الخلاف يعني اذا اشترى عبد للتجارة قيمته
مادون النصاب وكل قبل تمام النصاب لا يجب الزكوة فيه عندنا لا بعد تمام الكمال في اول النصاب
وتجب عند الشافعي لوجود الكمال في اخره **و** لو حال **راي** ثم النصاب **فصل** في ما يجرى في حنيفة من حنيفة مثلا
محسلة للتجارة ومقومة بما يبين **راي** عاري درهم فله يرد زكوتها **فصل** في ما يجرى في حنيفة من حنيفة مثلا
اربعين مثلاً **و** رخص **يعني** نقص قيمتها بسبب الخسار الى مائة مثلاً فادى من عينها **راي** عني
الحنيفة **و** كما حنيفة منها **راي** اعلى زكوتها خمسة اقتره منها اتفاقا **و** قيمة زكوتها **راي** عني
الزكوة من قيمتها فالمتبر يوم الوجوب **يعني** المعبر عند ابي حنيفة قيمتها يوم تمام النصاب فودى
خمسة دراهم في صورة الزيادة والنقصان لان قيمتها في اخر النصاب كانت مائتين **و** قال لا يوم الاداء
ش يعني المعبر عند ما قيمتها يوم الاداء فودى درهمين ونقصا في صورة النقصان وخمسة دراهم
في صورة الزيادة وفي الختام **يعني** كذا الخلاف في كل ما يورن او يعرجوا في السوايم فيعتبر
القيمة يوم الاداء اتفاقا حتى ان من وجب في ابله ابله تخاض قيمتها خمسة دراهم ثم تغير السعر
فصار تساوي درهمين يجب الثاني **لهما** ان الاصل في اموال التجارة اداء اجرة من النصاب
كما في السوايم وطول الزكي النقل الى القيمة بدلا عن ملك الجزاء في الشايع فيعتبر القيمة
يوم النقل وهو وقت الاداء **و** **له** ان القيمة اعتبر اصلها كالعين في الوجوب لان النصاب
هنا بكل باعتبار القيمة فيعتبر قيمتها يوم الوجوب بخلاف السوايم فان العين اصلها لان
نصابها بكل بالعين دون القيمة ولو تغيرت العين فادى قيمتها اعتبر يوم النصاب في الزيادة
يعني ان كانت زيادة القيمة وانقاصها في الصورة المذكورة بواسطة صفة راجعة الى الذات
بان كانت مثله وقيمتها مائتان فيبت حرم صادرة قيمتها اربعة دراهم فادى من قيمتها اربعة
قيمتها يوم النصاب اتفاقا فودى خمسة دراهم لان المستام بعد النحل لا يغير اتفاقا وهذه
الزيادة كالمستفادة بعد النحل فلا يغير **والاداء** في النقص **يعني** اعتبر يوم الاداء في صورة

النقص

النقص بان ابتلك الحنطة بعد النحل حتى صارت قيمتها مائة درهم فادى من قيمتها اربعة دراهم
ونقصا بخلاف لان النقصان من جهة الصفة الراجعة الى الذات كمال بعض النصاب بعد النحل
فيسقط عدده من الزكوة فيعتبر قيمتها يوم الاداء **و** **راي** في القيمة نصاب سائمة اشترىها للتجارة
ش **عندنا** لا بالسوايم **يعني** قال الشافعي يجب فيها زكوة الساعة وهي غاة لان اعتبار السوايم للغير
لان الساعي ياخذ الزكوة من الساعة حينما وادى زكوة العوض معوض الى مالكها وقد يصيرون
في الاداء **ولما** ان صفة الاسامة بطلت بالشراء للتجارة لوجود الشافعي بينهما اذا التجارة انما تكون
باخراجها من يده الاسامة تكون باسما كمالا والساعي ولاية الاخذ من السوايم وان كانت للتجارة
لانها من الاموال الظاهرة ولو اشترىها للتجارة ثم جعلها سائمة لغير النحل من وقت الجعل لان
زكوة التجارة وزكوة الساعة مختلفتان فذرا وسيا فلا يجرى حول احدها على الاخرى كذا في
الحنيفة **و** لو باع النصاب غيره في حنيفة **يعني** اذا باع نصابا وجب فيه الزكوة بحكم يبعد في
حنيفة **عندنا** وقال الشافعي لا يجوز وفي بيع الزايد عليه **و** لان **والاصح** ان البيع باطل في كل
وهذا هو الموافق لما في المستقومة وهو قوله وبيع ما فيه الزكوة داحضة باطل فسد نصبة الزكوة
لانه لو باع الطعام غير المتصور لم يندفع يبعه في مقدار العشر لانه للفقراء **ولما** منع المالك من الاتباع
به قبل الاداء **و** يؤخذ العشر من الزكوة وان لم يؤخذ **و** كان المصدق ان ياخذ عشرة من المتبري وان
تفرقا كذا في الحنيفة **له** ان قدر الزكوة حق الفقراء فلا يجوز بيعه كذا لا يجوز بيع احد التبركين حصة
الاخر **ولما** ان الكل باق على ملكه حتى لو كانت للتجارة جارية يجوز له بيعها له وحق الفقراء وان كان
في النصاب لكن للمالك ولاية نقل الى مال اخر **ولما** لو باع المصدق زكوة نصاب لم يجوز لانه ليس
بشريك ولو باع عثر الطعام من رب الارض او من غيره قبل قبضه جان لانه شرك فيه كذا في
الحنيفة **فصل** في العشر وهو قوله فيها معق الموند **و** **لهذا** وجب في ارض المكاتب
والعبي **والحنون** **م** العشر **و** **واجب** عند ابي حنيفة **في** كل خان **من** الارض العشرية سواء كان مما
يبقى سنة كالحنطة او لا يبقى كالقول وكان قليلا او كثيرا **فصل** في ائنة **ش** **عندنا** **راي** عني
والسقف فان المقصود من الوقوع والغرس هو الثمر والحب لا غيرهما وعن الحنيفة والقصب والشمش
لانها لا تستتب في البساتين عادة حتى لو فقدت ائنتها بان اخذ ارضه منجورة او مقسمة او مبنا
لشمش يجب فيها العشر ويجب في الكان وبذره لان كل واحد منهما مقصود ويجب في البطيخ وورق
بذره لان الاول مقصود ون الثاني وفي الحنطة لو كان في دار رجل ثمرة ثمرة لا عشرها لان
بقعة داره ليست بعشرية **و** **يعني** **له** **راي** **عندنا** **راي** عني **عندنا** **راي** عني **عندنا** **راي** عني **عندنا** **راي** عني
فان فيه نصف العشر **وقال** **راي** **عندنا** **راي** عني **عندنا** **راي** عني **عندنا** **راي** عني **عندنا** **راي** عني
والعين ونحوها يبقى بالحنيفة سنة فاذا بلغ الوطن منها مئذرا ما يكون خمسة اوسق بالحنيفة يجب
فيها العشر ونحوها لا يبقى غالبا فلا يجب فيها العشر **بل** خمسة اوسق **يعني**
الوسق سون صاعا بصاع النبي صلى الله عليه وسلم وكل صاع مربعة امتار المئذرا مائتان وسون
درهما اذا لم يبلغ كل نوع من الحبوب خمسة اوسق لا يضم عند محمد ويعني عند ابي يوسف فاذا
بلغ خمسة اوسق يجب العشر فودى من كل نوع حصته وعنه ان ما درك في وقت واحد الحنطة
والشعير والقمح يعنى والا فلا كذا في الحنيفة **لهما** قوله عليه السلام ليس فيما دون خمسة اوسق
صدقة وقوله عليه السلام ليس في الحنطة اوسق صدقة المراد منها العشر لا الزكوة لان صاحب

لا نصاب اذا اشترى به حضروا في اخر الحول للمقارة فتم عليها الحول يجب فيها الزكاة اتفاقا وله
عموم قوله عليه السلام ما اخبرته الارض فتيه العشر وهذا حديث مشهور فالأخذ به اولى وقيل
المحدثان اذا وردا على شيء واختلف حكمها ولم يعلم تأويلها فالأخذ بالعام اولى احتياطاً ولكن
منه ما لم يقصد انباته لان سبب العشر الارض النامية ولهذا يجب على الفقير ولا يستعمل الارض
بالخطب ونحوه عادة وفي الحيط وقت وجوب العشر عند أبي حنيفة اذا ظهر الثمر وعند أبي يوسف
اذا ادرك وعند محمد اذا جعل في الحضانة ونحوه الخلاف يظهر في وجوب العشر بالانقلاف وما
تلف من الخارج بغير صنفه فالعشر ناقص عنه ويجب نصفه **ترى** نصف العشر في السقي بالكة
م ويعتبر السنة فيما سقى بها **ترى** ما سقى بها وانما سقى على انده مفعول ثان لسقي كونه تعالى
وسقوا ما سقى بها وبالكة **ترى** يعني ان سقى الزرع في اقل السنة بالسقي فتيه العشر وان سقى بالكة
فتيه نصف العشر وان سقى نصف السنة بالكة ونصفها بغيره اقله ثلثه اربعة ارباع العشر ولا
تحتجب حوت **ترى** مونة الخراج **م** والخروج عليه **ترى** هذا اعطف لبيان معنى المونة كاجرة العال ونفقة
البقر وكوي الانهار واجرة الحافظ ونحوها لا طلاق قوله عليه السلام فيما سقى بها العشر
وفيما سقى بالنسبة نصف العشر **ويوجد** **ترى** ابو يوسف العشر فيما لا يوسق **ترى** لا يدخل في
الوسق كالف عوان والقطن اذا بلغ **ترى** لا يوسق يعني فتيه **م** قيمة نصاب من ادنى الموسوق **ترى**
في ذلك الزمان من اى نوع كان كالذرة في زمانا لان التقدير الشرعي لما انتهى فيه ينبغي ان يرجع
الى التقدير المعنوي وهو القيمة كما في اموال المقارة اعتبرت قيمتها في الزكاة لعدم امكان اعتبار
النصاب فيها واعتبراد في الموسوق لتعقير الفقير واعتبر خمسة امثال على ما يندرج به نوعه
ترى يعني قال محمد يجب العشر اذا بلغ الخراج خمسة اعداد من اعلى ما يقدر به نوعه لان النبي عليه السلام
اعتبر الوسق في زمانه لكونه اعلى ما يقدر به المكالات فينبغي ان يعتبر فيما لا يتوفى في كل نوع
من اعلى ما يقدر به في العادة فيعتبر في القطر خمسة اجمال كل حمل ثلثا من بالعراق وفي الزعفران
خمسة امثال **م** ويجعل **ترى** ابو يوسف المسقية من الانهار العظام **ترى** كالفان وهو من كوفة وحيلة
وهو من بغداد ويحوي وهو من ترمذ وحمون وهو من نجد **م** حواجبه **ترى** لا يها كانت منسوبة
الى الكفار فاستولى عليها المسلمون ويمكن انبات البدي عليها بالحد السقي والقنطرة عليها فاستبنت
بالانهار الصغيرة كالانهار التي شقها الاعاجم كنهو الملك ويزدجرد **م** لا عشرة **ترى** يعني عند محمد
في عشرة لان الحواجبه ما كانت في ايدي الكفرة ثم صارت في ايدينا بالفتن والغلبة وهذه
الانهار ما كانت في ايدي الكفرة لان بؤن البدي على الماء انما يكون با مكان اتحاد القنطرة وهذا
الامكان فيها نادراً فاستبنت ما الجاهل **م** وتعتبر **ترى** اي ياخذ عشرين العسل المحصل **ترى** اي الماخوذ
م من العشر **ترى** وقال الشافعي لا يؤخذ العشر منه **ترى** بالعترة لان العشر لا يؤخذ من العسل
المحصل من الحواجبه اتفاقاً **م** انه متولد من الحيوان لا خارج من الارض فاشبهه الابرسم
ولما قوله عليه السلام في العسل العشر **م** وهو **ترى** العشر واجب فيه **ترى** اي في العسل عند أبي
حنيفة **م** مطلقاً **ترى** اي سواء بلغ مضاً با او لم يبلغ **م** ويعتبر القيمة **ترى** يعني لا يجب في العسل العشر
عند أبي يوسف مالم يبلغ قيمته خمسة اوسق **م** كان هو الاصل عنده فيما لا يوسق **م** او عشر
قرب **ترى** يعني في رواية عنده لا يجب العشر فيه مالم يكن عشر قرب كل قرب منها خمسون
منا لوله صلب عليه وسلم في كل عشر قرب من العسل قرب **م** او خمسة امثال **ترى** يعني في رواية عنده
لا يفي فيه حتى يكون خمسة امثال **م** لا خمسة افراف **ترى** يعني عند محمد لا يفي فيه حتى يبلغ خمسة افراف

لانه

لانه اعلى ما يقدر به نوعه والغرفه **ترى** مكيال ياخذ ستة وثلاثون رطلا كذا في الصحاح
م ولا يجمع الخراج معه **ترى** اي لا ياخذ العشر مع الخراج من ارض حواجبه وقال الشافعي يجمع بينهما
في ارض الارض بالحواجبه لانها لو كانت عشرة لا يجمع الخراج اتفاقاً كذا في الحقايق **ترى** اي لا يجمع بينهما
فاننا وسبب لان سبب العشر هو الخراج وسبب الخراج هو الارض النامية ولهذا يجب الخراج بدون
الخارج **ترى** قوله عليه السلام لا يجمع في ارض مسلم عشر وخراج وفي الحيط لا ياكل المالك ما يخرج
من الارض الحواجبه قبل اداء الخراج لان المالك ان يخرج الخراج فلو اكله قبل اداءه يصير
مسلطاً عليه في الحياض كالمشترى لا يجل له اكل الطعام قبل القبض ونقد الثمن بغير اذن البائع ولو
ترك المالك الخراج للمالك يجوز عند أبي يوسف اذا كان مصر فانه وعند محمد لا يجوز لانه في جماعة
المسلمين ولو ترك العشر له لا يجوز اتفاقاً لانه حق الفقير على الخلو **م** وجمع الزكاة معه **ترى** اي يجمع معه
الزكاة مع العشر **م** اذا اخرجها **ترى** اي بالارض العشرية وقال ابو يوسف العشر دون الزكاة لان
سببها واحد وهو الارض النامية ولهذا يقال عشر الارض وكان في الجمع بينهما اجتماع وظيفتين
ببب واحد فبقوله معه لان الزكاة لا يجمع مع الخراج اذا اخرج بالارض الحواجبه اتفاقاً لان
سبب الخراج الارض النامية حكماً او حقيقة وسبب الزكاة ملك الارض المعدة للمقارة فيلزم اجتماع
الوظيفتين بسبب واحد **م** ان سبب العشر الخراج وسبب الزكاة ملك الارض المعدة للمقارة فلا يلزم
اجتماع الوظيفتين بسبب واحد **م** ومنع **ترى** اي عند ضعف العشر على ثقل ملك عشرين **ترى** وقال
يضا علفه عشرها وهو بكر الامم فحقها من نصاب في العيوب منسوب الى بيتي ثقل والكسر ارفع
روى انه قالوا العود **ترى** اي عنده عن قوم لنا شوكه نائف ان يؤخذ منها الحبة بعد ما ضعف ما نأخذ
من المسلمين والاشي باعدادكم بارض الروم فصالح عود من الله عنه على الصدقة المضاعفة فقال
هذه حوزة سموها ما شئتم ولم يغير عليه احد دخل على الاجماع **ترى** اي نصف العشر لان الزكاة تؤخذ
مضاعفة من سائمتهم اذا لم تكن للصبي اتفاقاً والمأخوذ منهم زكاة في حقهم بشر ايها وخراج في
حقنا لانه حق متعلق بالمال له ان العشر كان وظيفة اصلية للارض فلا يتبدل الملك كالحواجبه
التي استأجرها مسلم فيصرف مصارف العشر لان الواجب لما لم يغير مصروفه لتعلق حق الفقير به في
رواية عنده يصرف مصارف الخراج لان الكافر لا صدق له ولما كان عود من الله عنه صالحهم على
ان ياخذ منهم ضعف ما اخذ من المسلمين من الحق **م** الواجبة في الاموال فلو كانت هذه لمسلم عشرين
واحد واذا كانت لتقليب عشرين **م** فان اسلم **ترى** بعد ان ضعف عليه العشر **م** فالواجب **ترى**
يعني يؤخذ منه العشر مضاعفاً على حاله عند أبي حنيفة **م** وهو الله عنه لان الماخوذ بعشرة الخراج
لا يتبدل بالسلام المالك فكذا هذا **م** ويرفع **ترى** ابو يوسف **م** المضعف **ترى** لان الداعي الى التضعيف
كان فوته ثقلها وقد زال قال صاحب الهداية اختلف في بيان قول محمد والاصح انه مع أبي حنيفة
رضي الله عنه لان قول محمد لا ينافي الا في التضعيف لا صلب بان كانت ارض ثقل موروثة مضاعفاً
عشرها لان التضعيف الحاد لا يستحق عنه كما هو قوليها **م** ولو ملكها **ترى** اي الارض العشرية الذي
فعله الخراج **ترى** اي حنيفة لان في العشر معنى العباد والكا فليس باهل لها والارض لا تملك
عن الواجب فغير الخراج **م** ويتيق **ترى** اي تشدد النون اي يضاعفاً ابو يوسف **م** العشر على الذي
لانه لا سبيل الى ابقاء العشر عليه ولا الى تبدلها الى الخراج لان الخراج عود مشروعه كرها
وللتضعيف نظير كما في الثقل في القول **م** ووجهه **ترى** يعني قال محمد يجب عليه عشر واحد لان
وظيفة الارض لا يتبدل بتبدل المالك كما هو من اصله **م** وعشرها **ترى** اي عشر الارض العشرية

م اذا اخرجها من الكهانة عليه ثراي واجب على المخرج عند ابي حنيفة وقال لا على المستاجر قيد بالعرش
لان الخارج على موج الارض اتفاقا لان الخارج متعلق بالتمكين من الزراعة لا بحقيقة الخارج وفي
الحقايه هذا في حراج مؤلف واما حراج المقاسمة وهو ان يكون الواجب حيا من شايها من الحراج
كالبيع ونحوه على الخلاف وقيد بالاجارة لان العشر في الاعارة على المستجير اتفاقا لهما ان
العشر واجب في الحراج وهو حاصل للمستاجر بصورة وله ان الخارج حصل للوجوه معنى لانه اخر
بدله فصار المستاجر كالمشتري غلة ارضه فيجب العشر على المخرج او زاد بها فهو على ربح
الارض يعني اذا دفع ارضه العشرية من ارضه فخرج العشر على ربح الارض عند ابي حنيفة
وعنه عليه لان المزارعة فاسدة عنده فالبيع وان كان من قبل ربح الارض فيجب الحراج له
وللزارع اجر عمله وان كان من قبل المزارع فالحراج له ولو ربح الارض اجر مثل ارضه فكان
اجر هاتين وقال لا في الحراج يعني العشر عليهما بالخصص لان الحراج سلم لهما حقيقة واقعا
على المستجير لا على المبيع يعني من اعاد ارضه من سلم ليزرعها في ربحها فخرج العشر على المبيع
عندنا وعلى المبيع عند ربحه اذا اعادها من سلم ولو اعادها من ربحي فالعشر على المبيع اتفاقا
لانه باعادتها من الكافر صار موقوفا تحت الفقرة ان الحراج حاصل للمبيع معنى لانه اقام للمستجير
مقام نفسه فلم يرض عنه عليه كالوم على المخرج ولنا ان المستجير قام مقام المالك في الاستئجار
لا في حصول الحراج له وليس هذا كالوم لانه اجد الاجرة وهو عوض منفعة ارضه فصار
الحراج له معنى ولو اشتري زرعاً وتركه باذن البائع فادرك ثوبه ابو يوسف وعنه
قيمة الفصيل على البائع والباقي ثراي بوج عثر الباقي على المشتري وقال عليه وحده
يجب كل العشر على المشتري قيد بقوله وتركه لانه لو لم يترك المشتري وقضاه يكون العشر على
البائع اتفاقا لهما ان الحب سلم للمشتري فجعل شراي الزرع كشر البذر وكذا ان بدل الفصيل
حصل للبائع فلم يرض عنه عليه **فصل** فيمن يرضى على العاشر من نصبه الامام لاخذ الصدقة
من هذا نصيب للعاشر من عاشر الاخذ العشر من الحوي م ياخذ من المسلم ربع العشر لان الماخوذ
من المسلم زكاة فيكون على قدر هاهم ومن الذي نصبه ربع العشر لان هذا الاخذ بحاجبة
الامام اموالهم والذي اخرج الى الحاية من المسلم لثمة طمع المصوص في ماله م ومن الحوي العشر
لان حاجته اليها اكثر من احتياج الذي فيضعف عليه ما يرضى من الذي م ومن انكر الوجوه
ثراي وجوب الزكاة عليه بان قال هذا المال ليس لي وانما هو ودعية او بصاغة او مصادرة
او انا اجير فيه او عدا ماذون لصاحبه فلا بد ان يحل انكار الوجوب على هذه الطرق لان
انكار تمام الحول او الفراع من الدين ثراي قال علي بن ابي طالب من حجة العباد وعرف قاعة دمي منه
الحول او الفراع من الدين ثراي لان من لم يطلب من حجة العباد وعرف قاعة دمي منه
وحلف على ما ادعاه صدق لانه من الوجوب م وبامره ثراي ابو يوسف العاشر من نصبه
ثراي لصدقة صاحب المال اذا ادعى التسليم الى الحق ثراي تسلم زكاة الى عاشر احواد كان في
تلك السنة عاشر احوال يدين عليه لان الزكاة عبادة ولا يدين في العبادات م واستحقاقه لانه منكر
حقه لمطالب من حجة العباد والباقي يكتسبه بخلاف سائر العبادات لانه لا يكتسب له
ولامطالب فيهما واحراج البراءة ثراي الخط من العاشر الاخر على اخذه منه م شرط في صدقة
عند ابي حنيفة ومنه عند روي عنه لكون علامة على صدق دعواه كالمراة اذا
اخرجت بالولادة انما تصدق بالعلامة وهي شهادة القابلة والاصح انه ليس بشرط لان

الخط

الخط فيصدق بخبر الكلف وان اتي البراءة ولم تخلف لم يصدق وفي قياس قول ابي حنيفة وجب الله
عنه وصدق على قياس قولهما بناء على ادلة الشهادة بالخط اذا لم يترك الحادثة لا يجوز
عنه لان الخط يفسد الخط ويجوز عندها لان الاحتمال في الخط نادر م ولو ادعى الادا
ثراي ادان الزكاة في الاموال الباطنة بنفسه الى الفقراء في المصروف ثراي لان الادا في
اليه في المصروف قد ادعى وضع الامانة في موضعها فيصدق مع اليقين لانه منكر بثبوت الحق
عليه معنى وان كان مدعيها صورة قيد بالمصروف لانه لو ادعى ادانها بعد الخروج من المصروف الى
السفر لا يصدق بل ياخذها العاشر م وان كان في السابعة بنفسه وان حلف ثراي يعني اذا ادعى
تسليم زكاة السابعة الى الفقراء في المصروف لا يصدق عندنا وان حلف بل ياخذها ثراي وعند الشافعي
يصدق لانه وصل الحق الى شخصه وهم الفقراء فيجبون كالمشتري من الوكيل اذا دفع الثمن الى
الوكيل ولنا ان حق الاخذ لا مامر فلا يملك ابطاله كالدائن للصغير اذا دفع المدينون اليه فان
فان للولي ان ياخذ منه ثراي بخلاف الدفع الى الموكل لان الموكل حق الاخذ ولذا لو اتمم الوكيل
من قبض الثمن اخرج على احاكة الموكل عليه ثراي قبل الاول زكاة والثاني سياسة وقيل الثاني
زكاة والاول نافلة وهو الصحيح م ويصدق الذي كاسم ثراي يعني في كل صورة يصدق فيها
المسلم يصدق الذي ايصلا لانه ما يرضى منه ضعف ما يرضى من المسلم وانما حقيقة التصرف اذا
اخذ شرايط الوجوب والا يكون بدلا لا تصغيرا والمأخوذ من الذي وان لم يكن زكاة
لانه ليس باهل لها لانه كالزكاة في الشرايط اعلم ان قوله ويصدق الذي ليس بحوي على
عمومه لان الذي لو قال ادانها الى الفقراء في المصروف لا يصدق كما يصدق المسلم لان ما يرضى
منه حوي م ومصروفها مصراع المسلمين وليس له ولا بد التصرف الى الفقراء م ولا يصدق
الحوي ثراي فيما يصدق فيه المسلم اما في قوله انما مدينون فلا بد لانه لا بد من اهل الحوي لا يصح
قاضي خصوصتهم في المداينات واما في قوله لم يترك الحول على فلا بد لانه لا يترك الحول اعتبار
الحول في حقه واما في قوله ادانها الى عاشر احوال فلا بد لانه ما يرضى منه كان اجرة لنفسه الامان
وقد حصل فيعطي عاشر احوال ثراي في قوله ليس مالي للتجارة فلا بد لانه الظاهر يكتسبه بالانتقال
الى غيره داره يكون للتجارة غالبا اعلم ان اجرا قوله لا يصدق الحوي على عمومه مشكل لانه
لو قال ادانها الى عاشر احوال يرضى ان يصدق فيه لانه لو لم يصدق يودي الى الاستيصال
وذا لا يجوز كاذر صاحب الهداية وان لم يرضى على عاشر فحشره ثم مرمرة احوال لم يرضه
لان الاخذ في كل مرة استئصال المال الا اذا مر بعد العود الى داره فتعثره لان النفع حاصل
له بالعود اليها كل مرة فلا يمتنع ما له م الا في امهات اولاده يعني اذا قال الحوي في حادثة
همام ولدي يصدق ولا يرضى لاجلها ثراي لان اللب كما ثبت في دارنا ثبت في دارهم
فاعدت الماله فيها فاقراه جابر وانما استثنى امهات اولاده لانه لو قال لعبد مدينون
لا يصدق لان البذير لا يصح في دار الحوي كذا في البيت ووفر في الشئ لو قال لعبد هولا
بي وشلم لا يولدون له يفتقون ويعشرون لانه اقرار بالعق فلا يصدق في حق عبده ولو
كان مثلهم يولدون له لا يعشرون لثبوت بينهم منه م ولو مدينون الحوي في ماله ثراي
العاشر عن تصدير هاهنا ثراي عن اخذه نصف عشر قيمتها عن عبد بالمعشور اطلاقا لاسم الكل على
النصف وقال زفر بعشرها جميعا كيف ما كان لانها سوا في الماله في حق اهل الذمة ولذا
يجب الصمان على مثلث حنن الذي كما وجب على مثلث حنن م فاحذر العاشر نصف العشر

من قيمة الحق فقط **تراي** لا يأخذ من قيمة الحق لان الاخذ للحاجة والاصل في الولايات ولا ية
 المزا على نفسه ثم تعدي الي غيره والمسلم يحق حقه للتحليل حتى ان من عصب من من سلم له ان يتبرع
 لما كان يحقها الامام لغرضه ولا يحق للمسلم حق من كاد اسم الذي يجب عليه ارساله فلا يحق الامام
 وفي الغاية تعرف قيمة الحق بقول فاسقين قابلا ومبين اسما وفي الكافي تعرف بالرجوع الي
 اهل الذمة لكن الاول اولى وحلوه الميتة كالحق على ما روي عن **الشيخ** وبما روي به **تراي**
 ابو يوسف بالتعشير في الحق والحق **تراي** ان من يملكه **تراي** لان الحق من جعل يتعا اذا انقضا كان التبر
 لا يباع واذا انقضا الي ارض يباع **تراي** وفي الحق ان من يملكه **تراي** لان من يملكه **تراي** لان من يملكه
 على الاقراد عتق الحق دون الحق **تراي** لان العتق لا يوجب من المسلم اذ من يملكه **تراي** لان من يملكه
 من العوايد ولو من نصاب من الرطاب **تراي** جمع وطبة ارادها هنا الحق اوان كالتاويج
 والغب والبن الرطب ونحوها يعني لو كان له نصاب فاشترى به في قرب اخر الحول وطبا
 للتجارة فتم عليها الحول **تراي** العاشر منقوع عن الاحد من **تراي** من جنس الرطاب عند **تراي**
 حنيفة **تراي** عن **تراي** بل يامر صاحبها بان يوردي زكوتها بنفسه وقال لا يأخذ منه لان الرطاب
 دخلت تحت حيازة الامام وصارت من اموال التجارة وكذا ان الرطاب لم يرم عليها الحول وانما
 فخذ الزكوة منها باعتبار ان يبادل مال اخر وهو النصاب وذلك لم يكن معد وقت المرور
 ولم يدخل تحت حمايته **فصل** في المعدن والركاز المعدن اسم مال خلقه الله في
 الارض والكنز اسم مال دفنه بنوا آدم والركاز يعمها اذا وجد مسل او دمي معدن ذهب
 او فضة او حديد او رصاص وحاس في ارض عسرية او حرجية فوجب فيه الخمس واخذ
تراي الواجد **تراي** في وصف الارض بعشرته او حرجية اسحق اذ عناه لان المعدن الموجود
 فيها لا يخمس بائنا بل على الخلاف كما يبيح **تراي** وقال الشافعي لا يخمس لانها مباح سقت
 اليه بل الواجد وكان له كالمعدن ولما انها كانت في ايدي الفقراء فحرمه ابدى بطن العلة
 فتشابه الغنية فيها الخمس بخلاف ما ذكر من الصيد لانه لم يكن في يد احد ولما كان للواجد
 يد حنيفة وللغائب يد حكا والحنيفة او لي جعل الخمس للغائب واربعة اخماس للواجد
 سواء كان حولا وعبد او دمي او حرجيا يوجب من الصيد لانه لم يكن في يد احد ولما كان للواجد
 الغنية فكذلك افعال حكم الغنية ولا كذلك الحرجي وان وجدته في داره **تراي** في دار مملوكة
 له **تراي** هو ساقط **تراي** الخمس عن واجب عند **تراي** حنيفة روي عنه وقال لا يخمس لانه لو وجد
 في الفارة كان يجب فيه الخمس فكذلك اذا وجدته في داره او ارضه قياسا على الكنز وله
 ان المعدن حرجي ارضه خلقة ولا يورث في سائر ارجاء الدار فكذلك في هذا الحق اليك الخالف
 الحق الكل بخلاف الحق الموجود في الدار حيث وجب الخمس فيه اتفاقا لانه غير مركب **تراي**
تراي وفي الارض روايتان **تراي** عن **تراي** حنيفة الالف واللام فيها بدل عن المضاف اليه اي في
 ارضه المملوكة فيد به لان في الارض المباحة تحت الحق اتفاقا وهو رواية عنه لا يخمس
 كالدار فانها مملوكة بالشر او بالهبة او بالارث ولا يخمس في المملوك هذه الاسباب فكذلك
 في الارض لانها مملوكة بها وفي رواية عنه تخمس والفرق بين الدار والارض على هذه الرواية
 ان الدار ملكت خالية عن المون حتى قالوا لو كان في الدار حلة لا عيش في غيرها ولا يخرج فيها
 والارض ملكت مستغولة بها ولذا يجب العشر والخروج فيها وان وجد كذا **تراي** في
 اي موجود فيه علامة تدل على ان المسلم وضعه كالكتوب عليه كلمة الشهادة **تراي** كان لفظه **تراي**

بني

بني حكمهما **تراي** ان لم يكن اسلاميا بان كان فقومته اصناما واسم المملوك المعروف بين الكفر
 ما وجد حقه واحدا **تراي** في **تراي** اخذ الواجد ما بقي من الخمس ان كانت الارض مباحة **تراي** قيد به
 لان الحكم في المملوكة يختلف فيه وان لم يعرف يجعل جاهليا في ظاهر المذهب لان الحق الجاهل
 هو الاصل وقيل يجعل اسلاميا اذا تقادم زمان التبع لان الظاهر انه لم يبع **تراي** موضع اهل
 الحرب **تراي** ويطرد الحكم في المملوكة **تراي** يعني اذا وجد في ارض مملوكة تخمس ويأخذ الواجد ما بقي
 منه عند **تراي** يوسف **تراي** وقال **تراي** الباقي من الخمس لصاحب الحطة **تراي** وهو الذي حصه الامام
 بملك تلك البقعة اول الفتح حين خط كل واحد من الغائبين ناحية وان كان ميتا فلو رثته وان
 لم يعرف فهو لا يقضي مالك في الاسلام ولو رثته له اند من في الكار ولم يضل ايدي الغائبين
 اليه بالاحزان فصار من احواله اول عجزه فكان احق به كما اذا وجد في غير المملوكة ولما ان
 تلك البقعة صارت مملوكة بما في باطنها لصاحب الحطة او لانه باليس لم يخرج عن ملكه كن باع حقه
 في بطنها ذرة تكون الدرة للبايع بخلاف المعدن لانه من اجزاء الارض يخرج عن ملكه بالبيع
 كما في اجزائها **تراي** ويوجب **تراي** ابو يوسف **تراي** في اللولو والعنبر **تراي** وهو زبد البحر وقيل حتى
 وانه له راحة كالمسك وقيل حشيش فيه لماروي ابن عمر روي عنه كان يأخذ الخمس منها **تراي**
 دون الزبيب **تراي** وهو بكر الباء بعد حجة ساكنة وهو فارسي معرب بالهنة يعني لا يوجب ابو يوسف
 الخمس في الزبيب لانه هو سائل فلا يخمس كالمقطر والقيح **تراي** وعكا فيها **تراي** في الملتقي يعني
 قال لا يخمس في اللولو والعنبر لانه اذا يكون في الغنية وهو اسم لما يكون في ايدي الفقراء
 ايدي باغلة وفقر البحر لم يرد عليه فتراده في الزبيب الخمس لانه من جوهر الارض فصار
 كالرصاص والحديد اعلم ان الخلاف في الزبيب الذي اصب في معدنه لان الزبيب الموجود
 في خزائن الكار يخمس اتفاقا **فصل** في مصارف الزكوة الاصل فيه قوله تعالى
 انما الصدقات للفقراء **تراي** الابد وكذا انما قيد الحصر **تراي** ينصرف الي صير مقل **تراي** وهو من له ادي
 في **تراي** مسكين معدم **تراي** وهو من لا يتي له وكل من الوصفين كاشف عن معنى موصوفه **تراي** وعكس
 الوصف رواية **تراي** روي عن **تراي** حنيفة روي عنه ايضا ان الفقير هو المعدم والمكين
 هو المقل **تراي** الاول قول الشافعي اما الفقير الذي كانت حلوه سماء فقير امع ان له
 حلوه وقوله تعالى او مسكينا اذا امتزجة يعني المصق بطيه بالقراب من الجوع **تراي** الثاني
 قوله تعالى اما السفينة فكانت لمساكين والفقير يعني المنور وهو المكور القنار وهو اسو
 حالا وقابدة الخلاف تظهر في الوصية للفقير او المسكين **تراي** وعامل على الزكوة **تراي** وهو من
 نصبه الامام لاستيفاء العنبر وركوان الواشي **تراي** بعد عمله **تراي** فيه اشارة الى ان ما اخذه
 العامل اجرة على عمله فلا يستحق بدونه ولهذا لو اعطى المالك بنفسه زكوة الى الامام
 لا يستحق العامل شيئا ولكن فيما اخذه شبهة الصدقة ولهذا لم يحل للعامل الباقي اخذها
 ولم تعد راجعة اليه عندنا فيعطيه الامام ما يكتفه وعياله واعوانه لانه يسعى للفقراء
 كما يفيق القضاة ما يكفيهم من اموال المسلمين وفي البين لو استغفر **تراي** حنيفة الزكوة لا يزداد
 على نصيبها لان التصديق عين الانصاف **تراي** وغارم لم يزد من لا يفضل بعده نصاب **تراي** هذه
 الكلمة صفة دين والجوع وصف كاشف لغارم قيد بقوله لا يفضل لانه لو فضل عن دينه
 نصاب يكون غنيا وهو ليس بمصرف **تراي** وفي سبيل الله **تراي** اي يصرف الي من هو في سبيل الله **تراي**
 وليسره **تراي** اي ابو يوسف **تراي** في سبيل الله **تراي** ينقطع العنبر **تراي** يعني فقرهم لقوله عليه السلام

وهو من لا يملك

رواية وهو ان الفقير لا يشترط
والمسكين من ارضي شئ هو

احتسب خالده زعمه في سبل الله ولا غل ان الدرع للزوب لا يلزم **لا الحجاج** يعني فسر محمد بن قيس
الحجاج اي فسرهم لما روي ان رجلا جعل يعبر الله في سبل الله وامر عليه السلام ان يحمل عليها الحجاج
وان سبل منقطع عن ماله **وهذا** الوصف كاشف ايضا **حاجج** وهو عني من جهة المال فغير من
حيث كان لا يملك دفع حاجته ماله لعل له ان ياخذ من الزكوة قدر حاجته ولو اشد اكثر منه فهو
حرام لكن الاول له ان يستقرض ان واحد من يقضه ومن هو غايب عن ماله لمحقه وان كان في
بلده كذا في التين سبي المسافر بن سبل المأمنه له فصار كانه ولده ومنه قوله في الصوفي ابن
الوقت وفي كل رجة المكاتب **يعني** بد معا ونه المكاتب على اداء بدل الكابة وهو المراد من قوله تعالى
وفي الرقاب ثم ان عجز المكاتب وانتقل تلك الصدقة الى مولاه **يعني** محل له وكذا الفقير اذا استغنى وابن
السبل اذا قدر على ماله لان الصدقة وقت في مصر فها عند الاخوة وسقطت المولدة **وقم** قوم
كان النبي عليه السلام يعطيهم سبلهم من الصدقات ليوفى قلوبهم وهم ثلاثة اصناف صنفان منها كانوا
من الكفرة وكان النبي عليه السلام يعطيهم ليلوا او سبلهم هو صنف بالامم او كان يعطيهم ليدفع ثروهم
وهذا يدفع كان قايما مقام الجهاد في ذلك الوقت وصنف منها كانوا مسلمين وكان النبي عليه السلام
يعطيهم ليقومهم على الاسلام لعله ينعف قلوبهم فبعد ما قبض عليه السلام بدل ابو بكر له خطا
لما هم فلما راي عمر رضي الله عنه ذلك الخط مزقه فقال كان عليه السلام يعطيكم ليوثكم على الاسلام
فاليوم اعز الله بيند فليس بنينا وبينكم الا السيف والاسلام فلم ينكر عليه ابو بكر فبطل حقهم من
ذلك اليوم محل على الاجماع وهذا من قبيل انتها الحكم عليه لانه نزع اذ لا نزع بعد النبي عليه السلام
اعلم ان المذكورات مصارف العشور والزكوات وما اخذ العاشر من تجار المسلمين وان مصارف جنس
الغنائم والمدن والركاز ثلاثة فان سهم الله ورسوله واحد في قوله تعالى واعطوا انما غنمتم من
شي فان سهم الله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبل وسهم الرسول ودوي
القرن ساقط في ثلثة واما مصارف ما اخذ من تجار الارض وجزية الروس وما اخذ العاشر
من تجار اهل الذمة والمساكين في مصاح المؤمنين من سد الثغور وعمارات الرباطات والجسور
وارزاق العلماء النافعين والعصاة العاديين والمقاتلة والمختلين ومصارف بيت المال فكلها
المرحى وانما المولى ونفقة اللقيط ومن هو عاجز عن الكسب والواجب على الامراء ان يجعلوا لكل
نوع من الاموال المذكورة بيتا على حدة فيصرف كل منها في مصرفه ولو اوجدوا منها لانفسهم زائلا
مما يكسبهم او خلطوا المصروف ولم يراعوها يكونون ظلماء كذا في مختصر شرح الطحاوي **وي** ويجوز
الاقتصار على احد **يعني** على احد الاصناف المذكورة في اعطاء الزكوة **ولا** لا وجب التسمية
على ثلثة من كل صنف **وقال** الشافعي رحمه الله تعالى ان يصرف الصدقات على ثلثة اصناف من كل
صنف لان الله تعالى اصناف الصدقات الى الاصناف بلام التملك في قوله تعالى انما الصدقات
للفقراء لا ليد فقير مشترك بينهم كمن اوحي للاصناف المذكورة وذكر كل صنف بلفظ الجمع وانه
ثلثة ولما قول ابن عباس رضي الله عنه لم يسلد عن ذلك في اري الاصناف وصفت اجزائ
واللام في الآية للعامة كافي قوله لدا واللون ولانه اذا لم يوجد صنف يصرف الى مصروف
اخر اتفاقا ولو كان اللام للملك لوجب مساكدة واجمع المحل باللام برادة الجنب **واجزا** اخرج
نصاب تام **وقال** من اخرج امة اعطاه الفقير مع الكراهة **وقال** زفر لا يجوز لان الضاقران
الا احصل الا اذا الى العتيق ولما ان المدفوع اليه كان فقيرا حاله التملك فصار غنيا بعد ما منح
التي ما يسقده لاسما لمحتد وانما كره لان الاستماع به صناد **وقال** الفقهاء ولو صادف حال الفقر

لكن الجمل حتى لو كان مديونا او ذا عيال لا يكره لانه لا يكون **زكوة** غنيا **ولا** تصرف الى ذي شئ
الزكوة والحق بها العشر لقوله عليه السلام لمعاذ خذها من اغنيائهم ورد لها على فقرائهم **وعبر**
اغنيائهم راجع الى المسلمين وكذا فقير فقرائهم والاحتل نظم الكلام في الزكوة لان دفع صدقة
المنطوع اليه جائز **واما** دفع سائر الصدقات الواجبة كالخارقات وصدقة الفطر والذخائر
لقوله صلى الله عليه وسلم تصدقوا على اهل الاديان وعن ابن يوسف انه لا يجوز اعتبارا بالزكوة
و بما سجد وتكفين **يعني** لا يجوز ان يبي بالزكوة مسجدا ويكفن بها ميت لا يندم التملك وكذا
لا يقضي بها دين الميت او يبي بغير امره لا يندم التملك وان يقضي به دين ابي بامر جاز ويكون
القاضي كالوكيل له في قبض الصدقة **واعطاء** **يعني** لا يشترى بالزكوة وفيه فيعتق لعدم
التملك فيه ايضا فان قلت من اين شوط التملك وقد جعلت اللام في الآية للعامة قلت اللام
تدل على الملك لكنه يحصل لهم بعد الصرف اليهم في العاجبة ولا يحصل قبله لانهم يجوزون
والجواز لا يستلزم **واما** اصول المزي وفيه وعدة **يعني** لا يدفع المزي زكوة الى
الي ابيه وان علا ولا ابي ولده وان سفل لان منافع الاملاك بينهم متصلة ولا يري وجه لا يترك
الزوجين في المنافع عادة **وصرفها اليه** اي صرف المرواة زكوة الى زوجها باطل عند ابي
حنيفة **وصرفها عنه** وقال لا يجوز فيه بقوله صرفها لان صرف الرجل زكوة الى امراته باطل اتفاقا
وقد ناصرها بن كواتها لان اعطاها المنطوع الى زوجها جائز اتفاقا لهما ان التملك من الغير
من كل وجه لان نفقة الزوج ليست عليها **وله** ان المنافع بينهما متصلة ولهذا لا يقبل منها دة احد
الاخر فلا يكون تملك للغير من كل وجه **وعبد** ومكاتبه ومدره وام ولده لان اكسابهم
للمولى فله نفقة التملك وكذا لا يجوز دفع جميع الصدقات كصدقة الفطر والذخائر
والعشر الى ما يملكه واصوله وفروعه **ومعنى** البعض كالمكاتب **عند** ابي حنيفة **وي**
الله عند خلافها وهذا شامل للصورتين احدها ان مالك العبد اذا اعتق بعينه **وي**
السعاية في البعض الاخر عند ابي حنيفة **وي** الله عنه فلا يجوز للعتق ان يدفع زكوة
اليه لانه ككاتبه وعندهما يجوز لانه صار جوازا باعتبار بعينه **وقال** الشافعي
اعتق نصيبه من العبد لا يجوز للشرى لك الساكن اذا اختار السعاية ان يدفع زكوة اليه عند
ابي حنيفة **وصرفها** عنه لانه كالمكاتب ويجوز عندهما واما اذا اختار الساكن التملك كان
اجنبا عن العبد وجاز له ان يدفع الزكوة اليه لانه ككاتب العبد **وي** الزكوة
والمراد احدها **علي** من يملك قدر نصاب فاصل عن الحاجة الاصلية **من** اي مال كان بلا
اشتراط التملك فيه حتى لو كان له كتاب مكره محاسب احدهما من النصاب ولو كان له داران
يكن في احدهما ولا يكتفي في الاخرى بتقرير قيمة الثانية سواء كان بوجرها او لا وقال محمد
رحم الله ان كان يصرف اجرتها الى قوته وقوت عياله لا تعتبر قيمتها وهذا النصاب يتعلق
به الاحكام الاربعة من حرمان الصدقة وجوب الاضيعة وصدقة الفطر ونفقة الاقارب
انما قال قدر نصاب لان من ملك نفس نصاب فعليه الزكوة لانه يكون تاميا **لا قدر** الكفاية
ولا كسوبا **وي** ما اجر عطف على من يملك ولو قال لا كسوب ولا قدر الكفاية لكان اجنب ترتيبا
يعني عند الشافعي تحريم الزكوة على من يملك قدر ما يكفيه وعلى من يكون مستغنيا بكسبه
لما روي انه عليه السلام قال من سال الناس عن ظهر عني فاما يستكفي من حوجتهم قليل وما
ظهر عني قال ان يكون عند اهله ما يعيدهم ويعيشهم **ولما** ان النبي عليه السلام جعل في حديث

والجاني على العبد فلا يمنع الوجوب على المولى كذا في التبيين **م** وللجارية **م** لا توجبها على العبد
للمجارة وقال الشافعي يجب عند صدقة الفطر والزكاة ايضا ولا تنافي وجوبها لان صدقة الفطر
واجبة على العبد عن راسه والمولى يتحملها عنه والزكاة واجبة على المولى لما ليسه بالمجارة ولما
ان العبد سبب الفطرة والزكاة جميعا فلو وجبت الفطرة عنه لادى الى التناقض وقد قال عليه السلام
لا شأني بالصدقة **م** ونحو **م** في نأمر المولى باخراج الفطرة **م** عن العبد الكافر **م** خلا قال الشافعي
لأنها تجب على العبد ابتداءً ثم عليها المولى على ما من من اصله والكافر لا يصلح لاجبارها عليه
م اطلاقاً **م** له عليه السلام ادوات كل حر وعبد ولو كان المولى كافراً والعبد مسلماً لا يج
عليه اتفاقاً ما عندنا فلان المولى غير صالح لاجبارها ابتداءً واما بعده فلان المولى غير صالح
لا يجارها على وجه التحمل **م** والعبد المشترك بينهما **م** بين اثنين لا فطرة على واحد منهما عندنا في
حقيقة **م** وفيه تعالى **م** وقال على كل ما يخصه على الروس لا الا بشخص **م** مثلاً لو كان لثلاثين
اربعة ابدع عبد على كل واحد عن اثنين ولو كان ثلاثة تجب عن اثنين دون الثالث
وفي المصنف هذا في عبيد الخدمة ادنى عبيد التجارة لا يجب اتفاقاً وهذا بناء على ان ابا حنيفة رضي
عنه لا يرى قيمة الرقيق جبراً للتفاوت الفاحش وهما رباها وقيل عدم وجوب الفطرة بالاتفاق
لان كل واحد من العبدتين قبل القيمة نصفه لاحد الشريكين ونصفه لآخر فلا تتم الرقبة لكل
منهما والصحيح انه على الخلاف ايضا كذا في الكافي **م** ولا توجب عليها تطهير عن الواحد بينهما
م يعني اذا كان عبد بين اثنين لا يجب على كل واحد منهما نصف فطرته عندنا لانعدام سبب الوجوب
وهو الولاية الكاملة على تمام الرقبة وقال الشافعي رحمه الله تجب عليها تصفين بناءً على اصله
من انا تجب على العبد ابتداءً ثم عليها المولى عنه والعبد هاهنا كامل في نفسه وهما مونا فوجب
عليهما وفي الحقيقة **م** هذا المسمى بينهما ما يابا اذ لو كانت ووجد الوقت في نوبة احد هاتحين
الفطر له في قول **م** واوجبها عنه **م** في عن العبد خيار الشوط للبايع او المشتري من يوم الفطر في مدة
والا على المشتري **م** يعني اذا بايع العبد خيار الشوط للبايع ان لم ينضم **م** لا على من له الخيار **م** يعني
الخيار ففطرته عندنا على البايع ان فتح البيع وعلى المشتري ان لم ينضم **م** لا على من له الخيار **م** يعني
قال زفر بن فطرته على من له الخيار منهما **م** بالخيار لان البيع لو كان بائناً والبيع غير مقبوض
يوم العيد فتعبد بعهده ففطرته على المشتري اتفاقاً اما على المشتري فظاهر واما على البايع فلانه عا اليه
حتى ملك لم يجب على واحد منهما اتفاقاً اما على المشتري فظاهر واما على البايع لان البيع لو رد بخيار
البيع غير متفجع به فكان بمنزلة العبد لا بقرارة بالخيار خيار الشوط لان البيع لو رد بخيار
عيب او رده قبل القبض ففطرته على البايع اتفاقاً لان ملكه عا اليه مستقراً به فعاد حقوقه
وان رده بعد القبض فعلى المشتري لان ملكه عند بعد تمامه فلا تسقط عنه الصدقة
كذا في المحيط **م** لان وجوب الفطرة باعتبار الولاية والموتة وكلاهما ثابتان لمن له الخيار
فيجب عليه ولما ان ملك البيع في البيع بالخيار موافق فكذا ما جئنا عليه الا ترى انه لو فتح بيعه
الى قديم ملك البايع ولو اجاز بملك المشتري من حين العقد حتى استحق الزوايد المتصلة بالنفقة
م ويوجبها حيث هم لاحتها **م** يعني اذا كان العبد في مكان غير مكان المولى قال ابو يوسف
يؤدي الفطرة عنهم في مكانهم لانها واجبة بسببهم وقال محمد يوجبها في مكانها لانها واجبة عليه
ومحلها تمتد ولذا لا تسقط بلاكهم ويكفيها على كل من ابى من سائر عا ولذا **م** يعني اذا جاز جاز
بين شريكين بولد فادعياه تجب على كل منهما صدقة تامة عند ابي يوسف لانه ابن كامل لكل منهما

فهي

م وقسها عليهما **م** يعني قال محمد عليهما فطرة واحدة لان الولاية لهما والموتة عليهما **م** ويجب صاع من
تمر او شعير ونحو **م** نصف من البر **م** وقال الشافعي رحمه الله تجب من البر صاع ايضا لقول
ابي سعيد الخدري رحمه الله عندنا يخرج زكاة الفطرة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
صاعاً من طعام او صاعاً من شعير المواد بالطعام الحنطة ولما مروي عن ابن عمر رضي الله عنه
ان النبي صلى الله عليه وسلم امر في زكاة الفطر بنصف صاع من حنطة او صاع من تمر وهو مذهب
كبار الصحابة رضي الله عنهم وحديث الخدري محمول على المبيع بالزيادة وكلامنا في الوجوب
م وكذا من الرزيب في رواية **م** يعني كما يخرج من البر يخرج من الرزيب في رواية عن ابي حنيفة
رضي الله عنه وهي المشهورة لان البر والرزيب متقاربان من حيث ان كلامهما هو كل مجموع احزاب
وقال لا يخرج من الرزيب صاعاً لانه قريب من البر في الثقل به **م** ويجوز القيمة **م** اي يجوز دفع
القيمة في صدقة الفطر عندنا خلا قال الشافعي سبق بيان الدليلين من الطرفين في باب الزكاة
في قوله ونحو **م** احد القيمة **م** ومن دفع الحنطة والشعير وسوى بينهما على السبب **م** يعني يجوز عندنا
احزاباً من الدقيق والسويق على سبب جوبه بان يكون من دقيق الحنطة نصف صاع ومن دقيق
الشعير صاع وكذا من سويتهما وقال الشافعي لا يجوز لان العبرة لعين المخصوص عليه **م** ولما
قوله عليه السلام على كل مسلم مدان من فخر او دقيق والمد ما يكون وزن ما فيه ما يتبين وستين
درهماً لكن لا يجوز دفع المخصوص عليه باعتبار القيمة مثل ان يودي ربع صاع من تمر عن صاع من
شعير ولو ادى من الذرة وعينها بالقيمة **م** واعتبروا القيمة في الاقط **م** وقال مالك يعتبر فيه
الصاع لما روي انه عليه السلام قال او صاعاً من اقط **م** ولما ان هذه الرواية غير مشهورة
فيعتبر فيه القيمة احتياطاً **م** ويؤدونه ابو يوسف الصاع خمسة ارطال **م** وطل **م** عرافة
بها ثمانية ارطال **م** له ما جئنا من اهل المدينة عن الصاع فقالوا خمسة ارطال وثلاث
رطل وسعنا عن ابينا انه صاع النبي صلى الله عليه وسلم ولما مروي ان عاتبة رضي الله عنها
فسر الصاع ثمانية ارطال فاحكامه ليس بحجة لانهم يجوزون نقلوا عن الجمهورين قبل اختلاف
بينهم في الحقيقة في الصاع لان الوطيل كان في زمن ابي حنيفة رضي الله عنه عثمون بن اسار وازاد
في عصر ابي يوسف فصار ثلاثين اساراً والاسار مبكر النوبة ستة دراهم ونصف فالرطل
في زمن ابي حنيفة كان مائة وثلاثين درهماً وفي زمن ابي يوسف مائة وخمسة وستين درهماً
فاذا قابلتهما جدد كل واحد منهما النوا واربعتين درهماً في السنين هذا القيل اشبه لان محمد بن بكر
المسلة خلا فهد ولو كان فيها خلا قاله ذكره لانه اعرف بغيره **م** ويمنع صرفها الى دي **م** اي
قال ابو يوسف لا تدفع صدقة الفطر الى دي كالا تدفع اليه الزكاة وقال لا يجوز دفعها
لقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الدين لم يقا تلوكم في الدين ولم يخرجكم من دياركم ان تبرؤم
الا ان الزكاة حضرت منه لقوله عليه السلام لعاد خذها من اغنيائهم وصنعها في فقرائهم
فيقي على الاطلاق ما عداها **م** ويوجبها **م** اي صدقة الفطر **م** باليوم **م** اي يوم الفطر **م** لا ليلة
م وقال الشافعي يتعلق وجوبها بليلة الفطر حتى لا يجب عن مولود بعد **م** اي بعد طلوع الفجر
عندها من يوم الفطر اتفاقاً لان لم يكن موجوداً وقت الوجوب **م** وسيت قبله **م** اي قبل طلوع
الفجر عندنا لان لم يدرك وقت الوجوب وتجب عنه لانه كان موجوداً فيه **م** لانه ان الصوم
لما انتهى في ليلة شوال وحصل الفطر تجب صدقة عن ذلك الوقت **م** ولما ان اضافة الصدقة
الى الفطر تدل على اختصاصها به والفطر المضاد للصوم يكون في يوم الفطر لا في ليلته

موسى اخراجها قبل الصلوة لما روي انه عليه السلام كان يخرج كذا ويخرجون تقدمها
ترى تقدم صدقة الفطر على وقت وجوبها مطلقا ترى غير وقت بوقت معلوم ولا يتبدل
لان سببها هو الواس فيكون اذا بعد وجوبها لا يتبدل كسبيل الزكاة بلا وقت وفيه دفع لمن
قال انما يجوز تعجيلها في رمضان ولا تقطع لثبوتها لانها فريضة معقولة فلا تجزى وجوبها
بوقت كالزكاة وفيه دفع لمن قال انها تنقطع بمضي يوم العيد كالا حجة لانها انما تكون فريضة وقتها
والصدقة ليست كذلك

كتاب الصوم

وهو في اللغة الامساك وفي الشرعية امساك النفس عن الاكل والشرب والجماع من الصبح الى المغرب بنية
من اهله يخرج هذا التيمم الحايض والنفسا والكافر يفتر من صوم شهر رمضان على كل مسلم عاقل
بشر احترازه عن المحرم المستغفر جميع الشهور لانه غير اهل للاداء فانفق الوجوب عنه واما اذا
لم يكن مستغفرا في الوجوب عليه خلا في بني بالبحر وهذه الاوصاف شرط لوجوبه اذا
تلقوه تعالى كتب عليكم الصيام وقصا لقوله تعالى هذه من ايام اخرى وصوم المذور
ترى يفتر من الصوم المذور وهذا من باب اضافة الموصوف الى صفته كجد الكامع فان قلت
المذور واجب لان وفاء ثابت لقوله تعالى وليوفوا نذورهم وهو غير قطعي الدلالة لان
المذور الذي لا يكون من جنسه واجب كعبادة المريض مخصوص منه فان وفاء غير واجب بالجماع
فكيف عطف الواجب على الفرض قلت يجعل يفتر من بعض محارم فبذلكها او نقول المذور فرض
ايضا لان لو وفاء ثابت بالاجماع وهو قطعي غايته ان يكون سنده ظاهرا في الدلالة وهو
لا ينافي في حقيقته فيجب عطفه والكافة في صوم العبد من ايام الترتيب في لورد البهائم صومها
وجزأ الصيد وعزم العبدان في صوم العبد من ايام الترتيب في غير رمضان والذرة والكافة وعمل
ويقتل ترى يصوم الصوم نفلا فيما عدا ذلك ترى في غير رمضان والذرة والكافة وعمل
الصيام ترى قاصد الصوم نفسه من الجزاء الصادق المأخوذ عن الاكل والشرب والجماع مع
النية ترى شرط لصحة الاداء ليمتن بها العبادة عن العادة واداء بعبادة النية معية الوجوه
لامعية الاستمرار في البان في كتمته وجودها معه والخلاف فيه ويستترط لوجوب الاداء
بشر اي اداء صوم رمضان العفة والاقامة لقوله تعالى من كان منكم مريضا او على سفر فدية
من ايام اخرى وحض الشئ لهما ترك صوم رمضان تخفيفا عليهما فعلم ان اداءه غير لازم لهما
واما قال لوجوب الاداء لان نفس الوجوب ثابت في دمهما لوجود السبب وهو شهود شهر رمضان
في حقهما ولهذا صح اداءهما فيه والطهارة عن الحيض والنفسا ترى انقطاع دمها لا الاضلال
منها لما قالت عائشة رضي الله عنها كما خفي قوم بمصا الصوم دون الصلوة لا الكتاب
بما يجوز يعني لا يشترط لوجوب اداها الطهارة عن الكابة لقوله تعالى فان باسوا منكم فاجروا
ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط الاسود من الفجر فاذا صام
الفجر الثاني غايته لفطرات الثلاث يحصل جزاء من الصوم مع الحانة بالصورة فاذا صام جزاءه
معها صح سائر اجزائه لان الصوم لا يتجزى حصة وفادام فرصتنا النية على الصحيح المعتمد
فلا يتبادر صوم رمضان عندنا بلا نية وقال زفر ينادي فيد بالصحيح المعتمد لان المربيع
او المسافر لا بد له من النية انما قال لان الوقت غير متعين للصوم في حقهما لكن عندنا لا بد لهما
من النية بالليل وعندناهما كالحكم كذا في النظم لانه ان النية انما اجمع اليها للتعين وهذا الشهر

مبين

متعين لهذا الصوم حتى لو توب في هذه النية يقع عن الفرض فلم يحتاج الى التعيين ثانيا ولما ان
تعيين الوقت باعتبار ان غير هذا الصوم غير مشروع فيه لا ان ما وقع فيه من الامساك اعم من
ان يكون للاحتراز او لعدم الاشتباه يقع ادا جبر كيف والواجب عليه عبادة ولا عبادة الابالية
والاختيار وعندهما يعني ينتظر لكل يوم نية على حدة عندنا وقال مالك رحمه الله يكفي
في صوم رمضان نية واحدة في اوله وفي المحيط النية ان يعرف بقلبه انه يصوم له ان
صوم الشهر عبادة واحدة فكيفها نية واحدة كمن اعتكف شهرا بنية واحدة ولما
ان صوم كل يوم عبادة على حدة لا تدخل بين كل يومين ليلة وهو لا يصح للصوم بخلاف
اعتكاف شهر لانه عبادة واحدة لكون جميع اوقاته واحدة ولم تسترط تعينها ترى تعين النية
عن فرض الوقت وقال الشافعي رحمه الله انه شرط لان هذا الصوم فرض لا يتبادر الابالية
فلا يتبادر الى التعيين وصفها كالقضاء والا يكون مجبوزا في صفة العبادة ولما ان النية لا بد
منها لتعين العبادة عن العادة واما صفة الفرضية فمقتضية له لانه لم يشترط فيه وصف
اخر والمعين لا يحتاج الى التعيين فيصاب بمطلو النية وبالحظا وفي وصفها الملتحق في الذر
يصاب باسم جنسه ومع الحظا في وصفه ولا يثبتها ترى لم تسترط ان تكون نية رمضان
من الليل وقال الشافعي رحمه الله انه شرط لان الجزء الاول من الصوم اذا خلا عن النية فقد
فقد البان لعدم الجزئي في الفرض واما النقل خرج عن هذا الحكم لان مساه على الخفيف ولما
ان اقتران النية بجميع اجزاء اليوم ساقط بالاجماع لعدم امكانه واذاجان هذه العلة تقدم
النية على الصوم مع انفصالها عنه حقيقة وانفصالها به تقدم برأها وانما خيرا مع انفصالها
بالصوم حقيقة يكون اولى وانفصالها باكثر الصوم مراتب مقام انفصالها بكلمة فينادي
رمضان والذر المعين مطلقا ترى بطلان النية وبنية النقل عندنا ولا يتبادر عنده هذا
تفريع لقوله ولم تسترط تعينها وقيل الزوال والجزء قبل الزوال هذا تفريع
لقوله ولا يثبتها ورمضان واجبها من لا المعين بالرفع عطف على رمضان يعني
لو توب في رمضان واجبا اخر كالقضاء والكافة وقع عن رمضان وفي النذر المعين
وقع عما نواه والفرض ان تعين رمضان قوي كصومه يتعين الشارع فابطل كلما عده وان
تعين النذر المعين صغيف كصومه من النادر فابطل صلاحية اليوم المذور لماله وهو النقل
لما عليه وهو القضاء ونحوه ويجب التيمم في القضاء والكافة والذر المطلق اذ ليس لها
وقت معين فلا بد من التعيين ابتدا صرنا لذلك اليوم عن صلاحية النقل واجاز والنقل
بنية قبل الزوال وقال مالك لا يجوز الابنية من الليل وتقرير الدليل من الطرفين فهو
ما سبق في تقرير قوله ولا يثبتها اعلم ان المصنف رحمه الله ابيح العذر في قوله قبل الزوال
والذكر في الجماع الصغير قبل نصف النهار وهذا صح من عبارة العذر وري لان وقت اداء
الصوم من حين طلوع الفجر الى غروب الشمس ونصف وقت الضحوة الكبرى فتستترط النية
قلها لتحقق النية في اكثر النهار واما الزوال فنصف النهار وهو ما بين طلوع الشمس الى
غروبها فلو توب قبل الزوال لا يجوز لانه خلا اكثر اليوم عن النية والمواد من النهار
المذكور في الجماع الصغير اليوم ولا يجوز بها بعده ترى لا يجوز الصوم النقل بنية بعد
الزوال عندنا ويجوز عند الشافعي رحمه الله لان النقل مجزئ عنده ويجوز ان يحدث نشاطا
النقل بعد الزوال الا ان من شرطه ان يتقدم الامساك من اول النهار فجعل صليما من حين

نوي فتاب عليه قدره كذا في الحقايق **ولما** ان اقترابها بكل الصوم حكما انما ثبت اذا اقترنت بالثبوت
 وبفضل الصوم للمساكين **ف** اوردته بصيغة المجهول مع ان في المسئلة خلافا لما في نص عليه في
 المنطوق لان الاصح في مذهبه انه يوافقنا وانما فضل الصوم للمساكين لان الصوم عزيمة والتأخير
 وخصه والاخذ بالعزيمة افضل وامامنا روي ان النبي عليه السلام قال ليس من البر الصيام في
 السفر **ف** حول على ما اذا كان يصنع الصوم حتى يحل عليه الهلال **م** وبه **ن** اي نية المسافر في رمضان
م عن واجب آخر معتبر **ن** عند ابن حنيفة رحمه الله عنه فيقع عما نواه وما لا يقع عن الغرض لان حقيقته
 كانت لدفع الشبهة عنه فاذا انحلت الحق بالمقيم لوجود السبب في حقه وهو شهوة الشهر وكذا ان الشخص
 اذا جاز له عيادة بدينه فاولي ان يجوز له عيادة دينه وهو ان يقضي ما كان عليه لا رما في تلك الحالة
 وصوم رمضان لم يكن واجبا عليه بل انما يحل اذا ادرك بعده من ايام اخرى ولهذا لو مات قبل ادراك
 العدة فلا اثر عليه بخلاف القضية **م** وفي النقل عنه واما **ن** يعني في رواية عند ابن حنيفة رحمه
 الله عنه ان السافر لو نوي النقل يقع عنه لان هذا اليوم في حقه كسببان في حقه المقيم في كونه
 محبلا بين ان يصوم او يفطر وفي رواية اخرى لا يقع عن النقل لان الامم له اسقاط الغرض عن
 ذمته والتواب فيه اكثر فيقع عن الغرض وعادة لمصلحة دينه **م** والمريض في النية كالصحيح عند ابن
 حنيفة في ان صومه يقع عن الغرض وان نوي نقلا او واجبا لان رخصته انما ثبت للمريض من الصوم
 فاذا صام تبين انه غير عاجز فالحق بالصحيح **في** الاصح **ن** اجتزازه عمار روي الكوفي ان المريض كالمساكين
 في الحكم عند ابن حنيفة رحمه الله عنه لانه شهوة او موافق بان يراى بدمريض يطبق الصوم ويغان
 في زيادة المرض فيكون المرض باقيا في حقه فيصير كالمساكين ولو صام مقيم عن غير رمضان بجهله به
ن اي برخصته لا عما نوي **ن** يعني عند مالك رحمه الله يجعل عما نوي **ن** كقوله عليه السلام لكل امرئ ما يراه
 ولما قوله عليه السلام اذا صام رمضان فلا صوم الا عن رمضان **م** وبكل شعبان ان في الهلال
ن اي هلال رمضان في التاسع والعشرين من شعبان لقوله عليه السلام فان غم عليكم الهلال
 فاكملوا عدة شعبان ثلاثين يوما **م** ويجب على المنقود برؤية ادا روت شهادة **ن** يعني من راي هلال
 رمضان وحده فشهد فلم يقبل شهادة **ن** يعني اذا صام من روت شهادة **ن** على روية الهلال فافطر
 فوجب عليه الكفارة اذا اشد بالوقوع **ن** يعني اذا صام من روت شهادة **ن** على روية الهلال فافطر
 بالجماع فلا كفارة عليه عندنا خلافا لما في وكذا اذا اشد قبل ان يرد شهادة **ن** في الصحيح
ن بالوقوع تحقيقا بخلافه لان الكفارة لا يجب عندنا لعين الوقوع **ن** كذا ان رمضان مستيقن في حقه
 وشك عليه لا يبطل بيقينه ولما ان ما راه محتمل ان يكون حلالا لا هلالا فلا يكون مستيقنا في حقه
 مع ان رد القاضى شهادة حكم منه انه ليس من رمضان وهذه الشهادة مانعة عن وجوب الكفارة
ن لا يقبل المنقود برؤية الهلال اذا صام ثلاثين يوما **م** الامع الناس وان انفرد في هلال
ن الا يقبل **ن** لقوله عليه السلام الصوم يوم يصوم **ن** والقول يوم يفطر **ن** والناس لم
 يفطر **ن** يعني ذلك اليوم فوجب ان لا يقبل المنقود برؤية قال ابن الميثاق لا يبيى الصوم لانه
 يفطر واي في ذلك اليوم فوجب ان لا يقبل رمضان بعد ان اعتل المطلاع **ن** يعني اذا كان عليه
 يوم عيد عنه كذا في التبيين **م** واشتهر رمضان بعد ان اعتل المطلاع **ن** يعني اذا كان عليه
 عمار او غيم فقبل شهادة الواحد البالغ العاقل في هلال رمضان حراما كان او عبدا **ن** كان
 او ابي عبدنا لا يقبل عندنا كذا في التبيين **م** واشتهر رمضان بعد ان اعتل المطلاع **ن** يعني اذا كان عليه
 قبل شهادة الواحد على شهادة الواحد شهادة المجدود في قدف بعد التوبة في ظاهر الرواية

لذلك

لذلك ان هذا نوع شهادة فيشترط فيها العدد كما يراونها ولما روي انه عليه السلام قبل
 شهادة الاعرابي وحده على روية هلال رمضان ولان هذا خبر في الديانة فيقبل فيه قوله
 الواحد ولهذا لم يشترط فيه لفظ الشهادة ثم اذا صاموا ثلاثين يوما بشهادته ولم يروا هلال
 شوال لم يفطر واي في قول ابن حنيفة رحمه الله عنه واي يوسف **م** وبه في الفطر والاصح **ن**
 اي ثبت الهلال في عيد يمام بعد ثلثين **ن** اذا كان في السماء علة لانه يعلق بالعيدين نعم العباد من
 الفطر وتوسعة كحرم الاجناسي فاشترط العدد والعدالة ولفظ الشهادة **م** والاصح **ن** اي اذا
 لم يكن في المطلاع علة لم يثبت الهلال الا بشهادة جماعة يوجب اخبارهم العلم لان المنقود
 بالروية في هذه الحالة توجب تمة الغلط بخلاف ما اذا احتل المطلاع لانه يجوز ان يقدر
 البعض بغير نظر او بان يشك الغير فيقول له النظر قالوا احد الكثرة ان يكون اهل محلة وعند ابن
 يوسف يخون رجلا اعتبارا بالتسامة والاوي ان يفوض ذلك الى راي الامام لعل المراد
 من العلم غالب الراي لا العلم القطعي **م** والاكتفاء بثلثين **ن** وقت انكاف المطلاع **م** رواية عن ابن
 حنيفة رحمه الله عنه اعتبارا برباها الحق **ن** وروى الطحاوي بسمع شهادة الواحد اذا كان من
 خارج المصير لثقل المواضع وكذا اذا كان على مكان مرتفع في المصير **م** وتجعله ادا روي قبل
 الزوال لما فيه في الصوم والفطر **ن** يعني اذا راي الهلال قبل الزوال قال ابو يوسف هو
 لليلة الماضية حتى لو كان هلال فطرا فطروا وان كان هلال رمضان صاموا **م** وهما للتبعية
ن يعني قالوا الهلال في النهار لليلة المستقبل راوه قبل الزوال وبعده لانه لو راوه
 بعده فجعل لليلة المستقبل اتنا قاله ان النبي ياخذ حكم ما قرئ منه فالحلال اذا راوه قبل الزوال
 يكون قريبا لليلة الماضية واذا راوه بعده يكون قريبا لليلة المستقبل ولما ان الهلال
 المري في النهار مشكوك في انه من الماضية او المستقبل فلا يعتبر به فيجب لليوم من اخر
 الشهر الماضي وعن ابن حنيفة رحمه الله عنه ان راي امام الشمس فهو لليلة الماضية وان راوه
 خلفها فهو لليلة المستقبل **م** واذا ثبت **ن** روية الهلال **م** في مصور لم يمسأتر الناس **ن** احتياطا
 حتى اذا صام اهل ثلاثين يوما واهل بلدة اخرى شعبة وعشرين يوما لعدم رويتهم الهلال
 فحوا هلال شوال يجب عليهم قضاء يوم هذا اذا كان بينهما تقارب في المطلاع **م** وقيل يختلف
 باختلاف المطالع **ن** فلا يلزمهم هذا هو الاشبه لان الاقطار مختلفة فالشمس اذا تحركت وجه
 تحتل ان يكون طلوع الفجر لغير طلوع الشمس لقوم وعقوبها لقوم واهل كل بلدة محاط
 بما عنده لما روي عن كريب ان اهل الشام راوا وقال لا هكذا امرنا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ولا يصام يوم الشك **ن** وهو اليوم الاخير من شعبان المحتمل ان يكون اول رمضان
م الا نطوعا **ن** لانه عليه السلام قال هكذا امرنا **ن** واذا **ن** يوم الشك يوما كان معتادا بصومه
 فالصوم افضل والا فالفطر افضل احترازا عن ظاهريه النبي وقيل ان كان بالسماء عليه عظيم
 بصوم والا فلا والخلاف ان يامر المقيم العامة بالانتظار الى ان يذهب وقت النية بامرهم
 بالا فطار حذرا عن تشبه الروافض لان صوم يوم الشك واجب عندهم او دفعا لوم العامة
 من ان النقل اذا جاز فيه جاز الغرض **ن** ويصوم المقيم خاصة لانه هو العارف كهيئة النية
 بحيث لا يدخل فيها الكواهد بان يوي التطوع ولا يحظر بانه صوم رمضان ولا واجب
 اخر لانها مشهورة فيه ولا يتردد ايضا بين وصفي النية بان يوي فيه الغرض ان كان من
 رمضان وواجبا اخر او التطوع ان كان من شعبان وهذا مكره ايضا لانه لا ينافي للغرض من

بالدعوى
 هلال رمضان
 المنة راوه
 لا يخفى من
 الشك

ابو يوسف **بقره** لانه وصل الى الجوف من منفذ فاشبه الحنفية ووافقه في رواية
اي وافق محمد بن يوسف في رواية فافقنا حنفية وموافقه في انه لا يفطر
ولمجد لانه لا ينفذ بين المائدة والجوف وانما يجمع البول فيها بالترشح هذا الاختلاف فيما اذا
وصل الى المائدة واما اذا لم يصل بان كان في حنفية الله في بعد لا يفطر اتفاقا وكذا الخلاف
فيما اذا فطر في قبلها وقال الامام الا سيجب ان يصح ان يفطر اتفاقا ووصول دواء
اراد به الرطب لان الدواء اليابس يمتص رطوبة الجراحة فيصير لذلك منفذها فلا يصل
كذا في الكافي واكثر من هذا على ان العبرة للوصول حتى اذا علم ان اليابس وصل الى الجوف
فقد صومه كذا في التقريب للقدوري **من امه** بالمد والتسديد وهي جراحة واصلة الى
الدماغ **او جافة** وهي جراحة واصلة الى الجوف الى الدماغ او الجوف مفطر عندنا في
حنفية وموافقه عندنا وهو يشبه المطلق حتى لقوله ووصوله وقال لا يفطر لان وصول
الدواء غير متيقن لان مجرى الجراحة يفتح تارة ويغلق اخرى فلا ينفذ الصوم بالشك
قوله عليه السلام الفطر مما يدخل وقد دخل جوفه ما يصل به فانه فيفسد صومه ووصوله
قوله لان رطوبة الدواء لا يلاقي رطوبة الجراحة فيزداد طبعه ميلا الى الاسفل فيصل
متيقن لان رطوبة الدواء لا يلاقي رطوبة الجراحة فيزداد طبعه ميلا الى الاسفل فيصل
الى الجوف **من امه** ابو يوسف يوجب القضاء اذا خرج الدم من كان جراحا جارية
مطلوع الدم وحالته محمد لانه امر حتى لا يمكن الاحتراز عنه الا بالانزعاج فلا يفسد
به كالتزاح الناجي اذا تذكره ولا في يوسف ان التزاح جزء من الوطى واحظه وقد وجد بعد
طلوع الدم فيفسد صومه واول جزاء من جماع الناجي كان غير مفسد باحدث فاعبر اخوه
بأوله **وعكسه** في منعه كذا **يعني** اذا جامع ناسيا فتخرج ذكوه لذكوه صومه لا يفطر
عندنا وقال زفر بن يونس لان التزاح جزء قليل من الوطى وجد حالة التذكر فيفسد **ولنا** انه
لم يوجد منه الا الاستماع عن الوطى وهو ركن الصوم فكيف يفسد **من امه** وابتهل **اي** عكسا
في ابتلاء **الخير** من بين اسانده **يعني** اذا ابتلع قد راى بين من الطعام من بين اسانده ذكوا
لصومه لا يفسد عندنا وقال زفر بن يونس في ما يبتلع بغير نية وقد بقوله من بين اسانه
مقدار الحصة في رواية عن ابي حنيفة وقيل ما يبتلع بغير نية وقد بقوله من بين اسانه
لانه لو ادخله من خارج فابتلعه فان كان بغير مضغ يفطر قل او كثر وان كان يمضغ فان كان
مقدار الحصة يفطر ايضا اتفاقا وان كان اقل لا يفطر اتفاقا لانه يكثر **وقا** لا يصل
الى جوفه **له** اطلاق قوله عليه السلام الفطر مما يدخل والتم له حكم الظاهر ولهذا لا يفسد
المضغنة الصوم **ولنا** ان القليل لا يمكن الاحتراز عنه عادة فصار بمنزلة ريقه والكثير
يمكن الاحتراز عنه لانه لا يبقى بين الانسان غايلا ولو ابتلع قدر الكثير فلا كفارة عليه
عند ابي يوسف لانه يباح فيه الطبع وعليه الكفارة عند زفر لانه طعام متغير ولو كان الخارج
من بين اسانه دما غاليا على ريقه مساويا له يفطره ان ابتلعه ففسد عليه القضاء ون
الكفارة **من امه** يوجب قضاء اليوم المندور وخومه لعدوم فلان وقد قدم فلان بعد الكفارة
يعني من قال لله على ان اصوم يوم قدوم فلان فقدم قبل الزوال بعد اكل النذور وبعد
الزوال ولم ياكل قال ابو يوسف يجب عليه قضاء ذلك وقال محمد لا يجب لان المعلق بالشرط
كالملفوظ عند وجود الشرط فصار كما لو قال بعد الاكل او بعد الزوال لله على ان اصوم
هذا اليوم ولا في يوسف انه اوجب عليه يوم العدم وما تعرض بوصف ياتي اذ اذ

ف

فصح في ذمته واذا اعترض عليه ما ياتي في الادب لم يرد قضاءه كالمندور امرأة ان تصوم
شهر يلزمها قضاء ايام حيضها **من امه** يلزم بالشرع في النفل **يعني** من شرع في صوم نفل يلزمه اتمامه
عندنا وقال الشافعي رحمه الله لا يلزمه ملاروي انه صلى الله عليه وسلم قال لا مراهي حين كانت
صائمة فافطرت ان كنت قاضية فاقضى يوما مكانه وان كان صومك نفلوا فان شئت فاقضى
وان شئت فلا ولما قوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم ثم الا فطار في الطلوع غير مباح عندنا
بلا عذر في احادي الروايتين والصيغة عذر ان تادي صاحبها بعد اكله وقيل اذا وثق
على نفسه القضاء يفطر وان لم يثق لا يفطر **من امه** ولو شرعت متلوعة نزع حاشيت او حشا القضاء
وقال زفر لا يجب عليه القضاء بذلك اليوم لانه با حيمس بين انه ليس عملا للصوم والمفسد في
اوكه واخره سواء **ولنا** ان شرعها للصوم كان حيمس فلزم واعتراض المنايا في
الصوم لا يبقاوه دينيا في ذمتها فصار كالمندور تصوم العدة فافطرت ثم حاشيت فيه لا ينفذ
عنها القضاء **ومحمد بن ابي** ابو يوسف يوجب القضاء **من امه** لشرع عده متفلا يوم العيد اذا
افسد لان الشرع ملزم كالتذره ولو نذر يلزمه القضاء بالافساد فكذا هذا وقال لا يجب
لان الشرع غير ملزم لذاته بل يكون **من امه** موصونا عن البطلان وصوم العيد حرام للمبني عده
فلم يجب اتمامه بالشرع فلا يجب قضاؤه بالافساد فيد بقوله متفلا لانه لو شرعه نذر واجب
قضاؤه اتفاقا **من امه** نذره وتوجب قضاؤه **يعني** اذا نذر صوم يوم العيد صح نذره
ووجب قضاؤه بالاتفاق عندنا وقال الشافعي لا يجب لان النذر بغير الشرع باطل **ولنا**
ان صوم يوم العيد مشروع با صله وممنوع عنه من حيث ان فيه معنى الاضطرار عن ضيافة
الله تعالى فيصير نذره نظرا الى اصل الصوم ولو صامه صح عن نذره لانه اداه كما التزمه
ولكن يمنع عن ادائه نظرا الى معنى النبي فيصير الى خلفه **من امه** ابي حنيفة وموافقه عندنا ان نذره
انما يصح اذا لم يصح يوم العيد بل قال عدا فكان الغد يوم العيد ولو صرح لم يصح لانه
قارن به ما هو مبني عنه كالمندور قالت لله على صوم يوم حيمس لم يصح نذرها ولو قالت صوم
غد وصار الغد يوم حيمس يصح نذرها **من امه** ولو قال لله على صوم كذا يوم النذر واليهين بمحمد
من امه ابو يوسف **للاول** **من امه** اي للنذر الاول حتى لو لم يصح نذره دون كفارة اليمين
من امه واليهين **يعني** صاحبها بمحمد لانه للنذر واليهين معا فيد بقوله نذري واليهين لانه لو
لم يوافقا او نوي النذر لا غير او نوي النذر ونوي ان لا يكون بينا يكون نذرا اتفاقا
او نوي اليمين ونوي ان يكون نذرا يكون بينا اتفاقا ونوي اليمين لا غير يكون بينا عند
ابي يوسف ويكون نذرا ويصنع عندنا **من امه** ان هذه الصيغة حقيقة في النذر محجاز في اليمين
وهذا لا يتوقف النذر على النية ويتوقف اليمين عليها فالعمل بالحقيقة الحق ولها ان هذا
الكلام نذر بصيغته وسين بموجبه لان حكمه عزم ترك المندور وهو كان مباحا قبل النذر
وعزم المباح بين فاذا نوي ان يكون **من امه** معصوما فقد نوي ما احمله الكلام
فيغتر ويحوز ان يثبت الحكم بلفظ واحد كشر القرب فانه عليك بصيغته وعزم نذره
وكا لنية بشرط العوض فانها صيغة استداويم **من امه** ليس يجمع بين الحقيقة والحجاز وفيه
كلام لكن لا يحملة المقام **من امه** ومنع تقدم وقا **من امه** قبل حلول وقت **من امه** يعني اذا نذر ان يصوم
رجب او يمتك فيد مثلا معينا فصام شهره قبله اهدى كمن قال لا يجزئني الا
يجزئني فيد نذرا بالصوم والاعتكاف واما العباد في النيات ان يبيد نذر والصلو

وتخرج الذر بالصدق لانه لو نذر ان يتصدق في رجب فيصدق قبله يجوز ان قاله ان
يعين العبد معتبر حتى لو نذر يوم العيد وصام معه ولو نذر في ما مطلقا فصام يوم العيد عنه
لا يصح ولما ان الذر واجب الفعل في الذمة من جهة انه قربة لا من جهة وقوعه في شهر معين
فيجب التقدم على ما عيده كالونذر ان يتصدق في رجب فيصدق قبله يجوز **ويكون للصيام**
م مضاعف **م** راي مضموع لان من يراه من بعيد يظنه اكلا قال علي رضى الله عنه اياك
وما يسبق للقلب انكاره وان كان عندك اعتذاره قيد بالربط لان غير المضموع يفسد
لانه قد يتفقت ويصل الى جوفه وقيل الاسود منه يفسد وان كان مضموعا لانه يذوب
بالمضغ ويكره للرجل الغير الصائم ايضا اذا لم يكن من علة كالخمر لما فيه من التشبه بالنساء
وذاق الطعام لما فيه من تعريض الصوم على الفساد وفي الحائض ان كان في رجب المرأة
او مولي الاسمة سي الحلق لا يكره وذاق في التحسين هذا في الغرض واما في التطوع فلا يكره
الذوق لان الافطار فيه تعذر مباح اتفاقا وكذا بغير عذر في رواية الحسن عن ابي حنيفة
رضي الله عنه وفي الموطأ لا بأس للصائم بذاق العسل والطعام لغير جوده ورده كذا
يعني فيه **م** ومضغ **م** راي يكره مضغ الطعام للصغير بغير ضرورة **م** قد به لانه لو كان
لها ضرورة الى المضغ بان لم يجد من يرضع لصبيها الطعام لا يكره كيف ولو خافت على ولدها
يجوز لها الافطار فالمضغ او لم **م** والاستساق والاعتساق والتلف بوجوب للتبوء مكره
م عند ابي حنيفة رضي الله عنه لما فيه من التحسين في اقامة العباد **م** وبخالفه **م** ابو يوسف
لما روي انه عليه السلام صام لما على راسه من شدة الحر وهو صائم وفي هذه الاشياء
على العباد ودفن الصغير الطيب **م** وقيل يكره المعتصنة لغرضه من قوم الافطار ولا
وهم في الوضوء لانه مقيم السنة **م** وكراهة المباشرة والمعاينة والمصاحفة واية **م** عن ابي
حنيفة رضي الله عنه لما فيها من ارتكاب المحذور واما فعل النبي صلى الله عليه وسلم هذه
الاشياء في صومه فلو كانت مصنوعة عن ارتكاب المحظورات **م** ولا يكره الحائض لما روي انه
عليه السلام استحجم وهو صائم **م** ولم يكره السواك الربط **م** من ان يكون **م** روي عنه اصله
او عارضية بالآء وقال مالك يكره لما فيه من التعريض على الفساد بسبب رطوبته قيد بالربط
لتعيق خلاف مالك رحمه الله لان المذروه هو الربط عنده والافالسواك عندنا عن مكره
ربطاً كان او يابس لقوله عليه السلام من جئنا خلال الصائم السواك **م** ولا يكره راي السواك
م اخر النهار وقال الشافعي رحمه الله يكره لقوله عليه السلام كلوف ثم الصائم اطلب عنده
من ربح المسك والسواك بن بلة قيد باخر النهار لانه في اول النهار سمي اتفاقا ولما اطلاق
لما روي في المراد بمادواه يعني كراهة الكلمة مع الصائم لا استيفاء الكلوف في نفسه **م** وبقي
م السحر لما فيه من التقوية للعبادة **م** ولم يكره هو اتباع الفطر راي اتصال عيد الفطر ثبت
من شوال راي يصومها وقال مالك يكره لما فيه من تشبه اهل الكتاب في زيادتهم على المفروض
ولما قوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان واستعد ستا من شوال فكأن صام الدهر كله
والتشبه ممنوع لوقوع الفصل بيوم الفطر وفي الحائض ان فرجها فوجها بعد من الكراهة وابع
فصل في الكفارة **م** يجب مع القضاء الكفارة وجعلوها **م** راي كفاية الصوم كالقادر
م راي كفاية الظهار في وجوبها على التيق بان يجب عليه نحو رقة ان تجدها والافصام
شهرين متتابعين وان لم ينقطع فاطعام ستين سكيناً لقوله صلى الله عليه وسلم من افطر في نهار

رمضان

رمضان عامدا فعليه ما على المظاهر لا اليمن يعني جعل مالك كفارة رمضان كفارة اليمن في **م**
وجوبها على التحيين حتى ان من افصد صومه بالجماع فعند مالك عتق **م** وقد روي ان غناه اطعم ستين **م**
سكينا وان غناه صام شهرين متتابعين لان الخيار ثابت في كفارة اليمن وجوب الصيام كذا هذا
لان الكل كفارة وحبس واحد وفي التحيين لو صام احدا وستين يوما للقضاء والكفارة ولما
يعني اليوم للقضاء جاز لان الغالب ان الذي يصوم والكفارة يبدأ بالقضاء على من جامع **م**
وهو متعلق **م** ولم يشترط معه الا ان لا يسهل من تمام ما هيبة الجماع ولما يجب الفصل
وان لم ينزل **م** في احد السبيلين **م** قد به لان الجماع فساد وبها لا يوجب الكفارة انزل او لم ينزل
كما سبق بيانه في نهار رمضان **م** قد به لان الجماع في غير صوم رمضان ابلغ **م** عامدا **م**
قد به لانها لا يجب على من جامع ناسيا لان الانسان حاصل من جمعة صاحب الشرح والحق وجود
الجماع بعد مدم ولم يوجبها بالنسيان **م** وقال مالك يجب الكفارة على من جامع ناسيا لعم قوله
عليه الصلاة والسلام من جامع في نهار رمضان فعليه ما على المظاهر قال المصنف رحمه الله في
شرحده والمتهور في مذهبه كذهبت في الناسي اقول **م** على هذا ترك ذكر الخلاء كان من
عين الانصاف لان بيان الخلاف في غير المتهور مضغ الى التطويل المهور مع انه ذكر في شرحه
في كثير من المواضع انه ترك الخلاف المذكور في المنظومة لان ذلك القول كان غير مشهور **م** ولا
يغدرها **م** راي الكفارة **م** بقدره **م** راي بقدره الجماع في ايام رمضان الواحد وقال الشافعي بطلنه
كفارات مقددة يجب بعدد الوقوع قيد بقدره الجماع لانه لا كفارة عنده بالاكل والشرب
وقيدنا الجماع بكونه في ايام لانه لو تكرر في يوم واحد يكره كفارة واحدة اتفاقا وقيدنا
الرمضان بالوحدة لانه لو تكرر في ايام رمضان بقدره كفارة اتفاقا كذا في الحقايق
م ان السب يتعدد بقدره السب كما تتعدد الكفارة بتعدد اليمن وكالوكفول الاول **م** ان كفارة
رمضان شريعت لجرم العقوبة لان جبر النفسان حصل بالجماع القضاء والعقوبات اذا اجتمعت
تداخلت بفضل الله لان الرجم حصل بواحدة كما ان الحد وتدخلت تكرار الزنا بخلاف اليمن
لان كفارة شريعت جبر لئلا حرمة الام وما شريعت جبر لا بداجل قضاء رمضان وبخلاف
ما لو كفل الاول لانه بين ان الكفارة الاولى لم تقع واجرة **م** ونوجها على المطاوعة وشرو قال
الشافعي لا كفارة على امرأة طاعت بالجماع لان الكفارة جبر الفعل وهو ثابت للنساء على عب
والمرأة ليست بنا علة بل محل للفعل فلا يجب عليها ولما يقال جامع ولا يقال جامع ولما
انها شاركت الرجل في الاضاد فتشاركه في وجوب الكفارة لانه كفارة ان كانت غنية عن الزوج
عنها الكفارة كمن ماء الاعتساق وان كانت فقيرة لا يتحملها لان الواجب عليها الصوم دون الاعتساق
لعدم استطاعها التحريم والى بة لا يخفى في الصوم وفي الحقايق على خلاف المطاوعة في
الابتداء اذ لو كانت مكرهة في الابتداء لم تطاوعة عنه لا كفارة عليها اتفاقا قيد بالمطاوعة
لانها لا يجب على المؤهبة اتفاقا واما لواته الزوج على الجماع فجامعا فابو حنيفة كان يقول بطلنه
الكفارة لان اختيار الله اماراة الاختيار فراجع عنه وقال لا كفارة عليه وهو قولنا لان
اختيار الله غير معسدة واما عند صومه بالا يلاج وهو كان مكرها فيدم ونقطها لغرض
حيض او مرض شريعت اذ وجبت الكفارة عليها بالوقوع بمرحاضت في ذلك اليوم او مرضت
سقطت الكفارة عندنا وعند الشافعي رحمه الله وفي رواية عنه لا تسقط لان الكفارة ثبتت
دينا في دمتها وعروض المنا في لا ينافي بقا الكفارة فصارت كالوسو في يكرها ولنا

لا يجب الكفارة لانها نسيانية

انه يعرف من المشايخ فيمكن شبهة في ان اليوم غير مستحق بالصوم في اوله فنسقط الكفارة لانها
انما يجب بالا فطار في يوم مستحق بالصوم بخلاف السفر فانه غير مستحق للصوم ولذا اذا
السفر بالهنا لا يسبح له الا فطار لانه يتعلق باختياره فجعل كالعدم وعكسه لو سافر
به كونه مستحق الكافي يقال اقام في فلان على كره اذ لا كره عليه كذا في الصحاح بعدل ومما
يعني من اعطى في رمضان وكرهه الكفارة بكسر الكاف لا تسقط انما قاله ان العذر
عذرا وقال وفيه سقط جدي بقره كرها لانه لو سافر اختيارا لا تسقط انما قاله ان العذر
وجد في اخر اليوم فممكن فيه شبهة عدم استحقاق الصوم فنسقط الكفارة كالموعود مرض
بعدل ومما لا يخفى من صحة صاحب الحق فصار عذر له الا برأيه ووجهها بالاكل والشرب
المريض فانه لا يحرم من صومه صاحب الحق فصار عذر له الا برأيه ووجهها بالاكل والشرب
عامدا في في النهار رمضان وقال الشافعي رحمه الله لا يجب لانه ثبت بالواقع
بالنفس على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره وكذا قوله عليه السلام من افطر في نهار
رمضان فعليه ما على المظاهر وشرطه ان يكون في وجوب الكفارة على من افطر في رمضان
كونه اى كون المأكول عذرا او دوا او خلافا لما لك رحمه الله حبي اذا اتمعت حصة قصدا
وجبت الكفارة عنه كذا ان الكفارة شرعت جزاء عن هتك حرمة الشهر واذ يحصل بالفطر
عذرا وان لم يكن عذرا ولو ان الكفاية في اكل ما ليس بجذبا فاقصة فلا يجب به الكفارة
لانها شرعت عقوبة للكمال في الحيض كل ما لا يوجب عادة ملحق بما لا يتعدى به حتى لو اكل
شعيرا غير مقل او عذرا او براقا او سورا لم يدرى ولم يطعم لا كفارة عليه واما
اذا كان طينا او مينا ففدية الكفارة لانه يوجب كمالا في صومه باق ثم افطر متعمدا
عالميا بقايد لا يوجبها شرعا اذا افطر الصائم ناسيا فعلم ان صومه باق ثم افطر متعمدا
فلا كفارة عليه عند ابي حنيفة ورواه عنه وقال عليه الكفارة قيد بالتمتع لانه لو
افطر ناسيا بعد نسيانه لا يجب الكفارة اتفاقا وقيد بقوله بعد نسيانه لانه لو كان قبله
جب اتفاقا وقيد بقوله عالميا لانه لو كان طائنا بقايد لا يجب الكفارة اتفاقا كما انما
علم حال صومه انشئت الشبهة فصار من افطر متعمدا قبل عروض النسيان وله ان
شبهة الحال وان انتفت لكن شبهة الدليل باقية لان القياس يقتضي ان يفيد الصوم
بالاكل ناسيا وبه اخذ مالك رحمه الله فلا يجب الكفارة لهذه الشبهة وكذا في
الاخلاق لو تعذر في الافطار قبل الزوال ولم يكن قوا في الصوم لا كفارة عند
ابي حنيفة ورواه عنه وقال عليه الكفارة قيد بقوله قبل الزوال لانه لو افطر بعد
لا كفارة عليه اتفاقا لانه ان افطار لم يقع على الصوم لان الامساك بلاية لا تكون صوما
وكما ان كان متكئا من الصوم بالنية وه نقوب الا فطار ذلك النكث كقوته نفس الصوم
كان غاصبا الغاصب يضمن نقوب مكنة رد الغاصب فصار كقوته المفعول او بعد
نية قبل الزوال في من اصبح عذرا وللصوم فتوى قبل الزوال ثم افطر عامدا لا يجب
الكفارة عند ابي حنيفة ورواه عنه وقال لا يجب فدية النية بكونها قبل الزوال لانه لو
كان من الدليل فتعد الفطر عيب الكفارة اتفاقا لهما ان الصوم بنية من النهار جاز فيكون
جائزا على صوم صحيح وله انه بنية النهار لا يكون صائما عند الشافعي رحمه الله ويذهب
الشبهة الناشئة من الدليل ان كان الكفارة

القضاء

القضاء بين الجمع والفرق في ان يبين ان يقضها متباعدة او متفرقة لانه غير موقت بوقت
معين ولا يوجب فدية للقضاء بعد صوم العام في بعض اوقات فضاء رمضان حتى مضى
رمضان الثاني لا فدية عليه عندنا لتأخيرها وقال الشافعي رحمه الله يعدي بعد من طعام
لكل يوم لما روي عن ابن عمر كذا ذلك ولنا اطلاق قوله تعالى فعدة من ايام اخر من غيره ذكر
الفدية ولا يجب القضاء على المريض والمساكين لوما في حال المرض والسفر لان الخطاب
بالاداء مستأخر في حقها الى ادراك عدة من ايام اخر ولم يدرى ان كان صوما او اقام فتمت
توجب الا ايضا بالاطعام فيجب عليه عندنا ان يوجبه ان يطعم وليه لما قال من صومه
كالنطرة عن كل يوم في كذا طعام في صدقة الفطر وهو نصف صاع من بر او صاع من تمر
الا ان في الفدية يجوز اباحة الطعام اكلتان مشقتان ولا يجوز ذلك في صدقة الفطر
كذا في الحائض وفي قوله كالنطرة احتراز عن قول الشافعي رحمه الله فان الاطعام عنده
مقدر بعد لكل يوم وهذا الاطعام عندنا بعد الايضار انما يخرج من ثلث ماله حتى لو زاد
على الثلث لا يلزمه ذلك وان اوصى بغيره فما بقدر صحته واقامته لانه ادول وقب
القضاء فوجب عليه وعجز عن الاداء في اخر عمره فصار كالشيخ الفاني فان قلت جواز الفدية
في الشيخ الفاني ثبت على خلاف القياس فكيف يقاس عليه غيره قلت ما ثبت بخلاف القياس
لا يقاس عليه غيره اذ لم يكن ذلك العجز في معناه من كل وجه واما اذا كان في معناه من كل
وجه فالحكم ثبت فيه بطريق الدلالة لا بالقياس وما نحن فيه كذلك لان كلامنا فيمن عليه
قضاء رمضان فادرك عدة من ايام اخر ولم يصم ثم مرض فاستمر مرضه الى ان مات كذا
في النهاية وقال الشافعي رحمه الله لا يجب عليه الا ايضا بل يودي من جميع التركة وليه
بقدرها كما كان يودي من العبد منها بلا ايضا ولنا انها جادة فلا بد فيها من الاختيار
واذا ادت بلا ايضا تكون جبرية ولا يجبر الصوم عندنا في لا يجوز لولي ان يصوم
عنه ما وجب عليه من القضاء عندنا وقال الشافعي رحمه الله يجوز لقوله عليه السلام من مات
وعليه صيام صام عنه وليه ولنا الحديث المشهور لا يصوم احد عن احد والمراد بما رواه
الا طعام لانه بدل الصوم فوقيما بين الحديثين ولو نذر صوم شهر مثلا لو نذر من
في رجب ان يصوم شعبان في صوم ايام من شعبان في رجب فله ان يصوم شهر رجب كله واداه بعض شهر
فراي بقدر ايام صحته لانه لو لم يصم لم يلزمه في فلو صح شهر الرصد كله واداه بعض شهر
لم يمه بقدره اعتبارا بقضاء رمضان وما به كذا في صوم ايام من شعبان في رجب فله ان يصوم شهر رجب كله واداه بعض شهر
فيجب عليه الا ايضا بالاطعام عن الكل كالصوم اذا نذر صوم شهر ثم مات قبل تمامه فانه يلزمه
الا ايضا بجملة اتفاقا لان الكل وجب في رصده بصدقه فوجب عليه نقضها بالفدية عند غيره
بخلاف رمضان فان نفس الوجوب فيه انما يثبت باذنه الى عدة من ايام اخر فيقدر بقدرها
والمريض الجهم للفطر عند ابي حنيفة ورواه عنه في خوف ازدياد في راي ازدياد
مرضه بالصوم وقال في المرض الجهم عجز عن القيام في الصلوة ثم معرفة ازدياد
المرض اما بغلبة ظنه او بقول طبيب حاد فيكون من المرض لا يفطر وفي قوله خوف ازدياد
لان الجهم هو المرض لا الضعف وكذا لو خاف من المرض لا يفطر وفي قوله خوف ازدياد
اشارة الى هاتين المسألتين لانه قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر الا انه ولما
لم يكن نفس المرض مظنة اشتغاله ببعض المرض فينقص بالصوم قلت المرض الجهم ما هو

قوله عليه الصلاة والسلام لا اعتكاف الا بالصوم وما رواه اخر فلا يعارض
الحجرو في فتاوي الوالي من صام تطوعا لم يندرج اعتكاف ذلك اليوم
لا يصح لانه لما وجب الاعتكاف وجب الصوم من اول النهار وصومه انعقد
تطوعا فتعذر جعله واجبا واقل نفل يومين يعني اقل نفل الاعتكاف وهو
ان يشترط فيه من غير ان يوجه على نفسه مقدار يومين يعني اقل نفل الاعتكاف
لان شروط الصوم ولا صوم اقل من يومين واكثره يعني اقل نفل الاعتكاف
مقدور باكثر اليوم عند اي يوسف رحمه الله لان اكثر النبي بمزله كله حتى لو شرع
في صوم التطوع لم يندرج الاعتكاف قبل الزوال صح عنه **م** وساعة **م**
يعني اقله مقدار ساعة عند محمد رحمه الله لانها اقل ما يتصور فيه اللبث
ولا اعتبار بقاء وقتها والصوم ليس من شرطه في النفل عند لان حال النفل
يسبق على المسألة فيد بالنفل لا **م** الواجب اقله مقدار باليوم اتفاقا فان
قلت لا اعتكاف عبادة قبل بلزم بالشروع كالزوم الصوم **قلت** لان كل
جزء من اللبث عبادة على **م** لا العادة فلم يقتصر الى جزء اخر وفي الصوم
يجمع اجزاء الامساك عبادة لان الانسان لا يتناول عن قليل امساك عادة **م**
وتعتكف المرأة في مصل بيتها **م** لانه هو الموضع المعين لصلاة فتحقق انظارها
فيه ولا تعتكف في غير مصلها في بيتها واذا اعتكفت لا تخرج من مسجد
بيتها كالرجل الا لحاجة الانسان وان حاصرت خرجت وان لم تكن في بيتها
مصلها لا تعتكف كذا في الكفاية **م** والخروج شراري من وجع المعتكف من موضع
اعتكاف بلا عذر **م** ساعة لعين ضرورة مفسد **م** اعتكافه عند اي حنفية
رضي الله عنه **م** واشترط له شراري لفساد الاعتكاف **م** اكثر النهار شراري قال
لا يفسد ما لم يخرج اكثر النهار لانه ان الاعتكاف هو اللبث والخروج ينافيه
فيطله قل او كثر ولما ان اللبث في اكثر النهار يقوم مقام كله كما ان ليلة
الصوم في اكثر النهار كالنية في كله وفي الدخيرة هذا في الاعتكاف **م** الواجب
واما في النفل فلا يفسد الخروج ولو بلا عذر **م** وعجز **م** شراري خروج المعتكف
للمسألة **م** وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز اذ لا ضرورة له في خروجه
لها لانه كان يمكنه ان يعتكف في الجامع فلا يحتاج الى الخروج ولنا ان الاعتكاف
في مسجد مشروط لقوله تعالى واتم عاكفون في المساجد فاذا اعتكف في مسجد
لغيره من بيته من الضرورة الى الخروج للجمعة لكونه مأمورا بالسعي اليها
لكن يخرج من معتكفه حتى تزول الشمس لتوجه امر السعي اليه فان قلت
لم تسقط الجمعة بعدد الاعتكاف كما سقطت بعدد السفر قلت الجمعة واجب
باعتكاف الله والاعتكاف واجب بايجاب العبد فلا تسقط الجمعة به لو بنا على
منه واما عذر السفر فقد جعله الله سببا للتحفيف ولو مكث في الجامع
يوما لا يفسد اعتكافه لانه محله الا انه لا يجب لالتزام الاعتكاف في المسجد
الاخر **م** وتحرر الوالي على المعتكف لقوله تعالى ولا تباشروهن واتم عاكفون
م ودوا عية **م** كاللبن والقبلة لانهما مودعة اليه كما حرمت في الاحرام والظهار

والاستبراء

والاستبراء فان قلت لم يحرم الدواعي في الصوم وحالة الحيض كما حرم
الوطي قلت لان الصوم والحيض يكرهان فلو حرم الدواعي فيهما
لوقعا في الحرج وذلك لدفع شرهما **م** ويطلب به شراري الاعتكاف
بالوطي **م** مطلقا شراري سوا وجد ليله او نهارا عمدا او تاسيا وانما لم
يجعل النساء عواقيه كما جعل عواقي في الصوم لان الاعتكاف حالة
مذكورة ولا كذلك الصوم **م** وبالا تزال من لمس وقبلة ولا نفسه بهما
شراري الاعتكاف بخروج اللبس والقبلة وعند الشافعي رحمه الله يفسد لا يحل
الحقا بالجامع في الحرمه في الاعتكاف **م** حقا بها به في افساد الاعتكاف
احتياطاً **م** ان المني هو الجامع وهما ان يكونا في معناه اذا اتصل
بهما الا تزال لانه يكون قاضيا للشهوة واذا لم ينزل لا يفسدان لا يقال
في معنى الجماع ولهذا لم يفسد الصوم بهما **م** ولا يبطل به شراري الاعتكاف
بالا تزال **م** من نظر وفكر لان الا تزال منها بمنزلة الا تزال في الاحتلام
م ولا بأس للمعتكف بقصد البيع **م** لانه قد يحتاج الي ذلك بان لا يجد من يقوم
بحاجته المراد به عقد ما لا بد له كالطعام ونحوه **م** وساعة عقده لا تجار
فكره مطلقا وكذا عقد غير المعتكف في المسجد والحزن والحياطة فيه وقيل
ان كان الحياط يحفظ المسجد فلا بأس بان يحيط فيه وكل ما يكره في المسجد يكره في
سطحه **م** ودون احتياط سعة **م** يعني لا يحضر المبيع في المسجد لانه لا يصير
مشغولا بحقوق العباد ونكون كالدكان **م** ويكره الصمت **م** وهو ان لا
يتكلم اصله من غير عذر هذا اذا اعتقده فربما لان صوم الصمت سبى عنه
فان الصمت للاستراحة فليس يكرهه وقيل اراد بالصمت النذر
بان لا يتكلم في صومه كما كان في شريعة من قبلنا **م** ولا يتكلم الا بخير
م لانه في عبادة انتظار الصلوة فلا تخطبها بكلام ما فرم وتخرج شراري ابو
يوسف **م** الليلة الاولى **م** لندرا اعتكاف يومين **م** وقال دخلت الليلة
الاولى فدخل المسجد قبل المغرب فبدا بالليله الاولى لان الليلة الثالثة
بين اليومين **م** واذا كانا قايدين يومين لانه لو نذرا اعتكاف
يومين لا يتناول الليلة اتفاقا ولو نذرا اعتكاف اياما تدخل الليلة
الاولى اتفاقا لان الايام تلتزمه متتابعة وان لم يشترط التتابع
لان مبنى الاعتكاف على التتابع وتتناول الايام ما بان ايها من
الليالي لانها قابلية للاعتكاف **م** كما دخل الليالي في الايام عن فا
اذا قلت ما زلت زيدا اياما **م** اعتبار المتتابع ما فيها من معنى الاجتماع
فان قلت لم اعتبر كذاها هنا ولم يعتبر في جماعة الجمعة **قلت**
احتياطاً لان وقت الجمعة فرضا اصليا وهو الظاهر ولما كان في اقامة
التشبه مقام الجمع نوع ترد لم يعتبر المتتابع بالجمع يخرج عن عبدة الوقت
بالفرض الاصيل واما فصل الاعتكاف فلان ايجاب اليومين مع الليالي

أحوط من ان يحجب اليومين مع ليلة وله ان الاصطلاح ان يعمل بالاوضاع
 ووضع المتفق على وضع الجمع الا اذا كان في الجمعة والجمعة معني
 الاجتماع اعطى للمتنى حكم الجمع واما في المسئلة المذكورة لم يوجد في المتن لفظ
 الجمع فبقي على الاصل فلم يتناول **المتن** الليلة الاولى لا صيغة ولا تنوعا
 فلم تدخل في الاستحباب كذا في الحكاية **ونفسه** اي حكم بدخول الليلة
 الاولى **لا يام** اي لنذر اعتكاف ايام وقيل **الشافعي** رحمه الله لا تدخل
 الليلة الاولى واما الليالي المختلة فذا حلة فيها وفي رواية عند لا تدخل
 الليالي المختلة ايضا لان ذكر الايام لا يتناول الليالي وفي رواية
 اخري عنه ان نذر الشايع دخلت والا فلا وتوحيد مذهبنا معروف
 من المسئلة السابقة **ونشترط الشايع فيها وان لم يتردد** يعني اذا
 نذر ان يعتكف اياما لم يتردد اعتكافا متتابعة وان لم يتردد الشايع وقال
 الشافعي رحمه الله ان نذر اعتكاف في يومين او ثلاثة ايام او اقل من ذلك
 بالمتن بواحد كما لو نذر صوم ثلاثة ايام **وليس** ان الاصل هو الاتصال
 كما لو حلف لا يتكلم ثلاثة ايام والزم ان يصح له نذر في الصوم لان الليالي
 المختلة غير صالحة للصوم وكان الاصل في هذا القطع دون الوصول
 ولهذا خبر **ولو نوي الايام حاصصة صدق** يعني اذا نذر
 ان يعتكف اياما وقال **اردت به الايام** و **الليالي** صدق لان اليوم
 حقيقة في بيضاء النهار فكون ناولا حقيقة كلامه فيصير خلافا
 ما لو نذر اعتكاف شهر واراد به الايام خاصة لا يصدق لان الشهر
 اسم لعدد مقدر يشمل الايام والليالي فلا يحتمل ما دون ذلك **ولو نذر**
اعتكاف رمضان فصامه فقط اي لم يعتكف فيه **او جنبنا**
قضاؤه اي قضا الاعتكاف وقال **زفر** يقطع قضاؤه عنه قيد
 بقوله صام اذ لو اعتكف ولم يصم لا يصح اعتكافه اتفاقا لانه لا يصح الا
 بالصوم ولو لم يصمه ولم يعتكفه عليه قضا اعتكاف شهر بالصوم
 اتفاقا وقيد بقوله **فقط** لانه لو اعتكف فيه تخرج عن العهدة اتفاقا
انه التزم اعتكافا بوجه بلا صوم مقصود بل يصوم رمضان
 واما صح نذره لم يتردد بالصوم ولما فات عنه الاعتكاف في رمضان
 بطل نذره لانه لو نوي لكاف نذرا بالا اعتكاف بلا صوم وان
 غير مشروع **والزمن** هو يوم من ايام الاعتكاف اي غير رمضان حتى
 لو صام رمضان الثاني واعتكفه قضا لما فات عنه من اعتكاف رمضان
 الاول لا يصح عندنا وفي رواية اخري عن نذر اعتكاف في رمضان
 التزم اعتكافا بوجه بلا صوم رمضان واذا ادرك رمضان الثاني يقضيه كواجب
 عليه ولنا ان الصوم كان شرط للاعتكاف فانما سقط لا صافته الى شهر رمضان فاذا
 فات عند شرف ذلك الوقت بقي الاعتكاف مضونا بلا قضا فوجب عليه قضاؤه بالصوم المقصود

اخبرنا ابو سعيد احمد بن ابراهيم النخعي
 اخبرنا ابو اسحق الثعلبي اخبرنا ابو الحسن الكاظمي
 اخبرنا ابو بكر محمد بن عمرو اخبرنا سمير بن
 عمارة اخبرنا يزيد بن هارون اخبرنا
 شريك عن ليث عن الربيع بن سابط
 عن ابي امامة ان النبي صلى الله عليه
 وسلم قال من لم يحج حاجته ظهيرة
 او مرض عاين او سلطان جابر
 ولم يحج فليمت ان شاء الله وان
 شافعي

طائفة

كتاب

الحج

يقول الحج لقوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا وكلية على الاعقاب في العمرة لانه صلى
 الله عليه وسلم لما سئل عن الحج في كل عام امره قال صلى الله عليه وسلم مرة في اذ تطوع **ويجوز** اي ابو يوسف
 الحج وجوبا مطلقا اي بان يفعله في العام الاول حتى لو اخرجه ثمة وهو صحيح الروايتان عن ابي حنيفة **لا يوسعا**
 يعني عند محمد يجب وجوبا مطلقا لانه فرض من العرف جميع العمرة بمنزلة الوقت للصلاة فاذا اخرها الى اخر
 الوقت كان جازا فذكر اذا اخرها الى اخر العمر لكن حوازه مشروط بان لا يتردد حتى لو مات ولم يحج اثم عنه ايضا
 ولا ييوسف ان الحج وقتا متعينا في كل عام فاذا اخره عن العام الاول لا يكره فعله الا بادر اذ وقته الاخر
 في العام الثاني وادراكه هو موم لان الموت في سنة ليس بدار فيضيق الوجوب احتياطا بخلاف وقت
 الصلاة فان الموت فيه غاية نادر **وعلى كل مسلم حرجا قل بالغ** فلا يجب على كافر وعبد ومجنون ومسي
 لقوله عليه السلام ايا مني حج ثم بلغ فغلبه حجة واما عرج ثم اعتق فغلبه حجة **قادر على الزاد والراحلة**
 اي على ملكهما حتى ان من قدر عليهما على وجه الاباحة لا يجب الحج عليه كذا في الخلاصة اقول على هذا الوفا
 على ملك الزاد والراحلة لكان اولى والمراد بالراحلة تمامها حتى من قدر عليها البيتنا وبمع اخر لا يجب عليه
 والراحلة ليست بشرط على من حول مكة لانه لا يخلو مشقة فاشبه البيعة الى الجعة واما الحمل فله حائمان
 فالقدرة على احدهما كافية **ونفقة الدخاب والاياب** اي الرجوع الى اهله بلا اسراف ولا تقدير **فاخلا**
عن حواجبه الاصله مريضا وما فضل منها في باب الزكاة **ونفقة عياله** يعني قادر على نفقة
 من يجب عليه نفقة واما شرط القدرة عليها لان حقوق العباد مقدمة على حوائج الله الى حجب عوده مع ان
الطريق قيل هو شرط الوجوب الحج وهو مروي عن ابي حنيفة لان الاستطاعة بالزاد والراحلة لا يفي
 وفائدة الخلاف نظري وجوب الايضاح في القول الاول لا يجب وعلى الثاني يجب قال ابو جبر الاسكاف
 لا قول الحج فربما في زماننا قاله في سنة ست وعشرين وتلثمائة وقال ابو القاسم الصفار الباقية عدي
 كذا الحرب وقال ابو الميثان كان الغالب في الطريق السلامة يجب والا فلا وعليه الاعتماد **ونشترط**
الصحة يعني صحة القادر على الزاد في وجوب الحج عليه **فلا يجب على مفقود** يعني هذا القدر على ما قبله
 وقال الشافعي لا تشترط الصحة فيجب على المفقود لانه مستطيع بغيره ولنا ان الاستطاعة به دون صحة
 الاعطاء مقدمة والجوس والحائض من السلطان كالمريض لوجود المانع فيه كذا في الغاية **والوجوب**
رواية يعني وجوب الحج على المفقود رواية عن ابي حنيفة وعن صاحبيه ايضا **ولم يضره اقدرة**
المتن يعني اذا كان قادر على المتني لا يجب عليه الحج عندنا وقال مالك يجب لانه مستطيع اليه بواسطة
 قدرة المتن ولنا انه عليه السلام فتر الاستطاعة بالزاد والراحلة فيبطل الوجوب بهما وفي الخلق الخلاف
 فمن يبعد عن مكة واما اهل مكة ومن حولها اذا قدر على المتني فعليه الحج اتفاقا علم ان هذه الشروط
 معتبرة وقت خروج الحمل لانه حتى اذا كان قادر على الزاد والراحلة فلم يبق القدرة وقت حرجهم لا يجب
 عليه الحج وعلى العكس يجب كذا في البيهقي **ويشترط في مع المرأة** شابة كانت او عجوزا والصبي
 المشتهة بمنزلة البالغة في هذه الشروط **من سفر** اي من موضع جنة وبين مكة مسافة سفر **وقد**
او حرم وهو من حرم نكاحها اربابا بقرابة او رضاع او مصاهرة لقوله عليه السلام لا تنافر امرأة
 ثلاثة ايام الا ومعا زوجها او حرم قيل بقوله من سفر لانه لو كان اقل منه يجوز بها بالزوج وحرم
بالغ عاقل غير مجوسي ولا فاسق شرط في الحر هذه الاوصاف لان العبيد والمجنون
 عاجزان عن ميائنها والمجوسي يتحل مناجتها والفاسق عذرا مبررا وشروط في المرأة ايضا ان تكون خالية
 من العدة اية عدة كانت حتى لو كانت معدة عند خروج اهل طهرها لا يجب عليها الحج لقوله تعالى لا يحرم

القول القائل من
 حج في كل عام امره
 قال صلى الله عليه وسلم
 مرة في اذ تطوع
 الحج وجوبا مطلقا
 اي بان يفعله في
 العام الاول حتى
 لو اخرجه ثمة
 وهو صحيح
 الروايتان عن
 ابي حنيفة
 لا يوسعا
 يعني عند محمد
 يجب وجوبا
 مطلقا لانه
 فرض من العرف
 جميع العمرة
 بمنزلة الوقت
 للصلاة فاذا
 اخرها الى اخر
 الوقت كان
 جازا فذكر اذا
 اخرها الى اخر
 العمر لكن
 حوازه مشروط
 بان لا يتردد
 حتى لو مات
 ولم يحج اثم
 عنه ايضا
 ولا ييوسف ان
 الحج وقتا
 متعينا في كل
 عام فاذا اخره
 عن العام الاول
 لا يكره فعله
 الا بادر اذ
 وقته الاخر
 في العام الثاني
 وادراكه هو
 موم لان الموت
 في سنة ليس
 بدار فيضيق
 الوجوب احتياطا
 بخلاف وقت
 الصلاة فان
 الموت فيه
 غاية نادر
 وعلى كل مسلم
 حرجا قل بالغ
 فلا يجب على
 كافر وعبد
 ومجنون ومسي
 لقوله عليه
 السلام ايا مني
 حج ثم بلغ
 فغلبه حجة
 واما عرج ثم
 اعتق فغلبه
 حجة قادر على
 الزاد والراحلة
 اي على ملكهما
 حتى ان من قدر
 عليهما على وجه
 الاباحة لا يجب
 الحج عليه كذا
 في الخلاصة
 اقول على هذا
 الوفا على ملك
 الزاد والراحلة
 لكان اولى
 والمراد بالراحلة
 تمامها حتى من
 قدر عليها البيتنا
 وبمع اخر لا يجب
 عليه والراحلة
 ليست بشرط على
 من حول مكة
 لانه لا يخلو
 مشقة فاشبه
 البيعة الى الجعة
 واما الحمل فله
 حائمان فالقدرة
 على احدهما
 كافية ونفقة
 الدخاب والاياب
 اي الرجوع الى
 اهله بلا اسراف
 ولا تقدير فاخلا
 عن حواجبه
 الاصله مريضا
 وما فضل منها
 في باب الزكاة
 ونفقة عياله
 يعني قادر على
 نفقة من يجب
 عليه نفقة واما
 شرط القدرة
 عليها لان حقوق
 العباد مقدمة
 على حوائج الله
 الى حجب عوده
 مع ان الطريق
 قيل هو شرط
 الوجوب الحج
 وهو مروي عن
 ابي حنيفة لان
 الاستطاعة
 بالزاد والراحلة
 لا يفي وفائدة
 الخلاف نظري
 وجوب الايضاح
 في القول الاول
 لا يجب وعلى
 الثاني يجب
 قال ابو جبر
 الاسكاف لا قول
 الحج فربما في
 زماننا قاله
 في سنة ست
 وعشرين
 وتلثمائة
 وقال ابو القاسم
 الصفار الباقية
 عدي كذا الحرب
 وقال ابو الميثان
 كان الغالب في
 الطريق السلامة
 يجب والا فلا
 وعليه الاعتماد
 ونشترط الصحة
 يعني صحة
 القادر على
 الزاد في وجوب
 الحج عليه فلا
 يجب على مفقود
 يعني هذا القدر
 على ما قبله
 وقال الشافعي
 لا تشترط
 الصحة فيجب
 على المفقود
 لانه مستطيع
 بغيره ولنا ان
 الاستطاعة به
 دون صحة الاعطاء
 مقدمة والجوس
 والحائض من
 السلطان كالمريض
 لوجود المانع
 فيه كذا في الغاية
 والوجوب رواية
 يعني وجوب الحج
 على المفقود
 رواية عن ابي
 حنيفة وعن
 صاحبيه ايضا
 ولم يضره اقدرة
 المتن يعني اذا
 كان قادر على
 المتني لا يجب
 عليه الحج عندنا
 وقال مالك
 يجب لانه
 مستطيع اليه
 بواسطة قدرة
 المتن ولنا انه
 عليه السلام
 فتر الاستطاعة
 بالزاد والراحلة
 فيبطل الوجوب
 بهما وفي الخلق
 الخلاف فمن
 يبعد عن مكة
 واما اهل مكة
 ومن حولها
 اذا قدر على
 المتني فعليه
 الحج اتفاقا
 علم ان هذه
 الشروط معتبرة
 وقت خروج
 الحمل لانه
 حتى اذا كان
 قادر على الزاد
 والراحلة فلم
 يبق القدرة
 وقت حرجهم
 لا يجب عليه
 الحج وعلى
 العكس يجب
 كذا في البيهقي
 ويشترط في
 مع المرأة شابة
 كانت او عجوزا
 والصبي المشتهة
 بمنزلة البالغة
 في هذه الشروط
 من سفر اي من
 موضع جنة
 وبين مكة
 مسافة سفر وقد
 او حرم وهو
 من حرم نكاحها
 اربابا بقرابة
 او رضاع او
 مصاهرة لقوله
 عليه السلام لا
 تنافر امرأة
 ثلاثة ايام
 الا ومعا زوجها
 او حرم قيل
 بقوله من سفر
 لانه لو كان
 اقل منه يجوز
 بها بالزوج
 وحرم بالغ عاقل
 غير مجوسي
 ولا فاسق شرط
 في الحر هذه
 الاوصاف لان
 العبيد والمجنون
 عاجزان عن
 ميائنها
 والمجوسي يتحل
 مناجتها
 والفاسق عذرا
 مبررا وشروط
 في المرأة
 ايضا ان تكون
 خالية من العدة
 اية عدة كانت
 حتى لو كانت
 معدة عند
 خروج اهل طهرها
 لا يجب عليها
 الحج لقوله تعالى
 لا يحرم

ولا تستطدم دم المجاورة **بعد الشروع في الطواف** كاستسعت في السنة السابقة **ولو عاد بعد دخوله مكة** يعني
من قصد مكة وجاوز المقاتين بعد احرامه فعليه بدخول مكة حجة او عمرة فاداعاد الى المقاتين سواء كان المقات
الذي جاوزها وميقاتا آخر فاحرم بالقرض اي حجة او عمرة كانت واجبة عليه قبل تلك السنة وفيه
اشارة الى انه لم يحرم بالزمن والمجاورة ولا بالقرض **من عامه استقطنا ما لزمه بالمجاورة** مطلقا من الدم
ولم يستثنى الواجب بدخول مكة وقال في الاستقطعة متى ما لزمه اهل ان الاقافي لو جاوز المقات
فدخل مكة مرارا بعد احرامه لزمه لكل مرة حجة او عمرة ثم اذا عاد فاحرم بالقرض من عامه فيستقطعه ما لزمه
لاجل المجاورة الاخيرة لان الواجب قبل الاخيرة صار دينيا فلا ينفك الا بتعيين قيد بالعود لانه لو احرم
بالقرض من عامه ولم يعد الى المقات لا ينفك عنه الدم اتفاقا ولكن يقطع عنه احد السكتين عند اخلافا
لزمه وقد يقول بعد دخول مكة لانه لو عاد قبله فاحرم من المقات سقط عنه الدم عند اخلافا لزمه كما عرف في
السنة السابقة وقد يقول بالقرض لانه لو احرم حجة او عمرة لزمته بدخول مكة في تلك السنة فيقطع عنه
احد السكتين اتفاقا وقد يقول من عامه لانه لو اقام مكة واحرم الى السنة الثانية فاحرم بالقرض لزمه
عالمه اتفاقا قاله ان ما وجب عليه بدخول مكة صار دينيا في ذمته فاداء القرص في ذلك العام لا يوجب عنه
كان الحجة او العمرة المذمومة لزمه موافاة بالقرض وكذا انه اذا عتزل تلك السنة وادى القرص فيها ولما
انه اترك المذموم في وقته لان الواجب عليه تعظيم تلك التبعة بالاحرام وقد فعله فتادي ما وجب عليه
بالدخول باداء القرص كان صور الاعتكاف المذمور في شهر رمضان تادي بصوم رمضان بخلاف
المذمور لانه واجب باحرام مقصود فلا يبادى لوجهه وبخلاف ما اذا عتزل السنة لا يترك في ذمته
فصار حجة المسجد فستقطم باداء الوقفة قبل المروج من المسجد فاذا خرج ثم عاد وادرك الوقفة لا يقطع عنه
بالحج **ولو اهل** اي رفع صوته بالتلبية في ابتداء الاحرام **فحجاس** معنا او حجة ثم حجة الزمته
حجته وحجها اي صاحها الزمته بحجها وكذا الواهل عربتين قد حجتا لانه لو احرم حجة ثم
بعده يكون قارنان لم يات بتجزيهما فقال الحج لانه يجوز سياحة اهل العمرة على الحج وهو غير مسنون ولو
احرم بعرة ثم حجة لزمته اتفاقا فكون قارنا محسالة ان الاحرام شرط شرع لا اداء كالعمرة ولو احرم حجة
وتصلب ان لم يكن ملزمها فلكل الاحرام ولما ان الاحرام التزم بحض في الامة ومنفصل عن الاداء فلو
في ذمته حجتان كالوئذ بها على الحجة بالصلتين لانها انما تلتزم بالاداء ولا تقبل الاداء
معا ولزمه الحجة الحرة بما لزمه **فصل هذه عند الشروع في الاخرى** يعني عند ابي حنيفة لا يرفع احد الحجتين
الا بعد الشروع في الاخرى لان تعدد جمعها باعتبار الاداء فيكون ارتفاع احدهما **فيقتل لو احرم قبله**
يعني لو كان من اهل حجتين حصر قبل الشروع في الاداء **بدميين** هذا التفرع لقول ابي حنيفة **ويكفر بالمال**
لان اداهما معتمدين فترفع احدهما عتبت الاهلال من حنيفة من السماء بحث عتبت منه للعدوم **فيقتل**
لأن اداهما معتمدين فترفع احدهما عتبت الاهلال من حنيفة من السماء بحث عتبت منه للعدوم **فيقتل**
والحرم فيجر من اي موضع منها ومن مكة اي يحرم من هوسان فيها للعمرة من الحلال **وللحج من الحرم** لان النبي
صلى الله عليه وسلم امر بذلك **فصل في الاحرام واداء الاحرام** توضحا وان اغتسل كان افضل
لكن التقاطه فيه اكثر وليس **توبين جديدين** او **عطينين** عند تحطيم ازارا واداء لانه صلى الله عليه
وسلم فعل كذا والحديث افضل لانه اقر بالظاهرة **وتجزي توب سائر للعمرة** اي كفى الا نذر وتطيب ان
ان وجد وكوفه محمد بما تقي عنه يعني كره محمد ان يتطيب بطيب حتى عتبه على الحرم بعد طهره
لان تقاء عين الطيب بعد الاحرام كالطيب فيه وقال لا كرهه لقول عائشة رضي الله عنها كنت اظن رسول الله صلى
الله عليه وسلم عند احرامه ثم اري وبيض الطيب اي لمعان في راسه ولحمته بعد احرامه ثلاثة ايام وصلي

دكتين

هذا الحديث يدل على ان حجة الزمته بالقرض من عامه استقطنا ما لزمه بالمجاورة

هذا الحديث يدل على ان حجة الزمته بالقرض من عامه استقطنا ما لزمه بالمجاورة

هذا الحديث يدل على ان حجة الزمته بالقرض من عامه استقطنا ما لزمه بالمجاورة

هذا الحديث يدل على ان حجة الزمته بالقرض من عامه استقطنا ما لزمه بالمجاورة

هذا الحديث يدل على ان حجة الزمته بالقرض من عامه استقطنا ما لزمه بالمجاورة

هذا الحديث يدل على ان حجة الزمته بالقرض من عامه استقطنا ما لزمه بالمجاورة

دكتين وقال اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله مني لما روي ابيه عليه السلام فعل كذا انما ورد سؤال
الفتية في الحج دون الصلوة لان الحج غير لغيره اركانه على الازمنة والامكنة فلا يؤمن فيها من اعتراض مانع واداء
الصلوة بعد عادة **فان نواه** بالقل من غير ان يتلف شيئا **اجزاه** لان الفرض هو التلبية وهو على القلب ولا اعتبار
بالسان وكان القياس ان لا يادي الحج الا بنية فريضته ليعتبر بها عن نفاقه كافي الصلوة لانهم استحسنوا جعلوا
اطلاق النية فيه تعيينا لدلالة العرف اذا اظهر من حال الانسان ان لا يؤي القتل وعليه حج فرض ثم يتي غيبها
يعني يقول بعد الركنين **ليكن اللهم ليكن ليكن لا شريك لك ليكن ان الحمد والنعمة لك والملك**
لا شريك لك ليكن وهذه الالفاظ منقولة هكذا من النبي صلى الله عليه وسلم ومعنى ليكن اجبت لطاعتك احاطة
بعبادته روي ان ابراهيم خليل الله لما بنى البيت شرفه الله تعالى قال الله تعالى واذن في الناس بالحج ياتوك وحالا
وعلى كل صامري ناقة توفيق في المقام ونادي يا عباد الله استجوابت الله واجيبوا داعي الله فاطيعوا لله وصوموا له
في صلاب ايامهم فاجابوا بقوله ليكن اللهم ليكن وكان ذلك اول التلبية فمن اجاب منهم مرة حج مرة ومن اجاب منهم
مرتين حج مرتين ومن لم يجب لم يحج وعلي هذا اما قوله ان الحمد فروي جسر الهمة وفيها لكن الكثرة اولى لان يعقبا
جوز نية على ما تقدم نحوه لانه فلا يكون فيه كثرة مخرج مقصود وعلي تقدركسها يكون للاسناد ولا كثرها
يكون تقبلا لانها كذا كذا في قوله عليه السلام انما من الطوافين لان استعمالها في الابتداء اكثر **وتجوز الزيادة**
على تلك الالفاظ لان المقصود هو التناوب روي ان ابن عمر زاد عليها وقال ليكن وسعديك والحزب كله بيديك
بالزيادة لان النقص عنها مكره واتفاقا **واذا نوي وليي فقد احرم راي** صار محرما وانفق الاحرام تخلف
بالتلبية عند ابي يوسف ويعقوب عند ابي حنيفة بكل ذكر فيه تعظيم الله فارسي كان او عربيا وكذا عند محمد ومقام
فانه لم يجز الحزبة بغير العربية لكنه اجاز التلبية لان بابا الحج اوسع حتى قام غيره لذكر كقوله البدن مقام
الذكر **ولا يخفى بالنية** يعني اذا اقرر على النية ولم يلب لا يعتقد احرامه عندنا وقال الشافعي فيعتقد
لان الحج نقص ترك الاشياء ابقاء الصوم فيحرم بغيره والنية ولما ان الحج نقص اشيا عنه فلا يتركها فاستبد
الصلوة فلا يجعل الا بالذكر في اوله **فليتيق** اي يجب الجماع وقيل الوقت ذكر الجماع في حضرة النساء
روي ان ابن عباس اخذ في احرامه **شعرا** ومن يمتن بناهيا ان تصيدق الطير بك ليصا قيل له
ارتقت وانت محرمة قال اما الارتقت بحضرة النساء **والفسوق** وهي المعاصي فانها اشدر حرمة في الاحرام **والجدال**
وهو الخصامة والسباب لقوله تعالى فمن فرض بين الحج فلا رقت ولا فسوق ولا جدال في الحج والني بمعنى الزنى وفي
الحديث اذا رقت فبئس محمدا فافق او بعد لان الجماع من محظورات الاحرام **والطيب** لقوله عليه السلام من
الحاج التفت الثقل وهو كسر العين بمعنى مغز الراس والقل كسر التاء تارك الطيب **والادها** لان استعماله في
الدهن يزيل الصفة المذكورة **والغسل بالحصى** لانه يقلل الحولم **والخلق** مطلقا اي من الراس والبدن
وتغطية الرأس لهنية صلى الله عليه وسلم عنها **وتغصده** عن تغطية الوجه وقال الشافعي يجوز للحج
ان يغطي وجهه لقوله عليه السلام اجزاه الرجل في راسه واحرام المرأة في وجهها ولو لم يغز للرجل تغطية
الوجه لما خص ذكر المرأة **ولما** ان تغطية الوجه اداء لم يغز المرأة مع ان في كثرة اخته فياخرى ان لا يجوز للرجل
والعرض ما رواه بيان ان تغطية الرأس لا يجوز للرجل ويجوز للمرأة **ولا يثقل صبه البر** لقوله تعالى لا تلبسوا
السيد وانتم حرمة قيد البر لان صبه الجرح لا يجوز سواء كان ما كولا ام لا لقوله تعالى واحل لكم صيد البحر
ولا تشبه اليها اي الصيد الحاضر بيه او غيرها **ولا يدل عليه** اي على الصيد الغائب بقوله هو في
مكان كذا لما روي ان ابا قحادة كان حلالا اصطلاحا وحار حشا واحمته محرمات فسالوا النبي صلى الله عليه وسلم
عن لحمه فقال هل اشتره هل دلتهم فقالوا لا فقال يكلوا ولا يلبس ثيابا ولا عمامة ولا قلنسوة ولا قبا
ولا خفين لهنية عليه السلام عن لبس هذه الاشياء **فقد الغطين** قطعها **اسفل من الكعبين** رادون

هذا الحديث يدل على ان حجة الزمته بالقرض من عامه استقطنا ما لزمه بالمجاورة

هذا الحديث يدل على ان حجة الزمته بالقرض من عامه استقطنا ما لزمه بالمجاورة

الملك العلم الذي في وسط القدم عند مفصل الشرايين لا الكفة المذكورة في الوضوء **ولا يصوبها بوس** وهوت اسنطرب
الراحة **ولا زعفران الا ان يكون غسيلة** لا يخرج راحته فيخرج للحرر ليس جنيته لان الشح كان لطيفه
لا اللون **وعنه من العصف** اي من المصوغ بالعصف لان راحته طيبة وقال الشافعي لا بأس بالحرر
بلية لانه لا يلبس له وكذا مذهبهم فيما يشبهه ما خبث فيه كالبنفسج والقيصر ونحوهما **ويغتسل بوجع**
الحرم لا زعفران عند اعتل وهو محرم **ولم يكن هو شدا لمحيان** وهو كبر الطاهر ما يوضع فيه الدارهم وتده
المسافر في وسطه **مطلقا** اي سوا فيه نفقة نفسه او نفقة غيره وقال مالك بكراهة اذا كان فيه نفقة غيره لانه
يشبه اللبس الا ان في نفقة نفسه ضرورة فلا كراهة ولا ضرورة في نفقة غيره **ولنا** ان هذا كاستعمال الاذن
وليس بلبس فلا كراهة فان قلت لولم يكن التذلل لما كرهه الله لا زعفران بجعل مع كراهة اجاعا هل تبت كراهته
بالحدث وهو ان صلى الله عليه وسلم رأى رجلا شرفق ازاره جلا فقال ان ذلك الجبل **والاستيطان بالمجل**
والنسطاط وهو الحنية الكبرية وقال مالك بكراهة لانه يشبه تعظية الرأس ولنا ما روي ان عمر رضي
الله عنه كان يلقى على شجرة ثوبا ويستظل وان عثمان ضرب له فسطاطا يعني والمنوع ما عسى راسه بالبر
ويكره من التلبية جهرا اعقب الصلوات **وكما عاشر** فافتحنا اي مكانا مرفعا **وهو طردا**
وتلقى رجا جمع ركب **وبالاحوال فصل** في صفة افعال الحج **وادخل مكة** انما هو بالسيح الحرام
الاسود فاستقبله **وجبرور** رفع يديه حذاميك **كالصلوة** اي كايضا فيها ولكن يكون بطون كفة الى الحجر
وقبله ان تمكن من تقبيله لما روي ان صلى الله عليه وسلم قبل الحجر الاسود ووضع شفتيه عليه وتجي طولا **والا**
اي وان لم يتمكن وضع يديه على الحجر فلهما روي ان عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل كذا وان
لم يتمكن منه ايضا من الحجر فلهما روي ان صلى الله عليه وسلم كان يلقف بالبيت ويسلم الحجر
تحت يديه وقبل الحجر وانما عاشر الكثرة الا ردحاما **شار اليه** اي الى الحجر بيده يجعل باطنه مالحا للحجر كما
يصنعها عليه لان استلام الحجر سنة وترك الاذى ولجب اقول فقرر ذلك ما سبق ان المصنف طوي من البين
المزنيان اوله موضع اليد على الحجر والثاني من الحجر بعضا **ثم يطوف الافاقي طواف الله ومبعدة**
اشواط اراد بالاشواط طواف البيت مرة قيدا لا افاقي لان افاقي في حق اهل مكة **ولم يوجبوه**
اي طواف الله ومبعدة طواف الحجة وهو ستة عددا وواجب عند مالك حتى يترك مكة لعم على الافاقي عنده
تقوله عليه السلام من اتي البيت فليحبه بالطواف والامر للوجوب **ولنا** ان الله امر بالطواف بقوله **وليطوافا**
طوافا هو الامر لا يقتضي التكرار فلما اراد من الزيادة بالاجماع استغنى وجوب غيره وفيما رواه دلالة على سنينته
لا سيما حجة وحجهم لاجسان جدي به الانسان متطوعا كالسلام وهو ستة لا واجب فكل الطواف فان
قبل الامر في قوله تعالى واذا حجتهم حجة فحبوا باحسن منها واراد بلفظ الحجة مع ان رد السلام واجب قلنا
قلنا المأمور به احسن الحجة وهو ليس بواجب ولان سلمناه لكن الحجة ليست في معناه بل ذكرنا التاكيد
فيديو من الحجر هذا بيان لكيفية الطواف على وجه السنة **عينا** اي من غير الحاج **مالي الباب**
ورا الخطم ويسمى الحجر وهو الان على ما شاهدناه بخطوطه ممدودة على صورة نصف دائرة خارج
عن دار البيت من جهة الشام تحت الميزاب وانا قاله ورا الخطم لقول ابن عباس رضي الله عنهما ان
قال ستة ادفع من الحجر من البيت وما زاد ليس من البيت رواه مسلم ولو لم يلفظ بالخطم لم يخل
الرجحة التي بينه وبين البيت لا يجزيه ويجزي الطواف كله ولو لم يعد بل طاف بالحجر وحده لم يخل

وان تزد

صلى الله عليه وسلم قال
ان من حج البيت لم يزل
له اجره الى يوم الدين

وان تزد من البيت لهذا الخبر لانه عز الصلوة باستقباله وحده لان فرضه الاستقبال تحت جنس الكايب
ولم ينف فيه ما ثبت بالخبر احدا لا يحيط **وقد انقطع من قبل** اي قبل الشروع في الطواف الاصطلاح ان يجعل
ردا تحت ابطه الايمن وليتبعه على كفة الابر **ويرمى من الحجر الى الحجر** وهو ان يحرك كفيه في مشيه كهيئة مباركة
يتجوز بين الصنيتين في **الثلاثة الاول** اي في ثلاثة اشواط من اول تلك المسافة لما روي ان صلى الله عليه
وسلم رمى في الثلاثة الاول فكان سببه اظهار الجلالة للشرىك الطغمة المسلمين بالصفت من حصى يارب وتلقى لهم
بعد زوال سببه فان رجمه الناس في الرمل يقف قايا فادا وجد سلكا من لاله لا بد له غلاف استلام الحجر
حيث لا يتوقف فيه عند الارذحام لان الاشارة اليه بدل له **ثم يمشي على هنته** كبر الحما اي سكتة **وتسب**
الحجر اي يتناول به اليد او بالقبلة **ان تمكن** من استلامه **كل مرة** لان هذه الاشواط كركعات الصلوة كما
يستفتح الركعة بالتكبير فيستفتح السوط بالاستلام **ويجتم** به اي بالاستلام **الطواف** لا يصلي الله عليه وسلم
فعل كذلك **وتغذره** اي الطواف عريا **ناو** بخبر طهر سواء كان حذرا اصغرا وكبرا **ومنكوسا** وهو ان يبدأ ويحرم
الطواف من اليسار **ويجاد** ذلك الطواف النافق **ان امكن** والاي وان لم يمكن الاعادة **جديا** **لدر**
وقال الشافعي لا يعيد لقوله صلى الله عليه وسلم الطواف بالبيت صلاة فيسقط له ما يفتقر الصلاة من اللبس في الطواف الزاوي ولحيته والليل على ان يتجمع سنة
والطهارة والترتيب **ولنا** اطلاق قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق والزيادة عليه بخبر الواحد عن جارية
ليلا لم يفتح الكتاب به واما تشبيهه بالصلوة فيما رواه من حيث التواب وفائدة الخلاف في ظاهره ان جارية لم يفتح
بالطواف عاريا بعدنا ولا يخل عنه **ثم يصلي** اي بعد الفراغ من افعال الحج **ركعتين عند المقام** اي مقام
ابراهيم او تحت خيسر من المسجد **وتوجبها** اي الصلوة المذكورة وقال الشافعي لا يجب لان البيت من مقام
الطواف ولا دليل على وجوبه فتكون سنة **ولنا** قوله صلى الله عليه وسلم ليصل الطائف ليل اسبوع ركعتين
والامر للوجوب **وتجيز الرصل بين الاسابيع** الاسبوع سبعة اشواط والاسابيع جمعه **ادامد رغن**
وتروكهاه يعني اذا جمع بين ثلاثة اسابيع او خمسة او سبعة من غير ان يصلي ركعتين بين الاسابيع
لا كراهة عند ابى يوسف وكراهة عند بقوله عن وتر لان الاسابيع لو كانت شفعاء كره الوصل بينهما اتفاقا
لان الاصل في الطواف الترتيب كان الاصل في الصلوة الشفع له ما روي ان عاتية طاف ثلاثة اسابيع ثم سلمت
لكل اسبوع ركعتين **ولما** قوله صلى الله عليه وسلم ليصل الطائف ليلت وفيما رواه يحميها فاعلم كذا
لشوت الكراهة في وقت الصلوة اقول الجواز لا ينافي الكراهة ولا يبرهن ان يقدر لفظ لا كراهة في قوله ولا
حيث عاينت قوله وكراهاه ولو قال ولم يكره الوصل لكان اذوي ولم يمتح الى قوله وكراهاه **ثم يعود فيسب**
لما روي ان صلى الله عليه وسلم لما صلى ركعتين عاد الى الحجر فاستلم **وتخرج الى الصفا فيصعد عليه** قد رما على
البيت لا ما هو المقصود من الصعود **ويستقبل البيت** ويكبر ويرفع يديه **ويصلي على النبي صلى الله**
عليه وسلم ويرعو لم يذكر الدعا فيما سبق عند استلام الحجر لانه حالة ابتداء العبادة وذكر الدعا هاهنا
حالة اختتامها والدعا فيها اليق كافي الصلوة **ثم يخط** اي ينزل من الصفا على هنته اي سكونه ووقاره فاهدا
عوا المروة **فادا وافي الجبلين** اي بلغ احداهما يقال للاعلام المسبة في طرف مكة اميال وهما شيان شجران
من نفس جدار المسجد الحرام علامتان لموضع السعي في سمر بطن الوادي بين الصفا والمروة لم يبق اليوم بطن الوادي
لان السيول كسبه **الاحضرين** وهذه التوسيف على طريق التغليب لان احملين اخضر والاحمر سعي
اي هرول **بينهما سعي** ثم مشى الى المروة **ففعل** كالصفا يعني يفعل في المروة كافي فعل في الصفا
الصعود واستقبال القبلة والتكبير وغيرها وفي التحفة الافضل للحاج ان لا يتسبي بعد طواف الله وهر
لان السعي واجب لا يخلو ان يكون سعي المروة الى طواف الزاوي لا كراهة ركن واللذان للواجبان يجعل
سعا للفرض **وقدم** سوط يعني دها من الصفا الى المروة سوطا وكذا رجوعه من المروة الى الصفا سوطا

كل من طاف بالبيت
لم يزل له اجره الى يوم الدين

ان من طاف بالبيت
لم يزل له اجره الى يوم الدين

ان من طاف بالبيت
لم يزل له اجره الى يوم الدين

ان من طاف بالبيت
لم يزل له اجره الى يوم الدين

وفي قوله قدم غطوا على لونه الطحاوي من ان السوط الواحد هو له هاتين الصلوات المروية مع رجوعه الى الصلوة
فقط سبعة اشواط يبدأ بالصلاة ويختم بالمروية يعني يبدأ بالسوط الاول من الصلوة ويختم السوط
السابع بالمروية وجميع في كل سوط بين الصلوات انا سيد بالصلاة قوله صلى الله عليه وسلم ابدأوا بما بدأ الله
ويختمه اي الصلوة والمروية واجتنبوا ما لا ركن يعني قال الشافعي اخذ من لا روي انه صلى الله عليه
وسلم قال اسعوا بين الصلوة والمروية فان الله كتب عليكم السعي والمروية ركنان ولنا ان تقول ما رواه ديلش
لان جاز الواحد ويثبت الوجوب لا الركنية لانها انما ثبت بدليل مقطوع به **وعنكم بمكة حرام** اي محرم
لان الحرم لا يحل لا يتخلل قبل الايمان بافعاله فيطوف بالبيت ما بدا له اي كلما ظهر له فصد الطواف لانه يتطوع
به كالصلوة الا انه لا يسعي عقب هذه الاطوفة فمكة بمكة لان التقليل بالسعي غير مشروع **فادان**
اليوم السابع من عشرة ذي الحجة **خطب الامام** وهو الخليفة او نائبه خطبة واحدة بعد صلاة الظهر
يعلم الناس فيها الخروج الى منى والصلوة بعرفة والوقوف بعرفات والافاضة اي الرجوع
من عرفات وعنا للخطبة السابع كاسبق بيانه **والثاسع** وهو يوم عرفة يخطف فيه عرفات
خطبتين يجلس فيها يعلم فيها ما يجب من الوقوف بمزدلفة ورمي الجمار والخرو طواف الزيارة **والحادى**
عشر يخطف فيه يعني كافي اليوم السابع يجزاه على ما وقف من فضا مناسك الحج ويحذر الناس من الخطايا
ويحتمل على الطاعة **تلا يوم التروية وعرفة والخمر** يعني قال زفر يخطف في الثامن والتاسع والعاشر
من متواليات لانها هي ايام الموسم واجتماع الناس للخطبة فيها اولى **ولنا** اذا افعال واقع في اليوم
العاشر والتاسع فينبغي ان يخطف قبل يوم الاذان ليكون الناس على شغور فيه والخطبة الثالثة وهو الشكر
بعد اداء المناسك اوقاف واليق **فاذا صلى فجر التروية بمكة** وهو اليوم الثامن سمي تروية لان ابراهيم عليه
السلام تكبر فيه اذ رماه الهام لا يخرج الى منى فاقام بها الى فجر عرفة ثم توجه من منى بعد
طلوع الشمس وقبله لان الاول اولى لانه عليه السلام فعل كذلك **الى عرفات** ويقوم بها **فاذا زال**
الشمس خطف وعلم الناس الوقوف بعرفة وانا علم الوقوف في هذه الخطبة او لكونه بعد تعليمه في خطبة
اليوم السابع لاحتمال ان يكون بعض الناس غير حاضر في تلك الخطبة او لكونه ركعا اعظم في الحج **والمراد**
ورمي الجمار والخطو والخرو طواف الزيارة ثم يصلي بهم الظهر والعصر باذان واقامتين **لاروي**
انه عليه السلام صلاهما باذان واقامتين **ولو فضل** يعني اذا افتل بين الظهر والعصر غير سنة الظهر
في الاذان يعني اعادة الاذان للعصر لان اشتغاله بعمل اخر ينقطع فزا الاذان الاول **والجماعة** اي
الجماعة مع امام الاكر وهو السلطان شرط **الاجتمع** اي الجمع بين الصلوات بعرفة عند اي حيفة حتى يصلي
الظهر وحده او جماعة بدون الامام لا يجوز **لها** ان الجمع بينهما لم يحصل امتداد الوقوف حتى
في المقرح والردا فيكون الجمع جائز الكل من وقت سوا حتى مع الامام او وحده **وله** ان اجمع بينهما وقع
الجماعة على خلاف النياس فلا يترك ما بيثوره وفي التبيين ومن شرط الجمع ايضا ان يكون صلاة الظهر بمكة
حتى لو تبين فسادها بعد صلاها اعادة الظهر والعصر جميعا وفي المحيط لو نفر الناس عن الامام بعد الشروع
او قبله فعلى وحده الصلوات جاز اتفاقا لان الجماعة ليست بشرط في حق الامام عند اي حيفة لا لا يترك
احدا ان يجعل نفسه اماما لغيره فاما الامام فشرط في حق غيره لان كل واحد عليك ان يجعل نفسه مقتديا
لغيره **ولو انفردهم** **احرم منعه عن اداء العزم** اي يجامعة مع الامام في وقت الظهر وقال
زفر يجوز له لان الامام ما صار شرط الا اداء العزم وقت الظهر لانها هي الحيزة عن وقتها لا اداء
الظهر لانها مفعولة في وقتها **ولنا** ان القدم والجمع كلاهما على خلاف النياس فوجبر عاة جميع
ما فيه والسنه وبدن بايديها مع الجماعة فلا يجوز لمن انفرده بالظهر الجمع وفي قوله ثم احرم اشار

إلى خلافه وهو أن تقدم الاحرام عليه ما شرط للتحية معهما عند ما قاله ذكروا تحريمها في العصر فقط كما في الجمع
 والميل من الطرفين معلوم مما سبق ولما حصل جواز الجميع عطى بالاحرام لا غير عندها وبالاحرام والبقاء مع الامام
 عند الحجة معناه عند ذكروا الان في شرطها في العصر وابوجهينة شرطها فيها **فرضه وجهه والناس حجة**
إلى الوقوف الأعظم وهو الموقف الذي يقرب جبل الرحمة عند الصخرة السوداء الكبار بأسفل الجبل وهو الجبل
 الذي بوسطاد من عرفات ويجوز أن يقف بعرفة كلها **الابطن عرفة** وهو وادي عرفه لقوله صلى الله عليه
 وسلم عرفات كلها موقف وأوتقوا عن بطن عرفة قال الامام القشيري السجدة الذي يعطي فيه الامام يوم عرفة
 هو في بطن عرفة فاذا خرج الانسان منه يريا الموقف فمما صار يعرفه ويستحب أن يقف على راحله لأنه
 عليه السلام استوي على ناقته مليا بقرب جبل الرحمة ويستقبل الكعبة ويحيط به لما روي عنه عليه
 السلام يحيط به فيه كالمنظم المسكين ويشي على الله وتحمده ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
 ليكون اقرب إلى الحاجات ويحجته في الدعاء **يكنى** في أثناء دعوات ساعة بعد ساعة ولم يفرضوا الوقوف
جزا من الليل وقال مالك هو فرض في حرمته لقوله صلى الله عليه وسلم من فاته الوقوف بيل فمما فاته الحج ولما
 قوله عليه السلام من وقف بعرفة ساعة من ليل او نهار فمما فاته الحج فمما فاته الحج فمما فاته الحج فمما فاته الحج
 عنه الوقوف بيل ولم يكن وقت نهارا ومن ادرك الوقوف ما بين الزوال وغیر الخريفي وقف في وقت
 الوقوف بعرفة وهو ما بين الزوال إلى طلوع الفجر الثاني من يوم النحر لما روي انه صلى الله عليه وسلم وقف بعد
 الزوال وقال من ادرك عرفة بيل فمما فاته الحج فكان فعله بيانا للاول وقتة وقوله بيانا للآخره **ولو سارا**
 ولو كان المدرك ما عرفه او نأيا او معا عليه فمما فاته الحج فمما فاته الحج فمما فاته الحج فمما فاته الحج
 ثم حجه يعني خلاص عن البطان على تمامه عطى الوقوف والمرو لا يطأ عن قليل وقفة والنوم والاعمال لا يمنع
 الوقوف فان قلت كيف جاز الوقوف بلائحة ولم يحز الطواف حتى لو طاف بالبيت هاربا من الحر ولا يجز مع انها
 ركان للحج قلت لان الطواف عبادة مستفودة ولهذا يستقل به فلا بد من اشتراط اصل الله وان كان عن حجاج
 إلى تعينه حتى إذا طاف يوم النحر فوي به المذبح يجزي عن طواف الزيارة لا عما وجب عليه واما الوقوف فمن
 فليس لعبادة مستفودة ولهذا لا يستقل به فوجوبه في اصل العبادة وهو الاحرام يعني عن اشتراطه
 في الوقوف ومن فاته فمما فاته يعني من فاته عنه وقوف عرفة فمما فاته الحج لقوله صلى الله عليه وسلم
 من فاته عرفة فمما فاته الحج فبطوف من فاته الوقوف ويسعى ويحتمل ويقضي حجة من قابل ولا يجب
 دما وقال الشافعي عليه دم لانه يحلل قبل او اذ قبله من الدم كالحصر **ولما** ان ما فاته من الحج يقضيه
 بالمثل فلا يجب عليه شي كالصوم والصلوة وامام الاحصار فانما كان لتخصيل فائدة التحلل وفي فاته الحج وقع
 التحلل بافعال العرة فلا يلزمه دم فاذا غابت الشمس افاض الامام والناس معه على صيغتهم إلى
 مزدلفة سميت لبغلة أهلها لان الحاج فيها يزدنون إلى الله ويتقربون وقيل لانهم عليه السلام فيها
 اذولوا إلى حوي ايدى ناسها ولوا افاض قبل الامام وقيل عزوا الشمس خوفا من الارحام وجاؤا
 عرفة اي حدودها قبل الغروب **لمزدبرم** وقال الشافعي لانه لا يمشي عليه لان اصل الوقوف وحصل واطالته
 غير لازمة فلا يلزم بها ادم **ولما** ان الوقوف في جمرات الليل وان لم يكن فرضا لكنه واجب بكل المكن فيجب
 بتركه دم جبا لتقصاته فمما فاته وجاؤا لانه لو لم يحاؤا عرفة قبل الغروب وجاؤا ليعده فلا يمشي عليه
 اتفاقا **فلو عاد** إلى عرفة قبل الغروب وكان الامام فيها بعد ثم افاض معه سقط عنه الدم وفي سقوطه
 اي في سقوط الدم اذا عاد بعد فراق الامام بعرفة عن حد عرفة روايتان عن ابي حنيفة في رواية
 سقط لانه استبرك ما فاته عنه بالعود وفي رواية لا يسقط لانه ترك سنة الله مع الامام ويستحب
 التردد بقرب فمما فاته لان بينا صلى الله عليه وسلم وقف عنده وهو نعم القاف ونعم الزاوي الجملة

على الجرحه وهو ادا يسلح جرحه وقض عليه
 الشيطان وغرته مسخر للتائب والعلية انبها
 نادا كان على اسلمه كان المبح في شانهم له
 ولو قد علقه ميه جوار الا ان
 الاول افضل والآخر قايما
 افضل من الاول قايما
 ١٠

في الجوزة لان الووف ذكر في نفس الاحرام
 لا تقتل عليه وطواف اليازة ويؤدى بعد
 الاقتساع عليه الاحرام لا يقتل عليه
 في الجوزة لان الووف ذكر في نفس الاحرام
 لا تقتل عليه وطواف اليازة ويؤدى بعد
 الاقتساع عليه الاحرام لا يقتل عليه

لا تترك في دقة
بين الامام

في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

أما سلم الجبل لأن الطواف ركن في العروة فيقطع التلبية قبل الشروع فيه وفات الح كالمعتد ويقطع الطواف حين
ياخذ في الطواف الثاني لأنه يخل بعبده ويقطع المحصر إذا دخل هذه لأن الدخ للخل ولخلق للماع قبل
أن يري حجرة العقبة قطع التلبية لأنه يخل بالخلق ويجزئه بطيئة يا صبه ومدة وقال الشافعي
لا يجوز إلا رمي الحجر لأن من المنقول الموارث ولنا أن المقصود هو التلبية بأمرهم عليه السلام في
أهالة الشيطان وأنه حاصل يري ما هو من جنس الأرض ولوري خشية لا تجزيه لأنها ليست من جنس
الأرض وكذا لوري ذهبها وجوهها لا تشار لوري ولا يجزيه أي رمي حجرة العقبة قبل طلوع الفجر
يوم النحر وقال الشافعي يجوز في الصف الأخير من ليلة النحر لما روي أنه عليه السلام أمرهم سلة أن يرمي
حجرة العقبة قبل الفجر ثم يفيض من مني إلى مكة ولنا قوله عليه السلام لا ترمي حجرة العقبة إلا بمصيرين
ومارواه يجوز على كونهما معذرة أعلم أنا بعتنا اتفقوا في أول وقت هذا الرمي ولتصفا في آخره قال
البحيئة يرميها إلى غروب الشمس لقوله صلى الله عليه وسلم أن أول نسكنا في هذا اليوم حجرة العقبة
وقال أبو يوسف يرميها إلى الزوال لا فيما بعده كان الرمي في سائر الأيام جائز بعد الزوال لأجله ثم راع
أن حب وفيه تنبيه على أن الدم على المفرد مستحب ولا يفتيه عليه لأنه مسافر ثم جلق أن أمكن حتى
لو كان على راسه قروح لا يمكن إمرار الموي عليه ولا تقصيره فقد حل بالخلق ويجب إمرار الموي على قروح
لأنه عليه السلام أمر بمحسب ليس على راسه شعر بإحرام الموي عليه وقيل أنه سنة لأن إحرامه لم يجزئ
بل لازالة الشعر بل أنه لو زال الشعر بالورق بسقط عنه إحرام الموي فجعل الأمر على الاحتياط ولو خلق
ربع الرأس كجتي لكن خلق كله أو في قد برسول الله صلى الله عليه وسلم ويفضل الحلق على التقصير
لقوله عليه السلام رحم الله الخلفين قبله يا رسول الله والمقصرون فقال رحم الله الخلفين حتى قال في
الرابعة والمقصرون وتكراره عليه السلام إلى الخلفين ثلاث مرات يدل على أن الحلق أفضل ومقدار
التقصير أن يأخذ من رؤس الشعر مقدار الأنملة **وقد حل** أي جاز أن يفعل كل فعل كان حراما في إحرامه
الأي الثاني يعني لم يخل في وطن ودوايه وفي الحائضه الصبيح أن الطب لا يخل له لأنه من دواعي
الجماع لما روي أنه عليه السلام قال إذا رمتهم ودجتم وحلفتم فقد حل لكم كل شيء إلا النساء ولا يحمل هذا الرمي
سبب التحلل وقال الشافعي إذا فرغ من حجرة العقبة تحلل من غير النساء بالخلق لأن جواز الحلق بعد
الرمي مع كونه محظورا يدل على أنه محلل **ولنا** ما روي أنه إذا رمتهم الحديث ثم يأتي مكة في أيام النحر
وهو العاشر والحادي عشر والثاني عشر من ذي الحجة **لا إذا فرض طواف الزيارة** لكن أولها
أفضل لأنه صلى الله عليه وسلم طاف في أولها **سبعا** ونسي ويرمل أن لم يكن قد رماها يعني أن لم يكن
رمل في طواف القدوم ولم يسبي بعده بين الصفا والمروة رمل في طواف الزيارة وإن كان سبي ورمل في
طواف القدوم لم يسبي ولم يرم فيه لأنها لا يتكرران **ويحل له النساء بالخلق السابق** لا بطواف الزيارة
لأن الحلق هو المطلق لكن عمله في حق النساء أخر إلى الطواف فإذا طاف عمل بالطلاق الرجعي أخر عمله إلى
إلى انقضاء العدة فإذا انقضت بات والدليل على ذلك أنه لو لم يحلق حتى طاف بالبيت لم يحل له شيء حتى يحلق
ثم يعود إلى مني لأنه بقي عليه الرمي وموصفه مني فإذا زالت الشمس من تاني النحر **أي الجمار**
الثلاث وهي الجمار الصغار والمراد بها مواضعها التي يرميها به دليل قوله **يبتدي بالتي هي مبدا**
الخفف لأن ما على المسجد هو الموضع لا الحصة وهو مسجد في جبل يعني قبل تيمم عاتشة رضي الله
عنها **سبع** أي يري سبع حصيات كبر مع كل حصاة ثم بالآخر **أي بالجمرة الأخرى** وهي الجمرة
الوسطى **كك** أي سبع حصيات **ويقف عندها** أي لا يرمي فيها ولا يرمي في وسطها عبادات الجمار والدعاء
في أثناء الناسك **بجد الله تعالى ويطلب ويكبر ويحيى على النبي عليه الصلاة والسلام**

التلبية

في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

التلبية لا تشرع إلا في طواف التمتع...
في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

أما سلم الجبل لأن الطواف ركن في العروة فيقطع التلبية قبل الشروع فيه وفات الح كالمعتد ويقطع الطواف حين
ياخذ في الطواف الثاني لأنه يخل بعبده ويقطع المحصر إذا دخل هذه لأن الدخ للخل ولخلق للماع قبل
أن يري حجرة العقبة قطع التلبية لأنه يخل بالخلق ويجزئه بطيئة يا صبه ومدة وقال الشافعي
لا يجوز إلا رمي الحجر لأن من المنقول الموارث ولنا أن المقصود هو التلبية بأمرهم عليه السلام في
أهالة الشيطان وأنه حاصل يري ما هو من جنس الأرض ولوري خشية لا تجزيه لأنها ليست من جنس
الأرض وكذا لوري ذهبها وجوهها لا تشار لوري ولا يجزيه أي رمي حجرة العقبة قبل طلوع الفجر
يوم النحر وقال الشافعي يجوز في الصف الأخير من ليلة النحر لما روي أنه عليه السلام أمرهم سلة أن يرمي
حجرة العقبة قبل الفجر ثم يفيض من مني إلى مكة ولنا قوله عليه السلام لا ترمي حجرة العقبة إلا بمصيرين
ومارواه يجوز على كونهما معذرة أعلم أنا بعتنا اتفقوا في أول وقت هذا الرمي ولتصفا في آخره قال
البحيئة يرميها إلى غروب الشمس لقوله صلى الله عليه وسلم أن أول نسكنا في هذا اليوم حجرة العقبة
وقال أبو يوسف يرميها إلى الزوال لا فيما بعده كان الرمي في سائر الأيام جائز بعد الزوال لأجله ثم راع
أن حب وفيه تنبيه على أن الدم على المفرد مستحب ولا يفتيه عليه لأنه مسافر ثم جلق أن أمكن حتى
لو كان على راسه قروح لا يمكن إمرار الموي عليه ولا تقصيره فقد حل بالخلق ويجب إمرار الموي على قروح
لأنه عليه السلام أمر بمحسب ليس على راسه شعر بإحرام الموي عليه وقيل أنه سنة لأن إحرامه لم يجزئ
بل لازالة الشعر بل أنه لو زال الشعر بالورق بسقط عنه إحرام الموي فجعل الأمر على الاحتياط ولو خلق
ربع الرأس كجتي لكن خلق كله أو في قد برسول الله صلى الله عليه وسلم ويفضل الحلق على التقصير
لقوله عليه السلام رحم الله الخلفين قبله يا رسول الله والمقصرون فقال رحم الله الخلفين حتى قال في
الرابعة والمقصرون وتكراره عليه السلام إلى الخلفين ثلاث مرات يدل على أن الحلق أفضل ومقدار
التقصير أن يأخذ من رؤس الشعر مقدار الأنملة **وقد حل** أي جاز أن يفعل كل فعل كان حراما في إحرامه
الأي الثاني يعني لم يخل في وطن ودوايه وفي الحائضه الصبيح أن الطب لا يخل له لأنه من دواعي
الجماع لما روي أنه عليه السلام قال إذا رمتهم ودجتم وحلفتم فقد حل لكم كل شيء إلا النساء ولا يحمل هذا الرمي
سبب التحلل وقال الشافعي إذا فرغ من حجرة العقبة تحلل من غير النساء بالخلق لأن جواز الحلق بعد
الرمي مع كونه محظورا يدل على أنه محلل **ولنا** ما روي أنه إذا رمتهم الحديث ثم يأتي مكة في أيام النحر
وهو العاشر والحادي عشر والثاني عشر من ذي الحجة **لا إذا فرض طواف الزيارة** لكن أولها
أفضل لأنه صلى الله عليه وسلم طاف في أولها **سبعا** ونسي ويرمل أن لم يكن قد رماها يعني أن لم يكن
رمل في طواف القدوم ولم يسبي بعده بين الصفا والمروة رمل في طواف الزيارة وإن كان سبي ورمل في
طواف القدوم لم يسبي ولم يرم فيه لأنها لا يتكرران **ويحل له النساء بالخلق السابق** لا بطواف الزيارة
لأن الحلق هو المطلق لكن عمله في حق النساء أخر إلى الطواف فإذا طاف عمل بالطلاق الرجعي أخر عمله إلى
إلى انقضاء العدة فإذا انقضت بات والدليل على ذلك أنه لو لم يحلق حتى طاف بالبيت لم يحل له شيء حتى يحلق
ثم يعود إلى مني لأنه بقي عليه الرمي وموصفه مني فإذا زالت الشمس من تاني النحر **أي الجمار**
الثلاث وهي الجمار الصغار والمراد بها مواضعها التي يرميها به دليل قوله **يبتدي بالتي هي مبدا**
الخفف لأن ما على المسجد هو الموضع لا الحصة وهو مسجد في جبل يعني قبل تيمم عاتشة رضي الله
عنها **سبع** أي يري سبع حصيات كبر مع كل حصاة ثم بالآخر **أي بالجمرة الأخرى** وهي الجمرة
الوسطى **كك** أي سبع حصيات **ويقف عندها** أي لا يرمي فيها ولا يرمي في وسطها عبادات الجمار والدعاء
في أثناء الناسك **بجد الله تعالى ويطلب ويكبر ويحيى على النبي عليه الصلاة والسلام**

في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

ويعد عودا فإيديه كنفه وجميع المسلمين لقوله عليه السلام اللهم اغفر الحاج ولمن استغفر له الحاج وكذا يفعل في بار
الواقف الشريف ثم **بجزة العتبة سبع أي ريمها ولا يقف عندها أي عند حجرة العتبة** إذا ما هالان
عبادة الحارثية ولها لم يوم فبما سبق الوقوف بعد حجرة العتبة في يوم الغزاة لم يكن فيه ريم بعد
ويسقط الترتيب أي ترتيب المكان في الرمي أي في رمي الجمار كما ذكر في المتن حتى لو بدأ بحجرة العتبة ثم الوسطى
ثم بالتي تلي المسجد عذرا وقال الشافعي الترتيب المذكور شرط حتى لو بدأ بالوسطى ثم بالتي تلي المسجد لا يقدر لأنه
سرع مرتب غير معقول المعنى فإذا ترك الترتيب بطل كما إذا سعى قبل الطواف **ولنا أن حجرة قربتها فلا يكون**
بعضها تابعا لبعضها وغايته أن يكون الترتيب أفضل ولا كلام فيه **ويفعل كذلك أي كادى الجمار الثلاث على**
الترتيب في الثالث من أيام الحرة وان لم ينفر أن لم يخرج من مي إلى مكة **ففي الرابع أي فيفعل كذلك في اليوم**
الرابع وهو أيام التشريق وفيه إشارة إلى أن نفر قبل طلع في اليوم الرابع حاز لقوله تعالى في يومين
فلا تم عليه معناه من نفل بالقرآن مكة في اليوم الثالث بعد الرمي لأن تعجيله في اليوم الثاني غير جائز وتؤخر
حتى طلع في اليوم الرابع لا يجوز لأن ينفر لدخول وقت الرمي وإن رماها رما حازا لم يحصل فعل الرمي لكن الأفضل
في كل رمي بعده رمي أن ريمه ما شأنا ليكون أقرب إلى التفرغ في رماها بعده كذا روي عن أبي يوسف **وتفعله**
فه أي تقدم رمي الجمار في اليوم الرابع على الزوال بعد الحرة حازر عذرا في حيفة وقال الإمام الأوزاعي
كأن يجوز الرمي في اليوم الثاني والثالث الأبعد الزوال **وله أن الرمي إذا كان تركه في اليوم الرابع تخفيفا**
فإن يجوز قبل الزوال أو في خلاف اليوم الثاني والثالث لأن ترك الرمي لا يجوز فيما بقي على الأصل المروي
ولا نوجب الميت مصدر ريمي من بات حيتي بالنيوثة في هذه الميالي أي ليالي الرمي وهي ليلة
الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر **عني** وقال الشافعي يجب حتى لو ترك الميت في كل ليلة بطريقه
دم وإن تركه في ليلة لم يمتد من ثم في ليالي ثلاثه وكذا يجب الميت عنده بمنزلة ليلة العيد ولو تركه
لم يمتد دم ما روي ذلك النبي عليه السلام بأن يمي ليالي الرمي وفعله موجب كارهه **ولنا ما روي أن العباس**
استاذ رسول الله صلى الله عليه وسلم في البيوثة مكة في ليالي الرمي فادركه ولو كان واجبا لما رخص وأفعاله
عليه السلام غير موجبة صفا كما تقر في الأصول **وبجزة تركه أي ترك الميت وتقدم النقل إلى مكة** الإمام
وأقامته عني حتى يتم الرمي وهو يفتحن شاع المسافر وخدعه **قبل في راع السبي** لأن قلبه يكون مشغولا
بتماعه فيصير كأنه في مكة ثم **ينزل إذا نزل بالمحصب** وهو جسد الصاد المملة بعد الحرة المملة اسم رمح
وتخصي بين مي ومكة ويقال له الحنف وكان الكاراجت عواذيه وتخلوا على أضرار رسول الله صلى الله عليه
وسلم فبذل عليه السلام فيه آراء لهم لطيف منع الله به وتكرمه بضره فصار ذلك سنة كالرمي في الطواف
ثم يدخل مكة فيطوف للصدر سبعاً أي طواف الصدر لا يصدر عن الميت أي يرجع وطواف الوداع
أيضا لا رمل فيها أي في تلك الأشواط والحلة صفة سجاها عالم رمل في هذا الطواف لأنه لم يشرع الأمر
ونوجب على الأفاقي احترازا عن المي إذا لا وادع عليه وتايجي على الأفاقي إذا أراد الرجوع إلى أصله
لأنه لو نوي الإقامة مكة لا وادع عليه هذا إذا نواها قبل النفر وأما إذا نواها بعده حتى لزوم الوداع له
خلاف بين أبي يوسف وحكمه سبي عن قريب والمراد بالحاج الأفاقي لأنه لو كان معتبرا للس على طواف
الصدر أيضا قاء وقال الشافعي طواف الصدر غير واجب لأنه لو كان واجبا لكان سقط عن المي إذا الأفاقي
والمكي في واجبات الحج سواء قلنا قوله صلى الله عليه وسلم من حج هذا البيت فليكن آخر عمره بالبيت الطواف
ويأتي رفرم أي يديه فيشرب منها الماء لا عليه السلام فعل كذا **ويستحب أن يأتي الباب**
أي باب الكعبة فيقبل العتبة ويضع صدره ووجهه على الملتزم وهو ما بين الحجر والباب
ويثبت أي يتعلق باستار الكعبة ويفترق أي ينصرف وهو عني وراه ويعبر إلى البيت شيكا

وله على من لم ينفر من مكة في يومين فلا تم عليه معناه من نفل بالقرآن مكة في اليوم الثالث بعد الرمي لأن تعجيله في اليوم الثاني غير جائز وتؤخر حتى طلع في اليوم الرابع لا يجوز لأن ينفر لدخول وقت الرمي وإن رماها رما حازا لم يحصل فعل الرمي لكن الأفضل في كل رمي بعده رمي أن ريمه ما شأنا ليكون أقرب إلى التفرغ في رماها بعده كذا روي عن أبي يوسف وتفعله فه أي تقدم رمي الجمار في اليوم الرابع على الزوال بعد الحرة حازر عذرا في حيفة وقال الإمام الأوزاعي كأن يجوز الرمي في اليوم الثاني والثالث الأبعد الزوال وله أن الرمي إذا كان تركه في اليوم الرابع تخفيفا فلأن يجوز قبل الزوال أو في خلاف اليوم الثاني والثالث لأن ترك الرمي لا يجوز فيما بقي على الأصل المروي ولا نوجب الميت مصدر ريمي من بات حيتي بالنيوثة في هذه الميالي أي ليالي الرمي وهي ليلة الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر عني وقال الشافعي يجب حتى لو ترك الميت في كل ليلة بطريقه دم وإن تركه في ليلة لم يمتد من ثم في ليالي ثلاثه وكذا يجب الميت عنده بمنزلة ليلة العيد ولو تركه لم يمتد دم ما روي ذلك النبي عليه السلام بأن يمي ليالي الرمي وفعله موجب كارهه ولنا ما روي أن العباس استاذ رسول الله صلى الله عليه وسلم في البيوثة مكة في ليالي الرمي فادركه ولو كان واجبا لما رخص وأفعاله عليه السلام غير موجبة صفا كما تقر في الأصول وبجزة تركه أي ترك الميت وتقدم النقل إلى مكة الإمام وأقامته عني حتى يتم الرمي وهو يفتحن شاع المسافر وخدعه قبل في راع السبي لأن قلبه يكون مشغولا بتماعه فيصير كأنه في مكة ثم ينزل إذا نزل بالمحصب وهو جسد الصاد المملة بعد الحرة المملة اسم رمح وتخصي بين مي ومكة ويقال له الحنف وكان الكاراجت عواذيه وتخلوا على أضرار رسول الله صلى الله عليه وسلم فبذل عليه السلام فيه آراء لهم لطيف منع الله به وتكرمه بضره فصار ذلك سنة كالرمي في الطواف ثم يدخل مكة فيطوف للصدر سبعاً أي طواف الصدر لا يصدر عن الميت أي يرجع وطواف الوداع أيضا لا رمل فيها أي في تلك الأشواط والحلة صفة سجاها عالم رمل في هذا الطواف لأنه لم يشرع الأمر ونوجب على الأفاقي احترازا عن المي إذا لا وادع عليه وتايجي على الأفاقي إذا أراد الرجوع إلى أصله لأنه لو نوي الإقامة مكة لا وادع عليه هذا إذا نواها قبل النفر وأما إذا نواها بعده حتى لزوم الوداع له خلاف بين أبي يوسف وحكمه سبي عن قريب والمراد بالحاج الأفاقي لأنه لو كان معتبرا للس على طواف الصدر أيضا قاء وقال الشافعي طواف الصدر غير واجب لأنه لو كان واجبا لكان سقط عن المي إذا الأفاقي والمكي في واجبات الحج سواء قلنا قوله صلى الله عليه وسلم من حج هذا البيت فليكن آخر عمره بالبيت الطواف ويأتي رفرم أي يديه فيشرب منها الماء لا عليه السلام فعل كذا ويستحب أن يأتي الباب أي باب الكعبة فيقبل العتبة ويضع صدره ووجهه على الملتزم وهو ما بين الحجر والباب ويثبت أي يتعلق باستار الكعبة ويفترق أي ينصرف وهو عني وراه ويعبر إلى البيت شيكا

مخرو

مخروا وعاد عني يخرج من المسجد هذا تمام الحج ثم يعود إلى أهله والمخافة بها أي مكة مكروهة
عند أبي حنيفة وقال لا يكره لقوله تعالى وطهرني للطائفين والعاكفين والمجاورة هي العكوف وله أن
المجاورة في العادة تقضي إلى الحلال باخلال بيت الله تعالى لكن كثرة المشاهدة والعكوف في الآية يعني الميث دون
المجاورة ويسقط طواف القدوم عن الأفاقي بالوقوف في عرفات بلاد حوّل مكة من غير شيء أي من غير
لزوم دم أو صدقة لأنه سنة وتتركها لأبي الحار **ويسقط الصدر لا يستيطان مكة بعد النفر**
وخالفه يعني إذا نوي الحاج الإقامة بمكة بعد النفر الأول وهو الرجوع إلى مكة في اليوم الثالث من أيام
النفر قبل النفر الثاني وهو الرجوع إليها في أيام التشريق قال أبو يوسف يسقط عنه طواف الصدر وقال
محمد لا يسقط بقوله بعد النفر لأنه لو نوي الإقامة قبل أن يحل النفر الأول يسقط عنه طواف الصدر أيضا
لأنه الإقامة إنما تسقط الصدر إذا كان قبل وجوبه وأما بعده فلا يمكن أصبح مقيما لأجل أن لا يطر في ذلك
اليوم بالسفر لمحمد إذا أدرك وقتها كذا داه عليه ضار كن نوطن بعد الشروع فيه ولا يي يوسف أن الحلال
الصدر ما يجي على الصدر وهو مستوطن بخلاف ما إذا شرع فيه لأنه لا يزمه بالشروع **وتوافق المرأة الرجل**
في جميع أفعال الحج **الأي كنف الرأس** فإنها لا تكشف رأسها لأنه عورة **ورفع الصوت** فإنها لا ترفع صوتها
لاشتماله على الفتنة **والرمي والسبي بين الميالي** فإنها لا ترمي ولا تسبي لأن كلاهما داخل بالسنة
والحلق لأنها لا تعلق لأنه في حقها كحق الميتة في حق الرجل **وليس الخيط** فإنها تلبس الخيط لأنها سائر
لها **وكشف وجهها** لقوله عليه السلام أحرام المرأة في وجهها ولها أن تسدل على وجهها شيئا وتجافيه
عنه بمنزلة الاستظلال **وتقصر المرأة** لأنه عليه السلام أمرهن بالتقصير **وتستغنى عن الطواف**
فقط للمريض قيد بالطواف لأن سائر أفعال الحج جائز لمن لم يركب الرمي أو عليه السلام قال لعائشة
حين حاضت بسرف وكانت حرة بالعمرة إذا جاء يوم الزوية اعتلي واجلي الحج واسبي ما يصنع
الحاج غير أن لا تطوي بالبيت **ولو حاضت بعد طواف الزيارة سقط عنها طواف الصدر**
بغير شيء لأنه صلى الله عليه وسلم رخص للنساء في ترك طواف الصدر من غير أن يركب شيء **فصل**
في الحج عن الغزاة من جعل الإنسان نوايا عمله لآخر صلاة كانت أو صدقة أو غيرها جائز عند أهل السنة خلافا
للعقل لهم أن الثواب هو الجنة ولا قدرة للإنسان على تركي أو لئلا عليه السلام حتى كسبتان الحين أحدهما عن
نفسه والآخر عن أمته المؤمنين والأعراض على الشارع باطل أعلم العبادات الواجب برتبة محضتها للصانع والبناء
لا يجوز فيها لأن الغرض منها هو إيقاع النفس الأمانة لا تحصل بمسألة ونوع منها ماله محضتها كالزكاة فالسأله
يجوز فيها لأن الغرض منها هو إيقاع النفس الأمانة لا تحصل بمسألة ونوع منها ماله محضتها كالزكاة فالسأله
لا يجوز فيه السأله عند الاضطراب وهو الغزاة عداها في الحج الغرض وأما في النقل فالسأله جازع مع الله
لأن النقل سعة وفي السأله أكثر العمل على الحج يقع عن المأمور به وللأمر نوايا اتفاقا ولكن سقط أصل الحج عنه وفي
المحظان المأمور بالحج إذا حج مع الحج عنه تطوعا وسقط الحج عن الأمر أيضا ولهذا شتر طافية البية عن الأمر
بأن يقول اللهم إني أريد الحج فيسره لي وتقبله مني ومن فلان **ويصح التائب في الحج عن الموصي به أي بالحج رابعا**
من موصيه لأن الحج كان واجبا على الموصي من الله فكذلك يفعل من يوجب عنه **أن كفته الثقة** **والأبي**
وأن لم يكن الثقة بالأحاج من يدره **من حيث يبلغه** يضم التائي من مكان كفته الثقة لأن تخلفه
ومنيه واجب مهما أمركه **وإذا مات المأمور به أي بالحج عن غيره في نفس المسافة أي في**
بعض الطريق فلا يستأمن من منزله يعني يستدي الحج عنه من منزل الأمر عنه أي حنيفة وصاحبه
وقال من أي من المسافة التي بلغها ومات فيها **ولنا أي كذا الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبه**
لومات الحاج أي الخارج للحج نفسه لا لغيره في بعض الطريق **وأوصي بأن حج عنه** **فصل**

مخروا وعاد عني يخرج من المسجد هذا تمام الحج ثم يعود إلى أهله والمخافة بها أي مكة مكروهة عند أبي حنيفة وقال لا يكره لقوله تعالى وطهرني للطائفين والعاكفين والمجاورة هي العكوف وله أن المجاورة في العادة تقضي إلى الحلال باخلال بيت الله تعالى لكن كثرة المشاهدة والعكوف في الآية يعني الميث دون المجاورة ويسقط طواف القدوم عن الأفاقي بالوقوف في عرفات بلاد حوّل مكة من غير شيء أي من غير لزوم دم أو صدقة لأنه سنة وتتركها لأبي الحار ويسقط الصدر لا يستيطان مكة بعد النفر وخالفه يعني إذا نوي الحاج الإقامة بمكة بعد النفر الأول وهو الرجوع إلى مكة في اليوم الثالث من أيام النفر قبل النفر الثاني وهو الرجوع إليها في أيام التشريق قال أبو يوسف يسقط عنه طواف الصدر وقال محمد لا يسقط بقوله بعد النفر لأنه لو نوي الإقامة قبل أن يحل النفر الأول يسقط عنه طواف الصدر أيضا لأنه الإقامة إنما تسقط الصدر إذا كان قبل وجوبه وأما بعده فلا يمكن أصبح مقيما لأجل أن لا يطر في ذلك اليوم بالسفر لمحمد إذا أدرك وقتها كذا داه عليه ضار كن نوطن بعد الشروع فيه ولا يي يوسف أن الحلال الصدر ما يجي على الصدر وهو مستوطن بخلاف ما إذا شرع فيه لأنه لا يزمه بالشروع وتوافق المرأة الرجل في جميع أفعال الحج الأي كنف الرأس فإنها لا تكشف رأسها لأنه عورة ورفع الصوت فإنها لا ترفع صوتها لاشتماله على الفتنة والرمي والسبي بين الميالي فإنها لا ترمي ولا تسبي لأن كلاهما داخل بالسنة والحلق لأنها لا تعلق لأنه في حقها كحق الميتة في حق الرجل وليس الخيط فإنها تلبس الخيط لأنها سائر لها وكشف وجهها لقوله عليه السلام أحرام المرأة في وجهها ولها أن تسدل على وجهها شيئا وتجافيه عنه بمنزلة الاستظلال وتقصر المرأة لأنه عليه السلام أمرهن بالتقصير وتستغنى عن الطواف فقط للمريض قيد بالطواف لأن سائر أفعال الحج جائز لمن لم يركب الرمي أو عليه السلام قال لعائشة حين حاضت بسرف وكانت حرة بالعمرة إذا جاء يوم الزوية اعتلي واجلي الحج واسبي ما يصنع الحاج غير أن لا تطوي بالبيت ولو حاضت بعد طواف الزيارة سقط عنها طواف الصدر بغير شيء لأنه صلى الله عليه وسلم رخص للنساء في ترك طواف الصدر من غير أن يركب شيء فصل في الحج عن الغزاة من جعل الإنسان نوايا عمله لآخر صلاة كانت أو صدقة أو غيرها جائز عند أهل السنة خلافا للعقل لهم أن الثواب هو الجنة ولا قدرة للإنسان على تركي أو لئلا عليه السلام حتى كسبتان الحين أحدهما عن نفسه والآخر عن أمته المؤمنين والأعراض على الشارع باطل أعلم العبادات الواجب برتبة محضتها للصانع والبناء لا يجوز فيها لأن الغرض منها هو إيقاع النفس الأمانة لا تحصل بمسألة ونوع منها ماله محضتها كالزكاة فالسأله يجوز فيها لأن الغرض منها هو إيقاع النفس الأمانة لا تحصل بمسألة ونوع منها ماله محضتها كالزكاة فالسأله لا يجوز فيه السأله عند الاضطراب وهو الغزاة عداها في الحج الغرض وأما في النقل فالسأله جازع مع الله لأن النقل سعة وفي السأله أكثر العمل على الحج يقع عن المأمور به وللأمر نوايا اتفاقا ولكن سقط أصل الحج عنه وفي المحظان المأمور بالحج إذا حج مع الحج عنه تطوعا وسقط الحج عن الأمر أيضا ولهذا شتر طافية البية عن الأمر بأن يقول اللهم إني أريد الحج فيسره لي وتقبله مني ومن فلان ويصح التائب في الحج عن الموصي به أي بالحج رابعا من موصيه لأن الحج كان واجبا على الموصي من الله فكذلك يفعل من يوجب عنه أن كفته الثقة والأبي وأن لم يكن الثقة بالأحاج من يدره من حيث يبلغه يضم التائي من مكان كفته الثقة لأن تخلفه ومنيه واجب مهما أمركه وإذا مات المأمور به أي بالحج عن غيره في نفس المسافة أي في بعض الطريق فلا يستأمن من منزله يعني يستدي الحج عنه من منزل الأمر عنه أي حنيفة وصاحبه وقال من أي من المسافة التي بلغها ومات فيها ولنا أي كذا الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبه لومات الحاج أي الخارج للحج نفسه لا لغيره في بعض الطريق وأوصي بأن حج عنه فصل

الحاج لا يخرج تاجرا من ماله او ماله بان يخرج عنه من وطنه اتفاقا كذا في المحيط لما انماضي
من قطع المسافة لم يجل لقوله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد
وقع اجره على الله واذا لم يجل وجب ان يني عليه وله ان يامعني من السفر لم يقع مقتداه لعدم
اتصاله بالمقصود فصار كانه لم يخرج وعدم بطلان كان من جهة الثواب في الآخرة واما تحصيل الوصية
فمن احكام الدنيا فيبطل في حقها فيد من وطنه **ولو امر بالافراد ففرض** المأمور به ففرض
عندنا في حقيقته يجب عليه رد النفقة الى الامر وقال لا يصح جحد عن الامر وتكون العمة لنفسه هذا اذا
للامر اما اذا هي العمة لنفسه لا يصير مخالفا ولكن يودي من النفقة بقدر حصة العمة الواداهن نفسه
انه اذا تولى العمة عن نفسه لا يصير مخالفا ولكن يودي من النفقة بقدر حصة العمة الواداهن نفسه
ولو خرج عن الامر ولا ثم اتي بالعمة لنفسه لم يكن مخالفا اتفاقا الا انه مادام مشغولا بالعمة فنفقته في ماله
واما لو كان مأمورا بالعمة فاعتقرته حج عن نفسه لا يصير مخالفا لكن النفقة في مقدار مقامه للحج يكون في ماله
وان حج اولاه لا يعتقره بغير مخالفا لانه جعل جميع المسافة للحج وان لم يجره كذا في المحيط لما انماضي
وزاد حرجا فلا يصير مخالفا كالوكيل بالبيع بالثاذا باع بالعين وله ان كان مأمورا بتجريد السفر لم يفعل بعض
قيا على التمتع لانه كان مأمورا بحج ميثاق وفي المتمع لم يوجد ذلك **ولو امر به** يعني لو امر رجلان
حج عن كل واحد منهما بمحبة **فاهل عن احدهما على الايام ثم عين قبل المني جعله عن نفسه**
يعني قال ابو يوسف هو مخالف فيقع الحج عن نفسه **وقال لا عين** يعني يقيع الحج عن عينه منها قيل
بقوله عن احدهما لانه اذا احرم عنهما صار مخالفا اتفاقا ويصح الحج عن نفسه فيضمن النفقة ولو احرم لغيره
كما لا يرض فيه قالوا يعني ان يصح تعيينه اتفاقا من المحيط انا وضع المسئلة في المأمور لانه اذا حج رجل عن ابوه منوطا
فله ان يجعل عن ابوه اتفاقا لانه لا انفاد الحج لنفسه وله الخيار في هبة ثوبه متبرعا وقد بقوله في النبي
لانه لو اوى الحج على ذلك الايام صار مخالفا اتفاقا لعدم اولوية احدهما على الآخر له ان كلاهما امره بان يعين عند
الاحرام محبة له وقد خالفه في ثبوت التعيين فيقع عن نفسه ولما ان الاحرام ليس ركن بل وسيلة الى الاداء افعال
الحج فاداه عن احدهما قبل الشروع في الافعال يكون موافقا له عند المقتول لان احرامه كان عن احدهما فوافق تعيينه
الحج فاداه عن احدهما ما اذا احرم عنهما معا حيث لا يكره تعيينه لانه اذا احرم يصير مخالفا للاحرامه **ولو هلك**
النفقة بعد الافراد يعني اذا اوصى رجلان بحج عند فافترس وصيه من ثلث ماله نفقة من ثلث ماله عنده
فهلك قبل التسليم وبعده **حج عنه من ثلث ماله** يعني عندنا في حقيقته حج عنه من منزله من ثلث ماله
من ماله هكذا ينظر متى هلك الى ان يعجز ثلث ماله عن الوفاء بالحج فيبطل الوصية لان افراد الوصي انما يعتبر اذا حصل
بالنفقة مقصود الوصي فصار هلاكها قبل المقصود كهلاكها قبل الافراد **ومن باقي الثلث** يعني عندنا في حقيقته
تدفع عن باقي الثلث الذي افرزة منه النفقة لان محل فداء الوصية هو الثلث الاول فان بقي منه شيء بعد الافراد
حج عنه ولا فلا **الطلب** يعني قال محمد لا يصح حج عنه من ثلث الباقي بل ان بقي من مال النفقة شيء بعد الافراد
بطلت لان افراد الوصي وتعيينه كتعيين الوصي ولو كان عيبه الوصي لذلك فبطلت الوصية فكذلك اذا هلك من
قبل ذكر الاحكام الثلاثة مرتبة **وتزوج من بعد فرضه** اي ما كان مفروضا عليه من الحج **عن عين** يعني
تزوج من بعد فرضه يعني قال الشافعي يقع عن فرضه لا عن اوائله لما روي انه عليه السلام سمع رجلا يبي
عن شربة فقال له هل حجيت عن نفسك فقال لا فقال عليه السلام حج عن نفسك ثم عن شربة ولما روي
انه عليه السلام احرم حج الخمر عن ابوه ولم يبالا عن حج نفسه ولان الوقت غير معين لاداء الفرض فكان يحيط
له ان يخله عن الحج فكذلك يجوز ان يخله بغير الفرض وما رواه لا يدل على ان حجده وقع عن نفسه بل يدل على انه
يسخ احرامه عن شربة وبطلان احرامه لنفسه نظرا له وكان ذلك مشروعا ثم نسخ **والاحرام عن المني**

هذا الحديث يدل على ان النفقة في الحج عن النفس هي من ثلث ماله من غير ان يكون له مال من قبل
والنفقة في الحج عن الغير هي من ثلث ماله من غير ان يكون له مال من قبل
والنفقة في الحج عن الغير هي من ثلث ماله من غير ان يكون له مال من قبل

عليه

عليه جار يعني اذا اعني قبل الاحرام فلي عنه رفقته بيا بلامر منه بعد ما احرم نفسه اجمالا حاز عنه
اي حقيقته فصار المنسوب عنه في المني محرم وقال لا يجوز قيد بالاحرام عن المني عليه لانه لو اعني عليه بعد الاحرام
وظاهره ووضوحه الجار على يده ورواها بخلافه اتفاقا لان هذا اعادة ولو طاق وهو حامل لعنه واما روي به
عنه لان المقصود من الطلاق حاصل لما قيدنا بقوله لا امر منه لانه لو امرنا بان يحرم عنه اذا اقام واعني
عليه حاز اتفاقا لما ان الاحرام عنه اصاب الافعال عليه فليس اوفره ولاية الاحرام عليه وله ان اذن الاحرام
عنه ثابت لرفقته لانه لان عقد المرافقة يدل على معاونة كل منهما للآخر فصار المقصود عند العزم والثابت
دلالة كالتا صرحا فعمل منه اذ لو احرم عنه من ليس من رفقته لا يجوز وقيل بجريه لانه وحده الادلة
لانه اتفق ما لا عظماء والظاهر انه يكون اذا تاكل احدا بالاحرام عنه من اشتري شاة الا فحبة فربما عي
جار لوجود الادن دلالة كذا في النقي **فصل في احرام الجدة والامة وواحرمته امة باوان**
مولاهما عبا احرهما الشري تحليها بفعل محظورات الاحرام لكن الاول ان يحللها بغير الجماع كالنكاح
وغيره فظننا الامراح ولا يثبت التحليل بقوله اطلقك فاذا اعتقت قمت ما حرمت لاجله **لارد** يعني قالوا
يردها الشري يجب الاحرام اذ لم يدرى احرامها وقت الشراء وقد بقوله بادن المولي لانه لو كان بغير اذنه
فلن تزي ان يحللها اتفاقا لانه لا يبيع كانه ان يحللها من غير كراهة فكذلك الشري لو كان الاحرام بغير اذنه
وقيد بقوله فيا عبا لانه لو لم يبعها كره له تحليها اتفاقا له ان الشري وجده فيها وصلا لا يصح ابطاله فربما
بالبيع كالواشترى امة تزوجت بادن مولاهما ولنا ان الحنين اجتماعهما حتى اتم في اتمام الاحرام وحق الجدة
في تحليها فربما جازبا الجدة **وتحليل حرة** يعني احرامنا تحلي حرة **احرمته لنقل ثم تزوجت**
وقالوا في المندرج ان رد نكاحها ولا يحللها لان احرامها صحيح فليس للغير ابطاله ولنا ما في المسئلة
السابقة قيد بقوله لنقل لانه لو احرمته لغرض لا يحللها وزوجها اتفاقا لان حق الزوج لا يظهر في الفرائض واد **احرمته**
او عبد بادن اي لو احرم عبد بادن مولاه **بجزيه** اي بجزيه ان يحللها المولي والثاني لا يجوز له ان يبيعه فبطلت
العبد اتفاقا في ذلك في الامة كذلك له ان الاحرام لما صار بادن ليس له ابطاله كالواذن لزوجته بذكر
واحرمت ولنا ان ذات العبد مملوكة للمولي فكذلك ما فعه فاذا اذن بالاحرام صار كانه اعار منافع
منه فله ان يرجع حتى لو احرم لا يجب الرد على المولي بل على العبد بعد العتق واما الزوج فليس بمملوك فكذا
منافعا الا ان له فيها حق الاستمتاع فبطلت ابطاله بالاذن لا يصح رجوعه **او زوجة** اي لو احرمته زوجته
لنقل فبطلت زوجها لو احرمها بغير اذنه فوجب عليها هدي الاحصار وقضاه حجة وعمره **ثم اذن**
زوجها بان حج في ذلك العام **فحجت من عامها جعلناه** اي ذلك الحج **فقتل** عن الحج التي رفضتها
وان لم تنو اي تلك الزوجة القضا ان هذه للوصل **واستقلنا العمة والحجة** عنها جميعا وقال
دفع لا يكون قضا اذ لم تنو ولا يسقط عنها الحج ولا العمة وان نوى القضا سقط عنها الحج دون العمة
قيد بقوله لنقل لانه ليس له ان يحللها في الفرض وقد بقوله من عامها لانه اذا حجت من العام الثاني تلزمها العمة ولنا
العمة اتفاقا له ان الحج صار دينا في دينها فلا يسقط الابنية القضا اذا تحولت السنة تلزمها العمة ولنا
انها تراكمت ما يلزمها بالفرض من الحج والعمة فادق الحج في وقت من هذا العام فيكون اذ لان وقته قائم
فلا يحتاج الى بنية القضا فيسقطان عنها بخلاف ما اذا تحولت السنة لانه قد فات عنها تراكم الفروض
في وانه ففقر القضا فلم يقع في السنة التالية عن القضا الابنية **فصل في الفرائض وهو مصدر**
فرض من باب فرض وفعل بجي مصدر من الثلاثي كلباس **فصل الفرائض** يعني يقول القرآن
افضل من التمتع والافراد **الافراد** يعني قال الشافعي الافراد افضل من التمتع والفرائض اعلم ان
هذه المسئلة انما تنسخ بعد نظره بمعنى الفرائض والتمتع وبيان ما هو المراد من الافراد وانه الموقوف

هذا الحديث يدل على ان النفقة في الحج عن النفس هي من ثلث ماله من غير ان يكون له مال من قبل
والنفقة في الحج عن الغير هي من ثلث ماله من غير ان يكون له مال من قبل
والنفقة في الحج عن الغير هي من ثلث ماله من غير ان يكون له مال من قبل

هذا الحديث يدل على ان النفقة في الحج عن النفس هي من ثلث ماله من غير ان يكون له مال من قبل
والنفقة في الحج عن الغير هي من ثلث ماله من غير ان يكون له مال من قبل
والنفقة في الحج عن الغير هي من ثلث ماله من غير ان يكون له مال من قبل

هذا الحديث يدل على ان النفقة في الحج عن النفس هي من ثلث ماله من غير ان يكون له مال من قبل
والنفقة في الحج عن الغير هي من ثلث ماله من غير ان يكون له مال من قبل
والنفقة في الحج عن الغير هي من ثلث ماله من غير ان يكون له مال من قبل

هذا الحديث يدل على ان النفقة في الحج عن النفس هي من ثلث ماله من غير ان يكون له مال من قبل
والنفقة في الحج عن الغير هي من ثلث ماله من غير ان يكون له مال من قبل
والنفقة في الحج عن الغير هي من ثلث ماله من غير ان يكون له مال من قبل

القرآن هو ان يصوم الحرم من العرة والحج في ايامه بان يقول ليكن تحفة وعمره وباقي افعال العرة او لا ثم بافعال
الحج من غير ان يصوم منها والتمتع هو ان يصوم بالعره وباقي ايام شهر الحج ثم يحرم بالحج في حجة في عامه ذلك قبل ان يلم
بالحج المأتم صاعدا من عمره او لا والمراد بالافراد ان يرد كل واحد من الحج والعره باحرام والمأتم صحيح
بينهما بل عليه دليل الشافعي كما في الحجة لان الافراد اذا سكنوا بغير احرامهم وتلبسوا بغير مسافات
وحلقوا وفي الزمان ما هو باحرام واحد وسر واحد وتلبية واحدة وحلق واحد والاما الذي فيه كبره والاعمال اولى
بما فيه تلبسها ولنا قوله عليه الصلاة والسلام يا ابا محمد اهل بيته وعمره معا وما اختاره عليه السلام لاهله
من الفضل ولا يصح ما ذكره لان التلبية غير محصورة في القارن على مرة واحدة وان كانت في الاحرام والضرع غير مقصودين
لانها وسيلتان والحج خروج من العادة فلا يصح تكرارها **فيقول اي يرفع القارن صوته بان يقول ليكن بالعره**
والحج معا من الميثاق ولو نواها بقلبه ولم يكرها بلسانه اضره لكن الذكر افضل **وبالاستسقاء**
وقبولها عقيب صلواته وهي الركعتان اللتان صلاهما عند الاحرام **وامر به اي القارن بتزويج افعال الحج على**
افعال العرة فيطوف طوافين وسعى سعيين لا واحد اي اداء كل من القارن مكة يداخه بافعال العرة
وهي طواف البيت وسبعة اشواط مع الرمل في التلا والاول منها والسعي في كل شوط بلا حلق ثم يشرع بافعال الحج
وهي طواف القدوم والسعي بعده وفعل جميع افعال الحج كالتمتع بالحج وقال الشافعي لا ترتيب بين التلبس والتطوف
طوافا واحدا وسعي سعي واحد لان معنى القرآن على التداخل الا ترى انك تلبية واحدة وسر واحد وحلق
واحد فينبغي ان يتداخل الطواف والسعي ايضا ولنا ان القرآن هو لم يجمع بين العادتين فلا يتحقق ذلك الا باثبات افعال
كل منها والطواف والسعي مقصودان فيهما فلا يتداخلان اذ لا تداخل في العبادات كما سبق ياد في فصل حجة
التلاوة ثم يرجع القارن دم القارن يوم النحر بعد الرمي اي رمي جمرة العقبة **فان لم يجد القارن**
الدم صام ثلاثة ايام يجتمعها بعرفة هذا فيمن لا فضيلة صوم تلك الايام وهي يوم التروية ويوم فله دم
عرفة كذا روي عن علي **ولو فات اي القارن صيام تلك الايام حتى اتي يوم النحر وجبوا الدم لا صوم الايام**
بالشرقي او ما بعده يعني قال مالك يصوم ايام الترتيق او ثلاثة ايام مما بعدهما لقوله تعالى فصيام
ثلاثة ايام في الحج اي في وقته ودوالحجة كلها وقت عرفة ولنا ان صوم ثلاثة ايام وجب عليه كما لا يخفى
ان يوديه بصوم ايام الترتيق لا من مضي عنه وكذا لا يجوز ان يوديه بصوم ما بعده لانها ليست من وقت الحج عدا
وتجزيه اي صوم ثلاثة ايام للتمتع الذي لم يجد ما وصام بدله بعد العرة قبل الاحرام بالحج لانه
وقال الشافعي لا يجوز قبل بقوله بعد العرة لانه لو صام قبلها لا يجوز اتفاقا وقيل بقوله قبل الاحرام بالحج لانه
لو صام بعد احرام الحج الى يوم النحر جاز اتفاقا والمستحب ان يصوم قبل يوم التروية ويوم النحر ويوم
عرفة من المذهب لانه ان الصوم خلف عن الهدي والهدي لم يكن حايضا قبل احرامه بالحج فكذلك خلفه وان سب
الهدي هو التمتع والاصل فيه العرة لان الترتيق باءاء النكاح انما حصل بشرعية العرة في اشهر الحج لا بشرعية
الحج فيجوز صومه لو جرد بعد انعقاد السب كاجاز التذكير بعد جرح الصدف قبل الموت او قبل لوه كرهية السلة
في فصل التمتع بعد قوله فان لم يجد صام كما مر كان نسب واخصر لعدم الاحتياج الى قوله في التمتع **ثم يصوم**
القارن بعد صيام تلك الثلاثة سبعة ايام اذا رجع اي فرغ من اعمال الحج ذكر السب واداء السب
لان الفراغ سب الرجوع لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة
والنسب ورد في التمتع لكن القارن في معناه لان كلاهما اذا النكاح في سفر واحد بل القارن اتم فيه في
قيامه مقام الدم المحض بايام النحر فان قدر على الهدي في خلال صوم هذه الايام او بعدها قبل الحلق فعليه
الهدي وان قدر عليه بعد الحلق فلا هدي عليه لان التحلل قد حصل بالحلق فلا يغير حكم الحلق بعد حصول
المقصود منه **وتجزيه اي صوم هذه السبعة بعد فراغه من افعال الحج بمكة** وهو متعلق بفراغه وقان

الشافعي
في كل شوط بلا حلق ثم يشرع بافعال الحج وهي طواف القدوم والسعي بعده وفعل جميع افعال الحج كالتمتع بالحج وقال الشافعي لا ترتيب بين التلبس والتطوف طوافا واحدا وسعي سعي واحد لان معنى القرآن على التداخل الا ترى انك تلبية واحدة وسر واحد وحلق واحد فينبغي ان يتداخل الطواف والسعي ايضا ولنا ان القرآن هو لم يجمع بين العادتين فلا يتحقق ذلك الا باثبات افعال كل منها والطواف والسعي مقصودان فيهما فلا يتداخلان اذ لا تداخل في العبادات كما سبق ياد في فصل حجة التلاوة ثم يرجع القارن دم القارن يوم النحر بعد الرمي اي رمي جمرة العقبة فان لم يجد القارن الدم صام ثلاثة ايام يجتمعها بعرفة هذا فيمن لا فضيلة صوم تلك الايام وهي يوم التروية ويوم فله دم عرفة كذا روي عن علي ولو فات اي القارن صيام تلك الايام حتى اتي يوم النحر وجبوا الدم لا صوم الايام بالشرقي او ما بعده يعني قال مالك يصوم ايام الترتيق او ثلاثة ايام مما بعدهما لقوله تعالى فصيام ثلاثة ايام في الحج اي في وقته ودوالحجة كلها وقت عرفة ولنا ان صوم ثلاثة ايام وجب عليه كما لا يخفى ان يوديه بصوم ايام الترتيق لا من مضي عنه وكذا لا يجوز ان يوديه بصوم ما بعده لانها ليست من وقت الحج عدا وتجزيه اي صوم ثلاثة ايام للتمتع الذي لم يجد ما وصام بدله بعد العرة قبل الاحرام بالحج لانه وقال الشافعي لا يجوز قبل بقوله بعد العرة لانه لو صام قبلها لا يجوز اتفاقا وقيل بقوله قبل الاحرام بالحج لانه لو صام بعد احرام الحج الى يوم النحر جاز اتفاقا والمستحب ان يصوم قبل يوم التروية ويوم النحر ويوم عرفة من المذهب لانه ان الصوم خلف عن الهدي والهدي لم يكن حايضا قبل احرامه بالحج فكذلك خلفه وان سب الهدي هو التمتع والاصل فيه العرة لان الترتيق باءاء النكاح انما حصل بشرعية العرة في اشهر الحج لا بشرعية الحج فيجوز صومه لو جرد بعد انعقاد السب كاجاز التذكير بعد جرح الصدف قبل الموت او قبل لوه كرهية السلة في فصل التمتع بعد قوله فان لم يجد صام كما مر كان نسب واخصر لعدم الاحتياج الى قوله في التمتع ثم يصوم القارن بعد صيام تلك الثلاثة سبعة ايام اذا رجع اي فرغ من اعمال الحج ذكر السب واداء السب لان الفراغ سب الرجوع لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة والنسب ورد في التمتع لكن القارن في معناه لان كلاهما اذا النكاح في سفر واحد بل القارن اتم فيه في قيامه مقام الدم المحض بايام النحر فان قدر على الهدي في خلال صوم هذه الايام او بعدها قبل الحلق فعليه الهدي وان قدر عليه بعد الحلق فلا هدي عليه لان التحلل قد حصل بالحلق فلا يغير حكم الحلق بعد حصول المقصود منه وتجزيه اي صوم هذه السبعة بعد فراغه من افعال الحج بمكة وهو متعلق بفراغه وقان

الشافعي

قال الشافعي لا يجوز ولا يعلق بالرجوع الى الاهل فلا يجوز قبله الا اذا نوى الإقامة بمكة فيجوز حينئذ للرجوع
الرجوع ولا مانع من ان يعلق التفسير بالمراد من قوله رجعت فرجعت من افعال الحج فيجوز في اي موضع كان يسيرا
واذا ابتدأ بالوقوف يعني القارن اذا لم يدخل مكة وتوجه الى عرفات فوقف **بما بعد رفض العرة**
لا يشرع بافعال الحج او لا فتعذر بناء العرة عليها لا خلاف في المشروع فقام ما سبق انه مجرد التوجه الى
عرفات لا يصير رفضا للعره فان قلنا مصلي الظهر اذا توجه الى الجرفة قبل فراغ الامام جعل رفضا للظهر
فلم يحصل هناك التوجه الى عرفات رفضا للعره قلت مصلي الظهر كان مأمورا بالسعي الى الجرفة او لا فيجوز
توجهه في ذلك فان بطل الظهر فاما القارن فلم يكن مأمورا بفعل الحج او لا بل كان مأمورا بالعره او لا فلم
يجعل رفضا لها الا مشروع في فعل الحج **فيلزم منه الدم** لانه ترك العرة وتخلل من احرامه لغير طواف
فصار كالحجر **والقصاص** اي قصا العرة للزومها عليه بالشرع وسقط دم القارن عنه لانه ليس يقارن
لرفضه العرة **فصل في التمتع** **نقص التمتع على الافراد** وقال الشافعي الافراد افضل
من التمتع لما تقدم من دليله ولنا ان التمتع زيادة في شكر وهو حرم دم الشكر عليه لجمعه بين العبادتين
والعكس رواية يعني كون الافراد افضل من التمتع كما قاله الشافعي رواية عن ابي حنيفة **فيبدأ من**
قصه التمتع من الايام اي باحرامها **من الميثاق في اشهر الحج** وهذا التبدل ليس للاختلاف
ادلوه في احرامه فكل اشهر الحج وعمره فيها يكون متمتعاً والمسا هنا مذكورة في المنقولة ولعله يكون شتو ترك العرة شأن الاحرام والعراق بالبيت
لبان الاول ولوجه فيطوف لب اي للعره وانما لم يسن طواف القدوم في العرة لان المعتمر متمكن من ادائها وليس عليه ما سواها ذلك من ذي الصفا والمروة والحج
حين وصل الى البيت واما الحاج فغير متمكن من طواف الزيارة لعدم وقته فسن له طواف القدوم الى مكة وعمره في طواف التمتع والصدرة والبيتوتة من الاداء
وقته وكذا لم يسن له طواف الصدرة لكون الطواف ركن معظم في العرة فلا يترك في الصدرة كالوقوف الحج لا يترك
وسعي ويقطع التلبية مع استلام الحجر لما روي ابن عمر عليه السلام فعل هكذا **ولم يأمروا**
بها في التمتع يقطع التلبية عند مشاهدته **البيت ان لم يركب** اي عند الحرم **ان لم يركب**
من الميثاق وقال مالك اذا احرم المعتمر من الحرم يقطعها عند مشاهدته البيت واذا احرم من الميثاق
يقطعها اذا دخل الحرم لما روي عن عمر هكذا **ويحلق او يقصر وقد حل من عمره** اذا فعل كذا فقيم مكة
خلا لا ثم يحرم بالحج يوم التروية من الحرم وانما قال من الحرم ولم يقل من المسجد كما قاله القدروري
ليلا يتوجهه من الحرم بالمسجد **ونقص تقديمه اي تقديم الاحرام على يوم التروية مطلقا**
اي سواء ساق التمتع هديا ولم يسق وقال الشافعي الا فضل لمن لم يسق الهدي ان يحرم قبل يوم التروية
ليتمكن من صومته ثلاثة ايام قبل النحر والافضل لمن ساقه ان يحرم من يوم التروية لما روي انه عليه السلام قال
اذا توجهتم الى منى فاهلوا بالحج وذلك يوم التروية ولنا قوله عليه الصلاة والسلام من اراد الحج فليحلق
ومارواه يحول على الخفيف ويان حجاز الناحية الى ذلك الوقت هذا لما صنف ما في شرح المصنف اقول اذا
كان قول الشافعي مفضلا كان ينبغي ان يذهب على التفصيل بالارداف **ويفعل كما تقدم** بالحج لانه مود
الحج ايضا **وسعى في طواف الزيارة** يعني يرمى في الثلاثة الاولى من طواف الزيارة فيسعى بعد
بين الصفا والمروة لانه اول طواف له في الحج **ان لم يكن قد رما بعد اي الطواف والسعي وان كان قد**
طاف وسعى بعد احرامه قبل ان يروح الى منى لم يرمي في طواف الزيارة ولم يسع بعده لان تكراره غير مشروع
ثم ياتي يوم التمتع لقوله تعالى فمن تمتع بالعره الى الحج فاستيسر من الهدي وهذا الدم واجبه كذا
لنقله الجمع بين العبادتين **فان لم يجد التمتع وما صام كما مر في فصل القارن** معني صيام ثلاثة
ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله **وان ساق الهدي** بسكون الدال جمع هدية وهي هدي
الي احرم من التمتع يقال اهديت له واهديت اليه ويجوز بحشدها اليها فيكون جمع هدية وقري في تلخ

الاداء ما كان فائقا وسال انما امر

الشافعي
في كل شوط بلا حلق ثم يشرع بافعال الحج وهي طواف القدوم والسعي بعده وفعل جميع افعال الحج كالتمتع بالحج وقال الشافعي لا ترتيب بين التلبس والتطوف طوافا واحدا وسعي سعي واحد لان معنى القرآن على التداخل الا ترى انك تلبية واحدة وسر واحد وحلق واحد فينبغي ان يتداخل الطواف والسعي ايضا ولنا ان القرآن هو لم يجمع بين العادتين فلا يتحقق ذلك الا باثبات افعال كل منها والطواف والسعي مقصودان فيهما فلا يتداخلان اذ لا تداخل في العبادات كما سبق ياد في فصل حجة التلاوة ثم يرجع القارن دم القارن يوم النحر بعد الرمي اي رمي جمرة العقبة فان لم يجد القارن الدم صام ثلاثة ايام يجتمعها بعرفة هذا فيمن لا فضيلة صوم تلك الايام وهي يوم التروية ويوم فله دم عرفة كذا روي عن علي ولو فات اي القارن صيام تلك الايام حتى اتي يوم النحر وجبوا الدم لا صوم الايام بالشرقي او ما بعده يعني قال مالك يصوم ايام الترتيق او ثلاثة ايام مما بعدهما لقوله تعالى فصيام ثلاثة ايام في الحج اي في وقته ودوالحجة كلها وقت عرفة ولنا ان صوم ثلاثة ايام وجب عليه كما لا يخفى ان يوديه بصوم ايام الترتيق لا من مضي عنه وكذا لا يجوز ان يوديه بصوم ما بعده لانها ليست من وقت الحج عدا وتجزيه اي صوم ثلاثة ايام للتمتع الذي لم يجد ما وصام بدله بعد العرة قبل الاحرام بالحج لانه وقال الشافعي لا يجوز قبل بقوله بعد العرة لانه لو صام قبلها لا يجوز اتفاقا وقيل بقوله قبل الاحرام بالحج لانه لو صام بعد احرام الحج الى يوم النحر جاز اتفاقا والمستحب ان يصوم قبل يوم التروية ويوم النحر ويوم عرفة من المذهب لانه ان الصوم خلف عن الهدي والهدي لم يكن حايضا قبل احرامه بالحج فكذلك خلفه وان سب الهدي هو التمتع والاصل فيه العرة لان الترتيق باءاء النكاح انما حصل بشرعية العرة في اشهر الحج لا بشرعية الحج فيجوز صومه لو جرد بعد انعقاد السب كاجاز التذكير بعد جرح الصدف قبل الموت او قبل لوه كرهية السلة في فصل التمتع بعد قوله فان لم يجد صام كما مر كان نسب واخصر لعدم الاحتياج الى قوله في التمتع ثم يصوم القارن بعد صيام تلك الثلاثة سبعة ايام اذا رجع اي فرغ من اعمال الحج ذكر السب واداء السب لان الفراغ سب الرجوع لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة والنسب ورد في التمتع لكن القارن في معناه لان كلاهما اذا النكاح في سفر واحد بل القارن اتم فيه في قيامه مقام الدم المحض بايام النحر فان قدر على الهدي في خلال صوم هذه الايام او بعدها قبل الحلق فعليه الهدي وان قدر عليه بعد الحلق فلا هدي عليه لان التحلل قد حصل بالحلق فلا يغير حكم الحلق بعد حصول المقصود منه وتجزيه اي صوم هذه السبعة بعد فراغه من افعال الحج بمكة وهو متعلق بفراغه وقان

الشافعي
في كل شوط بلا حلق ثم يشرع بافعال الحج وهي طواف القدوم والسعي بعده وفعل جميع افعال الحج كالتمتع بالحج وقال الشافعي لا ترتيب بين التلبس والتطوف طوافا واحدا وسعي سعي واحد لان معنى القرآن على التداخل الا ترى انك تلبية واحدة وسر واحد وحلق واحد فينبغي ان يتداخل الطواف والسعي ايضا ولنا ان القرآن هو لم يجمع بين العادتين فلا يتحقق ذلك الا باثبات افعال كل منها والطواف والسعي مقصودان فيهما فلا يتداخلان اذ لا تداخل في العبادات كما سبق ياد في فصل حجة التلاوة ثم يرجع القارن دم القارن يوم النحر بعد الرمي اي رمي جمرة العقبة فان لم يجد القارن الدم صام ثلاثة ايام يجتمعها بعرفة هذا فيمن لا فضيلة صوم تلك الايام وهي يوم التروية ويوم فله دم عرفة كذا روي عن علي ولو فات اي القارن صيام تلك الايام حتى اتي يوم النحر وجبوا الدم لا صوم الايام بالشرقي او ما بعده يعني قال مالك يصوم ايام الترتيق او ثلاثة ايام مما بعدهما لقوله تعالى فصيام ثلاثة ايام في الحج اي في وقته ودوالحجة كلها وقت عرفة ولنا ان صوم ثلاثة ايام وجب عليه كما لا يخفى ان يوديه بصوم ايام الترتيق لا من مضي عنه وكذا لا يجوز ان يوديه بصوم ما بعده لانها ليست من وقت الحج عدا وتجزيه اي صوم ثلاثة ايام للتمتع الذي لم يجد ما وصام بدله بعد العرة قبل الاحرام بالحج لانه وقال الشافعي لا يجوز قبل بقوله بعد العرة لانه لو صام قبلها لا يجوز اتفاقا وقيل بقوله قبل الاحرام بالحج لانه لو صام بعد احرام الحج الى يوم النحر جاز اتفاقا والمستحب ان يصوم قبل يوم التروية ويوم النحر ويوم عرفة من المذهب لانه ان الصوم خلف عن الهدي والهدي لم يكن حايضا قبل احرامه بالحج فكذلك خلفه وان سب الهدي هو التمتع والاصل فيه العرة لان الترتيق باءاء النكاح انما حصل بشرعية العرة في اشهر الحج لا بشرعية الحج فيجوز صومه لو جرد بعد انعقاد السب كاجاز التذكير بعد جرح الصدف قبل الموت او قبل لوه كرهية السلة في فصل التمتع بعد قوله فان لم يجد صام كما مر كان نسب واخصر لعدم الاحتياج الى قوله في التمتع ثم يصوم القارن بعد صيام تلك الثلاثة سبعة ايام اذا رجع اي فرغ من اعمال الحج ذكر السب واداء السب لان الفراغ سب الرجوع لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة والنسب ورد في التمتع لكن القارن في معناه لان كلاهما اذا النكاح في سفر واحد بل القارن اتم فيه في قيامه مقام الدم المحض بايام النحر فان قدر على الهدي في خلال صوم هذه الايام او بعدها قبل الحلق فعليه الهدي وان قدر عليه بعد الحلق فلا هدي عليه لان التحلل قد حصل بالحلق فلا يغير حكم الحلق بعد حصول المقصود منه وتجزيه اي صوم هذه السبعة بعد فراغه من افعال الحج بمكة وهو متعلق بفراغه وقان

نيف والتشديد كذا في الصحاح **كان افضل** من الذي لم يبق الهدي لما روي اخيه عليه السلام سابق
 مع نفسه ولا ناستغداد الطاعة **فان كانت** اي الهدي **بدنة** وهي باقة او بقرة **قلدها**
 قطعة من مزاده او نعل فلا ذلة لها **ولا يسن** في الغنم يعني التقليد في الغنم ليس بدنة عندنا وقال
 في سنة فيه كافي الاين ولنا قوله عليه السلام قلده الغنم مرة ولو كانت سنة لكرها **والاشعاب**
 يطعن في اسفل شام الناقة ويلجئ سامها بالدم اعلاما **مكروه** عندنا حنيفة وقال اخ حنبل
 اخيه عليه السلام فعل كذا ولما ان اشعار تغيب الحيوان واخه مري عنه فيكون مكروها وانما فعله
 السلام لان المشركون لم يكونوا مجتمعين عن تعريض الهدايا ولا يعني بالاشعار قبل كره ابو حنيفة اشعار
 بانه لما الغنم فيه **وقدم الاحرام على التقليد** يعني اذا اراد المتبع سوق الهدي يحرم اولاه ثم
 هديه وسوقه عندنا وقال الشافعي بقوله ثم يحرم لما روت عائشة اخيه عليه السلام فعل كذا ولما روي
 عباس اخيه الصلاة والسلام احرم اولاه ثم قلده هديه ورأيت ارجح لان ارجح اشهد اطلاقا على افعاله
 هرة من النسا **ويجعله بتقليده** وسوقه محرما يعني من اراد المتبع صار محرما بالاتباع كالرجل
 شعرها ولنا قوله عليه السلام من قلده بدنة فقد احرم فان قلت كيف يتحقق الخلاف ان كان على تقدير جرح
 فيكون ذكر السوق والتقليد ضايعا اذا النية كافية عنده كما قال في المنظومة في مقالة الشافعي لم يبيح
 ما نجية وان كان على تقدير عدمها ينبغي ان لا يصير محرما اتفاقا اذا النية في العبادات شرط قلنا الخلاف
 في قلده النية لانها غير كافية عنده بل لا بد معها من النية في احد قوليه وفعل التقليد لا يقوم مقام
 كره عنده كالوروع في الصلاة بينه والروع لا يصير شارعا وعندنا يقوم لان التقليد اجابة بالنقل كما
 النية اجابة بالقول فيصير محرما كما بالنية هذا اذا حصل في اخر الحج واما اذا حصل قبله لاي
 ما لم يركز الهدي ويصير معه لانه فعل من افعال الحج فلا يعتد به في غير اشهره كذا في النهاية
وادخل المتبع الذي ساق الهدي **مكة طاف وسعى ولم يتخطل** كما كان يتخطل المتبع الذي لم يسق
 الهدي لما روي اخيه عليه السلام قال اني قلته هدي فلا اهل حتى احرر **وتحرم بالحج** ويعمل افعاله
واخلق يومئذ القدر بعد الذبح اي يحج دم المتعة **حل من الاحرامين** اي من احرام الحج والعمرة
 يعا الا في حق النسا فان كلا الاحرامين في حرمين باق الى طواف الزيارة حتى لو جامع القارن بعد الحلق
 الطواف يجب عليه دمان **وبقرن الا فاقى وجميع** ويفرد اهل مكة وليس لهم قران ولا تمتع
 ما روي عن عمر ع قال ليس لاهل مكة قران ولا تمتع لان شرعية القران والتمتع للافاقى كاللذين
 الحقيق في السفر ولا سفر في حق المبكى ولا زفقه حتى اذا خرج الي من المقات فقرن مع لان عمره وحجته بخران
 سقائتين كالافاقى واما لو تمتع المبكى بعد ما خرج من المقات فلا يجوز لان احرامه للحج يكون مبكيا ولا تمتع
 المبكى **واضافوا اليهم** اي الى اهل مكة **من يليهم الى المقات** فلم يحرم القران والتمتع لمن في داخل المقات
 كالمحرم لاهل مكة وان كان بعيدا من مكة مسيرة سفر وقال ما كل مجزولهم ذلك لقوله تعالى ذلك لمن لم
 يكن اهل حاضري المسجد الحرام ونكلا شارة الى التمتع ومن في داخل المقات لم يكن من حاضري المسجد فجزاهم
 القران والتمتع ولنا ان من يلي اهل مكة الى المقات اتباع لهم فيلحق بهم فيكون في حكم حاضري المسجد **فان اعتمر**
 الافاقى والمتبع **ولم يسق بدنة ثم غدا الى بلده** بعد فرائغه من العمرة **بطل تمتعه** لانه اذا
 رجع الى اهل ولا يكون موديا في سفر واحد فسيكون لان سفره منتهى بالعود ويكون حجة سفره
ويشترط في حجة التمتع ان لا يلزم بالهله اي لا يلزم بهم **بينهما** اي بين عمرته في اشهر الحج وحجته في سنة
 واحدة **المأب** صحى وهو ان يزل في وطنه فلا استحقاق للعود الى مكة احترزه عن الامام القاسم
 فانه لا يمنع حجة التمتع كما اذا عاد الى بلده بعد فرائغه من العمرة وقد ساق الهدي **وابطاله** اذا كان

سابقا فعاد ثم رجع حج يعنى المتع لو كان سابق سنة ثم عاد الى اهل بيته تمام العزم ثم رجع حج من عامه ذلك
بطل تمتعه عند محمد او كانت طواف الاكثر يعنى ابطاله محمد لو كان المتع الغير السابق طواف الاشواط
العزم ثم عاد الى اهل بيته ثم رجع فانه حج من عامه **اقاخر الحلق** يعنى ابطاله ايضا اذا رجع المتع المذكور الى
اهله بعد الطواف والسعي في عمرته قبل الحلق خلا فالهما في تلك المسائل له انه لم يجمع بين السكنى في سفر
واحد لانه سفره الاول اثنتي بالمائة باهله ولها ان سوف المدي وعدم الحلق وعدم اقام العرة يمنع
من التحلل فكان حكم السفر الاول قائما لاستحقاقه العود الى مكة فصار كانه لم يلم باهله **ومن احرم لها**
اي للعمرة قبل اشهر الحج فطاف اقل من اربعة اشواط ثم دخلت اشهر الحج فانها اي عمرته واحرم
بالحج كان متمتعاً لان المتعبر في المتع ان تزجدار كان العرة كالطواف والسعي في اشهر الحج ووجود اكثر
اكثر الاشواط فيها كوجود كلها **وعكس الوطاف اكثرها** يعنى في الصورة السابقة لو طاف اكثر الاشواط
قبل الاشهر لم يكن متمتعاً عنه ناخلاً فالماكين لان تمامها وجه في الاشهر فيكون جامعا بينهما **ولو اعتقر**
كوفي دخل مكة جنبه المتع في **الاشهر وحل** بعد فواعه من العرة **وخرج الى البصرة** فاقام فيها خمسة
عشر يوما واكثر **وعاد الى مكة وحج من عامه فهو متمتع** عنه اي حنيفه خلا فالهما قيد بالكوفي احترازا لان
غير اهل مكة لانه لا تمتع لم اتفقوا وهذا الحكم غير محض بالكوفي بل كل من كان افاقا كذلك وقيد بالاشهر لانه
لو اغتر في غير اشهر الحج لا يكون متمتعاً اتفاقا وقيد بالحج ورجع الى البصرة لانه اقام مكة حتى حج من عامه
ذلك يكون متمتعاً اتفاقا لسفره الاول وقيد بقوله لانه اذا لم يحج في تلك السنة لا يكون متمتعاً اتفاقا
كذا في المحكي لهما ان حكم السفر الاول بطل باقامته بالبصرة فلا يكون جامعا بين السكنى في سفر واحد
لان الرجوع من البصرة انما سفر اخر فصار كالحال وعاد الى الكوفة خلا لانه حج من عامه ذلك لا يكون متمتعاً
وله ان السفر الاول لم ينته بخروجه الى البصرة لانه لم يذهب الى وطنه الاصل لان المراد من السفر الواحد
في المتع ان لا يلم باهله بين السكنى المما صحيحا بخلاف ما لو عاد الى الكوفة خلا لانه لم يلم باهله فلا يكون
متمتعاً **ولو افسدها اي المعقر المذكور عمرته واق البصرة** واقام بها وعاد الى مكة **فقصي عمرته** اي
افسدها ثم احرم بالحج **وحج** من عامه ذلك **فوق بالعكس** يعنى لا يكون متمتعاً عنه اي حنيفه خلا فالهما
لها ان السفر الاول بطل باقامته بالبصرة فلما انشأ منها سفرا وضع فيه بين السكنى كان متمتعاً كالعود
الى الكوفة بعد ما افسد العرة ثم اتي مكة وقصي العرة وحج من عامه ذلك كان متمتعاً وله انه لما افسد
عمرته التحق باهل مكة في وجوب المقام بها ليقضي عمرته فلا يصير متمتعاً اذا تمتع لهم ولهذا لو لم يخرج من
مكة حتى قضاهما وحج من عامه ذلك لم يكن متمتعاً اتفاقا لان عمرته تكون مكيدة والواجب في المتع ان يكون
عمرته متقاربة وحجته مكة بخلاف ما لو عاد الى الكوفة بعد ما افسد العرة لانه لم يلم باهله وخارج عن ان يكون
في حكم المكي **والمكي الذي طاف اقلها اي اقل العرة ثم احرم بالحج يتركه ويقضيه** يعنى الاول له عند
اي حنيفه ان يترك الحج ويقضيه من العام التالي ويتم عمرته **وقال يتركها ويقضيه** يعنى الاول له عند
ان يتم الحج ويترك العرة ثم يقضيها بعد الفراغ من الحج في ذلك المكي لان الافاق اذا احرم بالحج بعد ما طاف اقل
العره يكون فاريا اتفاقا وقيد بقوله طاف لانه لو لم يطف للعره اصلا برفض العرة اتفاقا وقيد بقوله اقلها
لانه لو طاف اكثرها يترك الحج اتفاقا لهما ان العرة ادنا حالا واقل اعمالا وايسر قضا لكونها غير موقفة بخلاف
الحج فكون رفضها ولي وله ان في رفض العرة ابطال العمل وقد قال بغاي ولا تبطلوا اعمالكم وان احرمها
تأكد بالطواف واحرم الحج لم يتأكد ورفض غير المتأكد يكون ايسر منه انه ايسر رفضه يجب عليه دم لانه نخل قبل
اوانه فكان في معنى الحجر الا انه اذا رفض العرة فقله القضا واذا رفض الحج فقله قضاؤه وعمره ايضا لانه في
معنى فابت الحج وان مضى الي المذكور عليها اجزاء مع الكراهة وعليه خبر النقض عليه لا ذرا نكب المحكي

[illegible]

طبيب المحرم عصايج عليه دم اي شاة وفي الاقل صدقه يعني يجب عليه في تطيئه اقل

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

فیہ

[illegible]

فاسد ولنا ان اثر النعل وهو الارتفاق انما يحصل لليلق في الجرا عليه وبالاكره يعني المام دون الحكم ولنا ان
عيب الاعتدال على المكة اذا وطئ ولو تطيب او لبس وحلق لعذر دمع في الحرم لان هذا الدم غير مختص
بالزمان فوجب ان يكون مختصا بالمكان لان كونه فريضة انما يكون باحد هاتين **افصام ثلاثة ايام او نصف يوم**
ثلاثة اصوع على وزن ارجل جمع صاع من طعام على ستة مساكين في اي موضع شاء الماروي اعليه
السلام قال لعل من عجزه ان يترك هوام لا تسك فقال نعم فقال عليه السلام اخلق وادع شاة او صم ثلاثة ايام
او اطعم ستة مساكين كل مسكين نصف صاع من بر **ويجوز ابو يوسف اياحه** اي باحة الطعام في القدر
والغسل لان لفظ الحديث ورد بالطعام فالأباحت كون كافية فيه **وشرط محمد عليه السلام** لا يخصصه فلا
يبرهن التملك كالزكوة **ويجب دم بقص كل الاطعام من يديه** ورجله لا يرفع به ارتفاقا كما سلا
وبها اي يجب دم بقص الاطعام من يديه واحدة او رجل واحدة لان كلاهما يدان يجمع اليدين والرجلين
والربع يقوم مقام الكل **واجب على محرم** فض ظاهره **عن ثلاث اصابع** من يديه الواحدة صاعا ونصف
يعني عن كل اصبع نصف صاع **لا ما يعني** قاله زفر عليه دم قدما بقص من يديه الواحدة لا لو كان من يديه
الدم اتفاقا لان الارتفاق لا يحصل عند ارتفاق القص **له** ان الدم كان واجبا في قص اصابع يديه في ثلاثتها
لا اكثرها **ولنا** ان الدم وجب في يديه واحدة لا يرفع الكل فلو جعلنا اكثر الربع مقام الربع كان نقصا ليدل
للمدل بالري وانما عجزنا عن اوجبه محمد دما في خمسة اي في قص خمسة اطراف متفرقة اي من يديه
ورجله لا يرفع جميع اطرافه فصار كما اذا قص من يديه واحدة **وقال ابي حنيفة** لان الجباة في القصر كونه
وعندها كل طرف نصف صاع من بر الا ان يبلغ قيمة المجموع دما فيقص منه ما يشاء ويصدق بيا فيه **ودما**
في يديه او رجلين في مجلسين يعني اذا قص اطراف يديه في مجلسين او رجلين في مجلسين ولم يترك بينهما
كفاية يجب عليه دم واحد عند محمد **وقال ادمان** اي يجب عليه دمان انما قيدنا بغيره التخلل لان الكثرة
لو تخللت يجب عليه دمان اتفاقا لارتفاع الجباة الاولى بالتكثير وقد مجلسين لا ان كان في مجلس واحد
يجب دم واحد اتفاقا من الخفاق **له** ان المجلس واحد فيتداخل كما داخل كقارن الاطراف في ايام رمضان
وترك الجار في ايام النحر **ولما** ان معنى العادة غالب في كقارن الاحرام حتى وجبت على المعذور فبقيد
التداخل باخذ المجلس كافي سجدة التلاوة واما في كقارن الاطراف ففي العقوبة غالب ولهذا يجب على الزكوة
والخطي فيتدارى بالشبهات فيتداخل ويرى الجواركها واجب واحد فتركها يكون حيازة واحدة **ونفسه**
الحج بالجماع قبل الوقوف بعرفات ولو تاسيا احرامه وقال الشافعي جماع الناس والنايمة والمزمنة
غير غنص للحج لا غنصا بكنية وهي انما تحصل بالنفس ولا قصد في افعالهم **ولنا** ان المظنور فيه عين
الجماع وهذه الاعذار لم تقف عنده **فوجب عليه الدم والقضاء من عام قائل والاعتمام** يعني افعال
الحج في تلك السنة واجبه عليه كن لم يندحجه الماروي انه عليه السلام سئل عن واقع امراته وهما عمران
بالحج فقال عليه السلام برفقا زما ومضيان في جميعا وعليهما الحج من قابل **وبعد** **بر** اي يجب برة
انما جمع بعد الوقوف الماروي انه عليه السلام قال من جامع بعد الوقوف فعليه برة **ولا نفس** يعني اذا
جامع بعد الوقوف لا يندحجه عندها وقال الشافعي يندحج لان المنسداد اوجبه في اخر العادة يندحجها
كما اذا وجد في اولها كما لقوم **ولنا** قوله عليه السلام من وقف بعرفة فقد تم حجه لم يرد به القام من حجة
الافعال اتفاقا لان بعض الاركان باق عليه فيكون المراد به التمام من حجة الامن من الفساد اعلان الجماع بعد
الوقوف فانا يندحج عنده انما كان قبل الرمي واما بعده فلا يندحج اقامته لا اكثر مقام الكل كذا في النائية
ونعدد اليدين بعددها يعني من وطئ بعد الوقوف مرارا يجب الاول برة ولكن وطئ برة

شاة عندها وقال الشافعي لا يجب للكل الاخر واحد لانه جنب واحد فيتداخل **ولنا** ان الجرا على حب
الحبايات والجماع الاول حيازة كاملة لمصادقه احراما متاكدا فيعطل موجب والحبايات بعد ما صارت
قائمة لمصادقة احراما ناقضا بالجماع فلم يغلظ موجب **ويجب** اي بالجماع **دم بعد الحلق**
لان احرامه باق في حق النساء او زنا في غيرهن فحقت الحباية فاكنت فيها بشاة **وبد** **واعنه** فشرع يعني
يجب على المحرم دم اذا فلق اولي شهوة ازل اوله ولم يترك لا كذا منهنما ارتفاقا من حبة الاستماع بالمراة ولكن لا يندحج
الحج بدة لانه ليس بجماع صورة اقول لو قال وتقبله اولي شهوة لكان اولى لان النظر في فوج امراته من دواعي الجماع
لكن لا يجب دعي وان ازل بدة كذا في الهداية **ولم يوجبوا الفرقه بين الزوجين** الذين افسدوا حرمها
بالجماع قبل الوقوف **في القضاء من قابل من جنس مفارقة المص** وقال مالك يفرقان من وقت مفارقتها
من مصرهما الماروي ان ابن عباس قال كذا **ولا غنصا حالة الاحرام** يعني قال زفر يفرقان عند الاحرام
لان هودقة النحر **ولم نعين مكان الحباية** يعني قال الشافعي اذا وصلوا موضع حبايتها بالجماع بول
بالافتراق عقوبة لها على صنيعها السابق لنحره اعنه **فلا يفرقان** عند ذلك لان ما حكمهما من التقب في
القضاء موجب لمذكر الجماع والنحر عنه عند الاجتماع فلا حاجة الى الافتراق مع ان خوف الفساد على المرأة اذا
فوقه عن زوجها اكثر مما اذا اجتمعت معه ماردوي عن ابن عباس يحول على الاستحباب اذا احسب المعادة
ونفسه اي بالجماع العرة قبل طواف اربعة اشواط **يجب الدم والاعتمام والقضاء** يعني
المعتر اذا جامع قبل ان يطوف اربعة اشواط فعليه شاة فيتم عرته باثنيان باي اشواط فيقصها **وبورها**
اي بعد طواف اربعة اشواط اذا جامع المعتر **فوجب دما لا برة ولا نفس** **ها** وقال الشافعي يندحج
عرته لان المنسدة في اول العادة واخرها سوا ويجب عليه الدنة لان العرة فرضية كالحج **ولنا** ان الطواف
ركن للعبة كما ان الوقوف بعرفة ركن للحج فالجماع قبل اكثر الاشواط يندحجها ويوجبها لا يندحجها كالنحر
قبل الوقوف يندحجها او يوجبها لا يندحجها والعرة سنة الماروي انه عليه السلام قال لمن ساه عن العرة
ان تعمر خمارك فلا يجب فيها برة كما وجبت في الحج خطا لمسة السنة عن القرنية **وتحب الطهارة**
اي يشترط الطهارة في الاصح **اي** اصح الاقوال احرر جمعا قبل ان يمسك لانه عليه السلام الطواف
بالتبصلا اي كالمصلي يدل على ان الطهارة واجبة فيه **فان طاف للقدم او للصدر ركبنا**
الحج صدقة لان طواف الصدر واجب وطواف القدم وان كان سنة لكن بالشروع صبار واجبا داخل
النفس فيها ترك الطهارة فوجب جبره بالصدقة **وجنباد** اي ان طاف الطوافين المذكورين جنبا
فعليه دم لان نقصان فاحش فغلظ في جبره **وللزيارة** **محمد** **دام** اي ان طاف طواف الزيارة بمكة
يجب دم لان طواف الزيارة ركن الحج والنقص فيه الخش من النفس في الواجب **وحساب** **ند** اي ان طاف
جنبيا يجب برة لان الحباية باحباية اغلظ جبر نقصانها باعظم الدما **وراجا** اي ان طاف راجعا من غير
عدو **دم** اي يجب دم وانما جاز لان فعل الدابة مضاف الى ركبها ولكن ادخل فيه نقصا بنقصه صورة
الطواف فيجبر بالدم **ويستحب الاعادة** اي اعادة الطواف **ما دام مكة في مكة** اي في طوافه
مكة فاقيد بقوله ما دام مكة لانها اذا رجع الى اهله فالمسح بعث الشاة لا الاعادة لا انفع للفقراء في
نقصانه خفة **ويجب الاعادة في الحباية** اي في طوافه جنبيا حتى اذا رجع الى اهله فعليه ان يعود الى
مكة باحرام جديد ان جاز الحباية ولو لم يعود وتعت هديا اجزاء **في الاصح** احرر جمعا قبل عيها لاعلا
في الحرة ايضا وانما صار ما في المتاح لان النفس في الحرة يسير وفي الحباية كثير فيسقي ان يتفاوت
بينهما في حكم الاعادة **ولا دعي عليه** فيما اذا اعاد طواف الزيارة في ايام النحر وقطاع محمدنا وحسنا
لا اعادة في وقته وفي النوايا الطهارة هذا اذا اعاد السبي معه وان لم يعود فعليه دم لان الطواف

شاة

فاسد ولنا ان اثر النعل وهو الارتفاق انما يحصل لليلق في الجرا عليه وبالاكره يعني المام دون الحكم ولنا ان
عيب الاعتدال على المكة اذا وطئ ولو تطيب او لبس وحلق لعذر دمع في الحرم لان هذا الدم غير مختص
بالزمان فوجب ان يكون مختصا بالمكان لان كونه فريضة انما يكون باحد هاتين **افصام ثلاثة ايام او نصف يوم**
ثلاثة اصوع على وزن ارجل جمع صاع من طعام على ستة مساكين في اي موضع شاء الماروي اعليه
السلام قال لعل من عجزه ان يترك هوام لا تسك فقال نعم فقال عليه السلام اخلق وادع شاة او صم ثلاثة ايام
او اطعم ستة مساكين كل مسكين نصف صاع من بر **ويجوز ابو يوسف اياحه** اي باحة الطعام في القدر
والغسل لان لفظ الحديث ورد بالطعام فالأباحت كون كافية فيه **وشرط محمد عليه السلام** لا يخصصه فلا
يبرهن التملك كالزكوة **ويجب دم بقص كل الاطعام من يديه** ورجله لا يرفع به ارتفاقا كما سلا
وبها اي يجب دم بقص الاطعام من يديه واحدة او رجل واحدة لان كلاهما يدان يجمع اليدين والرجلين
والربع يقوم مقام الكل **واجب على محرم** فض ظاهره **عن ثلاث اصابع** من يديه الواحدة صاعا ونصف
يعني عن كل اصبع نصف صاع **لا ما يعني** قاله زفر عليه دم قدما بقص من يديه الواحدة لا لو كان من يديه
الدم اتفاقا لان الارتفاق لا يحصل عند ارتفاق القص **له** ان الدم كان واجبا في قص اصابع يديه في ثلاثتها
لا اكثرها **ولنا** ان الدم وجب في يديه واحدة لا يرفع الكل فلو جعلنا اكثر الربع مقام الربع كان نقصا ليدل
للمدل بالري وانما عجزنا عن اوجبه محمد دما في خمسة اي في قص خمسة اطراف متفرقة اي من يديه
ورجله لا يرفع جميع اطرافه فصار كما اذا قص من يديه واحدة **وقال ابي حنيفة** لان الجباة في القصر كونه
وعندها كل طرف نصف صاع من بر الا ان يبلغ قيمة المجموع دما فيقص منه ما يشاء ويصدق بيا فيه **ودما**
في يديه او رجلين في مجلسين يعني اذا قص اطراف يديه في مجلسين او رجلين في مجلسين ولم يترك بينهما
كفاية يجب عليه دم واحد عند محمد **وقال ادمان** اي يجب عليه دمان انما قيدنا بغيره التخلل لان الكثرة
لو تخللت يجب عليه دمان اتفاقا لارتفاع الجباة الاولى بالتكثير وقد مجلسين لا ان كان في مجلس واحد
يجب دم واحد اتفاقا من الخفاق **له** ان المجلس واحد فيتداخل كما داخل كقارن الاطراف في ايام رمضان
وترك الجار في ايام النحر **ولما** ان معنى العادة غالب في كقارن الاحرام حتى وجبت على المعذور فبقيد
التداخل باخذ المجلس كافي سجدة التلاوة واما في كقارن الاطراف ففي العقوبة غالب ولهذا يجب على الزكوة
والخطي فيتدارى بالشبهات فيتداخل ويرى الجواركها واجب واحد فتركها يكون حيازة واحدة **ونفسه**
الحج بالجماع قبل الوقوف بعرفات ولو تاسيا احرامه وقال الشافعي جماع الناس والنايمة والمزمنة
غير غنص للحج لا غنصا بكنية وهي انما تحصل بالنفس ولا قصد في افعالهم **ولنا** ان المظنور فيه عين
الجماع وهذه الاعذار لم تقف عنده **فوجب عليه الدم والقضاء من عام قائل والاعتمام** يعني افعال
الحج في تلك السنة واجبه عليه كن لم يندحجه الماروي انه عليه السلام سئل عن واقع امراته وهما عمران
بالحج فقال عليه السلام برفقا زما ومضيان في جميعا وعليهما الحج من قابل **وبعد** **بر** اي يجب برة
انما جمع بعد الوقوف الماروي انه عليه السلام قال من جامع بعد الوقوف فعليه برة **ولا نفس** يعني اذا
جامع بعد الوقوف لا يندحجه عندها وقال الشافعي يندحج لان المنسداد اوجبه في اخر العادة يندحجها
كما اذا وجد في اولها كما لقوم **ولنا** قوله عليه السلام من وقف بعرفة فقد تم حجه لم يرد به القام من حجة
الافعال اتفاقا لان بعض الاركان باق عليه فيكون المراد به التمام من حجة الامن من الفساد اعلان الجماع بعد
الوقوف فانا يندحج عنده انما كان قبل الرمي واما بعده فلا يندحج اقامته لا اكثر مقام الكل كذا في النائية
ونعدد اليدين بعددها يعني من وطئ بعد الوقوف مرارا يجب الاول برة ولكن وطئ برة

فاسد ولنا ان اثر النعل وهو الارتفاق انما يحصل لليلق في الجرا عليه وبالاكره يعني المام دون الحكم ولنا ان
عيب الاعتدال على المكة اذا وطئ ولو تطيب او لبس وحلق لعذر دمع في الحرم لان هذا الدم غير مختص
بالزمان فوجب ان يكون مختصا بالمكان لان كونه فريضة انما يكون باحد هاتين **افصام ثلاثة ايام او نصف يوم**
ثلاثة اصوع على وزن ارجل جمع صاع من طعام على ستة مساكين في اي موضع شاء الماروي اعليه
السلام قال لعل من عجزه ان يترك هوام لا تسك فقال نعم فقال عليه السلام اخلق وادع شاة او صم ثلاثة ايام
او اطعم ستة مساكين كل مسكين نصف صاع من بر **ويجوز ابو يوسف اياحه** اي باحة الطعام في القدر
والغسل لان لفظ الحديث ورد بالطعام فالأباحت كون كافية فيه **وشرط محمد عليه السلام** لا يخصصه فلا
يبرهن التملك كالزكوة **ويجب دم بقص كل الاطعام من يديه** ورجله لا يرفع به ارتفاقا كما سلا
وبها اي يجب دم بقص الاطعام من يديه واحدة او رجل واحدة لان كلاهما يدان يجمع اليدين والرجلين
والربع يقوم مقام الكل **واجب على محرم** فض ظاهره **عن ثلاث اصابع** من يديه الواحدة صاعا ونصف
يعني عن كل اصبع نصف صاع **لا ما يعني** قاله زفر عليه دم قدما بقص من يديه الواحدة لا لو كان من يديه
الدم اتفاقا لان الارتفاق لا يحصل عند ارتفاق القص **له** ان الدم كان واجبا في قص اصابع يديه في ثلاثتها
لا اكثرها **ولنا** ان الدم وجب في يديه واحدة لا يرفع الكل فلو جعلنا اكثر الربع مقام الربع كان نقصا ليدل
للمدل بالري وانما عجزنا عن اوجبه محمد دما في خمسة اي في قص خمسة اطراف متفرقة اي من يديه
ورجله لا يرفع جميع اطرافه فصار كما اذا قص من يديه واحدة **وقال ابي حنيفة** لان الجباة في القصر كونه
وعندها كل طرف نصف صاع من بر الا ان يبلغ قيمة المجموع دما فيقص منه ما يشاء ويصدق بيا فيه **ودما**
في يديه او رجلين في مجلسين يعني اذا قص اطراف يديه في مجلسين او رجلين في مجلسين ولم يترك بينهما
كفاية يجب عليه دم واحد عند محمد **وقال ادمان** اي يجب عليه دمان انما قيدنا بغيره التخلل لان الكثرة
لو تخللت يجب عليه دمان اتفاقا لارتفاع الجباة الاولى بالتكثير وقد مجلسين لا ان كان في مجلس واحد
يجب دم واحد اتفاقا من الخفاق **له** ان المجلس واحد فيتداخل كما داخل كقارن الاطراف في ايام رمضان
وترك الجار في ايام النحر **ولما** ان معنى العادة غالب في كقارن الاحرام حتى وجبت على المعذور فبقيد
التداخل باخذ المجلس كافي سجدة التلاوة واما في كقارن الاطراف ففي العقوبة غالب ولهذا يجب على الزكوة
والخطي فيتدارى بالشبهات فيتداخل ويرى الجواركها واجب واحد فتركها يكون حيازة واحدة **ونفسه**
الحج بالجماع قبل الوقوف بعرفات ولو تاسيا احرامه وقال الشافعي جماع الناس والنايمة والمزمنة
غير غنص للحج لا غنصا بكنية وهي انما تحصل بالنفس ولا قصد في افعالهم **ولنا** ان المظنور فيه عين
الجماع وهذه الاعذار لم تقف عنده **فوجب عليه الدم والقضاء من عام قائل والاعتمام** يعني افعال
الحج في تلك السنة واجبه عليه كن لم يندحجه الماروي انه عليه السلام سئل عن واقع امراته وهما عمران
بالحج فقال عليه السلام برفقا زما ومضيان في جميعا وعليهما الحج من قابل **وبعد** **بر** اي يجب برة
انما جمع بعد الوقوف الماروي انه عليه السلام قال من جامع بعد الوقوف فعليه برة **ولا نفس** يعني اذا
جامع بعد الوقوف لا يندحجه عندها وقال الشافعي يندحج لان المنسداد اوجبه في اخر العادة يندحجها
كما اذا وجد في اولها كما لقوم **ولنا** قوله عليه السلام من وقف بعرفة فقد تم حجه لم يرد به القام من حجة
الافعال اتفاقا لان بعض الاركان باق عليه فيكون المراد به التمام من حجة الامن من الفساد اعلان الجماع بعد
الوقوف فانا يندحج عنده انما كان قبل الرمي واما بعده فلا يندحج اقامته لا اكثر مقام الكل كذا في النائية
ونعدد اليدين بعددها يعني من وطئ بعد الوقوف مرارا يجب الاول برة ولكن وطئ برة

شاة عندها وقال الشافعي لا يجب للكل الاخر واحد لانه جنب واحد فيتداخل **ولنا** ان الجرا على حب
الحبايات والجماع الاول حيازة كاملة لمصادقه احراما متاكدا فيعطل موجب والحبايات بعد ما صارت
قائمة لمصادقة احراما ناقضا بالجماع فلم يغلظ موجب **ويجب** اي بالجماع **دم بعد الحلق**
لان احرامه باق في حق النساء او زنا في غيرهن فحقت الحباية فاكنت فيها بشاة **وبد** **واعنه** فشرع يعني
يجب على المحرم دم اذا فلق اولي شهوة ازل اوله ولم يترك لا كذا منهنما ارتفاقا من حبة الاستماع بالمراة ولكن لا يندحج
الحج بدة لانه ليس بجماع صورة اقول لو قال وتقبله اولي شهوة لكان اولى لان النظر في فوج امراته من دواعي الجماع
لكن لا يجب دعي وان ازل بدة كذا في الهداية **ولم يوجبوا الفرقه بين الزوجين** الذين افسدوا حرمها
بالجماع قبل الوقوف **في القضاء من قابل من جنس مفارقة المص** وقال مالك يفرقان من وقت مفارقتها
من مصرهما الماروي ان ابن عباس قال كذا **ولا غنصا حالة الاحرام** يعني قال زفر يفرقان عند الاحرام
لان هودقة النحر **ولم نعين مكان الحباية** يعني قال الشافعي اذا وصلوا موضع حبايتها بالجماع بول
بالافتراق عقوبة لها على صنيعها السابق لنحره اعنه **فلا يفرقان** عند ذلك لان ما حكمهما من التقب في
القضاء موجب لمذكر الجماع والنحر عنه عند الاجتماع فلا حاجة الى الافتراق مع ان خوف الفساد على المرأة اذا
فوقه عن زوجها اكثر مما اذا اجتمعت معه ماردوي عن ابن عباس يحول على الاستحباب اذا احسب المعادة
ونفسه اي بالجماع العرة قبل طواف اربعة اشواط **يجب الدم والاعتمام والقضاء** يعني
المعتر اذا جامع قبل ان يطوف اربعة اشواط فعليه شاة فيتم عرته باثنيان باي اشواط فيقصها **وبورها**
اي بعد طواف اربعة اشواط اذا جامع المعتر **فوجب دما لا برة ولا نفس** **ها** وقال الشافعي يندحج
عرته لان المنسدة في اول العادة واخرها سوا ويجب عليه الدنة لان العرة فرضية كالحج **ولنا** ان الطواف
ركن للعبة كما ان الوقوف بعرفة ركن للحج فالجماع قبل اكثر الاشواط يندحجها ويوجبها لا يندحجها كالنحر
قبل الوقوف يندحجها او يوجبها لا يندحجها والعرة سنة الماروي انه عليه السلام قال لمن ساه عن العرة
ان تعمر خمارك فلا يجب فيها برة كما وجبت في الحج خطا لمسة السنة عن القرنية **وتحب الطهارة**
اي يشترط الطهارة في الاصح **اي** اصح الاقوال احرر جمعا قبل ان يمسك لانه عليه السلام الطواف
بالتبصلا اي كالمصلي يدل على ان الطهارة واجبة فيه **فان طاف للقدم او للصدر ركبنا**
الحج صدقة لان طواف الصدر واجب وطواف القدم وان كان سنة لكن بالشروع صبار واجبا داخل
النفس فيها ترك الطهارة فوجب جبره بالصدقة **وجنباد** اي ان طاف الطوافين المذكورين جنبا
فعليه دم لان نقصان فاحش فغلظ في جبره **وللزيارة** **محمد** **دام** اي ان طاف طواف الزيارة بمكة
يجب دم لان طواف الزيارة ركن الحج والنقص فيه الخش من النفس في الواجب **وحساب** **ند** اي ان طاف
جنبيا يجب برة لان الحباية باحباية اغلظ جبر نقصانها باعظم الدما **وراجا** اي ان طاف راجعا من غير
عدو **دم** اي يجب دم وانما جاز لان فعل الدابة مضاف الى ركبها ولكن ادخل فيه نقصا بنقصه صورة
الطواف فيجبر بالدم **ويستحب الاعادة** اي اعادة الطواف **ما دام مكة في مكة** اي في طوافه
مكة فاقيد بقوله ما دام مكة لانها اذا رجع الى اهله فالمسح بعث الشاة لا الاعادة لا انفع للفقراء في
نقصانه خفة **ويجب الاعادة في الحباية** اي في طوافه جنبيا حتى اذا رجع الى اهله فعليه ان يعود الى
مكة باحرام جديد ان جاز الحباية ولو لم يعود وتعت هديا اجزاء **في الاصح** احرر جمعا قبل عيها لاعلا
في الحرة ايضا وانما صار ما في المتاح لان النفس في الحرة يسير وفي الحباية كثير فيسقي ان يتفاوت
بينهما في حكم الاعادة **ولا دعي عليه** فيما اذا اعاد طواف الزيارة في ايام النحر وقطاع محمدنا وحسنا
لا اعادة في وقته وفي النوايا الطهارة هذا اذا اعاد السبي معه وان لم يعود فعليه دم لان الطواف

شاة

ارسالہ

باب ان تطلبوا لصدقة لغيركم

عند روايتين وأوجبنا الجزاء عليه أي على الحلال إذا رمي في أحرم صيده كما ينافي في الحق فاصد
في الحلال فقتله وقال رفلا يلزمه شيء لا يقتل صيده الحلال ولا يلزمه كالموت في الحلال ولما كان النقص
للصيد في الحرم حرام والرمي منه بعض فيلزمه الجزاء وفي التوارد لو كان يلزم في الحلال في الحرم ورأسه في الحرم
فقتله شأن لا شيء عليه لأن المعتد في الصيد قوايمه ولو كان يلزم في الحلال ورأسه في الحرم من لانه غير
مستقر بقوايمه ولا يوجب القضاء في بقية ما دبح من الأجزاء إلى جزء الصيد لو سرق
المذبح بعد النكاح من الإطعام وكذلك لو سرق كدود حية وقطاع الشاة في الحرم فقتله

Handwritten text in a cursive script, possibly Arabic or Persian, is visible along the left margin of the page.

عندما على المشتري ان يعطى قيمته له ان كان حلالا وان كان صادقا فليس على المشتري قيمة البائع
كذا ذكره الناطق **وتجيز نكاحه** اي نكاح المحرم وقال الشافعي لا يجوز لقوله عليه السلام لا ينكح
المحرم ولا ينكح وفي تزويج الحاكم بولاية الحاكم وحده **ولنا** ما روي عنه عليه السلام تزويج يهود
وهو محرم وما رواه محمود بن علي الوطى لان النكاح حقيقة في الوطى ويجعل النكاح على الدلالة على فعله
وضع في النكاح او الرجعة يجوز اتفاقا **وتلزم القارن** **في كل فيه** اي في كل جاذبة يلزمه
فيها على **المفرد** وقال الشافعي يلزم دم لان احرام القارن واحد وسفره واحد فكذا اجزائه خبايته
يكون واحدا **ولنا** ان احرام القارن واحد صورة لكنه مقدور بمعنى لان العبادتين فكون خبايته في
احرامه خبايتين ولو قطع نباتا احرم ففعله جزا واحدا لا بد له من الجمل لاحراز الفعل قال شيخ الاسلام
الدمان على القارن مطلقا فيما اذا كان قبل الوطى واما بعده ففي الجماع يجب دمان وفي غيره من المحلولة
دم واحد لان احرام العرة انما يفي في حق التحلل لا غير **فصل** في الاحصاء
تحقق الاحصاء بالمرض كالعهد ويعني ان يمنع المحرم مرض المضي الى البيت يكون محصرا عندنا
او يحوز له التحلل وقال الشافعي المحرم لا يكون محصرا الا بالعدو ولا بقوله تعالى فان احصرتهم فاستبر
من الهدي خطاب النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه وكانوا ممنوعين بالعدو **ولنا** ان الاحصار هو
المنع والاعتبار لغوم النكاح لا خصوص السب **فيمنع المحرم** **شاة** لان المصوم عليه الهدي
وادناه شاة ليس المراد به ثلث الشاة بعينها لان ذلك قد يتغير بل له ان يعتق قيمتها حتى يتأخر
به شاة قد تخ في الحرم **والقارن دمين** لان المحصر القارن محتاج الى التحلل عن الاحرامين معا
ولو بعثهما ولم يعتق احدهما لم يلزم له العدة لم يضره ولو اهل بعثتين وسار الى مكة يلزمه هدي واحد
من حجرة واحدة اذا احصره حيث صار فافضا احدها ولو لم يبرح حتى احصر لزمه هديان احدهما
المفهوم من المتن ان الشافعي واقفا في وجوب الدمين على القارن المحصر ان جعل احرام القارن
واحدا والرمه دما واحدا اذ اجبني في المسئلة المذكورة فوق هذا الفصل **ولو كان المحصر مورا**
بالحج **بوجبه عليه** اي ابو يوسف الشاة على المأمور لان ضرر امتداد الاحرام يختص به فيكون
خطاؤه المأمور عليه **وهما على لاس** لانه هو الذي وقع المأمور في الورطة فتخلصه كونه عليه
وهذا المسئلة من الزوائد لم يثبت عليه المصنف في المتن ولا في الشرح **ولا تجزى دمي** في
مكانه اي مكان الاحصار وقال الشافعي يجرى لما روي انه صلى الله عليه وسلم احصر بالحديبية
وذبح الهدي بها **ولنا** قوله تعالى فان احصرتهم فاستبر من الهدي واسم لما بهدي الي
الحرم وما رواه لا يكون حجة لان بعض احديهم من الحرم ففعله دمي فيه بل **بواعد** يعني بواعد
المحصر من بعثته بان يزجى في يوم معين **في احرم ثم يتحلل** ويوجب ابو يوسف على المحصر **تحقق**
بعد دمي لانه يحجز عن سائر الناسك ولم يحجز عن الحلق وهو من جعلها فيمنعها ولما ان الحلق انما كان
للتحلل وقد حصل المحصر التحلل بدعي فلا حاجة الى الحلق **وهو اي** دم الاحصار يعني دمي **قبل**
يوم الحج جاز عندنا في حنيفة **كالمحصر بالعرة** يعني كما كان دم الاحصار في العرة جازا
قبل يوم الحج اتفاقا وعندنا لا يجوز وانما قال وهو مشايير الى دم الاحصار لان دم المقتة والقران
موت بايام الحج اتفاقا ودم الحجاز غير موت اتفاقا وانما قال قبل يوم الحج لان دم الاحصار يحق
بالمكان وهو الحكم اتفاقا **لما** ان دم التحلل به وقام مقام الحلق والحلق قبل ايام الحج جاز
فكذا ما قام مقامه بخلاف دم الاحصار لان التحلل عنها ثانيا ان افعالها غير موقت فكذا الذي يحجز
احصارا **وله** اطلاق قوله تعالى فان احصرتهم فاستبر من الهدي بلا اشتراط زمان

وقال في الجواز من اللغة بولرب الاحصار لا يكون في
الاطلاق من لغة العرب ولا في اللغة بولرب الاحصار لا يكون في
الاحصار من لغة العرب ولا في اللغة بولرب الاحصار لا يكون في
الاحصار من لغة العرب ولا في اللغة بولرب الاحصار لا يكون في

وقال في الجواز من اللغة بولرب الاحصار لا يكون في
الاطلاق من لغة العرب ولا في اللغة بولرب الاحصار لا يكون في
الاحصار من لغة العرب ولا في اللغة بولرب الاحصار لا يكون في
الاحصار من لغة العرب ولا في اللغة بولرب الاحصار لا يكون في

وقال في الجواز من اللغة بولرب الاحصار لا يكون في
الاطلاق من لغة العرب ولا في اللغة بولرب الاحصار لا يكون في
الاحصار من لغة العرب ولا في اللغة بولرب الاحصار لا يكون في
الاحصار من لغة العرب ولا في اللغة بولرب الاحصار لا يكون في

والاحصاء

واما اختصاصه بالمكان فهو وبما شارة النص لان الهدي اسم لما بهدي الى الحرم **ولا تجزى الصوم**
يعني تحلل المحصر بالصوم غير جائز عندنا فيبقى محرما بدار **عسر** اي صار ذا عسر بحيث يحجز عن الهدي
وقال الشافعي يجوز ان يقوم شاة وسطا بالطعام فيصوم باكله مد يوما لانه يحجز عن الهدي فيصوم مقامه
كالمتمتع **ولنا** ان البدل لا يكون له بدل والهدي بدل عن الحلق والعرة فلا يكون الصوم عنه بدلا **واذا**
تحلل المحصر بامر **بالقضاء** فلا كانا او فرضا وقال الشافعي لا قضاء عليه لانه ممنوع بعذر ليس
فرضه فيه تقصير وفي احاديثه ان القضاء ساقط عنه في القتل دون المزمع كذا ذكره صاحب المحرر
والمدكور في الكاوي والوجيز ان لا قضاء عليه مطلقا وهو مختار المصنف **فيقضي القارن المحصر**
عندنا **بالحج** **وعمرتين** اما قضا احدي العمرتين فلانه احرم لهما وتحلل بلا ثانيا وفعالها اما الاخرى
فلا ثانيا **فانما** **الحج** ومن ثمة ان عندنا الحج لزمه ان يتحلل عن احرامه بالعرة لان الاحرام الصالح لا يتحلل بغير الحج
الا باحد الشكيز وهما يحجز عن الحج فتعين عليه العرة **والفرماي** ويقضي المحصر المفرد بالحج **بالحج**
وعمر علته ظاهرة مما سبق **واذا زال الاحصار** **بعدت الهدي** فالحكمة على ربيعة
او جلا خلا ما ان لا يدرك الهدي والحج او يدركهما او يدرك الهدي دون الحج او على العكس فان كان لا يدرك
للمزمع التوجه لان مقصوده وهو التحلل يحصل بهديا ولم يذكر المصنف هذه التسم لوضوحه والتسم
الثاني هو قوله **فان قدر على ادرك الهدي والحج** **ويجزي** اي يتوجه لادراك الحج لزال
الحجز عنه ثم اذا ادرك هديه قبل ان يضع دما شاة ملكه **والهدي وحده** اي قدر على ادراك
الهدي دون الحج هذا هو التسم الثالث **تحلل** **بالحج** **ويجزي** اي يتوجه لادراك الحج لزال
هذا هو التسم الرابع يعني اذا قدر على ادراك دون الهدي **اجزاه** اي التحلل وقال زفر لا يتحلل بل يعني
لا قدر على الحج الذي هو الاصل وبطل الخلف **ولنا** ان المعنى لو وجب عليه لصناع ماله لانت
الهدي ملكه وقد تجتهد لمقصود وهو التحلل فاذا لم يدركه ولا يتحلل به كذا يضيغ ماله وللمالك
حرمة حرمة النفس فلو خاف على نفسه لا يلزمه المعنى فكذا اذا خاف على هلاك ماله اعلم ان هذا
التسم لا يستقيم في المحصر بالحج على قولهما لان دم الاحصار موقت بايام الحج عندنا فمن ادرك الحج
ادرك الهدي وانما يستقيم على قولنا في حنيفة لان دم الاحصار غير موقت عنده واما في المحصر بالعرة
فيستقيم بالاتفاق لان دمه غير موقت **ولا تحقق الاحصار بركة الا لمن منع من الطواف**
مع الوقوف يعني من عجز بركة عن طواف الزياره والوقوف بعرفة يكون محصرا اتفاقا واما اذا عجز
عنا حدهما لا يكون محصرا عندنا فلا يتحلل بل يمكن فيها فان قدر على الطواف دون الوقوف طاف فيتحلل
فعليه قضا حجة وان وقف وعجز عن الطواف يكون محصرا اتفاقا حاجا ويبقى محرما حتى يطوفه وقال
الشافعي كون محصرا فيتحلل عليه دم **له** اطلاق قوله تعالى فان احصرتهم **ولنا** ما ورد في حق المحصر
وهو قوله تعالى ولا تغلقوا ربكم حتى يبلغ الهدي محله يعني احرم جعل بلوغ الهدي غاية للنزاهة
وهذا يدل على ان الاحصار يحقق خارج الحرم **فصل** في العرة **ولا ينقض العدة**
وقال الشافعي في فرض لقوله عليه السلام العرة فرضية كقرينة **الحج** **ولنا** قوله عليه السلام
الحج فرضية والعرة تطوع وانما عار موقته وكذا يدل على نفيها وما رواه محمود بن علي ان معناه العدة
مقدرة بافعال كقد يراجع ما فعلت فوقيها يميزها على القرينة لا ثبتت مع المعارض **وتجبر الاحرام**
والطواف والسعي **والحلق** **اقول** في عبارة مولانا لان هذه الاشياء اجزاء للعرة والكل
يجمع اجزاء لا لا الحز الكل ويمكن توجيه عبارة بكلف وهو ان الحج يحجز لادراك الكوهر
الجمع ضد التفرق فيكون في مقدرة في الصبر المصنوب يعني يجمع في العزم هذه الاشياء ولو قال

والاحصاء بالمرض كالعهد ويعني ان يمنع المحرم مرض المضي الى البيت يكون محصرا عندنا
او يحوز له التحلل وقال الشافعي المحرم لا يكون محصرا الا بالعدو ولا بقوله تعالى فان احصرتهم فاستبر
من الهدي خطاب النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه وكانوا ممنوعين بالعدو

والاحصاء بالمرض كالعهد ويعني ان يمنع المحرم مرض المضي الى البيت يكون محصرا عندنا
او يحوز له التحلل وقال الشافعي المحرم لا يكون محصرا الا بالعدو ولا بقوله تعالى فان احصرتهم فاستبر
من الهدي خطاب النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه وكانوا ممنوعين بالعدو

والاحصاء بالمرض كالعهد ويعني ان يمنع المحرم مرض المضي الى البيت يكون محصرا عندنا
او يحوز له التحلل وقال الشافعي المحرم لا يكون محصرا الا بالعدو ولا بقوله تعالى فان احصرتهم فاستبر
من الهدي خطاب النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه وكانوا ممنوعين بالعدو

والاحصاء بالمرض كالعهد ويعني ان يمنع المحرم مرض المضي الى البيت يكون محصرا عندنا
او يحوز له التحلل وقال الشافعي المحرم لا يكون محصرا الا بالعدو ولا بقوله تعالى فان احصرتهم فاستبر
من الهدي خطاب النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه وكانوا ممنوعين بالعدو

وتحقق بالاحزاب الى اخره لكان واضح **ولا تنقض الى العرق وتجرى في كل العام** اي في كل ايامه
تكرها في هذه الايام **فصل** في الهدي وهو ما ينقل للمذبح من النحر الى الحرم **يهدي**
من الابل والبقر والغنم وهذه الانواع منقولة متوارثة **وتجزي منها التي** وهو من الابل
ابن خمس سنين ومن البقر ابن سنتين ومن الغنم ابن سنة **فليذبح من الضان** جمع الضان وهو الضأن
المعز كركب وراكب الجذع بفتح الدال المعجمة من الضان ماله ستة اشهر فبذبحه بالضان لان الجذع من الابل
وهو ابن اربع سنين ومن البقر ابن سنة غير جازيلاروي عنه عليه السلام قال صحر الشيا الان لعبر
عليك فاذبحوا الجذع من الضان والهدايا كالضحايا لان كل ما قربت بقرته نفلت بالاراقة فتكون في الجوار
كذلك **لا تقطع الاذن** اي لا تجزي في الهدي تقطع الاذن ولا تقربه طولا كان او عرضا ليقبلي
صلى الله عليه وسلم عن ثقفية كل منها **وقطع ريعها** اي ريع الاذن وهو ممتد **او ظهرها او الزايد**
عليه اي على الثلث او على النصف **وجاء قال مانع** وهو خبره اقول لو قال مانع وجاء قال لكان
احسن لان الارواق انا يجوز بعد الشتر بخلاف هذه اربع روايات عن ابي حنيفة في مقدار المقطوع
من الاذن مانع من النضجة وحده الا ان الربيع قائم مقام النك وهو الغائبة ان الثلث كثير لقوله
عليه السلام في الوصية الطلث كثير ووجه الثالث ان الزايد على النصف كثير حقيقة بالنسبة **ولا تقطع**
الاجابة الورقة ووجه الرابعة وهو قولنا ان الزايد على النصف كثير حقيقة بالنسبة **ولا تقطع**
الذئب والبد ولا العور **والنحى** اي المنزلة له فيه عليه السلام من نضجة هذه المذكورات
والعرجا التي لا تبلى للمسك فبذبحه لانه عليه السلام قال حين سئل عن نضجة العرجا اذ بلق
المسك جارت ولو نذر بدنة لم يخص الابل وقال لا في شخص جلا لانه بدنة غير البقرة لما
روي عن جابر رضي الله عنه انه قال كما نحر البدنة عن سبعة والبقر عن سبعة والعطف يدل على
المخافة فلا يتناولها لفظ البدنة بهذا اذا لم ينوبها الابل وان نواها اخضت بالابل اتفاقا **ولا يغنيو**
البرق فبذبحها اي لعدم جواز الابل وقال مالك اسم البدنة صادق على الابل لان النكامة فيها
اكثر يقال بدن الرجل اذا خضم وعند العجز عنها تقوم البقرة مقامها لا شتر اكما في النكامة **فبذبحها** اي
النادر عندنا بين اهل الابل والبقر لما روي عن علي رضي الله عنه انه قال البدنة من الابل والنذر
ويجوز ذبحها بالحرم يعني قال ابو يوسف ذبح البدنة المذورة لا يجوز في غير الحرم ولا يجوز
فبذبح البدنة المذورة لانه لو نذر هذا يخص ذبحه بالحرم اتفاقا لانه اسم ما يهدي الى الحرم
ولو نذر جزوا وهو ما يدعي ليقصد قوله يجوز في غير الحرم اتفاقا **قوله** تعالي والبدن جعلها
لكم من شعائره الى قوله ثم جعلها الى البيت العتيق ولما ان النذر مطلق فلا يخص بالحرم واما الالفة
فمأثرة في بدن النقرة والقران لا النذر **وتجزي البدنة عن سبعة** يعني انما تجزي البدنة عن سبعة عندنا
قال اشترى سبعة في بدنة **فشترط فبذبحهم** يعني انما تجزي البدنة عن سبعة عندنا
اذا قصد كل منهم التقرب الى الله ولو قصد بعضهم النحر لا يجوز من الكل وقال الشافعي يجوز لان عدم
فبذبح القرية عن بعضهم لا يمنع القرية عن نواها **ولنا ان الذبح** في الحمل واحد فلا يكون ان تجزي
ويكون بعضهم عن القرية وبعضهم عن النحر **والغنيان** اي اذا اشترى سبعة في بدنة
واختلف جهات قربهم بان قصد احدهم جزاء الصيد والاخر ذبح القران يجوز من الكل عندنا وقال
ذوق لا يجوز لان الذبح واحد لا يقبل التجزي **ولنا** ان الاراقة سبعة وهي القرية واختلف جهات القرية
ستعلقة لمن عليه الاراقة فلا يلزم منه التجزي في الاراقة **وتجزي الابل** اي كل المتبع والثان من

الاحزاب الى اخره لكان واضح
ولا تنقض الى العرق وتجرى في كل العام
اي في كل ايامه
تكرها في هذه الايام
فصل في الهدي
وهو ما ينقل للمذبح من النحر الى الحرم
يهدي من الابل والبقر والغنم
وهذه الانواع منقولة متوارثة
وتجزي منها التي
وهو من الابل
ابن خمس سنين
ومن البقر ابن سنتين
ومن الغنم ابن سنة
فليذبح من الضان
جمع الضان
وهو الضأن
المعز كركب وراكب الجذع
بفتح الدال المعجمة
من الضان
ماله ستة اشهر
فبذبحه بالضان
لان الجذع من الابل
وهو ابن اربع سنين
ومن البقر ابن سنة
غير جازيلاروي عنه
عليه السلام
قال صحر الشيا الان
لعبر عليك
فاذبحوا الجذع من الضان
والهدايا كالضحايا
لان كل ما قربت بقرته
نفلت بالاراقة
فتكون في الجوار
كذلك
لا تقطع الاذن
اي لا تجزي في الهدي
تقطع الاذن
ولا تقربه طولا كان
او عرضا ليقبلي
صلى الله عليه وسلم
عن ثقفية
كل منها وقطع ريعها
اي ريع الاذن
وهو ممتد
او ظهرها او الزايد
عليه اي على الثلث
او على النصف
وجاء قال مانع
وهو خبره اقول
لو قال مانع وجاء
قال لكان احسن
لان الارواق انا يجوز
بعد الشتر بخلاف
هذه اربع روايات
عن ابي حنيفة
في مقدار المقطوع
من الاذن مانع من
النضجة وحده
الا ان الربيع قائم
مقام النك وهو
الغائبة ان الثلث
كثير لقوله عليه
السلام في الوصية
الطلث كثير
ووجه الثالث
ان الزايد على
النصف كثير
حقيقة بالنسبة
ولا تقطع الاجابة
الورقة ووجه
الرابعة وهو قولنا
ان الزايد على
النصف كثير
حقيقة بالنسبة
ولا تقطع الذئب
والبد ولا العور
والنحى اي المنزلة
له فيه عليه
السلام من نضجة
هذه المذكورات
والعرجا التي لا
تبلى للمسك فبذبحه
لانه عليه السلام
قال حين سئل
عن نضجة العرجا
اذ بلق المسك
جارت ولو نذر
بدنة لم يخص
الابل وقال لا في
شخص جلا لانه
بدنة غير البقرة
لما روي عن جابر
رضي الله عنه انه
قال كما نحر
البدنة عن سبعة
والبقر عن سبعة
والعطف يدل على
المخافة فلا يتناولها
لفظ البدنة بهذا
اذا لم ينوبها الابل
وان نواها اخضت
بالابل اتفاقا ولا
يغنيو البرق فبذبحها
اي لعدم جواز الابل
وقال مالك اسم
البدنة صادق على الابل
لان النكامة فيها
اكثر يقال بدن
الرجل اذا خضم
وعند العجز عنها
تقوم البقرة مقامها
لا شتر اكما في
النكامة فبذبحها
اي النادر عندنا
بين اهل الابل
والبقر لما روي
عن علي رضي الله
عنه انه قال
البدنة من الابل
والنذر ويجوز
ذبحها بالحرم
يعني قال ابو
يوسف ذبح
البدنة المذورة
لا يجوز في
غير الحرم ولا
يجوز فبذبح
البدنة المذورة
لانه لو نذر
هذا يخص ذبحه
بالحرم اتفاقا
لانه اسم ما
يهدي الى الحرم
ولو نذر جزوا
وهو ما يدعي
ليقصد قوله
يجوز في غير
الحرم اتفاقا
قوله تعالي
والبدن جعلها
لكم من شعائره
الى قوله ثم
جعلها الى البيت
العتيق ولما ان
النذر مطلق
فلا يخص بالحرم
واما الالفة
فمأثرة في بدن
النقرة والقران
لا النذر وتجزي
البدنة عن سبعة
يعني انما تجزي
البدنة عن سبعة
عندنا قال اشترى
سبعة في بدنة
فشترط فبذبحهم
يعني انما تجزي
البدنة عن سبعة
عندنا اذا قصد
كل منهم التقرب
الى الله ولو قصد
بعضهم النحر لا
يجوز من الكل
وقال الشافعي
يجوز لان عدم
فبذبح القرية
عن بعضهم لا
يمنع القرية عن
نواها ولنا ان
الذبح في الحمل
واحد فلا يكون
ان تجزي ويكون
بعضهم عن
القرية وبعضهم
عن النحر والغنيان
اي اذا اشترى
سبعة في بدنة
واختلف جهات
قربهم بان قصد
احدهم جزاء
الصيد والاخر
ذبح القران يجوز
من الكل عندنا
وقال ذوق لا يجوز
لان الذبح واحد
لا يقبل التجزي
ولنا ان الاراقة
سبعة وهي القرية
واختلف جهات
القرية ستعلقة
لمن عليه الاراقة
فلا يلزم منه
التجزي في الاراقة
وتجزي الابل اي
كل المتبع والثان
من

دي

دي المقة والقران وقال الشافعي لا يجوز لما سبق من ان اكل من المسكين على حدة افضل عنده
وفي جمعها نقصان فيكون كل من الدين دم جبر فلا ياكل منه كدم الكافر **ولنا** انه دم شكر على لغة جمه
بين العبادتين في سفره لحد يضار كدم الاضحية **ولا يجزى ذبحها** اي ذبح دي المقة والقران **قيل يوم**
الخمر وقال الشافعي يجوز لان دم جبر فيجوز تقديمه كقوله وما الكاراة **ولنا** انه دم نك فاشبهه
الاضحية **وليفضل فيه** اي في يوم الخمر **ذبح التطوع في الاضحية** فبذبحه دفعا لما قاله الغزوري من
ان هدي التطوع لا يجوز قبل يوم الخمر والاصح انه يجوز لان القرية في التطوع تحقق بجلبه الى الحرم
فاذا وجد ذلك جاز به في غير يوم الخمر ولو ذبح فيه كان افضل لان معنى القرية في اراقة الدم الظاهر
والخاص ان الدم اربعة اوجه منها ما يخص بالزمان والمكان كدم المقة والقران ودم الاحصار وغيرها
ومنها ما يخص بالمكان دون الزمان كدم الحنانيات ودم الاحصار عنده ومنها ما يخص بالزمان دون
دون المكان كدم الاضحية ومنها ما يخص بالزمان والمكان كدم المذوق عندها وعندنا في يوسف بالمكان
ويؤكل منه اي من هدي التطوع يعني يجوز ان ياكل المذوق والاضحية منه لما صحح عليه السلام اكل من
هديه هذا اذا ذبح في الحرم لان القرية اذا تحلل بالاراقة فيه فيبقى اللحم طيبا وما في غيره فالقرية انا
تحلل بالمذوق فلا يجوز اكله لصاحبه ولا لغيره من الاغنياء **وتجزي ذبح بقية الهدي** كدمها
الكاراة **قيل** اي قبل يوم الخمر لانها واجبة جبر بالنقصان ويجوز الجارواي **ولا يؤكل منها**
لانها صدقات فلا ياكل منها الاغنياء ولا صاحبها **ويجزي ذبح الهدي** اي الهدي المذوق الذي هديا
بالعقيقة **وتجزي المضيق على ما كان غير الحرم** يعني اذا ذبح دم الجبر والحناية بغير
نضجة على ما كان غير الحرم وقال الشافعي لا يجوز لان الذبح انما شرع في الحرم توسعة
على فقره فلا يضيقة على غيره **ولنا** ان الشرع عين الحرم ليقع الدم قربته على خلاف التماس للنضجة
على فقره والمضيق قربته معنوية المعني لا اختصاص لما بالمكان **ولا يجب المقرب** اي
بالهدايا وهو ان يذهب بها الى عرفات لعلامة من قلادة وغيرها لان الهدي انما يجزي عن النحر
الحرم لا الى عرفات ولو عرف هدي المقة والقران او التطوع فخص لانه دم نك وقسمه احوز
تحقيقا معني القباير **ولا يفضل الا البدن** بضم الدال جمع بدنة لان تقليد الشاة غير مستحب
لأن دم النك كدم التطوع والمقة والقران لا **الحبر** **والحناية** يعني لا يقدر دم الجبر كدم
الاحصار ولادم الحناية كدم الكاراة لان السد بها اليق **وليفضل ذبح الابل** وهو قائمة
وهو قطع موضع القلاوة من صدرها **وذبح البقر والغنم** مع اجماعها لما نقل انه عليه السلام
فعل كذا **ونفسه ان عرف** يعني لا يفضل ان يفعلها بنفسه ان عرف ذلك لانه اقرب الى الخوع
ويقصد في حلالها جمع جل وهو ما ليس على الدابة **وخظامها** وهو ما يجعل على انت البعير
لانه عليه السلام امر عليا رضي الله عنه بذلك **ولا يقبل اجر الحمار** منها لانه عليه السلام يري
عليه ذلك **وتجزي ركوبها** اي ركوب البدنة للمضطر اي السابق المضطر ان يكون **لا يملك**
يعني قال الشافعي يجوز ركوبها اضطرارها اول مضطر لما روي انه صلى الله عليه وسلم راي رجلا يوق
بدنة فقال عليه السلام اركبها ويحك **ولنا** ان البدنة بعير خالص لله عز وجل فلا يملك شيئا
من عينها ومضافها الى نفسه الا اذا اضطر وما رواه مجاهد على حالة العجز يدل عليه قوله عليه السلام
ويحك لانه كلمة ترجمه في رواية وليك وهي كلمة وعيد لان عدم ركوبه كان يفضي الى هلاكه **ويصح**
ضرع ذات اللبن من الهدي بالباد **ليقطع** لانه لا يتضرر بدم الحلب اذا كانت قريبة
من وقت الذبح فان كانت بعيدة حلب **ونضج** بلبنها وان اشبع به شربا او بيعا او فقه

الاحزاب الى اخره لكان واضح
ولا تنقض الى العرق وتجرى في كل العام
اي في كل ايامه
تكرها في هذه الايام
فصل في الهدي
وهو ما ينقل للمذبح من النحر الى الحرم
يهدي من الابل والبقر والغنم
وهذه الانواع منقولة متوارثة
وتجزي منها التي
وهو من الابل
ابن خمس سنين
ومن البقر ابن سنتين
ومن الغنم ابن سنة
فليذبح من الضان
جمع الضان
وهو الضأن
المعز كركب وراكب الجذع
بفتح الدال المعجمة
من الضان
ماله ستة اشهر
فبذبحه بالضان
لان الجذع من الابل
وهو ابن اربع سنين
ومن البقر ابن سنة
غير جازيلاروي عنه
عليه السلام
قال صحر الشيا الان
لعبر عليك
فاذبحوا الجذع من الضان
والهدايا كالضحايا
لان كل ما قربت بقرته
نفلت بالاراقة
فتكون في الجوار
كذلك
لا تقطع الاذن
اي لا تجزي في الهدي
تقطع الاذن
ولا تقربه طولا كان
او عرضا ليقبلي
صلى الله عليه وسلم
عن ثقفية
كل منها وقطع ريعها
اي ريع الاذن
وهو ممتد
او ظهرها او الزايد
عليه اي على الثلث
او على النصف
وجاء قال مانع
وهو خبره اقول
لو قال مانع وجاء
قال لكان احسن
لان الارواق انا يجوز
بعد الشتر بخلاف
هذه اربع روايات
عن ابي حنيفة
في مقدار المقطوع
من الاذن مانع من
النضجة وحده
الا ان الربيع قائم
مقام النك وهو
الغائبة ان الثلث
كثير لقوله عليه
السلام في الوصية
الطلث كثير
ووجه الثالث
ان الزايد على
النصف كثير
حقيقة بالنسبة
ولا تقطع الاجابة
الورقة ووجه
الرابعة وهو قولنا
ان الزايد على
النصف كثير
حقيقة بالنسبة
ولا تقطع الذئب
والبد ولا العور
والنحى اي المنزلة
له فيه عليه
السلام من نضجة
هذه المذكورات
والعرجا التي لا
تبلى للمسك فبذبحه
لانه عليه السلام
قال حين سئل
عن نضجة العرجا
اذ بلق المسك
جارت ولو نذر
بدنة لم يخص
الابل وقال لا في
شخص جلا لانه
بدنة غير البقرة
لما روي عن جابر
رضي الله عنه انه
قال كما نحر
البدنة عن سبعة
والبقر عن سبعة
والعطف يدل على
المخافة فلا يتناولها
لفظ البدنة بهذا
اذا لم ينوبها الابل
وان نواها اخضت
بالابل اتفاقا ولا
يغنيو البرق فبذبحها
اي لعدم جواز الابل
وقال مالك اسم
البدنة صادق على الابل
لان النكامة فيها
اكثر يقال بدن
الرجل اذا خضم
وعند العجز عنها
تقوم البقرة مقامها
لا شتر اكما في
النكامة فبذبحها
اي النادر عندنا
بين اهل الابل
والبقر لما روي
عن علي رضي الله
عنه انه قال
البدنة من الابل
والنذر ويجوز
ذبحها بالحرم
يعني قال ابو
يوسف ذبح
البدنة المذورة
لا يجوز في
غير الحرم ولا
يجوز فبذبح
البدنة المذورة
لانه لو نذر
هذا يخص ذبحه
بالحرم اتفاقا
لانه اسم ما
يهدي الى الحرم
ولو نذر جزوا
وهو ما يدعي
ليقصد قوله
يجوز في غير
الحرم اتفاقا
قوله تعالي
والبدن جعلها
لكم من شعائره
الى قوله ثم
جعلها الى البيت
العتيق ولما ان
النذر مطلق
فلا يخص بالحرم
واما الالفة
فمأثرة في بدن
النقرة والقران
لا النذر وتجزي
البدنة عن سبعة
يعني انما تجزي
البدنة عن سبعة
عندنا قال اشترى
سبعة في بدنة
فشترط فبذبحهم
يعني انما تجزي
البدنة عن سبعة
عندنا اذا قصد
كل منهم التقرب
الى الله ولو قصد
بعضهم النحر لا
يجوز من الكل
وقال الشافعي
يجوز لان عدم
فبذبح القرية
عن بعضهم لا
يمنع القرية عن
نواها ولنا ان
الذبح في الحمل
واحد فلا يكون
ان تجزي ويكون
بعضهم عن
القرية وبعضهم
عن النحر والغنيان
اي اذا اشترى
سبعة في بدنة
واختلف جهات
قربهم بان قصد
احدهم جزاء
الصيد والاخر
ذبح القران يجوز
من الكل عندنا
وقال ذوق لا يجوز
لان الذبح واحد
لا يقبل التجزي
ولنا ان الاراقة
سبعة وهي القرية
واختلف جهات
القرية ستعلقة
لمن عليه الاراقة
فلا يلزم منه
التجزي في الاراقة
وتجزي الابل اي
كل المتبع والثان
من

۱۰۰

الكتاب من يد القائل
الكتاب من يد القائل

لان ما هو موصوف منها كانا يتعين بالقبول اتفاقا وغيرهما من المتعينات يتعين بالقبول اتفاقا وقد
البيع بالبيع لان المتعينين متعينين في الفاسد من المبيع **فانه** ان المتعين صدر من اهله مضافا الى عمله
فيستحق كاعتبار في العقود في غير عقود المعاوضات كالوهبة حتى اذا هلك بطل رجوع الواهب فيها
وكذا في المعصية حتى اذا اراد الغاصب رد مثلها مع قيام عينها لا يجوز وكالصدقة والشركة والظن
والوكالة فان له ارض المسئلة الى الوكيل اذا عينها الوكيل فملكته فيكون عن الوكالة وله هلك بطل البيع قبل
التسليم فخص البيع ولا يبقى الوكيل مطالبا بتسليم مثلها من الخاق **ولما** ان العقود اثنان والاصل في
حاجب الثمن ان يجب في الذمة لانها وسيلة الى الاعيان المقصودة والتعيين في الثمن بخلاف ذلك وانما تعينت
في البيع لعدم وجوبه في الذمة وكذا في المعصية اذا قامت عينها **ويتعين نقد البذل** وهو ما يجوز
غالب الرواج بين العقود المختلفة **للاطلاق** اي لا طلاق الثمن طلبا لجواز البيع قدر ما يمكن ولو باع الى
اجل معين وشرطان يعطيه المشتري اي تقدير ربح يولد كالبائع فاسدا **فان اختلفت العقود**
في البذل وكلها في الرواج مستوية وفي المايه مختلفة **عين** يعني لا بد من تعيينه لانه لو لم يعينه لخصي
الى المنازعة المانعة عن التسليم **وتجوز بالحلان** واي اجل معلوم لما روي انه عليه السلام اشترى
من رجل مولا او مولا من المشتري حل المال لان فائدة التاجيل ان يجبر فيؤدي الثمن من ثمن المال فاذ كانت
المشتري من له الاجل تعين المالك ليقضاه بالي ولا يبيد التاجيل **والمشتري اجل سنة ثانية لمنع**
البائع السلعة اذ بعد عدم قبض المشتري البائع بجار لكون منعه سببا له **سنة الاجل** يعني اذا
اشترى ثمن مولا الى سنة غير معينة ولم يقبض المبيع حتى تمت السنة فله المشتري سنة اخرى
بعد قبضه عندا في حيفه وقال ليس له ذلك لان الاجل من وقت العقد يتم ولا اجل له عارضا وصادرا كقولنا
الي من مائة **وله** ان التاجيل لفرقة المشتري بناخير المطالبة عنه ولا مطالبة قبل قبض المبيع فاعتبر
الاجل منه بخلاف التاجيل الى رمضان لانه معان وقدره **وتجوز بيع الجوب** بعضها ببعض **المتعة**
اي من ثمنه الجوب **جزافا** وهو فارسي معرب كذا قال وهو البيع بالحدس بلا كل ووزن **وكلا** لقوله عليه
السلام اذا اختلفت النوعان فبيعوا كيف شئتم فبذلك المتوعة لانها لو كانت متحدة لكانت لا يجوز بيعها
جزافا لان كون قليله وهي مادون نصف صاع فيكون جزافا **وبان** **وتجوز بيع المفضل** لان
هذه الحالة غير مانعة من التسليم وهلاكها قبله نادر فلا يعتبر قبل هذا اذ لم يحتمل الحرج المقتضى
والا لزيادة كالرعييل اما اذا اختلفا هما لا يجوز **وبيع صدقة طعام كل قنبر كذا** يجوز كل بدل من
صدقة ويرفعها كل من فاعل البيع اي بالاكل قنبرا كذا **بجمل** **المجموع** صفة الطعام **صحيح في فرد**
اي في قنبرا واحد عندا في حيفه لان ما سابه وهو القنبر الواحد معلوم القدر والقياس في بيع فيه
وما في زيادة يجوز القدر والقياس في حيفه لان ما سابه وهو القنبر الواحد معلوم القدر والقياس في بيع فيه
اي في جميع القنبران لان حباله اقل هذه الجباله بيد بالكل فلا يكون مانعة من صحة العقد كذا اذا باع
احد العددين على انه باع كجار في تعيين احداهما بقوله بجمل المجموع لانه لو كان معلوما في المجلس
جمله القنبران او بكلاهما جاز في الكل اتفاقا لان الاعلام فيه كالاتام في نفس العقد اطلاق قوله والمشتري انما يملك
ولم يبق والمشتري انما يملك في ذلك الفرد لا ناخر ثابت له عنده سواء سمي حلة القنبران او لم يسمها اما في
تعيينها في المجلس ولان الثمن كان بجمل المفضل في ابتداء بيع الصدقة وكان يحتمل ان يكون الثمن في ثمنه
اقل من الذي ظهر فلا انكشف الحال جسمته تحت له الجار واما في عدم تعيينها فلا ان الصفة تفرق على
المشتري لانه اشترى صدقة والعقد البيع في قنبرا **فاسد في صبرين** من جنسين وهو

معطوف

هذا البيع بالبيع لان المتعينين متعينين في الفاسد من المبيع فانه ان المتعين صدر من اهله مضافا الى عمله فيستحق كاعتبار في العقود في غير عقود المعاوضات كالوهبة حتى اذا هلك بطل رجوع الواهب فيها وكذا في المعصية حتى اذا اراد الغاصب رد مثلها مع قيام عينها لا يجوز وكالصدقة والشركة والظن والوكالة فان له ارض المسئلة الى الوكيل اذا عينها الوكيل فملكته فيكون عن الوكالة وله هلك بطل البيع قبل التسليم فخص البيع ولا يبقى الوكيل مطالبا بتسليم مثلها من الخاق ولما ان العقود اثنان والاصل في حاجب الثمن ان يجب في الذمة لانها وسيلة الى الاعيان المقصودة والتعيين في الثمن بخلاف ذلك وانما تعينت في البيع لعدم وجوبه في الذمة وكذا في المعصية اذا قامت عينها ويتعين نقد البذل وهو ما يجوز غالب الرواج بين العقود المختلفة للاطلاق اي لا طلاق الثمن طلبا لجواز البيع قدر ما يمكن ولو باع الى اجل معين وشرطان يعطيه المشتري اي تقدير ربح يولد كالبائع فاسدا فان اختلفت العقود في البذل وكلها في الرواج مستوية وفي المايه مختلفة عين يعني لا بد من تعيينه لانه لو لم يعينه لخصي الى المنازعة المانعة عن التسليم وتجوز بالحلان واي اجل معلوم لما روي انه عليه السلام اشترى من رجل مولا او مولا من المشتري حل المال لان فائدة التاجيل ان يجبر فيؤدي الثمن من ثمن المال فاذ كانت المشتري من له الاجل تعين المالك ليقضاه بالي ولا يبيد التاجيل والمشتري اجل سنة ثانية لمنع البائع السلعة اذ بعد عدم قبض المشتري البائع بجار لكون منعه سببا له سنة الاجل يعني اذا اشترى ثمن مولا الى سنة غير معينة ولم يقبض المبيع حتى تمت السنة فله المشتري سنة اخرى بعد قبضه عندا في حيفه وقال ليس له ذلك لان الاجل من وقت العقد يتم ولا اجل له عارضا وصادرا كقولنا الي من مائة وله ان التاجيل لفرقة المشتري بناخير المطالبة عنه ولا مطالبة قبل قبض المبيع فاعتبر الاجل منه بخلاف التاجيل الى رمضان لانه معان وقدره وتجوز بيع الجوب بعضها ببعض المتعة اي من ثمنه الجوب جزافا وهو فارسي معرب كذا قال وهو البيع بالحدس بلا كل ووزن وكلا لقوله عليه السلام اذا اختلفت النوعان فبيعوا كيف شئتم فبذلك المتوعة لانها لو كانت متحدة لكانت لا يجوز بيعها جزافا لان كون قليله وهي مادون نصف صاع فيكون جزافا وبان وتجوز بيع المفضل لان هذه الحالة غير مانعة من التسليم وهلاكها قبله نادر فلا يعتبر قبل هذا اذ لم يحتمل الحرج المقتضى والا لزيادة كالرعييل اما اذا اختلفا هما لا يجوز وبيع صدقة طعام كل قنبر كذا يجوز كل بدل من صدقة ويرفعها كل من فاعل البيع اي بالاكل قنبرا كذا بجمل المجموع صفة الطعام صحيح في فرد اي في قنبرا واحد عندا في حيفه لان ما سابه وهو القنبر الواحد معلوم القدر والقياس في بيع فيه وما في زيادة يجوز القدر والقياس في حيفه لان ما سابه وهو القنبر الواحد معلوم القدر والقياس في بيع فيه اي في جميع القنبران لان حباله اقل هذه الجباله بيد بالكل فلا يكون مانعة من صحة العقد كذا اذا باع احد العددين على انه باع كجار في تعيين احداهما بقوله بجمل المجموع لانه لو كان معلوما في المجلس جملة القنبران او بكلاهما جاز في الكل اتفاقا لان الاعلام فيه كالاتام في نفس العقد اطلاق قوله والمشتري انما يملك ولم يبق والمشتري انما يملك في ذلك الفرد لا ناخر ثابت له عنده سواء سمي حلة القنبران او لم يسمها اما في تعيينها في المجلس ولان الثمن كان بجمل المفضل في ابتداء بيع الصدقة وكان يحتمل ان يكون الثمن في ثمنه اقل من الذي ظهر فلا انكشف الحال جسمته تحت له الجار واما في عدم تعيينها فلا ان الصفة تفرق على المشتري لانه اشترى صدقة والعقد البيع في قنبرا فاسد في صبرين من جنسين وهو

هذا البيع بالبيع لان المتعينين متعينين في الفاسد من المبيع فانه ان المتعين صدر من اهله مضافا الى عمله فيستحق كاعتبار في العقود في غير عقود المعاوضات كالوهبة حتى اذا هلك بطل رجوع الواهب فيها وكذا في المعصية حتى اذا اراد الغاصب رد مثلها مع قيام عينها لا يجوز وكالصدقة والشركة والظن والوكالة فان له ارض المسئلة الى الوكيل اذا عينها الوكيل فملكته فيكون عن الوكالة وله هلك بطل البيع قبل التسليم فخص البيع ولا يبقى الوكيل مطالبا بتسليم مثلها من الخاق ولما ان العقود اثنان والاصل في حاجب الثمن ان يجب في الذمة لانها وسيلة الى الاعيان المقصودة والتعيين في الثمن بخلاف ذلك وانما تعينت في البيع لعدم وجوبه في الذمة وكذا في المعصية اذا قامت عينها ويتعين نقد البذل وهو ما يجوز غالب الرواج بين العقود المختلفة للاطلاق اي لا طلاق الثمن طلبا لجواز البيع قدر ما يمكن ولو باع الى اجل معين وشرطان يعطيه المشتري اي تقدير ربح يولد كالبائع فاسدا فان اختلفت العقود في البذل وكلها في الرواج مستوية وفي المايه مختلفة عين يعني لا بد من تعيينه لانه لو لم يعينه لخصي الى المنازعة المانعة عن التسليم وتجوز بالحلان واي اجل معلوم لما روي انه عليه السلام اشترى من رجل مولا او مولا من المشتري حل المال لان فائدة التاجيل ان يجبر فيؤدي الثمن من ثمن المال فاذ كانت المشتري من له الاجل تعين المالك ليقضاه بالي ولا يبيد التاجيل والمشتري اجل سنة ثانية لمنع البائع السلعة اذ بعد عدم قبض المشتري البائع بجار لكون منعه سببا له سنة الاجل يعني اذا اشترى ثمن مولا الى سنة غير معينة ولم يقبض المبيع حتى تمت السنة فله المشتري سنة اخرى بعد قبضه عندا في حيفه وقال ليس له ذلك لان الاجل من وقت العقد يتم ولا اجل له عارضا وصادرا كقولنا الي من مائة وله ان التاجيل لفرقة المشتري بناخير المطالبة عنه ولا مطالبة قبل قبض المبيع فاعتبر الاجل منه بخلاف التاجيل الى رمضان لانه معان وقدره وتجوز بيع الجوب بعضها ببعض المتعة اي من ثمنه الجوب جزافا وهو فارسي معرب كذا قال وهو البيع بالحدس بلا كل ووزن وكلا لقوله عليه السلام اذا اختلفت النوعان فبيعوا كيف شئتم فبذلك المتوعة لانها لو كانت متحدة لكانت لا يجوز بيعها جزافا لان كون قليله وهي مادون نصف صاع فيكون جزافا وبان وتجوز بيع المفضل لان هذه الحالة غير مانعة من التسليم وهلاكها قبله نادر فلا يعتبر قبل هذا اذ لم يحتمل الحرج المقتضى والا لزيادة كالرعييل اما اذا اختلفا هما لا يجوز وبيع صدقة طعام كل قنبر كذا يجوز كل بدل من صدقة ويرفعها كل من فاعل البيع اي بالاكل قنبرا كذا بجمل المجموع صفة الطعام صحيح في فرد اي في قنبرا واحد عندا في حيفه لان ما سابه وهو القنبر الواحد معلوم القدر والقياس في بيع فيه وما في زيادة يجوز القدر والقياس في حيفه لان ما سابه وهو القنبر الواحد معلوم القدر والقياس في بيع فيه اي في جميع القنبران لان حباله اقل هذه الجباله بيد بالكل فلا يكون مانعة من صحة العقد كذا اذا باع احد العددين على انه باع كجار في تعيين احداهما بقوله بجمل المجموع لانه لو كان معلوما في المجلس جملة القنبران او بكلاهما جاز في الكل اتفاقا لان الاعلام فيه كالاتام في نفس العقد اطلاق قوله والمشتري انما يملك ولم يبق والمشتري انما يملك في ذلك الفرد لا ناخر ثابت له عنده سواء سمي حلة القنبران او لم يسمها اما في تعيينها في المجلس ولان الثمن كان بجمل المفضل في ابتداء بيع الصدقة وكان يحتمل ان يكون الثمن في ثمنه اقل من الذي ظهر فلا انكشف الحال جسمته تحت له الجار واما في عدم تعيينها فلا ان الصفة تفرق على المشتري لانه اشترى صدقة والعقد البيع في قنبرا فاسد في صبرين من جنسين وهو

معطوف على قوله صحيح على معنى البيع فاسد يعني اذا باع صدقة في حطة وشعر مثلا كل قنبرا درهم
وبجمل بجمل فالبيع فاسد في حيفه وحار عندها **وفي قطع** وهو معطوف على
صدقين يعني البيع فاسد عندا في حيفه اذا باع قطع عن كل شاة درهم وبجمل بجمل وقال صحيح
لما في السليبي ما من المليل **وله** ان جملة البيع مائة واعلم ان البيع في الاولى في قنبرا واحد لثلاثة
الصدريين وفي الثانية في شاة واحدة لثلاثة افراد الشياه **وتوب** معطوف على صدريين **مذاعة**
يعني اذا باع ثوبا بشرط الذرع كل ذراع درهم ولم يبين جملة الدرغان ولا جملة الثمن فالبيع فاسد
عندا في حيفه الجملة ولا يصح في ذراع واحد للمساواة بين افراد المذرع وقال صحيح لما من
مليها قيدنا موضع الخلاف بقيدين لانه لو بين جملة الدرغان ولم يبين جملة الثمن كما اذا قال بعث
هذا الثوب وهو عشرة اذرع كل ذراع درهم او بين جملة الثمن ولم يبين جملة الدرغان كما اذا قال بعث
بعث هذا الثوب عشرة دراهم كل ذراع درهم فالبيع جائز اتفاقا لانه بيان جملة الدرغان صار الثمن
معلوما وبيان الثمن صار جملة الدرغان معلومة كذا في الجامع الصغير لقاضي خان **وعشر اذرع**
معطوف على صدريين يعني البيع فاسد في بيع عشرة اذرع من مائة ذراع من دار مائة عندا في حيفه
وقال يجوز قوله بناية متعلق ببيع مقدار مضاف الى عشرة **لما** ان عشرة اذرع من مائة ذراع عشر
فصار كذا لو اشترى عشرة **وله** ان الدراع هنا استعمل للدروع وهو موضع معين لكنه يجوز في شاة
من اي موضع من الدار فيفسد كالمو قال بعث منك احد درهمين بخلاف عشر الدار لانه اسم للثابع
لا للجزء المعين قيل قوله من مائة قيد للخلاف حتى لو لم يقله يفسد البيع اتفاقا فصار بمنزلة ما لو باع
سهما من الدار لكن الاصح انه قيد اتفاقا في البيع جائز عندها وان لم يقل من مائة لان هذه الجملة
لا تقضي الى المنازعة فانه يمكن ان يبيع جميع الدار ويعرف ان البيع عشرة او خمسة واما اذا قال
سهما ولم يقل من كذا فجملة المنة لا ترفع لان سهما يجوز من سهماين نصفها ومن عشرة عشرها في الكتابة
ولو كانت اسما جاز يعني لو باع عشرة اسهم من مائة سهم من دار جاز اتفاقا لان السهم اسم للثابع
الغير المعين فكان صاحب عشرة اسهم يشترى لصاحب سهماين سهما فصار بمنزلة ما لو باع
الدار فلا يؤدي الى المنازعة **ولو قابل الثمن بحلة القنبران** بان قال هذه الصدقة مائة قنبرا
يعتبر بائة درهم فنقصت الصدقة عن مائة حتى يكتل **تخير المشتري في اخذها با حصه** ان شاة
اخذ ما وجد من الصدقة بحصته من المائة لان القنبران هو العقود عليه ونقصان بعضها لا يضر فيقيم
عليها الثمن **او الفسخ** عطف على اخذها يعني ان شاة الفسخ البيع لتفرق الصفقة لانه انما يرضى بالشرك
لان يسلم حلة له فاذا لم يسلم يتخير فان زادت الصدقة على مقدار ما سابه **رد الزائد** لان الفسخ
الزائد على المائة غير معقود عليه **او بحلة ثوب او ارض** يعني لو قال هذا الثوب بائة وهذه
الارض مائة دراهم بعثها بما في درهم فنقصت عن الدراع المسمى **تخير في اخذها بالكل** **وتركها**
يعني ان شاة المشتري اخذ الاذرع الموجودة بكل الثمن وان شاة تركها لان الذرع في المذرع وهذا
له ولم يزد اذرع قيمة الثوب بزيادة الذرع ويقتضى نقصان الثمن لا يقابل الوصف فيتحيز لثوب
الوصف **فان زادت لم يزد** يعني اذا وجد المذرع اكثر مما سابه وهو المشتري بلا شيء لانه الوصف
لا يقابل الثمن ولا خيار للمبايع كذا اذا باع مائتين فوجده المشتري سبعمائة **او بحلة** يعني لو قابل
الثمن بحلة الدرغان بان باع مائة درهم **واجزاها** اي بان قال كل ذراع درهم فنقصت عن المسمى
تخير في الحصه او الترك يعني المشتري ان شاة اخذ المذرع بحصته من الثمن وان شاة
ترك لان الذرع وان كان وصفا كما امر الا انه اصل من وجه لانه عين يتنفع به بافراة فلما انقضى

هذا البيع بالبيع لان المتعينين متعينين في الفاسد من المبيع فانه ان المتعين صدر من اهله مضافا الى عمله فيستحق كاعتبار في العقود في غير عقود المعاوضات كالوهبة حتى اذا هلك بطل رجوع الواهب فيها وكذا في المعصية حتى اذا اراد الغاصب رد مثلها مع قيام عينها لا يجوز وكالصدقة والشركة والظن والوكالة فان له ارض المسئلة الى الوكيل اذا عينها الوكيل فملكته فيكون عن الوكالة وله هلك بطل البيع قبل التسليم فخص البيع ولا يبقى الوكيل مطالبا بتسليم مثلها من الخاق ولما ان العقود اثنان والاصل في حاجب الثمن ان يجب في الذمة لانها وسيلة الى الاعيان المقصودة والتعيين في الثمن بخلاف ذلك وانما تعينت في البيع لعدم وجوبه في الذمة وكذا في المعصية اذا قامت عينها ويتعين نقد البذل وهو ما يجوز غالب الرواج بين العقود المختلفة للاطلاق اي لا طلاق الثمن طلبا لجواز البيع قدر ما يمكن ولو باع الى اجل معين وشرطان يعطيه المشتري اي تقدير ربح يولد كالبائع فاسدا فان اختلفت العقود في البذل وكلها في الرواج مستوية وفي المايه مختلفة عين يعني لا بد من تعيينه لانه لو لم يعينه لخصي الى المنازعة المانعة عن التسليم وتجوز بالحلان واي اجل معلوم لما روي انه عليه السلام اشترى من رجل مولا او مولا من المشتري حل المال لان فائدة التاجيل ان يجبر فيؤدي الثمن من ثمن المال فاذ كانت المشتري من له الاجل تعين المالك ليقضاه بالي ولا يبيد التاجيل والمشتري اجل سنة ثانية لمنع البائع السلعة اذ بعد عدم قبض المشتري البائع بجار لكون منعه سببا له سنة الاجل يعني اذا اشترى ثمن مولا الى سنة غير معينة ولم يقبض المبيع حتى تمت السنة فله المشتري سنة اخرى بعد قبضه عندا في حيفه وقال ليس له ذلك لان الاجل من وقت العقد يتم ولا اجل له عارضا وصادرا كقولنا الي من مائة وله ان التاجيل لفرقة المشتري بناخير المطالبة عنه ولا مطالبة قبل قبض المبيع فاعتبر الاجل منه بخلاف التاجيل الى رمضان لانه معان وقدره وتجوز بيع الجوب بعضها ببعض المتعة اي من ثمنه الجوب جزافا وهو فارسي معرب كذا قال وهو البيع بالحدس بلا كل ووزن وكلا لقوله عليه السلام اذا اختلفت النوعان فبيعوا كيف شئتم فبذلك المتوعة لانها لو كانت متحدة لكانت لا يجوز بيعها جزافا لان كون قليله وهي مادون نصف صاع فيكون جزافا وبان وتجوز بيع المفضل لان هذه الحالة غير مانعة من التسليم وهلاكها قبله نادر فلا يعتبر قبل هذا اذ لم يحتمل الحرج المقتضى والا لزيادة كالرعييل اما اذا اختلفا هما لا يجوز وبيع صدقة طعام كل قنبر كذا يجوز كل بدل من صدقة ويرفعها كل من فاعل البيع اي بالاكل قنبرا كذا بجمل المجموع صفة الطعام صحيح في فرد اي في قنبرا واحد عندا في حيفه لان ما سابه وهو القنبر الواحد معلوم القدر والقياس في بيع فيه وما في زيادة يجوز القدر والقياس في حيفه لان ما سابه وهو القنبر الواحد معلوم القدر والقياس في بيع فيه اي في جميع القنبران لان حباله اقل هذه الجباله بيد بالكل فلا يكون مانعة من صحة العقد كذا اذا باع احد العددين على انه باع كجار في تعيين احداهما بقوله بجمل المجموع لانه لو كان معلوما في المجلس جملة القنبران او بكلاهما جاز في الكل اتفاقا لان الاعلام فيه كالاتام في نفس العقد اطلاق قوله والمشتري انما يملك ولم يبق والمشتري انما يملك في ذلك الفرد لا ناخر ثابت له عنده سواء سمي حلة القنبران او لم يسمها اما في تعيينها في المجلس ولان الثمن كان بجمل المفضل في ابتداء بيع الصدقة وكان يحتمل ان يكون الثمن في ثمنه اقل من الذي ظهر فلا انكشف الحال جسمته تحت له الجار واما في عدم تعيينها فلا ان الصفة تفرق على المشتري لانه اشترى صدقة والعقد البيع في قنبرا فاسد في صبرين من جنسين وهو

معطوف

كانت معدومة حال البيع فكيف شرى المودوم مع الموجود فيفسد وقد بشرط الزك لا نه اذا اشتراها
مطلقا او بشرط القطع بخير اتفاقا **ويفسد باشتراط** معلومة يعني اذا باع غرا في حجرها
او بعد اكزاد واستثنى منها الرطال لمعدومة لم يحز البيع لان الباقي بعد المستثنى مجهول وزنا قيد
بالرطال لا نه لو كان استثنى شحرا معينا بخير لكون الباقي معلوما بالمشاهدة وما ذكره في المتن رواية
الحسن عن ابن حنيفة واما في ظاهر الرواية فالبيع صحيح لان المستثنى معلوم بالعبارة والبيع معلوم بالاطراف
وحاله قد تم لا تنع ايجازا لا يرى ان يبعه بخارفة جاز **وتجوز بيع الباقي** وهو متشدد بالام والتم
واذا قلت الباقي بالام خفت الام كما قال الجوهري **والخطئة في فخرم** الاخضر الحارثي في حال
من الباقي **وسنبل** اي حال كون الخطئة في سنبل لا نه هو المقصود بالسنة الى غلافه فلا يجوز
بيع الحة في الفطن والخوا في التمر ونحوها فعلى البائع تخليصها من القشر وتقليمها الى المشتري وقال الثاني
لا يجوز وكذا الجوز واللوز والفسق **وله** في بيع السنبلة لان كذا في المبدأ ولم يذكر المصنف قوله
اما الاصطلاح فيه ولما ذكر بعد من ان الترافل الروية غير جازية **ويؤدي البائع اجر**
الكال واجرا للزراع والورثان والعداد ايضا لان تسليم المبيع واجب على البائع وهو يتحقق بالكيل
وعين **وناقد التني في رواية** يعني اجره فقد التني على البائع في رواية عن ابن حنيفة لا نه هو
المحتاج الى تمير جوده من رديه وفي رواية اخرى عنه اجرته على المشتري لان تسليم التني جيد والبيع
عليه وفي الاتفاق يعرف بالتقدير فله ما اجره **والمشتري** اي يؤدي المشتري اجره **وربما** لا نه هو يحتاج
الى تسليم التني وذا يكون بالوزن **وبسببه** اي التني **المشتري** اي البائع **او لا يتعين** حق البائع
في التني كاتعين حق المشتري في المبيع لان التني انما يتعين بالتقضي لا بالتعيين وهذا اذا كان المبيع حاضرا
وان كان غائبا فالمشتري ان لا يسلم التني حتى يحضر البائع المبيع على مثال الذاهن مع المرتن وكذلك بشرط
في التسليم الا يكون المبيع مشغولا حتى غيره حتى لو باع دارا وسلمها المشتري وله فيها منافع لا يكون
تسليمها كذا في المحيط **وان تقابضا سلقين او عتامين** يعني اذا اشترى سلعة بسلعة او عتامين
سقا معا لا استواها في المقيمين وعدمة **وان وجد** **رؤفا** **من استرداد السلعة**
وجبها عليه يعني اذا سلم المبيع وقض التني ثم وجده من يوف ليس له ان يسترد المبيع ويجبه
بالتني عندنا وقاب زفر له ذلك لان حق البائع كان جيادا ولم يصح اليه وقضه الزنوف جعل كلا
مقضى ولا يجب تسليم المبيع وله ان ينقضه **ولما** ان الزنوف باعتبار اصلها جنس حقه ولهذا
حقه في ثمن الصرف وباعتبار صفتها غير حقه ولما قضى الزنوف صار اخذا جنس حقه باعتبارها
الاصل ولا يحل مقضه كلامه لقانون الوصف لان الاصل باع الا ان له حق الرد بعيب الزيادة
وفي التكلفة اذا كان التني موطا ليس للبائع ان يمنع المبيع حتى يقضي التني **ويقتي** **رد مثل** **رؤف**
اتلفها او تلفت في نفسها **والمطالبة** **جياد** **عند علمه** يعني من كان له على آخر داهم جيادا فاستوفى
رؤفا على من اصابها فالتلفا ثم علم انها زنوف قال ابو يوسف يرد مثل الزنوف ويرجع بالجيا **وذا** **الزوني**
وتكالا **ليرد** قيد بالزنوف لانها لو كانت ستوقه او رما صابرا اتفاقا وقيد بالاتلاف لانها لو كانت
قائمة يرد لها ويترد ايجاد اتفاقا ووضع في العزل بعد القبض اذ لو كان غائبا عند القبض بصفة
المستوفي يسقط حقه عندهم من جامع المجهوي له ان حقه من جهة الجودة لم يصح اليه فلا يسقط
طلبه كما لا يسقط اذ القبض لاصل الا ان تقضيته مستعذر لان قيمة الوصف ساقة عند المفاضلة
بحسنها ويورد عين الزنوف ان كانت قائمة ومثلها ان كانت هالكة احيا كنه **ولها** **اذا استوفى** **رديه**
قبض جنس حقه والوصف تابع له فاذا انقضت ففسد الاصل لا يسترداد الوصف يوم جعل الاصل تبعا

Handwritten text in Devanagari script, likely a manuscript page. The text is written in black ink on aged paper and is organized into several lines, some of which are separated by red horizontal lines. The script is dense and appears to be a form of Sanskrit or Hindi. The text is written in a cursive style, with some characters being stylized. The overall appearance is that of an old, handwritten document.

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, written diagonally across the page. The text is partially obscured by a large, dark, irregular mark or stain.

لشغفه وهذا قبل المقتول ولم يخله الحق بالمبيع اذا مات مفلحا يعني من اشترى شيئا وقبضه ولم يتقدم
التمن حتى مات مفلحا فالبايع لا يكون الحق به عندنا بل يبيعه الغرماء ويتضمن ذلك وقال الشافعي هو الحق
جميعه واحده فبما قبض المبيع لانه لو لم يقبض المبيع في الصورة المذكورة فالبايع الحق بالمبيع اتفاقا فالحق
المختلف بعد قبض المبيع وكان على المشتري ان يبيعه عليه **له** ان التمن احد البهتين في المبيع فاذا قلنا تسليمه
تمت حتى البايع في المبيع كما اذا لم يقبضه المشتري ومات مفلحا **ولنا** ان البايع بالتسلم البطل منه خلاف
ما اذا لم يقبضه المشتري لان المبيع يكون محبوسا كالرهن والمرتضى الحق به من غيره **ونقسط التمن على**
الاصل والراي عند القبيص يعني زواير المبيع قبل القبض مبيعة عندنا ولهذا ملكها المشتري
بواسطة ملكه على الاصل ونقسط التمن على قيمته الاصل يوم المبيع وقيمة الزواير يوم القبض فاصاب كلا
منهما من القيمة يكون مثله وقال الشافعي زواير المبيع غير مبيعة ولا نقسط لها من التمن لانها مضمومة
عند المبيع ولهذا لو هلك قبل القبض لا ينقسط من التمن شي وهذا اصل يختلف فيه يترتب عليه المسائل احدها
قوله **فلو اشترى خلا بغير معلوم فابتز اكثر منه قبل القبض** اي من التمن التمن وثانيها قوله
وازدادت قيمة جارية قبله يعني لو اشترى جارية فزادت قيمتها قبل القبض **فقطلت** اي قلها قال في غطا
فقرمت اي غرم التمن قيمتها واختار **مشتريا** المبيع اي امضاه **ونضمن القائل لا غل الفضل فيها**
اي في المسئلة وقال الشافعي محل **فيصدق** به اي المشتري بما فضل عندنا مثلا في المسئلة الاولى
اذا كان قيمة التمن الحادث خمسة وقيمة الفضل عشرة فافترس وكان التمن اربعة ابني عشر فقتر فاذا قسم عليها
اثلاثا يصيب التمن الحادث اربعة افرس فيصدق بقوتر عندنا لانه فضل عن التمن فكون ربا عندنا
يجل له ذلك القوتر وفي المسئلة الثانية مثلا اذا كان قيمة الجارية يوم المبيع الف والارزاد دت قيمتها الف والارزاد
التمن الف والواحد المشتري من قائلها العين لا تطيب له الا الف الزائدة عندنا وقليب عندنا وثالثها قوله
ونقسم التمن عليها وعلى ما ولد قبله يعني اذا ولدن للجارية المبيعة ولدا قبل القبض تم قبضها
المشتري ينقسم التمن على قيمة الجارية والولد عندنا وقال الشافعي لا ينقسم **ويرد احدها معيبا بالحكمة**
يعني اذا وجد احدها معيبا برده بحضنه من التمن عندنا **لا الام بالكل** يعني قال الشافعي مرد الام اذا كانت
معيبة بكل التمن ويكون الولد له بغير رضى ورأيها قوله **ونعوه بالعيب للزيادة المنفصلة بجدة**
يعني اذا اراد الاصل بعد قبض المشتري زيادة منفصلة قائمة متولدة منه كالولد ونحوه وكالا ارش والعرقان
كلاهما لما كان بدل بعض المبيع جعل كالمتولدة منه ووجد المشتري في الاصل عيبا لا يحزر رده عندنا بل يرجع
عصبة العيب لان رد الاصل بدون الزيادة بكل التمن يؤدي الى الربا وان رد هاهنا مع الزيادة لا يحزر ايضا
لان المبيع لم يرجع على الزيادة قصد افلا ير عليها النسخ وقال الشافعي يحزر ان يرد بكل التمن ونمسل الزيادة لان
المبيع لم يتناول الزيادة قيد الرد بالعيب لانه لو كان سبب فساد المبيع والمزادة كيف مكات لا تمنع الرد
والنسخ اتفاقا الا اذا كانت منفصلة غير متولدة كالصبي فالبايع غير ان شأه وصنف المشتري ما زاد وان شأه
تركه وصنفه قيمة المبيع او مثله وقيد الزيادة بالمنفصلة لانها اذا كانت منفصلة بعد القبض او قبله غير محرر
من الاصل كالصبي يمنع الرد اتفاقا وان كانت متولدة منه كالسن لا يمنع الرد اتفاقا لان النسخ في الزيادة
ممكن هاهنا بغير الاصل وقدنا بالمنفصلة بالقائمة لانها ان كانت هالكة بافة سماوية فله الرد بالعيب
اتفاقا وقيدناها بالمتولدة لانها لو لم تتولد من الاصل كالحب لا تمنع الرد اتفاقا وقيد قبوله بوجه
لان الزيادة المنفصلة المتولدة قبل القبض لا تمنع الرد عندنا فان شأه رد هاهنا او رد شي بما يجتمع التمن
هذا خلاصة ما في الفتية **فصل** في تصرفات المبيع للوكيل بالمبيع **لا يحزر للوكيل بالمبيع هبة**
التمن المشتري بعد قبضه **ولا الاراعنه** اي ابر المشتري عن التمن **ولا الخطاسه** اي خط القبض

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

[illegible]

قال في القيمة وورد البيع مع الزيادة انه في
قال في القيمة بعد ان ورد بطلانها في الزيادة
ابو يوسف

[A large red arrow points from the right margin towards the main body of text.]

من الثمن ولا تأجيله اي جعل الثمن موطئا ولا قول حواله اي حواله المشتري بالثمن على من اخطاه لان هذه تصرفات في مال الموكل مستلزمه انظاره اذا كان الموكل موطئا **وقال لا يصح** ونص في كل الثمن الثمن للموكل في الحال لان هذه التصرفات من حقوق العاقد فيملك الموكل لا عاقد ويرفع ضرر الموكل بالتصديق وفي الحازم الخلاصة في هذه الثمن فيما اطلق الموكل البيع وقال وصيت منك عن هذا البيع ولم يضر الى الثمن المتعوض اما اذا اشار بالتمتع بغير اتفاقا وضع الخلاف في الوكيل البيع وفيه لا يربطان كون عن الثمن لان الوكيل لو كان بالشراء واجر البائع عن عبء البيع يجوز اتفاقا ان ليس فيه اضرار للموكل لانه يحترق ان يرضى بالبيع وان شاء رده على الوكيل **ولو اقاله** اي الوكيل بالبيع العقد **فقد** لان الوكيل بالثمن لا يملك الا اذالة اتفاقا هذا اذا لم يقض الثمن فلو قضاه لم اقاله لا يصح وكذا اذا كان على الوكيل من لرحل فاحاله على المشتري ليلزمه الثمن ثم اقال لا يصح لانه لم يحل له صارقا بصدقه وضامنا للموكل الثمن وانما التمسار اذ استقاله فلا يصح كذا في خلاصة **ولا ينفذ الثمن عن المشتري** اذا اقاله الوكيل لانه اضرار للموكل فيبقى الثمن للموكل في ماله المشترك لان الاقاله كانت عنده ببيعها صار الوكيل مشتركا في المشتري البيع فكان الوكيل مدبرا للمشتري مثل الثمن الاول **واستطاه والزماه الوكيل** لما مر من انه عاقد فيبيع بقره فيض الثمن للموكل **ولو وكل بشرأ** موصوف غير عين **فاستشرا** اي الوكيل ذلك الموصوف من غير عين اي من غير ان يوي الوكيل عند شراءه اذ كان له الوكيل **بجنازة نقد** اي ابو يوسف نقد الثمن فان كان من مال الوكيل فالمشتري له وان كان من مال الموكل فله الوكيل **وحججه** اي يحتمل ما اشتراه **للموكل** فقد نقوله غير عين لانه لو وكله بشرأ لم يضمن كون للموكل اتفاقا اذا كان غاييا وان صرح بان اشتراه لنفسه لانه في نفسه وهو لا يملكه في غيبه الوكيل حتى لو كان الموكل حاضرا وصرح به يكون للموكل وقد نقوله من غير عين لان الوكيل والموكل ونضاد قاعلي وجود النية للموكل والموكل وقت العقد يجوز لمن يولي له اتفاقا وان تكاد با في النية حكم العقد اتفاقا كذا في التبيين **له** ان الاصل في تصرفات العاقد ان تكون له مالم يوجب مباشرة غيره ولا يثبت ان الشرأ المطلق يحتمل ان يكون له والموكل على السواء فيحكم العقد كما يحكم عند تكاثرها اتفاقا اعتمادا على الظاهر **ولو باع متاعا فبفضه المشتري ولم ينفذ الثمن فوكل البائع من ينفذ** **له** اي يشتري البيع للبائع **ياقل مما باعه** اي ثمن يكون اقل من الثمن الذي باع به البائع **قبل نقد** اي نقد الثمن **فاستشرا** الوكيل **فرو التوكيل** **جميع** عندي حصة فيكون البيع للموكل **وسبطل** ابو يوسف **التوكيل** فيكون البيع للموكل **وحججه** الامر اي جعل حصة البيع للموكل **بعقد فاسد** هذا ان جعل التوكيل جميع عنده ايضا في هذه المسئلة **اعلم** ان هذا الخلاف مبني على اصل يحتمل فيه وهو ان التوكيل مالا يملك الموكل مباشرة كوكيل السلم الذي بشرأ ان يخرج عندي حصة خلافا لما تمسح به في مال الذي هو عيب هذا الفصل ومباشرة البائع لهذه الشرأ ولم يكن جائزة فلم يصح توكيله عند ابو يوسف ومع عندي اي حصة وكل منهما مر على اصله لكن محمد فرق بينهما وقال لو اشتراه الموكل باقل مما باعه يملكه فاسدا فكذا اذا وكل به بخلاف التوكيل بشرأ الخرفان الموكل لو اشتراه لنفسه لا يملكه اصلا فيبطل توكيله **فقد** توكيل البائع لانه لو اشتراه لنفسه باقل مما باعه لم يضر اتفاقا وقيد التوكيل بالشراء باقل مما باعه لانه لو وكله مطلقا جاز شرع باقل اتفاقا وقيد بالاقل لا يخلو وكله بان يشتري بمثل الثمن الاول او باكثر منه جاز اتفاقا وقد نقوله قبل النقد لان التوكيل المذكور لو كان بعد جاز اتفاقا وقد نا اي البائع من **شراء ما باعه باقل منه** اي من الثمن الاول **قبل نقد الثمن** سواء اشتراه من المشتري او ارشاه او وكله لان كلاهما قائم مقام المشتري في بيع تلك العين حكم العقد او الاذن واما

من الثمن ولا تأجيله اي جعل الثمن موطئا ولا قول حواله اي حواله المشتري بالثمن على من اخطاه لان هذه تصرفات في مال الموكل مستلزمه انظاره اذا كان الموكل موطئا

من الثمن ولا تأجيله اي جعل الثمن موطئا ولا قول حواله اي حواله المشتري بالثمن على من اخطاه لان هذه تصرفات في مال الموكل مستلزمه انظاره اذا كان الموكل موطئا

من الثمن ولا تأجيله اي جعل الثمن موطئا ولا قول حواله اي حواله المشتري بالثمن على من اخطاه لان هذه تصرفات في مال الموكل مستلزمه انظاره اذا كان الموكل موطئا

اذا مات

اذا مات البائع فاشترى ببيعته اي وارثه هكذا يجوز لانه لم يرث عنده هذا الثمن فصار كالاجنبي ولا يجوز الضامن لا تقبل شهادة البائع كونه وزوجه وغيرهما ان يشتري ما باعه الجاهل هذا الشرأ لان شرهم كثر اذ لا يضره ان يضره المال منهم عندي حصة وقال صاحبنا بغير خبر عبد البائع ومكاته لانه لا يملك سبابة بينهم بخلاف العبد والمكاتب لان كبرهما مولاهما وقال الشافعي يجوز شراء ما باعه باقل منه قبل نقد الثمن وفي الصيون للامام ابي الليث هذا اذا لم ينقص البيع بعيب لانه لو انقص فاشتراه باقل من الاول جاز اتفاقا ولو باع بالف حصة منه ثم اشتري به حصة ستمين فاسد لانه لا يفسد لان الثمن الثاني في حكم الاقل قد مر له انه عقد صدر من اهله مضافا الى محله فيجوز ان يملكه لو اشتراه بمثل الثمن الاول وباكثير **والثاني** هذا العقد شبهة الربا فلا يجوز ان يملكه ان الثمن الاول وهو ان يملكه مثلا كان بعرضه الزوال لاحتمال ان يرد البيع بعيب فيسقط الثمن فاذا اشتراه ببيع اية تكرر ذلك الف فصار كأنه اشتري البيع وما يتبعه فيسقط بخلاف ما اذا اشتراه مثله لانه فيح العقد الاول بخلاف ما لو اشتراه باكثر لخلوع عن الشبهة لانه اذا اشتراه مثلا بالف ومائة تحلل الف في مقابلة الالف والزيادة في مقابلة البيع **ولو باع بربهم من مائة من ثرايه بدنا بربهم اقل قيمة منها** اي من الدراهم **قبل قبضها** اي قبض الدراهم وقال زفر بن جهم فيد هذا برب لانه لو اشتراه بعرض ثمن قيمته اقل من الثمن الاول بجواز اتفاقا وفي المحيط لو قبضت الدراهم عند المشتري يجوز لان نقصان الثمن يجعل بازا الحجز الثاني فيصير شراء الباقي بمثل ثمنه احتمالا لا يجوز له القياس وهو ان يضمنها تحلف فلا يجوز فيه **ولنا** انها جنس واحد باعتبار النية وقضاء الدين فيخرج احتياطا **ولو باع المولى نفسه عبده منه** اي من العبد **بجارية معينة فملك قبل القبض** واستحق قبل القبض **وقال** عمر بن محمد **عليه** اي المولى على العبد **بقيمة ثمنها** **وقال لا يرجع عليه بقبضه** له ان يبيع نفسه العبد منه اعتاقا ولجارية بدل الثمن فاذا عجز عن تسليمها تقوم قيمتها بغيرها كافي الشكاح **والجمل** **ولما** ان الجارية بدل العبد فاذا عجز عن تسليمها بغيرها قبل القبض يرجع البائع عليه بقبضه كذا اذا اشتريها بربهم قبل القبض يرجع البائع عليه بقبضه اية لا بقيمة الجارية ولو دفع احد مشتريه **كل الثمن لغيره الاخر** اي المشتري الاخر **يملك له** اي ابو يوسف للمشتري الحاضر **بقبض نفسه** دون نصيب الاخر **وعدم رجوعه** بما اداه على الاخر لانه لم يملكه **وقد** باع بما اداه من نصيبه فلا يرجع عليه بشي ولا يقبض نصيب البائع من البيع لانه اذا اداه من حصته اذا حضر ولا يجبر البائع على قبول ما اداه الحاضر **وخالفاه** **فيما** يعني قال صاحبنا يقبض كل البيع اذا دفع كل الثمن ويرجع على الغائب بما اداه من حصته وكذا يجبس نصيب الغائب لاجله ويجبر البائع على القبول لان الحاضر اضطر الى دفع حصته الاخر لئلا يكتفى من قبض نصيبه اذا كان للبائع حصة البيع تقبض كل الثمن فيرجع عليه كالموكل بالشراء اذا ادي الثمن من ماله وفائدة الخلاف نظره فيما اذا قبض الحاضر العبد كان له ان يجبس نصيب الغائب من الغائب حتى يمتد في ما قد عذره ولو جبس لا يصير غاصبا في قولهما وبصير غاصبا في قولهم **الحقايق** **ولو اشتري المفسس عبدا فحجبه البائع للثمن فاعتقه المشتري قبل قبضه** **يملك** ابو يوسف **باستشرا** **البائع** **اي** ان يطلب البائع سعاية العبد له في قيمته **ويرجع العبد** **اي** ما اداه بالسعاية **على المشتري** **وقال** لا يستعصى البائع العبد وضع في غير المقبوض اذ في المقبوض لا يستعصه اتفاقا بل له الثمن على المشتري من الخفاق **له** ان مالية العبد اصبحت عند العبد فقلزم السعاية عليه كالعبد المهرن اذا اعتقه الراهن في المعسر **ولما** ان الضمان انما يجب بالعدي ولا يقدر من العبد فلا ضمان عليه واما ما مر من في المهرن اقوي من حق البائع ولهذا لا يبطل حقه فيه اذا اعلم الراهن ويبطل حق البائع في الجبوس

من الثمن ولا تأجيله اي جعل الثمن موطئا ولا قول حواله اي حواله المشتري بالثمن على من اخطاه لان هذه تصرفات في مال الموكل مستلزمه انظاره اذا كان الموكل موطئا

من الثمن ولا تأجيله اي جعل الثمن موطئا ولا قول حواله اي حواله المشتري بالثمن على من اخطاه لان هذه تصرفات في مال الموكل مستلزمه انظاره اذا كان الموكل موطئا

من الثمن ولا تأجيله اي جعل الثمن موطئا ولا قول حواله اي حواله المشتري بالثمن على من اخطاه لان هذه تصرفات في مال الموكل مستلزمه انظاره اذا كان الموكل موطئا

من الثمن ولا تأجيله اي جعل الثمن موطئا ولا قول حواله اي حواله المشتري بالثمن على من اخطاه لان هذه تصرفات في مال الموكل مستلزمه انظاره اذا كان الموكل موطئا

والثاني ايضا ما يرمي
وهو ثلاثون درهما وثلاث دراهم وثلاث دراهم

والزيادة وعن أبي حنيفة وأبي يوسف أن له الخيار وكثير من مشايخنا أفوا به هذه الرواية من الحفاظ
وادخلا الأقل في الأكثر من نقصان والعقد وقسمه أي التي على الأكثر وفيها واسقطا
ما أصاب أي أصاب الأكثر مثلاً إذا كانت قيمة الجارية الفاء والبن الفاء ونقصان الجارية
بعض التي على قيمتها فافضة وهي شعبة وعلى الأكثر وهو ما يتبين فيصير أحد عشر ما فيسقط منها أن
بأنها في التي كسار أحزاباً وله أن منافع البضع ليست بحال فلا يتأثر بها شيء من التي ولو استهلك
ما ولد من النشاء قبل القبض في المشتري ينسب من غير خيار واقتناه يعي إذا باع شاة
فولدت ولما قبل القبض فالتابع الباع الولد ليسم التي على قيمة الشاة يوم العقد وقيمة الولد يوم الاتلاف
فأصاب الولد فيسقط من التي انشاقاً مثلاً إذا كان قيمة الشاة ستة وقيمة الولد ثلاثة والتي تسقط
ثلث التي وباخذ الشاة فينته اتفاقاً لئلا خيار للمشتري عند أبي حنيفة وقال له الخيار أن شاة أحدها
بجسدها من التي وإن شاة أخرى فالحلاف في الجملة لا سيما راجع إلى البتة الأخيرة فيصير لم ينجح إلى رادف
فولم يولد في طرق الاشياء فيقدر باستهلاك الباع لأنه لو هلك ولدها أو تلفها اجبى لخيار له ولا يسقط
تج من التي اتفاقاً وقيداً لثباته لأن البيعة لو كانت جارية فاستهلك ولدها تجوز للمشتري اتفاقاً لنقصان
الجارية بسبب ولادة لها أن زواج الباع لها حكم البيع حتى يجعل لها حصته من التي كالمبيع فيجوز للمشتري
بأنه قد ضم الخيار فيأولاً لأنه أحد بضعه التي لا يملك بل عدم الخيار في لا يمتد ياخذ الأم بكل التي وهذا
بعضه وعلى هذا الخلاف إذا اشترى الخمر فأنزل في التهن فالتكليف الباع **فصل** في عقود أهل
الدين **وتجوز للذي أن يعيد على الخمر والكثير كباقي الباعيات جمع البيعة وهي السلقه لما روي**
أن عمر رضي الله عنه أمره بالبيع من ثمان الخمر والكثير لاهل السنة **وتؤجل مسلم ومنا ذلك أي**
بيع خمر أو خنزير أو شراهما **وتحرم أي تؤكل حرم خلا لا يبيع صيده الذي أصطاده قبل الإحرام صحيح**
عند أبي حنيفة خلافاً لما قيد بالتوكيل لأنه لو كان له صيد كافراً ما دون له فاشترى خمره أو خنزيره أو ثقله لأن
المادة ليس ببيع عند أبي حنيفة والتوكيل المسلم لأن الذي إذا وكل مسلماً بشرأ الخمر لا يجوز اتفاقاً كما في الولد
البرهانية وقيد بقوله خلا لا لأنه لو كان التوكيل ببيع الصيد محرماً لا يجوز اتفاقاً **لها أن التوكيل نائب عنه**
فتصرفه ينقل إليه فصار كأنه لو كان بشارت نفسه فلا يجوز **وله أن التوكيل أصيل في الفرق لا ياب من التوكيل**
ولنه لو حلف لا يبيع ولا يشترى فكل به غيره لا يثبت والديه أهل لهذا الفرق فيجوز توكيله وجبته للتوكيل
حكمه والمس غير ممنوع عن تلك الخمر أو الخنزير بلا مباشرة كما إذا كان له مكاتب كافراً فاشترى خمر أو خنزيراً
ثم عجزت تلك المكاتب في صورة التوكيل بالبيع ملك غنماً ملكاً خبيثاً لأنه عوض حرام فيصدق به وفي
صورة التوكيل بالشرأ ويجل الخمر ويبيع الخنزير **وتجوز أبو يوسف للجوسي بيع الخنزير من مثله**
أي من جوسي آخر لا يملكه وماه عندهم فصار كخمر وأخنزير **وهنوعه حميد لا يملكه ولا يملكه لها**
عند أحمد من أهل الأديان **ولو أسلم دميان تباعاً خمر قبل قبضه فخلت قبل حكمه بقبضه آخر**
يعني إذا اشترى دميان خمر من دمي ثم أسلم قبل قبض الخمر فخلت قبل أن يقبض الثاني يفتقن عقد خيار البيع
عندنا وله الخيار أن شاة قبل الخل وإن شاة نقض البيع وقال في زواج بضعها ولا خيار لأن البيع لما فسد سلاها
لا ينقلب خياراً بخلل الخمر **ولنا أن النشاء ارتفع بالخلل قبل تفرقه بقبض الثاني فينقلب**
فصل في خيار الشرط **مادة خيار الشرط لا محل لها للعاقبة من أولها وآخرها ثلاثة أيام**
والزيادة عليها في الخيار مفسدة عند أبي حنيفة وقال لا خيار إذا كانت معلومة قديمة معلومة لأن

والزيادة عليها في الخيار مفسدة عند أبي حنيفة وقال لا خيار إذا كانت معلومة قديمة معلومة لأن البيع لما فسد سلاها لا ينقلب خياراً بخلل الخمر ولنا أن النشاء ارتفع بالخلل قبل تفرقه بقبض الثاني فينقلب

فصل في خيار الشرط مادة خيار الشرط لا محل لها للعاقبة من أولها وآخرها ثلاثة أيام والزيادة عليها في الخيار مفسدة عند أبي حنيفة وقال لا خيار إذا كانت معلومة قديمة معلومة لأن البيع لما فسد سلاها لا ينقلب خياراً بخلل الخمر ولنا أن النشاء ارتفع بالخلل قبل تفرقه بقبض الثاني فينقلب

فصل في خيار الشرط مادة خيار الشرط لا محل لها للعاقبة من أولها وآخرها ثلاثة أيام والزيادة عليها في الخيار مفسدة عند أبي حنيفة وقال لا خيار إذا كانت معلومة قديمة معلومة لأن البيع لما فسد سلاها لا ينقلب خياراً بخلل الخمر ولنا أن النشاء ارتفع بالخلل قبل تفرقه بقبض الثاني فينقلب

الخيار إذا كان مجهولاً بأن قال اشترت على أبي بالخيار أي ما أو قال موبداً فإنه غير جائز اتفاقاً وفي خلاصته لو اشترت
الخيار ولم يذكر وقتاً فإنه الخيار مادام في المجلس **لها أن الخيار شرع لرفع الغبن وقد يحتاج في العكس إلى مدة مديدة**
وروي أن عمر لعاب الخيار شهرين **وله أن البيع سبب الملك والأصل أن لا يترسخ الحكم عن سببه إلا أن الخيار ثبت بالنسبة**
على خلاف التماس فيسقط مفرده وهو ما روي أنه عليه السلام قال خيار بن منقذ إذا باع ثوباً فقل لا خيار وله الخيار
إلى ثلاثة أيام فلا يجزى الزيادة عليها بالأصل وأما جواز ما وزنه ضرورة كونه من أجزاء **واسقاط خيار الأبد**
المشروط في العقد **بعد الثلاثة أي بعد مضي ثلاثة أيام لا يرفع النشاء ولا ينقلب البيع جائزاً عند أبي حنيفة خلافاً**
لها وهذا الخلاف فرع للخلاف السابق لأن الزيادة على الثلاثة جائزة عندنا والمفسدة ما هو شرط الأبد فإذا استقط
ارتفع المفسدة قبل تفرقه وعنده الزيادة مفسدة وبعد الثلاثة لنقصان المفسدة فلا يرتفع بعد تفرقه **ورفضا أي فساد**
البيع باسقاطه قبله أي باسقاط خيار الأبد قبل ثلاثة أيام وأصل البيع جائزاً وقال في العقد فاسد فلا ينقلب
جائزاً إذا باع بمن وشرط فيه خمر فاسقطها **ولنا أنه سقط المفسدة قبل تفرقه** فيرتفع بخلاف شرط الخمر لا يشترط
تتم في صلب العقد إعلان عبارة للتي نزل على أن الفساد كان ثابتاً فارتفع واليه مال أهل العراق لكن الأوجه أن يقال
أنه فوق لا يشترط خيار الأبد غير مفسدة وأنا المفسدة انتصاه بمنزلة من الرابع فإذا مضى جزء من الرابع فسد واليه
مال أهل خراسان أما حكمنا بفساده في الحال فحكم الظاهر لأن الظاهر وأما ما على الشرط فإذا استقط قبل الرابع بين
أن الأمر خلاف الظاهر كذا في الأخيرة **ولو قال أن لم انعقد التي إلى أربعة أيام فلا يبيع بيننا فهو أي البيع**
فاسد عند أبي حنيفة لأن هذا في معنى الخيار من حيثان المقصود منها التفكير وشرط فوق الثلاث مفسدة فكذا هذا
ويوافقه أي أبو يوسف أبي حنيفة في الأصح يعني على أبي يوسف وأما أبو يوسف فكان مع محمد في هذا الأصل لكن خالفه في
البيع المذكور بناء على أصله من الخيار فوق الثلاثة جائز وأما أبو يوسف فكان مع محمد في هذا الأصل لكن خالفه في
هذه المسئلة عملاً بالذي أورد من البيع بشرط وهو يقتضي أن لا يجزى البيع بهذا الشرط ولا يشترط الخيار إلا أن البيع
وردي بشرط الخيار في الحكم في المسئلة على مقتضى الذي **ولو قال إلى ثلاثة أي أن لم انعقد التي إلى ثلاثة**
أيام فلا يبيع بيننا **أجرناه أي ذلك البيع** وقال في زواج فقيده بقوله إلى ثلاثة لأنه لو لم يبين الوقت أصلاً بان
قال بغير كذا أن لم انعقد التي فلا يبيع بيننا **ولنا أن عمر رضي الله عنه باع ناقته بهذا الشرط ولم يكره له أحد الصلاة**
لأنه في معنى شرط الخيار فلا يفسده ولنا أن عمر رضي الله عنه باع ناقته بهذا الشرط ولم يكره له أحد الصلاة
ولا في معنى شرط الخيار فلا يفسده **لنا أن عمر رضي الله عنه باع ناقته بهذا الشرط ولم يكره له أحد الصلاة**
في العقد كله عند أبي حنيفة **وأجرناه يعني** قال لا يبيخ العقد فيه كالوابع ولعل منه إلى رمضان لا يدخل الغاية
في الأجل **وله أن الغاية تارة تكون للبد** كموله تعالى أمموا الصيام إلى الليل وتارة للاستقاط إذا سألها صبر
صبر الكلام كالمرافق في الوضوء ومثلها من هذا القبيل لأنه لو اقتصر على قوله على أبي بالخيار كان موبداً وإذا قال
إلى الغرض فما وراءه وما استشهد به من القبيل الأول لا يبيع موبداً ولم يقل إلى رمضان لا يكون موبداً
بل يكون ثلاثة أيام عند بعض وينبغي أن يتأجل إلى شهر أو قولاً أو داف قولاً مستدرك لأنه في طرف التي من
قوله **ولو شرط الخيار لعينه أي لعين العاقدة أجرناه** وانتها الخيار لذلك الغير خلافاً لفرقة **له أن الخيار**
من أحكام العقد فلا يجوز اشتراطه لعين العاقدة كاشتراط التي على غير المشتري **ولنا أن الخيار لعين العاقدة**
أما ثبتت بياض عن العاقدة فثبت الخيار للعاقدة ولا تجزى الخيار بياضاً عنه بطريق الاقتضا **بفتح الكلام**
وفي الواز لو شرط الخيار لجارية أن عداها سمعها والأفلا **وجبت الخيار لكل منهما أي لكل من الطرفين** ولنا
فمن أحاز منها البيع حاز ومن رده بطل **فإن اختلفت نظرهما** بأن أحاز أحدهما العقد ونسخه الآخر **عبر**
الساق لعدم الزامه وإن حصل أي الأحازة والنسخ معا **العقد أي بقرعة العاقدة** نفقها كان أو لمارة
لأنه قوي والمنايب يستفيد من الولاية **ولو قال بيع العاقدة كان أولى كما هو رواية الإمامية في رواية**

الخيار إذا كان مجهولاً بأن قال اشترت على أبي بالخيار أي ما أو قال موبداً فإنه غير جائز اتفاقاً وفي خلاصته لو اشترت الخيار ولم يذكر وقتاً فإنه الخيار مادام في المجلس لها أن الخيار شرع لرفع الغبن وقد يحتاج في العكس إلى مدة مديدة وروي أن عمر لعاب الخيار شهرين وله أن البيع سبب الملك والأصل أن لا يترسخ الحكم عن سببه إلا أن الخيار ثبت بالنسبة على خلاف التماس فيسقط مفرده وهو ما روي أنه عليه السلام قال خيار بن منقذ إذا باع ثوباً فقل لا خيار وله الخيار إلى ثلاثة أيام فلا يجزى الزيادة عليها بالأصل وأما جواز ما وزنه ضرورة كونه من أجزاء واسقاط خيار الأبد المشروط في العقد بعد الثلاثة أي بعد مضي ثلاثة أيام لا يرفع النشاء ولا ينقلب البيع جائزاً عند أبي حنيفة خلافاً لها وهذا الخلاف فرع للخلاف السابق لأن الزيادة على الثلاثة جائزة عندنا والمفسدة ما هو شرط الأبد فإذا استقط ارتفع المفسدة قبل تفرقه وعنده الزيادة مفسدة وبعد الثلاثة لنقصان المفسدة فلا يرتفع بعد تفرقه ورفضا أي فساد البيع باسقاطه قبله أي باسقاط خيار الأبد قبل ثلاثة أيام وأصل البيع جائزاً وقال في العقد فاسد فلا ينقلب جائزاً إذا باع بمن وشرط فيه خمر فاسقطها ولنا أنه سقط المفسدة قبل تفرقه فيرتفع بخلاف شرط الخمر لا يشترط تتم في صلب العقد إعلان عبارة للتي نزل على أن الفساد كان ثابتاً فارتفع واليه مال أهل العراق لكن الأوجه أن يقال أنه فوق لا يشترط خيار الأبد غير مفسدة وأنا المفسدة انتصاه بمنزلة من الرابع فإذا مضى جزء من الرابع فسد واليه مال أهل خراسان أما حكمنا بفساده في الحال فحكم الظاهر لأن الظاهر وأما ما على الشرط فإذا استقط قبل الرابع بين أن الأمر خلاف الظاهر كذا في الأخيرة ولو قال أن لم انعقد التي إلى أربعة أيام فلا يبيع بيننا فهو أي البيع فاسد عند أبي حنيفة لأن هذا في معنى الخيار من حيثان المقصود منها التفكير وشرط فوق الثلاث مفسدة فكذا هذا ويوافقه أي أبو يوسف أبي حنيفة في الأصح يعني على أبي يوسف وأما أبو يوسف فكان مع محمد في هذا الأصل لكن خالفه في البيع المذكور بناء على أصله من الخيار فوق الثلاثة جائز وأما أبو يوسف فكان مع محمد في هذه المسئلة عملاً بالذي أورد من البيع بشرط وهو يقتضي أن لا يجزى البيع بهذا الشرط ولا يشترط الخيار إلا أن البيع وردي بشرط الخيار في الحكم في المسئلة على مقتضى الذي ولو قال إلى ثلاثة أي أن لم انعقد التي إلى ثلاثة أيام فلا يبيع بيننا أجرناه أي ذلك البيع وقال في زواج فقيده بقوله إلى ثلاثة لأنه لو لم يبين الوقت أصلاً بان قال بغير كذا أن لم انعقد التي فلا يبيع بيننا ولنا أن عمر رضي الله عنه باع ناقته بهذا الشرط ولم يكره له أحد الصلاة لأنه في معنى شرط الخيار فلا يفسده ولنا أن عمر رضي الله عنه باع ناقته بهذا الشرط ولم يكره له أحد الصلاة ولا في معنى شرط الخيار فلا يفسده لنا أن عمر رضي الله عنه باع ناقته بهذا الشرط ولم يكره له أحد الصلاة في العقد كله عند أبي حنيفة وأجرناه يعني قال لا يبيخ العقد فيه كالوابع ولعل منه إلى رمضان لا يدخل الغاية في الأجل وله أن الغاية تارة تكون للبد كموله تعالى أمموا الصيام إلى الليل وتارة للاستقاط إذا سألها صبر صبر الكلام كالمرافق في الوضوء ومثلها من هذا القبيل لأنه لو اقتصر على قوله على أبي بالخيار كان موبداً وإذا قال إلى الغرض فما وراءه وما استشهد به من القبيل الأول لا يبيع موبداً ولم يقل إلى رمضان لا يكون موبداً بل يكون ثلاثة أيام عند بعض وينبغي أن يتأجل إلى شهر أو قولاً أو داف قولاً مستدرك لأنه في طرف التي من قوله ولو شرط الخيار لعينه أي لعين العاقدة أجرناه وانتها الخيار لذلك الغير خلافاً لفرقة له أن الخيار من أحكام العقد فلا يجوز اشتراطه لعين العاقدة كاشتراط التي على غير المشتري ولنا أن الخيار لعين العاقدة أما ثبتت بياض عن العاقدة فثبت الخيار للعاقدة ولا تجزى الخيار بياضاً عنه بطريق الاقتضا بفتح الكلام وفي الواز لو شرط الخيار لجارية أن عداها سمعها والأفلا وجبت الخيار لكل منهما أي لكل من الطرفين ولنا فمن أحاز منها البيع حاز ومن رده بطل فإن اختلفت نظرهما بأن أحاز أحدهما العقد ونسخه الآخر عبر الساق لعدم الزامه وإن حصل أي الأحازة والنسخ معا العقد أي بقرعة العاقدة نفقها كان أو لمارة لأنه قوي والمنايب يستفيد من الولاية ولو قال بيع العاقدة كان أولى كما هو رواية الإمامية في رواية

الخيار إذا كان مجهولاً بأن قال اشترت على أبي بالخيار أي ما أو قال موبداً فإنه غير جائز اتفاقاً وفي خلاصته لو اشترت الخيار ولم يذكر وقتاً فإنه الخيار مادام في المجلس لها أن الخيار شرع لرفع الغبن وقد يحتاج في العكس إلى مدة مديدة وروي أن عمر لعاب الخيار شهرين وله أن البيع سبب الملك والأصل أن لا يترسخ الحكم عن سببه إلا أن الخيار ثبت بالنسبة على خلاف التماس فيسقط مفرده وهو ما روي أنه عليه السلام قال خيار بن منقذ إذا باع ثوباً فقل لا خيار وله الخيار إلى ثلاثة أيام فلا يجزى الزيادة عليها بالأصل وأما جواز ما وزنه ضرورة كونه من أجزاء واسقاط خيار الأبد المشروط في العقد بعد الثلاثة أي بعد مضي ثلاثة أيام لا يرفع النشاء ولا ينقلب البيع جائزاً عند أبي حنيفة خلافاً لها وهذا الخلاف فرع للخلاف السابق لأن الزيادة على الثلاثة جائزة عندنا والمفسدة ما هو شرط الأبد فإذا استقط ارتفع المفسدة قبل تفرقه وعنده الزيادة مفسدة وبعد الثلاثة لنقصان المفسدة فلا يرتفع بعد تفرقه ورفضا أي فساد البيع باسقاطه قبله أي باسقاط خيار الأبد قبل ثلاثة أيام وأصل البيع جائزاً وقال في العقد فاسد فلا ينقلب جائزاً إذا باع بمن وشرط فيه خمر فاسقطها ولنا أنه سقط المفسدة قبل تفرقه فيرتفع بخلاف شرط الخمر لا يشترط تتم في صلب العقد إعلان عبارة للتي نزل على أن الفساد كان ثابتاً فارتفع واليه مال أهل العراق لكن الأوجه أن يقال أنه فوق لا يشترط خيار الأبد غير مفسدة وأنا المفسدة انتصاه بمنزلة من الرابع فإذا مضى جزء من الرابع فسد واليه مال أهل خراسان أما حكمنا بفساده في الحال فحكم الظاهر لأن الظاهر وأما ما على الشرط فإذا استقط قبل الرابع بين أن الأمر خلاف الظاهر كذا في الأخيرة ولو قال أن لم انعقد التي إلى أربعة أيام فلا يبيع بيننا فهو أي البيع فاسد عند أبي حنيفة لأن هذا في معنى الخيار من حيثان المقصود منها التفكير وشرط فوق الثلاث مفسدة فكذا هذا ويوافقه أي أبو يوسف أبي حنيفة في الأصح يعني على أبي يوسف وأما أبو يوسف فكان مع محمد في هذا الأصل لكن خالفه في البيع المذكور بناء على أصله من الخيار فوق الثلاثة جائز وأما أبو يوسف فكان مع محمد في هذه المسئلة عملاً بالذي أورد من البيع بشرط وهو يقتضي أن لا يجزى البيع بهذا الشرط ولا يشترط الخيار إلا أن البيع وردي بشرط الخيار في الحكم في المسئلة على مقتضى الذي ولو قال إلى ثلاثة أي أن لم انعقد التي إلى ثلاثة أيام فلا يبيع بيننا أجرناه أي ذلك البيع وقال في زواج فقيده بقوله إلى ثلاثة لأنه لو لم يبين الوقت أصلاً بان قال بغير كذا أن لم انعقد التي فلا يبيع بيننا ولنا أن عمر رضي الله عنه باع ناقته بهذا الشرط ولم يكره له أحد الصلاة لأنه في معنى شرط الخيار فلا يفسده ولنا أن عمر رضي الله عنه باع ناقته بهذا الشرط ولم يكره له أحد الصلاة ولا في معنى شرط الخيار فلا يفسده لنا أن عمر رضي الله عنه باع ناقته بهذا الشرط ولم يكره له أحد الصلاة في العقد كله عند أبي حنيفة وأجرناه يعني قال لا يبيخ العقد فيه كالوابع ولعل منه إلى رمضان لا يدخل الغاية في الأجل وله أن الغاية تارة تكون للبد كموله تعالى أمموا الصيام إلى الليل وتارة للاستقاط إذا سألها صبر صبر الكلام كالمرافق في الوضوء ومثلها من هذا القبيل لأنه لو اقتصر على قوله على أبي بالخيار كان موبداً وإذا قال إلى الغرض فما وراءه وما استشهد به من القبيل الأول لا يبيع موبداً ولم يقل إلى رمضان لا يكون موبداً بل يكون ثلاثة أيام عند بعض وينبغي أن يتأجل إلى شهر أو قولاً أو داف قولاً مستدرك لأنه في طرف التي من قوله ولو شرط الخيار لعينه أي لعين العاقدة أجرناه وانتها الخيار لذلك الغير خلافاً لفرقة له أن الخيار من أحكام العقد فلا يجوز اشتراطه لعين العاقدة كاشتراط التي على غير المشتري ولنا أن الخيار لعين العاقدة أما ثبتت بياض عن العاقدة فثبت الخيار للعاقدة ولا تجزى الخيار بياضاً عنه بطريق الاقتضا بفتح الكلام وفي الواز لو شرط الخيار لجارية أن عداها سمعها والأفلا وجبت الخيار لكل منهما أي لكل من الطرفين ولنا فمن أحاز منها البيع حاز ومن رده بطل فإن اختلفت نظرهما بأن أحاز أحدهما العقد ونسخه الآخر عبر الساق لعدم الزامه وإن حصل أي الأحازة والنسخ معا العقد أي بقرعة العاقدة نفقها كان أو لمارة لأنه قوي والمنايب يستفيد من الولاية ولو قال بيع العاقدة كان أولى كما هو رواية الإمامية في رواية

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

...

卷之四

وخيار المقيين هو مشقة وهي تنقطع بموت كونه فلا ينتقل إلى الورثة فان قلت كان ينبغي ان ينتقل الخيار إلى الورثة
لا انتقال البيع إليه كما انتقل مالكية المورث إلى الورثة سبعا للاعيان الموروثة قلت مالكية من لوازم الملوكة لأنها غير
منفردة بدونه وأما الخيار فليس من لوازم البيع حتى ينتقل بانتقاله إليه وأما خيار العيب فثبت للوارث من حيث
أنه متى ان باخر البيع سلما كورثه وأما خيار المقيين فانما ثبت للوارث لأن ملكه اختلط بملك غيره والخيار
كان ثابتا لمورثه بركا العاقد الاخر فثبت لوارثه لأنه خلفه وأما خيار الروية فالبيع إذا يورث **ولو مات**
من له الخيار ومضت المدة ولم يجر لزوم البيع ولم يفتحق أي قال مالك ففتح لأن الخيار وجد في البيع
ونقد اتفاقه فيفتح **ولنا** ان عدم لزومه كان مانع وهو تنكح من الفسخ في المدة فإذا ارتفع المانع لزوم البيع
ولو باع اللوصي ملكا صبي بالخيار أي خيار الشرط **فبيع** أي صار الصبي بالفا في **المدة يحكم تمامه**
أي أبو يوسف تمام البيع لأنه انقطع ولا يثبته عنه فلم يملك شخصه فصار كالومات الوصي في المدة **وأبقاه** أي
بحكم الخيار **للوصي وملكه الفسخ فقط** لأنه لم يكن خارجا عن ملك الصبي والفسخ امتناع عن أخراجه
وله ولاية ذلك وأما الاجازة فتضمن الالتزام على الصبي المانع بتلك ملكه لغيره بلا رضاه ولا ولاية للوصي عليه **وإن مضت المدة**
أي مدة الخيار في الصورة السابقة **حكم بفجاده** أي بحكمه بفجاده البيع في **رواية** لأنه لو لم
المانع كاستيائه **وباجازة المالك** يعني حكم بان البيع يفجده اجازة المالك وهو الصبي البالغ **فيها في اخري**
أي في المدة في رواية اخري عن محمد لأن بيع الوصي بعد بلوغ الصبي كان بيع العضوي فلا يثم له اجازة اقول
رغم بعض ان قوله وباجازة معطوف على فجاده فقال فيه خلل لعدم استقامة مضاه ولم يفعل انه معطوف على
مقدر تقديره حكم بفجاده بلا اجازة في رواية وباجازة المالك فيها في اخري وفي المختلف والمصنف روي عن محمد بن
أيضاً ان للعاقدة ان تجبر في الثلث لأنه كان نايبا عن المالك كالوكيل واصنف فيها الاجازة إلى العاقد دون المالك
ولو اشترى عبدا بشرط الكتابة أي بشرط انه كاتب **فلم يكن** العبد كتابا **تخيري** المشتري في اخذه **بالحجم**
الحجم الثمن أو **الترك** اما الخيار فلا بد مني بهذا الوصف المرحوب وقد فات وأما اخذه بالحجم فلا بد وصفه لا يثبته
شي من الثمن إذا اشترى ود البيع وأما إذا افتع بسبب من الأسباب رجع المشتري على البايع من الثمن بحصة الوصف
الثابت فان قلت كيف لم يفسد العقد بهذا الشرط كافدا باع شاة على انها حامل قلت هذا شرط يقتضيه
العقد لأن البيع ينبغي ان يكون معلوماً باوصافه وتوصيفه سبيل للبايع لأنه وصفه مرحوب فيه فيجوز كالمو
بايع فسا على انه هلال أو بقر على انه ليلون أو كلبا على انه صاير وأما الكلب في البرهيم فيقول لاعتقاله ان كان اتفاق
بطنه من ذبح ولهذا فسد بشرطه ولو اشترى على ان لها كذا لا يجر اتفاقاً ولو باع حائوا على ان جرت حصة فيما
مضى يجوز وان قال في المستقبل او طلق يفسد كذا في الخلاصة **وإذا اجاز من له الخيار في المدة**
بالقول وبالفعل كصرف البايع في الثمن أو المشتري في البيع تصرف المالك من الوصي وغيره إلا الاستحسان مرة فانه
فانه لا يدل على الاجازة لأنه لا امتحان ولو استخدمه مرة اخري في ذلك النوع يدل على رضاه كذا في النهاية **فغير علم**
الاخر وهو عليه الخيار **جاء وان فسخ** في المدة بغير علم الاخر **بجيزه** أي أبو يوسف الفسخ لأنه
كان سلطانا على التصرف فيه من جهة الآخر فلا يشترط علمه كالوكيل بالبيع اذا باع فله الفسخ من غير علم الموكل **وشرط**
علم الاخر به لأنه اذا لم يعلم الفسخ فربما يجتهد ضرا ما اذا كان الخيار للبايع فلان المشتري اذا لم يعلم الفسخ
عسى ان يصرف في البيع فتلزمه قيمته للهلك وقد يكون أكثر من الثمن وأما اذا كان للمشتري فلان البايع لا يملك
بطلعه مشتريا اخر اعتمادا عليه فيقرر فان قيل لولم يغيره من له الخيار بالفسخ يلزم ضراره وهو ان
يجني من عليه الخيار حتى مضى مدته فيلزم العقد شأنا ولم يشأ قلنا هذا الغرر لم يعتد به لأنه انما لمه بتقصير
من جانب حيث لم يأخذ كتيلا من صاحبه ليحضر في المدة او كيلا ليرد عليه اذا غاب وفي الثانية يتعصب
القاضي ضمنا عن عليه الخيار ليرده عليه وفي النهاية الخلاف في اذا فسخه بالقول وأما اذا فسخه بالفعل

[illegible]

۱۱۸۵

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

وكانت تاتيا قبل النطق
بالحديث وكان والده لا يصبر على الحديث
فكان يصرخ واما اخاه عن والده الجير فنهض في الكلام

غفر الله له ولوالديه

6

فكل ما في أحدها أو باع ثم علم بفساد كل واحد من ذلك فله رد الباقي بحصة من الثمن اتفاقا وفي شرح الجامع الصغير
للمنفقة أي التي للدره في عشر حصص تكون عيبا وسبعة أو سبعة فاسدة في ما به حجة لا تكون عيبا لأنها لا تخلو منها
عادة وإن كان الناس أكثر منها لا يصح في الكل عدلي حينئذ ويرجع بكل الثمن لمجمعه في العقد بين مالبيعة ومالبيعة
له فصار جميع حرج وعبد معا وهذه هي بيع العقد فيما كان صحيحا وقبل يفسد العقد في الاتفاق قالوا لأن الثمن لم يفصل
لكن الأصح أخفى هذه لأن الثمن ينقسم على أجزاء كل لكل والمورون لا على قيمته فصار كل واحد فضل ثم قالوا هذا
أدوا جدها خاوية وإن كان فيها ما يبيع للعنف ولا كل بعض الثمن إلا يفسد العقد اتفاقا لأن له قيمة ويرجع بقسمان
العيب بها كسره ولا رد الباقي إلا إذا أقام البينة على أن الباقي معيب **ولو وجد أحد عيبين معيبا بعد شرائها**
بصفقة واحدة **قبل القبض منقارده وحده** بل ردها معا وأبقيتها معا وقال زفر ردها للمعيب خاصة
في رد بقوله أحد عيبين إشارة إلى أن الخلاف فيما إذا كان المبيع فيه عيبان وكان من جنس واحد ووجد في بعض
عيبا لا رد للمعيب خاصة اتفاقا وفيما إذا كان أفرادا ردها بالاتفاق لأنه لو لم يكن كذا إذا اشترى حنين ووجد في أحدهما
عيبا لا رد للمعيب خاصة اتفاقا بقوله قبل القبض لأنه بعد قبضه ما يجوز له رد المعيب خاصة اتفاقا **قاله** قياس ما قبل القبض
في ما بعد القبض **ولنا** أن تمام الصفقة قبض المبيع وردها قبل القبض ففرق للصفقة قبل تمامها فلا يجوز كالمبيع منه
وتسليم قبل ردها دون الآخر ذكر في الهداية خلاف زفر فيما بعد القبض يجعل ما قبل القبض مقبضا عليه والجامع
دفع الضرر عن المبيع لعل الرواية كانت مختلفة عن زفر **ومن الرجوع بالنقص لو باع نصف عبد اشتراه ثم وجد**
عيبا يعني إذا اشترى عبد ثم باع نصفه من رجل ثم وجد به عيبا منع عما وناحق الرجوع بنقصان العيب في العقد
الباقي وقال زفر يرجع من الثمن بحصة نقصان النصف الباقي لأن العيب سبيل الرد لكنه قد رده ووثق عيبا لشركة
فيه عند المشتري فحين الرجوع **ولنا** أن العيب الحاد حصل بعينه وهو يبيع بعضه فلا يرجع كالمبيع كله **ونع**
الرد بالمعيب لو طهر عيبا يعني إذا وجد بالإناء المشتراة للثيب عيبا بعد وطهره لا يرد ما عذنا وقال النافعي يرد ما قال
قيد للثيب لأنها لو كانت جرافطها لا يرد بها بالعيب اتفاقا **قاله** أن وطهرها كان حالاً ولم ينقص من ماله شيئا **ولنا** أن وطهرها
استوفى ما بها وهو حرجها فإذا ردها صار كأنه أسكر بعضها ورد باقيها **ولو باع ما اشتراه على آخر فأراد المشتري**
الرد به يعني برعوي عيب موجود عند البائع الأول بعد ثمنه فانكر المشتري الأول بثبوت العيب عنده
فبرهن أي أقام المشتري الثاني جنة على ما ادعاه **ورده** أي المشتري الثاني المبيع على المشتري الأول بنقصان
النافعي **حكم له على الأول** أي يحكم أبو يوسف للمشتري الأول بأن يرد به على بائعه وهو أي قوله أي يوثق
روايه عن أبي حنيفة ومنعه أي قال يمتنع له الرد لأن المشتري الأول أخرب المبيع فإذا أراد الرد على
بائعه صار مدعي ثبوت العيب فيه وذا اتفاق من مانع عن صحة الردوي **ولما** أن المشتري الأول صار كذا
بالهينة ففعل النكارة كعدمه فتجوز دعواه قال صاحب المتابع موضع الخلاف دجوي وجود العيب عند البائع الأول
إذا أقام جنة عليه كان عند المشتري الأول ليس للمشتري الأول أن يخاصم بائعه اتفاقا فإنه ما جعل مكره بائع في إزاره
كونها سلبية عند البائع الأول من المحط قيدنا العيب بأن يجره مثله لأنه لو لم يجره مثله يرد المشتري الأول على
بائعه اتفاقا وقيدنا الرد بالقضاء لأنه لو كان بالتراضي ليس للبائع أن يرد به على بائعه الأول اتفاقا وكان
عيبا غير مثله أوله أي كالأصبع الزائدة لأن الرد به صحيح في حرج ما يبيع حديد في حق ثالث والبائع الأول إنما كان
في الكفاية وذكر في المحيط من اشتري دينار درهم وقضى الدبر فباعه من ثالث فرد على الأوسط بغير قضاء
كان للأوسط أن يرد به على الأول ولا يشبه هذا العرض لأن الدنانير لا يتعين بالقيين فكان العقد واقعا على
دينار في الدمة وأما ثبت الملك في هذا الدبر بالقبض وقد انتقض القبض بالرد فعاد إلى قديم الملك وكان
له أن يرد به وأما العرض فأنما ملكه بالعقد عينا والرد بغير قضاء عقد جديد في حق الثالث فلا يرد به وذكر في
في التبيين هذا إذا كان الرد بعد القبض وإن كان قبله فله أن يرد به على الأول وإن كان بالتراضي في غير العقار

لأن بيع الشيء قبل القبض لا يجوز فلا يمكن جعله سعيًا في حق غيره وأما في القمار فلا يرد لان سعيه قبل القبض
حايض وقال محمد لما يرد في القمار لانه كالقمار عند ولومات أحد الباعين والآخر الباع
الآخر وارثه فإراد المشتري الرد عليه أي على الباع الوارث يجب فالحق فيمنع العيب يا من تخلفه إذا بوج
بأنه يعلق القاض الباع على البتة في حق نفسه فقط بأن يقول وأمه بعت هذا وما المشتري حق الرد على من رآه
الذي يرد عليه لأن الباع على العلم يحصل في من الباعين على البتة قال محمد وعلى العلم في حق مورثه يعني يعلقه
في حق نفسه على البتة وفي مورثه على عدم العلم بالعيب لأن المورث لو كان حيا فلا تخلفه على البتة في حق وارثه
على ما يلقى وهو عدم العلم لانه قائم مقامه ولو باعه على أخيه بري من سعة فإدراج تحتها تخيره أي أبو
البايع في تعيين المبرأ عنه يعني في تعيين الشبهة التي يرى عنها لأن المبرأ هو الباع وكان الخيار في تعيين إليه
وجعله أي محمد خيار الباعين للمشتري لأن رد الباع له وأما في حق برصاء فكان تعيين ماضي به
أيه ومرة الخلاق نظرا فيما إذا تقدم رد الباع بعيب حادث أو بعينه ولو وجد رب السلم السلم فيه ميا وقد
حدثت أري عيب خسر عند رب السلم فأن قبل أي قبل السلم إليه السلم فيه بالعيب الحادث عاد السلم وانقضى القبض
وله الأما يعني السلم الباع ياتي عن المتولد عند أي حصة من غير لزوم أي لأن المعقود عليه في باب السلم الذي
والعين غير الذي فإذا قبض رب السلم السلم فيه بعت في ماله السلم فيه خلق ما قبضته ثم يصير ذلك قضا صا بماله عليه
فلو قدر رب السلم للعيب شيئا بعد وقوع المقاصة فكان ذلك ربا وبأمره أبو يوسف رب السلم إذا سلم إليه من القبول
يرد مثل المقبوض أي بأن يرد إلى السلم إليه مثل ما قبضته والوفا بها الشرط أي ما شرط في عقد السلم من أي غير
العيب لما من أصله من أن الدين إذا استوفى من غيره زيوفا فأنفق ما لم يرد يوفى بره من الزبوي ويرجع ما يجا
وحكم بالرجوع بالنقصان في رأس المال يعني قال محمد إذا سلم إلى السلم إليه عن قوله ما أعطاه ويرفع إلى رب السلم
حصة العيب القديم الذي في السلم فيه من رأس المال مثلا إذا كان رأس المال عشرة دراهم والسلم فيه مائة دينار من الخطة
أكبره فلو قبض الخطة عند حصول أجل حصة فيه عيب واطلع على عيب كان في السلم إليه أن يقبله وجب عليه أن
يرد على رب السلم من رأس المال بقدر النقصان حتى لو كان قبضته هذه الخطة عشرة دراهم من أصله فلو كان عيبه
انقضى دينار وجب عليه أن يرد درهما واحدا من رأس المال لمحمد أن بعض البيع منع عنه فيرجع بعض البيع ولو باع بشرط
البراءة من كل عيب صح لأن مقتضى البيع تنون الملك في البيع سواء كان مبيعيا أو سلميا بشرط البراءة من مقرر واحد
نوعيه فلا يفسد العقد ويحكم أبو يوسف في الصورة المذكورة برحول الموجود أي العيب الموجود في البيع عند البيع
والمحاذة قبل القبض لأن عرض الباع أن يلزم العقد على المشتري وذلك لما يبرهن بان يعم العيب الحادث والموجود
محمد المحاذة لأن البراءة أن تكون عن العيب الموجود دون المعدوم وقت البيع هذا أطلق وقال من كل عيب وأما
إذا قال من كل عيب لم يفسد البراءة الحاذة اتفاقا فيد بقوله قبل القبض لأن الحاذة بعدة غير داخل اتفاقا ولم يفسد
البيع ولا الأبرار وقال الشافعي يفسد كلاهما في الأصل معنى التعليل ولهذا يرتد بالرد وتملك المبيع غير صحيح فيفسد
البيع بهذا الشرط ولنا أن هذا البراءة ليس فيه معنى التعليل لانه ليس ببراءة عن المال بل عن الوصف ولين سلم فيه حباله
لا تقضي الجواز بعدة فلا تمنع صحة التعليل كما جاز بيع قفيز من صبرة ولا اجزأه مع فساد الشرط المجهول يعني جازعته
البيع بشرط البراءة أيضا وقال في البيع جازع الشرط فاسدا ما فساد الشرط فلهذا من دليل الشافعي وأما جواز البيع
فقلوب من قبلنا القول بغيره من أجله الشرطية وهي قوله ولو باع ان صحته البيع بهذا الشرط اتفاقية ومن قوله ولم يفسد
البيع أيضا خلافة وجهه ما عير صاحب وكان الأول أن يقول ولو باع بشرط البراءة من كل عيب لم يفسد البيع ولا الأبرار
ولا اجزأه مع فساد الشرط المجهول فيحكم برحول الموجود الحادث قبل القبض وأخرج الحاذة ولا رد المصراة أي لا يجوز
للمشتري أن يرد ما اشتراه إذا وجدها مصراة وهي ما كانت قليلة اللبن وشهد الباع بضرها ليعتد لها قبل الشراء
أنها عذرة اللبن مع لبنها ولا مع صاع من لقمته وقال الشافعي يجوز لمان يرد ما مع لبنها أن كان قايما مع صاع

هذا هو الحق في البيع قبل القبض لا يجوز فلا يمكن جعله سعيًا في حق غيره وأما في القمار فلا يرد لان سعيه قبل القبض حايض وقال محمد لما يرد في القمار لانه كالقمار عند ولومات أحد الباعين والآخر الباع الآخر وارثه فإراد المشتري الرد عليه أي على الباع الوارث يجب فالحق فيمنع العيب يا من تخلفه إذا بوج بأن يعلق القاض الباع على البتة في حق نفسه فقط بأن يقول وأمه بعت هذا وما المشتري حق الرد على من رآه الذي يرد عليه لأن الباع على العلم يحصل في من الباعين على البتة قال محمد وعلى العلم في حق مورثه يعني يعلقه في حق نفسه على البتة وفي مورثه على عدم العلم بالعيب لأن المورث لو كان حيا فلا تخلفه على البتة في حق وارثه على ما يلقى وهو عدم العلم لانه قائم مقامه ولو باعه على أخيه بري من سعة فإدراج تحتها تخيره أي أبو الباع في تعيين المبرأ عنه يعني في تعيين الشبهة التي يرى عنها لأن المبرأ هو الباع وكان الخيار في تعيين إليه وجعله أي محمد خيار الباعين للمشتري لأن رد الباع له وأما في حق برصاء فكان تعيين ماضي به أيه ومرة الخلاق نظرا فيما إذا تقدم رد الباع بعيب حادث أو بعينه ولو وجد رب السلم السلم فيه ميا وقد حدثت أري عيب خسر عند رب السلم فأن قبل أي قبل السلم إليه السلم فيه بالعيب الحادث عاد السلم وانقضى القبض وله الأما يعني السلم الباع ياتي عن المتولد عند أي حصة من غير لزوم أي لأن المعقود عليه في باب السلم الذي والعين غير الذي فإذا قبض رب السلم السلم فيه بعت في ماله السلم فيه خلق ما قبضته ثم يصير ذلك قضا صا بماله عليه فلو قدر رب السلم للعيب شيئا بعد وقوع المقاصة فكان ذلك ربا وبأمره أبو يوسف رب السلم إذا سلم إليه من القبول يرد مثل المقبوض أي بأن يرد إلى السلم إليه مثل ما قبضته والوفا بها الشرط أي ما شرط في عقد السلم من أي غير العيب لما من أصله من أن الدين إذا استوفى من غيره زيوفا فأنفق ما لم يرد يوفى بره من الزبوي ويرجع ما يجا وحكم بالرجوع بالنقصان في رأس المال يعني قال محمد إذا سلم إلى السلم إليه عن قوله ما أعطاه ويرفع إلى رب السلم حصة العيب القديم الذي في السلم فيه من رأس المال مثلا إذا كان رأس المال عشرة دراهم والسلم فيه مائة دينار من الخطة أكبره فلو قبض الخطة عند حصول أجل حصة فيه عيب واطلع على عيب كان في السلم إليه أن يقبله وجب عليه أن يرد على رب السلم من رأس المال بقدر النقصان حتى لو كان قبضته هذه الخطة عشرة دراهم من أصله فلو كان عيبه انقضى دينار وجب عليه أن يرد درهما واحدا من رأس المال لمحمد أن بعض البيع منع عنه فيرجع بعض البيع ولو باع بشرط البراءة من كل عيب صح لأن مقتضى البيع تنون الملك في البيع سواء كان مبيعيا أو سلميا بشرط البراءة من مقرر واحد نوعيه فلا يفسد العقد ويحكم أبو يوسف في الصورة المذكورة برحول الموجود أي العيب الموجود في البيع عند البيع والمحاذة قبل القبض لأن عرض الباع أن يلزم العقد على المشتري وذلك لما يبرهن بان يعم العيب الحادث والموجود محمد المحاذة لأن البراءة أن تكون عن العيب الموجود دون المعدوم وقت البيع هذا أطلق وقال من كل عيب وأما إذا قال من كل عيب لم يفسد البراءة الحاذة اتفاقا فيد بقوله قبل القبض لأن الحاذة بعدة غير داخل اتفاقا ولم يفسد البيع ولا الأبرار وقال الشافعي يفسد كلاهما في الأصل معنى التعليل ولهذا يرتد بالرد وتملك المبيع غير صحيح فيفسد البيع بهذا الشرط ولنا أن هذا البراءة ليس فيه معنى التعليل لانه ليس ببراءة عن المال بل عن الوصف ولين سلم فيه حباله لا تقضي الجواز بعدة فلا تمنع صحة التعليل كما جاز بيع قفيز من صبرة ولا اجزأه مع فساد الشرط المجهول يعني جازعته البيع بشرط البراءة أيضا وقال في البيع جازع الشرط فاسدا ما فساد الشرط فلهذا من دليل الشافعي وأما جواز البيع فقلوب من قبلنا القول بغيره من أجله الشرطية وهي قوله ولو باع ان صحته البيع بهذا الشرط اتفاقية ومن قوله ولم يفسد البيع أيضا خلافة وجهه ما عير صاحب وكان الأول أن يقول ولو باع بشرط البراءة من كل عيب لم يفسد البيع ولا الأبرار ولا اجزأه مع فساد الشرط المجهول فيحكم برحول الموجود الحادث قبل القبض وأخرج الحاذة ولا رد المصراة أي لا يجوز للمشتري أن يرد ما اشتراه إذا وجدها مصراة وهي ما كانت قليلة اللبن وشهد الباع بضرها ليعتد لها قبل الشراء أنها عذرة اللبن مع لبنها ولا مع صاع من لقمته وقال الشافعي يجوز لمان يرد ما مع لبنها أن كان قايما مع صاع

منه

منه كان حاله قليلا كان اللبن أو كثيرا لما روي أبو هريرة رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال من اشتري مني شئ فليحذر
فهو خير للنظر ثلاثة أيام أن شاء الله سبحانه وان شاربها ورد معها صاعا من ثمر والجملة هي التي اجمع اللبن في صاعا بالقرن
أو بترك حليها حتى يجمع فيه ولنا أن الزيادة المنفصلة المتولدة عن المرأة وهي اللبن ما يقع عن رد هالما مريانه قيل فصل
الوكيل بالبيع وحديث أبي هريرة يخالف لقوله تعالى فاعده واعليه مثل ما اعدي عليه والصاع ليس قيمة اللبن حتى يكون
مثلا معويا فبره ولا يعمل به وفي الرجوع بالنقصان أي في رجوع المشتري بنقصان الثمن يرد ما عذرنا وإيان
عن امتناع رواية الأسرار لرجوع لأن المشتري لم يبرم مخرجه وبقول الباع بل اعترضه بضرها وعقل عن تفتيشها
وفي رواية الطحاوي يرجع وهو المختار لأن الباع يفعل المقررة غير المشتري فصار كما إذا عذر ببقوله أنها بوفه
فصل في البيع الناسد والباطل إذا كان أحد العوضين غير مال كالحرة والميتة وهي التي ماتت حشف
انها والم فان هذه الاشياء ليست بمال عند أحد فاما جلد الميتة فجعله صاحب الجمل كالحرة لا يرد منه شيء من الناس
وجعله صاحب الردوي كالميتة لا يرد جزوها وفي الأيضاح لو بعت العوض وقال بعت هذا بغير ثمن يبطل ولو قال بعت
وسكن عن الثمن يفسد لأن البيع يقتضي المعاوضة فعند السكن يجل على قيمته فصار كأنه قال بعت بعتة وهي بعتة
ففسد بطل البيع ولم يفسد الملك أي ملك البيع للمشتري وان انقضى به ففسد كالأدباع أو بامتناعه ويحكم بالبيع إمانه
لأن العقد لم يفسد بفساد البيع مقبوضا بادن الباع فيكون إمانه في المشتري فإذا هلك فلا ضمان عليه قبل هذا قوله
أي حصة وعندهما يكون مقبوضا كالمقبوض على سوم الشري وهو ما يخرجه المشتري ليبره بعد بيان الثمن حتى لو لم يبيعه
البايع وقال ادفع بهذا ان رضيت اشتريته فذهب ذلك لا يضمن كذا في العيوب وفي فتاوي الشافعي المقبوض على
سوم الشراء مقبوض بالقيمة وان قال الباع ان هلك فلا ضمان عليك وإذا كان مقبوضا باصله باعتبار أن كلام
عوضيه مال دون وصفه أي غير مقبوض بوصفه لشوق الناسد فيه من حيث ان أحد عوضيه مال عند البعض
دون الكل كالحرة والحرة والميتة التي لم تمت حشف انما مثل الموقودة والخمصة فان هذه الاشياء ان عند البعض أصلها
أولى حيث جبالته ومن حيث مقاراة البيع بشرط لا يقتضيه العقد وهو مربي عنه سيجي تفصيله كان فاسدا كالأبقال
فسد الجوز إذا تغير وصفه وبقي أصله فيفسد كل من العاقدين عند بقاء العين لو قال في بيع فسخه على كل من
العاقدين لكان أفيده لأن عدم الفساد واجب على الشرع ولو بعد القبض ففسد العقد مع إفاضة الملك أعباء الفساد
لا ينفذ الملك ففسد كمن استأجره عنه وهو ظاهر وأما بعد القبض ففسد العقد مع إفاضة الملك أعباء الفساد
الموجود له أن كان الفساد قويا بأن كان في أحد العوضين كما إذا باع درهما برهين أو ثوبا بخر وان كان
فساد البيع جزوا ففسد من له الشرط يعني من له منفعة في الشرط نحو من له الأجل إلى الحصاد أو من له الحيا المطلق
يصح فسخه بغير من صاحبه وان لم يقبله الآخر وان كان الفسخ من ليس له منفعة لا يصح الا بقبول الآخر والفقهاء اختلفوا
ذكر الشرط في الأيضاح والكافي ان هذا قول محمد وجهه ان منفعة الشرط عادية اليه فكان فسخه صحيحا وأما إذا
فسخ الآخر فقد بطل حق من له الشرط لانه كان قادرا ان يفسق الأجل فيبيع الضد وقال لا يملك من العاقدين الفسخ لانه حتى
الشرع ولهذا لم يشترط فيه فسخا القاضي ولو مات الباع أو المشتري فوارثه ان يفسخ على المختار ويحكم بأقادة
الملك عند القبض بادن الباع وقال الشافعي البيع الناسد لا يفسد الملك بالقبض ففسد الباع لا يفسد الملك بالقبض
لا يفسد الملك اتفاقا لأن السبب ضعيف لا يفسد الملك إذا لم يفسد بالقبض كالميتة وقيد بادن الباع لأن القبض لولم
يكن بادن لا يفسد الملك اتفاقا وأدنه فربكون دلالة بادن يفسد المشتري في حصة الباع ولا يفسد الباع في حصة الباع
البايع الثمن الصالح لأن كون مملوكا له أنه يبيع محظور فلا يكون سببا للملك الذي هو فوهة ولنا ان البيع الناسد
مشرع باصله لانه مبادلة مال بمال فيفسد الملك بهذا الاعتبار قبل أن يفسد ملك المقرب في البيع لا يملك العين
بدليل ان من اشتري أمة بفساد لا يملك وطها ما لا يملك له أو دار لا تجزئ الشفعة فيها ولا يصح
أنه يفسد الملك بدليل جواز اغتارها وأما في التفرقات المذكورة لان في الاشتغال بها أعراضا من الرد

هذا هو الحق في البيع قبل القبض لا يجوز فلا يمكن جعله سعيًا في حق غيره وأما في القمار فلا يرد لان سعيه قبل القبض حايض وقال محمد لما يرد في القمار لانه كالقمار عند ولومات أحد الباعين والآخر الباع الآخر وارثه فإراد المشتري الرد عليه أي على الباع الوارث يجب فالحق فيمنع العيب يا من تخلفه إذا بوج بأن يعلق القاض الباع على البتة في حق نفسه فقط بأن يقول وأمه بعت هذا وما المشتري حق الرد على من رآه الذي يرد عليه لأن الباع على العلم يحصل في من الباعين على البتة قال محمد وعلى العلم في حق مورثه يعني يعلقه في حق نفسه على البتة وفي مورثه على عدم العلم بالعيب لأن المورث لو كان حيا فلا تخلفه على البتة في حق وارثه على ما يلقى وهو عدم العلم لانه قائم مقامه ولو باعه على أخيه بري من سعة فإدراج تحتها تخيره أي أبو الباع في تعيين المبرأ عنه يعني في تعيين الشبهة التي يرى عنها لأن المبرأ هو الباع وكان الخيار في تعيين إليه وجعله أي محمد خيار الباعين للمشتري لأن رد الباع له وأما في حق برصاء فكان تعيين ماضي به أيه ومرة الخلاق نظرا فيما إذا تقدم رد الباع بعيب حادث أو بعينه ولو وجد رب السلم السلم فيه ميا وقد حدثت أري عيب خسر عند رب السلم فأن قبل أي قبل السلم إليه السلم فيه بالعيب الحادث عاد السلم وانقضى القبض وله الأما يعني السلم الباع ياتي عن المتولد عند أي حصة من غير لزوم أي لأن المعقود عليه في باب السلم الذي والعين غير الذي فإذا قبض رب السلم السلم فيه بعت في ماله السلم فيه خلق ما قبضته ثم يصير ذلك قضا صا بماله عليه فلو قدر رب السلم للعيب شيئا بعد وقوع المقاصة فكان ذلك ربا وبأمره أبو يوسف رب السلم إذا سلم إليه من القبول يرد مثل المقبوض أي بأن يرد إلى السلم إليه مثل ما قبضته والوفا بها الشرط أي ما شرط في عقد السلم من أي غير العيب لما من أصله من أن الدين إذا استوفى من غيره زيوفا فأنفق ما لم يرد يوفى بره من الزبوي ويرجع ما يجا وحكم بالرجوع بالنقصان في رأس المال يعني قال محمد إذا سلم إلى السلم إليه عن قوله ما أعطاه ويرفع إلى رب السلم حصة العيب القديم الذي في السلم فيه من رأس المال مثلا إذا كان رأس المال عشرة دراهم والسلم فيه مائة دينار من الخطة أكبره فلو قبض الخطة عند حصول أجل حصة فيه عيب واطلع على عيب كان في السلم إليه أن يقبله وجب عليه أن يرد على رب السلم من رأس المال بقدر النقصان حتى لو كان قبضته هذه الخطة عشرة دراهم من أصله فلو كان عيبه انقضى دينار وجب عليه أن يرد درهما واحدا من رأس المال لمحمد أن بعض البيع منع عنه فيرجع بعض البيع ولو باع بشرط البراءة من كل عيب صح لأن مقتضى البيع تنون الملك في البيع سواء كان مبيعيا أو سلميا بشرط البراءة من مقرر واحد نوعيه فلا يفسد العقد ويحكم أبو يوسف في الصورة المذكورة برحول الموجود أي العيب الموجود في البيع عند البيع والمحاذة قبل القبض لأن عرض الباع أن يلزم العقد على المشتري وذلك لما يبرهن بان يعم العيب الحادث والموجود محمد المحاذة لأن البراءة أن تكون عن العيب الموجود دون المعدوم وقت البيع هذا أطلق وقال من كل عيب وأما إذا قال من كل عيب لم يفسد البراءة الحاذة اتفاقا فيد بقوله قبل القبض لأن الحاذة بعدة غير داخل اتفاقا ولم يفسد البيع ولا الأبرار وقال الشافعي يفسد كلاهما في الأصل معنى التعليل ولهذا يرتد بالرد وتملك المبيع غير صحيح فيفسد البيع بهذا الشرط ولنا أن هذا البراءة ليس فيه معنى التعليل لانه ليس ببراءة عن المال بل عن الوصف ولين سلم فيه حباله لا تقضي الجواز بعدة فلا تمنع صحة التعليل كما جاز بيع قفيز من صبرة ولا اجزأه مع فساد الشرط المجهول يعني جازعته البيع بشرط البراءة أيضا وقال في البيع جازع الشرط فاسدا ما فساد الشرط فلهذا من دليل الشافعي وأما جواز البيع فقلوب من قبلنا القول بغيره من أجله الشرطية وهي قوله ولو باع ان صحته البيع بهذا الشرط اتفاقية ومن قوله ولم يفسد البيع أيضا خلافة وجهه ما عير صاحب وكان الأول أن يقول ولو باع بشرط البراءة من كل عيب لم يفسد البيع ولا الأبرار ولا اجزأه مع فساد الشرط المجهول فيحكم برحول الموجود الحادث قبل القبض وأخرج الحاذة ولا رد المصراة أي لا يجوز للمشتري أن يرد ما اشتراه إذا وجدها مصراة وهي ما كانت قليلة اللبن وشهد الباع بضرها ليعتد لها قبل الشراء أنها عذرة اللبن مع لبنها ولا مع صاع من لقمته وقال الشافعي يجوز لمان يرد ما مع لبنها أن كان قايما مع صاع

منه كان حاله قليلا كان اللبن أو كثيرا لما روي أبو هريرة رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال من اشتري مني شئ فليحذر فهو خير للنظر ثلاثة أيام أن شاء الله سبحانه وان شاربها ورد معها صاعا من ثمر والجملة هي التي اجمع اللبن في صاعا بالقرن أو بترك حليها حتى يجمع فيه ولنا أن الزيادة المنفصلة المتولدة عن المرأة وهي اللبن ما يقع عن رد هالما مريانه قيل فصل الوكيل بالبيع وحديث أبي هريرة يخالف لقوله تعالى فاعده واعليه مثل ما اعدي عليه والصاع ليس قيمة اللبن حتى يكون مثلا معويا فبره ولا يعمل به وفي الرجوع بالنقصان أي في رجوع المشتري بنقصان الثمن يرد ما عذرنا وإيان عن امتناع رواية الأسرار لرجوع لأن المشتري لم يبرم مخرجه وبقول الباع بل اعترضه بضرها وعقل عن تفتيشها وفي رواية الطحاوي يرجع وهو المختار لأن الباع يفعل المقررة غير المشتري فصار كما إذا عذر ببقوله أنها بوفه فصل في البيع الناسد والباطل إذا كان أحد العوضين غير مال كالحرة والميتة وهي التي ماتت حشف انها والم فان هذه الاشياء ليست بمال عند أحد فاما جلد الميتة فجعله صاحب الجمل كالحرة لا يرد منه شيء من الناس وجعله صاحب الردوي كالميتة لا يرد جزوها وفي الأيضاح لو بعت العوض وقال بعت هذا بغير ثمن يبطل ولو قال بعت وسكن عن الثمن يفسد لأن البيع يقتضي المعاوضة فعند السكن يجل على قيمته فصار كأنه قال بعت بعتة وهي بعتة ففسد بطل البيع ولم يفسد الملك أي ملك البيع للمشتري وان انقضى به ففسد كالأدباع أو بامتناعه ويحكم بالبيع إمانه لأن العقد لم يفسد بفساد البيع مقبوضا بادن الباع فيكون إمانه في المشتري فإذا هلك فلا ضمان عليه قبل هذا قوله أي حصة وعندهما يكون مقبوضا كالمقبوض على سوم الشري وهو ما يخرجه المشتري ليبره بعد بيان الثمن حتى لو لم يبيعه البايع وقال ادفع بهذا ان رضيت اشتريته فذهب ذلك لا يضمن كذا في العيوب وفي فتاوي الشافعي المقبوض على سوم الشراء مقبوض بالقيمة وان قال الباع ان هلك فلا ضمان عليك وإذا كان مقبوضا باصله باعتبار أن كلام عوضيه مال دون وصفه أي غير مقبوض بوصفه لشوق الناسد فيه من حيث ان أحد عوضيه مال عند البعض دون الكل كالحرة والحرة والميتة التي لم تمت حشف انما مثل الموقودة والخمصة فان هذه الاشياء ان عند البعض أصلها أولى حيث جبالته ومن حيث مقاراة البيع بشرط لا يقتضيه العقد وهو مربي عنه سيجي تفصيله كان فاسدا كالأبقال فسد الجوز إذا تغير وصفه وبقي أصله فيفسد كل من العاقدين عند بقاء العين لو قال في بيع فسخه على كل من العاقدين لكان أفيده لأن عدم الفساد واجب على الشرع ولو بعد القبض ففسد العقد مع إفاضة الملك أعباء الفساد لا ينفذ الملك ففسد كمن استأجره عنه وهو ظاهر وأما بعد القبض ففسد العقد مع إفاضة الملك أعباء الفساد الموجود له أن كان الفساد قويا بأن كان في أحد العوضين كما إذا باع درهما برهين أو ثوبا بخر وان كان فساد البيع جزوا ففسد من له الشرط يعني من له منفعة في الشرط نحو من له الأجل إلى الحصاد أو من له الحيا المطلق يصح فسخه بغير من صاحبه وان لم يقبله الآخر وان كان الفسخ من ليس له منفعة لا يصح الا بقبول الآخر والفقهاء اختلفوا ذكر الشرط في الأيضاح والكافي ان هذا قول محمد وجهه ان منفعة الشرط عادية اليه فكان فسخه صحيحا وأما إذا فسخ الآخر فقد بطل حق من له الشرط لانه كان قادرا ان يفسق الأجل فيبيع الضد وقال لا يملك من العاقدين الفسخ لانه حتى الشرع ولهذا لم يشترط فيه فسخا القاضي ولو مات الباع أو المشتري فوارثه ان يفسخ على المختار ويحكم بأقادة الملك عند القبض بادن الباع وقال الشافعي البيع الناسد لا يفسد الملك بالقبض ففسد الباع لا يفسد الملك بالقبض لا يفسد الملك اتفاقا لأن السبب ضعيف لا يفسد الملك إذا لم يفسد بالقبض كالميتة وقيد بادن الباع لأن القبض لولم يكن بادن لا يفسد الملك اتفاقا وأدنه فربكون دلالة بادن يفسد المشتري في حصة الباع ولا يفسد الباع في حصة الباع البايع الثمن الصالح لأن كون مملوكا له أنه يبيع محظور فلا يكون سببا للملك الذي هو فوهة ولنا ان البيع الناسد مشرع باصله لانه مبادلة مال بمال فيفسد الملك بهذا الاعتبار قبل أن يفسد ملك المقرب في البيع لا يملك العين بدليل ان من اشتري أمة بفساد لا يملك وطها ما لا يملك له أو دار لا تجزئ الشفعة فيها ولا يصح أنه يفسد الملك بدليل جواز اغتارها وأما في التفرقات المذكورة لان في الاشتغال بها أعراضا من الرد

بالبع والبيع القاسدا اذا انتفع رده او هلك في يد المشتري **محمونا بالقيمة فيما يقوم وبالمثل في المثل**
اي في المثل مثل او بالورد والمشتري على البائع فلم يقبله فاعاده المشتري الى منزله فذلك في يده لا يضمن
كالمقابله اذ ارد المصوب الى المصوب منه فلم يقبله فله الى منزله فضاغ عنده لا يضمن لان يكون ما تق
وفي الحاشية هذا اذا كان فساد البيع متفعا عليه وان كان متفعا فيه لا يبر المشتري عن الضمان لا يقبل البائع ايضا
التأخير في البيع **فلو اردت قيمته** اي قيمة البيع في البيع القاسد بعد ما قبض **فانتهلك المشتري اوجها**
اي بحمد قيمته **يوم الهلاك** لان قبل ذلك اليوم كان قادرا على الرد والبيع والهلاك تقرر القيمة عليه فيقدر
يوم تقررها **وما يوم القبض** لان سبب ضمان قيمته هو القبض فيقبض يومه في زيادة القيمة لا في نوازل
عنده يقضي عليه بغير يوم القبض اتفاقا وكذا الحكم في الهلاك كذا في المصنف الا ان المصنف رحمه الله وضع
في الاستدلال اتباعا للمطوية **واذا باع عدا كما اشتراه** باي بيع القاسد **المشتري نقد بيعة** وكذا اذا تصرف
فيه من الاتفاق والبيعة ونحوها وليس لاحد من العاقد من فسخه لغلق حق العبد واما لو لمعه او زوجه او اطلق
حق الفسخ منها لانا الاجارة عند ضعفه بخفض الاعذار وفساد الشري عذر والنكاح لا ياتي في الفسخ فيمنع
وبرد على البائع والنكاح على حاله كذا في التبيين واما النكاح فليس يمنع الفسخ عند ان حصة خلافها ما ياتي في بيان
في باب الفسخ ان شاء الله **واذا بيع الحر ففقد بطل** لان المقصود في البيع عتق المبيع لانه في الفسخ بالاعذار
واما في وسيلة اليه وله ان يبيع نفسه في الدمة واذا جعل الحر مبيعا نحو مضمونة وفيه اعذار والشرع امر
وله ان يبيع نفسه او يبيعه او يبيعه في غير ذلك او يبيع في غير ذلك فليس في البيع فيما يقابل الحر في
الصورة لانها جعلت وسيلة اليه فيملك الثوب فيها بالقبض وبطل في الصورة الاولى في حق الحر لا يملك ولا
يعين بالقبض لانها غير مضمونة في الشرع **ويبطل بيع ام الولد** لان استحقاق العتق ثابت بالقوله عليه السلام
اعتقوا ولداها يعني ماله بغيره فمقتضى هذا المعنى مراد بالاجاع **والكاتب** انما يبيع بيعة لان المكاتب استحق
بدا على نفسه بعتد الكتابة فلا يمكن المولى من فسخه وفي بيعة ابطال لذلك الاستحقاق الا ان في حق المولى فلا
يجوز **واذا وصي المكاتب بيع نفسه فروايتان** عن ابي حنيفة في حوز بيعة وعدم جوازها **اظهرها**
الجواز لان رضاه مقتضى بغير نفسه **وبطل بيع المذنب المطلق** وهو الذي علق عقده بالموت بلا قيد
كقوله ان حر بعد موته او اوانت فانت حر وقال الشافعي في حوز بيعة فبطل المطلق لان بيع المذنب جاز اتفاقا
كاذا قال ان من مرضي هذا او اوانت في هذه السنة له ان التبرير يعلق بامر معدوم فلا يكون ما نفع من الفسخ
فيه قبل وجود الشرط كما في التعلقان **ولما قوله عليه السلام المذنب لا يبيع ولا يوهب ولا يبرئ** **اعلم** ان المذنب
من بطلان بيع هؤلاء ان المشتري لا يملكهم بقبضهم كما يملك المبيع في سائر الباعان القاسدة لان بيعهم باطل في
نفسه اذ لو كان كذا السر القاسد الى الفسخ اذ ابيع مع احدهم كان سري اليه اذ ابيع مع اخر وليس كذلك **ولجمع**
بين حر وعبد او ذكية وميتة فباعها بصيغة واحدة **وفصل في النكاح** انما يبيعه على حدة **فانها**
سائر عند ابي حنيفة من الحر الى العبد وقال البيهقي جاز في حصة العبد قال المصنف في شرحه العنادها هنا
لكن ائمه من غير ذلك وهو ان البطلان لو كان سارا الى الفسخ يلزم ان يبطل بيعة كالحكم في الوحد
ان يرا من العناد عدم الجواز لتناول الحر في تفضيل الفسخ لانه لو لم يفضله وسعى لغيره ما شأنا واحدا فليس
باطل اتفاقا **لما ان الصفقة مفقودة** معني بتفضيل الفسخ فلا يبرئ العناد من احدها الى الآخر كما لو جمع
بين اخته واجنبية فزوجها **وله** ان ركن العقد وهو الايجاب والقبول مفقود فيها فاستحال جعله متصدا
فيها فاذا قصد العقد في بعض المبيع فسد في البعض الباقي بالضرورة وانما قصد في الفسخ لان قبول العقد في الحر
كان شرط في قبوله في الفسخ وانما شرط فاسد لان الحر ليس بمال وكان بدله خاليا عن العوض فاذا قال لغيرها

هذا البيع القاسد اذا انتفع رده او هلك في يد المشتري محمونا بالقيمة فيما يقوم وبالمثل في المثل

هذا البيع القاسد اذا انتفع رده او هلك في يد المشتري محمونا بالقيمة فيما يقوم وبالمثل في المثل

بالبع

الف صار كانه قال بعت هذا العبد بخمسة مائة على ان يسلم الى جنسية اخرى وهو عين الزنا بخلاف النكاح فانه لا يبط
بالشرط القاسد **او بين عبده وعبده غيره** يعني لو جمع ما قبلها معا **صح العقد في عبده باحصة**
من الشرط اتفاقا لان عبد الغير محل البيع فدخل في العقد ثم يوقف على اجازة المالك ويصح في ملك نفسه **بالحصة او ماله**
يعني لو جمع بين عبدين ومدهوا ومكاتب او ام ولد اي لو جمع بين عبده ومكاتب او ام ولد **اجزأه فيه**
اي جاز البيع في عبده باحصة عذرا وقال زفر لا يجزأ لانه ليسوا محل البيع فصار كل واحد من عبدين **وعبد ولنا**
ان بيع المذنب وام الولد جاز بقضاء القاضي وبيع المكاتب جاز برضاه في الرواية الظاهرة فلو كان على ام مال فدخلوا
ابدا في العقد لم يجرؤا عند الاستحقاق لانهم بائنا لا بغيره من وجه فصار جمع الجدي مع كل منهم جائز لبيع عبدين
استحق احدهما في حق الثاني الجمع بين العبد ومعتق البعض كاي جمع بين العبد والحر لان كتابة معتق البعض لا تقبل
الفسخ وان عجز عن السعاية **وفسخ شرعا كافر مسل او مصحفا مع الاجار على اخرجها عن ملكه** وقال القاضي
لانهم لان في حوز اذ لا يابها من جهة ملكيتها الكافر ولذا لم يجر نكاح الكافر المسلم **ولنا** ان البيع صدر من اهله
مضافا الى محله فوجب انعقاده ولو لم يجز على الاجازة دفعا للذن المذكور كالحرم اذا اخذ صبيته بغيره ولو لم يارسا له
قيد الشرع لان الكافر لو استاجر مسلما لم يمتد حوز اتفاقا لانه باخذ الاجرة فيكون عاملا لنفسه يعني ولكه يكره
لان هذا استباحة صورة **ولو عقد على جنس ففطر خلا فله كما في قولهم فطره ففطره بطل** لان المسمى موعود بالعقد
تعلق به فيبطل لعدم المحل **او فسخا في الوصف** يعني لو كان ما فطر من جنس ما عده عليه وانفصل وصفها
والتفاوت بين الوصفين في الاعراض فاحش وهذه الجملة الاسمية حال كلام اي بيع اشتراه على الغلام
ثم فطره **او هروي** او كثر واشتراه على انه هروي اي منسوب الى هراة **فكان مزايا** اي لو باع موصوبا الى مزايا
وهو ام ولد **الظهار** وقال زفر يجوز بيعه لان جنسهما واحد لكنه يتخير لقوات الوصف المرغوب فيه **ولنا** ان
المقصود من البيع حصول عرض المشتري من المبيع فاذا لم يحصل صار كانه ليس من ذلك الجنس قيد التفاوت بالقبض
لان لو لم يكن فاحشا لا يفسد البيع كما اذا اشترى جارية على انها صغيرة فاذا هي بالغة او كبش فطره ففطره لان
المقصود من الاول اخذ ماله ومن الثاني الاكل وعن ابي حنيفة اذا ثبت الجواز فيما لم يفسد لقوات الوصف المرغوب
وفي الخلاصة لو اشترى ارضا على انها خالية عن الغريب الدويبة او غنجان قاتواها كذا فاذا هو كثر فله ان يرها
ولو اشترى ثوبا على انه خز فاذا كانت خز وسداه قطن لا يرد له لان الجهة اصل **وتوقف بيع الموهوب والمشتري**
بفتح الميم يعني اذا باع الراهن الرهن او المورع العبد المستاجر فانه يوقف على اجازة المدين والمستاجر لان المدين
يملك فسخ البيع ويملك اجازته والمستاجر يملك الاجازة ولا يملك الفسخ وان لم يجز المستاجر حتى انفسخ الاجارة
بغيره نقد البيع السابق كذا في الحاشية **في الاصح** في حوز اجازة اعا قال بعض اصحابنا انه فاسد لان البائع عذر
قادر على تسليمه لثقل حق العجز وانما اخير قول من قال انه موقوف لان العقد ورد على ملك نفسه فيجب
ان يفقد وتعلق حق العجز انما يور في عدم لزومه دون افساده والقدرة على التسليم عقيب العقد غير لازمة
فان قد الرهن وفسخ الاجارة ممكن واذا اجازة المستاجر والمدين ورد المشتري المبيع بعيب قبل لا يعود عقد
الرهن والاجارة وقبل يعود كما اذا عجز الرهن بطل حكمه ثم اذا تخلل حذر هنا **ويفسد بيع ما فطره بطل**
لقوات المقصود من العقد بقاء التسليم **كالا يبق عبدا لمشتري** قيده لانه لو كان عبدا لمشتري صح بيعه
لروال المانع وهو العجز عن التسليم لكن لا يكون ذلك القبض ثابا عن قبض المبيع اذا اشتد على نفسه فله ان يفسد
ليرده على مالكه لان قصده ذلك قبض اما هو وهو صبيته وقبض المبيع قوي لونه بحسب اعلمه في الفسخ ذلك قبض عصب
لا يوجب ماله قوي وان لم يكن اشتد على نفسه عند اخذه يكون ثابا عنه لان قصده ذلك قبض عصب
وهو مضمون كقبض المبيع فينوب عنه وعند ابي يوسف فسخه لا يكون ثابا عنه في هذا الشرع ايضا
لان كثر ماله لا يشرط الاشرأ عبده **والسرك والطير** اي يفسد بيعهما قبل صيدهما لان كلاهما

هذا البيع القاسد اذا انتفع رده او هلك في يد المشتري محمونا بالقيمة فيما يقوم وبالمثل في المثل

هذا البيع القاسد اذا انتفع رده او هلك في يد المشتري محمونا بالقيمة فيما يقوم وبالمثل في المثل

هذا البيع القاسد اذا انتفع رده او هلك في يد المشتري محمونا بالقيمة فيما يقوم وبالمثل في المثل

منها غير ملوك قيد خلافاً للملك والفاة في الخطورة او هيالة موضعاً من قيد حيث لا يمكنه الخروج ملكه ولا
يبيد بيعه المخرج في اخذه الي تكف وكذا اذا باع طبراله بطبر في الهواء ان كان بحيث يعود الى جبهه وياخذ
ولا يتكف بخير **واقصد وانملك له من غير من هو اي الذي عليه** وقال مالك يجوز لانه مال قابل للملك
ولهذا يجوز ملك الشراة فيجوز تملكه كالملك من عليه الدين **ولنا** تملك ما لا يقدر على تسليمه لانه خارج عن
تسليمه في دمة العير واما تملكه من عليه فاسقاط لا يقتضي التسليم وفي الفتة لو هبت مالاً على زوجان ابنة
الصغير كان هبة الدين من غير من عليه يجوز اذا سلطه على الفتى وللأب ولاية الفتى ولولده الصغير فكان قصه
كقص الصغير فكانها سلط الصغير على قصه وفي الحاق فان قلت يجوز منع في الحالة قلت فكر في الجامع البكر الثاني
كان انما يجوز لانه تملك حكماً لا قصداً فممن من حيث مننا لا قصداً **ويفسد بيع الاوصاف والاتباع كاللينة**
شاهية اليه الغاة بفتح الهزة وسكون اللام وبنها واذا غثيت قلت اليان بدون التاكيد في الصحاح هذا مثال
الاصناف فيعبر قبل الذرع حرام والزام الذرع على البائع **امرار وكامل** **والنتاج** فانها ماتباع الكل بفتح الحاء وسكون
الميم ما كان في العين من الولد والنتاج ما يبيح في العين منه ويحتمل ان يراد بالحل حل الاضمان والنتاج نتاج
غيره وان يكون الاذن واللام في النتاج بدلا من المضاف اليه ارا دة نتاج الحل لما روي انه عليه السلام نهي عن بيع
الحيلة وحل الحيلة **واللبن في الضرع** لهنيه عليه السلام عن بيعه فيه **ولبن المرأة** في قرح **ولا غيره مطلقاً**
يعني بيع لبن المرأة في القرح حرام كانت اومة غير جائز عندنا وقال الشافعي يجوز لانه مشروب طاهر تعلقت به منفعة
يعني زوجه كالعصير **ولنا** ان حرز لاده يبيح مكره وفي بيعه امانة **وبجيزه في الامة** يعني بيع لبن الامة حرام
عندنا يونس لان البيع يرد على نفسها فيجوز ان يرد على جزئها **ولما** ما من من الدليل واما اراد البيع على نفس الامة
فالناح لان الرق وصف لجبراً لكونها محل القمع واللبن لا حياة فيه فلا يحل الرق **ويجوز** ابو يوسف **بيع الصوف**
على ظر الغنم لانه مال مقدور التسليم في الحال كبيع العقيل وقال لا يجوز لان الصوف ينمو من اسنله الا ترى انه اذا فسد
وترك زماناً ارتفع المحسوب على راسه لا على اصله فيلزم الاختلاط وانما يبيع اعضاء الخلاك ان يبين موضع قطعها
لان ينمو من اعلاه الا ترى اذا اراد بطحيط في راس عنق وترك ايا ما يبي الحيط اسفل ما في راسه واما بيع اعضاء
الحيوان وان كان ينمو من اسنله للتعامل كذا في التمتة **ويفسد بيع ما لا ينقص الا بصراً على البائع كذراع**
من ثوب وجذع في سقف لانه لا بد له من تسليمه فاذا حكمه ضرر فيه ربحاً لا يرعاه فيرجع عن قوله فينفى
الى الزرع قيد بالضرر لانه لو باع ما يتبع بعض بلا ضرر كقيد من صبرة او ذراع من كرايس غير مهيا للبس جاز فلو
قطع الذراع او قطع الجذع قبل الفسخ عاد العقد صحيحاً بخلاف ما اذا باع جلد حيوان ودهن وسله او باع نوى فروة
وسله حيث لا يعود صحيحاً لان اتصال الجلد والنوى خلقى فصار النوى فيه اصلها بخلاف اتصال الجذع والثوب فانه ينسحق الخلق
وللهالة يعني يفسد البيع بحالة البيع اذ لم يكن فيه خيار للقيين للبائع او المشتري **كقوب من المتيان** اي كبيع
من ثوبين او من ثلاثة الثواب ولو باع ثوباً من اربعة الثواب لا يجوز وان شرط فيه خيار للقيين لان الحاجة الى القين
بالثلاثة لوجه الجيد والوسط والردي فلم يجوز فيها واما كذا في المتيان **وضرة القاض** يعني يفسد بيع ضرر القاض
وهو ما يخرج من الصيد بضرة الشبكة مرة انا فسد لا يجوز **وبالقائح والملازمة والمناذرة** هذه
كانت في الجاهلية كان الرجلان ثياباً واما من المبيع فاذا البع المشتري عليه حصاة او لسه او شبهه البائع اليه لزم
فسدة لورود البع عنها لما فيه من معنى التعليق كانه قال ان البع عليه حجر او ك **وبيع الحاقلة** وهي ك
في سبيلها بمنظرة مثل كلبه فقد ران للمال في المائة لقضي الى الربوا **وفسد المزبنة** وهو بيع الرطب على
بتمجدود مثل كلبه قد عرا **او فساد** **ونحنه** اوسق يعني هو فساد عندنا سوا كان ما فسد راق من خن
اوسق او اكثر وقال الشافعي يجوز اذا كان اقل من حنة اوسق وان زاد عليها لا يجوز لاجا عا وفي حنة اوسق
قولنا له ما روي انه عليه السلام نهى عن المزبنة وخص في العرا وهو بيع الرطب كما ذكر فينا ونحنه اوسق

ولنا قوله عليه السلام الثمر بالتمر مثلاً بثل وهذا لا يتوقف المائدة فلا يجوز والعرة فيما رواه بحول على ان رجلاً عربي اي وجب ثمرة نخلة من ثمرته لرجل ثم شق على الواهب دخول الموهوب له في ثمنه ولم يرض بوجوه فيه غير ما جردوا عوضاً عنه فخص عليه السلام في ذلك لان الموهوب لم يحن ملكاً للموهوب له مادام منفصلاً بالنخلة واشق ذلك فيما دون حصة أو شق فقل الراوي ذلك وسماها بيعاً بحاز التوبة صورة المعاوضة فيها **وبجيز بيع الفضي الخسر** المراد به ما خالطها بخس الاجنبي والعقد **والاستعاضة به في غير الاكل** كالاتساع في الدباغة وغيرها وقال الشافعي لا يجوز لان ما هو بخس ما مورد بخرائه له قوله تعالى والرجز فاجر وذلك مشعر ب سقوط ماله وكونه كودل الميت **ولنا** ان غش الدهن مال وانما حرم اكله لمخالطة الغشاة وبها لا يخرج الدهن من كونه مالاً بخلاف الودك والشمع لانه جزء الميت فلا يكون مالا **وسنوعا بيع ما اصله غائب في حيا** كالسهم **وبعضه معدوم** كالورد ونحوه **تبعاً للناجم** كماله غائب **والموجود** فيما بعضه معدوم وقال مالك يجوز لتمام الناس وبه ائني بعض شايخنا عملاً بالاستحسان وعن محمد جواز بيع الورد في النخل وفي الحاشية هذا فيما اذا ثبت النخل ونحوه ولم يعلم وجوده واما اذا علم بجوده وله خيار الوردية ولا يبطل خياره مالم يبرأ الخلل عند اي حيفه ويبطل عند هاروية البعض وعليه الفتوى وورد في نوت الفرماد كالورد **واما ز** محمد **الخل الخرز** اي المجموع في انا **ودود الفز** وبيضه **مطلقاً** اي بانفرادها وتبعاً لغيرها **وها** **الاوليين تبعاً** يعني صاحباه اجازاج الخن تبعاً لورانة ودود الفز تبعاً لقره ولم يجز بيعهما على الانفراد ولا بيع بعض الورد مطلقاً فثبت الخرز لانه لو لم يكن حرزاً لا يجوز بيعه اتفاقاً **قاله** ان كلامها مال يخل فيه ويؤوله منه ما يتفع به كزبد البطح **ولما** ان الخن والورد من الهوام فلا يجوز بيعهما كالزناير واما بيضه فلا تفرق بين بيعه باعتبار ذاته ولا باعتبار غيره لان ذلك الغير معدوم وورد في الخرجي على قولهما بان التي انما دخل في العقد تبعاً لغيره اذا كان من حقوقة كالشرب والطريق وهذا ليس كذلك والفتوى على قول محمد كذا في الدخيلة **وبفسد بشرط لا بتقصيه العقد وفيه منفعة لاحد من البائع والمشتري والاجنبي والمبيع** لا دعي كذا في البين واما قول صاحب الهداية وفيه منفعة لاحد المتعاقدين او للعقد عليه فيجوز على اعتبار خن الغالب واما فسد لما روي انه عليه السلام نهي عن بيع وشروط وفي الغاية استفتي من هذا الحكم ما ورد في الشرع بجوازه كشرط الحمار والاجنبي وما جري التعامل فيه كشرط النخل على ان يجدها البائع اي يسورها بمصاحبتها ولا يجعل لها شراكا وما كان منتهى العقد كشرط الملك المشتري وما كان ملاماً له كشرط الرهن او الخالة لكن انما بيع هذا ان شرطه انما كان الرهن معلوماً والميل حاضراً ولو لم يفسرها المشتري لا يحرم عليه وللبائع في البيع العقد وفي الشئ انما يفسد البيع اذا ذكره بكلمة على واما اذا ذكره بحرف الشرط كاد اقال بعثت بكذا فبطلت كذا فالبائع باطل وفي الفتاوى الصوري اذا اختلفا في الصحة والعناء فالخيار ان يقول لمن يبيع في الصحة واذا اختلفا في الصحة والميلان فالقول لمن يبيع البطلان لانه منكر للعقد **ففسده بشرط** **اعتق** هذا المصريح للاصل السابق وقال الشافعي لا يفسد البيع فيه بشرط الحق لانه يوافق في اداء بيع ببار الشروط واما جوزه بهذا الشرط فيا على جواز البيع من يعلم انه يعقده **ولنا** ما روي في الذي عن بيع وشروط وهذا الشرط فيه منفعة للعقد وعليه وفيما قاس عليه الشافعي ان عدم الشرط **ان اعتقده المشتري بعد ما شرط في عقده الحق فالتن لازم** يعني واجب والعقد انقلب صحيحاً **منه** في حيفه **وقال** **فتمتد** واجب عليه لان العقد فسد بشرط اعتق اوله يعق **وهو رواية** **في** في اي حيفه وله ان الشرط وان لم يلزم العقد لزماً لكن شرط العقد لا يه من حيث الحق لانه منبني بملك وموزله وهذا هو الاستحسان وفي الحاشية فسادا اعتق المشتري بعد البيع اما قوله فلا **الحق** مع الاعتناق **وليس بشرط تدبير وكفاية واستئلا** لان هذه شروط لا يتوقف العقد

المبيع اذا كان مكلا يجوز للمبايع بيعه بلا اعادة الجبل ومنها ان البايع اذا وهب المبيع من المشتري بعد
الاقالة قبل القبض حازت حصة ولو كانت الاقالة سعي في حزمها لما حاز كل منها هذا اذا لم يجعلها فسخا
وان لم يجر بان زادت المبيعة بعد القبض زيادة منفصلة تكون الاقالة باطلة عنده لانه لا يفسخ الاقالة
الا بطريق الفسخ وانما قد نال المبيع من الزيادة قبل القبض منفصلة كانت او منفصلة لا تمتنع الاقالة
عنده وكذا الزيادة المنفصلة بعد القبض **في حق ثالث** تظهر فائدة في مسائل منها ان البيع لو كان
عقارا ففسخ الشفع الشفعة في بيعه حاز له ان اخذها في اقالته ومنها ان المشتري اذا باع المبيع من آخر
ثم تقايلا فاطلع البايع على عيب كان عند البايع الاول ليس للبييع الرجوع في حصة لان الموهوب له في حق
الواهب عذلة المشتري من المشتري منه ومنها ان المشتري اذا باع المبيع من آخر قبل قبضه ففسخ تقايلا
جاء للمبايع ان يشتري المبيع منه باقل مما ابعده لانه في حق البايع كالمملوك بشر ان يشتري الثاني
ومنها ان المشتري يعرض الخمار بعد تناول الخمر ثم رده لعيب فيه بغير قضاء فذلك العرض
في يده لا يفسخ عنه الزكوة لانه بيع جديد في حق ثالث وهو الفقير لان الرد عيب بغير قضاء اقالة **وتجوز**
الاقالة بمثل الثمن الاول وفي فتاوى القضاة اذا باع المولى او الوصي شيئا باكثر من قيمته لا تجوز
اقلته وان كانت بمثل الثمن الاول **فلو شرط اكثر منه او اقل او خلاص حصة او اجل**
البايع في رد المشتري الثمن **فالشرط باطل** والاقالة صحيحة عند ابي حنيفة الا ان يرد المشتري المبيع عيب
ففسخ الاقالة باقل من الاول لان نقصان الثمن يكون لاجل العيب **وتجوز** اي ابو يوسف
الاقالة بعد القبض اي قبض المبيع **بيعا** سواء وقت بمثل الثمن الاول او باقل او باكثر او بغير
آخر وقبله فسخا لان بيع الموقوف قبل القبض غير جائز **الا في العقار** فان الاقالة قبل القبض
تجوز بيعا لان بيعه قبل القبض جائز ولو لم يكن حيا بيعا ففسخا شطرا اذا تقابل في الموقوف قبل القبض
على خلاف الحسن الاول **وتجوز** اي محذور الاقالة بمثل الثمن الاول **او اقل منه فسخا**
وبالاكثر اي جعل الاقالة باكثر من الثمن الاول **وتجوز** اي جعله بعد الاقالة بخلاف حسن
الثن الاول **بيعا** لان جعلها فسخا تمتع وان لم يكن جعلها بيعا ففسخا شطرا الاقالة كما اذا تقابل قبل القبض
على خلاف حسن الثمن الاول والحاصل ان الاقالة فسخا عنده الا اذا تقدر قبل قبضه وعند ابي يوسف بيع الا اذا
تقدر ففسخا ففسخا وعند محمد فسخ الا اذا تقدر ففسخا **بيعا** الا اذا تقدر ففسخا من جامع الموقوف لانه حصة
ان الاقالة في اللغة اسقاط ففسخا في حقها لاجل بيعها لان لها ولاية على انفسها وبيعا في حق ثالث
حكم الاقالة وهو مبادلة مال بملك بالتراضي لانه ليس لها ولاية على غيرها وحكمه وافق هذا الاصل
الا ان جعل الاقالة اذا كانت على خلاف حسن الثمن او على الزيادة عليه بيعا صونا للفظ عن البطلان واما
اذا نقص عن الثمن ففسخا ففسخا لانه لا يكون عن بعض الثمن ولو اقال وسكن عن كل الثمن كان فسخا فهذا
اذا نقص عن الثمن ففسخا ففسخا لانه لا يكون عن بعض الثمن وهو كونه حالا ولا في يوسف
الاقالة مع بيع المبيع وهو مبادلة مال بمال بالتراضي فاعتبار جانب المبيع لو كان اذا لم يكن
مجعل فسخا علم ان الخلاف فيما اذا ذكر الفسخ لفظ الاقالة ولو ذكر لفظ المبادلة او المبادلة لا يجعل
لان الاقالة رخص العدم وهو ما يقوم بقيام حكمه هو المعقود عليه **او يفسخه بغيره** يعني اذ اهلك بعض المبيع
المبيع بطلت الاقالة في فسخه وصحت في بطلته **لا يفسخ الاقالة** يعني فسخ الاقالة بعد هذا الثمن لان الثمن
انما يثبت له حكم الوجود في الدية بالعقد وما يكون وجوده بالعقد لا يكون محلا للعقد واذا تقايلا ففسخ الاقالة
بغير هذا احد هما لان كلاهما معقود عليه فيكون العقد قائما به ولو هلك العوضان لا يفسخ الاقالة

المبايع اذا كان مكلا يجوز للمبايع بيعه بلا اعادة الجبل ومنها ان البايع اذا وهب المبيع من المشتري بعد الاقالة قبل القبض حازت حصة ولو كانت الاقالة سعي في حزمها لما حاز كل منها هذا اذا لم يجعلها فسخا وان لم يجر بان زادت المبيعة بعد القبض زيادة منفصلة تكون الاقالة باطلة عنده لانه لا يفسخ الاقالة الا بطريق الفسخ وانما قد نال المبيع من الزيادة قبل القبض منفصلة كانت او منفصلة لا تمتنع الاقالة عنده وكذا الزيادة المنفصلة بعد القبض في حق ثالث تظهر فائدة في مسائل منها ان البيع لو كان عقارا ففسخ الشفع الشفعة في بيعه حاز له ان اخذها في اقالته ومنها ان المشتري اذا باع المبيع من آخر ثم تقايلا فاطلع البايع على عيب كان عند البايع الاول ليس للبييع الرجوع في حصة لان الموهوب له في حق الواهب عذلة المشتري من المشتري منه ومنها ان المشتري اذا باع المبيع من آخر قبل قبضه ففسخ تقايلا جاء للمبايع ان يشتري المبيع منه باقل مما ابعده لانه في حق البايع كالمملوك بشر ان يشتري الثاني ومنها ان المشتري يعرض الخمار بعد تناول الخمر ثم رده لعيب فيه بغير قضاء فذلك العرض في يده لا يفسخ عنه الزكوة لانه بيع جديد في حق ثالث وهو الفقير لان الرد عيب بغير قضاء اقالة وتجوز الاقالة بمثل الثمن الاول وفي فتاوى القضاة اذا باع المولى او الوصي شيئا باكثر من قيمته لا تجوز اقلته وان كانت بمثل الثمن الاول

الا اذا تعدت ففسخا

المبايع اذا كان مكلا يجوز للمبايع بيعه بلا اعادة الجبل ومنها ان البايع اذا وهب المبيع من المشتري بعد الاقالة قبل القبض حازت حصة ولو كانت الاقالة سعي في حزمها لما حاز كل منها هذا اذا لم يجعلها فسخا وان لم يجر بان زادت المبيعة بعد القبض زيادة منفصلة تكون الاقالة باطلة عنده لانه لا يفسخ الاقالة الا بطريق الفسخ وانما قد نال المبيع من الزيادة قبل القبض منفصلة كانت او منفصلة لا تمتنع الاقالة عنده وكذا الزيادة المنفصلة بعد القبض في حق ثالث تظهر فائدة في مسائل منها ان البيع لو كان عقارا ففسخ الشفع الشفعة في بيعه حاز له ان اخذها في اقالته ومنها ان المشتري اذا باع المبيع من آخر ثم تقايلا فاطلع البايع على عيب كان عند البايع الاول ليس للبييع الرجوع في حصة لان الموهوب له في حق الواهب عذلة المشتري من المشتري منه ومنها ان المشتري اذا باع المبيع من آخر قبل قبضه ففسخ تقايلا جاء للمبايع ان يشتري المبيع منه باقل مما ابعده لانه في حق البايع كالمملوك بشر ان يشتري الثاني ومنها ان المشتري يعرض الخمار بعد تناول الخمر ثم رده لعيب فيه بغير قضاء فذلك العرض في يده لا يفسخ عنه الزكوة لانه بيع جديد في حق ثالث وهو الفقير لان الرد عيب بغير قضاء اقالة وتجوز الاقالة بمثل الثمن الاول وفي فتاوى القضاة اذا باع المولى او الوصي شيئا باكثر من قيمته لا تجوز اقلته وان كانت بمثل الثمن الاول

بيع الوفا

الاي بيع العرف فانما يقع فيه بعد هلاك الدين لا يراها غير متضمنين والمعتود عليه ما استوجب كل منهما
في ذمة صاحبه كذا في النهاية اعلم ان العقد الذي شرط فيه الاقالة اذ ارد البايع الثمن والناس سموه بيع
الوفا وفي المصنف بيع الامانة فله حكم الرهن عند اكثر المشايخ فلا يباح للمشتري ان يفسخ المبيع بغير
اذن البايع ويسقط الدين بملكه وبعض المشايخ جعله باطلا اعتبارا بالهاتين ولعنه جعله في حكم بيع
المكره فيقتضيه المشتري ان شاء لانه لم يكن راضيا به وقال الامام نجم الدين السني اتفق شيخنا في
هذا الزمان على جوازه وافادته بعض الاحكام وهو الاشفاق به لحاجة الناس اليه ولتعاملم فيه والقوله
قد نال بالتعامل كافي الاستفصاح قال صاحب النهاية عليه الفتوى وفي الحاشية الصحيح ان العقد الذي
جاء فيه ان كان لفظ المبيع لا يجوز رهنه ثم ينظر ان ذكر الشرط فيه بفسد وان ذكر فيه اوجه
المواعدة وعقداه خاليا على الشرط ببيع العقد ويلزم الوفا بالعهد لانه المواعيد قد يكون لازمة لحاجة
الناس وفي الفتاوى الظهيرة لو ذكر الشرط بعد العقد لم يلحق بالعقد عند ابي حنيفة ولم يذكر اخي في مجلس
العقد وبعده **فصل في المراجعة والتولية** والوصية **تحت التولية البيع بالثمن الاول** بل زيادة
بيع وهو بالرفع بدل من التولية وبيان له وفي عبارة فسخا لان الثمن الاول صار ملكا للمبايع فلا يمكن
البيع به ولعله اراد به بمثل الثمن الاول وفيه ايضا اشباه لما سيجي من ان اجرة الصباغ والعقار وغيرهما
نظم الي الثمن الاول فلا يكون الثاني مثالا له في المقدار فيكون المراد بمثل الثمن الاول ما قام عليه وفي ذكر الثمن
اشارة الى ان المراجعة والتولية لا تجوزان في بيع العرف لان احدهما يبدله غير متعين للمبيعية والآخر للتولية
ودخل فيه ما هو من حكمه كمن مضى عدا فاقبض منه ففسخا فافسخا عليه بالقيمة ثم عاد العبد فلفصا بزيادة
تولية ومراجعة كذا في الحاشية **والمراجعة زيادة** اي هي البيع بالزيادة من الثمن الاول وان لم يكن من حصة
او الوصية **حيث يكون العوض مثليا** اذ لو لم يكن كذلك لا يعرف كون المبيع بمثل الثمن الاول وبالزيادة عليه
او بالنقص عنه او مملوكا للمشتري كما اذا اشترى عبدا بثلث فادان ببيعته مراعاة عليه لادان
يكون ذلك الثوب مملوكا للمشتري حيث يبيع به وزيادة ربح معلوم عليه اذ لو لم يكن كذلك يقع عقد المراجعة
على قيمة ذلك الثوب وهي مجبولة بفسد **والربح مثلي معلوم** وهذه الجملة الاسمية حال قد جده لانه
لو باعه بالثوب المملوك للمشتري او بعشر قيمته لا يجوز ان يربح بكونه مجبولا **ويضم** الى راس المال **اجرة**
العقار والصباغ في المراجعة الصباغ وجرها ما يصنع به **والطراز** وهو الكسر على الثوب **والثمن وحمل**
الطعام والسفار وفي المراجعة السفار ان كانت مشروطة في الصدف تقم والا فذكر المشايخ على انها
لا تقم واما اجرة الدال فلا تقم اتفاقا **وسايق الغنم** لان هذه الاشياء يربح في عين المبيع كالصنع والنفقة
او في قيمته فقط كالحمل والسوق لان القيمة تختلف باختلاف المكان فخلق اجرة راس المال وفي البين ان
فعل المشتري بيده شيئا ما ذكر من الثمن ويحتمل لا يبيع **الاراعي** اي لا يبيع احرا الراعي لانه لا يملكه
والحفظ لا يربح في عين الشيء ولا في قيمته **ولنفقة نفسه** يعني لا يبيع ما نفقة المشتري على نفسه في
سعره من وقت شرائه المبيع ففسخه لان المبيع وكسوته وكراه يبيع كذا في المخطط **وحمل الاق ولجرة**
طبيب ومعلم اي لم يبيع هذه الاشياء لانه لا يربح في قيمته المبيع شيئا واما ثبوت الزيادة في الثمن
فلعن فيه وهو دونه وشغله لانه لا يربح في العلم غايته ان الثمن وقع شرط ولم يرد اجرة المعلم
مالة المبيع **ويقول البايع** اذا ضمن بالثمن ما يجوز ففسخه **تقوم على كذا الا اشتريته** اي لا يقول
اشتريته كذا بخلاف الكذب **وللمشتري الخيانة** اي حيفته **للخيانة** اي الخيانة للمبايع في
راس المال **في المراجعة بين الاخذ بالثمن والحق في التولية** اي المشتري عند الخطر من الثمن

المبايع اذا كان مكلا يجوز للمبايع بيعه بلا اعادة الجبل ومنها ان البايع اذا وهب المبيع من المشتري بعد الاقالة قبل القبض حازت حصة ولو كانت الاقالة سعي في حزمها لما حاز كل منها هذا اذا لم يجعلها فسخا وان لم يجر بان زادت المبيعة بعد القبض زيادة منفصلة تكون الاقالة باطلة عنده لانه لا يفسخ الاقالة الا بطريق الفسخ وانما قد نال المبيع من الزيادة قبل القبض منفصلة كانت او منفصلة لا تمتنع الاقالة عنده وكذا الزيادة المنفصلة بعد القبض في حق ثالث تظهر فائدة في مسائل منها ان البيع لو كان عقارا ففسخ الشفع الشفعة في بيعه حاز له ان اخذها في اقالته ومنها ان المشتري اذا باع المبيع من آخر ثم تقايلا فاطلع البايع على عيب كان عند البايع الاول ليس للبييع الرجوع في حصة لان الموهوب له في حق الواهب عذلة المشتري من المشتري منه ومنها ان المشتري اذا باع المبيع من آخر قبل قبضه ففسخ تقايلا جاء للمبايع ان يشتري المبيع منه باقل مما ابعده لانه في حق البايع كالمملوك بشر ان يشتري الثاني ومنها ان المشتري يعرض الخمار بعد تناول الخمر ثم رده لعيب فيه بغير قضاء فذلك العرض في يده لا يفسخ عنه الزكوة لانه بيع جديد في حق ثالث وهو الفقير لان الرد عيب بغير قضاء اقالة وتجوز الاقالة بمثل الثمن الاول وفي فتاوى القضاة اذا باع المولى او الوصي شيئا باكثر من قيمته لا تجوز اقلته وان كانت بمثل الثمن الاول

المبايع اذا كان مكلا يجوز للمبايع بيعه بلا اعادة الجبل ومنها ان البايع اذا وهب المبيع من المشتري بعد الاقالة قبل القبض حازت حصة ولو كانت الاقالة سعي في حزمها لما حاز كل منها هذا اذا لم يجعلها فسخا وان لم يجر بان زادت المبيعة بعد القبض زيادة منفصلة تكون الاقالة باطلة عنده لانه لا يفسخ الاقالة الا بطريق الفسخ وانما قد نال المبيع من الزيادة قبل القبض منفصلة كانت او منفصلة لا تمتنع الاقالة عنده وكذا الزيادة المنفصلة بعد القبض في حق ثالث تظهر فائدة في مسائل منها ان البيع لو كان عقارا ففسخ الشفع الشفعة في بيعه حاز له ان اخذها في اقالته ومنها ان المشتري اذا باع المبيع من آخر ثم تقايلا فاطلع البايع على عيب كان عند البايع الاول ليس للبييع الرجوع في حصة لان الموهوب له في حق الواهب عذلة المشتري من المشتري منه ومنها ان المشتري اذا باع المبيع من آخر قبل قبضه ففسخ تقايلا جاء للمبايع ان يشتري المبيع منه باقل مما ابعده لانه في حق البايع كالمملوك بشر ان يشتري الثاني ومنها ان المشتري يعرض الخمار بعد تناول الخمر ثم رده لعيب فيه بغير قضاء فذلك العرض في يده لا يفسخ عنه الزكوة لانه بيع جديد في حق ثالث وهو الفقير لان الرد عيب بغير قضاء اقالة وتجوز الاقالة بمثل الثمن الاول وفي فتاوى القضاة اذا باع المولى او الوصي شيئا باكثر من قيمته لا تجوز اقلته وان كانت بمثل الثمن الاول

المبايع اذا كان مكلا يجوز للمبايع بيعه بلا اعادة الجبل ومنها ان البايع اذا وهب المبيع من المشتري بعد الاقالة قبل القبض حازت حصة ولو كانت الاقالة سعي في حزمها لما حاز كل منها هذا اذا لم يجعلها فسخا وان لم يجر بان زادت المبيعة بعد القبض زيادة منفصلة تكون الاقالة باطلة عنده لانه لا يفسخ الاقالة الا بطريق الفسخ وانما قد نال المبيع من الزيادة قبل القبض منفصلة كانت او منفصلة لا تمتنع الاقالة عنده وكذا الزيادة المنفصلة بعد القبض في حق ثالث تظهر فائدة في مسائل منها ان البيع لو كان عقارا ففسخ الشفع الشفعة في بيعه حاز له ان اخذها في اقالته ومنها ان المشتري اذا باع المبيع من آخر ثم تقايلا فاطلع البايع على عيب كان عند البايع الاول ليس للبييع الرجوع في حصة لان الموهوب له في حق الواهب عذلة المشتري من المشتري منه ومنها ان المشتري اذا باع المبيع من آخر قبل قبضه ففسخ تقايلا جاء للمبايع ان يشتري المبيع منه باقل مما ابعده لانه في حق البايع كالمملوك بشر ان يشتري الثاني ومنها ان المشتري يعرض الخمار بعد تناول الخمر ثم رده لعيب فيه بغير قضاء فذلك العرض في يده لا يفسخ عنه الزكوة لانه بيع جديد في حق ثالث وهو الفقير لان الرد عيب بغير قضاء اقالة وتجوز الاقالة بمثل الثمن الاول وفي فتاوى القضاة اذا باع المولى او الوصي شيئا باكثر من قيمته لا تجوز اقلته وان كانت بمثل الثمن الاول

قد رما خان البائع في بيع التولية **ويا مريه** الى ابو يوسف بالخط **فيما** الى في صورة في الخيانة في المراجعة والتولية
مع **حصتها** الى مع حصته قدر الخيانة **من الزرع** في المراجعة مثلا اذا قال اشترت هذه التوب لعبت فباعه
مراجعة خمسة عشر فظهر ان البائع كان اشتراه بخمسة عشر فظهر ان الخيانة من الاصل وهو درهمان ويحيط من
الزرع ما قبلهما وهو درهم واحد فباعه التوب باثني عشر درهما ولو كان في الاجل بان لم يبين ان اشتراه
خفية او بين وعان في قدر الاجل فظهر ان الخيانة في المراجعة لان الموجل انقص في التولية من الخيانة في
المحيط **وصيره** الى محمد المشتري **مطلقا** الى سواء كان الخيانة في المراجعة والتولية في خفية ان
الخط لولم يوجد في التولية يكون قدر الخيانة زائرا على التي الاول فيصير مراجعة لا تولية واما في المراجعة
لولم يحيط ببيع مراجعة غائبة ان الزرع يكون اكثر مما ظنه المشتري فيقتله الخيار لموان الرضا ولا يربح
ان الاصل هو لفظ المراجعة والتولية وذكر ان في العقد جري مجري التفسير له ولا بد من ما العقد الثاني
على الاول فيحيط قدر الخيانة لكون التي الثاني كالاول ولغيره ان الاصل ما هو المذكور في العقد لكونه معلوما
والتي الاول غير معلوم فذكر المراجعة والتولية مجلي على الترتيب فيجري مجري الوصف فاذا طرقت الخيانة فيها
تغير المشتري لموان الوصف المزعوم في التي كالوفات في البيع **فلو هلك** البيع عند طرقت الخيانة في
المراجعة **قبل الرد** و**امتنع** الفسخ بسبب اوزيادة في البيع **سقط الخيار** لزمه جميع التي كسقوط
خيار الروبة والشرطهما **ولو اشترى** **توبين** **صفة كلاب خمسة** يعني اشترى كل توبين خمسة
واحد كره له الى محمد المشتري **بيع احدها** **مراجعة خمسة** **من غير بيان** اي من غير بيان
اذا اشتراه خمسة مع توبين اخر لان الجيد قد يبيع الى الردي ليرجيه فتمت التهمة وقال لا يكره قيد
توبين لان المشتري لو كان ما يكال او يوزن او يحد بحوز اتفاقا وقيد بقوله بصقة لا يكونان بصفتين
بحوز اتفاقا وقيد بقوله كلاب خمسة لا يكون ليم لكل واحد ثمانية ارجوز اتفاقا ولما ان من كل توبين معلوم
ولا اعتبار للجودة والروادة مع تعيين التي ولا تهمة **ولو اسلم** **فيما** اي في توبين متساويين في الجيد والصفة
بعشرة فيقضيها وقت حوز الاجل **فبيعه** **احدها** **مراجعة خمسة** **مكره** عنه اي خفية ما لم
يبين وقال لا يكره قيد بالسلم لانه لو اشتراها يكره بيع احدها مراجعة اتفاقا وقيد بتوبين لانه لو
كان السلم منه توبا واحدا يجزى بيع نفسه مراجعة اتفاقا وقيد بالسلم وبين جنسا وصفة او اختلفا
جنسا لا يجزى السلم اذا لم يبين حصة كل منهما من راس المال وان اختلفا صفة واخذ جنسا على السلم لا يجزى
بيع احدها مراجعة اتفاقا وقابل كلا التوبين بعشرة اذ لو بين من كل واحد منهما لا يكره اتفاقا وقيد بتقضيها
لان البيع قبل القبض غير جائز اتفاقا وقيد المراجعة ليس للاحتراز عن التولية لانها في الحكم كذلك بل لانه لو باعه
مطلقا لا يكره اتفاقا وقيد بقوله خمسة لانه لو باعه بالزاد عليها لا يجزى اتفاقا لهما ان حصة كل منهما
من التوب معلوم لنا وبما مضى كان سمي لكل منهما خمسة وله ان التي انما ينقسم على التوبين باعتبار قيمتهما
والقيمة تختلف باختلاف المتولين واعتبار الصفة في العين لقوف فكره ببيعة مراجعة بلا بيان لان فيه شبهة
الخيانة **ولو اشترى** **توبا بعشرة** **فباعه** **خمس عشرة** **ثم اشترى** **بعشرة** **فللمراجعة** **قيد خمسة**
يعني ببيعة مراجعة على خمسة عند اي حينه ويقول قام على خمسة **ولو باعه** الى التوب بالذي اشتراه بعشرة
بعشرين **ثم اشترى** **بعشرة** **فيما** اي في الصورة يبيع جميعا لهما ان العقد الثاني عقده بمرئيه عن
الاول فيجوز ان المراجعة عليه كالو باعه بعشرين واما في خمسة عشر ثم اشترى فانه ببيعة مراجعة
بعشرة وله ان الزرع في البيع الاول كان على الصمد السقوط بان يراد المشتري البيع بظهور العيب فيه فاذا
بالشراء ذلك الزرع وللتاكيد حكم الايجاب فصار كانه اشترى ثانيا ما باعه وخمسة بعشرة فقابلت
الختان وبقي الثوب في المسئلة الاولى خمسة فبيعه مراجعة عليها وفي المسئلة الثانية بقي بمجانا فلا يبيعه

فالمرجعة متبعة بغير
مراجعة اصلها في خفية
وقال ارجع بعشرة

مراجعة

مراجعة عند اعن شبهة الخيانة وفي المحيط ما قاله ابو حنيفة او ثوب وما قاله ارفق **ولو نقيت نفسه** اي
البيع بلا صنع **احده** **عنه** اي عند المشتري **وعنه** **معلوم** **فراخ** به اي باعه مراجعة على التي **المعلوم** **من**
غير بيان اي من غير بيان انه اشتراه سليما كما لم يبين عنده **اجزاه** وقال زفر ليس له ذلك قيد بقوله
بنفسه لانه لو نقيت بفعل المشتري او لاخيه لا يبيعه مراجعة من غير بيان اتفاقا وفي المحيط كذا الخلاف
اذا وجدته معياله ان هذا العيب نقصان بعد العقد فصار كقصان حاصل بفعله او بفعل اجنبي ولنا ان
الغائب بالعيب نقص الوصف والوصاف لا يتقابلان في التي ولهذا لو كان وصف من البيع قبل التسليم لا يسقط
بدني من التي بخلاف ما قال عليه لانه بالاتفاق صار مقصودا وفي الحاشية لو اشترى دابة فاجر هاتم باعها
مراجعة على ما اشتراه لا ينقص اجزها لان الاجرة بدل عن المنفعة لانه شي من الدابة ولو اشترى دجاجة
فباعته بعد قصها بحسن بطنها وينقص فتمت من التي عند المراجعة ان لم ينقص عليها مقدار من البيض لان
البيض من اجزاء الدجاجة **فصل** في القرف في البيع والتي قبل القبض **منعوا بيع المتقول**
اي بيع المشتري للبيع **المتقول** **قبل القبض** **مطلقا** اي سواء كان طعاما او غيره وقال مالك ببيع ما سوك
الطعام قبل القبض جائز وبيع الطعام بالطعام قبل القبض غير جائز كذا نقل للمصنف مذهب مالك في شرحه
اقول مذهب غير معلوم من مخالفتنا فكان ينبغي ان يبين مذهبنا على التفصيل لانه صار ملكا للمشتري
فيجوز بقره فيه واما بيع الطعام فلم يجز لقوله عليه السلام من ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى يستوفيه اي
يقبضه ولنا ما روي انه عليه السلام يبيعه الزور وهو البيع الذي فيه خطر انفسا بهلاك البيع وهو
محقق في المتقول قبل القبض قيد بالبيع لانه لو اوصاه رجل فاقبل القبض مع الوصية اتفاقا ولو وصاه
من البائع قبضه انتقض البيع لان قبضه لا يوجب عن قبض المشتري فيجعل الهبة محازا عن الاقالة ولو وصاه
من غيره او وصته في به او امره فالاصح انه يحوز قبضه لان قبضه لا يوجب قبض المشتري فيكون قابضا لنفسه
وقيد بالمتقول بالبيع لانه لو كان مهورا او ميراثا او بدل الخلع تجزى بعد قبض المتبضع اتفاقا لان العقد
لا ينفسخ بهلاكه فيها كذا في التبيين وذكر في الاحاسن الخفية بين البيع والمشتري تكون قبضا بشرط طهرها
ان يقول البائع خلت بينك وبين البيع والتي ان يكون البيع بحوزة المشتري بحيث يتمكن من اخذه بلا مانع ولو
باع صيغة في العهر او سلمها اليه فان كانت قريبة منه بحيث يتصور فيها القبض الحقيقي في الحال يكون قبضا
والا فلا والناس عن هذا غافلون وهو الصحيح وظاهر الرواية والثالث ان يكون البيع مفروضا غير متقول
بحوزة غيره حتى لو باع دابة وسلمها الى المشتري وفيها قليل من متاع المبيع لم يكن قبضا حتى يسلمها فارعة
ولو خطي البائع في داره بين البيع والمشتري لا يكون تحلية عندي يوسف حتى لو هلك المبيع بعد هلاكه لم يكن
من مال البائع وعند محمد يكون تحلية فيه كمن مال المشتري **وطرده** **في العقار** يعني قال محمد لا تجزى
بيع العقار قبل القبض كالمقول وقال لا تجزى لان بيع العهر غير متحقق في العقار لان الهلاك فيه نادر والنادر
لا حكم له حتى لو تصور هلاك العقار قبل القبض ان كان على شرط الهز ونحوه لا يجوز ببيعة اتفاقا كذا في التبيين
واما اجارة العقار قبل القبض فتقبل على الخلاف والصحيح انه لا يجوز اتفاقا لان المعقود عليه هو المنافع وهلاكها
غير نادر فصار كالمقول ولو وقفه فالامر موقوف ان قبضه نقد والافلاك في الكافي **واسئلوا** **البيع**
بهلاك المبيع سواء كان البيع بائنا او فيه خيار البائع والمشتري **قبله** اي قبل القبض ولا يلزم التي على
المشتري ولا العنان على البائع وقال مالك لا يبطل فعل المشتري التي وعلى البائع ضمان قيمة المبيع هذا
اذا كان هلاكه بافد سمي او بفعل البائع او بفعل المعقود عليه واما اذا كان بفعل المشتري لا يبطل
البيع ففعل التي اتفاقا اذا كان الخيار للبائع او كان البيع فاسدا ففعل العنان اتفاقا كذا في الخارصة
قيد بهلاك المبيع لان بهلاك التي لا يبطل اتفاقا وقيد بقوله قبل القبض لان الهلاك لو كان بعد

التضييع
ارض عفا
اح

لا يبطل اتفاقا له ان البيع في ضمان البائع فيضمن قيمته للمشتري فتقوم القيمة مقامه كافي العصب ولنا ان البيع
كان محسوبا عليه على الثمن فلو ضمن كان ضمانا لنفسه وهو باطل فاذا تلف المبيع لا يبطل العقد
مضروبة ومن اشترى ميكلا او موزونا بكل ووزن فباعها مكايلا وموازنة اعاد المشتري
منه اي من المشتري الاول الكيل والوزن ولا يفتى بكل ما بعد في حقيقته لاحتمال ان يكون زائدا مما ساه
فلا يمتا زمامه بكل نفسه وفي التجديد لو اعيد بلاعادة الكيل يكون البيع فاسدا لقوله عليه السلام من اشترى
طعاما فلا يبعه حتى يكاله معناه اذا اشترى شيئا مكايلا فلا يبيعه مكايلا حتى يكاله وقد اطلق
اتفاقا وفي الهدايا الصحيح ان البائع لو كاله بعد البيع مرة بحضرة المشتري يكتفي به ولا يحتاج الى الاعادة لان
المبيع صار معلوما فلهذا لا يشترط الا اذا ملك ميكلا او موزونا بمهنة او مبراة او غيرها جاز له ان يتصرف
قبل الكيل والوزن كذا في الكفاية وقد يقول فباعها لانه لو جعلها ثوبا بان اشترى ثوبا بهما يجوز للبائع
المصرف فيها قبل الكيل والوزن لان الصرف في الثمن قبل قبضه جاز وقد يقولنا مكايلا وموازنة لا ندلو
باعها بجازفة لم يحجج المشتري الثاني الى اعادة الكيل والوزن لان الزايد يكون له **والحدوي المتقارب**
عدا كل وزن عند اي حيفه من اشترى معدودا بشرط العود لا يبيعه الثاني ولا يملكه حتى يبعه لان
شبهه اختلاط غير المبيع بالمبيع ثابتة في المعدود كما في الموزون **وقال كالمذروع** لان الزايد لا يجري
بين المعدودين كافي المذروعين فلهذا ان يبيعه بلاعد فيكون الزايد للمشتري كالذراع الزايد اذا اشترى
ثوبا بمذوعة يكون له **ويجوز الصرف في الثمن** بعبء او بيع او غيرها اذا كان عينيا واما اذا كان دينيا
فالسرف فيه عليك من عليه الدين بعبوض او بغير عبوض لان عليك من غير من عليه غير جاز **فصل في قبضه** هو
لان الامان لا يتحقق في العقود وليس فيها عند انفساخ العقد بلاكه **في غير الصرف** في قبضه لانه لو تصرف
في بدل الصرف قبل قبضه بان يبيع دينارا بدينارهم واشترى بهما ثوبا او براه عنها او بغير قبضها وقبل
الاخر لا يجوز اذ لو جاز لبطل الصرف لغوات شرطه وهو الفسخ اعلم ان السلم داخل في غير الصرف مع ان الصرف
في راس المال قبل القبض غير جاز وكان عليه ان يستثنيه فان قلت اعلم انه لم يذكره اعتمادا لما سبق في فصل
السلم قلت يذكر الصرف ايضا في قبضه فلم يفرقه **ويجوز الزيادة** من العاقبة او من اجبتي
عليه اي على قدر المذكور في الثمن سواء كان الزايد من جنس ما زيد عليه او من غير جنسه في غير الصرف
في قبضه لان الزيادة من طرف في الصرف باطل عند ابي يوسف وحسب لما سبق في قبضه وفي النظم
الزيادة في الثمن اما تجزى حال قيام البيع حتى لو هلك او تصرف فيه المشتري بحسب تغيير اسمه كما اذا كانت
حقيقة فظننا بخود ذلك او خرج من كونه محلا للبيع كغيره وكتابته وامثالها لا تجوز الزيادة في الثمن
لانها تثبت في مقابلة البيع وهو هالك او في حكمه فلم ينع القابل **والخط منه** اي حط البائع من الثمن
ولحقها اي الزيادة والخط المذكور وهو حط البعض **بالعقد** فمصدر كان اصل العقد ورجعي
ما بعد ما كانها حتى لو لم يبعد ما زاد كغيره في قبضه **ولو بعد لزومه** اي وان كان الخط او الزيادة بعد
لزم العقد وقال الشافعي ونحوه لا يلحق بكل من ماصلة مبتدأة في حط البعض لان حط كل الثمن غير ملحق
بالعقد اتفاقا لانه لو اثنى بيع العقد بلا ثمن وهو غير مشروع له ان القابل يجرى ما وقع بين مجموع البيع والتمن
لا يملك ان نقضه وتغييره ولنا انها كانتا مالم يكن لرفع اصل العقد فاولي ان يملك تغييره وصحة بالخط
والزيادة وضع الخلاف في البداية والوسطى في الثمن وصح في الثمن في الثمن بانها على المظنومة وعرة
الخلاف في المراجعة والتولية وفيما اذا استحق المبيع حيث يرجع المشتري بما بقي بعد الخط لابل الزايد
لان في الزيادة ابطالا لحقة الثابت بالثمن المسمى **ويجوز تأجيل الحال منه** اي جعل ما لزم اداؤه
في الحال من الثمن **وتأجيل الدين** الحالة من الثمن وغيره لان ابراه الدين من الدين كان جازا

هذا هو الحق في البيع
فان كان البيع في ضمان
البائع فيضمن قيمته
للمشتري فتقوم القيمة
مقامه كافي العصب

هذا هو الحق في البيع
فان كان البيع في ضمان
البائع فيضمن قيمته
للمشتري فتقوم القيمة
مقامه كافي العصب

هذا هو الحق في البيع
فان كان البيع في ضمان
البائع فيضمن قيمته
للمشتري فتقوم القيمة
مقامه كافي العصب

لدينا

لدينا فاولي ان تجزى له تأخير مطالبته **ومتعوه** اي التأجيل **في الفرض** وقال مالك بن نعيم تأجيله لانه دين كابر
الدين فاذ اجله لا يطالبه قبل الاجل ولنا ان الفرض اعارة ولم يذ لا يبيع الا قراض الامن اهل الذرع ولو
جاز تأجيله لزم ان يبيع المقرض من مطالبته قبل الاجل ولا جبر على الذرع بخلاف ما لو اوصى ان يقرض من
ماله فلا نال الفرض الى سنة حيث يلزم ان يقرض من ثلث ماله ولا يطالب قبل المدة لانه وصية بالذرع
كالوصية بالخدمة فيجب تأجيله نظر الوصي له **فصل في الربوا بعلة القدر** وهو الكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن
عوض في معاوضة مال بمال **بحرم الربوا بعلة القدر** وهو الكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن
مع الجنس الاصل فيه قوله عليه السلام الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير
والتمر بالتمر والمخ بالمخ مثلا يمتل برابره من زاد قدر اري وهذا حديث مشهور لقائه بالقبول لم يوردتم اقتفوا
على ان الحكم ليس بمصور مده السنة بل الفرض معلل وعلته عندنا القدر مع الجنس **لا العلم والقيمة** يعني
هذا الشافعي علته العلم فيما يعلم والقيمة فيما يكون ثما مطلقا وهو الذهب والفضة لانهما خلقا لذلك فلا يجري
الربا في التلوس عنده والخلاف يظهر فيما اذا باع حصا او حديدا بجنسهما متفاضلا فانه لا تجزى عندهما
لوجود الكيل والوزن مع الجنس ويجوز عنده لعدم العلم والقيمة وفيما اذا باع دابة من ذهب بدراهم وقيمة
من طعام بحفنتين فانه يجوز لانعدام العلم لان الشرع لم يقدر الحيات بمادون نصف صاع وبالذرة ولا
يجوز عنده لوجود العلم والقيمة وفي النهاية وفي النهاية هذا ان يبلغ كل منهما نصف صاع فان بلغ احدها كما اذا باع
حفنة بغير لا يجوز وفيما اذا كان كل منهما موطون كانا احدهما حبة لا يجوز لان الجنس بالقرابة يجرى النسا
له ان النظر بشرط الثالث في الاشياء الستة وذا بدل على عزتها وحفظها ووصف العلم فيها وصف سرف لان
بثا الانسان به فاسب ان يكون علة وكذا القيمة لان ماله الاموال التي مصالح الانام منوطها انما تعرف
بالايمان فالان يقابلها على ما لا يجوز مالا ولا اثر للقيمة فيه فمكون شرط العمل العلة ولنا ان النسا وجبا لما لا دانا
في الاشياء الستة والثالث انما يقع باعتبار الصورة والمعنى والوتر سوي العوضين صورة والجنس سواها
معنى فاسب ان يكون كلاهما علة على ان قوله صلى الله عليه وسلم اذا اختلف الجنان في بيعه او كذا شئتم يدل
على ان الاعتبار في الجنينة ونساي العوضين فيها مانع من التفاضل **ولم يعللوا بالجنس مع الموت**
وهو بالنظم ما تقوم به بدن الانسان من الطعام **والاخبار** وقال مالك علة الاقتيات وهو لغة قوتا
والادخار بشرط الحاجة كذا في الكافي والتمين لكن المعروف من عبارة المتن ان الجنينة علة ايضا عنده
واسه اعلم له انه عليه السلام خص الذكر كل صفات ومدر فلان العزة والخطية فيها لكل فكان لا يقتصر
انفس ولنا ما سبق من الدليل **ولا فرق بين الجيد والردى** اذا تساوى اذ اتا عندهما **تأجيل الجنس** لقوله
صلى الله عليه وسلم في الاموال الربوية جبرها ودرها سواء **والنسا** اي البيع بالتفاضل والقيمة لوجود
العلة المحرمة للتفاضل او **وجبر القدر مع الجنس** حرما اي التفاضل **واحد** اي اذا وجد احد
العوضين كالتمر وجره كاد اسم كثر في كثر شعيرا والجنس وحده كاد اسم ثوبا بهرويا في ثوب مروي
يجرم النسا وحل التفاضل لان الحكم لا يتعلق بوصفين موزونين كان مجموعهما علة حقيقته بحرمهما فيه
حقيقة الفضل وشبهته ايضا وكان لكل منهما شبهة العلة بحرم به ما فيه شبهة الفضل فخط وهو
النسا لان في التفاضل شبهة على النسبة اذا تساوى ذاتها فان قلت انه بعض العلة فبني الا يثبت بالحكم
قلت انه علة تامة لحرمه النسا وان كان بعض علة لحرمه ربا الفضل **الا في اسلام منقود** كادهم
والدنا بغير **في موزون** كالزعفران ونحوه فان النسا لم يجرم فيه مع وجود احد الوصفين وهو الوزن
فيها وانما جاز لان الوزن لم يجرمها من كل وجه فان المنقود يؤثر بالسحق والزعفران ونحوه يؤثر
بالامسا فلم يثبت في صفة الوزن وكذا في المعنى لان المنقود لا يتبعين بالعتيق والزعفران يتبعين

هذا هو الحق في البيع
فان كان البيع في ضمان
البائع فيضمن قيمته
للمشتري فتقوم القيمة
مقامه كافي العصب

الفضل

ويعرف الكيل والوزن بالنقص فان الخطأ والشبهة في الكيل والوزن والقياس في البيع والشراء
النقص من النقص عليه السلام على ذلك فلو باع حنفية بكنفة وزنا لا يجوز وان ورد العرف على وزنها لان النص
أمر من العرف على وزنها الا اذا علم أنها متماثلان في الكيل **وما لا يضر فيه** أي يعرف ما لم يرد فيه نص بالكيل
او **وزن بالعرف** والعادة لان الشرع اعتبر عادات الناس **وجعلوا البر والشح وجنسين** فيجوز بيع
أحدهما بأخر متفاضلا وان كان في كل منهما حبات من الأخر في المستهلكة لأنها معلومة وقال مالك
في حكم جنس واحد فلا يبيع أحدهما بأخر متفاضلا لأنها متقاربان في الميت والمحصنة والصورة ولما
أما مختلفان في اسم ومعنى فكانا جنسين حقيقة والتقارب لا يدل على الاتحاد في الجنس **ويشترط في الصرف**
وهو عقد وقع على جنس الأمان **فبعض العوضين في المجلس** لقوله صلى الله عليه وسلم المنة بالمنة
ها وهما مضافان بربابيد والمراد به الفتن فيهما عند لا نه الله **وفي غيره** أي يشترط في غيره عقد الصرف من
الرويات أي ما يجري فيه الربا **المقيمين** دون التفاضل **ولا تشترطوا التقابض في بيع الطعام بمثله**
عينا صيرته باع بربابيد بينهما وتفرقا قبل القبض جاز عندنا خلافا للشافعي فيد بقوله عليه السلام اذا تفاضل الجوز
اتفاقا وقيد بقوله عينا ادلولكم عينا لا يجوز اتفاقا ما عدا ما تقدم الغيبة وأما عنده فلم يرد القبض
له قوله صلى الله عليه وسلم الطعام بالطعام بربابيد ولما ان المقصود من العقد التمكن من الصرف وذا يحصل
بالقبضين وأما المقود فاشترط القبض فيها لأنها لا تتعين بالقبضين المراد بقوله بربابيد فمما رواه عينا ببيع
لما رواه عينا من الصات كذا **ولا يجوز بيع الخطأ بالحق ولا بالسوق والخطأ** لأن الخطأ باقية
من وجه باعتبار أنها أجزاء الخطأ **والحق بالسوق** لا يبيع بربابيد عندنا في حصة **مطلبا** أي لا يتساوى
ولا متفاضلا وقال لا يجوز مطلقا قيدا بالسوق لأن بيع الحق بالحق متساويا كذا اذا كانا مكسوسين
جاز اتفاقا قالها أنها حسان ولهذا اذا تلافى أحدهما لا يضمن بالآخر وله ان السوق أجزاء الخطأ المقتضية
المشوية والحق لغير المقتضية وبيع الخطأ المقتضية بغير المقتضية لا يبيع بحال لعدم التسوية بينهما لاكتنا
أحدهما إلى اجتماعه وتحتل الآخر فكذا أجزاءها ما اختلفا في حكم الضمان فلان الأصل فيه الممانعة من
كل وجه **وكذا الخبز بالخطأ** يعني بيع خبز الخطأ بالخطأ متساويا او متفاضلا غير جاز عندنا في حصة
لاتحاد جنسها وجاز عندنا **وظاهر الذهب الحزين وعليه الفتوى** لأن الخبز عدي او موزون والخطأ
كيفية نصا فلم يتحقق العلة **واستقرض الخبز لا يجر حرجا** عندنا في حصة **مطلبا** أي لا عدد ولا وزنا
لان الاستقراض انما يكون في المثل ولا تماثل بين أحاده عدا لتفاوتها ولا وزنا لان وزنها متفاوتة
الخبز في الخبز واذا قدر تحول مضمون بالقيمة كالمبيع بربابيد فاسد من الحقائق **ويجوز** أي بربابيد يستقرض
الخبز **وزنا** فلو كان اتحادها انما يتاوى بدلا بالعدد **والطهارة** أي عتق حوزا استقرضه وزنا وعدا
لتفاوت الناس على أهل التفاوت بين أحاده كالأهروا بين الجوزين وعليه الفتوى **والرطب** أي بيع
الرطب **بالتمر والعنب** أي بيع العنب **بالزبيب** جاز عندنا في حصة **كلا متساويا** وقال لا يجوز فيد بقوله
كلا لا لا يباع بموازنة او موازنة لا يجوز اتفاقا وقيد بالرطب لأنه لو باع التمر بالرطب اتفاقا كذا في
المصنف لما روي أنه عليه السلام سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال عليه السلام اتقوا إذا جفت قبيل نعم
فقال عليه السلام فلا دن وفيه إشارة إلى ان الممانعة لا بد منها عند التفاوت وأما بيع الرطب بالرطب والعنب
بالعنب فجاز عندنا وان ظهر التفاوت بعد الحذف لأن التفاوت ظهر بعد خروج البلبان عن اسم عقد عليه
العقد فلم ين ذلك تفاوتا في العقود عليه فلم يعتبر وله أنها جنس واحد والتاوى بينهما ثابت عند
العقد فيبيع ومما روي أنه عليه السلام سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال عليه السلام اتقوا إذا جفت قبيل نعم
السائل كان وصيا في مال اليتيم فلم يأن عليه السلام به نظر اليتيم في بيع العنب بالزبيب غير جاز اتفاقا

وذكر

وذكر أبو جعفر أن جاز اتفاقا خلافا لغيره الا قال لم يورد صاحب المظنوم هذه المسألة **ومنع من خطئه وزيب**
رطبين يابسين ورطبين يعني بيع حنفية رطبة او مبلولة بمثلها او يابسة منها وبيع رطب منع بمثله
او يابس غير جاز عندنا لعدم اعتبار التساوي في الحال والمال حنفية الرواية عن محمد أن هذا لا يجوز
اذا استلقت الخطأ وانتجت وفي الخطأ وأما إذا لم يكن كذلك فجاز بيعه متساويا وقال لا يجوز لان حال البيع محتمل
وقت العقد فيعتبر التساوي فيه وأما أبو يوسف فلم يعتبر في المسئلة السابقة وقت العقد لورود الحديث
في الرطب **ومنعنا الزيتون** أي بيعه **بالزيت** **والسمسم بالشيرج حتى يعلم زيادة الدهن فيها**
يعني يعرف زيادة الدهن الجوز على الدهن الكاين في الزيتون والسمسم يكون المصدر مضاعفا إلى فاعله ولو
قال زيادة الدهن على ما فيها كان أوضح **ليقابل الشيرج** أي ليكون الدهن مقابلا بمثله والزيادة بالخير وهو
ما خرج منه من التل وكل من تعرف ان هذا الشرط فيما اذا كان لتقله قيمة وأما إذا لم يكن كذلك ذهب داود إلى
زيادة الدهن غير مشروطة لان الزنا لا قيمة له **لا مع الحلاله** يعني يجوز عندنا في البيع مع الحلاله بان الدهن
أكثر منه واقبل قيدا بالحلاله لا إذا علم زيادة الدهن يبيع اتفاقا وادعاه عدمه لا يبيع اتفاقا لأنه الأصل في
البيع هو المواز والفساد لا يثبت بالشك ولما أنه يفسد اذا كان الزيت الخالص متساويا وانقصا وبيع اذا
كان أكثر فلا يعلو حجة الفساد صار الحكم للغالب فان قلت الزيتون مكمل والزيت موزون فكيف يحرم التفاضل
بينهما قلت المقصود منه دهنه وهو موزون والحكمة باعتباره وعلى هذا الخلاف اذا باع شاة على قدرها صوف
بصوف والتين الغير الملوخج بمثلها كان أكثر من الزيتون مكمل والزيت موزون فكيف يحرم التفاضل
على اللحم المقصود بالثاة ليكون الزايد مقابلا بعظمها وجليد هاكا اشتراط في بيع الزيت بالزيتون **وأطلقا جواز**
أي جواز صاحبه البيع المذكور مطلقا قيدا بالحم لا يباع أحدهما في الثانيين المذكورين الغير الملوخج بالآخر
جاز اتفاقا بان يجعل لحم كل منهما بمثله الآخر ولو كانتا مسلوختين يجوز اذا اتساوا وذا ولو اشترى شاة حية
فشاها مدبوحة يجوز اتفاقا كذا في المصنف موضع الخلاف في بيع اللحم من جنس ذلك الحيوان لهما ان الحيوان ليس لحمه
بال ولا يتنفع به انتفاع اللحم وماليتها معلومة بالذوق فيكون حيا آخر بخلاف الزيت مع الزيتون لأنها من جنس واحد
وتجيز اللحم يعني جاز بيع بعض اللحم **والالبان** المختلفة بعضها عندنا **بالبقر** أي بربابيد **كيف اتفق**
أي متساويا كان او متفاضلا واليمن في حكم اللحم وقال الشافعي لا يجوز لا متساويا وقيد بقوله فقد لان بيعه
ممنوعة غير جاز اتفاقا أنه اسم اللحم واللبن يطلق على الكلب فيكون حيا واحدا ولما ان أصولها مختلفة الأجناس
حتى لا يضمن بعضها إلى بعض في الزكوة فكذا أجزاءها ولو باع لحم معر طعم عظم متفاضلا لم يحز لانضمام أحدهما
بالآخر ولكن شعر المعز وصوف الغنم حسان لاختلاف المقاصد وكذا لحم البطن والالاية فان قلت على هذا
كان جنسها لا يجوز بيع لحم الطير بعضها ببعض متفاضلا اذا اتحد الجنس وقد أجازوه قلنا انما جاز لا غير
موزون عادة فلم ين مقدارها والربا لا يظهر في غير المقدر كذا في الخطأ **ولاربا بين المربي وعبد الما**
غير المديون لان ما في يده العبد لسيده قيد بالمادون لا أنه لو لم يكن مادونا لا يمكن جريان العقد بينهما
وقيد بغير المديون لأنه لو كان مديونا مديونا مستغفرا بربابيد يحقق الربا بينهما اتفاقا أما عندنا في حصة
فلان ما في يده ليس ملكا مملوكا فصار كالمكاتب وأما عندها فتنطق حق الغمأ به وكذا المتفاوضان لاربا
بينهما لان الكل مالهما وكذا اشتركا العنان اذا تعاىما من مال الشركة كذا في الشبان **ولا نثبتها** أي الربا
بين المسلم والمخزي في دار الحرب وقال الشافعي جاز لان المسلم التزم بالامان الامن مالهما لا العقد
صحيح وهذا العقد فاسد فلا يثبت الحكم فيثبت الربا بينهما كما ثبت بين المسلم والمسلمين منهم في دارنا ولما
قوله صلى الله عليه وسلم لا ربا بين المسلم والمخزي في دار الحرب **فصل في السلم** وهو بيع موعده
في ملكه بوجوده محتمل وهو ثابت بالسنة واجماع الأمة **أجزاء السلم** **بلفظ البيع** وقال لا ينعقد

الربا في السلم الموعود من السلطان كالتسليم
في السلم الموعود من السلطان كالتسليم

ونحوه
في السلم الموعود من السلطان كالتسليم

وجبة كل نخت عندا غير ما اشتد لاخر فيكم بعدد من ولاي يوسف انما التقا على ان لم يجرها الا عند واحد فكيف
يقضي بعدد من ان تصاد **وقوله دين** يعني ما ذكر من الخلاف اذا التقا على ان راس المال دراهم او دنانير او نحوها
من المثلثة **فان التقا على اربعين واحدة** كما اذا قدر رب السلم اسباليك هذا التوب الا يفي في كرو قال
السلم اليه لابل اسبته في نصف كرتي **يعقوب** ولما التقا **او عينا** يعني ان قال راس المال عينا كما اذا
قال السلم اليه حين قال رب السلم اسباليك هذا التوب الا يفي في كرتي بل اسبته هذا التوب الا يفي في نصف
كرت **يعقوب** اي يفي على السلم ان كان كرامته ما تحت بالينة حدة فرب السلم حيث ازالة التوب عن ملكه بالكر
والسلم اليه حيث ملكه في التوب الا يفي في النصف **والسلم اليه في دعوى التاجيل** اي اصله كما اذا قال
شروطا في عقدنا اجلا وقال رب السلم لم شرط **مصدق** عند اي حصة والقول قوله مع اليقين لان التقا فمما على السلم
التفاق على شرائطه فالتكامل الاجل بعده يكون تكاملا اعم افرجه فلا يعتبر والمسلم اليه ينكر الفاء وهو موافق لالتفاق
فيعتبر **كرت السلم** يعني كان رب السلم مصدق اتفاقا اذا ادعى التاجيل وانكره السلم اليه وقال القول لرب
السلم ادعى السلم اليه التاجيل لان ينكر ما هو حق عليه وهو الاجل وانما صدق رب السلم لان الاجل ينفع المسلم
اليه فاذا انكره بعد اقراره حصره يكون مستغنا فلا يعتبر انكاره فاذا جعل القول لرب السلم يرجع اليه البياي بان
مذاهبه فان قلت ان ليس يمتنع لان له نقضا في هذا الانكار وهو عدم لزوم المسلم فيه واستدراك راس المال لتد الفاء
فما فاده غير متيقن لان الشافعي جوزه بلاحل فلم يحصل له نفع من كل وجه فكان مستغنا لا لانكاره النفع الظاهر
وهو الاجل فيدنا بقولنا اصل التاجيل لانهما لو اختلفا في مذاره كان القول لرب السلم اتفاقا لان ينكر زيادة
الاجل ولو اختلفا في مصلبه فالقول للمسلم اليه لانه ينكر حقا عليه وهو الايمان المحط **وهو اي التاجيل في**
الاستصناع الصحيح وهو ما يقع فيه التقامل كالحق واجرة الخادم وشربة ماء من الشاة بغلس ونحوها **سلم**
عند اي حصة فيجب ان يفي راس المال في المجلس ولا يكون له خيار الروبة **كالفاقد** اي كان التاجيل في الاستصناع
الفاقد وهو لا تقابل فيه كالتجارب سلم بالاتفاق ومرفعي فيه جميع شرائط السلم وقال لا هو ليس سلم لان ابي به
ان غا اخذه وان شأ تركه لانه لو كان سلم لزم ان يفسد لان عمل رجل واحد وهو الصانع مشروط فيه وذلك عند
كان اشراط طعام قرية بعينه كان معسدا وذكر التاجيل فيه محمول على التجيل في المدة واما التاجيل في
الاستصناع الفاسد فانه محل على السلم لان استصناعه فاسد ولو لم يحمل على السلم لفسد كلامه بالكلية كان
القياس في الاستصناع ان لا يجوز لانه بيع محروم لكن روي انه عليه السلام استضع خاقا ومنهرا اختلف في
المعقود عليه فيه قيل هو العمل ولهذا يقال له استصناع ويطلق بموت احدها كالاجارة والصحيح ان المعقود عليه
هو العين ولهذا العمل الصانع بعد العقد وبعده قبل ان يراه المستصنع او جاز لا من صنعه جاز ولو كان المعقود
عليه العمل لما جاز ما ذكر لكن له شبهة الاجارة استبرا ولما بطل بموت احدها **وبغير ابو يوسف صلح اليقين بالم**
فيه بامر المطلوب هذا متعلق بالكيل وكذا قوله بالسلم فيه والمطلوب هو السلم اليه **رب السلم** وهو معقود
صلح على **راس المال النقدي** اي على ان ياخذ رب السلم راس ماله بدل السلم فيه اذ بالند ما يجز ان حيث
في الدمة كادراهم والدانير ونحوها من المثلثة **وينقل ما على المطلوب له** اي للكيل يعني الصاجير
عنده في حق الكيل فله السلم ان ياخذ من الكيل راس ماله ثم ياخذ هو من السلم اليه السلم فيه على تقدير عدم
اجازة الصلح ولما ياخذ من السلم اليه السلم فيه راس المال على تقدير اجازة ويبر الكيل عن راس المال
اقول لو كان وينقل حتى يكون الصيرفة راجعا الى ابي يوسف او قال فينقل حتى يكون تقرقا لما فيه
لما زاولا والاتقال كان مستعلا ياليها باللام لقننه معنى التعين **واقفاه** اي جوار الصلح
على اجازة الاصيل الذي هو السلم اليه فان اجاز الصلح صار حق رب السلم في راس ماله وان رده يكون
ختمه في السلم فيه كان اقول فيد بقوله بامر المطلوب وهذا القيد غير مذکور في المظومة زاده المصنف

ولم ينفذ

هذا هو الوجه في الاستصناع الصحيح وهو ما يقع فيه التقامل كالحق واجرة الخادم وشربة ماء من الشاة بغلس ونحوها سلم عند اي حصة فيجب ان يفي راس المال في المجلس ولا يكون له خيار الروبة كالفاسد اي كان التاجيل في الاستصناع الفاسد وهو لا تقابل فيه كالتجارب سلم بالاتفاق ومرفعي فيه جميع شرائط السلم وقال لا هو ليس سلم لان ابي به ان غا اخذه وان شأ تركه لانه لو كان سلم لزم ان يفسد لان عمل رجل واحد وهو الصانع مشروط فيه وذلك عند كان اشراط طعام قرية بعينه كان معسدا وذكر التاجيل فيه محمول على التجيل في المدة واما التاجيل في الاستصناع الفاسد فانه محل على السلم لان استصناعه فاسد ولو لم يحمل على السلم لفسد كلامه بالكلية كان القياس في الاستصناع ان لا يجوز لانه بيع محروم لكن روي انه عليه السلام استضع خاقا ومنهرا اختلف في المعقود عليه فيه قيل هو العمل ولهذا يقال له استصناع ويطلق بموت احدها كالاجارة والصحيح ان المعقود عليه هو العين ولهذا العمل الصانع بعد العقد وبعده قبل ان يراه المستصنع او جاز لا من صنعه جاز ولو كان المعقود عليه العمل لما جاز ما ذكر لكن له شبهة الاجارة استبرا ولما بطل بموت احدها وبغير ابو يوسف صلح اليقين بالم فيه بامر المطلوب هذا متعلق بالكيل وكذا قوله بالسلم فيه والمطلوب هو السلم اليه رب السلم وهو معقود صلح على راس المال النقدي اي على ان ياخذ رب السلم راس ماله بدل السلم فيه اذ بالند ما يجز ان حيث في الدمة كادراهم والدانير ونحوها من المثلثة وينقل ما على المطلوب له اي للكيل يعني الصاجير عنده في حق الكيل فله السلم ان ياخذ من الكيل راس ماله ثم ياخذ هو من السلم اليه السلم فيه على تقدير عدم اجازة الصلح ولما ياخذ من السلم اليه السلم فيه راس المال على تقدير اجازة ويبر الكيل عن راس المال اقول لو كان وينقل حتى يكون الصيرفة راجعا الى ابي يوسف او قال فينقل حتى يكون تقرقا لما فيه لما زاولا والاتقال كان مستعلا ياليها باللام لقننه معنى التعين واقفاه اي جوار الصلح على اجازة الاصيل الذي هو السلم اليه فان اجاز الصلح صار حق رب السلم في راس ماله وان رده يكون ختمه في السلم فيه كان اقول فيد بقوله بامر المطلوب وهذا القيد غير مذکور في المظومة زاده المصنف

ولم تعرض في شرحه لفايدته ان اذن غير محتاج اليه لانه ذكر في الحاشية بعد ذكر هذه المسئلة الخلافية سوالات
التمالة بامر المطلوب او بغير امره وكذا الخلاف لو صالح اجنبي رب السلم على راس المال فيد بقوله على راس المال
لانه لو صالح على غيره لا يجوز اتفاقا لانه يكون استبدالاً وهو غير جاز وفيه بقوله النقذ لانه لو كان راس المال
عينا كالشباب ونحوها يتوقف الصلح على اجازة السلم اليه اتفاقا لانه ان السلم فيه دين فيجب صلح على راس المال
كثالة كاجاز للكيل الصلح على اي مال كان في سائر الديون ولما ان اخذ راس المال انما يكون منقضا في حق المطلوب
لان استبدال السلم فيه غير جاز فيتوقف على اجازة غيره في سائر الديون لان الماخوذ فيه يكون بدلا عن الدين وذلك
جاز **وصح** اي يجوز ابو يوسف صلح **احد المتبركين** الذين اسلم **السلم اليه** بالصلح معقود صلح على
حصته من راس المال فتركة الاخران شأ تركه فيما يقين ثم يتبعان السلم اليه بنصف السلم فيه وان
شأ لم ما يقين ويتبع السلم اليه بنصيبه فاذا فعل ذلك ليس له الرجوع على شريكه لان المتبركين اثنين
اذا اخذ احدهما اتبع له ذلك الا اذا هلك ما على السلم اليه فيرجع حصته على الشريك المصالح فان رجع عليه فهو
بالخيار ان شاء دفع اليه نصف ما يقين وان شاء اعطاه ربع السلم فيه **واقفاه على اجازة شريكه** فان
اجاز الصلح جاز فكان ما يقين من راس المال بينهما كما هما معا صالحا وان رده بصلح وبقي حق كل واحد منهما في
الطعام كالكاف في الصلح فيد بقوله على حصته من راس المال لانه لو صالح على غيره لا يجوز اتفاقا لما فيه من الاستبدال
بالسلم فيه لانه عاقد صيرته في نصيبه ولما ان جواز هذا الصلح يؤدي الى فسخة الذين قبل الفسخ وهي غير
جازة **ولو جاز السلم اليه بخرطة مقدرة في السلم ازيد قيمة** من الخطة الموصوفة فيه لم يرد **او انقضى** قيمته
منها **واخذ من راس المال شيئا في صورة الزيادة واسترد** بعض راس المال في صورة نقصان القول لو قال
ورد لك اخذوا لي لان الصيرفة راجع الى السلم اليه وهو رد والمسترد هو رب السلم **وبعد رجع** هذه
مسئلة اخرى يعني لو جاز بخرط مذكور فيما كان السلم فيه مذكورا **درعا او قيمة** مما سمي في العقد
بخرطه ابو يوسف وقال لا يجوز فيد في المسئلة الاولى بقوله ازيد قيمة لانه لو جاز ازيد قدرا كان المسمى
خطة اقتره فجايبته فقال خذ هذا فزدني درهما او جاز بخرطة اقتره فزدني راس المال ودرهما بخرط اتفاقا
لان بيع الزايد ممن معلوم واقالة في فذر معلوم واما في المسئلة الثانية فالخلاف فيما اذا كان له لكل ذبح حصته
اما اذا كان في جاز اتفاقا وكذا قيمته فيها بقوله انقضى درعا او قيمة لانه لو جاز بخرط ازيد قدرا كان المسمى
درهما او جاز بخرط اتفاقا لانه لا يباع درعا من التوب معقود السلم مع باقي التوب فيخرجه لانه ان في
المسلمين قياسا مختلف فيه على المتفق عليه ولهما في المسئلة الاولى ان الجوزة ساوقة في الاموال الربوية
مثلا اذا جاز السلم اليه بخرطة اقتره فخرطة جديدة وكان السلم فيه ردية واحده لم يرد بها درهما صارا كما لا يخفى
حملة اقتره فخرطة جديدة بخرطة اقتره ردية ودرهم فهو ردي الى الربا وكذا الاعتبار في نقصان قيمته مثلا في الصوف
المذكورة اذا كان السلم فيه جديدة في السلم اليه ردية واعطاه درهما صارا كان رب السلم اشترى حملة اقتره ردية
ودرها بخرطة جديدة واما اعتبار الخوفة في التوب فلا يؤدي الى الربا لان بيع توب جديد بتوب ردي ودرهم
جاز وفي المسئلة الثانية ان الدرع كالوصف لم يجعل له حصة من الثمن ولو حط لغضه في من الثمن يكون
اقالة على مجرد الوصف كما اذا قال الدان للديون اسلم مالي عليك في طعام وذا عتير جاز كالمحجج الوصف
ولو وحطه في اسلام في دمنة او اشراجه بخرطه **السلم اليه** **والجدة او بابعه شرط**
عند اي حصة حتى لو لم يتبع السلم اليه في المسئلة الاولى ولم يعين عبدا او بابعه في المسئلة الثانية لا يبيع
الوكيل عنده فلا يصير السلم فيه ولا العبد للامره حتى يفضله الوكيل فيدفعه الى الامر له فيه وقال لا يبيع التوكيل
وتكون السلم فيه والعبد للامر فيه بقوله ماله في دمنة لانه لو وكله بان يسلم او يشترى بغيره كان عنده
وذلك ان لا امر اتفاقا لهما ان النقود لا تتغير في الصوف معينا كانت او دينا فصارا كانه اطلق الدراهم وهناك

هذا هو الوجه في الاستصناع الصحيح وهو ما يقع فيه التقامل كالحق واجرة الخادم وشربة ماء من الشاة بغلس ونحوها سلم عند اي حصة فيجب ان يفي راس المال في المجلس ولا يكون له خيار الروبة كالفاسد اي كان التاجيل في الاستصناع الفاسد وهو لا تقابل فيه كالتجارب سلم بالاتفاق ومرفعي فيه جميع شرائط السلم وقال لا هو ليس سلم لان ابي به ان غا اخذه وان شأ تركه لانه لو كان سلم لزم ان يفسد لان عمل رجل واحد وهو الصانع مشروط فيه وذلك عند كان اشراط طعام قرية بعينه كان معسدا وذكر التاجيل فيه محمول على التجيل في المدة واما التاجيل في الاستصناع الفاسد فانه محل على السلم لان استصناعه فاسد ولو لم يحمل على السلم لفسد كلامه بالكلية كان القياس في الاستصناع ان لا يجوز لانه بيع محروم لكن روي انه عليه السلام استضع خاقا ومنهرا اختلف في المعقود عليه فيه قيل هو العمل ولهذا يقال له استصناع ويطلق بموت احدها كالاجارة والصحيح ان المعقود عليه هو العين ولهذا العمل الصانع بعد العقد وبعده قبل ان يراه المستصنع او جاز لا من صنعه جاز ولو كان المعقود عليه العمل لما جاز ما ذكر لكن له شبهة الاجارة استبرا ولما بطل بموت احدها وبغير ابو يوسف صلح اليقين بالم فيه بامر المطلوب هذا متعلق بالكيل وكذا قوله بالسلم فيه والمطلوب هو السلم اليه رب السلم وهو معقود صلح على راس المال النقدي اي على ان ياخذ رب السلم راس ماله بدل السلم فيه اذ بالند ما يجز ان حيث في الدمة كادراهم والدانير ونحوها من المثلثة وينقل ما على المطلوب له اي للكيل يعني الصاجير عنده في حق الكيل فله السلم ان ياخذ من الكيل راس ماله ثم ياخذ هو من السلم اليه السلم فيه على تقدير عدم اجازة الصلح ولما ياخذ من السلم اليه السلم فيه راس المال على تقدير اجازة ويبر الكيل عن راس المال اقول لو كان وينقل حتى يكون الصيرفة راجعا الى ابي يوسف او قال فينقل حتى يكون تقرقا لما فيه لما زاولا والاتقال كان مستعلا ياليها باللام لقننه معنى التعين واقفاه اي جوار الصلح على اجازة الاصيل الذي هو السلم اليه فان اجاز الصلح صار حق رب السلم في راس ماله وان رده يكون ختمه في السلم فيه كان اقول فيد بقوله بامر المطلوب وهذا القيد غير مذکور في المظومة زاده المصنف

ويفسد بالتفريق قبل القبض يعني لو افترقا قبل القبض في بيع السيف المجلي بطل العقد في الحلية لانه مرفق في مزارها
وفات شرطه **الاي السيف** فان بيعه صحيح حصته من الثمن ان **تخلص** السيف من الحلية **بغير ضرر** فبذلك لا يفسد
بغيره العقد فكذا يصح البيع من الثمن لان تسليمه مستلزم المرفق في غير الحقود عليه فيكون شرطه انما
لحق القبض **وحكم بقبضته** اي بحكمه بنسبته بيع المرفق لو انفق اي انفق احد البائعين كقوله فانه لا يفسد
والقبض اي قبض الثمن **واختار المشتري بقبضه** اي بقبضه من المرفق الثمن وهو معطوف على انفق **فانفق**
اي المشتري البائع قبل قبض القيمة اي قبل ان ياخذ المشتري قيمة الثمن من المرفق فلا يفسد بيع المرفق
فيقبوله قبل القبض والعقب لانه لو انفق بغيره لا يفسد البيع اتفاقا وقيد باختيار المشتري بقبضه لانه لا يفسد
لو لم يجزه واختار فتح العقد يربا البائع ما اخذه ويطلب من المرفق قيمة الثمن اتفاقا وقيد بقوله فانه لا يفسد
لاني لا يفسد اتفاقا وقيد بقوله قبل قبض القيمة لانه لو انفق بغيره لا يفسد البيع اتفاقا لانه قيمة الثمن لم تزل
منزله عنه فيشترط قبضها ايضا ولما ان اختيار المشتري بقبضه من المرفق في المعارقة بغيره تكون بغير تمام
المرفق ومنع محقق من الاستبدال به اي بقبضه الثمن شي اخر قبل قبضه المرفق لان قيمة المرفق لم تزل منزلة
عنه وقال لا يحل الاستبدال به لان اختيار المرفق صار كقبض الثمن **والخط من عن الثمن** اي بغيره
قبضه صحيح **والعقد فاسد** يعني من باع قبل قبضه وضمنه عشرة دراهم وثق بقبضه خط عن الثمن ودرهما
صح للخط وفسد العقد عندا في حقيقته لان الخط تغير لصفة العقد وهما يملكان فسخه فاولي ان يملك تغيره لان
ابطال الوصف اهل من ابطال الاصل فادام الخط وقع مع عشرة بنسخة فيفسد بالضرورة **ويعكس** اي قال ان يفسد
لا يفسد المرفق ويبقى المرفق لان في قبض الخط ابطال للعقد المتقدم **واجازها** اي بحكمه للخط والعقد كله لان الخط
هبة مستقلة فيصح كسبه كل الثمن ولا يلحق بالعقد لانه يفسد وفي الخلاصة لو باع درهما بدرهم واحد والآخر
ثمن صاحب الاخر زيادة يجوز لانه هبة الشائع فيما لا يحتمل التسمة ولو باع قطع غنم ثمنه اكثر وزنا فهو الفضل
لا يجوز لانه هبة الشائع فيما لا يحتمل التسمة **وحكم الزيادة كالخط** يعني صح الزيادة في ثمن الثمن وفسد العقد
عندا في حقيقته لان الزيادة تغير في صفة العقد فيملكانه كاسبق بيانه في الخط **وابطالها** يعني فاقلا
الزيادة باطله والعقد صحيح لان في قبض الزيادة ابطال للمرفق اقول بقي الكلام في ان يحكم ما جعل الخط
كسبة مستقلة وجوز له جعل الزيادة كذلك والمرفق بينهما حتى عذري **ولو اشترى انا فضة بذهب**
كاذبا واشترى ابريق فضة بعشرة دنانير ثم وجد به عيبا فمردده **فصالحه على دينار فضته في**
المجلس اي في مجلس الصلح **فواي الصلح جاز** يعني في حقيقته مطلقا اي سواء كان الدينار اكثر من حصته
العيب من الثمن او اقل **ومسأله** اي قال لا يجوز الصلح ان كان الدينار اكثر من حصته اي حصته العيب
من الثمن **علا لا يتعاقب فيه** وهذا الاختلاف بناء على ان يرد الصلح عندها مقابل حصته العيب من الذهب
فيكون ربا الا ان الفضل يتيقن به فيما لا يتعاقب الناس في مثله فلم يجز لا فيما يتعاقب فيه لانه قليل غير مانع
اجاعا وعنده مقابل بالجزء الغائب من الدينار ولا يربا في ذلك لاختلاف الجنس كذا قاله الشراح اقول فكذا اشتباه
لان التليل العيب المانع ما لا يدخل تحت الوزن كدرة ودرتين وما يتعاقب فيه اكثر من هذا وكان ينبغي ان لا
يجوز الصلح عندها مطلقا لانه مفسد الى الربا وان وقع اي الصلح في الصورة السابقة **على عشرة دراهم**
وهي اكثر من حصته العيب من الثمن صح الصلح اتفاقا ما عندها فلان العشرة مقابلة بخصه العيب من الذهب
فيحل التفاضل واما عندا في حقيقته رضي الله عنه فلا يرد له عن الجزاء الغائب من الدينار ولما شرط قبضها
قبل الافتراق فكذا اشترى الاثنا عشرة دراهم بعشرة دنانير فيقابل العشرة بما يملكها من الدينار ويجعل
الباقى باذن الدينار بقبض الثمن **ولو اشترى حليها** وذهبها وهو يبيع الحلي وفسد ما يملكها من حليها
وسكون اللام وهو ما يتلوه المرأة **فقبض عليه** اي الفارق على من استهلكه **بقبضه** فانه يجوز ان يفسد

هذا هو الوجه في بيع الثمن بالدينار
فان كان الدينار اكثر من حصته العيب من الثمن
فان كان الدينار اكثر من حصته العيب من الثمن
فان كان الدينار اكثر من حصته العيب من الثمن

هذا هو الوجه في بيع الثمن بالدينار
فان كان الدينار اكثر من حصته العيب من الثمن
فان كان الدينار اكثر من حصته العيب من الثمن
فان كان الدينار اكثر من حصته العيب من الثمن

القبض بضم وتشكون بوزن سراجي اخرى

هذا هو الوجه في بيع الثمن بالدينار
فان كان الدينار اكثر من حصته العيب من الثمن
فان كان الدينار اكثر من حصته العيب من الثمن
فان كان الدينار اكثر من حصته العيب من الثمن

وهو في اللغة الحبس وفي الشرع حبس العين مجوزا حتى يمكن استيفاء منه كالدون ويطلق على المهرق
تسمية المهرق باسم المصدر **يُعتد بالايجاب والقبول ويتم بالقبض** وفيما اشار الى ان القبض شرط
المهرق كما في الميتة لانه قبض بعد مشروع فاشبه البيع وقال بعض انه شرط الجواز وقد جحد في القبض
ويكتفي فيه اي في فقر الرهن بالتحلية اي رفع الموانع من قبض المهرق في زمان يمكنه القبض **في الاصح**
اشاره الى ما روي عن ابي يوسف انه لا يجب في المقتول الا بالنقل لان قبضه موجب للصان ابتداء فلا يجب
الا بالنقل كالقبض قلنا قبض الرهن مشروع فاشبه البيع دون القبض فلا يقاس عليه **فان قبض المهرق**
قسم اي الرهن حال كونه **محرزا** الى مقتوما واختار زوج عن رهن المتاع فانه غير جائز **مفروغا** عن الرهن وضاعه
حتى لو رهن دارا وسلبا وهو في الايم حتى يملكه ثانيا بعد حرج وجه منها لان التسليم الاول لم يبعث لغيره
مميزا عن انضاله بغيره انضالا خلقية اختار زوج عن رهن الثمر على راس الشجر دون الثمرة فانه غير جائز **في العقد**
فيه وما لم يقبضه اي ما دام لم يقبض المهرق الرهن **يخبر الراهن فيه بين التسليم** اي تسليم
الرهن الى المهرق **والرجوع** عن الرهن لانه عقد بيع ولهذا لا يجبر عليه فلا يتم بلا قبض كما في الوصية
وام لم يزموه اي ايضا الراهن **بالاقاض** وقال مالك لرفع عياله العقد ان يلم الرهن الى المهرق
ولو امتنع عن ذلك يجبر عليه لانه وثيقة فاشبه الحالة ولنا قوله تعالى وان كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا

المستع بالشم بلور مروري
من رقا اسه متاع

متولدة من الرهن لانها لو لم تكن كذلك كاجرة الرهن وكسب وغلة الارض لا يكون رهنها مع الاصل اتفاقا ولو
كانت متصلة كالسكن والخبز يكون في حكم الاصل اتفاقا **واضا هو النثار** الحاصلة من الاشجار الموهوبة
اليها وجعلوها رهنها معها ايضا اي كاجعلوا الولد رهنها مع اصله وقال مالك لا ينقل النثار لانها باقية
لاصولها في الصورة كتك الرهن ولنا انها متولدة حال كون اصولها رهنها فيسري حكمها اليها **فان هلكت الزواجر**
فغير شئ اي فلا يثبت بها من الرهن سواء هلكت مع الاصل او برونه لان الاتباع لم يكن موجودا وقت
الرهن هذا اذا هلكت باقية ولو استهلكها المرتهن باذن الراهن لم يهلك الاصل يكون لها حصة من الرهن ينقسم
على قيمة الزاوية التي خلفها المرتهن وعلى قيمة الاصل فما اصاب الاصل فيسقط وما اصاب الزاوية اخذها المرتهن
من الراهن لانها كانت تحت خط الرهن فصار كانه اخذها وانقلب كذا في الجيط **والاصل** يعني ان يهلك الاصل وفي
الناسا **افك النما** وفي الصحاح يقال فكل الرهن فكا وفكوكا وافكرك اي خلصه الراهن **فخصته بتقويم الرهن**
يوم قبضه لانه لو كان مضمونا بقبضه فاعتبر قبضته يومه **والنما** بالجرى يقوم النما يوم فكاكه
لان النما انما صار مقصودا ومقابلا بشئ من الدين وقت الفكاك ولهذا لو هلك الولد بعد هلاك امه قبل الفكاك
هلك خيريته وفي الصحاح فكاك الرهن بالنسخ ما بينك وبينه ففكته **ما اصاب الاصل** يعني
بعدم قبضه الدين على قيمة الرهن والناحية بقا ما اصاب الاصل لانه كان مقابلا بالدين ومقصودا وفكك الراهن
ما اصاب النما مثلا اذا كان قيمة الاصل النما وقيمة الولد النما فالدين بينهما نصفان فان مات الولد ذهب بخلافه
وبقيت الاكبر من الدين وان مات الام وبقي الولد فان افكرك افكرك نصف الدين وان هلك الولد بعد موت الام
ذهب بغير شئ من دين موت الام وتولم يت واحد منهما ولكن نقصت قيمة الام فصار ثلث خمسة اوزادت
فصار ثلث الدين والولد على حاله فالدين بينهما نصفان ولا يغير عما كان وان كانت الام على حالها وانقصت قيمة
الولد فصار ثلث خمسة فالدين بينهما ثلثا ثلثا في الام وتولم في الولد ولو زادت قيمة الولد فصار ثلث الدين
فثلث الدين في الولد والثلث في الام حتى لو هلك الام بقي الولد ثلثي الدين كذا في الجيط **ويجوز ان يورث الزاوية**
في الدين كذا اذا اخذ المرتهن على الراهن دين اخر فاتفقا على ان يكون الرهن رهنه بالدينين وقال لا يجوز ان يكون
الرهن رهنه بالزيادة لان نفس زيادة الدين غير جائزة لانها صحيحة اتفاقا لعل القياس على جواز الزيادة في الرهن ولما
ان الزيادة في الدين تقضي في شئ من الرهن لان بعضه يصير مقابلا للدين الاول وبعضه للثاني والثلث في
غير جاز **واجرناها** اي الزيادة في الرهن وقال لا يجوز لاجل جواز الدين ولنا ان الرهن اذا زير يصير
الثلث في الدين بان يصير الزاوية مقابلة لبعض الدين والثلث في الرهن فلهذا جاز الرهن ببعض الدين
ولا كذلك الزيادة في الدين كما بيناه ثم اذا صح الزيادة في الرهن قسم الدين على قيمتها يوم قبضها وعلى قيمة الاول
بقي يوم قبضه لان كل منهما دخل في ضمان يوم قبضه ومنها قوله **وتنع انتفاع الراهن به** اي بالرهن **مطلبا**
سواء ارض ذلك المرتهن كلبس الثوب اذا نقص بها ولا يفر كسبي الدار وقال الشافعي يجوز للراهن ان يتنع بالرهن
اذا لم يضر المرتهن لان قبضه للبيع لا يمنع انتفاع المالك به ولنا ان حكم الرهن هو الحبس لغير الراهن فلا يمكن الانتفاع
به لانه ينافيه قيد بالرهن وليس للمرتهن ذلك اتفاقا وانتفاع الراهن بالرهن ممنوع اتفاقا من الخلق
وضمنه بدعواه الهلاك يعني اذا ادعى المرتهن هلاك الرهن ولم يبق البينة عليه ضمنه عندنا **مطلقا**
اي سواء كان الرهن من الاموال الظاهرة كالحيوان والباطنة كالنفوس والعروض **لا في الاموال**
الباطنة اي قال مالك يضمن في الباطنة لانه مضمون فيه وفكك لهم غير مقبول ولنا ما قدمناه من الدليل
في قوله فجعله مضمونا **ولو ابقى** اي الرهن **فجعل بالدين** اي جعله القاضي مستوفيا بالدين واستقطبه
به ثم عاد الاق اعذناه **رهنه** لان قبض الرهن فاقبض استقفا حقيقة اذا هلك ولا علم اخر به
بقي يجوز على الرهنية **لا ملكا للمرتهن** يعني قاله في عاده ملكا للمرتهن لان القاضي ملكه اياه فصار

ممن
قصة

قال في كذا...
لان الاموال...
ان اول من...
لا يضمن...
كله

في الرهن

كالقصور اذا ضمنه الغاصب بعد ايقاعه ثم عاد **ولو هلك الرهن في يد المرتهن بعد ابراه** اي ابراء المرتهن
الراهن من الدين اهدرناه اي لا يرا فلا يضمن المرتهن شيئا من الرهن وقاله في قبض قدر الدين اذا كان قبضة
الرهن قدر الدين او اكثر منه فلما اذا كان الدين اقل من الرهن لا يضمن عليه الا قدر قيمة الرهن كذا في المصنف وكذا
عليه ان يبين كيفية الضمان له ان قبض المرتهن استيقا من وجهه فلما هلك الرهن بعد ابراء ثم ذلك المتعقب
فصار مستوفيا حقيقة من حين القبض ويبرر مثل ما استوفى كما كان يبرره لو هلك الرهن بعد استيقا الدين
ولنا ان الدين صار بالبراءة كان لم يكن واذا بطل الدين بطل الرهن فلم يكن قبضه قبضا استيقا بل كان اما قد
بخلاف ما اذا هلك الرهن بعد استيقا الدين لان قبض الرهن استيقا موقوف فافا هلك الرهن تفور ذلك الاستيقا
فانقضى الاستيقا الثاني فيضمن ما استوفاه **او بعد تبيع اخر بالدين** يعني لو هلك الرهن بعد ابراء دين
المرتهن متبرعا **او بين عبد ثم رد بعيب** يعني لو تبيع اخر بين عبد اخر ثم وجبه عيبا فرده **او بمسر**
ثم طلق قبل الدخول يعني لو تبيع اخر باذنه امر امرأة وظلها زوجها قبل الدخول بها **جعلنا الدين**
في المسئلة الاولى والثاني وفي الثانية **ونصفه** اي نصف المرتهن في المسئلة الثالثة **التمتع** لا للراهن **والشتر**
والزوج يعني قاله في الدين في الاولى للراهن والثاني في الثانية للشتر وفي الثالثة للزوج فخرج المرهم
عليها لان التمتع لما يقتضي عن هولا وصار ما اداه لهولا كالموقوف بامر هولا ولنا ان الدين لما سقط بهلاك
الرهن تيقن ان التمتع ادي دينا غير واجب فيجب الرد اليه بخلاف القضا بامر هولا لا يرجع عليهم فلو كان بالصلح
اقول قوله او تبيع معطوف على قوله بالدين فيكون التقدير لو هلك الرهن بعد تبيع اخر بين عبد او بعد بيعه
ليس كذلك اذا الرهن ليس بموجود في الاخيرين شعره شروح المنظومة وشرح المصنف ولو قال وكذا اذا
ادي تبيع عبد له اخره لكان الحق موافقا للشرح **ويجعله** اي ابو يوسف ما اعطاه المدينون دابته **ودعوه**
بقوله اسكه حتى اوفيك اي اعطيك حنك وقاله هور من لا توعية له ان عطاه يحق الايداع والرهن
فيئنت اذنا هو الايداع ولما ان مقصوده وجود الحبس منه الى وقت الاعطاء وهو معنى الرهن فيكون هذا
اد العبرة للمعاين **ويطالب المرتهن الراهن بالدين** وان كان الرهن في يده لانه للاستيقا فلا يمنع مطالبة
الدين **ويجس** اي المرتهن الراهن بدينه لانه جزا الظلم مقابلة ثم اذا طلب المرتهن يوم باحضار الرهن
وان كان في يده في غير بلد العقد ليعلم انه باق اذ لو كان هالكا يصير مستوفيا مرتين اذا قبض الدين هذا اذا كان
الرهن في يده واما اذا كان في يده لم يبرر باحضار لان الراهن لم يضمن عليه ووضعه في يده وانه
كان له حمل وموت لا يوم المرتهن باحضار لانه عاجز عنه بل القلية فيه كافية **وليس عليه التمكن**
من البيع اي ليس يجب على المرتهن ان يمكن الراهن من بيع الرهن **لا يقر** اي لا يقر الدين من عنه لان حكم الرهن
الحبس اي ان يضمن تمام الدين **لكن اذا قضاه** اي الراهن الدين **سلك اليه** اي الراهن الى الراهن لو سلك
حقه اليه ولو هلك الرهن بعد قضاء الدين قبل تسليمه اليه الراهن استرد الراهن ما قضاه لغير يوم المرتهن
مستوفيا عند هلاك الرهن بقبضه السابق ويكون الثاني استيقا بعد استيقا وهذا لان الرهن مادام في يد
المرتهن يكون مضمونا عليه وان استوفى الدين وكذا لو هلك بعد ما قضاه الراهن ما دام في يده **ويحفظه**
اي المرتهن الرهن **جنسه** و **زوجته** و **ولده** و **خادمه** لانه كالوديعة في يده **وهي في عياله**
اي حال كون ولده وخادمه في عياله فلا يشترط في المرأة ان تكون في عياله ولا في الابن الصغير والمعتبر فيه
المسألة ولا عبرة بالنفقة حتى ان المرأة لو دفقة الى زوجها لا يضمن واجيره الخاص كولد الذي في عياله
فان حفظه بغير من في عياله او ادعه من المرتهن لان المالك ما اذن في ذلك **ولو ارضنا ما يقيم**
فدفعه احداهما الى الآخر فوضا من عندنا يعني حنيفة للنصف اي نصف الرهن اذا هلك وقاله
لا يضمن فيد ما يقيم لانه لو دفعه ما لا يقيم لان يضمن اتفاقا لما فاس ما يقيم على ما لا يقيم وله ادع له الامانة

الراهن...
المرتهن...
الدين...

في الرهن...
المرتهن...
الدين...

في الرهن...
المرتهن...
الدين...

في الرهن...
المرتهن...
الدين...

في الرهن...
المرتهن...
الدين...

شئين ولو جعل او عجز الوالد لا يلزم في تلك من الوالد او فاديه وكانه الناس لما قبله ان يقول وخبراه بين
فكده وتبين فحتمه لان النسيب ثابت عندها ايضا او غير الراهن على الكفاك كل الدين او منعه عنه غير جاز اتقا
لغيره سواء حقه في المودة او عجز من الدين التخيير لغيره ويقول جعله ج وصنعه فحتمه اعلم ان قوله هذا
هو الثاني لان نصيب فحتمه من غيره جاز ايضا انه لو كان هالك حقيقة لصار مضمونا بالدين ولم يقض فحتمه
اتقا فكذا اذا كسر لانه هالك كما لو لم يكن الراهن انما جعل بالدين اذ هلك وجب عليه فحتمه شفع المقاصة
بين الدين وصاحبه الرهن فاية فكيف يجعل بالدين فيقضي ان يقض المرقن فحتمه **او كانت القيمة اى قيمة**
القلب فكذا كان رضا بعشره ووزنه عشرة **انتي عشر درهما** جوده وصبا عنه **وانقص** اى القلب في البنية
بالكرسوسا ففيله اى على المرقن **ضمان قيمته** وهذا اختلاف الشكلة المتقدمة فانه في الوضو
القيمة من جنس جلد ايضا اما هذا لا يجوز والرق في الاولى ساوت القيمة الوزن وفي الثانية القيمة ازيد فلما جاز
تقديمه من جنسه في الثانية لزم الرضا ولا كذا في الاولى **وكون رضا مكانه** عندنا في حنفية مثلا اذا كان مثالا
ذهب مثاقيل بعشره دراهم يقضى المرقن قيمة جميع الذهب مثاقيل فيكون رضا مكانه ويكفى المكسور الضمان
فاذا ادى الراهن الدين ياخذ هذا الذهب مكان القلب الا ان رضي الراهن بقبول المكسور مع الضمان **ولصينه**
اليونوس قيمة خمسة اسداسه وهي ثمانية دراهم وثلاث دراهم **وجعلها اى المضمون مع سدا**
القلب وهو درهم وثلاث دراهم **ورضا** وقرني مرقن ان يقر كل درهم ستة اجزاء اسداس عشرة دراهم تكون
عشرة اسداس ستة مزاكون درهما في اربعة اسداس وهي ثلثا درهم فينقص من العشرة درهما وثلثي
درهما في ثمانية دراهم وثلاث دراهم وهو خمسة اسداس القلب فان قلت اذا كان سدس القلب رضا وخمسة
اسداس ملك المرقن بالضمان يلزم من الشايع وهو غير جاز قلنا يفرز ذلك السدس في باقي الرهن مشاعا
لان الشيوخ الطاري في ظاهر الرواية كالشيوخ المقارن وعزاي يوسف ان الشيوخ الطاري لا يمنع الرهن عنده
فلا يحتاج الى الاقرار **وقال محمد ان نقص الكسر من قيمته سدا** وهو درهما **واقل** من السدس
اجبر الراهن على الكفاك جميع الدين لان المودة او الصياغة تابعة للاصل والامانة في الرهن تابعة فيعرف
النقصان ولا ياتي المودة التي هي امانة لان الاستيفاء يقع بالمضمون لا بالامانة فتوجب البيع ان يكون معروفا
للهداك كالروح في المضاربة فيجبر الراهن على الكفاك لانه لم ينقص من الاصل حتى **ورزا** النقصان من القيمة على
السدس بان يتقصر كل من درهمين **انكروا** **وجعله بالدين** يعني الراهن بمجانا شاكلك الرهن
بخصانه بكل الدين ولا يلتزم الاستيفاء بجزء من الدين وان شاع جعله بالدين كله اعتبارا بحال الكسركال
الهالك ولا يجبر على الكفاك لان الاصل انقص فلو اجبر على الكفاك لقرع الراهن ولا يي حنفية ان المضمون
هو الرهن فبغير الدين ويجه في بقى الرهن والوصي جوده ذلك الرهن المضمون الا لقيمة المودة على افرادها
فانما اصل مضمونها استعماله ان يكون التابع امانة فتكون القيمة مضمونة بتجاوز الوزن ولا يي يوسف
ان المودة او الصياغة مستقيمة في ذاتها وليست امانة في بقى الرهن والوصي حتى يوليح الرهن اربق فحتمه
وزنه مائة وقيمتها مائة تان مائة تقرير من الثلث كالوبيع بعين المائة فيجوز كارهين وزيادتها كزيادة
وزن فضة مكانه رهن التي عشر درهما بعشره دراهم فتكون خمسة اسداس القلب وزنا مضمونة لا ببقية
تبيع قدر الدين والباقي من الوزن والمودة كمن امانة فينقسم نقصان القيمة وهو درهما على عشرة وفيه
كل درهم خمس فيصير خمسة اسداس القلب ثمانية اخماس وثلاث خمس خمسة اخماس منها تكون درهما
والخمس والباقي نصف درهم فيمنع من اخماس نصف خمس وثلاث خمس ونصف الخمس مع ثلثه يكون
سدس مالا خمس خمسة عشر دراهم ونصف ذلك الخمس مع ثلثه يكون اثنان ونصف وهو سدس خمسة عشر
وإذا هم السدس الى النصف يكون الثلثين فصار خمسة المودة درهم والثلثين وإذا تمت الى الاصل والجميع

عشرة

عشرة دراهم فيصنع دينار فقط ويكون مع سدس القلب وهذا اعلم ان التفاوت بين المولين انما يوسف
جعل سدس القلب للراهن وهو في المعنى سدس دينار لان كلامه من القديس في معنى الاخر في العيين للثنية فصار
القلب في المعنى مضمونا عند دينار وسدس دينار وعند الامام دينار وخمس دينار وسدس التي اقل من خمسة
اما لو صيغ كونه في معنى سدس دينار فهو اقل دينار اذ ابيع بعشرة دراهم كاذرهم مضمونا بعشر دينار وثلثا كل
درهم مضمونا بثلثي عشر دينار والعشر ثلثي العشر يكون سدسا مثلا العشر من ثلثين ثلثه وثلثا العشر ثلث
فاذا هم ثلثه الى اربعين تكون خمسة والخمسة سدس الثلاثين وهذا التفاوت ثامن ان حصة الامانة من المودة
وهي ثلث درهم لم يقض عندنا ييوسف لان حصتها من الاخماس كانت خمسا وثلثا خمس وخمس التي مع ثلثي حتمه
يكون ثلثه ولو كان وزنه اثني عشر دينار وقيمتها ثلاثة عشر دينار او كان رضا بعشره دينار **فالكسر**
القلب فله اى الراهن عندنا في حنفية **فكها بالدين او نقصه خمسة اسداسه فضة** وجعلها مع سدا
اى الراهن ان يجعل تلك القيمة مع سدس القلب **رضا** لان المودة عنده لا تقدر على الانفراد وانما يقضى في
صن المورون واذا قسم المودة وهي دينار على الاصل وهو اثنا عشر دينار يصل الى كل دينار نصف سدس دينار فيفضل
الى الامانة سدس دينار والى المضمون خمسة اسداسه قيمة خمسة اسداس القلب مائة درهم اذ ابيع كل دينار
بعشرة دراهم وقيمة خمسة اسداس المودة وهي دينار ثمانية دراهم وثلاث دراهم لان خمسة اسداس ستة دراهم
خمس دراهم وخمسة اسداس ثلثة دراهم تكون درهمين ونصفا فحصل سبعة ونصف درهم ويجوز طرح السدس
من الدرهم الباقي يبقى خمسة اسداس واذا اضربنا ثلثها منها وهي نصف درهم الى المجموع تكون ثمانية دراهم
ويكون السدسان الباقيان ثلث درهم فحصل مجموع المضمون مائة درهم وثمانية دراهم وثلاث دراهم
فيكون رضا مع سدس القلب وهو دينار **وبقرنا** اى حكم ابو يوسف بغرامة المرقن وصنعه **عشرة اجزاء** من
ثلاثة عشر لان المودة عنده كالوزن القائم فكانه رهن قلبا وزنه ثلثة عشر فيجعل كل دينار من القلب ثلاثة
عشر جز فحصل من مجموع القلب مائة وستة وخمسون فله مضمون منها مائة وعشرون وباقيها امانة لان كل ثلاثة
من ثلاثة عشر امانة فاذا اعتبر كل ثلاثة عشر منها دينار يصير مجموع المضمون سبعة وثلاثين اجزاء
من ثلاثة عشر جزءا من دينار لان مائة واربعة منها ثمانية وثلاثون ويصير ستة عشر فثلاثة عشر منها دينار
فحصل مجموع المضمون سبعة وثلاثين اجزاء من ثلاثة عشر جزءا وجعل المودة لهما وما جئت ان الاصل
لا يقضى من المودة وهي دينار ثلاثة عشر جزءا كالاصل فصار عشرة اجزاء منها الى المضمون فكانت
جميعه عشرة دينار بقيمتها مائة درهم فاعلم ان التفاوت بين قوليهما في الصورة ظاهرة لان الامانة عند
الامام ديناران فقط وعندنا ييوسف ديناران وعشرة اجزاء من ثلاثة عشر جزءا لما سبق ان الامانة عنده
كانت ستة وثلاثين جزءا فاذا قدر كل ثلاثة عشر دينار يصير كل ذلك ولكن التفاوت في المعنى قليل لان قيمة
مجموع المضمون والامانة عند الامام مائة وعشرون وثمانية دراهم وثلاث دراهم وعندنا ييوسف درهم
اثني مائة وعشرون وثمانية دراهم الا فرقا من ثلث درهم يبين ان الاجزاء العشرة التي هي امانة لو وضعت
ثلاثة عشر مكان دينار وصار قيمتها عشرة دراهم فاذا جعلنا كل درهم منها ثلاثة عشر جزءا صار مائة وثلاثون
فيصرف الى الاجزاء العشرة مائة جزء فاذا قدر كل ثلاثة عشر جزءا درهما يكون واحد وثلاثون جزءا سبعة
دراهم والباقي وهو سبعة اجزاء النقص من ثلث درهم لان الاربعة من اثني عشر ثلث ومن ثلاثة عشر
النقص من الثلث بجزء قليل فالتفاوت بين الصائين لا يصل الى ثلثي درهم وهذا التفاوت ثامن عدم
تعيين اى يوسف حصة الامانة من الوصف هذا ضبط الكلام في هذا المقام بعون المذكر العلام **واعتب**
محمد النقصان فان لم يزد النقصان على دينار اجبر الراهن على الكفاك لان المودة كلها امانة
عنده فيصرف النقصان اليها او لا وان زاد الكفاك بنقصانه ان رضي به او جعل خمسة اسداسه

يكون ناقصا اربعة اجزاء من ثلاثة عشر جزءا
من درهم واحدة اجزاء

القيود او وفاء الدين يعني اذا ادي الراهن دينه جاز البيع ايضا لان المانع وهو خلق حق المرتهن بقدرة رفع
وان اعتقد اي الراهن الرهن موسرا كان او معسرا استغنى اى استغنى عنه لان لا ينفذ في ملكه
ويطالب الراهن بالدين الراهن بالدين ان كان حالا والاخرت فيتمتع من الراهن ان كان موسرا
فجعلت رهنه مكانه الى ادى الدين دفعه للمقرض المرتهن وان كان الراهن معسرا استغنى العبد
في قيمته للوفاء لا على حقه وفي قوله وفيه اشارة الى ان لا يبيع بجميع الدين وفي قوله لوفاء اشارة الى
انه لا يبيع اكثر من قدر الدين لكنه يرجع على مولاه بااداءه او اذ ليس له قضاءه بالزهر الشرح ومن فقهين
غيره وهو مضطرب يرجع عليه من اعارتوه ليرهن من كذا فاذا قضاها المعبر يرجع على الراهن بما اداه
لكنه مضطرب في علة العبد المستغنى اذا اعتقد احد الشريكين فيه حيث لا يرجع على مولاه ولا يبيع في
دين نفسه لتحصيل العلق له عند في حصة او لكتيله عندها وقال الشافعي لا ينفذ اذ لا يخلق حق المرتهن
هذا هو المعبر من الحق لكن الاطراف من احواله المذكورة في كتبهم انه ينفذ ان كان موسرا لا مكان تضمنه ولا ينفذ
ان كان معسرا في الاطلاق لان له رهنه ينفذ اقاما عندنا فظاهر واما عنده فلان التدبير لا يبيع البيع
ولا يظل بحق المرتهن وكذا الاستيلاء لكنهما يبيعان في جميع الدين ولا يرجعان على مولاه وان كان موسرا
لانها لو ادى الدين عن كسرها وهو مال للمولى كذا في الحاشية وان استهلكه الراهن تحت الحكم يعني
حكمه في اقله بطلان الراهن بالدين ان كان حالا والاخرت فيتمتع فضل رهنه الا انه لا يسجد رهنه
لاستحالة وجوبها على الرهن فكذا بالراهن لان لو استهلكه المرتهن والدين حال يكون مستوفيا والاخرت
فيتمتع منه فيجوز رهنه او اجتنبي اى استهلكه اجتنبي كان المرتهن خصمه لان كان الحق بالرهن فكذا بالرهن
به له نصيبه اى المرتهن الاجتنبي القيمة ويقيم مقامه وتكون رهنه في يد المولى ان الواجب على
المستهلك فيتمتع يوم هل حي اذا كان فيتمتع يوم الرهن الفاء ويوم استهلكه حصة غرم المستهلك حصة
وكانت رهنه وستحسب حصة من الدين صارت كانه هلكت باقية والمقرض في ضمان الرهن فيتمتع يوم القبض
وحاشا الرهن على الراهن والمرتهن وماله الى على ماله هدر عند اى حصة لا يلزم فيه ساقى
عليهما واعتبرا اذا اودت على المرتهن ثم ان شأ الراهن دفعه بالحاشية الى المرتهن فيظل الرهن
وان قال المرتهن لا اطلب الحاشية يكون رهنه على حاله اراد بالحاشية ما لا يوجب القصاص لانه لو كانت موجبة
له فهي مقبولة اتفاقا فيتمتع من الرهن اذا حضر الراهن ويستطرد الدين لان ماله تلفت بسبب بشاره في
ضمان المرتهن وقد يقولون على المرتهن ان الحاشية على ماله خير معصرة اتفاقا اذا ساءت قيمته الدين لان
تلك الحاشية غير موجبة للرفع ولا يملك المرتهن بالعبد ولا فائدة في اعتبارها في ايجاب المالك للمرتهن
لان الحاشية حصلت في ضمانه فعليه ان يخلص منها فلا ينفذ وجوب الضمان مع وجوب التخلص عليه واما
اذا كانت قيمته اكثر من رهنه اى حصة انما تعتبر بقدر الامانة لان ذلك الفضل ليس في ضمانه وعندها
لا يقبل لان الفضل وان لم يكن مضمونا لكن حكم الرهن ثابت فيه وهو الجبس بالدين وضار بمصلحة المصنف
كذا في الابيضاح والبرهان وفي الخاتمة اجمعوا ان العبد اذا كان مضمونا ونصفه امانة بان كانت
قيمته ضعف الدين حاشيته على المرتهن معصرة فيقال للراهن ان شئت فما دفعه وان شئت فافره
فان دفعه وقبل المرتهن بطل الرهن وصار العبد كله للمرتهن وان اختلف هذا فنصف العبد على الراهن
ونصفه على المرتهن فاما كان حصة المرتهن بطل وما كان حصة الراهن ينفذ والعبد رهن على حاله
لما ان في اعتبار الحاشية على المرتهن فائدة وهي ان المرتهن قد يختار ترك رتبة العبد ويرفعه الراهن
وله ان العبد كله مشغول بدين المرتهن وهو المالك في حكم الحاشية حتى صار حاصل الضمان عليه
والحاشية على المالك هدر فكذا هذا ولا فائدة في اعتبار حاشيته لان في اعتبارها سقوط الدين فلو فعل

الحاشية

الحاشية حاشية الرهن على المرتهن فقط لان حاشيته على ماله وعلى الراهن وماله هدر اتفاقا فلو قال وحاشية
الرهن على المرتهن هدر لكان احصا ونقض الحاشية من الراهن عليه اى على الرهن لتعلق حق المرتهن
بما يخص المالك كالا جنى ومن المرتهن اى يضمن من المرتهن حاشيته على الراهن به لان عنده ملك الراهن وينتظ
من دينه بقدرها اى بقدر الحاشية لان المرتهن يعزى في ملك الراهن بالحاشية عليه فيضمن فيضمن من دينه
ذلك العذر فضا ولا يوفى العبد الرهن وحاشية الخطا وقيمته ضعف الدين ففراه المرتهن والراهن
غائب فلا اى المرتهن الرجوع بالصف اى بصف ما فاده على الراهن عند اى حصة وقال لا يرجع فيه
الصف اتفاقا لان المرتهن يرجع بما فضل على الدين من قيمته عنده وان كان ما دون الصف ولا يرجع عندها
فقد فضل القيمة لانه لو لم تقض ضمان الحاشية كله على المرتهن اتفاقا وقيد بالهذه لان المرتهن ليس له دفع
الرهن الى وحاشية عند عينة الراهن اتفاقا وان اتفاقا على الدفع ففراه بالحاشية بطل الرهن وسقط
الدين وضع المسئلة في هذا المرتهن لان الراهن لو فراه يرجع على المرتهن بحصة حاشية كان او غايبا اتفاقا لان
سقوط الدين لان فري الراهن اودع لكون الرهن في حكم المالك فاذا فراه كانه حصله بالهذه ولم يجعل الراهن
متبرعا في اذ احصه المرتهن فيرجع عليه وان اتفاقا على ان يفديه فالفديه في المضمون على المرتهن وفي الراهن على
الراهن فيكون الرهن والدين كمالا وان اختلفا في الدفع والفديه فالفديه من اختيار العبد او قيد نصيبه
الراهن لانه لو كان حاشية ففراه المرتهن سجد رهنه وان كان متبرعا ولا يرجع اتفاقا ولو كان المرتهن غايبا
ففراه الراهن لا يرجع متبرعا اتفاقا من الخاتمة لهما ان المرتهن متبرع في فراه نصيب الراهن ولا يرجع عليه
كالوكان الراهن حاشية وله ان المرتهن يحتاج الى فراه المضمون ولا يملك ذلك الا بعد الامانة لانه مقبولة
بالرهن وهو يحتاج الى حصة فلا يكون متبرعا لانه مضطرب فيه بخلاف الراهن اذا كان حاشية المالك
يعبره على العبد اذا دفع الامر اليه فلا يكون المرتهن مضطرب ولا يرجع ولو كان العبد موهوبا له وقيمته الف
فقبله احتراى عدا حاشية قيمته مائة فرفع به اى دفع العبد الحاشية الى المرتهن بسبب قتله خير من حاشية
الراهن بين فكه بالالف وزكه بالدين واوجاف فكه بالالف له ان الرهن تعزى في ضمان المرتهن
وضار هداك من وجه قايما من وجه فقير نظر الى الحاشية كالمبيع اذا تعزى في يد المالك او قتله عدا قيمته
اقل من قيمة المبيع ودفع به فان المشتري خير فكذا هذا ولما ان العبد الثاني قام مقام الاول وما وجب
في فوه رهنه وضار كان الاول موجودا فاستغنى قيمته بالسعر ولو كان كذلك لاضر الراهن على المالك فكذا
هذا كتاب وهو في الشرح من المقر في حاشية لانه الفعل قالوا في الحاشية
الحشي لا يمكن رد هدا او دفع فلا يتصور المصلحة بخير بقرق الصبي بادن الولى وهو الضامن ومن له
ولا يخفى في مال الصغير كالا والجد والوصي فلا يجزى بادن الام والام والعم وكل ذلك لا يفي
لا يجزى اراد بالصبي الذي يعقل البيع لانه لو لم يعقله لا يجزى بقرق اتفاقا و اراد بالقرق ما هو موزر
بين المنع والعذر لان ما هو موزر محض كالات لا يجزى بالادن اتفاقا وما هو نفع محض كنبو البسة
يحمز برونه اتفاقا لانه ان عقله ناقص لا يكمل بالادن فلما انقاد على المقر ونقصا بغيره بالادن
ويجوز من العبد بادن الولى لان حوجه كان الحق الولى ليعض عن عاقبة فاذا ادن فقد رضى باطالب
حتى ولا يبيع المقر من المحض وهو الذي لا ينفق اصلا بحال اى بادن الولى وبغيره لانه لا اجلبة
له اصلا لانه ان عقله واما المحضون الذي يكون قليل الرهن محض ط الكلام الا انه لا يضمن ولا يضمن فقره
مصحح بالاجابة وبقائه له معونه ومن قصده من هو لا ياي من افراد الصبي والعبد وكذا يجمع و اراد
منه التنية كافي قوله تعالى فقد صغرت قلوبكم اي يكون بقرق وهو التنية ايجز المصلحة
اي اجاز الولى او الولى اذ اري فيه مصلحة والاى وان لم يريه مصلحة فيجوز قوله قصده

الاجاز الولى او الولى اذ اري فيه مصلحة والاى وان لم يريه مصلحة فيجوز قوله قصده

الحاشية حاشية الرهن على المرتهن فقط لان حاشيته على ماله وعلى الراهن وماله هدر اتفاقا فلو قال وحاشية
الرهن على المرتهن هدر لكان احصا ونقض الحاشية من الراهن عليه اى على الرهن لتعلق حق المرتهن
بما يخص المالك كالا جنى ومن المرتهن اى يضمن من المرتهن حاشيته على الراهن به لان عنده ملك الراهن وينتظ
من دينه بقدرها اى بقدر الحاشية لان المرتهن يعزى في ملك الراهن بالحاشية عليه فيضمن فيضمن من دينه
ذلك العذر فضا ولا يوفى العبد الرهن وحاشية الخطا وقيمته ضعف الدين ففراه المرتهن والراهن
غائب فلا اى المرتهن الرجوع بالصف اى بصف ما فاده على الراهن عند اى حصة وقال لا يرجع فيه
الصف اتفاقا لان المرتهن يرجع بما فضل على الدين من قيمته عنده وان كان ما دون الصف ولا يرجع عندها
فقد فضل القيمة لانه لو لم تقض ضمان الحاشية كله على المرتهن اتفاقا وقيد بالهذه لان المرتهن ليس له دفع
الرهن الى وحاشية عند عينة الراهن اتفاقا وان اتفاقا على الدفع ففراه بالحاشية بطل الرهن وسقط
الدين وضع المسئلة في هذا المرتهن لان الراهن لو فراه يرجع على المرتهن بحصة حاشية كان او غايبا اتفاقا لان
سقوط الدين لان فري الراهن اودع لكون الرهن في حكم المالك فاذا فراه كانه حصله بالهذه ولم يجعل الراهن
متبرعا في اذ احصه المرتهن فيرجع عليه وان اتفاقا على ان يفديه فالفديه في المضمون على المرتهن وفي الراهن على
الراهن فيكون الرهن والدين كمالا وان اختلفا في الدفع والفديه فالفديه من اختيار العبد او قيد نصيبه
الراهن لانه لو كان حاشية ففراه المرتهن سجد رهنه وان كان متبرعا ولا يرجع اتفاقا ولو كان المرتهن غايبا
ففراه الراهن لا يرجع متبرعا اتفاقا من الخاتمة لهما ان المرتهن متبرع في فراه نصيب الراهن ولا يرجع عليه
كالوكان الراهن حاشية وله ان المرتهن يحتاج الى فراه المضمون ولا يملك ذلك الا بعد الامانة لانه مقبولة
بالرهن وهو يحتاج الى حصة فلا يكون متبرعا لانه مضطرب فيه بخلاف الراهن اذا كان حاشية المالك
يعبره على العبد اذا دفع الامر اليه فلا يكون المرتهن مضطرب ولا يرجع ولو كان العبد موهوبا له وقيمته الف
فقبله احتراى عدا حاشية قيمته مائة فرفع به اى دفع العبد الحاشية الى المرتهن بسبب قتله خير من حاشية
الراهن بين فكه بالالف وزكه بالدين واوجاف فكه بالالف له ان الرهن تعزى في ضمان المرتهن
وضار هداك من وجه قايما من وجه فقير نظر الى الحاشية كالمبيع اذا تعزى في يد المالك او قتله عدا قيمته
اقل من قيمة المبيع ودفع به فان المشتري خير فكذا هذا ولما ان العبد الثاني قام مقام الاول وما وجب
في فوه رهنه وضار كان الاول موجودا فاستغنى قيمته بالسعر ولو كان كذلك لاضر الراهن على المالك فكذا
هذا كتاب وهو في الشرح من المقر في حاشية لانه الفعل قالوا في الحاشية
الحشي لا يمكن رد هدا او دفع فلا يتصور المصلحة بخير بقرق الصبي بادن الولى وهو الضامن ومن له
ولا يخفى في مال الصغير كالا والجد والوصي فلا يجزى بادن الام والام والعم وكل ذلك لا يفي
لا يجزى اراد بالصبي الذي يعقل البيع لانه لو لم يعقله لا يجزى بقرق اتفاقا و اراد بالقرق ما هو موزر
بين المنع والعذر لان ما هو موزر محض كالات لا يجزى بالادن اتفاقا وما هو نفع محض كنبو البسة
يحمز برونه اتفاقا لانه ان عقله ناقص لا يكمل بالادن فلما انقاد على المقر ونقصا بغيره بالادن
ويجوز من العبد بادن الولى لان حوجه كان الحق الولى ليعض عن عاقبة فاذا ادن فقد رضى باطالب
حتى ولا يبيع المقر من المحض وهو الذي لا ينفق اصلا بحال اى بادن الولى وبغيره لانه لا اجلبة
له اصلا لانه ان عقله واما المحضون الذي يكون قليل الرهن محض ط الكلام الا انه لا يضمن ولا يضمن فقره
مصحح بالاجابة وبقائه له معونه ومن قصده من هو لا ياي من افراد الصبي والعبد وكذا يجمع و اراد
منه التنية كافي قوله تعالى فقد صغرت قلوبكم اي يكون بقرق وهو التنية ايجز المصلحة
اي اجاز الولى او الولى اذ اري فيه مصلحة والاى وان لم يريه مصلحة فيجوز قوله قصده

الحاشية حاشية الرهن على المرتهن فقط لان حاشيته على ماله وعلى الراهن وماله هدر اتفاقا فلو قال وحاشية
الرهن على المرتهن هدر لكان احصا ونقض الحاشية من الراهن عليه اى على الرهن لتعلق حق المرتهن
بما يخص المالك كالا جنى ومن المرتهن اى يضمن من المرتهن حاشيته على الراهن به لان عنده ملك الراهن وينتظ
من دينه بقدرها اى بقدر الحاشية لان المرتهن يعزى في ملك الراهن بالحاشية عليه فيضمن فيضمن من دينه
ذلك العذر فضا ولا يوفى العبد الرهن وحاشية الخطا وقيمته ضعف الدين ففراه المرتهن والراهن
غائب فلا اى المرتهن الرجوع بالصف اى بصف ما فاده على الراهن عند اى حصة وقال لا يرجع فيه
الصف اتفاقا لان المرتهن يرجع بما فضل على الدين من قيمته عنده وان كان ما دون الصف ولا يرجع عندها
فقد فضل القيمة لانه لو لم تقض ضمان الحاشية كله على المرتهن اتفاقا وقيد بالهذه لان المرتهن ليس له دفع
الرهن الى وحاشية عند عينة الراهن اتفاقا وان اتفاقا على الدفع ففراه بالحاشية بطل الرهن وسقط
الدين وضع المسئلة في هذا المرتهن لان الراهن لو فراه يرجع على المرتهن بحصة حاشية كان او غايبا اتفاقا لان
سقوط الدين لان فري الراهن اودع لكون الرهن في حكم المالك فاذا فراه كانه حصله بالهذه ولم يجعل الراهن
متبرعا في اذ احصه المرتهن فيرجع عليه وان اتفاقا على ان يفديه فالفديه في المضمون على المرتهن وفي الراهن على
الراهن فيكون الرهن والدين كمالا وان اختلفا في الدفع والفديه فالفديه من اختيار العبد او قيد نصيبه
الراهن لانه لو كان حاشية ففراه المرتهن سجد رهنه وان كان متبرعا ولا يرجع اتفاقا ولو كان المرتهن غايبا
ففراه الراهن لا يرجع متبرعا اتفاقا من الخاتمة لهما ان المرتهن متبرع في فراه نصيب الراهن ولا يرجع عليه
كالوكان الراهن حاشية وله ان المرتهن يحتاج الى فراه المضمون ولا يملك ذلك الا بعد الامانة لانه مقبولة
بالرهن وهو يحتاج الى حصة فلا يكون متبرعا لانه مضطرب فيه بخلاف الراهن اذا كان حاشية المالك
يعبره على العبد اذا دفع الامر اليه فلا يكون المرتهن مضطرب ولا يرجع ولو كان العبد موهوبا له وقيمته الف
فقبله احتراى عدا حاشية قيمته مائة فرفع به اى دفع العبد الحاشية الى المرتهن بسبب قتله خير من حاشية
الراهن بين فكه بالالف وزكه بالدين واوجاف فكه بالالف له ان الرهن تعزى في ضمان المرتهن
وضار هداك من وجه قايما من وجه فقير نظر الى الحاشية كالمبيع اذا تعزى في يد المالك او قتله عدا قيمته
اقل من قيمة المبيع ودفع به فان المشتري خير فكذا هذا ولما ان العبد الثاني قام مقام الاول وما وجب
في فوه رهنه وضار كان الاول موجودا فاستغنى قيمته بالسعر ولو كان كذلك لاضر الراهن على المالك فكذا
هذا كتاب وهو في الشرح من المقر في حاشية لانه الفعل قالوا في الحاشية
الحشي لا يمكن رد هدا او دفع فلا يتصور المصلحة بخير بقرق الصبي بادن الولى وهو الضامن ومن له
ولا يخفى في مال الصغير كالا والجد والوصي فلا يجزى بادن الام والام والعم وكل ذلك لا يفي
لا يجزى اراد بالصبي الذي يعقل البيع لانه لو لم يعقله لا يجزى بقرق اتفاقا و اراد بالقرق ما هو موزر
بين المنع والعذر لان ما هو موزر محض كالات لا يجزى بالادن اتفاقا وما هو نفع محض كنبو البسة
يحمز برونه اتفاقا لانه ان عقله ناقص لا يكمل بالادن فلما انقاد على المقر ونقصا بغيره بالادن
ويجوز من العبد بادن الولى لان حوجه كان الحق الولى ليعض عن عاقبة فاذا ادن فقد رضى باطالب
حتى ولا يبيع المقر من المحض وهو الذي لا ينفق اصلا بحال اى بادن الولى وبغيره لانه لا اجلبة
له اصلا لانه ان عقله واما المحضون الذي يكون قليل الرهن محض ط الكلام الا انه لا يضمن ولا يضمن فقره
مصحح بالاجابة وبقائه له معونه ومن قصده من هو لا ياي من افراد الصبي والعبد وكذا يجمع و اراد
منه التنية كافي قوله تعالى فقد صغرت قلوبكم اي يكون بقرق وهو التنية ايجز المصلحة
اي اجاز الولى او الولى اذ اري فيه مصلحة والاى وان لم يريه مصلحة فيجوز قوله قصده

احتراز عن الزول لانه لا يقصد الحكم وانما اراد ان يخلص نفسه من تصرفه اذا عطل البيع بان جعل للفقير ولحق
البيع والشراء بعينه وبان العين الفاضلة فيه متبركة من البيع ولو باع صبي بغير اذنه فاجاز
اي اجاز بيعه اجازاه وقال زفر لا يجوز لان بيعه كان موقفا على اجازته وله فلا ينفذ باجازه نفسه
ولنا ان ما بلغ صار قاهرا على الجاهل العقد فقدرته على تغييره اولى ولا يصح اقرار الصبي والمجنون
لثبوت نقصان عقلهما ولا ينعى طلاقهما لقوله صلى الله عليه وسلم كل طلاق واقع الاطلاق الصبي والمجنون
ولا عقاقما لانه مضرة محضه في حقهما فلا يورثه الاجازة ويلزم ما صنفنا من ان التمسك لان اعتبار الفعل
لا يتوقف على العقد كالتام اذا انقلب على مال انسان فاعلمه بعض وفي الثانية اذا استقرض الصبي مالا فان له
لا يواحد به في المال ولا بعد البلوغ لانه ليس من اهل الالتزام وينع طلاق الجدة لقوله عليه السلام لا يملك
العبد والمكاتب شيئا الا الطلاق وينفذ اقراره على نفسه وهذا لا يورثه استقرضه لغير اهله وكذا مكنتها
دون مولاه في لا ينفذ اقراره على مولاه لان اقراره لانسان على غيره غير مقبول الا بولاية ولا يورثه على الولي لانه
حتى لو اقر الولي على عبده الغير المديون مع اقراره وصار كقرار العبد نفسه لان عدم اقرار العبد مقدم على عدم
اقرار الولي عليه ويلزمه المالك بعد الحق لان المانع من اقراره ان يقع بعده والحد والفاسد في الحال
يعني اذا اقر ما وجب الحد والفاسد لزماه في الحال ولم يورثه الى ما بعد الحق لانه متى على اصل الحق في حقها
لانها من خواص الانسانية وهوليس بمحمول من حيث ان ادعى الا ان خصة الولي ليس بشرط في اقراره ولولم ينفذ
ولكن اقيمت عليه السنة خصة الولي شرطه عند ابي حنيفة وعبد ولو استهلك مالا يواحد به في الحال ولا يصح اقرار
الولي بها عليه فينفذ اقرار العبد فيها ولا يورثه بطلاق حق الولي لانه صبي ولا يخرج على الفاسق للمصلحة له
مطلقا سواء كان فسقا طاريا او امليا وقال الشافعي يورثه زجره عن الشك كاتع عن الشهادة والولاية
للزجر ولنا انه اذا كان محليا لم يكن الرشد مانعا منه فذهب ماله اليه لقوله تعالى فان استمر منهم رشدا
فادفعوا اليهم اموالهم المودة الرشد في المار اجازة فلا يكون الرشد في الذي مراد لان الشرط رتد واحد
والمرافق البائع لا يخرج عليه عند ابي حنيفة للسنة اي لصار ورثه فيها بعد البلوغ والسنة هي العمل
بغير اذن وجوب الشرع والتميز وهو ان ينفذ ماله لا لغرض او لغرض لا يورثه العقل من اهل الدنيا عرضا كالحام
الطيار من جنس خاله وعده ونظره جاز وان خلا عن مصلحة عند ابي حنيفة لان السفيه مكلف عاقل وفي
حجه اهدار دميته وهو امر لمن يشاء ماله فلا يخرج عليه لان يكون ضرورة عاما كالطبيب الجاهل والفقير الماني
وهو الذي يفتي عن جمل او يعلم الناس الجبل والكارى المنلس وقال لا يخرج عليه نظرا له كالصبي اراد بغير
يحمل الفسخ تابع والشراء واما ما لا يجله كالنكاح فحج غير جائز اتفاقا ما عنده فظاهر واما عندها فلان
كلام السفيه كالباز من جهة خروجه على غير وجه العقل فلا يورثه الرشد لا يورثه الحج ويتوقف نظره
على اجازة الحاكم لانه نصب ناظر فان راي فيه مصلحة اجازة والا فلا واما لو نظر في ماله قبل الحج
لا يخرج عنه بعد لان السنة كالصاعده فخرج عن راي يوسف لانه كالمدينون لا يخرج عليه الا بقضاء القاضي
اقره لوقا وقال لا يتوقف نظره على اجازة الحاكم ولم يرد فقوله في المسئلة الاولى لكان اولى واوجز
لان قولها كان في طرق الاشارة في ابي حنيفة وينفذ عقده ويستثنى العبد لان الحج عليه كان للنظر
له فطام يكن رد اعاقه وجب على العبد رد قيمته نظرا له ويجوز له الكاخرة وان تزوج اربع خواتم او تزوج
كل يوم واحدة وطلقة لا من حواجيم الاصلية ونسبة المهر اي مهر مثلها لانه من ضرورات النكاح
ويطلق الفضل عن مهر المثل لانه لا ضرورة فيه ولا مصلحة فيطلق وتخرج زكاة ابي زكاة السفيه
الا ان القاضي يدفعها اليه ويبعث معه امنا ليعرفها في مصارفها لان الزكاة عبادة ومن ضرورتها النية
ويحقق على اولاده وذو حبه ودوي ارحامه لان السفيه عتوانا من احوال حقوق الناس

ولا ينع

ولا ينع من فرض الحج لانه واجب بايجابه تعالى لا يصعد حتى لو حلف وخت او ظاهر امره لا يكره لان
بالصور لا ينع عما عدا بيعه ومنعرة واحدة لا تخلف العكس في وجوبها ويحقق عليه في الطريق
لغة يعني يعرف القاضي لغة السفيه الى امانه فخرها عليه حذر ان اسرافها ويحلي ما يلزمه ما لا ينفذ فيه
ككثارة الاداء ودم الاحصار ولا يعطى ما يلزمه بحالته في احواله وينفذ وصاياه في التبرع فانه
وهي ما يتبرع به الى الله عز وجل من الثلث لان في تيممه ما نظر الله من تحصيل الثواب في الآخرة والثاني الذي
فيه التبرع لانه في غير التبرع لا ينفذ والبائع حال حوله غير ربيعه اي سفيها يسلم اليه ماله عند
اي حيلة لانه في غير التبرع لا ينفذ البائع حال حوله غير ربيعه اي سفيها يسلم اليه ماله عند
رشد له لان البيع كان لرجل التاوي واداء البيع ذلك لسن ولم يادب انقطع عنه الرجاء لانه لا يعنى له بغيره
وقال لا ينع له اي لا يسلم اليه ماله حتى يورث رشده ولا يصح نقره فيه انه لا يملكها هو
السفه فلا بد ان يسلم ما بقي السفه كالصبا ويبلغ الغلام باحتلام واجاب اي يجعله امرأة جلي
وازاله والا اي ان لم يظفر من هذه العلامات شي فلو اي بلوغ الغلام بخاتي عشرة سنة عند ابي حنيفة
لقوله تعالى ولا تزوجوا ما لم يبلغن الا بالي حتى يبلغن سنة فلو اي بلوغ الغلام بخاتي عشرة سنة عند ابي حنيفة
اي تبلغ الجارية بحسن واحتلام وجن والافواه اي ان لم يظفر من هذه العلامات بلوغ الجارية تمام
سبع عشر سنة لان ثبوت الاثان وبلوغه من اسرع فنقص عنه ذلك بسنة وقدره بخمس عشرة فيها
اي في بلوغ الغلام والجارية وهو اي قولها رايه عن ابي حنيفة وعليه الفتوى لان العادة جارية على
ان البلوغ لا يتجزأ هذه المدة واذا ادعى المراهق من ابي من قرب من الاحتلام من الغلام والجارية
وهو من سنة اثنا عشر سنة في الغلام وتسع سنين في الجارية البلوغ صدق لانه امر لا يعرف الا من حسنه
ولا يجزأ الظاهر والمدينون لا يخرج عليه عند ابي حنيفة وان ظن غمرا وع الحجر عليه لان فيه اهدار الادمية
ونوازل له بل يحبس ابدا لوقى دينه بالاستعراض وايضا ماله في دفعه عن عظم مظلمة ونقبي
عنه اي يقضي القاضي دينه من ماله بغير امره اتفاقا لخالف دينه ونقده كما اذا كان ماله دراهم
ودينه دراهم والفرق ايضا ان ياخذ به لارض المديون اذا راي في يده حنجرته ويبيع احد الفقيرين
بالاخر يعني اذا كان له دينان ودينه دراهم او بالعكس باع القاضي احدهما بالآخر لا يباذله اتفاقا
اما عندها فظاهر واما عنده فلعلة استحسانا وكان القياس ان لا يخرج له كما في العروص وجه
الاستحسان ان الفدين جنسان صفة وحسن واحدمعنى من حيث ان كلاهما وسيلة فالا اعتبار الاول
لم يجز لان ان ياخذ احدهما مكان الاخر خيرا وبالا اعتبار الثاني جاز للقاضي ان يقضي بدينه عمدا
بالشبهين بخلاف العروص لان الاعراض مغللة باعائها وقال لا يخرج عليه لطلب الغرماء فمنع من
النظر لان في حجه نظر الغرماء ويبيع ماله لا مشاعه اي يبيع القاضي مالا للمدينون الحاضر
لا ادرينه ان امتنع عن البيع كما اذا سلم عديدي واشتبع الذي عن يمينه باعه القاضي شيئا يبيع بقدر
المدينون لانه مودة للثقل ثم نزع وضد ان لم ينفذ عنها ماله لانها قد نفذ للثقل ثم تعاقده فيها
المدينون بالحاضر لانه لو كان غريبا لا يبيع القاضي ماله اتفاقا لقوله في كلامه سبوا ترتب لان
اذا الذين عند القاضي يبيع احد الفقيرين بالآخر اتفاقا في ذكرها بان قول ابي حنيفة واراد ان يورثها عنه
مع انه لا احتياج اليه لكونه في طرق الاشارة ولو قال المصنف والمدينون يحبس ولا يخرج عليه بطلب الغرماء
ولا يبيع ماله لا مشاعه لكان الكلام اخف واسنى وعاد ان يورثها عن مع انه لا احتياج اليه لكونه
ونقسم عنه بين الغرماء با حصص اذا باعه المولى او القاضي اتفاقا وان اقر المديون بدين رجل
وهو محجور لونه ما اقرب به لوجه قضاء الدين لان المديون لا يخرج للغرماء بغيره فممنع باي

ولا ينع من فرض الحج لانه واجب بايجابه تعالى لا يصعد حتى لو حلف وخت او ظاهر امره لا يكره لان
بالصور لا ينع عما عدا بيعه ومنعرة واحدة لا تخلف العكس في وجوبها ويحقق عليه في الطريق
لغة يعني يعرف القاضي لغة السفيه الى امانه فخرها عليه حذر ان اسرافها ويحلي ما يلزمه ما لا ينفذ فيه
ككثارة الاداء ودم الاحصار ولا يعطى ما يلزمه بحالته في احواله وينفذ وصاياه في التبرع فانه
وهي ما يتبرع به الى الله عز وجل من الثلث لان في تيممه ما نظر الله من تحصيل الثواب في الآخرة والثاني الذي
فيه التبرع لانه في غير التبرع لا ينفذ والبائع حال حوله غير ربيعه اي سفيها يسلم اليه ماله عند
اي حيلة لانه في غير التبرع لا ينفذ البائع حال حوله غير ربيعه اي سفيها يسلم اليه ماله عند
رشد له لان البيع كان لرجل التاوي واداء البيع ذلك لسن ولم يادب انقطع عنه الرجاء لانه لا يعنى له بغيره
وقال لا ينع له اي لا يسلم اليه ماله حتى يورث رشده ولا يصح نقره فيه انه لا يملكها هو
السفه فلا بد ان يسلم ما بقي السفه كالصبا ويبلغ الغلام باحتلام واجاب اي يجعله امرأة جلي
وازاله والا اي ان لم يظفر من هذه العلامات شي فلو اي بلوغ الغلام بخاتي عشرة سنة عند ابي حنيفة
لقوله تعالى ولا تزوجوا ما لم يبلغن الا بالي حتى يبلغن سنة فلو اي بلوغ الغلام بخاتي عشرة سنة عند ابي حنيفة
اي تبلغ الجارية بحسن واحتلام وجن والافواه اي ان لم يظفر من هذه العلامات بلوغ الجارية تمام
سبع عشر سنة لان ثبوت الاثان وبلوغه من اسرع فنقص عنه ذلك بسنة وقدره بخمس عشرة فيها
اي في بلوغ الغلام والجارية وهو اي قولها رايه عن ابي حنيفة وعليه الفتوى لان العادة جارية على
ان البلوغ لا يتجزأ هذه المدة واذا ادعى المراهق من ابي من قرب من الاحتلام من الغلام والجارية
وهو من سنة اثنا عشر سنة في الغلام وتسع سنين في الجارية البلوغ صدق لانه امر لا يعرف الا من حسنه
ولا يجزأ الظاهر والمدينون لا يخرج عليه عند ابي حنيفة وان ظن غمرا وع الحجر عليه لان فيه اهدار الادمية
ونوازل له بل يحبس ابدا لوقى دينه بالاستعراض وايضا ماله في دفعه عن عظم مظلمة ونقبي
عنه اي يقضي القاضي دينه من ماله بغير امره اتفاقا لخالف دينه ونقده كما اذا كان ماله دراهم
ودينه دراهم والفرق ايضا ان ياخذ به لارض المديون اذا راي في يده حنجرته ويبيع احد الفقيرين
بالاخر يعني اذا كان له دينان ودينه دراهم او بالعكس باع القاضي احدهما بالآخر لا يباذله اتفاقا
اما عندها فظاهر واما عنده فلعلة استحسانا وكان القياس ان لا يخرج له كما في العروص وجه
الاستحسان ان الفدين جنسان صفة وحسن واحدمعنى من حيث ان كلاهما وسيلة فالا اعتبار الاول
لم يجز لان ان ياخذ احدهما مكان الاخر خيرا وبالا اعتبار الثاني جاز للقاضي ان يقضي بدينه عمدا
بالشبهين بخلاف العروص لان الاعراض مغللة باعائها وقال لا يخرج عليه لطلب الغرماء فمنع من
النظر لان في حجه نظر الغرماء ويبيع ماله لا مشاعه اي يبيع القاضي مالا للمدينون الحاضر
لا ادرينه ان امتنع عن البيع كما اذا سلم عديدي واشتبع الذي عن يمينه باعه القاضي شيئا يبيع بقدر
المدينون لانه مودة للثقل ثم نزع وضد ان لم ينفذ عنها ماله لانها قد نفذ للثقل ثم تعاقده فيها
المدينون بالحاضر لانه لو كان غريبا لا يبيع القاضي ماله اتفاقا لقوله في كلامه سبوا ترتب لان
اذا الذين عند القاضي يبيع احد الفقيرين بالآخر اتفاقا في ذكرها بان قول ابي حنيفة واراد ان يورثها عنه
مع انه لا احتياج اليه لكونه في طرق الاشارة ولو قال المصنف والمدينون يحبس ولا يخرج عليه بطلب الغرماء
ولا يبيع ماله لا مشاعه لكان الكلام اخف واسنى وعاد ان يورثها عن مع انه لا احتياج اليه لكونه
ونقسم عنه بين الغرماء با حصص اذا باعه المولى او القاضي اتفاقا وان اقر المديون بدين رجل
وهو محجور لونه ما اقرب به لوجه قضاء الدين لان المديون لا يخرج للغرماء بغيره فممنع باي

ولا ينع من فرض الحج لانه واجب بايجابه تعالى لا يصعد حتى لو حلف وخت او ظاهر امره لا يكره لان
بالصور لا ينع عما عدا بيعه ومنعرة واحدة لا تخلف العكس في وجوبها ويحقق عليه في الطريق
لغة يعني يعرف القاضي لغة السفيه الى امانه فخرها عليه حذر ان اسرافها ويحلي ما يلزمه ما لا ينفذ فيه
ككثارة الاداء ودم الاحصار ولا يعطى ما يلزمه بحالته في احواله وينفذ وصاياه في التبرع فانه
وهي ما يتبرع به الى الله عز وجل من الثلث لان في تيممه ما نظر الله من تحصيل الثواب في الآخرة والثاني الذي
فيه التبرع لانه في غير التبرع لا ينفذ والبائع حال حوله غير ربيعه اي سفيها يسلم اليه ماله عند
اي حيلة لانه في غير التبرع لا ينفذ البائع حال حوله غير ربيعه اي سفيها يسلم اليه ماله عند
رشد له لان البيع كان لرجل التاوي واداء البيع ذلك لسن ولم يادب انقطع عنه الرجاء لانه لا يعنى له بغيره
وقال لا ينع له اي لا يسلم اليه ماله حتى يورث رشده ولا يصح نقره فيه انه لا يملكها هو
السفه فلا بد ان يسلم ما بقي السفه كالصبا ويبلغ الغلام باحتلام واجاب اي يجعله امرأة جلي
وازاله والا اي ان لم يظفر من هذه العلامات شي فلو اي بلوغ الغلام بخاتي عشرة سنة عند ابي حنيفة
لقوله تعالى ولا تزوجوا ما لم يبلغن الا بالي حتى يبلغن سنة فلو اي بلوغ الغلام بخاتي عشرة سنة عند ابي حنيفة
اي تبلغ الجارية بحسن واحتلام وجن والافواه اي ان لم يظفر من هذه العلامات بلوغ الجارية تمام
سبع عشر سنة لان ثبوت الاثان وبلوغه من اسرع فنقص عنه ذلك بسنة وقدره بخمس عشرة فيها
اي في بلوغ الغلام والجارية وهو اي قولها رايه عن ابي حنيفة وعليه الفتوى لان العادة جارية على
ان البلوغ لا يتجزأ هذه المدة واذا ادعى المراهق من ابي من قرب من الاحتلام من الغلام والجارية
وهو من سنة اثنا عشر سنة في الغلام وتسع سنين في الجارية البلوغ صدق لانه امر لا يعرف الا من حسنه
ولا يجزأ الظاهر والمدينون لا يخرج عليه عند ابي حنيفة وان ظن غمرا وع الحجر عليه لان فيه اهدار الادمية
ونوازل له بل يحبس ابدا لوقى دينه بالاستعراض وايضا ماله في دفعه عن عظم مظلمة ونقبي
عنه اي يقضي القاضي دينه من ماله بغير امره اتفاقا لخالف دينه ونقده كما اذا كان ماله دراهم
ودينه دراهم والفرق ايضا ان ياخذ به لارض المديون اذا راي في يده حنجرته ويبيع احد الفقيرين
بالاخر يعني اذا كان له دينان ودينه دراهم او بالعكس باع القاضي احدهما بالآخر لا يباذله اتفاقا
اما عندها فظاهر واما عنده فلعلة استحسانا وكان القياس ان لا يخرج له كما في العروص وجه
الاستحسان ان الفدين جنسان صفة وحسن واحدمعنى من حيث ان كلاهما وسيلة فالا اعتبار الاول
لم يجز لان ان ياخذ احدهما مكان الاخر خيرا وبالا اعتبار الثاني جاز للقاضي ان يقضي بدينه عمدا
بالشبهين بخلاف العروص لان الاعراض مغللة باعائها وقال لا يخرج عليه لطلب الغرماء فمنع من
النظر لان في حجه نظر الغرماء ويبيع ماله لا مشاعه اي يبيع القاضي مالا للمدينون الحاضر
لا ادرينه ان امتنع عن البيع كما اذا سلم عديدي واشتبع الذي عن يمينه باعه القاضي شيئا يبيع بقدر
المدينون لانه مودة للثقل ثم نزع وضد ان لم ينفذ عنها ماله لانها قد نفذ للثقل ثم تعاقده فيها
المدينون بالحاضر لانه لو كان غريبا لا يبيع القاضي ماله اتفاقا لقوله في كلامه سبوا ترتب لان
اذا الذين عند القاضي يبيع احد الفقيرين بالآخر اتفاقا في ذكرها بان قول ابي حنيفة واراد ان يورثها عنه
مع انه لا احتياج اليه لكونه في طرق الاشارة ولو قال المصنف والمدينون يحبس ولا يخرج عليه بطلب الغرماء
ولا يبيع ماله لا مشاعه لكان الكلام اخف واسنى وعاد ان يورثها عن مع انه لا احتياج اليه لكونه
ونقسم عنه بين الغرماء با حصص اذا باعه المولى او القاضي اتفاقا وان اقر المديون بدين رجل
وهو محجور لونه ما اقرب به لوجه قضاء الدين لان المديون لا يخرج للغرماء بغيره فممنع باي

بده فلا يملك اطلاقه بالقرار لعنهم لكن يفقد اقراره على نفسه اعلم ان اقراره في حالة الحق من الصلح فلا يقد
ذكر في المحرط اقرار المحرم عند ابي حنيفة ولا ينعى عندها في المال الذي في يده وانت ترى ان المصنف
اورده بصيغة الوفاق وفيه اشارة الى انه لو استفاد ما لا يخبر به بعد اقراره وتبرع به لانه لا يخرم
تعلق بالمال القائم بالاستناد فيه بالاذن لانه لو استبرك ما لا يخبر به فله ان يتادهم فيما في يده لان
الحكم انما يثبت في التمسك في النفل وكذا لو تزوج امرأة بمرثلتها فلها ان تشاركه في ذلك النكاح من حواججه
ويحقق على المنفس المحرم المليون من ماله واولاده وزوجته وذوي ارحامه لان حقوقهم تامة
تقدم على حقوق الغنم ويجوز لطلب الخرم حبه وانكاره المال فيما التزمه اي في كل ما
دين التزمه بعقد كالمهر والحالة اوله بدل مال اي لم يرد عن مال حصل في يده كمن الميع وبشرط
التمسك بعقده الحاكم بحسبه في هاتين الصورتين ولا يثبت في انكاره وقوله لا مال لي لظهور مطلقه اساسا
في الاول فلان اقراره على العقد باختياره يدل على غنايه واما في الثانية فلان ما في يده من المال يدل
على غنايه وفي غيرها اي في غير هاتين الصورتين كمن عوض العتوب وارث الغنايه اذا انكر الديون
المال فانه يحبه الحاكم **بالسنة** يعني بعد ما يقيم الخرم حبه بان له ما لا يلزمه فله اودم الدليل
على ما عدا حتى يظهر اقراره وهو متعلق بقوله يحبس **بينة** اي بان يقول الشهود ان قد اقر
له ما لا سوى كسوته ولفظ الشهادة ليس بشرط فيه وفي شرط او بمضي شهرين او ثلاثة على خلاف
المولين **وماراه الحاكم في الصحيح** يعني ظاهر اقراره راي القاضي في جميع الاقوال لا خلاف احوال
الناس في الرتبة وتعمل السنة واذا اقر اقراره والدان قاب ياخذ منه القاضي كمالا ويخرجه من الحبس
ولو قام بینه على اقراره قبل الحبس لا تقبل في اظهر الرواية **وللغنايه** اي لغنايه المليون بقدر حوجه
من الحبس **ملازمه** عنده اي حنيفة لان ظاهر الحال يلزم ان يرفع الالتزام ولا يبطل الحق في الملازمة
لقوله عليه السلام لصاحب الحق يد اي ملازمة لكن اذا دخل داره لحاجة لا يجعه بل يحبس على بابها
فاذا خاف ان يهرب من حيا اخر فله ان يمنعه من الدخول او يدخل معه **من غير ان يمنعه من النقر**
والسفر ليتمكن من الاكتاب وقضا الدين **واقتسام قاض كسبه** اي لغنايه ان يقتسموا بينهم
ما فضل من حبه عن حواججه **باخصص ومنعاه** اي من ملازمته لان القضاء لا فلاس صحيح
عندها فاذا شئت العشرة يمنع غرقا عنده **الجنة باع** فاذا اقام الغنم السنة على ياره
ترجع على بينة الاعمار لان الاصل هو العدة وبنية البيار صار اكثر اثباتا ولو قدم للدين بعض
الغنايه في القضاء اجاز لانه يقر في ملكه ولو زاد على حصته فله من الغنايه ان يخرجه وانه اعلم
المادون **الاذن في الشرع**

هذا هو الحق في هذه المسألة
بشرط ان يكون المدين غنيا
او ان يكون له مال يفي بحوائجه
او ان يكون له مال يفي بحوائجه
او ان يكون له مال يفي بحوائجه

اذا اراد

اذا اراد عبده يتزوج فحكم وكذا اذا اراد ان يزوج من الزهر من فحكم ولنا ان العادة جرت بان من اراد
بيع عبده يبيعه ولو لم يجعل سكوت اذ لا يذكي ذلك اضرا للناس لخرمهم وجماعهم معه فحكم سكوت رضا
عرفنا وفي الحقايق انما يجعل سكوت المولى اذا لم يسبق منه ما يوجب في الاذن حمله السكون او لو سبق منه ذلك
لا يجوز ادنا اتفاقا كما اذا قال المولى اذا اراد بيع عبدي فحكم فلا اذن له في التجارة ثم رآه يتجر فحكم لا يصير ما ذونا فحكم
وفي المحرط لو اراد القاضي صيا او موهبا يبيع ويشترى فحكم لا يجوز ادنا واذن القاضي للصبي جاز وان اراد
ابوه او وصيه فابواه باطن والناظر في القاضي الاول والثاني لانه مثله في الولاية **ولو سمي له** اي المولى لجهده
نوعا كما اذا قال انت لك ان تتجر كما **او مدة** كما اذا قال الي وقت كذا **اطلاقه في الكل** يعني يصير ما ذونا
عنه في جميع القارات وفي جميع المواقف فينبه نوعا لانه لو سمي شيئا معينا واذن له في بيعه او شرايه لا يكون
ما ذونا الا ان يقول ببيع هذا الثوب واشترى بثلثه ثوبا او يقول اشتري هذا الثوب فبخره فحينئذ يكون ما ذونا
لا اذن له في عقد مكره وقال زفر بن قتيبة عما فيه المولى لان الاذن توكل وانابة من المولى لانه يتصرف له
فيختص باحضاره كالواذن القاضي للصبي وفيه نوع جديده لانه يارثه الوكيل ولنا ان الاذن اسقاط
لغيره وله اجازة تعلية بالشرط ولم يجر تعليل المحرط والاسقاط متى وقع لا يقبل التبريد وفي الحقايق هذا اذا
صادف الاذن بالقرعة عدا بمجره اما اذا صادف عبدا فانه يختص كما اذا اذن لعبده في التجارة ثم دفع اليه
مالا وقال اشترى به الطعام فاشترى الذي يبيع بغير مشورته بالنفس **لا يشترى ايات الكسوة ولا طعام**
الاكل يعني اذا اشترى العبد هذه الاشياء بادن مولاه لا يكون ما ذونا لانه لا يستعمله **ويجوز**
بيعه اي بيع المادون **وشراؤه** يعني بغيره بالاتفاق ليعتد الاحتراز عنه **وكذا بالناحش**
يعني عند ابي حنيفة بجرح الناحش ايضا وهو لا يتخاب بعثله وقال لا يجوز لان المقصود من الادب
الاسترباح والعقد بالناحش اطلاق فلا يدخل تحت الاذن فلا يجوز كالمجر العتد بالناحش من الادب والوجه
والقاضي في مال الصبي ولما ان المادون متصرف لنفسه كالمصرف عتده بالناحش بخلاف ما لم يخرجه لان
يقتصر فيه للصبي وهو متصرف بالنظر له **ولو اشاع** المادون **بالخارج فذهب له الثمن** اي ابراه ما يبعه
عن الثمن في مدة الخيار **فله الرد** اي للمادون رد المبيع بالخيار عند ابي حنيفة **واشترى عبدا بالف**
فاز ادق قيمته لسمه **فله الاقالة** فله اي للمادون في ذلك الصدد عند ابي حنيفة لان المادون
متصرف لنفسه وقال لا يجوز له الرد والاقالة لان الاسرار مع المقصود من الاذن فيكون بهما **ويجوزها**
اي ابو يوسف الاقالة **لو كان المادون مديونا بعد هبته الثمن** اي بعد ابراءه البائع المادون عن الدين
هذا اذا اقبل المادون المبيع لانه لم يقبض منه شيئا فيقبض البائع المبيع بما تافضرت به الغنايه اعران
عند ابي حنيفة ايضا ليعتد البيع فيبطل له ان الاقالة يبيع به بدين الثمن الاول هذه هي المادون على البائع
مثل الثمن الاول فنقل حق الغنايه من المبيع الى ثمنه ولا يتفردون وقال لا يجوز الاقالة لانه لا يفسخ عندها
فلا يجب المادون على البائع من ثمنه لانه لم يقبض منه شيئا فيقبض البائع المبيع بما تافضرت به الغنايه اعران
القائدية في التقييد بخونه مديونا عند ظاهره لان الاقالة تفسخ من المادون مديونا كان او غيره ذكره في المحرط
ولهذا لم يذكره القيد في المنظومة وشروحه **ويوكل المادون ويبيع** اي يعطي رجلا فذرا من المال ليعتد به
ويكون الزرع له **ويضارب ويعير ويرهن ويشتري** ويبيع لان هذه الاشياء من اربع
التجارة **ويزارع** اي يرفع الارض مزارعة ويأخذها لانهما يطلب به الزرع وقد قال صلى الله عليه وسلم
المزارع تاجر ربه **ويجوز اجارة نفسه** وقال القاضي لا يجوز فبدا الاجارة لانه لو رهن نفسه او يولها
لا يجوز اتفاقا وبدا الاجارة بنفسه لانه لو اجره كسبه حاز اتفاقا من الحقايق **له** ان الاذن لم يتناول النقر
في نفسه ولما لا يملك بيع نفسه فلا يملك بيع منافقه لا تبا بعهده ولنا ان الاجارة نوع تجارة فيملكها

هذا هو الحق في هذه المسألة

وان لم يبيع نفسه لاستئزامة بطلان الاذن ولا ذلك بيع منافعه **وبقر بالدين** اي بيع اقاربه بسلوكات
مدون او لا ولا لولم يبيع لان بيع لا يمتنع من معاملة المراه بالدين ما حصل بالتجارة لانه لو لم يحصل بقراره بغير
لا يبيع فلا يوجب فكل العتق في الجير هذا اذا اقر قبل ان يباع ولو اقر بعده لا يصدق على العتق لانه لا يبيع ما
يجوز او اقر الجير لا يبيع **والغصب** انما صح اقاربه لان ضمان الغصب ضمان معاوضة فكل من تمكن فكان كالتجارة
والوديعة لانها من صيغ التجارة **والمدون** لا يبيع اقاربه لاصوله وفروعه **وزوجه** عند حقة
لان هذا اقاربه صورة وشهادة يبيع وشهادته لولا ان يكون له كذا اقراره وقال لا يبيع لان اقراره
لا يحق له في اكله فصار كالمواقر لا يجني **ولا يتزوج** المدون **ولا يزوج** ماله **لان الزوج** والنزوح
ليس من باب التجارة **ويجوز** له اي ابو يوسف للمادون **وللمضارب** **وتترك** العتق **وتزوج الامه**
لان فيه تحصيل المهر وسقوط النفقة فاشبه اجازتها بغيره وللمضارب لان تزوج امه الصغير جاز للاب
والوصي انما قال لان بقرها غير مقيد بالتجارة بل مقيد بالنظر للصغير كذا في عامة الكتب لمن جعل صاحب
الامه تزوج الاب والوصي على هذا الخلاف وانه اعلم وفيه تزوج الامه لان تزوج الجدة ليس له اتفاقا
والكتاب يملك تزوج امه اتفاقا من الحقائق **ولا يملك** المدون مملوكه **ولا يفتق** على مال لان كلاهما
ليس من باب التجارة اذ هي مبادلة المال بالمال للاسترباح ولو فطر المدون ولم يكن مديونا فاجاز للمولى
يجوز لان الامتناع كان لحقة فاذا اجاز له زال المانع ولكن ليس للمادون ان يفتق ابدا لان ما يبيع عن المولى
وسفر عنه فلا يتحقق حقوق العقد كالنكاح وما ذكر صاحب النهاية من انه اذا كان على المادون دين قليل
او كثير لا يجوز كتابته وان اجاز له المولى تشكيل لان الدين اذا لم يكن مستغرقا لا يمنع ان يكون مائة مائة مائة
اتفاقا وانما المستغرق فاما منع عند اي حقة فكيف يستقيم هذا القول **ولا يرض** ولا **يطلب** مطلقا
اي بعض وبغيره لان الرض يرض بعض وكذا البتة واما البتة بعض فترجع ايضا في الاستدراك فلا يرضها
الاذن بالتجارة **وبهدي البير من الطعام** وهو بضم حرف المضارعة اي يجعل هذه قيدا للبيرة وهو
قدما يتخذ للضيافة البيرة لانه لا يملك هذا الكثير منه وقيد بالطعام لان اهدا فذر البيرة من الدراهم
غير جاز وقيل يملك البير بمادون درهم **ونضيف** محمله اذ امرها للضيافة البيرة وهي مالا يوردها
التجارة اسرافا وهو الصحيح وانما جاز ضيافة من يعامله لان التاجر يحتاج اليها لاستحلاب قلوب الاعيان **وباع**
كتبه الحاصل قبل الدين او بعده **في الدين** اي في امارته ودينه اتفاقا **وانما يبيع رقبته** فيه يعني بيعه على
التناهي ان يبيع رقبته المادون في امارته اذ لم يتركه بحقوق الغرماء ولكن لا يبيع ببيع بل ينظر مدة
لاحتمال ان يكون له دين يفتنه وقاد الشاغل لبيع هذا اذا كان دينه جازب التجارة وان كان دينه استهلاك
تباع رقبته فيه اتفاقا لانه دين متعلق بالخباية لا بالاذن لانه اذا اذن فمتعلق رقبته كذا اذا تزوج باذن مولاه
كاي راس المولى ولنا ان هذا دين ظهر وجوبه في حق المولى باذنه فتعلق رقبته كذا اذا تزوج باذن مولاه
يعلق به دين نفقته وزوجه قيدا يبيع التاجر لان المولى يحجب عن بيعه لتعلق حق الغرماء وفي المحيط
حضور المولى شرط في بيع رقبته لانه هو الخصم في رقبته عده كذا اذا اذني رقبته انسان وحضور المادون
شرط في بيع كبد لانه هو الخصم فيه كذا اذا اذني كبد انسان **الان يبيع المولى** بقضا دينه وهو استئذان
من قوله نامر وملك ان يودي عنه جميع الديون كذا اذا قيمته كذا في الكفاية **وليقسم** ثمنه **بين الغرماء**
بالخصص وان اعتقد المولى **لغيره** ومن لم يفتنه لانه اطف ما تعلق بخرقه ولا وجه لرد الفقه
لانه لا يقبل المنع والغرماء بالخيار ان شاءوا صنوع قيمة العبد موسرا كانا وموسرا وباحذوا بقبته
وينهم من العبد وان شاءوا استنصحو العبد بجميع دينهم كذا صار حرا ودين المرتفق رقبته لتعلق الوجوب
لا لتعلق الاستيفاء هذا اذا كان المادون قنا وان كان مدينا فاعتقه المولى لا يضمن لان حرقه لم يتعلق رقبته

الاع كمنه
فان كان الدين مستغرقا
فلا يجوز بيع رقبته
لان رقبته متعلقة بالدين
ولا يجوز بيع رقبته
لان رقبته متعلقة بالدين
ولا يجوز بيع رقبته
لان رقبته متعلقة بالدين

لا يجوز

لان يبعد غير جاز وفي المحيط ان اعتبه باذن الغرماء لا يستطع الضمان عن المولى وليس هذا كعتق الراعي باذن الرقيق
وهو محرج لا يضمن لانه قد خرج من الرق بادن والمادون لا يبرأ من الدين باذن الغرماء **فان فصل**
بني من الدين **طوب** به المادون **بعد العتق** فيها اي في بيع المادون ولعنا قد ولا يبيع ثانيا كافي نفقة
الزوجة لان النفقة تجدد فيكون دينها حادا بعد البيع ولا كذلك ديون الغرماء فقدر بالاعتاق لان المولى لو بعه
بغير اذن التاجر لا ينفذ لهم حق المنع عند حضور المقادير ان كان الصديق او ان كان هادكا فان شاقا
حضر المولى وان شاقا وصموا المشتري فتمت فيه من المولى وهذا اذا كان الذي سحلا فان كان حولا
فباعه مولاه جاز بعه لان الدين المولى لا يبيع المولى عن بيعه فاذا حل الاجل ليس للغير ان ينقض البيع بل يضمن
المولى قيمته كذا في الحاشية **ولو كان له** اي للمادون **مولى** ان اذاله بالتجارة **فاذا اذله** اي جعله
اجدا للمولين مديونا لنفسه الا ان يبيع العبد فنية مائة **واجنبي** مثله اي اذا اجنبي مائة اخرى
بيع المادون **بمائة او سائة وتركها** اي مائة **فالتلف** للدين اي ثلث المائة للمولى الذي اذله والثلاثة
للاجنبي عند اي حقة **وقال الربيع** يعني ربع المائة للدين **والباقي** **للاجنبي** قد بان كون له مولى ان
لا يكون له مولى واحد فاذا لا يقدر دين المولى اتفاقا وقد بان كون مع دين المولى من اجنبي لانه
لو كان لكل واحد من المولين عليه مائة والمشتري بما لها نصف المائة يكون للاجنبي ونضرها للمولين اتفاقا
من الحقائق لانه ان المولى الذي اذله لا يبيع له في نصيب نفسه فيسلم ذلك للاجنبي ونصيب المولى الاخرينها
لاستواءها فصار الربع له وباقي للاجنبي ولنا ان نضرها من المولى بطلان لاقا مملوكه او المولى لا يستوجب
عليه عبده ودينه بقى الضمان الاخر وهو محسور وللجنبي مائة كاملة فتكون المائة اثلاثا بينهما **وجعلنا الغرماء**
احق من المولى بالولد **والوصوب** له يعني اذا ولد المادون بعد بطون الدين ولنا او وهب للمادون شي
فالغرماء احق من المولى عندنا وقاله المولى احق بدينهم لانه ليس من مال التجارة كالولد المولود قبل الدين
ولنا ان البتة كسبه فيبقى به دينه سواء حصلت قبل الدين او بعده واما الولد اذا حدث بعد الدين فالدين
متعلق بالام فيسري الي الولد لانه متصل فان حدث قبل الدين لا يسري اليه لانه منفصل **ولو بيع** المادون
وعليه **التمجيلة** **واخرى** اي الف اخرى **موجلة بالندين** وهو متعلق ببيع **فخصي** **المجمل** اي الدين
المجمل امرنا **بما خير الموجلة** **الى وقت** يعني يرضع الاثنا الاخرى الي المولى عندنا فاذا حل الاجل اعطاها
المولى الي الغرماء **لا تشجيلة** يعني قاله في بيع المادون الباقية الي صاحب الدين المولى في الحال لان الدين
استقل من الزمة الي الدين بالبيع فصار كجمله الي التركة بالموت وهناك يجل الدين فكذا هذا ولنا ان الدين كان
في الذمة ولم يتحول الي الدين بل ائنه لو هلك الدين قبل الدفع كان كل الدين على العبد فلا يطالب بدين الحاش
فينتفع المولى بما في الاجل **واعتاق المولى عبدا** **وماذا** **لا المستغرق بالدين** اي المحيط بماله ورقبته
لا يبيع عند اي حقة **وقال يبيع** **وقوله** **له** اي قول المولى لعبدا ماله الذي لم يولد عنده **هذا النبي**
وهو ممكن اي والحال ان العبد صانع ان يولد منه **بجمله** اي كجمله العبد **غير على** جاز للبتة
وهو قوله وهو جاز لانه لا يعلق ذلك القول منه بعبده فلا يفتق ويعلق عندها فبعتق فيضمن قيمته
للغرماء ان كان موسرا او يبي العبد ان كان معسرا فيرجع على المولى انما يديننا بقولنا الذي لم يولد عنده لانه
لو ولد العبد عند العبد المادون وادعاه المولى ببيع اتفاقا لانه دعوة استيلاء وانما يصححها اما عندنا
فلا يصادق حقيقة الملك واما عبده فلا يصادق حق الملك ويحكي لصحة الاستيلاء كافي جازية المكاتب
ذكره في المحيط **وصان قتل اياه** اي قتل المولى عبدا ماله **صان حيا** عنده **وقال الايمان**
انلا في قتل العبد المادون لانه لو اعتق المادون جازا اعتاقه اتفاقا فيضمن الغرماء ما هو اقل من قيمته
ومن الدين وقيد المستغرق لان الدين لو لم يكن مستغرقا صح اعتاقه اتفاقا ويضمن قيمته من الغرماء

الصد ولم يعلم لان احبته الاذن لما رالت عن المولى بهذه الاشياء بطلت بقاء الاذن اما السبب في موته وجنونه
فظاهر واما في حقه فلان الولاية منقطعة بين الدارين وكذا العبيد بحسب ما لا بد والوصي واما الماه ووزنه
القاضي لا يعزل موته لان الاذن القاضي حكم من وجده فلا يبطل موته كما في المحيط قال المصنف في شرحه
ثبت الجرح فانه من موته لا من موته حكمي ولهذا يعزل موته الفرح قد ضاع فيه لان الحاق بدول القضاء لا يكون
كالقوة عندنا كما ينبغي في فصل المرتبة **وختمة** اي الجرح **بابا** **ق** وقال القاضي في بقي ما ونا لان الاذن
لا ينافيه كالمعصية غاصب ولما كان المولى لا يرضى بتصرف الابن المميز عادة فيخرج بطريق الدلالة كالتمنع
فان عاد من الاذن فالاصح انه لا يعود مادونا ولا لاقطاع ولاية المولى عنه والاذن انما تبطل عليه **وابتداء**
بولا **دنا** **مته** يعني المادونة اذا اولدت من مولاهما جرحه تاحل في الزفر له ان الاستيلاء لا ينافي الاذن حتى
لو اذن لام ولده صح فصار من كالمودرها ولما كان الانسان بحسب ام ولده في العادة ويصح من جرحه وجب
فصار ذلك جرحا دالة فان قلت الاذن كان ثابتا صريحا فكيف بطل دالة الجرح قلت لبقاء الاذن بدلالة الاستيلاء
فلا يكون ثابتا بدليل فضلا عن الصريح والجرح يثبت بدليل فان العادة من اقوى الدليل بخلاف ما اذا اذن لام ولده
لا بد من صريح من الجرح **واقاره** **مال** في يده **بعد الجرح** يعني اقراره بما في يده لمولاه او لغيره اما ماله
عنده او معصوب او بان عليه ونا يقضي بما في يده **صحيح** عندي حنفية وقال لا يصح فيه بقوله بما في يده
لا بد من اقراره بمولاه لا بجرحه اتفاقا سواء كان عليه دين او لا لان المولى لا يستوجب على عبده وقدر بقوله
بعد الجرح لا بد من اقراره بما في يده لمولاه قبل الجرح ولم يكن عليه دين بجرحه اتفاقا حتى اذا اقره دين لا يتعلق بحق الغريم
به لمان من صحيح اقراره كان كونه مادونا وقدر ذلك ولما اقره دين لا يتعلق برقبته ولا يتعلق بكسبه وله
ان المصحح في حال الاذن كون المالك في يده ولم يولدوا عنه المالك لم يصح اقراره فيه لعدم يده وبه باقية بعد
الجرح صحيح اقراره كاقبل الجرح واما لم يتعلق اقراره بالدين برقبته لانها ليست من كسبه حتى تبقى يده عليه
بل من كسب مولاه **ولو جرح المادون** **وفي يده** **الف** **ثم اذن له** **فاقر** **بالف** **لزمته** **دينا** **في الاذن الاول**
وتواي ما اقر به من الدين **مضي** **هذه** **الف** **التي** **في يده** **عندي** **حنفية** **وقال** **لا هي** **للموتى** **وفيه** **يه**
اوسيعه يعني يموله بخير ان شاء الله ما دونه وان شاع باعه فاعلى منه الدين فيه بالجرح لا بد من جرح
يقض الدين بما في يده اتفاقا وقدر كون الف في يده لا يولد له من كسبه لا يعتبر اقراره في حق مولاه اتفاقا
وقدر بالاذن الاول لا بد من اقراره في الثاني يلزم قضاه بما في يده اتفاقا لمان اقراره بالدين السابق
فند الجرح لما وجد في حالة الاذن تعلق الدين برقبته فيسعه المولى او يديه وله ان يصحح الاقرار هو
اليدوي باقية بعد الجرح فيصح فيؤدي الدين بما في يده **ولو اقر باقتضا حرة او امة** **يقال** **اقتضاها**
بالقاي اي ازال بكارتها **باصبعه** **لزمه** اي ابو يوسف الضمان **الحال** **فقد** **فقه** **مولاه** **او يديه** **لان اقراره**
بضمان المالك **صح** **وقال** **لا يوجب** **في المال** **لان اقراره** **وان كان** **ضمانا** **لم يوجب** **عوضا** **عن مال** **فليس في**
معنى **الجارة** **فلا يولد له** **الا بعد** **العتق** **فقد** **بالاقتضا** **باصبعه** **لا بد** **لو اقر** **اذا كان** **مذكرا** **يجب** **الحرة** **ولا يولد له**
اتفاقا **واقره** **اي** **باعتضا** **حرة** **او امة** **باصبعه** **كتاب** **فجر** **عن** **داود** **برك** **الكاتب** **فرو** **في** **الرف**
فالضمان **اي** **ضمان** **المهر** **في** **الحرة** **والعتق** **في** **الامة** **متاح** **عند** **اي** **حنفية** **اي** **ما بعد** **العتق** **لان** **اقراره** **بجناية** **وما**
لزمه **من** **المال** **ليس** **من** **الجارة** **فلا يلزم** **المولى** **ولزمه** **ابو يوسف** **الحال** **لان** **دين** **ظرو** **وجود** **باقراره**
حال **لغاده** **في** **غير** **كار** **الديون** **ووافق** **له** **اي** **محمد** **لاي** **يوسف** **ان** **فقي** **به** **قبل** **الجرح**
اي **ان** **فقي** **القاضي** **يوجب** **عليه** **قبل** **جرحه** **وان لم** **يقض** **وافق** **اي** **حنفية** **لان** **الدين** **يقض** **القاضي** **صاد**
مفرا **في** **دنه** **وجب** **الحال** **وقبل** **العتق** **لا يصير** **مفرا** **مفرا** **في** **الحال** **في** **حق** **المولى** **فلزمه** **بما** **يقض**
ك **الاقترال** **وهو** **في** **الشرع**

الجرح

الصد ولم يعلم لان احبته الاذن لما رالت عن المولى بهذه الاشياء بطلت بقاء الاذن اما السبب في موته وجنونه
فظاهر واما في حقه فلان الولاية منقطعة بين الدارين وكذا العبيد بحسب ما لا بد والوصي واما الماه ووزنه
القاضي لا يعزل موته لان الاذن القاضي حكم من وجده فلا يبطل موته كما في المحيط قال المصنف في شرحه
ثبت الجرح فانه من موته لا من موته حكمي ولهذا يعزل موته الفرح قد ضاع فيه لان الحاق بدول القضاء لا يكون
كالقوة عندنا كما ينبغي في فصل المرتبة **وختمة** اي الجرح **بابا** **ق** وقال القاضي في بقي ما ونا لان الاذن
لا ينافيه كالمعصية غاصب ولما كان المولى لا يرضى بتصرف الابن المميز عادة فيخرج بطريق الدلالة كالتمنع
فان عاد من الاذن فالاصح انه لا يعود مادونا ولا لاقطاع ولاية المولى عنه والاذن انما تبطل عليه **وابتداء**
بولا **دنا** **مته** يعني المادونة اذا اولدت من مولاهما جرحه تاحل في الزفر له ان الاستيلاء لا ينافي الاذن حتى
لو اذن لام ولده صح فصار من كالمودرها ولما كان الانسان بحسب ام ولده في العادة ويصح من جرحه وجب
فصار ذلك جرحا دالة فان قلت الاذن كان ثابتا صريحا فكيف بطل دالة الجرح قلت لبقاء الاذن بدلالة الاستيلاء
فلا يكون ثابتا بدليل فضلا عن الصريح والجرح يثبت بدليل فان العادة من اقوى الدليل بخلاف ما اذا اذن لام ولده
لا بد من صريح من الجرح **واقاره** **مال** في يده **بعد الجرح** يعني اقراره بما في يده لمولاه او لغيره اما ماله
عنده او معصوب او بان عليه ونا يقضي بما في يده **صحيح** عندي حنفية وقال لا يصح فيه بقوله بما في يده
لا بد من اقراره بمولاه لا بجرحه اتفاقا سواء كان عليه دين او لا لان المولى لا يستوجب على عبده وقدر بقوله
بعد الجرح لا بد من اقراره بما في يده لمولاه قبل الجرح ولم يكن عليه دين بجرحه اتفاقا حتى اذا اقره دين لا يتعلق بحق الغريم
به لمان من صحيح اقراره كان كونه مادونا وقدر ذلك ولما اقره دين لا يتعلق برقبته ولا يتعلق بكسبه وله
ان المصحح في حال الاذن كون المالك في يده ولم يولدوا عنه المالك لم يصح اقراره فيه لعدم يده وبه باقية بعد
الجرح صحيح اقراره كاقبل الجرح واما لم يتعلق اقراره بالدين برقبته لانها ليست من كسبه حتى تبقى يده عليه
بل من كسب مولاه **ولو جرح المادون** **وفي يده** **الف** **ثم اذن له** **فاقر** **بالف** **لزمته** **دينا** **في الاذن الاول**
وتواي ما اقر به من الدين **مضي** **هذه** **الف** **التي** **في يده** **عندي** **حنفية** **وقال** **لا هي** **للموتى** **وفيه** **يه**
اوسيعه يعني يموله بخير ان شاء الله ما دونه وان شاع باعه فاعلى منه الدين فيه بالجرح لا بد من جرح
يقض الدين بما في يده اتفاقا وقدر كون الف في يده لا يولد له من كسبه لا يعتبر اقراره في حق مولاه اتفاقا
وقدر بالاذن الاول لا بد من اقراره في الثاني يلزم قضاه بما في يده اتفاقا لمان اقراره بالدين السابق
فند الجرح لما وجد في حالة الاذن تعلق الدين برقبته فيسعه المولى او يديه وله ان يصحح الاقرار هو
اليدوي باقية بعد الجرح فيصح فيؤدي الدين بما في يده **ولو اقر باقتضا حرة او امة** **يقال** **اقتضاها**
بالقاي اي ازال بكارتها **باصبعه** **لزمه** اي ابو يوسف الضمان **الحال** **فقد** **فقه** **مولاه** **او يديه** **لان اقراره**
بضمان المالك **صح** **وقال** **لا يوجب** **في المال** **لان اقراره** **وان كان** **ضمانا** **لم يوجب** **عوضا** **عن مال** **فليس في**
معنى **الجارة** **فلا يولد له** **الا بعد** **العتق** **فقد** **بالاقتضا** **باصبعه** **لا بد** **لو اقر** **اذا كان** **مذكرا** **يجب** **الحرة** **ولا يولد له**
اتفاقا **واقره** **اي** **باعتضا** **حرة** **او امة** **باصبعه** **كتاب** **فجر** **عن** **داود** **برك** **الكاتب** **فرو** **في** **الرف**
فالضمان **اي** **ضمان** **المهر** **في** **الحرة** **والعتق** **في** **الامة** **متاح** **عند** **اي** **حنفية** **اي** **ما بعد** **العتق** **لان** **اقراره** **بجناية** **وما**
لزمه **من** **المال** **ليس** **من** **الجارة** **فلا يلزم** **المولى** **ولزمه** **ابو يوسف** **الحال** **لان** **دين** **ظرو** **وجود** **باقراره**
حال **لغاده** **في** **غير** **كار** **الديون** **ووافق** **له** **اي** **محمد** **لاي** **يوسف** **ان** **فقي** **به** **قبل** **الجرح**
اي **ان** **فقي** **القاضي** **يوجب** **عليه** **قبل** **جرحه** **وان لم** **يقض** **وافق** **اي** **حنفية** **لان** **الدين** **يقض** **القاضي** **صاد**
مفرا **في** **دنه** **وجب** **الحال** **وقبل** **العتق** **لا يصير** **مفرا** **مفرا** **في** **الحال** **في** **حق** **المولى** **فلزمه** **بما** **يقض**
ك **الاقترال** **وهو** **في** **الشرع**

الجرح

أخبار ما عليه من الحقوق وفي قدر الأضرار لانه على ان ليس باختيار ولهذا قالوا ان لو اقر بالغير والمقر له
يعلم ان كاذب لا يحل له في الباطن الا ان جعله يظن من نفسه فيكون حصة متدانة ولو اقر لسان بغير مملوكة
لغيره يصح لان الاخبار في ملك الغير صحيح دون الانشاء واذا سلمك في حق نفسه ولو اقر بالطلاق مكرها
لا يصح ولو كان انشاء صحيح وقيد الاخبار ما عليه لانه لو كان لنفسه يكون دعوى لا اقرار **اذا اقر صريحا بالغير عاقل**
طائعا معلوما حتى وصعد قد الميزان **لزمه مطلقا** اي مطلقا كاذب البرية او مجبور وكان بد مال اوله
احترق بالقيود الاول عن اقرار الجبر والحق والمجور فانه غير لازم مطلقا فثبتنا طائعا لان اقرار المكره
غير ملزم ونقولنا وصعد قد الميزان لانه اذا كذب لا يلزمه وقد نقول له معلوم لانه لو كان مجبور فانه غير
لازم سواء تناحش حقه اليه كاذبا او اقر له ولو اقر على درهمين او لم يتقاضى كما اذا قال لاحد درهمين على درهم
لان المجبور لا يصح الاستحقاق لكن قال صاحب الحاشية انه يجوز له ان يتقاضى لان اقراره لا يثبت المقر له
على الاحد ويصح ان يثبتها وكذا لا يجوز الاقرار بحالة المقر عليه كاذبا قال كذا على احد من الدرعهم لان المجبور
لا يثبت عليه **وبين المجبور وان امتنع** المقر عن بيان ما اقر به **اجبر على بيانه ولو شرط المقر له**
كاذبا قال له على الله على ان يثبت في ثلاث ايام **بطل الشرط** لان الاقرار لا يثبت الشرط ولو اقر حتى **فسره**
بانه قيمة لان ما لا قيمة له لا يثبت في الدمة واذا فسره بكون رجوعا عن اقراره فلا يصح عرقا فثبت به
لان لو فسره بحصة من حصة لا يصح لانه لا قيمة له في العرف وان كان له قيمة في نفس الامر **وخلت المقرات**
عوضا **ياكثر** اي انا ادعي المقر له ان المقر له اكثر مما بينه ولا قيمة له او **بهم من الدار** **فوسدس**
يعني اذ اقر بهم من داره يكون اقراره حيدسا عند ابي حنيفة **وامراه بالبيان** لان السهم على كالمزولة
ما روي ان ابن مسعود سئل عن اوصي بهم من ماله فقال له السيد **او بجبر** اي اذا قال فلان عبد علي
يوجب ابو يوسف عليه **قيمة عبد وسط** لانه اقر بعبد والعبد لا يثبت في الدمة الا في عقود مخصوصة
كالنكاح والخلع والصلح عزيم وفي هذه العقود يجب عبد وسط فيجب عليه **قيمة لاماشا** يعني اوجب على
المقر ما شأ من قيمة عبد لانه اقر بعبد جلا ولا يثبت في الوسط فيكون البيان اليه ولو اقر بعبد وسط
على التول او بالرجوع اليه **ياخذ** فيقول قوله وان ذكر قليلا او قيل لا يصح في اقل من درهم لانه لا يثبت في العرف
مالا او بال عظيم لم يصح في اقل من مائة درهم او من عشرين دينار لان المال العظيم هو الضاب لكون
ما حده عظيم عند الناس **والعشرة** **رواية** اي روي عن ابي حنيفة اذا اقر بالعلم بصدقه في عشرة دراهم
لا بد لضاب عظيم **لا يقطع** مرقها اليه **المخزومة** او **براهم كانت ثلاثة** ولا يصح في اقل منها لانه اقل
الجمع او **كثيرة** يعني ان او براهم كثيرة **هي عشرة** عند ابي حنيفة لانه اقصى ما ينتهي اليه اسم الجمع وبعد
هذا ذكر بالتركيب وقال اصغر **وقال ايضا** لانه كثير وجبت له العنا ولو قال له على درهم مضاعفة
لم يرد ستة ولو قال مضاعفة لم يرد ثمانية عشر **او كما كانت** **احد عشر** لان كذا كاذبة عن عدد
مجبور فثبت في عدد من ليس بينهم احد عرف عطف واقله كذا العدد للمفسر احد عشر وفي الخط لو قال كذا درهما فقله
لان كذا كاذبة عن العدد واقل العدد اثنا عشر **او بواو** يعني اذا قال له على كذا وكذا **فاحدا وعشرين** لانه ذكره
بهم من خبر ما عرف عطف واقل ذلك من العدد للفسر احد وعشرون فيجعل كلامها على نظيره ولو قال كذا وكذا
وكذا يلزم مائة واحد وعشرون لان الواو بين يمينها ولو ذكر ثلاث واوات يلزمه الف ومائة واحد
وعشرون **او بواو** يعني اذا قال له شرك في هذا الصاع **بجعل** له اي ابو يوسف للمقر له **النصف**
لان الشرك بمعنى الشراكة وهي تنبي عن التسوية **واسره** **بالبان** لان الشراكة هي بمعنى الضيق وهو بين
فعله بياض باشاء او **باجه** **ودرههم كانت دراهم** لان قوله ودرههم بيان المائة عادة لان الدرهم كثير استعماله
واستعملوا عذاره في كل عدد واكتفوا بذكره مرة وكذا لو قال له على مائة وقدر **اي ونوب** يعني اذا قال له

فان كان المقر له
مجبورا كان اقراره
بغيره صحيحا

مائة وثوب **فسر المائة** يعني يلزمه ثوب وعليه بيان المائة لان الثوب لم يكن استعماله ولا يدكر بيان
المائة ففي المائة على ايامها **او باجه** **وثلاثة اوثاب** يعني اذا قال مائة وثلاثة اوثاب كانت **اوثابا**
لان الاوثاب لم تذكر بحرف العطف فانصر اليها لاستوائها في الحاجة الى التفسير **او بالعصب**
يعني ان قال عصب هذا الشيء من هذا وهذا **فادعيه** اي ادعي كل واحد منهما المعصوب لنفسه
فان المقر **استعملناه** اي طلبا حلف المقر فان نكل لما جعلا قضى بالتي بينهما وبقية ايضا جزمها
وان نكل لاحدها لا يورس بالتسليم اليه مالم يحلفه الاخر فان حلف لاحدها ونكل للاخر قضى للذي
نكل له فان حلف لما فلا يثبت عليه من الحقائق **واراد ان يستفاد** اي المعصوب بعد الحلف لهما
جزمها بالصلح **بطله** اي ابو يوسف ذلك الصلح لانها كما بان بغير بين ان يصطلي او يحلفه فلما
اختار الحلفه ابطال الصلح في الصلح كما لو اقر الصلح لم يكن لهما الحلف **وخالفه** اي محمد قال
لا يبطل الصلح لانه لما اقر لاحدهما لا يقين فتركت لهما حق الاصطلاح وحلفه لا يبطل اقراره
لاحدهما ففي لما هذا الحق **او فلان** اي ان قال هذا الشيء فلان بل او **عنده فلان كان**
المقر له **الاول** بالاتفاق **ولا يضمنه** ان سلم اليه **بقضاء** يعني قال ابو يوسف لا يضمن المقر
للمقر له الثاني ان سلم المقر له الى الاول بقضاء التاجي **وخالفه** اي قال محمد يضمن قد يقول
بقضاء لانه لو سلم اليه بغير قضاء يضمن للتاجي اتفاقا وفي الحقائق الخلاف في الاقرار للمقر له بالوديعة
والطارية وفي الاقرار المطلق بان قال هذا فلان بل فلان ودفع الى الاول بقضاء لا يضمن للتاجي
اتفاقا وفي الاقرار المقيّد بالعصب بان قال عصبه من فلان لابل من فلان يضمن قيمته للتاجي اتفاقا
ودفع بقضاء او بغير قضاء لمحمد اذ لما اقر فلان الثاني كان متلفا حقه بدفعه الى الاول فيضمن هذه
ولا يي يوسف اذ لما اقر بالوديعة للتاجي كان ما ذوا في المقتض ودفعه الى الاول كان بقضاء التاجي
وهو مضطرب فلا يضمن **او فلان والاخر** يعني اذا قال لزيد على الف والالف **بطله** اي
ابو يوسف هذا الاقرار لان مثل هذا التركيب يستعمل للتشكيك فلا يلزم للكراشي **وحكم** **بأي**
محمد بالمال **للاول** ولا يثبت للتاجي لان مثل هذا التركيب يستعمل للتأكيد ببيان فثبت كذا ولا
يعني حجة يرد بها تأكيد الشرط لا التشكيك بين وجوده ووجوب الحقة ولو قال فلان على مائة درهم
والا فلان على الف يارفع على هذا الخلاف ولو قال فلان على مائة درهم والالف فلان على دينار لزمه الالف
اتفاقا كذا في المحيط **ومن قال** فلان على او فلي **فقد اقر بدين** لان كلمة على تستعمل للإيجاب
ولفظ فلي جزم التالف وفتح الباء فتعمل في الضمان **او عندي** اي من قال له عندي الف **ونحوه**
ما يستعمل في الامانة كلفظي جتي او معي **فاما مائة** اي فقد اقر بكونها مائة **ولو قال لي عليك**
الف **فقال** مخاطب **اتزنها وانتقد ها او اجليني بها** **وقضيتكها** **فقد اقر بها** لان الصغار
في اتزنها راجع الى الالف اتزنها باعتبار الدرهم فكانه قال اتزنها لانت التي لك على حتى لو قال اتزنها
بلا صغر لا يكون اقرارا لان الاتزان يحتمل ان يكون مصروفا الى الالف والي غيره فلا يكون اقرارا بالالف
وفي الف لاصح اذا تصادقا على اتزنها على وجه السخرة لا يكون اقرارا وطلب التاجيل ودعوى
العقضاء كل منهما يد على سبق الوجوب ولو قال لا تخبر فلانا ان له على الف درهم العجم اذ لا يكون
اقرارا ولو اشترى امته فلما كشف وجهها قال هي خادمتي لا تمنع دعواه في الاصح لان شرها
اقرار منه بانها للمبايع وكذلك الاستبداد ونحوه **او بدين موجب** **فكذب في التاجيل** اي كذب
المقر له في ذنبه موحلا **كان محالا** اي لا بد من لانه اقر به وادعي حقا زائدا عليه وهو الاجل وتختلف
المقر له على الاجل اي على قيمته لانه ينكر ما ادعاه المقر من حق الاجل **وتعدد** **المشهد** يعني الميم

ولو قال هذه الالف دفعت الي فلان وهي فلان
فادعيه جميعا كانت للدارق ولا يضمن اشتركتا في
ادفع لادع بقضاء او بغير قضاء والعرف بين
ادفع لادع بقضاء او بغير قضاء والعرف بين
ادفع لادع بقضاء او بغير قضاء والعرف بين

وجبهين الوصية والارث ولما دونه وجوها **واجازره** محذرة لا يخلو الجواز والعنا ويحل على السبب
الصالح لغيرها الكلامه **فصل** في الاستثناء وما في معناه **اذا استثنى مما اقرب الاكثر**
او الاقل متصلا باقراره صحيح استثناءه **ولزم الباقي** من المستثنى لان استثناء البعض من الكل
كل او اكثر صحيح فيقتضي ان اصل باقراره لا يبيح تغييره وتوافقه عند يكون رجوعا عن اقراره بعد
صحته وهذا لا يجوز **فان استثنى الكل** كما اذا قال له علي قاتل اذ قد برى **يطل الاستثناء** وان ذكره متصلا
لان لا يكون بيانا للكلام بل يكون رجوعا عن اقراره وهذا غير جاز وفي زياد ان صاحب اليد ان استثنى
الكل من الكل انما يطل اذا كان بعين لفظ المستثنى منه واما اذا كان بعينه فصحيم كالوقال قلت مالي لزيد
الا لثا وثلاث ماله الف صحيح الاستثناء ولا يكون لزيد شي كالوقال فسياتي طوائف الالهة الاربع صحيح استثناء
ولا يصح الطلاق والوقال فسياتي طوائف الاثني لم يصح **ولو قال ان شاء الله متصلا باقراره يطل**
الاقرار وكذلك الحكم في كل اقرار على بشرط محله على ان دخلت الدار لان الزوم حكم المخير لا حكم العلق ولا يبين
حمله اقرارا عند وجود الشرط لانه ليس بوجوده في تلك الحالة فخل في تطبيق الطلاق والعلق لانه موجود
من حيث اذ عين وله حكم في الحال وهو الخلل والتمتع فابتنه فوقع عنده في الشرط كما في الغاية ولو قال له
علي ما به درهم اذا مت او جازاس الشرح لانه لا يجزى لان تطبيقه في لو انكر المقر له الاجل من المال خلا **وان**
كتب لفلان شاة الله في آخر الصك اي اخر الكتاب الذي كتب فيه اقراره ان فلان على كذا درهم
موجبا الي سنة وكبت في آخره ومن قام بهذا الذكر فهو ولي ما فيه ان شاء الله اي من اخر هذا الصك وطلب
ما فيه من الحق فله ذلك وهو وكل فيه **فكله** اي كل الصك **با قتل** عند اي حصة لان ما في الصك متصلا
بعينه بعض فصار كشي واحد فيصرف الاستثناء الى الكل فيطل اقراره حتى قالوا لزيد في رجة في الصك
لا يلحق الاستثناء بالكل فيصير كالفضل بالسكون في المتي كذا في المصنف **واعاداه** اي صرفا لفظا نداء الله
اي ما يليه من الكلام لان الاصل في الكلام الاستعداد وظاهره انه لم يرد به الا الحاق بالكل لان الصك يكتب
للاستيقاق فيصرف في ما يليه فان قلت ما فائدة هذا الكلام في الصك قلت بيان ان المقر را ضامن بوجه المقر
له بالخصومة معه في قدر الدين واجله فان الوكيل بغير رضا الخصم غير جازع في حصة وانما يصح الرجعي
بجوكل يجوز لانه تضمن استا طحة في دفع الوكيل كحازا سقاطا لاجل مع الجملة **وان يطل محذرة**
قويرو ديار من دراهم كما اذا قال له علي عشرة دراهم الا قاترا ودينارا لان الدراهم لم تتناول المستثنى
فلم يصح اخرجها منها كما لم يصح استثناء الثياب **وصحاه بالقيمة** اي حولا قدر قيمته المستثنى خارجا عنه
وان كان ساويا له تصح الكلام فيما اذا كان المستثنى من المثليات والعدديات المتعارفة لانهما تجانس المستثنى
منه يعني وهو صاحبه وجوبا في الدمة خلاف الثياب فانه لا تثبت في الدمة فلم تجازر بصورة ومعنى
فيطل **ويطل استثناء ثوب وشاة** من الدراهم لان كلامهما غير جازع للمستثنى منه كما مر بانه وقال
الثاني يصح باعتبار اذ جازع المستثنى منه في المالية **ولو قال لفلان علي كرحضة وكرحضة الاكثر**
حظوظه وقويرو غير فالاستثناء اي استثناءه وقويرو باطل عند اي حصة **واجازره في القويرو**
لان الاستثناء في الكل باطل اتفاقا لانه استثناء الكل من الكل اقول على هذا لوقال فاستثناءه باطل
لان اخره ولم يحج الى ارفاق قولها الكراس لا يبين قويا والفقير ثمانية مكاييل والكوك صاع ونصف
والصاع الف واربعون درهما قد تقدم الكلام لوقد تقدم القويرو بان قال الاقويرو شعير وكرحضة يصح استثناء
القويرو اتفاقا لعدم الفاضل لهما ان قوله الاكثر حصة لا يكون فاصلا بين استثناء القويرو والاقرار
لانه استثناء لفظا مضارا قال فلان علي الف بافلان الامانة وله اخذ فاضل لا كلام لغويضا والسكون
بينهما خلاف النفا لا يتغير التثنية فليطبق بالاقرار **ويصح الاقرار بالعرصة** واستثناء الثياب كما اذا قال

اذا استثنى من الكل
او اكثر صحيح
فيقتضي ان اصل
باقراره لا يبيح
تغييره وتوافقه
عند يكون رجوعا
عن اقراره بعد
صحته وهذا لا
يجوز فان استثنى
الكل كما اذا قال
له علي قاتل اذ قد
برى يطل الاستثناء
وان ذكره متصلا

ع
م

حكمة
م

عرصة هذه الدار لفلان وبنوا هالي لان العرصة اسم للبقعة الواسعة بين الدار والبناء فبها العرصة
لان لوقال مكانها الارض كما اذا قال ارض هذه الدار لفلان وبنوا هالي يبطل استثناءه لان الارض اصل
والبناء تبع فيكون الاقرار بالاصل اقرارا بالتبع واما لوقال بنا هذه الدار لزيد وارضاها لغيره فيكون الجمل منها
ما اقرب لان البناء صار ملكا لزيد باقراره ولا يخرج عن ملكه باقراره لغيره **ويطل استثناء الثياب**
الدار كما اذا قال هذه الدار لفلان وبنوا هالي لان البناء تابع للدار ووصف لها اذا اصل فيها ارضها والثياب
للمزارع عليها ولهذا يقال دار معجورة وغير معجورة في البناء في اقراره بالدار فلا يصح استثناءه والطلاق في
الجارية والفسخ في الخاتم والخلة في البستان نظير البناء في الدار **ولو قال له علي الف من ثمن عبدا**
اشترته منه لم يقصده **فان غيبه** اي ان ذكر عبدا بعينه ومدة المقر له في شراجه وعدم قصده سلم
المقر له من المقر له **وقسم** اي امة الصدم من اتفاقا لان ما ثبت بتصادقهما صار كالنات عيانا فبها يتغير
لان لو ذكره في شراجه العبد وقال هذا لي ما يفتكه لا يلزم المقر شي اوقال هذا لك فانا يفتك عبدا غيره
لزم المال على المقر لسلامة العبد له باقراره في اليد ولا يصح الاستخلاف في السبب بعد اتفاقهما على وجوب
اصل المال وان قال هذا لي فانا يفتك عبدا غيره بخلاف ان كان كلامهما مدع ومكر واذا غابا بطل المال
والا اذ لم يبين عبدا ولم يصدق المقر له في عدم قصده **فعليه الف ولا يصح في المقر في عدم القبض**
مطلقا وصل كلامه او فصل عنه اي حصة **وصدقاه ان وصل** ولم يلزمه شيئا اقول لا يصدق
بشيء يجوز فلا يدل على الخلاف مع ان المصنف ارفق قولما عنه فعلى هذا كان المناسب لا يجاز كلامه ان يقول
وقول لا يصدق ولم يحج الى قوله فعليه الف الا ان اذ لم يصدق في قوله لم يقصده يعلم لزوم الف عليه او يقول
فعليه الف مطلقا ولم يلزمه ان وصل ولم يحج الى قوله ولا يصدق لان الف لا يلزم عليه يعرف اذ عاين
مصدق في عدم قصده قد وضع المسألة فيما سبق باقراره وجوب الثمن لانه اذ لم يقر به وقال اشترت بيها
من فلان الا اني لم يقصده كان القول قوله اتفاقا لانه اقر بوجود الشراء وجب له الثمن لا محذور ان يشترى
بشرط الخيار فلا يجب عليه الثمن الا بالقبض لهما ان المال لزمه في الحال باقراره وقوله لم يقصده بيان
مغير لكلامه فيصح موصولا لامضولا ولان الثمن في غير العين يجب عليه الا بعد قبض الجميع لان البيع
متى اني بعد فلتشترى ان يقول الجميع عبدا فلا يلزمه المال فيكون اقراره بلزوم المال في غير العين
اقرارا بالقبض وانكاره القبيح كون رجوعا عنه فلا يصح مطلقا **او من ثمن حر لغا وعليه الف**
يعني اذا قال له علي الف من ثمن حر لم يصدق عند اي حصة ولم يقبل تفسيره وصل او فصل لان ثمة
لا يجب على المسلم فيكون رجوعا عن اقراره وقال اذا وصل صدق ولم يلزمه شي لانه بين باخر كلامه انه
لم يرد به الايجاب وهو بيان مفيد يقبل اذا وصل ولم يرد في المصنف قولما لان ثمة ما سبق ان عدم لزوم
الف ليس على الاطلاق بل اذا وصل **او من ثمن متاع** يعني لوقال له علي الف من ثمن متاع **او قرص**
وهي زبوف وهي مائة هاتين المال ولحقها زوج بين الخمار **او بخرجة** وهي التي يرد بها التجار ولا
يردها غيرهم **او سوفة** وهي التي يكون اثنان منها فضة وواحد نحاسا قبل اخذها العرب من سوتا
او رصاص او قال **الا بخرجة** او بخرجة او بخرجة وقال المقر له هي جياذ **فالجياذ لازمة**
عند اي حصة وصل او فصل **وصدقاه ان وصل** فيه بقوله من ثمن متاع لانه لوقال من عصب
او ودية وهي زبوف او بخرجة صدق وان فصل اتفاقا لوقال وهي سوفة او رصاص لا يصدق
اذا فصل اتفاقا لان لم يذكر السبب وقال له علي الف درهم زبوف قيل يصدق اتفاقا اذا وصل لانه
لم يصح بالعقد واستحقاق المدة كان به وقيل لا يصدق ايضا عند اي حصة لان مطلق الاقرار
ينصرف الى العتود اذ هي مشروعة لاي الاستهلاك والعصب المحر لهما ان له درهم عند اطلاقه

لو دنا هالي او ذمته
اذا استثنى من
عنه م

لو دنا هالي او ذمته
اذا استثنى من
عنه م

اي غير طبقا بالداري

الى الجاد لوقوع التعامل بها ويكون هذا بيان تغير في موصولا ولما ان العقد يقتضي سلامة الثمن فطلق
الدرهم لم يتناول الزبوف واحواها لانها مبيعة ودعواها يكون رجوعا من مقتضى ما اقره فلا يصدق
وان وصل او بعصب ثوب وجابه معيبا كان القول له لانه هو القابض والعصب لا يقتضي
سلامة المعصوم ويلزمه اي ابو يوسف ما اقره بقوله دفع فلان الى الفاقه اقبض متصلا
اي حال انضال قوله لم اقبض بما قبله وخالفه محمد لان الدفع كايستعمل في الاقباض يستعمل في الخلية
فيصدق في قوله لم اقبض كما يصدق فيما اذا قال اقبضني او اعطاني او اؤدعي فلم اقبض ولا يثبت
ان الدفع فغل يثبت بالقبض والتأنيض فيكون قوله لم اقبض رجوعا عنه فلا يصح بخلاف الاقراض واخره
لانها لا تقتضي القبض ولو اقر له بزيوف اي بانه زبوف فقال المقر له بل هي جارية او قربة
من بني عبد فقال المقر له بل من بني جارية او قربة اي من فرض اولي اي قال المقر له على
الف فقال المقر له بل فلان حكما باقراره لا يثبت له يعني قال زبوف بل اقراره بتركيب المقر له
ولما ان التكرير يحصل في الوصف ولا يلزم من بطلان الوصف بطلان الاصل وفي صورة تركيب المقر له
ان الالف له ياخذها ويدفعها الى فلان ولو قال هو لك استغنى منك متصلا قوله اتبعه بما
قبله وبرهن اي اقام البينة على شرايه منذ قبلناه اي قبلنا بهائه وقصينا به وقال زبوف لا يقبل
لانه اقر له بالملك في الحال ثم ادعى لشرايه منذ قبله وهو تناقض ولما ان الكلام يتوقف على احزه اذا كان
فيما ما يغير اوله ويحل قوله هو لك على ان كان لك بخلاف الصحة الا ان خلافا للظاهر فلا يصدق فيه
الا بالبينة فضصله ولو ادعى التركة دينا اي قال هذه التركة لي لان دينا على مورثي
واخره وديعة اي ادعى احزان هذه التركة لي وديعة عند مورثي وصدها الوارث فما يثبتها
عند اي حينة فتكون التركة بينهما نصيبين ورجحا الوديعة اي قال صاحب الوديعة احق بالتركة
لان حقه ثبت في عينها والدين ثبت في دمه الميت لم يمتل الى تركة فيكون صاحب الوديعة احق كما لو
كان المورث حيا وصدها وله ان دمه الميت حازت فتعلق الدين والوديعة بالتركة باقرار الوارث
فيقتسمان بخلاف المورث لانه دمه ولو ترك عبد ائتمته اليه عتقا قال اي يقول المورث
اعتقني مورثك في الصحة واخره دينا مستغنى للتركة اي يدعي رجل اخر بان له على مورثه الف درهم
فصدها الوارث قاله بن ابي عمير في حينة والعبد يدعي في قيمته فصرف في الدين وخطا
اي الدين واطلقاه اي الاعتاق يعني قال يصدق العبد ولا يصح ولا يصح لصاحب الدين لان العتق والدين
ظهر باقرار الوارث فصار كالموحد معا في الصحة والعتق في الصحة لا يوجب السعاية وان كان المولى يدعي
وله ان الاقرار بالدين يعتبر في المرض من جميع المال والاقرار بالعتق يعتبر من الثلث والاقر في مرضه لا يفي
لان العتق لما لم يمتل في صورة دفع معني بايجاب السعاية او قال اسكنه داري ثم اخذتها
او وضعت ثوبي عنده ثم اخذته منه فاعلم المقر له ذلك فقال بل هي اي الدار والنوب عن معروفه المقر
للمقر عنه اي حينة وقال له اي المولى للمقر له وفي النهاية هذا اذا كان الدار والنوب عن معروفه المقر
ولو كانت معروفة له فالقول قوله اتفقا فان قلت كيف سماه مقرا عنه يدعي الملك والمقر يدعي على
نفسه لعينه قلت لانه اقر بالدين عنه وبالمالك عندها وعلى هذا الخلاف الاجماع والعامة كما اذا
قال خاطبوني فلان درهم ثم اخذته منه واعتره اياه ثم فحنته فقال فلان النبي لي لها اقر بالملك
له لان اليد دليل الملك ثم ادعى عليه الاستحقاق وفلان ينكره والقول قول المنكر كالمو قال له هذه
الالف كانت وديعة لي عندك فاحضرها فقال فلان عنصري وله ان المقر اقرب بديانة من حننه فيكون
المولى له في كفيته وامامه الوديعة فلم يترتب ان اليد منه بل قال كانت وديعة لي وقد ثبتت

هذا هو الوجه في قوله لم اقبض
لان القبض يقتضي سلامة الثمن
ولا يثبت الاقباض في الخلية
لان القبض يقتضي سلامة الثمن
ولا يثبت الاقباض في الخلية

هذا هو الوجه في قوله لم اقبض
لان القبض يقتضي سلامة الثمن
ولا يثبت الاقباض في الخلية
لان القبض يقتضي سلامة الثمن
ولا يثبت الاقباض في الخلية

الوديعة بلا صفة كذا اذ اصبحت الزمعة والقربة في داره حتى لو قال او دعته كان على هذا الخلاف قال المصنف
في شرحه والاشارة الى الاجماع والاعارة من الزوايد وافترق هذا مسلم في الاجماع لانها غير مدكوت في
المنظومة ومنوع في الاعارة لانه ذكر فيها بوجه ذكر مسلمة اسكنته وهكذا كل العواري بحيلة ولو تواضعا
اي اتفقا سرا على البيع تحبته وهي العقد الذي يشره الانسان عن ضرورة وبصير كالمدين اليه
صورته في البيع ان يقول الرجل لعنه ابيع دارك منك بكذا في الظاهر ولا يكون بيعا في الحقيقة ويشهد
على ذلك وهي نوع من الهزل ثم اطلقها اي قال البائع في مجلس اخر بعتك كذا وكذا في الآخر واختلفنا
في البناء والاشهاد اي قال احدهما بعتك على تلك الطريقة وقال الاخر اشهدنا البيع فالقول له في
الحال عندي حينة لانها اختلفنا في صحة البيع وفساده والظاهر يشهد على صحة لان العاقل لا يترتب
الحكم وابطلا له مالم يتفقا على الصحة لان المواضعة ثبتت بالتفاهة وكان للملك لها ظاهرا مالم يتفقا
على البناء والاعراض عنها قد اختلفنا فيهما لانها لو اتفقا على البناء يصح العقد اتفقا ولو اتفقا
على البناء يفسد العقد اتفقا كذا لا يفسد الملك وان اقبل به القبض لان الرضا بكم العقد وهو الملك كان
موجودا في سائر البيوع الفاسدة ولم يوجب في الحقيقة لانها هزل اولها بل ان يقول لها هنا صورة
اخرى وهي ان يتفقا على ان لم يحضرهما شيء من البناء والاشهاد فالعقد فيها جازع عنه خلافا لما ان
كان غرض المصنف بيان الخلاف في صورة اختلافهما فيكون ان يقول اذا اختلفنا في البناء والاشهاد
فالعقد جازع ولم يوجب الي اراد ان يفرق بينهما لان في طرفي الشيء وان كان غرضه بيان الخلاف في صورتين من
الصورتين كان ينبغي ان يبين مذهبه في الصورة التي لم يحضرها شيء كما بين مذهبه في الصورة التي لم يحضرها شيء
مالم يتفقا على الصحة ويمكن ان يتكلم في جوابه بان غرضه بيان الخلاف في صورتين من صورتين
كان معلوما من عبارة من ترجع الامام مدعي الجزا اذا اختلفا بين علي بن ابي طالب في كل عقد
ادعوا الظاهر والمواضعة تنفع مالم يتفقا على العباد وهو البناء فلم يوجب في تلك الصورة وانتهى
بارداف قولها ثم لو قال واختلفنا في البناء والاشهاد اتفقا على ان شيئا منهما لم يحضرها فالعقد جازع كان
اظهر واجل والخصر او على الف اي لو تواضعا على البيع بالف سارا والعين جهر والعقد ايها اي
بالعين في العلانية وبضاه قاي على ان الالف الاخرى هزل فالتمسها اي المان عندي حينة وقال
هي الف فبده بان يكون التواضع في قدر الثمن لانه لو كان في حننه كذا اذا تواضعا على البيع باية ديار علي ان
يكون البيع باية درهم فالتمسها هو الذي يرافقا لان الثمن ما هو مذكور في العقد والدرهم غير مذكور فلا
يكون ثمنها ان الالف الزائدة هزل فلا تعتبر كما في النكاح اذا تواضعا على ان يكون المهر الف والعقد
على العين جهر او الزائدة غير لازمة اتفقا وله ان الثمن معصود في البيع حتى لا يصح بدونه والثمن المذكور
المان فبخلق البيع بها بخلاف النكاح لان المهر تابع فيه حتى يصح بدونه ومع حالات فلم يجب بالهزل اذ لو جاز
لزم حمله معصودا وليس كذلك ولو ادعى صبي في يد رجل اخر ابن رجل اخر وامه ام ولد له
فصده الرجل ذلك الصبي وادعاهما دوا اليد وقال بل انت عبيد او امك امي فماله اي
الصبي مع امه تخون لذي اليد عندي حينة وجعل القول للصبي لانه ادعى انه انغلق حرا والاصل
في نكاح الحرية فلم يكن مقر بالرق وله ان اقر بالرق حين اقربق امه لان الولد تتبع الام في الرقة ووطئ
انه حر بعد اقراره چون دعوى حرية عارضة ينكرها ذوا اليد فيكون القول له ويجعله لها اي ابو يوسف
القول لانه في يد رجل لو ادعت امومية ولد فلان او كونها مدبرة او معتقة فصدقه
فلان وكذا ذوا اليد وقال بل انت امي وقال القول لذي اليد لانه ادعت الضاق او غيبة
من غيبة فصارت كأنها ادعت حرية الاصل فيكون القول لها ولها انها في يد ذي اليد حقيقة فصدقه

هذا هو الوجه في قوله لم اقبض
لان القبض يقتضي سلامة الثمن
ولا يثبت الاقباض في الخلية
لان القبض يقتضي سلامة الثمن
ولا يثبت الاقباض في الخلية

هذا هو النكاح المسمى بالزواج
والنكاح المسمى بالزواج
والنكاح المسمى بالزواج
والنكاح المسمى بالزواج

ان يخرج نفسه من يده وتحت كسبه غيره فلا تصدق لان الاملاك في يد الملاك **ولو اقرت نكاح رجل**
فان فصدتها فهو اي اقرارها باطل عندنا في حنفية وقالوا لا يصح اقرار المرأة لان المهر لو كان
رجلا فصدقة بعد موته هي اقراره اتفاقا فلها المهر والمهر وقد تصدق الزوج بعد موته لانه لو
صدقها في حال حياتها ثبت النكاح اتفاقا فلها ان الاقرار بالنكاح لا يبطل بالموت لما سبق ان المهر لو كان
زوجا صح بعد موته وله ان النكاح يزول بموتها بالكلية حتى يحضر له ان يتزوج باخرا فيبطل اقرارها
بالنكاح بالموت **وقيل الخلاف في العكس** اي عكس هذه الصورة وهو ما اذا اقر الزوج نكاحا ثم مات
فصدقة في العدة يبطل اقراره عندنا في حنفية وقالوا لا يصح فيها المهر لان المرأة محل النكاح فاسكن ان يصح
النكاح بنفيها ولهذا يجوز لها عسكه بخلاف ما اذا ماتت هي لموات المهر ولهذا لا يعمل له عسكه وله ان المهر
هو النكاح وثبوته بعد موته محل فلا ينضم به اتفاق وهذا ظهر ان لقي هذا القول ولهذا قال **علي الاصح**
او كان في يده اي يد الزوج ما لم يقل لا حرمان اخذ زوجتي وهذا امر اشائي وبينك
ففي الاخر زوجتي يحكم ابو يوسف بقسمته بينهما لان المال في يده ولم يتردد في الاصل والاضح
يدعي الزيادة على النصف ووالكيد ينكر وقالوا **لا هو الاخر** لان الاخر ثبتت بقصد دقها وزوجته
لم تثبت فيبقى الاخر الكلي لا الزوج **لان ثبت الزوج بالبينة ما قلناه** الاخر وهو الزوجية فيكون المال
بينهما نصفين **او هذه الالف مضاربة** لا يعني لوقر بان هذه الالف التي في يده دفنها اليه زيد
مضاربة بالنصف ثم قال **بل عرواي بل من مضاربة عروا** **واذعي كل منهما انه دفع اليه مضاربة**
بالنصف ثم ربح المضاربة لئلا يجعل ابو يوسف المال كله ونصف الزوج لزيد وبغيره ابو يوسف لعرو
المال لانه لما اقر ان المال لزيد فقد ظهر المضاربة بينهما واقراره بعده لعرو ولم يصح في عين المال وكان اقراره
على نفسه بالضمان لا غير اي لا شيء لعرو من الزوج لان المال معقول على المضارب في حق عرو **وضمنا** اي بعد
المضارب **لكل منهما النصف** في يده لانه اقر المال لزيد وقبل نفاذه تصدق بقوله المهر لانه لو كان
متلفا باقراره لكل منهما النصف **وامره محمد بالنصف** **ق بالزوج** لتوهم انه حصل لان ملكه **وجعلنا**
القول للمضارب اذا اتي بالدين وقال هما اصل وزرع وقال رب المال بل هما اصل المال ولا ربح
لا لرب المال اي قال زرع القول لرب المال **في انهما اصل** لان المضارب يدعي لنفسه في المال
شيئا وهو نصيبه من الربح ورب المال ينكره ولنا ان رب المال يدعي ان المتعوض منه النادر والمضارب
ينكره **ولو قال هذا المال لي وللهذا ابي ميراث قال** اخذت المضاربة انا **انه اي ابن الميت**
دونك اي لست ابنه والمال كله لي **فتما بينهما نصفين** **ولا ينفرد المهر له** اي قال زرع المال
كله للمهر لان بنوع المهر لا يجب تصدقها ولم تثبت بنوع ذي اليد ولنا ان هذا الاقرار اقرار بالنسب
على الغير فلا يصح لكه صحيح في حق المال فيتنصف بينهما لاستوائهما في الاستحقاق فان قلت قال ابو حنيفة
ومحمد في المسئلة السابقة وهي قوله لا حرمان اخذ زوجتي وهذا امر اشائي وبينك ان الاخر يستحق كل
المال وقال في هذه المسئلة ان الاخر يستحق النصف فالفرق بينهما قلت الفرق اخرا في المسئلة السابقة
سببا صلي وادعي لنفسه سببا طاريا فلا يصدق الا ببينة او تصديق فساد الكل وفي هذه
المسئلة كلاهما في البينة فما سواه **ولو اقر حري اسلم باخذ مال من مسلم او ذي قبل الاسلام**
اي اسلم المهر او بائنا في حركه بعهده اي بعد الاسلام المهر له **او مسلم اي لواقر مسلم مال**
حري اي باخذ ماله في الحرب اي في دار الحرب **او يقطع اي لواقر الموالي يقطع يد مقننه قبل الفتح**
فكرت في الاستدادي في استاد الافعال الي ما ذكره من الزمان بان قال اخذت مالي بعد
اسلامك وقال اخذت حري قبل اسلامي وقال اخذت مالي بعد اسلامي وقال الفتح فقط

هذا هو النكاح المسمى بالزواج
والنكاح المسمى بالزواج
والنكاح المسمى بالزواج
والنكاح المسمى بالزواج

بري بعد عتيق اتي محمد **بعدم الضمان في الكل** اي في كل هذه الاقرار المذكورة وقالوا لا يضمن له انما شهد
الفعل الي منافقة للضمان فلا يواخذ به كما لو اقر بالصدق مسند الي حاله الصا ولها ان اقربب الضمان
وهو الاخر والقطع واسند الي حاله لانها فيها بالكلية لان اطلاق مال الحري يكون سببا للضمان في الجملة كما اذا
كان شائنا واودع ماله مسلم وعاد فاطمة المسلم بعين وقطع الموالي يد عبده فربكون معنونا اذا كان مديونا
او موهونا ولا ذلك حالة الصا لانها منافقة للاقرار في الضمان لان الموهود لو كان قايما في المهر يوم الرد
الي المهر لانه اتفاقا لا اقرارا ماله ويرى تحككه عليه وهو منكر فالتوكل المنكر وقد يقطع يد مقننه لان العبد
بعد الفتح لو اقر ان قطع يده ماله كان عبدا وقال الموالي بل قطعه بعد الفتح لا يضمن اتفاقا قالوا قول
العبد **واحد شر بركن** اي لواقر احدهما في دار بيت معين فيها **لاخر قدره** اي والحال ان قدر البيت **عشر**
ادرع والدار مائة دراع فانه شر بركن وطلب المهر له القسمة لبيته في حقه في نصيب المهر **فتسا**
والبيت مع شريكه اي والحال ان البيت واقع في نصيب الشريك **جعل له سهما من عشرة من نصيبه**
يعني جعل بعد نصيب المقرينه وبين المقر له على عشرة اسهم سهم من المقر له وستة اسهم للمقر **وهما سهمين**
من احد عشر يعني جعل نصيب المقر وهو خمسون احد عشر سهما سهمان المقر له وستة المقر فبقوله اتفاقا
والبيت مع شريكه لان البيت لو وقع في نصيب المقر وجب دفعه الي المقر له اتفاقا له ان اقر بالبيت وهو عشر
من جميع الدار واقراره بنصفه الي ملكه دون ملك شريكه فيكون عشر نصيبه المقر له ولها ان الاقرار بملك الغير
صحيح حتى ان من اقر بملكك بومر بالتسليم اليه اذا ملكه فيصح اقراره بالبيت وانه عشرة ادرع وهي مائة اربعة
من مائة يبقى تسعون ففرض كل خمسة سهما فكان اقرار له سهما من ولي ستعة ولشريك تسعة فاذكره شريكه
وجب ان يكون نصيب المقر له على ما اقر به من ان له سهما وانما وضع في الدار لان الخلاف في اني يحتمل القسمة اما هنا
لا يحتمل بان اقر ببيت معين من الحام والمسئلة كالحال يلزم نصف قيمته لان القسمة هاهنا غير ممكن والاقرار
يعين فقدر تسليم اقراره له وهو القيمة وكذلك لواقر بجمع في الدار في قيمته من الخافق **ولو ترك ميت**
ثلاثة بنين وثلاثة الاف درهم فاستووها واخذ كل واحد اقلها **دعت** اي ادعي رجل ان له على ابراهيم
ثلاثة الاف درهم **فصدقه الاكبر** اي في ثلاثة الاف **والاوسط** اي صدقه الاوسط **في الفين**
والاصغر في الف **دفع الاكبر الف والاصغر ثلثها** اي ثلث الالف اتفاقا فالالاكبر مقران لا ميراث له والاصغر
يرحم ادعواه في الالف حتى ويا ميراث ابو يوسف **الاوسط بخمسة اسداسها** اي يدفع خمسة اسداس الفه
لا يملكها اي امر محمد بدفع كل الفه لان الاوسط يزعم ان دعوي المدعي في الالف حتى وفي الالف بغير حتى
فلما اخذ من الاكبر الف فقد اخذ ثلثها حتى وثلثها بغير حتى فبق من دعواه الف وثلث والاصغر يزعم ان دعواه في
الالف حتى فبق بغير حتى فبق من دعواه ثلث الالف فقد بقاها في الاوسط والاصغر على بقا ثلثي الالف فبق من كل منهما
نصف ما اتفقا وذلك ثلث الالف ببق من اقرار الاوسط ثلث الالف وفي يده ذلك فلما زلجده ولاي يوسف ان الكل عليه
اتفقا على ان واحد فيلزم كل واحد منهم ثلثه ثم اتفق الاوسط والاكبر على الف اخري فلزم كل واحد منهما
نصفه فبق ما في يده الاوسط سدس الالف وفي يه الاكبر كذلك فلما انفرد الاكبر بالف اخري اخري في يده وهو
سدس الالف **او اكبر اخرون** اي لواقر اكبرهما **شركة زيد في دارها** بان قال زيد مشترك معاني
هذه الدار اثلاثا **والاصغر ليجر ايضا** اي اقر الاصغر ان عمر او زيدا مشتركان معنا في هذه الدار
اربعا **عاجيكم ابو يوسف لزيد ربع سهم الاصغر** اي باخذه **وحكم محمد بخمسة** اي ياخذ خمس ما في
يد الاصغر ثم يقاسم الاكبر **لنصفين** اي يضم زيد ما اخذه من الربع والخمس الي ما في يد الاكبر ويقاسمه
نصفين اتفاقا **ويقاسم الاصغر ما بقي في يده عمر نصفين والقولان روايان** عن ابو حنيفة
لاي يوسف ان الاصغر اقر ان الدار بين اربعة انفس وزيدا يعزم ولو كان كل الدار في يده دفع اليه

ربما اذا كان نفعها في يده وضع اليد ربحه في جميع الارواقية لكل من الاخرين ربحه فاحذر من ربح ما فيه
الاصغر فضع الي ما في يد الاكبر فضع ربحه وبنى ما في يد الاصغر ثلاثة وكل منها لا ينقسم على اثنين ففرب
اشان في كل الارواقية في ثمانية فضع ربحه في كل من الاخرين ثمانية فاحذر من ربح ما في يد الاصغر
وهو سهران فضع الي ما في يد الاكبر فضع ربحه في كل من الاخرين ثمانية فاحذر من ربح ما في يد الاصغر
ثلاثة الاصغر وثلاثة لرب وولم يد ان الاصغر ان يقول لزيد لو كنتي الاكبر فكل كان ثمانية في يديهم ولي
ولي سهم ولم يسمهم ولكن نصفهم فلما صدق في الاكبر في خاصة قد رفع نصف مائة على فقي في
سهم ولم يسمهم ولكن نصفهم فكل سهران ونصف وفيه كسر فيضع فضع ربحه في كل من الاخرين
عشرة اسم كل من الاكبر والاصغر خمسة فياحذر من ربح ما في يد الاكبر فضع ربحه في كل من الاخرين
منها ثلاثة ويبقى في يدي الاصغر اربعة سهران له وسهران لم **فصل في اقرار المريض**
اذا اقر مريض دين في مرض موته وعليه دين في صحته ودين لزمته في مرضه باسباب معلومة كالنكاح
ونحوه **قدم دين النكاح** ومعلوم السبب في القضاء على الدين المفترضة في المرض وفي الخلاصة لا فرق في
المرض باستيفاء بعض دينه دون البعض ويصح ولو اقر باستيفاء دينه اذ ان في المرض لا يباح ان كان عليه دين
الحجة والاشكالي وقال الشافعي ان الدين المفترضة في المرض وغيره سواء لانه اقرار صادر من اهله يكون
حجة كافي للحجة بل مرضه اذ يحج الى مكان صدقه ولنا ان حقوق عتقنا الحجة تعلقت به في اول مرضه
لغيره من لا كتاب فلا ينفذ اقراره في حقهم بل ينفذ في حقه بعد قضاء دينهم ولما ينفذ من جميع ماله
وكان القياس لا ينفذ الا من التمس لا حقوق الورثة تلقى بالتأمين لكن ترك ذلك بالاشكالي وهو ما روي
عن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال اذا اقر المريض بدين جاز ذلك عليه في جميع تركته واما ما ظم معلوم السبب
لان سببه معان فصار كالدين الثابت باليمين **فان فضل شي من اداء دين الحجة صرف فيما اؤده**
اي من دين المرض لان الدين مقدم على الارث **ويطلب اقراره اقرار المريض بدين او عين لوارثه اي**
لوارثه الا ان تصدقه ابا قور من الورثة لان النفع كان لحقهم فاذا صدقوه زال النفع وقال الشافعي
يصح اقراره لوارثه كاي اجنبي ولنا قول من عاقر اقرار المريض لغيره وارثه جاز وان احاط به وان اقر
لوارثه فغير جاز لان تصدقه الورثة **ويصح اقراره للاجنبي وان استغرق المال** لما سبق من قول
بن عمر رضي الله عنه **ولو اقر بنبوة غلام ممكن منه اي من القرابة بولد له مثله بحول** اي ليس للملك
الغلام نسب معروف **فصدقه اي الغلام الذي يعبر عن نفسه ولا بد من تصدقه لانه في يده نفسه**
واما اذا كان صغيرا فلا احتياج الي تصدقه **حق اي ثبت حسبه منه وشارك الورثة في الميراث**
ان لم يكن فيه مانع من الارث لان النسب من الميراث الاصلية وهو غير مستلزم لاقراره بالمال لا يجزى ان ثبت
حسبه منه ولا يثبت بغيره ممكن لانه لو لم يكن مكد باظاهرا وفيه بحول لانه لو كان معروفا بالنسب
لا يثبت حسبه من الميراث من غيره **او لا جني اي لو اقر المريض بما لا اجنبي ثم ادعى نبوته اذ ائنه**
وصدقه الاجنبي حتى ثبت حسبه منه **ويطلب الاقرار لانه بين اقراره للوارث لان النسب**
ثبت من وقت العلوق **وحكم بصحة لوارثه لزوجها بعد** يعني لو اقر المريض لاجنبي عمال ثم تزوجها
فان لم يطلب الاقرار عندنا وقال زفر بطل لانه طر على اقراره ما يمنع صحته فصار كالواوحي لها
او هو لها ثم تزوجها ولنا ان الزوجية تثبت مقتصر على زمانها لا مستندة كالنبوة فتبين ان
اقراره لاجنبي بخلاف الوصية لانه تلك بعد الموت والزوجية قائمة عنده واليمين في المرض كالوصية
اعدا ان الصلح في هذا المقام ان يقال الميراث للمريض ان لم يكن وارثا وقت الاقرار ثم صار وارثا قبل
الموت فان كان الارث بالنسب لا يجزى اتفاقا كالمثله السابقة وان كان بالسبب فمقتضى فيه كونه المثل

وان كان

وان كان وارثا وقت الاقرار دون الموت كما اذا اقر لاحد الكافر ثم ولد له ابن يصح اقراره وان كان
بالعكس كما اذا اقر لاحد الكافر فاسلم قبل موته لا يصح وان كان وارثا فيما بينهما كما اذا اقر لرجل
فاقره ثم فتح الموالاته ثم عتقه هاتيا لا يجزى عندي يوسف لانه منزه في النكاح ويجزى عنده لانه لما
صار احيا فاعاقره هذه خلاصة ما في التبيين **ولو طلبها اي المريض روجه ثلاثا ثم اقر لها بدين**
كان لها الاقل منه اي مما اقر به ومن ميراثها لقيام التهمة بغير العدة فربما انتفاعا على الطلاق كيصح
اقراره بزيادة تدعى على ميراثها فيثبت اقرارها بالتهمة هذا اذا طلبها سواء لانه لا يترث فقياسه بين
في ذلك واما اذا اطلبها بلا سوالها فلها الميراث بالتمام مالم يلج ولا يصح الاقرار بها لانه وارثه اذ هو فار **ولو اقر**
مع اجنبي اي لو اقر مريض لرجلين بالف واحد هوارثه فكلما دبا الشركة بان قال هذا الدين لم يكن شركا
بيننا وان صدقه وجب في حقه وصدقه للاجنبي بسبب حقه في حقه بالتكديب لانه ان صدق المقر لم يطل
الاقرار في الكل اتفاقا ما اذا قرب الوارث المقر في الشركة وصدقه الاجنبي قبل هو على الخلاف ايضا لكن الصحيح
ان يقال لا يجزى الاقرار اتفاقا من مسوط شيخ الاسلام **صحي** اي جعل تحت اقراره صحته في الاجنبي خلافا
لما له ان شركة الوارث للاجنبي كان ما نفع من حقه اقراره لبقية الاقرار للوارث فلما ارتفع المانع التمس
بحول نصف ما اقر للاجنبي كالواوحي لاجنبي مع وارثه ورده الوارث بصدقه في الاجنبي ولها ان الاقرار جاز
فتنفذه على وجه ثبوت الشركة غير جاز وعلى وجه عدم الشركة ايضا لانه تنفيذ ما اقره فلا يصح خلاف
الايضا لانه انما ينفذ في حقها في صحته **او ان صدقها الف اعطاه اي لو اقر المريض بها وهي**
المال اي والحال ان مال له غير تلك الف فكلما الورثة بامرهم اي ابو يوسف الورثة ان تصدقوا
بالثلث اي ثلث الثلث واعطاهم الكل اي قال عبد كل ما مراد لم يقد شك في الورثة لانه لو صدق
بصدقه كلها اتفاقا له ان قوله انها لثلاثة ايضا بالتصدق لان حكمها ذلك والوصية بالتصدق تبرع في
في الثلث خلاف قوله ليس في لانه لا يقتضي التصديق **او اقر من زوجة مجهولة** يعني اذا تزوج رجل امرأة
بمجهولة الرق فافترت با **امته** فلان **فصدقت** اي صدقها فلان **وكبرها زوجها** اي اقرارها على
نفسها مع قيام **النكاح** اقول فسر المصنف في شرحه المجهولة بحول النسب وكذا في الكافي شرح للظومة
ولم يبين كل منها فافترت القيد وراي فيه اشتباها لانه لو فرضنا في المشكلة انها معلومة النسب ولم
يعلم رقيتها فافترت با امته فلان اري ان يجزى اقرارها ولو فرضها بمجهولة الرق كان اقرارها وصار اقرارا
عما اذا علم رقيتها فافترت لاجزى كما لا يصح اقرارها **وجعل ابو يوسف ولدها بصدقه اي بوارثها**
لاكثر من سنة اشره رقيقا لان الشرع لما حكم برقيتها لزم منه كون ولدها رقيقا ولا غرور لان
امساكها بعد اقرارها يدل على رضاه برقيته ولده منها **وخالفه** اي جعل محم ولدها حرا لانه
تزوجها على زعم حرة او لاده منها فلا يصدق المزوجة في ابطال هذا الحق الثالث لزوجها كالواوحي
هذا المولى لم يكن لها اختيار نفسها لان النكاح لم ينعقد على انفاق فصدقت لان فلان
لو كبرها لا يصح اقرارها اتفاقا وقيد بقوله وكبرها لان الزوج لو صدقها يصح اقرارها اتفاقا وقيد
بقوله بعد لان الولد الذي عرف طوقه قبل الاقرار اتفاقا فلا لانه اقراره على الغير فلا يصدق في
حقه اقول لو قال لستة اشهر او اكثر كان اولى لان خلافها باق اذا ولدت لستة اشهر بعد الاقرار
واذا ولدت لاق منها لم يكن الولد حرا اتفاقا لان اقرارها لا ينفذ في حق غيرها وهذه المثلة هكذا ذكر
في الكافي **ويصح اقرار المريض بالوالدين والولد والزوجة** يعني اذا اقر رجل بان هذا والديه
او ولده او هذه امه او زوجته صح اقراره لكن في الزوجة يشترط ان لا تكون منكوبة الغير ومقتضى
وان لا تكون تحت المهر او تحتها ولا اربع سواها **والمولي** يعني يصح اقراره بان هذا مولاه سواء كان

فصح

ان تقول انها القطة بمنزلة تارة ليست
ولو قال ذلك لم يسل الميراث كذا هذا والي

ويكون ولدها حرا

الاسفل والاعلى اذا صدق قوله قد جاز لانهم ولايتهم على انفسهم فيوقض الاقرار على تصديقهم سواء
 وحيد قبل الموت المرفوع بعد انفاقا وانما صح هذا لا فارق لا بعد ان يحيل السب على العرفها **واقرارها**
بشهادة ويعود اقرار امرأة بالوادي والولد والزوج يصح اذا صدقها وجاز تصديقهم قبل موت المرأة او بعد
 انفاقا الا في المرأة اذا اقرت بنكاح رجل وماتت فصدقها لم يصح عنده خلافا لما كان سابقا **الابا ولد**
 يعني اذا اقرت بالولد من زوجها القائم لا يصح لان فيه يحيل السب على العرف لان السب عند قال الله تعالى
 ادعوهم لا يابىم حتى يصدقوا **الزوج** لان قوله **او تستبد بالولادة قابلة** لان شهادتها في
 هذا مقبولة وكذا الوادي اذ ولد له من امراته لا يصدق في حقها لا يصدق فيها كذا في البين **لا كاف**
وعم اي لا يصح الاقرار باخوة او عمه لان فيه يحيل السب على العرف لان الاقرار انما تثبت جنون
 سب للزلة من الاب والعمه تحت جنون سب من الجد والفر لا يمكن ذلك **ورث المرفوع لعدم**
وارث قريب او بعيد لان قوله وان لم يقبل في ثبوت السب قبل في ماله لان له ولاية فيه **او بعد**
موت ابيه يعني واقر بعد موت ابيه **بما يحل** اي السب من ابيه وقال الشافعي تحت **وشاركه**
 اي المرفوع المرفوع في الارض بالاتفاق اما عند الشافعي فليس في السب من ابيه وامه عندنا لان المرفوع لا ولاية
 له على غيره حتى تحت السب منه ولكن له ولاية على نفسه فيما في يده من المال فيصح اقراره في استحقاق
 غيره فيه اعدان المرفوع من المرفوع ان الشافعي قال لا تحت السب ولا يشاركه في الارض لا في سبني
 على السب قال المصنف في شرحه ترك هذا الخلاف واشبه في السب لان صاحب الزوج قال فيه انا اقر
 باخوة غيره فهو اقرار بالسب على الغير لا يقبل الا من وارث مستغرق كمن كان وحده ايا واحد اقرار
 باخوة منه وميراثه اقر على هذا كان ينبغي ان يبين قوله الشافعي لان المالك المذكور في المتن على
 الاطلاق والمذكور في الويل مقيد بان يكون له واحد **او احدا بين باخ** يعني اذا اقر احدا بيني
 ست لرجل اخاه لاد **وكذا في الاخرا مروءة برفع نصف نصيبه** لان اقراره باستوراها في استحقاق
 الارث **لا ثلثه** يعني قال مالك يعطيه المرفوع ما في يده لا اقرار ان المرفوع استحق ثلث تركته ابيه
 فيعطيه ثلث ما في يده لعدم نفاذ اقراره على اخيه **او باخت لاب** يعني اذا اقر احد الابن لامرأة ابنا
 اخيه لا يبره واقره اخوه **فيثله** اي قامروءه بان يعطيه ثلث ما في يده من تركته ابيه لا اقرار ابنا
 الميت وكان حقا في التركة مثل نصفه **لا حصة** يعني قال مالك يعطيه حصة ما في يده **او ابن**
ونبت من ابين ونبتين باخ لاب يعني اذا كان الميت ابنا ونبتان فاقرب ابن ونبت منهم لرجل
 اخاهم لا يبره ويجوز اخوان **فخص نصيبها** يعني قامروءه المرفوع بان يعطيه سهمان من حصة
 مما في ايديها لان في زعمها ان حق المرفوع مثل حق الابن وحق البنت مثل حق نصفه فلما لم ينفذ اقرارها
 على الاخرين قسم نصف التركة بينهما وبين المرفوع لا ذكر مثل حظ الابن على حصة سهم المرفوع سهمان
 وللغير سهمان وللزوجة سهم وهذه الحصة مستقيمة عليهم فقدر نصف المرفوع حصة ابنا كذا بالاستقيم
 على النكول وهما ثلاثة في المرفوع نصف ثلاثة في مجموع التركة وهو عشرة وكون المبلغ ثلثين من كان
 له شيء من عشرة يقرب في ثلثه وكان للمذكر حصة فاذا ضربت في ثلثه يصير حصة عشرة للاثين
 وحصة للبنت وكان للمرفوع سهمان فاذا ضربت في ثلثه يصير حصة عشرة للاثين وحصة للبنت
 وكان للمرفوع سهمان فاذا ضربت في ثلاثة تكون ستة وكان للمرفوع سهمان فاذا ضربت فيها تكون ستة وللزوجة
 سهم فاعرب فيها تكون ثلاثة **لا ربحه** يعني قال مالك يعطيه المرفوع ربع ما في يدها لان المرفوع
 على اقرارها يستحق ربع التركة لانها اقرت ان اباهما مات عن ثلاثة بنين وبنين فيقسم نصيب المرفوع
 على اربعة فيعطي للمرفوع سهمان وللزوجة سهم والبنات سهم فلما انقسم نصيبها على اربعة صار نصيب المرفوع

لا يثبت الاستحقاق ما نسب اليه
 ابين ونبتان في حق نصيبه
 شريك في يده

اربعة صار النصف الاخر اربعة ايضا لكن المذكرين ثلاثة تقدر ان يجعل كنبان والاربعة تستقيم
 عليهم فثبت ثلاثة في ثمانية فمضوا اربعة وعشرين اثني عشر للمذكرين ثمانية للاثين واربعة للبنت
 واثني عشر للمرفوع مع المرفوع خمسة للمرفوع وثلثة للبنت وثلثة للمرفوع **كتاب**
الاجارة ٥٥ **وتعقد على منفعة** يعني الاجارة بيع منفعة مقصودة وله شرط في صيغتها
 المعنى كافي البيع وكان النسيان ان لا يجزى سبعا لانها معدومة والعقد انما يرد على الوجود كذا في السنة
 لقوله عليه السلام اعطوا الاجارة قبل ان يجزى سبعة وهذا لا يصح عرفه وهذا لا يصح عرفه واجتمع عليه
 فيه منفعة لانها لو استأجر مدة معلومة ليجزى لان النسيان عين لا منفعة بخلاف استأجر الفل
 لان المقتضى فعل الحصة والملك كذا في المحرط وهذا المنفعة المقصودة لانها لو استأجر دابة
 ليقطع الناس انما له او لا يبسط ثوبه عليها لا يجزى لان تلك المنافع غير مقصودة منها وفي الاجارة
 لو استأجر رطله ثم استأجر الارض لا يبقا لا يجزى ولو استأجرها باصلها ثم استأجر الارض لا يجزى
معلومة قدرها لان جازاتها تقضي الى المارعة كماله البيع وفي المحرط لو استأجر ضا ط الخيط له
 شيئا ولم يبين الرباس لم يجزى كون عمل العمل لا يجزى **بكرهه** هذا مع ماعطف عليه بيان لظن كونها معلومة
 كاستياد دار السكنى ثم رواتها ثم المدة ليشمل العولية والمضرة اذا كانت معلومة الا ان في الاوقاف لا تزداد
 على ثلاث سنين كلابري السناجر ملكا **او سنية** كذا اذا استأجر دابة ليركبها مدة معلومة **او غارة**
 كمن استأجر رجلا ليجل له هذا الطعام الى موضع كذا **بعض ما في معلوم** لان الجرة كالتن **ولا تخفى** **بلا عيا**
 اي النافع في الاجارة ليست كاعيان البيع في حكم المالك والمعتق عندنا وقال الشافعي النافع في الاجارة يخرها
 بالاعيان لا في عقد عتق سنية على كلا فتناف العقد اليه فلو لم يجعل النافع المعدوم كاعيان المرفوع
 المستعمل لما صح هذا العقد ولنا ان العين كالدار مثلا جعلت خلفا عن المنفعة في حق اضافة العقد ولنا
 لو اضافه الى العين جاز ولو اضافه الى المنفعة لم يجز فاقسم السب مقام السب كاقامة السب مقام المنفعة
 ثم نظر اثر العقد المستند ساعة فاعده عند حدوث المنفعة فيملكها ويستحقها **فلا على الاجرة بالعقد**
 ذكرنا ان هذه المسئلة وما عطف عليها من المسائل الخلافية متفرعة على الاصل السابق المختلف فيه يعني
 يملك المجر اجرة جنس العقد عند الشافعي لا يجعل المنفعة كالعين فتكون الاجرة كالتن وعندنا لا يملك جوا
 كان الامر عينا او دينا وفي رواية ان كانت دينا يملك جنس العقد فيكون منزلة الدين الوحل بل يملك باجره
 الثلاثة **بالفعل** اي يتجمل دفع الاجرة من غير اشتراط او **اشترطا** اي اشتراط التحيل في العقد
او استيعا بالمنفعة لا في عقد معاوضة فاذا استوفى المستأجر المنفعة يملك المجر اجرة حقة تحقيقا
 للمساوي واما اذا عجل او شرط التحيل فقد اقبل حقه في المساواة **وامره** اي المستأجر هذا الفرج يجر
ان يقصد بالفضل اي فضل الاجر اذا **اجرا** **استأجره** **بكثر** من الاجر الاول كمن استأجر
 ثوبا سنة بعشرة فاحده بعد يوم فاجره سنة الا يوما بعشرين فصدف بعشرة عندنا لا يربح مما لم ينقصه
 وعندنا في نطبق له العشرة لان المنفعة مقبوضة حكما فصار ربع ما يقضى هذا اذا كانت الاجرة
 الثانية من جنس الاول اذ لو لم يكن من جنسها طاب الفضل انفاقا كذا ذكره الطحاوي **ولا يجاز**
الاجارة بالاجارة كمن استأجر دارا وجعل اجرتها اجرة دار له ليسكنها المجر هذا فربح اخر فانه
 عابر جاز عندنا لان المنفعة معدومة فيكون جميع الجنس بالجنس سنة وجاز عنده لانها موجودة
 فيكون جميع الجنس بالجنس يرايد كذا قالوا يجوز له ولان العقد على النافع ينقصد ساعة فساعة
 على ما قالوا فقبل وجود المنفعة لا ينقصد العقد وبعد وجودها لم يبق دينا فكيف ينقصد فيه
 السنية فالاولي ان يقال الاجارة انا اجازت للحاجة ولا حاجة الى استأجر المنفعة بجنسها

الحضرة
 ولربيتك
 اضر

الاجارة غارة
 جمعها اكلوا
 اضر

ولكنه مشكل لانه لو كان كذلك
 لما حاز بخلاف جنس المنفعة
 ايضا مع انهم قالوا هم

الطحاوي في شرحه

لاستخراجه ما عنده منها فلهذا يخرج على الأصل ولا كذلك عند اختلافه **ونحوه بانفساخها هذا** فرع
اخر يعني تنفيج الاجارة عند الموت **للتعاقد** **او حدها** لانها تنقضي ساعة وبالموت اشتمل
المنفعة او الاجرة الى الورثة فتقبل الاجارة لان العقد لم يوجد منهم وعند الثاني لا تنفيج لانها بيع العين
والبيع لا يمنع موت العاقد من اوجدها فلهذا **اذا عقد لنفسه** فلهذا لا تنفيج لانها بيع العين
موت من عدها فلهذا لم يمنع الانتقال الى الورثة كلاب والواقف والوكيل بالاجارة واما الوكيل بالبيع او اذا
كانت تطل الاجارة لان التوكيل بالاستيعار لا يترتب له التملك فلهذا لا تنفيج لانها بيع العين فيصير شرا
لنفسه ثم يصير مباحا من الموكل كذا في الاجارة **كانت تنفيج** عند الاجارة **بنحو ان المنافع كراب الدار**
وانقطاع شرب الضيعة وما الرعي لان المنفعة هي المعقود عليها فلذا كانت لم تنقص ببقاء العقد
كما لو بيعت شاة فاشترى العبد بدينه الاشياء لان المنافع كانت على وجه يمكن عودها فاشترى العبد
حيوانا لم يمتد منه المجرور او اراد المستأجر ان يملكه في قبضة المدة ليس له ان يمنعها ولو انقطع ما الرعي
والبيت مما يقع به لغير الطن فلهذا من الاجرة محضة كذا في التبريد **وتنفيجها بالعلم** لانها تنقضي
ساعة فاعاد فلهذا لم يمنعها **كالباع** اي كانت تنفيج الاجارة بالبيع من استأجر دارا او حدها عينا
بغير السكنى فلهذا ان ينسخه **مثل من استأجر حانوتا** **كالباع** فلهذا **فانقضى او دابة لياقوت** **بذاته**
اي طرقت لستأجر راي ترك السفر او دما فلهذا لم يمنعها او سافر لاحضار الغرم وقدره ولو جري
على موجب العقد لم يزد من زائد لم يزد بالعقد **لا للموجر** يعني اذا به المالك راي ترك الغريم
عند الاخذ بملكه ان جعلت دابة على يد غيره وفي التبريد لو جري فلهذا لم يمنعها **فانقضى** وفي الزيادة
لو استأجر الدابة اشترى البغلا لا يكون عندا في النسخ ولو اشترى البغلا لا يكون عندا **وكن احد كانا لم**
لزمه دين ولا مال له سواء يفسخه ويسعه نقضا ودينه وهذا مثال اخر للعقد قال الفقيه
ابو الليث هذا اذا كان الدين ظاهرا فان لم يكن وله من اقر بالدين فلهذا لم يمنعها المستأجر حانوتا فلهذا لم يمنعها
عند الفقيه خلافا لما في النسخ بهذه الاشارة لا يكون نقضا النسخ على رواية الزيادة حتى لو باع المجرور
المذكور وكان قبل النسخ لا يمنع على رواية الاصل يكون النسخ بوجه يجوز سعيه واحدها الاولى لان النسخ
مختلف فلهذا فنسخ على النسخ كالموجر في الهبة ومن النسخ من وقف بغيره بان العبد ان كان ظاهرا
لم يمنع على النسخ وان كان غير ظاهرا كان الدين ثابت باقراره فلهذا لم يمنعها النسخ بالظن او بالظاهر
كذا في التبريد **وتنفيجها بالضمان للمعقود** هذا فرع اخر يعني اذا تعدي المستأجر على الدابة المستأجرة
مثلا فملك ففمنها سيطرته عند الاجرة عند تالاه ملكا بالصلوات وهي معه لا يجتمعان ولا تنقطع عنه
النسخ لان المبيع في المنافع والعين غيرها فلا تنقطع الاجرة بهلاك العين كالا سيطرته العين عن المشرى
اذا جني على مال اخر للبايع وصنعه **وتجيز اضافتها الى المتقبل** هذا فرع اخر يعني ان يقول في
شهادة اجرة داري في اول يوم من رمضان وهي جائزة عندنا لما سمر من ان العقد جازم يجب
حدوث المنافع فجازت الاضافة خلافا للشافعي لا يبيع الا عيان عنده ولا يجوز اضافتها الى وقت
بيع العين فلهذا لا يضاف لان تعليق الاجارة غير جائز اتفاقا **فمنه بعبارة شرط فيها**
ادخل فيه القالبه لعل ان هذه المسئلة فرع الخلاف في جواز الاضافة فلما جاز اضافتها عندنا
جازها بالشرط فيها فلهذا في المعنى اضافة الاجارة الى وقت سقوط الخيار فيجوز اولا المدة
من ذلك الوقت ولم يجز خيار الشرط عند الشافعي لعدم جواز الاضافة في الاجارة عنده **ومن**
استأجر دارا سكنها من شاة **وضع فيها ما شاء** من الصنایع والعمل لا يندم النكاح
في السكنى والعمل حتى لو قيد بان يسكن واحد بعينه فلهذا ان يسكن غيره وكذا في الصنایع **الا تنفسها**

والطحاوي

هذا اذا كان الدين ظاهرا فان لم يكن وله من اقر بالدين فلهذا لم يمنعها المستأجر حانوتا فلهذا لم يمنعها عند الفقيه خلافا لما في النسخ بهذه الاشارة لا يكون نقضا النسخ على رواية الزيادة حتى لو باع المجرور المذكور وكان قبل النسخ لا يمنع على رواية الاصل يكون النسخ بوجه يجوز سعيه واحدها الاولى لان النسخ مختلف فلهذا فنسخ على النسخ كالموجر في الهبة ومن النسخ من وقف بغيره بان العبد ان كان ظاهرا لم يمنع على النسخ وان كان غير ظاهرا كان الدين ثابت باقراره فلهذا لم يمنعها النسخ بالظن او بالظاهر كذا في التبريد وتنفيجها بالضمان للمعقود هذا فرع اخر يعني اذا تعدي المستأجر على الدابة المستأجرة مثلا فملك ففمنها سيطرته عند الاجرة عند تالاه ملكا بالصلوات وهي معه لا يجتمعان ولا تنقطع عنه النسخ لان المبيع في المنافع والعين غيرها فلا تنقطع الاجرة بهلاك العين كالا سيطرته العين عن المشرى اذا جني على مال اخر للبايع وصنعه وتجيز اضافتها الى المتقبل هذا فرع اخر يعني ان يقول في شهادة اجرة داري في اول يوم من رمضان وهي جائزة عندنا لما سمر من ان العقد جازم يجب حدوث المنافع فجازت الاضافة خلافا للشافعي لا يبيع الا عيان عنده ولا يجوز اضافتها الى وقت بيع العين فلهذا لا يضاف لان تعليق الاجارة غير جائز اتفاقا فمنه بعبارة شرط فيها ادخل فيه القالبه لعل ان هذه المسئلة فرع الخلاف في جواز الاضافة فلما جاز اضافتها عندنا جازها بالشرط فيها فلهذا في المعنى اضافة الاجارة الى وقت سقوط الخيار فيجوز اولا المدة من ذلك الوقت ولم يجز خيار الشرط عند الشافعي لعدم جواز الاضافة في الاجارة عنده ومن استأجر دارا سكنها من شاة وضع فيها ما شاء من الصنایع والعمل لا يندم النكاح في السكنى والعمل حتى لو قيد بان يسكن واحد بعينه فلهذا ان يسكن غيره وكذا في الصنایع الا تنفسها

الطحاوي في شرحه

والطحن والحدادة لان هذه الثلاثة تهيئ البناء وهذه اضرارها لو استأجرها لم يقدر فصار اقله
ان يقدر حداد اذا كان مفرقا واحدة ثم لو استأجرها للسكنى وفعل فيها المضارة وانهدمت فعليه
الضمان ولا اجر عليه لانه لا يجمع مع الضمان وان لم يهدم وجب عليه الاجر استحسانا لان المعقود عليه هو
السكنى وفي المضارة وحد السكنى وزيادة فيجب عليه الاجر بشرط السلامة **وجب تسليم الاجرة بنفس**
التقصي اي قبض المعقود عليه كالدرا **وان لم يسكنها** لان تسليم عين المعقود غير منصوص فافهم التمكن
من الانتفاع بمقاسه **وتنقطع الاجرة بالعيب** اي بعيب العين المتأجرة سواء كانت عقارا او لا لعدم
تمكن المتأجر من استيفاء المنافع عنها المراد بالعيب هنا اثبات البطلان مطلقا فبينا ولا اعتبار لان
حقيقة العيب غير متحققة في الضمان عندنا في حقيقته واي يوسف كاشي في العيب **وارضا**
اي من استأجر ارضا للزراعة **عين المزروع** لان بعض افراده يضر بالارض فبقيت عينه ترتفع للماله
المضرة الى المزارعة **او على ان يزرع ما شاء** اي اوقال استأجر ارضا على ان يزرع فيها ما شاء لان
تفاوت في الامر اليه يرتفع النزاع **ومرجل الشرب والطريق** **فما ابي** في اجارة الارض للزراعة
وفيه اختلاف في البيع حيث لا يدخل الطريق والشرب فيه **شاة** اي بغير شئ لان عقد الاجارة
للمتأجر من الانتفاع والشرب والطريق مما يتوقف عليه الانتفاع فيدخلان بمطلق العقد **واساحة**
اي استأجر ارضا خالية للبناء **والغرس** **فانقضت المدة** اي مدة الاجارة **وجب تسليمها**
اي تسليم الارض **فارغة** عن البناء والغرس **فان نقضت الارض** اي ان عرف ان الارض
تنقص بالقطع **عزم الاجر** وهو على وزن فاعل يعني المجرور وفي الأساس يقال هو اجر على وزن
فاعل فانه حظا بل يقال هو مجرور وذكر في الصحاح العامة تقول اجرة بلامد **فمنه ذلك** اي
البناء والغرس **مقلوعا** اي مامور بقلعه ومعرفته فمنه كذلك ان تقوم الارض مع الشجر المأمور
ما كنه بقلعه وتقوم وليس فيها هذا الشجر ففضل ما فيها فلهذا الشجر وانما ضربه بذكره لان قيمة القطع
ازيد من قيمة المأمور بقلعه تكون المونة بمصرفه للقطع كذا في النهاية **وتملكه** بغير رضاه لان
الغرس سمي القطع فضا حيا لارض يتفرج ففمنه ففمنه كذا رعاية الحاشين **وان لم تنقص الارض**
بقلعه **توقف** بملكه على رضاه **او راضيا** على ان يبيع الغرس مكانه وتترك الاجارة على حالها
فتكون الارض له **والغرس لذلك** **فان زرعه** **فانقضت** اي تمت مدة الاجارة **ترك**
الزرع **باجر المثل** **الى نهايته** لان له نهاية بخلاف الشجر لا خاتمة لبقاءه وفي التمهيد ان النقض
الاجارة وفي الارض رطب تركت فيها باجر مثلا حتى يجز وهو على اول جزير ترك بعد انقضاء الاجارة
او دابة اي من استأجر دابة **او ثوبا** **او ما يختلف** اي الذي يختلف باختلاف استعماله كالناس
والفوس ونحوها وهذا العموم متناول للنوب والدابة فيكون تقوما بعد التقصيص **فان اطلق**
العقد **اركب وليس من شاة** او ركب وليس بنفسه اراد بالاطلاق ان يبيع المقول ويقوب
استأجرها على ان اركبها من اشاة او البس من اشاة ولم يرد بترك التقييد حتى لو لم يقيده بنفسه
الاجارة للجملة وكان القياس ان يجز المثل في عدم تقييده لكن وجب المسمى استأجر بالارزاق
النساء وهو الجملة بركوبه او اركابه **فان ركب او اركب** **واحد** يعني يجوز مراد من اطلاق
وضار كان بغير عليه **وان جلس** اي عن الراكب **فاركب غيره** **فقطعت** اي هلكت الدابة
ضمن لان الناس يتناولون في اللبس فان لبس القضا بلبس كلبس الذي ركب
فاذا خلفه صار مقبلا وكذا اذا غلب اللباس فان سمي لونه **وقد راى يحمله** الجملة حال مقبلا
اي ان سمي لونه حال كونه مقبلا حاله **تغير** **حظته** **جاءا** **ابراه** **عنه** اي بما يابوا في الضر

الطحاوي

من غيره كاذبا استاجر ليجل عليها عشرة اقضه من الحظمة الحرة فجل عليها حصة اخرى واخف اي بده

بما هو لحد من الحظمة كالشعير والسمسم فاذا سمي حصة على شعير او سمسم حاز وانما لم يصير
مخالف ما به له في هاتين الصورتين لان الحظير هو الضرب فلا يكون التقسيم متبعا حتى لو سئل الدائم
من ذلك ضمن قيمتها ولا يجب الاجر كذا قاله قاضي خان لباضا في لا يخرج ابدان الحظمة بما هو
منه في الجمل كالحظ او قدر اي ان سمي قدر من الفطن لم يجز ابداله بحجر مثل وزنه
لان الفطن منسبط على ظهر الدابة والجر يجمع في مكان فيوربها فلا يرصا صاحبها الا بالاول
ولو عطلت رديف اي بب راي خلف الراكب سوار كان الرديف مستاجرا او غيره ضمن الضرب
اي نصف قيمته او عليه الاجر كما لا ان عطلت بعد بلوغ مقصده ثم المالك ان شاء ضمن المستاجر وان
غاب من الرديف ولا اعتبار فيه بالتقل اي بتقل الرديف لان الادي غير مودون فاعتبر
في العدد كما اعتبر في حياة الحياة هذا اذا كانت الدابة تطيق حمل الاثنين وان لم تطيق ضمن جميع قيمتها
كذا في الكافي قالوا هذا اذا كان الرديف يستمك خمسة وان كان صغيرا لا يستمك يضمن بغير ثقله
وفي رد الرديف احراز اعم اذا حمل الراكب على عاقبة فانه يضمن جميع القيمة وان كانت الدابة تطيق
حملها لان ثقل الراكب مع الذي حمله على عاقبة يجتمع في مكان واحد فيكون اشق على الدابة كذا في
النهاية ولو زاد على المسمى اي على ماسماه من مقدار معلوم في الحظ فعتبت ضمن بغير الزيادة
مثلا اذا زاد عشر المسمى بغير عشر الدابة هذا اذا حمل عليها من ضمن المسمى ولو حملها من خلاف حنسه
وجت جميع القيمة وهذا اذا حملها الزيادة مع المسمى حتى لو حمل المسمى وحده ثم حملها الزيادة وحدها
فعتبت ضمن جميع قيمتها وهذا اذا كان الزيادة في الحمل ولو كان في غيره كاذبا استاجر بقرعة ليطعن بها
حظمة مقطرة فزاد وجت جميع القيمة وهذا اذا كان الدابة تطيق حمل الزيادة وان كانت لا تطيق فضمن
كل قيمتها لا يخرج عن العادة هذا في التبين والبيع وهو حجب الدابة بتمامها والضرب مضمون
كل منهما قيمتها اذا عطلت عند اي حصة مقارفا كان فعله او لا وقال غير المعتاد يعني اذا
كان كيد وخرجه خارجا عن العادة يضمن والا فلا يضمن راد بالضرر ضرب الدابة لتسير فبشره الكيد
لا يوجب الجحد المستاجر للعمل يضمن اتفاقا لا بد منهم فلا حصة الجحد والضرب وفي الخافي موضع كذا
الضرب في موضع مقدار بغير امر صاحبها في غير الضاد يضمن اتفاقا ضربه بامر او بغير امره وفي
الضرب المعتاد بامر لا يضمن اتفاقا ولهما ان الضرب اليسير لا بد للتسليم في العرق والمقارن فحينئذ
كما اذا قصد المضاد ولم يجز من موضع المعتاد ولما ان فعله وان كان مادي ووافيه شرا كان
مشروطا بوضع السلامة فاد اعطت به الدابة يضمن كما يضمن المضار اذا تلف الثوب من رقة
وفي هذا الخلاف والاب والوصي الصغير للتدابير اذا لم يتجاوز عن المعتاد فحق الدابة عنده ولا يجب
عندها كالا يجب اذا ضرع المعتاد ان لا يله ان لا يضر نفسه لان منفعة عائدة عليه والظن
ليس كذلك وانما يضره اعانة الاب والمعين لا ضمان عليه ولو انكر من استاجر دابة ليركبها
الى موضع الاجارة في بعض الطريق فركبها بعد الانكار ويوجبها اي ابو يوسف الاجرة عن
ركوبه من قبل اي قبل الانكار لا يجزده صار غاصبا ولمسه الضمان فلا يجمع الاجر
بعد الضمان لا عن الكل يعني قال محمد بن يحيى الاجر عن كل ركوبه لانما فرغ من استعمالها وسلمها
الى صاحبها سقط عنه الضمان والعقد لم يفسخ بانكاره فيها الاجر ولو ادعاه بعشرة
الى كذا يعني اذا ادعى المستاجر ان استاجر ما بعشرة وراهم ليركبها الى موضع كذا فقال المهر
تلى استاجرته بعشرة الى نصفه ولم يركب المستاجر بعد التراجع ولا يجنبه لهما اتفاقا

وزاد

وزاد اي بقوله لم يركب لا يلودركها لم يتجالدوا والقول المستاجر مع الدين وان برضا اي اقاما البينة
فضمن المستاجر بان يركبها الى مقصده لعشرة لاحصة عشر اي قال زفر بن يحيى بذلك بحث غير
لان الواجب ان يستاجر الاجرة عشرة الى نصفه وانما الاجارة فيها وراها الضمان والمستاجر بغيره
اي بغير خمسة فقتل البنتان فيصير خمسة عشر ولما اتفقا على ما جرى بينهما الا عند واحد والا فلا
وقع في زيادة المسافة وحينئذ المستاجر ان يركبها فقتل بنته لانه اكثر اشياء ولو نكر في المسمى اي مما
سماه من المكان المذكور فمكت صحت في قيمتها لانه صار غاصبا وكذا لو عين طريقا ففلك طريقا اخر
لا يكون مثله ولم يجز به اي بين القنن وبين فضل الاجرة يعني قال مالك المستاجر ان غاضبه وان
شا اخر فضل الاجرة ولم يضمنه لانه اتجه له وجهان في تضمن دابة او مضطرا الزيادة على المسمى فاختار
ايها شا ولما اتفقا على ان يركبها في الاثلاف فله ان يخذ قيمتها فقط ولو عاد المستاجر الى المكان المسمى
الزمناء جاز اي المستاجر بالضمان وقال زفر لا يضمن لانه لما عاد الى الوفاق يركب الضمان كالمودع وكذا
ان ير المستاجر ليد المالك ولا بد من الرد الى يد المكي وبالعقد لا يكون رد المالك الى المودع فانه
يد المالك في الحظ فاذا عاد المودع الى الوفاق عاد الى يد المالك حكما وان جرد سرجها بكاف يعني لو اذكري دابة
بسرجها فزاع السرج واوكلها بالاكاف فلو نكث ظله لم يضمنه فوضا من غنائه في حنيفة كل قيمتها
وقال لا يقدر الزيادة يعني يضمن ما زاد ثقل الاكاف على السرج وزنا حتى لو كان السرج اربعة اشبار الا كان
ثمانية يضمن نصف قيمتها وقيل بغير زيادة من حيث الحاجة حتى لو كان السرج ثلثة اشبار والاكاف
اربعة يضمن ربعا فيه بالتبديل لانه لو استاجر ما عريا بالركب الى خارج المصرا فاسرجها لا يضمن اتفاقا
وانما استاجر بالركب في المصرا فان كان من الاستراد لا يضمن ايضا لان مثله لا يركب من غير سرج فيكون
اذا جرد دالة وان كان من الاسافل يضمن ويقد يتبدل سرجها بكاف لانه لو كانت موكوفة ففرد اكافها
بالسرج لا يضمن اتفاقا لا يضمن من الاكاف ولو بد سرجها بسرج سرج مثله فذلك لا يضمن اتفاقا
وان كانت لا تسرج مثله يضمن اتفاقا من الخافي لهما ان الاكاف من جنس السرج فيكون مادي ووافيه لان
فيه زيادة على السرج فضمن قدر الزيادة ولما ان الاكاف ليس من جنس السرج لان الاكاف للحمل والخيطة
كل الدابة والسرج للركوب ولا يضمن كذا فكان مخالفا باستعماله فوضا ولو استاجر فسطاطا
وهي الحنيفة العظيمة ففقد في اخر اجارته او اعاده فضبه وسكن فيه فذلك يضمنه ابو يوسف
الرافع لان الناس متفاوتون في فضبه وضرب اوتاده فصار كالسبل اذا دفعه الى اخر فذلك وخالفه
اي قال محمد لا يضمن لانه ليس في الناس اتفاقا ولو لم يضمن كذا المستاجر للسكنى اذا دفعها
الى غيره واجز الخيال وربما دار المطالبة لكل مرحلة ويوم يعني اذا وقعت الاجارة على قطع
المسافة كالجبال يجوز له ان يطالب بحصة بعض المسافة اذا قطعها كرحلة او على المدة كافي لاجارة الدابة
الى شرب فلجوز ان يطالب باجرة بعض المسافة يوما قد بمرحلة ويوم لان حصة مادي ووافيه لا يفرغ الا بجمع
فلا يغير الا لتوقيت يعني اذا ذكر في العقد وقتا لطلبه كحصة الطريق او نصف الشهر لم يكن له ان
يطالب قبله وقال زفر لا يجز له ما طلب الاجرة الا بعد انتمها السرا والنقار المدة فبالحال ورب
الدار لا يضمن لانه لا يملك كالحياط والقصار طلب لاجر الدابة الفراع من العمل اتفاقا لانه لا يملكه عليه
جمله المنافع فلا يطالب به ونا حتى تلم اليه جميعا كما ير العاك ولما اتفقا على ان يملكه في يده
من الدار في يمين العاكين كالمودع يضمن بعض المبيع واستهلكه ويطالب المضار وخم بالفرغ
من العمل الذي استوجره ولا يطالب قبله الا بشرط التجهيل لان بعض العمل غير متفرغ ولا يصير
مكتمل الى صاحبه وان عمل في بيت المستاجر هذا هو المرسوم من الدابة وفي الرحاية اذا خاط بعض في بيت

المستاجر يجب له الاجر بحاجته لان حاجته في منزل المستاجر يحصل التسليم كالاستأجر انما يسبق له
حاجته في نفسه فله ان يهدم فله اجرا ما يبني **ويخرج الحمار** هذا شروع لبيان فراغ الاجير في الاعمال
التي ينبغي جملها **في بيت المستاجر باجر احد** اي باجر اجير من التوبة لان المستاجر يتبع
لوجه الاجراج **وفي حية** اي في بيت الحمار **بالسليم** لان فسخ الاجراج من التوبة لا يكون شيئا وفي
القيمة لولم يسل الطمان الذي هو الطمان مع القدرة عليه فترق منه بعض بواجر الاجرة طلم المالك
منه ولم يطله وقبله **والطباخ** اي يفرغ الطباخ **للولى** وهو طعام العرس **بالعرف** يتبع العرس
الجهة مصدر اي باجر الطباخ من العرس الى الفصاع لان الانفاق بطبخه ان يحصل بالغرف عرفا فيجد
بالولى لان لو استاجر بطبخ فترق من فسخه ليس عليه كذا في الحيط والرجح في الجميع **والعرف** **والفراغ**
اي فراغ الاجير لغيره **من ضرب اللبن** وهو بجر اللام وفيها وكسب من انما فير ما كذا في البديهة
ما قامته اي ما قامته اللبن من عمله عند حية حتى لو فسد بالمطر قبلها فلا اجر له **وقال لا يشترط**
اي ينقل اللبن من مكانه حتى لو فسد بعد الاقامة وقبل النقل فلا اجر له لان عمله انما يتم بالنقل او ربما
ينفرد ووه والعرف شاهد عليه ولما ان نفس الفراغ يحصل باقامته ولهذا يتبع بعدها والفرج
على ان لا يوجب عليه كالتنقل الى حية هذا اذا ضرب اللبن في ملك المستاجر فان ضربه في ملك غيره فلا اجر له
الا بالوديعة بعد اقامته وعندها بالوديعة بعد الترخيص كذا في النظم **وتحس العين على الاجرة من له**
فيها ناس اي الصانع الذي له اثر في العين كالمضار والصباغ يجوز له حجب العين لاستيفاء الاجرة لان العنود
عليه مثلا وهو الصنع وصف قائم بالتوقف فلا نوجب عليه بليلد كالمصنع وفي النهاية هذا اذا شغل المضار
الناس وانما اذا ازال الدرن فقط فليس له حق الحجب عند بعض شائخنا وفي الجامع الصغير لما في كان الاصح
ان له حق الحجب على كل حال لان البياض كان هالك بالاستتار فانما ظهر بعد وفي الخلاصة هذا اذا عمل في
مكانه اما اذا عمل في بيت المستاجر فليس له حق الحجب حذر بقوله من له فيها تأثير من لا اثر له فيها كالحال
فانه لا يحبس العين للاجرة لئلا اثر عمله غير قائم بالعين فانفتحت ولايته عنها لم انحبس وضاعت فلا ضمان
عليه عندا في حية لانه امانة ولا اجر له لئلا يكون المعنود عليه قبل التسليم وعندها بعض فتمت باجره
فلا اجر له ونصن قيمتها محولة وله الاجر **ولا يستعمل الصانع غيره ان شرط على نفسه** لان عمله كان
هو المعنود عليه **فان اطلق** العقد ولم يحدد عمله جاز استعمال غيره لان المعنود عليه يكون عمالا
في الدمة فيمكن ايفاؤه بنفسه وبغيره **ولا يقصن الاجير الخاص المستحق للاجرة** وهذه صفة
تامة يعني الاجير الخاص هو الذي يتحقق الاجرة **تسليم نفسه** في الدمة عمل اوله يعمل لان العقد فيه
واقع على الدمة ولو ذكر معها العمل وقال استاجر منك شهر الرعي الغنم يكون ذكره لبيان عزمه لا كونه
مقصودا اسمي خاصا لانه في تلك الدمة لا يجرى عمله لغيره واما لو قال استاجر منك رعي الغنم شهر فلا يكون
اجيرا خاصا لانه وقع العقد على العمل الا ان يشترط الارعي غنم غيره كذا في الحيط وذكر في الخاتمة
رجل اعطى رجلا دهرين ليعمل له يومين ولم يذكر العمل لم يقع الاجارة فان عمل يوما وانتفع عن العمل
في اليوم الثاني لا يجبر على العمل لتمام الاجارة وان سمي له عمالا معلوما حازن ويجبر على العمل وان ضيق
الاجارة فعليه اجر مثل ما مضى وبعد ما مضى يوما ان لا يطلب منه العمل لانتهى الاجارة **مطلقا**
اي لا يقصن سواة تلف العين بعلمه او بغيره لان يده يما مائة ومائة مملوكة له فطاهر هو يا مائة
في التلف فلا يقصنه الا اذا انعقد العناد **والشرك المستحق بالعمل** يعني الاجير المشترك هو الذي
لا يتحقق الاجر حتى يعمل كالمضار رعي مشترك لان له ان يعمل للمعانة **امتن** **في السعة** يعني اذا
هلك المتاع في يده او في يد تلميذه بلا تقدر وعمل فيه لا يقصنه عندا في حية وثلا لا يقصنه الكثر اذا حصل اشتاده

ليرجع

ليرجع على تلميذه بما ضمن لاجره خاص في حيد وفي الحية الخلاف فيها اذا كان الاجارة صحيحة وان كانت فاسدة
لا يقصنه انما قال ان العين حية تكون امانة لو كان المعنود عليه وهو المنفعة مصنوعة باجر المثل انما تقصن هذه
انما يشترط عليه الضمان وان شرط ان يقصن لو هلك عنده يقصن انما قال كذا في الجامع وذكر في الخاتمة والقيمة
الغنم على الا يقصن سواة شرط الضمان اوله يشترط وفي الطريقة اخار المتأخرون الصلح على نصف القيمة
لما ان للفظ مستحق عليه كالمثل اذ لا يمكن العمل الا به فان هلك بسبب يده الاخر انقضى عنه كالموع بلجر
وجقيق وله ان المعنود امانة عنده لتقصنه باذن المالك فلا يقصنه بلا تقدر وفي الحية مستحق عليه بجا
لان المذكور في العقد العمل لا الحية بخلاف الموضع باجر لان الحية صار مقصودا كون الاجر قايما له وفي
التاوي الصغرى لو حط الرعي المشترك الغنم بغيره فالقول له في المقيين مع يمينه وان رجل فربو
استهلك يقصن قيمة الكل ولو تغلب في ان يضع الباقي ان طلب لا يقصن ولو دفع غنما لاربعي حياته
لا يقصن وكذا الاجير في الصنيع ولو كان بقاء او فاقط التوبة في السك فضاء احدها قبل ان نقل الى
منزل صاحبه وكان المتعارف ذلك لا يقصن وان قال صاحب التوبة ما جئته الى السك يحلف التوبة ولا يقصن
وصناد اي الاجير المشترك **ما ائتمه بعله** كما اذا دق المضار التوبة فخرقه او زلق الحمار ففسد المحمول
وخرجه او قال زفر كضمان عليه اقول لو قال تلف بعله لكان اولى واخص لان صفة التبعي متقد يا
غالب وبالا على العبد وزفر مضار في نصيبه تدل عليه المسئلة الاية قيد بالاجر المشترك لان الاجير الخاص
لا يقصن اتفاقا وقيد بعله لانه لو تلف بلا مسنده فهو مختلف فيه كما سبق **الاماعرق من ادى عده**
اي بعد الملاح حبل السينة **او سقط من الدابة** يعني لو كان في السينة او على الدابة عدا في ثا العبد
بعل الاجير المشترك لا يقصن العبد اتفاقا لان ضمان الادبي لا يجب بالتقدي بل بالجنابة الا ان يجبر على
الحاقلة وضمان العقد لا يجبر عليهم وفي الحيط لو كان على الدابة عدا ومضار فله كما يقصن المتاع عندنا
اذالم بين العبد صله الحائط المتاع وان كان صالحا لا يقصن المتاع ايضا لانه يكون في العبد وده كيد
المولى فضاء كالمولى وكل المولى مع المتاع لفرق اذ عمل باذن المالك فلا يقصن ما تلف به ولنا انما اؤلف
العمل المصلح دون المسند يقصن لانه تلف بالغير بغير اذمة اذالم من صاحب السينة وان كان هو او كونه
فيها لا يقصن لانه سبب المتاع الى الملاح وكذا ان كان صاحب المتاع راكبا على الدابة وصاحب الدابة يسوقها
سقطت الدابة وقصد ثمن المتاع فلا ضمان على الدابة اتفاقا من الحياتي **ولو كسر الحمار عدا بعله في بعض**
الطريق قيد بقوله عدا لانه لو كان خطأ لا ضمان عليه عند زفر لما سدا **او كسر لوقوعه** اي لو وقع
الحمار من ركن في بعض الطريق ولو وقع المحمول من عاربه بانقطاع الحبل يقصن لان كل ذلك من قلة اهتمامه فكان
من صفة فضاء في معنى التقدير ويجبي ان يعمل الوقوع على هذا ولا يبيع قوله خير بالانذ لو وقع من المزدحام
بلا فريط منه فلا يقصن عندا في حية خلافا لما وفي الخلاصة وكذا يقصن اذا ساق المكارني دابته فخرقه
فسقط المحملة **خيرنا المالك ان شأ صمته** قيمة **غير محمول** اي صغر المالك قيمته في المكان الذي
حل منه **ولا اجر له او في موضع الكسر** ان غاصته قيمته في مكان كسره **وله اجر ما حل بحاجه**
حتى لو كان حمل الى نصف الطريق اعطاه بضماجره **لا هذا فقط** يعني قال زفر يقصن حية في مكان كسره
بلا خيار وله اجر ما حل قيد بقوله في بعض الطريق لانه لو زلق رجله بغير ما انزلي الى المكان المشروط لم يجر
الدين فله الاجر ولا ضمان عليه كذا في المعنود له اذا انقضى في هذا المكان يقصن قيمته فله الا ان او في
بعض العمل فيبقى العجز بغيره ولنا ان الحمار وان المالك من وجه لا يحمل بامره وخالفه من وجه
لانه امره بملئ الى مكان معين ولم يات به فيجزر المالك ان شأ مال الى حية وفاقد ومنه قيمته
موضع اتلافه واعطاه الاجر بحسب ذلك وان شأ مال الى حية خلافا ومنه قيمته في المكان الذي حمل

شأن هذا

منه ولا اجرة لانه لم يسلم العمل له ولا يضمن المصداق اذا هلك المصنوع بالبرائة لان منشاها ضعف
المراج وذات حق عند خلافه في التوب لان قوته ورقة تعرف بالحق **الان يتجاءر المصداق** لا اذا
تجاوز ظهر منه التقصير **والمستاجر للبحر لا يضمن الكتاب** فلان **ورد جواب** اي لانا ان
جوابه منه يهود ج اى حال كونه يعود بالكتاب الى من استأجره **لكنه ميت** اي لو جاز ذلك فلان ميتا
الحار والمجروح موقوف في المصطفى او كان الفلان غاييا او حاضرا ولم يرفع اليه الكتاب فله كونه كاجر
حيث لا اجرة له عند ابي حنيفة رحمه الله **مطلقا** اي اجرة عليه واجرا ب ا ب **وقال عن القود** اي لاجرله
غير عوده بل له اجرة عليه قيد ب ايصال الكتاب لانه لو استأجره لايصال طعام الى فلان فوجده ميتا فوجه الى
المستاجر او يضمن الكتاب في موضعته ولم يصله لاجرله اتفاقا وقيد بقوله ورد جواب لانه لو لم يكن مشروطا في
العقد وترك الكتاب لم يصل اليه يستحق تمام الاجر اتفاقا وقيد بقوله يعود ج لانه لو ترك الكتاب في يده
وارثا او وصيه يستحق اجرة الدهاب اتفاقا لان عمله لم ينقص باعادة له ان نقل الكتاب ليس له في
شقة ولم يقابل الاجرة وانما قيل بقطع المسافة وهو حاصله في الدهاب بتكلاف نقل الطعام لان عمل دوشته
مقابل الاجر وقد نقصه بالزدة ولما كان المقصود من الكتاب حصول العلم بما فيه واذا عاين الكتاب فقد نقصه
فلا يستحق الاجر بخلاف ما لو ترك الكتاب لان العمل لم ينقص فيه بالعودة وفي الذخيرة ان قال المستاجر من المصطفى
الخطبة من التوبة ذهب ولم يحد فاحاطة بجر الدهاب وان قال استأجر من العمل من التوبة لا يجب شي لان
العقد في الاول على الدهاب وفي الثاني على العمل فقط **او طعام** يعني المستاجر لا يصل طعام الى موضع كذا
اذا عمله اليه **ورده** اي اعاده الى المكان الاول **استطفاها** اي الاجرة لنقصه عمله بالرد وقال زفر لاجر
لا في ما الزنه بالعقد **ولا ينفذ** اي بعد استأجره **لخدمته** لان خدمة السراشق ولا يتينا ولها الطلاق
المند لان المقار في خدمته المخط ولو سافر به من غير ما رغبنا **الاجرة** يعني انما يجزى السيرة اذا شرط
خدمته للسفر في عقد الاجارة **ولو غصصة** اي عدا فاجر العقد **فتنته** وقصص الاجر فان الغاصب
اجرة فهو اي الغاصب بري من ما نزل اليه عند ابي حنيفة وقال عليه صانها قد اجارة العقد لانه لو اجره
الغاصب لا يضمن اتفاقا وقيد بالان لا يضمن الغاصب اتفاقا قالوا انه انكف ملك الغير
بغيره فله عليه ان يضمن وله ان وجوب الضمان بعقد القوم والقوم بعقد الاجاز وهذا غير محرز في حق
الغاصب لان العبد لا يحرز نفسه عند ملك محرز ما في يده ولا في حق الملك لان يد الغاصب ما توفقه
فصل فيما يجزى من الاجارة وما يضمن منها **ونقص بالشروط** التي لا يقتضي العقد ولا يلزمها
كايضا البيع **وتجاءر المثل** اذا فسد وفي المخطط ما اخذته الزانية ان كان بعقد الاجارة فلا عند ابي حنيفة
لان اجراء المثل في الاجارة الفاسدة طيب وان كان السب حراما وحراما عند ما وان كان غير عقد خرام اتفاقا لانها
اخذت بغير حق **ولا تخاف من المسمى** اي اجراء المثل لا يتجاوز من الاجر المذكور في العقد عندنا وقال الثاني
يتجاوز بالغام بالغ كالحية كالحمار اي بيع الاعيان اذا فسد ولما ان المانع غير مقومة لكونها غير محروزة
وانما اعتبر قيمتها في العقد فاسمها لصنوعة تجوزها واذا فسد اعتبر قيمتها في قدر المسمى كالصبي وفيما
وراه كانهما تلت بغير عقد وتقوم الاعيان اصلي لا ضروري فلا تقاس عليه وفي الخلاصة هذا اذا كان السداد
لحالة الوقت وكان المسمى معلوما او ما لو كان السداد بجسم المسمى كما اذا جعل الاجرة لوبا بجل حرام المثل بالغام بالغ
وفي المخطط لو استأجره الاكل شهر بعشرة على ان يعرها فهو فاسد يجب فيه الاجر بالغام بالغ لانه وصي صانها
الزيادة على المسمى بخلاف غيرهما من الاجارة الفاسدة لانه لم يرض بالزيادة عليه **واجارة المتاع** سواء
كان عتيل القسمة او لانا ان يوجر بضميه من دار مشتركة من غير الشريك **فاسدة** عند ابي حنيفة والقنوي
على قوله وحيلة جوارها عند ابي حنيفة حكم حكم او حكم من الخافق **الامن الشريك** اي شريك في الجور في العيان

مطلن المتاع
في اجاز المتاع

المستأجر

المستأجر قال اجازتها من حارة اتفاقا الذين نفسيه وان لم يبين لاجور في الصبح اعلم ان الخلاف فيما اذا كان
مشاعا وقت العقد واما اذا كان مشعورا طاريا كما لو اجره اراثة تقاسم في النصف لا يطل في النصف الاخير
اتفاقا في ظاهر الرواية وعين حنيفة ان الطاري والقارن سواء ولو كان الساررجل والعرضه وقتا لا
او ملكا فاجر صاحب السارية قبل لايجز لانه في معنى المتاع والقنوي على انه يجوز **وظلقا جوارها**
فيما بان ويجوز ان على ذلك وجب المسمى قبل لو قال واجارة المتاع من غير الشريك فاسدة لكان اخصر
ولم ينجح الى ارفاق قولها لهما ان المتاع منفعة وتسلمه يمكن بالتولية والانتفاع به بالزنا في جميع المتاع
وكلاجر من شريك وله ان الاجارة للانتفاع بالعين المستأجرة وذلك لا يتصور في المتاع بخلاف بيع المتاع لانه
المقصود فيه ملك الرقة وبخلاف مالواجر من شريك لانه المنفعة تحدد على ملكه بلا شئوع ولا اعتبار بالاختلاف
السبب عند اتحاد الحاجة **ولو مات احد موجرين** **ومتأجره ان يقبها في ابي** وقال زفر
في كلامه لانه صلا واجارة المتاع ولما ان هذا الشئوع طاري وهو غير مفسد لانه انما كان يفسد لكونها
من الممنوع واد حصل له لاضرر والشئوع الثابت قبل العقد انما كان يفسد لانه الانتفاع بالاجر بالمتاع غير
ممكن الاتسليم اليه في مكان العقد بشرط ج تقدير او هذا المعنى غير موجود في الطاري فلا يفسد **واجارة**
طريق غير محدود **فاسدة** يعني من استأجر طريقا لغيره في ملك رجل سنة كذا لا يجوز عند
ابي حنيفة فعليه اجراء المثل امر سنة وقال ابي حنيفة في البيع وفي العيون المتأجره لهما قيد بقوله غير محدود
لان لوجهها وبين موضع المروقة العقد عمن اتفاقا وهذا الخلاف مبني على الخلاف في اجارة المتاع **واذا**
استأجره اراكل شهر كذا صح في شهر لانه كلمة كل اذا دخلت فيما لا نهاية له سبغ الى الواحد لعقد
العمل بعمومه اذ الشهر لا نهاية له والواحد معين فيجب العقد فيه فاذا تم الشهر فكل منهما ينقض الاجارة
بشرط ان يكون الاخر حاضرا كذا في الشيين **الان يعين شهر معلومة** فيجب فيها العلم بالمدة فان سكن
ساعة من الثاني صح فيه اي العقد في الشهر الثاني يحصل رضاها بذلك وهذا هو القياس والله مال
بعض مشايخنا **وظاهر الرواية** اي ظاهر المذهب **بقا الخمار في الليلة الاولى** **ويومها** من الشهر
الثاني ويد بيقى وفي لفظ التباثارة الى التجار التبع كان ثباتا لثقل منها عقد عام الشهر الاول وانما اعتبر
اليوم واللييلة لان رأس الشهر عبارة عنهما عرفا وفي اعتبار الساعات حرج **او سنة** اي اذا استأجره اراثة
او شهر معلومة صح العقد من غير بيان قسط الشهور اي حصة كل شهر من الاجرة لانه العلم
بالمدة كاف وتقسيم الاجرة **بالاهلة** ان كان العقد حين الهلاك وان كان في اثناء شهر فكلها
اي كل الشهر تعتبر **بالايام** عند ابي حنيفة **وقال لا يتم الاول** اي الشهر الاول بالايام **والثاني**
بالاهلة لانه لا اصل ان تقسم الشهور بالاهلة وقد تقرر ذلك في الشهر الاول في كل ايام الشهر الاخير
ويجوز بالشهور المتولية جنهما بالاصل ولما ان الشهر الاول لما وجب تقسيمه بايام الشهر الذي يليه يبد
الثاني بالايام ايضا فغير هكذا الحاخرا لانه فعلى هذا الطريق العدة واجل البيع ونحوها **ومن استأجر حمارا**
لحمل وتعين المصداق من الحمل لانه المقصود هو الركوب والحمل من تواجهه فيصرف الى المقارن **وان شوه**
اي شاهد الحمار للحمل **كان اجوده** لانه اقرب لحصول الرضا **او الزاد** اي اذا استأجره لاجل زاد معلوم
منذاره فاكل منه في الطريق **فقصص** **دمشقه** اي جاز له ان يرد عوض ما نقص لان عليه ان يحمل ذلك
المقدار في جميع الطريق **او ذي** اي اذا استأجره ذي مسلا لاجل خرا واداره **ليسبح** فيه اي اذا
استأجره ذي دار مسلم يسبح فيها **فروا** اي العقد مكروه عند ابي حنيفة **وقال الفاسد** قيد الذي
لان المسلم لو استأجر مسلما لاجل المعنوي والسروق لم يحد اتفاقا لان نقل مال الغير بلا اذنه معصية
وقيد بالذي لان المجوسي اذا استأجر مسلما لاجل معنوي اتفاقا لان الميتة تؤذي الناس والظاهر ان حمله جرم

على انما يبين
في العقد ان
القطان لم يبين
السنة

منه والارثي اتفاقا لان الفرق في النار
منه والارثي اتفاقا لان الفرق في النار

ونوعه وصفته ولم يبين نوع التوب وصفته ودرعانه ونصير لذلك اجلا كما في الخاتمة لبيان الاجرة
موجودة ولما اذ هذه الحالة لا تنفي ان التوب عظمى بان العادة بالتوسعة على الظير والجري على مرادها شقته
على الولد ولا يمنع الزوج من التوب اي زوج الظير من وطير لا يحق له نقض الاجارة اذ لم يرض بها
هذا اذا كان النكاح بينهما طاهرا بان يشتر من بين الناس واما اذا ثبت النكاح بالاقرار فليس له نقض الاجارة
فان حلت وحيف على الرضيع من لبنها لان لبن المائل بغيره جاز النسخ كما مرست الظير ونصير عذاه
اي الظير عند الصبي ونقل ثيابه عن البول والغائط لانه رضيع وليس رضيعا وفي المحيط لو كان رضيعا مستوطنا
في الدار بغير ثابة فلا احرا لانه هذا طعام وليس رضيعا وفي المحيط لو كان رضيعا مستوطنا
فاستأجره ظيرا فارضعة لا تستحق الاجر لان لبنها رضيعا يكون اجرة وفي المحيط لا تستحق لان القنوت بين اللب
يسير ولو اخرجت المكاتب لنفسها لم تجز فدية الى الرق بحكم ابو يوسف بينا العقد باطل
محمد ولو احرار المكاتب استأجرهم لم يجز في هذا الخلاف وضع المشقة في المكاتب وانما والنصف
اهل الامه لان العقد كان لها كونها كاجرة ايرافا لم تجز انتقل العقد الى المولى فيبطل كالمولى المور
وانتقل العقد الى المورث ولا يوجب ان منافعه كانت مملوكة لها من وجه طهرتها ولو عقت وصارها
مملوكة لها من كل وجه لا تنسخ الاجارة فكذلك اذا صار مملوكة للمولى من كل وجه ونجسها فصارها
مع جباله قدر المنفعة للعرف واجمع السابق عليه والحيار ماردوي انه عليه السلام احتج واحتج الاجرة
لا عيب العتس بالجر عطف على المام العيب طراب الفحل وبقي العيب عتق اجرة طراب الفحل فعلى هذا عيب
مرفوع موقوف على الاجرة اي لا يجر عيب طراب العتس لم يبيد عليه السلام عن ذلك الاجارة ولا تجوز
الاجارة على المعاصي كالاعتنا والزوج لان العتس لا تستحق بالعقد وان بقيت الاجرة عليه رده
على صاحبه وفي المحيط اذا اخذ من غير شرط يباح له لا اعطى المال على طوع بغير عقد ولا على الطاعة
كالحج والصلاة ونحوها ولا اذا ن لقوله عليه السلام لعثمان بن ابي العاص لا اخذ على الاذن احر فيف
يدلالة هذا النص عدم جواز اخذ الاجر على الحج ونحوه والامامة وتعليم القرآن لقوله عليه السلام
اقرؤ القرآن ولا تأكلوا به والعقد عرف ذلك بدلالة النص المذكور وقيل يفتي بجوازه اي يجوز
اي يجوز الاستمرار على التعليم حتى لو ائتمن الوالد من دفع اجرة للعلم بحسب فيه وان لم يرض به بشرط يوم
بارضا وما استجار المحدث وكما بالعقد فغير جاز لعدم التعارف والامانة والعقود واما اذا اشترى
والمشاورون من اصحابنا اقول ماردوي الظاهر التواني في الامور الدينية في ذلك الاوان وقدره الامرار
والاخبار في اعطاء وظائف العلماء من المال جواز الاستجارهم نظرهم في المازل وحذرنا عن اطلاق
اهل العلم والادب فكيف يكون في حبسهم مال ونظر المولى من حيث اخذ ووضع بالكلية ذلك المول
ولم يولد من دون من والى كتابا

الشفعة
وهي تلك المنفعة بما قام على الشترى بالشركة والحوار وتحت الخلط اي تحت الشفعة للشرك في البيع
وهذا مقدم على غيره بلا خلاف لا اذ في لعلق شركته باجزاء الملك وفي التبين الشريك في التنازل دون
الارض لا يكون خلط في البيع ثم في حقه يعني انما سلم الخلط في البيع الشفعة تحت الخلط في حق البيع لا
شريك في مرفق الملك ثم لو كان الخلط في المرفق غايبا بالشفعة للخلط في حقه اذ اطلب لان الغايه تحمل الاصل
فلا يوجب حق الحاضر بالشك ثم اذا حفر وطلب الشفعة فحقها له بها وبعد القضا له لو تزل شفعة ليس للخلط
في حقه ان يجرها لانه بالقضا للشرك انقطع حقه وطلب ولو لم يطلب للخلط في حقه حين عتبه الشريك
فادحض وسلم للخلط ان اخذها كذا في السنة وفي شرح الوفاة للشيخ الغني مولانا علي الدين
الاسود نفي انه بغير اذ اعلم ان في كل موضع سلم الشريك الشفعة انما جئت للحارح الشفعة اذا

تفتي

كان الجار

كان الجار قد طلب الشفعة حين سمع البيع وان لم يكن له حق الاخذ في الحال اما ان لم يطلب الشفعة حتى سلم الشريك
الشفعة فلا شفعة له كالشرب والطريق الخاص فانه لا يملكها اذا كانا عامين لم يفتي بها الشفعة الشري
الخاص به لا يجري فيه الشف وقل ما تقدمناه من الاجاز الا حتى المستقيمة منه والطريق الخاص ما كان غير
ثم نسبتها للجار الملاصق خلافا للشافعي وفي الخاتمة كذا الخلاف في الجار المقابل في السكة الغير النافذة
اما الجار المقابل في السكة النافذة فلا شفعة له اتفاقا لقوله عليه السلام اذا قست الدار وحدت فلا
شفعة ولنا قوله عليه السلام الجار احق بسقته ولو دني اي وان كان الشفع فيها فذلك لان ابن ابي
ليلا قال لا شفعة في الدني كذا في الكفاية وكذا لو كان ماء وما ومكانا لا يسترعت له في الضرر والمكان في
ذلك سواء حكم الجار مع الخلط في الطلب كحل الخلط مع الشريك ونفسر على الروس لا السهم يعني
الشفعة تحت عتدنا على قدر روس الشفعة وعند الشافعي على قدر سهمهم مثلا اذا كان دار بين ثلاثة
لا حدهم لصرفها وللآخر ثلثا وللآخر سدسها فباع صاحب النصف نصيبه فحق الشفعة بين الآخرين اثلاثا
عنده على قدر ملكها ونصيبين عتدنا على قدر وسهمها وان باع صاحب الثلث نصيبه كون الشفعة بينهما الثلثا
عنده وان باع صاحب السدس نصيبه تكون الشفعة بينهما اخصا لصاحب الثلث خساها ولصاحب النصف
ثلاثة اخصا كذا في المعنى لان الشفعة من مرفق الملك فثبت بقدره كالزوج واليك ولنا ان سببا انما
الملك وقيل الملك ككثرة ولهم ما لو تفرق صاحب القليل فله كل الشفعة بخلاف الزوج واليك لانها من نتائج الملك
فيكون بقدره اعلم ان كلام الشفعة قبل القضا بالشفعة لهم مستحق لمجوع الدار المتفوعة والسنة بينهم
للزوجة فيفتي ان يطلب كذلك حتى لو طلب واحد منهم بعضا بطل شفعة عنه محمد طاب سجي وجب الشفعة بعد
البيع الصحيح فانه لان الناسد مستحق للشفعة فلا تحت فيه الشفعة دفعا لغيره فانه الخالي عن خيار
البائع لانه يمنع خروج البيع عن ملك البائع فلا يمكن للشفيع التملك قيد الخيار بالبائع لا بد لو كان المشتري
فله الشفعة اتفاقا ما عدها فكونها ملكا للبيع وقت الشري واما عتده فليشترى حق التملك له وهذا
لشون الشفعة كاجاز للمكاتب الشفعة وكذا خيار العيب والزوج لا يمنعان من الشفعة وما في معناه
يعني تحت الشفعة بعد ما في معنى البيع كالصط على مال والهبة يعرض وسقوط الخيار يعني تحت الشفعة
يوسقوط الخيار عن البائع والشريك في الشفعة اي بسقوط الشفع في البيع الفاسد لان حق النسخ فيه
كان للشرع فاذا اعلق حق الشترى بالشرط والعرض سقطا النسخ وزال المانع عن الشفعة قال المصنف
في شرحه انما قال وجب بعد البيع لانه لو كان بالبيع لكان لا يبي موهما ان البيع سبب وليس كذلك بل البيع شرط
والسبب الشركة بنوعه او الجوار اقول على هذا كان ينبغي ان يقول وسقوط الخيار بلا اعطاف على البيع
اذ بالباي يوهما ان سقوط الخيار سبب واستقر بالاشهاد لان الشفعة حق صغيف لا بد من طلب
المواشاة لفتت رعته في الشفعة ومن الاشهاد على الطلب يمكن اثبات طلبه عند القاضي وملك
الدار المتفوعة بالاشهاد اسلمت اليد اي سلم المشتري الى الشفع لان الملك ثابت للمشتري
حتى لو اجره بطيب له الامر فستقل رضاه او حكم له وهو بالجر موقوف على الاخذ يعني يمكن الشفع
ماحه الامر من امانا بالاشهاد بالقراضي او يحكم الحاكم للشفيع باي بالشفعة وغاية هذه من القدرين
ان الشفع اذا مات بعد الطلبين قبل الاخذ والحكم لم يورث عنه الدار المتفوعة ولو باعها لآخر
ولا تجب الشفعة في غير العقار لقوله عليه السلام لا شفعة الا في ربيع او حائط حتى لو بيع ثقل
وحده والتا وحده فلا شفعة لانها لا قرار لها دون العصة فكان في معنى للموتى بخلاف العلو
حيث يستحق في الشفعة في السفل لجواره اذا لم يكن طريقا مشتركا لان له حق القرار فالحق بالقضا
وفي البدرية لو باع العقار مع العبيد والدواب تثبت في الملك بها للعقار وفي الجريد لا شفعة في

الوقت ولا يجوز **ونيتها فيما لا يقسم** كاليد والرحى والحمام وقال الشافعي لا تحت الشفعة فيها وهذا
 الخلاف مبني على ان الشفعة لا يقع من المقتسم عنده ولا يقع من المقتسم على الدوام **والظلة** وهي التي احد
 طرفي جبروعها على حائط الدار المبيعة وطرفها الاخر على حائط الجار **لا تدخل** عند اي حصة فلا يخرها
 الشئ حتى **يقول بكل حق** هو لها ولا تدخل ارادة بالظلة ما تكون مفتوحة في الدار المبيعة لانها لو كانت
 مفتوحة الى غيرها لا تدخل انما قالوا ان الظلة من مرفق الدار تنفع بها صاحبها كالنكف المتروك الى خارج
 الدار وله ان يتبع الدار من حده واصل من وجهه لان قرارها بها وبغيرها فان قال كل حق لها دخلت والا
 فلا خلاف في المنس عليه لانه لا اتصال له بملك الغير **واذا ملك لغار بعوض هو مال وجبت** اي تحت
 الشفعة فان ملكها بلا عوض كالسنة المطلقة والصدقة لا تحت وكذا اذا ملكها بعوض ليس بمال وعليه يتفرع
 قوله **فلا تحت** اي الشفعة **في دار تزوج عليها** اي تكون مبرا للمكحولة وان قال جعلتها مبرا لم يضرها
 الشفعة لانها عوض عن المهر **او تخالعه بها او يتاجروا او يصالح بها عن دهرها** ولحق عليها
 وقال الشافعي تحت الشفعة فيها لان هذه الاشياء مستقيمة في الشئ فكون الدار قيمة تقوم ولما ان قيمة الشئ
 ما تقوم مقامه لاتحادها في المقصود والاتحاد بين المال وهذه الاشياء ولا يكون للمال قيمة الا ان الشئ
 جعل للبعوض قيمة في النكاح لقصوره وتعليم قدره سبي سائر النكاح والمناقص قيمة في الاجارة لصورة حاجة
 الناس اليها والدم فقيمة لصورة صيانة عن الهلاك وما تحت بالضرورة لا يبعد عن موضعها فلا يكون
 مقومة في حق الشفعة والاعتاق اذالة المالمية فكيف تقوم المالمية مقامه **فلو تزوجها على دار على ان**
تدليه النكاح اذا تزوج امرأة وامرها دارا على ان تدليه النكاح فلهما **الشفعة غير ثابتة** عند اي حصة
مطلقا اي في حصة الالف وفي حصة الصداق **واجبها في حصة الالف** لانه مبدلة مال بمال
 اقرب لو قال فالشفعة غير ثابتة في حصة الالف لكان اخيرا وفي لانه لم يخرج الى قوله مطلقا واجبها
 وعدم الشفعة في حصة الصداق قد كان يعرف من الملة السابقة ولان البيع مشروط في النكاح والشرط تابع
 فكون معنى المعاوضة تبعا للصداق فاذا ثبتت الشفعة في الاصل لا تحت في تبعه ورد بعض الشافعية هذه
 الملة في كتاب النكاح وبعضهم في كتاب الشفعة والمفسد اوردتها في كتاب النكاح **باب**
ولو صالح عنها بانكارا وسكرت لم يجز يعني من ادعى دار رجل وانكره صاحبها او سكت ثم صالح
 عن تلك الدار على مال لا شفعة فيها اما في صورة الانكار فلان زعمه ان الدار لم تزل عن ملكه واما في السكت
 فلزعمه انما اعطاه افعلا بيمينه فلم تحت المادلة بالمالية **وابقرار** يعني لو صالح عنها بعد اقراره بها ثبتت
 الشفعة لان الصلح بعد الاعتراف يكون مبدلة مال بمال **او عليها** اي لو صالح عن دعوى حصة على دار
مطلقة اي سواء كان الصلح باقرار او سكت او انكار **وجبت** الشفعة لان زعمه انه يدعي اخرا عن حصة
 فلو اخبر بعه **ولا يجب** الشفعة **بالاثر والوصية** لان الملك الخاص لكل من حاصل بعوضه **وطردا**
ذلك اي عدم ثبوت الشفعة **في الهبة** اذا عوض عنها لان القويض عنها يبيع ولا شفعة في المبيعات
الابعوض مشروط يعني اذا شرط العوض في الهبة تحت الشفعة فيها عند الاثر العوض يجوز واجبا
 عليه وجوز بيعها وقال مالك ثبت الشفعة في الهبة متى عوض عنها وان لم يكن العوض مشروطا
 فيها لانها ليست بعوض الباع ولما ان الهبة من الجانبين لا دخل لشرط في العقد عوض ولا شفعة في الهبة
 بخلاف ما اذا شرط العوض حيث صارت معاوضة اعلم ان الغرام قول مالك من المقي فيه نوع حق يعرف
 بالتاميل وفي المهرط الشفعة في الهبة المشروطة بعوض تنعقد معاوضة عنده وعند ما تنعقد بها
 ابتداء او تتم معاوضة اذا تقاضا **ولا تحت** الشفعة **للمار باقتسام الشركاء** العقار لان في الشفعة
 معنى الاقرار ولله الجري فيها الجري على القسمة اذا كانت في المتليات يطلب احد الشركاء والشفعة لمر

انما ثبتت ذاتها ايضا فان
 قبض احداهما دون الاخر
 فلا شفعة خلافا لغيره
 وهذا بناء على ان
 الهبة المشروطة
 بعوض محرر

ابتداء

ثبت

هذا هو المذهب المشهور في
 ما لا يقسم كاليد والرحى والحمام
 والظلة وهي التي احد طرفي جبروعها
 على حائط الدار المبيعة وطرفها الاخر
 على حائط الجار لا تدخل عند اي حصة
 فلا يخرها الشئ حتى يقول بكل حق
 هو لها ولا تدخل ارادة بالظلة ما تكون
 مفتوحة في الدار المبيعة لانها لو كانت
 مفتوحة الى غيرها لا تدخل انما قالوا
 ان الظلة من مرفق الدار تنفع بها صاحبها
 كالنكف المتروك الى خارج الدار وله ان يتبع
 الدار من حده واصل من وجهه لان قرارها
 بها وبغيرها فان قال كل حق لها دخلت
 والا فلا خلاف في المنس عليه لانه لا اتصال
 له بملك الغير واذا ملك لغار بعوض هو مال
 وجبت اي تحت الشفعة فان ملكها بلا عوض
 كالسنة المطلقة والصدقة لا تحت وكذا اذا
 ملكها بعوض ليس بمال وعليه يتفرع قوله
 فلا تحت اي الشفعة في دار تزوج عليها
 اي تكون مبرا للمكحولة وان قال جعلتها مبرا
 لم يضرها الشفعة لانها عوض عن المهر او تخالعه
 بها او يتاجروا او يصالح بها عن دهرها ولحق
 عليها وقال الشافعي تحت الشفعة فيها لان هذه
 الاشياء مستقيمة في الشئ فكون الدار قيمة
 تقوم ولما ان قيمة الشئ ما تقوم مقامه
 لاتحادها في المقصود والاتحاد بين المال
 وهذه الاشياء ولا يكون للمال قيمة الا ان الشئ
 جعل للبعوض قيمة في النكاح لقصوره وتعليم
 قدره سبي سائر النكاح والمناقص قيمة في
 الاجارة لصورة حاجة الناس اليها والدم
 فقيمة لصورة صيانة عن الهلاك وما تحت
 بالضرورة لا يبعد عن موضعها فلا يكون
 مقومة في حق الشفعة والاعتاق اذالة المالمية
 فكيف تقوم المالمية مقامه ولو تزوجها على
 دار على ان تدليه النكاح فلهما الشفعة غير
 ثابتة عند اي حصة مطلقا اي في حصة الالف
 وفي حصة الصداق واجبها في حصة الالف
 لانه مبدلة مال بمال اقرب لو قال فالشفعة
 غير ثابتة في حصة الالف لكان اخيرا وفي لانه
 لم يخرج الى قوله مطلقا واجبها وعدم الشفعة
 في حصة الصداق قد كان يعرف من الملة السابقة
 ولان البيع مشروط في النكاح والشرط تابع
 فكون معنى المعاوضة تبعا للصداق فاذا ثبتت
 الشفعة في الاصل لا تحت في تبعه ورد بعض
 الشافعية هذه الملة في كتاب النكاح وبعضهم
 في كتاب الشفعة والمفسد اوردتها في كتاب
 النكاح باب ولو صالح عنها بانكارا وسكرت لم
 يجز يعني من ادعى دار رجل وانكره صاحبها
 او سكت ثم صالح عن تلك الدار على مال لا شفعة
 فيها اما في صورة الانكار فلان زعمه ان الدار لم
 تزل عن ملكه واما في السكت فلزعمه انما اعطاه
 افعلا بيمينه فلم تحت المادلة بالمالية وابقرار
 يعني لو صالح عنها بعد اقراره بها ثبتت الشفعة
 لان الصلح بعد الاعتراف يكون مبدلة مال بمال
 او عليها اي لو صالح عن دعوى حصة على دار
 مطلقة اي سواء كان الصلح باقرار او سكت او
 انكار وجبت الشفعة لان زعمه انه يدعي اخرا عن
 حصة فلو اخبر بعه ولا يجب الشفعة بالاثر والوصية
 لان الملك الخاص لكل من حاصل بعوضه وطردا
 ذلك اي عدم ثبوت الشفعة في الهبة اذا عوض
 عنها لان القويض عنها يبيع ولا شفعة في
 المبيعات الابعوض مشروط يعني اذا شرط
 العوض في الهبة تحت الشفعة فيها عند الاثر
 العوض يجوز واجبا عليه وجوز بيعها وقال
 مالك ثبت الشفعة في الهبة متى عوض عنها وان
 لم يكن العوض مشروطا فيها لانها ليست بعوض
 الباع ولما ان الهبة من الجانبين لا دخل لشرط
 في العقد عوض ولا شفعة في الهبة بخلاف ما
 اذا شرط العوض حيث صارت معاوضة اعلم ان
 الغرام قول مالك من المقي فيه نوع حق يعرف
 بالتاميل وفي المهرط الشفعة في الهبة المشروطة
 بعوض تنعقد معاوضة عنده وعند ما تنعقد بها
 ابتداء او تتم معاوضة اذا تقاضا ولا تحت
 الشفعة للمار باقتسام الشركاء العقار لان في
 الشفعة معنى الاقرار ولله الجري فيها الجري على
 القسمة اذا كانت في المتليات يطلب احد الشركاء
 والشفعة لمر

تحت الا في المبادلة المطلقة **ولا يرد المشتري** اي لا تحت الشفعة للمار اذا رد المشتري **بشرط اوتر**
او عيب اي بسبب خيار شرط او خيار روية او خيار عيب **بقضا** اي بقضا القاضي وهذا قد ورد
 بالغ سواء يكون الرد بعد القبض او قبله **بعد التسليم** اي تسليم المار الشفعة وقت الشراء لان الرد
 من قبل من الاصل فان رده **يجب** بعد القبض **بغير قضا او تقاضا** اي لا يبيع **وجبت** الشفعة لان
 ذلك في حق من حزمها وعقد حزمه في حق الشفعين اذ لا ولاية لهما على غيرهما فكون معاوضة مالية في حقه
 قد يؤوله بعد القبض لان الرد بالعيب قبل القبض في حق من الاصل **ولو استثنى دراعا ما عليه** اي من
 الخائن الذي يبي الشفعين **امتنعت** الشفعة لعدم اتصال الملك وكذا الوهبه وسلمه اليه **ولو ابتاع**
سهما قليلا من العقار **يمن** كمن يبيع لا يرد عيب المار اصلا **ثم ابتاع الباقي تحت** الشفعة للمار
في الاول اي في السهم الاول وورد من الباقي لا يشتري سهم صار شريكا للمار في الباقي والشفيع جاز
 والشريك مقدم عليه وهذه الجملة لدفع المار عن الشفعة **او يمن** اي لو ابتاع العقار الذي قيمته مائة مثلا
 بمن عال كانت **تم عوضه عنه** اي المشتري البايع عن ذلك لانه **موجب** قيمته مائة **تحت** الشفعة **بالتمن**
 لانه عوض عن العقار والعوض بالتمن عند اخر وهذه جملة تمن دفع المار والشريك الا ان فيها اظرا
 للمار عند الاستحقاق لان بايع الثوب من البايع بالف ووقع المقاصة بينهما فاذا استحق العقار بطل منه
 لكن بقي المشتري على البايع من الثوب وهو الالف لان بيع الثوب صحيح فالاولى ان يبيع بالدرهم الثمن وما يرد
 فبقيته الثوب يكون صرفا بما في ذمته فاذا استحق العقار وتبين الادين على المشتري يبطل المرفق
 للافراق قبل القبض فيجب رد الثمن غير ولا يضر بها البايع **وكره** محمد **الحيلة في استقاطها**
 وقال لا تكره لما نعتونها لدفع الضرر فاذا ائتمت الحيلة في استقاطها نعتن اتيها لغير المار فيكون حراما ولها
 اذ هذه اثبات من امتناع الحق وهو مشروط في بقوله في استقاطها لان الحيلة في استقاطها متروكة اتفاقا كما
 اذا قال المشتري للشفيع بعد ما ثبت حقه انا ابيعها منك ما اخذت وقال الشفعين نعم تبطل الشفعة كذا في الهبة لكن
 قال شمس الدية لا بأس بالحيلة لا يبطال حق الشفعة اذا كان قصده الدفع عن نفسه لان في اخذها به بغير رضاه
 ضرر عليه واضرار العوضين فلا يضر **فصل** في طلب الشفعة وللخصومة فيها **واذا علم**
الشفيع بابيع اشهد في مجلس عليه على الطلب يعني هذا اطلب المواساة لبدء للشفيع منه وان لم يكن
 محضر من يشهده كيلا يفتضح فيما بينه وبين الله تعالى لقوله عليه السلام الشفعة لمن واخبرها
 اي طلبها على السراعة وليمكنه الخلف اذا استخلف ثم هذا الطلب انما يجب عليه اذا اخبره رجلان ورجل
 عند اي حصة وعند ما يجب اذا اخبره واحد حر كان او عبدا صغيرا كان او كبيرا اذا كان الخراج ولو
 اخبره المشتري بخصة يجب عليه الطلب اتفاقا كيف ما كان لانه خصم فيه والحد الفاعل معتبرة في المضمون
 كذا في الشبان وعن محمد ان له الخيار سالم يشغل ما يرد على الاعراض وهو مختار الرجوع لانه تمكن لا بد من
 التاميل لكن المشهور من امتناعه على العوض حتى قالوا لو سكت بعد عمله او تكلم بلغو بطل شفعة وفي الواقع ان
 الصحيح ان الشفعة تحت لكل كلام يترجم منه طلبا اسمية كانت او فعلية **ثم على البايع** اي ثم يشهد على البايع
ان كان المبيع في يده لكونه حاضرا في نفس محمد في الجامع الكبرى ان يبيع الاشهاد على البايع بعد تسليم البيع
 استحسانا لانه عاقد لا قاسا **او على المشتري** لانه مالك المبيع **او عند العقار** لشفيع المار ونسبي
 هذا طلب التقرير صورته ان يقول ان فلانا يشتري دارا او هذه الدار وانا شفيعها وقزنت طلبت الشفعة
 وانا طالبها الان فاشهد واعلم ان قال شيخ الاسلام بوعلم البيع عند هذه الثلاثة فطلب واشهد عليه
 كنهه ولا حاجة الى طلب الاشهاد وانا وانا ومدة هذا الطلب محدودة بالتمكن من الاشهاد مع القدرة على اخذ هذه
 الثلاثة فان زكرا الا من من حوله وطلب الا بعد في مكان اخر يطلب شفيعه الا ان يكون في مصر وعن محمد انها

عرايات

هذا هو المذهب المشهور في
 ما لا يقسم كاليد والرحى والحمام
 والظلة وهي التي احد طرفي جبروعها
 على حائط الدار المبيعة وطرفها الاخر
 على حائط الجار لا تدخل عند اي حصة
 فلا يخرها الشئ حتى يقول بكل حق
 هو لها ولا تدخل ارادة بالظلة ما تكون
 مفتوحة في الدار المبيعة لانها لو كانت
 مفتوحة الى غيرها لا تدخل انما قالوا
 ان الظلة من مرفق الدار تنفع بها صاحبها
 كالنكف المتروك الى خارج الدار وله ان يتبع
 الدار من حده واصل من وجهه لان قرارها
 بها وبغيرها فان قال كل حق لها دخلت
 والا فلا خلاف في المنس عليه لانه لا اتصال
 له بملك الغير واذا ملك لغار بعوض هو مال
 وجبت اي تحت الشفعة فان ملكها بلا عوض
 كالسنة المطلقة والصدقة لا تحت وكذا اذا
 ملكها بعوض ليس بمال وعليه يتفرع قوله
 فلا تحت اي الشفعة في دار تزوج عليها
 اي تكون مبرا للمكحولة وان قال جعلتها مبرا
 لم يضرها الشفعة لانها عوض عن المهر او تخالعه
 بها او يتاجروا او يصالح بها عن دهرها ولحق
 عليها وقال الشافعي تحت الشفعة فيها لان هذه
 الاشياء مستقيمة في الشئ فكون الدار قيمة
 تقوم ولما ان قيمة الشئ ما تقوم مقامه
 لاتحادها في المقصود والاتحاد بين المال
 وهذه الاشياء ولا يكون للمال قيمة الا ان الشئ
 جعل للبعوض قيمة في النكاح لقصوره وتعليم
 قدره سبي سائر النكاح والمناقص قيمة في
 الاجارة لصورة حاجة الناس اليها والدم
 فقيمة لصورة صيانة عن الهلاك وما تحت
 بالضرورة لا يبعد عن موضعها فلا يكون
 مقومة في حق الشفعة والاعتاق اذالة المالمية
 فكيف تقوم المالمية مقامه ولو تزوجها على
 دار على ان تدليه النكاح فلهما الشفعة غير
 ثابتة عند اي حصة مطلقا اي في حصة الالف
 وفي حصة الصداق واجبها في حصة الالف
 لانه مبدلة مال بمال اقرب لو قال فالشفعة
 غير ثابتة في حصة الالف لكان اخيرا وفي لانه
 لم يخرج الى قوله مطلقا واجبها وعدم الشفعة
 في حصة الصداق قد كان يعرف من الملة السابقة
 ولان البيع مشروط في النكاح والشرط تابع
 فكون معنى المعاوضة تبعا للصداق فاذا ثبتت
 الشفعة في الاصل لا تحت في تبعه ورد بعض
 الشافعية هذه الملة في كتاب النكاح وبعضهم
 في كتاب الشفعة والمفسد اوردتها في كتاب
 النكاح باب ولو صالح عنها بانكارا وسكرت لم
 يجز يعني من ادعى دار رجل وانكره صاحبها
 او سكت ثم صالح عن تلك الدار على مال لا شفعة
 فيها اما في صورة الانكار فلان زعمه ان الدار لم
 تزل عن ملكه واما في السكت فلزعمه انما اعطاه
 افعلا بيمينه فلم تحت المادلة بالمالية وابقرار
 يعني لو صالح عنها بعد اقراره بها ثبتت الشفعة
 لان الصلح بعد الاعتراف يكون مبدلة مال بمال
 او عليها اي لو صالح عن دعوى حصة على دار
 مطلقة اي سواء كان الصلح باقرار او سكت او
 انكار وجبت الشفعة لان زعمه انه يدعي اخرا عن
 حصة فلو اخبر بعه ولا يجب الشفعة بالاثر والوصية
 لان الملك الخاص لكل من حاصل بعوضه وطردا
 ذلك اي عدم ثبوت الشفعة في الهبة اذا عوض
 عنها لان القويض عنها يبيع ولا شفعة في
 المبيعات الابعوض مشروط يعني اذا شرط
 العوض في الهبة تحت الشفعة فيها عند الاثر
 العوض يجوز واجبا عليه وجوز بيعها وقال
 مالك ثبت الشفعة في الهبة متى عوض عنها وان
 لم يكن العوض مشروطا فيها لانها ليست بعوض
 الباع ولما ان الهبة من الجانبين لا دخل لشرط
 في العقد عوض ولا شفعة في الهبة بخلاف ما
 اذا شرط العوض حيث صارت معاوضة اعلم ان
 الغرام قول مالك من المقي فيه نوع حق يعرف
 بالتاميل وفي المهرط الشفعة في الهبة المشروطة
 بعوض تنعقد معاوضة عنده وعند ما تنعقد بها
 ابتداء او تتم معاوضة اذا تقاضا ولا تحت
 الشفعة للمار باقتسام الشركاء العقار لان في
 الشفعة معنى الاقرار ولله الجري فيها الجري على
 القسمة اذا كانت في المتليات يطلب احد الشركاء
 والشفعة لمر

مقدرة ثلاثة ايام وعرض الشافعي ان هذا الطلب في جميع عمره **وتأخير الخصومة** ويسمى طلب التملك **بعد**
الاستيلاء لا يقطع اي الشفعة عند ان حصة لا تقدر لم يقطع الا باسقاط صاحبه بل سانه
كافي سار لقوق **وعليه الفتوى ويصير** ابو يوسف **بتركه الحماكة** والمرافعة الى القاضي مع
القدرة على ذلك لا دليل الا على ان الشفعة كانت في اواخر الطبعين الاولين **وقد روي** محمد زمان ترك الحماكة
بشهر لان الشهر في الاحوال وما هو عاجل كما ينبغي في الايام **من غير عذر** قد روي لا لو كان بعد
كروى وسفر او عدم قاض يري الشفعة بالحواشي في هذه لا يقطع انفا قاي في الجامع الثاني الفتوى اليوم على قول
محمد لتغيير احوال الناس في قصد الاضرار **واذا ادعى الشراء** اي ادعى الشفع ان المشتري اشتري
الدار المشفوعة **وطب الشفعة سال القاضي المشتري** بان يقول الدار التي يشفع بها الشفع هل
هو ملكه وانما اجمع الى هذا السؤال لا يجوز كونه في يده لا يستحق الشفعة **فان اعترف بملكه الذي يشفع**
ثبت كونه خصما باعترافه **والا كلفناه البينة** اي اذ لم يعترف به كلف القاضي الشفع باقامة البينة
على انه ملك لما يشفع به وقال زفر بن حماد بلا بينة لان ظاهر اليد دليل الملك ولما يجوز للشهود وان يشهدوا
بملكه بمشاهدة اليد ولنا ان ظاهر الملك يصح لدفع دعوى الغير لا للاحتجاج به **فان عي** اي الشفع عن
البينة **استخاف المشتري ما يعلم به** اي كلفه بان يقول بالله ما اعلم ان الشفع ملك لما يشفع به وانما
يستحق على القاضي العلم لا بما يبين على فعل الغير هذا اذا قال المشتري ما اعلم ان غيري يملك الشفع يملك على البات
من قصور الاستدلال **فان لكل** اي المشتري عن البين **او برهن الشفع** اي اقام بينة على مدعاه
سال القاضي المشتري عن الشراء لثبت كونه خصما عنده فلا اعترف فيسجد دعوى الشفع **فان**
انكره اي المشتري الشراء **طوب الشفع بالبينة** على شرايه لان هو المدعي **فان عي** **استخاف المشتري**
ان طلب الشفع لان البين حقه فلا يجله القاضي بدون طلبه **ما يتبع** اي يقول في حلفه بالله ما اشتريت
الدار المشفوعة وهذا عين على سب وهو قول ابو يوسف لان المدعي ادعى اصل الشراء فينبغي ان يستحق على
فيه لان البين ما يجب بحسب الدعوى **او ما يستحق عليه هذه السقعة** اي يقول في حلفه ما يستحق الشفع
هذه الشفعة على وهذا عين على الحاصل وهو قول ابو حنيفة ومحمد لان في الاستخفاف على السباضار
المدعي عليه عليه عليه ان يكون دفع القعدة او استخفاف على الحاصل يكون رعايته خيرا لان دعوى الشفعة على رعايته
بالحوادث على السب لان لو حلف المدعي على الحاصل يصدق في يمينه في اخذ القعدة فيكون في حق المدعي **فان**
نكره المشتري فتقضي **اي** بالشفعة اعلم انه ذكر في هذا الكتاب ومن كثر ان القاضي بال الذي عليه
عن ملك الشفع او لا وليس كذلك بل يقال القاضي او لا المدعي عن موضع الدار وحده لا انه ادعى فيها
خفا فلا بد ان يكون معلوما كالا مدعى رقبته فادري بين الشفع ذلك ساهل هل قبض المشتري الدار لانه لو لم يقبض
لا تقع دعواه على المشتري حتى يحضر البائع فاذا بين ذلك ساهل عن سبب الشفعة لاحتمال ان يزعم ما ليس
سببا او يكون هو محجوب بغيره فاذا بين سببا محال وانما غير محجوب بغيره ساهل انه متى علم وكيف صنع حتى علم
لا ينبغي بطول الزمان وعاجل على الاعراض فاذا بين ذلك ساهل عن طلب الميزر وكيف كان وخلافه اشهر
وهو كان الذي اشهر عنده اقرب من غيره على ما بينه فاذا بين ذلك كله اقول على المدعي عليه وسال عن ملك
الشفع الى اخر ما ذكره في التبيين **ولا يلزم الشفع احضار التمن** اي مجلس القاضي وقت الخصومة
الا بعد القضاء اي بالشفعة لان التمن لا يجب عليه قبل القضاء فلا يحضره **والزعم** اي حلف الشفع
به قبله اي باحضار التمن قبل القضاء فلا يفتي القاضي بها اذا لم يحضره لاحتمال ان يكون الشفع مغيبا
فتقضي مال المشتري **وهو روي** اي قول محمد رواه عن ابي حنيفة ولو حكم القاضي قبل احضار التمن فالتقضي
ان يحضر القارة حتى يرفع التمن اليه لا يما عذلة البائع والمشتري **واذا كان البيع في يد البائع لم**

ولو كان اعلم

جمع

جمع البينة اي القاضي جنة الشفع ولم يقض له بالشفعة **حتى يحضر المشتري** لان البائع يراى المشتري
ملك ولا بد من اجتماعهما ووقفت بها قبل حضوره يكون قضا على الغائب وانما لا يجوز خلاف ما جاءه البق
حيث لا يشترط حضور البائع لان العقد قد انقضى بالتسليم الى المشتري فصار البائع اجنبيا **فيمتنع البيع**
بغيره اي حضور المشتري **ويفتي** اي بالشفعة **وتجعل العدة** اي هناك التمن عند الاحتجاج
على البائع اذا اخذ الشفع الدار من يده لانه اذا اخذها منه فشفع العقد الذي جرى بين البائع والمشتري فيكون
تملكا على البائع فانه اشتري منه فتكون العدة عليه **لا عي** **المشتري** اي قال القاضي العدة على
المشتري سواء اخذها من البائع او المشتري لان العقد لا يفسخ ويكون تملكا على المشتري فتكون العدة عليه
كالواخذها منه **ويرد** الشفع الدار المشفوعة **بغير الروية والغيب** لان الاخذ بالشفعة عند القاضي
لا يبادله المال بالمال مع شرط المشتري للبراءة عن خيار الغيب في عده لان الخيار في الشفع فلا يقطع
باسقاط المشتري **ومن اشتري لغيره** كان خصما للشفيع لان الاخذ بالشفعة من حقوق العقد فيجوز
الى الوكيل لانه هو العاقد **الا بالتسليم الى الموكل** يعني اذا سلم الوكيل البيع الى الموكل خرج من كونه خصما لانه
لا بد له ولا ملك فيكون الخصم هو الموكل **ولو قال المشتري لو كمل الشفع قد سلم موكل الشفعة** **يا امر**
ابو يوسف **تأخير القضاء حتى يحضر الموكل** فيجوز على انه لم يسل لا لانه لو بقي باقي الحال ثم حضر الشفع كان
عن البين لزم تقضى القضاء فيجوز له صيانة له عن القرض **وامر** **بجاء** اي يحضر الشفعة **الحال** لان الحق
لما ثبت عند القاضي وجب عليه الحكم بما ظهر عنده فلا يجوز له امر موهم فان الشفع يحتمل ان لا يحضر اصلا فان
حضر ونكل رد الدار على المشتري **ولو باع او وهب** يعني من اشتري دارا فباعها من غيره او وهبها له
ثم غاب فادعى الشفع على الخاضع **اي على المشتري الثاني** او على الموهوب له **فانكر** الخاضع فارد
الشفع اقامة البينة **عجلاه** اي ابو يوسف **لما حضر خصما** فيقبل بينته وما لا يكون حماله ان الوهوب له
او المشتري الثاني **وواليد** ومدعى رقبته الدار لنفسه فيكون خصما من رقبته كالمصدق في الدعوى
لكن يوجب منه كمال التمن او يوضع التمن عند عدل نظر القاضي ولهما ان القضاء على الغائب فقصده الاجور
وفي جعله خصما ابطال حق الغائب قصده فلا يجوز خلاف ما اذا صدقه لان الاقرار حجة قاصرة فلا يرد
عن نفسه واما البينة فحجة مطلقة يظهر بها القضاء على الغائب **فصل** فيما يتعلق بالشفعة وما لا يتعلق
ولو ترك الشاهد على طلبه مع القدرة او صالح من شفيعه على عوض او باع ما يشفع به
بيعا باقيا قبل القضاء **بما مطلقا** اي على شرا او عقار او لم يعلم او ساوم المشتري اي طلب الشفع
ان يشتري منه **او شأجره منه** اي العقار من المشتري **او اخذه** اي العاص من المشتري **مزارعة**
او محاملة اي ساقاة **مع علمه بالشراء او ما ان الشفع قبل القضاء** **بما يطالب** جواب لو فذا البيع
بالبات لا ولو باع ما يشفع به بالخيار لا يتطل شفعه مادام الخيار باقيا لان الملك لم يرد ولو رجع اليه عقاره
غيره او عيب بقضائه وعنده لا يعود اليه من الشفعة لا لما طبل لا يرد كسب جبره وفيه بقوله قبل القضاء
لا ولو باع ما يشفع به بعد القضاء لا يتطل شفعه لتأكده بالقضاء فلا ان شرع في بيان على ما على الترتيب
اما نظرا لان الشفعة في المسئلة الاولى فلان تركه مدعى الاعراض واما في الثانية فلان الشفع له حق في المحل
وانا التات له حق التملك وهو فعله والفعل لا يتقوم الا بالعقد فلم يجوز اعتباره فتبطل شفعته لانه
اسقطه واما في الثالثة فلان سبب الاحتجاج فلا يتوقف على العلم واما في سببه فدلالة على
الاعراض عن الشفعة وكذا في العقود الباقية واما شرط فري العلم بالشراء لان دلالة على الاعراض
عن الشفعة ليس بصراحة خلاف تسليم الشفعة حيث تنقطع به مع الجهل بالشراء لانه صريح في الاحتياط
كالطلاق **ولا نور** اذا ما ان الشفع بعد البيع قبل القضاء وقال القاضي يورث الشفعة عن الشفع في

الام ليس

للمنفعة تقسم على ورثة الورث والذكر والابن فيد سوا قدنا بقولنا قبل الفضا الا لومات بعد الفضا بها قبل
تقد الفضا وقصد فالباع لازم لو رثنا اتفاقا كذا في الحاشي له انه حق معتبر في الشرع كالمقاص ولنا ان الشفعة
هي ولاية التملك وهي لا تبقى بعد موت صاحبها فكيف تؤخذ عنه خلاف المقاص لان من عليه المقاص ما كان المالك
لن له المقاص حتى يصح الاعتياض عنه والعقد الملوكة تبقى بعد موت المالك وفي الجيرط الواعى حتى الشفعة من انسان
لا يكون قبلها لان الباع لم يصادف حكمه ولو قال الجاني للشفيع سلم من الشفعة المشتري فقال سلمت لك
صح استمالا لان الدم للقليل فكانه قد سلمها للمشتري لم يملك **وان مات المشتري لم تبطل الشفعة**
لان سبب الاستحقاق قدام حي لا باع فيه من المشتري لان حق الشفع كان موقفا على المشتري فكذلك يكون موقفا
على من تلقى الحق من قبله ولو بيع فمشتريه فمشتريه وان باعه الفاضل **ولا شفعة لو كمل الباع** ان كان شفعيا
لان الباع لو كان شفعيا لم يكن له الاخذ بالشفعة لان الباع تملك والاخذ بالشفعة تملك وبهنا منافاة فكذا لو كان
الفاضل مقامه **ولان ضمن له الدرك** يعني من ضمن للمشتري من الباع الدرك وهو سبعة الاستحقاق ان كان
شفيعا فلا شفعة لان ما زاد الدرك فمشتريه بالشفعة ابطال ذلك فلم يصب **بخل او وكيل المشتري**
حيث له الشفعة لان المشتري لو كان شفعيا لم تبطل شفعته فكان له ان يشارك سائر الشفعاء ان لم يتقدموا
عليه لان الاخذ بالشفعة تملك كالشراء فيكون مفرقا له فكذا لو كان له الجيرط الباع وشروطه لثالث فاجازت
كلها لا شفعة له وان كان الجيرط للمشتري وشروطه لثالث فاجازت فلو كان للمشتري فله الشفعة **ولو باع المريض**
ممن الموت من وارثه دار بمثل القيمة او اكثر واخذ الاخر فله الشفعة **فالباع والشفعة باطلان**
عند الحقيقة وقال الجاني رحمه الله وفيه الشفعة منه وعلى هذا الخلاف اذا باع وصي الميت من الوارث ذكره في النصوص
لما اتفق الورثة على بيعه اماله باعها باعها وبها حال الوارث استبدلها باعها وهذا البيع لم ينقض نسبتها
فلم ينعقد ملاقاة الحق الورثة وله ان الوصية لم تجز لوارث لان فيها التاثير بعض الورثة على الباقيين فيؤدي
ذلك الى العداوة عرفا والباع من الوارث كالوصية له لان عين بعض المال قد يكون اولى من ماله فاذا لم يصح
البيع لم ينعقد الشفعة لئلا يعلو عليه الا ان يجز بقبية الورثة لانهم رضوا بسقوط حقهم **او باقل** يعني لو باع
المريض من وارثه دارا باقل من قيمتها كالوابع داره بالدين وقيمتها ثلاثة الاف ثم مات والا جاني شفعيا
ولا مال له غيرها فلا شفعة له اتفاقا ذكر في الجيرط في هذه المسئلة لا شفعة للاجني عند أبي حنيفة
وله الشفعة ثلاثة الاف عندها سبيل ما من من ان يجزعه لوارثه لا يجزعه عنده ويجزعه عندها سوا كانت
للمريض مال غيرها او لا انظر كيف اورد المصنف الخلاف على صيغة الوفاية وقد بقيد لا احتياج اليه
ولو باعها أي المريض داره من اجني بالقل اي بمثل القيمة او باكثر ووارثه شفعيا **فشفعة**
الوارث باطله عند أبي حنيفة لان تلك الصفة تنقل الى الوارث بالشفعة فيصير كأنها باعها من وارثه
وذا عاير جابر وقال له الشفعة لان هذا البيع جائز عندها **او باقل** يعني لو باع المريض داره من اجني
باقل من قيمتها **فلا شفعة** له اي للشفيع الوارث اتفاقا وفي الجيرط مريض باع داره من اجني بالدين
وقيمتها ثلاثة الاف ولا مال له غيرها ثبوت وان شفعيا لا شفعة له اتفاقا وفي رواية الاصل قال
ياخذها بقبية لان المريض صار بايعا الدار من الشفعين حكما فصارت كالوابع منه حقيقة بالدين وقيمتها
ثلاثة الاف كان للوارث ان ياخذها ثلاثة الاف عندها **في الاصح** احترازه عن اقل يجوز له الاخذ بها
بمثل القيمة كما مر وانما احترازه عنده لان الشفعة انما شرعت بالدين وقام القيمة لم يكن منه فلا يجزى الحق
به ولا بالدين لان فيه محاباة للوارث ولا تنحل اجازة الوارث لانه لا يملك في حق المشتري لان الحاباة
تخرج من الثلث وما هنا لا مال له غيرها واجازة الوارث تنقض ابطال ملك المشتري لانها متى تمت
اخذها الشفعين فبطل ملكه ولو كان له مال غيرها فاجازت الوارث فله الشفعة اتفاقا انظر كيف ترك

هذا البيع جائز لان المريض قد مات ووارثه قد حضر والبيع قد تم والشفعة باطله لان الشفعة لا تنقل الى الوارث

المصنف

المصنف هذا القيد مع انه مفيد واذا اجتزأنا اي النفع بالدار بيعت **بالا** وان المشتري فلان
فمن الشفع الشرائع علم انه غير ابي ان المشتري غير فلان **او ان الباع باقل من الدار او بكثر**
اي علم ان الباع كان بكثر او بغيره **فمن فتمتد الفدا او اكثر لم تبطل** شفعته لان شفعته حينئذ مع الدار
كان لا شفعة له واذا ظهر للمشتري ان من له الاخذ وفي الجيرط هذا اذا كان التفاوت في الدين ولو كان
في البيع فقط كما اذا سمع الباع كل الدار بالف فمشتريه علم انه باع بعضا بطلت شفعته لان من رغب عن
شراء الكل وليس فيه عيب الشركة كان ارغب عن شراء النصف وفيه عيب الشركة ولو كان بالعكس
لا تبطل لان الرغبة عن شراء النصف المبيع لا يكون رغبة عن الكل التسليم وكذا تسليمه حينئذ مع ان
المشتري فلان كان لرضا به بجزءه واذا بان غيره فله الاخذ حذرا عن اصراره وكذا تسليمه في التجزئة
ان يكون لجزءه عن ذلك واذا ظهر انما بيعت بجزء اخر ما ثبت في الدار كسجل ومورون وعده دي تدار
فله ان يرغب في اخذها لغيره على ذلك **او عاير او قيمته الف** يعني لو اخذها من بيعت بالف درهم فلم
علم انما بيعت بمائة دينار فقيمتها الف درهم **ان بطلنا** اي حق شفعته وحصلنا تسليمه صحيحا وقال زفر
وهو القياس هو على شفعته فيد بقبية قيمته الف اذا لو كان قيمة الدار اقل فموجب شفعته اتفاقا وله ان
الدراهم والدينارين حسان مختلفان ولهذا لو اكره على اخذها فاق بالآخر كان عتقا فلا يكون التسليم
في اخذها تسليميا في الآخر ولنا انها كالجنس في القيمة ولهذا الغنى في الزكوة وكلاهما في الغنى فيكون الاختلاف
راجعا الى القدر دون الجنس **وبعرض غير مثلي** يعني لو اخذها من بيعت بالف وسلم ثمنها انما بيعت
بعرض **فتمتد الف تبطل** شفعته وفيه تسليمه لان الواجب في القيمة القيمة فلم يطرأ فيه خلاف للمبني
او اقل يعني لو كان قيمة العرض اقل من الالف لم تبطل شفعته لان تسليمه حينئذ لا يستكاث
الالف **ولا يجزى قوله اخذ بقبية تسليمها** اي اذا قال الشفعين اخذ بقبية الدار لا يكون تسليم الشفع
الاخر عند أبي يوسف لان طلب بعض الحق لا يكون رضا بسقوط الباقي عرفا وعادة **وخالفه** عمر ولا
لما سلم في النصف الاخر صار سلبا في الكل لا غير محذور وفي الجيرط لا يقع قول أبي يوسف **وايضا** محذور
تسليم الاب والوصي شفعة الصبي فيما اذا بيعت بمثل قيمتها فله ان ياخذها بوجه البلوغ وقال اصح
تسليمها فلا ياخذها الصبي بعده وعلى هذا الخلاف اذا ظهر ما شره من جوار دار صبي فله ان يطلب قيمته التسليم
لانه لو لم يكن له وفي الوقت على بلوغه اتفاقا لقوله عليه السلام ينظر للشفيع اذا كان غريبا وكذا اذا كان
حاضرا كذا في الجيرط له الحق ثابت فلا يملك ان يطله كالعفو عن المقاص وله ان يحق الشفعة انما
يملك بالدين فصار في معنى البيع وهما يملكان الاستماع عند خلاف العفو عن المقاص لانه تبرع وهما لا يملكان
وفي الجيرط ثبتت الشفعة للجل بداره التي ورثها من ابيه فاذا وصفت لاق من سنة اخر من البيع فله
الشفعة **ولو بيعت** الدار التي شفعها صبي **بمن يسير** اي باقل من قيمتها **فيسلمه** اي تسليمه كل من
الاب والوصي **صحيح** عند أبي حنيفة لانه امتناع عن ادخاله في ملك الصغير لا ازالة عن ملكه **وايضا**
محذور لما فيه من ترك النظر للصغير وقد بقوله يسير لانه لو بيعت باكثر من قيمتها مما لا يتعارف الناس
في مثله جاز التسليم اتفاقا ولا يصح الاحتراز لانه لا يملك الاخذ فلا يملك التسليم كالا جني **ولو**
استأجرها اي الاب دارا لانه الصغير **اجزأه** اي اخذها اي الاب اخذ الدار **بالشفعة** قبل
بلوغه وقال زفر لا يجوز ما قد ناه لان الشفعة بعد بلوغه جازة اتفاقا وقد بالاشترار الاب الاب
لو باع مملوك نفسه ليس له الشفعة لانه الصغير لان الباع لا شفعة له وللصغير الشفعة اذا بلغ اتفاقا
وقد بالاب لان الوصي لا يملك اخذها لنفسه اتفاقا لان ذلك ينافي الشراء ولا يجوز للوصي ان يشتري
حال اليتيم لنفسه بمثل القيمة وقد بقوله لانه لا يشتري الاب لنفسه والعبي شفعيا فليس

له الشفعة لابد اتفاقا له اذ كور الشخص مطالبا ومطالبا متع ولنا ان ولاية الاب قامت مقام شخصين
ولمنا ان له ان يشترى من مال الصغير شيئا بمثل القيمة **ومعناه من احد احوال دارى بيعنا في مصر**
بصفقة واحدة اذا كان شفعها واحد وقال زرقه ذلك وكذا الخلاف لو كان دارسين او فريتين فبدر
مصرين لا يوجب داران في مصر واحد فقوله كقولنا كذا في الحقائق وذكر في المصنف والابيضاح ان
المتبدي بالمصرين وقع اتفاقا وبقيد صفقة واحدة لا يوجبنا بصفقتين كان له ان يخذلها ما شاء
اتفاقا وبقيد ما يتولنا اذا كان شفعها واحدا لا ان كان شفعها لاحدها ياخذ التي هو شفعها اتفاقا
لان الصفقة وان لم تحتقد اشتملت على ما ثبت فيه الصفقة وعلى ما لا تحتقد فاحقق الصفقة بالدار المحاور
كرا في المصنف لان نفق والمكان كنفق الصفقة ولا ضرر على المشتري في اخذ احدها فحقه في الجواز ولنا ان
في اخذ احدها دون الاخرى نفق الصفقة على المشتري فلا يجوز **ولو اشترى رجل دارا من اثنين شفعه**
اي الشفع من اخذ نصيب احدها وقال الشافعي يجوز له ذلك **ولو باع من اثنين جاز للشفع ان يخذ**
نصيب احدها اتفاقا لوقوع العقد منفردا في حق المشتري له قياس المثل الاول على هذه المسئلة ولنا ان
المحاور في الاول واحد فرضا وبجوار المشتري في نصيب احدها يكون رضا في الاخر لان حوالا الواحد لا يشترى
واما في الثانية فلما اراد ان يرضى باخذ احدها دون الاخر فافترقا **فصل وبنا المشتري**
والتحاده مسجدا فاطلع على البائع في الفسخ يعني من اشترى دارا اشترا فاسدا ومفسدا وبني واخذها
مسجدا يقطع عنها حق البائع في الشفع عند اي صفقة وعلى المشتري قيمتها **وللشفع الاخذ بالقيمة في**
الاول اي في البناء عنده وقال لا يقطع عنها حق البائع في المثلين فليس له الاخذ بقيد قوله في الاول
لان في التحاده مسجدا ليس له الاخذ اتفاقا اما عندها فله ان يقطع عنها حق البائع عنها واما عنده فله حصة
كونها مسجدا والمسجد لا يملك ذكر في مبسوط شيخ الاسلام الخلاف فيها اذا جعله على هيئة المسجد ولم ياذن
للناس بان يصلوا فيه حتى تكون رتبة الارض والبناء باقية على ملكه اما اذا اذن للناس بان يصلوا فيه
ينقطع عنه حق البائع اتفاقا فافعل من هذا ان يقلل المصنف في شرحه بان المسجد لا يملك غير صحيح لا اذا اراد
ما هو مسجدا حقيقة فليس هو على الخلاف وان اراد ما هو في هيئة المسجد فانه يصح ان يملكه فله ان يملكه اذ بات
المشتري جنيته ان يجعله مسجدا توجه ان يكون حلالا له تعالى ومثله لا يملك عادة فلو اخذه الشفع بغير ان يكون
مملوكا علم ان فيه البناء اتفاقا في الخلاف كذا لو اخذها عن ملكه بالهبة او يجعلها مهورا او بائع فللشفع
ان ينقض بضره ويأخذها بالقيمة عنده فان اخذها بالبائع الثاني اخذها بالثمن لان البيع الثاني صحيح
لها ان هذا الشرط لا يقطع حق البائع كالا يقطع حق المالك اذا وجد في المصنوب وكذا التحاده مسجدا
لا يقطع حقه لان الله تعالى لا يقبله لكون الشفع واجبا عليه فاذا لم يقطع حق البائع لا يجب الشفعة لان
حقه اقوى من حق الشفع ولهذا يقطع حقه بالتأخير دون حق البائع ولنا ان البائع حق المشتري وحق
الشفع في الناسد حق الشرع وحق العبد مقدم عليه وباتحاده مسجدا ثم فحق المشتري واذ ان ملكه فيها
الى الله تعالى وانقطع حق البائع كذا لو كان المشتري عبدا فتمتصفه فاشفعه **واذا بني المشتري بالشر**
الشفع او غرس ثم بقي ب اي بالشفعة للشفع اخذه الشفع بالثمن وقيمتها اي اخذ
الشفع المبيع بالثمن والبال والغرس بقيمتها مقلوها **وهذه** اي الشفع المشتري **فلعمري** اي قطع بناءه
وغرسه **وبجبره** اي ابوسف الشفع **بين** **لاخذ بذلك** اي اخذ الشفع المبيع بالثمن والبال والغرس
بقيمتها قايمن **او التزك** اي تزك الاخذ ولا يملكه بالطلع كالوطني الموهوب له في الارض الموهوبة
ليس للمواهب ان يقطع بناءه ويرجع في الارض لانه باق ملكه ولما ان هذا النقص وقع في حق
الغير من غير تخطيط من جبرته فله ان ينقضه كالراهن اذا بني في المهرن بخلاف ما استشهد به لان

العرف

لان الفرق فيه حصل بتسليمه من جهة من له الحق **ولو بني الشفع او غرس في الدار المشفوعة ثم اشترى**
رجع الشفع بالثمن على من اراده من البائع والمشتري اتفاقا لانه بين اخا حقه بغير حق لا بقيمتها
اي لا يرجع بقيمة البناء والغرس على من اخر منه الدار الا يعني اذا بني الشفع في الدار المشفوعة او غرسها فاقطع
الشفع الشفع لا يرجع بقيمتها **وبني** اي ابو يوسف يرجع القيمة **فيها** اي البناء والغرس لان الشفع مع
من اخر منه صار كالمشتري الموروث من جهة البائع ولما الفرق الفرق بان المشتري كان مغرورا من جهة
البائع ومسلطا على الفرق في البيع والشفع غير مغرور ولا يملك على صاحب الدار جبر من غير اختيار ولا
فلا يرجع على احد **وبجبره** اي الشفع **بين** **لاخذ بذلك** اي اخذ العروة **بجميع الثمن او التزك اذا اصاب**
المبيع افة سماوية كما اذا كان دارا فابند منها وها لان البناء تابع للعروة حتى يدخل في بيعها من غير كونها
لا يقابل الاتباع ما لم تكن مقصودة وفي الثمن هذا اذا انهدم البناء بالكلية ولم يبق له نقض لا ولو بقي
منه شيء واحده المشتري لان نصيب الارض حيث لم يكن ثمن الارض فلا بد من سقوط بعض الثمن لانه مال
قديم بقي محتسبا عند المشتري فيكون له حصة من الثمن فيقسم الثمن على قيمة الدار يوم العقد وعلى قيمة النقص
يوم الاخذ **وان نقضها** اي الدار **المشتري** بخلاف الشفع **بين العروة بالحصة** اي بحصة من الثمن
او التزك لان البائع صار مقصودا بالاكلاف فيقال له شيء من الثمن **ولا يخذ الشفع النقص** كمن يكون
وهو المقنن لانه صار مفصولا ولم يبق النقص ولا شفعة في المقنن **ويأخذ الشفع ثمن النقص مع الارض**
اذا ذكر التمر في البيع انما قيد بما لا يضر في بيع النخل من غير ذكر وهذا استحسان وكان القياس ان
لا يخذ الشفع لانه ليس يتابع فصار كالمستأجر الموضوع في الارض وحده الاستحسان انما لا يصدق خلفه صار
تبع النخل من وجد الا ان اتصاله لما كان للقطع لا للبقاء صار كالزراع لم يرض في البيع الا بالذكر **واحدث**
عند المشتري التمر ولم يرض على النخل حتى يبيع ان هذه للوصل يعني ياخذ الشفع التمر في هذه الصورة
ايضا لانه مبيع ثمن النخل **فلو جدها** اي قطع المشتري التمر **فحصرها** اي حصة التمر من الثمن **في غير**
الحادثة اي في التمر الذي كانت عند البائع ولم تكن حادثة عند المشتري لان شيئا من الثمن قابلها لم تكن
مبيعة فبدر لان التمر لو كانت حادثة عند المشتري وجدها لا يستطع حصرها من الثمن لانه لم يكن موجوده
عند العقد فياخذ الارض والنخل جميع الثمن **ولو انهدم غلوه فبيع السفل لا يوجبه** اي ابو يوسف الشفعة
للعالي اي لصاحب العلو يكون الشفعة ثم يجاور السفل **وخالفه** اي قال محمد الشفعة لصاحب
العلو **ولو بيعت الى حائرها** دار الجار والمجور وحال اي بيعت دار مضمة الى حائرها عروة السفل
فطلبها اي صاحب العلو والسفل الشفعة **فانهدم العلو والسفل قبل الاخذ بعينها** اي
ابو يوسف الشفعة **للسفل** اي لصاحب السفل **لا لها** يعني قال محمد الشفعة لهما لان يوسف في السفل ان
انحق الشفعة زال بالانهدام العلو ولم يرد ان صاحب العلو له اعادته علوه اذا بني صاحب السفل وله ان يرفع
الامر الى القاضي ليامره ببناء السفل فيمن عليه علوه واذا كان حقه قايما استحق الشفعة في السفل وفي
الدار المحاورة لها وفي المحيط لوبى السفل صاحب العلو لا يكون متبرعا فعلى صاحب السفل ان يعطيه
قيمته لانه كان مضطرا في البناء لاحيا حقه فصار ما دون ما شرعا ولو بني احد الشريكين حائما منهدما
لم يرجع على شريكه بشئ لانه غير مضطر في البناء فانه يمكنه ان يرجع الامر الى القاضي حتى يتم الساحة
فصل في الاخلاق وما يوجب من المشفوع ولو قال المشتري اشترى البناء والارض
في صفقتين يعني اشترى البناء والارض ثم اشترى الارض من رول البناء **وقال الشفع** **او اشترى**
معاني صفقة واحدة والداري بناها ولم يكن لها جنة **كان القول للشفع اتفاقا** لان حق
الشفعة قائم والمشتري يرضى ابطاله بادهاء الصفقتين والشفع ينكره فيكون القول له مع عينه

على العمل لا حلف على فعل العرف فان برهنا اي اقام كل منهما البينة على مدعاه ولا تخرج برهنا ابو
بينة المشتري لانها ثبتت امر ايراعى الشراء وهو تفرق الصفقة فكانت اولى لا التفتيح اي قال
محمد بن يحيى نزع جنة لان البينة للاشارة وبينة التفتيح منبهة للاستحسان فكانت اولى ولو اختلفا
اي المشتري والتفتيح في الثمن كان القول للمشتري مع اليقين لان التفتيح يبرئ استحقاق الدار عليه
عند فقه الاقل والمشتري ينكره فان برهنا يقدمه اي ابو يوسف برهان المشتري لانه اكثر اثباتا
وقدما بينة التفتيح لانه مدعي كاذبا فكان بينة اولى من جنة المدعي عليه وفي المحيط لقضاء
المبايعان بعد طلب التفتيح ان البيع كان تجزية لا بعيد فان على التفتيح الا اذا كان الحال يدل عليه بان
كان المنزل كثير الفضة وبيع بمن قليل فلا شفعة ولو ادعى المشتري ثمنه والبائع اقل منه ولم
يقض البائع الثمن اخذ التفتيح بقول البائع وجعل اي قول البائع حطاً عن المشتري من
الثمن فان قضى البائع الثمن فبقول المشتري ياخذ التفتيح لان البائع صار كالاجني ولا يفتق
اي قوله في الخلاف بين المشتري والتفتيح وقد سبق بيانه ولو حط البائع عن المشتري بعض
الثمن سقط عنه التفتيح وقال الشافعي لا يقطع بل على التفتيح الثمن المتيقن وهذا الخلاف في فرع
الخلاف في ان الحط لا يلحقه بصل العقد بل هو شبهة اخرى للمشتري وعندنا يلحق مرتبة المسئلة في
كتاب البيع او الكل اي لو حط البائع كل الثمن لم يقطع ولا يلحق ذلك بصل العقد اتفاقا لانه لو لم يقطع
صار بيعا بلا ثمن واذا باطل او ناه فيه اي في الثمن المشتري لم يلزم التفتيح فاحذر بالتش الاول
لان في اعتبار الزيادة اضرار التفتيح وان كان الثمن عوضا او عقارا احد بالتبعية اي بقيمة
الثمن وفي الجامع لو وجد البائع الثمن عوضا فبما يرضى به ياخذ التفتيح بقيمة سلبا او مكيلا او مؤجلا
في المثل اي فياخذه بمثله كما في الاتفاق او موحلا اي ان كان الثمن موحلا فان غا التفتيح صبرا اي
انقصا الاجل ثم ياخذها وهذا الانتظار ليس في طلب الشفعة لانه على القول بل في اخذها والا
اي ان لم يبا الصبر اخذ من حال لكن البائع يرجع على المشتري بالثمن الموجب لان شرط التاجيل بينهما
لم يطل وفي المحيط ان استحق الثمن بعد اخذ التفتيح ينظر ان كان اخذها بالقبض او برد المستقوعة على البائع
لانما يتبين انه لم يحن له حتى الشفعة تكون الشراء فاسد فلا ينفذ قصاؤه بالملك لو وقع خطأ وان كان اخذها
لغير قضاء لا يرد لها بل يرد قيمتها للبائع لانه وجد التراضي بالملك والتبليك فحفل بعباسنا ومعه
منه مع التاجيل اي لا ياخذ التفتيح بثن موجب عندنا وقال مالك ياخذ به لان الاجل وصف الثمن فاحذر
به كما في الزبوق ولنا ان الاجل ليس بوصف للثمن ولما لا يثبت بلا شرط او خيرا او خيرا اي اذا
كان الثمن خيرا او خيرا او خيرا اي البائع والمشتري دميان فالمثل فيهما اي ياخذ التفتيح بالمثل
في الخ لانهما من دوات الامتثال وبالبينة فيه اي في التفتيح او التفتيح مسلم وهو معطوف على مقدم
بعد قوله وهما دميان وهو التفتيح دمي فالبينة فيهما اي كان التفتيح مسلما ياخذ بالبينة في
الخ والتفتيح لانه تسليم عين المسلم تمتع فالتفتيح في حقه بغير المثل والله اعلم بالصواب
كتاب الشركة وهي اختلاط الضميين

بالشعر

بالشعر يفر منه ان يمتنع من التفتيح او ان يكون شركة فيه كانت شركة ملك ويجوز لكل منهما
في هذه الشركة بيع حصته من شركته وبغيره اي ومن غيره ومن متعلق بالبيع بغيره اي
الا في الخلط والاختلاط هذه استثناء من قوله وبغيره يعني لا يجوز بيع نصيبه من غير شركته في هاتين
الصورتين الا بان شركته لان في الخلط زال ملك المخلوط الى المخلوط لوجود المقدية وفي الاختلاط
سببه زواله الى شركته فصار سب الزوال ثابتا من وجه دون وجه فصار نصيب كل زائلا الى الشريك
في حق البيع من الاجني غير زائل في حق البيع من الشريك عملا بالتبعية وهذا اولى من عكسه لان التفرق
مع الشريك اسرع ثباتا من التفرق مع الاجني برليل جواز تملك مقتضى البعض من الشريك دون الاجني
كذا في الكفاية فلم يجوز بيع نصيبه من الاجني الا برضا شركته واما في ما عداها فلكل واحد قائم في
في نصيبه من كل واحد فان لم يفرق فيه مطلقا ولا تصرف في نصيب صاحبه الا بانه
كالاجني فيه لشركته واد اعقدها اي الشركة بالاجاب بان يقول شاركتك في كذا والقبول
فيما يتصل الوكالة هذه ليكون كل واحد منهما في الشراء والعين اصيلا في نصفه ووكلا عن صاحبه
في الصف الا فيكون المشتري مشتركا فيهما واحترقه من الاحتطاب والاحتشاش فان الشركة فيه
غير جائزة لعدم جواز التوكيل فيه اذ التوكيل اشياء ولاية المقر فيا كان ثابتا للموكل ولم يكن ثابتا للموكل
والاحتطاب ثابت للموكل قبل التوكيل فكان فعل الموكل واقعا لنفسه كن وكل بالارتاب والاستقران اذا تهيأ واستقرض
مطلقا وقع الفعل للموكل دون الموكل كذا في المحيط فان قلت يشك هذا بالتوكيل بشراء احد غير معين فانه
يجوز مع ان الوكيل كان يملك الشراء لنفسه قبل التوكيل وبوجه قلت بالتوكيل يلزم الثمن في دمة الموكل قبل التوكيل
فصح ما قلنا ولا يلزم قبله ولم يكن التوكيل هناك قاك راعا على الزام الثمن في دمة الموكل قبل التوكيل فصح ما قلنا
ان التوكيل لا يصح فيما لا يملكه الوكيل قبل التوكيل فظهر الفرق على شمس الائمة عدم جواز التوكيل في الاحتطاب
بانه اكتساب في المحل المساح وهو موجب للملك فيكون كل واحد منهما شرط لنفسه بغير كسب صاحبه فكون كاللذان
مع صاحبه من غير اس مال فلا تكون صحيحة معاوضة هذا مشروع في تعداد انواع الشركة وانتصا بها
على التميز ان يكون عند الشركة تارة من جهة ان يفوض كل منهما المقر في صاحبه او عا نا ببيع الوق اي
تارة تكون شركة فيما ظهر لهما من مال الشركة ولست اقدم في ذلك عن كذا اذا ظهر وفي الايضاح طاهر
المال ليس بشرط وقت العقد حتى يودع في رجل الفاء وقاله اخرج مثلها فجع واستأجرها ففعل هذا الشراء
جاز الشركة او في المنايع اي شركة في الاعمال كالحياطين اذا اشتركوا على ان يتقلا الاعمال ويعملوا
على ان يحصلوا من العمل فبوجه او بالوجوه اي شركة بالوجوه وهو ان يشتركا بل مال على ان يشتركا
بوجهها او بوجهها واما ما عداها فبوجهها كانت عمودا وهو جواب اذا حكى بصحة اي الشركة في العقود المذكورة
صحيحة عندنا ولا تعين العنان يعني قال الشافعي انما يصح من الشركة شركة العنان اما للمعاوضة
فغير جائزة لانهما تقتضي المساواة بينهما في المقر وهي غير ممكنة اذ لا بد لكل منهما حصول مال غايب
وعنده وكذا تضمن الكفاية المحمول وانها فاسدة واما الاخران فلان الشركة وضعت لتتمير المال
وذا لا يتصور بل مال ولما قوله عليه السلام فاصوا فانها اعظم بركة والقياس يترك به وان الشركة
غير مختصة بتميز مال بل قد تكون لتفصيله ولا يصح المعاوضة الا بين الطرفين البالغين
العاقلين المسلمين او الدميين اما بشرط التساوي في هذه الاوصاف لان المعاوضة تقتضي
المساواة في المقر ولا تساوي بين الحر والعبد والبالغ والصبي والعاقل والمجنون والديني والمسلم
في المقر يفر من هذا المحصر ان لا يصح ايضا بين العبد والدين ولا بين المكاتب لعدم صحة
الوكالة من هؤلاء وهي من موانع التجار ويجوزها اي ابو يوسف المعاوضة مع اختلاف

اذا تهيأ واستقرض

الدين فصح بين مسلم وكافر لتساويهما في اهليه الكفاية والوكالة وزيادة احداهما في القرف لا تنتج كالكافة
المفاوضة جارية بين الخفي والشافعي مع انه يفرق في متروك التسمية بعد ادون الحق مع الكراهة لان
الذي لا يمتدري الى العقود الجارية فربما يصير سببا لوقوع السلم في الحرام وقال لا يجوز لانعدام التناوي
بينهما في القرف فان الذي لو اشترى براس المال حراما ولو اشترى اها سلم لم يبع والشريك الشافعي يكره الزم
بالدليل الشرعي في متروك التسمية لان ذلك يجتهد فيه ولا ذلك الذي اذ ليس لنا ولا لغيره الا لزام عليه **ولا**
يد من لفظة المفاوضة لان هذه اللفظة تعني عن بعدا شرطها **اوبيان جميع مقتضاها**
يعني لو لم يذكر لفظ المفاوضة وجبنا جميع مقتضاها صح اعتبار المعنى **وتتعدد المفاوضة على الكفاية**
والوكالة لانها تعني المساواة فيها هو من موجب التجارة فان قلت كيف جازتا مع جبرالة المكون والوكيل
به قلت لم تكن جازتين مع الجبرالة مفقودا وانما جازتا هنا في ضمن العقد فم من شئ تحت ضمنا ولا تحت قصدا
حتى يدخل في الشركة كل ما يشترط احدها لقيامه مقام الاخر في القرف الا طعام اهله وهو متساو
للادم **وكسونه** وكسوة نفسه ايضا فانها تخرج خاصة له وكان القياس ان تدخل في الشركة لانها من عقود
التجارة لانهم استحسنوا باستئجارها لان كلاهما هو العالم بحاجته الزاوية من الطعام والكسوة ولا يتعبه
ان يكون ذلك على شريكه عادة والاستثناء المعلوم بدلالة الحال كالاستثناء بالمشروط بالمال **وبطلب**
البائع بالتزكياها من المفاوضين اما من المشتري فالاصالة ومن صاحبه فبالكفاية **ويجوز** الخلل
على المشتري ان ادي من مال الشركة بقدر حصته لان التزكيا كان عليه خاصة **ويضمن كل منهما مال الزم**
الاخر بدلا عما يقع فيه الشركة بالتجارة كالباع والشراء والاجارة والاستئجار تحققت المساواة
فيما يجب لهما وعليهما احتراما كما يكون بدلا عما يقع فيه الشركة كالمرور والقطع والصالح من المفاوضة
لا يضمن مال الزم الاخر لانها ليست من التجارة **ولو وكل** احد المفاوضين اجنبيا **بمال باذنه** اي ياذن
المكفول عنه **فان لا زمة بشركة** تعني في حصة وقال لا يلزمه فيه بالكفاية بالمال لان كفاية بالنفس
لا تلزم شريكه اتفاقا وقد يقول بانه لا يلزم بالوكيل بانه لا يلزم صاحبه اتفاقا لهما ان الكفاية تخرج وتخرج
احد المفاوضين لا يلزم الاخر اتفاقا وله ان الكفاية تخرج ابتداء لكونها تجارة بقا لكونها باع المكفول عنه **وعض**
احد المفاوضين شيا وهكذا في بده **يخصه** ابو يوسف **بعضا** له ولا يلزم شريكه لانه ليس من ضمان التجارة
وقال لا يلزم شريكه لان المضمون يكون مملوكا عند الضمان مستندا الى وقت التمسك فيلحق الى ضمان التجارة
واقرا اي اقرار احد المفاوضين **للاب** ولما في معناه ممن لا تقبل شهادته له بولاد او زوجية
بدن غير لازم لشريكه عند ابي حنيفة وقال لا يلزم فيه بالمفاوضة لانه احد شرطي الضمان لو اقر
به لا يلزم اتفاقا وقد يقول للاب لان اقراره من تقبل شهادته له لازم اتفاقا وقد يقول لشريكه
لانه في حق نفسه لازم اتفاقا وهذا الخلاف بناء على ان الوكيل لا يملك العقد مع هؤلاء عنده ويملك
عندها وهو اي احد المفاوضين **لشرايه جارية لنفسه من المال** اي من مال الشركة **بانه**
اي ياذن صاحبه **غير ضامن للاخر النصف** بل هي له بغير شئ عند ابي حنيفة وقال لا يرجع عليه
نصف العن قيد بالاذن لانه لو كان برونه في الشركة اتفاقا لهما انه بعد العن من مال الشركة فيضمن
لشريكه نصفه كالواشترى لنفسه طعاما وكسوة ونقد غيرها من مال الشركة وله ان الاذن بالشراي
صار او باذنه التزكيا من مال الشركة وبصارها نصيبه منه لان الوكيل لا يملك الا بالملك ولم يكر
العوض فكان تملكها بغير عوض فكانه قال اشترى جارية بغيرها وقد وهب لك نصيب منها فلا يرجع
في خلق الطعام والكسوة لانها من لوازم الاقامة وهي مستثناة وفي النواذر لو قال احد المفاوضين
اشترى هذه الجارية لنفسى فبشراي لا يكون اذنا ولو قال الوكيل بشراي بغيره اشترى هذه

النفس

لنفسى فبشراي لا يكون اذنا ولو قال الوكيل بشراي بغيره اشترى هذه الجارية لنفسى فبشراي لا يكون اذنا ولو قال الوكيل بشراي بغيره اشترى هذه
وفي التزكيا احتمال فلا يجب والوكيل بالشراء يملك عزل نفسه بغير الوكيل رضي الوكيل ام لا وقد وجد العا
ولو اذني مفاوضة على اخر وان المال الذي في يده مال الشركة **فاخر** الاخر **قرف** من الذي في
الشركة **ثم اذني** **دوا اليد ملكه على** من ذلك المال بانها ملكه بارة او هبة وليت بدخله في
الشركة **فان اذنا** **ببينة** **ردها** اي الوكيل يستألف البينة لان دوا اليد بالبينة الاولى صار مقتضا
عليه بان ما في يده مال الشركة ولو قبلت جنة ذي اليد على دعواه لزم ان يصير مقتضا له في تلك الحادثة
وهو غير جازر الا بتلقا المالك من جهة خصمه **وقبلا** اي جنة ذي اليد لانه انا صار مقتضا عليه
بالمفاوضة المأمنة لان ما في يده من المال ضمان بينهما وانما يأخذ نصيبه باستحقاق بحال المفاوضة
لا بالقضاء فلا يلزم صيرورة المقتضى عليه مقتضا له في شئ واحد هذا اذا لم يذكر تلك العن في دعوى
المفاوضة وان ذكرها لا تقبل جنة ذي اليد اتفاقا من المصني **واستحق** **جمل عقارا** وانما دعواه
ببينة **فبرهن** **دوا اليد على خبر يد بها** اي في ذلك العقار **اطر الخلاف** اي قال ابو يوسف
لا تقبل جنة لان العقار اسم للعرض والبناء جميعا عرفا ولو قبل جنة لصار دوا اليد مقتضا عليه
ومقتضا له وقال محمد تقبل لان العقار اسم للعرض فقط ولم يصرد دوا اليد مقتضا عليه في البناء
هذا اذا لم يذكر الذي البناء في دعواه وان ذكره لا تقبل جنة ذي اليد اتفاقا وهذه المسئلة ليست من الشركة
لكن ذكرها استطراد **ولو اشترى رجل من احد المفاوضين شيئا** **وحده** **فاخر**
باخر **وجوه** ذلك الجاهل **فان اذنه** على غير البائع **ببينة** ابو يوسف **يتخلف على الثاني وحده**
اي لا يتخلف شريكه على العمل لان الشاكة لا تجزي في الخلف وكان واحد منهما كالمكفول والنايب عن الاخر
في الخصومة والوكيل والنايب لا يتخلف **واضاف** محمد الى حقه على الثاني **يملك الاخر على العمل** لانه
تقبل والكيل يحلف اذا اكرت بسبب المطالبة لكنه يحلف على العمل لانه استخلاف على فعل العرف فتابقونا
فان اذنه على غير البائع او لورد على البائع يستخلف على الثاني اتفاقا من المصني **واذا ملك** احد
المفاوضين **ما يقع فيه الشركة** كالدرهم والدينار او ورويه وقصدا **صارت**
عنا **فالتوا** شرط المفاوضة وهو المساواة فيما يصح راس المال ابتداء وبها ولو ملك ما لا يقع فيه
الشركة كالعروض والعقار والديون لا تبطل المفاوضة **ولو فاقضيه** اي شارك سلبا بشركة فاقضاه
مترى **لوقفت** شركة اتفاقا لا بغير شرط التناوي فان سلم فقدت **فان قل** **في باطله** اصلا
عند ابي حنيفة **وقال** **عنان** اي تلك الشركة صارت غنائما الخلاف يظهر فيما قبل التواتر بالمفاوضة
تبطل بقدر اتفاقا فاقضيه بالمفاوضة لان العن من المترى جازر اتفاقا هذا هو المذكور في الكافي وشرح
المقنونة ولكن ذكر في المحيط ان غنائ المترى على هذا الخلاف لان تصرف المترى موقوف عند ابي حنيفة فبطل
عنانا اذا قل وعندها نادى فلا يبطل عنانها فعلى هذا يجوز قوله لو فاقضيه احترام ارض الصات
وقيد بالمترى لان المترى لو فاقضت بغير غنائ اتفاقا لا يملك لا تقبل وبقراءتها فاقضيه وفي المحيط لا يبيح
بغير مفاوضة السلم مع المترى وبغير مفاوضة السلم مع الذي عند ابي يوسف لهما ان تصرف المترى
نافذة مما يمكن وجعلها غنائما يمكن هذا وان المترى اذا قتل بطل تصرفه من حين الارزاد لانه هو السبب
لذلك **ولا يقع المفاوضة والعنان الا بالنقد** **وبرها** **ان جرى** **به** اي بالسبب
وهو ما يملك غير موقوف **المقاضي** **قيد** **لا** ذكر في البسوط ان المترى يصح ان يكون راس مال الشركة
لانه محقق التسمية وذكر في الجامع المستعبر انه بمنزلة العروض وقال صاحب الهداية هو الاصح
لانها وان خلت للتجارة لكن التسمية تخص بالقربا لمخصص ولهذا قبل القرب يعرف في ابي حنيفة

صياغة الخاتم وغيره ولا يبرق ظاهره فيجري العرف ان يجري القامد باستعمال البرق فمكون
كالصروب وان لم يجوز يكون كالعروض وانما لم يصح العروض ان يكون رأس مال الشركة لان اوله يعرف في العروض
بعد الشركة يكون معاً فليصح ان يبيع احدهما على ان يكون الاخر شريكاً في الثمن وفي المقدن اوله يعرف في
بعد ما يكون شريكاً في الشركة ان يشترى انسان بماله شيئا على ان يكون جدياً وبين غيره **واجاز محمد الشركة**
والمضاربة بالفلوس النافقة لانها تروج كالاتمان حتى لا تتعين بالثمن عدده وقالا يجوز لان
القيمة ليست بلازمة لها وانما ثبتت رولها بالاصطلاح واذا استدلت ساعة بغيره فلا تصح ان يكون
رأس المال **وبوافق ابو يوسف في رواية وجاز في المضاربة في الحزب** يعني روي عنه ان
المضاربة بالفلوس النافقة غير جائزة لانها لو كسدت يحتاج الى اخذ رأس المال بالقيمة وهي مجهولة والشركة
بها جائزة لانها لو كسدت في الشركة ياخذ رأس المال عدداً ولا حاجة فيها **واجازها اي الشركة مع**
اختلاف المقدين ومنه ومن خلط اي لا يخلط المالك اذا كان من جنس واحد وقال لا يجوز
لان محل الشركة هو المال والاستراكان انما يحصل فيه بالخلط ولهذا لو هلك مال احداهما قبل الخلط هلك من
نفسه ومع اختلاف الجنس لا يتصور الخلط لثبوت الامتياز بينهما فلا يجوز مدعة الشركة ولنا ان معنى مدعة الشركة
ان يكون كل واحد منهما وكلاهما من جنس واحد في الشرا ببالمال الذي عينه للشركة وهذا يحصل بدون الخلط **ولا**
يجوز الشركة بالملك والموزون والمعدود المتقارب قبل الخلط اتفاقاً لانه يتعين بالثمن فيقول
معدود العروض **ويجوزها بعده** اي ابو يوسف الشركة بعد الخلط وهو جنس واحد **شركة ملك** لانها
تتعين بالثمن بعد الخلط كما تتعين قبله وما يتعين بالثمن لا يصح ان يكون رأس مال الشركة **لا عقد**
اي قال محمد يجوز الشركة فيها شركة عقدية نافذة لنا وهو جنس واحد لانها اذا خلط احدهما في عقد
الشركة لا تستغنى شركة العقد اتفاقاً لانها من من وجه ولها اجاز البيع بنا في الدمة وبيع من وجه لانها
تتعين بالثمن وعملنا بالشركتين فعملنا بها كالعروض قبل الخلط لان معنى الوكالة لا يتحقق قبل اذ لا يصح ان
يقال استرني بخلطك شيئا على ان يكون الربح جدياً وكالمعدود بعده فمجرد الشركة به او مئة الخلاف فكل
فيما اذا تساوى في المالكين واشترط القاض في الربح فله ان يوسع لاجزائه لان الربح يكون بقدر الملك وعنده
مجرد جواز **ولا يجوز الشركة بالعروض** اي يكون مالها عروضاً وهو جميع عروض يكون الرأى ويجوز غيرها
قليلاً وفي الصالح العروض المستغنى التي لا يدخلها كل ولا وزن ولا يكون حيواناً ولا عقاراً **الابيع النصف**
اي نصف عرض نفسه **بالنصف** اي بصف عرض صاحبه **عند تساوي القيمين** حتى يصير مال
كل واحد منهما مثلاً كما بينهما شركة ملك ولو كان بينهما تفاوت في القيمة بان يكون قيمة احدهما مثلاً
وقيمة الاخر اربعاً يبيع صاحب الأقل اربعة اخماس عرضة تخمس عرض الاخر فقيمة المتاع كله بينهما
اخماساً ويكون الربح بينهما على قدر رأس مالهما ثم اختلف في تعيين هذه الشركة قال صاحب الهداية هذه
شركة ملك لان العروض لا تصح ان يكون رأس مال الشركة وذكر في شرح الاقطع انها شركة عنان كما اذا اشتركا
بالدراهم وانما يابها على هذا الوجه ليكون نصف عرض كل منهما مضموناً على صاحبه فيكون الربح من مالهما
ربحاً مضموناً ولو يابها على هذا الوجه لكان عرض كل منهما غير مضمون عند صاحبه فيكون ربح مال
صاحبه ربح مال بعض فلا يجوز **وتستغنى العنان على الوكالة** لان العنان في المفاوضة لا يور
في مال الغير لا يكون الا بعد عدم الولاية **دون النكاح** لانها انما ثبتت في المفاوضة لا يور
المساواة والعنان لا تقتضيها **ولو شرط فضل الربح مع تساوي المال وبالعكس**
بان شرط التاوي في الربح مع التفاوت في المال **اجازها** وقال لا يجوز لاجزائه لان الربح وزع للمالكين
بقدر الشركة في الاصل ولنا قوله عليه السلام الربح على ما شرطوا والوصيفة على قدر المالين في الحاشية

التمتية

شرط

شرط القاض في الربح مع تساوي المالين انما يصح اذا شرط العمل عليها او على من شرط له فضل الربح وان
شرط العمل على اقلهما ربحاً لا يجوز فالربح كما على قدر مالهما لان الربح لا يستحق الا بمال او لعنان عمل وليس
لصاحب فضل ربح فضل مال ولا ضمان عمل **او التفاضل في الوصيفة** اي لو شرط ان يكون الخسائر
بينهما اتلاً مثلاً **والمال سواء اي** والحال ان مالهما متساوياً وان **بطل الشرط** لان كلاهما متساوي على
الاخر وشرط زيادة الوصيفة على احدهما يكون تقتضياً للامان وهذا لا يجوز وان مالهم بوزن هذا الشرط
في بطلان الشركة لانه شرط نفع على لا العقد **ويصح عقد العنان بالنصف** اي لبعض المال
من احدهما **دون النصف** من الاخر لان تساوي المال ليس بشرط فيه **ويطابق نفع اللام المشترك**
منهما بالنصف اي من باع من احدهما شيئا بطلت منه مدته لان شركة لا من شركة لان العنان يقتضي الوكالة دون الكالة
والوكيل اصلي في حقوق العقد **ومرجع المشتري على شركته** من التنازل اذ **من مال نفسه**
يقدره لانه لو اده من مال الشركة لم يرجع عليه **ولو باع احدهما فاجل شركته** الثمن من المشتري
الى مدة معلومة **فبطل اي** تاجيله هذا في حصة **واجازها في نصيبه** ضمير احدهما راجع الى
شركتي العنان لان احدهما وصنيح يملك التاجيل اتفاقاً فيقول له شركته لان الرجل الذي وفي
المبايعة يجوز تاجيله في النصيبين عند اي حصة ومحمد من الخلق لهما ان يصف في نصيب نفسه
وغيره فينصف في نصيبه دون نصيب غيره وله ان تاجيله لوجاز في نصيبه لزم فترة الذي قبل النصيب
بان يميز نصيب احدهما عن الاخر في تعجيل المطالبة وهذا لا يجوز **ويصح في الكل اي** التاجيل في كل الثمن
اذا قال لشركته اعمل برأيه لان التاجيل في نفسه يكون بالاصالة وفي الاخر بالسياسة **ولو هلك المالك**
او احدهما قبل الشراء بطلت الشركة لانها عقدت لاستعمال المال فلا يتصور بعدها **وان اشترى**
احد الشريكين بماله **فكذلك الاخر** اي مال الاخر كان **المشتري مشتركاً** بينهما على ما شرط لان عقد الشركة
كان قائماً وقت الشراء فلا يتغير حكمه بهلاك مال الاخر **ومرجع حصته** من الثمن على شركته لانه اشترى
نصفه بالوكالة ونقد الثمن من مال نفسه فيقول له ان اشترى بماله فذلك لان مال احدهما اشترى
الاخر كان ما اشتراه من اشتراة خاصة لان الشركة بطلت وبطل ما في حصتها من الوكالة الا ان يصير بالوكالة
في الشركة بانما يشترى من حصة الوكالة يكون مشتركاً بينهما في حصة كان ما اشتراه مشتركاً بينهما لان بطلان
الشركة لا يوجب بطلان الوكالة المصغر بها ويرجع على شركته بحصته **ولا يجوز بشرط نفسه دراهم من الربح**
لاحدهما لان هذا الشرط مغاير موجب الشركة اذ لا يرجع الا ذلك العقد **ويصح اي** يعطى من مال الشركة
رجلاً بشرط ان يكون كل ربح لرب المال **كل من شرطي النوعين** وهما العنان والمفاوضة **ويودع ويصارف**
اي يدفع المال مضاربة وامالوا اخره مضاربة فان كان ليصرف فيها ليس من جنس تجارتهما فهو له خاصة وان
كان ليصرف فيها كان من جنس تجارتهما فهو له خاصة او مطلقاً حال غيبه شركته يكون الربح شركاً بينهما
كذا في الجير **ويوكل** ويستقرض ويستأجر لان كلاهما من توابع التجارة ولكن احدهما شرطي العنان ليس
له ان يرهن ويرهن وكان لاحد المفاوضين ذلك لانه كان يملك الايمان والاستيفاء من نصيب شركته حقيقة
فيملك حقا ولا ذلك شرطي العنان وفي الجير لو اشترى احد شرطي العنان ما هو من جنس تجارتهما وشبه
عند الشراء انما يشترى لنفسه فهو شركة بينهما لان كل واحد منهما فيما كان من جنس تجارتهما في النصف
بمئة الركن بشرطي العنان والوكيل بشرطي العنان لا يمكن ان يشترى لنفسه اذ لم يشتره بالعروض
او بخلاف جنس الثمن الذي ساء الموكل وكذا هذا ولو اشترى شيئا ليس من جنس تجارتهما فهو له خاصة ولو
اقال احدهما فيما بعد الاخر جازت الاقالة لانها بمعنى البيع في حصيل الربح لانه يتحقق بالبيع وبالاقالة اخرى
ويجوز اميناً اي الوكيل لانه يقبض المال بدون مالكه **واذا اشترى الصانعان** فمجرد ان في العمل

على ان يتقلا بالاعمال ويقتبسا الكسب جاز وهذه شركة الصانع من الخلاق في جوارها مع الشافعي وبغيرها
مع اختلاف الصنعة وقال زفر لا يجوز لغير كل منها عن الصنعة التي يتقبلها شركته ولنا ان صحة هذه الشركة
باعتبار الوكالة والتوكيل بتقبل العمل صحيح والعمل ليس يلزم على الموكل فله ان يقعه باجره ويجوز ان يتصل
في الزرع مع استواء العمل لان هذا الزرع بدل العمل وهو متساو وفي القيمة فيصنع المتفاوت في بدله ويلزمها
اي الشريكين في الصانع ما يتقبله احدهما لا يتقبله لنفسه بالاصالة ولشركته بالوكالة فيطالب
كل منهما بالعمل لان العمل هنا كالنصف في الشركة في المال فكما يرجع على شركته هناك بالنصف يرجع عليه هذا العمل
لكن رجوعه انما يمكن قبل العمل اذ بعد الفراغ منه امتنع لتعنيه وبطلب بجر اللام بالاجر اى لغير من ان
يطلب اجرة العمل والادفع اليها ما دفعه ويؤاقر احد فصارت انما قضى الثوب للقضاء وانكر الاخر
ينفذه اى ابو يوسف الاقرار عليها لانها متساوية وان في ضمان الشركة والعين مصونة في بدنها وخصمه
به اى محمد الاقرار بالمقر كافر او احد شريكي الضمان برين وتنفذ شركة الوجوه على الوكالة لاستيفائه
في الضمان ولتقسيم الزرع على قدر المشركي اى اذا شرطوا الذكور المشركي فيها نصيبا او المذات فالزرع
يكون لذلك ولو شرط ان يكون الزرع لاحدهما ازيد من قدر المشركي فالشرط باطل لان استحقاق الزرع في هذه
الشركة بالضمان والضمان يقدر للملك في المشركي فكان الزرع الزاير عليه زرع ماله نصيب وهذا غير جاز خلاف
الضمان فان استحقاق الزرع ثم باعتبار العمل لا باعتبار المال ولا ينفذ الشركة في الاخطاب اى في طلب الخطب
والاصطبا لان التوكيل غير جائز فيما لماسق في اوابل الكتاب ولو اعد احداهما اى احد شريكي الاخطاب
او الاصطبا والشريكين الاخر فاستحق المعين اجر مشله لفساد عقد الشركة بحكم اى ابو يوسف للعين
بتصميم قيمة الحاصل من الخطب والصيد لا يرضى به كالايجاف عن النبي في الاجارة الناسدة لا بالغا
ما بلغ يعني قال محمد له اجر مشله بالغ ما بلغ لان قيمة الخطب مجزولة والرضا بالمجزول لغو فيستطو وضع في
اعانه احدهما ادلوا حده احدهما ولم يعمل الاخر شافعي هو للعامل وان اخذاه معا فهو بينهما نصيبان من النصيب
ويؤدي صاحب العمل اجرة مثل الزاوية وبالعكس يعني اذا اشترك صاحب بطن وصاحب راو وتلبسقي
عليه لما يكون الكب منها فندبة الشركة لا تعقد اهلها على احوال المباح ويكون الكب استحقاقا لانه هو المحرر
فان كان هو صاحب بطن يؤدي اجرة مثل الراوية وان كان صاحب راوية يؤدي اجرة مثل بطن ويجعل الزرع
في الشركة الناسدة على قدر المال فيبطل شرط فضله لاحدهما لان العقد يفسد فندبه ما هو شرط
فيه فيبقى الاستحقاق بقدر المال فادامات احدهما اى احد الشريكين او ارتد ولحقه حذر الحرب وحكم
التأني لخصا قد بطلت الشركة لبطان الوكالة الكائنة في ضمنها سوا علم الشريكي موت شركته او لانه
عزل حكمي بخلاف العزل العقدي فان موقوف على العلم وليس لاحدهما ان يؤدي زكاة مال الاخر الا
بادنه لانه نائب عن صاحبه في التجارة لاني اذا الزرع فان ادن صاحبه ان يؤدي الزرع فادى بعد ادائه
اي اذا الشريك فوضا من اى المودي الثاني عندنا في حنيفة مطلقا اى علم بالاداء الاول والاو لا وان علم
اداء صاحبه فاداهما من والا فلا وكذا ان اداهما من كل منهما نصيب شركته عند مطلقا وعندهما
ان علم وقعت هذه المسئلة مكررة فانها مذكورة في باب الزكاة قبيل فصل صدقة الاصل والدين من الطرفين
مذكور هناك واسم اعلم كتاب

انصرها

انما يتقبل بالاعمال ويقتبسا الكسب جاز وهذه شركة الصانع من الخلاق في جوارها مع الشافعي وبغيرها مع اختلاف الصنعة وقال زفر لا يجوز لغير كل منها عن الصنعة التي يتقبلها شركته ولنا ان صحة هذه الشركة باعتبار الوكالة والتوكيل بتقبل العمل صحيح والعمل ليس يلزم على الموكل فله ان يقعه باجره ويجوز ان يتصل في الزرع مع استواء العمل لان هذا الزرع بدل العمل وهو متساو وفي القيمة فيصنع المتفاوت في بدله ويلزمها اي الشريكين في الصانع ما يتقبله احدهما لا يتقبله لنفسه بالاصالة ولشركته بالوكالة فيطالب كل منهما بالعمل لان العمل هنا كالنصف في الشركة في المال فكما يرجع على شركته هناك بالنصف يرجع عليه هذا العمل لكن رجوعه انما يمكن قبل العمل اذ بعد الفراغ منه امتنع لتعنيه وبطلب بجر اللام بالاجر اى لغير من ان يطلب اجرة العمل والادفع اليها ما دفعه ويؤاقر احد فصارت انما قضى الثوب للقضاء وانكر الاخر ينفذه اى ابو يوسف الاقرار عليها لانها متساوية وان في ضمان الشركة والعين مصونة في بدنها وخصمه به اى محمد الاقرار بالمقر كافر او احد شريكي الضمان برين وتنفذ شركة الوجوه على الوكالة لاستيفائه في الضمان ولتقسيم الزرع على قدر المشركي اى اذا شرطوا الذكور المشركي فيها نصيبا او المذات فالزرع يكون لذلك ولو شرط ان يكون الزرع لاحدهما ازيد من قدر المشركي فالشرط باطل لان استحقاق الزرع في هذه الشركة بالضمان والضمان يقدر للملك في المشركي فكان الزرع الزاير عليه زرع ماله نصيب وهذا غير جاز خلاف الضمان فان استحقاق الزرع ثم باعتبار العمل لا باعتبار المال ولا ينفذ الشركة في الاخطاب اى في طلب الخطب والاصطبا لان التوكيل غير جائز فيما لماسق في اوابل الكتاب ولو اعد احداهما اى احد شريكي الاخطاب او الاصطبا والشريكين الاخر فاستحق المعين اجر مشله لفساد عقد الشركة بحكم اى ابو يوسف للعين بتصميم قيمة الحاصل من الخطب والصيد لا يرضى به كالايجاف عن النبي في الاجارة الناسدة لا بالغا ما بلغ يعني قال محمد له اجر مشله بالغ ما بلغ لان قيمة الخطب مجزولة والرضا بالمجزول لغو فيستطو وضع في اعانه احدهما ادلوا حده احدهما ولم يعمل الاخر شافعي هو للعامل وان اخذاه معا فهو بينهما نصيبان من النصيب ويؤدي صاحب العمل اجرة مثل الزاوية وبالعكس يعني اذا اشترك صاحب بطن وصاحب راو وتلبسقي عليه لما يكون الكب منها فندبة الشركة لا تعقد اهلها على احوال المباح ويكون الكب استحقاقا لانه هو المحرر فان كان هو صاحب بطن يؤدي اجرة مثل الراوية وان كان صاحب راوية يؤدي اجرة مثل بطن ويجعل الزرع في الشركة الناسدة على قدر المال فيبطل شرط فضله لاحدهما لان العقد يفسد فندبه ما هو شرط فيه فيبقى الاستحقاق بقدر المال فادامات احدهما اى احد الشريكين او ارتد ولحقه حذر الحرب وحكم التأني لخصا قد بطلت الشركة لبطان الوكالة الكائنة في ضمنها سوا علم الشريكي موت شركته او لانه عزل حكمي بخلاف العزل العقدي فان موقوف على العلم وليس لاحدهما ان يؤدي زكاة مال الاخر الا باده لانه نائب عن صاحبه في التجارة لاني اذا الزرع فان ادن صاحبه ان يؤدي الزرع فادى بعد ادائه اي اذا الشريك فوضا من اى المودي الثاني عندنا في حنيفة مطلقا اى علم بالاداء الاول والاو لا وان علم اداء صاحبه فاداهما من والا فلا وكذا ان اداهما من كل منهما نصيب شركته عند مطلقا وعندهما ان علم وقعت هذه المسئلة مكررة فانها مذكورة في باب الزكاة قبيل فصل صدقة الاصل والدين من الطرفين المذكور هناك واسم اعلم كتاب

احدها وعمل من المضارب فان شرط كل اى كل الزرع للعامل كان المال كله قرضا اولرب المال اى
ان شرط كل لرب المال كان نصيبا عدا واقضى المضارب المال كان امينا لانه فبقعه باجره لا على وجه
البدل كالمقبوض على سبب الشراء ولا على وجه الوثيقة كالمقبوض وادان المضارب فيه كان وكلا لان
نقد مضارب الى امر المالك واذا زرع كان شريكا لا استحقاقه جزء من الزرع بالعلم فان فسد المضاربة
كان اجبر الا ان المضارب معاملة لرب المال وما شرط له كالاجرة على عمله ومضى فسد ظهر معنى الاجارة وان
خالف المضارب رب المال فيها شرطه كان غاصبا لوجود التقدي منه على غيره ولا ينفذ الا بالفتح به
الشركة فلا ينفذ المضاربة في الاخطاب ولا في غيره من المباحات لان المضاربة منقضية للوكالة والمباح
لا يقبل التوكيل فيه فبما سريما في الشركة ولو قال بيع هذا العرض واعمل في غنمه مضاربة او افضن
اى لو قال افضن مالى على فلان من الرين واعمل به حاز لان المضاربة في المثلة الاولى اضيف اليه من
العرض وتمت ما يقع فيه المضاربة وفي المثلة الثانية اضيف اليه زمان القبض والدين اذ اقبض صار
عينا فمحرر لا بالدين الذي له على اى لو قال اعلم بالدين الذي لي في دمك لا يجوز اتفاقا اما عنده
اى حنيفة قلنا بدعي اصله من ان التوكيل بالشراء بماله عليه لا يقع لان الدرهم متعينة في الوكالة فيكون
الدين تنصبا بان يشترى به وهو غير معتبر فيفسد فبيع الشراء المأمور فلا يقع المضاربة واما عندنا فبما
على اصلها من ان التوكيل بالشراء بماله عليه صحيح لان الدرهم المقنونة لا تتعين فاولي الاستعين حاله
في الدمة فيكون امره بالشراء مطلقا فيصح فيكون المشتري واقعا للموكل فمضاربة بعد ذلك مضاربة
في العروض فلا يقع ويشترط في صحة المضاربة شئوبوع الزرع بينهما بان يكون اتلافا او مضاربة ونحوها
فان شرط لاحدهما درهم مسماة فسد المضاربة لانه قد يزرع فيها ذلك المدة او تقطع الشركة في
الزرع فيكون الزرع لرب المال لانه غنا ملكه والمال امانة في يد المضارب كالمالك في العقد صحيح واللفظ
اجر مشله لانه لم يرض بالعمل بماله ولا سبيل الى البيع المشروط لفساده فصار الى اجر المثل فيحكم اى ابو
يوسف باجر المثل ان زرع والا فلا لانه اذ لم يزرع في المضاربة الصحيحة لم يستحق شيئا فكذا في الناسدة
ويمنع ابو يوسف ايضا حيازة المشروط اى ما شرط للمضارب من الزرع وهو ان كان مجزول في الحال
لكنه يصير معلوما عند الحضور مثلا اذا شرط للمضارب ثلث الزرع وكان ثلثه من درهما فله صار معلوما
وهو عشرة واجر مشله اذا كان زابدا على العشرة لا يتجاوز عنها وخالفه فيها محمد اى قال يجب الاجر وان لم
يزرع بالغ ما بلغ لان تسليم العمل وخدمته فينتهي الاجر ويشترط في صحة المضاربة التسليم اى تسليم
المال الى المضارب والتخلية ايضا حتى لو لم يسله فاشترى المضارب به فزح جزن الزرع كله لرب المال
او سلمه وشرط فيه ان يعمل رب المال نفسه المضاربة لا يوزع التخلية فالمعيار فيه عمل المالك لا العاقبة حتى
يودع الاب او الوصي مال الصغير وشرط عمل نفسه جاز لانها من اهل ان ياخذ مال الصغير مضاربة
بالضمان فجازا شرط العمل عليها ولو شرط عمل الصغير لم يجز لانه ماله وكذا المادون لو دفع ماله
مضاربة وشرط عمل المضارب لم يجز لان اليد المنقضة ثابتة له فنزله منزلة المالك كذا في المحيط
واذا اطلق المضارب اى لم يقيد بها سلبه ولا يعمل في نوع مخصوص باع المضارب واشترى
ورهن واشترى هذين والصنع واودع ووكل وسافر واجر فاستاجر لان الزرع انما يحصل
بالتجارة وكل ذلك من صنغ التجارة ولا يضارب اى لا يدفع المضارب مال مضاربة الا بادل
اى يادل له رب المال صرحا او بقول يقضي بان يقول رب المال اعلم انك في المال لان البيع لا يقضي
شئ الا بالانقضاء عليه او بالقول يقضي المطلق اليه كان الوكيل ليس له ان يوكل غيره الا ما قلنا
فان شئت جاز للمالك ان يكاتب والمادون ان يادلون والمستأجر ان يبيع فكيف يقضت هذه العقود

استلها قلت انهم يتصرفون بحكم المالكية لا بحكم النيابة فالمالك والمادون مقرون لنفسه والمستعير
سلك للنفقة ولا يقرض ولا يهب ولا يتصدق في الاختصاص فقط والتفويض لا يحاول هذه الاشيا
لان التزم منه التقييد فيما هو عادة التجار في الاستدراج وهذه الاشيا تخرج محض فلا يتناولها وان
خصر الجذب المال المضاربة ببلدة او سلعة معينين او معامل اي تعامله عامل بعينه **لما كان**
ذلك اي المضاربة بما عينه لان المضاربة توكل وفي تخصيص فائدة لغاوة الناس في المعاملة وقضاء
واقضاء ولو تجاوز عنه يكون مغذيا يضمن المال ويكون ما في يده مع زعمه له فقد بالبلدة لا يوجها
بتسوق معين منها لا يتقدم بالبلدة كبقعة واحدة ففادها اسواقها فليس الا اذا صرح بالذاتي بال
قال لعل في هذا السوق ولا تفعل في غيره المراد من تخصيص البلدة ان تقع التجارة فيها حتى لو عامل مع غير
اهلها فيها جاز كما في التبيات او بجهة اي لو خصها بوقت معين بطلت المضاربة بمحضها لان التقييد
بالزمان مفيد كقيده بالمكان **ولا يزوج** المضارب عبدا **ولا امنه** من مال المضاربة لان ذلك
ليس من التجارة **ولا يشترى** مال المضاربة **من يبيع على المالك** اي على رب المال بتركة او يمين كالحلوف
بعتق لانا الغرض من هذا العقد الاستدراج بتكرار التجارة وهذا الشرا يتا فيه **فان فعل** اي اشترى
من يبيع عليه ضمن لانه صار مشتريا لنفسه وما قد غشيه من مال المضاربة **ولا من يبيع عليه** اي
لا يشترى من يبيع على المضارب **ان كان ربح** في حال المضاربة لان نصيبه يبيع عليه ويبعد نصيب
رب المال فينا في ما هو المقصود وفي التبين المراد من كون الربح في المال ان تكون قيمة العبد المشتري اكثر من
راس المال سواء كان في جملة المضاربة ربح او لا لانه اذا كان قيمة العبد مثل راس المال او اقل لا يظهر ملك المضاربة
بل يجعل مستغلا راس المال حتى اذا كان راس المال الف الف وصاد عشرة الاف لم يشترى المضارب من يبيع عليه
وقيته الف او اقل لا يبيع عليه لان كل واحد مشغول براس المال **وان لم يكن في المال ربح فاشترى**
من يبيع عليه فازدادت القيمة اي قيمة ما اشتراه عتق نصيبه لانه ملك بعض قربة ولا ضمان
عليه لانه لا منع له في زيادة القيمة وسعى العبد في قيمة نصيب رب المال لا حياض ما ليه عنده
ولو اشترى بالف المضاربة عروضا واقتراض ما يده على اي تكون اجرة لعل العروضا
فلا يبرها عند اي حصة **مراعاة على الكل** اي على الالف وما يده وحصة المايه له يعني تقسم
الربح على احد عشر سبعة عشر اسهم من ذلك حصة المضاربة على ما شرطوا وهم واحد للمضاربين والكرافي
في ماله اعلم ان ما يبيع المضارب انواع نوع يملكه بطلت المضاربة وهو ما عو من ثوابها كالف يبيع
والاستدراج والشرا والاستدراج وغيرها ونوع لا يملكه بمطلقة بل يملكه اذا قبل له العمل براك كدفع المال
مضاربة وشركة المضارب مع غيره شركة عان ونوع لا يملكه الا ان يبيع عليه رب المال كالاقتراض
للمضاربة متاع المضاربة ونقوله والاهناق والافراض واذا كان كذلك صار مستغلا المايه لنفسه
فيكون حصة ذلك من الربح حصة له **وقال على الالف** سعيها مراعاة لا غير الربح كله على المضاربة لان
المضارب متابع فيما اكثر من حلها لانه فله بغير ادان مضاركا استكررا اجبي وهذا لا يضمن فكذا هو له ان
المضارب اصيب في العقد كالوكيل فيسعيها مراعاة بما قامت عليه وهو الف وما يده لان العمل ازا في قيمة العون
واستقراره نقد في حق نفسه مضاربة المايه ملكا لمضاربها من الربح تكون له كالمواشترى بالمتاعا
فلا يضمن في مال المضاربة **ولو يقرق بما يده** اي ما يشترى المضارب ما يده رب المال عنه ثم يبعه فاجل
رب المال بقرقه لم يجزوه فيكون ما اشتراه المضارب ورده ايضا وقال مالك يجوز فيكون المالك والربح
على المضاربة لان الاجارة في الانتهاء كالادان له من الجبراد ولنا ان ما اشتراه المضارب صار له لشرايه
بغير ادان رب المال فقرقه بعد ذلك يكون في مال نفسه فلا توقف على اجارة غيره **ولو ادعى** رب المال

التقييد

التقييد اي تقييد عقد المضاربة بنوع او مكان **والمضارب الاطلاق جعلنا القول له اي للمضارب**
لان الاصل في المضاربة الاطلاق ورب المال يبي القيد العارض عليه وهو ينكره **لا الاول** اي قال زفر
القول لرب المال لان المضارب يبيع وجود الاذن منه ورب المال ينكره وان اقاما البينة اخذت منه رب
المال وقت احدها ولم يوقت وان وقا يوجب حصة صاحب الوقت الاخر وان ادعى كل واحد نوعا من القول
لرب المال كذا في الجرح **ولو باع** المضارب **من رب المال ما اشتراه به** اي عمل المضاربة **اجزاه**
وقال زفر لا يجوز لان ما اشتراه المضارب مال لرب المال وشرا الاذن مال نفسه باطل ولنا ان
مال المضاربة كماله للمضارب لتوحد حق القرف له فيه فيجوز شراؤه كاجاز شرا المولى من مكانه شيئا
من اكابه **او دفع** المضارب **المال اليه** اي مال المضاربة الي رب المال مضاربة **حقا بقاء** المضاربة
الاولى **لا بالنفاذ** اي قال زفر بفتح العقد الاول قيد بالدفع لانه لو كان المال نقدا فاحذره رب
المال بغير ادان المضارب فعمل به انتقض المضاربة اتفاقا لانه لا يحمل على الاعانة لعدم ادان المضارب
فيكون لنفسه ومن ضرورية فتنقض العقد وقيد بان يكون المال نقدا لانه ان كان عروضا فاحذره باعها رب
المال لا تنتقض المضاربة اتفاقا لانه متى كان المال عروضا لا يملك رب المال نقض المضاربة نصفا فكذا لا يملك
ضرورية وقيد بقوله مضاربة لانه لو دفعها استعانته في العمل فالتعقد باق اتفاقا لانه ان رب المال
تقره في ملك نفسه فتنتفع الاول كالأخره بغير اذنه ولنا ان هذا الدفع توكل لرب المال على القرف لا عقده
مضاربة حقيقة اذ المال ليس ملكا للمضارب فلا ينتفع به العقد الاول بخلاف ما لو اخره بغير اذنه لانه
فتح قصدا **ولو دفع** المضارب **المال** الي اخر مضاربة **بغير ادان** اي بغير ادان رب المال فكل المال
في برائتي **فالاول** اي المضارب الاول **ضامن** عند اي حصة المال لرب المال **ان ربح** المضارب
الثاني **وقال لان عمل** لان مجرد الدفع الي الثاني ابراع في الحقيقة فلا يخالف به رب المال وانما يخالفه اذا
تقرر ان نصيبه صحيح بالعمل فيه وله ان يخالفه لا يظهر بالعمل لان الثاني صار وكلا فيه وانما يصير مخالفا
اذا ربح وتثبت شركة الثاني فيه فاشتات الشركة في مال العبد يكون سببا للضمان كالاختلاف بمال عتق
وهذا اذا كان المضاربين صحيحين لان الاولى لو كانت فاسدة فسد الثانية ايضا لانه لما لم يكن الاول
شركة في الربح لا يملك ان يثبت للثاني شركة فيه فلا ضمان على واحد منهما لان المضاربة بغير ضمان انقلبت
اجرة معنى مضارب كان الاول استاجر الثاني للعمل في مال المضاربة وما لحق الاول من ضمان اجر الثاني
يرجع على رب المال لان الاول اجبر والاجر مقي استاجر اجبر العمل الذي استوجره عليه يكون اجر الثاني
على الاول خاصة وان كانت الثانية فاسدة لا يضمن الاول اتفاقا وان ربح الثاني لانه لا يستحق الربح
وله اجر مثله فبعد ما استوفى الثاني اجره يكون الربح بين الاول ورب المال على الشرط كذا في المحيط
وما منهاء بنفس التسليم اي تسليم المال الي الثاني وقال زفر بفتح لان هذا الدفع لم يكن على وجه
الابراع بل كان على وجه المضاربة وهو غير ماد ول فيه مضاربه مخالفا ولنا ما سبق من البيان **وقيل**
تخبر رب المال في تضمين ابها من الاول والثاني اتفاقا اوردته بلفظ قبل اشارة الى قول
اخر وهو ان المضارب الثاني يخفى ان لا يضمن عند اي حصة لان مودع المودع كان لا يضمن عنده لكن
القول بالتحجير اشهر والفرق له ان مودع المودع كان يضمنه لقع الاول وهما المضارب الثاني
فمن لضع نفسه بغير ادان مال له فيضمن فان ضمن الاول صححت المضاربة بين الاول والثاني على
ما شرطوا ولكن الربح لم يطبق الاول لانه ملك راس المال بالضمان مستند الي حين مخالفته فلا يخلع عن
نوع حيث لم تكن ثابتا من وجهه ويطلب الربح الثاني لانه لا حيث في عمله وان ضمن الثاني ربح
على الاول لانه مغرور من ضمانه في ضمن العقد ويرجع عليه ما لمحه من العقد **ولو دفع اليه**

اي رب المال المضارب **المال وقال ياروق الله جنتا نصفان فادن لمال يضارب فضا رب بالث**
اي اعطى المال الى اخر على ان يكون ثلث الربح للمضارب الثاني **فان نصف الربح لرب المال** لانه شرط لنفسه
نصف الربح من جميع ما رزق الله **والسدرس الاول والثالث للثاني** لان المضاربة الثانية صحيحة
كونها باذن رب المال فيكون ثلث جميع الربح للمضارب الثاني فيبقى للمضارب الاول **الادرس او قال**
رب المال حين الرزق ما رزق الله بيننا **فلي نصفه** واذن له ان يضارب **فضارب بالنصف فلا يبقى له**
اي للمضارب الاول لان نصف الربح لرب المال والنصف الاخر للمضارب الثاني **او قال** وضارب
بالنصف لكان احصرا لانه يكون نصف الرزق لرب المال كان معلوما ما سبق **او بالثلاثين يعني**
شرط المضارب للمضارب الثاني الثلثين وقد شرط رب المال لنفسه النصف **ضمن الاول والثاني**
قد رسد الربح لانه شرط للثاني سلاسة الثلثين من الربح فاعتز به في ضمن العقد فيخرج الاول
قد رسد الربح لانه الثلثان **او ما رزق الله** يعني بوقال رب المال حين الرزق ما رزق الله فهو بيننا
نصفان فضا رب بالثالث **اخذا الثاني الثلث واقتسم المضارب الاول ورب المال ما بقي من ثلث**
الربح نصفين لانه خاطبه بكون الخطاب فيكون الحاصل للمضارب نصفين وفي الثلثة الاولى كان رب
المال شرط لنفسه نصف جميع الربح فافترقا **وتجيز ابو يوسف لرب المال ليرى في الربح على قدر**
نصيب المضارب **بعد التسمية** اي قسمة الربح **كالتعكس** اي كاجاز المضارب ان يزرع على قدر نصيب
المال اتفاقا الى الخط يعني قسمة رب المال والمضارب الربح واحذر رب المال راس ماله وقال المضارب انك
قد غشيتني فرداه سدس الربح او قال رب المال قد غشيتني ففقد المضارب من حقه سدس الربح وهذا
جائز لازم عند ابو يوسف ويرجع كل واحد منهما على صاحبه بما حصل له من ذلك اي بما حصل لكل واحد
منهما بسبب الخط والزيادة فرب المال حصل له سدس من خسران المضارب ويرجع به على المضارب
والمضارب حصل له سدس من زيادة المال فيرجع على رب المال **وخالفه** اي قال سحر بخير الخط دون
الزيادة من الميسر فالحط جاز بالاتفاق ولزمه منع في الزيادة **د** ون الخط من الخلفاء فيدعيه
بعد التسمية اذ لو زاد قبلها لغير اتفاقا له ما من من القياس على العكس ولحق العمل بالمبيع والربح كالتن له
ولما اتفقنا العقد لم يبق العمل حقيقة وحكما فضا الزيادة في الربح كزيادة الثمن بعد هلاك المبيع فلا يجز
علا في العكس لانه يزرع له الخط والخط يجز من الثمن بعد هلاك المبيع **فكذا هذا ولو صار رب من خارج**
حر لا بالنصف يعني اذا استاجر رب المال رجلا سنة ليشركي له الربح فضع اليه في هذه المدة ما للمضاربة
بالنصف فخل فرح فيه **يعطيه** اي ابو يوسف ذلك الاجر المسترط **ويجعل الربح لرب المال**
واعطاه محمدا **ما شرط له في المضاربة ولا تمنع الاجارة** اتفاقا فمستط من الاجرة مقدار مدة
عمله في المضاربة له انهما جعلاه من مافع الاجر في هذه ماسمياه ثم جعلاه لهما نصف الربح فيخرج كالمو
دفع اليه غير من استأجره ما لا مضاربة صحت على الشرط وسقط اجرة فمدة عمله للمضاربة ولا يجر
ان مافع الاجر بمكة له فلا يصح دفع المال اليه مضاربة كالود فذه الى عبد الغني المديون **فصل**
في نفقة المضارب على نفسه من مال المضاربة **ولا ينفق المضارب على نفسه من المال وهو في مصر**
الذي ولد فيه لان نفقة انما كانت منه لاحتسابه نفسه لعمل المضاربة وما دام في مصر غير عتق لانه
ساكن بالسكن الاصل **او في مصر الجدة دار قعدة** لانه لو نوي الاقامة ولم يجز عارا فله النفقة
ولا في الناصرة اي لا ينفق المضارب في المضاربة الناصرة لانه يكون فيها اجارا والاجرة لا يستوي
النفقة **لان سافر ولو يوما** اي لو كان سفره فمذموم فضا عدا وهذه اشارة الى انه يخرج الى موضع
ممكنه ان يروح الى منزله فلا نفقة له فهو في حكم مصر **ليجعل فيه النفق من نفسه ومن غيره**

فان لم

وان لم ينفق له شرا المتاع في ملك السفر وفي الكافي بخلاف الشريك فانه لا ينفق على نفسه من مال الشركة
لانه لم يجز القاف به وعن محمد ان الشريك ينفق من مال الشركة **واخرج** من مال المضاربة **ما لا بد منه**
في العادة اي عادة التجار كحلف دابة الركوب واجرة غسل الثياب والحمام والحلاق فيد بالعادة لان
غسل الثياب ونحوه ليس مما لا بد منه وكان ينبغي ان لا يكون من مال المضارب كاجرة الحمام ولكن في عاده
التجار لا بد منه ليزداد رغبات الناس في معاملتهم ولا يعبدونهم في عداد المفا ليس **بالعرف** اي بلا اسراف
فان خافه عاها العقد المعروف بين التجار **ضمن** لانفق الاول **فلو سافر بماله ومال المضاربة**
او خلطه اي خلط ماله بمال المضاربة **باذن رب المال** او سافر بماله **او سافر بماله** بالخصصة **واذا**
قدم المضارب زدا ما فضل من كسوة وطعام الى المال لان الاستحقاق انتهى بانتهاء السفر وهذا كالتفاد
وان له ان ياكل ويغسل دابة من الغنم واذ بقي شيء من ذلك يرد اليها **وتبطل المضاربة بموت رب المال**
لان شرط المضارب كان باذنه فاذا مات بطل الادب **وبردته وحاقه** بدار الحرب لانه كالموت حتى تقسم
تركته في حاقه لان بقره مضاربة قبله يتوقف عند اي حنيفة فان سلم نقد وان مات او قتل على رده
بطل وعنده ما يجز فلا يتوقف **وموت المضارب** لانه كالوكيل وموت الوكيل مبطل للوكالة **دون رده**
اي ردة المضارب فانها لا تبطل المضاربة لان بقره المرتد انما يتوقف في املاكه ومال المضاربة ليس ملكا
له فيصح بقره فيه لان له عاقبة وبطل في التجارة **ولا يغير** المضارب **بغيره** ماله **ليعزله** حتى لو باع
المضارب واشترى بغيره عزل رب المال قبل عمله بقره جاز لانه لو انزل ببلعه ليقرب لان الضمان
يلزمه بقره بعد العزل والقر مد فروع شرعا **واذا علم** المضارب عزله **فان جالس** ما في يده من المال
راس المال **لم يفرق فيه** **والا** اي ان لم يكن مجانبا بان كان عروضا **جعل من حقه** يجزها لان شتمه
الربح انما يكون بعد بقره راس المال ولا وصول اليه الا بالمبيع ولو كان المال دنانير ورأس المال درهم فله ان
يجزها بغيره استحقاقا **وامتنع من البقر** اي بقره راس مال **واذا افترقا في المال دون**
على الناس **وربح اجبر المضارب على الاقتضاء** اي على طلب الديون لان الربح في معنى الاجرة فكان
اجبره اجبر عليه **وان لم يربح** **وقل** المضارب **رب المال فيه** اي في الاقتضاء لانه عاوة ولحق
را حجة اليه فيجبر على توكيله كيلا يضيع حق رب المال ولا يجبر على الاقتضاء لان الربح مجهوم فكان
المضارب وكذا لا يحسمه متبرعا ولا جبر على المبيع لا يباع لرب المال واجبه عليه وذلك انما يكون بالتعليم
كاخذة وكان ينبغي ان يجبر المضارب عليه لان الواجب عليه دفع الموانع وذلك بالتعليم لا بالسلم
حقيقة **ويصرف الهالك** من مال المضاربة **الى الربح** لانه تابع وصرف الهالك الى التابع اولى كالميراث
الهالك الى العفو في الزكاة **كان زاد عليه** اي الهالك على الربح **لم يضمن المضارب** لانه أمين ولا
ضمان على الأمين **ولو اقتسم الربح قبل البيع** اي شخ المضاربة **ثم هلك المال كله او بعضه**
تراد الربح ليستوفي المالك ماله اي ليعرض رب المال تمام راس المال ويبيع عليه السلام
اذا قال مثل المومن مثل التاجر لا يسلم له ربحه حتى يسلم له راس ماله فذلك المومن لا يسلم له نوافله
حتى تسلم له فرائضه **فان فضل شيء من الربح اقتسمه وان كانا فضا** المضاربة **بشعيرتها**
فذلك المال لم يتراد الربح الاول لان المضاربة الاولى انتهت بالبيع فلهذا المال في العقد
الثاني لا يوجب انتقامها والله اعلم **كتاب الوكالة**
وهو معنى الخط ومنه الوكيل في امارة الله تعالى روي انه عليه السلام وكل حكيم من حزم بشرا او احمية
وعلى حواها العقد الاجماع **لا ينع الوكالة الا ان يكون الموكل مالكا للتصرف** لان الوكيل يستفيد
ولاية التصرف منه فيستفيد من لا يملكه قبل هذا ليس بشرط عند اي حنيفة لان توكيل المسلم

يومه ففعلها اي المودع جرفه الوديعه الى الوكيل **وان صدق** في ان ذكرا وكيل بقبضه الا ان ذكرا قرارا بال
الغرف ولا يغير خلاف الدين لا كان خالصا له واذا لم يورث بالتسليم حتى ضاع في يده قبل ان يقبض وكان ينبغي
ان يقبض لان المنع من وكيل المودع في زعمه كالمنع من المودع والمنع منه موجب للضمان فكذلك وكيله ذكره
في الفصول ولو سلم مع هذا انه اراد الاستدراك في شرح الجامع الصغير لا يملك لانه
ساع في نقض ما اوجب **وتعلق حقوق العقد فيما يضاف الى الوكيل** اي يضيف الوكيل الى نفسه
اي بالوكيل وهو متعلق بقوله تعلق وان يبيع بحضرة الموكل وفي التناوي الصغير لا ينتقل الحقوق الى الموكل
فما يضاف الى الوكيل مادام الوكيل حيا وان كان غائبا **لا يملك الوكيل اي قال** الشافعي للحقوق متعلقه بالموكل
لانها تابعة للملك وهو ثابت للموكل فكذلك انما بعد **ولنا** ان العقد صادر من الوكيل حقيقة وحكاية استغنى
عن اضافة العقد الى موكله فحقه متعلق به والمالك ثبت للموكل خلافا من الوكيل فله يضاف اليه
الوكيل لان الوكيل بائع او الشراء الواسط في العقد الى الموكل لا يرجع حقوق العقد الى الوكيل اتفاقا كما في
الفصول **كالباع والشراء والجاره والصالح عن اقرار والطلاق والعاق** وهذا تمثيل للعقد والصفة
الى الوكيل **فبموجب البيع** اذا كان وكلا بائع هذا الى قوله ويتعلق بغيره **والتمن** اذا كان وكلا
بالشراء **وجعلها** اي قبضها **وبخام في العيب** وفي المحط لو وكل الوكيل غيره فيبيع او يشتري والوكيل
حاضر يكون العبرة على الوكيل الثاني **ولو طلب الموكل التمن** اي من ما يباعه وكيله **من المشتري جاز له**
المنع لان الموكل اجبر عن العقد **والدفع** اي دفع التمن الى الموكل **ويقطع عنه** اي عن المشتري **مطلبة**
الوكيل اذا دفع التمن الى الموكل لان الحق وصل الى صاحبه فلا فائدة في زعمه منه ثم رده اليه **ويتعلق**
الحقوق كالتسليم المهر وبه الخلع وحق الرجوع في النكاح والقبض اذ يملك بقبول الصدقة ومقتضى العادة وغيرها
فيما يضاف الى الموكل من العقود اي بالموكل وهو متعلق بتعلق **كالنكاح** ولو اضاف الى الوكيل النكاح الى
نفسه تكون النكاح له **والخلع والصالح عن انكار** فله لان الصالح عن اقرار غيره البيع وهو مضاف الى
الوكيل **وعن دم عمد وكالعتق على مال والكافة والرسبة والصدقة والاعارة والادراج والرجل**
والاقراض فله لان الموكل بالاستقراض باطل لما مر قريبا **والشركة والمضاربة** فان الوكيل يملك
هذه العقود الى موكله كان قال حاله موكل كذا وكذا في امثاله لان احكام هذه العقود لم ينعزل عنها
ولم يقبل الا اتفاق فاذا وجد عقد منها وجد حكمه فلم يستغن عن اضافة اليه بخلاف البيع وامثاله فان
حكمه يقبل لانفصال عنه كما في البيع بشرط الخيار فثبت للملك للوكيل فينتقل بخلاف ان يجعل الوكيل امثالا في
حقوق العقد من تسليم التمن وعاره فاستغنى عن اضافة الى الموكل **فصل** في التوكيل بالشراء
واذا وكل رجلا بشرا **يشتري** **دكر** الموكل **حبسه** ككونه عبدا او ثوبا اي لا بد من ذكره اذ لو لم يذكره كانت
الطهارة فاحشة ولا يبيع الوكيل وان بين مبلغ منه **ونفسه** لكون العبد تركيا او حبشيا او ثوبا بهرويا
او مروبيا او ذكر **حبسه** **ويبلغ منه** كمولد اشترى فرسا جذا فان جهالة نوعة تدفع به كرميلغ منه
لكنها بغيره حتى قال قاضي كان قد سلف في جهالة النوع بجدا الموكل وان لم يبين التمن كما اذا قال
واحد من القوام اشترى فرسا فاشترى فرسا يبيع بالملوك لا يلزم الامر وفي المشتق اذا قال اشترى
دارا بالف درهم لا يجوز وان قال بالكرفة يجوز **الا ان يفوض الى الشراء** **اي راجع** اي الى راي الوكيل
بان قال اشترى لي سارية ولو قال اشترى بالف درهم ولم يزد عليه فانه موقوف احتسابا **وان عين له**
ما اشترى به بان قال الموكل اشترى لي هذا الشيء **لم يكن للوكيل ان يشتريه لنفسه** لانه يشتري على عهده
نفسه وليس له ذلك لا يحضر من الموكل فيدعيه بان يشتريه لانه لو وكله بان يزوج امرأة معينة كان
له ان يزوجها لانه كان مأمورا بنكاح مصنف في الوكيل فلما اضاف الى نفسه صار مأمورا بالاعراض وانما

المأمور

المأمور بالشراء كان مأمورا بشرا مطلقا لانه لا يضاف الى نفسه لا يجوز مخالفا **فان اشتراه بخلاف**
حبس التمن الذي سماه الموكل كما اذا وكله ان يشتري بالف درهم فاشتراه بالف دينار وجن المشتري للوكيل
قد بالشراء لان الوكيل بائع لو خالف هكذا يقيد على الموكل فلو خالف في العدة لم يكن على هذا **او بغير التمن**
كالمكيل والموزون يكون الشراء للوكيل **او وكل** الوكيل رجلا **اشترى** اي بشرا الذي عينه موكله
فاشترى الوكيل **الثاني بغير حضرة** الوكيل **الاول وقع الشراء** له اي للوكيل **الاول** لانه خالف
الموكل فله بغير حضرة **الاول** اذ لو اشترى الثاني بحضرة **الاول** يقع الشراء للموكل كحضور راجع في ذلك
الشراء فلم يكن مخالفا له بخلاف الوكيل بالطلاق اذا وكل غيره فطلق الوكيل الثاني بحضرة **الاول** لا ينفذ
لان الوكيل في الطلاق كالرسول فاذا انصرف فقد خالف وكذا الاطلاق **وان لم يعين** اي ان وكله بشرا
حتى موصوف غير معين **فاشتراه** الوكيل **كان له** اي ما اشتراه للوكيل **الا ان يضيف العقد الى مال**
الموكل **او يزوج له** اي الشراء للموكل فيكون في صورتين ما اشتراه للموكل لان التمن وان كان لا يتعين
الا ان العقد اذا اضيف اليه يكون فيه تجتهد التمين ولهذا لا يطيب له الزرع اذا اشترى بالدرهم المعصومة فيقول
المشتري لصاحب المال وانما قال يضيف العقد الى مال الموكل ولم يقل تقدم منه لان الوكيل لو اشتراه لنفسه
او بواحه لنفسه وقد التمن من مال الموكل يكون ما اشتراه له لا للموكل فيكون الوكيل غاصبا فيضمن ولو تكاد في
السنة يحكم التمن اتفاقا **واذا اطلع** الوكيل **على عيب** فيما اشتراه **وهو في يده** **رده** **اي سبب العيب** الى
بائعه وان رضى الوكيل بالعيب لم يفسد العقد والموكل ان شاء رضى به وان شاء الرضا الوكيل ولو هلك البيع قبل ان يرد
يهلك على الموكل **وان سلمه الى الموكل فبانه** رده لان الوكيل انتمت بالتسليم ولو وجد الموكل به عيبا بعد
موت الوكيل يرد الموكل ان لم يكن للوكيل وارثا او وصي **وان توكل في اسلام** اي صاد وكلا بان يعقد
السلم مع العاير من جهة الموكل ودفع راس المال فبانه لان التوكيل من المسلم اليه في قبول راس المال ينبغي
المسلم فيه في دمه فيكون بائعا ما في دمه على ان يكون التمن لعاره وهو المسلم اليه وذلك لا يجوز لان من باع
ملك نفسه من الاعيان على ان يكون التمن لعاره لا يجوز وكذا في الديون واليه يضمن المصنف بقوله في اسلام
ولم يقل في اسلام اليه **او صرف** **مع** لان كلامهما عقد بملكه بنفسه فيملك التملك **فان فارق** الوكيل في اسلام
والصرف **صاحبه قبل القبض بطل العقد** لغوات شرط محتمل هذا اذا لم يكن الموكل حاضرا في مجلس العقد
فان كان حاضرا في مجلسه فلا يفسده مفارقة الوكيل **ولا يحترق مضارفة** **الموكل** **لا يفسد** **عاقده** **واذا**
نقد الوكيل التمن **من ماله** **وقبضه** **اي المبيع** **رجع** **به** **اي الوكيل** **بالتمن** **على الموكل** **لان توكيله اياه مع عله**
بان الحق يتعلق به اذن منه برفع التمن عنه من ماله فصا ركا لو اذن صرحا فبرجع عليه واذا لم ينفذ
التمن وساعده البائع وسلم المبيع اليه هل حق الجبس على الموكل اليه ليتوفي التمن منه حتى عن الامام الخوازي
ان له ذلك لان حق الجبس للوكيل في موضع نقد الدرام ليس لاحل ما نقد بل لاجل بيع حكم العقد بين الوكيل
والموكل وهذا المعنى لا يختلف بين نقد الوكيل التمن وعدمه **واخر** **حبسه** **اي حبس** **الوكيل** **ببيع** **لا يستفاد**
اي التمن **من الموكل** **سواء** **فقد** **الي** **البائع** **اولم** **به** **نقد** **وقال** **زفر** **ليس** **له** **ذلك** **لان** **يد** **الوكيل** **فقد** **الموكل** **فكان** **له**
سلب **اليه** **ففسده** **حق** **الجبس** **ولنا** **ان** **الوكيل** **كالبايع** **والموكل** **كالمشتري** **وبينهما** **مبادلة** **حكمية** **ولهذا** **الواضح**
في التمن بخلافه ويرد الموكل بالبائع على الوكيل فله الجبس **فان هلك** **المبيع** **في** **يد** **الوكيل** **فبانه** **اي** **فله** **حبسه**
للمتن **من** **الموكل** **اي** **ذلك** **من** **مال** **الموكل** **لان** **يد** **الوكيل** **فبانه** **ولا** **يسقط** **التمن** **او** **بعده** **اي** **ان** **هلك** **بعد**
حبسه **جعلناه** **مضمونا** **لا** **كالغصب** **يعني** **قال** **زفر** **هو** **مضمون** **كضمان** **المعصوم** **لان** **ليس** **له** **ان** **يجب**
عنه **في** **الجبس** **صار** **مضمونا** **بما** **يجعله** **كالمضمر** **اي** **قال** **ابو يوسف** **هو** **مضمون** **كالرهون** **لان** **حبسه**
لا **استيفاء** **وهذا** **هو** **معنى** **الرهون** **فيكون** **مضمونا** **بالاقل** **من** **فحمته** **ومن** **الدين** **مثلا** **اذا** **كان** **التمن** **خمسة** **عشر**

غير جائز ان الوكيل اذا قبض
راس المال

عن المشتري بطل ضمانه لانه امن في الثمن وبالشرط لا يكون مضمونا عليه كالوديعة والمضاربة ويجوز
للوكيل بالشرع العقد بثلث القيمة وزيادة تبعا في مقلها كصف درهم في عشرة في
العروض ودرهم في الحيوان ودرهم في العقار هذا بيان للعين السيد ويجوز هذا المقدار
من العين في هذه الاحتماس على الترتيب وانما قدر هكذا لان كثرة العين تجعلها يكون قبل المصروف ويبع
العروض كثر والحيوان متوسط والعقار قليل وما زاد عليها يكون فاحشا والا فكي منه ان يقال العين
الفاحش ما لا يدخل تحت قويم للمؤمن فيد بقله يتعاضد لانه لو استأجره بما لا يتعاضد لا يتعد على الموكل
لما كان المهمة كذا ان يشتري لنفسه فلان يشتري لنفسه فاشترى لنفسه فاشترى لنفسه وهذا اذا كان سعده غير
فان كان مغبيا شغل الموكل لانه لا يجوز له ان يشتري لنفسه فاشترى لنفسه فاشترى لنفسه وهذا اذا كان سعده غير
معروف بين الناس ويحتاج فيه الى قويم للمؤمن وانما اذا كان معروفا كالحجر والجم وغيرها لا يعني عنه
عنده وان كان قلسا واحدا وان وكل بيع عبد فباع نصفه فهو جازر عنده اي حنيفة مطلقا وقال
ان باع الباقى قبل الخصومة بغير الاقالة لانه اذا باع الضم الثاني قبل ان يتحصلا يحصل من الموكل
وبعد الاختصاص في الضم الاول تظهر مخالفته وله ان التوكيل مطلق فثبتا في البيع جملة ومنه قوله او يشترط
اي لو وكله بغيره فاشترى نصفه توقف شراؤه عنده فان اشترى الباقي قبل الخصومة
الزمانه الموكل ولا يلزم الموكل وقال في قوله الموكل مطلقا لانه كان مأمورا بشرا الكل ويشترط
الضد او لا يقبل العقد لغير الشركة فيكون للتوكيل ولنا ان شراؤه الكل قد لا يتفق جملة ويجوز شراؤه
البعض وسيلة اليد فيوقف الامر فان اشترى الباقي قبل الاختصاص حصل مقصود الموكل وان اشتراه
بعده بين مخالفته والفرق لاني حنيفة بان هذه المسئلة والتي قبلها ان البيع مملوك الموكل فاعتد فيه
اطلاقه والشراؤه ايضا وفي مكر العبد فلم يصح فيه اطلاقه ولا تقيد ولو اعتقد الامر حال التوقف فاعتد
عنه ابو يوسف لان العقد كان موقفا على احواله الموكل دون الوكيل فالإتفاق احواله دلالة فينقد باعتاده
ولا يتعد اتفاق الوكيل وعند محمد بالعكس لان العقد لما توقف لتوهم بلغ المذلة بشرا الباقي قبل
اعتق الوكيل تاكد مخالفته فينقد باعتاده لمصاه فتملكه ولا يتعد اتفاق الامر كذا في النهاية او يبيعه
اي لو وكله ببيع عبده في السوق فباعه في البيت اجزأه وقال في قوله لا يجوز لانه مخالفة حقيقة
ولنا ان هذا التقيد غير مفيد فلا يعتبر فصار كأنه اطلقه وكذا لو قال في هذا السوق فباعه في سوق
اخر وانما لو قال لا تبع الا في هذا السوق فباعه في سوق اخر لا يجوز اتفاقا كذا في الخلاصة ولو خالف
اي الوكيل الموكل الي خير انقذناه على الامر وقال في قوله لا يتعد لانه مخالفة ولنا انه وافقه معنى
لانه فعل ما امر به مع زيادة هذا اذا خالف الى خير في الوصف والعدد ولو كان الخلاف في الحبس كما اذا وكله
بان يبيع بالف درهم فباعه بالف دينار لا يتعد وان كان خيرا كذا في الزيادات وان امره بالبيع فاستأ
فباع صحيحا او كلفه على الاحازم اي لاجازة الموكل لانه امره ببيع يبقى معه حق الاسترداد
وقد خالفه يبيعه بانا وانقذناه على الامر لانه امره ببيع حراره وهو باع بيها حلالا وهذا مخالفة الى
الحذر فينقد عليه وامامنا الاسترداد وكذا لا يتعد لانه رضى بزيادة ملكه وانما هو حق الشرع قبل على هذا
الخلاف اذا قال لبعه الي اجل فباعه بالنقد لكن الاصح ان لا يتعد اتفاقا كذا في الميظ والبيع جبار
شهر فباعه واشترطه ثلاثة ايام فهو جازر عنده اي حنيفة وقال لا يجوز وهذا الخلاف بناء على
ان خيار الشهر جازر عندها فيكون مخالفة الوكيل خلافا الى شراؤه غير جازر عنده فيكون خلافا الى خيار
وان شرطه الي الوكيل بالبيع الحازم فزاد في القيمة في المدة اي قيمة البيع في مدة الخيار
فما جاز الوكيل البيع او سكت عن الاجازة حتى مضت المدة فابيع لازم عنده اي حنيفة لان

الوكيل

سنة
والا

الوكيل بالبيع بثلث البيع بعين فاحش لا بد فكذا هذا ويلزمه اي ابو يوسف البيع بالسكون اي يكون الوكيل حتى
مضت المدة لان السكون ليس في معنى البيع فليزم البيع بمضت المدة وانما الاجازة باللفظ فلفظ العقد وهو بالعين
غير جازر من الوكيل ابتداء فكذا لم يجز بالقول ونفاها اي قال محمد لا يجوز بالسكون ولا الاجازة ولان كل منهما يعني
البيع واستداه بدون مثل غير جازر فكذا هذا قيد بالوكيل لانه لو كان البايع وصيا لا يقضي البيع اتفاقا لان تصرف
الوصي مقيد بالانظر وفي الخبر الوكيل بالشرع اذا اشترى على ان يشتري فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى
او فعتق عبد فاعتق الوكيل نصفه فهو صحيح عنده اي حنيفة لان المأمور باعتاق الكل يكون مأمورا باعتاق البعض
وقال لا يملك صحيح او نصفه اي لو وكله باعتاق نصفه فكله بالصباي احق كله باطل عنده اي حنيفة لانه لم
ما مورا به وانقذناه اي قال يعق كله ولو لم يرد في قوله كان احسن لانه في طر في الاثبات من قوله وهذا بناء على الخلاف
في ان الاتفاق يخرج عنده وغير يخرج عندها وسياتي الكلام فيه ان شاء الله تعالى او يتزوج امرأة اي لو وكله بان
يزوجه امرأة ولم يسم مهورا فزوج بغيره فاشترى في المهر فهو جازر عنده اي حنيفة لاطلاق الوكيل وقال لا يجوز
عنده لان الامر محمول على المقارفة عندها وهو مبرر للمثل فان قيل ينبغي ان لا يجوز النكاح عنده لانه كالوكيل بالشرع
قلنا انما لم يجز في الشرع لانه لا يجوز له ان يشترى لنفسه فاشترى لنفسه فاشترى لنفسه فاشترى لنفسه فاشترى لنفسه فاشترى لنفسه
وفي النكاح يفتى الى الموكل فيحقق المهمة في الشراؤه دون النكاح او بغيره فهو جازر عنده اي حنيفة
من اي من الثابت الذي يقبل لها شراؤه الوكيل كمن اشترى واحدة وعتد ويخرج من قولنا اي العقد جازر عنده اي
حنيفة بناء على اصله من اجراء التوكيل على اطلاقه وقال لا يجوز تزويجه الا بالكونية اي اصله من تقييد المطلق بالعرف
والمقارفة تزويج الكفو او بغيره ممن لا يقبل لها شراؤه الوكيل فهو جازر عنده اي حنيفة سواء على الوكيل
اولا واستثنى من اجزاء من يلى عليها الوكيل يعني قال لا يجوز له ان يكون له ولاية على من تزوجه بكتبة الصغيرة
فالعقد غير جازر فان كانت كبيرة جازر واعتادها ليس الا بالكونية وعدم الولاية هكذا صود في بعض نسخ ومخرج
مواقف للمنظومة والمختل ووقع في اكثر نسخ المقتطعة هذه العبارة وهي او بغيره ممن لا يقبل لها شراؤه الوكيل فهو جازر عنده
حازر واستثنى الخ وهذا غير صحيح لان الوكيل لو زوج بنته الكبيرة ممن لا يقبل لها شراؤه الوكيل فهو جازر عنده
مطلقا وعند هذا كذا ان كانت صغيرة قال في المنظومة وان تزوج بنته منه بطل وجوز ان بلغت ثم فعل وهذه
المسئلة فرع مسئلة الوكيل بالبيع اذا عتد ممن لا يقبل لها شراؤه لا يجوز عنده ويجوز عندها او بهذه الحرة
يعني لو وكله بزوج هذه الحرة فارتدت وكنت دار الحرب ثم سبت واخرجت الي دار الاسلام فزوجها لها
بعد خالقها وبغيره اي النكاح جازر عنده اي حنيفة وقال لا يجوز وهذا الخلاف بناء على ان الوكيل بالنكاح
يملك تزويج الامة عنده نظر الى الاطلاق ولا يملك عندها نظر الى العرف او وكله بالصالح عندهم العقد فصاح
من جهة الطالب على اقل من المدة فهو صحيح عنده اي حنيفة خلافا لما اراد به الاقل بعين فاحش اذا لو صاح
على اقل بعين يسير يجوز على الطالب اتفاقا وهذا ايضا بناء على العمل بالاطلاق عنده والتقييد بالمقارفة عندها
قيد بانقولنا من جهة الطالب لان الوكيل ان كان من جهة المطلوب بان صاح بالدية او بالكثر بعين يسير يجوز اتفاقا
وبعين فاحش لا يجوز اتفاقا لانه وكيل بشرا بالنفس والوكيل من جهة الطالب وكيل ببيعها وانما وضع في الوكيل
فان لا باضا صاح عن قصاص واجب للصغير وحمل من المدة شيئا لا يجوز ويطع بالدية من الحقائق او عن
موصد يعني لو وكل المتزوج رجلا بالصالح عن موصدة بنتي خطا وما يحدث منها اي ما يحدث من الموصدة كالسراية
فصاح بمصداية فبريت اي صار من المصداية صحته فله اي للشيخ نصف عتدها وهو خمسة وعشرون عنده
اي حنيفة وبرد الباقي الى الشاج وقال الكل له اي كل المصداية للشيخ وقد اخطا لانه لو كانت عتدها
مجب الفضا عن اتفاقا وقيد ما يحدث منها لانه لو لم يذكر ما يحدث منها لم يكن المتزوج لا يجبي الاقتصار
الشيخ صالح ما يحدث منها ايضا ولم يذكر ما يحدث منها فان الشيخ لا يجبي الاقتصار

على التبعة كان كل المبدل له فكذا اذا ذكر معها ما يجزئ منها **وله** ان الصلوات قبل ابرش الموصحة والنفس وارث
الموصحة سمائة درهم ودية النفس عشرة الاف درهم فاذا قسم بد الصلوات عليها يكون بارز الموصحة نصف عشر
بد الصلوات فيسبغ له هذا المندار ويرد الباقي **فصل في الوكيلين والعزل** وبطلان الوكالة
واذا وكل اثنين لم يفرد احدهما بالنصرف وان كان الاخر عبدا او صبي او مجنون او غيبا **في كل تلك**
بدله كذا اذا اقال امر ابي يبرك فانه تملك لطلاق ولذا يقتصر على العاقل وكذا لو قال طلقها ان شئت
او عقد فيه رجل كالباع والطلاق بعوض وغيرهما لا يحتاج فيه الى الراي والموكل انما رضى بدينها ولا يفرد
براي احدهما وكذا لو قدر الموكل في البيع لهما ثلثا لان رايها لا يبرم منه في اختيار المعامل وفيما عدا هذا من الموصعين
يفرد احدهما كالطلاق في بعوض وفي التبرع هذا اذا وكلها بكلام واحد وان وكلها بكلامين جاز تفرد احدهما
لا يبرم راي كل منهما على الافراد وقت توكيله بخلاف الوصيين بالموث لا يجوز تفرد احدهما وان جعل وصيين
بكلامين في الاصح لان وجوب الوصية بالموت وعند الموت صارا وصيين جملة واحدة **واجزاه** اي تفرد احده
الوكيلين في **الخصومة** وقال زفر لا يجوز لانه انما رضى باحتمالهما في الخصومة لا بانفراد احدهما **ولنا** ان شروها
في الجواب يكون شخص عند القاضي فيفرد احدهما في الجواب ولو قال في الخصومة مع راي الاطراف كان اولي لانه لو تفرد احدهما
لما راي الاخر لا يجوز اتفاقا وهل يفترط حضور الاخر عند حضوره صاحبه عامة المتأخر على انه لا يفترط كذا في المصنف
ولا يملك الوكيل التوكيل فيما وكل فيه لانه انما رضى براه دون راي غيره **الا بادن** من الموكل في التوكيل لكن الوكيل
يفترق الدين اذ وكل من في حاله مع حتى لو قبض فملك في يده لا يضمن كذا في الجامع البرهاني **او تفويض** بان
يقول لوكيله اهل براك اعلم ان الوكيل اذا وكل اخر بالادب او التفويض يبرن الثاني وكذا لو وكل الموكل حتى لا يملك
لا يبرم منه ولا يفترط بونه وهو نظير استعمال القاضي حيث لا يملك الا بادن التحليف ثم لا يفترط بعزل القاضي
ولا بموته وانما يفترط بعزل الخليفة **فلو عقد الثاني** اي الوكيل الذي لم يوجد اذن في توكيله **حضرة** الوكيل
الاول اجزاه وقال زفر لا يجوز لان وكالة الثاني غير جائزة **ولنا** انه اذا حضر عقد الثاني ولم يفرد
وجهد رايه فيه وكان ذلك هو المقصود الموكل فيجوز **او بعز حضرة** يعني لو عقد الثاني عند عبثه الاول **فاجاز**
الوكيل الاول **فاجاز** فكذا لو عقد اجنبي فاجزاه الاول لان مقصود الموكل حضور رايه وقد حصل وجنوب العقدة
يتعلق بالوكيل الاول والثاني فنفذ خلا في المتأخرين وفي الجامع هذا اذا لم يبين التبرع فان كان منه حاز
لا اجازته وفي المتيقن وكل النكاح والخلع والكتابة كوكيل ابيع بخلاف الطلاق فانه لو وكل رجل بان يطلق
امراة فطلقها رجل اخر حضره الوكيل او كان غايها فاجاز لا يجوز لان الطلاق يتعلق بالاستمرار فكان الموكل
علقه بلفظ الاول دون الثاني ولهذا قيد بقوله ولو عقد ففعل منه اذ لو وكله بخصومة او بقبض ادين ففعل
الثاني بحضرة الاول لا يجوز **ويملك الموكل عزله** لانه هو المثلث له وصف الوكالة فملك بطلاله **ما لم يتعلق**
بها اي بوكالة الوكيل **حق الغير** كالوكالة بالخصومة اذا ثبتت من المطلوب بطلب المدعي فلا يملك عزله لما فيه
من بطلان حق الغير وفي المصنف هذا اذا علم الوكيل بالوكالة وان لم يعلم فله عزله على كل حال وفيما بالطلب
لان لو وكله بطلب يملك الموكل عزله سواء كان الخصم حاضرا او غايها وقيد بان يكون الوكيل من المطلوب لانه
لو وكله الطالب فله عزله عند عبثه المطلوب وكذا الوكالة التي يقضيها عند الزهر وما قاله بعض المتأخرين من
ان الزوج اذا وكل وكيلة بطلاق زوجته بالناسر ان غاب لا يملك عزله لمتعلق بمتابعة ففعل بطل له عزله
لان المرأة لاخر لها في الطلاق كذا في النهاية **ويشترط علم** اي علم الوكيل **في ابطال** بصفته اي في عزله
الموكل وهو على وكالة ما لم يعلم وقال الثاني لا يشترط علم بل يفترط بوجه كذا لو بطل الموكل ما وكله ببيع
يعزله وان لم يعلم **ولنا** ان العزل يبرن ولا يثبت حكمه دون العلم كذا في السري على خلاف مع الوكيل لان العزل فيه
صهي اعلم ان هذا شرط في عزل الوكيل وانما الرسول فيعزله بعزل الموكل قبل العلم لان الرسول يبلغ عبارة الموكل

فيكون

فيكون عزله رجوعا عن الاعجاب وله ذلك قبل العزل **والعزل** **ثمة** عند الخليفة باختيار اثنين او واحد
عزل **وقالا بواحد** اي يجب العزل بخبر واحد **مطلقات** اي عدلا كان او غيره وفي المصنف الخلاف فيها اذا
كذب الوكيل وان صدقه يعزله ايضا فاقيد بالعدل لان الاخبار بالوكيل بخبر العاقل مقبولة اتفاقا **كالرسالة**
اي كان الوكيل يعزله اذا جاز رسول الموكل بعزله سواء كان ذلك الرسول عدلا او لا **وله** ان هذا خبر فيه الابطال
لولا ان الوكيل وحده الزاهر من وجه لا يكون ضامنا بالنصرف فيما وكل به فبشرط فيه احد شرط الشهادة
من العدة او العدة وانما الرسول فقام مقام المرسل فكانه خاطبه مسافرة فلم يعتبر صفاته **وبطل** الوكالة
بموت احدهما اما موث الموكل فلا يزول عقد الوكالة غير لازم فالوكيل في كل ساعة ثلث تفرد رايه وابتدأ التوكيل من
من الملية تمتع فكذا اناؤه وانما بموت الوكيل ففعل بطلان لا يموت الخليفة فان القاضي لا يفترط لانه غير معزول
لمصلي الخليفة كالموكل بل لمصلي المسلمين **وجنونه** اي يجوز احدهما **جنونا** **مطلقات** اي مستوعبا قيدا لان كليله
كالاعمال لا يبطل الوكالة واما كبره فكالموت **وتفترده** اي ابو يوسف الجنون المطلق **بشهر** لان وجوب رمضان انما
سقط **او اكثر من يوم** **وليلة** وهذا رواية عند لان الصلوات الخمس تسقطه **وقدره** عتبة **عزل** كامل وهو
الصحيح لان استمراره حول الامع لاختلاف فصوله اية استحكامه والحاقه بالمت اعلان الوكالة اذا كانت لا يبرم لابطال
بهذه العوارض كذا اجعل امر امراته بيدها فانه قد ملكها بالنصرف فصار كملك العن والحق الموكل **بعزله**
رواه **بماز** **الحرب** **بمطل** عند الخليفة لان اهل الحرب اموال في احكام الاسلام وبالحق صار منهم **وقالا ان حكم**
بماز **الحرب** **بمطل** **والاول** لان الحاقه انما ثبت بقضاء القاضي قيد بالحق لان المرتبة قبله لا يبطل توكيله عندها
وموقوف عنده ان اسلم ففعل وان قتل او جرح جرحا لم يبطل **واذا حق الموكل** جرحا لم يبطل **بمطل** **بمطل** **فان**
عاد **مطل** الى دار الاسلام لا يجبره اي ابو يوسف الوكيل الي وكالة لان لا يبرم بطلان بالحق فلا يعود
كان مدبره يعقب بالحق ولا يعود بعبوده **وخالفه** اي قال محمد يعود الي وكالة لان الردة لا تاتي في الوكالة
ولهذا لو اسلم قبل الحاقه يبقى على وكالة ولكن لتبين الدارين تفرد بصفته فاذا زال المانع عادت الوكالة
كالوحي عليه زمانا ثم افاق **ولو عاد الموكل** مسلما بعد ما حكم طلاقه لم تعد وكالة وكيله في **الظاهر**
اي في ظاهر الرواية عنهم لان الحاقه بعزله الموت **واعاده** محمد في رواية كذا قال في الوكيل والفرق له على
الظاهر ان يسي الوكالة في حق الموكل هو الملك وقد زاله بالحق فبطلت قطعا وفي حق الوكيل معي قائم من
الفعل والقصد ولم يزد ذلك بالحق بل عجز عن تصرفه **واذا وكل المكاتب** **فجوز** **وعاد** الى الرق او وكل **المادون**
فجوز عليه **والشريكان** او احدهما **فاذا فرق** عن الشركة بطلت الوكالة **علم** **او لم يعلم** لان هذا العزل حكمي
فلا يشترط فيه العلم اما بطلانها في المكاتب والمادون فلا ينما خرجا عن اهلية الادب بالحق والحق وجبات
شرطا في ابتداء التوكيل فكذا في تقايده واما في الشريكين فلا نكل واحد من الشريكين وكيل عن الاخر فاذا
انفصل الشريك بطل ما في صفة من الوكالة فيعزله كل منهما فان قيل كيف يصح هذا الوجه ولا يفرد احدهما
يفترق الشريك دون علم صاحبه فكيف يصور ان يعزله قبل ان يعلم هذا على ما اذا علم المادون او احدهما قبل
التفريق بطل الشركة فبطلت الوكالة في ضمنها على ذلك **ولم يعلم** لان عزله حكمي فان قلت كيف يصح توكيل احد
الشريكين ولا يصح توكيل الوكيل الا بادن الموكل ولم يوجد قلت ما قلت في الوكالة العتدية واما في الوكالة الثانية
في ضمن الشركة فيصح توكيل الوكيل دون اذن الموكل كذا في الكفاية هذا اذا لم يكن الوكالة مصحوبا عند
عقد الشركة اذ لو صحها بالادب في التوكيل لا يبطل الوكالة فلا يفترط دون علم **علم** **او لم يعلم** **او لم يعلم** **او لم يعلم**
المكاتب **والمادون** انما يعزله في العقود والخصومات واما في قضاء الدين واقتضائه فلا يفترط لانها انما خرجا بالحق
والحق عن انشاء المصرف لا عن قضاء الدين واقتضائه وكذا وكيله انما المكاتب لو كوث او اذن لم يعلم لم تعد
الوكالة لان محتمرا باعتبار ملك الموكل بالنصرف عند التوكيل وقد زال ذلك ولم يعد بالوكالة الثانية والادب

الثاني ولو عزل المولي وكل ما وجد لا ينعزل لان ذلك يخرج خاصه في غير مع ثبات الاذن العام **او تصرف**
الموكل فيها وكله فصرف الموكل من الاشياء كما اذا اوصاه ببيع عبده ثم باعه بنفسه **طلب الوكالة**
لغوان المحل وان لم يخرج عن الاشياء كما اذا اوصاه بطلب امرأة فطلبها واحدة ولم يتقصص عنها فلو وكل ان
يطلبها اخرى لم يلق المحل ولو وكله بزوج امرأة فزوجها بنفسه ثم طلبها لميس للموكل ان يزوجه اياها لان
الحاجة قد انقضت **فان باعه الموكل فرد عليه بعيب نقصا** **بيع ابو يوسف الموكل عن بيعه مسرة**
ثانية فيد بقوله نقصا لان المورد بعيب بعيب نقصا او اقاله لا يعود الوكالة اتفاقا لانه بيع في حق ثالث
والموكل ثالثا والوكالة تعلقت بالملاك الاول وهذا كمن جرد واذا رد عليه نقصا يكون فسخا وكذا لو رد
تخيار الوكيل او خيار الشراء او فسخ البيع لانه يتصرف الموكل معزولا **واجاز له** اي اجاز له البيع للموكل
لان الموكل لم يعزله قصد او انما اعتد بصرفه فيها وكل جرد جرد عن ملك الموكل فافاد عاد الي ملك الموكل عاد
تحتوقه لان مال وكلمه بيته في فسخ الملك ثم جرد فليس للموكل ان يبيد لان الواهب جرد باختياره فزال
الحاجة الي الوكالة واما في الرد بالعيب نقصا فالحاصل بغير اختياره فلم يكن دليل عدم الحاجة وان عاد بمرات
لم يكن للموكل بعد اتفاقا **كتاب** **الحالة** هي في اللغة مطلق الضم
قال الله تعالى وظلها زكريا اي ضمها الى نفسه **وتفسير في الشريعة بضم الهمزة اي دمه الكيل الى الهمزة في**
المطالبة اي مطالبة الدين **لا في الله** هذا في ما قاله بعض الفقهاء من ان ضم الهمزة الى الهمزة في الدين لان
مطالبة الدين فرع ثبوته فلا يتصور الفرع دون الاصل واستدلوا عليه باحكام وعملان الطالب لو وهب الدين
من الكيل واشترى به شيئا موهج ولو لم يكن الكيل له لولا ما جاز ذلك والاصح ما ذكره لان وجوب المطالبة
بدن على غيره موجود كالوكل بالشرأ فان طالب بدن على الموكل وجعل الدين الواحد دينين فليس للثبوت فلا
يصار اليه وفيما ذكره من الاحكام جعل الدين الواحد دينين لمصرورة تعميم التصرف فلا حاجة في غيرها
اليه واصل المطالبة فرع لاصل الدين واما استحقاقه فليس بفرع بل يتصل عنه كان البنا لا يتصور انفساله
عن العرضة ويتصور استحقاقا **ولم يلقوه عن الاصيل بالحالة** يعني قال مالك الاصيل يورثه ابن
بالحالة لان الدين واحد فلا يبقى في دمه الاصيل لئلا يصير الدين الواحد دينين كما في الحالة ولذا ان
الحالة ضم الهمزة الى الهمزة في المطالبة فينتهي قيام الدين في الهمزة الاولى بخلاف الحالة لانه ينتهي عن
النقل **ولا ينعكس الحالة الا من يملك التبرع** لانه عتق تبرع ابتداء فيعبر من العبيد لانه لا يمكن
التبرع لعدم اهليتها **وتجيزها بالنفس** **فمن احضار المكون** **و** وقال الشافعي لا يجوز له ان
للموكل ولا يجرى عليه في حاله بخلاف الحالة بالمالك لان له ولا يجرى عليه في حاله **ولت** ما روي ان ام
كثوم رضي الله عنها صممت نفسها على رضي الله عنها حين خاصه مع عمر والصحابه اجازوها وتسلم المكون به
معه وردها بان يعلم مكانه فيخل بينه وبينه او بان يستعين به وان الشافعي وفي الخلف الحالة بالاعتيان المعتبر
كالقصور على هذا الخلاف لا ان لا يصح الحالة بالنفس قول واحد وكذا في العين قولان وفي الجاهل الصغير
لو كفل جنس عاقل ان كان هو الذي عليه بري الكيل وان كان هو الذي يضمن فقتله **وتعقد الحالة**
بالنفس **اذا قال تكفلت خنفسه او بما يعبر** **عنها** اعلم ان هذا معطوف على قال بتقدير العامل فيه يعني
تتعقد اذا كفل بعض غيره عن النفس لا على قوله جنسه لان الكيل لا يتصور تكفلت بما يعبر به بل يقول تكفلت
بروجه كالروح والوجه والجسد والراس واما ما قيل في قوله تكفلت بوجهه او وجهه لا يصح لانه
لا يعبر به عن النفس او بجزء شائع كان قال تكفلت بثلثه او بربعه لان الحالة لا تجزى فذكر كثر الشائع
منها كذا وكذا **وتعقد** **لانه صرح في الحالة وهو على** اي وقوله هو على لان صيغة على للالزم
اولي اي ويؤله هو اي لان في معنى على ولا تعقد بقوله الذي كذا على فان انا قد التزم

وجود
م

م
شبه

مؤيد

بقوله ان لم يرد قلان فان انا قد التزم في المناكح لو قال انا ببيع لا يلزمه شيء ولو قال ان فعلت
كذا فانا ببيع يلزمه كذا في الخلاصة **او عزم** **او قيل** كلاهما بمعنى الكيل **ولو علق تسليم** اي تسليم
المكون **بوقت معين** **احضره فيه اذا طالبه** المكون له في ذلك الوقت لانه الزمه كذا ولو دفعه قبل
ذلك الوقت بري وان لم يقبله المكون له ولو كفل الى غيره لم يبرأ من الكيل **فما يبرأ** **وفما يبرأ**
التابع لما خبر المطالبة ولو قال على ان يبرأ من الكيل بعد الشهر يكون يبرأ بعده كذا في النوازل **والاجيب**
اي ان لم يحضره في ذلك الوقت وجب له الحكم قال الشيخ الزبيدي شارح الكافي يعني ان يفضل هنا ويقال ان يثبت
كثالة باقراره لا يجسد بل يبرأ بالبيع لان الجسد جزء المطلق وهو لم يبرأ من اولا لانه ثبت بالبيعة جبه
كواجب له ومطلوبه بالانكار وهكذا في الجسد للدين وفي الايضاح هذا اذا لم يبرأ من غيره واما اذا اظهر بان لا يعلم
الكيل مكانه او يجرى لغيره ليجسد وفي الخبر اذا اراد المكون جردا لم يبرأ من الكيل باحضاره ان لم يجره
ولا تنقض كثالته لان انا اعتبر ميتة كما في حق شتمه ماله واما في حق نفسه فهو حي **واذا سلم** اي الكيل او كيله
للمكون **في مكان يقدّر** المكون له **على حاكمه** كذا سلمه في المصنف **بري** الكيل من الكثالة سواء قبله الطالب
اولا لا في ما الزمه وفي التبيين ان سلمه بغير طلب المكون له لا يبرأ من الكيل سلمه اليك من حقه الكثالة وان
سلمه بغير طلبه بري وان لم يبرأ كذا وكذا يبرأ اذا دفع المكون به نفسه الى الطالب منه ولو لم يقبله لم يبرأ من الكيل
وان عزم مجلس الحكم اي شرط تسليمه في مجلس القاضي **فصل في السوق بري** لان المقصود حصول التسليم
وقيل لا يبرأ وهو قول زفر وروى في زمانه التبرأ من الناس في اعادة الحق **وكذا** يعني كذا تسليم الكيل عنه
اي حنيفة حيث بري جازا سلمه **في مصر غير المسمى** اي غير المصر الذي سماه لتسليمه وقال لا يبرأ لانه لم يات
على التزم وهذا التزم مفيد لاحتمال ان يكون ضروره فيه **ولم** ان التعذر تسليمه على وجه يمكن من خصامته
وقد حصل والاحتمال هو عدم غير مفيد في التسليم سالما عن المعارض ولو سلم في السجن وقبضه غير الطالب
لا يبرأ لانه لا يمكن من احضاره مجلس الحكم وفي الخبر هذا اذا كان الجسد من قاضي لعمرا لو كان من هذا القاضي
او جردا لم يبرأ في هذا المصر بل وان كان قد قبضه غير الطالب لان حنيفة في بده فخل سبيله حتى يجيب حنيفة ثم
يعيده الى السجن **لا في بري** اي لا يبرأ الكيل اذا سلم المكون نفسه في بري او في قرية ليس فيها حاكم لعدم قدره
على حضوره **وبري الكيل بموته** اي بموت الكيل لاستناع التسليم منه **وموت المكون** **و** الجرد عن احضاره
بالضرورة **لا الكيل له** اي لا يبرأ الكيل بموته المكون لم يقيم وصية او وراثه مقامه في طلب حنيفة **وان قال**
الكيل ان لم اوف به اي بالمكون بنفسه **عذرا فاناضا من الالف التي عليه فلم يوف** **و** في العذر نفسه
اي لزمه ضمان المال عذرا وقال الشافعي لا تقع هذه الحالة لانه تعليق وجوب المال بشرط وهو غير جاري كالببيع
ولنا ان هذا التعليق ليس في وجوب المال وانما هو في وجوب المطالبة كاستحقاقه فيكون كونه متعارفا او لم
يبرأ من **الاولي** اي من الحالة بالنفس لانه كانت ثابته قبل الحالة بالمالك فلا يبرأ بوجدها اذ لا منافاة
بينهما وكذا لو كفلها لغيره في وقت واحد **ولو قال تكفلت جنس زيد فان لم اوف به عذرا فان اكيل**
جنس عمرو **و** الحال ان عمرو مدنيون اكل للطالب **او بما لك على عمرو** يعني لو قال تكفلت جنس زيد فان لم اوف
به عذرا فكل ملك على عمرو **او فلي** **الف** يعني لو قال تكفلت جنس زيد فان لم اوف به عذرا فلي الف درهم **مطلقا**
اي لم يبرأ لانه بانها في دمه **فلان ابرأ** **عنه** **الثانية** اي الحالة بالمالك والنفس وقال لا يصح لزمه
المالك والنفس اذا مضى العذر ولم يوف به **و** في المشتري الاول ان هذا التعليق غير متعارف اولا انضاب
بين الكثالين ولا يجوز الحالة الثانية لتعلقها بشرط مجرول كقولنا ان دخلت الدار فانا كفلت جنس فلان
ولنا ان بين الكثالين ايضا لا يكونا لطلب واحد فينتج الثانية تأكيد لوجوب الاول لانه لو لم يوف به
لحقه ضرر لزمه الثانية **ولم** في الثالثة انه باطلا لانه كذا ما خرج من الاقرار فلا يصح تعليقه

ولما ان كان له ان يملك على الكفالة بغيره وافاد على الاقرار لا يبيع على الكفالة صورة الكفالة عن اللغو والكفالة
بالنفس جبراً في القصاص وحده **المدف باطلا** يعني طلب مدعي القصاص وحده المدف من التامني ان يخذ
كفيلاً لنفس المدعي عليه حتى يحضره بغيره فالتامني لا يجبر على اعطاء الكفيل عند اي حصة **كأبر الحرد** ودوناً
يجبر عليه فيد بقوله جبراً لا لولا اعطاه بل جبراً على الكفالة اتفاقاً وفي الجرحه خطاً والقتل خطاً جبراً على اعطاء
الكفيل لان موجب المال وفي العجز عن التامني ان يطلب منه الكفيل لان من حقوق العباد ولا تقتطع البشارة
من الايضاح **لما** ان كان من القصاص وحده المدف من العبد فغيره في اعطاء الكفيل كما يحق في العبد
بجواز سائر الحدود لانها خالصة منه تعالى وهو مستغن عن التوفيق قال الامام الترمذي جواز الجبر عند
عجز محقق القصاص وحده المدف بل يجبر في السرقة ايضا لان الدعوى شرط فيه كما هو شرط فيها فاما المدعي
يجتاز الى ان يجمع بين شهوده ومطلوبه في جرحه فسائر الحدود **ولد** ان سبى الحرد وكلها على الدر بالشرية
ولا يجبر على استيفائها بالكفالة اعم ان المراد ما يجبرهنا هو الامر بغيره لا الجبر بالحسن وغيره بكذا في
في التبيين **ويجس** اي المدعي عليه جبر المدف او القصاص **للزفة** اي تمة المدف او التلث الثابت
جس مستور اي غير معلوم فسادها **او عدل** حتى ظهر الحق بتمامه لما دوي اخذ عليه السلام
حسب رجلا تمة القصاص وعز في يوسف ونحوه ان لا يجس بغيره البتة لخصوص الاستيفاء بالكفالة
ولا يصح الكفالة لجنس الحرد والقصاص لان البتة لا تجزى في العقوبات **وان ادعى قدراً على**
عبد فبرهن بحضرة مولاه **فاحكم** عند اي حصة **جس** الى جبر الركعة اي جس العبد بثلث تمة
جنس الشهادة الى ان تزي البينة **واخذ الكفيل من المولى** فيقام الحرد عليه بحضرة المولى **ولا يبر**
ابو يوسف باخذه اي باخذ الكفيل **جنس العبد** لا جنس مولاه لان حضور المولى في اقامة الحرد على العبد ليس
بشرط عنده **فجس** المدف بحضرة **لا جنسها** اي قال بغيره بوجه الكفيل بجنس العبد والمولى جميعاً
لان حضور المولى لا يستفاد احد شرط عنده وفي الفتاوى الصغرى اذا طلب المدعي من المدعي عليه كفيل
يجبر على اعطائه وعن غيره لا يجبر اذا كان معروفاً وهذا اذا كان المدعي مقبلاً وان كان لا يجبر على الكفيل
بل حقه في البين فقط ولربما الدين طلب الكفيل من المديون وان كان فيه موجه **فصل** في الكفالة
بالمال **وجوز بالمال معلوماً كان او مجهولاً** لان منبها على التوسعة فنحن فيها الجلالة اليسيرة
اذا كان **دياً صحيحاً** وهو الذي لا يستطعن المديون الا باذنه والابراة عند قبحه احترازاً عن برد الكفاة
لان شرطه هو تمامه وهو غير المكاتب اذ اية فلا تجز الكفالة **ككفيل** عنه **بالفدا** وما لك عليه **وما**
يرتكب في هذا البيع اي من غرامة الشئ اذا استحق المبيع من المشتري والاول مال للعلوم والباقي
للجهول واذا اكفل بالدرك فاستحق المبيع لم يوجب الكفيل حتى يقضي به على البايع وقال ابو يوسف في المشتري
الكفيل بالدرك ياخذ المشتري بالشئ اذا قضى عليه بالاسحقاق وان كان البايع غايياً **وتجبر للمكفول**
في مطالبة اياه من الاصيل والكفيل ولا يبر الاخر بطلبه من حدها فان شرط براءة الاصيل
انفدت الكفالة حواله كما اذا شرط في الكفالة مطالبة المكيل كانت الكفالة كماله لان لا اعتبار
للبايع دون اللفظ **وجوز** تقليتها بشرط ملائم كشرط وجوب الحق او مكان الاستيفاء
او تعذر كما بايعت فعلى اي كموله ما بايعت فلا ينفذ عليه **او ما داب** اي وجب لك عليه
فعلى وكل من الشرطين ملائم للكفالة لدلالة على ثبوت الحق واذا قدم المكفول عند يوقال
اذا قدم المكفول عند فعل ما عليه وهذا شرط امكان الاستيفاء **او غاب عن البلد** يعني لو كان الغائب
المكفول عن البلد هذا مثلاً لتعذر الاستيفاء **الا مجرد الشرط** اي لا يجوز تقليتها بشرط غير ملائم
كحبوب الرخ ونحو المطر لا تعلق وجوب المال باختره فلا يصح ولكن صح كالكفالة كما صح الطلاق اذا

لعله
النوا و كان شحنة

علته

علته نجي المطر ولو جعله اي كل واحد من حبوب الرخ ونحو المطر **جاء** كما اذا قال قلت كذا الى ان تقطر
السما او يهب الرخ **وجب المال حالاً** لان تأجيله بطل فله حلالاً **ولا يصح تعليق البراءة منه**
اي من الكفالة **بالشرط** لان فيه معنى تعليق المطالبة وهي كالمال لانها وسيلة اليد والتملك لا يصلح التعليق
وتصح التعليق **في رواته** لان الاثر من الكفالة استقاط محض ولهذا لا يبر بغيره الكفيل بخلاف التاجر عن
الكفيل حيث يرتد بمره لانه ليس باستقاط بخلاف الاثر من الاصل حيث يرتد بالمره لان فيه معنى التملك
ولو كفل بما علقه اي على فلان **فقامت البينة** **بالفدية** اي الكفيل تلك الالف **والا** اي ان لم يبر البينة
كان القوف للمكفول على ما يعرفه جلا لانه منكر للزبارة فمال صمدو المشروعة يعني ان يملك على العلم بانه
لا يعلم ان اكثر من هذا واجب على الاصيل **فان اعترف المكفول عنه** **بأنه** **اعترفه** **لزمه** اي
ذلك الزاير على المكفول عنه **دون** **كفيله** لان الاقرار حجة قاصرة لا تعلقه وهي المقر ونحو الكفالة **بامر**
المكفول عنه **وبغير امره** لا طلاق وقد عليه السلام الموعوم غارم **ويجمع في الاول** **اذا ادعى** اي يجمع
الكفيل على المديون بالمال المكفول به فيما اذا كفل بامر له بانه اذا كفل بامر له بانه اذا كفل بامر له بانه اذا كفل
بالمكفول به لا حمله بالاداء فيتم له تركة الطالب **دون الثاني** اي لا يجمع اذا كفل بغير امره لا يبر بغير
فيه اعم ان الامر اذا كان صلياً وعبداً مجبورين لا يجمع الكفيل عليه لان الامر بالكفالة استقراض منه واستقرها
غير صحيح والمال انما لزم الكفيل بالتزامه فيكون مستوعفاً فيه واما اذا كان ما دونها لهما يجمع الكفيل عليه لان
امرهما صحيح وان لم يملكه كان يتكلاً **وان قال** **لغير خليفه** اي لمن لم يكن له خليفه في الاخذ والاعطاء ولم
يكن بينهما مواعلة على ان يجرى حارسه هذا او كلفه بغير رضاه ولا يبر في عياله **اقض** **فلانا** **فان لم يقل**
عني فادعي المأمور **لنا** **يحكم** له ابو يوسف للمأمور بالجمع وقال لا يجمع فيد لغير خليفه اذ لو كان خليفه يجمع
انفاً فالقيام بقرينة على ان الدين للامر وفيه بقوله اقض لا لوقال ادفع لا يجمع اتفاقاً وفيه بقوله ولم يقل
عني اذ لو قال عني يجمع اتفاقاً وفيه بقوله لا هو في عياله لا لوقال في عياله او الامر في عياله المأمور
يجمع اتفاقاً من الخلق ليه ان القضا انما يكون بين واجب والظاهر ان الانسان انما يبر بغيره
لاجل غيره فصار كانه قال ادفع عني ولما ان قوله لنا محتمل ان يكون ديناً للمأمور وان يكون ديناً للمبر
لان الانسان اذا ادعى غيره محتمل في دينه بامر بالتحقق فلا يجمع بالشك **وليس للكفيل مطالبة**
الاصيل قبل الاداء **بعنه** لان المطالبة مستندة سبق الملك وانما عليك الكفيل بالاداء بخلاف الوكيل بالقرن
حيث يجمع قبل الاداء لا يجوز من تركة البايع من المشتري في الحقوق والمطالبة من حملتها **الا ان يلازم** **به**
اي الكفيل بطلبه له **فلا يبر** **اي الكفيل** المكفول عنه **حتى يخلصه** اي المال لان ما حقه كان لا يبر
فله ان يعامله مثله **ويبر** **الكفيل** **ببراءة الاصيل** اي ابراءه المطالب **وبلا** **استيفاء** **منه** لان الدين
اذا سقط سقط مطالبة **ولا يبر** **الاصيل** **ببراءة الكفيل** لان الكفيل ليس بمديون وانما عليه المطالبة
وسقطها لا سقط الدين وان اخرا الدين عن الاصيل **تأخر** **على الكفيل** لان المطالبة تبع للدين فيستأخر
تأخره **لا بالعكس** اي لا تأخر عن الاصيل تأخره عن الكفيل لان الاصل لا يتبع الفرع في الوصف هذا
اذا اخره الطالب واما اذا اكفل بالمال حالاً موجه لا الى شهر مثلاً يتأجل عن الاصيل ايضا لان المطالبة
على الكفيل حال وجوه الكفالة فانصرف الاجل الى الدين كذا في التبيين **وان قال الطالب** **للكفيل**
منزله **بامر الاصيل** **برأت** **اي** **رجع** **بطلب الكفيل** على الاصيل **بالمال** **اي** **المال** **المكفول** **به** لان قوله
اي بر على البراءة المنتهية الى المطالبة المستدرة من المطلوب وهذه البراءة لا تحقق الا بالانفاة فيكون
ذلك اقراراً منه بالاداء **او اتراك** اي لو قال الطالب للكفيل المذكور اتراك لم يجمع الكفيل على الاصيل
بقي لان هذا يكون استطلا لافراداً بالاداء **او يبر** **اي** **يخلص** **ابو يوسف**

بالاول اي يتولد براق الى غير جمع لان نسب البراءة الى المطلوب وذلك انما يكون بالاداء **بالثاني** اي قال
محمد هو علي بن ابي طالب لان برائة الكفيل يحتمل ان تكون باذنه وان يكون بامر الطالب ولا يرجع بالشك
هذا اذا كان الطالب غائبا وان كان حاضرا يرجع اليه في بيان مراده اتفاقا **وان ابراهيم الذي الميت**
عن ربه **فروءه وارثه** يحكم ابو يوسف بان ابراهيم برئ لان رد وارثه كرهه **وخالفه** اي قاله
محمد لا يرتد لان الذي على الميت لا يعلو الوارث فلا يعتبر رده وانما اورد في هذا الكتاب لان الذي لما كان
باقيا مع الكفالة **ولو فضل عند ما دون غير مديون عن مولا به** فافق فادي المال المكتوب به
منه من الرجوع به على مولا وقال زفر بن جهم فادى المولى لان مولا لم يكن باذنه لا يرجع اتفاقا وفيه
يكون اذ اذ بعد عتقه او لو كان قبله لا يرجع اتفاقا **ان المالك عن ربه** قبل العتق كان الرق وقد
زال فارجع ولنا ان الكفالة حال انعقادها لم تكن موجبة للرجوع فلا ينقلب موجب من كذا عن غيره بغيره
او من احبزه لا يملك الرجوع **ولو ادعى على رجل انه فضل له عن فلان بامر به** كذا من المال **فانكر**
المدعي عليه **فبرهن** اي اقام الدعي بنية فادي ما كمل بالزام القاضي حكما له **بالرجوع** على الاصيل وقال
زفر لا يرجع لاحد اذا رجع يكون مديونا بالكفالة وقد صهرها ولا يتناقض ولنا انه صار مديونا بامر
بقضاء القاضي فصار محمدا كعدمه **ولو نزل الدين الموجل على الاصيل بموت الكفيل فادي وارثه**
من تركته **حكما له بالرجوع** على الاصيل **وقت حلود الاجل لا للحال** اي قال زفر يرجع عليه في الحال
فيديون الكفيل لا في لومات المطلوب قبل الاجل حل الاجل عليه لا على الكفيل اتفاقا **قاله** ان الاجل لما سقط
بموت الكفيل صار الدين حالا فارجع كالودي مورثه ولنا ان الدين حل في حق الكفيل لا في حق المالك من الدية
الى التركة وهي عين واما في حق الاصيل فالدين كان ولم ينتقل اليه العن فلا يستطاع في الاجل بغير
رضاه **ولا تقع الكفالة الا بقبول المكتوب له في مجلس العقد** وان كان غائبا قبل عتقه فمضت في
ويوقف على اجازته لكن للكفيل ان يخرج عن الكفالة قبل اجازته **فادى المكتوب له** لان بقية المكتوب
به والمكتوب عند تقع اتفاقا من الخاتين **الا في وقت المريض لو ارثه** فكل عني بما عني من الدين **فكل به**
مع غيبة الغريم قاربا باجازه بلا قوله لان هذه وصية منه لو ارثه بقضاء ربه وله ان يقول الاصح
هذه اذا لم يخلف مالا واجبة لا تمتحصة الوصية قبل الوارث لا في وقت ولا في الاجل لا يرجع لانه غير
مطالب به فيه فكان المريض في حقه كالصحيح **وقيل** تقع لان المريض قصد به النظر لنفسه والاجبي اذا
فقي الدين بامر به يرجع من التركة لما ذكرنا **وتجبرها ابو يوسف مطلقا** اي قبله المكتوب له او لا لان
الكفالة التزام مطالبة وله ولا يخفى نفسه فيجوز كالا قرا **وقيل** يشترط القبول عنده لكن لا يشترط
المجلس ولها ان الكفالة بمعنى عليك المطالبة للمكتوب له فشرطه تملك لا يتوقف على ما وراء المجلس
وعني اي الكفالة عن المفسد **الميت باطله** عندنا في حنفية وقالنا تقع لان الدين باق على الميت ولها
يطالب به في الاخرة فتصح الكفالة به كالودي يرجع انسان فادي ربه **وله** ان الموت يوجب الدية وسقط
عنها احكام الدنيا من العبادات والمعاملات فان ترك مالا ينتقل الى تركته ولا يستطاع فلا يرجع الكفالة
بالدين السابق بخلاف التارخ لانه لا يعتمد قيام الدين وفي التنية كل من ميت مفسد ثم ظهر له مال تحت
الكفالة بقدره **ولا تقع من المادون المديون عن مولا به** لان في حقه كماله بالمال انصار
للغريم لكن الالتزام منه جائز في حق نفسه حتى اذا عتق كان مطالبا به بالمديون لان مولا لم يكن مديونا
فكل باذنه **وقد يادى المولى** لان لو كمل باذن الغريم رجوعه وقوله عن مولا فيه اتفاقا ولو كمل
عن غيره فاحكم كذا **فان اعترفه** اي المولى يادى مولا ونه المديون الكفيل عن مولا باذنه **في المرض** اي
في مرض مولا **ومات سعي العبد للغريم** اتفاقا **فان اعترفه** اي الكفالة منافذة عندنا في حنفية

يعني

يعني العبد مادم سعي كالمكاتب عنده فلا تنفذ تلك الكفالة فادى عتق فنفذت عند العتق **وانشاها**
عند عتق المولى لان مديون عندهما مستقر ذلك في باب العتق ان شاء الله تعالى وهذا ما اعلى ان
المستحق كالمكاتب عنده وكفالة المكاتب لا تقع مالم يعتق وعندها يقع فنفذت كفالة حين عتقه مولا
قيد بالاتفاق لان مولا لم يعتقه لا بنفسه اتفاقا وفيه لا عتاق بمرض الموت لان مولا عتقه في الصحة لا عتق
السعاية والكفالة حائزة قاتنا فافض من المولى اقل من قيمته ومن الذي كذا في المصنف **وتصح الكفالة بالنسبة**
لا بالبيع لان عن غير مضمون **وتصح بالايمان المضمونة بنفسها كالمقروض على سوم الشراء وسبع**
فاسد اي كالمقروض بسبع فاسد **وكالمقروض** فان الكفالة بهذه الاشياء صحيحة يلزم الكفيل ردها
حال بقائها ودفع قيمتها بعد هلاكها **لا بغيرها** اي لا يقع الكفالة بالايمان المضمونة بغيرها **كالبيع**
والمقروض في البيع والمقروض فان الكفالة بعينها غير حائزة لانها لا تثبت في الدية واما الكفالة
بغيرها ما حائزة يطالب الكفيل به ما بقي البيع والمقروض **ولا بالامانة** كالودائع والمستاجر والمستعار
واما طاهلا لا غير مضمونة والكفالة عند ضمان وفي الحقة الكفالة بامانة غير واجبة العتق كالعارة
جائزة وعلى الكفيل تسليمها فان هلك لا يجب شي فان تسليمها من ماله في يده جاز **وهي غرا** اي الكفالة عن
المتاع الذي في يد الاجير **المشترى باطله** عندنا في حنفية لان الاجير امين وقالا حائزة لانه صامن
عندها كما سمي بيانه في باب الاجارة **ولا تقع ما كمل على دابة مستأجرة بعينها** لانها لو هلكت بغير الكفيل
عن الكفيل عليها **وتصح بغير عينها** لان الكفيل على الدابة كانت مقدور للكفيل **ولا تقع بالالكفالة** لانه
دين على المكاتب بحيث لو عجز سقط عنه ولا يمكن اشانه على الكفيل كذا ولا يمكن اشانه مطلقا لانه يبا في
معنى الضم اذ من شرطه الاتخاذ وكذا لا تقع بمال السعاية عندنا في حنفية **وتصح عندها** **واذا كان دين**
على اثنين فتكافلا اي كل كل منهما صاحبه **وادي احدهما زيادة على النصف** **جمع بالزيادة**
على صاحبه لان كل منهما في النصف اميل وفي النصف كليل فابوجه او لا يقع عن النصف بالاصالة فاذا زاد
على النصف يقع عن الكفالة **ولو تكفلا عن ثالث** اي عن رجل اخر بالف مثلا **وكل منهما كليل عن**
صاحبه اي كل كل منهما جميع الالف عن الكفيل الاخر والكفالة من الكفيل صحيحة كاتقع عن الاصيل
رجع كل من الكفيلان نصف ما يود به على الاخر مطلقا اي سواء ازا على النصف او لا لان احدهما
اذا ادي شيئا وقع ذلك شايعا عنها لا يتولىها اذ كل منهما كليل عن صاحبه بكل الالف فلا رجوع لاحدهما
على الاخر بخلاف ما سبق لان هناك كان النصف جهة الاصلية والنصف الاخر جهة الكفالة وما ادي
احدهما كان مصر وفا الى النصف الاصيل لمكونه اذ في ثم يرجع الكفيلان على الاصيل لانها اديا عنده
احدهما بنفسه والاخر بتأييده وان شارح المودي على الاصيل بكل ما ادي لانه كل كل المال عنده بامر
واسما علم **كتاب الحوالة** **وهي اسم** بمعنى الاحالة وهي النقل وفي الشرع
نقل الدين من دية الى دية وهي مشروعة لقوله عليه السلام من اجل على ملي اي عني فليسمع والامس
بالاتباع دليل الجواز **وتصح الحوالة بالدين دون العين** لان الحوالة نقل من الدية وهي نقل حكي
ولا ينص في العن لان نقله حكي **برضا المحيل** وهو المديون لانه لو جرد منه الحوالة لكن ذكر في
الزيادات رضا المحيل ليس بشرط لصحة الحوالة لان المحال عليه يتصرف في نفسه بالتمزام للدين وفيه
تقع له كان الكفالة تقع بدون رضا المكتوب عنه الا انه يشترط رضا للرجوع عليه ولا يرجع عليه
اذا لم يكن بامر به **والمحتال** وتقال له المحال وهو الذي لان الدين حقه فلا بد من رضاه في انتقاله
لتفاوت الناس في الدية **والمحال عليه** وهو الذي يقبل الحوالة انما شرط رضاه لان الناس
متفاوتون في الطلب **واذا تمت الحوالة حكما ببراءة المحيل** من الدين حتى لو مات المحيل لا يخر الحوالة

كالودي بعد اتمام الكفالة
والشركة لا يصح التسليم
بامانة واجبة التسليم

من تركه فان قيل لو يرى لما اجاز الحائل على الموت اذا فقي الحيل الدين كالموت فانه لا يجزى لا يغير قلنا
الحيل غير متبرع لاحتمال عود المطالبة بالتوى فلم يكن كالاخفى المتبرع وقال زفر لا يبرأ اعتبارا بالحالة
لان كلامهم عند مشروع للتوق ولشال الاحكام الشرعية ثبت على وفق المعاني المتعينة في الحالة
وهو القيل انما يتحقق بتراع ومدة الاصيل ومعنى الحالة وهو الضم يقتضي ثبوت دية الاصيل ومعنى
التوق في الحالة اختيار من هو احسن من الحيل في القضاء **فان ابراه** اي الحيل من الدين **الحائل بطله**
اي ابو يوسف الا بالان الحيل ليس بموت لان انتقال الدين من دمه الى دمه الحائل عليه **واجاز** محمد
لان الدين باق في دمه الحيل عنده وانما انتقلت عنه المطالبة كادف اليد زفر **ويثبت الرجوع** اي رجوع
الحائل على الحيل بالتوى اي يهلك حق الحائل وقال الشافعي لا يرجع لان دمة الحيل تربت بالحالة فلا يعود
الدين اليها الا بسبب جديد **ولنا** قوله عليه السلام اذا مات الحائل عليه مقل عاد الدين وهو اي التوى
ثبت عندنا بحسنة باخذ هذه الامرين لا غير **بان يحجرها** اي بان ينكر الحائل عليه الحالة **ويحلف ولا**
جئته للحيل ولا الحائل على توبتها وفي الجود مع الحلف تخير ويعاد عند بعض مشايخنا وعند بعض لا يعاد
الدين بنفسه من الحائرين او بموت الحائل عليه **مفلسا** هذا اذا ثبت موت مقلسا بفساد قيمته فان اختلف
فيه قتال الحائل مائة مقلسا واخر الاخر فالقول للحيل لان العسرة هي الاصل **قالا** ثبت التوى بها
وبالحكم به الى حكم الحاكم بافلاسه **في حائنه** لان الحائل يجوز عن اخذ حقه منه كما يجر عنه موت مقلسا
وهذا الخلاف مبني على خلاف في ان الاقلام لا يتحقق بتقليس الحاكم عنده ويتحقق عندها **واذا مات الحيل**
مدلونا قبل ادا الحائل عليه ما التزمه **فمنها** المال **الحائل به بين العزماء** اي عزماء الحيل على
قدر تخصصهم **ولم ينفرد به الحائل** وقال زفر الحائل احق بالدين صادر له بالحالة كالمهرن ولنا
ان الحالة تنكح الدين من غير من عليه الدين فلا يملك الحائل قبل القبض فيبقى الدين ملكا للحيل فيستوي
فيه العزماء بخلاف المهرن لان المهرن صار مستوفيه دينه منه عند القبض **ولو احال البايع عزماءه على**
المشتري بالدين ثم رد المبيع يعيب على بايعه قبل القبض او بعده بقضاء او بغيره او بغيره ولا العقد
او هلك المبيع قبل القبض **حكمنا ببقائها** وللعزم ان يطلب المال الحائل من المشتري وقال زفر بطلان الحالة
وليس له ذلك لان الحالة كانت متبذرة بالدين وقد بطلت بالنقض كالحالة كالواشي المبيع ولنا ان الدين كان
واجبا ثم سقط بانسحاب المبيع فخصص ذلك بالتعاقب فلا يظن برك في حق العزم الحائل خلاف الاستحقاق
لان ظاهره ان الدين لم يكن ثابتا **واذا طالب الحيل عليه الحيل بمثل ما اخل به فقال** الحيل انما اخلت
برين لي عليك ولا يرجع كرهني لم يقبل قول الحيل لان سبب الرجوع وهو قضاء دينه بامر متحقق باقتدار
الحيل فيرجع عليه بمثله واقرار الحائل عليه بالحالة لا يستلزم الاقرار بالدين لوجود هاهنا ونه ثم المدي
يرجع ذبا على الحائل عليه وهو منكر القبول للمكر **والحيل** اي اذا طالب الحيل **الحائل بمثل ما اخل به**
بان قال انما اخلتك لتقبض لي فاعطني ما اخذته **فقال** الحائل انما اخلتني **برين لي عليك** لم يقبل
قول الحائل بلائمة لانه مدي على الحيل الدين والموت قول المكر ولا يكون اقرار الحيل بالحالة اقرار
منه بان عليه بنا الحائل لان لفظة الحالة تستعمل في الوكالة فلم يكن الدين من ضرورتها **وبكره** فرض
يستفاد من الطرفين ويقال له السباغ صورته ان يقرض ماله مرفا من ضياعه في الطريق ليرد
عليه المستقرض في موضع الامن انما كره لما روي انه عليه السلام يري عن فرض جرفعا وقبل اذ لم تكن
المنفعة مشروطة فلا يبرأ من انما ورده في الحالة لان حال الحيل المتوقف على المستقرض فيكون في
معنى الحالة واسد اعلم **كما** **الصلح** وهو في اللغة اسم للصلح
والصلح خلاف الخصامة وفي الشريعة عقد يرفع النزاع بين جوارحه بقوله تعالى والصلح خير

نقل

فجوز مع الاقرار وتجوز مع السكوت اي سكن المدي عليه بان لا ينفذ ولا ينكر **والانكار** وقال الشافعي لا يجزى
معها لان المدي عليه اذا لم يقر فانه قد يكون كقطع الخصومة وهذا رتبة فلا يجوز **ولنا** اطلاق قوله
تعالى والصلح خير ومن الصلح فيما يعرض فيه في زعم المدي واقتدأ اليه في زعم المدي عليه وكل ذلك
حائز فليس رتبة ولكن كان رتبة فدره بالدفع الظاهر وولدها قالوا دفع الوصي الى السلطان مال
التيتم له دفع ظله وكان لا يقدر على دفعه الا دفع المال لا يضمن ذكره في القصور **فان وقع الصلح**
عن اقراره عن مال **اقتدأ** بالبيع لوجود معنى البيع فيه وهو مبادلة المال بالمال بتراضي المصالحين
فما يثبت على ذلك ما يثبت على البيع من ايجاب والشفعة في العار وغيرهما اعلم ان هذا اذا وقع الصلح
على خلاف جنس المدي وان وقع على جنسه فان كان باق من المدي وهو حله وبرا وان كان باكر منه فهو با
او عن مال اي ان وقع الصلح عن اقراره **بما فاع** او عن منافع بمالك اذا ادعي حقه دارسة وصية
من مالها فاقتربه وارثه فضاحه على مال **فما لا حارة** اي اعتبار بالاجارة لان العبرة للمعاني فشرطه العلم
بالمدة وبطل الصلح بموت احدهما في المدة لانه اجارة بمعنى ورجع المدي في دعواه بغير مال يستوف من
المنفعة كذا في النهاية **وان استحق فيه** اي في الصلح عن اقرار بعض المصالح **عند رد المدي حصته من العوض**
وان استحق الجميع اي جميع المصالح عند فائضه اي فيرد جميع المصالح عند او كل المصالح عليه اي انما استحق
كل العوض رجع المدي على المدي عليه **بكل المصالح** عند او بعضه اي انما استحق بعض العوض فيبعضه
اي فيرجع بعض المصالح عند لان حكم الاستحقاق في البيع يكون كذا وهو اخذ حقه لكونه في معناه هذا
اذا لم يكن التخصيص فيه عيبا فان كان عيبا قلنا **اقرار** وان وضع عن سكوت وانكار كان معاوضة في حق
المدي لان في زعمه انه اخذ عوضا عن ماله **ولا فائدة اليه** وقطع الخصومة في حق المدي عليه لان في
زعمه ان المدي كاذب في دعواه وانما يدفع المال ليلا يخلف هذا في الانكار ظاهر واما في السكوت فانه حجة
الانكار راجحة اذا اصل فرائع الدين فلا يثبت كونه عوضا بالشك ويجوز ان يكون لشي واحد حكان مختلفان
باعتبار تخصيص النكاح موجه اكل في المشايخين والحكمة في اصولهما **فان صلح عن دار لم يقبل فيها**
شفعة يعني اذا ادعي على رجل داره فضاخ عنها برفع شي لم تجب فيها الشفعة لانه يدعي الفداء او مكالات
وان المرفوع الى المدي ليس بعوض عنها وانما هو لا فائدة اليه **او صلح عليها** وجبت يعني لو ادعي على رجل
شي فضاخ عنه على دار فزفها اليه المدي وجبت فيها الشفعة لان المدي يدعي انه ياخذها عوضا
عما ادعي فكان معاوضة على زعمه فيجب فيها الشفعة لان المدي يدعي انها عوضا عما ادعي على
افسان لو اخذ زعمه **وان استحق فيه** اي في الصلح عن انكار المصالح **عليه رجع المدي الى الدعوي**
في كذا اي في كل المصالح عنه او بعضها اي انما استحق بعض المصالح عليه وفي بعضه اي في رجوع في
بعض المصالح عنه لانه ترك دعواه ليلزم له البدل فاذا لم يلزم رجع بالبدل وهو الدعوي **او المصالح**
عنه اي انما استحق كل المصالح عنه وهو المدي رد المدي العوض لان المدي غلبا ما بدله ليعتد المدي في
بره من غير خصومة فاذا استحق لم يحصل مقصوده فيسترده **ورجع بالخصومة** مع المشتق لانه قام
مقام المدي عليه حين اخذ منه المدي او بعضه اي انما استحق بعض المصالح عنه **رد حصته** اي حصته
ذلك البعض **ورجع بالخصومة فيه** ويجوز الصلح عن حق **بجود** لانه سقاط فلا يقع فيه منازعة
ولا يصح الاعلى معلوم بالاشارة او بيان التدبر والوصف اذا كان في الدنة هذا اذا كان بدل الصلح
محتاجا الى القبض لانه تملك فيفضي اليه المنازعة اذا كان مجهولا اما اذا لم يكن محتاجا الى القبض لم يكن
ادعي حقا في داره وادعي المدي عليه حقا في حاله فضاخا على ان يقطع كل منهما دعواه عن صاحبه صح
وان لم يكن متدار حقا كل منهما معلوما وفي الفتاوي الصغرى اذا كان لادعي اخر الف درهم فاعطاه درهم

مجهولة الوزن على وجه الصلح يجوز ويجعل على اقل ولو اعطاه على وجه القضا لا يجوز الاداء ولو استحق بعض
داي صوم عن بعضها يجوز لا يعي اذا ادعى حيا في دار ولم يثبت صوم من فلك الحق على شي معلوم ثم
استحق بعض تلك الدار لم يرد شي من العوض لان دعواه يجوز ان يكون في بعض الباقي في بعض دار لانه
لو استحق كل دار وكل العوض لم يرد شي لثابته وان ادعى دارا فصوم على بعض منها معلوم بقدره
جاز ان ابرأ عن دعواه في الباقي او زاد في بدل الصلح ورضاها لكون عوضا عن حقه في الباقي فيد بئله
دار لا لا ولو ادعى دينا فصاع على بعضه جاز صلحه وبطل دعواه وقد يقول بعض منها لا لا لصاحبه على شي
اخر لا شتم دعواه وقد بالبراء لا لا لولم يرد شي على وجه الصلح لان المصالح عليه عن حق المدي وهو مقيم على
دعواه في الباقي وقد بالبراء عن دعواه لان الاراض الايمان غير محتم كذا في الخط او غناه اي لو ادعى
شاة فصوم على صومها يحجزه اي ينقله للحال يحجزه ابو يوسف وشع محمد والممنوع رواه عن ابن جينة
قد بالصوم لا لا لوصاع على لئها او ولدها لا يجوز اتفاقا وقد يقول على صومها لا لا لوصاع على صوم
شاة اخرى لا يجوز اتفاقا وفي الحائز حوازه مستوطان شرط ان يحجزه من ساعدت لان ما جاز به جاز
الصلح عليه وانما يجوز بيع العوض على ظهر العثم اذا شرط ان يحجزه من ساعدت لهما ان صلح على بعض المدي فلا
يجوز ان لا يوصاع على لئها ولا وصاع على بعض حقه وهو معلوم ظاهر وترك الباقي عليه يجوز خلاف اللان
والولد لهما باطان غير معلومين وخلاف صوم شاة اخرى لا ليس بعض حقه ولا يجوز تعليق الصلح
كان قال اذا جاز فلان قد صاحتك على كذا ولا اضافته كان قال صاحتك على كذا لان فيه معنى التملك
فلا يجوز تعليقه ولا اضافته وان قال مصاح لمسلم انت الحكم جازعا اذا اسلمت اي لو قال للمدي
ان اسلمت فانت الحكم جازعا العدا واسلم الذي منعه ابو يوسف ولا يجعل حكما واجازة محتمل كما لان
هذا نوع تفويض فيص تعليقه كالوكيل وتقليد القضا ولا يوجب ان الحكم من باب المصاحبة اما الصلح
يصلح به فلا يجوز تعليقه بخلاف التوكيل وتولية القضا لانها ليس من المصاحبة وفي الخلاصة الفتوى على
قول ابو يوسف ويجوز الصلح من دعوى مالك ومنفعة عالة ومنفعة لما سبق من ان الصلح على المال بالمالك
او بالمنفعة في معنى البيع والاجازة لكن الصلح عن المنفعة على المنفعة انما يجوز اذا كانا على الجنس بات
يصاح عن السكنى على خدمة العبد واما اذا اخذت منها فلا يجوز كالانحرار استجار المنفعة بخبر من المنفعة
وجازا عهد لقوله تعالى من عني لم من احبته في فاسح بالمعروف يعني من جاز له دم احد المتقوله مال
فليتبع المطلوب بما صاحبه ولو بد الى غير العاقبة حقه واقفا غير ناقص كذا نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما
وحظ في النفس لان موجبا المال والصلح عنه كالصلح عن سائر الدون الا انه لا يجوز بالزاجر على قدر
الدرجة وفي العدم يجوز لان المقصود ليس بان ولو فسد التسمية في الخطا بان صاحبه على نحو وجبت الدية
وان فسد في العدم سقط المقصود ولا يجب شي لان اقامه عن الصلح يتضمن الابرأ عنه وما دونها يعني
يجوز الصلح من اجابة قهرا دون النفس ثم ان كانت عدا على العدم في النفس وان كانت خطا فلا خطأ فيها
وهذا الحكم لا يختلف في هذه الاشياء بان يكون عن اقرار وانكار او سكوت لاحصائي لا يجوز الصلح عن
دعوى جدي جدي كان لان الحدود لله تعالى والاعياض عن حق الغير لا يجوز وفي حد العدم في حق الشخص غناه
وان صاحبه من عدي على حد من العدم فانما احرها حر فله العبد لا غير عند ابن حنيفة لانه متى
ما يصير لا وما لا يصح فلغنا لا يصح ويضيف اليه اي ابو يوسف الى العبد فله احر لو كان عبدا
لا لا كما سمي مال وعمر عن تسليمه فحب قيمته وبالاشارة اليه لعرف حقه كذا لو قال وعبد هذا صفته
واضاف تمام الدين نقد يعني اوجب محر العبد والزائد عليه الى تمام الدين لا لا انما جازي بالصلح
له ليعلم له ما سماه ولا يمكن تسليم الزائد على العبد لا لا يجوز فيضار الى الدرجة لكونها معلومة وان جازي

او صلح

او صلح عن شاة او جراحة فاق من الشاة فالدرجة واجبة عنه اي حنيفة والصلح والعفو باطلان وعليه
القصاص في القاتل وفي الاستحسان عليه الدية في ماله وان خطا فالدرجة على ما قلته في مال الجاني وقال لا يجب
شي لان العفو عن شاة عن حق موجبا والسراية من موجبا فيكون عفووا كما لو قال عفو عنك عنها وجر منها ولو ادعى
عن الشاة فلا يكون هذا عفو عن النفس لان الشاة غيرها لكن سقط القصاص بشبهة العفو في الدرجة بخلاف ما قال
عليه لان لفظا مجرد متناول للوقت وانما وضع في السراية ادلور باعتقبي لانه اثر الصلح ماض وان لم يبق له اثر فليل
الصلح اتفاقا ولو كان صاحبه من ذلك وما يحدث منه فالصلح ماض ما من ذلك او يرافقه ان قلت كان ينبغي ان ينقص
بعض الصلح لان الصلح عن القاتل وعن الجاني وقد سلم الجاني احرها ولم يسل الاخر قلت تاويله ان يرا وقد يفرقها
اثر لوجود القاتل واحداث منها جميعا من الحقائق وان قتل مدبر حرا خطا فصاع مولاه ولي القاتل على
عبد بعينه بغير قضا القاتل ودفعه اليه او على قيمته بغير قضا في الاصح ثم قتل ذلك المدبر
حرا اخر فولي القاتل الثاني القاتل غير عند ابن حنيفة ان شاء رجع على ولي القاتل الاول بالنصف اي نصف
ما صاحبه عليه كمالا اي صاحبه لا لا يجوز وان شاء رجع على المولى بنصف القيمة اي قيمة المدبر ليرجع هو
اي للمولى على المولى اي ولي القاتل الاول قد يمدد لئلا اذا كان قاتلا ودفعه اليه ولي الجاني الاول في الثانية
فشارك المولى الاول اتفاقا وقد يقول في الاصح لانه قالوا في قولها نقل على تقدير ان يكون المصاح عليه عبد لان
لان صلح المولى الاول لا يلزم الثاني ولو فرضنا ان قيمة العبد عشرة دراهم وقيمة المدبر فليقل قولها يلزم ان يرجع ولي
القتل الثاني على الاول بحصة دراهم ولو لا هذا الصلح لكان حقه شاة درهم فكون هذا اضرا عليه بغير رضا
بالايج ان حقه شاة فاما اذا دفع المولى قيمة المدبر اليه في القاتل الاول بغير قضا لا لا لو كان بقضا فيقولون قولها
هذا كذا فادفع القيمة اليه ولي الاول ولم يكن الجاني الثانية موجودة وان دفع اليه والجاني الثانية موجودة فان
دفع بغير قضا فادفع الاول الاخرها غنا بخيارين ان يرجعوا الى المولى وبين ان خيارا كذا المدفع اليه بالاتفاق
لهم ان المولى لم يملك المولى الثاني لان حقه دفع كل قيمة المدبر الى الاول كان كل القيمة حقه فلا يرجع الثاني على
المولى كذا لو دفع بقضا القاتل ولد ان حباية المدبر وان كثرت لاتوجب الا قيمة واحدة على المولى فلما جازي المدبر
خيارا اخر يبين ان المولى دفع باختياره فليس اليه ولي الاول فيرجع عليه خلاف ما اذا دفعه بقضا الا لا يجوز
على المدفع كالمعنى اذا صرف التركة الى العزما بغير قضا وظهر غير اخر يعني وان كان بقضا لا لا يعني وان غضب
عبدان العبد منه فصاع مولاه على اكثر من قيمته فهو اي الصلح جاز عند ابن حنيفة وقال لا يجوز فقه يكون
الصلح على اكثر من قيمته بعد موته اذ لو كان قبله بمن اتفاقا ووضع الخلاف في العدم وارا وبعنا دات القيمة لان
المقصود لو كان مثليا فملك فالمصاح عليه ان كان من جنس المعصوب لا يجوز الزيادة اتفاقا وان كان من خلاف
جنسه جاز اتفاقا اعلم ان الخلاف فيما اذا كان الصلح على اكثر من القضا بالقيمة اذ لو كان بعده لا يجوز اتفاقا ولو صلح
على عرض قيمته اكثر من قيمة المعصوب جاز اتفاقا لهما ان قيمة المعصوب الهالك ثابت في ذمة العاصب فادفع على
اكثر منها يكون رواه ولد ان العين بعد الهلاك باقية على ملك المعصوب من مال بعضه او يتفر حقه في القيمة
بحكم الحاكم الا ترى انه لو اختار ترك العين في العين في ملكه حتى يعيد لكن عليه فيكون الماخوذ من العاصب قبل
التقاضي اذ لا عن المعصوب لا عن قيمته فلا يكون رواه ولو ادعى نكاحا فجدت ثم صاحبه على مال لترك
الدعوى جازي وكان في معنى الخلع في جانب المدعي ان النكاح قائم والدفع لترك الخصومة في جانبها ولو كان
المدعي مطلا في دعواه عزم عليه ما اخذه ديانة او اذعته في نكاحه فصاع على مال لترك دعواها جاز
ويكون المدفع من جانب المدعي الخصومة ومن جانبها زيادة في مهرها وقيل لا يجوز هكذا في بعض النسخ الذي
وجهه ان ترك دعواها ان جعل فقه لا يجوز للزوج اعطاني لاجلها وان لم يعمل فقه في الحال على ما كان عليه
من الدعوى فلم يكن في مقابلة هذا العوض شي او عيوب ويجزى لو ادعى عبودته وخل فصاعه على مال

الف ص

لم جو

لشركه عزاء حازر وكان في ذم المدي في معنى العلق على مال لكن لا ولاية عليه لانكار العبد ذلك وفي زعم
المدي عليه يكون دفع الخصومة والتمثيل الي ثواب الشريك في علق عبد بن علي ان ياخذ هذا غلة هذا الي
بدل خدمته شهر او **ذلك غلة ذلك العبد** شهر باطل عندنا في حنفية يعني لا يجوز ان يجبرها القاضى عليه
الا اذا اصطلح عليه فيجوز كذا في المصنف وقال لا يجوز جبره بالتمثيل لان الغلة على الشئ حائزة اتفاقا وقد
يعلق عبد بن لان التمثيل في غلة عبد او دابة لا يجوز اتفاقا في خدمة عبد وعبد بن او غلة دار ودار بن او بني
دار ودار بن يجوز اتفاقا **لها** ان الغلة بدل الخدمة ويجوز المباشرة في خدمتها فكذا في غلتها ولما ان التمثيل في
الخدمة واجبه ولم يوجد في علق عبد بن لان اجماعهم مستحرا ولا بعد الاخر فيكون كسبه اكثر منه وامسا
خدمة عبد بن من لا يتناول ظاهرا او يتناول قليا ولما التمثيل في علق دار بن فانما حاز لان العتق لا يتناول اليه
التغير ظاهرا فامسك العادلية وهو اي التمثيل في ركب **دابة او غلة او غلق دابة او ركبها اصطلاحا**
اي على وجه الصلح بينهما **حازر** يعني في حنفية **لا جبر** اي لا يجبر التمثيل على وجه الاكراه عنه ومفاد ذلك التمثيل
في غلة دابة سواء كان على وجه الصلح او الجبر كما لم يجز في غلة عبد واحد **واجازاه في الباقي جبرا** وهذا على
ان التمثيل لا يقسم الجبر اربعة للتفاوت فيها فكذا في غلتها وعندنا في جبرها فكذا في غلتها فكذا في غلتها فكذا في غلتها
منافعا اعلم ان ما هنا ثمان مسائل اربعة في العبد غلة عبد او عبد بن وخدمة عبد او عبد بن واربعة في الدابة
ركوب دابة او دابة غلة دابة او دابة غلة عبد واحد وخدمة عبد واحد وخدمة عبد واحد وخدمة عبد واحد
حازر اتفاقا في خدمة عبد وعبد بن وفي اربعة خلاف غلة عبد بن وركوب بغل او بغلين وغلة بغلين ومعنى
عدم اجماعنا لا يجبر عليه القاضى ولما اجماعنا في صفات في جميع الصور كقولنا ابو حنيفة في قيمة الرقيق وبهذا
عرف ان اطلاق البطلان على عدم الجبر ليس كما ينبغي ولو جمع حكم علق عبد بن وركوب دابة او دابة غلة دابة
لكان اولى وانحصر اذا افترق الحكم وزيادة الجبر والاصطلاح في الثانية فهم الاختلاف فيه وليس كذلك كما عرفت
ولو اسلم غنة في كرمه اصطلاحا على زيادة نصف كراخر اي على ان يزرع المسلم اليه لرب السهم نصف كراخر
اي اجله لم يبيع الصلح اتفاقا لا لوجه ليل عقد السلم لان بعض راس المال يجعل بازاء هذه الزيادة فيصير
دنيا على السلم اليه فصار كانه اسلم راس مال مدين فانه لا يجوز **وعليه رد ثلث العشرة** عندنا في حنفية يعني فان لم يجز
الزيادة فعلى المسلم اليه رد حصة الزيادة من راس المال الى راس السلم **وايصال ذلك الكرا** اي المسلم فيه على التمام **وقللا**
لا يرد من راس المال لا لوجه لزم الحكم بصفة الزيادة وهي لم يرد في العتق الاول على حاله فصار كانه زاد
نصف كراخر انقضاء المدة ولما ان المسلم اليه فصار كانه زاد نصف كراخر من راس المال عن السلم الاول وجعله مقالة
بهذه الزيادة فلما لم يبيع الثاني لم يبق بانه في اخر اجتهادنا لا مانع له فيه بخلاف زيادة بعد تمام المدة لا تترتب
العتق الاول بانقضاء الاجل وانما وضع في الزيادة في السلم فلهذا لو صاحبه على ان زاده راس السلم عشرة دراهم على راس
المال حازر لان العتق عليه قلم في المدة فتجوز الزيادة في رده لئلا ياصل العتق من احتياق **وان جبر بطعام**
استراه عيبا فصاحبه على ان يزرعه طعاما من غير جبر المبيع الى اجل فهو باطل عندنا في حنفية **مطلقا**
اي سواء كان من الكرم او من الجبل **ولا وقالوا ان لم ينفذ الثمن في المجلس** بطل صلحه وان نفذ صح قبله جبر العيب
اذ لو كان الزايد من حصة الجبر اتفاقا وقد بالاجل لان الزيادة لو لم تكن موجبة لبيعه حاله لا تغير اتفاقا وهذا
خلاف بناء على ان اعلام قدر راس المال شرط عتقه وعبر شرط عتدها الزيادة الى اجل في معنى السلم فيكون بعض
الدراهم من الثمن بمقتضى هذا الزايد وهو محمول فلا يبيع عنده ويصح عندها وفي الاصل اذا صاحبه فبيع على درهم
ثم زال ذلك العيب بطل الصلح ودد عليه ما اخذه لان الخصومة قد زالت وكذا اذا صاحبه عنده فبين ان لم يكن عليه
فكذلك الحال او على خدمته عتقه يعني لو ادعى خضا على اخر فصاحبه على خدمته عتقه او سكتي داره او راعية
ارضه او لبس ثوبا او ركب دابة **شهر او شهر** المدي عليه قبل استيفاء المنافع لا يبطل اياها لو يوسف

الصلح

الصلح فيسبق في المدي المنافع لان ذلك بزل منزلة الوصية اذ هذه المنافع لم تقابلها بدل في الظاهر وموت
الموصي لا يبطل العقد فكذا هذا **او المدي اي لو هلك المدي يبطله اي ابو يوسف الصلح في الركوب واللبس**
لا غير واجازة في الباقي لان الناس يتفاوتون في الركوب واللبس والمدي عليه رضي بهما من المدي لان
وارثه خلاف الزراعة والحكمة والسكنى اذ لا تفاوت فيها فيقوم الوارث مقام المدي **وابطله اي ختم الصلح**
اي الكل لان العقد ورد على المنفعة وكان في حكم الاحارة فيبطل بموت احد المتعاقدين **او محل المنفعة يعني**
لو هلك العبد والدار والارض او غيرها **بفعل ضامن اي بان اهلك اجبي فاخت من غيره ابو يوسف**
المدي في مطالبة عبد المخدم يعني ان شاء يطلب من المدي عليه ان يتقرب له عبد افسد في منه الخدمة لانه
في حكم الموصي بمنفعته فلا يبطل له ذلك **او نقص الصلح** يعني ان شاء نقص الصلح ورجع الى دعواه لتغير محل
ما صاح عليه **وابطله اي محمد** الصلح لما مر في حكم الاحارة عنده فينسخ بعد تسليم المقود عليه فيبطل
ضامن لان لو هلك نفسه او هلك المدي عليه بطل الصلح اتفاقا ما عندنا في يوسف فلا يبيع من واحد لو كان
في مقابلة شي فيبطل كما يبيع السبع يهلك المبيع قبل القبض واما عند محمد فلتعذر تسليمه كما مروا هلك المدي فيبطل
اختلاف المذكور لكن قال بعض المتأخرين لا يجوز ان يبيع في المنفعة من العبد المذنب بقتله اليه لان التغير حصل
بقوله فصار راضيا به ولو باعه المدي عليه بغير عتقه اذ باعه بعينه كافي في الاحارة ولم يجز عندنا في يوسف
لانه قد باع ما فيه من المنفعة كذا في الكافي **وان استاجر منه اي للمدي عليه العبد من المدي بعد ما صاحبه**
على خدمته مدة معلومة **وسلمه اي المدي عليه العبد الى المدي بغيره اي ابو يوسف** عقد الاحارة لانه لا يبيع
ولا يبطل الصلح **ومنع عتدها** اي قال لا يجوز الاحارة ويطلب الصلح لان العبد كالمستاجر عنده فلو استاجر
من المرحوم في مدة الاحارة لا يجوز فكذا هذا **واجاز صلح الاجير الخاص والمودع بعد دعوى الهلاك والرد**
مثلا اذا قال الراعي الخاص هلك من الغنم او قال رد ثملك وكذا اذا قال المودع ضاعت الودعة وقال
ودعتها اليك فافكر المالك الرد والهلاك فصاحبه على ما حازر الصلح عند محمد وقال لا يجوز قيد الاجير الخاص
لان العين في يد الاجير المشترك مختلف في وجوب ضمانها وقد دعوى الهلاك لان المودع لو ادعى على المودع الاستهلاك
وهو يكره فصاحبه حازر الصلح اتفاقا كذا في القصور هذا اذا لم يتلف المودع واما اذا تلف على ما دعاه لم يصاحبه
لا يجوز اتفاقا كذا في الاصل **له ان الصلح لقطع الخصومة** وقد تحقت هنا دعوى المالك الغنم وانكار الاجير
او المودع **ولما ان كلام الاجير الخاص والمودع اعمين** فيصير في قوله فصار كانه اقام البينة على الهلاك والرد
فلا يجوز الصلح **ومنع الرد بعيب حاد** قبل القبض **بعد صلحه عن ابراهيم من كل عيب** يعني اذا اشترى عبد اقام
يقضه حتى صاح البايع على ابراهيم من كل عيب ثم حدث عيب بعد الصلح قبل القبض لم يكن للشري ان يرد به عند
الي يوسف واجازة محمد لان الا براسا طاحته في الرد بالعيب فيصرف الى الموجود دون ما يبيد كالابرة عن
الدبون ولا في يوسف ان عتده من الصلح ان يلزم العقد ولا يتم ذلك الا بصرف الابرة الى الكل فيكون الحادث
قبل القبض بعد العقد كالحادث قبل العقد **فصل في المصاحبة في الدبون والنوكيل والستراج**
واذا صرح عن دين ببعضه ولم يكن معاوضة لان في جعله كذا وكذا بان يكون استيفا لبعضه **مطلقا**
للباقي فيجوز الكلاسه مما لم يكن صاح عن الف على جميعه او عن النجاء خمسة زبوف فيجعل المطلب
مستقلا للتمتع والصفة ومستوفيا لبعضه واما عتده وهو ان يكون الصلح عن النوكيل على خمسة زبوف
فصار جازا لا يباح حمله على افسد في بعض حقه واستد الباي لا يملك يبيح ايجاد فيكون معاوضة قليلين ربا
او عن حاله بطله اي صاح عن النجاء بالنجوة فانه جاز فيجعل كانه اجل فليس حقه ولا يجعل معاوضة
لان بيع الدراهم مثلا حصة غير حازر **لا عن دراهم اي لا يجوز الصلح عن دراهم حاله جازا موجلة** لانه
لا يمكن حمله على ما خبر حقه ان الدنا بزل من حقه فحين حمله على المعاوضة فلا يجوز كونه ربا ولا عن الف

طا

اي لا يجوز الصلح عن الفرجة **بالحالة** لان المثل من المثل فيكون الحق مقابله الاجل فيكون روبا
لان الاجل منفعة كالحرة والاعتراض عن الحرة لا يجوز فان قلت على هذا طم حان صلح المولى بمكاتبه عن الف
موجلة على نفسه حالة قلت لان معنى الارفاق فيما بينهما اظهر من معنى المعاوضة فلا يكون هذا مقابله للاجل بعض
المالك بل يكون ارفاقا من المولى بصلح بعض المبدل ومساهلة من المكاتب فيما بقي قبل حلول الاجل ليتوصل الي شرف
الحرة وهو مندوب شرعا **ولا عن الف سود** وهو جمع اسود **بالحالة** لان البيض غير الحق المعتود عليه
وهو نائية في الوصف فيكون معاوضة لالتمسها بزيادة وصف وان قال لم يرد **اذا ان**
عند الخمسة على انك تري من الباقي يحكم ابو يوسف **بما عطفنا** اي ادي عدا اولم يودي لان على المعاوضة
والاداء لا يصح عوضا لانه واجب عليه قبل الصلح فيكون وجوده كعدمه **وقالا ان فدية** في عذ يكون بريئا **والا**
اي ان لم يند عدا **وقالا الف** عليه لان على تحمل الشرط فحمل عليه نصيبا للمصرف والقسمة والاداء في العدم
يصح عوضا لانه قد جعل للمخارة الرأفة ولولم يتبدل الاداء بوقت يصح ابراءه اتفاقا لان مطلق الاداء لا يصح
عوضا ولو قدم الابرا بان قال ابرائك عن خمسين من الف على ان تعطيني خمسين غدا فيعبر الابرا اتفاقا اعطاها
اولم يولد لانه اطلق الابرا ولا وقع الشك في تقيده باءا خمسين لانه كذا على ليس للشرط صرحا بخلاف ما تقدم
لان هذا البراءة كذا ولا ولو قال اذات الى عدا خمسين فانت بريء من الباقي يكون الابرا باطلا لان في الابرا معنى
التمليك فلا يصح التمليك بصرح الشرط وفي الابرا معنى الاستا ط وهو يقبل التعديت فاعتبرناه في شرط
غير صحيح كما اذا قالت وهت مهرى لك على ان تب لي كذا فلم يهيه فالحق ان المهر باق وان كان له عليه ما يد
درهم وعشرة **وما يبرضا** كذا على ما بد درهم وعشرة **وراهم** على ان ينفقه **خمسين ويوجلي الباقي**
فنته اي الخمسين **قتل الفرق** يحكم اي ابو يوسف **وخالقه** محمد لان التاجيل في رد
الصرف مستدله وانما اجل بعضه ضار التاجيل شرطا في الصرف فافسده ولا يويست ان لقدم ما هو
الصرف واجبه عليه فيصرف المنقود اليه عذرا عن التساؤ وكرات اجيل ليس على وجه الشرط حتى يوضح بالشرط
فتد على ان جرن الباقي موجلا الى كذا كان الصرف باطلا اتفاقا قوله ويوجلي الظاهر ان معطوف على ان
ينتهه لكن على هذا اهل الخلاف كما سمعت فيمنع ان يكون معطوف على قوله فضا حده **ولو وكل رجل في الصلح عذم**
العمد او دين اي في صلح دين ببعضه فضا حده لم يلزم الوكيل ما صاحبه عليه لان الصلح في هاتين الصورتين
ليس بمانحى يكون كالباع فيطالب الوكيل بوجه هو اسقاط محض فيكون الوكيل سفيرا عن الموكل فلا يضمن كالموكل
بالتكاح **الا ان يضمنه** اي بعض الوكيل ما صاحبه عليه بغيره فيضمنه بعد الصلح **وان تبرع به**
عنه اي لو صاح عن المدي رجل بغير امره **فان لا صاح** بماله او ضمه او قال صاحك على كذا وسلم او على
الف في هذه بان يصب المصالح الماله الى نفسه **وهذه الالف** بالاعانة اليها فقط **صلح** في هذه الصور
ولنه قبلها الى المدي ولا يرجع ديني منها على المدي عليه لانه متابع وصار كالكفالة بغير امر المديون وان
قال على الف ولم يشتر اليها ولم يسرها الى نفسه **توقف الصلح على اجازة المدي عليه** لانه هو الاصيل في عقد
الصلح لعدم التبع اليه فاذا اطلق المصالح الماله كان عاقدا لاجله فيوقف على اجازته وان اضافة الى نفسه
يصير اضلا فلا توقف على اجازته **فصل** في الدين المشترك والتفريق **واذا صاح احد الشريكين**
في دين اشتراكا فيه على السواء من نصيبه على ثوب فان شريكه انبع المديون بنصفه اي نصف الدين لان
حقه كان عليه ولم يستوف في دينه **وان غا** اخذ نصف الثوب لان الصلح وقع على نصف الدين وهو
مشاع ولو كان للمستوف كله للمصالح بلا اجازة الاخر لو لم قسمه الدين قبل القبض وهي غير صحيحة لان المستوف
ارجح من الدين فله شريكه في المشاركة في المستوف **الا ان يضمن** له اي المصالح لشريكه ربع الدين فلا يكون
له سبل على الثوب يعني اذا لم يرجع الشريك على المديون ورجع على المصالح فله المصالح اختيارا ايضا بين ان

لا يكون

يدفع نصف الثوب او ربع الدين او الزيادة ربع الدين لصبر المصالح لان مني الصلح على الخط وقد لا يبلغ قيمة الثوب
ربع الدين فاختار له الخيار فقال لصبر وقد يكون المصالح عنده دينا لا لو كان الصلح عن عين مشتركة فخص المصالح
ببذل الصلح وليس لشريكه ان يشركه فيه لانه معاوضة من كل وجه لان المصالح عنده مال خفية بخلاف الدين
فان حين القبض يكون مالا وقد يكون المصالح عليه ثوبا مراده منه خلافا لجنس الدين لانه لو صاحبه على جنسه
ليس للمصالح فيه خيار بل لشريكه ان يشركه فيه فاقطع ما يرجع على المديون لانه بمنزلة قبض بعض الدين ولو اراد
التناقص ان يختص بما قبضه ولا يرجع عليه شريكه فاجب له ان يهيه الغريم قدر الدين وهو يبرر من دينه
ولو استوفى احدهما نصف نصيبه **شركة** **الاحرف** **له** لانه قسمه الدين قبل القبض **ثم يرجع الباقي**
اي باقي الدين على الغريم لاستوفاه في الاقساء ولو سلم احدهما المقبوض للمقبض وتابع الغريم ثم توفي نصيبه ان
ما ان الغريم منسلا رجع على القابض نصف ما قبض لان قبضه مقيد بشرط سلامة الباقي فاذا لم يسلم رجع عليه بما
في الحوالة لكن ليس له ان يرجع ان رجع في عين تلك الدارهم المقبوضة لان حقه فيها سقط بالتسليم بل يعود الى دمه
شكلا **ولو اشترى نصيبه** **ملعة** **ضمة** **الشريك** **الاخر** **ربع الدين** ان شاء القابض لانه امتن بنصيبه ذلك
العذر وان غا تابع المديون انما يجعله مشاركا في الثوب بالشرطي كاجتبه كذا في الثوب المصالح عليه لان الشرا
مبادلة من كل وجه وليس باستيفاء العين الحق والصلح استيفاء العين الحق من وجه ولهذا قالوا اذا صاح من الدين على عبد
وصاحبه من ثوب الدين ثم مضى دقا ان لا دين يبطل الصلح ولو كان مكانه شرا لا يبطل كذا في الكفاية فان قيل يلزم من هذا
قتله المدين قبل القبض فكيف جاز قلت لكونه في ضمن حصة الشرا المكن من تحريم ضما ولا يصح قصده او كذا المعتبر في الشرطي
في دفع ربع الدين كخبر والمصالح فيما سبق لان الشرا مبني على الماكدة والضمانة لا على الكاهل كالمصالح فلا يتضرر
المشتري بالزام دفع ربع الدين **وان احرق احدهما** اي احدهما الشريكين في دين **على المديون** **توبا** **قلز** **ضما**
فتقا **صا** **لنصف** **الثوب** **وحصته** **من الدين** **ينع** **ابو يوسف** **شريكه** **من الرجوع** **على الحق** **بخصته** **وهو ربع الدين** **لان**
لم يصل الى الحق بهذا الفعل مال فلم يكن قابضا فلا يرجع عليه كذا اجب عليه حجة موجبة للارش فصار قضا
وخالفه **اي** **قال** **محسن** **يرجع** **لان** **ملك** **العين** **بالا** **تلاف** **فصار** **كقبض** **الدين** **فيشبهه** **اعلم** **ان** **الخلاف** **فيها** **اذا** **احرق**
الثوب **في** **يد** **المديون** **او** **لوعصب** **ممن** **لم** **يرجع** **عليه** **اتفاقا** **لان** **الضمان** **حاصل** **بالقبض** **وقيد** **بالاحراق** **اذ** **لو**
تزوج **احدهما** **بنصيبه** **امراة** **ان** **كان** **طبا** **دين** **عليها** **لا** **يرجع** **شريكه** **في** **ظاهر** **الرؤية** **اتفاقا** **لان** **اتلاف** **فصار** **كالمو**
ابرا **او** **صاحبه** **عن** **خبرة** **عد** **لان** **لا** **يملك** **معاينة** **شيا** **يملكه** **المشارك** **فيه** **هذا** **اذا** **اضاف** **عقد** **التكاح** **اليه** **لما** **اذا**
سعى **درهم** **مطلقة** **فرض** **المقاصد** **بنصيبه** **يرجع** **عليه** **شريكه** **اتفاقا** **لان** **لم** **تملكه** **وانما** **ملك** **غيره** **فالتقيا** **قضا**
كذا **في** **الدين** **وان** **صاح** **احد** **شريكين** **في** **سلم** **من** **نصيبه** **على** **راس** **المال** **بجزء** **اي** **ابو يوسف** **الصلح** **ومنعه**
اي **قال** **الا** **يجوز** **مطلقة** **فيوقف** **على** **اجازة** **صاحبه** **فان** **اجازته** **فقد** **عليها** **ويكون** **المقبوض** **بينهما** **وكذا** **ما** **يؤمن** **من** **السلم**
وان **رده** **يبطل** **ويبقى** **السلم** **كان** **فقد** **راس** **المال** **لان** **لو** **صاحبه** **على** **غيره** **لا** **يجوز** **اتفاقا** **لما** **فيه** **من** **الاستبدال**
بالمسلم **فيه** **أقول** **ان** **كان** **قولا** **في** **طرف** **الدين** **من** **قوله** **كاهو** **الظاهر** **كان** **يجب** **ان** **لا** **يرد** **وان** **كان** **عندها** **ان** **الصلح** **جائز**
ان **اجاز** **صاحبه** **وهو** **الحق** **كان** **يجب** **ان** **يدين** **قوله** **لها** **وبقول** **ومسألة** **ان** **لم** **يجز** **صاحبه** **اعلم** **ان** **هذه** **المسألة** **ترت** **في** **باب**
السلم **وسبب** **تكرارها** **انما** **لما** **راهها** **في** **ربوع** **المنظومة** **كتبا** **في** **كتاب** **اليوم** **ولما** **راي** **في** **صلح** **الدين** **وري** **وهذا** **اي** **عقبن**
عن **ذكره** **لعل** **العبد** **ذكره** **هاهنا** **لان** **ان** **تصرف** **في** **حال** **صحة** **يجب** **ان** **ينفذ** **كالو** **اشترى** **شيا** **ثم** **قال** **احدهما** **في**
نصيبه **فيصير** **شريكه** **بالخيار** **ان** **غائرا** **ركه** **فيها** **قبض** **ويكون** **الدين** **بينهما** **وان** **غائرا** **رجع** **الى** **المسلم** **الماله** **ولها** **ان** **هذا**
تصرف **في** **ابطال** **العقد** **وهو** **انما** **العقد** **بها** **فلا** **يسترد** **احدهما** **باطالة** **لان** **لا** **استرها** **كفطر** **العلة** **فلا** **يرفع** **العقد**
الا **يرفعها** **بإعلان** **الاتالة** **لان** **العين** **اصل** **لوجود** **عند** **الباع** **حي** **لم** **يجز** **الا** **بوجود** **ها** **فكون** **اصلا** **في** **رضه** **فكون**
الا **قال** **تصرف** **في** **حكم** **العقد** **لا** **باطالة** **له** **ولو** **صاح** **الدين** **احدهما** **فأخرجه** **من** **الذركة** **وهي** **عقار** **وعروض**

بما جاز قليلا كان ذلك المال او كثيرا لا في معنى البيع وتحويل العقار والعروض بالكيل والكيل قليل
لو كان الاصل مجهول لا يصح الصلح لانه يتبع بيع المجهول غير صحيح لكن الاصح ان جميع لان المجهول قد عثر مقتضيه
الي المنازعة لانها في رتبة الورثة فلا يحتاج فيه الي التمسك بغيره من غير ان يثبت من قبله شيئا فباعه المقلد من المقلد
جاز وان لم يبره فافترده حتى لو كان الاصلان كل واحد منهما في المصالح لا يجوز حتى يصير جميع ما في يده معلوما للمحتاج
الي التسليم كما في شرح الوافي **وان كانت التركة فضة فصاحبه من نصيبه على وجه ذهب او بالعكس** ان كان
التركة ذهبا فصاحبه على فضة **جاز الصلح مطلقا** اي قليلا كان ما عطاوه او كثيرا الا ان يبيع اجنبا بخلافه لكن
يشترط التقابل بين الجنس لا في صرف **وان اشتملت التركة على النقود وغيرها فصاحبه على نقد زاده**
اي لا بد ان يكون ما عطاوه من النقود زاده على نصيبه من ذلك النقد اي من النقود والذهب الكائن في التركة ليكون
قد نصيبه مقابل ما عطاوه والراية عليه محبة من بقية التركة لكن لا بد من التقابل فيما يقابل النقود هذا اذا تصادفوا
على نوع واحد وانما صاحبه على نقد بالان كان محبة كما كان لا لا يكون في معنى البيع ولو كان جرد الصلح عرضا في هذه
الصورة جاز مطلقا لعدم الربا **وان كان فيها اي في التركة وتكون فاخر جوده منها اي المصالح من الدين على**
ان يكون الدين لهم لا يجوز الصلح لان فيه تمليك الدين الذي هو حصص المصالح من غير علم الدين وهو الورثة
فقط ثم تعذر البطلان الي الكمال لان الصنعة واحدة سوا بين حصص الدين اوله بين عدا في حقيقة وبنفي ان يجوز
عندهما في غير الدين اذ ابا بين حصصه فان شرطوا ان يبر العزما من نصيبه من الدين جاز لان ذلك تمليك الدين
من علم الدين واذا جاز هذه حيلة تجوز وحيلة اخرى ان يعطى الورثة نصيب المصالح من الدين من غير علم الدين
عنا من التركة لكن في هذه الوجهين ضرر للورثة لان في الوجه الاول لا يمكنهم الرجوع على العزما ثم نصيب المصالح
وفي الوجه الثاني ان الدين من الدين والوجه من ان يبرص المصالح مقدار نصيبه ونصيبا محابا وراي الدين في علم
المصالح على استيفاء نصيبه من العزما كما قاله صاحب الهداية لكن ما اختاره لا يخلو عن ضرر التمتع في وصوله
والوجه منه ان يبعوه كما من يرا او يخرجه قد علم الدين ثم يعلم على العزما والله اعلم **كتاب**
الربذة وهي في اللغة التبرع وفي الشرع تمليك العين بلا عوض **وتعقد بالاحباب والنقود وشرط القصد**
للملك اي لا يصير الموهوب ملكا للموهوب له وقال ليس بشرط لوجود التملك والتملك تجرد العقد كافي في البيع **وكذا**
ما روي ان ابا بكر رضي الله عنه قال لعائشة رضي الله عنها في مرضه كنت عاتك جردا عشرين وستا من ثوب العالبة
ولم تكن قبضته انما هو مال الورثة ولو لم يكن له القصد بشرط ما قال ذلك وذكره الخلاف في الصدقة من الكافي
في شرح الوافي **فان قبض اي الموهوب له الموهوب في المجلس** اي في مجلس عقد الربذة **غير ان من الواجب**
جاز لان ابا بالربذة يكون اذا له بالتبضع دلالة هذا اذا لم يكن منحصرا بملك الواجب ولو كان مقصدا كما اذا وهب
ثوبا في ثوب او قبلا من صدقة فان جرده او كما في المجلس لا يجوز لان القصد والاكبال يصرف في ملك الغير فلا يصح
الا بد من صرحا وفي النوادر لو قال الموهوب له قبضته والموهوب حاضر صار قابضا لملكه كالتمليك في البيع وقال
ابو يوسف لا يصير قابضا ما لم يتصد به **لا بعد الاقتراف** اي لا يجوز التبضع بعد اقترافه عن المجلس الا باذن
الواهب لان التبضع في باب الربذة ملحق بالتبضع حتى لو قبض الموهوب له ولم يقبل قبلت صح ومكلا للموهوب والقبول
كان مقتصرا بالمجلس فكذلك ما احتج به وفي الحديث لو كان آخره بالتبضع حين وهب لا يتعبد بالمجلس ويجزى بقبضه بعده اعلم
ان هبة الدين والاراء بر تبرع بالرد وقبضها ليس بشرط حتى لو مات قبل العمل او سكنت يرا وقال في قبض الربذة
شرط ولا يبر بالرد لان الاراء اسقاط الدين وهو مال احكام لا حقيقة فعملها بما في لفظه فاعترضه ما لا
في حق لفظ الربذة لانه موضوع للملك فلم يصح من غير قبض واذا كان اسقاطا في حق لفظ الاية لانه موضوع
للاسقاط فتم من غير قبض **ولما ان التصرف في الدين ملك حكما اسقاط حقيقة فلو تمليك كارتد**
بالرد ولو كانت اسقاطا يصح من غير قبض **توفيرا على الشبهان** حكمها ولو كان كل انسان تناول من على فبوجه لا

قبل لان من تناول له لزم الضمان والاباحة لمجرد حادثة قال الصدر الشهيد **وان كانت في**
جده اي العين في الموهوب له كالمودع والغاصب والمستعير ملكا تجرد الربذة وان لم يبره فيها ايضا
لان التبضع ثبات فيها اما حقيقة وحكما كالمعصوب في الغاصب او حقيقة فقط كالودعة في المودع وفي القصة
القبول شرط في الصور المذكورة حتى لو لم يقبل قبلت لا يجوز الربذة **وتعقد بوهبت وغلب واعطت** لان كذا
منها يستعمل في معنى الربذة **واطعرتك هذا الطعام** لان الاطعام اذا اصبغ الي ما يطعم غيره يراجه تمليك العين واذا
اصبغ اليه لا يملك كقوله اطعرتك هذه الارض ابره العارية فينتفع بها كذا في الهداية لكن ما ذكر في الحديث اذا قال
اطعرتك هذا الطعام فاقبضه فهو هبة لان الاطعام يحتمل التمليك والاباحة فاذا ذكر التبضع عقبه دل على انه
اراده التمليك لان الربذة هي المحتاجة الي التبضع فدل على ان الاطعام يرون ذكر التبضع بعده لا يكون هبة والله
اعلم **وجعلته لك** لان الام في التملك ولو قال جعلته باسمي فهو محتمل لكنه الي التمليك اقرب باعتبار العرف
ولو قال اغرس باسمي لا يكون هبة لانه لا يستعمل للتمليك عرفا ولو قال متعنتك هذا الثوب ففي هبة كذا في المتني وذكر
وذكر في النوادر لو دفع ثوبا فقال اكنى نفسك ففعل وفي هبة ولو دفع درهم فقال انفقها ففعل وهو فرض والغرفان
كلا الامر من عبارة عن التمليك وهو يجوز بالقرض وبالربذة والقرض اذا ناله الاخر ملك المتفعة فقط فعل عليه ليقبضه
وفي الدرهم كان القرض ممكنا لخل عليه وفي القرض لم يكن يخل على الربذة **واجعرتك** لان معنى العري هو الهبة بشرط
الاسترداد بعد موت الموهوب له فتمليك صحيح بشرط باطل وفي الحديث لو قال داري كعري سكني وفي هبة ولو قال
داري كعري سكني ففي هبة والغرفان ان سكني حكم للمتفعة وصاح ان يكون هبة او القوله داري فكذلك قال لك سكني داري
واما قوله سكني ففعل وهو لا يصح ان يكون تناسلا وهذا لا يستقيم ان يقال كركن داري ففعل المتغلة ففعل غير هبة
اول الكلام **وملكك على هذه الدابة اذا نوي الربذة** اي في هذا الكلام قد بالية لا نأخذ براد العارية والربذة
فاذا نوي الربذة تعذر لان ملك يملكها واذا لم يملكها على اناها وهي العارية وكذا قوله اخذ منك هذه الدابة وتملكك
هذه الارض ولو قال منحتك هذا الطعام او الدرهم يكون هبة بلائحة لان المحبة اذا اصبغ الي ما يمكن الاتعاض جمع
قيام عينه كالارض من قبل على العارية لانها الاذي واذا اصبغ الي ما لا يمكن الاتعاض جاز الا بستره لا على الهبة كذا
في الحديث **وتجوز هبة الشاع فيما لا يقسم كالحام والدرهم ولا يجوزها فيما يقسم الا بعد القسمة كسهم في دار**
اي كذا لا يجوز هبة سهم في دار وقال الشافعي يجوز لان الربذة عقد عليك والشاع قابل للملك فحيز هبة كجوده **ولما**
ان التبضع في الربذة منصوص عليه مطلقا فيصرف الي الكامل والتبضع في الشاع ليس بكامل لانه في حيز من وجه
وفي حيز شريك من وجه وتامة انما يحصل بالقسمة بخلاف الشاع فيما لا يقسم لان التبضع الكامل فيه غير متصور
فالتمسك بالتصور في التصرف في شريك الموهوب مقسوما وقت التبضع لا وقت الربذة حتى لو وهب نصف الدابة
شايعا ولم يسلح حتى وهب النصف الاخر وسلا كل جاز والمعنى بعدم الجواز انه لا يقيد الملك وان اتصل به التبضع
حتى لو وهب نصف دار غير مقسوم ودفع الدار اليه فباع الموهوب له ما وهب له لا يجوز جوده وهو بمنزلة من
باع هبة لم يقبضها وفي الجرد رجل اعطى رجلا درهمين فقال اخذها لك لم تجز استويا في الوزن او اختلفا بها لسته
وان قال نصفها لك فان استويا في الوزن والجودة لم تجز لانه مشاع يحتمل القسمة وان اختلفا في الوزن او الجوده جاز
لان شيوحه لا يحتمل القسمة وهو الدرهم للمضروبة واما في المقتطعة فلا يجوز ذكر حتى يبر **فان وهب دقتا**
في حنطة او دقتا في سمس لم تجز وان استخرجهما وسلمها الي الموهوب له لان الموهوب مودع وقت التمليك
فلم يكن محلا له فيقبل هبة بخلاف هبة الشاع حيث لو قبضه وسلمه حتى لا يوجد وجوده على الملك لكن لم يكن قبضه
فاذا زال المانع جاز فان قيل لو كان الدين مودعا في السمس لما جاز بيع الدين بالدين فدمع انه جاز
قلنا حدوده الدين نصافي الي العصر واما قوله فبهم شربة فقام بالسهم والشربة كالحقيقة في باب
الربا ولكن لا يبي في صحة الربذة اعلم ان الصائبة في هذه المقام ان الموهوب اذا اتصل بملك الواهب اتصال

التمسك بغيره من غير قبض
يقال غلب المرافعة
احمر

هذه تمثيل قبله
التمسك بغيره من غير قبض
يقال غلب المرافعة
احمر

نظام

خلقته واكثر فضله لا يجوز هبة ما لم يوجد الاتصال والتسليم كاداء هبة الزرع والثمار دون الارض والنجار والمكس
وانما نقل اتصال مجاورة فان كان الموهوب يشترط لا ينجى الوهاب لم يجز كاداء هبة السج على الدابة لان استعمال
السج انما يكون للدابة وكانت للواهب يستعمل عليه فوجب نقصانها في القبض وان لم يكن مستغلا جاز كاداء
وهبة ما يجزى حصة دون سرجها لان الدابة تستعمل بدونه ولو وهب الدابة وعليها حمل لم يجز لانها تستعمل
بالحمل ولو وهب الحمل عليها دونها جاز لان الحمل غير مستعمل بالدابة ولو وهب دار دون ما فيها من متاع لم يجز وان
وهب ما فيها وطله دونها جاز كاداء في الحيط **واذا وهب انسان من واحد ارجاها** لان الموهوب له قبضها
جملة ولا يشوع فيه لان قبض كل قبض لكل تصرف الاستعمال عليه **وهبة الواحد من اثنين** بان يقول وهبت
لكما هذه الدار منها او بين فقال لهذا انصرفا ولهذا انصرفا كذا في المصنف **لا يجوز** عند ابي حنيفة وقال ابو حنيفة
الواحد لان هبة الاثنين من الاثنين غير جائزة اتفاقا وفي الحيط واما الصدقة على اثنين فجائزة اتفاقا على رواية
الحاكم الصغير لان الصدقة تقع للمحتاج والمحتاج يسعد في القبض ولا يشوع في حق الله تعالى وغير جائزة
على رواية الاصل لان الصدقة تكون لله في حين ملك الفقير لا بداءا والمالك لا يملك في التامع فلم يقع لله في حقه
لما ان هذا ملك واحد منها فلم يفتق الشروع كالورق عند رجلين **وله** ان هذه هبة النصف من كل منهما فيشتر
قبض كل منهما الى نصيبه وهو شائع فيكون القبض ناقضا لغير الركن لان حكمه احسن الدار وقد ثبت لكل منهما
كاملا ولهذا الموقوفى احدى داره كانت كلها رهنا عند الآخر حتى يتوفى **ولو وهب لاحد من اثنين** اي تلقى دارة
وللاخر الثلث اي ثلث دارة **احرازها** حشره وقال لا يجوز وفي احوالها انما وضع في القبض اذ في الاطلاق
لا يجوز عند ابي حنيفة خلافا لما اوضح في الفصل مع الفصل اذ لو قال علي ان يكون الفضل لهذا والفضل لهذا
برون الفضل يجوز عند ابي يوسف وعمر والوضع في القمار اتفاقا فانه لو وهب لرجلين الدارهم لاحدهما
ستامة ولا يخرا ريعا فالحال في هكذا اما ابو حنيفة وعمر فندم كل منهما ما هنا على اصله السابق من تجوز
هبة الواحد من اثنين وعدم تجوزها واما ابو يوسف فلم يجزها من غير هبة الواحد من اثنين فيما سبق
لان الواهب في هذه المسئلة افردهم كل منهما فلم يكن جعل السهمين هبة دفعة فصار واحدا للذراع وبما سبق
كان ممكنا لاطلاق الهبة **واجاز محمد هبة الاب ما لا يملكه الصغير بشرط عوض مساو** فقيمة الموهوب
وقال لا يجوز قيد بالاب لان هبة غيره مال الصغير بالعوض غير جائز اتفاقا وقد بشرط العوض لان هبة غيره
عوض جائزة اتفاقا وقد يكون العوض مساويا لقيمة الموهوب لو كانت اكثر فاحتمل من العوض لا يجوز اتفاقا
له ان هذه الهبة مع اترا فيملكه الاب **ولها** انها هبة ابيه او نبيح فلا يملكها **واذا وهب ابو ابي** اذ
وهب اب الصغير شيئا **ملكه بالقبض** لانه في قبض الاب قبضه عن قبض الصغير ولا فرق في ذلك بين
ان يكون الموهوب في يد الاب او في يده بعد لان الموضع كماله وان كان في يد الغاصب والمرتب او التاجر
لا يجوز لان كلاهما قابض لنفسه فلا يجوز قبضه قبض الاب **او اجبي** اذا وهب الصغير بشي **قبضه ابو**
لاجله وان لم يكن في عياله لان له ولاية المصروف في مال ابنه وقبض الهبة من المصروف فيه **وقبض الوالي**
وهو الاب ووصيه والجد الصحيح ووصيه ولا يجوز قبض غيره مع وجود واحد منهم سوا كان الصغير في حال
القابض او لم يكن ولو كان هو لا عند منقطع جاز قبض من يقوم في الولاية اذا كان الصغير في عياله كذا في
التحريم عن **اليتيم** قد لا يكون للصغير اب فليس له المصروف وفي الحيط يجوز قبض الزوج لزوجته الصغيرة
مع وجود الاب اذ انما هي لان الاب ليس له انتزاع الصغيرة من الزوج فصار حصره كقيده ولا ذلك
غيره واما الام فليس لها ولاية القبض مع الاب وان لم يكن له حق انتزاع الصغيرة منها لان الولاية مسلوقة
عنها وكذا لا يصح قبض الاجبي مع وجود الاقارب لان للغير ان يتزوج الصغيرة منه **وان كان في حجره**
او حجر اجبي جاز قبضها عنه اي عن اليتيم سوا كان يعقل او لا لان لكل منهما يراعتا عليه حتى لم يبع انتزاعه

ادام

م

م

من يره فله حق المصروف النافع له فيجوز قبضه **ولو قبض الصبي ما وهب له فله جاز قبضه** وان كان ابوه
حيا اذا كان يعقل لانه تصرف نافع له فيجوز نظرا له **وان وهب لابنه وجته بامر ابو يوسف** **بالقبض**
قبض اي قبضته للموهوب جاز لان قبضه اياه في الهبة مكروه وفي الحيط اذا كان الفضل لزيادة فضل
له في الدين فلا بأس بجماله اذ انما هو فضل عاين على غيره من اولاده في الهبة حالة الصحة وفي احتياقي
وضع المسألة في الهبة لان القبض في الحقة لا يجوز اتفاقا **قال ابن ابي** قال محمد يجعل بينهما الثلث
وللان الثلثان اتباعا لقسمه الشرع بعد موته **فصل** في الرجوع عن الهبة **ويجوز الرجوع فيها بقوله**
عليه السلام العايد في هبة كالمكس يعود في قيد وفعل المكس يعود بالقبض لا بالحكم **ويجوز الرجوع فيها بيبه**
لا يجبي ولا يوجد فيه شي من موانع الرجوع **بما اذنيه** اي الواهب والموهوب له على الرجوع **او يحكم الحاكم** لان
العقد بعد ثمانية لا يفسخ الا بغير من له ولاية الفسخ وهو القاضي والمعاقدان ولو استرد الواهب دون احدهما
يكون غاصبا وقال القاضي لا يجوز الرجوع الا بالاب لقوله عليه السلام لا يرجع الواهب في هبة الا بالاله فله يده
لوقوله **وانا قوله** عليه السلام الواهب حق بيمينه ما لم يثبتها الى مال لم يعود منها وتاويل ما رواه ان الواهب
لا يفسد بالرجوع من غير تراض ولا يحكم الحاكم الا بالوالد فان له ان ياحده من ابه عند كاخذه من غير رضا ولا قبض
كما روي ابن ابي ابي ثور في المصنف قول القاضي بقوله لا للوالد قطبها يسهل لولده لكان اولى لان قوله غير مستقيم
من قولنا **فان هلك** اي العين في يد الموهوب **له بعد الحكم** اي بعد حكم القاضي بالرجوع **لم يقض** لانها صارت
امانة في يده بعد القضاء فلا يقضيها الا بالعقد **ويجوز الرجوع** اي لا يجوز **بالمحرم** **ميتة** لان الرجوع يودي الى الطهارة
ارادها المزمع الرجوع لانها لو كانت بدونه كالمصاع وغيره لا يمنع الرجوع **والزوجه** لان الرجوع معها يودي
الى التمتع الراعي في العروة والمعاقد في حالة الهبة حتى لو وهبت زوجته له لا ترجع اذا كانت حية ولو وهبت
لغيره تزوجها ترجع **والمعاوضة** لان الواهب لما اخذ العوض ظهر ان مراده من هبته ذلك فله الرجوع لكن بشرط
فيه ان يقول بابق العوض هذا لاني هبتك كاشي وبشرط ايضا ان يكون العوض بعض الموهوب حتى لو عوضه
بغير الموهوب من بعض البضائع لا يستطرد الرجوع بخلاف الفرفر **له** اخذ ملكه بالقبض فصار كاي ملك **وله**
ان حق الرجوع كان ثابته في الكل فهو صواب بعضه اليه الفسخ الهبة في قدره فلا يستطرد حقه في الباقي **وحجها**
عن ملك الموهوب **له** ببيع او هبة او غيرها لان تصرفه كان قبضه من الواهب فلا يملك ابطاله وكذا يمنع تزويج
عن الرجوع لان المدة لا يثبت الا بالاتفاق من ملك الى ملك وفي الحيط لو باع الموهوب له الموهوب من اخر فزود المشتري
بغير ليس الواهب ان يرجع ولو وهب من اخر فزود فزاد ان يرجع والفرق ان الفسخ في التزويج من حق المشتري
باعتبار مقتضى العقد وانما ثبت له لموات سلامة البيع فلا يضر حقه في حق الثالث وهو الواهب وفي الهبة كان
حق الموهوب له الاول بمقتضى عهده فله الرجوع في حق الكل **وموت احد المعاقدين** اما بموت الموهوب له فلان
الموهوب يرجع عن ملكه منتقلا الى ورثته واما بموت الواهب فلا استماع الرجوع منه ووارثه ليس بواهب فلا يرجع
وحديث زيادة **متصلة** اذ ادبها الزيادة في نفس الموهوب فيجب زيادة في القيمة كالسهم والجد والاسلام
والعلم وغيرهما حتى لو زاد من حيث السعر فخطا **له** الرجوع ولو زاد في نفسه من غير ان يرد في البتة كاداء هبة
امة فثبت وكبرت فلا يرجع لانه زيادة من وجه ونقص من وجه وحسين زاد من حق الرجوع فلا يعود بعد ذلك
من الحاية وانما لم يرجع الرجوع مع الزيادة لانها ليست بموهبة حتى يبرأ ولا بد منها بعد انفصالها عن الموهوب
ولو منع القاضي الرجوع لثبوت الزيادة ثم زالت عاد للواهب حتى الرجوع كذا في الحيط وذكر في المشي لوقوله الموهوب
له من مكان الى مكان بالكر اجازة اذ قد تمت رجوعه الى يوسف لان الزيادة لم تحصل في العين ولا يرجع عنها
لان الرجوع ضمن ابطال حق الموهوب **له** في الكرافية بالقبض اذ لم كانت الزيادة منتقلة كالولد والارض والعقد
لا يرجع في الاصل دون الزيادة لان الرجوع فيه لا يبطل ملك الموهوب له في الزيادة فله الرجوع **وحديث**

م

الرد بالعيب لان البيع معاوضة فلو رد الاصل بدون الزيادة يودي الى الربا **انقصان** بالجرعة على زيادة
اي لا يمنع الرجوع بحدوث نقصان في الموهوب سواء كان في ذاته او في قيمته الا ان الجارية الموهوبة اذا ولدت
وانقصت بالولادة لم يرجع فيها حتى يستغني ولدها ولو وهب جملته فركب فيها نقصا انما كان من زرع بلا ضرر
يرجع والا فلا كذا في الشئ **وان وهب لعبد احده** او لعبد غيره من كل ذي حرم محرم منه او لعبد زوجه
فله الرجوع عند اوجبه وقال لا يرجع له لان حكم الهبة وهو الملك بحد ذاته **وله** ان الهبة واقعة للعبد
ولم ينعقد فمضت والمالك ثابت له ولا يتم انتقال المولاه حتى لو كان العبد مدونا لا يتقل ولا يحرمه بين الوهاب
والعبد **كأن وهب لاحده وهو عبد** اي عبد لا يبيح رجوع هذه المشقة وفما فيه ووجهها ان عند الهبة وان
وقع الصلة للامم لكونه حرة ترتب لغيره والتمتع من الرجوع كان لصلة الدم وهي لم يحصل هنا لعدم انتفاع الحرمة
بمقتضى الرجوع ولو كان العبد ومولاه مازج محرم من الوهاب فليس له الرجوع اتفاقا وان كان كلاهما اجنبيين من الوهاب
فله الرجوع اتفاقا من احوال **او ملكا** يعني لو وهب لملك لا يبيح رجوع **فرد الى الرق** **بجوده** اي ابو يوسف الرجوع
كالوعق لان الهبة وقعت للمالكين وجده ولولاه من وجده فلو اعاق المالك صار ملكا له من كل وجه وجاز
الرجوع بالاتفاق فكذا اذا اعاق صار ملكا له من كل وجه **وخالفه** اي قال محمد لا يرجع لان الهبة وقعت
للمالك حقيقة ولهذا كان التبرع والتسليم اليه وجبت الملكة ابتداء وبالبيع ينقل الى مولاه فصار كانتقاله الى اجنبي
فيه بالبيع لا مادام ملكا او اودي فحق له الرجوع اتفاقا من احوال فكذا في ملكا بغيره لا يبيح له الرجوع لان لو كان له الرجوع
محرم لم يرجع اتفاقا انما كان في الحظ **وايضا** **الزيادة في القيمة** **المقتضية** ليعقود الرجوع في
الموهوب بزيادة متصلة او نحوها لا يرجع في قيمته عندنا وقال ما ذكر رجوع لان في الرجوع كان ثابتا بصورة ومالية
فاذا انتفع استرداده صورة لا يمنع في ماله فارجع كافي العصب **ولنا** ان حق الرجوع يتعلق بعين الموهوب
لا بغيره بخلاف العصب لان وجوب رد الموهوب كان ثابتا في صورته وماليته لكون احده بغير حق فافا بغيره
صورته وقيمته **وجعلنا القول للواهب المكره للموهوب له في دعواها** اي في دعوى الموهوب له ان
الموهوب زاد في به زيادة متصلة واخر الوهاب ذلك وقال زفر القول للموهوب له لان الوهاب يبيع حتى الرجوع
والموهوب ينكره فيكون القول له **ولنا** ان الموهوب له يبيع بطلان حق الرجوع والواهب ينكره فيكون القول له **وان**
قال **خذ هذا** **لا عن هبتك** **وفي مقابلتها** **او عوضا** **او عوضه** **عنها اجنبي**
متبرعا **ان** **خذ هذا** **لا عن هبتك** **فحق الرجوع** في الصور المذكورة **فلا رجوع للواهب** في هبة لا
عوضه وهو الملكا فحصل له ولا يرجع للموهوب له ايضا في عوضه وان كان كثيرا او من خلاف حيث لا يمتنع
وهو كملكه في الهبة حصل له فبغيره انما هو عوض لان ما اخذه الوهاب اذا لم يكن مشروطا في الهبة لا يكون
عوضا في الحقيقة ولهذا لا يثبت فيه الشفعة وحاز العوض باق من الموهوب من حيث في الرقوبات ولو كان معاوضة
لما جاز ذلك فلا بد من بيان الموهوب له ان ما اعطاه عوض حتى لو لم يجبه كان هبة مستدة فصح لكل منهما ان يرجع في
هبة ولو قال وهبتك كذا ونبيع اتفاقا من احوال وفيه بالتبعض لان التعويض تمكينا فشرط فيه ما شرط في
الهبة من القبض والافراز في الحظ لا يرجع العوض الاجنبي على الموهوب له وان كان تقويضه بامر له لا بالامر
بما هو يبيع في نفسه لا يوجب ضمان الا اذا قال عوض عن علي اي ضامن **ولو استحق نصف الهبة** اي الموهوب
رجع الموهوب له نصف العوض اذا كان قابلا وبقية ان كان هالك لا يمتنع من التقويض ان يصير الموهوب
ملكا موكرا اذا لم يسلم له رجوع بالعوض **او كل العوض** اي لو استحق كل العوض **رجع في الهبة** اي في الموهوب ان
كان قابلا لان المانع عن الرجوع قد زال ولم يرجع بغيره ان كان هالك لا يمتنع من التقويض من الهبة التردد وقد حصل
او نصفه اي لو استحق نصف العوض **منه** **الرجوع الان رد الباقي** اي باقي العوض فيرجع في
الموهوب وقال زفر يرجع في الموهوب بقدر المستحق قياسا على رجوعه في العوض اذا استحق نصف الموهوب **ولنا** ان

يعق

بعض العوض اذا استحق بكون باقية عوضا عن كل الموهوب لان ثبوت اصل الملك للموهوب له مستغن عن العوض فصار
كل جزء من العوض مقابلا لجميع الهبة فلا يرجع ولكن ثبت للواهب الخيار لانه ما رجع سقوطا حقه في الرجوع لا بطلانه
كل العوض له وفي الاسرار هذا اذا لم يكن العوض مشروطا في العقد وان كان وقد استحق بعض العوض فاذ يرجع بقدر
ما استحق وفي احوالنا منع في استحقاق النصف لانه لو استحق كله رجوع بكل الهبة اتفاقا **واذا تلف الموهوب**
واستحق يعني اذا هلك الموهوب في يد الموهوب له لم يرجع مستحق **وضمن الموهوب له** قيمته المستحق له ملكه عنده **لم**
يرجع على الواهب بما ضمنه لان الهبة عقد تبرع فلا يشترط فيه التسليم **واذا شرط العوض** بان قال وهبتك
علي ان تعوضني كذا **اعتبرنا حكم الهبة قبل القبض** فبشرط التقابض في العوضين ويطلق في الشئ **والبيع**
بعده اي اعتبارا بحكم البيع بعد القبض فايد بالعيب وخيار الوهاب ويؤخذ بالشفعة **لا البيع مطلقا** اي قال
زفر لم يحكم البيع قبل القبض وبعده لان التملك بعوض في معنى البيع والمقتضى هو العتق **ولنا** اذا اشتمل
على جهتين جميع جزاهما ما انكر عملا بالشرطين فيكون ابتداءه معتبرا بلغة الهبة وانتهاه معتبرا بغيره **وان**
حقا **او در النصف** **في** يعني من وهب شاة لرجل فقضاهم فبقي بها الوهاب لله على ان تصدق بهذه الشاة
فاذا رد الوهاب الرجوع **يسقطه** اي ابو يوسف الرجوع لا يبرأ من ملكه الى الله بغيره المقر فصار كذا
لو تصدق بها وسلبا وقال لا يسقط الرجوع لانها لم يخرج عن ملكه بالتقنين فصح رجوعه كذا في النصاب الموهوب
اذا وجب فيه الزكوة خلاف ما لو سلبا بخروجها عن ملكه حينئذ يرجع الوهاب لا ضمانا على الموهوب له لان
الاستحقاق بمنزلة الهلاك كافي في نصاب الزكوة بخلاف ما لو نذر تصدق بدينه فخرجته موهوبة له فاذا رجع الوهاب
فعل الموهوب له قيمته بخبرة لانه بالذم والزم عليه تصدق بمخرج وهذا المثل مشغول بحق الوهاب فلم يوجب الوفا
بالمذمور كذا في المحيط قيد بالشفعة اذ لو دفع من غير شفعة حتى حق الرجوع اتفاقا واذا رجع الرجوع في الاصل حاز
الشفعة عن الموهوب له لان رجوع الوهاب فيها بمنزلة هبة للموهوب له الشاة المدبوعة من الوهاب من احوالنا
وان وهب عبده للمدين من رب الدين فقبضه **فسقط دينه** اي الدين عن العبد لا يتنازع ان ثبت
للرب على عبده دين **ثم رجع فيه** اي الوهاب في العبد **بعده** اي ابو يوسف الدين على العبد لان بطلان الدين
كان لعل الملك فاذ بطل الملك بالرجوع بطل معلو **له** **وابطله** اي قال محمد لا يعود الدين لان الساقط
لا يعود كذا قيل بجس اذا دخل على المدين كذا وسال ثم عاد الى القلة لا يعود **ومنع محمد من الرجوع**
اي من رجوع الوهاب في العبد **في رواية** اي رواية هشام عند لا يسقط الدين عن العبد صا كان زيادة متصلة
به فصح الرجوع فيه **او جاز** اي لو وهب جازة **الاحملها مع الهبة** **لا الاستحقاق** **له** **خل الخ** في هبتها لانه
يبيع لها لانه بمنزلة الوصف فيكون استناؤه شرطافاسدا والهبة لا تبطل بالشرط الفاسد لانه عليه السلام
حاز العري وابطل شرط العري ولو اعتق الخ لم يوجب الام حاز ولو بدو ثم وهبها لم تجز والفرق ان الخ لا يعتق
خروج عن ملك الوهاب فلم يتصل الموهوب بملكه والمدين يملك الوهاب وانصاه بالموهوب يمنع هبة الهبة وانما
فصل في العري والصدقة **وبجوز العري** وهي عري هبة شي مدة عمر الموهوب له والواهب شرطان
يعود اليه او الى ورثته اذا مات الموهوب له **للعري** وهو شئ المبرم من وهب له هذه الهبة يعني حق الموهوب
للعري في حياته **ولو رثته من بعده** **ويطلق الشرط** اي شرط العود الى الوهاب لقوله عليه السلام العري
ميراث لمن وهب له **وبجوز ابو يوسف الرقبي** وهي ان يقول دارك كذا فبقي مضاه ان من قبل يبي ولا يملك
فوق ذلك كل واحد منهما يبرأ بموته الاخر وتظهره اما حادثة لان قوله دارك كذا هبة وتملك في الحال كالعري
فيطلق اشراط استرداده **وابطلها** لان معناها تملك مضاه وتعلق الملك غير جائز فتكون الدار عارة
عندها والموهوب للمداد ونافي الانتفاع بها بخلاف العري فانها تملك في الحال والتعلق بعده لا يفسد هدا على
هذا الخلاف لو قال دارك كذا حبس وهي من مسائل المدونة وقد اهلها المصنف ولو لم يرد في قولها كان احسن

عري بالضم وضع ارا بر كشي وارن و
ويا عري بطن ركنه عري اوله و
عرك اوله في سكا عظم استم في ن فوث
او سكت منه بنم اوله وركل رقال اع
دارا وارض اياها وقال اي كنت عري
فاذمت رجعت الى احرك
اي اذ قل داري كنت عري سكتي بغير
فوري مقبول مطلق لفعل جدي
تقديره اعترتها كنت عري سكتي

كونه في طريق النقي من قبله ولو قال جميع مالي او ما املكه فلان كان هبة لان مملوكه انما يكون ملكا للغيره
بالملك وفي الواجب لو قال جميع مالي فلان وله واد وثمان في الرستاق ان كانا هبة لهما ولو قال
بالميل الي فلان لفلان بخلون في اقراره او بما جيب الي ويعرف في بيعي لو قال ما هو منسوب الي او معروف بانه
في جري مولد فلان كان اقرارا لانه لا يملك من الملك وانما المذموم منه ان ملك فلان ولكن منسوب اليه فيكون
اقرارا ويشترط القبض في الصدقة لانها تباع لا تقبل الا بالقبض وورده بصيغة لوقا مع ان المالك فيه
خلافا كما سقت في اول الباب ولا تنفع في منافع جليل التهمة كالبته ولا رجوع في اي في الصدقة لان
المقصود منها هو التوابع وقد حصل بعد القبض ولا في الهبة اي لا رجوع في الهبة للمفكر لانها في الغني صدقة
اد المقصود منها التوابع ولا للصدقة بالجرى لا رجوع في الصدقة على الغني لانه راد به التوابع او قد يكون
لمالك لضاب عيال كثير والناس يفسدون عليه لئلا التوابع وتكون الصدقة على فقيرين لان العير مصرف
والاخر واحد وهو الله تعالى كما قال الله تعالى في غناه وياخذ الصدقات وهي اي الصدقة ما يتم على غنيين
لا تحجز عندي حنيفة وقال لا تحجزني ساعلي الصدقة على فقيرين وله ان الصدقة ما يتم على الغني هبة معنى
والهبة من اثنين لا يحجز عنه اعترض عليه في هذا المقام بان هذا الكلام مناف لما سبق لان الصدقة على الغني
اذا كان كالبته له معنى كان التيسار في رجوع الرجوع في كذا جاز في البتة له مع انه قال في سبق لا رجوع في الصدقة
على الفقير لانه يمكن ان يقال في الصدقة على غني جاز في رجوع فقيرها فيهم ان غرض المصدق التوابع ومن جهة
معناها فيهم ان غرضه العوض وهو الظاهر فاعتبر الامام الاعظم هاهنا جانب الغني لانه هو المعبر في العتود
وفيما سبق اعتبار جانب الفقير ولم يجوز الرجوع لكونه مكروها ولم يعينوا الثلث على من نذر الصدقة ماله
او ملكه وقال مالك يجب عليه ارجاع الثلث لان في ايجاب الكل اضرار بالثلث هو المذهب في الوصايا والاعين
يعني ما وجبنا اعطاء الكل وقال زفر بن عبد الرحمن في الصدقة لا يخرج في المال الي النادر عندنا
في نذر ماله حسن ما نركي اي حسن ما يجب فيه الركون كالنكرين وعروض النكاح والسور فيصدق بها
دون غير هالان الله اوجب الصدقة فاعتبر ايجابه بايجاب الله خلاف الوصية لان الشرع لم يوجبها في المال
وفي المحيط لو كان له نون على الناس لا تدخل في الصدقة لانه ليس بالمطلق ولما الاراضي العترة وهذا عند
ابي يوسف والاراضي التي اخرجت فقير اخلا بالاجماع وفي الملك النكاح يعني يخرج النادر في نذره ان تصدق
بملكه حسن ما نركي وعنده لان الشرع لم يوجب الصدقة في الملك بل اعتبار ايجاب العترة فاعتبر عموم النكاح
ويحسن النادر قدر النفقة لنفسه وعياله الي ان يكتب ماله لانه لو تصدق بالكل من اول الامر احتاج
الي السؤال اما الموت جوعا وهو من رعا حش فخرج ماله اي مثل قدر النفقة لانه استهلك من مال لرمه الصدقة
به وضار دنيا في دمه كالواستهلك حال الزكوة يعني الزكوة دنيا عليه قالوا ان كان دهقا ناعسك فون سنة لان
الوقت لم يتجدد في كل سنة وان كان باجراميك فون سنة لان التجارة تنفق في بعض الاحيان فقدر شهر وان كان محترقا
عسك فون سنة كذا **كتاب الوقف** وهي في اللغة الحبس وفي الشرع حبس العين على ملك الوقف
والصدقة بالمنفعة عند الحنيفة فيجوز رجوعه كالعارة وتورث عنه وعندها حبس العين عن الملك مع التصرف
بمنفعتها فتكون العين رايعة الي ملك الله تعالى من وجه الوقف **كتاب الوقف** جازي عن الحنيفة انه غير جائز لان الوقف
لصدقة بالمنفعة وهي مبرومة فصدقة غير متصرف لكن الرواية الصحيحة عنه انه جائز فان قلت اذا كان
جوازها اتفاقا على هذه الرواية فكيف ورد به بالجملة الاسمية الدالة على خلافا فها هذه الجملة في معنى نسبة
رواية فلا بد من الخلاف لان قوله ولو زعمه لعل على جواز الوقف عنه فيكون الوقف قوله والوقف جائز في معنى
ترجم هذه الرواية عنه **ولو زعم** اي لزوم الوقف بان لا يصح للواقف رجوعه ولا لغيره ابطاله **بالنقص**
اي بحكم الحاكم وطريقه ان يرى بالوقف الرجوع بعد ما سلمه الي المتولي بحسب اعمد اللزوم عنه الي حنيفة فيجوز ان ياتي

الواقف

الواقف فيبقى بالزوم على قوله فيلزم لانه يقضي في محل حجب فيه ولو حكا جازا فلهما فلهما
الوقف لا يلزم **او بعد الموت اذا علق** اي بالوقت كان قال اذا تمت فند وقت ماري على كذا وهذا الوقت
انما يكون لازما بعد الموت بالاتفاق لا قبله لانه بمنزلة الوصية بالغة ولزوم الوصية انما يكون بعد الموت
وفي الحاشية قال الطحاوي الوقف في مرض الموت كالمعقبات بعد الموت والصحيح انه بمنزلة الوقف في العترة
يلزم عنه ويلزم عنه هاهنا الثلث لان حق الورثة يتعلق بماله بخلاف الوقف في الصحة الا ان يقول وقضها
في حياتي وبعد مماتي حجب الحجب يكون لازما حاضره ويصير لا برفه كغيره الموصي له بالحسنة في لزوم
الوصية بعد الموت فعلى هذا لا يكون لزوم الوقف منحصرا في القيد بل المذكورين ذكر الامام الحنفي والدي
جري الرسم في زماننا انهم يكتفون اقرار الواقف بان قابض يقضي بلزوم هذا الوقف فليس بشي لان اقراره لا يصير
حجة على الواقف الذي يرد ابطاله وفي المحيط لو قال ان مت من مرضي هذا فند وقت ماري على كذا لا يصح لان
تعلق الوقف بالشرط غير جائز لما فيه من معنى تلك العلة من التقراء ولو قال ان مت فاجعلوا هذه الدار
وقضها لانه يتعلق التوكيل بالشرط وهو جائز **وقال لا هو لا زعم مطلقا** اي سوا وجهه القيد بل المذكورين
اولا لانه قصد بالوقف استدامة الخير فوجبان يخرج عن ملكه ويخلص لله تعالى كالموقوف داره مسجد يكون
خالصا لله تعالى وله ان غرضه الصدقة بمنفعة ماله وذو القربى بقاءه على ملكه ولهذا اعتبر بشرط
الواقف فيه وبقي تدريره بعد في نصب العتم وتوزيع الغلة خلاف المجرد فخالص لله تعالى ولهذا
لا يمنع من منافع الملك **فيحجزه** اي ابو يوسف الواقف عن ملكه **بالقول** اي بمجرد قوله وقته من غير
تسليم اي وفي لان الوقف ازالة الملك للتقرب للملك من الله حقيقة لانه غير متصور فيصير دون التسليم
كالاتفاق ومنعنا احدنا من غيبا وشرطه اي قال حنيفة لا بد من التسليم الي المتولي لان ملكا من
الملك فصد غير متحقق فاما جاز في من التسليم الي العبد كالصدقة فان وشاخ عا رى اخره وبقوله وفي الحاشية
التسليم الي المتولي عليه كالتسليم الي المتولي **وتحجزه** اي ابو يوسف الواقف في المنافع لان الوقف عنه استأط
الملك والشيوع لا يمنع ومنعه اي حجب وقف المنافع فيما يحتمل التهمة لان القبض عنه شرط وهو لا يتم
مع الشيوع كالصدقة والهبة **ولا يجوز** اي وقف المنافع اتفاقا في المجرد والمفارقة لانه لو جاز لا يصح الي
المهاجرة بان يبي في المجرى ويكونا صلبة يوما ويمن في المفارقة سنة وتخص وتزعم اخري وما يصح
تخلقا سارا لوان لان المهاجرة في استغلا لا غير فيج **وتحجزه** شرط بالمنفعة **والولا** اي لنفسه يعني جاز
لواقف عنه اي يوسف ان يشترط انتفاعه من وقته وتولية لنفسه لما روي انه عليه السلام كان ياكل
من صدقة اي وقته ولا ياكل ذلك الا بالشرط فعلم انه مشروع الا ان لو لم يكن امينا فلتقاضى غزله ولو
كان شرط الواقف ان لا يعزله احد لا يفتى اليه لانه مخالف للشرع وقدما للضرورة من التقراء ولو صار
عدلا بعده لا ينتقل لولا لانه اليه كذا في المحيط **وخالفه** فيما ابي حنيفة ايا يوسف في الشرطين ولم يحجزهما
اما في شرط المنفعة فلان في الوقف معنى التملك عنده والتملك من نفسه غير متحقق فلا يجوز واما في شرط
الولاية فلان التسليم عنه شرط واشترط الولاية لنفسه نيا فيه ذكر حنيفة في السير الكبير والولاية
لواقف والولاية للغير وكلام الملق مشعر بان الخلاف فيها اذا شرط الواقف الولاية لنفسه وكلام المحيط
والهداية والتمتة وخبرها يصح بان لا خلاف اذا شرط الولاية لنفسه يصح واما الخلاف فيما اذا شرط
لنفسه ويمكن ان يقال وصع المسئلة فيما اذا وقف وشرط الولاية لنفسه وسلم فلا يكون اشتراط الولاية
لنفسه منافيا للتسليم **وتحجزه** اي ابو يوسف الواقف من غير ذكر تبايد **وتكون للتقراء** **المسألة**
وقال لا يجوز في الذكر لان نفس التبايد شرط اتفاقا وفيه بالتقراء لان الغني يفتقر في الوقف حتى لو صح
بالوقف على الاغنيا وحدهم لا يجوز ولو وقف على طائفة من الاغنيا لم يبعد عنهم على التقراء يجوز لغيره

شرطه فكون صلة للاغنياء في الجحيم ان الوقف ازاله الملك الى الله تعالى وهذا يقتضي التاخير ولا حاجة
الى ذكره كالاتفاق ولما ان الوقف قصده بالمنفعة وذا يحتمل ان يكون موقفا ومودرا فلا بد من التخصيص
اعلم ان الخلاف فيما اذا وقف مطلقا او على شخص بعينه ولم يذكر معه اسم الله او لفظ الصدقة حتى لو
قال هذه موقوفة لله تعالى او قال هذه صدقة موقوفة علي فلان جاز الوقف انما قال لان المراد من ذكر اسم
الله تعالى ان يكون للفقراء عادة وذكره في من ذكر الصدقة اذ الاداء الوقف على الفقراء دلالة لان الصدقة
انما تكون للفقراء وذكره فلا بد من ان يكون على شخص بالغة ما دام حيا حتى مات بصرف الى الفقراء كما في الجحيم **ولا**
يخلو في ملك الموقوف عليه وفي احد قولنا في حق الموقوف في ملك الموقوف عليه ان كان معينا لم يكن
له ان يبيعه اذ لو لم يكن كذلك لكان ميبعا لان ملك الواقف زائل عنه ولا يجوز **ولما** ان الوقف ليس بملك ولا
لم يحرر الموقوف عليه ان يبيعه كما يراهم لا يملكه فلا بد من ملكه وما ذكره منقوص بالعدد المستشري كخدمة الكعبة
وفادة هذا الخلاف في غيرهما اذا كان الموقوف عبدا او غلاما من الكسب فمقتضى على الموقوف عليه عند الشافعي
وفي غير المال عند **ابو يونس** **ابو يوسف** **ملكه عن المبيد** يعني عتقه على سبيل الله **يقول** جعلته سجدا
لان الوقف عنده اسقاط الملك **وشرطا** في زوال الملك عنه **افرا** ان يبيعه عن ملكه لان الجحد يجوز له ولما
لم يشترط بالوجبة فيه الفضا او الاضافة الى ما بعد الموت ولا يكون خالصا لله تعالى الا بالافراد **وصلاة**
واحد او جماعة في بادنه يعني شرطه ايضا في صدوره مسجدا ان يصلي فردا واحدا بعد اذنه للناس بالصلاة
بالصلاة فيه لان الصلاة كلهم فيه متعزذ فغالب الواجب ان يصلي وفي رواية عنها الشرط هو الصلاة جماعة
جمعا باذان واقامة حتى لو صلوا سرا لملا اذان واقامة لا يصير سجدا ولو جعل له اما مودنا وهو حبس
واحد فضلي فيه باذان واقامة صار سجدا انما قال لان الصلاة على هذا الوجه كاجابة الاثر في المودن لو
صلى في المسجد على تلك الهيئة وهذه الرواية في الصحة لان المساجد انما تجوز لاقامة الصلاة باجاعة اعلم ان هذا
الشرط فيما اذا لم يصلي الى قيم حتى لو سلمه قال اصح ان قصده يوجب من فحق الناس ولا يصير سجدا بل ان يصلي
هذه كذا في الجحيم **وافرا الطريق** يعني اذ جعل وسط مارة مسجدا فان للناس بالصلاة فيه لا يكون سجدا عنده
اي حيفته الا بان يطرطبه لان ملكه محتاجا بوجوبه فاذا لم يطرطبه حق العبد لا يكون خالصا لله تعالى ولهذا
لو جعل ارضه مسجدا لم يمتنع منها جرحا بغيره بل يبقى الى ملكه موقفا لا يصير سجدا دون الافرا لان الاتباع
به انما يكون بالطريق فلما روي بكون مسجدا خالصا بغيره بالضرورة كما يدخل في الاجابة بلا ذكره **وان حزب**
ما حول اي ما حول المسجد بهلاك اهله **واستغنى عنه لا بعده** ملكا اي قال ابو يوسف لا يجوز المسجد
ملكا لباينه او لورثته لان ملكه سقط عنه فلا يعود الاثر في ان الكعبة في زمان الفتنة حرمة ما حولها
بعبد الامنام ولم يرجع الى وراثته الباقي **وخالفه** رحمه الله لان ما هو المقصود منه وهو الصلاة انقطع
فخرج ان يكون مسجدا كالمسجد اذا بعث اليه في زمان الاحصار وهذا ركن الجحيم فاعلم ان الخلاف فيها اقالم
يعلم ان يعود اليه اهله وانما اذا طلع فلا يكون ملكا انما قال في الجحيم ان عهد مودنا فقال هذا
مسجد اي يوسف ومرا ابو يوسف على اصطبل فقال هذا مسجد محمد وفي الكفاية هذه الحكاية وضع الجحيم
وليس من شأنهم الطعن في حرم المسجد لان الموقوف لو كان خائرا او مغتسلا في محله فترك اهله لا يردي
الورثة انما قال في الجحيم ان محله قريب منها لان نقله يمكن ليشتمع الناس به والتمس ليس كذلك **واللزوم**
اي لزوم الوقف في الرباط وهو ما ينبغي لسكنى انا بالسبل **والحان** وهو المبنى للخدمة كما قاله الجوهري
والسقا وهو الموضع الذي يسقي منه **والمنفعة** اي يحكم الشافعي عندنا في حيفته كما مر به **وعلمه**
بالقول اي قال ابو يوسف يلزم الوقف في الاشياء المذكورة بتوكده وقتها لما مر من ان التسليم عنده ليس
بشرط لا باستعمالها فيها **وصفت له** اي قال محمد اذا سكن في الرباط والحان وشرط من السقا وقف

هذا هو الوجه في الوقف على شخص بعينه

والمنفعة جرت وقفا لانها لا تفسد فاقم قصص الواحد مقام الكل ويسوي في الغنى والفقير لانها
في العرف تكون عامة والمعروف كالسروط وكذا الوقف اذ له سكنى طلبه العلم واما الوقف او صانعه فيعلمها
الى طلب العلم لا بصرف الى العرف منهم لان في تلك الغلة مراد الفقراء عاده بخلاف ما اذا وصي غلته لطلبه
العلم وهم يحصون يستوفى الغنى والفقير لان المراد من الوصية الصلة وهي تحقق للغنى ايضا وان كان يصير
بصرف الى ذوي الحاجة منهم كذا في الجحيم اقول المراد من الوقف ان اللزوم في وصية الاشياء المذكورة بحيث لا يستلزم
عنده ولا يكتفي فيه التسليم الى الموقوف كافي سائر الاوقات وهو مختار متى شاء التسليم في حق هذا الوقف
وشرط في اللزوم استعمال الرباط والحان والسقا والمنفعة فيها وصفت له لكان اقصر واسم من التكرار لان
قولها كان معلوما بما سبق واما قول المصنف في شرطه في هذا المقام ولو سلم الى الموقوف جاز لان فعله يوجب
شأنه الموقوف عليه فشرع ان يسم هذه الى الموقوف كافي في اللزوم فبغيرها خالصة **ولا يجوز وقف كل عين معينة**
مملوكة قابلية للنقل من يد باقية يعني العين الموصوفة بالصفت المذكورة لا يجوز وقفها كمنعنا بل
انما يجوز اذا كانت عقارا عند ابي حنيفة لان وقت المنقول لا يابى ولا بد من التاخير فيه ويجوز في بعض المنقولات
ايضا عندهما وقال الشافعي يجوز وقف كل عين موصوفة بالصفت المذكورة لان المقصود من الوقف الانتفاع
وكل ما يمكن ان ينتفع به يجوز وقد عرفت من العبد الاوان وقف ما في الدمة لا يجوز وكذا وقف المتنافع
ومن الثاني ان وقف الجهور لا يجوز ومن الثالث ان وقف غير المملوك لا يجوز ومن الرابع ان وقفا مملوكا
لا يجوز ومن الخامس ان وقف ما لا ينتفع به لا يجوز ومن السادس ان وقف الطعام والدرهم لا يجوز لانها
لا تنبغي غير الانتفاع بها ولا خلاف لما في هذه الفتوى الا في العبد الرابع فخصه بالوقف لا ينتقل الى ملك الموقوف
عليه ولا يشترط كونه قابلا للنقل وعنده ينتقل فيشرط كونه قابلا لانه اقول لو قال ولا يحل ملكا الموقوف
عليه لكان اولى واي حجة اليه ايراد هذه الفتوى المتفق عليها بل لا يجزى الى ايراد هذه المسئلة وعرف قد
ان وقف الطعام والدرهم جائز بان يساع الطعام في دفع شدة مصارجه وكذا يرفع الدرهم ويصرف ما ربح
على الوجه الذي وقف **فيحجز وقف للفقراء** اتفاقا لا يستلزم بوجوب وقف المنقول باطل عند ابي حنيفة
لعدم تحقق التاخير فيه **وقا لا يجوز ما كان سعا كالا كحرفي والقر وعنده الا كره** بالفتاى جمع
الا كره هو الزرع مع الضبعة وهي المزرعة كاجاز بيع الشرب سعا للارض فبغيرها تسعة لا خلو وقف
ارضها جمع ما فيها وفيها عزة قائمة وقت الوقف لا تدخل في الوقف لانها ليست من ارباح العتار ولكن يلزم
الصدقة فيها على الفقراء على معنى المذكور في الجحيم **واجاز عهده وقت ما سعا وفي وقفه كالمصاحف**
والكتب والناس والعقود بفتح الفاء وهو ما يثبت به الجحيم **والنذور** جمع نذر **والجذارة** جمع جذرة
وقيل نذر هو السور كحل الميت وكذا الجاهل **والكرام** وهو ما يثبت به الجحيم **والسلاح** وكذا الذروع
انما اجازها مع الناس ان لا يجوز الانعام التاخير والتاخير في هذه الاشياء وجود تعامل الناس في وقفا
والقياس قد ترك بالتمام كالاستصناع اقول فيهم من المان ان وقف الكرم والسلاح غير جاز عند
ابي يوسف والمذكر في الهداية ان وقف الكرام والسلاح والزرع جاز عند ابي يوسف لو ردد الاشر
في هذه الثلاثة وهو ما روي ان عمر رضي الله عنه سئل من ظن ان الوليد حتى منع منه الزكاة فقال عليه السلام
لا تظلموا خلقا فاحبس كرامته واحذر في سبل الله وروى دروعد الا عند الات احرب والقياس انما
يترك بالنسب والنسب ورد في هذه الثلاثة فتنفى فيما وراءه على القياس **ويبقى** اي بقوله محمد **ولا يجوز**
تملكه اي تلك الموقوف في غير الموقوف عليه هذا ليجوز انما قال لان الوقف ازاله الملك الى
تأله كالاتفاق **ويحجز ابو يوسف النسخة في المنافع** يعني اذا كان الوقف مشاعا وطلب الشراكتة
يصح شراكتة عند ابي يوسف خلافا لما له ان النسخة تجوز واقرار غاية ما في الامر ان الغالب في غير

ويبقى

المكيل والموزون معني الماطلة الا انه جعل في قسمه الوقت معني الا فراد غاليا نظر الوقت فلم يجعلها في معني
البيع والتمليك ولهما ان في السنة معني البيع والتمليك في غير المتليات وهو في الوقت شمس **ويبدأ بجملة** اي
بجملة الوقت **مطلقا** اي سوا شرط الوقت ذلك او لم يشترطه لان مقصود الواقت الانتفاع بما وقده على التاميد
وهو ان يحصل ببقاء فعل الواقت بشرط دالة ولو كان شرط الواقت لا يزداد على ما شرطه **فان وقتها**
دارا على سكني ولده عمر كسأكلها لا انتفاع بها **فان انتفع** اي الولد عن عاتقها **او افتقر** ولم يقد عليها **اجراها**
الحاكم وعمرها بجملة ما ردها اليه اي الى الولد ليكون حق الواقت والموقوف عليه مرصداً بالحكم لان من
له السكنى لا ولاية له على اجارته **وليصرف ما يهدم من الوقت في عمارته فان استغنى** اي ان لم يكن للوقت
حاجة الى صرف ما يهدم اليه **جس** للحاجة اليه يحفظ ذلك المهدم الى وقت الحاجة فهو صرف اليه **فان تغد**
اعادة العين يعني صرف عين المهدم الى موضع في الوقت **بيع في العمة** اي يبعه الحاكم ويصرف ثمنه
في المرمه صرفا للبدل مقام المبدل **ولا يتم** ذلك التمن **بين مستحقه** اي بين الذين استحقوا الوقت لان حقهم في
المنفعة دون العين اذ العين ملك الواقت او حق الله فلا يصرف اليهم ما ليس حقهم **وانما اعلم**
في اجارة الواقت واستاتة جميع **شرط الواقت في اجارة** مثلاً اذ شرط الواقت ان لا يواجر وقته اكثر من
سنة راجي شرطه لانها اخرجته عن ملك نفسه بشرط معلوم فيقتد به **فان اهلها** اي ان لم يشترط الواقت
شيئاً **قبل نطق** اي قال المتقدمون جاز للموقوف ان يواجره من السنين ما شاء لم تنزله منزلة الواقت **وقبل**
تقيد اي قال المتأخرون لا يجوز لاجارته اكثر من سنة خوفاً من ان يجد الوقت ملكاً للغة العقل
المساكنه **ويجوز للفقوي ان يوجر الضياع** جمع ضيعة اي ضياع الوقت **ثلاث سنين** لان رعيته
المستاجر لا يتوفر في اقل من هذه المدة **وعمرها** اي يوجر غير الضياع **سنة** وهو قول الامام في حقن
الكبير ومقصوده منه رعايته جاب الوقت حتى اذا دعت المصلحة في الضياع ان يوجر اقل من سنتين وفي
غيرها اكثر من سنة يفعل كذا لان هذا امر يختلف باختلاف الموضع والزمان كذا في الخيط **ولا يوجر الا**
بالمثل لان اجارة الوقت بما يقص من اجرة مثله اضار الفقراء **ولا تخفص** اجارة الوقت اذا كان ياجر
مثله **ان زادت الاجرة لكثرة الرعيته** اي رعيته الناس في استجاره لان العبد هو اجر المثل وقت
العقد وقد كثرة الرعيته لان الاجرة لو زادت في نفسها العلو سعرها عند الكل تخفص الاجارة وتعتد
ثانياً ويجوز الاول المسمى الى حيا الزيادة وبالعقد الثاني اجر المثل الى انتهاء المدة مثلاً اذا كان اجراً مثل
دارا بنى عشرة درهما واعطى المستاجر اثني عشر قميصاً وخضلة وكان فيه كل قبيل وقت العقد درهما وان
زادت قيمتها بعد ما سكن نصف سنة فصارت قيمة كل قبيل ثلاثة دراهم يخفص العقد الاول ويعقد ثانياً ويحب
بالعقد الاول سنة اقتره وبالعقد الثاني قبيلان **وليس للموقوف عليه ان يوجر الوقت الا بانها**
الامر جهة ان يكون نايماً من احكام الواقت **او لاجه** بان كان قاضياً ولا يملك الموقوف عليه الا العدة دون
غيرها **فان الفقيه** الوجه ان كان الاجرة للموقوف عليه **فان مات** الموقوف عليه **وقد عقد**
اي والكان ائمه اجارة الوقت فبان انه او ولاه **لم ينسخ** وكذا القاضي اذا جره ثم عز عن بيعي المدة
لا تطل الاجارة لان كلاهما بمنزلة الوكيل من الفقهاء وموت الوكيل لا ينسخ عدة الاجارة وكذا اذا
مات الواقت وهو الذي اجر **ولا يغير** اي لا يعطى الوقت عارية لان في اعارته ابطال حق الفقراء **ولا رهن**
لان فيه تعطيل منافعهم **وان ائلف منافعهم او عصب حقهم** ويعطل عن المنفعة **بما** **والفقهي** **وجب**
النظر اي صان اجراً مثل واجب على المشتري والغاصبه **وه** يعني نظر الوقت **وتجوز الشهادة بالشهر**
اي بالسنة مع **لا غنا** اي لانا اصل الوقت لا يولد من غير ذلك لاوي الى استهلاك الاوقات العدة وفيه
احد الفقيه امر بالثبوت وهذه الشهادة انما تسبق اذالم يفسر الشاهد بان شهدا بالسماع فان ضررها لا يقبلها

بالعقد

القاضي في باب أصل الوقت لأن الشهادة على شرط الوقت واجبة لا يجوز بالتسامح كذا في الحاشية وأما العلم
كتاب الغصب وهو في اللغة أخذ الشيء وترا مالا كان أو غيره وفي الشرع أخذه ما لا يتقوى
 بغير إذن المالك بأثر الذم فيه عند أو قصرها كما إذا استخدم عبدا في رما ملكه ولو جلس على سباط عبده لا يكون
 غاصبا لأن يد المالك لم تزل عنه ولا قصرت لأن فعل المالك وهو البسط باق يجب على الغاصب رد عين المقتصر
 ما دامت باقية في مكان **عقده** قيد به لأن القيمة تختلف باختلاف الأماكن **فإن هلك المقتصر** أطلق المالك
 لئلا يولد ما إذا هلك بفعل الغاصب أو غيره **ضمن مثله أن كان مثله** لأن فيه رعاية حق المالك صورة ومعنى
ولا قيمته بالنسبة إلى أن لم يكن له مثل ضمن قيمته رعاية كناية العيني وهو المالك **يوم غضب** قد به
 لأن سب الضمان وحده **وإن نقص المقتصر من النقصان** اعتبار البعض بالكل هذا إذا كان النقصان
 في عين المقتصر وكان غير ربوي حتى لو كان النقصان بأثر أجمع السعر لا يضمن بعد رده إلى مكانه أو كان النقصان
 فيما يجري منه الربا لا يضمنه لأنه لو ضمنه مع استرداد الأصل كان اعتبارا عن الصيغة ولا قيمة لها في
 الأموال الربوية **وإن أقطع المثل** عن الأسواق أو عن أيدي الناس بأن كان المقتصر رطباً فأنقضى أو أنه
 وجب عليه القيمة **فوجب يوم القضا** يعني بغير قيمته التي في يوم الخصومة عند أبي حنيفة لأن وجوب القيمة
 إنما يظهر بقضا القاضي فغير قيمته يومئذ **وتغير أبو يوسف يوم الغضب** لأن سب وجوب القيمة هو الغضب
 فيغير قيمته يومئذ **ولا الانقطاع** يعني عند محمد بغير قيمته يوم الانقطاع عنه لأن العز عن أداء المثل يحق
 به **وإذا ادعى المالك** أي هلاك العين المقتصرة حسبها **الحاكم حتى يعلم أنها لو كانت باقية** أظهرها لأن الأصل
 هو النفا فلا يتغير قوله منه **ثم قضى عليه بالبدل** وهو القيمة لستوطر العز عنه كالأصل هلاكه **وإذا**
غيب المقتصر أي جعله الغاصب أو غيره غائبا حتى صار كالملك **فقضى عليه بالقيمة** كذا ياء أي حكم بانه
 صار ملكا للغاصب حتى لو ظهر المقتصر صار للغاصب احتج به وقال القاضي لا يصير ملكا له لأن الغضب
 عدوان محض فلا يكون سببا للملك الذي هو نعمة كان المدين لا يصير مملوكا بالغضب **ولنا** أن الغضب منه
 ملك بدل المقتصر **دنا** أو جاب أن ملك الغاصب ذات الغضب بحيث لا يرد كافي سبب للمال ولا ملك الغضب
 لم يثبت قصد البطلان في ضمن الضمان وأما المدين فلم يكن قابلا للقتل فجعل البدل مقابلا لتوابع المالك عند قتل
ويقبل قوله أي قول الغاصب **مع قيمته في القيمة** لأنه ينكر ما يرد المالك من زيادة قيمة المقتصر **لأن**
يبرهن المالك أنها أكثر مما يقول الغاصب من المدة أو قيل بالقيمة فإن أقام الغاصب البينة لا تقبل
 لأنها تنفي الزيادة والبينة على الشيء لا تقبل وفي النهاية قال بعض متأخري القائل لا يسطر البين كافي من الموع
 إذا ادعى زواله وبعده وهذه المثلة مسئلة من الشارع من فرق بين هذه المثلة وبين مسئلة الويلغة وهو الصحيح
فإن ظهر المقتصر وقيمة أكثر من المضمون **وقد ضمنه بنكوله** أي بنكوله لغاصبه عن البين أو بقوله **للمالك**
أو جينة أي أقامها للمالك **فلا خيار** أي للمالك في نفسه لأن رد ماني بالماء له بهذا القدر فيكون العين ملكا
 للغاصب أو يقول **الغاصب** يعني إذا كان مضمونا يقول الغاصب **مع قيمته** **جزء المالك** يعني أعضاء الضمان
 أو الآخر أي أحد العين **ورد العوض** سواء كان قيمة العين أكثر مما ضمنه أو مثله أو أقل منه عند القومين
 ولا يكون كذا ذكره في غير موضع لأن رد ضام هذا القدر لم يتم وإن برهن كل منهما على هلاكه عند الآخر أي لو أقام
 الغاصب بينة على أنه رد المضمون إلى المالك فملكه عنده وأقام المالك بينة على أنه هلك عند الغاصب **يرجع**
 أبو يوسف **للمالك** أي جينة لأنها مشتقة الضمان **وزعم** محمد جينة الغاصب وهذا ظاهر المذهب لأن
 الضمان ثابت جنس الغضب فلا حاجة إلى اشتراط لكن الغاصب يرجع زواله والمالك ينكره فبينة الغاصب
 تكون أولى **ويضمن الغاصب ما نقص العقار** **المنفعة** وسكانه كالأقل ترجاه ولم يصح للزراعة
 لأنه فضل في العين أو إنهم أرادوا سكنه لأنه اتلاف ووجه يضمن الضمان اتفاقا **ومنعه** أي جده الغاصب

الحاج

بهلاكه اي بهلاك العتار كما اذا غلب الجليل على الارض واهدم بناء الدار بافة سماوية وقال لا ينض له
 ان الغاصب لما ابتد لنفسه من ازالة المالك من المنتفعة به فصدق عليه حد الغصب فيلزم ضمانه **ولما**
 ان ازالة اليد عن العتار غير متقوية لانه لا يخلو وانما يتصور فيه منع المالك عنه وهذا يقتضي في المالك
 لا في المحل فلا يجب ضمانه كالموجع المالك عن مواشيه بعد اقتلت **واذا تغيرت العين بفعل الغاصب حتى**
زال اسمها وعظم منافعها وهو كسر العين وفتح العتار الجوز عظم غلظه **ايها** اي يجعل الغاصب مالها
 لشكر العين وقال الشافعي لا يملك المالك صاحب اصل وهو العين والغاصب صاحب وصف وهو الصيغة
 فيخرج صاحب اصل فلا يزول حقه عنه **ولما** ان الغاصب احرق في المعصوب صيغة متقوية فحرقه فامسها
 من كل وجه فارتفع على الاصل الذي كان من وجه لثواب اسمه وعظم منافعها **ولا يخلع بها** اي الغاصب يملك
 العين حتى **يودي البدل** او تراصيا على مقدار اواراه المالك عنه او يحكم الحاكم بالقيمة اذا لم تكن حاصلة
 بهذه الاشياء وانما يجوز الاتخاف قبله لان في الباحة الاتخاف بها فتح الباب للغصب فحرم الاتخاف لكن نظر للغاصب
 جبرها وهبتها لانها مملوكة بحقه فحظوه كالمعصوب بالبيع الفاسد وهذا وجه الاستحسان **والقياس** **الحل وهو**
روا عن ابي حنيفة وهو الحسن وقول زفر لان الغاصب ملكه باحدا الصيغة له وهو في نفسه مشروع
 وانما حرم هذا لوجوده في مال الغير فاشبه الاصطحاب بقبول الغير ليعمل انتفاعا بها والصرف فيها وهذا الوجه
 او باعتبار جاز كالودع **شاة فطيمها او شواها او طحن خنطة او زرعها او خبز دقيقا او جعل الصنارة**
 عبد المزة يجمع انا والحزم **سها او بني على ساجته** وهي خشبة يتخوم بها موضع تحت الشاة او عصير يتونا
او عبا او غزل قطنا او خبز غزلا وهذه الاشياء تشبه لان الاعيان الغصوبة المتغيرة بفعل الغاصب تغيرها
 ظاهرة بعد الساجته واما تغيرها فلا ياتى كانت ثقلية والاذمار من العتار ولهذا يتجنى بالشفعة
 فكونها كامن وحده ومتغيرا من وجه والتغير يوجب انقطاع حق المالك وهو على ما بهد الضرف فانه قد
 تخلفا للشافعي وهو يفتي بالتقصان وفي الخبر قال المازول المالك عن الساجدة اذا كان يفتيها اقل من قيمة الشاة واما
 اذا كان اكثر منها لا يزول ملكه عنها **وان غضب بها** وهو ما كان من الذهب غير مصروب فادامه بكون دينار
 لا ياتى نورا الا للذهب وبعضهم يقول للفضة ايضا كما في الصحاح **فصاعدا اية او صرعا دنانير واي**
للمالك عند ابي حنيفة **وقال المالك** **والغاصب** **وعليه المثل** لانه اذا حدث فيه صيغة متقوية كما سبق بانه
 قريبا **وله** ان اسم الذهب والفضة لم يزل عنها وكذا لا يزول معناها وهو المشقة فلا يكون في حكم الهالك على
 ان الصيغة غير متقوية في الاموال الربوية ولهذا لو غصب حليا فكسره ثم رده الى المالك لا يضمن **وان ذبح شاة**
غيره او قطع عضو منها فان شاة المالك اخذها وصنعت فضاها او سلمها الى الغاصب وصنعت فضاها
 لان في البيع اطلاق بعض الاعراض من الشاة وهو الدر والخل واما بعضها وهو اللحم وفي ذكر الشاة اشار
 الى هذه الحكم في ما كوكب اللحم واما اذا لم يكن كذلك يضمن جميع قيمتها اذا قطع طرف العبد المعصوب فلما كانت
 ياخذ مع ارض المتقوع لان الادعي يجمع به بعد قطع عضوه ولا كذلك الدابة الغير المملوكة **وان حرق**
توباخرقا فحشا وفي الحديث وهو ما استكف او ساط الناس من لبس مع ذلك الحرق ليس بصدقه وفي الهبة
 الصحيح ان الناحش ما ينفوت به بعض العين وجب المنفعة بان كان يعطى للشار قبله وبعده لا يعطى له ويعطى
 للفقير **والله** اشار بقوله **فان يطل عامه منفعة** وانما ينفوت به بعض العين من حيث الظاهر لان الكؤوب
 اذ ينفوت من اجزائه شي لا كماله **فمنه** اي المالك الغاصب قيمته لانه استهلك معنى ولو اخذه المالك يضمن
 نقصانه فله ذلك لان عينه مع بعض المنافع قائم **وان كان الحرق سيارا** وهو ما لا ينفوت به شي من المنفعة
 بل يدخل فيه نقصان عينه معيار المنفعة وهو تقوى الجدة لا غير **فمنه** نقصانه لان الغاصب دخل فيه
 عينه هكذا الحكم في كل عين من الاعيان الا في الاموال الربوية فلا يضمن التقصان متغيرا لانه

يودي الى الربا فان المالك لم ينفقها اذ يملك العين ولا يرجع بشي على الغاصب وبين ان جعل العين اليه ويضمنه
 مثله او قيمته واي اخراج المالك الربوية اشار بقوله ان حرق توباخرقا لا يجرى فيه وفي الخبر
 هذا اذا لم يجد فيه صيغة وان جدد هادبا خاطبا يضمن قيمته لا تقطع حق المالك عنه **وان ي**
الغاصب في ارض او عرس فرعها اي الغاصب لارض المعصوب لانه شغل ماله العين حيا او مرسه
 بعد اذ نه وذاعه جازر **وسلمها الى مالكا فان نقصت** اي الارض بسبب التفرغ **كان للمالك ان يضمن**
قيمة عرسه او بناءه **مقلوعا** اي مستحقا للقتل ومعرفة ذلك بان تقوم الارض بلا شاة وتقوم منها ما يمول
 صاحبها بقلوعه فيضمن للغاصب ما جاز من القاتل **وتجوز له** اي البناء والعرس ملكا للارض وفي الهبة
 هذا اذا كان قيمة البناء اقل من قيمة الارض واما اذا كانت اكثر منها يضمن الغاصب قيمة الارض ولا يضمن
 بقلوعه كما اذا كان قيمة البناء اقل من قيمة الارض واما اذا كانت اكثر منها يضمن الغاصب قيمة الارض ولا
 يضمن بقلوعه كما اذا اتلفت وجازر زبد لولوة عمره وفان كان قيمة الدجاجة اكثر يضمن زبد لولوة عمره
 وان كانت بالعكس يضمن عمره وقيمة الدجاجة **ويضمن المسلم قيمة ما تلف من حره** وكذا اذا تلفت خنزيره
والذي اي يضمن الذي يملكه **اي مثل الحر** اذا تلف حره **اي** فان تلفت خنزيره يضمن قيمته وقال الشافعي لا يضمن
 قدر الجوز لانه لو تلفت مائة دية لا يضمن اتفاقا وفيه الذي لا يوافق لانه لو تلفت مائة دية لا يضمن اتفاقا
 سقط في حق المسلم فكذا في حق الذي لا يملكه لان اتي الاحكام **ولما** انما حره والخنزير ما لان متقوما في حق
 الذي وخنزير ما يورون بتركهم ومائة شاة فيكون مقتضى ان اذا اتلفها الا ان المسلم يضمن الحق بغيره لانه متقوع
 عن غلظها وتلكها اهله **اي** الذي يملكه **اي** الحر يملكه **اي** الحر يملكه **اي** الحر يملكه **اي** الحر يملكه
 دية بعد اذ حره **اي** الحر يملكه **اي** الحر يملكه **اي** الحر يملكه **اي** الحر يملكه **اي** الحر يملكه
 لانه لو سلم صاحب الحر يملكه **اي** الحر يملكه **اي** الحر يملكه **اي** الحر يملكه **اي** الحر يملكه
 باسلامه ولم يوجبه من موجب الضمان بعده فلا يجز عليه قيمته او طهر ما عدا ما عدا عن تسليم مثله وجعله
 قيمته كما لو اتلف المسلم الذي **والقولان** **روايتان** عن ابي حنيفة **ولا يضمنه** اي ابو يوسف المثلث
زق يعني زقا فيه حر المسلم **شاة** **لا يقرها** زنيا عن المنكر **وخالفه** محمد فقه بالحق لان الضمان لا يجب في
 الحر اتفاقا لاني يوسف اذا كان مورا في الاراقة وقد لا يتيسر ذلك الا بالحق فيكون ما دونه ولحمه وان
 الاراقة ممكنة به دون الشق فيضمن الزق لانه ما من متقوع الفتوى على قول ابو يوسف **وان كسر معزة** **فا**
 وهو نوعان من الطنابير تحذره اهل اليمن والمراد به هنا ما كان الله له وكل من يمار والذوق وغيرها يعني ان كسر
 معزة المسلم **لغيره** **اي** لغيره **اي** لغيره **اي** لغيره **اي** لغيره **اي** لغيره **اي** لغيره **اي** لغيره **اي** لغيره
 لمعزة فانه معزة كما ياتي في البيت لا لله فله من ماله من الموت والشروع بل الوجه ان في الجوار والمجور
 متعلقا بضم من يعني يضمن قيمته غير صاحب الله وقال لا يضمن فلهما الحق كجرح المسلم لانه لو كسر معزة
 للذي يضمن اتفاقا بالقيمة وكذا لو كسر مملوكه لانه ما من متقوع في حقه وما طيل الغزاة او الله الذي يبيع
 صرجه في العرس فكاسره ضامن اتفاقا بالقيمة يبلغ وفي الهبة لا يضمن الذي بالكرافا كان يذون الامام ولا
 باسرها يهدم البيت على من اعتاد السق وراق عصيره قبل ان يشتد والفقير على قولهما **لما** ان العرفه معد
 للنساء فسقط تقويمه كالحجر **وله** انه اتلف ما لا يتقوع به من وجه اخر سوى اللابو والمقصية فضاها في
 فعله فوضعت قيمته غير صاحب الله كما اذا استهلكه لانه معصية **ولو اتلف المعصوب من ماله الغاصب فله المالك**
 وهو على ما اظهره في رده من ماله سفر **فادي** **اجعل** **منعه** اي ابو يوسف المالك من الخرج **اي**
 رجع ما اداه على الغاصب **وخالفه** اي قال لهم يرجع لان سببا جرحه وجده عند الغاصب فارجع عليه
 كما اذا افدي المالك من حياجه وحدث عند الغاصب ولا في يوسف ان الرذل للمالك فكان ارجعه عليه وهذا

ان يكون المتقوع في البيت الربوي
 لا يكون متقوعا في الارض
 وقال انه على خلافه
 على

ليس ضمان والمذا كان منها ما يحضه ومشتريه منه اي من اشترى العبد المصنوع من الغاصب ان اعتقه
نجا جازا للمالك البيع والعقود جازا عند ابي حنيفة وابطله اي بطله اي بطل العتق في المشتري منه لان الغاصب
لو اعتقه ضمن للمالك فتمت له بغير عتقه اتفاقا ولان المشتري من الراهن اذا باع او اعتق لم يجز للمشتري
تعد البيع او العتق اتفاقا وقد باعوا في المشتري لانه لو باعه من اخر فم اجاز للمالك البيع الاول لم ينع
البيع الثاني اتفاقا ولو باع الغاصب من رجل ثم اشتراه ثم اجاز للمالك البيع الاول لا ينع البيع الاول
ولا الثاني لما عرف في البيع الفاسد اذا وصل البيع الى الباع باي وجه وصح جميع البيع وقيد بوجه ثم اجاز
لان المالك لو لم يقره ومن الغاصب قيمته بعد ما اعتق المشتري منه لم ينع عتقه في رواية عن ابي حنيفة لان
المالك ثبت للمشتري في صورة الاجارة من جهة المالك وفي صورة العتق من جهة الغاصب وبطل الغاصب
للمصنوع ناقص بشئ مستند والمستندات من وجه دون وجه ولهذا ينعكس بعد العتق اكساره دون اولاده
والمالك الناقص في نفوذ البيع دون العتق كماله كالمستند قوله عليه السلام لا ينعكس ان ادم والمشتري
من الغاصب لم ينعكس بعد ولا ينعكس ان بيع المصنوع بعد ملكا موقوفه اجمالا اجاز للمالك البيع فند من
حين العتق جازا اعتقا قبله لصدقة المالك او قطع جازا قطع الغاصب يري المصنوع والمالك ينعكس
عند ابي حنيفة اي اذ قيمته ان سلم اليه اي ان سلم المالك المصنوع الى الغاصب الجاني وان اسكره فلا ينع
من النقصان وقال لا يسكر ويأخذ النقصان في اليد لا ينعكس قطع احداهما لانه يسكر كخفة ويأخذ النقصان
اتفاقا لهما ان الغاصب جازا على ماله فيجوز للمالك ان ينعكس اليه ويضمنه قيمته ويمن ان يسكر ويأخذ
النقصان كما اذا حرق ثوبه وله ان ضمان الله من مساو ضمان كل اليد فان اسكره كل اليد لم ينعكس كخفة
اليه ليل يجمع البدل والمبدل منه في ملك واحد بخلاف عتق ثوب لا ينعكس النقصان لا ينعكس قيمة الثوب
في عاتر المصنوع مساهمة لان ضمان الله في النقصان اتفاقا في يده عليه فتمت في سكره وانما
سبق وانما الخلاف في امساك مع تضمن النقصان فلو قال المالك لا يسكر مع تضمن النقصان لكان اولى واما
احتاج الجار اذا قبلها او دفع الغاصب حصة ماله قيمة كالتقضى والعقد ثم استهلكه في يده عن
ضمانا جازا عند ابي حنيفة وقال لا ينعكس قيمته طاهر اي قيمته جازا حوان من يده غدره نوع او معناه يضمن قيمة
جله بدو بخ وياخذ ما زاد من الداغ فيه في ماله قيمة لانه لو دفعه ماله لانه كالتقضى والتشيس واستهلكه
منه اتفاقا قيمته بدو بخا وقد ربطا لانه لو اراد المالك ان يتركه على الغاصب ويضمنه قيمته جل بدو بخ
فلك اتفاقا لان جل المشتري قبل الداغ لانه لا ينعكس له وقد استهلك الغاصب لانه لا ينعكس اتفاقا واستهلكه
غيره يضمن اتفاقا لهما ان النقصان لا ينعكس ما لا ينعكس كالتقضى لانه لا ينعكس له واستهلكه غيره وله ان تقوم
الجل يحصل به الغاصب وحده فانه في حقه المصنوع لانه لم ينعكس من متقوم قبل الداغ والاصل وهو
المال غير متقوم عليه بالانفاق فلا ينعكس كالتقضى لانه لا ينعكس له لانه ليس للغاصب فيه شيء متقوم بخلاف
مالوا استهلكه غير الغاصب لان الاصل متقوم عليه فكل الشئ وفي النهاية لو جعله الغاصب بعد بلوغه فوافان
كان جازا في وجب عليه قيمته يوم العتق اتفاقا وان كان جازا منه فلا ينعكس عليه لانه سكره ومعناه
يعمل الغاصب وفي التباين ينعكس ان جازا هذا على الخلاف ايضا لانه استهلكه معني والسواد في البيع نقصان
يعني من غضب ثوبا وصعبه اسوداه على من نقصان عند ابي حنيفة فلو ان المالك ان يضمنه قيمة ثوبا يضمنه كما قال
خرقه وقال لا ينعكس نقصان في جازا للمالك الثوب المصنوع ويعني ما زاد الصنع فيه وقيل هو اختلاف في مال
لا اختلاف برهان لان الناس كانوا لا يلبسون السواد في ريشه ولعله نقصانا وفي ريشه كانوا لا يلبسون السواد
زيادة وان صبغوا حرا اوله اخلط سوادا حتى فان غدا المالك احدها ورد ما زاد الصنع وفي
فيها او ضمنه قيمة ثوب ايضا وانما جازا لان في اثبات هذا الخيار رعاية للجانيين ومثل السوق لانه ينعكس وقيل

جيب القيمة في السوق ايضا لانه تعذر بالتالي فلم ينعكس مثليا كغيره في الميسر لكن التفاوت فيه قليل فلم يخرج
عنه مثليا وسلم اي التوب والميسر الى الغاصب في البيع لان التوب لو انصاع بالقاء الرخ لا خيار له
التوب بل يورده في قيمته الصنع الى صاحبه لانه لا ينعكس في يده كذا الجواب وان اطعم الغاصب المالك
ما عصفه منه ولم ينعكس الغاصب المالك لانه طعامه يورده منه اي يكون الغاصب يراعي ان ينعكس وقال
الشافعي لا يورده لانه لا ينعكس يورده من غير ولا لانه لم يعمل على اكله اذ المرء يربح في كل مال الغير ما لا يربح في ملكه
نفسه ولنا ان عين ماله وصل اليه فلا ينعكس ثانيا والعزرا انما وقع من حمله باطعامه فلا ينعكس وكذا الخلاف
فيما اذا ربح الثوب المصنوع بملكه ولا ينعكس زوايد المصنوع يعني ما زاد عند الغاصب على المصنوع اذا ملك
لا ينعكس عندنا مثليا اي سواء كان الزيادة منفصلة جازا منفصلة عنه كالماله والثمر وغيرهما الا بالتقدي اي
تعد الغاصب في تلك الزوايد ان المالك او ينعكس بعد الطلب اي منع الغاصب من ان يبيعها لانه ينعكس عليه ايها وقال
الشافعي عليه السلام مطلقت لان العصب عندنا انما ينعكس على ملك الغير بغير اذنه وهو صادق على الزوايد فكون
مضمونة ولنا ما جازا من ان العصب انما ينعكس على اليد المملوكة باليد المملوكة على التي وهذا غير صادق على الزوايد
لاننا لم نمن في يد المالك جازا في يدها فكون امانة فلا ينعكس الا بالتقدي ولا المنافع اي منافع المصنوع بغير متقوم
عندنا استوفوا ما او عطلها اي سواء صرقت تلك المنافع الى نفسه كاداه غصب دارا فكن فيها سكر او عطلها
على ملكها كما اذا استسكرا سكر او لم يسكرها وقال الشافعي هي مضمونة في الحالين فله اجر المثل لان المنافع متقومة
في العتق والجازرة والغاسدة فكون مضمونة في المصنوع ولنا ان العصب غير متقوم في منافع المصنوع لانها
خادعة في يد الغاصب فلم يوجد اذ المالك يرضى فلا ينعكس مضمونة والزوايد والمنفعة لا ينعكس البيع والبيع
يعني اذا زاد المصنوع عند الغاصب زيادة متقومة كالسكن والجمل ثم باعه وسلمه الى المشتري فان كان قابلا
اخره صاحبه وان كان هالكا فهو الجازا وان شاعنى الغاصب قيمته يوم العتق وان عاثره المشتري قيمته
يوم العتق وان قل له الغاصب منه مع الزيادة من الختان فليس للمالك ان يضمن الغاصب قيمته يوم التسليم عند
اي حنيفة وقال لا ينعكس لان المنفعة مضمونة بالبيع والتسليم اتفاقا لانها كانت امانة في يده ويضمن
الى الغاصب مستقرا وفيه بالتسليم لانه اذا باعها ولم يسلمها لا ينعكس اتفاقا لهما ان التسليم في يد المالك ينعكس
استرداده المصنوع مع الزيادة فصار مستقرا في يده فبعضها كالبيع المنفعة بالتقدي وله ان البيع لم يورده على
الزيادة لان الوصف لا يتاثر به من الثمن فلا ينعكس بخلاف المنفعة المضمونة بالبيع فله حصة من الثمن ويضمن
على ثبوت الجيوب ما عصفه اي ان ينعكس لان نقصان ينعكس لازما ومقدرا وما هاهنا لازم الجازا التي جعلت عند
الغاصب بالولادة الا ان ينعكس في الولد غيره اي كون في قيمة الولد فاخير نقصانها فنسقط اي الغاصب عن
الغاصب اذا اخرج بالولد وقال الشافعي لا ينعكس وهو الثمن لان الولد ملكه وما فاته من ملكه لا ينعكس كما
اذا حصى غيره فاذا زاد قيمته وله ان سبب الزيادة والنقصان واحد وهو الولادة فلا ينعكس نقصان
كان اليه باع من المبيع من ملكه ويخرج الثمن فيه ولا ينعكس نقصان حتى لو شهد على بيع شيء بثلث القيمة ثم رجعه
بعضا شيئا واخفى ليس يورده منه عند المعاينة وانما رغب به بعض الجاهل لظنهم ان الخفي كالحق يجوز حمله على
الاحنية فلا ينعكس زيادة في المائنة لانها انما تحقق برغبة العامة فلو كان قيمة العلوم يوم حضا حسانه فصار
الغاصب البراءة فاحجب ان عاثره الغاصب حسانه وان عاثره الغاصب حسانه فاحجب ان عاثره الغاصب حسانه
المصنوع من زوايد الغاصب فزوايد الغاصب الى ملكها كانت في نفسها فله اي على الغاصب ضمان
قيمته يوم العتق عند ابي حنيفة وقال لا ينعكس الجبل اي عليه ضمانه كذا روي قولها فاحصى خان لان الرد
قد صح مع الجبل ولكنها معيبة يجب عليه نقصان العيب ثم هلكا بعد حصوله حاصلا في يده فاحصى خان لان الرد
يبطل جازا لو ردت عنه ثم رد هاتجلا ومات لا ينعكس قيمته فانه لا ينعكس لان الحرة لو حلت فزاد لا ينعكس

في البيع

عن

على هلاكها او سقوطها من حوزة فبعض لانه يصير من افضا في الدعوى فلا تسع واما لو انكر كون الودعة عنده
فقبل جنة لانه اذا هلك لا يكون عنده فلا يصير من افضا من اقام المدعي عليه الجينة على انه
او فاه فقبل جنة لانه لا يكون عليه من مضي اوفاه **ومعنا الضمان عن المودع** **بالحجود** اي بانكار الودعة
في غيبة المودع وهو كسر المال المالك وقال زفر بنين في غيبة المودع لانه لو كان حاضرا او قالا انكار
لنصف اتفاقا لانه اذا انكر وصار غاصبا فبعض **ولنا** ان انكاره عند غيبة المالك كان كخط الودعة خوفا
عليه من طمع فلا يكون موجبا للضمان بخلاف حاضرة **فان تصرف فيها فخرج بطيبه له** اي جعل الويوت
التي طيبها المودع اذا ادرك الضمان او سلم عنها بان باعها ثم اشتراها ودفع الى المالك او سلم له فضل الثمن له ان
شترط طيب المودع الضمان لا غير وقد وجدنا بالتصديق فيها فكون هذا يخرج ملكه فطيب له **وامرأه بالنقد**
بلا اي انما يصير ملكا له بآراء الضمان مستند الى وقت وجوده والمستند ثابت من وجه فيكون الزرع حاصلا
من حله واداره من وجه فيصدق جليله ثمرة نظره في اذ ادفع المودع حصة من مال الودعة وهي الدار والغير
فانفردت بها بحسبها من مال نفسه في طمعا بالباقية من الودعة صار ضمانا للودعة كمال فاد الخبز بالان كمالها
ودفع الباقي لا يطيب له زرع الحسب في السابقة عندها وبطيبه عنده من الحياقي **ولا نغدر من السفر بها**
اي بالودعة وقال الشافعي منع من حتى لو سافر بها فملك لا يقين عنده وعنده يقين **له** ان المالك قد ملكه
والمخالف ان الودعة تحتفظ في المصير فيقتد به الا بداع وان كان مطلقا **ولنا** ما يجي في قوله من ههنا
فله ذلك اي للمودع السفر بالودعة عند اتي حقة سواء كان حيا او لا **مع الامن** اي من الطريق **وعدم الربى**
اي في صاحبها عن السفر بها فبدها لانه لو عدم الامن ووجد الربى لا يباقيها اتفاقا **ولا ان لم يكن لها**
حبل بفتح الحاء مصدر الى قتل **وموت** اي اجرة جزاء الشطط وقوف وهو فله ان يباقيها وان كان لها حبل
فليس كده حتى لو سافر بها يقين او رد المصنف فلهما على الاطلاق والمذكور في المحيط ان عندني يوسف
اذا كان له حبل وكان السفر بعيدا فليس له ان يباقيها ولو كان قريباً فله ان يباقيها لان موته تباينه
ساقطة عن الاعتبار وعندها لا يباقيها في الحالين اعلم ان خلاف المتن فيما اذا لم يكن له بين السفر والاقام
من حبل حتى لو كان له بد منه فليس له السفر بها اتفاقا وقد فيها اذا كان الادباع غير معتد بحبل لانه لو كان
معتدا به فليس له السفر بها اتفاقا **لها** ان الودعة التي بها حبل صاحبها غير راض بالسفر بها ولا بالتأجيل
صريح من اجرة الودعة فصار كالموت بها صريحاً عن السفر **ولم** **المودع** ما مور بالموت على الاطلاق ولنا
له كنه خطها الا بالسفر كون ما دونها دالة **لان اودعه** **مكلا او موردا** **واو غاب** **واخذ** من المالكين
وطلب **الاخر نصيبه** **فرفع اليه** **هو** اي المودع **ضامن** عنده اي حقة وقال لا يقين فيه بالمكمل والموزون
واراد بها ما يكون مثله لان الدافع في غير المالك ضامن اتفاقا لان في غير المالك ما دة من كل وجه وفي المتن
معنى الاقرار بالغالب ولنا ان المالك لا يكون في المطلق ان يباقي نصيبه بل راضا الاخر ولا فضا لها ان الحاضر
طلب نصيبه فبدها كالموت المشترك فلا يقين به **وله** **ان للمودع** قسم المال بغا من الغايب وهو
ما كان مأمورا بالحفظ لا بالتسليم فبعض نصيبه بخلاف الذين المشترك لان المالكون يسلم اليه مال نفسه لان
الذين يقين بماله فليس فيه قسمه على الغايب وله الوفاق رجل المليون وكلني فلان يقين الذين منك فصدقه
تجبره المتأصلي على الاداء وان قال للمودع وكلني فلان يقين الودعة منك فصدقه ثم اني عن تسليم تجبره
القاضي **او اودعها ما ليس يعني** **لواو** **رجل شامي** **يقيم عند رجلين** **فاقتسمه** **ودفع** **احدهما قسمه** **اي**
مكر **الثاني** **اي نصيبه** **اي سزجه** **هو** اي الدافع **ضامن** عنده اي حقة وقال لا يقين واما الثاني فغير
ضامن اتفاقا لانه مودع المودع وهو عارض من عنده **لها** ان المالك جعل راضيا بها ايتهما في حقل الودعة
لعلها ان اجتماعها في مكان واحد مستعد كاجل راضيا باقتسامها لانه العتيق فلا يقين بالدفع وعلى خلاف

البيت عريش
اقام له

جميع

المرئبان

المرئبان والعدلان والوكيلان بالقبض اذا دفع احدهما ما من قسمته الى صاحبه **وله** ان المالك امرهما
بالحفظ وحفظهما فيما يقيم انما يكون بالقسمه فعل راضيا ولا يقين عليها المباشرة لان في المباشرة يوجد خط احدهما
لاخطها وان كان اليها جعل ودعية الاثنين **لا تقم حظه** **احدهما** **بآراء** **الاخر** **اتفاقا** لان احدهما
على حظه الجميع مستعد فكل المالك راضيا بالمباشرة **ونصن** **تسدي** **المليم** **الصبي** **والعبد** **المودعين** **ما اتفاه**
للمالك **يعني** اذا اودعها رجل شيئا فاتفاه حكم الويوت نعمتا في الحال فيباع العبد فيه **وقال لا يقين العبد**
وحده **بعد العتق** **ولا يقين الصبي** اصلا اراد بها المحجورين لانها لو كانا مادونين لجرهما الودعة نعمتان
في الحال اتفاقا مادونين باخذ الودعة لان المادون له في الحاضرة ليس بمادون في اخذ الودعة لانها
لست من الحاضرة وقيد كونها مودعين لانها لو اتفاه اودع عبد الاب والمولى نعمتان اتفاقا وهذا يتلوهما
لان الودعة لو تلت في ايدهما لا يقينان اتفاقا وفي الميسر لو كانت الودعة عبد فتملكه الصبي يقين اتفاقا
والفرق بين العبد وغيره ان المولى لا يملك روحه فلا يملك شرايطه عليه غلا في المان والمراد من الصبي الذي
يعقل فلما الذي لا يعقل لا يقين اتفاقا كذا ذكره في الاسلام وصاحب الهداية وذكر صاحب المحيط من بعض
متأخري ان الخلاف في صبي يعقل وليس الامر كاطول اخلاق في الكل واحد وعلى هذا الخلاف الاقراض والاعارة
وفي الحياقي العبد يشبه المديون وام الولد واما المالك استخذه من ليس باهل للامام اخذها بما الصبي فلا بيع
ولنه لو استعملها قبل الايداع نعمتان **ولها** ان المالك استخذه من ليس باهل للامام اخذها بما الصبي فلا بيع
الزمامه اصلا فصار المالك كانه اذن باتلافه واما العبد فالزمام له يصح في حق المولى نظر له فلا يقين في الحال
وصح في حق نفسه لو تملكها فبعض بعد العتق **وان دفع العبد الودعة** **اي مثله** **اي عبد عتيق** **فملك** **عند**
الثاني **فلمالك** **ان يقين الاول** **اي العبد** **الدافع** **بعد العتق** **عند** **اي حقة** **فقط** **اي ليس** **على** **العبد** **الثاني**
هنا **لان** **مودع** **المودع** **ولا** **ضامن** **عليه** **عنده** **اذ** **الم** **تعد** **ونحوه** **اي** **الو** **توس** **المالك** **في** **ايها** **شاي** **في**
تضمن **من** **شأن** **العبد** **من** **اما** **الاول** **فلا** **يستل** **الدفع** **واما** **الثاني** **فلا** **مودع** **المودع** **وهو** **يضمن** **عنده**
لما **من** **ان** **الحج** **يعني** **عنده** **في** **الحال** **فان** **اعتق** **الثاني** **اولا** **وصنه** **رجع** **على** **الاول** **وان** **حق** **الاول** **ولا**
وصنه **لم** **رجع** **على** **الثاني** **في** **الحال** **ووافي** **الاول** **اي** **وافي** **تحت** **الضعيف** **في** **الاول** **اي** **في** **ان** **تضمن** **العبد** **الاول**
كون **بعد** **العتق** **والزم** **الثاني** **اي** **عبد** **العبد** **الثاني** **بضمان** **ما** **اتفاه** **ففي** **الحال** **لان** **ضمانه** **فعل** **لنفسه** **ملك**
الغير **بغير** **ادع** **فلم** **في** **الحال** **وفي** **الحياقي** **على** **الحال** **اذ** **دفع** **العبد** **الاول** **الى** **الثاني** **فاد** **وامر** **الاول** **والثاني**
يقضه **فتمت** **وددعة** **وضاعت** **للمالك** **ان** **يقين** **الاول** **قبل** **العتق** **اتفاقا** **وقيل** **بعد** **العتق** **يعني** **في**
رواية **عن** **محمد** **ان** **الثاني** **يعني** **بعد** **العتق** **لا** **خو** **منه** **في** **الحال** **لان** **له** **ان** **رجع** **على** **الاول** **لا** **استعمله** **ولزم**
منه **تضمن** **المودع** **الحج** **قبل** **العتق** **وهو** **لا** **يقول** **بما** **اودعه** **عنده** **ثالث** **متهما** **بجني** **لواو** **دفع** **العبد** **الثاني** **الودعة**
عند **عبد** **آخر** **فالاو** **كالاول** **يعني** **عند** **اي** **حقة** **حكم** **العبد** **الاول** **في** **هذه** **المسئلة** **حكم** **العبد** **الاول**
في **المسئلة** **السابقة** **في** **انه** **يعني** **بعد** **العتق** **والثاني** **ضامن** **للمالك** **عند** **اي** **حقة** **لا** **تقدي** **بالتسليم** **الى** **الثالث** **العبد**
فضمن **في** **الحال** **فقط** **اي** **لا** **يضمن** **على** **الثالث** **وان** **اعتق** **لان** **مودع** **المودع** **عارض** **ضامن** **عنده** **وبجزة** **اي** **ابو**
المالك **في** **اي** **في** **تضمن** **من** **شأن** **احد** **الثلاثة** **المذكورة** **في** **الحال** **تكون** **ضمان** **ضمان** **فصل** **اما** **الاول**
والثاني **فلو** **جود** **الدفع** **منهما** **واما** **الثالث** **فلا** **يضمن** **مال** **غيره** **بغير** **ادع** **ووافي** **الاول** **في** **الاول** **اي**
وافي **تحت** **الضعيف** **في** **ان** **الاول** **لا** **يعني** **مال** **يعتق** **لانه** **ضامن** **لعه** **لحظه** **ونحوه** **اي** **عبد** **المالك** **في**
الاخير **س** **اي** **في** **تضمن** **الثاني** **والثالث** **في** **الحال** **لان** **ضامن** **كل** **منهما** **ضامن** **فصل** **وان** **الله** **اعلم** **بالصواب**
كتاب **العارضة** **وهي** **تسدي** **المالك** **اكان** **مسجودا** **الى** **العار** **لان** **طلبها** **عار** **كذا** **في**
الصالح **وتشتر** **بسته** **المنافع** **بغير** **عرض** **وقال** **الكرخي** **هي** **ايحة** **المنافع** **لان** **تملكها** **مع** **الحالة** **غير**

المسل بنم خاين
اخري

الزحقي

کتاب الحکامه نوکیله جو ازین شرط موکل بقضایه مالک او نقل غیر
واحکام موکله لازم اولور دخی وکیل عقدی فقه ایدر و منتقل ایلمسید
ایکی کس به وکالت قبوله جائز اولور انجن عهده اینه تعلق ایتمه او اصبحت عاقل
و عید مجبور در عهده موکلای اوزرینه در وکالت کنه و یکده عقد اوننج عقد وایک
ایک مقصود ضرب اوزرینه در هر عقد که وکیل فقه مضاف فقه بیع و اجاره و
و بوندن و غیره ایس کس عهده وکیل تعلق ایدر بیع و اجاره و غیره ایس
راشته ایس کس بیع و اجاره و غیره ایس کس بیع و اجاره و غیره ایس
نظام اولی کس و هر عقد که وکیل موکله مضاف فقه او عقد کس
موکله تعلق ایدر نظام و خلع و صلح عن الاموال و طلاق وکیل مهرايم مطالبه اوننج
در اشته نک وکیل مرآت ملک نسیمه مطالبه اوننج اولی کشیده وکالت جائز اولور
استیفای حدود و قصاص و اصدطیاد اثبات حدود و قصاصه ای حنیف عنده
جائز اولور ایس استیفای ایدر هر فکر که موکل عقرا و وکیل طغوزشی ایدر
مغذله اولور موکلان فوت اولی و یا خود جنون و طبع ایدر مجنون
اولی و مرند اولور دار حرمه ملحق اولی و یا وکیلان فوت
و یا جنون و طبع اولی ایدر مجنون اولی و یا مرند اولور
دار حرمه لایق اولی مکاتبات مجنون و یا فاقد وکیل مجنون

الرهن في المهرين يكون المستعير مستوفيا نصف دينه فيعين للغير هذا المهر وما فضل يكون امانة **وان**
اعا راضة للبناء والعرض كان له ان يرجع لان العارية غير لازمة فاذا رجع لا يضمن للمستعير ما نقص
من بناء وعرضه **ويكفله تفريقها** اي تفريق الارض من البناء والعرض لانهما مشغولتان في الحيط
لو كان البناء تراب الارض فاستوردها المعير ليس للمستعير ان يهدمه ولا يرجع عليه ما انفق وان كانت
الارض حشيرة بالقلع يضمن المعير قيمتها متلو عيني **وان وقت** اي ان ذكر المعير لعارضة مدة معلومة **ففي**
قبله اي قبل انقضاء المدة كره لما فيه من خلف الوعد **والزمانه** اي المعير الرجوع قبل المدة **الضمان فقييل**
ما نقصها بالقلع هذا الضمان للمعير على المهر عند انقضاء المدة ما نقص البناء والعرض بالقلع **وقيل**
قيمتها اي يضمن المعير للمستعير قيمة بناء وعرضه **ويملكها اي يكون البناء والعرض للمعير الا ان يرجعها**
المستعير استثناء من قوله عليك يفي اذ اثناء المستعير ان يرجع بناء وعرضه ولا يضمن نقصانها فله ذلك فلا
عليها المعير وضع في الوقت لان في غير الوقت لا يضمن انما لعدم العود من الحائز **وقيل ان ضم** الضمان
الارض بجبر المالك يضمن ان نقصانها وضمها في قيمتها انما يجت الحار له لا للمستعير لانه صاحب اصل والمستعير
صاحب بيع ويرجع صاحب الاصل وقاله من لا ضمان عليه لصله لان الوقت في العارية غير ملزم كاصل العقد
ولهذا كان له ان يسترد ما في اي وقت **فان بولك** ان فائدة الوقت التزام القيمة ان رجع قبل الوقت فصار
لا ضمان له ان رجع قبل الوقت فانما ضمانه في غير مدهم الا التزام لا بجبر العقد **وان اعارها للزرع فلا يرجع**
اي لا يرجع المعير في ارضه قبل حصده اي قبل حصده المستعير زرعه **مطلقا** اي سواء وقت الاعارة او لم يوتها
لان للزراع نهاية معلومة فتترك باجر المثل رعاية الحائز بخلاف العرض اذ ليس له نهاية فهو موقوف على انقضاء
المالك **والمستعير يكت** عند اي حصة في ماله اذا اراد ذلك **اطعني** **رضه** العارية فلا ضمان لان الارض للقلع
فكون المار منه اثناء الارض في يده حتى يوجه فيها ما يظلم وكان هذا المقتضى الى المعير المقصود منها وهو الزرع
لان لفظ الاعارة يحتمل البناء والزراعة **وقال لا يجب** هذا ما عارفي فلا ضمان لفظ العارية صريح في المعنى
وكذا بدأ في وضع المسئلة في الارض اذ في الدور والمنازل كحيت عارفي ايضا لان الاستفاح به من حيث المتكفي
فلا ضمان كحائز **ولودى المستعير والمؤجر والغاصب اجرة رد العارية** لان قبض المستعير كان للمنفعة فيه
فيكون اجرة الرد عليه لان العزم بالغرم **والعين المستأجرة** يعفى بودي المؤجر اجرة رد العين المستأجرة لان
المؤجر انتفع باجرة عند فكون مؤجر الرد عليه والرد ليس بواجب على المستأجر وانما عليه العطف بين العين
وما كلفها **والغصوبة** لان اصل الرد الى المالك كان واجبا على الغاصب فجب موافقة عليه **تعا واد** **رد المستعير**
الدابة الى اصطلح مالكا او مع عبده اي عبد المستعير او اجيره اراد به الاجر متساهدا لا مباوعة ويجوز
ان يرجع الضمير عبده او اجيره الى المالك **او غنيا مستأجرة او مستأجرة الى داره** اي دار المالك **بري**
من القان لان رد الدابة الى اصطلح المالك او داره او مع عبده او اجيره رد الدابة عرفا والمقارفة كالمضروب
حق لو كان السقار شيئا لا يرد الى الدار والاصطلاح او مع الغلام كعقد جوه لا يرد الى المالك اذ لا حرف
في مثله قبل هذا اذا اراد الدابة مع غلام المالك الذي يقوم على الدواب والاصطلاح على الاطلاق لان المستعار
قد رد الى عاين يقوم عليه في بعض الاوقات فوجبه رضا المالك دلالة على عدا في حرف زمانه واما في
زماننا فلا يرد الى المالك الا بالتسليم الى المالك قد يقوله مع عبده لانه لو رد هاهنا الحق لا يملك هذا على قول
من قال من المنافع ليس للمستعير ان يودع لان الاعارة تملك المنفعة والمنفعة مملوكة للمستعير فيملك المستعير
فيه والاصطلاح تصرف في ملك المعير وهو العين فقديرا فلا يملكه وهو الصحيح واما على قول من قال له ان يودع
فينبغي ان يرد وهو المختار لان الودعة اذ في حال من العارية فاذا حاز المستعير الاعارة فاولى ان يجوز
له الاداء كذا في التبيين **دون الودعة** يعنى لو رد المودع الودعة الى الاصطلاح والغلام لا يرد الا لو

الا

لورني بكونها في جمن في عباله اودارها او دعه هذه **كتاب القبط** وهو يعني القبط
اي الملاح من الارض وفي الشرح اسم لما يطرح على الارض من صغار في ادم حوقا من العيلة او فرار من تمة
الزنا في راء ان غلب على طند اذ يتبع بركه كما اذا كان في مغارة او مسبعة فاحده واجب والا فمذوب **حكم**
محرمة لان الدار والاحرار والحرية هي الاصل فحيد قاده ولا يحرق قاده فاحده واجب **وليس له الملقط اخذه**
منه اي من الملقط لان جره عليه اسبق فلا يمكن عزه من ابطالها بغير حق بخلاف ما لو دفعه الى اخر ليس له ان
يسأله لانه ربي باطل جره ولا يجوز له ان يطل جره الثاني عليه كذا في المحيط **وينفق عليه من جت المال**
لما روي ان عمر بن الخطاب قد فرض له النفقة منه وكذا اشرى جبايته منه فيكون مائة لبيت المال لان الغنم على
وان اتفق الملقط على القبط من مال نفسه كان مباحا الا ان يادب له القاضي بشرط الرجوع على
الملتقط فيكون ما انتقد دينا عليه قد اذن بشرط الرجوع احتراز عن قوله القاضي اذا امر القاضي بانفاق الرجوع
عليه بعد البلوغ وان لم يشترط الرجوع لان للقاضي ولا غرامة فامره بالاتفاق كانه جرمه بنفسه ولا يصح ما ذكره
في المتن لان مطلق الامر بمقتضى الحسد والاستدانة فلا يرجع عليه بالشك **او صدق الملقط اذ بلغ** يعني اذا
لم يكن بامر بائنا قد صدق الملقط بعد البلوغ في اذ انتقد للرجوع فله الرجوع لانه اقرجته **ومن ادعى انه**
اي الملقط اخذه ثبت عليه منه لانه اقرار للمضي بما خفعه ويضع العار عنه ولا منازع له في اخذه
الذي من الملقط لان من ضرورة ثبوت البت له ان يكون اخذ بغيره ولده من اجبي وقيل لا اخذه لان افراد الملقط
في حق النسب فقط دون ابطاله الملقط وفي الجهره هذا اذا لم يرد الملقط فان ادعاه فهو اولى من غيره **لما**
بالدعي لو كان الملقط مملوكا فادعاه يكون اولى من المملوك المذبح وكان القياس ان لا يصح دعوى الملقط
لان افراد ولا اخذ لتيقظ فاذا ادعاه اخذه لا يكون لتيقظ فيكون منافقا لكن هو دعواه استعانة لان حال الولد
الصغير قد يشبه على الناس كخنايه فيمن اولا اخذ لتيقظ ثم تبين انه ولده والشا قن لا يمنع ثبوت النسب كلاله
اذا ادب نفسه **وان ادعاه** اي حب القبط **اشان** وذكر **احدها علامة فيه** اي في جسده **او سبق** احدها في اليد
كان اولى من الذي لم يترك علامة لشهادة الظاهر له وكذا من الذي اخر عنه في الاخذ لان حق السابق ثابت في
زمان لم يترده الاخر فان ادعاه **معا تحت منها** النسب اقاما البينة عليه او لا لعدم الاولوية **ولا يغير**
قول القاضي وهو الذي ينظر الى شدة الاولاد بالاباء فيحبران هذا الولد لفلان وقال الشافعي بغير قوله
لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم حكم بالقاب في مثله **ولما** قوله عمر بن الخطاب عنده هو ابنه برهما ويرثهما
ولا يعتبر قوله لانه غير عالم بالحقيقة وفي المختار بشرط ان يكون القاب من اهل الشهادة ولا بشرط
العدوه هو الصحيح وان لم يوجد القاب من اهل الشهادة ينزع جزمها ويحكم لمن خرجت فرقة **ورجح الاسلام**
لعق اذ ادعى الملقط مسلم او ذميا انه ذميا **ورجح** دعوى المسلم اذ ادعاه او ذميا اعلم ان هذا
الحكم قد عرفت على عموم ما ذكرنا من ان الملقط مرجح بيده وان كان الكافر مسلما ولان جنة الكافر اذا كانت
اكثر اثباتا ترجح جنته ولا يرحم بالاسلام كما اذا ثبت جنة الذي اخذ ولده وله على فراشه وجنة المسلم
اخذ ولده فثبت له في الحاشية **والحرية** كما اذا ادعاه ذميا انه ذميا **ورجح** دعوى الذي
لان فيه اشان الحرية **فان وجد في بعض اصناف المسلمين او فرأهم قاده** **دي** ثبت **بشبهه** وكان مسلما
لان موجب كلامه شان ثبوت النسب منه وكفره فثبت ما خفعه وهو النسب ورد ما نصره وهو الكفر
وفي المحيط هذا اذا كان عليه زعم المسلمين وان كان عليه زعم الكفرة كصليب في رقبة او زنا في وسطه
يكون كافرا وان كان زعمه منكرا فلا يلقطه نصرا في قاده هو اسبق عليه **دي** وان كان وحده في مسجد
او في قرية لاهل الذمة او بيعة وهي معد المضاري او كنيسة وهي معد اليهود **والواجب** **دي** كان
الملتقط ذميا سجا للمكان او الواجد **وان كان مسلما** **فان كان** **مها** **ها** **اي** في قرية اهل الذمة **وديا** **ها** **اي**

كان

اي كان الواجد ذميا كانيا في اصدار المسلمين **فان كان المكان او الواجد او الاسلام** **روايات** عن ابي حنيفة
في رواية اعتبار المكان كونه اسبق اليه من ذم الواجد في لو وجد في دار الاسلام جرم مسلما ولو وجد في
مكان اهل الذمة يكون ذميا سواء كان الواجد مسلما او ذميا وفي رواية اعتبار الواجد لان جرمه قائمة عليه
بجمله حيث وفي رواية اعتبار الاسلام فطر للصغير **وان ادعاه** **عند ثبوت** **نسب الملقط** **وكان**
حر لان الحرية هي الاصل وكون امه امه مستكون فلا يثبت به الرقبة ولا يقبل دعوى عبودية لانه
محكوم عليه بحرية كونه في دار الاحرار الا ان يثبت له في جنة عليها فيكون الملقط خصا باعتبار جرمه وان
لم يتم بینه واخر الملقط بعد بلوغه باء رقه وصدقه المقر له ينظر ان كان ذلك قبل احراق احكام الاحرار
عليه من قول شاذة وضوح **ب** قاده يكون رقيقا وان كان بعده لا يصح امراره لانه اقل ج
تكرير من جهة الشرح باجاء الاحكام عليه فصار ككذب المقر له في المحيط **وان كان مملوكا** **يعني** **شدد**
عليه او على دابة هو عليها **كان له** اعتبارا للظاهر وتقي حويله منه **ولا يرحم** **وجه الواحد** **ولا يصر في**
ماله لانعدام ولا يند عليه بالقرابة او بالملك او بالتسلط من غيره وله الواجب الملقط عتق الملقط فله بعض
ولو وجد الامام ولم يكن له مال فله من خيرة المال **ويقتض** **عنه** **اي** لاجل الملقط **البينة** **لا** **نفع** **محض** **بشبهه**
في صناعة لانه من باب التاديب وحفظ حاله **ولا يرحم** **في الاصح** **في** **احراز** **اعز** **رواية** **الفرد** **وي**
من ان اجازة حازرة كاجارة الام الصغير لان فيها صون عن الفساد جرمه مشغولا بعلى وجه الرواية الاولى
ان الملقط لا يملك اطلاق منافعه ولا يرحم جرمه خلاف الام لانها تملك منافعه بما تملكه بعض **ويصح** **ابو**
الانام **عن استنفار** **النصاص** **لوقيل** **الملقط** **او** **قال** **له** **ذكر** **قيد** **باستنفار** **النصاص** **لا** **يملك** **له** **ولا**
العنوانا قاله ابطال كحي المسلمين ولده ولاية الصلح على الدماء اتفاقا لا نفع له **له** **ان** **الاستنفار** **كان**
للولي ووليه محمول فلا يثبت **ولما** **قوله** **عليه** **السلام** **السلطان** **وفي** **من** **لا** **ولي** **له** **ولي** **الملقط**
محمول فصار كالمعذور **وقيل** **واشهادته** **اي** **شهادة** **الملقط** **اذ** **بلغ** **على** **رجل** **بالرنا** **وقال** **ما** **لا** **يقتبل**
للدعة كونه غير معروف **الاب** **ولما** **ان** **التمتع** **ترتفع** **بالعبد** **المقتل** **في** **الزنا** **كما** **قيل** **في** **غيره** **واسه** **اعلى**
كتاب **اللقطة** **وهي** **مال** **يوجد** **على** **الارض** **ولا** **يعرف** **له** **مالك** **وهي** **على** **وزن** **الفضة**
سابعة في القاعل وهي لكونها مالا مرغوبا فيه جعلت اخراجها من الكون سببا لاحد من راعها **اذا** **اشهد** **الملقط**
اخ **اخذه** **الرد** **ها** **المالك** **كان** **اسبا** **حي** **لو** **هلك** **في** **جره** **لا** **يضمن** **ولم** **يشترط** **ابو** **يوسف** **الاشهاد** **على**
اخذهها ليرد لها وقال لا يضمن اذا لم يشهد قده بالاشهاد ولا لو اقر اخذهها لعنه ضمن اتفاقا ولو تصادقا
على اخذهها ليردها له يضمن اتفاقا لان تصادقا كالبينة وفي الحاشية هذا الخلاف فيما اذا امكن ان يشهد
اما اذا لم يجد احد يشهده عند الرق او خاف اخذ لو اشهد اخذهها منه الظالم فترك الاستدلال يكون ضامنا
اتفاقا هذا اذا اتفقا على نقطة واذ اختلفا قال صاحبها اخذها عضيا وقال الملقط لا اخذها على نقطة
لك بعض اتفاقا **له** **ان** **اخذه** **من** **دوب** **ان** **لم** **يخ** **صناعها** **وواجب** **ان** **خاف** **فكان** **مادونا** **من** **الشرع** **والمادون**
منه كالمادون من المالك **ولما** **ان** **اذن** **الشرع** **مقتد** **بالاشهاد** **له** **قوله** **عليه** **السلام** **من** **اخذ** **لنقطة** **فليشهد**
عليه **دوي** **عنه** **وان** **لم** **يشهد** **عليه** **الملقط** **فهلك** **في** **جره** **فصاح** **مالك** **اخذها** **لنفسك** **وقال** **الملقط** **ان** **اخذها**
لا يملك لا يضمن عند ابو يوسف خلا قال وفي النوازل لو ضاع عن من دعه في رجله فلا يضمن له
منه خلاف المودع حيث له ان يخام اذا وجد المودعة في جرم اخر لان حق اخذ المودعة ثابت للمودع لا للرجل
الثاني وفي النقطة ثابت حق الاخذ للثاني كالا ولدها غيبان في الالتقاط **ولعرفها** **اي** **الملقط** **للقطة**
اي **الملقط** **الملقطة** **في** **الاسواق** **والشوارع** **مدة** **تطلب** **على** **قطنه** **ان** **صاحرا** **لا** **يطلب** **ليرد** **ذلك**
اي **بعد** **لكر** **الزمان** **الذي** **يعرف** **فيه** **هو** **الصحيح** **اي** **هو** **اختلاف** **من** **الاقوال** **الواردة** **في** **مدة** **العرف**

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

وتعريف ما دون عشرة دراهم اي تعريف لقطعة لا يبلغ قيمتها عشرة دراهم فصاعدا هو **لارواح**
عن ابي حنيفة لان عمدة العشر مائة تعلق به النقص ويصلح البيع اعلم ان هذه المدة فيها يحتاج اليه
الفساد فان قارب عشرة تعريفه مائة الى حقوق الفاسد وعند الشافعي بيعها ويترتب بغيرها **لارواح**
يتصدق بها ان شاع يعني بعد تعريف المدة المذكورة الملتصقة بغيرها ان يصدق بغيرها **لارواح**
بها لا لما عجز عن اصالها عن النقطة الى صاحبها بل ان يوصل عوضا وهو الثوب على اعتبار اجازة
فان جاء صاحبها فامضاها اي الصدقة تكون له ثوابا **والاي** ان لم يضرها **من الملتصقة** لا تسلم
ماله الى غيره بغير اذنه **او المسكين ان شاء** لو هلك في يده لانه قد مضى ما له بغير اذنه وهذا الصدق من
جزء كونه مالا ومن الشروع بملكه الفقدان قبل الاجارة ومن جهة انه غير مالا دون من المالك ثبت
للفقدان ملك غير لازم فيصير له فان من الملتصقة لا يرجع على الفقدان لانه ملكها من وقت الاخذ بالصدق ولما
الصدقة عليه وان من الفقدان لا يرجع على الملتصقة لان الفقدان اخذها لنفسه فصار كفاصدا لغيره اعلم ان
هذا لقطعة لها قيمة وان كانت شيئا لا يباع الى احده عادة ككسرة خبز وسائل بعد ما حصد الزرع فالتقطها
وجعلها لقطعة لا يضمن لان تركها باحثة دلالة لكن تصاحبها ان يخذها منه اذا وجزها في يده لانه لا باحثة
لا توجب سقوط المالك عن العين كذا في الحديث وان كانت اللقطة في الملتصقة او المسكين **فان جاء صاحبها**
لا يملكه وجده عين ماله **وان اتلف العبد الملتصقة** من اللقطة قبل التعريف **بيع العبد** لقطعة قيمته كايام
في سائر الاوقات **او فري** على بئر الجور ان فراه مولاه فصار ما يوجب عليه من الفداء **او بعه** طوبى
للمالك يعني ان تلفها العبد بعد تعريفه يطالبه المالك بغيره في الحال فيدفع المالك او يبيعه لانه ضامن له
ولم يوجزه الى عتقه وقال مالك يطالب العبد بعد التعريف لان الشرح اذا نادى في ذلك بغير العلم فيكون
مخصوصا به فلا يظفر في حق العبد **وجوز للفقدان الملتصقة** ان يتصدق بها لان صرفه الى فقير اخر كان للثواب
وهو مثله وفي التواضع لو انفقها على نفسه ثم ايسر لغيره ان يصدق بغيرها على فقير اخر لا يضره وضع اللقطة
في موضعها **ولا يجزى** اي الاستماع بها **للعق** الملتصقة وقال الشافعي يجوز بيع العبد لانه عليه السلام قال
لا يبيعه من كسبه بعد ما عرفه لقطعة ثلاث سنين اخطأها بماله فانها طالها فادفعها اليه والا فانتفع بها وان
كان من المساجير **ولما** ان تناول مال الغير بغير اذنه غير جائز بلا ضرورة باطلاق النصوص وانما جاز للفقدان
باجازة فبقي فيما رواه على الاصل واما انتفاع ابي ابن كعب بها كان حكم القرض باذن الامام ولا كلام في اجازة
واما الكلام فيها اذا كان بغير اذن الامام **ولا يتصدق بها عليه** اي على غنى لقوله عليه السلام فان جاء
صاحبها والا فصدق بها والصدقة لا تجوز على غنى **وجوز ان يتصدق بها الغنى على اهله المقبر**
لما فيه من النظر للفقير والمالك **وجوز لالتقاط في الشاة والبقرة والابل والغنم** اعلم ان المذلول
في شتر الا قطع ان الساطع هذه الثلاثة غير جائز عند الشافعي والمذلول في البادية انما يملك في اوله
القاطر او تركه فعدت الساطع اولى ان امن على نفسه من وقوع احرام لقطعة اجماع في زماننا وغد تركه
اولي لانه يبيع الاخر حرف الصياح وهو قليل في هذه الثلاثة لانه لا يملكها من الزيات وانما عد المصنف هذه الحيوانات
اشارة الى ان حراز القاطر يمتنع عليه في الاصح **فان ان احكام في النقطة** على اللقطة كان دينا على صاحبها
لان امر القاصي كامر المالك لعموم ولاية النظر كما اطلق الاذن ها هنا وهو قول بعض اصحابنا لكن الاصح ان
القاصي اذا لم يشترط في ذنبه لا اتفاق له الرجوع وفي اتفاق المصنف باذن القاصي فيما سبق فبشر الرجوع
وها هنا لم ينفذ لعله اكتفى به **والاي** ان لم ياذن **كان متبرعا** في اتفاقه اذ لا ولا يملكه على المالك وفي
الخبرة اذا جاء رجل الى القاصي بالمال او قال له لقطعة لا ادري صاحبها لا يملكه بالاتفاق ولا يبيع مطلقا
لجواز ان يكون الدابة معصومة وقد اختلف هذه الحيلة لصحة النقطة دينا على المالك او بغيره ان يبيع لان

اذالم

له

لايجز

القاصي

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

لان القاصي اذا باع المعصوم بامر القاصي ان كان الامر كالتامك بالانفاق او بالبيع **ويجوزها الحاكم**
ويصدق عليها **من الاحرة** لقطعة بقاء العين مع عدم لزوم الدين الي ان كان لها اي لقطعة متفقة **والا**
باعها ان كان بيعها **اصلح** وحفظ احكامها **عقبا** لان بقاء ثمنها كعقبا عينها بمعنى خلاف الا بق المردود الى القاصي
حيث لا يوجبه لانه غير من مباداة ثانيا **وان راى الاتفاق مدة قصيرة** كيومين او ثلاثة بغير اذنه
احكام **اصلح** معقود ثانيا لراى امره الى احكام الملتصقة بالاتفاق **وجعلها** اي النقطة دينا على المالك وجعلها
ان يظفر ماله وان لم يظفر ببيعها وحفظ ثمنها لان النقطة في امساكها تستغرق قيمتها فتضرب صاحبها
فحصر اي الملتصقة من المالك اذا حضر **لا يستينها** اي ليعين نقضها فلو هلك اللقطة بعد
الحبس فتسقط النقطة لانه بحبس شاة الرهن ولو هلك قبله لا تسقط **واذا ادعاها** اي رجل اللقطة بها
له لم تدفع اليه **الا بينة** فاذا وضعها بينة وجاء اخر فاقام بينة انها له ان شاء ضمن الاخر وان شاع
الرافع وفي الثانية هذا اذا دفعها بغير قضاء القاصي وان دفعها به لا يضمن وفي الرفع بالبيعة الصحيح
انه لا يحد كثيرا من مدعي اللقطة **ويحل له** اي الملتصقة دفعها اليه **بدر علامة** كذكر عدد دراهم ووزن
ووصف وعابا **ولا يجزى** اي لا اجازة على الرفع عند تامة العلامة **وقال** الشافعي يجوز له ان يبيعها
السلام فان جاء صاحبها وعرف عقابها وعدها فادفعها اليه **وانما** اذ يري مالا في بغيره فيحتاج الى
البينة لقوله عليه السلام على المدي البينة فيجوز الامر بالرفع على الاباحة جميعا بين الحديثين **ونحو**
بين لقطعة الحرام يعني لقطعة الحرام خوف علوكة اذ لم توجد صاحبها كلقطة الحرام وقال الشافعي لا يملك
بغيره تعريف لقطعة الحرام الحان يوجب صاحبها لقوله عليه السلام في ذكر اوصاف احكام النقطة لا يملك لغيره
الا لمتشد المراد من طالها وهو المالك **ولما** قوله عليه السلام عرفنا ستم استنقها لافضل بين
لقطة الحرام والحرم والمراد من المتشد عدا المالك يعرف بغيره حديث اخر لا يملك لقطعة الا من عرفها فان
قلت هذا الحكم عام فاذكره في اوصاف الحرام قلت لرفع وهم من مؤهم ان لقطعة الحرام لا يملك اصلا كما لا يتطع
تجوز وان لقطعة الحرام غير محتاجة الى تعريفها لانه يكون للعربا غالبا ويكون مالكا اداها فيان عليه
السلام ان الحرام كالحل في حكم اللقطة **كتاب الحنفي** اذا كان للمولود وجان
فان من احدهم او سبق **انما** يعني اذا بال من الذكر او سبق خروج الولد منه كونه غلاما فاداه بال
من الزوج او سبق منه كون انثى لان كلاهما يدر على قوة ذلك العوض **وان كانا معا** اي ان كان الولد
او سبق صادر من معاض العوضين **فهو مشترك** يعني يكون حنفي مثل احكامه عند ابي حنيفة حتى قال
لا على **واعتبرا بالاكثرة** يعني قالوا اي الزوجان اكثر بولدين خرج منهما معا يكون مشتركا لان
كثرة بولده تزل على قوة واصالة زوي ان ابا حنيفة قال لا يابا يوسف هل رأت قاضيا بكل البول
بالاواني فوقف ابو يوسف في الجواب ويمكن ان يقال كان لا يي يوسف ان يقول لا يي حنيفة هل رأت عالما
يزن العذرة حيث ذهب الى ان وزن الدرهم ما يرفع عن الصلاة وانما يقوله قاضيا من اساده وان يكون
هذه من حكايات الجملية **له** ان الكثرة في احدهم يمكن ان يكون لصيق يخرج الاخر فلا يعلو القوة
وان كانا في الكثرة سواء من حنفي مشترك اتقا لا لعدم المخرج **واذا بلغ** فظنرت له **امارات الرجلان**
كالخبرة وطول النساء **او النساء** اي او ظنر علامتين كالتدري والحض وامكان الوصول اليه من جهة
اعتبرا بها وان لم تظهر **او تعارضت** بان يكون له حجة وتري كان مشكلا فهو خفيه **بالاحوط**
فيقدم على صف النساء ولو جاز عن الرجال هذا التفصيل الا بالاحوط فان صلي معهن اعدا صلا
لاحتلام كونه رجلا ومع الرجال اي ان صلي معهم اعدا من عن يمينه اي الذي في جانب يمينه وسماه
وحلفه صلواتهم لاحتمال كونها امرأة ويصلي بفساخ وجنب ليس احرب والحنفي اي ينجي النساء

لجواز ان يكون الدابة معصومة وقد اختلف هذه الحيلة لصحة النقطة دينا على المالك او بغيره ان يبيع لان

لا يشاركه رجل ولا مخلوق غير محرم ولا يسافر الامعة اي مع المهر من الخبي وتحتد امة تشترى
له من ماله والا اذ لم يكن له مال من ثمن المال اي يشترى امة منه لانه معد لصاح المالك
تباع كماله بعد ما ختمته وروى ثمنها في جيب المال وان ورن مع ابن هو اني اي له نصيب اني
عند ابي حنيفة فله سهم وللان سهمان لان الاقل متيقن وقال له نصف ميراثي ذكر وانني وهو
قول النبي وانفق عليه لكن في الخبز يخلطان فيعطيه اي ابو يوسف الخبي ثلاثة اسهم من سبعة
اي يجعل المال بينهما سبعة اسهم للثمن ثلاثة والآخر اربعة اسهم لان الخبي ابن في كالب وخت في حال والنت في
الميراث نصف ما للابن فيجعل له نصف كل حال فيكون للثمن ثلاثة اسهم وللخبي ثلاثة اسهم لان الخبي ابن في كالب وخت في حال والنت في
ابن فان جعل كل ربع سهمين للابن اربعة اسهم لان الخبي ابن في كالب وخت في حال والنت في
ميراث يجعل المال بينهما ثمانية اسهم للثمن اربعة اسهم وللخبي اربعة اسهم لان الخبي ابن في كالب وخت في حال والنت في
فالمالك بينهما اثنان فيعطيه نصف كل حال وللان اربعة اسهم فيكون خمسة وللان نصف ثمانية ونصف
نصفين واهل ذلك اني عشر فللثمن نصف ستة ونصف اربعة فيكون خمسة وللان نصف ثمانية ونصف
فيكون سبعة اعلم ان نصيب الخبي على ثمنه اي يورث اكثر نصيبه على ثمنه من سبعة اذ ثمن
خمس من اني عشر لا يورث نصف سبع على ثلاثة اسباع يصير نصف المال والحق لا نصيب نصف المال
واذا مات الخبي قبل ان يبين حاله لم يصح له ان يورث الميراث المشدود في جعل ذابهم لتعذر ان يغسله جلا واما
وفي الصحاح يقال يموت الميراث فيتم ان الميراث كان محوما من الخبي فدون الحرفة وان لم يكن فالحرفة
وتكن كطراة يعني في خمسة اوقاب احيا طافي اقامه السنة كتاب **المفقود**
وهو غاي لم يدروا موصدا اذا اجل مكان **المفقود** وجياة نصيب القاصي من حفظ ماله لا يظفر
لكل عاجز عن نظره وحقه في حقوقه اي غلاة وروى التي اقربها عزماوه وكذا يورث القاصي
من ماله الذي من جنس ما عليه اذا علم وجوده ولا يطلب حقوقه من الغنا والعروض الذي في يده لا
محتاج الى الحسومة وهو ليس بخمس انما قال لا وكل من جاب القاصي والحلاف في ان الوكيل يقبض الدين وكل الخبي
انما جرى في وكل مضروب من المالك وليس للقاصي ان يقبض وكذا عن الغاي الخصوصية لداو عليه خلافا للثاني
ولو فعل القاصي وحكم بقدر انما قال لا قضاء في مجتهده فيه كالميراث في زيادة الميراث وفيه **ويشوق من ماله**
على من يجب عليه نفقة في حوض واي حال حوض الغاي **لغير قضا** القاصي كزوجته والدم والدم
الصغار والكار الرزني حتى اذا تمكوا من ماله جاز لهم ان ياحدوا لنفقة الميراث من ماله الذي ينفق منه القفا
والكيل والموزون واما عروضة فلا تباع لنفقتهم انما قال لا عند ابي حنيفة فاحتمل للابيع عروضة
لنفقة نفسه احذر هذا السيد من ليجب نفقة على الغاي خلاصه الا بقبض الكلاخ والاخت والحال والحالة
فلا ينفق عليهم من مال المفقود لان نفقتهم محتاجة الى القضا وهو على الغاي غير جائز لان القضا قطع الحسومة
وهي من الغاي غير منقصة اعلم ان الاتفاق من مال المفقود انما يجوز اذا كان المال في يد القاصي او كان دينا
او دية او فخر المذنون او المودع بالنكاح والدم واما انكرها لا ينفق عليهم وليس لاحد من مستحق النفقة
ان يجت النكاح او الدم بالجنة لا ديهوي على الغاي **ويبيع منه** اي وكل المفقود من ماله **ما يحيا**
هلاكه لنفقه حقه بصورته فيحفظ بعينه وهو الثمن فيه بالخوف لان ما لا يحيا في هلاكه لا يباع **فان**
مضت مدة لا يعيش منه اي ان تلاك مدة بان ما جميع اقراة في يده لا في الدنيا هي لو
بي واحد من لا يحيا بموته كذا في الخلاصة **حكم بونه** لان عيش الانسان بعد موت جميع اقراة ياد رجلا هو
ظاهر الروايات وهو الاقبس اذ لم يرد نص في المقدار وعن ابي حنيفة انها مقدرة بما جاز وعشرين سنة
من وقت ولادته لا بانها تارة اعراضا قبل مقدرة جعفر سنة لا غاية اعراضا زمانا تعاليا وهو الاقبس

اذام

الناس

بالناس قال السيد الشهيد وعليه الفتوى لا اقل المتأخر وفيه تفصيص موت الاقران **واجتهد زوجته**
وفتت تركته بين ورثة الموجودين وقت الحكم لا كانه مات في ذلك الوقت فلم يرث منه من مات قبله
ولم يعينوا اربعة اعوام ولم يقطعوا نكاح الاول **خوف الثاني** يعني قال مالك اذا كنت
امراة المفقود اربع سنين يبرق القاصي ان سالت ذلك فاعتد عدة الوفاة ثم تتزوج من شاة فاذا
جاء الزوج الاول قبل دخول الزوج الثاني فزواجها وان جازا بعده فلا يسيل له عليها **الحال** ان غير
رضي الله عنه فبقي هكذا **وان** ان عليا رضي الله عنه قال في امراة المفقود هي امراة حتى ياتيها اليان من موت
او طلاق وعن محمد بن سنان عن ابي حنيفة ان رجلا رجع الى قريته على رضى الله عنه **ويجعل** **المفقود حيا في ماله** فلا يرث
عنه احد لكن ورثته لو اقروا بونه وفي ابيه مال فتم القاصي فيهم ولا يعتبر اقراة في دينه وودعه
اذا جحد الغريم والمودع مائة درهم يورث حق القيص والانتفاع عراة بها فلا يسيل له عليه كذا في المحيط
سنا في مال غيره فلا يرث من احد لان بونه وارثا مشترك فيه لكون حياته مشكوكا فيها فتورث الوارث
الوارث المتيقن اولى والله اعلم **كتاب النفقة** **الا ما** وهي عمدة السيد في الانطلاق
من وجده ذوبا بخيار ان شاء دفعه الى الامام وان شاء حفظه بنفسه وكذا الصالح وهو من ضل عن طريق
ميراثه من غير قصد **اذا رافا لابي من ميراثه** **السفر** **صا عراة** **من شدة عليه** اي على الاقبس قوله
من فاعل رد **احد** **ليرده** **وجعله يجعل** نصيبه الجيم وهو ما يجب للعامل على عمله **اربعون درهما**
وفي الكافي ليس هذا على الطلاق لان الاقبس لو رد عراة لا يجعل له لان خدمته واجته عليه وكذا الميراث
مع الاخر لان كلاهما يحفظ مال صاحبه عادة واما الاقبس لو وجد عراة فان كان الاقبس في عيا له فلا يجعل
والا فله الجعل **وهيادونها بحساب** يعني ان رده فيرادون مسيرة السفر بحسب حاجته مثلا اذ رده
من نصف مسيرة سفره عليه عثرون درهما وفي الاصل اذا وجده في المصر او خارجه ورده يرضخ له وعن
ابي حنيفة لا يجزى له في المصر وان اختلفا في مقدار الرسخ فله درهم الامام فبدها ودية لا يرد ولو وجد من اكثر من
مسيرة سفره لا يزاد عليه بحسب لانه الزيادة على المقدار الثابت شرعا بالراي غير جائز حتى لو صاح على اكثر
من اربعين درهما يطرح الفاضل كذا لا يكون ربا كالوصاح عن اربعين درهما ين على عشرين درهما وفي المحيط
لو قال اوله ارسلة في حاجته لي ولم يبق لاجعل عليه لان اباقة يعرف من جهته الا ان يقيم الراد بجنة
على ان يولاه اقرب وفي الدخيرة اذا قال المولى لآخر عدي ابق ان وجدت خذته فقال نعم فلو وجده ورده
فلا جعل عليه لانه استعان به وقد وعد له الا عاثة فبقا بوعده **ولا نفقة على الزوج** يعني وجوب الجعل
على موقوف على شرط المولى عندنا وقال الشافعي موقوف لا يرد اذا عمل لغيره من غير عقد شرط كان مكرها
كالورث العبد الصالح **ولما ما روي** ان من مسعود قد جعل في مدة السفر اربعين درهما من عراة شرط
واذا رد الصالح فلم يجمع فيه ايجاب حتى يفتي على اصل القياس **فان كانت قيمته** اي قيمة الاقبس **اقل منه**
اي من اربعين درهما وقد رده من مسيرة سفره **حكم له** اي محمد للراد **بقيمة الادرها** واما ابو يوسف
باجعل كاملا لانه مقدم شرعا لا يعرض لقيمة الاقبس فيجبا ابعده ولمحمد ان ايجاب الجعل كان لاجبا حتى
الناس نظرا له ولا نظر في ايجاب اربعين درهما مساوية ولا في ايجابا يجعل المستغرق للقيمة فوجب ان
ينقص منها درهم ليحصل شي من النظر للمالك **وان ابق منه** اي العبد من الذي اخذه **فلا عليه** اي
لا شيء للمولى عليه من القضا لان الاقبس كان في يده اما على تقدير اخذه بالاشهاد وفي القية راد الاقبس
اذا استعمله في الطريق في حاجته فبقيت له ابق منه بعض **فلا** اي لا جعل للاخر على المولى لانه في معنى البايع
من المولى ولهذا كان الاخذ ان يحبس الاقبس عن المولى لا يستيفار الجعل فصار كالمبيع المالك في المبيع وان
رده الى الاقبس **الى المصر** **فان المالك** وهو بونه اي والحال ان مالك الاقبس كان مورا للميراث

قل قنصه بطله اي ابو يوسف يجعل وقال له الجعل في الزكاة قد عتق المالك لاهل بيوت العبد
يجعل الجعل انما قنصه بطله قبل قنصه لاهل بيوت العبد العتق لا يبطل الجعل انما قنصه بطله
اذا كان معه وارث اخر ولو كان الوارث هو الراد وحده فلا يجعل له انما قاله ان وجوب الجعل مضاف الى
التسليم لا الى الاخذ ولهذا لو ملك قبله لا يجزى الجعل وفي وقت التسليم صار العبد مشتركاً بينه وبين وارث
اخر فصار عاملاً فيهما هو شريك فيه فلا يصدق الجعل كالأجر والموثقة من قبلهما ان الوجوب مضاف
الى العمل واثر التسليم في باب العتق في تأكيد اليد لا في ايجابها وهذا الخلف فاق في حصة لا في
حصة وارث اخر فصار كالوصف ثوباً للموثر ثبات قبل التسليم لا يصدق الاخر في حصة شريكه لان الزكاة
لم تكن في العمل وانما تمت في التسليم وذلك لا يصدق الاخر خلافاً لما لو اجره والموثر تملك العمل وقع في
عمل مشترك ويجعل الله رواتم **الولد لا المكات** كالفن يعني اذا ابق الله رواتم الولد فرد الى مولاه وجب
اجعل كالفن لانه مملوك كان قبل انما يجزى الجعل باجراً المالكية وام الولد لا مال له باعته اي حصة
قلنا المالكية باعتبار كسبه لان المالك احق به فان مات المولى قبل ان يصلى اليه فلا يجعل له لانه يعقبان
بموت خلاف الفقه هذا في الدرر الخارج من الفلث ظاهر او ما في غير الخارج منه فلا يجرى موت عندها والمالك
عنده فلا يجعل رواتم كات لا اخى كسبه فالمولى لم يصدق بهذا الزكاة لان الزكاة كانت في ملكه في وقت
له عليه دين وانما علم **كتاب احيا الموات** وهي الاراضي التي لم تكن
عن الانتفاع اذا احيا **مسلم وادي ارضه** اذ اجد احيا وادها صورة بحيث يكون سبب الحياة النامية
لا ينفق بها العلة المأخوذة او انتفاعه عنها ولو كانت سبعة وخمسة من الاسباب المانعة من الزراعة
مواتا تشبهها بالمشقة العبد المتعبد بها **وليت مملوكة مسلم ولا دي** هذه لانه لو كانت مملوكة لا تكون
مواتاً وان لم يعرف مالكها لم تكن الجعلة المسلم فلا يكون لواحد ان يملك على التخصيص في حق مملوكة اريدت
اليه ومن زرعها انتفاع الارض **مسلم وادي ارضه** اذ اجد احيا وادها صورة بحيث يكون سبب الحياة النامية
العامة يعني العموم كما قاله ما اذن في معنى مدق يعني يكون بعدها من القرية بحيث اذا صون من قام بتمزيق
الارض المعقولة لا يسمع بها اي في تلك الارض فبذلك لان ما كانت قريبة من القرية يرفع اهلها بحقيقة
او دلالة فلا تكون مواتاً ملكاً اجاب لقوله اذا احيا لقوله عليه السلام من احيا ارضاً مواتة فهي له
واذن الامام شرط لملكها عند احيا حصة حتى لو اجدها لغير اذنه لا يملكها وقال لا ليس شرط على ملكها
برونه لانها كانت مسبوقة وجره سبقت اليها بالخصوص فيملكها كافي الحطب والصبيد **وله** ان الارض معونة
لاستلزام المسلمين عليها فلم يكن لاحد ان يخص بها بدون اذن الامام كسائر المعاني **ومن جحر ارضه** اي وضع
الاعصان حولها ولو حوطها او سورها بحيث يعجز المالك عن احياها كالحرق ما فيها من الشوك وغور
يندر فيها وحفر البئر لا يكون احيا اذ لم يجمع المالك في الحيط **واهلها** اي لم يجرها ثلاث سنين **دفع**
الى غيره لقوله عز وجل في الله عند ليس لمحق بعد ثلاث سنين حتى ولو اجدوا احياها غيره قبل انقضاء هذه المدة
ملكها لان الاول كان مستحقاً له من جهة التعلق لا من جهة التملك كما في السوم على سمر غيره **وحرم بيع النخل**
اي لو اجد من حرم بيع النخل الذي يصدق عليه **الماء اربعون** يعني من حرق بئر في موات لا يستحق منها
بالعبر كونه حرم من كل جانب اربعين ذراعاً عند احيا حصة **كالعطن** اي كما كان حرم بيع العطن اي بئر لا يبرك الا ب
خول الماء للشيء اربعين ذراعاً انما قاله **وقال ستون** ذراعاً لقوله عليه السلام حرم بيع العطن اربعون
ذراعاً وحرم بيع النخل ستون ذراعاً **وله** قوله عليه السلام من حفر بئراً فله ما حوله اربعون ذراعاً من
غير فضل ولما تعارض خبران فخذ بالاضل لانه اقرب الى الحقيقة وفي الحيط اذا كان يحق البئر زائر اعلى اربعين ذراعاً عليها

الشيء بالفتح يكون النون زائداً
الكل اسباب وزن وجمع نحو
سخت كلور وعند البعض صاد
فهي لغته
الرافع فانك كسر دوكش
مدقوق معناه سنة نيك كسر كاتم
مكثوم معناه واتفق

ويذكر للمعبر خمسة من كل جانب لما روي انه عليه السلام قال حرم العن خمسة من كل جانب **وعين**
غيره من الحفرة اي في حريم الاحكام ان ينقص ما البئر الاول باخر الثاني ولو حفر في ولا حريم
فذهب ما روى فلا يبي عليه **ويحق ما امتنع عود دجلة** وهي نهر الكوفة **والفرات اليه** بالوان الجار والجار
متعلق بطريق يعني اذا ترك دجلة ونحوه مكاناً بعدك عنه الى غيره وامتنع عوده الاول حرم مواته لان
نهر الماء فان عند مصاريق نهر الامام اذا لم يكن حريماً **لعمري** انما كان معجوراً وان جاز عوده اي
عود مائة الى مكانه الاول لم يجز احياؤه لان حق المسلمين قائم فيه جواز العود وكونه نهر والنهر في ملك
العن لا حرم له عند احيا حصة **الابنية** اي بان يقيم حصة على ثبوت الحريم له **وقال له حرم** **نقد القاء**
الطين ونحوه لان النهر انما ينفق بالحرم لا يحتاج صاحبه الى الشيء في جانبه لتسليمه فصار كالبيرو **وله**
ان الحريم ثبت في البئر بالنسب على خلاف القياس فيقتصر على موده وكذا الحق لا يوجب في الارض الموات
كذا في الحيط وذكر في الكفاية الاختلاف في تركيز لا يحتاج الى كونه في كل حين واما الانهار والصغار التي
يجزى الى كبرها في كل حين فله حريم بالاتفاق **وقيل هذا بالاتفاق** وفي الحيط قال المحققون للمعبر حريم
يقدراً ما يحتاج اليه بالاتفاق لصروحة الاحتياج اليه **وفي رواية** **يقدر** اي ابو يوسف الحريم بنصف
عرض النهر من جانبه لان طينه يلقى من جانبه فيقسم عرض طينه **وقدره** اي يحكم الحريم بكله اي بكل
عرضه من كل جانب لانه قد لا يمكنه التا الطين من جانبه جميعاً فيقتدر عرضه من كل جانب **فصل**
في الشرب وهو الصيب من الماء قال الله تعالى ولم شرب **ونحوه قنصه الماء بين الشركاء** باعتبار ثبوت
الحق كقنصه الغنم **ودعوى الشرب** بغرض ان يكون حقه في الشرب فقط بان يباع الارض ويقي
شربها وكان القياس ان لا يجزى لان اعلام المدعي في الدعوى شرط صحة الدعوى والشرب يجوز ولا يقبل
الاعلام ولكن جاز احتجاً ولو اقام حصة على ذلك يقبل **وبورث** الشرب لانه حق مالي كالتقاضي **فوضي**
بمنفعة لان الوصية اخت الميراث فيجوز ايضا وكالارث لا رقة يعني لا يوصى بالتصدق بالشرب
من ولا لانه باطل ووصيته باطله ايضا لان ما لا يجزى عليك حال حياته لا يجزى عليك بعد وفاته
ولا يباع ولا يوهب ولا يتصدق به لانه لا يملك على الكفاية الفاحشة والاحتياج فبذلك مع كونه غير متق
حي لوصي شربه غيره لا يقبل **وحديثك الناس في ماء الودجة والازار العظام في الشفة**
وسق الاراضي بان يجي مواتاً وتبقى نهر البصرة ونصب **الارضة** بالفتح منها ساقية لمصب
عليها رعي وداليم وكل منها جاز اذا لم يصب بالعمامة **وفي الشفة** لا غير اي يشترك الناس في حق الشفة
فقط في النهر الخاص بالقرية يعني يجوز لغير اهلها ان يشتركهم في ذلك الماء بالشرب منه وسقي اللب
واحد الوضوء وغسل الثياب وغيرها الشفة الحاجة ولا يقي ارضه من ذلك الماء الا بوزنهم **والبئر**
واحوص يعني حكمها حكم النهر الخاص وليس لاحد ان يخذلها للشفة ولغيرها **احرم منه**
اي من ذلك الماء فيجب ونحوه **الارض صاحبه** لانه كان مساحقة برة اليه بالاحواز فصار ملكه كالخيش
وله اجازة بيعه الا انه لا يقطع في سرقة لشبهة الزكاة فيه وفي الذخيرة اذا ملا عبداً وصبي الكون
ما اخرجوا وارق لعنه في الحوص لا يجزى لاحد ان يشرب من ذلك الحوص لانه خط ملكه بالماء المباح ولا
يمكن تمييزه وذلك لو اجد صبي بالكن من مباح لا يجزى لانه ان يشرب منه اذا كان غنياً لان الماء صار
مملوكاً ولا يجزى لها الا كل من ماله بغير حاجة **واذا كان النهر والعين في ملك رجل جاز له منع**
غيره من دخوله فان لم يجد غيره اي ان لم يجد المحتاج الى الماء غيره كطناً بالمملوك **مكة** منه اي من
دخوله الماء **واخرجه الله** فان استعده اي المائدة وهو غاي الغطش على فنه او على مقلته **فانه**
بالساح لانه قنصه انما قد يمنع حقه وهو الشفة عنه **وفي المرو** بغير سلاح يعني اذا منع حوله

المحرز في المأبغ فلهذا لم يأت في كتابه بعض ما ذكره بالاحراز لانه لم يترك معصية فتاها متعلقة
مقام المقرير له **وتحرى الارض العظام من بيت المال** لان منفعة المعاملة وحيث المال معد
لنفعهم وان لم يكن في بيت المال شيء اجاب الناس على كرم احياء المحرم **والمتبرك من الزكاة** يعني يركي
النهر المتبرك المملوك بحاجة مخصوصة من مالهم في اي منهم يجبر عليه وفعلا للضرورة **دون اهل**
الشقة يعني ليس عليهم قسط من الكري لان شركتهم عامة ولا يجبرهم الامام كالواشتموا على عماره ارضهم
وتجبر من يمتنع منهم وقال بعض مشايخنا يجبر الامام على الكري اصاب الشقة **وموت الكري اذا**
جاور ارض رجل مروعة عند ابي حنيفة وفي الحاشية الفتوى على قوله **وقال الكري كله على كل**
مثلا اذا كان النهر مشترك بين عشرة فانفس فعلى كل واحد منهم عشرة كري الكري فاذا تجاوز عن ارض احدهم فعلى
كل من الباقيين عشرة فاذا تجاوز عن ارض اخر في فعل كل واحد منهم عشرة وعلى هذا عند ابي حنيفة وقال ابي
كل من الشقة اعتبار من اول الكري الى اخره لانهم كانوا متساوين في حق الشقة بدليل ان واحد من الشقة
لو باع ارضه فله صاحب الارض من ارض النهر ارضه اياها الشقة فكذلك جساؤون في مونة الكري لان العزم
بالعلم **وله** ان اهل الاعلى لا يحتاج في سقي ارضه الى كري الاسفل فلا يشاركه في مونة كرية في اهل الاسفل
لانهم كانوا محتاجين الى كري الاعلى في سقي ما هم فشاركهم فيه فعلى ان سوية الكري المتماثل ما يجب كرامة سقي ارضه
لا لشركته بدليل ان من استغنى عن سقي ارضه من ذلك النهر المتبرك بان كان له مال من موضع اخر لا يجب عليه
كري النهر المتبرك بخلاف الشقة لانها اذا احتاجت بالاشراك وفي الحاشية الاختلاف في النهر الخاص والعام
العام الذي عليه كري يشربون منه اذا التقوا على كرية فيلغوا مونة من قربة ترفع عنهم مونة الكري اتفاقا
وعلى هذا الخلاف اذا اصابوا الى اصلاح حافتي النهر فاذا كان له تجري في ارض غيره
فليس لرب الارض منعه لان منعه اضرار للناس واذا اختصوا في شرب من نهر متبرك كان بينهم
على قدر اراضيهم لان الحاجة اليه محسنة قبله الاراضي وكثرها فيقتدر بقدرها وليس للاعلى ان
ليس لستوي يعني اذا كان ارض الاعلى منهم مرتفعة والمائيل بحيث لا يمكن سقي ارضه تمامها الا
بجدة لم تكن له ذلك لان الماء يكون محبوسا عن الباقيين في بعض المدة وقد منع حقهم **الابواب** يعني
اذا رصوا نهره جار وكذا لو اصابوا على كبر كل منهم في نوبته وفي النوازل لو طلب اهل الاعلى حقهم واهل
الاسفل يمنعهم من احداث السكر فالتقاء على جعل الما بينهم باليوب اهل الاعلى يسكرون في نوبتهم لو منع
اللوح ويحبسون الماء ولا يسكرون **ولا يثبت احد منهم نهر او لا يثبت جسر** لان موضع
مشترك بينهم بغيابة غير مشروع **ولا يثبت رعي** لما فيه من كسحاب النهر وتغير جري الماء في سنة
ولا يثبت ستر الى ارض اخرى **ليس لها ستر** لان صاحبها يحمل اذ يري تخلفا دم التعبد ان له حقا
في الشرب **الابواب** يعني استفاضت الاعمال المقتضية ليعني اذ رضى الشراكا بفتح احد من نهر او لا يثبت جسر
عليه واخوانها يجوز لاسقاطهم حقوقهم برضاهم والله اعلم **كتاب**
المزارعة وهو عقد على الزرع ببعض الكارج **وهي** ما طله عند ابي حنيفة اي فاسدة ثم غره ان
كان البذر من المزارع لغرم لرب الارض لغيره وكان الكارج المزارع يطيب له قدر بذره وما انتق وما
عزم وينصدق بالباقي لان من كسب حيث لا يدر باه الكارج فله الكارج في ملكه غيره وان كان البذر من رب
الارض كان الكارج له ولا يفرم للمزارع اجر مثل عمله والزرع كله يطيب له لان حصل في ملكه نفسه كذا في
الحاشية **وقال الحارث** لما روي انه عليه السلام عامل اهل خيبر على نصف ما يخرج من ثراوزرع **وله**
ان النبي صلى الله عليه وسلم يري عن الحارث والماملة وهي المزارعة ومعاملة عليه السلام اهل خيبر
كان اخراجهم فاسدة بطريق المن والصلح وهو جائز **ويجوز للفتوى** للاحتياج اليها وتاملا لامتد بها

والقياس

والقياس يترك جوا في الاستصناع قال المصنف في شرحه انما صرح بقولها وان كان يقع من الملاقاة الجملة
الاسمية لا لظلمة الغيب باختيار الفتوى فذكره صرحا وفتح من ان يرد على المختار بالانضمام اقول على هذا
كان ينبغي عليه ان يشق في دليته بان يقول فان اقتصر القولان في طرق النقي والاشباة اقتصر عليها
الان يكون قولها مختارا للفتوى على ان الغرض قولها من الجملة الاسمية ليس بالانضمام بل بالحققة نظرا
الى اصطلاحه الذي وضعه ولوقال وهو باطله فتقوله لكان او جز **ويجوزها** اي المزارعة
منفردة من غير تبعية **المساقاة** **واحد العامل** **والعقد** **وعن الافراد بالعمل** **وحلل البياض**
بين ماسوي عليه وقال الشافعي انما يجوز المزارعة تبعا للمساقاة وفي شرح الحاشية لو قال سافقتك
وزادتك بغيره ولو قال زارعتك وسافقتك لم ينع عنه بشرط ان يكون العامل فيها واحد وعنده واحد
وبشرط ان يكون الاراضي المخلطة بين الاطراف متعصرة زراعتها على الافراد لان المساقاة جائزة بشرط
بالضمان من حيث ان الشراكة ثابتة في الزيادة دون الاصل والمزارعة لا تشترط الا لو شرط فيها الشراكة
في الزيادة بعد رفع البذر الذي هو الاصل فيجوز المزارعة تبعية المساقاة كما جاز بيع الشربة تبعا
للارض ووقف المتوفى تبعا للعقد **ولا** ما مر من دليل الجواز من غير نقل الشروط المذكورة **ويشترط**
صلاحية الارض يعني لعقد المزارعة على قولها شروط ثمانية معدودة في المتن احدها ان تقع الارض
للمزارعة لان ما هو المقصود من الزرع انما يحصل **واحدة العاقبة** لان العقد انما يصح من اهل **والخطبة**
بينها اي بين الارض **وبين العامل** حتى لو شرط فيها العمل لرب الارض يفسد لانعدام الخطبة **والشركة**
في الكارج على الشويع اذ اجماعا خرج مقصود الارض الوشرط التي تضمنت واحدا لا حدها لا يجوز لان
المقصود من الزرع هو البذر **حيث** **تفسد** المزارعة هذا التوزيع للشرط الرابع **بأن شرط قترات**
معلومة لاحدها لاحتمال ان لا يخرج الامور ما شرطه اذ بالعلومة ان تكون معلومة بالعدد
لانها لو كانت مجهولة بالعدد ومعلومة من حيث السهم كما اذا شرط صاحب البذر عشرين الكارج لنفسه لانيه
ويرفع البذر واقتسام الباقي اي تفسد ايضا بشرط ايجاز رفع البذر خذره ثم تقسم ما بقي منه
واشترطا على الماديات ان يجمع اما ان ياتي وهو من عظيم من الجوز سمي لا يثبت له منه اثار صغلا
وهو فارسي معرب **والسواقي** وهي الانهار الصغار يعني تفسد المزارعة بهذا الشرط ايضا وهو
ان يشترط ان ياتي على جواب الانهار لا يكون لاحدها لا يثبت ان لا يثبت الامانة من الموضع
وبشرط بيان المدة لان المزارعة منعقدة على منافع الا ان كان البذر من قبل العامل او على منافع
العامل ان كان البذر من قبل صاحب الارض والمدة معيار فلا بد من ذكرها **وحسن البذر** ليصير
الاجر معلوما لان الاجر جزا الكارج فلا بد من البيان ليعلم ان الاجر من اي خراج واذا لم يبين فسدت
المزارعة فان ازرعها القليل جازية كذا في القصور **ومن هو عليه** البيان من كون عليه البذر شرط
ايضا ليعلم ان المنفعة المعتقود عليها منفعة الارض او العامل **ونصيب من لا بد** له هذا هو الشرط
الثامن فان كانت الارض والبذر لواحد **والعمل** **والقمر** **لاخر** **او الارض وحدها والعمل**
وحدها من احدهما والباقي من الآخر جازت المزارعة لان في الصورة الاولى يقع الاستيجار على العمل
والقمر والتد فصار كما اذا استاجر خياط الخياط لم يدره كان الاجر كله باذ اخياطة لا ازرعه وفي الصورة
الثانية وهو ان يكون الارض لواحد والعمل والقمر والبذر من الآخر يقع الاستيجار على الارض ببعض
معلوم من الكارج فيجوز كذا اذا استاجرهما بدهم معلومة وفي الصورة الثالثة وهي ان يكون العمل من
واحد والارض والبذر والقمر من اخر يقع الاستيجار على العمل بالذ المتاجر فصار كذا اذا استاجر
خياط الخياط بارة المتاجر **والبقر** **والارض** **لاحد** **والبذر** **والعمل** **لاخر** **لم يجز** المزارعة لان

صاحب

موقوف

والكرم وقال في تقصير عليهما لان مساقاة رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل خيبر
كان فيها ولنا ان الاصل في النصوص التقليل وجوارها للحاجة وهي ثم الكيل والمروي
ان مساقاة علي عليه السلام اهل خيبر كانت على ما فيها من الاستجار لا على النخل والكرم فقط
وإذا دفع البدي إلى العامل على وجه المساقاة خلا مشرا أي فيه مخرصته انه
تريد بالعمل جاز فبذلك لان البئر لو كان متناهيًا بحيث لا يزيد بالعمل لم يجز عقده
لان اذا لم يكن له ثمر فيه لا يستحق الاجر **وإذا فسدت كان للعامل اجر مثله**
لان في معنى الاجارة الفاسدة **وتبطل المساقاة بالملوث** كابتطال الاجارة هذا هو القياس
ولكن قالوا لا تبطل استحقاقا فادامات رب الارض والكساح يسر فللعامل ان يقوم عليه
حتى تدرك الثمرة وان مات العامل فلو شئت ان تقوم عليه حتى يدرك **ونقص بالاعذار**
كما اذا مرض العامل ومنعه عن العمل وكان للعامل سارقا ونحوها لان المراجعة تنقذ
اجارة وتتم شركة وكذا المساقاة فتفسخ بالعدو كالاجارة **كتاب**
النكاح وهو عقد يرد على ملك منفعة البضع قصد او في العقد الاختيار عزاز عن
البيع ونحوه لان المقصود فيه تمكك الرقبة وملك المنفعة داخل فيه ضمنا **يسر حال**
الا عتد أي لقوله عليه السلام النكاح سبي من رغب عن سبي فليس يبي **وجوب**
التوقان أي في حالة شدة الاشتياق الى الوطى وتمكنه منه ليخرج عن الزنا ويكره خوف
الجنون من سؤر خلقة لان ممنوعة كيف لما عارضت سنة النكاح قلنا بجره صفة
بالشبهة **ونفسله** أي النكاح على التحليل للنوافل أي على ان يكون خاليا عن النكاح
وشواغله ومشتغلا للنوافل وقال الشافعي التحليل افضل وفي الاحتياط الاشتغال
بالتعليم والتعلم على هذا الخلاف له ان النكاح من المعاملات حتى مع من الكافر لا اشكال
بالعبادة المقصودة لذاتها تكون افضل منه ولنا ما روي ان وما هو اطلاق النكاح
والتحليل لعبادة الرحمن فزاد عليهم النبي عليه السلام وقال تناكحوا وادوا فان قيل
يدع الله تعالى في عليه السلام لكونه سيدها وحضورها وحضور من لا ياتي النكاح
القدرة وهذا يدل على ان التحليل افضل من النكاح قلنا لا محتمل ان يكون ذلك ممدوحا
في شريعتهم فتخرج في شريعتنا وجعل النكاح افضل منه كما تحتج الرهبانية **وينقذ**
بالايجاب والقبول وهما اي والحال ان الايجاب والقبول يكونان **بلفظ الماضي**
كقولها تزوجت وتزوجت لان عرضها انشا الايجاب فاخير لفظ الماضي الدال على
القبول **او احدها** يكون بلفظ الماضي كما اذا قال لها تزوجتك وقالت قبلت لان
النكاح انما ينقذ بعد تقدم الرسالة والخطبة غالبا فيكون قوله ان تزوجك عبارة عن
التحقيق في الحال بخلاف البيع حيث لا ينقذ بلفظ ابيع لان البيع يقع بغتة غالبا فلا يجعل
للمالك وكذا اذا قالت زوجني وقال الاخر تزوجتك ينقذ النكاح بينهما لان قولها
زوجني توكل بالنكاح والواحد يتولى طولي طري النكاح لكونه سفيرا ولما ترجع الحقوق
الي الموكل بخلاف ما اذا قال ببع هذا بكذا وقال الاخر اشتريت به حيث لا ينقذ
لان الحقوق في البيع ترجع الي العاقد فيقع التامع وهو ان يكون التوكيل طالبا ومطلوبا
لا يقال لو كان قولها زوجني توكل بالنكاح لما قصرت على المجلس لان قولها هو
توكيل في ضمن الامر بالفعل فيكون قوله تحصيل الفعل في المجلس فاذا قلتم قبله فقد

بمقتضى قوله عليه السلام النكاح سبي من رغب عن سبي فليس يبي
فانما هو في حالة شدة الاشتياق الى الوطى وتمكنه منه ليخرج عن الزنا ويكره خوف
الجنون من سؤر خلقة لان ممنوعة كيف لما عارضت سنة النكاح قلنا بجره صفة
بالشبهة ونفسله أي النكاح على التحليل للنوافل أي على ان يكون خاليا عن النكاح
وشواغله ومشتغلا للنوافل وقال الشافعي التحليل افضل وفي الاحتياط الاشتغال
بالتعليم والتعلم على هذا الخلاف له ان النكاح من المعاملات حتى مع من الكافر لا اشكال
بالعبادة المقصودة لذاتها تكون افضل منه ولنا ما روي ان وما هو اطلاق النكاح
والتحليل لعبادة الرحمن فزاد عليهم النبي عليه السلام وقال تناكحوا وادوا فان قيل
يدع الله تعالى في عليه السلام لكونه سيدها وحضورها وحضور من لا ياتي النكاح
القدرة وهذا يدل على ان التحليل افضل من النكاح قلنا لا محتمل ان يكون ذلك ممدوحا
في شريعتهم فتخرج في شريعتنا وجعل النكاح افضل منه كما تحتج الرهبانية وينقذ
بالايجاب والقبول وهما اي والحال ان الايجاب والقبول يكونان بلفظ الماضي
كقولها تزوجت وتزوجت لان عرضها انشا الايجاب فاخير لفظ الماضي الدال على
القبول او احدها يكون بلفظ الماضي كما اذا قال لها تزوجتك وقالت قبلت لان
النكاح انما ينقذ بعد تقدم الرسالة والخطبة غالبا فيكون قوله ان تزوجك عبارة عن
التحقيق في الحال بخلاف البيع حيث لا ينقذ بلفظ ابيع لان البيع يقع بغتة غالبا فلا يجعل
للمالك وكذا اذا قالت زوجني وقال الاخر تزوجتك ينقذ النكاح بينهما لان قولها
زوجني توكل بالنكاح والواحد يتولى طولي طري النكاح لكونه سفيرا ولما ترجع الحقوق
الي الموكل بخلاف ما اذا قال ببع هذا بكذا وقال الاخر اشتريت به حيث لا ينقذ
لان الحقوق في البيع ترجع الي العاقد فيقع التامع وهو ان يكون التوكيل طالبا ومطلوبا
لا يقال لو كان قولها زوجني توكل بالنكاح لما قصرت على المجلس لان قولها هو
توكيل في ضمن الامر بالفعل فيكون قوله تحصيل الفعل في المجلس فاذا قلتم قبله فقد

قام

قام قبل القبول وفي النواذر لو قال جيتك خاطبا فقالت زوجت نفسي منك انعقد
ولا يقتصر على لفظي النكاح والتزوج وقال الشافعي يقتصر انعقاد النكاح عليها
وفي الاحتياط هذا اذا ذكر المهر ولو لم يذكره لا يبيع الا اذا اراد من التزوج النكاح **فينقذ**
بالتمليك والصدقة والهبة والبيع والشر أي ينقذ النكاح عندنا بهذه الالفاظ
وفي المحيط لو طلب من امرأة زنا فقالت وهبت نفسي منك محضرة الشهود وقبل الزوج لا يكون
نكاحا لان هذا جواب لما التمس منها لا نكاح له ان الزوج اذا ملك زوجته فسد نكاحها فلا
يكون ما يدل على التمليك موحيا له بل الاصل في المتناكحين معنى الانضمام وهذا ان اللفظان
حقيقتان فيه فلا ينقذ بغيرهما ولنا ما ورد انه عليه السلام قال في نكاح امرأة
ملكها بما معك من الغزان والبضع مملوكه للزوج في حق الاستمتاع ولما له المنع من يورثها
في بيت اكل في غيرها تبطل فان قلت البضع ليس ماله فلا يقبل الملك قلنا غير المال قد
يكون مملوكا كالقصاص حتى يجري فيه الارث والاعتياض وفي جوامع الفقه كل لفظ موضوع
لتمليك العاقد في الحال ينقذ به النكاح ان ذكر المهر والا فبالنية ولو قال اوصيت لك
بشيء في الحال ينقذ لانه تمليك في الحال ولو لم يقل في الحال لا ينقذ واما بلفظ العرض
فقبل ينقذ لانه ينفذ التمليك بلفظ الهبة وقبل لا ينقذ لان الاستقراض غير جاز
في الحيوانات فلا يصير سبيها حكم النكاح **لا الاجارة والاباحة والاعارة** أي لا ينقذ
النكاح بهذه الالفاظ لان موجه تلك منفعة البضع وموجب هذه الالفاظ تمكك المنافع
بما راجع اليها دون البضع ولم يعم كناية عن ملك النكاح وعن محمد ان النكاح ينقذ
بلفظ الاجارة لانه تمليك المنفعة وهو مختار العرجي لكن العصم ما ذكر في المتن لانا الاجارة
موصوفة لتمليك المنفعة وهو مختار العرجي موقفا والنكاح لا يجوز بالتوقيت **واجازوا**
نكاح السر وهو ان يكون بلا شهدين **وشروطه** الا شهادة وقال مالك لا يجوز نكاح السر
حتى لو تزوج عند شاهدين وشروطه كتمان العقد لا يجوز ولا الشهادة ليس بشرط يجوز النكاح
حتى لو نكح بلا شهادة وشروطه اعلانه لما روي ان النبي عليه السلام نهى عن نكاح
السر وقال اعلنوا الزفاف بضرف الدفاف وان ابن عمر واحسن بن علي رضي الله عنهم
تزوجا بغير شهود ولنا قوله عليه السلام لا نكح الا بشهود والمراد به نكح الجواز
لانه هو الاصل وبقي الحال مجاز عنه ولا يصار اليه عند ما كان الحقيقة وان عمر رضي
الله عنه لم يجز نكاحا شهد عليه رجل وامرأة وقال هذا نكاح السر **ولا ينقذ**
النكاح بين المسلمين الا بحضور شاهدين مسلمين حريين بالغين عاقلين انما
شروط هذه الاوصاف لان الشهادة من باب الولاية لكونها نافذة على الغير رضي به او لم
والعبد والصبي والمجنون ليسوا من اهل الولاية واما الكافر فلا ولاية له على المسلم وفي
قيد حضورهما دالة على ان سماعهما معالين بشرط حتى لو سمع احدهما التزوج ولم
يسمع الاخر فاعاد التزوج فسمع الاخر دون الاول وهما في المجلس يجوز كذا ذكر في
المنتقى وقال هذا استحسان وكذا قاله الامام السعدي حتى جاز شهادة الاصحان
في النكاح وفي المحيط لو شهد احدهما انه تزوجها امس والاخر انه تزوجها اليوم لا يقبل
ولو شهدا هكذا في البيع تقبل لان حضورهما شرط في النكاح دون البيع **ويجوز**
برجل وامرأتين يعني يجوز عقد النكاح عندنا بحضور رجل وامرأتين وقال

هذا هو النكاح المسمى بالزواج
الذي هو من قبيل البيع والشراء
فلا ينعقد الا بشروط
التي هي في كتاب الله
وغيره من النسخ
والا فلا ينعقد

الشافي لا يجوز بناء على اصله من ان الشهادة في غير المال غير مقبولة عنده كاشي
بيان في باب الشهادة فلا ينعقد النكاح بحضور من **ولو غير عدول** يعني يجوز عند النكاح
عنده ولو كان شهوده فستدركه وقال الشافي لا يجوز اقواله وقال وغير عدول لكان اولي
الامر احضروا اسم من كثرة التدبير ولان هذه مسألة اخرى خالفنا فيها الشافي غير والله
فيها ما قبلها وظاهر عبارة المتن انه قيد وهو يوجب ان رجلا وامرأتين لو كانا عدولا
جاز النكاح عند الشافي وليس كذلك وضع المسئلة في غير عدول لان في المستورين ينعقد
اتفاقا من الحقائق **والنكاح** يعني ينعقد النكاح بحضورهم
عنده نا وقال الشافي لا ينعقد لان شهادتهم غير مقبولة فلا ينعقد بحضورهم ولنا ان كلامنا
منهم اهل للشهادة محلا وعدم قبولها عند الادراك لا يمنع حتمها اذ لا مانع من ثبوتها وموت
المرة لا يرد على كون الاصل وانعقاد النكاح موقوف على حضور الشاهد بل على ادراكها الشاهد
وفي الحقائق على الخلاف المحرودون من قبل ظهور التوبة اذ بعده ينعقد اتفاقا **ولو وصل**
كذا من الصدوق واستدراجا على ما فيه وارسله بهم الى امرأة **ولم يعلموه** اي والحال
ان الشهود لم يعلموا ما في الكتاب من فضيلة التزوج فاذا سلطوا الي فلان فزادوا واعلمهم
ما فيه **فقبلت** عندهم ذلك التزوج **بغيره** اي قال ابو يوسف ينعقد النكاح بدو قال
لا ينعقد فيه بقوله ومضمونه نكاحا لان مضمونه لو كان بيع شي ولم يعلم الشهود ما فيه
فبلغها الكتاب فقالت اشتريت ينعقد البيع اتفاقا لان الاستهاد ليس بشرط في البيع وفيه
بقوله ولم يعلموه لانهم لو علموا ما في الكتاب ينعقد اتفاقا وفيه بقوله انما هو لم يقرأ
عليهم وقالت عندهم زوجت نفسي من فلان بن فلان لم ينعقد النكاح اتفاقا لان شرط
سماع الشاهد من كلام الزوجين شرط جواز النكاح هذا اذا كان المكتوب فيه تزوجت فلانة
واما اذا كتب فيه زوجي نفسك مني لا يشترط اعلامها الشهود بها في الكتاب اتفاقا لانها
تتولي طري في عقد النكاح حكم الوكالة ولو كتب مكانها على نفسه واستدعى ذلك لا يصح ما لم
يعلم الشاهد ما في الصك اجماعا من الحقائق له ان شرط العقد مند وجده محضه الشهود
بالاستناد على ما فيه بالاجمال فلا فائدة وقبلت ما فيه عندهم وجده الشهود الاخر ولها ان
اشهاده على ما فيه اذ لم يعلموه استناد على الجهر فليصح فلم يوجد شرط العقد محضه
الشهود ولم ينعقد **واذا تزوج مسلم دمية بشهادة دميين جاز وبطلان** اي عند
ذلك التزوج وفيه بالدمية لان المسلم لو تزوج مسلمة لا ينعقد بشهادة دميين اتفاقا
له ان هذه شهادة الكافر على المسلم بلزوم المهر معني فلا يعتبر ولها ان هذه شهادة على
الدمية بثبوت ملك المتعة له عليها اذ الشهادة شرطت في النكاح لتعظيم البضع لا للزوم
المهر لان المال يوجد بلا شهود كالبيع اقواله وقال بشهادة دميين ابطله لكان احضر
واجزا نكاح دميين بغير شهود **فصل في المحرمات** **تحريم الام وابنة** اي
نكاحها **بمطلق** اي سواء كان من قبل الاب او الام **والنبت** لقوله تعالى حرمت عليكم
امهاتكم وبناتكم واخواتكم وعماكم وحالاتكم وبنات الاخ وبنات الاخ لكن حرمت عليكم
نكاح ابنة ثمة بالاجماع او ببلالة النص لان لفظ الام لا يتناول حصة حقيقة **وعمرها**
من الزني يعني من زني بامرأة فانت بنبت فان نكاح هذه البنت حرام عليه عندنا

هذا هو النكاح المسمى بالزواج
الذي هو من قبيل البيع والشراء
فلا ينعقد الا بشروط
التي هي في كتاب الله
وغيره من النسخ
والا فلا ينعقد

وقال

وقال الشافي حلال لان شبهها غير ثابت منه فصار كالاجنبية ولها ان
موجب حرمة المصاهرة في الحقيقة هو الولد لانه مخلوق من ما بهما فهو جزء للواطي والموطوءة
ايضا فتثبت اجزائيته بينهما بواسطة الولد حكما فيكون اصل الموطوءة وفرعها كاصل الواطي
وفرعه وكان القياس ان تحرم الموطوءة لانها جزء بواسطة الولد لكن اجبت لصورة النسل
فيكون الولد كاصل من الزنا جزء للواطي حقيقة وان لم يصف اليه شرعا نظرا الى حرمة
فاحرمته متى دارت بين الثبوت والعدم ثبت احتياطا وانما ثبت احرمته بالواطي لكونه سببا
للولد ولهدا قالوا اذا ابنت امرأة من دبرها لا تثبت به الحرمة لان ثبوت رجاء الولد فان قلت
البعضية من جهة الرجل لا تعرف حقيقة فربما خانت وولدت من ما اخر قلت انه يعرف
بان زنا بغيره امسكها وحفظها لئلا ينزلها راجعي ولدن فعلم يقينا انه ولدت منه حقيقة
او حكما لقيام الواطي مقام حقيقة العلوق وانما وضع في جانب الزاني ادلو ولد من الزنا
ابنا يحرم لها نكاحه اتفاقا من الحقائق **وبنت الولد وان سنلت** ثبت حرمتها
بالاجماع او بدلالة النص كما سبق **والاخت** **مطلقا** اي سواء كانت لاب وام او لاب وام
والخالدة والعمة **مطلقا** اي سواء كانت لأمه او لابا لأمه وامه وامه وسواء كانت خالة
وعمة لاب وام او لاب وام وكذا ام العمة حرام لان ام عمة لاب وام او ام امه
لا محالة وام امه حرام عليه وام عمة لاب وامه تكون امه فامه تكون امرأة جده
اب الاب وامه جده حرام عليه وام خالة الخالة فان كانت الخالة القرينة خالة لاب
وام او لام فخالتا تحرم عليه وان كانت القرينة خالة لاب في التها لا تحرم عليه لان ام
الخالة القرينة تكون امرأة الجده اب الام امه فامه تكون اخت امرأة اب الام واخت
امرأة الجده لا تحرم عليه وام عمة العمة فان كانت العمة القرينة عمة لاب وام او لاب فعمة
العمة حرام لان القرينة اذا كانت اخت امه لاب وام او لاب فان عمتها تكون اخت جده
اب الاب واخت اب الاب حرام لابا لعمته وان كانت القرينة عمة لأمه فعمة العمة لا تحرم
لان اب العمة يكون زوج ام اليه فعمته تكون اخت زوج الجدة ام الاب واخت زوج
الام لا تحرم فاخت زوج الجدة او لي ان لا تحرم كذا في المحيط **وبنت الاخ والاخت**
وان سنلت واما بنات الم والعمة والخال والخالدة فلا لقوله تعالى واحل لكم ما وراء
ذلكم وهي غير مدكورة في المحرمات **وام المرأة بالعقد الصحيح** سواء دخل بها او لم يدخل
فيها بالصحيح لان الفاسد لا عبث له الا اذا دخل بها جسد تحرم ام الموطوءة **وبنت**
المدخول بها اي تحرم بنت امرأتها التي دخل بها لقوله عليه السلام من تزوج امرأة حرمت
عليه امها ودخل بها او لم يدخل وحرمت عليه بنتها ان دخل بها **ولا يشترط فيه**
اي في حرمة بنت المدخول بها **الاجرة** اي كونها في حجر الزوج بان زفت مع امها الى بيت
انما قاله لقيامها قبل كونها في حجر الزوج شرط حرمتها لان الله تعالى قد حرمتها به
في قوله تعالى وربا يسميكم الا في في حجركم من نسايكم الا في دخلتم بهن والمعتد بشرطه
لا يثبت باجدها ولنا ان هذا قيد عر في لا تقيد الحكم بربيل قوله تعالى فان لم تكونا
دخلتم بهن فلا جناح عليكم على الا باحة بعدم الدخول فقط ولو كانت احرمة معتدة
بها التفلت الا باحة بعدمها **وحليلة ابنة** **واجداد** اي زوجته **وبنيه** **وبني**
اولاده يعني تحرم عليه حلال اولاده وان سفلوا دخلوا بهن او لم يدخلوا بالطلاق

قوله تعالى وحلائل ابناءكم الذين من اصدانكم فتبطل الاصلاب لاجراحي الابن المتيقن فان
حليلته جائزة لا لاجراحي الابن رضاعا لان حليلته حرام لقوله عليه السلام يحرم من
الرضاع ما يحرم من النسب اعلم ان هذه الحال تحرم نكاحها ودواعيه على التام وفي اسناد
الحكمة الى روايتين دلالة عليه **وتثبت حرمة المصاهرة بالزنا** وقال الشافعي لا تثبت
به وضع في الزنا وهو في الشرع وفي الرجل المرأة في القبل في غير الملك وسببته ليستحل
الزنا فانما لو جامع رجل رجلا لا يحرم على الفاعل ام المفعول وبنته وكذا لو لاط امرأة لا يحرم
عليه امها وبنتها اتفاقا واخلاف في جانب الزاني ادل ولو ولد من الزنا ابا يحرم لها نكاحه
اتفاقا والفرق انه يفصل عن الام وهو انسان وبعض منها ويفصل عن الخلق وهو نطفة
ولو وطئها بملك يمين او نكاح صحيح او فاسد او وطئ جارية مشتركة او جارية بعد ما زوجها
من غيره او وطئ الاب جارية ابنه فان ثبت به المصاهرة اتفاقا من الحقائق لم انا
المصاهرة لغة ادخلت في الاحكام بالامانة حتى يجوز الخلوة بين والمسافرة معهن والمصاهرة
لا تكون سببا للنعمة كيلا يفيض الى نكاحها ولنا ما سبق من الدليل قريبا وفي المحيط لو كان
لرجل جارية فقال وطئها لا تحل لابنه وان كانت في غير ملكه حل لابنه ان كره لان الظاهر
بيته له **والمس والنظر في الفرج** اراد به الدخول وهو ما يري منها عند استقبالها
بشهوة وحدها ان كان شابا ان تخشع الله او تزودا وانتشارا ان كانت منتشرة فلو ان
كان شيخا او عينا فله ان يحرك قبله او يزودا وتحركه ولا يعرف ذلك الا بقوله وفي البيان
وجرد الشهوة من احدهما يعني ولو راى فوجها من وراء الزجاج ثبتت الحرمة ولو راى المرأة
لا تثبت ولو سهاجها بل ان وصل حرارة البدن الى يده ثبتت الحرمة والا فلا وعلى هذا الخلاف
ادامته امرأة بشهوة سواء كان المس عذرا او خطا او اكراها او نسبا وان نظرت الى ذكره
قال قاضي خان هذا اذا صدق الرجل المرأة انها مستد بشهوة ولو كثرها ينبغي ان لا يحرم عليه
امها وبنتها قيد بالفرج لان النظر الى الذكر لا يثبت الحرمة من الحقائق له ان النظر والمس ليسا في
معنى الدخول ولهذا لا يجب بهما الاغتسال واحدا فلا يثبت بهما الحرمة ولنا انها داعيا
الى الوطئ فيقام مقامه احتياطا ولهذا قالوا اذا انقض بالمس انزال لا يوجب الحرمة
لان يتيقن انه غير دواع اعلم ان الخلاف في المس لاجل على من الاجنبية لانه يبين
سبق ان الدخول بها لا يوجب الحرمة عند الشافعي فكيف مسها بل ينبغي ان يحل على من
الامة او المنكحة بشهوة او لم يدخل بها فانت لا يحرم بنتها عنده ويحرم عندها **وتثبت**
اي ابو يوسف المصاهرة **بوطئ صغيرة لا تشتركي** وقال لا يثبت قيد بقوله لا تشتركي
ادلو كانت الصغيرة مشتهرة بوطئها المصاهرة اتفاقا وفي النبيين تمتع مشتهرة

بأنه لا يثبت بهما الحرمة
لان النظر والمس ليسا في
معنى الدخول ولهذا لا يجب
بهما الاغتسال واحدا فلا
يثبت بهما الحرمة ولنا انها
داعيا الى الوطئ فيقام
مقامه احتياطا ولهذا قالوا
اذا انقض بالمس انزال لا
يوجب الحرمة لان يتيقن
انه غير دواع اعلم ان
الخلاف في المس لاجل على
من الاجنبية لانه يبين
سبق ان الدخول بها لا
يوجب الحرمة عند الشافعي
فكيف مسها بل ينبغي ان
يحل على من الامة او
المنكحة بشهوة او لم
يدخل بها فانت لا يحرم
بنتها عنده ويحرم
عندها وتثبت اي ابو
يوسف المصاهرة بوطئ
صغيرة لا تشتركي وقال
لا يثبت قيد بقوله لا
تشتركي ادلو كانت
الصغيرة مشتهرة بوطئها
المصاهرة اتفاقا وفي
النبيين تمتع مشتهرة

الفرق بين الصغير والصغيرة
ان الصغير هو الذي لم يبلغ
البلوغ والصغيرة هي التي
لم تنكح ولو كانت قد بلغت
البلوغ لم تكن صغيرة
لان الصغيرة هي التي لم
تنكح ولو كانت قد بلغت
البلوغ لم تكن صغيرة
لان الصغيرة هي التي لم
تنكح ولو كانت قد بلغت
البلوغ لم تكن صغيرة

اعلم ان
الفرق بين
الصغير
والصغيرة
ان الصغير
هو الذي
لم يبلغ
البلوغ
والصغيرة
هي التي
لم تنكح
ولو كانت
قد بلغت
البلوغ
لم تكن
صغيرة
لان
الصغيرة
هي التي
لم تنكح
ولو كانت
قد بلغت
البلوغ
لم تكن
صغيرة

ولم يكن ذلك جازا من النسب لان ام اخيه من النسب تكون امه او موطوءة ابية **واخت**
الابن يعني اذا كان لرجل ابن من الرضاع ولم اخذ من النسب يجوز تزويجها ولم يكن ذلك
جازا من النسب وكذا اذا كان لابنه من النسب اخذ من الرضاع يجوز تزويجها اعلم انه
استثنى هاتين الصورتين والكل غير مقتصر عليهما بل يثبت في صور اخر منها اذا كان لرجل
ابن من النسب وله حدة من الرضاع او بالعكس يجوز تزويجها ومنها اذا كان له عم من النسب
وله ام من الرضاعة او بالعكس يجوز له تزويجها ولم يكن ذلك جازا في القرابة النسبية **والجمع**
اي يحرم الجمع بين **الاختين نكاحا** لقوله تعالى وان جمعا بين الاختين وهو معطوف على
ما قبله من النسب اللاتي يحرم نكاحهن **وتلك يمين وطما** يعني يحرم للمولي ان يجمع بين المملوكتين
الاختين وطما لقوله عليه السلام من كان يومن بالله واليوم الاخر فلا يجمع مائة في رحم
اثنين قيد بقوله وطما لان الجمع بينهما في الملك بدون الوطئ جائز ولو تزوج اخذت
الموطوءة جاز نكاحها وليس له وطئ كل منهما لان للعقد حكم الوطئ حتى لو تزوج مشرك في غير
قوله اولاد اثبت نسبه منه لشدة الوطئ حكما فان قيل اذا كان للعقد حكم الوطئ ينبغي
ان لا يجمع نكاح اخذت امته الموطوءة قلت لنفس العقد ليس بوطئ حقيقة فيجمع وانما جعل وطما
عند ثبوت حكمه وهو حل الوطئ **ولو ادعت اي الاختان نكاحه وبرهنت كل سبعا**
اي اقامت كل واحدة منهما حجة على سبق نكاحها وهذا القيد انفا في لان كلاهما لولم
يبرهننا فاحكم كذا **وهو جاهل به** اي والحال ان الزوج لا يدرى نكاح احدهما على النكاح
فرق بينه وبينها لان نكاح احدهما بالفعل بان دخلها او بين انها سابقه فحق نكاحها
لنكاحها وفرق بينه وبين الاخرى ولو دخل باحداهما وبين بعد ذلك الاخرى سا
يعتبر الثاني لان الاول بيان دلالة والثاني صريح والدلالة لا تقاوم الصريح
وتقسم نصف المهر عليها اتفاقا هذه رواية المبسوط لان كل واحدة منهما ان كانت
سابقة فلها نصف المهر وان كانت لاحقة فلا تجب لها فينصف النصف بينهما قيد بقوله
على سبيلها لانها لولم يبرهن السبق وقالت لا تدري اي النكاحين ول لا يفتي لها بقى
مالم يصطلي على اخذ نصف المهر وفي النبيين هذا اذا كان مهرها متساويا وبين وان كانا
مختلفين يفتي لها باقل من نصيب المهرين لانه ثابت يقينا وان لم يكن مهرسي في العقد
يجب متعة واحدة لها بذلك نصف المهر وان كانت الفرقة بعد الدخول فلكل واحدة
مهرها كاملا **ولا يوجب شيئا** اي قال ابو يوسف في الامالي في رواية عنه لا يجب عليه
شيئا لها كماله المقضي لها **واجبه** اي مهر المهر في رواية كاملا **بينهما** لان الزوج
معتز بصحة نكاح احدها ولم يطلقها فعليه تمام المهر بينهما كذا في النهاية لكن فيه اشكال
لان المهر لا ينصف قبل الطلاق اتفاقا ولا معنى للخلاف فيه بل اخلاف فيها اذا فرق
الشافعي بينهما فلا معنى لقوله ولم يطلقها **وهو نكاح امرأة** اي لو ادعى رجل على
امراة انها منكوبة **فادعت نكاح اختها الغائبة** اي الدعي تلك المرأة انه كان
تزوج اختها قبلها وانكر الرجل **وبرهنا** اي اقام كل منهما البينة على ما ادعاه
فنده زوجته يعني يفتي بنكاح الحاضرة عنده **ووفقا الامرا** اي جعل صاحباه
امر النكاح موقفا **الى حضورها** اي حضور الغائبة اعلم ان قيد الاخت اتفاقا
ادلوا دعت امرتها وبنتها قبلها فالاخلاف كما سبق الا انها اذا اقامت بينة على

ولا اذا كان لا يثبت النسب
ام من الرضاع يجوز تزويجها
ادام من موطوءة ابية

ومنها اذا كان له خال من النسب
قوله ام من الرضاع او بالعكس
تزوجها

على
نكاح
الاختين
نكاحا

دخوله بامها او بنتها فرق بينه وبين الحاضرة اتفاقا لهما ان الغايبة محتمل ان تقع البينة
على سبق نكاحها فمحرم الحاضرة فتمس الحاجة الى التفريق بينهما فيجب التوقف صيانة
للقضاء عن النقص وله ان نكاح الحاضرة محقق بالبينة ونكاح الغايبة غير محقق اذ لم
يوجد منها ولا ممن يقوم مقامها دعوي واحتمال اثبات الغايبة لسبق نكاحها المزمع
لا يجوز ترك المحقق به **وتحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها او بنت اختها او اخيها**
لقوله عليه السلام لا تنك المرأة على عمها ولا على خالتها ولا على بنت اختها ولا على بنت
اخيها وهذا حديث مشهور جزاءه على الكتاب ولين كان من الاحاد جازبه تخصيص النص
وهو قوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلك من الحوسنية والثنية خصت منه وكذا يحرم الجمع
بين العتقين والخالتين صورته ان يتزوج كل واحد من الرجلين ام الاخر فيلزم لكل منهما
بنتا يكون كل واحدة من البنتين عمدة الاخرى ولو تزوج كل منهما بنت الاخر فتلزم لكل منهما
بنتا يكون كل واحدة منهما خالة للاخرى **واجزناه اي الجمع بينهما وبين امرأه ايها**
وقال زفر لا يجوز لان بنت زوجها لو هذرت رجلا لم تجز له نكاح المرأة لانها زوجة ابيه ولنا
ما روي ان ابن عباس جمع بين امرأة رجل وبنته من غيرها ولا حرمه الجمع كانت لصيانة
القرابة عن القطيعة وهاهنا لا قرابة ادلوا كانت للبنت الحرة من الجاهلين فثبت لان
امراة الاب لو فرضت ذكر احازله نكاح تلك البنت **وتحريم على الحر اكثر من اربع نسوة**
لقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فالأقصى اربع على الاربع في
موضع الحاجة الى البيان بزيادة استدلال بعض الروافض بهذه الآية على جواز نكاح
فيمر النبي عليه السلام ان يسكن ربيعا منهن ويبارق العوا في **وجرموا على العبد اكثر**
من عتقين وقال مالك يجوز له ان يتزوج اربعاً منهن لعموم الآية المذكورة ولنا ما روي
انه عليه السلام قال لا ينكح العبد اكثر من عتقين واجمع الصحابة عليه **وحرم اخت المعتد**
من باين في عدتها كالزوجة اي كما تزوج اخت المعتد من طلاق رجعي في عدتها كان
حراما بالانطلاق وقال الشافعي يجوز لمن ابان امرأته ان يتزوج اختها في عدتها لا ارتفاع
النكاح ولنا ان نكاح المبان باق من وجه لبقاء احكامها كالنفقة والفراش في حق ثوب
النسب فلتثبت العلاقة لم تجز نكاح اختها بخلاف الجمع **وعدة ام الولد اذا اعتقت**
ما لغة من نكاح اختها يعني اذا اعتق رجل ام ولد له وجب عليها العدة بثلاثة اشهر
فان اراد ان يتزوج اختها في عدتها لا يجوز عندنا **وقال ابن طبري** يعني يجوز نكاحها
ولا يجوز وطئها حتى تمضي عدة المعتد لان العدة اثر الفراش وفراش ام حال قيامه
لا يمنع نكاح اختها فبعد زواله لا يمنع اثره بالطريق الاولي وله ان فراش ام الولد ضعيف
قبل العتق لان مولاها ملك تزوجها فجاز تزوج اختها وبعد العتق فهي حرة لا يملك
تزوجها حتى تنقضي عدتها فصار فراش المعتد عن نكاح **واجزنا الاربع نساء**
يعني جاز لمن اعتق ام ولد له ان يتزوج اربعاً في عدتها عندنا وقال زفر لا يجوز كالم
يجز نكاح اختها لكونها كالمعتد من النكاح ولنا ان تزوج الاربع كان جائزا للمولي
قبل عتقها مع قيام حل وطئها لجواز عدتها مع انعدام الحول يكون اولى **وبصدقنا**
المخبر عن معتدته بالنقض بما مع انكارها لزوجها باختها يعني اذا اخبر رجل

عن ابيه

عن زوجته المطلقة المعتدة انها قالت انقضت عدتي فانكرنا اخبارها به يصدق
المخبر عندنا اذا كان اخبارها في مدة تنقضي في مثلها العدة وقال زفر لا يصدق وضع
المسئلة في الاسناد اليها لانه لو قال انقضت عدتك ففي الميسر وذكر خواهر زاده لاروا
فيه وذكر الحاكم الشهيد انها على خلاف ايضا وقيد بالكارها لانها لو صدقت او كانت
سائدة او غايبة فله ان يتزوج اختها اتفاقا من الحقائق اعلم ان العرض من النصف
ان يحكم القاضي بحل تزوج اختها ومن عدمه عدم حكمه واما الحول في نفس الامر فثبت ان
غلب على ظنه صدقها اتفاقا وقيد بقوله لتزوجه لان الزوج المخبر لا يصدق فيما يرجع
الى حقها من النفقة والسكنى اتفاقا واما في حق الميراث فباطل لو كان صحيحا وقت
الاخبار لانه ما دام صحيحا يقدر على ابطال حقها في الميراث بان يقول جعلت ميراثي لطفلة
بانية ولو كان مريضا وقت الاخبار لا يبطل حقها في الميراث كما في النفقة من الحقائق
لدا انها امينة في الاخبار غاي رجمها ويقتل فلو با على زوجها فلا يحل له تزوج اختها
ولنا ان النكاح المعتد انما يعتبر فيما يتعلق بحقوقها كالنفقة والسكنى واما فيما
يتعلق بحقوقه كجواز الزوج بالاربع واخت معتدته فلا يعتبر فيصدق الزوج في
اخباره لسلامته عن العارض فيما يتعلق بنفسه واحاصل ان خبر كل منهما لا يبطل
في حقه دون حق الاخر **وتحريم الكتابيات اي نكاح كافرات يعتقدن كذا باللفظ**
وتحريم العموم قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم بعد ما حض منها الحرسية ونحوها ونحوها
الامة الدمية ومع طول الحرة يعني يجوز نكاح الامة الدمية عندنا فيستطيع
ان ينكح الحرة وقال الشافعي لا يجوز لقوله تعالى ومن لم يستطع منك طولا ان ينكح الحرة
المومنات من ما ملك ايهاكم من فتيانكم المومنات علق نكاح الامة بوصفين يكونا
مومنين وبعدم قدرة المتزوج على الحرة فينتهي الحكم بانتقار احدهما لان ذكر الوصف
ذكر الشرط ولنا عموم قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء وذكر الوصف قد
يكون للترغيب فلا يستدل بعدمه على عدم الحكم بوصف الموصفات فصره المفسرون
بالعقارب وهذا ليس بشرط حتى جاز نكاح غير العتقيات من المسلمات اتفاقا على ان
نكاح الامة لو لم يكن جائزا مع طول الحرة لم يكن له فيه عليه السلام عن تزوج الامة
على حرة فافق **والاربع منهن** اي يجوز عندنا تزوج اربع من الاماء وقال الشافعي
لا يجوز لان نكاحها ضروري لما فيه من ارقاق الولد والضرورة تندفع بالامة
الواحدة فلا امتين اكثر منها وفي المصنف هذا في الحر واما في العبد فنكح امينين ولا
يعتبر في حقه الجوز عن الحرة بل لم ان ينكح حرة وامة وان ينكح الامة على الحرة عندنا وعند
لا يجوز ولنا عموم قوله تعالى فانكحوا الامة ولا ارقاق فله ان لا ارقاق يستدعي
تقدم الحرة والمنطقة لا توصف بها ولا يالرق على انه يمكن ان لا يحصل الولد اصلا
بان يتزوج امته عاقرا **واجارية ابنه** اي يجوز للاب عندنا ان يتزوج حاربه ابنه
وقال الشافعي لا يجوز وفي الحقائق الخلاف في الاب الحر لانه لو كان عبدا وتزوج
جارية ابنه تجوز اتفاقا وقيد بجارية ابنه لان الابن لو تزوج جارية ابيه او اخيه
يجوز اتفاقا لانه ان نكاح الرجل مملوكة غير جارية وجارية ابنه مملوكة من وجد
لقوله عليه السلام انت وما لك لا يبيك ولها ولو وطئها مع العلم بالحرمه يقطع احد

الطوك بالفتح قدرت وغنا
وانعام ونفصل وعمر احرق

عنه ولنا ان الاب لو كان مالكا جارية ابنه من وجه لما حاز للابن وطها وهو جاز
اجماعا وما رواه مجهول على الاستخدام والتكليف عليك عند الحاجة وسقوط الحد
لظاهر الاضافة في الحديث المودث للشبهة **وحرم الامة على الحرة لا بالعكس**
اي لا تحرم تزوج الحرة على الامة لقوله عليه السلام لا تنكح الامة على الحرة وتنكح الحرة على
الامة **وهي في محرم اجرة من باري حرام** يعني من ابان زوجته الحرة لا يحل له ان يتزوج
في عهدها امة عند ابن حنبل وقال لا يجوز في هذه الحرة لان عدة الامة لا تمنع تزوج الحرة
اتفاقا وفيه بالباين لان العدة من طلاق رجعي تمنع نكاح الامة اتفاقا لهما ان التزوج في
عدها ليس تزوجا عليها ولما لو حلف ان لا يتزوج عليها فتزوج في عهدها لا ينجس ولا
ان النكاح باق في العدة من وجه لبقاء بعض احكامه من النفقة وغيرها فحرم نكاح الامة
فيها احتياطا كالمحرم نكاح اختها في عهدها وامان في البهين فغرض الحالف ان لا يشترك غيرها
في قهرها في التزوج في عهدها لا يحصل الاشتراك فلا ينجس **ولا يتزوج الولي امة** لان
ملك المنة ثابت له ولو ثبت ثانيا بالنكاح لادى الي اثبات الثالث **ولا المراه عهدها**
لانها مالكتها ولو كانت منكوحه لصارت مملوكة وحينما تناف ولو تم خت مولاه يجوز
لانه لا ملك لها في مال ابوها **وحرم الجوسية والوسية** اي نكاح من لقوله تعالى ولا
تنكحوا المشركين حتى يؤمن ومن يتعد ان الوثن او النار الذي يكون مشركا والمشرک
بغير الكتاب لان الله تعالى عطف المشركين على اهل الكتاب في قوله لم يكن الذين كفروا من
اهل الكتاب والمشركين والعطف يقتضي المغايرة **والصبايات ان لم يكن اهل كتاب**
يحب به لانهم ان كانوا احرارهم ابو حنيفة في حرمهم انهم قوم من النصاري يقولون الزور ويعطون
الكواكب كعظيم القبلة على التزوج منهم اتفاقا وان كانوا احرارهم صاحباه في حرمهم انهم
يخرجون من النصاريين وعبد والكواكب والملايكه يحرم التزوج منهم اتفاقا **وحرم ابوي**
الحامل من الزنا اي نكاحها وطها يعني يجوز صاحباه نكاحها ومنعها وطها
حق فنهى باحمال لان نكاح الزانية جاز اذا لم تكن حبل اتفاقا وفيه بالزنا لان
الحبل من النكاح يحرم تزوجها اتفاقا وفي التبيين الخلاف فيها اذا تزوجها غير الزاني وان
تزوجها الزاني يجوز اتفاقا وفي النهاية قبل كذا الخلاف في تزوج الزاني اذ لم يقر بان
الحبل فان اقترع النكاح اتفاقا فتنسحق النفقة لانه غير ممنوع عن وطها لانه هذا
الحمل محرم اذ لا بد له فصا ككتاب النكاح ولما قوله تعالى واحمل لكم ما وراكم
وانما حرم وطها لان سمي ذرع العذر حرام كما قال عليه السلام من كان يوم من بالله واليوم
الاخر فلا يسقي ماء ذرع غيره فان قيل ثم الرحم يمسك بالحبل فكيف يوجد سقي
الذرع قلنا قد جاز في الحرام مع الحمل وبصوره يزداد حرمه بالوطي وفي الواقعات
رجل تزوج امرأة فمات فسقط استبان خلقة ان جاز لا قل من اربعة اشهر لم يجرى النكاح
لان خلق الولد انما يتسبين في اربعة اشهر فنعين ان الولد من الاول **وتنكح المنة**
اي نكاح المنة وهو ان يقول الرجل لامرأة خذي هذه العشرة واتمعي بك **وبين مدة**
معلومة فتقبله ولا بد فيه من لفظ التمتع وهو ان جاز في الاستبراء فتقبله النبي عليه
السلام بقوله كنت ادت لكم في الاستمتاع من النساء وقد حرم الله ذلك الي يوم القيمة
رواه مسلم **وابطلنا الوقت** يعني النكاح الي مرة معلومة باطل عندنا **لا التوقيت**

اطفا

اي قال زفر توقيت باطل وعقده جاز لان معنى النكاح اسقاط حرمة البضع لكن
جعل ملكا لصورة شرعية الطلاق وما كان من الاسقاط لا يبطل بالشروط والنيا
فصار كما اذا تزوجها بشرط ان يطلقها بعد شهر ولنا ان النكاح الوقت نكاح منته
معنى لان النكاح عقد عزم وتوقيت يكون نصرتا بان الغرض منه المنة فيبطل النكاح
اذ العبرة للمعنى كما اذا قال جعلتك وكلا بعد موتي يكون وصيا وعن ابي حنيفة انه اذا
ذكر مدة لا يعيش مثلهما البها صح لانه في معنى المودع لكن الظاهر ان لا فرق بين طول المدة
وقصرها لما ذكرنا بخلاف ما اذا شرط ان يطلقها بعد شهر لان اشتراط القاطع يرد على
العقده موبدة **وبخبر الشغار** وهو ان يقول الرجل ازوجك اختي حتى ان يكون بضع
كل واحدة منهما صداقا للآخرى وعندنا هذان العقدان جازان **وبخبر مهر المثل**
على كل منهما وقال الشافعي العقدان باطلان فيدنا بقولنا على ان يكون لامة لولم يجرى
على ان يكون بضع كل واحدة منهما صداقا للآخرى لا يكون شغارا اتفاقا ولو قال لهما
على ان يكون بضع اختي صداقا لا تخك وزوج الحاطب اخته ولم يجعل بضعها صداقا
فنكاح من جعل على الخلاف والنكاح من لم يجعل جازا اتفاقا كذا في المعنى له بهن عليه
السلام عن الشغار ولنا ان النكاح مما لا يبطل بالشروط الفاسدة وهما هنا شرط
فيه ما لا يصح مهر فبطل شرطه وبصح عقده كالوسعي مبرا والشغار وهو الخلو سقي
كلوه عن المهر **يبطل شرط الخيار** يعني من تزوج بشرط الخيار فعقد نكاحه يبطل
شرطه عندنا **لا العقد** اي قال الشافعي يبطل عقده لان اشتراط الخيار فيه معنى توقيفه
على تقدير الشئ ومعنى اضافته الى المستقبل على تقدير الامضاء وكلاهما باطلان ولنا
ان اشتراط الخيار في معنى الهمز والهمز غير مانع لقوله عليه السلام ثلاث هن اركان
النكاح والطلاق والعقاق فحق العقد لازم وبطل شرطه **وبخبر تزوج المحرم والمحرمة**
مخالفة الاحرام دون الوطى وكذا **بخبر الكاحما ولو تزوجتهما اي امرأتين بعقد واحد**
بالف واحد اي حرام بان كانت مجوسية او معتدة الغير او نحوها صح النكاح اتفاقا
في الحان ولها اي التي صح نكاحها تمام الالف عندنا **وقال الاخصمها من مهر مثلها**
يعني تقسم الالف على مهر مثلها مثلا اذا كان مهر مثل احداهما ضعف مهر مثل الاخرى
تقسم الالف بينهما اثلاثا وان كان سوا يتقسم سواها صا ب مهر مثل الحلال يكون لها
وما اصا ب مهر مثل المحرمة يسقط هذا اذ لم يدخل بالمحرمة وان دخل بها فبطل قياس
قوله لها مهر مثلها بالتمام بلع وعلى قياس قولنا لها مهر مثلها ولا تخا وخصمها من
الالف فيكون احداهما حراما لانه لو صح نكاحها تقسم الالف على مهر مثلها اتفاقا لهما
انه جعل الالف بدل البضعين ولم يسلم له الا احداهما فوجب عليه قدر ذلك من العوض كما
لو قال لامرأتين تزوجتكما على الف فاحبات احدهما وله ان احدها ساقط شرعا لعدم
محليتها فصار كالمسا قط حقيقة فيجعل كل الالف مقابلا للحال ويكون التشيخ مجازا عن
الواحد **فصل** في الاوليا والاكتار والوكالة في النكاح **وبخبره اي النكاح**
بعبارة النساء فلور زوجت نفسها وهي حرة عاقلة بالغة او وكلت غيرها
او توكلت اي صادرة وقبلة بالتزوج **جاز من غير ولي** عندنا وقال الشافعي
لا ينعقد بعبارة ولا بد من الولي الخلا في انشاء النكاح اما اقرارها بالنكاح يصح

على ان يتزوجها

تزوج غيرها اي غير الاب واجد وان كان امها **وينقطع مطلقا** اي قال ابو يوسف
لا خيار لهما في غير الاب واجد لان النكاح عقد لازم وقد صدر من الولي فلا يفسخ
فتاسا على الاب واجد ولهما ما روي ان النبي عليه السلام زوج بنت عمه حمزة وهي
صغيرة وقال له الخيار اذ ابلغت وغير الاب واجد قاصر الشفقة بالنسبة اليها
فلا يقاس عليها والام وان كانت وافرة الشفقة لكن في عقلها قصور **واللزوم تزوج**
القاضي رواية عن محمد يعني اذا زوجها القاضي يكون العقد لازما ولا خيار لهما
بالبلوغ لان ولاية القاضي كاملة وتكون مطلوبة كالأب واجد لكن ولاية تزوج الصغار
انما تحت اشرطه السلطان ما صنع به يجوز على الاصح استحسانا **والخيار هو المختار كما اني**
يعني المختار للفتوى ان خيار البلوغ ثابت في تزوج القاضي كما اني في محمد لان ولايته
متاحزة عن ابن العم فادانت اختيار في تزوج الحجاب لولي ان ثبت في تزوج المحرم وهو
القاضي اعلم ان النبي لها خيار البلوغ يعني ان تختار نفسها مع روية الدم وقت البلوغ
وان رآته بالليل تقول فخت نكاحي وقتها عليه اذا أصبحت ولولم تنسج لباسا لزمها
النكاح ولو اجتمع خيار البلوغ مع الشفقة في وقت تقول اطلب الحائض ثم تتدري في
التفسير خيار البلوغ ثم الشفقة ان وجد بعد الدخول فلها المهر كاملا وهذا لا يكون طلاقا
لانه يصح من النبي ولو وجد قبل الدخول لا يجب نصف المهر فان قيل النكاح لا يجزئ
قلنا نعم اذا كان تاما ولا يكون تاما اذا فعله غير الاب واجد لقصور الولاية هذا مختصر
ما في التبيين **ولهما تزوجهما** اي يجوز لهما واجد تزوج الصغير والصغيرة عند محمد
يعني فاحش وهو لا يتغيب الناس فيدي **المهر** كما اذا زوج بنت عمه درهم او زوج
ابنه امرأة بالف درهم ومهر مثلها مائة درهم **وبغير نفق** وقال لا يجوز تزوجها ذلك وفي
جميع النوازل الخلاف فيما اذا كان الاب صاحبا ولو كان سكرانا لا يصح بالاتفاق وفي الخط
الوكيل بالنكاح اذا زاد او نقص عن مهر المثل فعلى هذا الاختلاف فيد بالاب واجد لان
تزوج غيرها هكذا لا يجوز اتفاقا وفيه بالتزوج لان بيع الاب مال ولده بالعين الفاحش
لا يجوز اتفاقا واجد كالأب عند عدمه وفيه العين الفاحش لان اليسير لا يمنع اجمارا اتفاقا
فمن بعض ان الزيادة لا يجوز وتزوج النكاح مهر المثل والاصح ان النكاح غير جائز من الختان
لما ان هذا النكاح يقتضي الاضرار بهما فلا يجوز ولله ان الاب وافرة الشفقة ففعل هذا
الاضرار كان كجب منافع اخر من كون الزوج حسن الخلق والالفة واسع الفتنة والعنة
فعقد هذا العقد نظر الولد لا اضرارا عليه حتى لو عرف من الاب سوا اختيار لنفسه او لغيره
لا يجوز عقده اتفاقا **ولم يقصروا الولاية على الاب في الصغير** قال مالك لا يبي
الصغيرة غير الاب لان الولاية على حركة ثبتت على خلاف القياس والنسب انما ورد في ولاية
الاب لما روي ان ابا جرح زوج النبي عليه السلام عاتبة وهي بنت ست وزفت اليه وهي
بنت ثعلب وكانت عنده تسعا ولنا قوله عليه السلام النكاح الى العصبات والولاية
موافقة للقياس لان النكاح مشتمل على مقاصد لا تتم الا بين المتكافئين والكنو لا ينفق
في كل وقت فتحتاج الى اثبات الولاية ليلا ينفق الكفو الخاطب لو انتظر الى البلوغ **وتزوج**
الاجبار على الصغير يعني ولاية الكاهن دون رضاها انما ثبت عندنا اذا كانت صغيرة

هذا المختار للفتوى ان خيار البلوغ ثابت في تزوج القاضي كما اني في محمد لان ولايته متاحزة عن ابن العم فادانت اختيار في تزوج الحجاب لولي ان ثبت في تزوج المحرم وهو القاضي اعلم ان النبي لها خيار البلوغ يعني ان تختار نفسها مع روية الدم وقت البلوغ وان رآته بالليل تقول فخت نكاحي وقتها عليه اذا أصبحت ولولم تنسج لباسا لزمها النكاح ولو اجتمع خيار البلوغ مع الشفقة في وقت تقول اطلب الحائض ثم تتدري في التفسير خيار البلوغ ثم الشفقة ان وجد بعد الدخول فلها المهر كاملا وهذا لا يكون طلاقا لانه يصح من النبي ولو وجد قبل الدخول لا يجب نصف المهر فان قيل النكاح لا يجزئ قلنا نعم اذا كان تاما ولا يكون تاما اذا فعله غير الاب واجد لقصور الولاية هذا مختصر ما في التبيين ولهما تزوجهما اي يجوز لهما واجد تزوج الصغير والصغيرة عند محمد يعني فاحش وهو لا يتغيب الناس فيدي المهر كما اذا زوج بنت عمه درهم او زوج ابنه امرأة بالف درهم ومهر مثلها مائة درهم وبغير نفق وقال لا يجوز تزوجها ذلك وفي جميع النوازل الخلاف فيما اذا كان الاب صاحبا ولو كان سكرانا لا يصح بالاتفاق وفي الخط الوكيل بالنكاح اذا زاد او نقص عن مهر المثل فعلى هذا الاختلاف فيد بالاب واجد لان تزوج غيرها هكذا لا يجوز اتفاقا وفيه بالتزوج لان بيع الاب مال ولده بالعين الفاحش لا يجوز اتفاقا واجد كالأب عند عدمه وفيه العين الفاحش لان اليسير لا يمنع اجمارا اتفاقا فمن بعض ان الزيادة لا يجوز وتزوج النكاح مهر المثل والاصح ان النكاح غير جائز من الختان لما ان هذا النكاح يقتضي الاضرار بهما فلا يجوز ولله ان الاب وافرة الشفقة ففعل هذا الاضرار كان كجب منافع اخر من كون الزوج حسن الخلق والالفة واسع الفتنة والعنة فعقد هذا العقد نظر الولد لا اضرارا عليه حتى لو عرف من الاب سوا اختيار لنفسه او لغيره لا يجوز عقده اتفاقا ولم يقصروا الولاية على الاب في الصغير قال مالك لا يبي الصغيرة غير الاب لان الولاية على حركة ثبتت على خلاف القياس والنسب انما ورد في ولاية الاب لما روي ان ابا جرح زوج النبي عليه السلام عاتبة وهي بنت ست وزفت اليه وهي بنت ثعلب وكانت عنده تسعا ولنا قوله عليه السلام النكاح الى العصبات والولاية موافقة للقياس لان النكاح مشتمل على مقاصد لا تتم الا بين المتكافئين والكنو لا ينفق في كل وقت فتحتاج الى اثبات الولاية ليلا ينفق الكفو الخاطب لو انتظر الى البلوغ وتزوج الاجبار على الصغير يعني ولاية الكاهن دون رضاها انما ثبت عندنا اذا كانت صغيرة

بكر كانت او ثيبا **لا البكارة** يعني عند الشافعي انما ثبتت الولاية اعليهما اذا كانت بكر
بالعنة او صغيرة لان النبي عليه السلام لم يشترط في انكاح البكر مطلقا ادنها فيملك الولي
الولي انكاحها دون رضاها صرحنا ولنا ان الولاية في مالها انما تنقطع اذا بلغت فكذا
تنقطع الولاية على نفسها وانكاح البكر البالغة انما يكون برضاها لكن النبي عليه السلام
اقام سكوتها مقام رضاها وانما وضع في البنت ادنى الابن يجوز الاجبار في الصغير اتفاقا
من الختان **واعدا ولاية الاب بجوارح الولد بعد البلوغ** يعني من جن بعد بلوغه ثبت
لايه الولاية في تزوجه عندنا حتى لو زوج رجل من ابنة الكبر امرأة بغير اذنه ثم تزوج الابن
قبل الاجازة فللاب ان يجبر ذلك النكاح لانه يملك انشا النكاح عليه فيملك الاجازة فيه
وعند زفر لا تثبت الولاية بانه قد بنا الولاية بان يكون في تزوجه لان ولايته في ماله
تعود اتفاقا ليجوز كاحاجة اليد في كل وقت وقد بلغون بعد البلوغ لانه لو بلغ محمونا
لا تزول ولاية ابيه عنه اتفاقا لانه ان الولد لما بلغ عاقلا صار ولي نفسه فزال ولاية
ابيه عنه اتفاقا لانه ان الولد لما بلغ عاقلا صار ولي نفسه فزال ولاية ابيه عنه فلا
تعود ولنا ان سب الولاية قبل كان عجز الولد عن تحصيل نفقه وتجنونه صار عاجزا
ايضا فيعود **والام واقاربه** كاجدة والحال والحالة **ود والارحام** الاقرب الاقرب
اوليا لان النكاح عندنا في حينة **بعد العصبية** اي بعد ان لم يكن لها من العصبات النسب
والنسب احده الولاية التزوج للام ثم للاخت لا ب وام ثم لاب ثم للاخت لا ب وام
ثم لا ولد هم ثم للعنات ثم للاخوان ثم للحالات ثم للنسب الاعام وهذا عندنا في حينة
وهو استحسان كذا في الكافي شرح الواقي **ومنهم** اي قال محمد ليس لعن العبد
ولاية لقوله عليه السلام النكاح الى العصبات ذكر الكرخي ان ابا يوسف مع محمد في
هذه المسئلة واكثر الروايات على انه مع أبي حنيفة ولها ان استحقات الولاية بالقرابة
الباعنة على الشفقة وهي موجودة في الام ودوي الارحام فيقومون في النكاح مقام
العصبات عند عدمهم كما قاموا في الارث مقامهم ومما رواه يونس عن النكاح للعصبات
عند وجودهم واما عند عدمهم فاحديث ساكت عنه **ثم يولي مولي المولاة** لانه وارث
موجز عن دوي الارحام فكذا في الولاية **ثم القاضي** اي قوله **الولاية لولي المولاة** فانه
عند أبي حنيفة خلافا لمحمد يستعبد دليله فيما سبق وانت تزي المصنف او رد ولاية
على صيغة الوفاق ولوقال هنا اصحاب الفروع النسبية ودوي الارحام ومولي المولاة
اولا بعد العصبية ومنهم لكان اجملا واوحى واشمل لان للاخت لا ب ولا ينع على الخلاف
المذكور مع انها خارجة من كلامه لانها ليست من اقارب الام ولا من دوي الارحام
واجد اولي من الاخ في ولاية النكاح عند أبي حنيفة **مطلقا** اي سواء كان لان وام
اولا **وانما هالك منها** اي ثبتت الولاية لكل من اجد والاخ عندها اراد بالجد
الصغير لان الفاسد لا ولاية له عند محمد وفي الختان الخلاف في المسئلة من الكرخي
اما الاصح ان الولاية للجد اتفاقا واجد الفاسد والاخ لام بمعزل من مسئلت لانها
ذكرنا مطلقا والمطلق يقتضي الى الكامل وهو العصبية لهما ان اجد يولي الى الصبي بواسطة
انه ان اجد والاخ يولي اليه بواسطة انه ابن ابيه وفي الجدر حجتان من حيث اصل
وفي الاخ رجحان من حيث ان الابن اولي في العصبية من الاب فاستوفى في الولاية نظرا

مطلوب
كما قاموا في الارث مقامهم

كفوا لمن لها اب مسلم اتفاقا وفي الكافي هذا الخلاف في العلم لان مفاجرتهم بالاسلام
والحرية لا بالانساب واما العرب فمن اسلم نفسه منهم يكون كفوا لامرأة لها
ابوان في الاسلام لان مفاجرتهم بالانساب وسب كلهم شريف لانضاله بآرامهم
عليه السلام **ويستوي الابوان والاكثر** يعني من كان ابواه مسلمين يكون كفوا
لن كذا بالانساب فوق الجدل لا يعرف غالبا فلا يشترط اسلامه **واذا تزوجت بغير**
تزوجا للاولى **ليست التفرقة بينهما** ومعنى تفريقهم ان يطلبوا ذلك من الحاكم للحقوق
العامة بمصاهرة غير الكفولهم وهذا يدل على ان نكاحا صحيح باق مع احكامه
اي ان يفرق القاضي وعن ابي حنيفة انه غير صحيح وفي الحاشية هذا القول
واحوط واختار للفتوي في زماننا ادليس كل شيء يخص المرافعة الى القاضي
ولا كل قاض يعدل فسد هذا الباب يكون اسد وفي الاحتياق المطلقة ثلاثا لو
زوجت نفسها من غير كفو ودخل بها الزوج ثم طلقها لا حل على الزوج الا ول
عليها ما هو المختار وهذا ما يجب حفظه وسكون الولي لا يكون رضا ولو خاصم في نفقته
او قبض مهرها يكون رضا ولو فارقته بعد رضا الولي بنكاحها ثم تزوجت منه
بدون رضاه فله ان يفرق بينهما لان حق الفسخ يحدد بنكاحها كذا في المحيط
ولا يكون هذا التفريق طلاقا لانه فسخ لاصل النكاح ولما لم يجب عليه شيء اذا لم
يدخل بها وفي الكافي هذا اذ لم تلد لانها اذا ولدت منه ليس للاولى حق الفسخ كيلا
يضيع الولد عن يديه **وتجيزه** اي ابو يوسف التفريق لبعضهم اي لبعض الاوكيا
المستأوين في الدرجة **ان اختلفوا** فوضع بعضهم تزوجها بغير كفو وقال ليس
لغير الراعي من حق الاعتراض له ان الكفاة حق الكل فلا يفسد الا باسقاط الكل
كالوكان لهم دين فباسقاط احدهم حقه لا يفسد حق الباقيين ولما ان الاعتراض
حق لا تجزي كالايمان والعنود عن الفضايل فبابطال احدهم يبطل عن الباقيين
وللولي الاعتراض عند ابي حنيفة حتى يتم لها مهر مثلها او ينفقها منه
اد انقضت الحرة البالغة العاقلة في تزويج نفسها من كفو من مهر مثلها مقدار
ما لا يتغابن فيه **ويمنعه** اي ابو يوسف الولي الاعتراض لان المهر خالص حقها
فله ان تبني كالبعد النسبية ولم ان تمام مهر المثل حتى الولي لانه يعبر بقصاصة
فله الاعتراض دفعا للعار عن نفسه وانما حق المرأة الاستيفاء **وان اكرها** اي
المرأة ووليها جميعا على النكاح بدون مهر المثل ثم **زال الاكره** **فرضيت** بترك
النكاح ولم يرض الولي **فله ايضا** اي للولي حتى الاعتراض عند ابي حنيفة كما
سبق **ومنعه** محمد كافي يوسف انما اورد هذه المسئلة بناء على ان نكاح امرأة نفقت
عن مهر مثلها موقوف على اجارة الولي عند محمد فلا يفسد الاعتراض له الا في صورة
الاكره وروي انه رجع عن هذا القول وقال يجوز بلا توقف ولكن ليس
لوليها الاعتراض ويهذه الرواية عمل صاحب الهداية فذكره مع ابي يوسف في خلافة
ابا حنيفة **وتجيزه** **بولي** **طري** **النكاح** اي ان يكون واحدا قرا من الطرفين
وليا كان ذلك العاقد من الجاهلين من زوج ابن ابنه بنت ابنه الاخران قال
زوجت فلانة من فلان وهذه العبارة صحيحة وتقوم مقام القول **او وكلا**

هذا هو المختار
فيما لا ينفك
عن الزوج
فيما لا ينفك
عن الزوج
فيما لا ينفك
عن الزوج

مطلوب
في تزويج
اي بعضه
الاولي

من الجاهلين وهو ظاهر **اوليا** من جانب **ووكلا** من اخران وكله رجل بان
زوجته بنته الصغيرة **او اصيلها** **ووكلا** كن توكلة امرأة بان يزوجه من
نفسه فتزوجها وفي النوازل اذا تزوج امرأة عند شاهد بن ولم يعرف اسمها
وسبها لا يجوز نكاحه وفي المحيط اذا وكلت بتزويجها من رجل فزوجها من نفسه بان
قال تزوجت فلانة وقال الشافعي لا يجوز في الجميع لان النكاح يقتضي ايجابا وقولا
وتملكيا وتلكا والواحد لا يصلح لكلهما لانها مشتقان كما في البيع ولما ان العاقد
في النكاح معبر لان قوله زوجت فلانة من فلان يقتضي شطرين فلا حاجة الى القول
والواحد يصلح ان يكون نائبا عن اثنين في الكلام فان الحقوق المخرج فيه الى العاقد فلا
يؤدي الى حاكم منضادين من كون الواحد طالبا ومطلوبا وضع الخلاف في النكاح اختار
به عن البيع فانه لا يجوز ان يتولى فيه طرف في العقد واحد من الحقايق **واققرار الولي**
والوكيل **ومولي العبد بالنكاح** غير نافذ يعني اذا اقر ولي الصغير والصغيرة
بزوجهما او اقر وكيل رجل او امرأة بنكاحهما او اقر مولي العبد بنكاحه لا ينفذ اقراهم
عليهم في الحال عند ابي حنيفة **الا بينية** او تصديق حتى يولم توجد بينة على نكاح الصغير
والصغيرة يكون اقراؤه موقفا على بلوغها فاذا بلغا وصداقها ينفذ والا فلا وقال
ينفذ في الحال لا بينة فان قلت انكار الصغير والصغيرة غير معتبر فكيف تمام البينة
عليه قلت يجب القاضي خصما عنهما لهما ان المقرب للنكاح لو انشا النكاح عليهم لنفذ
اقراره كاي نفاذ اقرار الولي والوصي ببيع ماله **ولس** ان النكاح له علامة شرعا
وهي الشهود وعلامة عادة وهي الاعلان فلا يصدق في اقراره بدون العلامة بخلاف
الاقرار بالبيع لان حضور الشهود ليس بشرط فيه **وينفذ في الامة** اي اذا اقر المولي بنكاح
امته ينفذ اقراره عليها اتفاقا لان منافع بعضها مملوكة له فاذا اقرها لغيره ينفذ
اقراره عليه **وتجيز عقد الفضي** وهو من لم يكن وليا ولا اصيل ولا وكلا **من**
جانب كاد تزوج امرأة بغير امرها رجلا فقبل **موقفا** يعني ينفذ موقفا على الاجابة
عندنا وقال الشافعي لا ينفذ وهذا بناء على ان عقد الفضي غير جائز عند
وجاز عندنا موقفا تقدم التعليل من الطرفين في اواخر فصل خيار الوتة **وتجيزه**
اي ابو يوسف عقد الفضي **من الجاهلين** كاد اقال تزوجت فلانة من فلان وهما
غائبان بغير امرهما فينفذ عنده موقفا على اجازتهما وقال لا ينفذ وكذا الخلاف
فيما لو كان العاقد اصيل او وليا او وكلا من جانب وفضوليا من جانب اخر وفي النهاية
هذا اذا تكلم الفضي بكلام واحد وان تكلم كل من بان قال زوجت فلانة من فلان
وقبلت منه يتوقف اتفاقا له ان كلام الواحد في النكاح يقوم مقام الكلامين فصار
كما اذا كان وليا لهما او وكلا منهما او وليا من جانب ووكلا من جانب وقال
زوجت فلانة من فلان وكما قال الزوج خالعت امرأتي على كذا وهي غائبة فيبلغها
الخبير فقبلت جاز وكذا الطلاق والاعتاق على مال ولما ان العقد التام يكون موقفا
على ما ورا المجلس وسطر العقد لا يكون موقفا على ما وراه لان الرجوع ممكن فيه
قبل قول الاخر كما في البيع بخلاف ما ذكره من الصور لان الولي يحكم ولا يشترط من الجاهلين
صار كخصم وكذا الوكيل استقل كلامه الى الزوجين وخلاف الخلع والاعتاق

هذا هو المختار
فيما لا ينفك
عن الزوج
فيما لا ينفك
عن الزوج
فيما لا ينفك
عن الزوج

على مال لان فيها معنى تعليق الطلاق والعناق بالموت لصحة تعليقها بالشروط والنكاح
لا تختم التعليق ويصح من المصنوعين العقد اتفاقا لانه يتم بهما **فصل في المهر**
ويصح النكاح بعين شتمية مهر فجب مهر المثل لان وجوب المهر يثبت بالشروط فلا يثبت
على التسمية ولا تنقصه عن عشرة دراهم وقال الشافعي ما جاز ان يكون ثلثا
جاز ان يكون مهر لان حتمها وجدل بضعها وكان المصروف اليها كما في البيع ولنا ما روي
انه عليه السلام قال لا مهر اقل من عشرة دراهم والمال في قوله تعالى ان يتفوا بالمعروف
كان مجالا وهذا بيان له وفي النواذر لو تزوجها على قطعة فضة وزنها عشرة ولا
يساوي عشرة مصروف ويتجاوز ولو كان هدايا في السرة لا تقطع اليد حتى تكون عشرة
دراهم في الوزن والقيمة جميعا لان القطع يندري بالشبهات **ولو سمي اقل اي اقل من**
عشرة دراهم اتمتها ها وتركها مهر المثل يعني لها عشرة عندنا وقال زفر
لها مهر المثل لان المسمى لا يصح مهر فصار كأنه لم يسم ولنا ان هذه التسمية فندت
لوجود الاسقاط من حق الشرع وهو العشرة في كل خلاف ما ادالم يسم شيئا لاها وصيت
بلا مان اظهارا للكرم فلا ترخي بالتقليل فيجب الموجب الاصيل وهو مهر المثل ولو ظلت
قبل الدخول يجب عندنا خمسة دراهم وعنده المتعة كما ادالم يسم او اكثر اي لو سمي اكثر
من العشرة **وجب بدخوله** لانه تسليم المبدل استحق كل البدل او مائة او مائة
لان النكاح تقر به اعلم ان قوله وجب جواب لقوله واكثر ويكون اتمتها ها جوابا
لاقل **فان طلق قبل الدخول تخفف** المهر المسمى لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل
ان عسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم **الا ان تقوهن اي الزوجة**
المطلقة قبل الدخول **فتترك اي طلب نصف المهر** وفي الجامع لو تزوجها على ثوب
قيمة عشرة فقبضته وقيمته عشرون وطلقتها قبل الدخول **فتترك اي طلب نصف المهر** والتوب هالك
ردت عشرة لانه انما دخل في ضمانها بالقبض فتعتبر قيمته يوم القبض **ولم يخير**
للاب اي لم يخير لابل المطلقة عندنا ان يعنوا ذلك النصف وقال مالك جازله العفو
وهذا بناء على الاختلاف في تفسير قوله تعالى فنصف ما فرضتم **الا ان يعفون او يعفو**
الذي بيده عقدة النكاح **الا ان يعفون اي المطلقات والمراد من قوله الذي بيده**
الاب عند مالك لانه هو العاقد والولي جازله العفو وعندهنا المراد به الزوج ومن العفو
التفصل هكذا فسره المفسرون فغني قوله تعالى او يعفو الذي بيده **الا ان يتفصل**
الزوج ويعطي كل المهر احسافا اليها **او يعفو الزوج فكل** هذا معطوف على قوله
الا ان يعفون وما قاله مالك فضيف لان المهر خالص حتمها فلا يملك الاب ان ينفقه
اي يتبرع به كما لم يملك في سائر ديونها **ولا متعة لها اي المطلقة قبل الدخول**
لان المصريح بالنقص ان حتمها نصف المسمى **وان لم يسم في العقد مهر او شرط ان لا مهر**
لها فوجب مهر المثل بالعقد ان دخل بها او مان **لا بالدخول** وفي الحقايق صورة
ان قالت البالغة للولي زوجني بغير مهر فزوجها وفي المهر او سكت عن ذكره
او زوج السيد امته وفي او سكت ولا يتصور ذلك في صبية ولا مجنونة ادليس لاحد
استقاط مهرهن قال الشافعي ان دخل بها يجب مهر المثل وان مانا لا يجب
شي لان المهر خالص حتمها فملك فيه ابتداء كما تملك اسقاطه انما ولنا ما روي انه

مطلقة
في وجوب تمام المهر بالموت

بغير

عليه السلام فغني في يروع بنت واشق مهر المثل وقد كانت تزوجت بلامهر ومات عنها
زوجها والمهر ليس خالص حتمها بل هو حق الشرع ابتداء وحتمها بقا فلا تملك فيه ابتداء
لانه مصروف في حق الشرع وفي المحيط لو زوج امته من عبده بغير مهر جاز ولا مهر لها
عليه لانه لو وجب لوجب للولي والمولي لا يثبت وجب على عبده دينه وقيل يجب حق الشرع
لم يسقط لتقدير ابتداءه على العبد حقا للولي **وان طلقها اي المرأة التي لم يسم لها مهر**
فتلك اي قبل الدخول اوجبوا المتعة وقال مالك هي عتق واجبه بل سحبة
قيل بقوله قبل الدخول لانه اذا طلقها بعده فالمتعة مسحبة اتفاقا له قوله تعالى والمطلقات
متاع بالمعروف حتما على الحسنين والحسن اسم المتطوع ولنا قوله تعالى لا جناح عليكم ان
طلقت النساء ما لم يمسوهن او يقرضوهن الا في فريضة ومنه ومن الامر للوجوب والاحتمال
في الآية مفسر بالايان **فجب درج** يستأجر البدن **وخار** يستأجر الراس **وملحمة** الخمر
ان احتاجت اليه يعنى المتعة عبارة عن هذه الاشياء وهذا التقدير ما تقرر عن ابن عباس
باعتبار حاله وهو مختار صاحب اليد لقوله تعالى على الموسع قدره وعلى المتقار
قدره وقيل يعتبر حالها وهذا الشبه بالفتنة وفي الآية قوله بالمعروف مشيورا اليه
لان المتعة لو اعتبرت بحاله وحسن لاسقوط المتعة بين الشربة والوصيفة وذلك
غير معروف بين الناس بل منكر **ولا تزداد المتعة على نصف مهر المثل** ان كانت المتعة
اكثر منه لان المسمى اقوى من مهر المثل والشرع لم يرد للمطلقة قبل الدخول على نصف
المسمى فلا يزداد على نصف مهر المثل **ولو فرضه اي لو سمي مهر او رخصت به بعد العقد**
الذي لم يسم لها مهر فيه فالمسمى لها ان دخل بها او مات عنها وان طلقها قبل الدخول
لزوجها اي المتعة لا نصفه اي قال الشافعي لها نصف المفروض **وتحكم اي ابو يوسف**
نصف المفروض **في قول وبها في اخرى** اي بالمتعة في قول اخر ولو ترك قوله وبها في
اخر لكان احضر لكونه معلوما من قوله ولزوجها لها اطلاق قوله تعالى فنصف ما فرضتم
والمفروض بعد العقد المفروض فيه فينصف ولنا ان النكاح العقد موجب للمهر المثل
وما سمي به بعد يكون تعيينا له بدليل انه لو دخل بها يجب المفروض المسمى دون مهر المثل
ولو لم يكن تعيينا له لوجب مهر المثل مع المفروض كما لو زاد على المهر يجب المهر مع الزايد
ومهر المثل لا ينصف لعدم تعيينه فكذلك ما وقع تعيينا له والمفروض المطلق في الآية
ينصرف الى المعتاد وهو المسمى في العقد **وان زادها اي على المسمى للمرأة مهر بعد**
العقد لزمته اي وجب الزيادة على الزوج او حطت هي عن المهر المسمى لان الخط يجرها
وفي المحيط هذا اذا لم تكن الزيادة في ضمن العقد فان كان كما اذا تزوجها على المهر بغير مهر
على الف لم يقع الزيادة عند اي حنيفة وحكمته لان العقد الثاني لما لم يثبت ما في
ضمنه وهو الزيادة وعند اي يوسف يقع لانها قصد استيفاء حديد النكاح وزيادة
المهر فيطل التجديد لان النكاح الاو **لا ينفع** بالثاني فثبت الزيادة سحلا على
الصحة كما ذكره الامام ابو بكر البخاري المعروف بخوارزمي زاده في شرح المبسوط **ونصف**
اي مجرد مع الاصل **الزيادة المتصلة** الحادثة في غيرها كالسمن والجل **بعد قبض المسمى**
واسقطها يعني قال لا تنصف الزيادة وعليها نصف قيمة الاصل يوم قبضت اقل
لو اسقط قوله واسقطها لكان احسن لو عدل لانه في طر في البقي من قوله نصف وفي الثاني

فلم يثبت مو

لو تزوجها على ثمن صغار فطالت في يدها فتصيف الزيادة يكون على هذا الخلاف ولو
تزوجها على زرع فادرك في يدها فطلقها قبل الدخول فلا يسيل للزوج على الزرع اتفاقا
لأنه قد خرج من الحالة التي تزوجها عليها وتبدل عما كان قيد بالمتصلة لأن الزيادة
لو كانت منفصلة كالولد والمثل لا تنصف اتفاقا وإنما تنصف الزيادة لكونها غير ثابتة
في العقد فلا ينصف الأصل فعليه ما رد قيمة نصف الأصل يوم فطنت وقيد بقض المسمى
لأنه لو كان زائدا في ير الزوج ينصف المطلق قبل الدخول اتفاقا سواء كانت
الزيادة متصلة او منفصلة لانه تنصف الأصل واجب والزيادة لما امتنع اتفاقا
عنه تنصف متعالة بخلاف الولد لأنه صار أصلا بنفسه فلا يكون متعالة للأصل ولما
أن تنصف الزيادة غير ممكن لأنها غير ثابتة في العقد وتصنيف الأصل جوده غير ممكن
ايضا فزود المرأة نصف قيمة الأصل يوم فطنته ولو امرها بعد انقضت
ثم طلقها قبل الدخول فاعنته اي الزوج العبد قبل رد النصف اي قبل
ان ترد المطلقة نصف المهر على الزوج بحكم او تراخي اي حكم القاضي بالرد او تراخيها
الغيباء اي لا ينفذ عتاقه عندنا او يهي اي لو اعتنته قبل ان ترد النصف على الزوج
بالحكم او بالتراخي انفذناه في كله اي ينفذ عتاقها في كل العبد عندنا لا في نصفه
باعتناق كل منهما اي قال زفر ينفذ عتاقه واعتاقها في نصف العبد اذ اخرج اللامان
معاقيد بقضها لانه لو لم تقبضه والمسئلة تحالها يكون قولنا كقولنا لانه نصف العبد
على ملك الزوج بمجرد الطلاق قبل الدخول لانه منصف المهر فينفذ عتاق كل منهما في نصفه
كالعبد المشترك ولنا ان العبد بعد ان فطنته الزوجة كان مملوكا لها من كل وجه وبالطلاق
قبل الدخول يجب تقبضه في نصف العبد لكنه لا ينفذ عتاقا لابلانها او بالتراخي
كان ملكا الموهوب له لا ينفذ برجوع الواهب الا باحدهما فلا ينفذ عتاق الزوج لصاؤه
ملك الغير فينفذ عتاقها لمصاؤه فتم ملكها فيجب عليها نصف قيمته ولو رهن عندها
اي الزوج عبد الزوجة ما تساوي قيمته المهر ثم طلقها قبل الدخول فملك
المهر هو جعلناه ونصفه يعني عندنا صارها ملكا بنصف المهر الذي هو حقها فلا تقدم
المرأة نصف المهر الا في عند زفر صارها ملكا لكل المهر لانها بذلك الرهن صار مستوفية
مهرها حقيقة ولنا ان نصف المهر يسقط عنه بطلاقه قبل الدخول في جميع الرهن
وهنا بنصف المهر فاذا هلك هلك نصفه مضونا ونصفه امانة ولو رهن بمهر المثل
شيئا ففطنته ثم طلقها قبله اي قبل الدخول يبطله اي ابو يوسف الرهن فلا
يجعله في مقابلة شي حتى لو هلك بالمتعة بل يهلك امانته وترجع هي على الزوج بالمتعة
وجعلناه رهنا بالمتعة فلا حبسه لاستيفاء المتعة ولو هلك يهلك مضونا بالمتعة
ولو كانت قيمته اقل من قيمة المتعة يرجع الى تمام قيمة المتعة فيد مهر المثل لان
الرهن لو كان بالمسمى وطلقها قبل الدخول يكون رهنا بنصفه اتفاقا لانه الذي الذي
وضع الرهن به وهو مهر المثل يسقط بالطلاق قبل الدخول فيبطل الرهن والتمعة
دين جاد فلا يكون الرهن مشغولا به ولما ان المتعة خلف عن مهر المثل فيكون
الرهن به رهنا بخلافه كالرهن بالمسلم فيه يكون رهنا براس مال المسلم لو انفق المسلم
ولو امرها الفاء ففطنته ثم وهبته النصف اي نصف الالف ثم طلقها قبل

حكمي نفي عليها رهنه كما
لو كانت مستوفية

الحقير

اي قبل الدخول يرجع بنصف الالف اتفاقا لانه يجب عليها ان ترد نصف المهر بالطلاق
قبل الدخول ولم يصل اليه بالهبة عين ما حقت لان الدرهم لا تنقبض في العقود
فصار كسبة مال اخر ولو امرها الفاء وسلم اليها نصفه ثم وهبت منه اي من الزوج
النصف الباقي في دمه ثم طلقها قبله اي قبل الدخول فرجوعه اي رجوع الزوج
عليها بنصف ما قبضته باطل عند اي حنيفة اي لا يرجع بغيري وقال لا يرجع عليها بنصف
ما قبضت وهو ربح الصداق ولو كان ما قبضته في هذه المسئلة اكثر من النصف كسمايه
مثلا فغده يرجع عليها بما يد ليصير ما وهب له نصفها عندها يرجع بثلاثمائة كذا في المسمى
لها ان هبة النصف اليها في خط فيلحق باصل العقد كما في البيع فصار العقد كأنه ورد على
خمسماية فينصف بالطلاق قبل الدخول وله ان الخط في النكاح لا يلحق باصل العقد
كالم تلحق زيادته ولهذا لا تنصف الزائد بالطلاق قبل الدخول فادام لم يلحق بغيره وهو
نصف جميع المهر وصل اليه فلا يرجع بخلاف البيع لان الخط والزيادة فيه يلحقان باصل
العقد لا مكان الاقالة فيه فكانها فسخ العقد الاول وحده العقد الثاني ولما النكاح
فلا يقبل الفسخ بالاقالة فلا يلحقان فيه باصل العقد ولو كان اي الالف المهر دين
فوهبته قبل القبض او عينا اي لو كان المهر عرضا معين كان او ثابتا في الدمة فوهبته
منه اي ذلك العرض من الزوج مطلقا اي قبل القبض او بعد ثم طلقها قبل الدخول
منعناه من الرجوع بالنصف عليها وقال زفر وهو القياس يرجع عليها
بمثل نصف الالف ونصف قيمة ذلك العرض لان حق الزوج ان يسلم له نصف المهر بالطلاق
قبل الدخول وهاهنا سلم له بالبراء والهبة واختلاف السبب بمنزلة اختلاف العين
ولهذا لو قال لرجل وهبت لرجلك فقال المولى لا يل زوجتك لا يحل له وطها وان
اتفقا على حله ولنا ان حق الزوج في الطلاق قبل الدخول ان يحصل له نصف المهر من جهتها
بلاعوض وقد وجه فلا يباي باختلاف السبب عند حصول المقصود كما اذا باع
بمعا فاسدا ومقتضى المشتري المبيع ثم وهبه للبائع لا يقضى حصول المقصود ولا يباي
باختلاف السبب انما يلزم الحل في الجارية لان كلاهما لم يثبت ما ادعاه واكرمدي
الاخر قولنا ذكر في المختلف والهداية كذا الخلاف لو وهبت منه المهر بعد القبض فحق هذا
وقع قوله قبل القبض اتفاقا لا قيد امتيدا وذكر في الجامع البرهاني ان وهبت قبل القبض
لا يرجع عليها باختلاف وبعد القبض فيخلاف زفر فعلى هذا وقع قوله قبل القبض
مستدركا ولو سمي حمرا او خنزيرا يجعله مهر المثل لان اشتراطه هو ما في العقد
بشرط والنكاح لا يبطل بالشروط الناسد روجب مهر المثل لان العقد لا يجوز اخلاف
عن المال والمسمى ليس بمال في حق المسلم هذا اذا لم يكن قيمة طرف الخمر عشرة دراهم اما
اذا كانت قيمته عشرة دراهم ففي رواية عن محمد بن ابي الحسن لا غير فصار كالوجع
بين الخمر وفي رواية اخرى لها مهر المثل لان المقصود بالعقد هو المثل وليس
فاد البني السنية فيه لغيره كذا في المحيط وهذا العبد او الخمر او الخمر او الخمر
يعني لو تزوج على هذا العبد فكان حرا او على هذا الخمر فكان حرا فله مهر المثل عند حنيفة
وحكم ابو يوسف على الزوج بقيمة الخمر لو كان حرا او مهر المثل الخمر لو كان حرا او مهر المثل الخمر
وزنا خلا ووافق الاول في الاول اي وافق محمد بن ابي في مسألة العبد

واوجب مهر المثل **والثاني في الثانية** اي وافق ابا يوسف في مسألة الكل واوجب مثل
الحزب لا اعلم ان مبني هذه المسائل ان الاشارة والتسمية اذا اجتمعتا والمشار اليه
من جنس المسمى لا يعتبر مخالفة الوصف لانه تابع للذات وان كان من جنس فالعبرة
للتسمية لانهما تعرف الماهية والاشارة تعرف الصورة وهذا الاصل متفق عليه لكن الخلاف
في التفرع فنعدهم احرى والعبد جنس واحد وكذا الكل والحزب فنعدهم الاشارة فيها وعند
ابي يوسف احرى والعبد جنسان مختلفان وكذا الحزب والكل فيعتبر المسمى وعند محمد العبد مع
الحزب جنس واحد لثقله التقاوت في المنافع والحزب مع الكل جنسان لغش التقاوت **او على هذين**
العبد بن يعقوب قال تزوجت على هذين العبد بن **وكان احدهما حراً والعبد هو المهر**
عند ابي حنيفة وليس لها غيره **ان ساوي عشرة دراهم** وان نقص قيمته عنها فلها تمام
العشرة لان الاشارة معتبرة عنده **وكان قال** تزوجت على هذا الحزب وعلى هذا
العبد ولا يصار الى مهر المثل لانه لا يجتمع مع المسمى **وابن جهم** اي ابو يوسف مع العبد
قيمة الحزب كان عبد الان تسمية العبد بن معتبرة عنده على موجب اصله لكنه عجز عن تسليم
احدهما فحقت قيمته **وحكم بالعبد** اي قال محمد بن عبد الله بن سفيان **فان نقص**
عن مهر المثل ثم اي اعطى محمد لها العبد ويزاد عليه اي ان يتم مهر مثلاً لانها لو كانت
حرة وجب تمام مهر المثل فاذا وجد احدهما حراً وكل مهر المثل نظرهما لانها لو كانت حرة
وجب تمام مهر المثل فاذا وجد احدهما حراً وكل مهر المثل نظرهما لانها لو كانت حرة
بسلامة العبد بن لها **او على هذا الحزب والميتة** **وكان خلا او ذكبه** يعني لو تزوج امرأة
على هذا الذن من الحزب وكان خلا او تزوج على هذه الميتة وكانت مدكاة فلها مهر المثل
في رواية اي في رواية محمد بن عيسى لان تسمية ما ليس بمال كسكوته عن تسمية المهر
في مهر المثل **والمشار اليه** اي لها الكل والذكية **في الاصح** اي في اصح الروايتين
عن ج وهى رواية ابي يوسف عنه انما صار هذه الرواية اصح لانها هي الموافقة لما مر
من اصله من ان الاشارة معتبرة عنده واختلف المشار اليه المسمى **كما ينبغي** اي في اختيار
ابي يوسف هذا القول انما اختاره وترك ما مر من اصله من ان التسمية معتبرة عنده
لان التسمية في هذه المسئلة وقعت فاسدة فكيف يترجح على المشار اليه الصحيح **وفي**
محمد بالمدكاة لانه اعتبر الاشارة لكون الميتة من جنس المدكاة اذا التقاوت بينهما
ليس الا في الكل والحكمة **ومهر المثل في الحزب** لانه اعتبر فيها التسمية لان الكل والحزب
جنسان اذا التقاوت بينهما فاحش **او على هذه الثياب العشرة** فكانت تسعة
وفي المهر اي الثياب التسعة مهر لها عند ابي حنيفة ولا يبي لها غيرها لما مر من اصله
من ان الاشارة معتبرة عند اجتماعها بالتسمية **وحكم بها** اي محمد بن عبد الله بن سفيان
ان زادت قيمتها على مهر المثل او ساوي **فان نقصت عن مهر المثل** ثم محمد بن سفيان
المثل لانها انما رخصت بالمسمى لا باقل منه فيجب مهر المثل نظرهما لكن التسعة المشار
اليها تكون لها لثراعتها عليها فيزاد على قيمتها الى تمام مهر المثل وفي المحيط هذا اذا
لم يصف الثياب ولو وصفها بان قال **تزوجت على هذه الثياب العشرة** الروية
فاذا جى تسعة فلها تسعة وثوب اخر هروي وسطا اتفاقا والفرق ان الثياب
اذا اطلقت لا تجب مهر ادا لم يكن مشارا اليها والثوب العاشر لم يكن مشارا اليه

فلم يجب واما ادا وصفها بالثوب الموصوف يصح ان يكون مهر وان لم يشتر اليه او على
ثوب موصوف في الدمة فاني بغيره اخبرها على القول وقال زفر لا تجبر
فيثب بالثوب لانه لو تزوجها على مثلي وبين وصفه فاني بغيره لا تجبر على قبولها
اتفاقا وقد يكون موصوفا لانه لو تزوجها على ثوب مطلق فلها مهر المثل اتفاقا وقد
يكون في الدمة لانه لو تزوجها على ثوب بعينه ثم اتي بالقيمة فانها لا تجبر اتفاقا
وقد بان ان القيمة لانه لو اتي بالثوب الموصوف اجبر على قبوله اتفاقا لانه ان الثوب
باللغة في توصيفه يلحق بروايات الامثال **ويثبت في الدمة** صحوا وله احوال
التسليم فيه فاذا صح ثبوته لا تجبر على قبول قيمته ولنا ان الثوب ادا لم يكن متعينا فهو
وقيته في المالية سواء انما يعرف بغيره والقيمة بغيره اصله من وجه فلها
اي لا تجبر الزوجة على القبول وفي المحيط هذا اذا ذكر الثوب الموصوف في الدمة
مطلقا فاما ادا ذكره مضافا الى نفسه بان يقول تزوجت على ثوب هذا ليس له ان يعطي
القيمة لان الاضافة كالاشارة **وحكم به** اي ابو يوسف بالثوب الموصوف ان اجل اي
ان ذكر اجل لان الثوب الموصوف انما يكون ديناً اذا كان موجلا وان لم يذكر الاجل اجبر
على قبول القيمة لان ثبوت الثوب في الدمة بدون الاجل لا يكون صحيحا **وعدم الاجبار**
على قبول قيمته **مروى** عن ابي حنيفة **وهو الاصح** لان ثبوته في الدمة صحيح لما سبق وقيته
خلف عنه فتح المدركة على الاصل لا يصار الى الخلف **او على عبد او فريسه** اي غير
معلوم وصنه **توجب الوسط او قيمته** وكذا لو تزوج على كرسنة مطلقة ولم يصفها اعلم
انه ذكر في المنظومة مسألة في هذا الموضع وهي انه اذا تزوجها على خادم تحت التسمية عند
ولدها خياران شاعلي خادما ووسطا او قيمته فان اختار القيمة يودي حنينا وديارا
ان ذكر الابيض او لم يذكر كذا في المبسوط البكري وان ذكر الاسود يودي اربعين دينار
عنده وعندها الغلا والرحص معتبر في كل بلد انما لم يذكرها المصنف في المتن لان
فاك الاختلاف ليس في الحكم بل باعتبار الزمان وفي المحيط الصحيح قولها وفي الحقايق
هذا اذا ذكر العبد مطلقا املا ادا ذكره مضافا الى نفسه بان قال تزوجت على عبيدي ليس
له ان يعطي القيمة اتفاقا **لانه المثل** اي قال الشافعي لا يبع تسميته لان المسمى مجهول
كما لا يبع في البيع فيجب مهر المثل ولنا ان جنسه معلوم ووصفه مجهول وجهالة
الوصف لا تمنع صحة التسمية في النكاح لان المهر فيه مقابل بما ليس بمال فلا يكون عوضا
من حيث المالية بل يكون صلة مستداة فلا تجوز فيه المنازعة عادة بل تجوز فيه المسا
والمساحة بخلاف البيع فان المالية فيه مفقودة وانها تختلف باختلاف الوصف فبالا
توقع في المنازعة **او على ثوب** يعني لو تزوج على ثوب ولم يبين جنسه بانه هروي
او هروي او على دابة **وجب مهر المثل** لان المسمى مجهول الجنس لان الثياب اجناس لا تميز
اصولها من العنق والكتان والابرسيم وكذا الدابة تقع على الخيل والبغال والحمير وكل
جنس فيشتمل على انواع وكل نوع على اوصاف وفي المحيط لو تزوج على جثة ينظر ان كان
الرجل برويا فلها بيت من شعر لانه معلوم عندهم وان كان بلديا فلها مهر المثل لان
البيت مالم يتعين لا يصح ان يكون مهر **او على عبد معين** **فالتسعة** اي قبل التسعة
فطلقها قبل الدخول **فالا كساب لها** عندهم وتزوج نصف العبد الى الزوج وصفا

مع العبد فبند بالكتب لان الزيادة المتصلة كالسكن والجمال تنصف اتفاقا وكذا ما تولد
من عهده كالولد والارض والعقار كان المهر امة وفيد بقوله قبل القبض لان اكسابه
بعد فقهنا يكون لها اتفاقا لهما ان الاكساب تبع للعبد فينصف معه كالولد والعقار
والارض لئلا يخالف البيع المتزوج وله ان المصنف بالنسبة ما هو مفروض من عند العقد
والاكساب ليست بمهر بل حديث على ملك المرأة فلا تنصف كاكساب المهر بعد القبض
بخلاف الولد لانه من اجزائه وبخلاف العقار والارض لانها جزء من اجزاء العايد
المعتود عليها اعلم ان الخلاف ليس الا في الاكساب وتنصف العبد اتفاقا في قوله مع
العبد مستدرك لان ذكره في طرف الامامين يوجب ان لا يكون منصفاً عنده وليس
كذلك **او على دار** اي لو تزوج على دار **علي ان ترفع اليد** اي المرأة الى الزوج **فانقسم**
الدار على مهر مثلها وعلى الالف متساوية ان كانا متساويين وان كانا غير متساويين
ثلث الالف **فما اصاب منها** اي من الدار مهر المثل **كان مهر المثل** **او الالف** اي وما اصاب
الالف **كان مبيعاً** وفي اجناس الناطقين لو وهبت مطلقة رجل مهره له على ان يزوجه
لا يسقط المهر عنه تزوجه او لم يزوجه لان جعل العوض في النكاح لا يجوز فان تزوجه
فالنكاح جائز وله مهر المثل ولو تزوجه على دار على ان ترفع اليد عدا مبيعاً ينسب
البيع لانه جعلت من العبد ما اصاب قيمته من مهر مثلها وهي مجهولة **والشفعة لا تثبت**
فيها اي في الدار عند ذلك وقال الشفعة ثابتة في الحصة المبيعة كما لو كانت كلها مبيعة
وله ان النكاح اصلها هذا والبيع حصل في قيمته فكان بيعه له واخذ حكمه في عدم ثبوت
الشفعة وانما جعل النكاح اصلاً لان البيع لو جعل اصلاً والنكاح سببه له لفسد البيع لكونه
مشروطاً بالنكاح وانما شرط البيع في النكاح فغير معتد له لانه مما لا ينسد بالشرط
الفاسدة وهذه المسئلة مرت في كتاب الشفعة **او على الف ان اقام بها** اي تزوجه في
بلدة معينة **والعين ان اخرجها من تلك البلدة** **فالاول** اي الشرط المتقدم سواء
كان الف او العين **هو الصحيح** عند ذلك حتى اذا اطلقتها قبل الدخول فلها نصف
الشرط المتقدم وان دخل بها فان وفي بالشرط فلها المذكور والا وان لم ينف فلها مهر
مثلها لكنه لا ينقص عن الف درهم لان الزوج رضي به ولا يزداد على الفين لانه رضي
به **واجازها** اي الشرطين لانها عقدان يبدل دليل معلومين فوجب تصحيحهما على وجه
التخيير كما صح فيما اذا تزوجه على الف ان كانت فيجدة وعلى الفين ان كانت جميلة وله
ان التسمية في الاول صحيحة لعدم المراسم وفي الثاني فاسدة لان الشرط الاول
يزاحم عند وجود الثاني لعدم صحة التسمية فيه مع ان المخاطبة متحققة في التسمية
الثانية لان الزوج لا يعرف انه تزوجه او لا ولا مخاطبة في المسئلة المستشهد لان
المواة على صفة واحدة جميلة او قبيحة لكن الزوج لا يعرف ذلك هكذا ذكر الفرق بين المطلقين
في الغاية والمكافئين لكنه في الجواب لا يكفي لورود السؤال عليه فيما اذا تزوجه على الف
ان لم يكن له امرأة والعين ان كانت فعند اي حنفية لم تجز التسمية الثانية مع ان المخاطبة
فيها ولكن جعل الحال للزوج **او على اقل من مهر المثل** يعني لو تزوجه على الف ومهر
مثلها **فان على ان يطلق صرتها** اي امراته الاخرى **فان وفي اي ان او في بالشرط فلها**
المسي **والا اي ان مضت ايام** ولم يطلقها **امرواها** سيجلده اي بان ياكل الزوج لها مهر مثلها

وقال

وقال زفر لا يثني لها غير المسي قيد بطلاق صرتها لانه لو تزوجه على الف على ان يكون
او يهدى لها هدية فان لم ينف بالشرط فلها مهر مثلها اتفاقا وفي الحقايق صورة المسئلة
ان يشترط مع المسي تطبيق الصرة ليتصور الخلف اما لو تزوجه على الف وعلى طلاق
فلا نه وقع الطلاق على الصرة بنفس العقد والفرق انه اوجب الطلاق فله مهرها هذا
عوضاً بالعقد والعوض يثبت بنفس العقد وهناك بشرط التطبيق له ان طلاق الصرة
شرط فاسد فذكره وعدمه سواء ولنا انها انما رخصت بباد و زهر المثل اذا اخلص
الفراس لها وهو وصف مرغوب فيه عند ما فاد الم يحصل فان رضاها به في كل مهر مثلها
او على الف او الفين او على هذا العبد اي لو تزوجه على هذا العبد **او ذاك**
العبد و قيمتهما متساوية **فالمهر الواجب من المسيبين** عند اي حنفية رضي الله عنه
ما شاء به مهر المثل حتى ان كان مهر مثلها مثل الالف واقل فلها مهر مثلها وان كان مهر
مساوياً بقيته احد العبدين يجب هذا العبد **وقال لا هو الاقل** يعني الواجب من المسيبين
ما هو اقل وفي الكافي هذا اذا كان الالف او الالفان نقدين لانه لو كان الالف
نقد او الالفان نسبة بغير التخيير فيبيع ايها اختارت اتفاقاً لهما ان الاقل متيقن
فيجب كالو خالها على الف او الفين **ولله** ان او لا احد الشئين فلم يكن ايجابها ولا ايجاب
احدهما من غير عين لان تسليمه غير ممكن ولا ايجاب احدهما بتعيين لانه من جهة بلا مرجع
ففسد التسمية فيجب مهر المثل لانه موجب أصلي بخلاف صورة الخلع لانه ليس فيها
موجب أصلي وان طلقها قبل الدخول فلها نصف الا وكس اتفاقاً وفي الحاشية **الا**
ان يكون نصف الا وكس اقل من المقتضى يكون لها المقتضى **او على تعلم القرآن** او غيرها
سنة يعني لو تزوجه على ان يعلم القرآن او يتخذ مهارة وهو صحيح لا بوجوبها
وقال الشافعي يجب تعلم القرآن والحكمة قيد بالحكمة لانه لو تزوجه على ربي
غنها حاز اتفاقاً وفيد باجر لانه لو كان عبد يبيعون الحزمة اتفاقاً قوله صلى الله
عليه وسلم تزوجهك بما معك من القرآن والحكمة لها قيمة غاها ان يكون مهرها كما لو
تزوجها على ربي غنها وكما لو تزوج العبد على الحزمة **ولما ان المشرع في النكاح المال**
المقوم بقوله تعالى ان تبغوا ما مولىكم وانما اضافها اليها بواسطة احرارها والمنازع
لست مال لانها غير محورة وانما تصير ما لا بالعقد للضرورة اذا اخرجت اليها وامكن
تسليمها وهاهنا لا يمكن ان يتخذ الزوج لها لانها تكون **بالحكمة** والزوج مملوكا وهو
خلاف موضوع النكاح وانما حاز ايتها خادمة العبد لان فيها تسليم رقبته اليها
ورقبته مال واما الف فصح برعي الغنم ممنوع وعلى نقد بر جواره في رواية قتات
بالنصف وهو ان يبيها صلى الله عليه وسلم قص لسانه وج موصى بتسليم رقبته على رعي
عقده بلا انكار عليه **م بل هو ربي** الواجب عند اي حنفية رضي الله عنه مهر المثل وحكم
ترجمته بقبضتها **ترابي** قيمة الحزمة لان الشفعة صارق متقومة بايراد العقد الا ان
تسليمها متمتع لما مر من انه خلاف موضوع النكاح فيلزم قيمتها ولا في حنفية رضي الله
عنه ان قيمة الشيء خلف عنه وقام مقامه فاد الم ينج قبل الحزمة اليها لم ينج قبل
قيمتها ايضا لان من شرط الخلف تصور الاصل فيجب مهر المثل ولو اعتق **ترابي** لو
اعتق امه **م** على ان يزوجها **ترقبيلت** ولم يزوجها **ترقبيلت** لم يزوجها **ترقبيلت** لم يزوجها

صدقاها وافتقارها من المثل **ش** له ما روي انه عليه السلام اعتق صفيته ثم تزوجها وجعل صداقها عتقها واما ان الامبار لا بد ان تكون بالمال والعتق ليس بمال فبطل شبهه فيجب مهر المثل وفي المحيط لو تزوجت ومحصا على عتقها فعتقت لم يصح لان النكاح يقارن العتق والعتق بجاهها وهي امة فكذا النكاح ولا يمكن تقديم العتق على النكاح لان كليهما مذخوران على سبيل العوض والم عوض فلا يمكن ان يجعل احدهما سابقا والاخر لاحقا **ق** ولو اتى **ش** اري الامة المذكورة بعد عتقها عن ان تزوج نفسها لمولاها **هـ** الوصاها بعتقها **ش** اري فعلها ان تنجى في قيمتها لمولاها **هـ** عندنا ونقال ومن لا سعاية عليها قيد بالزام قيمتها لانها لا تجبر على النكاح اتفاقا لو كانا حرة لكانا انا التي تمت النكاح لا المال فلا وجه لاحجاب ما لم تقرر مدته عليها **و** كذا انها سقطت للمولى منفعة تقابلها عتقها فلما فات عنه المنفعة كان عليه ان ينقض العتق لكنه بعدد هو عدل لا ينقض فوجب نقضه معناه بالزام السعاية عليها ولو ضمن الاب تزويج ابنته الصغيرة امرأة وصين لها **م** المهر عن ابنته الصغيرة فان **ش** اري الاب **م** فاحد **ش** اري المرأة الصداق **ق** من تركه اخرجنا للباقي **ش** من الورثة **ق** في تزويج الاب في نصيبه **ش** اري ان يرجعوا بما اده في نصيب الصغير وقال زفر لا يرجعون قيد بالاب لان عتقه من الاوليا او الوصا **ق** ضمن المهر عن الصغير وادي من ماله يرجع في مال الصغير اتفاقا وان لم يشترط الرجوع وقيد بالصغير لان الابن لو كان كبيرا فضمن الاب عنه بغير امره لا يرجع الورثة على الابن الكبير اتفاقا وان ضمن بامرهم يرجعون اتفاقا وقيد بموت الاب لانه لو ادي في حال حيته لا يرجع في مال الصغير اتفاقا وكذا في حال المرض عند ابي يوسف من المصنف وفي الحقا **ق** ضمانه في مرضه وانه باطل انه كل عن الصغير ثم عا فلا يرجع ما ادي من تركه كما لو ادي الاب حالك حياته وكما لو كل عن ابنته الكبير بغير امره **و** كذا ان الحالة صدرت بامر المكول عنه حكما لان للاب ولا بد عليه فالأقذر امر على الحالة دلالة الامر من جهته فيرجعون به بخلاف ما اذا ادي عنه حال حياته لان تحمل الابا مهورا لاسا عاده دليل على تبينه وخلاف الابن الكبير لانه لا ولاية له عليه فيكون بغير عام ولم يوجبوه عليه **ش** اري المهر على الاب **ق** فقروا له الصغير **ش** وقال مالك يجب عليه لان قوله المهر عنه ولا مال له دليل على ضمانه ولنا ان الاب ليس بمكيل صرنا ولا دلالة لان قوله المهر عنه لا يدل على ضمانه وانما يدل على ادايه من مال الصبي قبل البلوغ اذا حصل له مال او ادا ابنته بنفسه بعد البلوغ **م** او الولي **ش** اري لو ضمن ولي المرأة المهر ويحتمل ان يراد منه ولي الصغيرة بان تزوج ابنته الصغيرة رجلا وصين عنه المهر لاسيما **م** مع **ش** ضمانه لانه من اهل الالتزام والمهرود ينقبض الضمان **م** ويخير في المطالبة **ش** اري الزوجة ان غان طلبت زوجها وان غان طلبت ولها وكذا الوكيل بالنكاح لو ضمن المهر صح فان ادي الوكيل لم يرجع على الزوج بخلاف الوكيل بالخلع اذا ضمن المال يرجع به عليها والغرق **ق** ان اخلع لا يصح بلا زوم مال فكان امرها في الخلع معتبرا للرجوع ببطله والامر في النكاح بغير نصه لا الوجوب البطل لانه واجب **ش** عا **ق** فصار وكل النكاح متبرعا هكذا في المحيط **م** ويعتبر مهر السر وها العلاء **ش** يعني

من تزوج امرأة بغير في السر ثم تزوجها ثانية باكثر منه رياء وصحة لها مهر السر
عند أبي حنيفة يوسف وقال لا لها مهر العلاءية هذا اذا لم يشهد على ان ما في العلاءية
هزل فان اشهد عليه لم يجب الزيادة اتفاقا فاصور التواضع في مقدار المهر لانه لو لم
يوجد عقد وتواضعا على ان يظهر النكاح به ولا يكون نكاح بينهما فاطهر النكاح بجمع
مئزر المهر المذكور اتفاقا لانه لا يقدم الزهر انما قيدنا بالتزوج ثانيا لا بها لو
اظهر اكثر مما في السر بلا عقد اخر لم يعتبر الطاهر اتفاقا وقيدنا بالتزوج بان يكون
بأكثر لانه لو تزوجها علاءية على ان لا مهر لها مهر السر معتبرا اتفاقا لانه لما في المهر صار
المذكور في السر مذكورا في الثاني دلالة ولو تزوجها وسكت يجب مهر المثل اتفاقا
لانه لم ينف المهر فصار مهر المثل مذكورا مقتضى للنكاح وهذا اذا تعاقدا بجنس ما تواضعا
ولو تعاقدا بخلافه كما اذا تعاقدا في السر على الف درهم وتعاقدا في العلاءية
بما يده يبار فلها مهر المثل اتفاقا في الاصح لا بها تركا المذكور في السر وهو لا في المذكور
ثانيا والمال لا يجب بالزهر كذا في التبيين وفي التمهيد لو اختلفا في المواضعة فالمر
مهر العلاءية في الوجهين له ان النكاح لا يحتمل الفسخ فلا يعتبر عقد الثاني لانه ليس بعقد
حقيقة ولما ان العقد الثاني وان لم يعتبر استينا فالكن في زيادة المهر وهي صحيحة فمقتضى
من تلك الجهة **م** ولو ابا ان **تري** اطلاق بائنا مدهو لا بها تزوجها في العدة ثم اباها قبل
الدخول وانام العدة **تري** الاولى لانها من موجب الطلاق **والاول** لكن قام النكاح الثاني
كان ما بغا من ظهورها فاذا زال ظهور **م** وها بكماله **تري** حكما بان لها كمال المهر واستيناها
تري حكما بان عليها عدة مستقبلية لانها كانت معتومة في يده فاذا جحد والنكاح في عدتها
التي هي اثر الوطية الاولى نأب ذلك القصد من باب القصد في هذا النكاح فصار كانه
وطيها في هذا العقد فوجب اكمال المهر وعدة اخرى كما ان الغاصب اذا اشتري العضوب
الذي في يده فانه يوجب عن القبض المسحق بالبيع **م** ولو ان ال عذر **تري** بكاره
المشكوك **م** يدفع وطلقتها قبله **تري** قبل الدخول **م** فعليه نصفه **تري** نصف المهر عند
ابي حنيفة رضي الله عنه لانه طلقها قبل الدخول **م** وافق بكماله **تري** بكماله لان عماله
ذلك كعمل الوطية وقول ابو يوسف مصطنع بينهما **م** ولو لم يكن بكماله **تري** ثلاث نسوة **م** في
عقد واحد وفي الحكم بقوله في عقد فقد اتفاقا لان الحكم كذا لو تزوجها في عقد
م ولو لم يكن ثلاث نسوة **م** في عقد **م** فدخل بواحدة **م** منهن لا عين **م** فطلق احدتين
ثلاثا **تري** ثلاث طلاقين **م** والاخرى واحدة **تري** اطلاق الاخرى طلقة واحدة **م** وان
يجوز **تري** بلا بيان **م** فقصي للدخول بها **م** تام اتفاقا **م** وحكم ابو يوسف رحمه الله **م**
للثلاث **تري** الاخرى **م** مهر ورابع بينهما **تري** ربع مهر يقسم نصفين **م** لا مهر وثلاث **تري** يعني محمد
لها مهر وثلاث مهر **م** ووافق في رواية **تري** في رواية كتاب الزيادة ان محمد مع ابي
يوسف لا في يوسف ان احد الطلاقين واقع على احدي غير المدخولتين يقيت فقط
نصف مهر يقيت والاخرى يقع عليها في حال ولا يقع في حال فان وقع يسقط النصف
الاخر وان لم يقع لا يسقط فقط نصف النصف وهو ربع الكل فبقى لها مهر ورابع
مهر ومحمد ان اثر الدخول مختص بالمدخول بها وهي كغير المدخول بها في حق الاخرين فقصي
كلهن غير مدخول بهن فلما سقط مهر من الثلثين الغير المدخول بهن بقي مهران فاذا قسم المهران

مجلد اول

بينهن يصيب كل واحدة ثلث مهر الا ان مهر المدخول باء بالدخول يعني بمهرها من
جميع الاموال من قبلي في حق غيرها على حالة وهو مهر وثلاث م او واحدة وثلاث م
في عقد من وهو مهر عقد يعني من تزوج امرأة في عقد وامرأتين في عقد احدي
م وما ان يجعل لراي من غير بيان انه كيف تزوج ومن فدية لانه لو كان جازما على
البيان لان الاجل وقع منه ويسمع قوله حتى لو مات احد الفتيين من الثنتين والثلاث
فقال هي الاولى ورثت واعطى مهرهن وفوق بينه وبين الاخريات فان قال لا ادري
ايتهن الاولى يجب عن جميعها لا عن واحدة لان نكاح الواحدة صحيح بيقين ونكاح احد
الفتيئتين الاخرتين صحيح ان تقدم وفاسد ان تاخر فلا يحل بينه وبين الفتيين مع احتمال
الفساد قبل الدخول لراي قبل ان يدخل بواحدة منهن فان قلت ما فائدة قوله قبل الوطى
وقد عرف ان حكم الميراث قبل الوطى وتعد سوا قلنا يحتمل ان يكون المراد من قوله قبل الوطى
قبل البيان دلالة وبطلان بطلان البيان صرحنا لكون بيان الوطى في البيان ذكر في
المسبوط ان الزوج اذا جامع امرأة منهن كان هذا اقرب منه بانها ومن معها الاولى وكذا
لو طلق احد من اولاهن لان كلا من هذه الصورتين يختص بالنكاح الصحيح فان قلت اذا
كان كذلك فلم يخص الوطى بالدلالة لان الطلاق يفسد المباحات عند الله والظهار
مكرو من القول ونورنا فيجب بينهما المسلم ظاهرهما وما على النكاح في حال اعلم ان الوطى انما
يصح بيانا اذا جامع واحدة منهن او احدي الفتيئتين او كلهن وعلت السابقة منهن في
الوطى حتى يكون نكاح السابقة ومن معها صحيحا وانما اذا جامع كلهن ولم يعلم ايتهن اسبق فهذا
الوطى لا اثر له في البيان ويجوز على البيان م قسم التركة يعني نصيب النساء من التركة
وهو الزوج او الثمن على م اربعة وعشرين ثمن فاقصد الواحدة م وهي التي تزوجها وحدها
م سبعة من اربعة وعشرين لان نكاحها صحيح سواء تقدم او تاخر او توسط فكلما
ان صح مع الثنتين فلها ثلث الميراث وان صح مع الثلاث فلها ربعة واثمن حساب له ربع
وثلث اثنا عشر فلها في حالة ثلاثة وفي حالة اربعة وثلاثة واجبة بيقين والسهم الواحد
مشكوك فيه فينصف فانكسر بالنصف فميراثا اثني عشر في حق النصف وهو اثنان فصار
اربعة وعشرين للواحدة منها ثلثها في حال وهو ثمانية واربعة في حال وهو ستة في حق
البقية في السهمين فنصفها وضم احداهما الى ستة فصارت سبعة م والباقى مقسوم على الفتيئتين
تراي على الميراث او الثلاث فمهر م نصيب م عند ابي حنيفة وهو الله عند لان الواحدة
لما احدث حقها وخروجت من البيت سقط اعتبارها في الفتيان كل واحدة منها بقول
جميع البقية لي فينصف بينهما لكنه ينكسر عليها بالنصف فميراثا اربعة وعشرين في اثنتين
فحصل ثمانية واربعون فللواحدة منها اربعة عشر ولكل من الفتيئتين سبعة عشر لكنها
لا توافق على روست كل منها فظننا ان بين عددي روستها وهو اثنان وثلاثة مباحية
فميراثا اثنتين في ثلاثة فصارت ستة م صن ثمانية في ثمانية واربعين فصارت
مائتين وثمانين وثمانية وذلك تحميم المسئلة م وقال للثنتين ثمانية وللثلاث تسعة م
على اختلاف عن نكاحها فميراثا الاحوال ويقول ان صح نكاح الثلاث مع الواحدة فلها
ثمانية عشر لانه لا يتحقق ثلاثة ارباع الميراث ولو لم يصح فلا يتحقق فينصف فيكون ثلث تسعة
وان صح نكاح الثنتين مع الواحدة فلها ستة عشر لانها لا يتحققان لثني الميراث وان لم يصح فلا

سما م

في

نكاح الميراث والميراث في الميراث

شي فينصف واو يوصف اعتبر فيها الميراث لان اكثر ما يجب للفتيئتين ثلاثة مهر
بان يكون السابق نكاح الثلاث واقله مهران فميراث واجب بيقين والميراث الثالث واجب
في حال دون حال فينصف في مهران ونصف م نصف مهر لانه عند ثنتين وتعد عليه
الثلاث فيسلم لهن ميراثا اسبق من ميراث الفتيئتين فيكون بينهما فدية بقوله قبل
الدخول لانه لو مات بعد الدخول بكلهن فكل واحد من الفتيئتين الاقل من ميراثها
ومما روي طالع الدخول بها نكاح فاسد وعلى الواحدة عدة الوفاة وعلى كل من الفتيئتين بعد
الاجل من عدة الوفاة والا فلا لان كل من الفتيئتين نكاحا فعليها عدة الوفاة وان
لم يصح فعليها عدة باحصى غنما بينهما وقلنا نكاحا فدية سبعة وعشرون فينصف في
ثلاث حصص م او امرأة تراي لو تزوج امرأة م وبنتها في عقد تراي في ثلاثة عقود
م ومات بجهل قبل الدخول فلهن مهر واحد وميراث كامل اتفاقا لان الصحيح نكاح
احد منهن وهو المتقدم لكن وقع الخلاف في القسمة فلام م عند ابي حنيفة وصح الله عند
م نصف المهر والميراث وللثنتين النصف تراي النصف الاخر من المهر والميراث وقطاعا
تراي الامان المهر والميراث بينهما اثلاثا فدية بامراة وابنتها لانه لو تزوج امرأته وامها
والمسئلة تحاطها فالمهر والميراث بينهما نصفان اتفاقا ولو تزوج امرأة وامها وامراة
وامها وخالتها او ثلاث اخوات في ثلاثة عقود فالمهر والميراث بينهما اثلاثا اتفاقا
وقد بقوله في عقد لانه لو تزوج الام في عقد وابنتها في عقد والمسئلة تحاطها
فالمهر والميراث للام ولا يثنى للثنتين اتفاقا لان بطلان نكاح الثنتين مستيقن لكونه جمعا
بين الاختين لهما ان نكاح كل واحدة منهن صحيح في حال التقدم باطل في حال القسط
والتاخر فاذا استقر في سبب الاستحقاق فميراث المهر والميراث بينهما اثلاثا كما لو تزوج
امراة وامها وبنتها وله ان اعتبار الاحوال انما يكون في موضع الشك وهاهنا نكاح
احدي الثنتين باطل بيقين فوقع الميراث بين الام وبنت واحدة لان كلاهما يستحق
كل المهر حال التقدم ولا يتحقق شي حال التاخر فينصف مهر كل منهما فيقسم مهر واحد
بينهن م ونوجب المهر اي اكمله م بالحلوة الصحيحة م وهي مشروطة بان يمانع اطلاق
عنهما عليها بلا اذنها حتى لو كانا في البيت وبابه مفتوح لا يدخله احد الا باذنه صح
الحلوة وان لا يكون معهما ثالث وان كان اعلى او نائبا لان الاعلى يحسن والناقص يستحق
ولو كان صغيرا لا يعقل او معي عليه تضع الحلوة ومشروطة م بان يرتفع الموانع تراي
موانع الجماع م كوض م حاصل للزوج او الزوجة م مانع م عن الجماع لعدم الاقدار
عليه او للحوق الضرر به وفي الثنتين هذا التفصيل في مرضها واما في مرضه فانه
بحقه ضرر او لا لانه لا يعرض عن تكسر وقور عادة وهو الصحيح م وحض م ونفاس
او ريق او قون وكذا لو كانت صغيرة لا تطيق الجماع واما لو كان هو صغيرا فيقدر عليه
فالمدة نور في القنية انه لا يجب تحلوه كالالمهر وقال ثمن الاية ان كان تحرك الشدة
ينبغي ان يكمل م واحرام م وعورة م نفلا كان او واجبا فان الجماع معه يفسد النكاح
ويوجب دما مع القضاء والعرة م وصوم رمضان م فان الجماع فيه يوجب الكفارة مع
القضاء فدية برضان لان صوم التلوع والقضاء والذوق والكفارة لا يجمع
الحلوة في الصحيح لعدم وجوب الكفارة بالافساد فان قيل في القتل لم يرض القضا فينبغي

واو يوصف بيقين طريق الميراث فينصف
استوفت ميراثا في الفتيئتين فيستوفى
فينصف ميراثا في الفتيئتين فيستوفى
السهم السابق لانه لا يدعيان الا
الثلث الميراث فيسلم لهن ميراثا
فصار نصيب الثلث تسعة هذا الخلاف
وقع في ميراثين واما حكم مهرهن فلهن
ما حسي لانه ميراثا كمال للثلاث مهر
والثنتين مهر واحد اتفاقا فميراثا على
اصله واعتبر الحال لان نكاح الثلاث
ان صح فلها ثلثة مهران وان لم يصح
فلا شيء فينصف وكذا نكاح الثنتين
ان صح فلها مهران وان لم يصح فلا شيء
فينصف م

ان يكون مانعا قلنا الزوم لضرورة صيانة المودي عن البطلان فيقدر بها فلا يظهر
 في حق المهر والصلوة كالصوم فرضها كقرضه ونقلها كقله وقال الشافعي الخلو
 العتقة ليست كالدخل فلو طلقها بعد الخلو قبل الميسر فلها نصف المهر لقوله تعالى
 وان طلقتموهن من قبل ان يمسوا من الاية ولنا قولنا عليه السلام من كشف خمار امرأة
 او نظر اليها وجب الصداق **دحل** با او لم يدخل وحكي الطواوي اجماع العجالة
 في وجوب المهر بالخلوة والمس حقيقة ليس مراد حقي لو لم يدنا في غير خلوة ثم طلقها
 يجب نصف المهر اتفاقا وانما حمل الشافعي على الوطى لانه سبه ونحوه على الخلو
 لان الرجل لا يمس امراته عادة الا في الخلو من باب اطلاق اسم المس على السبب
 واما العدة فواجبة في الخلو صحيحة كانت او فاسدة احتياطا لتمام الشغل الا اذا
 فسدت بالجنس عن اجماع حقيقة لا يجب العدة كذا ذكره قاضي خان في حاشيته الصغير
 والبدوري في شرحه اعلم ان الخلو قامت مقام الوطى في بعض الاحكام كما ذكر المهر
 ونحو النسب وحرمه نكاح اختها واربع سواها ووجوب العدة والنفقة والسكنى
 في هذه العدة وان وقع طلاقا اخر فالصواب انه يقع ذكره في الاصل لانه
 يكون **دحل** من الدخلة فلم يقر في بعضها كالا حلال للزوج الاول والوجه والا
 حتى لو طلقها بعد الخلو ومات وهي في العدة لا ترث منه والاحصان اي لا يصير
 محصنا بالخلوة كذا في شرح الوافي **م** واجب **دحل** اي كون النكاح منقطع الذكر والحسين
م غير مانع **دحل** عن وجوب كال المهر اذا طلقها بعد الخلو عند اي حنفية وهي ابي حنيفة
 وقال مانع فيد بالجب لان كونه خصيا او عينا لا يمنع عند اتفاقا وقيدنا بوجوب
 اكمال المهر لانه غير مانع عن وجوب النفقة اذا خلاها اتفاقا وفي النهاية ثبت النسب
 للمهر اذا علم انه يزل وان علم بخلافه لا يثبت لهما ان المهر اذا لم يغير خلوة
 فلو لم يزوج او لم يزل لا يغير لانه اعجز منه وله ان الجواب انما يزوج لا ترال
 فلو لم يزوج او لم يزل لا يغير لانه اعجز منه وله ان الجواب انما يزوج لا ترال
 والاشتماع لا للاصلاح وقد سلت نفسها اليها هو مقصوده فتشقق كل البدل
 الخلو بخلاف المهر لان من وجد كان للاصلاح فلم يحصل **م** ولا يجب الامهر
 المثل بالدخول في النكاح الفاسد لا بالعقد **دحل** يعني لا يجب الميسر في النكاح الفاسد
 بسبب العقد لانه فاسد وبهذا الكل من الزوجين فتخذه قبل الدخول بغير محض من
 صاحبه كما في البيع الفاسد قبل القبض فيفسد ما ثبت في حقه من العتقة واما
 وجب فيه مهر المثل لانه هو الموجب الاصيل وهو انما يجب اذا جامعها في القبل
 ولم يجعل الخلو العتقة فيه كالوطى بسبب كونها تكميلا منه وفي الخلاصة المراد من
 المهر العتق وهو مقدار ما يجب اجرة لزوجها لو كان حلالا كذا نقل عن مشايخنا واذا
 وطئها فيه مرارا فعليه مهر واحد لان فيه شبهة الملك وكذا لو وطئ مكاتبته او جارية
 ابنة مزارا لان الوطى حصل عقيب شبهة الملك ولو وطئ الابن جارية ابنة بشبهة
 يجب لكل وطى مهر لان شبهة الملك فيه غير ثابتة فضايف لكل وطى ملك الغير ولو
 وطئ احد الشريكين الجارية المشتركة فعليه لكل وطى نصف مهر لانه ليس له شبهة
 ملك في النصف الذي ليس بملكه ولا يجاوز مهر المثل من قدر الميسر لان العقد فاسد
 والمسوق في فيه ليس مال فلا يغير من قيمته ما زاد على الميسر بخلاف البيع الفاسد على

في حق المهر والصلوة كالصوم فرضها كقرضه ونقلها كقله وقال الشافعي الخلو العتقة ليست كالدخل فلو طلقها بعد الخلو قبل الميسر فلها نصف المهر لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان يمسوا من الاية ولنا قولنا عليه السلام من كشف خمار امرأة او نظر اليها وجب الصداق دحل با او لم يدخل وحكي الطواوي اجماع العجالة في وجوب المهر بالخلوة والمس حقيقة ليس مراد حقي لو لم يدنا في غير خلوة ثم طلقها يجب نصف المهر اتفاقا وانما حمل الشافعي على الوطى لانه سبه ونحوه على الخلو لان الرجل لا يمس امراته عادة الا في الخلو من باب اطلاق اسم المس على السبب واما العدة فواجبة في الخلو صحيحة كانت او فاسدة احتياطا لتمام الشغل الا اذا فسدت بالجنس عن اجماع حقيقة لا يجب العدة كذا ذكره قاضي خان في حاشيته الصغير والبدوري في شرحه اعلم ان الخلو قامت مقام الوطى في بعض الاحكام كما ذكر المهر ونحو النسب وحرمه نكاح اختها واربع سواها ووجوب العدة والنفقة والسكنى في هذه العدة وان وقع طلاقا اخر فالصواب انه يقع ذكره في الاصل لانه يكون دحل من الدخلة فلم يقر في بعضها كالا حلال للزوج الاول والوجه والا حتى لو طلقها بعد الخلو ومات وهي في العدة لا ترث منه والاحصان اي لا يصير محصنا بالخلوة كذا في شرح الوافي م واجب دحل اي كون النكاح منقطع الذكر والحسين م غير مانع دحل عن وجوب كال المهر اذا طلقها بعد الخلو عند اي حنفية وهي ابي حنيفة وقال مانع فيد بالجب لان كونه خصيا او عينا لا يمنع عند اتفاقا وقيدنا بوجوب اكمال المهر لانه غير مانع عن وجوب النفقة اذا خلاها اتفاقا وفي النهاية ثبت النسب للمهر اذا علم انه يزل وان علم بخلافه لا يثبت لهما ان المهر اذا لم يغير خلوة فلو لم يزوج او لم يزل لا يغير لانه اعجز منه وله ان الجواب انما يزوج لا ترال والاشتماع لا للاصلاح وقد سلت نفسها اليها هو مقصوده فتشقق كل البدل الخلو بخلاف المهر لان من وجد كان للاصلاح فلم يحصل م ولا يجب الامهر المثل بالدخول في النكاح الفاسد لا بالعقد دحل يعني لا يجب الميسر في النكاح الفاسد بسبب العقد لانه فاسد وبهذا الكل من الزوجين فتخذه قبل الدخول بغير محض من صاحبه كما في البيع الفاسد قبل القبض فيفسد ما ثبت في حقه من العتقة واما وجب فيه مهر المثل لانه هو الموجب الاصيل وهو انما يجب اذا جامعها في القبل ولم يجعل الخلو العتقة فيه كالوطى بسبب كونها تكميلا منه وفي الخلاصة المراد من المهر العتق وهو مقدار ما يجب اجرة لزوجها لو كان حلالا كذا نقل عن مشايخنا واذا وطئها فيه مرارا فعليه مهر واحد لان فيه شبهة الملك وكذا لو وطئ مكاتبته او جارية ابنة مزارا لان الوطى حصل عقيب شبهة الملك ولو وطئ الابن جارية ابنة بشبهة يجب لكل وطى مهر لان شبهة الملك فيه غير ثابتة فضايف لكل وطى ملك الغير ولو وطئ احد الشريكين الجارية المشتركة فعليه لكل وطى نصف مهر لانه ليس له شبهة ملك في النصف الذي ليس بملكه ولا يجاوز مهر المثل من قدر الميسر لان العقد فاسد والمسوق في فيه ليس مال فلا يغير من قيمته ما زاد على الميسر بخلاف البيع الفاسد على

حجر

تعتبر حيث يجب فيه الهمة بالغت بالفت لان المسوق في فيه مال متقوم فيقدر بدله
 بقيمة **م** ويجب العدة في النكاح الفاسد على تقدير الدخول بخلافه اشتاء النسب
 ويعتبر ابتداءها من وقت النكاح **دحل** فلو من آخر الوطيان حتى يثبت في باب
 العدة وفي الخط لوجامع حتى يشهد فلا مهر عليه لان الوطى لا يملك النكاح الفاسد
 في حقه ولا الاذن فضايف كما اذا وطئ بغير شبهة عقد يجب العدة على الموطوءة **م** ويجب
 النسب اي نسب المولود في النكاح الفاسد لانه ثابت من وجه كالثابت من كل
 وجه في النسب احيا للولد **م** واعتبر مدة **دحل** اي مدة النسب اي عهد مدة النسب
م من حين الدخول **دحل** واعتبرها من وقت النكاح لان النكاح لو لم يكن موجودا لم
 يثبت النسب اتفاقا فيعتبر بثبوته من وجود العقد **دحل** ويبنى به **دحل** اي يقول عهد لان
 النكاح الفاسد ليس بدخول الى الوطى لانه حرام فيه فلا يقوم مقام الوطى فلا يعتبر
 النسب من النكاح **م** ويعتبر مهر المثل بنسب عترة ايها **دحل** كعانتها وبنات اعمامها
 لقول ابن مسعود روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انما مهر مثلها وبنات اعمامها
 من ثمنها **دحل** اي وحدت امواته من عترة ايها تماثل المكنوسة في الصفات الا انه
 يعتبر **دحل** اي والاقبالايات **دحل** اي ان لم يوجد من اقارب ايها من يماثلها فيغير
 مماثلها من الاجانب بحسب المقتضى بقدر الوسم **م** ويعتبر النكاح **دحل** اي بين المكنوسة
 وقريبة ايها **م** في السن والحال حسن والمال والعقل والدين والبلد والعصم
 والبركة **دحل** لان مهر المثل قيمة البضع وقيمتها تختلف باختلاف هذه الصفات لتفاوت
 الزوجات باختلافها **م** واذا امتنع عن تسليم نفسها وان يسافر الزوج بها للمهر
 المثل **دحل** اي لاستيفائه وهو بعض من جميع مهرها مستوط بقبوله في العرف وان لم
 يشترط فيه شيئا بقدر طامها يكون مثلها من المهر المثل **دحل** لان النكاح عقد
 معاوضة فلها ان تمنع عن الزوج حقه من الاستمتاع لاستيفائه حقه ما عده وهو
 المهر فليس البيع لاستيفاء الثمن وليس للزوج ان يمنعها من الخروج من منزل له وزيادة
 اهلها حتى يوفى مهرها المثل **م** وان كان كله **دحل** اي كل مهر المرأة **م** موجلا **دحل**
 الى سنة مثلا سوا كان موجلا في العقد او اجله بعده لانه ملحق بالموجل في العقد
م ويجوز **دحل** اي ابو يوسف امتناع نفسها حتى ينقد المهر وقال لا ليس لها الامتناع
 وفي المخطط هذا اذا لم يشرط الزوج في العقد الدخول بها قبل الاجل لانه لو كان
 شرطا فليس لها ان تمنع نفسها اتفاقا لانه ان وجوب تسليم المبدل يقتضي وجوب
 تسليم المبدل لان النكاح عقد معاوضة ولما اتممت حقا في المساواة
 حين وصيت بتأخير المبدل فلم يكن لها جبر المبدل كالمخرج من البيع للموجل
 وفي الحاشية ليس لها الامتناع بعد حلول الاجل ايضا لان العقد ما اوجب لها
 حقه الامتناع فلا يثبت بعده **م** ولها الامتناع بعد الدخول برضاها حتى يوفى مهرها
 والنفقة ثابتة **دحل** يعني اذا دخل رجل بامرأة برضاها قبل ان يعطيها مهرها
 فلها الامتناع من وطئها او من المسافرة بها حتى يعطيها مهرها المثل ولا تبطل
 نفقتها بهذا الامتناع عند اي حنفية روي عنه **دحل** وقال لا ليس لها الامتناع ولا تبطل
 نفقتها به فيد بالدخول وبرضاها لانه لو كانت مكروه او حبيبة او محبوبة

واحد الميسر
 بعد الدخول
 والناحية من وجهه

[illegible]

فان
وبعض الائمة افقي
قلت هذا مخالف لما
سبق من الامة فكيف
يقبل فلنا التصحيح
بقدم الاضرار

فَمَا إِذَا ارَادَ الزَّوْجُ
أَنْ يَفْزِ بِمَرَاتِهِ

عما عترف به الزوج **م** او دعواها **ش** اي ان كان مهر المثل مساويا لما ادعته **م**
او زاد **ش** عليه **م** حكمها **ش** اي بما ادعته اتفاقا لكنه اذا طلعتها قبل الدخول
بها فلها نصف الالف اتفاقا لان مهر المثل لا يجيب بالطلا **ق** قبل الدخول فلا يمكن
الحكم به والاقل مستيقن كذا في المحيط **م** او زاد **ش** اي ان كان مهر المثل زائدا **م** على
اعترافه ونقص عن دعواها حكم مهر المثل **ش** اتفاقا بعد ان تحلف كل منهما على
دعوى صاحبه هذا اذا لم تسلم المرأة نفسها الى الزوج واما فان سلمت لا يحكم مهر
المثل لان المرأة لا تسلم نفسها من غير ان تستعمل شيئا من مهرها عادة فيقال لها
اقوي بما استجملت والاقتضا عليك بالمعروف كذا في المحيط **م** او ورثتها فيه **ش**
اي اذا اختلف ورثة الزوج والزوج في مقدار المهر المسمى وادعى ورثة
المرأة اكثر وورثة الزوج اقل **م** جعله **ش** اي بمقدار القول **م** لو ارثها ان ستهده مهر
المثل **ش** لان الظاهر ان المرأة لا تتزوج باقل من مهر مثلها فكان قول من ستهده
له الظاهر احق بالقول **م** وقال **ش** اي ابو حنيفة وابو يوسف القول **م** لو ارثته
ش لان ستهده الزايد على ما اعترف به والقول للمهر ولا يحكم مهر المثل لانه سقط
اعتباره بعد موتها كما سبق في المسئلة الاية **م** وبستهده **ش** اي يستيقن ابو يوسف
مهر دعوى ورثة الزوج **م** ما يستكره **ش** كما كان يستهده اذا اختلفا في حياتهما او في
نفس السبية **ش** اي اذا اختلف ورثتها في قيمة المهر فالقضا يستحق **ش** عدا ابو حنيفة
م وحكم مهر المثل **ش** لانه هو الموجب الاصلي فصار كالواختلفا في السبية واما حين اولى
وكان مهر المثل اما يعرف ادا عرف حال نساء عشرينها في المهر في زمان العقدة
والظاهر ان اقربها لا ينفق **م** بعد موتها فينفق مهر المثل فنقد القضا
به وفي المحيط هذا اذا تقدم موتها فاما اذا لم يتقدم بحجب مهر المثل لانه امكن
معرفة ولو كان المردنيا واختلفا في حبه او صفته فهو كالاختلاف في نفس السبية
لما مر في باب السلم ولو اختلفا في الوصف والعذر جميعا والقول للزوج في الوصف
والمرأة في العذر والي تمام مهر مثلها **ق** في تكاح الرقيق وفي النكاح
الرقيق المملوك يطلق على الواحد والجمع **م** ولا يجوز نكاح العبد والامة والمكاتب
والمدبر وام الولد الابان المولى **م** لقوله عليه السلام ايا بعد تزوج بعير
اذن مولاه فهو عاهر اي زان وكذا المكاتب والمدبر وام الولد لقيام الملك
في جميعهم من المكاتب انما ابي في حوكمة لا في رقبته والنكاح ليس بك ولهذا لا يملك
المكاتب تزوج عبده **م** ويجوز ايجاب العبد **ش** ليس بمعناه تخله على النكاح بالسيف
بل بمعناه ان ينفذ نكاح المولى عليه بعير رضاه وقال الشافعي لا يجوز لانه مملوك
لمولاه من حيث انه مال لا من حيث انه حي والنكاح من خواص لادمية فلا يملك
اجباره **ق** وان في نكاحه اصلاح ملكه لانه يقع في الزنا فيعيب باعتباره
عليه فيستفص السبية فيملك اجباره للاصلاح وفي الاحتفاق هذا اذا كان العبد كبر
وان كان صغيرا يجوز الاجبار عنه في قول **م** كالامة **ش** فان اجبارها جائز اتفاقا
لان منافع بعضها مملوكة له فله عليها ولذا صار مهرها لمولاه **م** دون المكاتب
والمكاتب **ش** فان اجبارها غير جائز لانها الحق بالاحرار في المصروف فيستقر ط

مطلوب
في اختلاف المهر بعد
تسليم المرأة نفسها

والبحر

بسم الله الرحمن الرحيم

وصاحها ولها اصاب من المكاتب لها كادتها **م** واذا اذن المولى **م** بنكاح عبده **م**
 صار المهر ديار في رقبته **م** لان الدين ظهر في حق المولى لصدور الاذن من جهة
 وتعلق الدين بمالية رقبته استيفاء كما في دين التجارة دفعا للضرورة عن اصحاب
 الديون **م** يباع فيه **م** ابي العبد في استيفاء جميع المهر اذا لم ينفذه مولاه وان لم
 ينفذه لا يباع **م** ثانيا فطالب منه ما بقي من الدين بعد العتق ولكن يباع مرة بعد
 اخرى في دين نفقة زوجته لانه يجهل فاذا مات لم يبق له دين والنفقة لغوات محل
 الاستيفاء **م** ويسمى المهر والمكاتب **م** في المهر ولا يباع لانها لا يجهل لان النقل
 من ملك الى ملك **م** واذا اذن المولى لبيعه بالقر وتزوج سوا عين المرأة او لم يعينها
م ينظم النكاح **م** الفاسد **م** عند ابي حنيفة وهو الذي يباع في المهر ولا يجوز
 له ان يتزوج بذلك الاذن **م** ابي حنيفة **م** كما ينظم حتى يجوز للعبد النكاح
 فاسدا ان يتزوج به اخوي خلا يباع بل يوجب له المهر منه بعد العتق قيد بانه
 لانه لو وكل بنكاح عبده يجهل الى الجاهل دون الفاسد اتفاقا وقد ناداه
 بنكاحه لانه لو اذن يبيعه ينظم الفاسد والصحيح اتفاقا كذا في الكافي لهما ان
 المقصود من النكاح وهو خصمه من الزنا انما يحصل بالكارز دون الفاسد فكل اذنه
 المطلق عليه كما في التوكيل بالنكاح **م** انه ان الاذن مطلق فينتظم نوعه كما في التوكيل
 بالبيع وانما التوكيل بالنكاح فانما ينعقد بدلالة حال الموكل وفي المحيط الوكيل بالنكاح
 الفاسد لو وجد نكاحا صحيحا لم يجوز الوكيل بالبيع الفاسد اذا باع صحيحا جاز والفرق
 ان البيعة الفاسدة بيع حقيقة لانه يفيد حكمه وهو الملك والنكاح الفاسد ليس بنكاح
 لا ينفذ لانه لا ينعقد الحل والملك **م** لانه لا يصح طلاقا فلا يصح الوكيل به وكلا بالنكاح
م وليس على المولى ان يزوجها **م** ابي حنيفة **م** ان يبيع عليه **م** ان يبيع عليه **م** مقل الزوج **م** وتكفيها فيه
 لان استحقاقها حق المولى وفي النوبة ابطاله بل يطاؤها **م** زوجه **م** اذا طهرها **م** ولا
 يجب عليه نفقتها ما لم يزوجها ولو شرط ان لا يتخذها فوجها فله ان يزوجها لانه
 اعانها فاعضاها من زوجها والاعادة غير لازمة بالشرط ولو استخذهما المولى
 نهرا فاعادها الى بيت الزوج ليلها نفقة كالحرة اذا هربت من بيت زوجها
م عادت اليه **م** ونسبت لهما **م** ابي حنيفة **م** لانه اذا تزوجت بادن مولاهما فاعتقت **م**
 خيار العتق والزوج **م** حرم **م** وهذه جملة حاله وقال الشافعي لا يثبت لها الخيار
 اذا كان زوجها حرا **م** كالعبد **م** ابي حنيفة **م** كان الخيار ثابتا لهما اذا كان زوجها عبدا
 اتفاقا وفي قولها ولا لعل على ان المولى لو تزوج عبده الصغيرم اعتقه لا خيار له
 انها بعد عنها صارت كفوا لزوجها فلا يتصور بدوا نكاحها بخلاف ما اذا كان
 زوجها عبدا لانه لا يتصور لعدم الحكمة ان دام نكاحها **م** ان النبي عليه السلام
 حين تزوج حفصة اعتقت وزوجها كان حرا وفي المحيط خيار البلوغ يفارق خيار
 العتق بامرعة او جده احد هان العتق فقه خيار البلوغ انما تقع بالقتل وخيار
 العتق يقع بدونه والفرق ان خيار البلوغ انما يثبت لجل في العتق عليه فكان
 عتق له خيار العتق فانقر الى العتق وخيار العتق انما يثبت لهما لان الزوج بعد
 العتق عليها ثلاث تطلقات فلها رد الزيادة من غير قصاص دفعا للضرورة عن نفسها

الاذن النكاح
 الصحيح اتفاقا قال
 لا ينظم

فلما

فلما لم يكن رد الزيادة بدونه الاصل جاز طارده والثاني ان خيار البلوغ للبكر يبطل
 بالسكوت اذا بلغت وقد عكس بالنكاح وخيار العتق لا يبطل والفرق ان سكوت البكر كان
 رضا باصل العقد فجعل رضا بلوغا ومدة ولا كذلك سكوت المعتقة والثالث ان خيار
 البلوغ لا يقتصر على الجمل وخيار العتق مقتصر والفرق ان خيار البلوغ لم يثبت باثبات
 الزوج بل لقوم خلل وخيار العتق يثبت باثبات المولى فيعتبر فيه الجمل وخيار العتق
 والرابع ان خيار البلوغ يبطل بالجمل وخيار العتق لا يبطل والفرق ان الحرة تقتصر
 الجزار وتقدر على تعلم الاحكام فاجمل كان من نقصرها فلا يكون عذرا والامه لا تقع
 من يغل المولى لحصل على جعل جهلها عذر الجمل من اسلم في دار الحوب بالشرائع **م**
 وانما **م** ابي حنيفة **م** لكاتبه **م** اذا اعتقت وقال زفر لا يثبت لان رضاها شرط كالحرة
 فينفذ العقد عليها المباشر بخلافه وكذا انها يعتقها صارت مملوكة بالطلقات الثلاث
 وهي لم تكن راضية بازدياد الملك عليها فحقير وضع في المكاتبه اذ لو زوج امه رضاها
 نمر اعتقت لها الخيار اتفاقا لانه لا يعتبر رضاها حرا كان زوجها او عبدا امن الحقايق
 وفي المحيط لو زوج مكاتبه الصغيرة برضاها نمر اعتقت فلها خيار العتق اذا بلغت
 وهو خيار البلوغ لان رضاها في حالة الكاتبه كرضا البالغة ولو زوجها بغير
 رضاها فالنكاح موقوف على اجازتها ولو لم تجز حتى اذنت فعتقت فاجازت لم تجز النكاح
 حتى يجهز المولى وهذا من الطف المسائل وادها فالوجه فيه انها قبل العتق كانت
 الحق بنفسها ومكاتبها كالبالغة حكما وبعد العتق هي صغيرة والصغيرة الحرة لا تملك
 انشاء النكاح فلا تملك الاجازة وان لم تعق ولكن تجز بطل النكاح ولم تجز باجازه
 المولى لانه طرأ على الجمل الموقوف حل نافذ وهو حل المولى فينظر الموقوف **م** وكو
 قتل **م** السيد **م** امته **م** المنكوحه **م** لم يكن مهرها مقبوضا **م** قبل دخول الزوج **م** فالمرساق
م عند ابي حنيفة **م** رضى الله عنه **م** وقال عليه المهر لو لاها فخر نكح الاسلام هذا اذا
 كان السيد من اهل المجازاه لانه لو لم يكن منه بان كان صبيلا لا يسقط المهر اتفاقا وقال
 الامام الصغار فكل الصبي معتبر في حقوق العباد فيجوز ان يكون الجواب فيه على الخلاف
 ايضا وفي المحيط كذا لو باعها على وجه لا يقدّر الزوج عليها لا يملك مطالبة المهر عنه
 خلافا لما قيد بقتل السيد لان الامه لو قتلت نفسها او قتلها اجبي لا يسقط المهر
 اتفاقا الا في رواية عن ابي حنيفة وقيد بقوله قبل الدخول لان القتل اذا حصل
 بعده لا يسقط المهر اتفاقا كذا في المصنف لهما ان الموت موكد للمهر فلا يسقط كما لو
 قتلها اجبي وله ان من له البدل منع المعقود عليه عن العاقد قبل التسليم فيجاري بمنع
 البدل كالحرة اذا ارتدت بخلاف الاجبي لانه لم يكن مسقيا للبدل **م** وعكسه **م** يعق
 قلت لا يسقط المهر في قتل الحرة نفسها قبل الدخول **م** وقال زفر لا يسقط لانه فوت
 المبدل قبل التسليم فيقترب البدل كما اذا قتل المولى امته **م** وكذا ان المهر بعد موتها
 انتقل الى ورثتها فلا يسقط بخلاف قول المولى امته لان المهر له **م** ولو تزوجت
 بغير اذن **م** من مولاهما **م** فاعتقت حكما بنفاذه **م** وقال زفر لا ينفذ نكاحها بل يبطل
 لانه كان موقفا على اجازة المولى والاعتاق ليس باجازه وبعد العتق ارتفع
 ولا يثبت عنها فيبطل **م** ان نكاحها سققد لكونها من اهل العبارة لكن عدم

نفوه كان كحق المولي فاذا زال حقه بالا عتاق **فصل** في الاعتاق ان وجد بعد دخول
الزوج بها فالمهر للمولي لانه استوفى منافع مملوكة فالبطلان وان وجد قبل الدخول
بها فالمهر لها لانه استوفى منافع مملوكة لها وفي المحيط هذا اذا كانت امه او مدبرة
وان كانت ام ولد لا ينفذ النكاح عليها لان العدة وجبت عليها من المولي كما اعتقت
والعدة مانعة فناء النكاح **م** او ورثها من ابي الامه المنكوبة بلا اذن **م** من تحريم عليه
من وطئها كالابن اذا ورثها من ابيه وكان الابن وطئها **م** فاحاز الوارث ذلك النكاح
م واشترهاها **م** اي الامه المذكورة من تحريم عليه فاحاز **م** او ابني **م** اي لو اشترتها
ابني فاحازت **م** اجزائه **م** اي صح نكاحها الموقوف في عتقها وقال زفر يطل قيد بقوله
من تحريم عليه لانه اذا ملكها من محل له فوجها ينفسخ العقد ولا يصح اجازة الثاني اتفاقا
له ان ولاية المولي انطلقت عنها فاحازة غيره لا ينفذ **م** ان المولي الثاني قائم
مقام الاول في الملك فيقوم في الاجازة مقامه بخلاف ما اذا ملكها من محل له وطئها
لان طواحل النكاح على المحل الموقوف بطله للثاني بين الحلين في محل واحد حتى لو
وطئها الزوج حال التوقف **م** باعها المالك تحت الاجازة من الثاني لان وطئ الزوج
يمنع ثبوت المحل المشتري فلم يرفع المحل الموقوف من المحيط **م** ولو لم يغير اذن **م** من
مولاه **م** ثم طلقها تلاقا لانه لا يملكه **م** بالطلاق **م** فاحاز **م** اي تزوج ثانياً
المطلقة بلا تحليل **م** بغيره **م** اي ابو يوسف **م** النكاح الجدي **م** من غير كراهة **م** وقال
يكوه **م** قيد بقوله بغير اذن لانه اذا تزوجها بآذنه لا يجوز قبل التحليل اتفاقاً وقيد
بقوله تلاقاً لانه لو لم يطلها تلاقاً لا يكره اتفاقاً وقيد بقوله **م** اذن له لانه لو لم
يأذن له ثانياً لا يجوز اتفاقاً **م** كان ينبغي للمصنف ان يقول لو لم يغير اذن
ثم طلق ثانياً فاحاز ثم اذن له لان هذا العبد ما حود من المحيط والمنظومة حتى
ذكر في شرحه لو لم يغير المولي النكاح الاول ثم اذن له فزوجها لا يكره اتفاقاً
ان الطلقات الثلاث صادقت نكاحاً غير منعقد فليعوا كما لو لم يغيره المولي **م** ولما
ان الاسارة صحت من وجه لانها تستند الى اصل العقد وهي ان لم تعد النفقة حقيقة
لا بغيام النكاح في الحال ففيها شبهة النفقة فاورثت شبهة وقوع الطلاق فيكره
بلا تحليل **م** وكذا تزوج **م** المولي **م** بته مكاتبه **م** ما ان **م** المولي **م** لا ينفذ النكاح
الا اذا عجز **م** فودع الى الوق فبطل النكاح اتفاقاً ولا مهر لها ان لم يكن دخلها ولا
فلها المهر في رقبته بطل منه بقدر حصتها لان المولي لا يتوجب على مملوك شيان
اختلفوا وقال الشافعي يفسد وان لم يهرز لا يملكه بالادب ولذا ينفذ عتاقها
اياه ولما لم يملكه وانما ثبت ملكها في بدل الكتابة واما عتاقها فاما ينفذ
لان حرم من وجد ولا يحتمل النقل لغيره الا برأ عن بدل الكتابة ثم ثبت العتق بعد
ولذا لا يعتق الا باعتاق جميع الورثة ليحصل البراءة عن بدل الكتابة ثم يثبت
العتق بعد **م** وحكم بحرية ولد العبد الموقوف بالقيمة **م** يعني اذا تزوج العبد بآذن
مولاه امراه على زعم انها حرة فولدت منه ثم ظهر انها امه قال عمر باخذها مولاه
ولا ياخذ ولدها وهو حرة بالقيمة بدفعها بعد العتق قيا على ولد المحل الموقوف
والجاء مع رعاية حاجي الولد والمولي واليد اشار بقوله **م** كالحرة يعني كان الحرة اذا

زوج

تزوج امراه على زعم انها حرة فظهرت امه كان ولدها حرة بالقيمة اتفاقاً وقالوا لا ياخذها
وولد مولاه ولا يكون حرة بالقيمة لانه كان القياس في ولد المحل الموقوف ان يكون
رفيقاً لان الولد يبيع الام في الوقعة الا انما عرفنا اجماع الصحابة على ان ولد
المحل الموقوف حرة بالقيمة تركنا القياس به فلا يقاس عليه غيره مع ان المساواة بينهما
سعدمة لان المحل الموقوف يطالب بالقيمة في الحال والعبد يطالب بها بعد العتق
فصل في العيوب **م** ولا يجوز زواجها **م** اي رد المنكوبة **م** بجنون وحمام ومرص
ورق **م** وهو بطل الساعذة او حمة في فم الرحم **م** وقول **م** وهو يكون الرأ عظم
في فم الرحم كل منهما يمنع دخول الذكوك في المرفق وقال الشافعي يجوز بهذه العيوب
زواجها لان كلاهما يمنع من الاستمتاع طبعاً او حساً فيوجب حق العتق كما اذا وجدت
زواجها بجنون او اذا اردت ان تنفخ العقد ولا مهر لها ان لم يكن دخلها وان كان دخل
بها قبل العلم بالعيوب فلها مهر مثلها ويرجع بدعي من زوجها واما النفقة والكف فلا
يجب ان كانت حايلاً والبرص المثبت المختار عنده هو الذي لا يقبل العلاج دون اوبله
وكذا الجذام ولم يعتبر في الجنون ان لا يقبل العلاج ولا يزداد على العيوب الخمس عنده
وزاد بعضهم واحداً هو كل عيب يكرهه التواق من الوسط كذا في الحقائق **م** ولما
ان الغاية بهذه العيوب تمام الرضا وهو ليس بشرط للزوم النكاح ولما ثبت مع
البرص وما هو مستحق للعقد وهو التمكن من الوطئ حاصل من جنونها ولا يعتبر فوات
تتمتع لا مكانه ان يستمتع من امراه اخرى بخلاف ما استشهد به لان المودة ليس لها ان
تفقد حاجتها من رجل اخر فيفوت ما هو المقصود من النكاح **م** واجاز طارده **م** اي
اجاز بعد المرأة ان تزوجها **م** بالثلاثة الاول **م** اي بالجنون والبرص والجذام
وقال ليس لها الرد لانه ان حقتا من التمتع يفوت بهذه الثلاثة فتفوت كما لو وجدت عيوباً
او عينها بخلاف جانب لانه يمكن دفع الضرر عنه بالطلاق ولما ان استيفاء حقتها
متصور مع القصور فلا يثبت لها الخيار حذراً عن ابطال حق الزوج وانما يخبر في
الحب والعدة لان استيفاء حقتها من فاق بالكلية **م** ووجمل العتق **م** وهو من لا يدر
على الحجاج لموض او كبر سن او يجر او يوصل الى البيت **م** الكبر لا يوصل الى امراه
واحدة بعينها **م** والحصى لا يجوز **م** يعني لو وجد زواجها بجنون او برص او جذام
لا يجوز لان العتق انما اجل سنة لعرق ان عرقه من خطفه او من اخذ غلامه حتى
يزول بمضي الفصول الاربعه فلا فائدة في تأجيل الجيوب **م** حولا **م** وهو معقول
يوجل يتدأ من وقت الخصومة ويحب ايام الحيض وهو رمضان من السنة لا ايام
من صده او مرضها وفي ظاهر الرواية يوجل سنة شرعية وهي تلقا بة واربعه وخمسون
يوماً وفي الدخيرة يوجل سنة شمسية وهي زيادة على السنة الفريضة باحد عشر يوماً
وجز من مائة وعشرين يوماً من اليوم فحين ان توافق طبعه هذه الزيادة وهو رواية
عن ابي حنيفة وهو اسعد **م** ويختار بعض المتأخرين **م** فان وصل العتق او الحقي
الى زوجته حتى الشوط محذوف وهو يبقى نكاحه **م** والا **م** اي ان لم يصل **م** فرق بينهما
بطلان **م** اي بطل زواجه بالتقريب هذا قد لكل ما سبق حتى لا يعرق امراه الجيوب
بدون طلبها وفي الحاشية وان كانت رقتا ليس لها حق الفقرة لان المانع من قبلها

ولو وصل اليها صار محبوا او عينا لا خيار لها لان حقها في وطيه واحدة ليحصل
مقصودها من تاكيد المهر والاحسان وما زاد على الواحدة لا يجب عليه حكما ويجب
ديانة ولو تزوج امرأة عاملة بحاله فالاصح انه لا خيار لها ولو كانت صغيرة وزوجها
بحبوها ينتظر الي بلوغها لا حق له ان تزوج بدخول ما لو ثبت لها حق الشفعة ياخذها
وليها ولا ينتظر والعرق ان حق الشفعة ثابت في الحال وفي تاجيره اضرار لها
وحق قضاء الشهوة غير ثابت في الحال اعلم ان التاميم انما يثبت اذا صدق وجهه
في عدم الوصول اليها واما لو كذبها وهي ثيب فيختلف الزوج لانه يكره استحقاق
العزقة عليه فان حلف في امراته وان نكل بوجله سنة وبعد يفي السنة ان صدقها
في عدم الوصول يفي وان كذبها فيختلف ايضا وان نكل بخبر لتأيد دعوى المرأة
نكول الزوج وان حلف بطل حقها في الخبر وان كانت بكر فادعى الزوج الوصول
اليها ينظر النساء اليها فان قلن هي بكر بوجله سنة وبعد تمام السنة ان قلن هي كزوبة
وان قلن هي ثيب فيختلف الزوج لانه لا يلزم من ثبوت الشبهة الوصول اليها الاحتمال
ووال البكارة يفي اخر فاذا حلف في امراته وان نكل يفي وفي الكتاب ان
سال الزوج القاض ان يوجله سنة اخري او شهر الا يفعل ذلك الا برضا المرأة
وان رضيت لم رجعت عليها ذلك ويطل الاجل ويجعل العزقة طليقة بانه لا خيار
سري قال الشافعي هي فسخ حتى لا ينتقض بها عدد الطلاق لا فرق من جهتها
محصولها بطلها وان كان هذه العزقة من جهته لان المهر كان واجبا
عليه ومما للظلم عنها ولمالم يفعل ناب القاض من ماله فكان الفعل مستويا اليه
والفرقة سري فرقة المرأة عن زوجها العنين بعد امهال سنة ثم تفريق الحاكم
عند ابي حنيفة وخو الله عنه وقال لا يوطأ اخرون نفسي او ابنت نفسي تقع الفرقة
لان الشرع جازها فصادق بخبر الزوج لانه الملك للزوج فلا يزول الا بالاذن
او بالاذن من يقوم مقامه واذا كان زوج الامه عينا فاختار في تقويتها
ثابت للمولي عند ابي حنيفة وخو الله عنه لان ما هو المقصود من النكاح وهو
الولد الحق ويجعله لها سري ابو يوسف اختار لامة لان الوطى حقها وسعها
رد المهر بعيب يسير وهو ما ينقص معد او ما يدخل تحت تقويم المقومين وقال زفر
يرد به وقد باعها بخبر ان المهر مقبوض لانه لو لم يكن مقبوضا وحدث به عيب
سماوي فلها الخيار اتفاقا ان شئت اخذته ناقصا وان شئت اخذت القيمة يوم
العقد وان حدث بفعل الزوج فان شئت اخذته وقيمة النقصان وان شئت اخذت
فتمتة اتفاقا وقد بالمهر لان رد المهر بعيب يسير جاز اتفاقا وقد باليسير لان
الرد بعيب فاحش جاز اتفاقا هذا اذا لم يكن المهر من دوان الامثال وان كان
منها يرد بعيب يسير اتفاقا كذا في المصنف له ابنا انا رجعت بالمهر سليما فادافات
الامة فلها ان تزده كما اذا كان المهر مثليا وكما في البيع ولما ان الرد غير مفيد
لان النكاح لا يفسخ به اذا صدق وعن ولايته كامة والمهر ليس غشلي حتى يوجب مثله
سليما ولا فائدة في انصاف قيمته ايضا لان كون قيمته خيرا منه معلوم لان التقويم
لا يتناول عن تقاوت يسير لانه انما يكون بالظن لا باليقين بخلاف الفاحش لانه

لا يدخل

لا يدخل تحت التقويم فكانت قيمته اعدل منه بخلاف البيع لان الرد واجب اعادة المهر
فالرد فيه مفيد **فصل** في نكاح اهل الشرك **م** واجازوا النكحة الكافرة وقال
مالك لا يجوز لان في نكاحهم شروط الجوار منسية **م** وقاله عليه السلام انما
ولد من نكاح لامن سفاح ولو لا صحة عقد لما قال كذا **م** ولو تزوج بغير مهر
اجزاه **م** يعني نكاح الكافر بغير حضور شاهدين جاز عندنا وقال زفر لا يجوز لقوله
عليه السلام لا نكاح الا بغير مهر **م** واذا اسلم البقياء سري اذا اسلم المشركان بغير مهر
فنكاحهما باق فلا يفي **م** عندنا وقال زفر يفي لكون نكاحهما غير جاز وانما لم
يتعوض لما قبل الاسلام لوجود عقد الذمة فاذا اسلم او زاحها الامر اليها وجب
التفريق **م** وانما ان الاشهاد على النكاح حق الشرع وهم قبل الاسلام لا يحاطون به
وغير ما يوردون يتركم وما يعتقدون فاذا جاز نكاحهم يفي بعد اسلام **م** او محرمه
سري لو تزوج دعي بذا ان رحم محرم هو جاز **م** عند ابي حنيفة وخو الله عنه حتى يحكم
لها بالنفقة اذا طلعت ولا يبيح احصائه اذ دخل بها حتى لو اسلم بعد ذلك تعدد فاذ
وقالا غير جاز حتى يبيح احصائه بالدخول بها ولا يحكم لها بالنفقة وكذا الخلاف
لو تزوج دعي زوجته المطلقة فلا فاء او الحسن او الاخير **م** وسقط التفريق سري اذا
تزوج الكافر محرمه فشرط التفريق عند ابي حنيفة وخو الله عنه **م** اتفاقا سري اتفاقا
الزوج والزوج على هذا التفريق عند الشافعي **م** ووقا سري قال لا يفي في الحكم واذا
حكم رجلا هو كالحكم المولي من احق يفي **م** بينهما بواحدة احدهما كاسلامه سري فما
يفرق باسلام احدهما لان النكاح باطل باعدام الحلية ولهذا لا يورث به الا انا
امرنا بتركم وما يدعون فاذا وقع احدهما امره فقد التزم حكم الاسلام فيفرق بينهما
ولنه ان هذا النكاح جاز في اعتقادهم فلا يتعوض لهم في سري بعثنا ما داموا على اعتقاد
ومرافعة احدهما لانه على بطلان اعتقاد الآخر ولا يملك الحكم على الرافع لانه
يستلزم الحكم على صاحبه بلارضاه ولا ولاية لنا على الزامه لاننا ما يوردون
تتركم وما يدعون بخلاف اسلام احدهما لان اعتقاد الآخر لا يعارض الاسلام
او الاسلام يعلو ونحو ما اذا اتفقا على التفريق لهما بطلان اعتقادهما الجوار
النكاح واما عدم الادب فلا يثبت بالنسبة في النكاح الصحيح مطلقا على خلاف القياس
فلا يقياس عليه هذا النكاح **م** او في عدة كافر سري اذا تزوج كافر معتد كافر اخر
اسلاما هو جاز **م** عند ابي حنيفة وخو الله عنه وقال لا يجوز اخلاف في خروج قول
ابي حنيفة وخو الله عنه قال بعضهم يجب العدة على الذمية من الذي عده لكن اذا
تزوجها في العدة وهم يدعون جواز النكاح في العدة يقع جاز والمقت يثير الى هذا
الخرج لكن الصحيح من التخرج ما روي ابو يوسف عن ابي حنيفة انه قال ليس على الذمية
من الذي عده عده خلا قالها فعلى هذه الرواية جاز النكاح عده لعدم مانع
العدة وعدها لا يجوز لقيام العدة وضع في الذي والذمية لان الجوزي اذا علق
الحرمية لا عدة عليها بالاتفاق ولو كانت الذمية كتابية كتابية تعد من مسلم لم يحسن
لمسلم ولا لدعي ان يزوجها في العدة اتفاقا لان العدة يجب ها هنا صيانة لمسلم
المسلم من احتياقي لهما ان نكاح معتدة العن حرام اجماعا وقد التزم اهل الذمة

احكامنا فيلزمهم هذا الحكم فيفوق بينهما واما نكاحهم بغير شهود انما حاز عندها كما سبق
فلان حرمته مختلف فيها وهم لا يلتزموا احكامنا بجميع الاختلافات وله ان العدة لا يمكن
اثباتها حقا للشروع لكونهم غير مخاطبين به ولا حقا للزوج لانه لا يعتقده فلم يتحقق ما يمنع
النكاح ولا يفوق بينهما كما في نكاح ذات رحم محرمة لان المحرمية تنافي بقاء النكاح
والعدة لا تنافي فيه الا ترى ان المنكحة اذا وطئت بشبهة فعليها العدة ولا يفسد
النكاح وفي النهاية الاختلاف في التفريق فيما اذا كانت المرافعة او الاسلام قبل انقضاء
العدة واما اذا كانت بعد انقضائها فلا يفوق اتفاقا او بغير مهرها وهما ذميان
شريعتي لو تزوج ذميا ذميا على ان لا مهر لهما مهر المثل غير لازم شريعتي عند ابي حنيفة
وهو الله عندهم ولو تزوا فاعا شريعتي عروضا الزوجان امرها اليها لو هذه للوصل او احلا
شروا قال لهما مهر المثل سواء ترافعا او تراضا احدهما وكذا في الاسلام وفي الميقات هذا
عمول على ما اذا لم يدبوا وجوب مهر المثل ولو دافوا وجوبه حالة النفي وجب مهر
المثل اتفاقا فقد النفي بالمهر لانها لو نفيا النفقة والسكنى ينبغي اتفاقا وقد المهر
بالنفي لان في السكون عنده روايتين عن ابي حنيفة وهو الله عنه في روايته هو كالنفي
وفي رواية لهما مهر المثل اتفاقا وقد يقول له وهما ذميان لانها لو كانا مسلمتين
ينبغي مهر المثل اتفاقا ولو كانا حرة لم يوجب اتفاقا اذا اسلما من الحمايق
لما اثم التزمو احكامنا ومن حكمنا ان لا نكاح الا بالمهر وله ان وجوب المهر ان كان
عقابه بقا في فمها لم يخطا به وان كان حرة المهر في لم تعتد بوجوبه ووصيت
تتركه فلا معنى لاجتنابه كاحكامنا في الحرة شريعتي يعني مهر المثل غير لازم كما اذا تزوج
الحرة بيمان ونفيا المهر اسلاما او تراضا فاعا اليها لم يحكم لها بقى عندنا وقال زفر
تعمك لهما مهر المثل لان النكاح لم يشترع الا بالمهر لشرع يصنع الانسان فوجب
العوض وان نفياه ولنا ان الزامهم متعذر بعد المهر شريعتي فلا فائدة في
الاجتناب مروا مهرها وهما ذميان شريعتي لو امهروا شريعتي ومنه شريعتي او خنزير شريعتي اي
في اسلامنا او احدهما قبل القبض شريعتي فاعا شريعتي ما عساه من الخمر او الخنزير شريعتي المهر عنده
اي حنيفة وجعل الله عنده لان المراه ملكة عندها وقت العقد والاسلام لا يمنع قبضها
كما لو استلمت ولها في يد عن شريعتي او خنزير شريعتي فلها ان تقبضها تحلل الخمر وتطلق الخنزير
فقد بائنا شريعتي لان في الميتة والدم روايتين عن ابي حنيفة وهو الله عنه شريعتي او في
الذمة شريعتي يعني ان كان الخمر او الخنزير ذميا في الذمة شريعتي فالقيمة شريعتي اي واجبة في
الخمر عند ابي حنيفة وهو الله عنه لان ملكها في عين المعين انما يحصل بالقبض لان
الدين يقتضي مثله والاسلام ينافيه فوجب قيمة الخمر لكونه شريعتي وقت العقد
واخذ قيمتها ليس كاحد عندها لانها من ذوات الامثال شريعتي ومهر المثل فيه شريعتي واجب
عنده في الخنزير لانه من ذوات اليعتم شريعتي واحد قيمته كاحد عنده شريعتي ووجه فيها شريعتي
اي ابو يوسف مهر المثل في صورتي هو بمان عيني او دينين لان للقبض حكم الاستد
ولو كان استدا العقد عليها كان او دينا وجب مهر المثل فكذا هذا شريعتي لان
شريعتي اي قال محمد يجب القيمة في الصورتين لان التسمية وقت العقد كانت صحيحة لكون
المسيما لا عندهم فلما عجز عن تسليمه بالاسلام يلزمه تسليم قيمته كما لو تزوج امرأة

على عبد

على عبد غيره مروا ولو استلمت تعرض عليه شريعتي على زوجهام الاسلام شريعتي وقال الشافعي
لا تعرض لان في العرض بقضائه ومن ما يورون بان لا تعرض لاهل الذمة الا انك
النكاح قبل الدخول لم يتأكد فيقطع عنده بنصر الاسلام وبعد الدخول يتأكد فيها حتى
الى الفسوخ ثلاثين حبسا كما في الطلاق ولنا ان الاسلام لا يصح ان يكون فارقا لانه كما
عاصيا يجب العرض فان اسلم حصل كل المقاصد ولا تقع العزقة بايها حتى لو كان الزوج
صبيا يوجب الى ان يعقل الاسلام فاذا عقل عرض الاسلام عليه لان حل المتعنت فاق
لكفره فيخطب بالاسلام شريعتي ووجهه والصبي يواخذ بحقوق العباد كذا في الميقات فان
اسلم شريعتي امراته شريعتي والا فوف شريعتي اي ان لم يسلم يفوق بينهما شريعتي بايها عن الاسلام شريعتي
ويجعلها اي ابو يوسف هذا التفريق فخطا حتى لا ينقص من عدة الطلاق وقال لا طلاقا
بائنا وان لم يكن الزوج الا بي عن الاسلام اهلا للطلاق كما اذا كان صبيبا يعقل له ان
هذا لو كان طلاقا لما تصور من جهة المراه وهو متصور منها كما اذا ابت بحوسة بعد
الاسلام وزوجها فيكون خطا ولها ان الواجب على الزوج الاسكان بالمعروف او التسريح
باحسان بالنفس وبالا بآب شريعتي اي من تحتها باحسان فان القاضى منابه في التسريح
وهو طلاق شريعتي او اسلم شريعتي اي والحال ان زوجته شريعتي بحوسة ففرض عليها شريعتي الاسلام
شريعتي فوف شريعتي بينهما شريعتي يعني طلاق شريعتي انما لم يجعل هذا التفريق طلاقا لانها ليست اهلا للطلاق
حتى ينوب القاضى منابه شريعتي بقوله وهي بحوسة لانها لو كانت نصرانية وقت الاسلام
لم تحت تكون في فمها طلاقا لانها احدثت زيادة صفة للنكاح لبات في تحريم النفقة
وهي النفس فاشترى في فساد العقد دون ارتقاعه كذا في الميقات ويكون لها شريعتي المراه
التي ابت عن الاسلام شريعتي المهران شريعتي لانه تاكد بالدخول شريعتي والا فلا شريعتي اي ان لم يكن
دخولها فلا مهر لها لان العزقة حان من قبلها شريعتي واذا ارتد احد شريعتي اي احد الزوجين
عن الاسلام شريعتي وقت العزقة شريعتي بينهما شريعتي بغير طلاق وجعل ردة شريعتي جعل محمد ردة الزوج
شريعتي طلاقا شريعتي ردة لان ردتها فسخ اتفاقا الا ان مشاخ شريعتي قالوا ردتها لا توش في
في فساد النكاح ولا يوجب ردة النكاح عليها شريعتي هذا الكتاب عليها وعامة مشاخ
بخاراقا لو اكفوها بفساد النكاح لكنها عني على النكاح لزوجها الاول كذا في الخلاصة
ومحمد رحمه الله قاسها على ابايه عن الاسلام لان كلا منهما وقع باختياره وابو يوسف
مر على اصله وجعل ردة فمها كبايه وابو حنيفة وهو الله عنه لم يجعل ردة الزوج
طلاقا كما جعل ابايه طلاقا فيما سبق لان الردة منافية للنكاح فلا تكون وافعه له
اذا رافع البني يقتضي سبق وجود المرفوع والا با لا ينافيه وهذا سبق النكاح بعد
الابا ما لم يفوق القاضى فان قيل لو كان كذلك لما وقع طلاق المرتد امراته بعد
ارتداده مع انه واقع بالاتفاق شريعتي الردة تنافي النكاح حكما لا حقيقة لانها
لا توجب الحومة المودة كالحومسة جعلنا الردة فمها نظر الى الحكم واقعا طلاقه
نظر الى ثبوت الحل من حيث الحقيقة شريعتي علم الله لو قال وان ارتد احد شريعتي
جعل ردة طلاقا لا فمها كان احصوا شريعتي فان كان دخل بها وهو المرتد شريعتي اي والحال
ان الزوج من قبل شريعتي كل مهرها ولها النفقة شريعتي والا شريعتي اي ان لم يدخل بها نصف شريعتي المهر
ولا نفقة لها شريعتي قوله وهو المرتد زانية لا حاجة اليه لانه كان معلوما سابقا

ان هذا الحكم للزمن مع انه موم ان يكون الدخول مقيدا بحالة ارتداده وليس
كذلك لان الدخول لو وجد قبل ارتداده بكل مهر هام او هي اي ان ارتدت الزوجة
قبل الدخول فلا مهر لها ولا نفقة لان لا نفقة من قبلها ولو ارتد امعا واسلاما ابقينا
فليها المهر ولا نفقة لها لان النفقة ارتدت واي من ابني بكر وصي الله عنده ثم اسلموا
نكاحهما لم ياروي ان بني حنيفة ارتدوا في زمن ابني بكر وصي الله عنده ثم اسلموا
فلم يامرهم بتجديد النكاح فان قيل ان ارتدادهم ما وجد جملة اجماعا فكيف يستدل به
قلنا لما جعل الشارع جعل كانه وجد جملة وقال في بطلان نكاحها لان الردة
تتأخر في النكاح وردة احدهما توجب الفقرة في دهرها او في عتدها له معالانا
لو اسلم احدهما بعد ارتداده صاحبه فسد النكاح وعلم بالفرقة حال الرد
اي ردة احد الزوجين عن الاسلام بلا تأخير قبل الدخول وبعد **م** والتفريق
بالا با **م** اي حكم بالتفريق بينهما بآثار الزوج عن الاسلام من غير اسلمها ومن غير
المهاجرة اليها يعني اذا هاجر من حرمية الى دار الاسلام من غير اسلمها ومن غير
قصد المراجعة لزوجها تقع الفقرة بالخروج عندنا **م** لا بانقضاء العدة في الدخول
بما يعني قال الشافعي الزوجة اذا كانت مدخولا بها تقع الفقرة في الصورة المذكورة
بانقضاء الاقرار كما في الطلاق لان ملك النكاح تاكد بالدخول وان كانت غير
مدخول بها تقع الفقرة في الحال بالردة وباسلامها بدون عرض الاسلام
على زوجها وبخروجها من حرمية لان النكاح لم يتأكد بالدخول فسدنا المهاجرة
بالعدلين لانها لو خرجت من حرمية زوجها او مسلمة وقع الفقرة اتفاقا للتباين
الدارين عندنا وبقصد المراجعة والاستيلاء على حق الزوج عنده كذا في الصحيح
ولما ان سبب الفقرة من الردة والاباء والامهات متى تحقق ثبت الحكم عقبيه ولا تأخر
كما في الرضاع ثبت الحرمية عقبيه **م** والمهاجرة لا عدة عليها عندنا اي حنيفة رضي
الله عنه وقال عليها العدة لان الفقرة وقعت بالدخول في دار الاسلام فليزها
حكم الاسلام وله ان العدة بحرمية ملك النكاح وتباين الدارين لم يبق النكاح
فلا تجب العدة مرة الخلاف تظهر في ان الحرمية اذا دخلت دار الاسلام لا يلزم
الحرفي ولدها عنده لعدم العدة عنده الا ان تأخر به لا قل من ستة اشهر وعندها
يلزمه الى سنتين لتمام العدة فيد بانها جرة لانه لو هاجر زوجها لاجل العدة
اتفاقا حتى له ان يتزوج باختها واربع سواها لالحال اتفاقا من الحقايق **م** فليس
م اي كان لا عدة على المنكوحة التي سببت الى دارنا اتفاقا **م** وان كانت المهاجرة
اليها حاملا حتى تضع **م** اي فلا يجوز نكاحها حتى تضع حملها لان ولدها ثابت
النسب من الغير وذا يمتنع جواز النكاح كام الولد اذا حلت من مولاهم وادنا
اسلمت في دار الحرب او اسلم وتحت حرمية بان منه بانقضاء ثلاث حين **م**
حق لو اسلم الاخر قبل مضيها لم يمتن وانما جعلنا البيونة بالانقضاء لان نفس
الاسلام لا يصح سببا للفرقة ولا ولاية لنا على عرض الاسلام على زوجها
او المجوسية فانما سنط البيونة في الطلاق **م** وهو فلا في حيز مقام
تفريق القاضي لماس الحاجة الى تخليص المسلم عن مذلة الكافر وهذه الحين لا تكون

وفي الدخول

عدة ولذا يستوي المدخول بها ولو هاجر النكاح بانقضاءها يجب عليها العدة عند
ولا تجب عنده ذكر في السير الكبير ان هذه الفقرة طلاقا عندنا لان انصرام هذه
المدة بدل عن قضاء القاضي فيقوم مقامه وروى عنها انها فرقة بغير طلاق لانها
وقعت حكما لا بتفريق القاضي فكان بمنزلة ردة الزوج **م** ويجعل تباين الدارين سببا
الفرقة **م** يعني اذا خرج احد الزوجين الى دار الاسلام تقع الفقرة بينهما سببا
الدارين عندنا **م** لا النبي **م** اي قال الشافعي سببا النبي حتى لو سببا معا لم تقع الفقرة
عندنا وتقع عنده ولو سببا احدهما تقع الفقرة اتفاقا عندنا لتباين الدارين وعند
المسيحي وان خرجا معا بلا سبب لا تقع الفقرة اتفاقا قاله ان النبي يقتضي صفا الملك
للساكن وهو يستلزم انقطاع ملك النكاح وتباين الدارين انما يوشى في انقطاع الولاية
وهو لا يبطل النكاح حتى لو خرج الحواشي المتساكنين اليها لا تبين امراته ولنا ان مصاح
النكاح مع تباين الدارين حقيقة وحكما لا ينظم ففاته الحرمية والنسب يوجب ملك
الفرقة وهو لا يبطل النكاح كما اذا اشترى امة منكوحة للغير وانما تبين امراته المتساكنين
لان في داره حكما ونسبا بالتباين حكما ان ثبت لمن هاجر اليها احكام دارنا على
الاطلاق بان هاجر اليها مسلما او ذميا وانما اذا لم يثبت كذلك بل ثبت من وجه دون
وجه لا تقع الفقرة **م** وادنا اسلم زوج الكاينة في النكاح **م** لان تزوجها كان جائزا
استدأ فقاؤه يكون **م** اي **م** ولا يجوز نكاح المرتد والمرتدة **م** لاجماع الصحابة عليه
م ويقع الولد خير الابوين وبنا **م** اي للسلم منهما نظر الاله فان قلت كيف يصح هذا التيميم
ولا وجود لنكاح مسلمة مع كافر قلنا هذا محمول على حاله البقاء ان اسلمت حوائج مولد
قبل عرض الاسلام على زوجها وينبع الكاينة منها لا الجوسية **م** يعني اذا كان احد
ابوي الولد كتابيا والاخر مجوسيا يتبع الكاينة لان المجوسية ستمنه وقايد فيه
تظهر في كل ذميمة وجواز مناجحة **م** ولو اسلم وحتة خمس **م** سنة فصاعد **م** او احاد
او ام وتب بطل النكاح **م** ان كان تزوج من بعد واحد ففرق بينه وبين **م** فان
رب **م** اي ان كان تزوج من على التفريق **م** فالأخير **م** اي يبطل النكاح الاخير وهو
نكاح الخامسة او نكاح الرابع لو تزوج واحدة ثم تزوجت الاخت الاخرة والثانية
من الام والبيت اذا لم يدخل بهما **م** وجوز **م** اي محمد السلام في اختيار اربع من سنة
م مطلقا **م** سوا رب تزوج من اولم يرب **م** واحدي الاختين والبيت **م** اي تحت
البيت لكون نكاحها صحها ووالام لان الام حرمت بالعد على البيت فان قلت اذا
لم يكن التحريم تابا في البيت وامها كيف عطف البيت على ما قبله قلت هذا من باب
التعليق كقوله تعالى حكاية عن قوم شعيب لخرجك يا شعيب والذين امنوا معك
من قريتنا ولنعودن في ملت اذا دخلوا شعيبا يحكم التعليق في العود الى ملتهم مع انه
لم يكن من ملتهم قط فيدنا لعدم الدخول بهما لانه لو دخل بهما وقد تزوجها في عقد
يبطل نكاحها لثبوت حرمية المصاهرة وكذا ان دخل بالام دون البيت لان الام
حرمت بالعقد على البيت والبيت حرمت بالدخول بالام وان دخل بالبيت دون الام
قلنا ان تزوج البيت دون الام لان محرم عقد الام لا يوجب حرمية البيت وان تزوجها
في عقد من نكاح الاولي جائز ان دخل بالاولي وان دخل بالثانية فان كانت

الاولي متافسد نكاحهما لان الام حرمت العقد على الميت والنت حرمت بالدخول بالام
 كذا في المصنف لك وان كانت الاولي اما فكل البت صحيح لا بالدخول بالنكاح كذا في المصنف
 له ان النكاح لا يحتاج طهور بالسرايع فصح الحكم وانما وقت الفقرة يعارض الاسلام
 فيكون كالو طلق احدين بغير عين ولما ان النكاح يحتاج طهور بالحرمات فانكحرت فاسده
 الا انما مودون بان لا ينقض فاذا استلوا بحسب النقص لم كما اذا نكح المحار حرم
 ويحكم ابو يوسف بالفقرة بين مسلم بعد بصرانية **م** ويجوز وحسب **م** بحسب **م** في صارا
 يجوز بين لان الزوج لا يقر على الجوسية بل بحسب على الاسلام والبراءة تقر
 عليها فصار كودة الزوج وحده **م** كما لو يود **م** اي صار المسلم ووجه يومين
 يفرق بينهما اتفاقا **م** وخالفه **م** اي قال محمد لا تقع الفقرة لان سبب الفقرة حصل منهما
 جميعا فصار كالنكاح بين المسلمين اذا اودت معا لا تقع الفقرة واذا اودت احدهما
 وقعت الفقرة للمساواة بخلاف ما لو يود الاثنا لو يودون وحدهما لم تقع الفقرة لان
 اليهودية محل النكاح والجوسية ليست كذلك **م** فصل في القسم وهو قسم القاق قسمية
 الزوج يتوته بالسوية بين النساء لا بما يعتد به لانها تبقى على النشأ وهي نظير الحية
 فلا يقدّر على اعتبار المساواة **م** ويجوز **م** اي سوا كانت احداها بكرا والاخرى ثيبا
 الحريتين **م** في القسم مطلقا **م** اي سوا كانت احداها بكرا والاخرى ثيبا
 روي ابو هريرة **م** اي الله عليه السلام قال من كان له امرأتان قال الي اسدا
 في القسم جاء يوم الغنيمة وشقه ما يل اي مفلوج ولا يقطع وجوب القسم بغيره
 ولا بغيره لما روي انه عليه السلام استأذن نساء في مرضه ان يكون في بيته
 عايشة **م** اي الله عليه السلام ونامره **م** اي الزوج **م** عند البكر الجديدة **م** اي سبع ليال
م لان **م** اي قال الشافعي يوم الزوج **م** عند البكر الجديدة **م** اي سبع ليال
 واللب ثلاث ايام **م** اي قال الشافعي يوم الزوج **م** عند البكر الجديدة **م** اي سبع ليال
 عليه السلام من تزوج بكرا على امرأة عنده يقيم معها سبعة ايام وان تزوج ثيبا يقيم
 عندها ثلاثة ايام **م** اي قال الشافعي يوم الزوج **م** عند البكر الجديدة **م** اي سبع ليال
 وح يكون معنى يلدوا ه الدور على السبع او الثلث **م** اي من كان له منكو حتان حرة وامه
 احد **م** اي قال الشافعي يوم الزوج **م** عند البكر الجديدة **م** اي سبع ليال
 يقسم ثلاث ليال بينهما فللمرأة الثلثان وللأمة والمكاتبه والمدبرة وام الولدان
 عدل عن لفظ الأمة الى الحقيقة ليعمل الأمانة والمكاتبه والمدبرة وام الولدان
 الرقي فيهن قائم **م** اي قال الشافعي يوم الزوج **م** عند البكر الجديدة **م** اي سبع ليال
 له الخروج بغير اذنهن واذا سافر في واحدة منهن فقدم من السفر لا يجب مدة سفره
 معها عليها لانه لم يوف عنها بل صار مستعينا بل يتبني بينهما وبين غيرها في القسم
م اي قال الشافعي يوم الزوج **م** عند البكر الجديدة **م** اي سبع ليال
 بين ثيبه ولما ان ذلك يدل على الاستحباب لا على الوجوب ادلا **م** اي قال الشافعي يوم الزوج
 السفر وفي النهاية لو اقام عند احد منهن سافر في غير السفر ثم خاضعته الاخرى يومين
 بعدل بينهما في المستقبل وما مضى من صدر لكنه ام فيه ولو عاد الى الجور بعد انهاء

حرم الام والعقد على
 الام لا يحرم بنت
 م

الشافعي

القا في غيره **م** ويجوز ان تزول قيمها لصاحبها لما روي ان سودة زوج النبي عليه
 السلام وصفت يوم يوتى بها لعائشة رضي الله عنها **م** وان من جمع فيه **م** اي في ضمها بعد
 تزكيتها لان حقها في القسم لم يكن ثابتا بعد فيكون مجرد وعد فلا يلزم والله اعلم

كتاب الرضاع

يقع الراد وكسوها من الرضيع من ثديي الام في مدة الرضاع **م** وتعلق الحرقم بطلقه
م اي يطلق الرضاع قليلا كان او كثيرا في المدة **م** اي في مدة الرضاع فدل بها لان الرضاع
 بعد حاله فيبعد الحرقم لقوله عليه السلام لا رضاع بعد الفصال واما لو فطم الصبي عن
 اللبن واستغنى بالطعام عنه **م** ارضع في المدة يثبت به الحومة في ظاهر الرواية وفي
 رواية عن ابى حنيفة رضي الله عنه لا يثبت به لان اللبن بعده لا ينفذ به فلا يحصل به
 البعضية وقيل لا يباح شربه اذا استغنى به كذا في النهاية **م** لا خمس رضعات **م** اي قال
 الشافعي رحمه الله انا ثبت الحرقم خمس رضعات في خمس اوقات يكون الصبي يرضع
 واحدة منها حتى لو حصلت خمس رضعات في ساعة واحدة لا تثبت الحومة عنده من الحمايق
 وفي الوسيط لا يقطع التواصل بان تلفظ الصبي الثدي ويلبس حطة ولا بان يتحول
 من ثديي الى ثديي لان ذلك اتمام رضعة واحدة وانما يقطع بالاحتراز ساعة لما
 روي عن عائشة انها قالت كان فيها انزل في القرآن عشر رضعات معلومات
 يحرم من فتن خمس رضعات معلومات يحرم من وكان ذلك مما يتلى بعد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ولما اطلق قوله تعالى واما لكم الا في ارضعتكم **م** وهي **م** اي مدة
 الرضاع **م** فلا تون شهرا **م** اي حنفية **م** وقالا سنة **م** اي هذا الخلاف في حومة
 الرضاع اما استحقاق اجر الرضاع فقد روي عن ابي حنيفة قوله تعالى والوالدان
 برصغين او لادهن حولين كاملين **م** اي قوله تعالى وحمله وفضاله ثلاثون شهرا
 ذكر شيتين وهما الحمل والفصال وصون لهما مدة ثلاثين شهرا فكانت منهما بكاهله
 كالا لاجل المضروب لدينين لكن مدة الحمل انقصت بالدليل وهو قول عائشة
 الولد لا يرضع في بطن امه اكثر من سنتين ولو فقد ظل مغول والظاهر انها
 قالته سمعا لان المقادير لا يستدعي اليها بالواي في مدة الفصال على ظاهره
 وتعمل قوله تعالى برصغين او لادهن حولين على مدة استحقاق الاجرة حتى لا يجب
 نفقة الارضاع على الاب بعد الحولين **م** ونفيها الثلاث **م** اي قال ز في مدة الرضاع
 ثلاث سنين لان الفطام بعد الحولين لا يحصل في ساعة بل على التدريج فلا بد
 من مدة تنقضي الصبي فيها الطعام وينبغي اللبن فيقدر بالحول لا شئ له على الفصول
 الاربعية **م** واذا ارضعت حبيبة حومت للصبي **م** على اصول زوجها واصولها
 وفي غيرها واحوايتها واحوايتها لان الموصفة تكون اما للصبي وزوجها الذي
 ائزل اللبن بالولادة منه يكون **م** اي ائزلها واصولها واصول زوجها يكونون اوصولا
 للصبي وفيه الموصفة والزوج يكون احوه واحوايات لها يحرم الصبي على
 هؤلاء كما في النسب لقوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وفي
 المحيط لو ولدت من زوج وارضعت ولدها ثم يرضعها اللبن فارضعت حبيبة

لا يثبت بين زوجين وصية اللبن الثاني في حرمته الرضاع لانه ليس بلبن ذلك
الحمل لكن لا يجوز له التزوج بها لا ينادى به **م** واذا رضع حبسا من امرأة كانا اخوين
م لا بوام بالنسبة الى زوج قول لبنها بالولادة منه ولومات زوجها فزوجت
اخر فولدت منه فارضعت حبسا اخر كانا اخوين لامر ولو كان لرجل زوجتان
ولدتا منه ثم ارضعت كل منهما صبغا صار الرضيعان اخوين لاب **م** وان اجتمعا
م اي الرضيعان على لبن شاة فلا رضاع **م** لان حرمته الرضاع خاصة بلبن
الانسان بطريق الكرامة **م** ولا يغني اللبن اذا غلبه ماء او دوا او لبن شاة **م** وقال
الشافعي اللبن اذا لم يكن مغلوبا بحيث لا يتغير به اصلا يتعلق به التحريم لوجوب
تناول لبن المرأة ولذا ان المغلوب في مقابلة الغالب كالمعدوم كما لو خلف لا يشرب
لبن فتناول لبن مغلوبا لما لا يعتد فان قيل فطرة من اذا وقع في حبس الماء لم يشرب
فما اعتد المغلوب فيه قلت الماء اذا لم يبلغ حد الكثرة فهو قليل والخاسه ايضا
قليله فتعارضتا فتخرج حجاب النجاسة احتياطا بخلاف اللبن لان التقدير لم يرد
فيه **م** وان امتنع لبن امراة بلبن امراة اخرى **م** وفي مقدارها تناوفا علقه
اي شراي محمد بن يحيى بن الحسين **م** وهو شراي قول محمد **م** واية **م** عن ابن حنيفة رضي الله
عنه **م** وهما با عليهما شراي قال لا يتعلق التحريم باكثرهما قيد بالامتزاج لان عند عدسه
لا ينافي الخلاف له ان الجنس لا ينفك عن الجنس ولكن يقع به فيثبت لكل منهما حكم نفسه
ولما اذا اقل جعل يتعالا لئلا في الحكم كما في اللبن المخلوط بالماء قيل الاصح قول
محمد **م** وامتنع احد بالطعام لاحكامه وان غلب **م** اي اذا جعل لبن المرأة في الطعام
واللبن غالب عليه فاكله الصبي لا يثبت به حرمته الرضاع عند ابن حنيفة رضي الله
عنه **م** كل مطبوخ شراي كما لا يثبت باللبن المطبوخ الغالب على الطعام اتفاقا وقا
يثبت فيه بالعلقة لان اللبن لو لم يكن غائبا لا يثبت حرمته الرضاع اتفاقا وفيه
بالطعام لانه لو خلط لبن امراة بلبن بيمة او بيا والملي غالب ثبت الحومة اتفاقا
لما ان المغلوب كالمعدوم ولذا قالوا استرب اخو المغلوب بالماء لا يوجب حرمته
ولما ان المايح اذا خلط بغيره يكون تناوعا له لان غير المايح عند احتكاك يكون
المقصود التغدي بالطعام لا باللبن وان كان اللبن يتقاطر عند حمل اللقمة هذا هو
الاصح كذا في الكافي **م** وحرمته بعد موتها **م** يعني اذا ارضعت حبسة لبن مرضعة بعد
موتها ثبت به الحومة عندنا وقال الشافعي لا يثبت فيه بقوله به اي بالرضاع
لان اللبن لو حلب قبل موتها فتزبد الرضيع بعده يثبت به الحومة اتفاقا لان المرأة
كانت قابلة للحكم عند حدوث اللبن وقا **م** فائدة **م** الحلال فظهر فيها اذا كان للرضعة
زوج فانه يصير صبرا للبيته ويجوز له ذفها ويمنها اذا لم يوجد من يرضعها
ان المرضعة هي الاصل في ثبوت الحومة ثم يتقدم منها الى غيرها والميتة صواب
كاجاد فلا يتعاقبها حكم ولذا وطبها لا يثبت حرمته المصاهرة ولما ان سبب الحومة
شبهة الجزية باعتبار النماء باللبن وهذا المعنى قائم باللبن بعد موتها وحرمته الصافر
واما كالتب الحومة باعتبار الجزية الحاصلة بالولد والميتة لم يتوكل على الحدث
ولم يوجب وطبها الحومة **م** ويتعلق **م** الحريم بلبن البكر لان لبنها يغذي الرضيع

فثبت

فثبت به شبهة الجزية **م** لا بلبن الرجل **م** لانه ليس بلبن حقيقة لانه انما يتولد
من يتصور منه الولادة **م** ولا بالاحتقان شراي احتقان الصغير باللبن لان النماء
المشت للجزية انما يحصل به اذا وصل الى المعدة **م** ولو كانت ذاق لبن فطلقت وانفتحت
عدتها فزوجت اخر فحلبت وارضعت **م** حكمة من الاول **م** اي حكم الرضاع
من الزوج الاول عند ابن حنيفة رضي الله عنه **م** حتى تلد **م** فاذا ولدت على ان اللبن
من الثاني لان كون اللبن من الاول كان متيقنا وكونه من الثاني مشكوك واليقين
لا يزول بالشك **م** ويثبت شراي ابو يوسف حكم الرضاع **م** من الثاني ان كان **م**
اللبن **م** ويقتضى لان القدم يكون غليظا لا منها **م** شراي قال محمد رحمه الله ثبت الحومة
منها احتياطا لاحتمال كونه منها وضع في حال الحمل لا بها اذا ولدت فاللبن
من الثاني دون الاول اتفاقا وكذلك اذا لم يحلب من الثاني بعد فاللبن من
الاول دون الثاني اتفاقا من الحقايق **م** ولو ارضعت امراة الكبرة الصغيرة
حومتا **م** لان الصغيرة صاروت بنتا للكبرة رضاعا حومتا **م** يعني فان لم يدخل
بالكبرة **م** وشراي **م** فلا مهر طاهر لان الفرة حبان من قبلها كما لو ارتدت قبل
الدخول **م** وتنصف مهر الصغيرة لان الفرة حصلت قبل الدخول لامن قبلها
وارضاعها لم يعتبر وان كان فعلها لا يثبت من اهل المازاة كما لو كتلت
مورثا **م** ويرجع به الزوج ينصف المهر على الكبرة وفترط له شراي للرجوع
م بعد الفساد **م** حق لو لم تنعد وتعد الفساد فلا يبق عليها وقال الشافعي
يرجع عليها بعدت او لم تنعد وتعد الفساد اذا بقي عليها وقال الشافعي
انها منكوحته وان الارضاع مفسد فان فات منها شيء لا تكون متعده فالقول في
ذلك قولنا فان قيل الجمل حكم الزوج لا يعتبر في دار الاسلام فكيف اعتبر هنا
قلت الجمل لم يعتبر لدفع الحكم وانما اعتبرناه لدفع قصد الفساد الذي به يصير
الفعل تقديرا وفي النهاية لو قبل الابن امراة ابية وقال تنعدت الفساد يرجع الاب
عليه بما وجب من الصداق ولو وطبها وقال تنعدت الفساد لا يرجع لانه وجب
عليه حد الزنا فلا يغفر شيئا اخر له انها التفت بنصف المهر عليه فتضمن كما تضمن في
شهود الطلاق قبل الدخول اذا رجعوا ولما انها التفت بالنسب لا بالمباشرة
لان النكاح فسد من الجمع بين الامر والبنت لامن نفس الارضاع والضمان بالنسب
موقوف على التغدي بخلاف البير وهي ما تكون متعده اذا قصدت الفساد
م ولو ارضعتها شراي الرضيعين الزوجين **م** حبيبة على العقاب حومتا
م شراي زوجها **م** ولا يخص الثانية **م** وقال الشافعي فيسند نكاح الثانية فقط قيد
بالعقاب لا بها لو ارضعتها معا فيسند نكاحهما اتفاقا لانه ان الاخيرة تثبت
بارضاعها فيحق الحومة في حبتها ولما ان المفسد ثبوت الاخيرة وعاقبه على
السوا **م** ولو قال **م** الزوج مشبرا الى زوجها **م** هذه رضية شراي اخي من الرضاع
م ثم اعترف باخطا شراي قال اخطات تصدق فيه شراي الزوج في اعتراعه
ذلك وقال الشافعي لا يصدق بل يفرق بينهما وفي الحقايق الخلاف فيما اذا لم
يثبت على هذا القول اذ لو ثبت عليه بان قال هو حق ثم قال او هو لا يصدق

اتفاقا ولا يقتصر هذا على المجلس حتى لو كان الاقرار في وقت وقوله اخطان بعد
عشر سنين يعتبر وعلى هذا القول لاجنبية ثم اراد ان يترجمها له انه اقرب
الحكمة فلا يصدق في رجوعه عنه كالواقر بطلا فصار رجوعه ولسان الله اقرب
بحري فيه الغلط وهو الرضا لان امره يخفى فيصدق لكونه معذورا وكذا في الشب
حتى لو قال هذه اخفى وليس لها من موافق ثم قال او تمت يصدق كذا في شرح
الواقي **م** ولا يثبت الرضا لاجنبية الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين لان في اثباته
زوال ملك النكاح فلا يقبل الاجنبية بخلاف ما لو شهد واحد ان هذا المهر دعي
بحري يقبل لان الحكمة فيه لا يستلزم من وال الملك فكان امره دينا والله اعلم

كتاب الطلاق

وهو في اللغة رفع العبد على الاطلاق وفي الشريعة رفع العبد الثابت بالنكاح وهو
اسم يعنى التطلق كالسلام يعنى التسليم وفي المحيط المستعمل في المرأة لفظ التطلق وفي
غيرها لفظ الاطلاق حتى لو قال لامرأته اطلقتك لا تطلق مالم ينو لو قال
طلقتك تطلق نوي ولم ينو لان التطلق تعجيل وهو مستعمل في التكثير وفي اطلاق
الدابة رفع العبد فقط وفي اطلاق المرأة الرقة وان الله الملك والحل اعلم **م**
الطلاق نوعان **م** بدعي وكل واحد منهما نوعان **م** من جملة الى العدد ونوع
من جملة الى الوقت **م** اما الطلاق البدعي في العدد والوقت فهو عان حسن واحسن **م**
اذا وقع طلاق في طهر لم يجزها فيه **م** او كانت حائضا قد استبان حملها وتركتها
حتى تنقضي عدتها فقد ادى باحسن الطلاق لما روي ان الصحابة رجوا الله منهم كانوا
يسخرونه لكونه ابعد من السدم واقل ضررا بالمرأة حيث لم يضمني علمتها وهو لغة
في حتمين قيل بوقته في اخر الطهر كيلا يتضرر بطول العدة وقيل بطلتها عقبة
الحض كيلا يثبتي بالايقاع عقبة الوقاع وهذا اظهر **م** وان وقع ثنتين او ثلاثا
دفعه او في طهر واحد **م** اي او قعا دفعات في طهر واحد من غير ان يتخلل الرجعة
بينهن **م** وقع الطلاق **م** وفيه احتراز عن قول **م** الشبهة فان الطلاق البدعي غير
واقع عدته **م** وجعله **م** اي الايقاع المذكور بدعة **م** فقا عليه يكون عاصيا وهذا
بدعي من حيث العدد وقال الشافعي ليس بدعي اما قيدنا بقوله من غير ان يتخلل لان
الرجعة لو تخللت لا تكون بدعة عند ابي حنيفة رضي الله عنه له ان الحكم المشرع وهو
العدة من ب عليه ولو كان محظورا لما ثبت عليه حكم المشرع **م** ولما قوله عليه السلام
لعمر من انك فليراحها وقد كان طلقها حاله الحيض ثم يدعيها حتى تحيض وتطهر ثم يطلقها
ثم تحيض وتطهر ثم يطلقها ان احب امره عليه السلام بتفريق الايقاع ومن اوقع
ثنتين او ثلاثا يكون موقفا للمأمر به فيكون بدعة والمشرع لا يبيح في المحظور كالطلاق
حالة الحيض **م** وان في قول **م** اي الطلقات في المدخول بها **م** في ثلاثة اطهار **م**
بالسنة ولم يحصرها **م** اي السنة **م** في الواحدة **م** وقال مالك قربة الطلقات بدعة
وبما السنة ان يطلقها واحدة لان الاصل في الطلاق الخطر وانما ايج للخلاص وهو
حاصل بالواحدة **م** ولما روي انه عليه السلام قال لا ين عمن السنة ان يقبل

الطهر

الطهر استقبالا و يطلق لكل قسروا **م** واذا قال للمدخل بها انت طالق ثلاثا
للسنة فثبت على الاطلاق لان اللام في قوله السنة للوقت ووقت الطلاق
الذي طهر خال عن الجماع فيقسم ثلاث تطلقات على ثلاثة اطهار وكذا لو قال **م**
في السنة او مع السنة او على السنة يقسم في المدخول بها لانه لو قال للمدخل
بها انت طالق ثلاثا للسنة لا يقسم الثلاث على الاطهار او لعدة عليها وانما على
الزواج فان تزوجها ثانيا يقع طلاقه ثانية وان تزوجها ثالثا يقع طلاقه
ثالثة والسبي في غير المدخول بها انما يتصور على هذا الوجه **م** واعتبرنا في الجمع **م**
يعني لو نوي وقوع الثلاث في الحال في قوله انت طالق ثلاثا للسنة صحته وقيل
زق لا يقع بل يفرق على اوقات السنة هذا ايضا اذا صرح بلفظ ثلاثا حتى لو لم يصر عليه
لا يصح به الجمع اتفاقا لانه اذا نوي الجمع لا نداء نوي الجمع في الحال بطل بجمع الوقت
المستفاد من اللام في السنة ويقي قوله طالق في الجمع فيه سنة الثلاث لانه نفي فزيد
لا يتحمل وقوع جملة العدد فيه فان قيل قالوا لو قال انت طالق ثلاثا اوقات السنة
ونوي الوقوع جملة لا يصح فكيف صح في قوله للسنة للام فيه للوقت قلت ليست
بعض سنة للوقت بل هي محتملة له وللعلة وانما حملناها على الوقت بقرينة ذكر السنة
والسنة المطلقة كاملة فاذا نوي الوقوع جملة صارنا ويا معنى العلة فصح وانما
اوقات السنة اذا صرح لا يتحمل بل يفرق على الاطهار لانه انية الجمع بدعة
فلا تصح نيته من لفظه السنة ولان وقوع الثلاث جملة في معنى انه عرف بالسنة
لقوله عليه السلام من طلق امرأته الغائبات بثلاث وان لم يكن ايقاعه شيئا فلا
يتم ولما مطلق كلامه بلاية لا يتصرف الى الكامل وهو السبي وقوعا وايقاعا فاذا
نوي الثلاث يعتبر لانه من محتملات كلامه لفظ السنة كما اذا قال كل مملوك لي حرة
لا يتناول المكاتب لقصوره في كونه مملوكا واذا نواه من المملوك يجوز **م** وتم السنة في
في العدد المدخول بها وغيره **م** يعني الطلاق **م** من حيث العدد يستوي فيه المدخول
بها وغيره وفي الغاية شرح الهداية السنة من حيث العدد ان يطلقها ويتركها حتى
تنقضي عدتها في الواحد عدد ايجازا لانه اصل **م** ونخص في الوقت **م** اي الطلاق
السبي باعتبار الوقت **م** يخص المدخول بها بان يطلقها في طهر خال عن الوقاع **م** لان
الاصل في الطلاق الخطر وانما ايج الحاجة وهي محبة لا بد لها من امانة فاقم الطهر
الحالي عن الجماع مقام الحاجة لانه زمان يرغب فيه الخلل اليها وكلما تجدد الطهر تجدد
الحاجة فيكون سببا من حيث الوقت وفي الفوائد الساجية هذا اذا لم يجامعها في الحيضة
اي سبقت هذا الطهر ولم يطلقها فيها ايضا لان كلامها يخرج الطهر الذي عفيده ان
يكون محلا للطلاق السبي **م** واجزا طلاق غير المدخول بها في الحيض من غير كراهة
م وقال زفر يكره قياسا على المدخول بها لانه ايقاع في حال النفرة عنها ولان
المرأة تندب الميل الى امرأة لم ينل منها فتكون مرغوبة في جميع الايام فيكون طلاقها
واقعا بحاجة فلا يكره بخلاف المدخول بها لان الرغبة اليها تجدد بالطهر مع انها
تتصور اذا طلقت في حضيها وغير المدخول بها ليست كذلك لانه لا عدة عليها **م** وان
كانت لا تحيض لصغر او كبر طلقها للسنة واحدة واجزاها **م** اي طلاق السنة فيمن

لاحيض **عيب الوقاع** كالحامل **شراي** كما حازت في الحامل بعد وطئها اتفاقا
وقال زفر لا يجوز بل يطلقها بعد مضي شهر من وطئها لان الشهر في حقها قائم مقام
الحضة فوجب الفصل بين الوطئ والطلاق **وجوب بالحيض** وكذا ان الطلاق
بعد الوطئ فيمن حيض انما ذكره لوقوم الحبل واشتاء وجه العدة لانها لا تدري انها
حبلت بذلك الوطئ فتعقد بوضع الحبل او لم تحبل فتعقد بالافراخ وفيمن لا حيض لا يوم
الحبل فلا يكون وفي الحق **ان كان بين مضي منها الحيض والحبل** فلا فصل ان يفصل
بينها بشهر اتفاقا **ان بعد كل شهر آخر** يعني بعد ما طلق من لا حيض واحدة اذا
مضي شهر طلقها **شراي** ويجعل طلاقها **شراي** بعد طلاق الحامل للسنة واحدة وقال
شراي طلاقا للسنة **ثلاثا** لا يحل كل طلقين شهر **شراي** ان مدة حملها طهر واحد فلا يصح
للتفريق كالطهر الممتد ولما ان الحامل لا حيض مدة حملها فصارت كالايه بخلاف
المستطهرها لان الحيض من جوفها في كل ساعة فلا يقام الشهر في حقها مقام الحيض
ولو قال كلا ولدت ولدا فأت طالق للسنة فأت **شراي** **ثلاثا** او لا دم في بطن
واحد **حكم بواحدة** **شراي** حكم بمعد بطلقة واحدة **عيب الاول** **شراي** ولادة الولد
الاول **وبانقضاء عدتها بالثالث** يعني لا يقع بالولد الثاني طلاقا **عنده** وتنقض
عدتها بوضع الثالث **وبالثانية** **شراي** حكم بمعد بوضع الطلقة الثانية **ان تزوجها**
لاحيض **شراي** لا يقع بعدها طلقة اخرى **وقال** لا يقع واحدة **واخرى** ان في طهرين يعني اذا
من نفاسها بعد ولادة الثالث وقت واحدة **واحدة** **واخرى** ان في طهرين يعني اذا
تخاصت وطهرت وقع الثانية واذا خاصت لحيض وطهرت وقع الثالثة وهذا
الخلاف مبني على اصلين احدهما ان الحامل لا تطلق للسنة الا واحدة عند عدتها
وتطلق **ثلاثا** بفصل بين كل طلقين بشهر **وقال** ان الناس من الولد الاخير عنده
ومن الاول عدتها فقول لما ولدت الاول لم يقصر نفاسا عنده فكانت محلا
للمطلاق الثاني فيقع ولما ولدت الثاني لم يقع شي لان الحامل لا تطلق للسنة الا
واحدة ولما ولدت الثالث انقضت العدة التي وجبت بالطلاق عند ولادة
الاول فان تكا بعد ذلك طلقت اخرى لانه عند ولادة الثاني كانه اضاف
الطلقة الثانية الى وجود وقت السنة وان تزوجها **ثالثا** لا يقع شي لانه وان
قدر انه عند ولادة الثالث اضاف الطلقة الثانية الى وجود وقت السنة لكنه
صادف حال انقضاء العدة فلا يعتبر واما عند ما قلنا كان الناس من الولد الاول
لم يكن محلا للمطلاق الثاني لكونها نفاسا فبما خالف الطلاق الاول الى ان تطهر من نفاسها
بعد الثالث ثم الطلاق الثاني متأخر الى الطهر الثاني لان الطهر الذي وقع فيه
الطلاق ليس محلا للمطلاق الثاني والثالث الى الطهر الثالث لان الكلام الثالث
صحيح عندها لعدم الوقوع بالاول والثاني فيصح الكلام الثالث كاصح الاول
والثاني واذا صح الكل يقع الكل في او ان السنة وان طلق في الحيض وقع بدعي
وهذا بدعي من حيث الوقت لانه ايقاع في زمان الفترة وانتقائه ليل الحاجة
م ويسمى الرجعة **شراي** لوقوله عليه السلام كمر من انك فليس اجعها وكان طلقها في حالة
الحيض هذا هو مختار القدر **شراي** **ووجهه** ان النكاح مندوب فلا من رجعة لا يكون

واجبا لكن ذكر صاحب الهداية الاصح انها واجبة على الحقيقة الامر ودفعها
للعصية بالقدرة المحن ودفعها للصبر عنها بتطويع العدة وفي المتبقي العين اذا
تم حوله وامراته حايض جان تغيبها في الحيض لانه صادر عن ضرورة وتاخره
ستعذر فلا يكون **طلاقا** قضا وكذا احتيازا المعققة نفسها **م** الطهر الذي يليه
لا يكون الطلاق فيه **شراي** يعني اذا راجع امراته التي طلقها في حيضها فطهرت فطلقها
فيه لا يكون عدتها في حنفية **شراي** **عنده** وقال لا يكون **م** وكذا الطليتان محللتان رجعة
في طهرين يعني اذا طلقها في طهرين راجعها ثم طلقها فيه لا يكون عدته وقال لا يكون
م او شهرين يعني لو طلق امراته الايسة في شهرين راجعها ثم طلقها فيه لا يكون عدته
خلافهما **م** والثلاث للسنة في حال مسها بشهورة **شراي** يعني اذا مسها بشهورة في طهر
لم يجامعها فيه وقال انت طالق **ثلاثا** للسنة يقع الاول فيصير من اجعها بالمرس
ثم يقع الثاني كذلك ثم الثالث عدتها في حنفية **شراي** **عنده** **م** وقال لا يتزوج علي
الا طهر **شراي** يعني يقع واحدة في هذا الطهر واثنان في طهرين اخرين قيد الرجعة
لان النكاح يعتبر فاصلا بين الطلاقين اتفاقا حتى لو طلقها في طهرين حال غيبها
ثم تزوجها في هذا الطهر واراد ان يطلقها اخرى كان له ذلك وكان سببا لطلاق
الرجعة وارادها الرجعة بقول او فعل غير النكاح لانه لو جامعها هو يفسد عن
هذا الخلاف فانها ان لم تحبل يكون ايقاع الثاني في هذا الطهر اتفاقا وان حبلت
كان له ان يطلقها اخرى **عنده** في قول ابن حنيفة **شراي** **عنده** **م** وعنده رحمه الله
خلافه لاني يوسف من احناف **شراي** **عنده** في قول ابن حنيفة **شراي** **عنده** **م** وعنده رحمه الله
فيحمله كان لم يكن ولا ترفع عندها لهما في المسئلة الاولى ان الطلاق في حالة الحيض
يخرج الطهر الذي يقع منه ان يكون محلا للمطلاق السابق كما يخرج الوطئ فيه وفي
المسئلة الثانية والرابعة ان الطلاق في الطهر يقيد الطهر ويخرج من ان
يكون محلا للمطلاق السابق كما يخرج النكاح فيه وبالرجعة لم تحدد الوقت فيكون
كما لو طلقها قبل الرجعة فلا يكون سنة مالم يفصل بين الطلاقين بحضة كاملة
ولكن ان الرجعة ترفع حكم الطلاق فيحمله كان لم يكن ولهذا امر النبي عليه السلام
ابن عمر بالرجعة وقد طلقها حال الحيض ولو لم يرفع الرجعة حكم الطلاق لما امره
ولان الفصل بين الطلاقين بالرجعة اكدم من الفصل بينهما بالحيضة الاولى
ان العدة تستأنف بالرجعة او اطلق بعدها ولا تستأنف اذا طلقها بعد
الحيضة ولو فصل بينهما بحضة كان الثاني سنة فكذا اذا فصل بينهما بالرجعة
فضل في ايقاع الطلاق **م** ويقع طلاق غير الصبي والمجنون **وهو من** لم
يسم كلامه **واقاله** انما لم يقع طلاقا لا بعدام اهليتهما **والنكاح** **شراي** انما يقع
طلاقا **والنكاح** لا بعدام الاحتيال فيه والمعنى عليه والمعنونه **وهو من** كان قسلا
الفهم محتلف الكلام فاسد التمييز الا انه لا يصح ولا يشتم كالنكاح **م** ومن الاخرين
شراي يقع الطلاق منه **بالاشارة** **شراي** لان اشارته قامت مقام عبارته دفعا لحاجة
وفي المحيط المربوض الذي يعقل لسانه لا يكون كالآخر لان ذلك نادور لا يعقل
واشارة غير الآخر **شراي** انما لم تعتبر في ايقاع الطلاق واما في عدته فغيره **شراي**

حسن الخلق **م** وهتك لاهلك **م** محتمل ان يكون معناه عفو عن ذنبك لاجل اهلك
سرحك فادركك **م** محتمل التسريح والمفارقة بالطلاق او بغيره **م** امر لبيدك **م** في حق
الطلاق او في حق اخر **م** انت حرة عن حقيقة الرق او رقي النكاح **م** تقتضي استبرأ
تخوي **م** لانك باين جنس او لئلا ينظر اليك اجنب **م** اخوي اعزني **م** بالعين المجردة والراء
المهله اي العدي عن لاني طلقك او لئلا يارة اهلك وتحتل ان يكون بالزاد المهلة
والعين المهلة من العزوبة **م** اذهبني ابني الان واج **م** محتمل الان واج من الرجال
لانها مطلقة والان واج من النساء **م** ولقع البيونة حالة مذكورة الطلاق **م**
وهي ان تطلب المرأة او اجنبي طلاقها **م** في الغضا بما يصلي **م** من الكايات **م** جوابا
لاورد **م** وهي خلية برة باين بنة حوام اعتدي امر لبيدك اختاري ولا يصدق
الزوج في هذه الالفاظ ان قال لم اردها الطلاق لان الظاهر انه مراده عند
طلب الطلاق **م** هذا بالغضا لان يصدق ديانة فيما بينه وبين ابني **م** فان انكرها
م في الزوج النية في حال مذكورة الطلاق **م** صدق **م** مع البين **م** فيما يصلي **م** لها **م**
اي للجواب والود وفي اخوي وادهي وهو يوقي وتقتني وتخوي واستبرأ **م** واعزني
الحق ابو يوسف بهذه الالفاظ خمسة اخوي وهي خلت سبيلك وفارقك ولا ملك
لي عليك ولا سبيل لي عليك **م** والحق باهلك **م** فان هذه الالفاظ محتمل رد المرأة عن طلبها
وان يكون جوابا لها من الكايات **م** ويصدق **م** اي الزوج في انكاره النية **م** حالة
الغضب الا فيما يصلي جوابا لا غير **م** اي لا يصح للرد والسب فان غضبه يبدل
علي انه اراد الطلاق الا ترى ان من قال لغيره حالة الرضالت لا يبيك لا يكون
قازفا ولو قاله في حالة الغضب يكون قازفا **م** وهي اختاري واعتدي وامرك بيدك
واساخية وبرية وبابن وبنة وبيلة وحوام محتمل الجواب والسب فان قال اردت
بها السب حالة الغضب يصدق **م** ويجعلها **م** اي الكايات **م** بواين لا وارجع **م** اي
قال الشافعي الطلقات الشاذة بهذه الالفاظ وارجع لانها كبايات عن الطلاق
ولهذا يشترط فيه نية الطلاق فيكون الواقع بها طلاقا رجعيا ولما ان الحاجة
ماسة الى اثبات البيونة في الحال كيلا يقع في مراجعتها بلا قصد والكايات التي
في الدلالة عليها ولا سيما الكايات عن الطلاق لانها تعقل على نفسها وهو
البيونة وشروط النية فيها لعين بعض محتمل لانها لا تعقل على الصريح وفتيتها
كايات مجاز **م** ويصح بنة الثلاث والعين التثنية **م** في الكايات بخلافها لانها قد
من الدليل في الصريح ولما ان البيونة بين الشين متوعدة في الطلاق عبارة عن دفع
تحمل انصا لها وقد لا تحمله فكذا تنوعت في الشين والطلاق عبارة عن دفع
العقد وهو واحد لا يتصور اكثر من واحد **م** ولم يوافقها **م** اي الكايات **م** بل
نية **م** ثلاثا **م** بل او فصولا **م** قالوا يقع بالكاية واحدة لان الحرمة تثبت بها وهي اولى
بالايقاع ليمكنه التدارك **م** ولم يخصصوا بنة الواحدة بغير المدخول بها **م** بل قالوا
يصح بنة الواحدة مدخولا بها كانت او غيرها وقال مالك ان كانت مدخولا بها يقع
بالكاية ثلاثا وان لم يوقه لان مقتضاها الحرمة والحرمة اثبتت بالثلاث
وان كانت غير مدخول بها فاثباتها بين بواحدة فقط لانها كافي في غيرها كما في

البيونة

الصريح **م** واوقعتا بابت واحدة واحدة وجبة كاعتدي واستبرأ **م** لا يابنه
م يعني هذه الالفاظ كبايات بالاتفاق لان الواحدة محتمل ان تكون صفة طلاقه اي انت
طالق طلاق واحدة وان تكون صفة المرأة اي انت امرأة منفردة في الحال وقيل
ان نصب واحدة يكون صفة طلاقه وان رقعها تكون صفة المرأة والصحيح ان لا فرق
بينهما لان العوام لا يميزون الاحواب وكذا امره باعدادها محتمل عند نعم الله وعند
الافراد سبق الطلاق وكذا براءة زوجها بان يكون ليطلقها او بعد ما طلقها
لكن يقع بها رجعية عندنا **م** قال **م** فويق بانية لانها كبايات **م** ولما
ان واحدة لغت طلاقه وهي صريحة واما اللفظ الثاني فلا ينع عليه السلام قال لسورة
اعتدي فمزاجها واما الثالث فلا ينع صريح بما هو المقصود في اعتداد الاقرار
وهو براءة الرحم فاذا قوي ان تكون البراءة لكونها مطلقة ثبت اصل الطلاق **م**
احتياج الى اثبات وصف زائد وهو البيونة هذا اذا قاله للدخول بها وان قال
لغير المدخول يجعل مستغارا محضا عن الطلاق **م** في البيونة في الجملة وان لم يكن سببا
له في هذه الحالة **م** وله جعل الواحدة في المدخول بها ثلاثا **م** يعني اذا طلق امراته
المدخول بها طلاقا واحدة وقال في عدتها جعلتها ثلاثا كانت ثلاثا عند اي حنيفة
وموافقه عنه وقال لا يكون ثلاثا لان الواحدة لا تكون ثلاثا وانه ان الواحدة تصير
ثلاثا بضم الاثنين اليها فيحمل كلامه عليه صونا عن الالفاظ فكانه قال جعلتها ثلاثا
بضم اثنين اليها فيقع الثلاث كالموصوف بذلك **م** وابطل جعلها **م** اي ابطال جعل الزوج
الطلقة الرجعية في عدتها **م** بانية **م** وقال لا يطل **م** وفي المحيط هذا اذا كان قبل الرجعة
لان لو راجعها لم قال جعلتها بانية لا يصح اتفاقا لانه بالرجعة ابطال عمل الطلاق
فتقدر جعلها بانية له ان الزوج لا يملك ان يبطل خيار الرجعة بعد ما ثبت له شرعا
ولما انه كان يملك جعله بانية ابتداء فدل على انه داخل في ولايته فيصح الحاق هذا
الوصف به فيجعلها الطرفة وتخصيصا لغرضه **م** ولو قال لست امراني اولست زوجك
او ما انما **م** اي او ما انما زوجك **م** او ما انت **م** اي ما انت امرأة لي اي الطلاق واقع
عند اي حنيفة وهي الله افا قوي به **م** والعيا **م** اي قال لا يقع الطلاق اقول لو لم
يروه لكان احسن لانه في طوي البني قيد بالنية لانه اذا لم يبق به لا تطلق اتفاقا وفي
الكاية لو قالت طلقني فقال لست لي بامرأة يقع به الطلاق اتفاقا من صينية **م** لانه
ان هذه الالفاظ انكار للنكاح فلا يصح بنية الطلاق **م** وهو انكار له كالموافق واسه
ماتت بامراني **م** وله ان هذه العبارات صالحة لانها الطلاق ايضا فاذا قوي
الطلاق فقد قوي ما تحمله لفظه بخلاف ما استشهد به لان البين انما يقتصر
بالاحبار فلم يكن جعله انشا وفي المحيط لو قال طلاقك على واجب فالصحيح انه يقع
ولو قال لعده عتقك على واجب لا يقع والفرق ان نفي الطلاق لا يكون واجبا
واما الواجب حكمه ولا يكون الا بعد الوقوع ونفس العتق يجب في الجملة كما في
الذرة **م** ولو قال لست اهل بصره طوالق وهو من اهلها لا يطلق زوجته مالم يوافقها
عند ابن يوسف وبه يفتي وطلق عند محمد وعلى هذا الخلاف لو قال كل من دخل هذه
الدار فامرأته طالق ولم يوافق نفسه فدخل هو الدار **م** وتلق **م** قول الزوج لامرأته

منه وواقع بالنية **م**

انما ملك طالق وان نوي بده الطلاق وقال الشافعي لا يلغوا بل يقع به لان الطلاق
شروط لازمة النكاح وهو قائم بها فيصير اضافة الطلاق اليه كما هي اليها وانما الطلاق
ازالة قيد الملك الثابت بالنكاح ولا ملك طافيه والالبطل نكاح المسلم النكاح اذ لا يسل
للكافة على المسلم فيلغو كلامه لا باين او حرام **ترى** لو قال لها انما ملك باين او حرام
لا يلغوا بل يقع انما قال لان الالبانة ازالة وصلة النكاح والحرام لان الاله الحلال وهما
مشتركان فيها فاما قلت اذا قال لامرأته انت باين يقع واذا قال انما باين لا يقع مالم
يقول منك ولو كانت الوصلة مشتركة بينهما لا يتوي القولان قلنا وصلتهما بخصصة
بزوجها فبين بقوله انت باين ووصلته بغير خصصة بها يجوز ان يكون له وصلة
اخرى بامرأة اخرى فلا يقع مالم يقل منك **ولو** قال انت طالق واحدة حكم
بواحدة اي حكم بحد بطلقة واحدة **والعيا** **ترى** قال لا يقع به شي له انما دخل
الشك في الواحدة فيسقط ويبقى قوله انت طالق فيقع **ولما** ان الطلاق اذا قرن
بالعدد يكون بمنزلة كلمة واحدة فلا حكم له قبل ذكره ولهذا لو قال لعمر المدخول
انت طالق ثلاثا لا يقال انها باين بقوله طالق فلا يقع الثلاث فاذا بطل الواحدة
بالشك بطل الا بقاء ايضا **ولو** قال **ترى** لو وجد الأمة انت طالق متين مع حق
مولاك **ترى** اذ اردت الاعانة **لان** ميسره وذكر المسب وارادة المسب شائع فاعتم
ترى مولاك ملك الرجعة **ترى** اي الزوج مراجهتها لانه علق الطلقتين بالاعتاق
والمتعلق يوجد بعد الشرط فطلاق وهي حرة فلا يحرم عليه حرمة غليظة بالنسبة لاني
كلمة مع تناقيد لانا قد نفي بمعنى بعد كونه تعالي ان مع العسر يسرا فان قيل ذكر في
الجامع من قال لاجنبه انت طالق مع نكاحك فهو كقول لم يجعل هنا بمعنى بعد ليصير
كلامه قلنا لان الطلاق مع النكاح متنافيان فلا يتعلق به الا بصريح الشرط
فبينما مع على حقيقته فلفظي بخلاف الطلاق والعق فانما لا يتنافيان فجعل مع
يعني بعد تصحها لكلامه ونظيره مالم قال لامرأته انت طالق في دخولك للدار
يتعلق بالدخول ولو قال لاجنبه انت طالق في نكاحك يلغوم **ولو** علمها ما
الغد **ترى** لو قال لامرأته الأمة انت طالق متين اذا جاء غدا **ترى** ولو علمها ما
ترى اي قال طامس لاها اذا جاء غدا فانت حرة **ترى** ملكها اياها **ترى** اي جعل محرم زوجها
مالها للرجعة وقال لا ليس له الرجعة له ان المعلق كالمسلس عند الشرط فصار
كان الاعتاق والتطليق وجدا في ذلك الوقت فيقع العتق او لا لان الاعتاق
مندوب والتطليق محظور فبما خرج حكم المحظور كان حكم البيع الفاسد وهو الملك
ناخر الى وجود القبض لكونه محظورا **ولما** ان الاعتاق علة للعتق وكذا التطليق
علة للطلاق فكما اقترن العلتان في الزمان اقترن معلولهما فكل من العتق في
والطلاق مصادفهما وهما واحدة لكن صحتها مقدرة بتلا نحيض انما قال لا نفها
تختاط في اثباتها صيانة عن الاشياء بخلاف المسئلة الاولى لان العتق في
شرط فيقع الطلاق بعده **ترى** اذ نوي مولاها وهو حرام اذا قال لامرأته وهي
امته اخيه اذا مات مولاك فانت طالق متين فان المولى **ترى** فور ثبوت الزوج
ترى بوقوعها **ترى** اي ابو يوسف الطلقتين وحرم عليه حرمة غليظة **ترى** وخالف **ترى**

بيان
فان

فان

قال محمد لا يقع شي لان الزوج ملكها عقيب موت اخيه وزال النكاح والطلاق
ايضا يوجد عقيب لانه معلق به فيصادفها الطلاق **ترى** والمالك النكاح فلا يقع وله
ان ملك الوارث لا يتعقب الموت بل تحققه اذا استغنى الميت عن ماله بغيره واذا دينة
لان كل حق يكون ان يكون محتاجا اليه بتقدير هلاك الباقي فصادفها الطلقات
وهامة منكوبة **ترى** ولو وصفه بغير من الزيادة والسدة بوقوعه باين لا رجعا
ترى اي قال الشافعي يقع رجعا في المدخول بها **ترى** قد به لان في غيرها لا يكون
رجعا انما قام كطلاق باين **ترى** اي قوله انت طالق طلاقا باينا وهذا وصف
بالسدة بمعنى لان البان اسد من الرجوع **ترى** اسد **ترى** اي اسد الطلاق **ترى** او لخصه
ترى او احسنه او اسواه وتوصيف الطلاق بهذه الاوصاف انما يكون باعتبار اثر
وهو البيونة في الحال فان قيل لو قال شديدا كان باينا وفي اسده كان ينبغي
ان يكون ثلاثا قلنا **فعل** التخصيص **ترى** يطلق الا بيات كقوله تعالي وبعولته
ان حق يردهن **ترى** او طلاق الشيطان **ترى** اي قوله انت طالق طلاق الشيطان **اول** الله
ترى وكل من هذين الوصفين يفي عن البيونة لان السبي هو الرجوع فيكون المدي في
غير حالة احيض باين **ترى** او كاجل **ترى** اي طلاق كاجل **ترى** او ملك البيت **ترى** وكل من
هذين الوصفين يفي عن الزيادة وفي المحيط الاصل في هذا ان الطلاق موقف
بشي يقع باينا عند اي حيفة رجوعه عند سوا كان المشد به صغيرا او كبيرا وذكر
مع المشد به العظم او لا وعندها ان ذكر معد العظم كان باينا كقوله انت طالق
كعظم السنية وعند فران وصف المشد به بالسدة او بالعظم كان باينا والا فهو
رجعي **ترى** قد يقول بعض من الزيادة لانه لو وصفه بما لا يوصف به الطلاق كقوله
انت طالق طلاقا لا يقع عليك وانا محب فيه يكون رجعا انما قال لان هذا الوصف
متناف لمقتضى الطلاق فيلغو له ان وصف الطلاق بالسنة وبما يدل عليها مخالف
لموجبه وهو الرجعة فيلغو كما لو قال انت طالق على ان لا رجعة لي عليك **ولما**
ان الطلاق بجعل البيونة كما في الطلاق قبل الدخول بل الاصل فيه البيونة لانه
رفع لقيد النكاح الا ان الرجعة تثبت في الصريح العيز الموصوف بالبيونة بالنسبة
فيبقى فيها وراه على الاصل **ترى** وان نوي **ترى** يتوصيفه **ترى** ثلاثا يقع **ترى** لان البيونة
شريعة خفيفة وغليظة فايها نوي **ترى** حجت **ترى** وبالبطل والعرض **ترى** لو قال
انت طالق طلاقا طويلا او عريضا **ترى** جعلناه باينا **ترى** لو قال زفيكون رجعا
لان هذين الوصفين من صفات الاجسام فيلغوا **ولما** ان الامر قد يوصف
بالطول او العرض فيكون بد عن سدة حكمه فيفيد في الطلاق البيونة **ترى** ويقع لاضافة
الي اجلة **ترى** اي اضافة الزوج الطلاق **ترى** اي اجلة **ترى** اجلة المرأة **ترى** وما يتوب
متا بها كانت **ترى** اي كانت طالق فخطا بجلها **ترى** او وجعل **ترى** يعني وجعل طالق
ترى او رجعت **ترى** او جعلك او عتقك او راسك وهذه الالفاظ يعبر
بها عن اجلة قال الله تعالي وبي وجعلك اي ذاته ويقال هلك زوج فلان
او حبه اي نفسه وقال عليه السلام لعن الله الزوج على الزوج اي اراد
بها النساء وقال الله تعالي فقلت اعنا فصرطها خاضعين اي دواهم ويقال

امري حسن ما دام واسك اي مادمت باقيا وفي المحيط لو قال واسك طالق
في غير هذا اقتصار الطلاق على الراس لا بعد ان يقول لا تطلق **م** او الى جزئيات
كصنف او ثلث **م** يعني اذا قال نصفك طالق يقع لان الجزء السابع محل للتصريف
كالبعض وغيره فيكون محلا للطلاق الا ان وقوعه غير محقق كالملا والعتا
م اي الطلاق فيما لا يتوب **م** اي في الالفاظ التي لا يعبر بها عن جملة البدن
م كيدل **م** بالرفع على الحكاية اي فلو كان يدك طالق **م** او رجلك **م** وعبرها بما لا
يعبر به عن الجملة وقال زفر بن قيس قد بالطلاق لا ندلو اضاف النكاح اليه لا يجوز
انفاقا لان الحزم في غيره تغلب الكل فيه لانه جزئ مستمع فيه بعقد النكاح
فيكون محلا للطلاق فيسري منه الى الكل ولنا ان الطلاق دفع القيد فخص
فعل بضاف اليه النكاح والبدن والجملة وانما طاله لا يجوز اضافة النكاح اليها
ولا يكون محلا للطلاق والاستمتاع بالبدن انا محل تبع للمحل في جميعها فان قيل
البدن يعبر بها عن الجميع كما قال الله تعالى ثبت يداي في طيب اراد به ذاته وقال
عليه السلام على اليد ما اخذت قلت استعماله غير مستغادف وانما جاء على وجه
التدوير حتى اذا كان عند قوم يعبرون به عن الجملة يقع الطلاق باي عضو كان
م ولو قال نصف تطليقة او ثلثها وقعت كاملة لان الطلاق لا يجري قد كرر
بعضه كذا في كل وفي المحيط وكذا لو قال وثلثها وسدسها لا ندل تجاوز عن
جميع اجزاء تطليقة وان جاوز كما اذا قال نصف تطليقة وثلثها وزهرها فالتجاوز
انه يقع ثنتان لان زاده على اجزاء تطليقة واحدة فلا بد وان يكون الزيادة
من تطليقة اخرى فيتكامل الزيادة فاما لو لم يصنف الاجزاء الى تطليقة واحدة
وقال انت طالق نصف تطليقة وثلث تطليقة وسدس تطليقة يقع ثلاث لان
اصناف كل جزائي تطليقة متكررة فاقضى كل جزاء تطليقة على حدة **م** او واحد
ونصفا **م** اي لو قال انت طالق واحدة ونصف **م** قبل الدخول **م** في المرات **م**
او فعنا ثنتين لا واحدة **م** اي قال زفر بن قيس واحدة قد يقول قبل الدخول
لان لو قال كذا بعده يقع ثنتان اتفاقا لانه نصف تطليقة تطليقة على حدة
فلما بات بقوله واحدة صادهما الثانية وهي مائة فلا يقع كالمو قال لها انت
طالق واحدة واحدة ولنا ان هذا الكلام واحد معني لانه لا يمكن ان يعبر
عن واحد ونصف باو جز من هذا ولا يفصل بعضه عن بعض فيكون ابتداء
لهذا العدد جملة بخلاف قوله واحدة واحدة لان التعبير عنه باو جز من يمكن
بان يقال ثنتين **م** او من واحدة **م** اي لو قال انت طالق من واحدة **م** الى ثلاث
فالواقع ثنتان **م** عند ابي حنيفة وخبر الله عنه **م** وكذا في الاقرار **م** يعني لو
قال لك عندي من درهم الى عشرة فعليه شعبة عنده **م** وقال ثلث **م** اي يقع ثلاث
في الطلاق وعليه العشرة في الاقرار لان مثل هذا الكلام يراد به الكل في
العرف كالمو قال خذ من مالي من درهم الى عشرة فان له اخذ العشرة وانما يدخل
العرف في المعنى فيما اذا قال بعت من هذا الحائط الى هذا الحائط لا يملك
حجبا لما بينهما من الارض وله الاحتجاج بالعرف ايضا لانه يراد من مثل هذا

الكلام

الكلام الا قل من الاكثر والاكثر من الاقل كما يقال سني من سني الى سبعين وروا
به ما بينهما فكذا اها هنا يقع اكثر من واحد واقل من ثلاث بخلاف ما استشهد ابيه
لان اظهار الجود والكرم دليل على اداء الكل **م** وما اكتفى باحدة **م** يعني قال زفر
يقع واحدة لان العادة الاولى والثانية لا بد حلتان في المعنى في الموقر
فكذلك يقع من هذا الحائط الى هذا الحائط فان المنع ما بينهما وروى ان ابا حنيفة
روى الله عنه قال لو قال بعتك قال سني ما بين سني الى سبعين فقال له انت اذا ابن
نصف فخير زفر **م** وواحدة **م** اي لو قال بعتك طالق واحدة **م** في ثنتين او فعنا واحدة
لا ثنتين **م** اي قال زفر بن قيس ثنتين او ثنتين في مثلها **م** اي لو قال انت طالق ثنتين
في ثنتين **م** فثنتين **م** اي او فعنا ثنتين **م** لا ثلاثا **م** اي قال زفر بن قيس ثلاثا لانه
فيما اذا نوي صوب احسان وان نوي الظرف يقع في المسئلة الاولى واسئلة وفي
الثانية يقع ثنتان اتفاقا لان الطلاق لا يصلح طرفا للطلاق فيلغو الثاني وان
نوي الجميع يقع الثلث اتفاقا لان كل في نفي يفي مع له ان الصوب في عرف الحبان
تضعيف احد العدد من بالعدد الاخر فصوب الواحد في العدد لا يوجب تضعيفا
فيكون على حاله وصوب الاثنين في الاثنين اربعة فيكون ثلاثا لانه لا يرد عليه ولنا
ان الصوب يعمل في ثلث اجزاء الطلاق لا العدد وتكون اجزاء الطلاق لا يوجب
تعدده فان ابتاع طلاق له ائت جزاء كايقاع طلاق كجزان فلا يقع اكثر
من واحد **م** او بكدة **م** اي لو قال انت طالق بكدة **م** او فيها **م** اي او قال في مكة
م ملقت في الحال في كل المسئلة **م** لان ذكر المكان لغو لعدم اختصاص الطلاق
به **م** او اذا دخلتها **م** اي لو قال انت طالق اذا دخلت مكة **م** او في دخولك
م مكة **م** تعلق **م** في طلاق بدخول مكة اسماع ذكر اذا دخلها هو واسم مع
ذكر في فلانه للظرف والفعل لا يصح ان يكون ظرفا شاعرا له فحل على الشرط
عجرا مناسبة ان كلا من الظرف والشرط يكون سابقا على المظروف والمشرط
م او عدا **م** اي لو قال انت طالق عدا **م** وقع بطول **م** اي لان نوبها مطلقة
في جميع الغد يستلزم وقوع الطلاق في اول اجزاء **م** او في عدا **م** اي لو قال
انت طالق في عدا **م** ونوي اجزاء **م** اي اجزاء النهار **م** هو مصدق قضاي **م** عند ابي
حنيفة وخبر الله عنه **م** وقال لا يصديق **م** مائة **م** لا فيصلا لانه ومنها بالطلا
في جميع الغد فاذا ادعى خصمه بغيره لا يصديق قضاي **م** كما في عدا **م** اي
كما لا يصديق اذا قال انت طالق عدا **م** وقال نويت فيه اجزاء النهار ولم ان في
الظرفية والظرف يكون مستوعبا لمظروفه وقد لا يكون فاذا نوي اجزاء من
الغد فقد نوي محمل لفظة فصدق بخلاف قوله عدا لان الفعل افضل به
بغير واسطة فاقضى استيعابه بان يكون مو صوفة بالبطاعية في جميع الغد
وذا انما يكون بوفوع الطلاق في اول النهار كما لو نذر ان يصوم في رجب
بكنه صوم يوم فيه ولو نذر ان يصوم رجب وجب صوم كله **م** او اليوم
م اي لو قال انت طالق اليوم **م** وعدا **م** وقعت واحدة **م** اتفاقا لان النصف
بالطلاق في اليوم يصير متصفا به في الغد ايضا فلا حاجة الى ابتاع طلاق

ق

ق

اخرى **م** او غذا واليوم **م** اي لو قدم الغد على اليوم او قضا **م** ثنتين **م** وقال زفر
يقع واحدة لان الايقاع واحد والظرف الثاني محمول على الاول لانه الجمع
لا للترتيب كما في المسئلة الاولى وكذا انما اذا طلقت في غدا لا يصير طالق في اليوم
حينئذ ان يقع طلقه واخرى في اليوم حقيقيا بمعنى العطف بخلاف ما سبق لانها
اذا طلقت في اليوم تكون طالق في الغد بهذا الطلاق فلا حاجة الى طلقه اخرى
اعلم ان الخلاف في ان وجد العطف وانما اذا لم يوجد يقع واحدة اتفاقا لانه
اذا قال انت طالق عند اليوم يكون اليوم صفة لغد وهو لا يصلح ان يكون صفة
لغدا فيلغوا ولو قال انت طالق اليوم اذا جاء غدا لا يقع قبل لانه يتعلق وقت
اليوم يكون لبيان وقت التعلق **م** او كل يوم **م** اي لو قال انت طالق كل يوم
م ولا يسهل بالثلاث **م** او قضا واحدة لانه لا ثلاث في ثلاثة ايام **م** اي قال زفر
يقع ثلاث في ثلاثة ايام فيد بقبوله ولا يسهل لانه لو نوي الثلاث حثت ويقع
كل يوم واحد فاتفقا لانه كل يوم وكل للعموم والتكرار فتكرر الطلاق بتكرار
اليوم كالمو قال انت طالق في كل يوم **م** وكذا انه جعل الايام كلها طروفا واجدا
فلم يقتض الامطر وفا واحد **م** اي لو قال لا يكمل كل من يوم من زوج
زيد افك يوم ما منه حثت ولو قال في كل يوم لا يجت حتى يكمل في كل يوم
منه خلاف قوله انت طالق في كل يوم لان في حرف جر موصوف لا يتصل بمعنى
الفعل اليها بعده فيكون طروفا لا يقع او الوقوع فيكون بتكرار اليوم لان
الفعل في اليوم الاول ليس نفس الفعل في الثاني **م** او امس **م** اي لو قال
انت طالق امس **م** وقد تزوج اليوم لم يطل **م** لان احناف الطلاق الى وقت
لم يكن مالم لا فيه فلفظا كما لو قال انت طالق قبل ان اخلق بخلاف ما لو قال
لغده انت حرامين وقد اشتراه اليوم حيث يقع عليه لا قراره له بالحجية
قبل ملكه وهو ياتي ان يملكه وتكون مطلقا امس لا ياتي في ملكها اليوم
بالنكاح وانما لم يجعل قوله انت طالق انشا في الحال لانه انما يجعل انشا اذا
تقدّر جعله خبرا لما مر فترى **م** ولو كان زوجا من قبل **م** اي قبل الامس
م طلقت الان **م** اي في الحال لانه لما قصد الايقاع في الماضي وهو ليس في
وسعه ثبت به ما في وسعه وهو الايقاع في الحال **م** او الى شهر **م** اي لو قال
انت طالق الى شهر بوقعة **م** اي ابو يوسف الطلاق **م** في الحال **م** وقال لا
يطلق عند انتهاء الشهر وهذا اذا لم يكن له نية فان نوي التخيير يقع في الحال
اتفاقا لانه ان طلقه الى التاجيل والطلاق لا يحتمله فبطل التاجيل فيطلق في
الحال ولما ان الايقاع يحتمل التاجيل وان كان الواقع لا يحتمله فجعلنا **م** اي
لا يقع كالتعليق **م** ولو قال ان لم اطلقك فانت طالق طلقت في احوال
حياته لان الشرط وهو عدم التطلق انما يتحقق بالبيان عن الحياة فان لم
يدخل بها فلا ميراث لانه فار وامرأة الفار انما ترق منه اذا كانت في العدة
وعلى المدخول بها لعدة طار وكذا لو ماتت طلقت قبل موته لانها اذا بقيت
من حياتها لم يسع فيه صيغة التطلق بحقق عدم التطلق مع بقائه للحل **م** او

لم اطلقك **م** اي اذا قال انت طالق متى لم اطلقك **م** طلقت حين سكت لانه اضاف
الطلاق الى وقت حال عن التطلق لان متى من ظروف الزمان فاذا سكت وجد
الشرط **م** واذا مثل ان **م** في الحكم عند اي حصة وهو الله عنه حتى لو قال انت طالق
اذا لم اطلقك طلقت في احوال حياته **م** وقال لا مثل متى **م** فطلق حين سكت هذا اذا
لم يكن له نية وان نوي منه معنى الشرط يكون كان وان نوي معنى الوقت يكون متى
اتفاقا لهما ان اذا للوقت في الاصل كما قال الله تعالى والليل اذا يعنني ولهذا
لو قال انت طالق انا شئت لا يخرج الامر من يدها اذا قامت من مجلسها كقوله متى
شئت ولهذا ان اذا استعمل للشرط ايضا فاذا اراد به الوقت يقع الطلاق وان
اريد به الشرط لا يقع ولا يقع بالشك وفي مسئلة المسئلة لما صار الامر يدها لم
تخرج بالشك فان قلت اذا تردد الامر كان الاحياط في الوقوع تعليبها بحياة الحرة
قلنا خرج جانب الحل بالا صالة لانها كانت في عصمة بيقين فلا يطلق بالاحتمال
م او متى لم اطلقك **م** اي لو قال لا امر اقدم متى لم اطلقك **م** واحدة فانت طالق **م**
تلافا وصل **م** سميت **م** انت طالق او قضا هذه **م** اي الطلقة الواحدة **م** لا الثلاث
م اي قال زفر يقع الطلاق لانه وجد زمان حال عن التطلق وهو زمان قوله
انت طالق قبل ان يتكلم بالطلاق **م** وكذا ان زمان البر وهو الاحتمال مستثنى عن
البيان بدلالة حال الخلاف لان البر انما يتصور اذا وجد زمان يمكن ايقاع الطلاق
فيه فصار كالوصح بذلك لان الثابت بالدلالة كالثابت بالبر **م** او قيل قدوم
فلان **م** اي لو قال انت طالق قبل قدوم فلان **م** بشهر **م** فقدم بعد شهر او قضا
م اي الطلاق **م** مقتصر **م** اي على حال العدة ومقارنا له **م** لا مستند **م** اي قال زفر
يقع مستند الى اول الشهر لان العدة ومعرفة الوقت المضاف اليه الطلاق
لانه اوقع الطلاق في شهر قبل العدة وموجب ان يقع من اول الشهر كما اذا قال
انت طالق قبل رمضان بشهر فانه يقع من اول شعبان اتفاقا ولذا ان العدة
بمعنى الشرط لكونه على خطر الوجود فالحق به فلا يتقدمه الحرج بخلاف ومضاف
لان كاي لا محالة فيكون معروفا لا شرطا فيقع مستند **م** او قبل **م** اي لو قال انت
طالق قبل **م** موت فلان بشهر **م** فان فلان **م** تمام **م** اي وقت تمام الشهر **م** فهو
مستند **م** اي الطلاق واقع عند اي حصة من اول الشهر **م** وقال لا مقتصر **م** اي
واقع حال الموت فيد بقوله تمام لان فلانا لو مات قبل تمام الشهر لا يطلق
اتفاقا لعدم شهر قبل فطلق الموت لهما ان الشرط شهر قبل الموت ومقتصر به
وقيل لا ثبت الا بالموت فصار كالعدة ومروك ان الحرج لا يقتصر على المعروف
ويقتصر على الشرط والموت هنا ليس بشرط لان الشرط ما يكون وجوده محتملا
والموت كاي لا محالة فيكون معروفا للوقت المضاف اليه الطلاق فيقع من
اول الوقت المضاف اليه كما في قوله انت طالق قبل رمضان بشهر وقايدة
الخلاف في الاقتصار والاستناد تظهر في مسائل منها ان العدة تعتبر عنده
من اول الشهر وعندها من الحال وفي الجامع الكبير لقا صفي خان الاصح ان العدة
من حال الموت اتفاقا وعليه الفتوى ومنها انه لو وطئها في الشهر يصير مراجعا

عنده خلافا لها ومنها ان الطلاق اذا كان ثلاثا وقد وطئها في الشهر عزم
العقود عنده خلافا لها **م** او قبل موته **م** او قال انت طالق قبل موته بشهر
م او موتك **م** او قال قبل موتك فان تمام الشهر فهو مستند **م** عند ابي حنيفة
رجح الله عنه **م** ولا ارث والعياذ **م** او قال لا يقع الطلاق بها فلها الارث
اقول قوله ولا ارث لا يصح ان يكون معطوفا على قوله مستند اذ لا معنى لقوله
هو لا ارث لها بل هو معطوف على الجملة الاسمية تقديره فلا ارث لها وهما
مستلزمان احدهما قوله هو مستند اذ في قولها لكونه غير معروف منه والاخرى
لا ارث لها ولم يرد في قولها لكونه في طرق الابتناء منه انظر كيف اورد الجملة
نافية الدالة على قول ابي حنيفة رجح الله عنه وقد جعلها في الدنيا من اوضاع
الوفاق انما قيد باموتها بتمام الشهر لانه لو مات قبل تمامه لا يقع الطلاق ولها
الميراث اتفاقا كذا في المصنف وهذا الخلاف مبني على ما سبق من ان الموت معروف
للزمان عنده فيقع الطلاق قبله فعلها العدة بالحض فلا ترق منه ان كان
حيها في ذلك الوقت وعندهما كالشرط فيطلق الطلاق به كما لو قال ان ميت
فانت طالق وعليها عدة الوفاة **م** او احضا ملكا اذ تزوجها حر وطالق **م**
فيه لف وقتر يعني اخر عبد ملك حر واجزا **م** او امة او امة **م** فاجزا واقع على اخرها مستند **م**
ثم عبد او تزوج امرأة ثم مات **م** فاجزا واقع على اخرها مستند **م** الى
وقت الملك والتزوج عند ابي حنيفة رجح الله عنه وقال لا يقع مقتضاها على الموت
وفي النهاية لو قال احضا امرأة امة او حرة طالق فتزوج امرأة ثم اخرى ثم
طلق الاولى وتزوجها ثم مات لم تطلق وطلقت التي تزوجها مرة لان اليقاع
عليها التزوج انقصت بكونها اجزا وقاعدة الخلاف تظهر في مسائل منها ان العتق
عنده يعتبر من جميع المال ان كان حيها عند الشراء ومن الثلث ان كان مريضا وعندها
من الثلث مطلقا ومنها ان العبد يرق من فريده الذي مات بعد الملك عنده ولا
يرق عندها ومنها ان الاجيرة طلقت من حين تزوجها وان كان دخل بها فلها المهر
ونصف المهر وعندها بالحض بلا حداد ولا ميراث لها عنده وعندهما عليها العدة
بالبعد الاجلين من الوفاة والطلاق ولها مهر واحد وان كان الطلاق رجعا
فعلها عدة الوفاة وتزويج المرأة لكونه فارا لان تحقق الشرط في المرض بمنزلة
الايقاع فيه لهما ان الموت كالشرط لان اخرية العبد او المرأة انما تحقق بالموت
اذ قبله كان يمكن ان يملك عبد اخر وتزوج امرأة اخرى فيقع الطلاق مقتضاها
على الموت كما لو قال ان لم اشتق عليك عبدا فانت حرة ماتت فانه يعنى مقتضاها
وكذا انه على العتق او الطلاق بفعل موصوف وهو تلك اخر عبدا وتزوج اخر
امرأة وقد حقق هذا الفعل من وقت الملك والتزوج اجزا والموت معروف له
لا شرط له فيقع من ذلك الوقت **م** او اطلقها **م** او قال لامرأته اطلقها **م**
عما طالق **م** او قال انت طالق **م** او قال انت طالق **م** او قال انت طالق **م** او قال انت طالق **م**
لا مستند **م** يعني احدها انما يطلق اذا ماتت الاخرى اتفاقا لان المراد
منه طول الحياة في المستقبل لا في الماضي حتى اذا كانت احدها ميتة حسنين

اولا ولا يشترط
موتها

والاخرى

والاخرى بنت حسن وسنين لا تطلق العتق لكن طلاقا يقع مقتضاها على موت
صاحبها عندها ومستند اعدو له ان الباقية عرفا انها طول عمر وقت
الكلام فيقع الطلاق **م** من ذلك الوقت ولما ان الموت في معنى الشرط لمقتضاها ان مات
احدكما فالأخرى طالق فيقتصر عليه **م** ولو شهد واحد بواحدة واخر بشنتين
م يعني اذا ادعت علي زوجها انه طلقها فقامت شاهدين شهد احدهما بطلقة
والاخر بطلقتين **م** فالقاضي لا يحكم **م** يعني عند ابي حنيفة رجح الله عنه **م** وقال ابو حنيفة
م اي يقضي بطلقة واحدة قيد بلفظ الشنتين لانه لو شهد انه طلقها واحدة
واحدة والاخر شهد انه طلقها واحدة يقبل في الواحدة اتفاقا من الحقايق
لها انهما اتفاقا على وقوع طلقة فيقبل شهادتهما فيه كما اذا شهد احدهما بطلقة
والاخر بطلقة ونصف وله ان موافقة الشاهدين فيما شهدا به لفظا ومعنى
شرط جواز القضاء حتى اذا شهد احدهما بانه قال طهات برة وسهد الاخر
انه قال انت خلية لا يقضي بشي والطلقتان غير طلقة لفظا ومعنى بخلاف
ما استشهدا به لهما اتفاقا على لفظ طلقة وذكر نصف طلقة كذا ذكره فيكون للتأكد
فيقتان لفظا ومعنى **م** وكذا الخلاف في طلق **م** اي فيما اذا قال لامرأته طلق
م فقبل واحدة فطلقت ثلاثا **م** فعند ابي حنيفة رجح الله عنه لا يقع بشي وعندها
يبيع واحدة لهما انها باتت بملكه وهي واحدة وبزيادة فيقع ما ملكه وتنفق
الزيادة كالو طلقها الزوج الماي يقع ما ملكه وهو الثلاث وتنفق الزيادة وله
انها لمرات بملكه لان الزوج ملكها واحدة وهي انت بالثلاث فكانت مخالفة
متقدمة والثلاث اذا لم تثبت لم تثبت ما في ضمنه بخلاف الزوج لانه مقصور بالملك
لا بالامر والقويض **م** ورددنا شهادتهما بطلقا **م** احدين عينا مع شهادتهما
اذا شهدا رجلان على رجل انه طلق احدي شأبه بعينها لكانت شهادتهما لا تقبل عندنا
وتقبل عند من في حال بينه وبينه حتى يعين المطلقة منهن لانه ان جهالة المطلقة
لا تمنع قبول الشهادة كما لو شهد انه طلق احدا من بغير عينا **م** وكذا انهما اعترفا
على أنفسهما بالعتلة فلا تقبل شهادتهما بخلاف المسئلة المقتضية عليها لانها لم
يقرا على أنفسهما بالعتلة وفي المحيط لو طلق احدي زوجيه فعليه البيان ويجب
العدة من وقت البيان لانه حكم الاقضاء ولو لم يبين لا يقع بها احتيا طالان
العمل بالبحري في الزوج غير جائز ولو قرب تعينت الاخرى حملا لفعله على عمل
شروعاً ولو ماتت احدها تعينت الاخرى للطلاق ولو قال عينت الميتة
صدق في حق الطلاق فلا يرث منها ولا يصرف الطلاق عن الباقية لانها
تعينت له ظاهرا ولو مات الزوج قبل البيان ورثته ميراث امرأة بينهما
فصل في طلاق غير المدخول وفي ايمان الطلاق **م** واذا طلق قبل
الدخول ثلاثا وقضى **م** لان الطلاق المعروف بالعدد لا يقع قبل ذكره فيقع
جملة وفي المشكلات من طلق امرأته الغير المدخول بها ثلاثا فله ان يزوجه
بلا تحليل **م** او قال له تعالي فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره حتى يحل
لها **م** فان قوب **م** اي قال انت طالق طالق طالق **م** باتت بالاولى لان زوجها

غير متوقف على ما بعد ما قلنا في الباقى لغوات المحل لا هنا غير معتدة **م** وقال **ش**
انت طالق **م** واحدة واحدة **م** او قال انت طالق واحدة **م** قبل واحدة او بعد
واحدة **م** بانه جواز واحد **م** والاصل فيه ان الطوق وهو قبل او بعد ان لم يذكر
بالصريح يكون صفة لما قبله وان ذكر به يكون صفة لما بعده اذا تحقق هذا فله
قبل واحدة صفة لما قبله فسبق الواحدة الاولى في الوقوع فبات لا ابي
عدة **م** في قوله بعد واحد واحدة البعدية صفة للواحدة الثانية فسبق الاولى
فليس بواحدة **م** الاخرى **م** او قبلها **م** اي قال انت طالق واحدة قبلها **م**
واحدة **م** او قال واحدة **م** بعد واحدة **م** او مع واحدة **م** او معها **م** اي معها
واحدة **م** وقتها **م** لان القبلة في قوله قبلها صفة للثانية فاقضى ان يكون
الثانية اول ولا يمكن ايقاع الثانية متقدمة على الاولى فوقع معا **م** واما
قوله بعد واحدة فالبعدية صفة للاولى فيقع تأخير الاولى وهو غير ممكن
بعدها وجبها فيثبت ما هو ممكن وهو ان يجمع الثانية بها فيقعان **م** واما كونه
مع فللقولان قوت بالصريح او لا فاقضى وهو عام **م** وان دخلت الدار
م اي لو قال لامرأته ولم يدخل بها ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق
م او تزوجتك **م** اي لو قال لاجنبة ان تزوجتك فانت **م** طالق وطالق وطالق
م دخلت الدار في المسئلة الاولى وتزوجها في الثانية **م** فالاولى في الطلقة
الاولى **م** واقعة **م** عند اي حنيفة **م** وجوابه **م** وقال **ك** لا **م** واقعة لا يجمع
بين الثلاث بخوف الجمع واوقعها حال وجود الشرط فيقع كلها كما اذا اخرج الشرط
وكما لو جمعها بلفظ الجمع وله ان المعلق كالمذكور عند الشرط ولو قال لها متجبرا
انت طالق وطالق يقع واحدة فكذلك هذا بخلاف ما اذا اخرج الشرط لان صدر
الكلام بوقف على آخره لو جرد المعبر ولا كذلك اذا تقدم الشرط وبه تبين
ان الجمع بخوف الجمع كايجمع بلفظه في حق اصل التعليق لا في حق كونه **م** او يتم
ش اي كونه عطف **م** فان قدم الشرط **ش** اي لو قال لغير المدخول بها ان دخلت
الدار فانت طالق **م** طالق **م** طالق **م** فالاولى معلقة والثانية متجزة **ش**
والثالثة لغو عند اي حنيفة **م** وجوابه **م** او اخر **ش** اي لو قال لباث طالق
م طالق **م** طالق ان دخلت الدار **م** فالاولى متجزة والباقي لغو عند اي حنيفة
م وان قدم الشرط **م** في المدخول بها فالاولى معلقة والباقي متجزة او اخر
ش الشرط **م** فالثالثة معلقة والباقي متجزة **م** وقال لا يتعلق الكل **ش** اي الثلاث
م مطلقا **ش** اي سواء كانت مدخولا بها او لا وقدم الشرط او اخر لان في العطف
على سبيل التراخي فبا عتبار العطف يتعلق الكل بالشرط وباعتبار التراخي
يكون الثاني مرتبطا على الاول فان كانت مدخولا بها يقع الكل على الترتيب
لقيام المحل وان لم يكن مدخولا بها بات بالاولى ولقي الباقي وله ان المعلق
بم في حكم المنقطع عما قبله فكانه سكوت عن الاول واستئناف الثاني فلا يكال
التراخي ولو فصل بينهما بالسكوت بان قال انت طالق وسكت **م** قال وطالق
ان دخلت الدار كان يقع التعليق فكذلك العطف عنده فاذا قدم الشرط في غير

المدخول

المدخول بها تعلقت الاولى ثم يجعل مستأنفا للطلاق فيتم الثانية فيتم وتلقو
الثالثة لغوات المحل فاذا اخرج الشرط وقت الاولى والباقيان لغو لانه
تعلق في غير المحل واذا قدم الشرط في المدخول بها تكون الاولى معلقة
والثانية متجزة لعدم تعلتها بالاولى والثالثة ايضا لقيام العدة واذا
اخرج الشرط وقت الاولى والثانية متجزة لعدم تعلتها بالشرط والعدة
قائمة وتعلق الثالثة لقيام المحل **م** ويجوز تعليقه بالنكاح **م** كقوله لاجنبة
ان تزوجك فانت طالق وقال الشافعي لا يجوز لان التعليق تأخير التخيير وهو
لا يمكن فطلق اجنبية تخير فكذلك لا يمكن تعليقا ولما ان المعلق كالمعلق
عند الشرط فيكون كانه قال بعد التزوج انت طالق فيقع فان قيل لو علق
الطلاق من حين عند الشرط تطلق ولو كان المعلق كالمعلق عند ما وقع **م**
لا لعدم الاهلية قلنا هو ايقاع حكا والمخو **م** اهل له بدليل ان اخاه علق
عليه اذا ملكه وقوله التعليق تأخير التخيير ممنوع بدليل انه لو قال لاسي
اذا ولدت ولدا هو حرم مع انه لم يخير العلق في الولد المعلوم كذا ذكره
صاحب الكافي والحاصل ان الايقاع المعلق سببه في الحال عند الشافعي
والشرط يمنع ترتيب اثره عليه ولهذا شرط المحل وقت التعليق وعندنا النطق
يعين في الحال فلا يتوقف صحته على ملك المحل كاليمين بالله وانما يصير سببا للطلاق
اذا وجد الشرط كالوحي فان عينه ليس بشئ واذا وصل الى المحل يصير قبلا
وفي المحيط هذا اذا صرح بالنكاح ولو قال كل امرأة اجمع معها في فرائض
طالق فتزوج امرأة لا تطلق وكذا لو قال كل جارية اطواها في حرة واشتري
جارية فوطها لم يقع لان العلق غير مضاف الى الملك **م** واجازوه **ش** اي
تعلق الطلاق بالنكاح **م** مع التخيير **م** كقوله كل امرأة تزوجها في طالق وقال
مالك لا يجوز فيه بالتخيير لانه اذا خص بلدا وقيله او صفة كما اذا قال كل
امراة تزوجها من كوفه او من الهند او غيا في طالق يجوز اتفاقا لانه
اذا عم على نفسه طرية اسباحة البضع يكون فيه تقويض نفسه للزنا فلا
يجوز ولما ان هذا يمين ولهذا لو حلف ان لا يخلف فعلق الطلاق بشرط يمتنع
واليمين معتبرة اذا صدر من اهله وماله يوجد الشرط فهو عين لا طلاق وفي
الحائصة لو قال كل امرأة تزوجها في طالق ان كنت فلا فانتكحتم تزوج
لا تطلق ولو تزوجتم نكحتم تطلق وكذا كل **م** ولو قال ان تزوجك فانت
طالق قبله **م** نكحتم **م** يوفى **م** اي ابو يوسف الطلاق عقيب النكاح وقال
لا يقع بدني له انه علق الطلاق بالنكاح وذكر معه وقتا لا يبعدر على
ايقاع الطلاق فيه فليذكر الوقت وبقي التعليق فيقع ولما ان المعلق بالشر
كالمعلق عنده ولو قال عند النكاح انت طالق قبل ان النكح لا تطلق
فكذلك هذا **م** اذا علق **م** الطلاق **م** بشرط باحد العاقله **ش** اي العاقل الشرط
م كان واذا واما ويني ويني فها وكل **م** وكل **م** كل ليس من الفاظ الشرط
ولهذا يدخل الاسم وانما عد منها باعتبار ان الحكم يتعلق بالفعل الذي يلي

ق

ط

من حوله كقوله بالشرط كما اذا قلت كل جند استؤجره فهو حرة لا يعلق عن مشترائه
 ثم في ملك **راي** في امارة مملوكة له بالنكاح او مضاف اليه **راي** الى الملك اراد
 به التعليق به كقوله ان ملكك فانت طالق وكذا التعليق بسببه وهو المتزوج لانه
 سبب الملك ومضاف اليه **صح** هذا اذا كان التعليق بغير الشرط وان كان
 بمعنى الشرط كقوله المرأة التي اتزوجه طالق فاعلى يعلق اذا كانت غير معينة
 وان كانت معينة كقوله هذه المرأة التي اتزوجه طالق وانما قد عرفت
 بالاشارة ولا يراد بها الصفة فهي قوله هذه المرأة طالق وانما قد عرفت
 او مضاف اليه لان التعليق بين والعرض منه غالباً جعل النفس على الفعل او سببها
 عنه ولو لم يملك في الحال حتى يتخذه عن الشرط ولم ينفذ ايضا الى الملك حتى يتخذه
 عن تحصيل الملك لم يتعد اليقين لا نعدام العرض منه فان قيل لو قال لامرأته
 اذا حصلت فانت طالق فهو بين وليس فيه ذلك العرض قلت العبرة للعالم للثبات
 ولا يبطل **راي** بين **راي** والملك **صح** اذا قال ان دخلت الدار فانت طالق ثم
 ابانها بواحدة وانقضت عدتها ثم تزوجها فدخلت الدار طلقت لان الطلاق
 ما لم يبلغ ثلاثاً فالحل للبين والبين باق بقاء محله **صح** فان وجد فيه **راي** الشرط في
 الملك انحلت اليقين ووقع المعلق عقبيه **راي** وقع الجزاء عقيب وجود الشرط
راي الا **راي** ان لم يوجد فيه بل وجد في عين الملك انحلت اليقين لوجود الشرط
 ولا يقع **راي** الطلاق لان المحل غير قابل **صح** ولا يتكرر **راي** التكرار الشرط الا في
 كل لا يقتضيه العوم المستلزم للتكرار حتى ينتهي الطلاقان الثلاث وعندها
 لم ينقض العوم فالشرط يتم بوجوده مرة ولا بقاء لليقين بدون الشرط **صح** وانما
 التكرار بانها الثلاث **راي** يعني في صورة التعليق بكلاً اذا تزوجت بعد الثلاث
 بزواج اخر وعادت اليه فوجد الشرط في الملك الثاني لم يطلاق عندنا وقال **صح**
 وهو يطلاق لان كلمة كلاً للتكرار وانما علق بما علق من الطلاقان وقد
 انتهى ذلك فينتهي اليقين ضرورة اعلم ان هذا الخلاف فيما اذا لم يدخل كلاً على نفس
 الزوج وان دخل عليه لا ينتهي التكرار اتفاقاً بل بحث بكل مرة وان كان
 بعد زوج اخر لان اليقين باعتبار ما يبيد من الملك وهو غير متناه وفي
 رواية المنتقى عن ابي يوسف هذا اذا كانت المرأة معينة ولو ايم وقال كلاً
 تزوجت امرأة فهي طالق فتزوج امرأة طلقت فان تزوجها ثانياً لم يطلاق
 كما اذا قال كلاً استنكرت هذا النكاح فهو صدقة بلومه التصديق بكل محرم
 ولو قال كلاً استنكرت ثانياً فهو صدقة لا بلومه ذلك الامر **صح** وبطلناه بحجج
راي اذا قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثاً فخرجها وقال انت طالق
 ثلاثاً فتزوجت زوج اخر وعادت اليه فدخلت لم يطلاق عندنا وقال زفر
 يطلاق فيد تجوز الثلاث لانه لو طلعتا ثنتين ثم عادت اليه بعد الزوج فدخلت
 الدار تطلق ثلاثاً اتفاقاً من احتياجه **راي** والملك لا يبطل التعليق
 كما اذا قال لعده ان دخلت هذه الدار فانت حرة ساعده ثم عاد الى ملكه فدخلها
 علق ولما ان تعليقه كان باعتبار ملكه الموجود ووقع الثلاث عليها

ادفع

ارتفع الملك وعلمية الطلاق بالحلية فبطل التعليق بخلاف البيع لان ملك العبد له
 عين محذورة فكان محلاً **صح** وحاشا **راي** في حاق الزوج بدار الزوج حال كونه
 من تدار بعد ما علق طلاق امرأته بشرط كالدخول ونحوه ثم دخلت الدار وهي
 في العدة **صح** يبطل لتعلقه عند **راي** حصة روي الله عنه يعني لا يطلاق وقال لا يطلاق
 في الطلاق لانه لو لم يلحق لم يبطل لتعلقه اتفاقاً وقاعدة الخلاف تظهر فيها
 اذا جاء ثانياً مسلماً البنا وتزوج هذه المرأة لا ينقص عدد الطلاق عنده
 وينقص عندها ان المعلق بالشرط ينزل عند وجوده من غير قصد واردة
 فصار كما لو جن بعد تعليقه **صح** انه لا بد له الا قد ادخلها بالجماع فانت اهلبة الملك
 عنده وقيام الملك شرط لوقوع الطلاق المعلق عند وجود الشرط بخلاف الجن
 فان الملك لم ينزل به **صح** وانما البين المعلق بشرط وجد في عدة باين محذور
صح يعني اذا قال لامرأته ان دخلت الدار فانت باين ثم طلقها بايناً من غير ادخلت
 الدار في عدةها يقع المعلق عندنا وقال **صح** وفوق لا يقع لان البين لا يلحق
 البين لانه وضع لازالة القيد وقد زال القيد وكذا ان عدم حقوق البين
 بالبين بكلام متناف كانه لا يمكن جعله حراً عن الاول وهو صادق
 فيه فلم يخرج الى جعله افساً لانه اقتضا ضروري فان قلت هذا الاحتمال ثابت
 في قوله انت طالق انت طالق فينبغي ان لا يلحق الصريح الصريح قلت لا احتمال فيه
 لان قوله انت طالق يتعين لا نشأ شرعاً فلو قال اردت بد الاحبار لا يصدق
 قضاء وفي مسئلتنا لم يذكر انت باين ثانياً حتى يجعل حراً عن الاول بل وجد
 اثر التعليق السابق وهون والعتد عند وجود الشرط وهي محل للطلاق
 يقع وفي احتياجه قلت المراد من المحذور المحذور في الحال ولا يتنوط ان يكون
 محذوراً في الاصل فانه لو قال ان فعلت كذا انحلال الله على حرام ثم هكذا قال
 لامرأته ففعل احداهما حتى وقع طلاقاً باين ثم فعل الفعل الاخر قال طهر الله
 الم عنى فينبغي ان يقع وهذا مما يفتن ويحفظ **صح** وله قال كلاً تزوجها فانت طالق
 فتزوجها في يوم ثلاثاً **راي** ثلاث مرات **صح** ودخلها في كل مرة الزم **صح**
 اي محذور الزوج **صح** باربعه مهور ونصف مهور **صح** واما **راي** قال عذبات
 منه **صح** ثلاث طلاق **صح** وحكم بطلتين ومهرين ونصف مهور وهذا الخلاف
 مبني على ما تقدم في النكاح من ان المانة اذا نكح الزوج في عدتها وطلقها قبل
 الدخول بها فغلبها اتمام العدة الاولى لان الدخول في النكاح الاول ليس
 بدخول في النكاح الثاني عنده وعليها عدة مستقلة عندها لان الدخول
 في الاول دخول في الثاني فيمد يوقل بالزوج الاول طلقت وطا نصف
 المهر وبالدخول بعده مهر اخر وبالنكاح الثاني طلقت ايضا ولها نصف مهر
 وبالدخول الثاني مهر ايضا وبالنكاح الثالث والدخول الثالث لها مهر
 ونصف مهر فصار اربعة مهور ونصف مهر وما يوقل بالنكاح الاول
 والدخول بعده لها مهر ونصف مهر وبالنكاح الثاني مهر تام لان هذا طلاق
 بعد الدخول لكون الدخول الاول دخولاً في الثاني وبالدخول الثاني صار

مراجعا ولا ينبغي ولا اعتبار بالتزوج الثالث لان نكاح المنكوحة غير صحيح
او باننا **شراي** لو قال كل امرئ وجتها فبان فزوجها في يوم ثلاث مرات ودخل
في كل مرة **م** الوعد بتلك المهور **شراي** قال محمد طارعة مهور ونصف مهور اعتبارا
بالسنة السابقة **م** ومما خمد ونصف وبات بطلاق **شراي** فانها قالها قالا وجب طارعا
بالنكاح الاول وبال دخول بعده مهور ونصف مهور وبالنكاح الثاني طلقت ثانيا ولها
مهور كامل لانه طارعا **م** بعد الدخول على اصلها ومهور اخر بالدخول بعده للشبهة
ولم يعبر به مراجعا لان الطلاق باين وبالنكاح الثالث طلقت ثلاثا مهور وجبت ثلاثة
وبالدخول بعده مهور اخر فصا خمسة مهور ونصف مهور ثلاثة مهور وجبت ثلاثة
ودخل ونصف مهور بالنكاح الاول ومهران بالنكاحين الاخيرين **م** ولو اختلفا في
الشرط **شراي** في اصله او في تحققه كان القول **م** لانه منكم والبسطة **شراي** لانها
مدعية **م** فان استفيد منها **شراي** ان كان الشرط لا يعرف الا من جهتها **م** اعتبر قولها
في حقها **شراي** لانها امينة في الشيء ولهذا قيل قولها في العدة اذا اخرجت بانقضها
وتعمر وطهرها اذا اخرجت بروية الدم وعمل اذا اخرجت بانقطاعه **م** كان حصتها
فان طالق **م** ولان **شراي** اذا قال لا موانة ان حصتها فانت طالق وفلان **م**
فان اخرجت **شراي** بانها اخرجت طلقت خاصة **شراي** لان ايجابها في المعنى شهادة بطلاق
ضرتها فلا تنفع لانها امينة في حقها وفي البين لما يقبل قولها اذا اخرجت والحض
فان فان انقطع لا يقبل قولها لانه ضروري فيشترط فيه قيام الشرط هذا اذا كانها
الزوج فان صدقها نطق ضررتها ايضا لثبوت الحيض في حقها بتصديقه **م** وتنبؤ
استقرار الدم ثلاثا **شراي** ثلاثة ايام بمعنى لا تطلق بمجرد روية الدم لاحتمال ان ينقطع
فيما دونه **م** الثلاث فاذا اعت ثلاثة ايام كان دم الحيض فيقع الطلاق من زمان الروية
حق لو لم يكن مدخولا **شراي** فزوجت بعد الروية بزوج اخر ثم عادى الدم ثلاثة
ايام صح نكاحها **م** فان قال حيضة **شراي** يعني لو قال ان حصتي حيضة فانت طالق **م**
فطهرتها **شراي** يشترط طهارتها ولا تطلق قبلها لان الحيضة اسم للكمال وكالها
بانجابها وذلك بالطهر منها وكذا لو قال نصف حيضة لانها لا تنصف **م** كالعلق
بجبتها وبعضها **شراي** اذا قال ان كنت حبيبي او تبغضيني فانت طالق وفلان فقلت
في المجلس احك او ابغضك طلقت لان المحبة امر باطن انما يعبر من جهتها **م** فلا
تطلق فلان لما سبق **م** فدا يقول في المجلس لانها لو قالت بعده لا تطلق لان العلق
بجبتها يشبه تخييرها من حيث ان فيه جعل الامر الي ايجابها **م** فان قال بطلبك **شراي** كذا
قال ان كنت حبيبي بطلبك فانت طالق فقلت احك وكذبها الزوج **م** عكس **شراي** قال
محمد لا تطلق **م** واو فقام **شراي** قال لا تطلق **م** فدا بطلبك الزوج لانه لو صدقها
يقع الطلاق عليها اجماعا كذا في المصنف اقول قوله ما وقع **م** في طريقي النبي
من قوله عكس وكان عليه ان لا يرد في قولها واما اردفه لكونه غير صحيح
في طريقي النبي ولو قال مكان قوله عكس ما وقع لكان قولها معلوما منه صحيحا
وكان احضر له انه لما قيد المحبة بالقلب اقبل كون اللسان خلفا عما في القلب
وحقيقة الحب فيه غير معلومة ولما ان المحبة انما تكون بالقلب فقيدها به

وعداوكتا انه ذكر الخيار وقتين وخل بينهما وقتا لا يثبت فيه الخيار فلا بد
للمطرفين من المظنونين فالثابت لها يكون خيارا بخلاف قوله اليوم وغدا الاتصال
الوقتين وكان ذكر الغد لاستدراك الامر الاول فكان الخيار فيه واحدا **م** ولو
كرر اختاري ثلاثا **م** اي لو قال لامرأته اختاري اختاري اختاري ثلاث
فقلت اختري الاولى او الوسطى او الاخيرة **م** في ثلاث **م** اي الطلاق ثلاث
عند ابن حنيفة رضي الله عنه **م** وقالوا واحدة **م** ولا حاجة هنا الى نية الزوج
ولا الى ذكر النفس اتفاقا بدلالة التكرار لان اختيار الطلاق هو الذي
يتكرر واختيار الزوج لا يتكرر هذا هو المذكور في الهداية لكن المذكور في البداه
والحط والزيادات ان النية شرط فيها وفي التبيين ينبغي ان يكون حذف النية
فيها التبرع لانها ليست بشرط فيد بقره اخذت الاولى ولي لانه لو قالت اختري
الطلاق الاولى يقع واحدة اتفاقا ولو قالت اختري او اختري فقلت في حق
يقع ثلاثا اتفاقا كذا في الكافي **م** ان الزوج فوض اليها ثلاث طلاقات في حق
ثلاث اختيارات فاذا قالت اختري الاولى يكون معناه اختري موجهها وهي
طلقة واحدة **م** ان الكلام اذا لقي في حق الاصل لغيره في حق الترتيب اذا ترتيب
هذا فيفيد الترتيب احالة والا فاد بقره واذا بطل في حق الترتيب اذا ترتيب
بين الطلاقات بطل في حق الافراد **م** في حق قولها اختري فقلت في الثلاث كما لو اقتصر
عليه **م** او من ثلاث **م** اي اذا قال اختاري من ثلاث طلاقات **م** ما ثبت فقلت
اختار واحدة **م** اي ان تطلق نفسها واحدة **م** او تثبتين لا غير **م** اي ليس ان تطلق
الثلاث عند ابن حنيفة رضي الله عنه وقالوا ان تطلق الثلاث ان شاء لان
هذا الكلام يستعمل للاستيعاب والعموم كما يقال خذ من طعامي ما شئت **م** ان من
ان جعلت للتبيين تكون ما عامه وان جعلت للتعيين تكون ما عامه في بعضها
فلا تقع الثالثة بالشك بخلاف الطعام لان دلالة الحال يقتضي الجود ووقوع
الثالثة مما يحترز عنه **م** ولو قال طلق نفسك فتعبد بالجلس **م** لانه في معنى تحبير
زوجته في امر الطلاق وخيار الخيرة نفسها معقيد بالجلس بانار الصواب فكذا
هذا بخلاف قوله طلق من ترك حيث لا يتعبد بالجلس لانها ليست في معنى الخيرة **م**
وليس له الرجوع **م** اي ليس للزوج ان يرجع في كلامه لان فيه معنى التبرع وهو
تعليق الطلاق بطلبها واليهن بغيره لان لا يرجع الرجوع عنه لان العرض
منه اكمل على من او المنع منه فاد اصح الرجوع عنه لا بتعبد فادته فكذا اما في
معناه **م** فان طلقت **م** ولم يكن له نية او كوي واحدة **م** كانت رجعية وان
كوي ثلاثا فاقول **م** اي طلقت نفسها ثلاثا **م** وقت **م** ولو كوي تثبت **م** اي
الا ان تكون امة سبق فوجبه في اول فصل الكتابة **م** او متى ثبت **م** اي
اذا قال لها طلق نفسك متى ثبت **م** **م** ولو لم يتعبد بالجلس لان كلمة متى عامه
في الامور كذا اذا ساومتها **م** او وكل به **م** اي الزوج رجلا بطلاق
امرأته **م** وصح الرجوع **م** لانه توكل والتوكيل استعانة فلا يلزم المجلس
م او ان ثبت **م** اي لو قال طلق امرأتي ان ثبت **م** فعداء بالجلس ومعناه غزله

لا
م

توقار

وقال زفر لا يتعبد به ويملك غزله لانه توكل وتعيده بالمشية لغزله لانه انما
يعمل بشيءه كالمو قال بع عدي هذا ان شئت ولنا انه يملك لان تعليقه
بالمشية يدل على اتيان المالك له اذ المالك هو الذي يتصرف عن مشية
نفسه بخلاف البيع لانه غير قابل للتعلق فغل ذكر المشية ومعنى التملك فيه
وفي الحيط لو قال طلق امرأتي ان شاء لا يصير وكلاهما لم تقا ولها المشية
في مجلس عليا فاذا شئت صار وكلا وطلا قد اتا يقع في مجلس مشيتها ينبغي
ان يحفظ هذا فان البولي فيه عامة والوكلا يوصرون **م** الا يقع غافل عن
هذا **م** او انت طالق كيف شئت **م** اي الطلاق **م** واقم **م** رجعا عند ابن
حنيفة **م** مطلقا **م** اي ان غلت في المجلس او لم تقام **م** والكنية **م** اي كنية الطلا
الواقم من كونه باينا واحدا او ثلاثا متعلقة عند ابن حنيفة **م** فمشتها في المجلس
ان كوي **م** فان شئت باينا او ثلاثا يقع ان واقف **م** اي في حق الزوج حتى لو لم يوافقها
لغاقتها في حق ايقاع الزوج وهذا باينا على مذهبه من ان الرجعي يجوز ان
يجعل باينا او ثلاثا وعلى ان المرأة مدخول بها اذ لو لم تكن كذا لكانت لامية
لها اصلا عنده وعند حاليها المشية في اصل الطلاق كما في الوصف وان
لم تحضره المشية لغير مشيتها جريا على موجب التحبير لانه انما مقام نفسه
وهو **م** فمشتها باينا او ثلاثا بعد ما وقع رجعا فكذا من قام مقامه
م واوصاه عليها **م** اي الطلاق على مشيتها **م** اصلا **م** اي وقولها ووصفا
م لان وصف الطلاق مفوض اليها فلو وقع في الحال رجعا يلزم وقوع
الوصف بلا مشيتها وهو لا يجوز فيتعلق اصلا كوصفه كالمو قال لها انت طالق
كم شئت **م** ان التقويض في الوصف يستدعي وجود الاصل لان المعدم
لا يتوصف **م** كمال القابل يقول خليل كيف صبرك بعدنا فقلت وجل صبر
فتسأل عن كيف بخلافه كم شئت لان كلمة كم للعدد والطلاق المختار بالعد
لا يقع بدونه **م** او ان شئت **م** اي لو قال لامرأته ان شئت **م** فانتما طالقان
سرتما المشية **م** اي بالطلاق **م** عليها **م** اي على المراتين من المراتين
يعني بطلتان عندا فان غلت كل واحدة منها حلا فها جني لوشان احدهما
دون الاخرى او ماتت او شانتا طلاقا **م** اي لا يقع عندنا وقال زفر
يقع على التي شانت لانه احنا في المشية اليها فنفسه كل منهما فيها كالمو قال ان
ركبتا دانتكا وكنت ان الشرط لا يتوزع على اجزاء الشرط والشرط مشيتها
طلاهما فلا يبرأ الا عند كمال الشرط كالمو قال ان كذا اذ اذ اذ اذ اذ
بخلاف ما ذكره لان الناس يتزوجون فيه للعرف **م** او انت طالق هذا ان
ثبت اثباتا اختيار في العدل **م** اي قال زفر لها الخيار في المجلس
قد يتأخر الشرط اذ لو قدمه فقال ان شئت فانت طالق هذا في ظاهر
المذهب ان لها الخيار في المجلس اتفاقا وهو ان ابن حنيفة ان لها الخيار في الغد
ايضا اذ قدم الشرط لانه ملكها مشية الطلاق وهو موقوف بالغد فكذا مشية
لن فز ان الطلاق مضاف الى الغد والشيء مطلقه فيتمتع على المجلس ولنا

ق

في الفرق ان السوط اذا قدم تكون **المشية** في الحال ويقع عدا هذا للطلاق وصورة
مشيتها ان تقول شئت ان اكون طالق عدا او اذا اخرجت من المعوض اليها طلاقا
موجلا لا يقتصر على المجلس كما لو ملكها طلاقا مع لا يقع له طلاق بنفسك بقصد
بالمجلس فكذا الموجل او فلا تراهي لو قال انت طالق ثلاثا **م** الا ان فتاوي
واحدة فتاوي تراهي قالت شئت طلاقه **م** ثم تراهي ابو يوسف يوقع طلاقه
لان المعوض من هذا الكلام اذا شئت واحدة يقع عليها ولا يقع الثلاث **م** والغاها
م تراهي قال محمد لا تطلق لان معنى هذا الكلام ان لم تنائي واحدة فان طالق
ثلاثا لان الا ان اصله للمعاينة قال **م** الله تعالى الا ان تقطع قلوبهم فان
دخل فيما يتوقع جعل غاية وان دخل فيما لا يتوقع جعل على السوط عجزا والطلاق
مما لا يتوقع فاذا شئت الواحدة لا يقع حتى كما لو قال انت طالق ثلاثا الا ان
يقدم فلان فقدم فلان لا يقع شي **م** او ان شاء الله **م** تراهي لو قال انت طالق ان غا
الله بطلاق لم يوقعه **م** وقال مالك يقع لان شرطه تحقق ادلوم بقاء الله لما
اخرى على لسانه التعلق ولما ان مشية الله وقوعه غير معلومة فلا يقع مشية
كما لو على مشية انسان غلب لا يوقع عليه واجاري على لسانه تعليق لا يعلق
وفي المحيط لو سك قدر ما يتحقق له الانسان او عظمي **م** قال ان شاء الله مع الاشياء
لما كان العذر ولو حررك لسانه بالاستئذان ولم يكن سموا عانعه عند الكون ولا يصح
عند الهند واني وفي الزيادة لو قال انت طالق بشية الله او بارادته لا يقع
لان مستعمل للتعلق ولو قال مشية الله او لا ارادته يقع لان الكلام للتعلق فكأنه
قال انت طالق لان الله شاؤ ولو قال بامر الله يقع للحال لانه مستعمل للتحقق ولو
قال في امر الله او في ارادته لا يقع لان جوف في عجز عن الشرط **م** او ثلاثا وثلاثا
م تراهي لو قال انت طالق ثلاثا وثلاثا وقال لصدته **م** ات حروجر ان شاء الله فالتعلق
فصل **م** تراهي قال ابو حنيفة رحمه الله عنه طلق ثلاثا وقال لا تطلق لان التكرار
شايع في فعل عليه بضم الكلام فلا يطل اتصال الاستئذان وله ان قوله وثلاثا
لغو لا فائدة فيه اذ التعليل فيه مما قبله ولا يجوز ان يكون تأكيد للفعل او العطف
فيمتص المعطوف عن اتصال الاستئذان فيقع **م** او ان شاء الله **م** تراهي لو قال ان شاء الله
م انت طالق يجعله **م** تراهي ابو يوسف هذا القول تعليقا وهو تعليق **م** له ان الميطل
متصل بالانجاب فيطل حكمه كما لو اخرج قوله ان شاء الله ولما ان الموضوع لا يرتبط
اجلتن وهو الفاعل مستف هنا فلا يتصل بلا اذ انه فيبقى قوله انت طالق حتى يخلف
تأخير السوط لان الجرحي يجب يكون موقفا على ما بعده لوجود المعبر فيه **م**
ولو استثنى من الثلاث اثنين **م** تراهي قال انت طالق ثلاثا الا اثنين **م** وقت واحدة
او واحدة **م** بالنصب **م** تراهي لو استثنى من الثلاث واحدة وقال انت طالق ثلاثا الا
واحدة **م** فتشأن **م** لو قال ثلاثا الا ثلاثا وقع ثلاث لطلان الاستئذان وفي المحيط
اذا وقع اكثر من ثلاث لم يستثنى منه الثلاث كان الاستئذان جملة الكلام كما من
الثلاث **فصل** في طلاق الفان **م** ومن ابان امراته في مرضه **م** تراهي في مرض
نوته بلا سواطها ولا برضا منها وهو ما يكون الهلاك فيه غالبا حتى اذا طلق اليه

لو انكرت السفينة وطلق يكون فارا او لو انكرت السفينة وطلق يكون فارا ثم مات في العدة
م تراهي اي يعطى لها ميراثا منه وقال الشافعي لا ترث قيد بالابانة واراد بها
الثلاث لان الرجعي لا يقطع الارث سواء وقع في المرض او في الصحة اتفاقا والابانة
في تحقير الخلاف متصورة في الثلاث لان الكفايات كلها راجع عنده وقد نارض
الموت لانه اذا طلقها باينا في مرض ثم مات ترث اتفاقا وقيدنا بكون
الطلاق بلا سواطها لانه لو طلقها باينا لا ترث اتفاقا وقيدنا بموت الزوج لانها
لومات لا يرث الزوج منها اتفاقا من احكامها **م** تراهي لو طلقها باينا في مرض ثم مات ترث
فلا تستحق الارث ولما ان الزوج قصدا بطلان ارثها فيرد عليه قصده الي
انقضاء العدة فعلا للزوج فيجعل النكاح باقيا حكما بقيت العدة اعلم ان الفوار
كما ثبت من جانب الزوج ثبت من جانب الزوجة كما اذا ارادت وهي مريضة فان برثها
زوجها لا ينفك فارة عن ميراثه كذا في الهابة **م** وشروطها كونه في العدة **م** وقال
مالك ترث بعد العدة ما لم تزوج لقول ابى بن كعب امرأة الفار ترث ما لم تزوج
ولما تراهي عن عمرو بن دينار عن امرأة الفار ترث ما ماتت في العدة وما رواه
محمد ان برادته ما لم يملك من الزوج اي مادامت في العدة وما رواه يحيى
قالا خد به او لي **م** ويجعلها **م** اي ابو يوسف مدة مطلقة الفار طلاقا باينا بالاقراء
م تراهي بالحض **م** وهما بعد الاجل **م** تراهي قال لا عدتها باجمع بين ثلاث حيف واربعه
اشهر وعشرا فعدتها طلاقا بالبينونة لانه اذا كان رجعا فغلبها عدة الوفاة
اتفاقا **م** ان نكاحها زال بالطلاق لا بالموت ولا يلزمها عدة الوفاة كما لو طلقها
لنكاحها وتورثها كان لزوج الزوج لعواره ولها ان نكاحها اذا بقي في حق الارث
فتاوه في حق العدة او لي لانها اسرع في تامين الارث ولهذا لا يستحق الارث
بنكاح فاسد والعدة تستحق به **م** وكو علمه **م** تراهي طلاق امراته في صحة **م** بفعل اجبي
فوجد **م** الشرط **م** في مرضه من غير الارث **م** وقال زفر طار الارث قيدنا بان
يكون التعلق في الصحة اذ لو كان التعلق والشرط في المرض ترث اتفاقا سواء كان
مما له نكاحا ولا لانه بالتعلق او بمباشرة الشرط قصدا بطلان حكمها وقيد
بمرضه لان الشرط اذا وجد في صحته لا يكون فارا اتفاقا له ان المعلق
بالسوط كما لم يخبر عن وجوده فصدا وانقاعا في المرض ولما ان حين علق الطلاق
لم يكن حيا متعلقا بماله وفي المرض لم يوجد من الزوج فلم يكن فارا **م** او بفعلها
الضروري **م** تراهي اذا علق العقيم طلاقا امراته بفعلها الذي لا بد لها منه
م طبعها كالاكل والشرب ونحوها **م** وسرعان كالصلوة والصوم وكلام الاب
م ففعلته في المرض **م** تراهي مرض الزوج **م** ابطال محمد **م** تراهي **م** وقال لا ترث
منه لانه فار قيد بفعلها لانه لو علق بفعل نفسه سواء كان مالا بد له منه
او له بد يصير فارا اتفاقا وقيد بالضرورة لان فعلها لو كان لها منه بد
لا ترث اتفاقا **م** ان فعل التعلق لم يوجد في حال تعلق حتما بماله فلا يكون
فارا كما لو علمه بفعل اجبي ولما بانها با صطرا او صياوة مكرهه فيستحق لها
الي الزوج خصان كالتعلق بفعل نفسه **م** ولو اقر الوصي **م** مرض الموت **م** بانقضاء

السفينة

قوله انما قايده نظر لانها انما
تختلف هناك عند ابي حنيفة
حدده نص على ذلك في البدائع
غيره امر قاسم
٦
تية بالرجعة

الصحيح لان الوطى حرام في الفاسد لا يثبت به الحلل الاول وفي الاحسان
لو اخرجت بان الثاني دخل بها وكذا الاول فيه حل له وان اكرت دخول
الثاني واقرب الاول لا حل اعلم ان دخول الثاني شرط للحلل عند الجمهور
لثبوته باشارة الكتاب وباعديت المشهور اما الكتاب فقوله تعالى فان
طلقتها فلا حل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره المروءة بالثلاثة بالاجماع
والنكاح المذموم فيه محمول على الوطى لانه حقيقة فيه وحمله للكلام على
الافادة دون الاعادة لانه لو حل على العقد وهو مستفاد من اطلاق اسم
الزوج على الثاني يكون اعادة والاصل في الاطلاق وهو الافادة كذا
في الهداية ونظر فيه بعض بان النكاح المنسوب الى المرأة لا يمكن ان يحل
على الوطى لانها موطوءة لا واطية ويمكن الجواب عنه بان الموطوءة جعلت
على ايطية محارما وهذا اقرب لانه لو حل على الوطى يكون في الكلام محارم واحد
واعمال للفظ النكاح والزوج على الحقيقة ولو حل على العقد كان فيه محارم اثنان
محارم في لفظ النكاح ومحارم في الزوج والاول اولى واما الحديث المشهور
فاروي ابن عمر ان النبي عليه السلام قال اذا طلق الرجل امراته ثلاثا
فمن وجبت بزوج اخر لم يحل له الاول حتى تزني من عسلته ويدوق من عسلتها
وعن عائشة ان النبي عليه السلام من العسلية بالجماع فان حل النكاح في
الاية على العقد يجوز زيادة الدخول على الكتاب بهذا الحديث لانه مشهور
وتحلل وطى المراهق وهو من قرب من البلوغ وتحرك التده واشتبه وكذا
وطى المحض لوجود الوطى في نكاح صحيح فله بالمراهق لانه عليه السلام شرط
اللزامة من الطرفين وفي فتاوى الورى الشيخ الكبير الذي لا يقدح على الجماع
لواحد ذكره عدة يده لا تحلها والمرأة المتعصاة بعد الدخول انما تحل
للاول اذا اجبت ليعلم ان الوقاع وحده في قتلها لا ووطى المولى في الحلل
وطى المولى امتد لزوجها بعد طلاقها فثبت ان المولى ليس بزوج وهو
الشرط بالنسب وفي الفتاوى الامية المنكوحة اذا حوت حرمة علقته لا يحل
على الزوج لا يحل وطئها حتى تزني زوجا غيره وان اشترى اهله واذا شرطه
سرى الزوج الثاني والمرأة التحليل بالقول فالنكاح مكروه وتحلل عند
ابي حنيفة وهو انه عليه السلام يعني عند الشيطان جائز ان يحل بطلانها بعد
ما جامعها بغير عليه ولو لم يشرط بقول قصدا حلت الاول اتفاقا وصح
قوله من احتفى بقوله عليه السلام لعن الله المحلل والمحلل له وهذا يقتضي
صحته النكاح والحل الاول والكراهية قبل انما لعنه النبي عليه السلام لان
فيه اعارة النفس في الوطى لغرض العيز وهتك الحياء ولهذا قال عليه السلام
هو القيس المستعار للعين وانما كان مستقارا اذا سبق القاسم من الزوج الاول
وهو محل الحديث وانما من طلب الحلل من طريقه فلا يستوجب اللعن وكذا الزوج
الثاني لا يستحق اللعن اذا كان قصده الاصلاح بل يكون ما جواز فيه وفي
لو خاف المرأة ان لا يطلتها المحلل فقوله زوجك فنتي على ان امرئ يبيد في

هذا الحديث المشهور
فاروي ابن عمر ان النبي عليه السلام قال اذا طلق الرجل امراته ثلاثا
فمن وجبت بزوج اخر لم يحل له الاول حتى تزني من عسلته ويدوق من عسلتها
وعن عائشة ان النبي عليه السلام من العسلية بالجماع فان حل النكاح في
الاية على العقد يجوز زيادة الدخول على الكتاب بهذا الحديث لانه مشهور
وتحلل وطى المراهق وهو من قرب من البلوغ وتحرك التده واشتبه وكذا
وطى المحض لوجود الوطى في نكاح صحيح فله بالمراهق لانه عليه السلام شرط
اللزامة من الطرفين وفي فتاوى الورى الشيخ الكبير الذي لا يقدح على الجماع
لواحد ذكره عدة يده لا تحلها والمرأة المتعصاة بعد الدخول انما تحل
للاول اذا اجبت ليعلم ان الوقاع وحده في قتلها لا ووطى المولى في الحلل
وطى المولى امتد لزوجها بعد طلاقها فثبت ان المولى ليس بزوج وهو
الشرط بالنسب وفي الفتاوى الامية المنكوحة اذا حوت حرمة علقته لا يحل
على الزوج لا يحل وطئها حتى تزني زوجا غيره وان اشترى اهله واذا شرطه
سرى الزوج الثاني والمرأة التحليل بالقول فالنكاح مكروه وتحلل عند
ابي حنيفة وهو انه عليه السلام يعني عند الشيطان جائز ان يحل بطلانها بعد
ما جامعها بغير عليه ولو لم يشرط بقول قصدا حلت الاول اتفاقا وصح
قوله من احتفى بقوله عليه السلام لعن الله المحلل والمحلل له وهذا يقتضي
صحته النكاح والحل الاول والكراهية قبل انما لعنه النبي عليه السلام لان
فيه اعارة النفس في الوطى لغرض العيز وهتك الحياء ولهذا قال عليه السلام
هو القيس المستعار للعين وانما كان مستقارا اذا سبق القاسم من الزوج الاول
وهو محل الحديث وانما من طلب الحلل من طريقه فلا يستوجب اللعن وكذا الزوج
الثاني لا يستحق اللعن اذا كان قصده الاصلاح بل يكون ما جواز فيه وفي
لو خاف المرأة ان لا يطلتها المحلل فقوله زوجك فنتي على ان امرئ يبيد في

اطلق

اطلق يعني كما ان يد فيقول الرجل قبلت جان النكاح وصار الامر يد لها كذا ذكره
الامام القرافي في ٢ ونكح ابو يوسف نفسه راي بعض النكاح المستوط
فيه التحليل لان هذا في معنى شرط الوقت فيكون في معنى المنة فيبطل ٢ وحكم
بالصحة راي محمد بصفة النكاح وفي الحل لانه استحل ما هو محرر عا فيعاقب
بحرمان مقصوده كالوارد القاتل مودته ٢ ويهدم الثاني ما دون الثلاث يعني
اذا طلقها وهي حرة طلقة او طلقين او طلقة واحدة وهي امة فتزوجت باخر
واذا باتت منه وعادت الى الاول يهدم الزوج الطلقة والطلقين وتعود
اليه ثلاث طلقات حتى لا يحرم عليه الا ثلاث طلقات عند ابي حنيفة وابي
يوسف ٢ كما يهدم ما راي كما ان المأنة ثلاث اذا تزوجت باخر يهدم الزوج الثاني
ثلاث طلقاتها واذا تزوجها الاول يملكها ثلاث طلقات اتفاقا ٢ وحكم بتعودها
عيا بغير من طلقاتها راي قال محمد الحرة اذا كانت مطلقة بواحدة تعود بعد الثاني
الى الاول بطلقتين وان كانت مطلقة بثلثين تعود بواحدة لان الزوج الثاني
غاية الحرمة الثانية بقوله تعالى فان طلقها فلا حل له من بعد حتى تنكح زوجا
غيره ولم يثبت تلك الحرمة بالطلقة والطلقين فكيف يرفعها الثاني فلا يكون
الزوج الثاني غاية لها لان غاية الحرمة قبل وجودها محال فيملكها الاول ما
بقي من الطلقات كما لو تزوجها قبل الزوج الثاني ولما ان النبي عليه السلام
سرى الزوج الثاني بحلها في قوله عليه السلام لعن الله المحلل وهو من يثبت الحل
فالزوج الثاني يكون مستحلا جديدا قبل الثلاث كما يثبت بعد الثلاث فان قيل
الحل بعد المطلقة والطلقين ثابت فكيف يثبت الثاني قلت الحل ان لم يقبل اصل
الحل فهو قابل لاثبات وضعفه وهو التكميل في الحال لانه كان ناقضا بالطلقة
والطلقين وكله حتى هنا ليست للغاية حقيقة لان المتهنى متفرد في نفسه عند
الغاية والحرمة هنا لم تنقور بالزوج الثاني بل ارتفعت فعمل انه رافع وجاعل
للمطلقة ثلاثا كما كانا لم تطلق وصارت اجنبية فجاز ان يحل للمطلقة ثلثين كذلك
٢ واذا طلقها ثلاثا فادعت القضاء العدة منه راي من الاول ٢ ومن المحلل مع
احتمال المدة روي في بيانها في فصل العدة ان سقاء الله تعالى ٢ وعلة طه
سرى ظن الاول ٢ بصدد فيما جاز نكاحها لان النكاح ان كان من المعاملات
فغير الواحد فيها مقبول كما في الوكالات والاذن في العجارات وان كان امرا
فبينا لتعلق الحل به فغيره مقبول ايضا كما لو اجتزت بطهارة حتى ولو انكرت
دخول الثاني بعد اقارها به لا يصدق ولو اقرت تحللها لانه انكرت دخول
الثاني اذا كانت غالبة بشرط الحل الاول لم يصدق والافساق في
في الاملا وهو البين على ترك وطى المنكوحة والفاظة العريضة والله لا اجمل
ولا نكح وبعض الكاينات منها كالقربان والوطى والمباينة والاقضاء
في الكفر والاعتقال منها حتى في الصرخة وغير هذه المذكورات كالاصابة
والاشيان والمصاحبة والعشيان والدق والمس وعدم البينة معها في
قواش لا يكون الزوج بدم مولى الا بالينة اذا قال والله لا اقربك ولا اقربك

اربعة اشهر كان موليا **تر** لقوله تعالى للذين يولون من دنياهم تربيعا اربعة اشهر
الاية فان قوتها **تر** في المدة المذكورة حث وكفى **تر** وسقط الابل
تر لان البين ارتفعت بالبحث **تر** والاي ان لم يقع بها **تر** نابت بتطيقه عند
المدة **تر** وحي اربعة اشهر ولا توضع **تر** في الطلاق في الاية **تر** على معنى
الحاكم **تر** وقال الشافعي لا تبين بمضي المدة فيما مره الحاكم بنسبها فان ابي
يفرقها كما في العنين لان الله تعالى قال في حق الموالي فان عزموا الطلاق
الاية ولو كان واقعا بمضي المدة لم يتصور العزم عليه ولنا ما روي انه
عليه السلام قال عزم الطلاق للمولى مضي اربعة اشهر وانما اضيف الى
الزوج لكونه سببا فلا يحتاج الى قضاء القاضي **تر** في الاية ان عزموا ان
يصير الابل طلاقا فان الله سبحانه علم بالعزيمة ومذهبنا مروى عن عثمان
وعلي والعين ليس بظالم فتاب الخفيف والمولى ظالم يمنع حقها في الجماع
فما روي بوقوع الطلاق **تر** فان قلت ذكر في الجماع الصغير لقاضي خان ليس
للزوجة ان تطالب بالمولى من الزوج حكما بعد وطئه اياها مرة فكيف يكون
المولى ظالما يمنع ما ليس يستحق عليه قلت ان لم يكن مستحقا عليه حكما فلو لم
يستحق عليه ديانة **تر** فان قيد عينه بالمدة **تر** اي حلف على اربعة اشهر
سقطت **تر** عينه بمضي وقتها **تر** وان ابدى **تر** لم يقيد حلفه عدة لقوله والله
لا اقربك فثبت امراته بمضي المدة فتزوجها **تر** عاد الابل بتزوجها
لان البين المطلقة لا تحل الا بالبحث ولم يوجد فثبت كما كانت قيد بقوله
بزوجها احتراز ان عماد كوفي التهمة والبدائع والمخطط من اياها بعد ينونها
بمضي المدة اذا مضت عليها اربعة اشهر اخرى وهي في العدة وقت بل لا فرق
كما لو اياها بتبين الطلاق ثم مضت مدة الابل وهي في العدة تقع اخرى والاح
ما ذكر في المتن لان وقوع الطلاق جزاء الظلم وليس للبانة حق
الجماع فلا يكون **تر** ظالما بخلاف ما لو اياها بتبين الطلاق لان الابل بمنزلة
التعليق بمضي المدة والمعلق لا يبطل بغير ما دون الثلاث **تر** فان قوتها فغلبه
الحكمة **تر** والاي ان لم يقع بها **تر** نابت باخرى **تر** لا نه بالنسب وحسب حقها
في الجماع فحقق الظلم فغوت بوقوع الطلاق بمضي المدة المعهودة اعلم ان مدة
هذه الابل معتبرة من وقت التزوج ان كان تزوجها بعد العدة ومعتبرة من
الطلاق الاول ان كان تزوجها في العدة كذا في الغاية **تر** وان تزوجها
ثمرة فالشدة **تر** عاد الابل **تر** قال الشافعي فان قوتها بغيرها وان لم يقع بها تبين بمضي
المدة لما قلنا **تر** فان قادت **تر** الى زواجها الاول بعد زوج اخر فوطئها
كفر **تر** لقام البين فيه ففصل ان كان الحلف بغير طلاقا **تر** وان كان بطلانها
بان قال ان قوتك فانت طالق لا لا **تر** لان الحلف بالثلاث يبطل التعليق
كذا قاله صدر الشريعة **تر** واهلنا ايلاء **تر** يعني اذا تزوجها بعد زوج اخر
لم يقع بذلك الابل طلاقا وقال في بعود الابل لان البين باقية
فيصير ظالما يمنع حقها فثبت حكمه ولنا ان قوتها هذا الابل طلاقا

اربعة

اربعة اشهر ولم اقربك فيها فانت باين فلم يتو اليقين في حق الطلاق لان صحة
التعليق باعتبار الطلقات الملوكة وهي قد استقرت وبقيت اليقين في حق
الحكاية لا بها غير موقوفه على الملك حتى لو قال لا حنية والله لا اقربك
فتزوجها لا يكون ايلاء ولو قوتها بحجب الحكارة **تر** وابل الذي ياله **تر** كان
قال لامرأته والله لا اقربك اربعة اشهر **تر** معتقد **تر** عند ابي حنيفة **تر** والله
عنه في حق الطلاق **تر** الحكارة حتى لو تزوجها اربعة اشهر نابت بالابل
ولو قوتها لم تلزمه الحكارة وقال لا يكون ايلاء قيد بقوله بالله لانه لو ايلي
بالطلاق كان قال ان قوتك فنتك فنتك طالق او بالعاق يصح اتفاقا وان
الي بصوم او صدقة لا يكون ايلاء اتفاقا لانه ليس من اهل القرب لهما ان المولى
من لا يمكن قربان امرأته الا بشئ يلزمه والذي يمكن قربانها من غير لزوم
كحارة فلا يكون موليا **تر** انه ان المعتبر في الابل لزوم الحث على قعد
قربانها لا لزوم الحكارة والذي اهل البين ولهذا يختلف في الدعاء وي
واذا صح عينه يلزمه الحث الا ان الحكارة لا تلزمه لانها رافضة او ساقطة
لذات الحث والذي ليس باهل لذلك مادام على كونه **تر** ولو حلف بطلاق
او عتاق او زوج او صدقة او صوم **تر** كان قال ان قوتك فزوجتي فلا نه طالق
او عتدي فلان حواو على ج او صدقة او صوم **تر** كان موليا لان هذه الاجرمة
ما نفعه من الوطئ فصار في معنى البين بالله ذكر الصوم مطلقا لانه لو قيد
بان قال على صوم هذا الشهر لم يكن موليا لان البين يسقط بمضي الشهر ويكفي
القربان من غير لزوم **تر** او بصلوة **تر** اي لو قال ان قوتك فعلى صلاة **تر** لم يجعله
تر ابو يوسف **تر** لانها مما لا يخلف بها عادة فصار كما لو قال فعلى صلاة
الحنيفة **تر** وخالفه **تر** اي قال محمد يصير موليا لان الصلوة مما تنظم باليد
كالصوم والصدقة **تر** او ان قوتك فعلى عبد سلك حرا والله لا اقربك حتى
اعتق هذا **تر** اي هذا العبد **تر** او اطلق هذه **تر** اي هذه المرأة **تر** لم يجعله **تر** ابو يوسف
تر موليا في المسلمين قيد بقوله سلكه لانه لو قال سألته لا يصير موليا
اتفاقا من احكامهم له ان قربانها ممكن في المسئلة الاولى بان لا يتك عبد وفي
الثانية بان يعق عبده او يطلق امرأته فيقربها من غير حث يلزمه فصار
كما اذا قال لا اقربك حتى يموت فلان ولها في المسئلة الاولى ان المولى يحتمل
ان يملك عبدا بلا اختياره بان مات مورثه فترك عبدا فيلزمه من قربانها
عقده فيكون **تر** موليا وفي الثانية ان قوتها قبل الغاية لزمه الحكارة وان
اعتق عبده لاجل قربانها اذ لم يكن بدونه صار كانه لزم ببقائها ضرر وهو
الغاية وهو مضى الى البين فيكون موليا بخلاف قوله حتى يموت فلان
لانه على تقدير وجود الغاية لا يلزمه ضرر ولو مات ذلك العبد سقط الابل
اتفاقا ولو باعده ثم اشتراه عاد الابل من وقت الشراء ان لم يكن جامعا بعد
البيع **تر** في الشراء **تر** او حتى اصوم **تر** اي لو قال والله لا اقربك حتى اصوم
شعبان وهو **تر** اي واحال ان حلفه كان **تر** في رجب فهو على موليا **تر** عند ابي

حينئذ رضى الله عنه لان الغاية صوم كل شعبان فاذا ترك صوم كل او يوم
منه فان الغاية وفيها قبل مضي المدة برفع اليدين فلا يكون الا لا مكان
قرباها في المدة بلا لزوم في ولو قربها قبل الغاية تحت **م** وتخالفة **ش**
قال ابو يوسف بكونه **م** ان فاته صومه **ش** في صوم شعبان لانه قبل
قوته كان يحتمل ان يصومه وتوجد الغاية ويكون بارا في عينه فاذا فاته
الغاية صار يمينه مؤثمة لان من اصله ان اليمين يتعقد وان لم يتصور
المهلوف عليه كاذب اليه اذا حلف على ان يشرب ماء الكوز موقفا فصب
بما فيه **م** وجعله **ش** في عهد ذلك الحالف **م** موليا في الحال واسقطه بصومه
ش في قال محمد **لا** بلام بصوم شعبان او صوم بدله **ش** بان يصوم شهر اخر
بدله **م** عند **م** قبل انقضاء المدة **ش** في مدة الايلا فان فاته عنه صومه
او صوم بدله بقي موليا لان صوم شعبان له بدل وهو القضاء والبدل
يقوم مقامه فلم يكره قرباها الا بانها يد الى صوم شهر فكان موليا بمنزلة
ما لو ذكر مكان شعبان شهرا مطلقا **م** سنة **ش** في لو قال والله لا اقربك
سنة **م** الا يوما جعلناه موليا ان وجدت المدة **ش** في اربعة اشهر بعد
قرباها **ش** لانه استوفى في اليوم الذي استأجره وفي عينه في بقية السنة
مطلقة وان بقي اقل منها لم يكن موليا **م** الا في الحال **ش** في قال فان يكون
موليا في الحال لان الاستئجار مصروف الى يوم الاحقر من السنة كما لو
قال اجرتك هذه الدار سنة الا يوما او قال في الايلا سنة الانقضاء
يوم وكذا ان استئجر يوم منكرو لا وجه الى تعيينه فيمكنه قرباها في اي
يوم يريد بلا لزوم في فلا يكون موليا وانما صرف في الاجارة الى
آخر السنة تصحها للعقد فلا حاجة اليه في اليمين لانها معتقدة مع اجماله
وفي قوله الا نقصان يوم يصرف النقصان الى آخر المدة عملا بالعرف
م وان قربت فانت على حرام في الحال انم ينوي اليمين هو الايلا في الحال
ش عند ابي حنيفة **م** وقال اذا قربت **ش** في صوم موليا لانه علق اليمين
بقرباها فلا يصير موليا قبله كما لو قال ان قربت فوالله لا اقربك وله
ان قرباها لا يمكنه الا بالتزام اليمين لان عزم الحال يمين فصار كانه قال
ان قربت فغلبت عين فيكون **م** موليا في الحال لان نفس اليمين لا يكون عليه
بل موجبها وليس هذا كما استشهد به لان مراده فيه منع نفسه عن قربان
الثاني وفي سلب ما مراده منع نفسه عن قربان الاول في قوله ينوي
اليمين لانه لو نوى الطلاق **م** يكون موليا في الحال اتفاقا لانه لا يملك
قرباها في المدة الا بطلاق يلزمه من الحقائق **م** ولو كور اليمين في مجلس
واحد فلا **ش** اذا قال والله لا اقربك والله لا اقربك والله لا اقربك
م بغيره **ش** في ان لم ينو هذا التكرار **ش** في التثنية **ش** في التثنية **ش** في التثنية
يحد في المصنف في قوله او منية التثنية اي الاستدراك دون التكرار
ش في التاكيد **م** حكم **ش** في بعد الايلا **ش** في اذا مضت مدة اربعة اشهر ولم

يقرب

في الجاه

يقربها تبين بتطبيقه اخوي فاذا مضت ساعة اخوي تبين بتطبيقه اخوي **م** كاليمين
ش في كما حكم على تعدد اليمين اتفاقا لان الزمان لما كان واحدا صار تعدده
حكما فطلعت بلفظ ساعة وقالوا الايلا واحدا استحقاقا حتى لو لم يقربها في المدة
لا تطلق الا واحدة ولو قربها بلفظ ثلاث كارات قد المعلن بالواحد لانه لو كان
في ثلاثة مجالس بلفظ الايلا واحدا اتفاقا وقد يقولون التكرار لانه لو
نواه فاليمين واحدة كذا في المصنف والحقيقة والكافي عرفت من هذا ان ما قاله
المصنف في شرحه من انه اذا نوى التكرار يكون الايلا واليمين ثلاثة اتفاقا
ليس كما ينبغي وانما ان المولى على تقدير اليمين هذه الايمان المتكررة يكون
ظاهرا بمنع حتمها والمنع وجد منه مرة في زمان واحد لان المجلس الواحد متحد الارضية
شرعا فيكون حواؤه وهو الطلاق واحدا على تقدير ان يكون هاتكا كحكمة ام
الله في كل مرة فيلزمه كارات بخلاف تعدد المجالس لان الظلم يتعد باختلاف
الارضية حقيقة وحكام **م** ويجعل المدة **ش** في مدة الايلا **م** لامة شهرين **ش** وقال
الشافعي اربعة اشهر لان هذه المدة ضرت لاظهار الظلم بمنع الحق في اجماع
والحرمة والامة في ذلك سواء ولما ان هذه المدة ضرت اجلا للبيوتة فثابت
مدة العدة والوق موثر في تنصيف هذه العدة فكذا في مدة الايلا والجامع
فوات احل بهما **م** ويصح الايلا على المطلقة الرجعية **ش** في لان الزوجية باقية بينهما
وسقط الايلا لو انقضت عدتها قبل مضي مدتها **م** لا المساندة **ش** في اي لا يصح الايلا
عليها لانه بمنزلة تعليق الطلاق بمضي المدة فلا بد فيه من الملك او من الاضافة
اليه كما لو قال ان تزوجت فوالله لا اقربك والمساندة منقطعة الملك ولو اتي
منها ثم تزوجها لا يكون موليا لان الكلام وقع باطلا لكنه لو وطئها كفى لان
اليمين لم تقتضي الملك **م** واذا كان احدهما **ش** في الزوج او الزوجة **م** مريض او هو
مجهوبا او هي صبيحة او رجعا او بينهما مسافة اربعة اشهر **ش** في اي اذا عجز من مالي
من امراته عز جماعها باحد هذه الاسباب **م** فقال في المدة **ش** في اي في مدة الايلا
م في ايها **ش** في رجعت الى امراتي واستمر العذر **ش** في اي والحال ان مجزؤه
كان ثابتا من وقت الايلا الى ان مضى مدته **م** نسقطه **ش** في اي يصح فيه وسقط
ايلاوه عندنا خلا فالشافعي في قوله في المدة وبقوله واستمر العذر لان
العذر لو زال في المدة او وجد اليه بعد ما تم تعاقبها ان الطلاق في الايلا
لدفع الظلم عنها بعد حتمها وهو الوجه فلا يكون اليقين باللسان ايقافا لحقها
ولهذا لا تحت به **م** لانه لو كان قادرا على الجماع وقت الايلا لثبت حتمها فيه
ولكان فيه بايقافا حتمها ولحق عاجزه عنه ولا حق لها فيه ولهذا لا يملك
مطالبة فلما كان ايلا العاجز يذكر منع جماعها صار وصاؤها بعد جماعها
لان القودة تكون بحسب الحانية وعدم حقوق الحث باليقين باللسان لانه غير اللين
عليه **م** فان قدر على الجماع فيه **ش** في اي في المدة بعد اليقين باللسان لو منده اليقين به
ش في اي بالجماع لانه قدر على الاصل قبل حصول المضيق بالحلف فيبطل كالميت
اذا راي الما قبل اتمام الصلوة **م** ولو كان محورا **ش** في اي اذا الى المحرم من امراته

والايلا واحد اتفاقا

في الجاه

ثابت بر قيس حين اراد من العوفة قال عليه السلام اراد من عليه حد فبقته قالت
نعم و ن بادة فقال عليه السلام اما الزمان فلا والى في الالة والحديث محمول
على الكراهة لان قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افدت به باطلا قد يعارضه
م ولو خالف بشرط اختيار لنفسه **م** كقول خالفك على اني فاختار ثلاثة ايام
م بطل **م** اختيار اتفاقا **م** او **م** اي لو قال خالفك بكذا على انك باختيار
ثلاثة ايام فقبلت **م** هو اي اختيار **م** جازي **م** ضد اي حينة وهو عين ولهذا
يجوز لان الحكم من جانيه في معنى تعليق الطلاق بقول المال وهو عين ولهذا
لا يملك الرجوع بل يبقى معلقا بقوله ويصح تعليقه واصافه كما قال اذا قدم
فلا ان او جازي فقد خالفك واختار بعد الا اعتقاد ان يكون للنفس واليه لا يتصل
الفسخ وكذا استدلوا وهو القول من جانيه وانه ان الخلع من جانيه فليس بالبعوض
ولذا يصح رجوعها قبل قوله وبطل بقاءه فله وكونه شرطاً لغير الزوج
الا اعتقاد منوع بل هو مانع من الاعتقاد في حق الحكم وكونه شرطاً لغير الزوج
لا يعلم ان يكون معاوضة كما اذا قال اني بعت هذه فغدي عن فان البيع بشرط
لحق العبد وهو في نفسه معاوضة **م** وتلقاها **م** اي بالمتعة **م** صحيح الطلاق
في العدة وقال الشافعي لا يلحق فيه بغير الطلاق لان البائن لا يلحق
عندنا ايضا الا ان يكون معلقا بالشرط قبل البيونة وفي المصنف الطلاق
الذي يلحق البائن لا يكون رجوعا وهذا بناء على ان الخلع منع جده فلم يبق محلا
للتطلاق كما لو فسخ النكاح بسبب عدم الكفاة او بخيار البلوغ والعق وطلاق
عندنا فبقته الصريح **م** ولو طلقها على مال فقبلت **م** فقد بقى طلاقا لان العوض
لا يمتد الا بقوطها **م** كونهما واثبات **م** لان الزوج يملك العوض وفوجب ان يملك
بعضها تحقيقا للمساواة فان قلت اذا قال طلقك على الف فهو محتمل المعنيين
ان اراد به الف فقبل هي اداء يكون خلعا وان اراد به الف فوديه هي يكون
تخليقا لا خلعا فالدليل على كونه خلعا قلت ذكره في مقام المعاوضة دليل
م وان بطل العوض فيه **م** اي في الطلاق على مال كما اذا طلق المسلم امراته المذمومة
بها على خرا وخفق بر وقطع الطلاق لوجود الشرط وهو طوطا كان رجوعا وفي
الخلع **م** اي ان بطل العوض فيما اذا قال خالفك على كذا **م** كان بائنا لان العوض
لما بطل في الصور بين عمل الصريح عليه والبائن كذلك **م** ولا يمتد في الرجوع
على المرأة لان ملك البضع عن متقوم حالة الخروج ولهذا قالوا لو خالف الاب
ابنته الصغيرة بما لها يقع الطلاق على الاصح ولا يلزمها المال بخلاف ما لو كانت
عنده على من حيث يجب فبقته العبد لان ملك المولى متقوم ولم يرض بزوج والد محانا
م ويجوز الخلع بما يرض به **م** اي فباكون من في النكاح لان ما يصح عوضا في النكاح
وهو ملك البضع او لي ان يصح على لا يتقوم وهو والد وكذا يجوز الخلع بما لا يرض
به كالاقل من العشرة **م** فان قلت خالفك على ما في يدي وهي صفر **م** اي يدها
خالية خالفك فلا يمتد لانها لم يتم ما لا حق يصير مغزوا فابدها او من مال
م اي لو قالت خالفك على ما في يدي من مال **م** ردت المهر **م** اي ردت مهرها عليه

لأنها

لانها لما سمت ما لا لم يكن الزوج راضيا بزوج وال ملكه الا بعوض وذلك لا يصح ان
يكون مهر المثل لان البضع عن متقوم عند الخروج فتعين ان يحاط ما اخذته
منه دفعا للصور عن المغزور **م** او من دراهم **م** اي قالت خالفك على ما في يدي
من دراهم لزمها ثلاثة لانها اقل الجمع كالواقر او او جود دراهم وكذا لو قال
من الدراهم ولما كان ما في يدي مبهما لا يعرف من اي حبس هو فغير ان يكون
من اللسان الا للتحريض كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان **م** او طلقني
ثلاثا باللف فطلقها واحدة فقلت **م** اي فقد لزمك تلك الالف لان الباء تعصب
الا عواض والعوض ينقسم على المعوض فلما طلت ثلاثا باللف صار كل طالبة كل
طلاق بثلاث الف اقوال **م** لو قال لزم قلها كان ابن ولم يتج الى قد يسر
شئين وهي العفل الما حق مع قد لان الجز اذا كان ما ضيا بمصدر بالعبادون
م اي او على الف **م** اي قالت طلقني ثلاثا على الف **م** هو جدي **م** اي طلقها واحدة **م** فالطلاق
وجي **م** عند اي حينة **م** يعني **م** اي لا يلزمها المال **م** وقال بائن بثلثها **م**
اي بئين منه وعليها ثلث الالف لان على نصف الا عواض كالباء يقال بعتك
هذه على الف فتقسم الالف هنا كما في البيع اذا خيرا العوض ينقسم على اجزاء المعوض
وكذا ان على الشرط قال تعالى يا بعتك على ان لا يتوكن بالله اي بشرط ان لا
يتوكن فيق لم يتعدر الشرط لا يحل على المعاوضة والطلاق قابل للتعلق
فجعل على فيه للشرط بخلاف البيع فانه غير قابل للتعلق فجعل على ما فيه
يجازي عن الباء لا تضال بينهما فان قيل كيف يجعل تطلق ثلاث سوطا لالف
وكلمة على دخلت على المال لا على الطلاق قلت مطلقا الطلاق تبعية افعال
المال به فلما كان المال غير قابل للتعلق جعل دخول على عليه كدخوله على الطلاق
لا تضال بينهما **م** او طلقني **م** اي قال لا مراة **م** نفسك ثلاثا باللف او عليها **م** اي لو
قال على الف **م** فوجدت **م** اي طلق نفسها واحدة **م** لم يقع **م** اي لا نه لم يرض بالبيونة
الا ليلزم له جميع الالف فلو افقت واحدة بثلث الالف لكان صورته بخلاف
المسئلة الاولى وهي فوطا طلق ثلاثا على الف حيث يلزمها ثلث الالف عندنا
لانها لما رضت بالبيونة باللف فلان تكون راضية بثلث الالف او لي **م** او طلقني
م اي لو قالت طلقني **م** واحدة باللف فقلت **م** بثلث يد اللام اي طلقها ثلاثا ولم
يذكر الالف من واقعا **م** اي يقع الطلاق عند اي حينة وهو الله عند **م** يعني
بئس لانها سالت واحدة خالف ما سالت بايقاع الثلاث فاذكره لا يصح ان
يكون جوابا لها لان الجواب ما يكون موافقا للسؤال فكان مبتدأ بالطلاق
ولا يجب الالف **م** والزماها الثلث **م** اي قال عليها ثلث الالف بارا الواحدة
لان اجاب سواها بايقاع الواحدة وابتدأ بزيادة الباء في اعلم ان قوله
الثلث مخالف لما ذكر في المصنف والكافي والجامع الصغير لقاضي خان من انها
اذا قالت طلقني واحدة باللف فطلقها ثلاثا ولم يذكر الالف يقع الثلاث بغير
شي عنده وعندنا يقع واحدة باللف وثلاث بغير شي فلو قال والزماها
واحدة باللف لكان احسن واوفق **م** اي لو اجابها **م** اي الزوج امراته في هذه

قوله لانه اجابها بثلثها
الدليل انه يلزمها الالف بكلامها
وهو الصواب وما ذكره الماتن
غلط صحت اجبت الصفقات على

المسئلة السابقة **م** بانه طالق ثلاثا باللف او عليها **م** اي او قال على الف **م** وقول
وقوع الثلاث مع لزوم المال **م** متوقف على موطا عند ابي حنيفة فام يقبل لا يقع
لانه جعل كلامه ابتداء ايقاع لا جوابا عنها فاذا قبلت تقع الثلاث باللف وقال
ان لم يقبل طلقت واحدة فقط وعليها الالف لان كلامه جعل جوابا في حق الواحد
وان قبلت طلقت ثلاثا واحدة باللف واثنان بغير شيء لانه مبتدئ فيها وفي
الجامع الكبير لقاضي خان اغا شير ط القبول للاحقين وان لم يقبلها مال لصيغة
المقابلة لمن قال لامرأته وهي صغيرة انت طالق باللف يتوقف على موطا وان لم يذكر
يلزمها مال والفرق بين هذه المسئلة والمسئلة السابقة **م** ان الالف في كلامه لم يذكر
قياسا وذكروا في هذه المسئلة **م** ان بعد ارجح لي قول ابي حنيفة وعن ابي يوسف
انها ان لم تقبل وهي واحدة بثلث الالف وان قبلت طلقت ثلاثا باللف قال الشيخ ابو
الحسن هذا هو الصحيح لان الزوج جعل الالف بان الثلاث فان لم تقبل وقعت
واحدة بثلث الالف وان قبلت وقع الثلث **م** وان طالق **م** اي اذا قال
لامرأته انت طالق **م** عليك الف في طالق **م** عند ابي حنيفة قبلت او لم تقبل **م** بغير
شيء **م** اي لا يلزمها شيء **م** او قضاء على موطا **م** ان قبلت يقع ويلزمها المال والافلا
لان على المعاوضة والعطف غير مانع عنه كما اذا قال اعمل هذا العمل ولك درهم
او مع هذا ولك الف وكذا ان الواو للعطف والاصل في اجل الاستقلال فيقع
بالجملة الاولى طلاق ولا يلزم مال بالثانية بخلاف البيع والاجارة لانها
لا تفك ان عن المال **م** او على عبد **م** اي لو قال طاه انت طالق على عبد **م** هذا
فقبلت او قضاها من غير لزوم قيمة **م** وقال زفر بن مهران في قيمة العبد لانه في ما لا
وقبلت وعجزت عن تسليمه فلزمها قيمته كالوصي عبد العتق وكذا ان وجوب القيمة
مبنى على صحة التسمية وهذا لم يقع التسمية لان المسمى في يد مالك وتسلمها اليه
غير مستصور بخلاف عبد العتق لان تسليمه ممكن عند احواله **م** ولو اختلعت وهي
من بضة على مال اعتبرناه من الثلث **م** وقال زفر بن مهران بدل الخلع من جميع
المال لان البضع متقوم عند الدخول في الملك ولهذا لو تزوج المولى امرأه
بمهر مثلها يكون من جميع المال هكذا عند ابي حنيفة وكذا انه تبرع لان البضع غير
متقوم حال احواله **م** المسمى انا يعتبر عندنا اذ ماتت بعد انقضاء العدة وان
مات فيها قلل الزوج الاقل منه ومن الميراث ان كان يخرج من الثلث وان لم يخرج
فله الاقل من ميراثها ومن الثلث **م** والمباراة **م** اي لا يفيق بغيرها حقوق
يقول لامرأته بربت من نكاحك بكدا وقبيله **م** اي لا يفيق لاحدها على
النكاح **م** عند ابي حنيفة رخص الله عنه **م** من احكامين **م** اي لا يفيق لاحدها على
الاخر **م** عوي في المهر اعلم ان الخلع على قوله على اربعة اوجه اما ان يكون المهر
شيا او شي المهر او بعضه او مالا اخر فكل وجه على وجهين اما ان يكون المهر
مقبوضا او غيره وكل وجه على وجهين اما ان يكون قبل الدخول او بعده فان
لم يفيق شياري كل منهما عن الآخر مقبوضا كان او غيره قبل الدخول او بعده
فان نسي المهر في المدخول به لم يكن مقبوضا رجوع عليها وان لم يكن مقبوضا سقط

وكذا في

وكذا في غير المدخول بها يرجع عليها نصفه بالشرط ونصفه بالطلاق قبل الدخول
وان نسي بعض المهر بان خالها على عشر مهرها والمهر الف مثلا في المدخول بها
والمهر مقبوضا عليها بما يده درهم بالشرط وسلم الباقي لها وان لم يكن مقبوضا
سقط كل المهر عند ما يده بالشرط والباقي بالخلع في غير المدخول بها يرجع
عليها بثمانية مائة منها بدل الخلع وثمانية بالطلاق قبل الدخول قياسا وفي
الا ستحسان يرجع عليها خمسين درهمها لان ذلك نصف عشر مهرها وبران عن الباقي
بالخلع وان لم يكن المهر مقبوضا سقط كله وان نسي ما لا اخر والمهر مقبوض فله
المسي لا غير وان لم يكن مقبوضا فله المسي وسقط عند المهر عكم الخلع وان كان
قبل الدخول وكان المهر مقبوضا فله المسي وسلم اليها ما قبضت وان لم يكن
مقبوضا فله المسي بالشرط ويسقط عند المهر عكم الخلع فيد حقوق النكاح لان
سائر الحقوق مما لا يتعلق به كالقرض وغيره لا يسقط **م** واسقط **م** اي محمد
بالمباراة والخلع **م** ما نسيه **م** ويوافق الاول **م** اي ابو يوسف اباح في الاول
اي في المباراة والثاني في الثاني **م** اي وافق محمد في الخلع لان المباراة مفاعلة
تقتضي البراءة من الجاهلين مطلقا لكن مرادها بدلالة الحال البراءة عن حقوق
النكاح واما الخلع فيقتضي البيونة فقط فيزول نفس النكاح لا سائر احكامه
ولمحمد ان هذا عقد مفاوضة فوجب الاقتصار على البدل المشرط وكما في
المعاوضات ولهذا لم تسقط نفقة العدة والنفقة مع كونها اضعف من المهر
اذا لم يسقط فالمهر اولى ولا يبي حنيفة ان الخلع صلح وضع لقطع المنازعة
وذا انما يحقق اذا لم يبق لاحدهما حق متعلق بالنكاح على الاخر واما نفقة العدة
فان شرطت في الخلع والمباراة يسقط والا لا واما نفقة المولى فله في مودة
الرصاع فلا تقع البراءة عنها ان لم تشرط وان شرطت الوقت لذلك وقت كسنة
وبحوها حاز وان لم يوقت لم يحن ولم تقع البراءة عنها كذا في الكفاية والله اعلم
فصل في الظهار **م** واذا ظاه من امرأته بان شبهها او عضوا منها
يعبر به عنها **م** اي يعبر بالعضو عن ذات المرأة كالواو والوجه ونحوهما **م**
او جزا **م** اي او شبه جزا **م** شايعة كعضوها وثلثها **م** يعبر **م** اي يعبر امرأه وهو
متعلق بشبه **م** يحرم عليه **م** اي يحرم على الزوج **م** النظر اليه **م** اي ذلك
العضو بالجملة صفة عضو **م** فمن من هذه للبيان اي العضو المشبه به يكون
من امرأة **م** يحرم عليه نكاحها موبدا **م** كامة وبنته وخطبه ونحوها واذ في النهاية
فيما اخرنا قلنا من شرح الطحاوي وهو لفظ اتفاقا يخرج ام المرفي بها ونحوها
لانه لو شبهها بها لا يكون مظاهرا وفي شرح المختار يكون مظاهرا عند ابي
يوسف خلا فالحمد هذا بنا على ان القاض **م** اي ان نكاحها ينقض عند
خلا فالاني يوسف وفي الموطا لو قيل امرأة لم يدخلها او لمسا ببنوة فربشه
امرأته بنتها لا يكون مظاهرا عند ابي حنيفة ولا يشبه هذا وطبها لان حرمه مخصوص
عليها وحرمه الدواحي عن مقبوضا عليها **م** فقد حرم عليه وطبها **م** اي وطب
امرأته **م** بد واعد **م** كالعقبة والمعاينة **م** اي ان يكون عن ظهارة وهذه الحزمة

لا ترفع سبباً لا بالكفارة حتى لو ارتدت زوجته وحقت نكاحاً حراماً سببت
واغتراه زوجها أو طلقها فلا تفرق زوجها بعد التحليل لا قبل له وطهرها
بلا تكفير لقوله تعالى والذي يظا هو من ضلالتهم ثم يعودون لما قالوا فتحرر
رفقة من قبل ان يتأسا الا يذروني ان حولة امرأة اوس ابن الصامت راها
زوجها وهي نضلي وكانت حنة الجسم فلما سلمت واودها فابت غضب فظاها
بتهافت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عليه السلام لها حرمت عليه
فنهفت وقالت ان لي صبية صفراء ان صنتهم اليه ضاعوا وان صنتهم الي جاعوا
وسكت الى الله تعالى وقالت اللهم ازل علي لسان نيك فتعق رسول الله عليه السلام
الوحي فزلت فيها قد سمع الله قول النبي تجادل في زوجها الى اخوانه وفي
قوله تعالى من ضلالتهم استغفروا الله ولا يئي عليه غير الكفارة لما روي انه عليه
عليه السلام قبل التكفير استغفروا الله ولا يئي عليه غير الكفارة لما روي انه عليه
السلام قال لرجل واقع امراته وقد ظاها منها استغفر ولا تعد حتى تكفروا ولو
كان عليه في اخوانه عليه السلام لم يئو كاحاجة مولا لا يعتبره في الظهار
من ذي سر وقال الشافعي يعتبر ظهارة ويلزمه التكفير بالمال لانه يملك طلاقها
فيملك ظهارها وان الكفارة عبادة ولهذا اجمعت فيها الى البينة والذي ليس
اهلاً ونفس العود الموجب للكفارة وهو العود المذكور في قوله تعالى والذي
يظاها من ضلالتهم ثم يعودون لما قالوا فتحرر من الكفارة لما روي انه عليه
السلام قال الشافعي عوده ان يسكنها حتى لو طلقها عقب الظهار بلا
فصل لا كفارة عليه لان موجب هذا التشبه ان لا يسكنها نكاحاً فافاد استسكا
وقد نقص ظهارها يقال عادة اي نقصه وانما ان موجب الظهار وهو
الامتناع عن الوطئ ونقصه هو العزم عليه فتعق قوله تعالى ثم يعودون
لما قالوا يعودون لتحليل ما حرموا على حدق المصاف م وان قال لا امراته ات
علي مثل اي من هذا كناية ببال منها عن البينة فان نوى الكرامة في اي قال
اردت انها مكومة عندي كما هي صدق م لانه محتمل او الظهار في اي قال
اردت الظهار م كان ظهاراً لانه لو شبهها بظهار الامر كان ظهاراً فافاد استسكا
بكلها كان او لم يكن او الطلاق في اي ان قال ان اردت الطلاق م فبالت
في اي فقد كان طلاقاً بانياً لانه شبهها بالامر في الكفارة فصار كانه قال
انت علي حرام ونوى الطلاق م وان لم ينو فليس بطلاق لانه محتمل وجوها فلا
منع لبعضها م وجعله في اي هذا التشبه الخالي عن البينة ظهاراً لوجود
التشبه بالامر فيه صريحاً او انت في اي ان قال انت حرام فظاها في نية
الطلاق او الا بلاء هو ظهار في حصة م وقال الاما نوي في اي ما نواه
من الطلاق او الا بلاء فهو معتبر في بنية احداهما لانه لو نوى الظهار
او لم ينو شافعي ظاهراً اتفاقاً لهما ان قوله انت علي حرام محتمل الطلاق
والا بلاء وقوله كظاها في نية لانه يشبه الكفارة ولا يتغير به كلامه فتعق ما نواه
كما لو قال انت علي حرام كما هي والله ان قوله كظاها في محتمل في الظهار لانه

لانه صريح فيه فيل المحتمل على الحكم فلا يعتبر فيه غيره كالم يعتبر في صريح الطلاق
بخلاف قوله كما هي لانه ليس بصريح في الظهار م او انت في اي لو قال للنبأ به
انت م على كظاها في كان مظاهراً منهن واوجبها في الكفارة م بعد م
وقال مالك يجب كفارة واحدة لانه ظاها منهن بكلمة واحدة كما لو قال والله
لا افر بينك وبين ان الكفارة في الظهار لانتها الحزمة وهي قنيت في كل واحدة
سنتين فتعدد الكفارة بتعدد ما بخلاف الا بلاء لان الكفارة ليست حزمة اسم الله
وهو ذكره مرة م ولو ظاها ثم اردت او اسلم معها او هو في اي لو اردت الزوج م
نمرا اسم وجد نكاحاً وهو باق عند اي حصة وقال لا بطل ظهارة لان الكافر
ليس من اهل الظهار وهو بالردة صار كافراً فكذا لا يعتد الظهار بلاء اهليته
لا يبقى بعد فوات اهليته والله ان الاهلية انما تعتد عند انعقاد السبب ليقتر
موجبا وعند اداء الكفارة ليصح الا اذا لا فيها بينهما ولهذا لو جن بعد ما ظاها
ثم افاق في طهارة م ويكون المظاهر م يعتق رفقة سليمة عن العيب م كما سلكه
الوق قبل المسيس في اي اجماع لقوله تعالى فتحرر رفقة من قبل ان يتأسا
واما وصف السلامة في مال الوق مستفاد من اطلاق الرقبة لان المطلق مضاف
الى الكامل وحيث قد منه حوان عتق الصغيره والبيرة والذكر والا بقاء م
ويعجز الكافر والمكاتب الذي لم يرد سبياً في جاز اعتاقها للكفارة عندنا
وقال الشافعي لا يجوز فيه بقوله لم يرد لانه لو ادى شيئا من بدل كتابته
لا يجوز عندنا ايضا في الرواية المشهورة لانه يجوز يعوض في المسئلة
الاولي ان الكفارة حوان الله فلا يجوز صرفها الى عدوه ولهذا لم يجر المرد
ولما اطلاق قوله تعالى فتحرر رفقة وامام عدم حوان المرتد فلا يصدق
القتل حتى لو كانت مرتدة حان والمصروف الى الكفارة مالم يرد دون اعتقاده
وكونه عدواً والله لا يمنع التقرب الى الله ولهذا لو نذر بالعتق خرج من عتده
يعتق الكافر والله في المسئلة الثانية ان المكاتب يعتق الجرة بجملة فلا
يجوز اعتاقه للكفارة كالمدير وام الولد ونسب ان الوق في المكاتب قايماً
من كل وجهه ولهذا كان قابلاً للعتق ونقصان الملك فيه يدا لا يوجب نقصاً
في رفقة كالماد ونفي التجارة م ولا يجوز المدير وام الولد لانها حوان
من وجهه ولهذا لا يجوز عودها الى الوق م ولا مقطوع الدين في لقوات منفعة
البطش عنه م وابا ميهما في لقوات قوة البطش عنه م او الوجهين في لقوات منفعة
المبي عنه وفات حبس المنفعة كالمالك ذاتاً ولهذا اوجب الشارع كالمالك دية
النفس عند فوات حبس المنفعة م ولا المحنون المطلق في اي لا يجوز اعتاق
المستغنى ببحون للكفارة لان الامتناع بالاعضاء انما يكون بالعتق م ولا
الا في م لو اختل المنفعة ولم تقم لمن قطع احدي يديه او رجله او كان
اعورا وجر مرة وفاق اخري حان عتقه كالمعقوب م ويجوز الا في م لان
اصل المنفعة قائم ولهذا اذا بيع عليه ببيع واما الاخرى فلا يجوز لقوات
لقوات حبس المنفعة م واجزنا المحق والحبوب ومقطوع الا بقاء م وقال

م وأوجبوا تعديه **تراي** تقدم الاطعام على المسكين وقال مالك لا يجب لما تقدم
من ان النص مطلق في الاطعام **وكذا** قوله عليه السلام للذي سراً مراة
قبل الاطعام استغفر الله ولا تعد حتى تكفر **م** وان اعتق رقبتين عن كفارتين **تراي**
للطهارتين **م** او صاعاً بعد الايام والمساكين **تراي** صام اربعة اشهر واطعم
مائة وعشرين **م** حان عنهما **تراي** الكفارتين **م** من غير تعيين **تراي** احدي الرقبتين لاحدي
الكفارتين لان الجنب مكرم او واحد **تراي** ان اعتق ربة واحدة او صام
شهرين او اطعم ستين مسكناً **تراي** عن الكفارتين **م** بخلافه **تراي** في تعيينه
عن احدهما لان التعيين لغوي في مكرم الجنب مطلقاً **قوله** ان يعينها لا يها
قصة في اللعان **م** اذا قذف امرأة بالزنا وهما **تراي** الزوج
والزوجة **م** من اهل الشهادة **تراي** ان يكونا حزينين مسلمين عاقلين بالغين غير مجنونين
في قذف وما ذكر في الغاية يبطل هذا بلعان الا عني فانه ليس من اهل الاداء فلفظ
لان الا عني اهل الشهادة الا انها لا تقبل لانه لا يبين بين المستود له والمستود
عليه ولهذا يتعقد النكاح بحضوره **م** وهي ممن تعد قاذفها **تراي** ان تكون عفيفة
محصنة مما قد فيها فان قيل لم اعتبر هذا العهد في جانبها وكونه من عهد
قاذف معصية في جانبها ايضاً **قوله** لو كان من عهد قاذف فلا لعان بينهما قلنا
لان اللعان في حقه قائم مقام حد القذف بالنسبة اليها حتى لا تقبل شهادته
عليها وتقبل على غيرها فلا بد من اختصاصها حتى يقع قذف موجبا للحد ويقع
اللعان خلفاً عنه والزوج اذا كان من لا يحد قاذف قذف امراته وهي محصنة
لم يكن موجبا لللعان لانه موجب لما هو اصل اللعان وهو حد القذف كذا في
النهيية وذكر في التبيين هذا خطأ فاحش لان شرط اللعان ان يكون من اهل
الشهادة وكونه ممن لا يحد قاذف لا يخل بهذا الشرط لان من لا يحد قاذف
يكون زانيا ورثاء فحق منه والعاقبة اهل طهارته ولهذا يجوز اللعان بين قاضيتين
وانما خصص هذا العهد لان من شرط اللعان ان يتطالب المرأة بوجوب العهد
وهو الحد اذا لم تكن عفيفة ليس لها ان يتطالب به فلا يتصور اللعان والشهادة
قامت مقام حد القذف في جانبها ومقام حد الزنا في جانبها بالنسبة اليه حتى لا يحد
بقذفها فيحد العهر بقذفها ولذلك لو قذفها مواراً يكتفى لعان واحد كالحكم
بغير خلاف ما لو قذف نساء بكلمة او كان حيث يلاعن كل واحد منهما لان المقصود
من اللعان التقرب وهو انما يحصل اذا لا عن بكل منهن والمقصود في القذف
دفع العار من القذفين وهو يحصل بحد واحد **م** وطالبته بوجهه **تراي** بوجوب
القذف فيقذف به لانه حجة دافعة للعار فلا بد من طلبها **لا عن** وهو جواب
اذام ويجعله **تراي** اللعان **م** شهادتان حق كذا بالان لا بالعكس **تراي** يعني عند
الشافي اللعان ايمان موكدة بالشهادتين فيلا عن الذمي والعبد والحدود
في قذف لكونهم من اهل اليمين **قوله** عليه السلام في حق الملاعة حيث ات
بالولد من الزنا لو لا ايمان سقت لكان في ولها شان عظم اي لا يرسا
بالزنا ولا العاقبة والاعني من اهل اتفاقا ولا شهادة لها **قوله**

انما هو

اللعان

تعالى

شأن نفسه

تعالى والذين يزعمون انهم لم يكن لهم شهدة الا انفسهم من الشهادة فثبت
انهم شهدوا الاصل ان يكون المستقي من جنس المستقي منه وقوله عليه السلام
لو لا ايمان لا ينع كونه شهادة مقرونة بها والقاسق والاعني اهل الشهادة
ولهذا يتعقد النكاح بهما عدنا وعدم قول شهدا في اثنى المواضع لثمة
العاسق وعدم تعيين الاعني وهذه الشهادة مذكورة في موضع التهمة وكذلك
يجوز بين الاعني وامراته العيا والاعني ينصل بين نفسه وامراته **م** فان استع
تراي الزوج من اللعان **م** حليل حتى يلاعن **م** ويكذب نفسه فيحد **تراي** لانه يتكذب نفسه
سقط اللعان فوجبا الحد الذي هو الموجب الاصل للقذف وفي النهاية هذا اذا لم
يظلمها بعد القذف فان ظلمها ثم اكدب نفسه لاحد عليه ايضاً لان قذفه كان
موجباً لللعان فلما قات لثبوت البيونة بينهما فلا يجبا الحد لان القذف الواحد
لا يوجب الحدين واما اذا اكدب نفسه بعد اللعان فانما حد يوجب انفسها في
كلان اللعان الى الزنا **م** فاذا لا عن وجب عليها **تراي** اللعان بالنص **م** فان امتنع حبت
للعان او تصدق **تراي** المرأة زوجها **م** فيسقط **تراي** اللعان وما وقع في بعض نسخ
العذوي او تصدق **قوله** فلفظ لان الحد يجب بالا فوار مرة فكيف يجب بالصدوق
مرة وهو لا يجب بالصدوق **قوله** ان يحد مرات لان الصدوق ليس باقرار قصدا فلا
يعتبر في حق وجوب الحد ويعتبر في دونه فيندفع به اللعان **م** ولا حد **تراي** لاي
الحد على المرأة عندنا لان الصدوق ليس باقرار قصدا عندنا فيندري به الحد
ولا يجب وقال الشافعي يجب لان الزوج اوجب عليها الحد بلعانه ولو كانت متمكة
من دفعه باللعان فاذا اتت عنه تحد الزنا عيا من الشافعيان زوج امرأة اذا
شهد عليها بالزنا وقلته عدول معه لم تقبل شهادته الزوج عليها ولم يوجب الحد
وقيل في اللعان قوله وحده واعني منه ان اللعان بين عنده فجعله شهادة في
حق الزوج وهو لا يصلح لا يحجب المال ولا الا سقاطه بعد الوجوب فاسقطت
المرأة به الحد هنا عن نفسها وكذا الزوج اسقط به الحد عن نفسه وامرجهما
الذي هو اعظم الحدود به على المرأة فان قيل انما وجب الحد عليها بنكولها عن
اللعان لا بنكوله **قوله** النكول عنده لا يوجب المال مع انه ما يثبت بالشبهة فكيف
يوجب الزنا **قوله** الساقت به فان لم يكن **تراي** الزوج **م** من اهل الشهادة حد **تراي** يعني اذا
كانت هي من اهل اللعان بان كانت صاحبة للشهادة عليه وهو لا يصلح بان كان كافراً
او محدداً في قذف وجب عليه الحد لان اللعان اثبتته الشريعة خلفاً عن الحد
فلا تعذر اللعان لمعني من جهته صير الى الاصل وهو الحد فلا يتصور ان يكون
الزوج كافراً وهي مسلمة الا اذا كانا كافرين فاسلت لقذفها قبل عرض الاسلام
عليه **م** وان كانت ممن لا يحد قاذفها وهو **تراي** واحال ان الزوج **م** اهل اللعان
م فلا حد **تراي** الزوج **م** ولا لعان **تراي** لان المانع من جهتها بخلافها اذا صدقته
ولكنه يعزى الى ما قد السنين بها وفي التبيين لو كانا محددين في قذف او كان
هو عبداً او محمداً في قذف حد الزوج لان امتناع اللعان لمعني من جهته
بخلاف ما اذا كانا كافرين او ملوكين حيث لا حد عليه وان امتنع من جهته لان

قد فيه الامنة الكافرة لا يوجب الحد وقد في المدة بوجه اذا كانت عفيفة من
الزنا **م** ولو شهد عليها **م** في الزوج على امرائه **م** بالزنا مع ثلاثة رجال عدول
م فقبلها **م** اي شهدا ثم وقال الشافعي لا يقبل فلا عن الزوج وعند الثلاثة حد
العنف لان الزوج يلحقه العار والعنف من فاحشة امرائه فيكون متبعا في شهادته
فلا يقبل **م** وكذا ان الزوج لا يظهر الفاحشة في زوجته غالب بل يسترها **م**
ويستدعي الزوج في اللعان لانه هو المدعي او لان النبي عليه السلام بدأ به
فيه **م** فيقول اربع مرات استهد بالله اني لمن الصادقين فيما رسل به من الزنا
وفي الخامسة **م** اي يقول في المرة الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين
فيما رسل به من الزنا **م** اي في سابع ان المذكور في البداية وعليه فيما رسل به وهو
ظاهر الرواية والخطاب هو رواية الحسن عن ابي حنيفة رضى الله عنه نظرا الى انه
اقطع الاحتمال ووجه الظاهر ان ضمير الغائب اذا انفصل به الاشارة بقطع الاحتمال
ايضا وشرح المصنف مواظبا في البداية لكن صاغت في خمس نسخ الجمع فيها
ومستك به من الزنا **م** مستترا اليها **م** اي الى المرأة في قوله رسل به **م** وتقول
اي **م** اي المرأة اربع مرات **م** استهد بالله ان كان من الكاذبين فيما رسل به من
الزنا وفي الخامسة غضب الله عليها ان كان من الصادقين فيما رسل بها **م** اي رسل
به من الزنا **م** وانما حثت المرأة بالغيص لان النساء يستعملن اللعن كثيرا فلا
يقع المبالاة وخاف من الغضب **م** ولم توضع الفقرة بلعانه **م** اي بعد فراغه
من كلام اللعان حتى لو مات احدهما قبل التفريق **م** وانما قال الشافعي وقعت
الفرقة قبل لعانها لان الظاهر انهما لا يلتقيان بعد لعانه فيفسخ النكاح كالزنا
م ولا فرقنا بالتقاضي فبقو الفقرة **م** على تفريق الحاكم **م** اي يجب على القاضي
تفريقهما وقال في فترقة الفقرة بالتقاضي لقوله عليه السلام المتلا عن ابي حنيفة
انما فترقة الفقرة من غير تفريق **م** وكذا ما روي ان النبي عليه السلام فرق بين هلال
وامرأته بعد اللعان ولو وقعت الفقرة بالتقاضي لما فرق بينهما وما رواه
يحيى بن عمار عن حمزة الاستخفاف لا وقع الفقرة ففريقا بينهما فتنت الحومة بينهما
في الحال مع بقاء النكاح فان قيل كيف اورد المصنف توقف التفريق على الحاكم
بصيغة الوفاق مع انه غير مستقيم على قول ابي يوسف لان حرمة اللعان عند
مودة تحرمه الرضاع والمصاهرة فلا يوقف على الحاكم مثلها قلنا المذهب عند
علمائنا ان النكاح لا يرتفع بحرمة الرضاع والمصاهرة بل يفسد حتى لو وطئها
قبل التفريق لاحد عليه استنبه الامر عليه او لم يشبهه وبه نص محمد في الاصل
فكذا في اللعان فيستقيم على قول ابي يوسف ايضا كذا في التبيين **م** فيكون التفريق
مطلقة بآية كما في التبيين **م** واذا اكد بنفسه **م** بعد اللعان **م** او حد لعنف
م اي لقد فيه محصنا عنهما **م** او هي لو نكحها **م** او حدثت لونها وزال اهلية
اللعان عنها **م** حار نكاحها **م** هذا الكلام محتمل معنيين احدهما ان اكد انفسه ان
قد راند قبل التفريق شعبي حار نكاحا ارتفع حرمة اللعان وحلت لزوجها
بلا محذور نكاحها ولا يفريق بينهما وان قد راند وجد بعد التفريق شعنا

حار نكاحا محذوره فان قلت كيف يتصور تزوجها بعد ما راند وحدث **م** و
محصنة وحدها الزوج قلت محتمل ان يلا عنها قبل الدخول بها او كانت كافرة
فاست وصارت محصنة ولم يقربها بعد ما صارت محصنة حتى قد نكحها فانه يلا عن
ولا ترجع اذا راند لعدم سوطه وهو الدخول عليها وها على صفة الاحصان
اعلم ان قول المصنف او هي وقع انقلا لان نكاحها من غير حد يسقط به احصانها
فلا حاجة الى ذكره واما اذا قدت فلم يسقط الاهلية عنها حتى **م** ويؤيد خبرها
م اي قال ابو يوسف هي حرام عليه ابدا لقوله عليه السلام المتلعان لا يجتمعان
ابدا ولما ان هذا الكلام انما ينبت للمتلعان وبعد اكد انه نفسه لم يبق ملاحضا
حقيقة لان الحد يلزم عليه بالشرع ومن ضرورة اقامة الحد بطلان اللعان
لان الاصل والحلف لا يجتمعان **م** ولا يعتبر قد في الاخر **م** فلا لعان به ولا حد
لانه ليس كالصريح فيه شبهة وكل منهما يدري بما فيه شبهة وكذا لو قد في الاجبي
الحد لا يجب احدهما لانه ان يفسد فلو كانت تنطق ولا تقدر على اطلاق
الفسد فلو نكحها فاقامة الحد مع شبهة لا يجوز كذا في الكافية **م** وان كان العنف
بولد **م** اي بنى بنه **م** بنى القاضي بنه **م** بعد لعانها اي يقول قطعت بسب هذا الولد
عنه بعدما قال فرقت بينكما كذا روي عن ابي يوسف وفي المبسوط هذا هو الصحيح
لانه ليس من ضرورة التفريق **م** كذا بعد موت الولد يفريق بينهما باللعان
ولا يتبقى بنه عنه كذا في النهاية **م** واحقه بامه **م** ما روي ان النبي عليه السلام
بنى لسب ولده لال بن امية عنه بعدما قد في امرأته بنى الولد ولا عن وصورة
هذا اللعان ان يقول الزوج استهد بالله اني لمن الصادقين فيما رسل به من الزنا
الولد وتقول المرأة استهد بالله ان كان من الكاذبين فيما رسل به من الزنا ولو
قد فيا بالزنا وفي الولد ذكرها جميعا في اللعان وفي التبيين سوط اللعان بنى
الولد ان يكون العلوي وفي حال اهليتها لللعان حتى لو علقت وهي امه او كافرة
م اعتقت او اسلمت وقد فيا بنى الولد لا يلا عن لان بنه كان تابعا على وجه
لا يكن قطعه فلا يتغير بعده **م** وفيما في الحمل **م** بان قال لامرأته ليس حملي لا يلا عن
م عند ابي حنيفة رضى الله عنه **م** وقال ان ات بد لا قل من سنة اشهر لا عن **م** لتقضي
بوجود الحمل فصار كمنه بعد الولادة وله ان في هذا العنف شبهة التعليق
او لا يعرف حكمه الا بما قبله ولو كان غلظه حقيقة بان قال ان كان في بطنك ولد
فمن الزنا لا يكون قد فيا فكذا شبهة **م** ولا توجه **م** اي اللعان في نفي الحمل
م الحال **م** وقال الشافعي يجب لان النبي عليه السلام بنى الولد عن هلال وقد كان
قد فيا حاملا وكذا ان الاحكام لا تقرب عليه قبل الولادة لاحتمال الحديث
يحول على انه عرف قيام الحمل وجا او على ان هلا لا صح بن نكاحها **م** وان
قال ربي نكحها بالامانة **م** وهذا الحمل منه **م** اي من الزنا **م** ولا عن لوجود
العنف صحيح **م** ونجس **م** اي سب الحمل منه ولا يفيقه القاضي عنه عندنا لما
مر ان الحمل قبل الولادة محتمل وقال الشافعي يفيقه لما راند عليه السلام
بنى الولد عن هلال **م** واذا بنى الولد عقب الولادة او حال قول التامية

بل

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

۶۳۰

عنها تارة بالايام وتارة بالليل **م** والامة بالنصف **م** اي تعدد الامة المتوفى
 عنها زوجها شهرين وخمسة ايام وكذا المدبرة وام الولد والمكاتب **م** والحامل
 مطلقا **م** اي بوضع حملها لعموم قوله تعالى واولات الاحمال اجلن ان
 بضعن حملن وهذه الآية ناسخة لقوله تعالى والذي يوفون منكم الامة في
 حق الحامل كذا روي عن ابن مسعود فسبق في الحامل على عومها **م** والفاضة
 النكاح **م** اي تعدد المنكحة نكاحا فاسدا كما لمنكحة بغير شهود فانه فاسد
 ايضا قايين علما واما نكاح الحارم مع العلم بانها حرام فاسد عند ابي حنيفة
 خلا لما كذا في الكفاية **م** والموطوءة بشبهة **م** وهي كالمنكحة فاسدا حتى يجب
 به المهر **م** بالحض **م** اي بثلاث حيض **م** في الفوق والموت **م** اي اذا فارقت عن
 زوجها او مات لان عدتها لتعرف براءة الرحم لا لقضاء **م** النكاح وهي تعرف
 بالحض فان قيل فلي هذا كان ينبغي ان يكفي بحيضة كالا ستبرا قلنا الحق **م**
 الفاسد هنا بالصحيح في هذا الحكم كما الحق البيع الفاسد بالصحيح في افادة
 الملك اذا قبض **م** واذا اعتدت **م** لا اية **م** بالشهور ثم رأت الدم **م** اي على عادتها
 الحارمة كذا فسره صاحب الهداية **م** استدل فقهاء **م** اي فليها ان تعدد
 بالحض **م** لان الاعتداد بالشهور خلف عن الاعتداد بالحض واما يصار اليه
 اذا استمر الحيض عن الاصل وفي الايضاح هذا على الرواية التي لم يقدّر
 حد الا باس واما اذا قدر خمس وخمسين سنة فليعتد ثم رأت الدم لم يكن
 حيضا ولا تنافى العدة هذا هو المختار وفي جمع النوازل اذا تزوجت
 الامة بعد تمام اعتدادها بالشهور ثم رأت الدم فالاصح ان نكاحها جائز
 قضى القاضي **م** اي اولم يقض فتكون عدتها في المستقبل بالحض قيد بالاية
 لان الصغيرة اذا حاضت بعد انقضاء عدتها بالاشهر لا تنافى لانه لم
 يبين انها كانت من ذوات الاقران بخلاف ما اذا حاضت في اشهر عدتها
 حيث تنافى عن رأت عن الجمع بين الاصل والبدل **م** وايست بعد حيضتين
 فيا لشهور **م** لان الجمع بين الاصل والخلف غير جائز فان قيل قد جامع
 فيها اذا سبق المتزوج حديث في صلاته ولم يجد ما يتم وناقلنا الخليفة
 بين الماء والنزاع او بين الطهارتين على اختلافهم لا بين الصلاة **م**
 ولو اعتقت في العدة من **م** طلاق **م** رجعي امرها بعدة الحواشي **م** اي
 انتقلت عدتها الى عدة الحواشي لان النكاح قائم من كل وجه فلما اعتقت رأت
 الملك عليها ولا غنى الا بثلاث حيض كما لو اعتقت فطلقت وقال لا تنتقل
 لان الاثر عليها اتمام عدتها على وجه وجبت ولا تبدل بالحق كما لا
 تبدل المدبرة والمتوفى عنها وان كانت **م** المعقودة **م** في العدة **م** ما لم نامها
 بعدة الحواشي وقال الشافعي تعدد كاحرة لان حالها في العدة تغير
 فتغير عدتها كما لو كانت رجعية ولما انها اعتقت بعد زوال الحمل فلا تغير
 عدتها كما لو اعتقت بعد انقضاء العدة **م** واذا اعتقت ام الولد او مات

مولاها

مولاها نامها بثلاث حيض لا بواحدة **م** اي قال الشافعي يومر بان تعدد
 بحيضة واحدة لان هذه العدة لزوال ملك اليمن فاشبه الاستبراء **م** ولما
 ان ام الولد لها فراش اضعف من فراش المنكحة وهذه عدة وجبت لزوجها
 فصارت عدة النكاح الحاقا للقاصر بالكمال احتياطا هذا اذا لم تكن منكحة
 او معتدة فان كانت لا تكثر منها العدة بموت المولي ولا بالعقد لعدم ظهور
 فراش المولي معه **م** او مات زوجها ومولاها وجعل الترتيب **م** اي لم يعرف
 ايها مات اولام **م** وكيفية ما بينهما **م** اي لم يعرف مقدار ما بين الميتين من الايام
م تعدت عدة الوفاة **م** عند ابي حنيفة رجوع الله عنه **م** وقال لا تجمع بين العدين
م اي تعدد باربعة اشهر وعشر وتشتكل فيها ثلاث حيض فيدعى لة الترتيب
 والكيفية لان ما بين الميتين ان كان اقل من شهرين وخمسة ايام فتعد اربعة
 اشهر وعشر اتفاقا لان المولي ان مات او لا اعتقت ولم يلزها عدة لانها
 منكحة الغير فادامات الزوج او لا تعدد ولا يلزها العدة من موت مولاها
 لانها معتدة من نكاح ولزها عدة الحرة في حال وعدة الامة في حال فتعد
 بالاكثر احتياطا وان كان ما بين الميتين شهرين وخمسة ايام فتعد اربعة
 اشهر وعشر او تشتكل فيها ثلاث حيض اتفاقا لان المولي ان مات او لا
 يلزها عدة وبعد موت الزوج يلزها عدة الحرة ولو مات الزوج او لا
 يلزها عدة الامة ويلزها بموت المولي بعده ان تعدد ثلاث حيض
 تجمع بينهما احتياطا **م** اي ان العدة من المولي اذا تزوجت بين الوجوب والسقوط
 فيجب احتياطا **م** اي ان الامر من اذا فجد او لم يعرف تاريخها يجعل كأنها وردا
 معا كالعرق والحو **م** فادجعل موت المولي والزوج معان مع جابت عدم الوجوب
 فلا يجب العدة احتياطا لان الشيء لا يثبت بالشك كما لو اشترى بموت زوجها
 والطلاق ولم يعلم تاريخها لا يجب العدة للطلاق **م** ولو مات صغير عن امرائه
 الحامل بامرهما **م** اي يوسف **م** بالشهور **م** اي بان تعدد باربعة اشهر وعشر
 كما في الحوادث بعدة **م** اي ان الحمل لو حدث بعد موت الزوج فتعد باربعة اشهر
 وعشرا اتفاقا لثبوت ان الحمل ليس من الزوج في الصورتين وهذا تنبيه على
 تقليل ابي يوسف **م** وهما بالوضع **م** اي قالا عدتها بوضع الحمل لان العدة تنفي
 لقضاء حق النكاح لا لبراءة الرحم وهذا المعنى يتحقق بالصبي لا طلاق قوله
 تعالى واولات الاحمال اجلن ان بضعن حملن ان بضعن حملن من غير فصل بين ان يكون
 منه او من غيره بخلاف الحمل الحادث لانه لم يثبت وجوده وقت الموت فوجبت
 العدة بالاعتراف فلا تغير عدته بعد ذلك **م** ولا يثبت **م** اي ب الحمل
 من الصغير في الوجهين لانه بعد الماء لا ماله **م** واذا وطئت المعتدة
م من طلاق **م** بشبهة **م** بان تزوجها رجل وهو لا يعلم انها معتدة الغير او منكحة
 او وحدها على فراشه والناس قلن انها زوجه **م** فوجبت احري **م** اي عدة
 احري **م** ناس بها **م** اي بالعدتين **م** على التداخل **م** فيكون ما تراه المرأة من
 الحيض محسوبا بينهما حتى لو كان المولي بشبهة بعد حيضة حاضت حيضتين

هذا هو المختار في هذه المسألة
 من مولاها ما لم يولد له
 من مولاها ما لم يولد له
 من مولاها ما لم يولد له

بعد ما وجبته اخرى لكون ثالثة للعدة الثانية ولو كانت معدة الوفاة فوط
 بشبهة تعدد بالاشهر ويكتب ما تراه من الحيض فيها من العدة الثانية تحقيقا
 للتداخل بقدر الامكان فقد بقوله بشبهة لانه لو وطئها بلا شبهة كما اذا تزوجها
 وهو يعلم انها منكوبة العجز لا يجب عدة اخرى ولا يحرم على الزوج وطئها وبه يفتي
 كذا في الدخيرة وفي الحقايق ان كان طلاق الاول رجعيا كان له ان يراجعها
 في الحيضتين الاولتين وليس له ان يراجعها في الحيضة الثالثة لانها بات
 منه وليس له ان يتزوجها لانها معدة الغير وعلى هذا الخلاف العدتان بالشهود
م لا التعاقب **م** اي قال الشافعي لا تتداخل العدتان فغلبها عدة ثانية عقيب
 الاولى وفي الدخيرة هذا اذا وطئها اجنبي بشبهة اما اذا وطئها الزوج المطلق
 بشبهة تداخلت العدتان اتفاقا لانه ان الاعتداد كف عن الخرج والتزوج
 باخر فيكون عبادة كالكن عن قضاء الشهوتين في الصوم فلا يتاديان في زمان
 واحد كالصومين في يوم واحد **م** وان الغرض من العدتين وهو سبب الترميم
 يحصل في مدة واحدة ومعنى العبادة تابع ولهذا ينقض بدو **م** علما ويجب على
 الكافرة وغير المكففة **م** فان انقضت الاولى لم تكمل الثانية **م** انت الثانية
م غاير قول او رد هذه المسئلة على وضع الوفاق مع انه يعبر لمذمها ولو ذكره
 قبل في له لا التعاقب لكان او **م** **م** ويبتدى بعد الطلاق والوفاء عقيبتها
م يعبر بتبدي المرأة عدة الطلاق عقيبه وعدة الوفاة عقيبتها لان كلاهما
سبب فيعتبر المسبب من حين وجود السبب وفي المحيط لواق بالطلاق مندسة
 فان كذبته في الاسناد فعدتها من وقت الاقرار ويجب لها نفقة العدة واما
 في حق التزوج باختها وارب سواها فتعد من وقت الطلاق كذا ذكره محمد
 في الاصل لكن هذا محمول على ما اذا كانا متفرقين من الوقت الذي اسند لطلاق
 اليه اما اذا كانا مجتمعين فلا يصح ان في الاسناد ومشاخ بل قالوا بلزمتها
 العدة في هذه الصورة ايضا من وقت الاقرار عقوبة على كتابها **م** الطلاق
 ولكن لا يجب لها نفقة العدة ومونة السكن لا اعتبارا بسقوط حقه **م** وتنفق **م**
 العدة **م** يعبر المدة **م** اي مدة الطلاق والوفاء **م** وان لم تغلبها **م** اي بالطلاق
 والوفاء **م** امرنا هاهنا **م** اي بابتداء العدة **م** في النكاح الفاسد عقيب التفريق **م**
 اي تفريق القاض وهو ليس بطلاق **م** او العزم على ترك الزوجي **م** وذلك بان
 يقول تركك او خلت سبيلك او نحوها لا تجوز العزم **م** لان اخر الوطيات
م اي قال في فتاوى العدة من اخر الوطيات حتى لو حاصت بعد الوطى قبل
 التفريق ثلاث حيض انقضت العدة لان المؤثر في ايجائها هو الوطى لا العقد
 ولنا ان في الفاسد شبهة النكاح ولهذا لا يجزى بالوطى فيه واما تنفع
 هذه الشبهة بالتفريق او الترتك فلا تعتد قبله كما في النكاح الصحيح **م** واما
 اقوت بانقضائها **م** اي اقوت معدة من طلاق بانقضائها عدتها **م** بالحيض
 فاقل المدة **م** اي المدة الصالحة **م** له شهر **م** عند **م** اي حنفية **م** وقال لا عدة
 ولا نفق **م** يوما **م** لا احتمال ان يقع الطلاق قبل اول حيضة فيكون مدها

وان صدقت تعدد
 وقت الطلاق

ثلاثة

ثلاثة وتقبل بعد ما حصة عشر ثم تحيض ثلاثة وتطهر خمسة عشر ثم تحيض ثلاثة فكل
 العدة و زاد خواهر زاده ثلاث ساعات للاعتقال وقال لان زمان الاعتقال
 من الحيض من جامع المحبوس **م** انه ان رويها هكذا فادارة فلا يبنى عليه الحكم الشرعي واما
 يبنى على الغالب فيعتبر اكثر مدة الحيض واقل مدة الطهر ليعتد لا فيكون ثلاث
 حيض شهر او الطهر بينهما شهر ولو كانت المدة بالانقضاء امة فصدق عدتها
 في احد وعشرين يوما ستة ايام حيضتان وخمسة عشر يوما طهر وعده تصدق
 في اربعين لانه يجعل كانه طلقها في اول الطهر فالطهر ان كل منها خمسة عشر يوما
 وحيضتان كل منهما خمسة ايام **م** ولو طلقها قبلها بالولادة **م** فولدت فطلقت
م اقوت بانقضائها عدتها بالحيض **م** فاقول **م** اي اقل المدة الصالحة لضدتها
م حصة وعاشور **م** عند **م** اي حنفية لان نفاسها بقدر خمسة وعشرين اذ لو
 كان اقل منه لم كان بعده طهر خمسة عشر ثم الدم بعده في الاربعين كان كذا نفاسا
 لان الطهر في الاربعين وان كثر لا يفصل عنده فيقدر الحيض في رواية الحسن
 عنه خمسة لانه وسط من اكثر المدة فتكون خمسة وعشرين نفاسا وخمسة
 واربعون ثلاثة اطهار وخمسة عشر ثلاث حيض **م** والمائة رواية **م** عن **م** اي
 حنفية رضي الله عنه لان الحيض مقدر بعشرة في اقل المقدار الاول خمسة عشر
 وكان مائة **م** ويصدقها **م** ابو يوسف **م** في خمسة وستين لان اكثر الحيض عشرة
 ايام والنفاس اكثر منه عادة فربما عليه يوم فصار احد عشر وطهرها خمسة
 عشر ثلاث مرات يكون خمسة واربعين وحيضها ثلاث مرات تسعة فيكون المجموع
 خمسة وستين **م** لا في اربعة وخمسين **م** اي عند محمد لا يصدق في اقل من هذه
 لان اقل النفاس لم يقدر بشي فيقدر ساعة وطهرها خمسة واربعون وحيضها
 تسعة **م** وتترك الحرة والامة في عدة الوفاة عن نكاح صحيح الطيب والزينة
 والكحل والذهني **م** لما صح انه عليه السلام بنى المعتدة عن الاحمال والادهان
م والاحتساب **م** يا حنبل **م** لا لعذر **م** مثل ان يكون لها حكة فتلبس الحوير لا حليا
 او لا تجد ثوبا عري قبل هذا اذا كان الثوب حديدا اما لو كان خلقا تحت لا تقع
 به الزينة فلا بأس به فيد النكاح بالصحيح احترازا عن الفاسد لانه واجب
 الزوال فلا يناسف على زواله ولا حداد عليها لاجله فان قيل كيف جاز التنازع
 على زوال نفقة النكاح وقد قال الله تعالى لكيلا تناسوا على ما فاتكم ولا تنهوا
 عما اناكم قلنا المراد بالاساءة والعزم ان يكون بصياح نقل ذلك عن ابن مسعود
 فان قيل لم لم تجب لعدة على الامة اذا اغترها زوجها وقد زال نكاحها
 قلنا وجب احداها عليها لكن لم ينظر في حق المولي محل وطئها له بالشرع حتى
 لو اعتقها في هذه الحالة ظهر العدة **م** واما مريد **م** اي بالاحداد وترك النكاح
 والزينة **م** المنبوتة **م** المطلقة طلاقا بابيا وقال الشافعي لا تؤمر به لانها لو اشترت
 بالابانة فلا يجب عليها اطهار النفس من فوطه ولنا انها ممنوعة عن النكاح
 في العدة فتقع عن صفات داعية اليه لا يؤمر انها ملتزمة للزواج فبذلك المنبوتة
 لان الاحداد واجب في عدة الوفاة اتفاقا فاضرب واجب في الرجعية اتفاقا فاضرب

صوابه في رواية محمد وقوله في
 رواية الحسن غلط اما هذا الحق محمد
 قالوه في جميع الكتب انتهى فاصح

ولا توجه **شراي** الاحداد **م** على دمية ولا صغيرة **شراي** وقال الشافعي يجب عليها
الاحداد لعموم الحديث السابق ولما ان الحداد حق الشئ وعما ليس من اهل الخطاب
م ولا احداد على ام الولد **شراي** اعتقها مولاها لان الحداد لا يظهر الشافعي على نية
النكاح ولم يكن لها نكاح **م** ولا تحيط المعتدة **شراي** لا تطلب للنكاح **م** ولا باس بالنكاح
شراي وان يدكر شيئا ويريد به شيئا لم يدكره كقوله ان يدكر رغبة وقوله ان يدكر
ان تزوج صاحبة وانت صاحبة وعقها لقوله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم
به من خطبة النساء وفي النبي هذا اذا كانت معتدة عن وفاة وان كانت معتدة
عن طلاق لا يجوز النكاح انما في الرجعي فلا في الوجبة فائمة واما في الميتة
فلا في نكاحها بغير العداوة بينها وبين الزوج وكذا بينه وبين الحاطب **م** ولا
يخرج المطلقة الرجعية والميتة اصل **شراي** في الليل ولا في النهار لان النفقة
داره عليها فلا ضرورة لها الى الخروج حتى لو اختلفت على ان لا نفقة لها خرج نهارا
لمعاشها وقيل لا يخرج وهو الاصح لانها هي التي اسقطت حقها فلا يبطل به ما وجب
عليها من عدم الخروج هذا في الحرة واما في الامه فتخرج لرعايته حق الولي في الحرة
الا ان يزوجها بمنزلا فيترك استحدادها ولو كانت المأنة كتابية فلها الخروج لانها
غير مأجورة بالشرائع الا ان للزوج ان ينسحب عنها الخروج صيانة لبايها **م** ويخرج
الميت في عنها نهارا وبعض الليل **شراي** لا نفقة لها في نكاحها الى الخروج **م** وتثبت
في منقح **شراي** لا تكون في الليل كله في منقحها ولو باتت اقل من نصف الليل
فلا ذلك لان الميتة صارت عن الكون في مكان اكثر الليل **م** وتعد في المنقح
اليها سكني **شراي** من جهة السكني **م** حال وجوبها **شراي** وجوب العدة بالولن او الفرقة
حق لو طلق في منزل اهلها فغلبها ان تعود الى منزلها الذي كانت ساكنة فيه لقوله
تعالى ولا يخرجوهن من بيوتهن واذا اعتدت في منزل الزوج فجعل بينها وبينه سترة
حق لا تقع الحرة بالاجنبية وان كان فاستباحها فاعلم انه في خروجها لو وجب
السكني عليها فيه ولو كان الزوج غائبا وطلقها وكان سكني باجوة اعطتها باذن القاضي
وتصير دينها على الزوج **م** فان احضرها الورثة من نصيبهم **شراي** الدار **م** وصاق عنها
شراي عن سكنها **م** نصيبها **شراي** من دار الميت او خاف على ما لها فيه **م** انتقلت **شراي** لان هذا
الاقتال بعدد ولو اسكنوها في نصيبهم باجوة وهي تقدر على ادائها لا تنقل وفي
الكتابية تعيين الموضع الذي تنقل اليه في الوفاة اليها وفي غيرها اليه **م** ولو مات
في السفر **شراي** مصر **م** وقد كان مع امرائه او ابائهم **شراي** طلقها طلاقا بايها فيه **م**
وبينها وبين كل من مصرها ومعهدها مسيرة سفر فغلبها ان تعد في المصر **شراي**
عند ابي حنيفة **م** ولا يخرج المحرم حتى تخرج **شراي** من عدتها **م** واجازاه قبله **شراي** الخروج قبل
الفراغ فيه بالسفر او لو مات في الحضر لا يخرج اتفاقا وهذا المصير لانه لو مات في مفاز
او طلق فيها ففي الجحار ان ماتت رجعت الى مصرها وان ماتت معت الى مقصد
سوا كان معها محرم او لا اتفاقا خوف الهلاك والقربة التي تقدر على المقام بها
كالمصير في الحكم في قوله او ابائهم لانه لو طلقها رجعتا في لا تقارن زوجها
اما اذا طلقها رجعتا في منقحها فليس له ان يسافر بها قبل الرجعة من الحضر

وبين

مفيد بان يكون بينها وبين معصدها مائة سفر وكذا بينها وبين منوطها لان كلا
منهما لو كان دون مدة السفر خرج الى ايهما شاء اتفاقا او كان احدهما مدة السفر
والاخر دونها خرج الى الذي دونها اتفاقا وفيه بالحرم لانه لو انعدم الخروج
اتفاقا لما ان المحرم عليها انشا السفر في العدة وهذا ليس باتفاق لان الطلاق
وقع عليها وهي مسافرة فيخرج مع المحرم وله ان تأخير العدة في المنع من الخروج
اقوي من تأخير عدم المحرم الا ترى ان العدة تمنع مطلقا الخروج وان قل لعدم
المحرم يمنع السفر فقط وعدم المحرم اذا كان مانعا من السفر فالعدة اولى واما
رخص ما دون السفر لانه ليس باتفاق الخروج بل هو بقا على الخروج الاول وهي
هنا مشبهة باعتبار انه سفر فخرج الخروج **فصل** في بقاء النكاح **م** وتقدر
اقل الحمل بستة اشهر **شراي** لقوله تعالى وحمله **م** فضاله **شراي** بثلثين شهرا وقوله تعالى
والوالدان ينصفن اولادهن حولين كاملين **م** وتقدر اقل **شراي** اي مدة الحمل **م**
بستين لا اربعين **شراي** قال الشافعي هو اربع سنين لان الضحاك ولدته امه
لاربع سنين بعد ما ثبت ثبته وهو يرضى **شراي** قول عائشة رضي الله عنها
لا يبيح الولد في رحم امه اكثر من سنتين ولو دور مغول ومثله لا يعرف الاسماء
م واذا اقرت بانقص العدة **شراي** اية معتدة كانت **م** ثم حلت بولد لا قبل من ستة
شراي من وقت الاقرار **م** ثبتت **شراي** لظهور كذبها حيث اقرت بالانقضاء ورحمها
مشغول **م** اول ستة اشهر **شراي** ان ولدت ستة اشهر من وقت اقرارها لم يثبت
النكاح لاحتمال حدوث الحمل بنكاح جديد فلم يثبت كذبها فان قيل كيف صح هذا الاقرار
وفيه ابطال حق الولد من النكاح قلنا انها امنية في الاحكام عما في رحمها ويحوز
ابطال حق العين بقول الامن كما اذا اقرت بانقضاء عدتها بطل حق الزوج
م واذا اتت به الرجعية لسنتين او اكثر ثبتت **شراي** نسب الولد **م** ما لم تقب بانقضاء
شراي انقضاء العدة **م** وكان من اجها **شراي** لان الزنا متصف عن المسلم ظاهرا فيحمل على ان
العلوق وقع بعد الطلاق فان قيل انتفاء الزنا ممكن بغير هذه الجهة بان يخرج
زوج اخر بعد انقضاء عدتها فيكون الولد منه قلنا لا نقا اسهل من الابتداء
فكان اولى فيك بعد ما اقرت بانها لو اقرت بانقضاء العدة هو كما قالت اذا
كان في مدة فصيح لثلاثة اشهر **شراي** اقل **شراي** اذا اتت بالولد لا قبل من سنتين
م ثبتت **شراي** نسب لوجود العلوق في النكاح او في العدة **م** وبات **شراي** من زوجها لا نقض
عدتها بوضع الحمل ولما احتمل كون العلوق قبل الطلاق ومعه لم يصح من اجها
بالنكاح فان قيل لم يجعل مواعدا عمل الوطئ على وجوده بعد الطلاق لان الحوادث
بحولة على اقرب او اقربا قلنا لان الرجعة بالفعل خلاف السنة ولا يظن بالمسلم
العاقل الاقدام على خلاف السنة فلا يحمل عليه مع امكان غيره **م** او الميتة **شراي**
اي اذا اتت المعتدة عن طلاق باين بولده **م** لا قبل منها **شراي** من سنتين **م** ثبتت **شراي**
لاحتمال قيام الحمل وقت الطلاق فيثبت احبا للولد **م** او لما **شراي** لو اتت به لتمام
سنتين من حين الفرقة **م** ثبتت **شراي** نسب لحدوث الحمل بعد الطلاق فيثبتا لان وطي
الميتة حرام في العدة **م** الا با دعاية **شراي** بان يدعي زوجها نسب الولد فيثبت حمله

هذا هو الحق في النكاح
 في النكاح لا يثبت الا بالثبوت
 في النكاح لا يثبت الا بالثبوت
 في النكاح لا يثبت الا بالثبوت

لدعواه على انه وطئها في العدة بشبهة وفي التبين هذا ما ذكره وفيه نظر لان
 المتبوتة بالثلاث اذا وطئها الزوج بشبهة كان شبهة الفعل وفيها لا يثبت النسب
 وان ادعاه بعض عليه في كتاب الحد ودخل بشبهة تصدق المرأة اذا ادعاه الزوج
 هذه روايتان **م** واذا كانت هذه من المتبوتة **م** صغيرة **م** تمام عليها **م** فان بولدت بيبته
 الى ستين **م** اي ببيت ابو يوسف الولد الى احدى هذه المدة **م** او رجعية **م** اي لو كانت
 الصغيرة مطلقة طلاقا رجعيا **م** فالي سبعة وعشرين شهرا **م** اي ببيت ابو يوسف
 ولها الى هذه المدة لانه جعل من اجبائها وحملها في عدتها وهي ثلاثة اشهر وبيت بعدها
 في الستين **م** وانما **م** اي نسب ولد الصغير **م** اذا انت به لاق من سبعة اشهر فيها
م اي في المتبوتة والرجعية **م** او سبق في عدتها **م** زوجها اي لو كانت الصغيرة معتدة
 عن الوفاة فجات بولد **م** فالي ستين **م** اي ببيت ابو يوسف نسب ولها الى ستين **م**
 وانما ان انت به لاق من عشرة اشهر وعشرة ايام **م** اعلم ان الخلاف في فيما اذا **م**
 سكت الصغيرة ولم تدع حبلها ولم تقرب انقضاء عدتها اما اذا ادعت صارت معزة
 بانها بالغة وكانت في نسب ولها كالكبيرة او فرق ببعض العدة بعد ثلاثة اشهر
م حبان بولد لاق من ستة اشهر ثبت نسب وان ولدت لستة اشهر او اكثر لم يثبت
 سواء كان رجعا او بابا اتفاقا لان عدتها ثلاثة اشهر بالنسب ومضيها كاقرار
 الكبيرة بمضي عدتها **م** في المسائل السابقة ان الكلام في المراجعة وهي قابضة
 للحبل فحتمل ان تكون حاملا قبل الطلاق او الوفاة فيكون انقضاء عدتها بوضع الحبل
 وتحتمل انها حبلت بعد انقضاء عدتها بثلاثة اشهر في الطلاق واربعه اشهر
 وعشر في الوفاة فاذا وقع النكاح في الا انقضاء جعل عدتها غير منقضية فثبت
 نسب الى ستين كما في البالغة ولما ان صغيرها ثابت بيقين وهو مناف لحملها فلا
 يزول بالاحتمال وهو ثابت بيقين فحكم بمضي عدتها بثلاثة اشهر في الطلاق والوفاة
 اشهر وعشر في الوفاة وحمل الحبل على انه حادث بعد مضيتها فلا يثبت النسب **م** واذا
 لم تقرب معتدة الوفاة **م** التي اعندت لوفاة زوجها بانقضاءها **م** اي بانقضاء عدتها
 ولم تقرب بالحبل ايضا **م** فانت به تمام عشرة اشهر وعشرة ايام **م** انما **م** اي ببيت
 من زوجها وقال زفر لا يثبت هذا الخلاف فيما اذا كانت معتدة الوفاة كبيرة
 لانها لو كانت صغيرة فنسب ولها انما يثبت اذا انت به لاق من عشرة اشهر وعشر
 ايام عند ابي حنيفة رضي الله عنه ومحمد كاسبق في عدم الاقرار لانها لو اقرت
 بانقضاءها لا يثبت اتفاقا وفي تمام عشرة اشهر وعشر ايام لو انت به لاق منها
 يثبت اتفاقا له ان حبلها لم يكن ظاهرة بالنسب انقضاء عدتها بمضي اربعة
 اشهر وعشر وثبتت بمضي عدتها باقرارها بمرات بولد لا يثبت نسبها فاولي
 ان لا يثبت فيما نحن فيه لان الثابت بالنسب اقوي من الثابت باقرارها ولنا ان
 انقضاء عدتها بالتمسك مشروط بعدم الحمل وذا انما يعرف من جهتها فلا يحكم بانقضاء
 عدتها ما لم تقرب فلما ولدت في مدة يمكن ان يكون العلوق من زوجها قبل موته
 يثبت نسب منه حلا لا مرها على الصلاح **م** واذا انت به معتدة الوفاة **م** وكذا
 الورقة في الولادة **م** فتبوت **م** اي تبوت نسب مشروط عند ابي حنيفة رضي الله

عند شهادة رجلين او رجل وامرأتين شرعي ولادتها قيدنا بكذب الورقة لانهم
 لو اقروا بالولادة يثبت النسب لانهم قايمو مقام الزوج ولو اقر الزوج بها لثبت
 النسب فكذا لو اقر **م** الا ان يكون حبل ظاهر او اعتراف **م** لو كان بالمرأة حبل
 ظاهرا او اقر الزوج حال حيوتها بالحبل يثبت نسبها بلا شهادة رجلين وامانة شهادة
 القابلة فلا بد منه لعين الولد اتفاقا لاحتمال ان يكون الولد غير هذا المعلق وانما
 الخلاف في ثبوت نفس الولادة بقول المعتدة فعند ابي حنيفة يثبت اذا قادت
 بمو بد من ظهور حبل او اعتراف وعندهما يثبت بشهادة القابلة **م** وانما **م** بواحدة
م اي بشهادة امرأة واحدة مسلمة عادلة بولادة لان الفرائض وهو ان تتعين
 المرأة للولادة الشخص واحد قائم بقيام العدة والفرائض ملزم للنسب وانما احتجيم
 الى تعين الولد فشهادة القابلة كافية فيه وله ان الا لزام على العين لا يجوز الا
 بحجة واما عند ظهور الحبل واقرار الزوج فلم يحجج الى الشهادة لان النسب ثبت قبل
 الولادة والعدة معصية باقرارها بوضع الحبل فلم يبق فرائض وكذا الخلاف لو كانت
 معتدة عن طلاق **م** وانما **م** الزوج الولادة **م** والطلاق المعلق بالولادة لا يقع فشهادة
 واحدة **م** اي **م** اذا قال لامرأته ان ولدت فانت طالق فشهدت بولادة **م**
 لا تطلق عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال لا تطلق لان الولادة مما لا يقلم عليه
 الزوجان فشهادة المرأة معقولة فيها فكذا فيما يتعلق بها وله انما ادعت تحت غلبه
 فلا يثبت الا بحجة تامة والطلاق مستغن عن الولادة ذاتا فلا يلزم من فوطا فيها
 بولائها فيه كما اذا استوى مسلم حاكم فشهد مسلم بانده بحجة مجوزي فثبت شهادته في
 حرمته اكله ولا يقبل في الرجوع على البائع **م** وان اقر بالحبل **م** ثم علق طلاقا بالولادة
م اي طلق من غير شهادة امرأة **م** اي عند ابي حنيفة لان اقراره بالحبل اقرا بما يقضي
 عليه وهو الولادة وقال لا تطلق الا بشهادة القابلة لانها مدعية للحث فلا بد لها
 من حجة وهي شهادة امرأة **م** واذا تزوجها فانت به **م** اي بالولد **م** لاق من ستة **م**
 اشهر من وقت تزوجها **م** لم يثبت نسب منه **م** اولست **م** اي ان ولدت لستة اشهر
 فصاعدا **م** يثبت ان اعترف الزوج بالولادة او سكت لان الفرائض قائم وانما
 الولادة حال قيام النكاح **م** يثبت بواحدة **م** اي الولادة بشهادة امرأة وبشهادة
 امرأته حتى لو نفاه الزوج بلا عن **م** فصل في النفقة **م** ويجب للمرأة نفقة
 كانت او كافرة صحيحة كانت او مريضة على زوجها بالنفقة والكسوة **م** ولو له
 نفقا على المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف **م** والسكنى **م** لقوله تعالى
 اسكنوهن من حيث سكنتم **م** بتسليم نفسها في منزل زوجها **م** فمقد بد لانها لو لم تن في
 الي بيت زوجها لاستحق النفقة وهو رواية عن ابي يوسف ومختار بعض المتأخرين
 لكن في ظاهر الرواية يجب لها النفقة اذ ابطا لها الزوج بالانتقال فانها سكت عنها
 ايده معني لكن القصير وجد من جهة الزوج حيث ترك النقل فلا يوجب بطلان
 حقها فان طالها به واستغنى لاستغنى امرها فلها النفقة ايضا وان امتنع بغير
 حق فلا نفقة لها كذا في الدخيرة ذكر في الكافي الفتوى على ظاهر الرواية
م على قدر حاله **م** لقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته فلو كان الزوج مصورا

من جعله ليجعل الاحتباس رافيا حكا وان لم يفت من حبسها ايضا ومجها محوم لان زوج
مسقط **ترى** اذا جتمع مع محرمها ولم يكن زوجها معها فلا نفقة لها عند أبي حنيفة
وضوا الله عنه **ترى** ان قال ابو يوسف لها نفقة الحضر والسفر وفي الدخيرة
هذا اذا جتمع بعد تسليم نفسها لانه لو جتمع قبله فلا نفقة لها اتفاقا فيد بوله لان زوج
لان زوجها لو كان معها في السفر لم تسقط نفقتها اتفاقا لا في يوسف انها مستغولة
بأداء العوض فلا تكون ناسرة وله ان احتباسها عليه فان من حبسها فسقط نفقتها
ولو مرضت في منزل **ترى** ان منزل الزوج لم يسقط نفقتها لان الاحتباس المقتضي
الى بعض المقاصد قائم وهو استئناسه بها وحفظها من تركه وعبر ذلك والمانع من الاستئناس
عادر فاشبه الحبيب وفي قوله مرضت في منزلها اشارة الى انها لو كانت مريضة في
منزلها فلا نفقة لها لكن ذكر في الدخيرة ان مرضت في منزلها فلا نفقة لانها غير
مناقة نفسها من الزوج يعني **ترى** واذا قضى القاضي على الزوج بنفقة الاعسار
ثم ايسر حاله ثم **ترى** ان نفقة الاعسار او بالعكس **ترى** ان لو كان قضى لها
بنفقة الاعسار ثم اعسر زوجها فسقطت النفقة المعتبرة بقضائه بنفقة العسر لان القضاء
بالنفقة كان باعتبار حاله فيبتدل بتبدل حاله **ترى** ونسقطها **ترى** نفقة الزوج عن الماي
ترى عن زحان لم يفتق فيه عليها **ترى** الا العوض الا ان يكون القاضي فرض لها النفقة
ترى او صلح **ترى** ان يكون الزوجان متصاحبا عن النفقة المأهولة على مقدار معلوم فلا تسقط
فيلزمه القاضي بالمعروضة وبما صاها عليه وقال الشافعي لا تسقط وقد بان نفقة
الزوجة لان نفقة القرب تسقط بمضي المدة اتفاقا **ترى** ان النفقة بدل عن احتباسه
ايها فيكون دينا عليه بلا قصاص كالاجرة ولما ان هذه صلة يجب تقدير الكفاية عند
الاحتباس كورق القاضي في بيت المال والصلة انما تملك بالتسليم حقيقة او تملك
بالقضاء او الرضا وبوت احدهما بعد القضاء **ترى** يعني اذا قضى القاضي على الزوج
بنفقة ومعنى عليه مدة فان او ماتت هي تسقط النفقة عندنا وقال الشافعي لا تسقط
وكذا الخلاف فيما اصطلحوا عليه له ان يدين فلا تسقط كسائر الديون ولما انها صلة
وهي وان تكدت بالقضاء لكن لم يمتد بدو قضائها حكما ببقاء حال الحياة نقل الى
تاكدها وحكما ببقائها نظرا الى عدم تمامها اعمالا بالليلين اعلم ان هذا الحكم فيها
اذا فرض القاضي النفقة ولم يامر بها بالاستدانة اما لو امرها بالاستدانة واستبدانها
لا تسقط النفقة بموت احدهما هذا هو الصحيح لان للقاضي ولاية عامة واستبدانها
عليه بامر القاضي كاستدانة الزوج فلا تسقط بالموت كذا في النهاية **ترى** ولو عمل نفقة
سنة ثم مات احباز الاسترجاع بحسبه **ترى** ان قال محمد بن حبيب لما مضى الى وقت الموت
سوا كانت النفقة قايمة او مستهلكة وبأخذ الورثة ما بقي منها وقال لا يفتقر منها
بشي ولو كانت هالكة من غير استهلاكها لا يفتقر اتفاقا ولو عمل نفقة الاجنبية
لزوجها فانت قبل ان تزوجها فله ان يفتقر اتفاقا من الحقايق وعلى هذا الخلاف
الكسوة له ان نفقتها كانت عوضا عن احتباسها فيبطل العوض بقدر ما فات العوض
ولما انها كانت صلة فامض بها قطرها فضاوت كالسنة المعقودة ولا يجمع فيها
بعد الموت **ترى** واذا ات المبانة بولد لا كن من سنتين ولم تقربا نقضا عند

فقد

وقد استوفى النفقة **ترى** ان اخذت نفقة العدة في هذه المدة **ترى** ابو يوسف
يعدم الرد عن ستة اشهر **ترى** ان لا تقرب المبانة عليه شيئا وقال لا ترد عليه نفقة
سنة اشهر **ترى** انما ما معتد به ظاهرهما لم تقربا نقضا عدها وحملها ان كان من زنا
لا يبطل نفقتها وان كان من تزوجها بزوج اخر تبطل لان تزوجها كاقاربها
بالا نقضا فلا يرد الماحوز بالشك ولما ان حملها على الزوج لا على الزنا
حالا حالها على الاحسن فتقدم ولا تفرق بالا عسار **ترى** ان نفقتها بل يوزن
الزوجة بالا استدانة **ترى** ان يفتقر طعنا بالدين **ترى** حمل عليه **ترى** ان الزوجة
على الزوج بد لك الدين او ترجع به على تركه ان مات وفي شح المختار اذا كان زوج
المعسرة معسرا وطاهر من عسره او اج موسر يوم الابن والاخ بالانفاق عليها
ويرجع به على الزوج اذا ايسر ونحو كل منهما اذا امتنع فتبين بهذا ان الادانة
لنفقتها يجب على من كانت يجب عليه نفقتها ولو لا الزوج وكذا يفتق على الاولاد
الصغار لمعسر من كان يجب عليه نفقتهم ولو لا الاب لم يرجع به على الاب اذا ايسر
بخلاف نفقة اولاده الكبار حيث لا يرجع عليه بعد الياسر لا بها لا يجب مع الاعسار
فكان كالميت كذا في البيتين فيد بالامر لانها لو استدانت بغير امر القاضي ليس لها
الاحالة ولا الرجوع وقال الشافعي يفتقر ان طلبته فيدنا بالخير عن النفقة لانه
لو عجز عن المهر لا يفتقر اتفاقا **ترى** انه عجز عن امساكها بالمعروف فيكون القاضي
متناجيه في الترخيع باحسان ولما ان في الترخيع ابطال الحق الزوج بالكلية وفي
الا استدانة رعاية للميتين فيصار اليها لا الى الترخيع قال صدر الشريعة علمانيا
استحبوا ان ينصب القاضي نايبا شافعي المذهب يفتقر بينهما لان دفع الحاجة
الدائمة لا يتيسر بالاستدانة ولا يوجد من يقرضها وعنى الزوج امر متوهم فالشرف
صار ضروريا اذا طلبته هذا اذا كان الزوج حاضرا وان كان غائبا لا يفتقر
لان عجزه غير معروف حال غيبته وان قضى بالتخفيف لا ينفذ قضاؤه لانه
ليس في مجتهده فيلزم ما ذكرنا ان العجز لم يثبت كذا في النهاية **ترى** واذا كان للغائب
مال مودع او مضاربة او دين وعلم القاضي به **ترى** ان المال وبالنكاح او عرق
بما **ترى** ان المال والنكاح **ترى** من هو اي المال في يده يقرض فيه **ترى** القاضي نفقة
زوجته وولده الصغير والديه اذا كان من حبس حقه **ترى** اما العوض اذا علم
القاضي فلان عله حجة يجوز له القضاء به في محل ولا يشه واما اذا عثر فخوا
بالمال والنكاح فلا يتم اقروا بان لها حق الاخذ بما في ايديهم واقر اصحاب
المذهب مقبول في حق نفسه فيقع القضاء عليهم او لا تتركيري الى الغائب فان
قبل لو حضر الدائن مودعا للغائب واعترف بالوديعة والدين لا يوزن القاضي
بأداء الدين فلم امر القاضي بالنفقة قلنا انما امر القاضي بنفقة لانها واجبة
قبل القضاء وكان لم اخذها بدونه فيكون القضاء اعانة لم لا فضلا لان
القضاء الزام امر لم يكن لارضا قبله فلا يكون هذا القضاء قضا على الغائب
وليس كذلك سائر الديون **ترى** ان نفقة الزوجة والولد والوالد الدنا حازرا
عن نفقة سائر الحارم لان نفقتهم انما يجب بالقضاء لان وجوبها مجتهد فيه فيكون

الفتوي او وقع اي قسم سني اجبر الاب والوصي والولي على احدى ثلاثة اقدار على
تاديبه وتعليمه وعن الحادية عند الام واحدة حتى يحضر لان الام اقدر على تاديبها
باداب النساء وعند عليهما اي عن الام واحدة حتى تنهي والولد اي يكن ولد المسلم
عند الذمية حتى يخاف ان يالف الكفر اي اذا خيف عليه ان يحفل الا بدين وبالف الكفر
فالاخذ منها او ينفذ الله ولا حق للامة وام الولد فيه اي في حق الحضانة قبل العتق
لان الحضانة من باب الولاية وليسا باهل طاهم وادام يكن له اي للصبي من اهله
امراة فاختص فيه الرجال قدم اقربهم بغير نصيب فقدم الاخ لاب وام على الاخ لاب
وتقدم ابنه على ابن الاخ لاب وعلى هذا وفي الكافي لا توضع الا بتي عند مولد العتاقة
ولا عند عصبتها غير محرم ولو لم يكن عصبتها المحرم امينا لم يفسد بغيرها الحاكم عند امراة
امينة وان لم يكن له عصبة يدفع الى الاخ لام ثم الى ولد ثم الى العم ثم الى الخال الاب
وام ثم لاب ثم لام لا يولد ولا ية عند اي حصة في النكاح ولا يخرج الاب بولده
قبل الاستغناء اي استغناء بولده من الحضانة لا يظل حق الام في الحضانة ولا الام
اي لا يخرج الام من المصير بولده لانه يتصور الاب الا الى وطنها الذي تزوجها
فيه المهر منده اي اخر اجها بولده انا يجوز بامر من جميعا كون المقصد وطنها وكون
تزوجها فيه كما اذا تزوج امرأه بالشام فقدم بها الى الكوفة فولدت منه ثم طلقت
وانقضت عدتها فلها ان تخرج بولدها من غير رضا الاب حتى لو كان وطنها بالشام ولم
يكن تزوجها فيه او كان تزوجها فيه ولم تكن من اهل الشام ليس لها ان تخرج الى الشام
ملاذ او الحوب اي ان كان وطنها في دار الحوب وقد تزوجها فيها وهي حرة بعد
ان كان مسلما او ذميا لا يخرج الام بولده اليه لانه يالف الكفر ولو كانا حريين فلهذا ذلك والله اعلم

باب العتق

وهو قوة حكمة يصير بها اهلا للحرية فان الشريعة تعي في ملك راي في مملوك المعتق
فلا يصح من العبد ادلا ملك له قيد به لان عتق ملك الغير غير صحيح وما مصاف اليه
اي الى الملك كما اذا قال ان ملكك عبد فهو حر من قادر على التبرعات فقهه لان
العتق تبرع ولا يصح من لا يقدر عليه كالصبي والجنون بصريحه اي بلفظ يدل على
العتق وصنعهم كات حوا ومعتق او حردك او اعتقت وهذه الالفاظ موصوفة
للاعتاق شرعا وعرفا فلذلك استغنى فيها عن النية ولو قال عيت به الكلب او الخوص
عن العمل لا يصدق فضلا الا ان يقول حردك عن العمل فحينئذ يصدق او يا حريق
او يا حرا انما ثبت بها العتق لان النية لا بد الوصف يقتضي ثبوته واشتائه ممن
جسته ثبت تصديقه له الا ان يكون عليا فلا يعتق لان الحرا والعتق اذا كان
علاه انما يراد به الذات لا الوصف حتى يسهل حرام قال يا اذاد او بالعكس يعتق
لان ما ناداه باسم علمه او وجعل راي بغير اعتاقه بقوله وجعل حرم او راسك
او رقتك ونحوها مما يعبر به عن جميع البدن لا يدك او رقتك اي لا يصح العتق بلفظ غير
بقوله يدك حرم ونحوه مما لا يعبر به عن جميع البدن وبالكافة اي لا يصح العتق بلفظ غير
موضوع للعتاق بل محتمل له كقوله ملك لي عليك ولا سبيل اي لا سبيل لي عليك
واخرجه من ملكي واشاطها فان عدم ملكا لولي وفي السبيل عنه محتمل ان يكون

بالاعتاق

بالاعتاق او ينقل الملك الى غيره ببيع ونحوه ان نوي العتق فقهه لان احد المحتلين
في الكفاية لا يعتق الا بالنية ولا يعتق بلا سلطان راي بقوله لا سلطان لي عليك
مطلقا اي نوي به العتق او لم ينولان السلطان عبارة عن اليد وفي اليد لا يمتلزم بقي
الملك كما في المكاتب واما في السبيل مطلقا فستلزم بقي الملك لان المولى على المكاتب سبلا
م وقوله انت لله ليس باعتاق عند اي حصة روي عنه وقال لا يعتق به لان الام لا يعتق
وخصوص الملك سبلا يكون بن وان ملك العبد عنه فيكون اعتاقا وله ان العبد قبل هذا
القول كان لله لان الاشياء كلها لله تعالى يحكم المطلق فيكون احارا لا افتاق ولو قال
لعبد هذا مولاي او مولاي اي قال لامة هذه مولاي او مولاي عتق لا فيه
وصفه بولام العتاقه فيثبت العتق وان لم ينو كالتصريح فان قلت لم يقين هذا المعنى
ولفظ المولى مستعمل حقيقة في مولى الموالاة وفي معنى التناصر لقوله تعالى وان الكافرين
لامولى لهم وفي معنى ابن العم لقوله تعالى واني حقت المولى من وراي اي حقت من ابن عمي
قلنا لا يحمل هذا على مولى الموالاة لانه عقد ثابت باثنين لا يفرد واحد باثنائه ولا معنى
التناصر لان المولى لا يستصير بملوكه عادة ولا على ابن العم لان الكلام مفروض في العبد
المعروف بنسبه ومما يلحق بالاصح قوله وهبتك لنفسك وبعتك نفسك لان هذا يقتضي
زوال الملك الى العبد فيعتق بلامته ولا يتوقف على قوله واما لو قال بعتك نفسك بكذا
فانه يتوقف على القول لا يابا اي وبيا اي هذا معطوف على قوله بالكافة اي لا يصح العتق
اذا نادى عبده بهذا من اللغتين لان المولى وصفه في هذا النداء بوصف لا يمكن اعتاقه من
جانبه في الحال فعمل ان مراده فيه مجرد الاعلام ومحمل توصيته على الاكرام بخلاف قوله
يا حرا لانه قادر على اتيان الحرية فعمل ان مراده استحسانه وتحقيقه وصف الحرية فيه
وقوله لن راي لعبد لا يولد مثله لانه اي مثل العبد مثل المولى لكون العبد الحر منه
سبلا هذا اي عتاق عند اي حصة روي عنه وقال وهو قول الشافعي ليس باعتاق
وعلى هذا الخلاف لو قال هذا ابني وجدي وقيل لا يعتق في قوله هذا جدي اعتاقا لان
موجه في الملك انما ثبت بواسطة الاب وهي غير ثابتة ولا يتصور تصحيح كلامه في المعدم
وقيد بقوله لا يولد لان العبد لو كان يولد لمثله عتق عليه اعتاقا وثبت نسبه منه
ايضا ان كان مجهول النسب وفي الكافي للعلامة السبني لا فرق في هذا بين ان يكون حليا
او مولدا لان جهة دعوة المولى باعتبار الملك وحاجة المملوك الى النسب وفي الكفاية
انما يصح اذا كان حليا غير ثابت النسب او لو كان ثابت النسب في مولده لا يثبت نسبه من المولى
لهم ان هذا الكلام لغو لا سقالة موجه فصار كقوله اعتقتك قبل ان تخلق بخلاف ما لو كان
معروف النسب وبولد مثله لا مكان توجيه كلامه بان يكون العبد مخلوقا من ماله بالوطي عن
شبهة ولكن نسبه اشهر من العتق فيثبت به ما احتج اليه المملوك وهو الحرية ولم
يثبت ما استغنى عنه وهو الحرية ولذا ان الحرية من لوازم النسب في الملك والا فترار
بالقبح اقرار بكونه مولا فانه قال هو ابني وهو فيلغو من كلامه ما يصح وهو البتة
ويصح ما لا يصح وهو الحرية وليس هذا لقوله اعتقتك قبل ان تخلق لان الاعتاق
قبل الحق اعتاق قبل الملك فيحصل بالكلية وعلى هذا الخلاف لو قال لعبد هذه بتي
وقيل لا يعتق فيه اعتاقا لان المثار اليه ليس من جنس المبي فاحكم بتعلق بالمبي وهو

معدوم وفي الدخيرة لو قال لخلامه هذا عني او هذا اخي يعق ولو قال هذا اخي
لا يعق في ظاهر الرواية لان اسم الاخ مشترك يطلق على المتخذ في الدين كقوله تعالى
انما المؤمنون اخوة وعلى المتخذ في القبيلة كقوله تعالى والى عاد اخاهم هودا والمشتري
لا يكون حجة يدون البيان لا يقال النوة مشتركة ايضا بين رضاء ونسب لان
النوة من الرضاء مجاز فلا يعارض الحقيقة هذا اذا كان ذكر الاخ مطلقا وان فيه
يقوله لاني واخي يعق من غير تردد كذا في الكتابة **م** ولو نواه **م** ابي المولى اعناق
امته بات طالق **م** او سائر الفاظ الطلاق من الصريح والكتابة **م** لا يحكم به **م** ابي
يعتاقها وقال الشافعي يعق لان كلام الطلاق والعناق لازالة نوة ملك فيجوز
ان ينوي العناق من الطلاق كما جازية الطلاق عن العناق في قوله لامرأته انت
حرة ولما ان الطلاق موصوف لان الملك المنفعة وزواله لا يكون سببا لزال
ملك الرقة ولا يجوز ان ينوي من الطلاق العناق واما جواز اعادة الطلاق
من العناق فلان العناق لازالة ملك الرقة وزواله يكون سببا لزال ملك المنفعة
وفي الكتاب قد يقوله نوي اذ عند عدم النية لا يعق اتفاقا وانما وضع في العتق
اذ لو قال لامرأته انت حرة ونوي به الطلاق نطق اتفاقا **م** ولو قال انت مثل الحر يعق
م بلانية لان المماثلة لا تستدعي الشك من جميع الوجوه **م** ومما انت الاحقر **م** لان
في هذا القول اثبات الحرية بطريق الخصم **م** وقوله عدي او حمادي حرا عتاق **م** للبعد
عند ابي حنيفة وقال ليس باعناق لان كلمة او للشك في غير الطلب فلا يعق غير المعين
كما في قوله لعبدية هدم او هذا اوله ان الحار ليس محل الحرية فصار ذكره لغوا كما لو
قال على الف او على هذا الحار فعتق العبد للحرية وكلمة او فوق جبا المشك اذا دخل بين يدين
صاحبين **م** ومن ملك دارم حر منه عتق عليه **م** او كان المالك مسلما او كافرا صابيا او غيبا
م ولا يخص الولادة **م** وقال الشافعي هذا الحكم يخص باذا ملك الاصل الفروع وان غلبوا
او الفروع الاصل وان علوا فبدرهم لان الحرم بدارم كانه من الرضاء لا يعق
عليه اتفاقا وقيد بالحرم لان دارم بدونه كانه الع لا يعق عليه اتفاقا له ان
العتق على المالك من اقوى الضلالت فيخص باقرب القربان وهو الولادة ليشق
الحريته فيه ولما قوله عليه السلام من ملك دارم حر منه عتق عليه **م** ومن اعق لغير الله
م كالشيطان والصنم او كان مكرها او سكرانا عتق **م** لان العتق صدر من اهله مضافا
الى محله فيعتبر قلنوا اسميه جنته واما اعناق المكره او السكران فكذلكها
من سبانه في باب الطلاق **م** ولو اعق الام عتق **م** لان كاجن منها فيعتق بغاها
م ولا يعكس **م** ابي لو اعق الكل خاصة عتق لانه كالمفصل فيما ينفعه ولهذا يعق
الوصية والارث ولا يعق الام لان العتق لم يقع عليها قصد ولا وجه لابقاعه
عليها تبعا لانا متبوعة ولو جعلت تبعا لتبعا لزم قلب الموضوع وانما يعرف مقام
الكل اذا ولدت لاقبل من ستة اشهر من وقت الاعناق وان ولدت لاثمن منه يعق
الا ان تكون معتدة عن طلاق او وفاة قتله لاقبل من سنتين من وقت الفراق فيعتق
الكل وان كان لاكثر من ستة اشهر من وقت الاعناق لانه ثبت سببه منه ومن ضرورة
وجوده وقت الاعناق كذا في التبيين ولو اعق الكل على مال صحيح ولا يلزم

للال

المال لانه ليس باهل لال امر عليه واما حبة الحمل وسببه فانما يقع لكون العدة زنة
على التسليم شيئا فيها والاعناق اسقاط فلا تقتط العدة عليه وهذا صحيح اعتاق
الابق **م** ويتبع الولد الام مطلقا **م** في الحرية والرقة وهي الذين يتبع جوار على الكفر
وامية الولد والديين والكتابة انما خرج ما الام لان ماها مستحق في موضعه وما الاب
عن معلوم **م** الامن المولى **م** يعق اذ ولدت الامه من سيدها يعق عليه لانها حامله لاله
واما ما الامه العتق فلولك سيدها فيغار من ماء الاب فينحسرها الام لما ذكرنا وولد
الحرم المعزور مستثنى من هذا الحكم سبق بيانه في باب النكاح **م** ولو ولدت الحائض جنبا وهي
احري **م** ابي ولدت تلك البنت متاخر **م** فاعتق **م** المولى البنت **م** الوسيط فالسفي حرة تبعا
م ولو سفي عند ابي حنيفة وقال لا يعق السفي قيد باعناق الوسيط لان اعناق العتق
يوجب اعناق الوسيط والسفي اتفاقا لانها تبعا للعليا ولهذا يبيعان في كتابها
واعناق السفي لا يوجب اعناق ما فوقها اتفاقا لهما ان السفي انما يبع للعليا لان
الوسيط يبع لها والنسب لا يكون متبوعه فلا يعق السفي باعناق الوسيط ولله ان السفي
يتبع الوسيط لانها متفرعة عنها بلا واسطة ويتبع للعليا بواسطة فتعق تعق كل واحدة
منها والنسب جاز ان يكون اصلا للاخر بخلاف الواسطة فانه يبع للمكاتب واصل القياس
م ولو قال ابي المولى لامته **م** اول ولد تلدينه حرة فانت به ميتة **م** ثم ولدت ولدا حيا
م فالثاني ابي حري عند ابي حنيفة وقال ليس محررا لان اول الولد لا يقبل العتق لكونه
ميتا فلا يعق ابي لانه ولد فاما ولد **م** ان الحرية لا تلحق الا ابي الحري فصار كانه قال
اول ولد تلدينه حرة فانت حرة وضع في حرية الولد لانه لو قال لامته اذا ولدت
ولدا فانت حرة تعق بالولد الميت اتفاقا من احتيايق **م** واذا خرج عبد لاني دار
الاسلام من دار الحرب **م** مسلما عتق **م** لقوله عليه الصلاة والسلام في عبد الطائف
حين خرجوا اليه مسلمين **م** عتقا الله **م** واعناق حري مثل **م** ابي عبد الحري **م** عتق **م**
بفتح الشاء المثناة بتشديد الميم ابي في دار الحرب **م** باطل **م** عند ابي حنيفة **م** ما لم تخرجه
عن صيغة الجهر من الخلية ابي ما لم يزل الحري بيده عن عبده وقال لا يعق قيد بالحري
لان الذي لو اعق عبده يعق اتفاقا وقيد بالمثل لانه لو اعق عبدا مسلما او دمية
يعتق اتفاقا وقيد بقوله عتق لان المستامن لو اعق في دار عبدا حريا يعق اتفاقا
خلى سبيله او لم تخرجه في الصور الثلاث كلها وقيد بعدم الخلية لانه لو خلاه يعق
اتفاقا وقاية الخلاف انه اذا سلم وهذا العبد في بيده فهو عبده عند ابي حنيفة
وعندهما هو حر لهما ان الحري هل للاعناق والعبد حله فيصير عتاقه كاعتاق المستامن
عبد الحري في دارنا وله ان الاعناق ان الله والحري سبلا تام عليه لونه في بلاد
في دار الحرب وهو سبب ملكه وقام بعد الاعناق مادام العبد في بيده فلا يبع عتاقه
لوجود سبب الملك بعده بخلاف ما اذا كان العبد مسلما فلان الاستيلاء التام وابل عنه
لان المسلم ليس محل الورود الاستيلاء عليه وان كان في دار الحرب وكذا اذا اعتق
المستامن عبده الحري في دارنا لا يكون استيلاءه عليه تاما لان دارنا دار العمة
فيصير عتاقه **م** ولو خرج حرا مسلمين **م** ابي الحري بعد ما عتق عبده الحري وخلاه لو
خرج الى دارنا مسلمين **م** يجعل **م** ابو يوسف **م** ولا له **م** ابي لمن اعتقه في دار الحرب

فما عتاق البعض عتق كله اعلم ان في قوله يبيع في قيمته يعنى عن يميني لاجل فكاك
 رقبته فبذلك لا يباع لاجله يكون حرا مديونا اتفاقا كالعبد الموهون اذا
 اعتقه الواهب وهو معسر فانه يبيع في رقبته الذي لزمه بالعتق وكذا الخلاف في
 عتق الكل اذا كان يبيع لاجل فكاك رقبته كعبد المديون اذا اعتقه مولاه في مرض موته
 فانه كالمكاتب عنده وكالحو المديون عندها كذا في الكافي **م** واذا عتق احد الشريكين
 نصيبه وهو شراي والحال ان المعتق موسر **م** والمعتق في يساره ان يقدر على قيمته
 نصيب شريكه فاضلا عن ملبوسه ونفقة نفسه وعياله في يومه **م** فلا يخفى **م** شراي
 للشريك الاخر عند ابي حنيفة **م** ان يعتق نصيبه ان شاء لان الاعتاق يخرجه عنده نصيبه
 مملوك له **م** او نصيب شريكه لان نصيبه قد باع عتاق شريكه حيث امتنع عليه عليك من غيره
 فصار حانيا على نصيبه **م** او ليس شراي يطلب سعاية العبد له في قيمته نصيبه لان
 ماله نصيب الشريك الاخر احتسب عنده كأمرو صورة التقنين من جمع الحق ما ضمنه
 على العبد لانه ملكه باء الضمان فصار كالكل كان له فاعتق بعضه فينت له ولأبيه
 استغايه فيكون الولاء كله للعتق وفي صورة الاعتاق والاستغايه يكونان ولا بينهما
م واليسار لا يمنع السعاية عند ابي حنيفة **م** وموسر **م** عطف على موسر اي ان كان
 المعتق معسرا **م** فلا يراى الشريك الاخر عند ابي حنيفة **م** ان يعتق او يشتري وقال له الضمان
 مع اليسار **م** شراي للشريك الاخر نصيب المعتق اذا كان موسرا **م** والسعاية مع الاعسار
م شراي له ان يشتري العبد اذا كان المعتق معسرا وليس له ان يعتق نصيبه لان الاعتاق
 غير يخرجه عندها وليس له ايضا ان يضمن المعتق لانه عليه السلام قال من اعتق شقشا
 من عبد جنة وبين شريكه فمقر عليه نصيب شريكه فيضمن ان كان موسرا وليس العبدان
 كان معسرا قسم النبي عليه السلام وعين الضمان للموسر والسعاية للعسر والشركة تنافي
 القيمة اعلم ان اليسار والاعسار معنيين يوم الاعتاق **م** وهو موسر فاعسر
 لا يبطل التقنين وان كان معسرا فليس له حق التقنين **م** ولو شهد كل منهما بعين
 اقر كل من الشريكين **م** على الاخر بالعتق **م** اي على الشريك الاخر سواء كان موسرا
 او معسرا واحدها موسرا والاخر معسرا لان كلاهما يزعم ان صاحبه اعتق نصيبه
 وكان كالمكاتب وحرم عليه استرقاقه فيصد **م** كل منهما في حق نفسه فعتق السعاية
 لهما لان كلاهما ان كان صادقا كان كالمكاتب لكون الاعتاق يخرجه عنده وان كان
 كاذبا يكون كسبد للولي وهذا هو المراد من الاستغايه وانما يجب التقنين اذا كانا
 موسرين او احدهما موسرا لا نكاه الاعتاق **م** وقال ان كانا معسرين **م** شراي لهما لان
 كلاهما يدعي السعاية على الاخر فيصدق في حق نفسه **م** او احدهما **م** اي ان كان
 احدهما معسرا والاخر موسرا يبي للموسر لا للمعسر لان الموسر يدعي عليه السعاية
 والمعسر يدعي عليه الضمان فيثبت السعاية لهما متقينة صدق كل منهما او كذب
 ولا يثبت الضمان لانكار سبيده **م** لا موسر **م** شراي ان كانا موسرين فلا سعاية لهما
 لان اليسار يمنع السعاية عندهما ولا ضمان على شريكه لانه يكره سبيده **م** والولاء لهما
م عند ابي حنيفة لان كلاهما يقول عتق نصيب شريكه عتاقه وولاه له وعتق
 نصيبه بالسعاية وولاه لي فيكون الامر في حقهما على ما اتفقا عليه **م** وقال

انما عتق نصيبه فانكر كل منهما
 بائنه عتق نصيبه فانكر كل منهما
 على صاحبه فالف **م** فالعبد
 شراي عند ابي حنيفة **م** في نصيب
 من شراي كل منهما يبيع في نصيبه
 م مطلقا شراي **م**

موسر

موقوف شراي الولا موقوف الي ان يصدق احدهما الاخر لان كلاهما يبيع الولا على نفسه
 واخته لصاحبه لو عدا انه هو المعتق فيوقف الي ان يتفقا على عتاق احدهما **م** وسواء هما
 شراي سباده الشاهد **م** على الشريك الحاضر يعتق الغائب **م** اي بان الشريك الغائب عتق
م نصيبه **م** من هذا العبد المشترك والعبد يدعيه والحاضر ينكره **م** مردوده عند ابي حنيفة
 ولا يعفى عنها على الحاضر المنكر لان الاعتاق يخرجه وكانت هذه شهادة على الغائب والقضا
 على الغائب غير جائز وقال لا مقبولة لان الاعتاق عتق يخرجه وكانت هذه الشهادة على عتق
 نصيب الحاضر فيقتضي تمام **م** واذا اشتري ابي الرجلان الشريكان **م** ابن احدهما **م** عتق نصيب
 الاب **م** نصيب الاخر غير مضمون على الاب **م** عند ابي حنيفة **م** مطلقا **م** اي سواء علم انه بن شريكه او لم
 يعلم وقال لا يضمن قيد بالشرا وهو فعل اختياري اغارة الي ان الخلاف كذلك فيما اذا ملكاه
 بالهبة او الصدقة او الوصية واختار ابيه عماد اذ ملكاه ملكا حبريا كالورثة ولا ضمان
 فيه اتفاقا وقد شراهما لانه ان بدا الاخر فاستوى ضمنا **م** اشتري القرب نصيبه وهو
 موسر فله التقنين اتفاقا وهذا بالابن اغارة الي ان الخلاف كذلك فيما اذا كان ذوا رحم محرم
 من احدهما واختار ابا عماد اذ ملكا ابن عم احدهما فانه لا يعتق ولا يكون مضمونا اتفاقا وقد
 ينصيب الاخر لان نصيبه لا يعتق اتفاقا لقوله عليه السلام من ملك ذوا رحم محرم منه عتق عليه
 لهما ان شري القرب عتاق **م** اي ليد اشادي به الكارة فصار بالشرا بطلا نصيب شريكه
 فيضمن سواء علمه او لا وله ان الوضاب الشرا الذي هو علة العتق يكون رضا بكمه فصار
 كان الشريك الاخر اذن له بان يعتق نصيبه من ابنه **م** وكذا اذا ورثاه **م** يعني كذا لا يضمن
 اذا ورث الرجلان ابن احدهما كما اذا تزوج رجل امته ابن عمه فولدت ولدا فترمان سيدها
 فوزنه زوجا وابن عم اخوله فان الولد يعتق على ابيه ولا يضمن ابوه لشريكه وان كان
 موسرا وللشريك العتق او السعاية عند ابي حنيفة في صورة الشرا **م** وصفاه **م** اي
 امر الاماها ان يضمنان المعتق نصيب شريكه **م** في الشرا مع اليسار واستغايه مع الاعسار
م قيد بقوله في الشرا لان الاب المعتق لا يضمن في صورة الارث اتفاقا فان كل شقوت
 العتق او السعاية للشريك كان معلوما مما سبق من ان الثابت عند ابي حنيفة للشريك التقنين
 او العتق او السعاية وفي هذه المسئلة لما يفي التقنين عند عرف ان الثابت له العتق والضا
 وكذا كون التقنين عندهما مختصا باليسار والسعاية بالاعسار وكان معلوما مما سبق
 فاي حاجة الي ذكرهما قلت ذكرهما اشارة الي ان الاصلين السابقين لا في حنيفة وصاحبه
 غير مختصين بالاعتاق **م** صورهما بل جاربان في الاعتاق الضيق ايضا كما في هذه المسئلة
م ولو علقوا اي الشريكان عتقه بقرطين متافين في محل واحد **م** كما اذا قال احدهما ان جاء
 زيد عتاقا فخر وقال الاخر ان لم يجي زيد عتاقا فخر **م** وجعل وجوده **م** شراي وجود
 الشرط **م** عتق نصيبه **م** اي نصف العبد بجانا لان الواقع لا يتخلوا عن احد الشرطين **م** وعليه
 السعاية عند ابي حنيفة **م** في الباقي لهما **م** اي في النصف الباقي للشريكين **م** مطلقا **م** اي
 موسرين كانا او معسرين او كان احدهما موسرا والاخر معسرا **م** وبها فاق ان كانا معسرين
م شراي بواقي ابويوسف ابا حنيفة في السعاية لهما في نصف قيمته ان كانا معسرين **م** لا موسرين
م شراي يقول ابو يوسف لا يبي لهما ان كانا موسرين لان اليسار عنده يمنع السعاية **م** وبها
م شراي ابو يوسف بالسعاية **م** للموسرين في ربع قيمته لان المعسر يدعي الضمان على شريكه

والاثر **م**

المدر بر مدبر على حاله **م** وانما عماري جعل محمد الحرة والتدبير شاعرين **م** فيها راي في
العبد والمدبر فيعتق نصف كل واحد منهما ويصير نصف لق مدر بر ايضا لان فوكه
احد كما حواشا افاذا انقسم العتق عليها كاحتمال اليه وتجعل قوله والاخر مدر بر انشاء
ايضا لو كان معطوفا على الانشاء فيقسم عليها اذ لو جعل احدا المطل حق المدر من الكلام
الاول لا يري يوسف ان الاصل في الكلام ان يكون احدا راي **م** لا انشاء لصورة نصيب كلامه
ولا ضرورة هنا ولهذا لو بدأ بالتدبير وقال احدا مدر بر والاخر حرق العتق وتوفي الاخر
مدر بر اتفاقا على قوله والاخر مدر بر لو جعل انشاء الصار العتق مدر بر لان انشاء التدبير في
المدر بر مع فصار مدر بر ويلغوا العتق **م** ولو اعقب احد الشريكين في العبد الذي بينهما
وغير الآخر معا عتق كل العبد اتفاقا **م** ويعرمة **م** راي **م** ابو يوسف بان يضمن العتق على
شريكه **م** نصف قيمته فلا مدر بر راي **م** قال محمد يضمن نصف قيمته مدر بر لان نصيبها
من الاعناق والتدبير في نصيب نفسه الا ان ايقاها معا معذور فيعتق لكونه
اقوى فيضمنه مدر بر ولا يري يوسف حواشيه عند ان العتق والتدبير لم يكن جميعا بل
العتق من الانشاء فبطل التدبير ولو سلم مدر بر الذي حكى بعتقه بعد السعاية **م** ولو
في تمام قيمته كالمكاتب **م** لا قبلها **م** راي **م** قال زفر يعتق في الحال ويبيع في قيمته لان العبد
باسلامه وجبان يخرج عن ملكه فلا يعتد بالخراج بالبيع بعتق العتق في الحال ولا يبيعه
انه لو عتق في الحال وهو مقلنس لتكاسل في السعاية فيضرب به المولى فيقتل عتقه على الا
وعاية للمايين وفي العبد يندفع بصيرورته حواشيه **م** وان علقه بعتقه على صفة **م** كما اذا
قال ان من مرضي هذا او سقوي هذا او الى سنة ونحوها **م** لم يكن مدر بر مطلقا **م** ويجوز
لان الموت على هذا الوجه ليس بقطعي فلم ينعقد لسبب في الحال واما الموت المطلق فكما
قطعا فالمعلق به يكون مدر بر مطلقا وكذا لو علق بعتقه في مدة لا يصل مثله اليها غالبا يكون
مدر بر مطلقا لان الموت كاي فيها لا محالة **م** فان تحقق الجوع **م** راي **م** لو قال انت حرق مو في
م عتق كالمدر بر راي **م** كما يفتي المدر بر من ثلث المال او ان مات **م** راي **م** لو قال انت حرق مو في
او انا **م** يعني ان مات فلان او مت قبله **م** فانت حرق او قبل مو في **م** راي **م** لو قال انت حرق مو في
بشهر اخر فابعد **م** وقال زفر لا يجوز لان علق عتقه بموت احدهما ارها وحده وكان تعليقا
بموت لا محالة فصار مدر بر مطلقا ولنا انه علق عتقه بموته المعتمد وهو ان يكون موته
قبل فلان وهذا ليس بشرط كاي لا محالة لاحتمال ان يكون فلان قبل المولى فلا يكون مدر بر
فكذا اذا علق عتقه بموته المتأخر عن شهر او لومان قبله لا يفتق فلا يكون كالمدر بر المطلق
كذا قال المصنف في شرحه **م** راي **م** على هذا كان ينبغي ان يقول او انا قبله اذ دون هذا القيد
لا يطاق تعليقه لدعاه **م** **فصل** في الاستلاد وهو طلب الولد من الامه **م** اذا انت
الامه بولد من مولاهما فاعتق به بنت شبهه لا بالافوار بوطيها **م** راي **م** قال الشافعي
اذا اعقب في المولى بوطيها ثم انت بولد بنت شبهه منه لان الاصل في تبوت النسب الماشي
وسببه المولى وهو موجود في الامه ولان النسب انما يثبت بالفراس ولا يثبت الفرار
للأمة بالمولى لان المقصود من وطئ الامه قصا الشهوة غالبا ولهذا يمتنع الاشراف
من وطئ نحرها عن وطئ حصول الولد منها وفي قوله تناحوا نكحوا واشاره اليه فلا
فلا يثبت النسب بدون دعوة المولى وعن ابي حنيفة رحمه الله عنه اذا وطئ امه وحصلها

ناقد

ولم يزل

ولم يزل عنها فعليه ان يدعي نسب ولدها وعن محمد بن عيسى ان لا يدعي النسب ذالم يعلم
انه منه ولكن يفتق ولدها وتفتق بعتق موته احتياطا من الجاهل كذا في الكافي فان ولدته
بعده لك راي **م** بعد ان يفتق بولدها ثم نسب ولدها من مولاهما من عترة لانه
لما ادعى الولد الاول يفتق الولد مقصودا منها فصار في حاله وفي المظلمة بين يدين
حان بولد فادعيه يثبت النسب بينهما فان ولدت اخر لم يلزمها الا بالدعوة لانها لم تصر فراسا
لاحدما وان صارت ام ولد لها لانه لا يجل لكل واحد منهما وطيا ولا يملك استقرارها كالمولى
حرم على المولى بالمصاهرة فحان بولد لا يثبت نسب من المولى الا بالدعوة لقوال فراسه
م ويثبت نسب ولدها **م** محمد بن عيسى **م** راي **م** في المولى نسبته من بلالان لان فراسها ضعيف
م ولا يجوز احوالها في احوال ام الولد **م** عن ملكه الا بالعتق **م** لما روي ابن عباس رضي
الله عنهما انه عليه الصلاة والسلام قال انما امراة ولدت من سيدتها فهي معتقة عن دين
منه **م** ويجوز استحبابها واجارتها ووطيها وتزويجها لان الملك قائم فيها فان ولدت من
زوجهها تبعت في حكمها **م** وهو حواشيه فيسرى الي ولدها كالتدبير **م** وتفتق ام الولد **م**
من جميع المال **م** لما روي انه عليه الصلاة والسلام امر بعتق امات الاولاد من غير الثلث وان لا
يعني في دين **م** ولا يبيع في دينه **م** راي **م** لا يبيع ام الولد في ديون المولى للفراس **م** وهي غير
منقومة **م** راي **م** ام الولد لا قيمة لها عند ابي حنيفة رحمه الله عنه وطافقة عند حواشيه لو كان
لها مولى فان عتقها احدها وهو موصوفه لا يضمن نصيبا لآخر وعند حواشيه لهما
انها مملوكة منتفعة بها وطيا واجارة واستحلاما وبانتاع بيعها لا يقطع قوما كالمدر بر الا
ان قيمتها ثلث قيمتها قد لان للمالك في مملوكة منتفعة الاستحرام والاسترباح بالبيع وقضا
دينه من ماله بعد موته وبلاستيلاد فان اثنان وتبقى الاستحرام فقط ولها حصة قيمة
المدر بر ثلث قيمة العتق لان الغاية منه منتفعة البيع فقط وقيل قيمة المدر بر نصف قيمة
وهو الاخر وعليه الفتوى من الحاقين **م** وكذا انها استفادت الحرية من مولاهما بسبب ولدها
لان الولد خلق من المايين فصار جزءا مضافا اليه لكن الحرية لكونها حكما لا حقيقة
ثبت حق العتق في الحال وسقط تقوما حقيقة في المال فان قلت لم يجعل الولد كذلك
قلت لان جزية العتق **م** لو كانت تاكدت بنسبه الي الاب حكم بحريته في الحال بخلاف المدر
لان سبب حرته تنفقد بعد الموت واما انتفاع ببعده في الحال فليحقق مقصود المولى وهو
تيل ثواب الاعناق **م** ولو هلك في او مدبره عند المشتري **م** راي **م** لو باع رجل ام ولده
او مدر برته وقبضها المشتري فملك **م** وفي عن مصنفه **م** عند ابي حنيفة رحمه الله عنه وقال
يجب قيمتها للمولى لانها مقبوضة على سوم الشراء فيضمن كالتق وله ان العتق كان محلا
لبيع فاحتج بضمه على سوم الشراء بحقيقة البيع وعما لا يفتق ان البيع فلا يصح ان لا يفتق
الحاق وكذا الخلاف في المكاتب **م** واذا انت امه فولدت مملوكا **م** و بطل نكاحها بجعلها
ام ولد له وقال الشافعي لا نصبر ام ولد له لانها ولدت من مولاها غير مملوكة له فلا
تكون ام ولد له كما اذا ولدت من الزنا فملكها الراي ولنا ان سبب الاستلاد وهو
الحزب شبه الشابة بينه وبينها بواسطة الولد الثابت النسب موجود هنا بخلاف الزنا
لان نسب الولد منتف فيه وانما وضع في النكاح ادلوا ستولدها بالزنا مملوكا الزاني
لا نصبر ام ولد له اتفاقا على احد فوقيه من الحاقين **م** ولو وطئ جارية ابنه فولدت

للنكر والنصف موقوف وعند أبي يوسف رحمه الله عند النصف للنكر والنصف لها وعند محمد
رحمته الله عند الكل طام ولو ولدت جارية لها وترك ولد هام فادعاه المولى بحكم
أبي يوسف رحمه الله عنده بنو قدامة بن أبي بنون فبني من المديح ويعزبه فبني من أبي بنون
رحمته الله عنده بنو قدامة بن أبي بنون فبني من المديح ويعزبه فبني من أبي بنون
مشر وطبعت له من جن العلو وهاهنا بقدر تلكها ونقص البيع فيها لأن الثابت لأب
المولى فيها كان حق النك والناث للثمن حقيقه الملك فلا يترك الأتوي للنصف وله أن
المالك وحده من في الامم وولد له فبني من المديح ويعزبه فبني من أبي بنون
اعتقها وولد لها **فصل في المكاتب** ومن كاتب عبده على مال فقتل صار مكاتباً فبني من أبي بنون
لأن فيه معنى الالتزام فلا بد من الالتزام ولا يوجب حظ من البدل وقال الشافعي يجب
لقول له تعالى واتوا من مال الله أي من بدل الكتابة كذا وفي عن أبي يوسف رحمه الله عنده وكتا قوله
عليه السلام المكاتب عبد ما بقي عليه درهم والزام الخط بعد الإعجاب غير مفيد والام في الآية
محول على الذن كالام بالكتابة **م** ويجوز بيع المكاتب على أن يودي في كل
شهر مقدراً معلوماً من بدل الكتابة **م** وموجله بأن يودي في كل سنة معلومة **م** ويجوز
حاله أن يبيع المكاتب على مال حال عبده فادعاه المولى بحكم أبي يوسف رحمه الله عنده لا يجوز لأنه ليس
بأهل للملك في الحال فادعاه المولى بحكم أبي يوسف رحمه الله عنده فادعاه المولى بحكم أبي يوسف رحمه الله عنده
معاوضة والبدل فيه كالمق في البيع فكما أن قوم العترة على التمسك في جواز البيع حكماً
هنا مع أن النص في الكتابة مطلق فيعمل بإطلاقه **م** ومن ضمن عاقلاً أي يجوز عقده الكتابة
من عبد صغير يحسن العقد وقال الشافعي لا يجوز عقده لأنه إذا لم يحسن العقد لا يجوز اتفاقاً
لأنه ليس بأهل للقبول والعتد موقوف عليه وهذا الخلاف مبني على أن تصرف الصغير بائن المولى
جائز عندنا خلافاً له وقد مر في باب المحرمات **م** ويجوز بيع المكاتب من يد المولى فيكون أحق بأكابه
لأنه يحصل البذل لنا بحقه إذا ثبت له الحرية يدعيه لوسط في الكتابة أن لا يخرج من البلد
لا يبيع الشوط دون ملكه **م** أي لا يخرج عن ملك المولى ولهذا مبني على أن البذل كان رفاً
م فيصنف ملكه أي المولى مال المكاتب **م** بات لا فده والعقر بوطها **م** أي إذا وطئ مكاتبته لم يرد
عقرها **م** والأرض بحبابة عليها أو على ولدها **م** أي إذا وطئ المولى على مكاتبته أو ولدها
كان أرض الحبابة طام لأن المولى صار كالأجنبي **م** وأن اعتقه **م** أي المولى مكاتبه ينقطع البدل
لأن لزومه كان للعتق وكذا لو أبراه عن البدل بعتق لأن الأبر في معنى الاعتاق فهو المال
يبقى عليه دنياه إذا قال لا قبل لأن هبة الدين مما يرد بالرد فيجعل الكتابة باقية في حق المال
م ولو اختلفا في قدره **م** أي لو اختلف المولى والمكاتب في قدر بدل الكتابة **م** فالقول
للعبد عند أبي حنيفة رحمه الله عنده وقال الجاهل **م** فيبني العقد لأن عقد الكتابة عقد
معاوضة وقابل للفتح فيجوز فيه الخالف كما في البيع وكذا أن العبد يكره ما ادعاه المولى
فلزم من البيع عليه والخالف في البيع ثبت على خلاف القياس فلا يقاس عليه الكتابة مع
أنه ليس كالبيع لأنه مبادلة مال بغير مال **م** ويتصرف في المكاتب كالمأذون ولا يفتح
بمع المولى عن التصرف لأنه يودي إلى ضمير الكتابة من جهة المولى وهو لا يملك ذلك لأنه
من جانبه فليق الصق وهو تصرف لازم لا يقدر الرجوع عنده **م** وبما هو في أن البغض من
باب التجارة ولو شرط المولى أن لا يسافر فله ذلك لأن هذا شرط يخالف عند الكتابة

وتحصل المقصود
م

فيلغو

فيلغو أو لا يفسد به العقد لأنه غير متضمن في أصل العقد **م** ويزوج الأمة لأنه موجب للمهر
فيكون من الأكاية لا العبد لأن تزوجه تنقضي الحال أصروا الفقة والمهر ديناً في رقبته
والأب والمولى في رقبته الصغير كالمكاتب فيمكن ما يملكه المكاتب **م** ولا يزوج المكاتب إلا بأذن
أبي بنون المولى لأنه مملوك ولا يملك مطلقاً **م** لا يجوز للمكاتب أن يملك بالنفس والمال لأن الكا
يبيع محض ليس من التجارة ولا يبيع المكاتب مملوكه على مال لأنه أمانة الملك عن رقبته
وأثبت المال في ذمته وهذا ليس من الكسب لأن ما عجز عنه فيصير ماله لا فدهم دون **م** ويكاتب
أبي بنون المكاتب أن يكاتب عبده لأنه لا يجوز عن ملكه قبل ادعاء البذل فيكون نوعاً من أكتساب مال
م فإن ادعى الثاني أي المكاتب الثاني بدل الكتابة **م** قبله **م** أي قبل ادعاء المكاتب الأول **م** كان
ولاه للمولى **م** لأن إضافة الولد إلى المكاتب الأول مستعذرة لعدم أهلية فيضاف إلى المولى
لأن له فيه نوع ملك **م** إذا ادعى الأول بعد ادعاء الثاني وحق لا ينتقل الولد من المولى إليه
لأنه جعل معتقاً والولد لا ينتقل عن العتق **م** والأقله **م** أي أن ادعى الثاني بعد ادعاء الأول وعتقه
فالولد له لأنه هو العاقد والأهل لذلك **م** ويدخل ولده **م** أي ولد المكاتب من أمته في كتابته
لأن المكاتب لو كان حراً عتق عليه ولده منها وكذا عتق عليه وكذا ولد المكاتبه والمذمبة **م**
وبأحد كسبه **م** أي المكاتب كب ولده **م** وأيضاً إضافة الولد **م** أي عتاق المولى ولده مكاتبه وقال
في لا يجوز لأنه لو جاز لصار الولد أحق بكسبه فيصير ربه أبوه ولأن المولى كان يملك عتق مكاتبه
الذي هو الأصل فالأولى أن يملك عتق ولده الذي يبيع له **م** ولو زوج **م** أي المولى عبده من أمته
م كاتبتا فولدت تبع **م** ذلك الولد **م** أمه في كتابتها **م** تكون هي أحق بكسبه لأن للام رجحاناً على الأب
تبعية الولد جازي لو قبل ذلك لولد يكون قيمته للام **م** والأن بخلاف ما إذا قبلت الكتابة على نفسها
وعن ولدها صغير فقتل الولد يكون قيمته بينهما لأن القول وجدها فبنيها كذا في البيهقي **م** وأن
ولدت **م** المكاتبه من مولاهما نصت على الكتابة أن شأت فأخذت العتق من مولاهما لأنه لا لا يجزي
في مناهما فان مات المولى عتقت بالأسيلة أو سقط عنها بدل الكتابة وان مات من غير وفا
فلا سعاية على الولد لأنه حو لو ولد ولدت ولداً خرو لم يدعه المولى ومات من غير وفا سعي
هذا الولد لأنه مكاتب بعمالة ولولمات المولى بعد ذلك عتق وبطل السعاية عنه لأن حكمه
صار حكم أم الولد **م** والأشياء **م** أي أن لم تضاف المصير على الكتابة **م** عتق نفسها وصارت أم ولده
وأن كاتبت أم ولده جاز **م** لأن الكتابة حصة أخوي لا تخلف الحربة وهي غير منافعة لأميه
الولد **م** وسقط البدل بونه **م** أي بونت المولى لأن كتابتها بطلت وانتهت القابضة في بنائها
لأنها عتق مجازاً من جهة كونها أم ولده **م** وأما **م** أي لو كاتبت المولى مدبراً له جاز **م**
إذا لمناقاة بين التدبير والكتابة **م** فان مات المولى **م** ولأمال **م** أي وأحال أنه لأمال
له غير المدبر **م** فهو **م** أي المدبر الذي صار مكاتباً بغير عند أبي حنيفة رحمه الله عنده أن
شأنه يبيح في ثلثي قيمته أو كل البدل **م** أي أن شأه يبيح في كل بدل الكتابة على نحوه لأن
البدل صار مقابلاً أو لا بكل الرقبة **م** هو **م** أي أبو يوسف رحمه الله عنده ذلك
المدبر **م** بالسعاية في الأقل منهما **م** أي ما قل من ثلثي قيمته ومن بدل الكتابة بقوله منها
بيان للأقل وقبح حالاً لأنه متعلق بالأقل لأن أفضل التفضيل إذا استعمل بالأقل لا يستعمل
بمن أو جعل من يبيح في **م** لأن ثلثيها **م** أي قال محمد رحمه الله يبيح في الأقل من ثلثي قيمته
ومن ثلثي بدل الكتابة **م** أعلم أن الخلاف بينهم في الحيات والمعتدروس مع الثالث في تقي الخار

والثاني مع الأول في المقادير

دينام

قد يقول له ولا مال لانه لو كان له مال غيره وهو يخرج من الثلث عتق وبطل كتابته لانه ان
الاعتاق عتق فلما مات المولى عتق كله ولا فائدة في الخبرين الذين لان العاقل انما
يختار قلمها الا ان محمد او حجة الله عنده حالف في المقدار لان بدل الكتابة كان مقابلا لكتابه فلما
عتق تلك المدينه بجانا بون المولى سقط حصته من بدل الكتابة فبقي الثلثان ولا في يوسف
وحج الله عنده ان البدل وان كان مقابلا لكتابه صورة لكتابه مقابل بثلثي قيمته معي لان المدين
لا يلزم المالك بمقابله ما يفتي عتقه وهو الثلث وله ان الاعتاق يخرج والمدين كان مستحقا
عتق الثلث بجانا ولما كان بعد ذلك صار بدل الكتابة مقابلا لثلثه علمنا ان المولى عتق
ثلثه ونحوه اليه في الباقي حصص العتق وهي المدين والكتابة واحكامها مختلفة فخير بينها
وفي هذا الخبر فائدة لان الناس متفاوتون في اختيار واحد منهم الذين الكثير المولى على
القليل الممل **م** او **م** اي اذا بر المولى مكاتبه جاز ومضى على الكتابة ان شاء والا لم ي
لم يفسد **م** عتقه وصار مديرا لان الكتابة عقد عتق لا مدي في حق العبد وان كان لا يفي
حق المولى **م** فان مات **م** ولا مال له سواء هو يبيع في ثلثي قيمته او ثلثي البدل **م** عند ابي حنيفة
وحج الله عنده لان ثلثه عتق لو لم يمد بر وفي ثلثه مملوكا لان الاعتاق يخرج عتقه فقط من
بدل الكتابة الثلث فمخارجهما ما شاء **م** وقال في اقلها ربع لان العاقل يختار اقل الدينين
خبر **م** ولو كان **م** اي لو كان الشريك كان عبدا بينهما فاعتقه احدهما فضيلة الاخر باق
على الكتابة **م** عند ابي حنيفة وحج الله عنده لان الاعتاق يخرج عتقه **م** ويوجب **م** ابو يوسف
وحج الله عنده **م** على المفق نصف قيمته **م** فانه لشريكه لانه باع عتاق نصيبه عتق نصيبه
لكن الاعتاق غير يخرج فانصف الكتابة لان المكاتب ما دام مكاتب يكون مملوكا **م** ووجب
محمد وحج الله عنده **م** السعاية في الاقل من نصف قيمته ونصف البدل لان المكاتب
كان دابرا بين امرين اما ان يودي البدل او يخرج نفسه فيكون رقاقا والمفق ينبغي
ان يملك نصيبه **م** كذا صار نصفه مكاتب وصار نصف كسبه له ونصفه للشريك فاذا
ادي بدل الكتابة عتق منه ذلك بقدر وسبق فيما بقي من قيمته وليس للمولى ان يطالبه
في الحال ولكن يجعله مما يحب طاقته وقال صار كله مكاتب وكل كسبه له ونصف من
كاتبه نصف شريكه لانه يملكه عبدهما **م** ولو اشترى اياه او اباه دخل في كتابته لان
المكاتب اهل لان يكاتب فيكاتبان عليه كما لو كان حرا فاشترى اياه ليعتق عليه وفي
التيين ذكر الاب والابن هنا وقع اتفاقا لان هذا الحكم غير مختص بهما بل جميع من له
قراية الولاد يدخلون في كتابته تبعاله وفي الكتابة قد يقول دخل ولم يقل صار
مكاتب لانه لو كان مكاتب اصاله لبعث كتابته بعد عتق المكاتب الاصل وليس كذلك
بل يخرج الداخل بعتن الاصل حتى اذا عتق المكاتب تبعه الاب لان كتابته الداخل بطريق
التبع **م** او اذا **م** محرم منه **م** اي لو اشترى المكاتب من لا ولد له لم يدخل في كتابته
م فله بوجه **م** عند ابي حنيفة وحج الله عنده وقال لا يتكاتب عليه ولا يجوز له بيعه كما في
الولاد او وجوب الصلة في كل الكمل وله ان المكاتب كسبه وليس له ملك حقيقة لوجود
ما ينافيه وهو الرق ولهذا لا يفسد نكاح امراته لو اشترىها ومن كان كسوبا وفيرا
يبيع عليه نفقة من له الولاد دون نفقة غيره من القرب والدخول في الكتابة صلة
فخص موضع وجوب الصلة في المحرم اذ في غيره لا يتكاتب عليه اتفاقا **م** او **م**

في رواية
ابن عمر
عن النبي
صلى الله
عليه وسلم
انه قال
لا يبيع
مكاتب
على نفسه
ولا يبيع
غيره على
نفسه

وله وهو معها **م** اي اذا اشترى المكاتب زوجته اليق ولدت منه بالنكاح والولد معها تكاتب
عليه **م** يصير الولد مكاتباً عليه **م** وحرم **م** اي لا يبيعها لانه تابعه للولد لقوله عليه السلام اغتقها
ولدها قد بالمكاتب لان المكاتب اذا اشترى زوجته لا يبيعها لانه تابعه للولد لقوله عليه السلام اغتقها
من الكتاب **م** وان لم يكن معها **م** اي الولد مع الام **م** فله بيعها عند ابي حنيفة وحج الله عنده وقال
لا يجوز بيعها لانه ام ولد له كحرا اذا اشترى ام ولد له ولم معها ولده ولم معها ولده وان القياس كان
جواز بيعها وان كان الولد معها لان كسب المكاتب موقوف بين ان يودي فيقوله وبين ان
يجز فيقوله للمولى الا ان حرمة بيعها بتبعة الولد لما ثبت اذا ثبت المتيق وبدوته لا يثبت
والاصح انه على الفضيل ان اشترى او لا فاشترى احرم بيعها لان الولد تكاتب عليه او لا
يواسطه تكاتب امه اذا اشترى او لا فاشترى او لا لا يجوز بيعها لاشفاق المتيق وهو
تكاتب الولد امه اذا اشترى الولد محرم بيعها عند شرا الولد لوجود المتيق **م** واذا كانت **م**
م عند **م** على حرا او حرة او قيمة نفسه فذلك **م** الكتابة اما في الاولين فلا فائدة من اليتم
واما في الثاني فلان قيمة العبد بمجملته جفا باضمان الدار او من الدناير وقد رال اختلاف
باعتقاق المقيمين والجمالة فيها متفاحشة قد بالمسلم اد الكتابة على الحرا فاسد اذا كان
المولى والعبد مسلمين والمولى مسلم والعبد يمي وعلى عكسه اما لو كانا دينيين بخلاف الكتابة **م**
وان اد **م** اي نحو حكمنا بعتقه **م** بتحقيق الشرط وقال لا يفتق الا بآداء القيمة لان البدل في
الكتابة الفاسدة هو القيمة ولا يفتق المكاتب بآداء غير البدل قد بالمسلم لان الكافر لو كاتب
عبد الكافر على حرم **م** اسم لا يفتق بآداء الحرا اتفاقا لان العقد انعقد صحيحا ابتداء وبعد
الا سلام خرجت الحرة من ان تكون بدلا لان المسلم منوع عن ملكها وملكها بآداء غير البدل
لا يفتق بخلاف ما اذا كانت المسلم عبده على حرة حيث يفتق بآداء الحرا لان العقد فيه انعقد
فاسدا فافتق بآداء البدل المشروط فيه لما فيه من معنى العتق كذا في التبيين **م** وسوفي قيمته
بالغة ما بلغت لان العقد لما ضد لم يردده الى الرق وقد تعدد لتعدد العتق فيه فله
قيمه كالمشتري بآداء فاسدا اذا عتق المبيع قبل القبض ويزاد على المسمى اذ اذ في قيمته عليه
لان العبد راض بالزيادة مخافة بطلان حقه في العتق ولا ينقص عنه المولى لان المولى لم
يرض بما دون **م** وحكم **م** اي ابو يوسف بالعق **م** لادار عنها او قيمتها **م** اي قيمته
عن الحرا لان العين بدل صورة والقيمة بدل معنى **م** والعق بآداء العين **م** اي عين الحرة
معلق بآداء **م** اي موقوف على جعل اداها شرطاً كما اذا قال ان ادبت الى الحرة فانت حرة
م في رواية **م** عن ابي حنيفة وحج الله عنده فحينئذ يفتق بالشرط لا بالكتابة كما لو كاتب على
ميتة او مرقاة لا يفتق الا اذا مضى على الشرط واما عند محمد وابي حنيفة وحج الله عندهما
في ظاهر الرواية يفتق بآداء الحرة صرح بذلك لشرط او لم يصح والفرق بين الحرة والميتة
ان الميتة ليست مال الحرة مال فاسقدا العقد بما لهما **م** وافتق بآداء قيمته نفسه
اذا كاتب عليها لانها هي المبدل وجهها لهما انما اخرجت في فساد العقد لا في اعتبارها
فيه بخلاف ما اذا كاتبه على ثوب حيث لا يفتق بآداء ثوب لان احسانه متناهية ولم
يتبين مراد العاقد فلم يثبت العتق بآداء ثوب **م** والكتابة على عين في يد العبد وهو
من كسبه كما اذا كان عبدا ما ذوقا في الجارة وكسبه قبل الكتابة جازية في رواية **م** عن
ابي حنيفة وحج الله عنده لانها كتابة على بدل معلوم مقدور التسليم **م** وبعثها في حرة

يكن

شراي ان لم يجوز ابو يوسف رضي الله عنه تلك الكتابة في رواية اخري عنه لان المولي كاتبه على
مال نفسه والكتابة انما شرت انما شرت على مال مكتب للعبد بعد العقد اراد بالعين يبيع
بالعين فبده لانه لو كاتبه على درهم في يده وهي كسبه فجازة اتفاقا وكذا لو كاتبه على
درهم معلومة لغيره لان الدرهم في العقود لا يتحقق فعلق العقد بدرهم دين في الدية ففتح
العقد ولو كاتبه على عين في يده غيره ففي ابي حنيفة وجوه الله عنه انها جائزة حتى اذا ملكها
وسلمها حتى وان عجز عن تسليمها ود الى الورق وعني ابي يوسف رضي الله عنه ان تسليم العين
واجب ان اجاز صاحبها العقد وان عجز وجب تسليم القيمة وعن محمد رضي الله عنه انها جائزة
ان اجاز صاحبها العقد او على الف شراي لو كاتبه على الف درهم م على ان يرد المولي عليه
شراي على المكاتب م عبد بغير عينة يجوز شراي ابو يوسف رضي الله عنه الكتابة ففتح
قتمه وقيمة عبد وسط فيبطل منها حصه العبد ويكون مكاتب باق لان عبد بغير عينة
فصل ان تكون بدل الكتابة وينصرف الى الوسط فكذا يصح ان يكون مستثنى وقال لا يجوز ولها
ان العبد لا يجوز استناؤه من الالف لعدم المجامعة وانما المستثنى هو قيمته وهي لا تصح بدلا
فلم يصح استناؤه من البدل فلم يجز عقده للجباله م او على حيوان غير موصوفين بان يبين
حينه ولم يذكر في عدو وصفه كما اذا كاتبه على عبد ولم يبين ان اسودا وابيض جاز في الكتابة
لان الجباله بعد ذكر الجنس تكون بيورة فيجعل في الكتابة لانها مبنية على المساحة وقال الشافعي
لا يجوز لانه معاوضة واشبه البيع فلا يعمل فيه الجباله وانها معاوضة مال بغير مال
فاشبه النكاح فيجعل فيه الجباله كما يعمل في المهر واما اذا لم يبين الجنس كما اذا كاتبه على دابة
فلا يجوز اتفاقا لان الجباله فاحشة اقول عجزا من المصنف انه اورد المسئلة وفاقه
مع انها خلافه اورد في شرحه خلاف الشافعي رضي الله عنه مع دليله من غير نقل بقوله
وهكذا اورد في المكتبة المعتبرة م وكاتبه الموت بطل بقتله مرتد انما يكون مقتولا لاجال
ان تداه عند ابي حنيفة رضي الله عنه لان نصرة فائدة موقوفة عنده فلما قيل في ارتداده جعل
كالميت من حين الرد ولا تصرف للث م ونحوها شراي ابو يوسف رضي الله عنه كتابة المرتد
لان نصرة فائدة نافذة عنده م كصير في العتق لامرض الموت شراي قال محمد رضي الله عنه كتابة
الموتد نصرة فائدة نافذة كصير فان المرفيع موضع الموت لانها صدق منه بعد انعقاد سبب المال
وهو الردة م ولو كاتبه الا في شراي لو كاتب ابن المرتد عبد اسيد م بين ردة اسيد وهلك شراي كونه
مقتولا على الردة م بطلنا ههنا شراي تلك الكتابة وقال زفر رضي الله عنه جاز لان ابن المرتد
ورثة عند القتل مستند الى وقت الردة فظاهر انه كاتب ملك نفسه وان العبد لم يكن ملك
اسيد وقت الكتابة فلا ينفذ عليه عنده ملك حادث بعده كما لو باع عبد غيره ثم اشتراه ولو
كاتبها معا شراي لو كاتب رجل عبده كتابة واحدة م بالالف شراي بالف موصوفة ومشرقة
بانهما ان ادبا عتقا وان عجز او داه الى الورق م حكما بعتقهما باذا الكل شراي لو ادب احداهما
حصته لا يفتق عندنا م لا يفتق احداهما باذا نصيبه شراي قال زفر في العبد من ادب حصته
من الالف يفتق لان كلامهما التزم حصته نفسه لاصحة الاخر فيعتق باذا حصته كما
لو كاتبها على الف كتابة واحدة ولم يزد عليه شرط وانما علق عتقها باذا ايها كل
البدل فلا يفتق احداهما بدون كمال الشرط كما لو قال ان دخلت هذه الدار فانتاحون ان
لا يفتق احداهما بالدخول وحده بخلاف ما استشهد به لان المولي لم يعلق عتقها باذا ايها

فصار

فصار كل منهما ملتزما بعتقه فيعتق باذا ايده او على ان كلاهما من شراي لو كاتب عبده كتابة
واحدة على ان كلاهما من عتقا باذا الاخر عتقا باذا اذا احدهما كل البدل لان كلاهما اصيب في
حق نفسه وكفيل في حق صاحبه فلهما ادب فعلقا لوجود الشرط ورجع على صاحبه بنصيبه
شراي بنصف ما ادب لانه قضى دينا عليه بامره وكان القياس ان لا يرجع لان حالته غير صحيحة
لانها انما تصح بدب من جميع وبدل الكتابة عن جميع كما في او ايل باب الكتابة لكنه يرجع هنا ونص
كحالته استحسانا لان عتقها معلق باذا كل منهما م وعلى الف وحديثه ابد شراي لو كاتب عبده
على الف وعلى ان يخدمه ابد م قدس في الكتابة لان هذا الشرط مخالف لمقتضى العقد م فان
اداهما شراي الالف في هذه الصورة م وهي اكثر من قيمته حكما بعتقه من حين استوداد الفصل
شراي من عتق اسقود اذ المكاتب ما زاد من قيمته على مولاه وقال زفر مسترد فيك بقوله وهي اكثر
لان الالف لو كانت اقل من قيمته ياخذ المولي منه تمام القيمة اتفاقا لانه ان الواجب في الكتابة
النافذة القيمة لا الاكثر منها فيسترد الزيادة منها كما في البيع الفاسد ولنا ان العقد وان
اقضى الاستوداد لكن اداه الالف وضع شرط وهو لا يقتضيه لان المشروط وهو العتق مترتب
عليه فلا يثبت حوالا استوداد بالالف م وان عجز عن شراي ان عجز للمكاتب عن ادائه بدل شهر ينظر
الحاكم في حاله م فان كان له دين فيقتضيه شراي الجملة صفة دين اي دين يربح ان يكون مفعولا
او مال يقدم شراي يربح قد ومده م انظر الحاكم شراي لم يجعل ينجزه بل امهله يومين او ثلاثة م
نظر الجالين ولا يزد عليها لان هذه المدة مضرورة لا يذلل العتق كما في شرط الجوار وامهال
المرتد وامهال المديون للقصاص م والاخره شراي لم يكن للمكاتب حصه من ثمنها وصولا الى المال
اليه حكم الحاكم بجزءه م بطلب مولاه م بعتقه م وضع الكتابة م ورده في الورق واخذ المولي اياه
لا يملك عبده فصار الكتابة كأن لم تكن م وبامره شراي ابو يوسف رضي الله عنه الحاكم بتأجيله
بغير شراي اذا عجز المكاتب عن شراي لا يرد الى الورق ما عدا ما لم يرد عليه فحان عند ابي يوسف وقا لا
يرد له قول على رضي الله عنه اذا اتوا الى على المكاتب فحان وعجز عن ادائه بدلها يرد الى الورق ولها
ما روي عن ابن عمر رضي الله عنه ان مكاتبه عجز عن شراي فورد الى الورق وحديث على رضي الله عنه
سأت عن حكم بغيره ولا يدفعه والعاجز عن شراي يكون عجزا عن شراي غالب وان عجز عن غير الشافعي م
فردة مولاه الى الورق برضاه جاز لان الفسخ صار بتراضيها م وان مان عن مال اي اذا مان
المكاتب وبقي له مال م قضيت كتابته منه شراي ادب بدل كتابته من ذلك المال م وحكم بعتقه في
اخر حياته شراي في اخر حرم من اجزاء حياته وما فضل منه يقسم بين ورثته م ولا ينظرها شراي
الكتابة بوق المكاتب وقال الشافعي رضي الله عنه يبطل لان المقصود من هذا العقد العتق فلو بين
اثباته بعد الموت لان العتق قوة والموت عجز فبان ولا اثباته قبله لعدم الاداء ولنا ان
البدل بموته انتقل الى تركته كما يرد المديون فيعتق ككوة منه عن الدين الا انه لا يحكم به ما لم
يصل البدل الى المولي وعناية محقة ومضى ادب منها صارا كاداه بنفسه قبل الموت م او مان
عن مولود في الكتابة شراي اذا مان المكاتب بلا مال وخلف ولد امولود اي كتابته م سعي كالا ب
شراي يبي على جرمه لانه داخل في كتابته وكسبه وجعل اداه كاداه ابيه فاذا ادب حكم بعتق
ايده في احواله وعنى الولد م والولد المستثنى يعني المكاتب اذا اشتري وولده وان دخل
ومان بلا ولم يرد في حاله شراي يجل ادائه بدل الكتابة عند ابي حنيفة رضي الله عنه م والا
يرد شراي ان لم يجل اداه يرد الى الورق عنده م وجعله كالاول شراي قالا الولد المستثنى

مجهول السب وهذا قد المثلث الاخير بين الحكم فيها عند انه تابع لانه في الاول كما في المسئلة
السابقة وقال لا يثبت ولا ولد لها ولاها في هذه الصور لانه لا اولاد لها على مال
الصغير فلا يكون لها ولا يثبت على نفسه وله ان الاول لا يثبت له السب فيكون فعلا محضا في حق الصغير
المجهول السب فيكون الام اشارة بالافناء او الافراد واسد اعلم بالصواب

كتاب الحجابات

اراد بالحجابه هنا الفعل الضار والصاد ومن الجاني على نفس غيره او على طرفه لانه لو صدرت
منه على مال غيره يكون عصبيا وعلى عصبه يكون غيبه وهذا الباب ليس لينا **م** ويقسم القتل الى
عبد ونفسه وخطا وما في حكمه وما هو سبب وكل من هذه الاقسام يفسر في المتن عند بيان حكمه
م فاذا قصده بلاح او ما ناسب في حق الاجزاء كاحتج الحرة ونحوها كان عيدا **م** وفي الحجابية
في ظاهر الرواية في الحد يد وما يشهد كالنفس وغيره لا يثبت الرجوع لوجوب المقاصد وهو الظاهر
عن ابي حنيفة رضي الله عنه اذا قتل بغيره المتيقن او عود لا حدة له فهو ليس بعد محض قيام بقوله
تعالى ومن يقتل مؤمنا مستورا جزاؤه جسيم **م** ولا نوجب الكفارة **م** وقال الشافعي في واجبة لا يثبت
لحمو الام والام في العدا كثر وكان احوج الى التكفير ولنا قوله عليه السلام من كذب عن الجار لكان
فيمن الاسرائيل بابه وعقوق الوالد والدين والفرار من الرضا وقتل النفس عدا والدين العوس **م**
ونوجب له القود **م** راي بالعد المقاصر لا الحاربه بينه وبين الدية **م** راي قال الشافعي رضي الله عنه
في ولي القتل يحسن بين القود والدية يطالب بايها غاب غير رضا القاتل لقوله عليه السلام من قتل
قتلا فاهله بين خير بين ان احووا قتلوا وان احووا قتلوا او احووا قتلوا او لم يرض وان احووا
القتاص في القتل الاية وتاويلها رواه ان احووا قتلوا او احووا قتلوا او لم يرض وان احووا
اخذوا والدية ان رضى به القاتل **م** الا ان يموت القاتل او ينفذ الاولى فيسقط القود لقوات
عمل الاستيفاء في الاول وسقوط حقوقهم في الثاني **م** او يصاحبه على مال برضاء **م** راي رضا القاتل
م في بدل الصلح قليلا كان او كثيرا في ماله على ما اصطلح عليه من قبل او تاجيل العزم وان
لم يذكر اشيا كان المال حال الكفاير المعاد صان عدا لا طلاق **م** او يقطع القصاص بشبهة **م**
كما في قتل الوالد وله عدا **م** في الدية في ماله **م** راي في مال القاتل في ثلاث سنين لانه ما زال
بالقتل ابتداء فاشبهه العدا او يعضوا بعضه او يصاحبه **م** عن بصره فيسقط القصاص
عن كل الورقة لانه لا يخوي فلما سقط القصاص في نصيب غير العاقب والمصاح انقل حتما لا
لا يقطع بلا عوض ولم يجب على القاتل لعدم التزامه **م** فيجب قتلها **م** راي بغير الدية على العاقلة
لانها مال وجب بغير قصد من القاتل فصار كخطا **م** واعلم بالصواب في مرض الموت
يعني صلب القاتل على قتل العبد في مرض موته معتبر من كل المال لا لك **م** راي قال رضي
من ثلث ماله لان ما اعطاه يرضى لكونه غير مقابل بمال فيجوز من الثلث ولنا انه في مقابلة
اعز الاشيا وهو النفس فلا يكون مبرعا **م** وجعلوا شبه العدا في قتل العبد **م** راي في القتل لانا الصلابة رضى
الله عنهم اجمعوا على انه نوع للقتل وفرضوا عليه احكاما وقال مالك رضي الله عنه انه ليس
نوعا له بل القتل نوعان عدا وخطا اذ لا واسطة بينهما كما في سائر الافعال **م** وهو ان يقصد
م راي الصلابة **م** بالانفرد **م** عند ابي حنيفة رضي الله عنه كما في العظم والحشدة **م**
م وقال بما لا يقتل غالب **م** كالسوط والعصا الصغيرة وفي الحجابات هذا اذ لم يوال في الضيق

فان ولى

فان ولى بحيث يقتل بشبهه فهو **م** عدا محض عندنا **م** لانه ان معنى العدا فيه متقاصر
لكونه مستعملا الة صغيرة واما في بحر العظم ونحوه ففي العدا متكامل ومقتضى القتل **م**
كالسيف فحجبه القصاص ولذا ان القتل ليس بالة للقتل واستعمال غير القتل يدل على انه غير
قاصد للقتل فكان ذلك خطأ بشبه العدا **م** ويجب به **م** راي بشبه العدا **م** لانه ان كان هو
محرم **م** والتكفير بقية مؤمنة **م** لسانه **م** باخطا **م** فان لم يجد فيصوم شهرين متتابعين **م**
اي ان لم يجد رقة **م** يجب التكفير بصورة لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فهو رقة مؤمنة
فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين والاطعام فيها عزم مشروط لانه عن مضمون عليه واثبات
البدل بالراي لا يجوز ولا قصاص في شبه العدا لئلا يفتن الشبهة في عده **م** والدية **م** راي في الدية
م المظلة على العاقلة **م** لاجتماع الصلابة **م** راي الله عنهم على ذلك **م** يكون شبه العدا عدا فساد دون النفس
لان الاتلاف فيما دونها من الاعضاء لا يختص بالة وذلك كما في النفس فصار المعترف فيه عدا
تعذر الصلابة **م** واذا روي عودا **م** راي جسيما يقصد بوجهه نكاحا صابة **م** فاصابا ميا او بطله
حويبا **م** راي اذ روي تحضا فله حويبا **م** فاذا هو مسلم فقد اخطا **م** راي في ضلعه في الصورة الاولى
وفي قصده في الصورة الثانية لكن الخطا في الاولى اقوى لانه اذا وقع في الفعل كان واقعا
في القصد ايضا **م** فلا **م** راي ليس في الخطا **م** العدا **م** ويجب الكفارة **م** في الخطا لان فيه اثم ترك
التب في الامور **م** والدية على العاقلة واذا اقبل النائم على غيره فقتله **م** راي النائم ذلك العبد اجري
محرم **م** راي بجري الخطا في جميع احكامه وفعل النائم ليس بعدا ولا قصده ولا خطا لان ترك التبت
انما يصور في القصد والنية لا قصد له **م** واذا جرح برأ او وضع جرحا في غير ملكه فخطا به
انسان **م** راي هل **م** وجب دية على العاقلة لانه لما كان جسيما لا تلاف جعله الشرع كالمختلف
خطا **م** لا غير **م** راي لا يجب فيه الكفارة كما في الخطا به بقوله في عزم ملكه الى انه لو فعله في ملكه
لا يرضى ما تلف به لانه مادون في فعله فامكن مقدر **م** راي بعض غير الادبي يعني ان تلف
بالسبب مالم يكن ادميا كالعروض وغيره فيصير من ماله لان العاقلة لا تقتل الاموال **م**
وتحرم الميراث بالكل **م** راي ميراث القاتل عن المقتول بكل انواع القتل **م** الا بالاسبب **م** وقال
الشافعي رضي الله عنه تحرم الميراث بالقتل بالسبب ايضا لان الشارع جعله كباشر القتل في ايجاب
الصنان عليه فهو من عليه سائر احكامه ولنا انه ليس بمباشر الفعل حقيقة وانما الحكي بالمباشر
في ايجاب الصنان على خلاف القياس صيانة للدم عن الرد في حق الكفارة وحرمات الارث
على الاصل **م** ويجعل عدا الصبي والمجنون خطأ هو جيب لدية على عاقلة لا في ماله ولا غيرها
الميراث ولا نوجب عليها الكفارة **م** وقال الشافعي جيب لدية والكفارة في ماله ومحرمات
عن الارث لان العدا وجد منها حقيقة فتوفر عليه احكامه الا ان القصاص سقط عنها لانها
ليسا من اهل العقوبة ولنا ما روي ان عليا رضي الله عنه اوجبه لدية للمجنون حين قتل رجلا باليد
على عاقلة وقال عده وخطاوه سواء وحرمان ارضه وجوب الدية والكفارة في ماله عقوبة
فلا يلزم ماله لانها ليس من اهلها **م** ونقص من حرمانه ومسلم لدية **م** راي اذا قتل حريبا وسلم
ذميا يقتل الحري والمسلم قصاصا وقال الشافعي رضي الله عنه لا يقتل لان فيها القصاص على
المساواة وهي مستقيمة بين الحري والعبد وهو ظاهر وكذا بين المسلم والذمي لان العصبة تثبت للذمي
بعارض عقد الدمة فلا يكون كالمسلم لان الذي اذا قتل ذميا لم يمس عليه القصاص اتفاقا
لوجود المساواة بينهما وقت الحجابية ولنا عموم قوله تعالى ان النفس بالنفس وما روي ان

من كل وجه **م** ويقتل جميع واحد **م** لا روي ان سبعة من صنعوا قتلوا واحدا فقتلهم عور حتى الله عنه
وعليه اجماع الصحابة روي الله عنهم **م** وواحد يجمع ويكفي **م** اي يقتل الواحد ولم تجب الدية للباقيين
وقال الشافعي يقتل بالاول وبجدة الدية للباقيين وان قتلهم جميعا ولم يعرف اول المقتول او كان
المقتول يتبع بينهم فيقتل لاجل من خرجت قرعته ويكون الديات للباقيين وفي احد قوليه القصاص
بينهم والديات بينهم **له** ان النفس الواحدة لا يوارى بها الا نفس فلا تكون الواحدة بهم كالا يقتص البد
لواحدة بالامدي **م** ان القاتل اذا قتل يكون كل من اولياء القتل مستوفيا حقه على المكاتب
لان ارهاق الروح غير محذور والمائة في قضاة النفس ساقط لان الكبير يقتل بالصغير والصغير بالمصبر
بالعصر **م** اما المائة في الاطراف فتعتبر لانها في حكم الاموال **م** ولا يقتص من شركاء الاب والعمى
والجبنون **م** يعني اذا استترك اجنبي في قتل الابا منه لا يقتص الاجنبي عندها وقال الشافعي روي الله عنه
فيقتص وعلى هذا الخلاف لو شارك الاجنبي صبي او مجنون او مولى **له** ان المانع الموجود في احد القاتلين
لا يمنع قضاة الاخر كالعامة بن الاجنبيين اذا اعطى الولي عن احدهما **وله** ان فعل كل واحد منهما ليس يقتل
على المكاتب لانه قتل واحد حصل فبعضها فاذا سقط القصاص في حق احدهما سقط عن الاخر ولو ثبت
الشبهة **م** كالحال **م** كما لو كان احدهما عامدا والاخر مخطيا لم يجز القصاص على العائد اتفاقا بخلاف
الاجنبيين لان اشتراكهما في الوجود فوجب قتل الاخر للروح وما عدا ذلك نادرا فلا يقاس عليه **م** ولو
قطعا **م** بان احدهما رجلا وسكيا وامراه على يد رجل حتى قطعت **م** غنعة **م** اي مقطوعة اليد من القصاص
ويجب عليها نصف الدية **م** وقال الشافعي روي الله عنه يقطع يداها وانما صورنا القطع بادرنا
لان القطع لو كان بصورة اخرى بان وضع احدهما سكين من جانب والاخر من جانب وامراه حتى التقيتا
السكين لا يجب القصاص اتفاقا **له** الاعتبار بالنفس يعني اذا وضع احدهما السكين على خلق
افسان والاخر على قناه وامراه حتى التقيتا السكين يجب القصاص عليهما ولنا ان كل واحد منهما قابل
بعض اليد فلا تقطع جميع يده بقطعة بعض اليد لا شرط التماس في خلاف النفس لان القتل ارهاق
الحياة وهو لا يحتمل التوري فاصنف الى كل منهما كاملا والهل في القطع قابل للتجزي **م** ولو قطع يميني
اثنين معا او على النعاق **م** قطعا عينه **م** اي عن القاطع **م** واقتضا نصف الدية **م** بينهما نصفين **م**
ولم يوجب الدية للتاني والقطع للاول **م** اي قال الشافعي روي الله عنه ان قطعها على النعاق يقطع
بالاول ويغرم الارش للتاني لان يده صارن مسخرة للاول فلم يقطعها التاني من رهن شيئا
وسلخه **م** وهند من اخرفان قطعها معا يتبع بينهما ويقطع لمن خرجت قرعته ويكون الارش للاخر
لان اليد الواحدة لا تتو الحقت ولنا ان حتى كل منهما ثابت في كل اليد لتقرر السبب في كل منهما وكونه
مشغولا حتى الاول لا يمنع لتقرر السبب في حق الثاني فصار كالموقف العبدعين رجلين على النعاق
فانما يقتضيان رقبته بخلاف الوهن لان فيه اثبات يدا الاستيفاس كما فاذا ثبت للاول استحقاق
ثبوته للتاني كما في الاستيفاس **م** الحقيق قد عيني رجلين لانه لو قطع يمين رجل وبيار اخر يقطع يده
بها وكذلك ان قطعها من واحد فان اقتصر احدهما حتى عينه صاحبه وحضر الاخر احد
المال **م** اي دية يديه لان حتى احاض كان معلوما وحتى الاخر الغائب كان متزودا **م** لو حضر استيفا
المعلوم لمكان الموهوم كاحد الشفعين اذا حضر والاخر غائب يقتضي بكل المبيع **م** ولو قصي
بها **م** اي يقطع عينه فضاها وبارش يديها **م** ففي احدهما قبل الاستيفاس **م** واجب **م** للمعا في
م نصف الدية **م** اي نصف ارش اليد **م** ولا حر كل **م** لان القصاص والارش الذي كان مشتركين
بينهما بالقصاص **م** لما سقط احدهما حقه في نصف القصاص لعنوا ثلث نصيب لآخر لا يستوفي

وان شاء الله تعالى من ربح الدية واما ان القود وجب لهما في كل العبد من غير تعيين بل على احتمال ان
يبيع حق كل واحد في نصيب نفسه او في نصيب صاحبه او على الشيوع فاذا انا الى المال حمل ان يجب
الكل بان يعتبر كل واحد متعلقا بنصيب الآخر واحتمل التصديق بان يعتبر شائعا وبطلان الكل بان يتعلق
بنصيب نفسه فلا يجب بالثقل وقد نقل ان محمد بن ابي يوسف وهو الاظهر لكن المذكور في المتن مختار صاحب
المنظومة والمحققون قالوا قول ابي يوسف بما في المسئلة الاولى وهو كما في المسئلة الثانية لان
المال الواجب سببا للعفو حق القتل ولا يترتب نقل الى الوارث والمال لما كان حقا للمولى في المسئلة الاولى لم يطل
الثانية بطل لان المولى لا يستوجب عليه دينا ولما كان حق قري بالمولين في المسئلة الاولى لم يطل
لان جاز ان يثبت للمقتول دين على عده وليه **م** او احد مستخدم **م** اي اذا اعطى احد وليي قتل عدا نصيبه
م ولم يعلم الاخر فقتله **م** على وجه النقصان **م** او جناد يدينه في ماله **م** اي في مال الاخر لا النقصان **م** اي
قال زفر بن قيس لاخر لانه قتل نفسا معصومة ولما انه في رده عن حق قتلها فيسقط النقصان لهذا
الشبهة وجب الدية في ماله لان العاقلة لا تقبل العدم فلو خرج جسد ففداه مولا **م** اي اعطى ارش
حياته **م** ما في الخروج بالسراية **م** حكم عليه **م** اي ابو يوسف رجح انه عده على المولى **م** بالدية وجب
ثابا **م** اي قال لا يكون مختارا ان شاء دفع العبد واسترد ما اعطاه وان خافه وانما قال ثابا لان
اخباره بين الدفع والعذاب الارش كان ثابتا قبل موت المخرج **م** ان السراية تولد من المخرج اذ اختار
الاصل يكون اختيارا لما تولد منه ولما ان الواجب الاصل هو الدفع ولهذا سقط عفو العبد
لنحو ان محل العمل الوجوب واختيار المولى اسأل العبد باقل المالكين لا يدل على اختياره باكثر المال والدفع
ممكن فحين **م** ولو اعتقد في مرضه فقتله **م** اي العبد مولا **م** خطأ وسعي في قتله فعليه السعاية فاس
لوارث **م** اي عليه السعاية في قتل عدا حبيبه رجح الله عنه اما السعاية في قتل واحدة نقصا للفق
الذي هو وصية فبالا اتفاق لان الوصية للقاتل باطلة باحدث كذا بعد وقوده لا قبل القبض
فيجب تقضه مع بره فقتله وعليه سعاية قيمة اخوي بالقتل **م** وقال لا الدية على عاقلة **م** موضع
الخلاف العبد البالغ فانه لو اعتقه وهو صغير قتل الصغير ولا مال له سواء كان على العبد
ان يسعي في قتلته يدفع له من ذلك الثلث في قول ابي حنيفة رجح الله عنه وصية له ويسعي فيها
بقي لان النصيب لا يحرم الارث سببا للقتل فكذا لا يحرم الوصية ومحل الوصية الثلث فلزم
السعاية فيما زاد على الثلث اتفاقا من جهة **م** وبقي الخلاف ان المستسعي كالمكاتب عده والمكاتب
اذا قتل انسانا خطا بغيره الاقل من قيمته ومن دية المقتول وعندهما كالحكماء **م** فقتل خطا وهو
عاقلة **م** ولو ترك مدبرا **م** اي لومات وجل وترك مدبرا له ولا مال له غيره **م** فقتل خطا وهو
سبي للوارث **م** اي في حال كونه شاعيا في ثلثي قيمته للوارث لان ثلثه عتق لكونه صمد **م** فعليه
قيمته لوليه **م** اي عليه ان يسعي في قتل لولي القتل عدا حبيبه لانه كالمكاتب **م** وقال لا دية على عاقلة
م لانه حرمه بون **م** ولو اعتقه بين الرمي والوصول **م** يعني لوري سبها الى عده غيره فاعتقه مولا **م** بعد
الرمي قبل وصول السهم اليه فاصابه السهم فاق **م** فعلى الرمي فقتله **م** اي قيمة العبد لمولا **م** عدا حبيبه
رجح الله عنه **م** وقال فضل ما بين قيمته **م** اي لا يجب عليه تمام قيمته بل يجب عليه فضل ما بين قيمته من
وغير رمي **م** اي لو كان قتلته قبل الرمي خمسين وصارت بعد عشرين فعليه دفع ثلثين **م** ولو ارادها
على لودي سبها فارتد فيما بين الرمي والوصول **م** فعليه دية **م** اي على الرمي دية المقتول عدا **م** اي
حنيفة رجح الله عنه **م** واحدا **م** اي قال لا لا يفي عليه قبل معنى الخلاف ان المعتبر عده وقيل الرمي
لان الصمان يجب فعله ولا فعل له بعده وعندها وقت الاصابة لان الحامية وجدت فيه وقيل المعتبر

وعندهما يجب الدية على العاقلة
التي هي مدبرة وقيل وصية
بقيمة وان كانت العتمة
تخرج من ذلك ما ليس
للعبد رقبته والاسلم
له قدر الثلث من رقبته
لما زاد يسعي في
اتفاقا
البقية مع

عند الكل

عند الكل وقت الرمي لان الشخص انما يصير حيا بفعل يدخل تحت اختياره وهو الرمي دون الاصابة
فالرمي في المسئلة الاولى كان عدا وقت الرمي فيجب قيمته وفي المسئلة الثانية كان معصوما فانعتد
رميه موجبا للصمان ولكن لم يجب القصاص لانه وقت الموت لم يكن معصوما فصار ذلك شبهة فوجب الدية
الا انها شرط الوجوب الصمان بقا القوم والعصمة الى زمان الوصول **م** ولو اسلم ما بينهما **م** اي لو
كان الرمي اليه مرتدا فاسلم فيما بين الرمي والوصول **م** فلا يفي عليه **م** اتفاقا لان الحل حين الرمي لم
يكن معصوما فلم يعتد الرمي موجبا للصمان **م** ولو ارتد بعد ان قطعت يده عدا **م** اسلم فمات منه **م**
اي من ذلك القطع **م** او جسد رخصا لله عده **م** ارشها وهما دية **م** لانه ان المقتول لما ارتد انقطع حكم الرمي
لنحو ان العصمة وبعد ما اسلم لم يوجد من الجاني فعل ولما ان الحامية وجدت في حل معصوم وقت في
حل معصوم فلا يعتبر ما بينهما كما في نصاب الزكوة الا ان محل الردة اوردت شبهة فوجب الدية للقصاص
وجب الدية **م** ولو شهدوا بقتل عدا **م** اي من ادعى على اخوانه قتل ولده عملا واقام عليه دية فقطع
القاضي له بالقصاص فقتله **م** رجحوا مع الوالي **م** اي اليهود مع المدعي وقالوا ان مقتدا الكون ارجح
اليهود بقتله حيا **م** لم يقتل منهم **م** اي لم يامر بقتلهم فصا صا لانه سقط بشبهة صورة القصاص ولزم
الوالي **م** اي في القتل **م** بالدية من شأني الشاهد بين والوالي المدعي وقال الشافعي وهو التماس
يقضي منهم لان الوالي المدعي باشر قتله بغير حجة حقة والشهود باشره وحكام والعصمان لا يرجع على
غيره **م** عند ابي حنيفة رجح الله عنه يعني ان ضمن الوالي لا يرجع على الشهود وكذا ان ضمن الشهود لا يرجع
على الوالي **م** وقال لا يرجع الشهود على الوالي **م** قد يقول عدا لان الشهادة لو كانت في قتل خطا فجمعوا
برجع الشهود على الوالي اتفاقا لانهم ملكو الدية بالصمان لما ان الشهود ضمنوا قتل الوالي فبرجعوا عليه
كما في قتل الخطا **م** ان كل واحد من الوالي والشهود مواخذ بفعله اما الشهود فبشهادتهم الكاذبة
واما الوالي فبقتله بغير حق فلا يرجع كل واحد منهم على غيره بخلاف القتل خطا لان الشهود لما ضمنوا
صار المال الذي المخره الوالي ملكهم فلم ان يطالبوا **م** ومن له قصاص في النفس اذا قطع اليد عفا
بعضه اذا قطع يده من عليه قصاص في النفس عدا **م** وخطا عفا عنه القصاص **م** فهو فعله ارشها **م**
عند ابي حنيفة رجح الله عنه وقال لا لا يفي عليه قيد بقصاص النفس لانه لو كان له قصاص اليد فقطع
اصا بعده عفا لا يضمن ارش الاصابع اتفاقا والاصابع من الكف كالاطراف من النفس اتفاقا
قيد بالعفو لانه اذا لم يعف لا يضمن اتفاقا وقد العفو ما بعد القطع لانه لو عفا قبل القطع يضمن اتفاقا
وقد يقولون ان القطع اذا سري لا يضمن اتفاقا كذا في المصنف **م** لانه قطع يده من نفس لوانها
لم يضمن فوجبان لا يضمن اليد كما لو قطع يده من راسه **م** اي من سري وكذا ان العفو مستند الى وقت القتل
فقط حقه في كل النفس فظهر انه قطع يده بغير حجة لانه كان في القتل لا في القطع فلو وجد الاستفا
في القتل لظهر حقه في الطرف تبعا واذا لم يتوف لم يظهر حقه في الطرف لا اصلا ولا تبعا فبين انه
استوفى في غير حقه لكن سقط القصاص للشبهة لانه كان له اقل في الاطراف تبعا للنفس فيما ارش
اليه **م** اي في الطرف **م** اي من له قصاص في الطرف فاستوفاه فسري **م** اي نفس المقتول فاق **م** اي
الدية **م** على عاقلة **م** عند ابي حنيفة رجح الله عنه **م** وفيها **م** اي الدية وقال لا لا يفي عليه لانه قطع
بازن النوع فصار كالامام اذا قطع يده السارق فسري وكما لقصاص اذا قصده فسري ولذا ان حقه
كان في القطع وهذا قتل فلا يكون قصاصا لانه مبني على المماثلة بخلاف ما استشهد به لان الفعل
واجب عليهما اما قتل الامام او عدا كالقصاص والواجبات لا تنقيد بوصف السلامة ومن قطع
يد غيره خطا فقتله عدا قبل البز **م** هذه ست مسائل احبها ما ذكرت وثانيها قوله **م** او خطا بعده

يعني من قطع يد غيره خطا فقتله خطا بعد البراءة قاله او قطعها عدا يعني من قطع يد غيره
عند البعد البين احدهما اي اخذ القاطع القتل والقطع اتفاقا في المسئلة الاولى يجب في اليد نصف الدية
وفي النفس الفصاص وفي الثانية النصف وفي النفس الدية وفي الثالثة الفصاص في القطع والدية في
القتل وفي الرابعة الفصاص فيهما لانها متغايران حكماء وفي المسئلة الاولى والثالثة تعذر جمعها
لتغاير الفعلين وتغاير حكمهما وكذا في الثانية والرابعة لاختلاف الفعلين في اليد وفي النفس لانها متغايران
خطابين من غير ان يبقى يدية اتفاقا فاعتبر الكل جناية واحدة فدخل دية اليد في دية النفس لانها متغايران
واجمع بينهما يمكن ولا قاطع للسرابة وسادتها قوله او عدي اي اذا كان القطع والقتل كلاهما عدوا ولم
يقتل بينهما برء فلولي استيفاءهما عدي اي حنيفة ورجوعه عنه بان يقطع ثم يقتل وقال لا يقتل ولا يقطع
لان الفعلين متغايران حكماء عدي ولم يقتل البر بينهما فامكن جمعهما فيدخل ففصاص الطرف في ففصاص
النفس كادخل دية في دية النفس في الخطابين وكذا في القطع لم يدخل في القتل لاختلافهما اذا وجبا حتى
الله تعالى بان وجبا لقطع بالسرقه والوجم بالزنا فلا يدخل اذا وجبا كالحكماء كولو يقتل بينهما بالخطا
ما اذا كانا خطابين لان الواجب فيه بدل النفس وبدل الجرح داخل فيه لانه لو وجب بعد لاجتماع ضمان الحين
والكل في حالة واحدة وهما لا يجمعان واما اذا كانا عديين فالواجب جوة الجناية وانما جانيان فلا
يدخل جوا احدهما في جنة الاخرى وضمان العدي اذا مات من ضرر ما يده او وجبه تاديبا عليها كما جاز
والجرح وجب لعوله وضمان اي ضمان عديا في حنيفة ورجوعه عنه وقال لا يضمنان وقد يضرب الاب
والوجعي لان الزوج لو ضرب من وجبه للتاديب غات بعض اتفاقا والام اذا ضربته للتاديب نقص عنه
وكذا عديا في رواية من الدخيرة وقيد بالتاديب لانه لو ضرب كل منهما للتعليم لا يضمن اتفاقا لان العلم
اذا ضرب للتعليم باذن الاب لا يضمن اتفاقا فكيف يضمن الاب بالضرب للتعليم ان الخلاف في الضرب
المعتاد اما في غير المعتاد فيضمن اتفاقا لئلا تاديب الصغير لا بد لها وهذا لا يحصل غالب الاباض وله
ان التاديب يحصل بغير الضرب كالوجع والحرق وعيها فيندفع به الضرورة الماسة الى تاديبه ولو
كانا مضطرين الى صنعه فالسلامة مشروطة فيه كما في تاديب الزوج زوجته والله اعلم بالصواب

كتاب الدييات

الدية المال الذي هو بدل النفس والارض اسم للواجب على ما دوز النفس تعلق دية شبه العدي في الال
لا خلاف في ان التغليب واجب في دية هذا النوع وهو انما ثبت في الابل حتى لو قضي الدية من غير الابل
لم يعلق لان الشئ ورد به ومعنى التغليب ان يوجب شيا فيه لا يوجب في الخطا فيما عدا في الدية
من الابل تكون اربعة انواع خمس وعشرون منها ثمانية عشر في الجذع ما طغت في الخامسة وجعلها في الدية
كل منها خمس وعشرون في الجذع ما طغت في الرابعة والجذع ما طغت في الخامسة وجعلها في الدية
المغلظة ثلاثة انواع ثلاثين جدعة وثلاثين حقة واربعين ثنية وهي التي طغت في السادسة
محوائل لما روي عن النبي عليه السلام فقصي في دية شبه العدي ثلاثين جدعة وثلاثين حقة واربعين
خلفان الخلفه الكامل من النوق واما ما روي ان النبي عليه السلام فقصي في الدية من الابل اربعة
ومعلوم انه لم يرد به الخطا لانها عدي في الخطا اسما وما روي به شهر واربون لان الحكم لا يوقف
عليه حقة وجعلها في الدية في الخطا منها اي من الابل اسما عشرين وثلاثين حقة وهذا قول ابن سعود رضي
عنه وهذا يعرف تفريقا فصار كالموت الى النبي عليه السلام او الف دينار اي يوجب الدية من

من قطع خطا قبل البر
وراءه قوله

في قوله عديا
في قوله عديا

الذهب في الخطا وشبه العدي الف دينار اتفاقا لما روي انه عليه السلام فقصي في العين هكذا والعقد
عليه الاسماع وتوجب من الورق بكر الورق اي من الفضة عشرة الاف درهم كل عشرة منها
وزن سبعة مثاقيل لا اقل عشرة اي قال الشافعي رضي الله عنه الدية من الورق اسما حشر
النار وما روي ان النبي عليه السلام فقصي بذلك ولما روي عن النبي عليه السلام فقصي بالدية
في قتل بعشرة الاف درهم والاحبار اذا تعارضت فلاخذ بالمتيق او يولي وحي اي الدية بمحض
في هذه الاقوال في الابل والذهب والفضة عديا في حنيفة ورجوعه عنه لما روي بن الحارث
في هذه الاقوال الى القاتل لانه هو الذي يجب عليه كما في حارة العين وزاد من البر ما يثق ومن
الشاة العين ومن الحلل ما يثق وهو لها رواية عن ابن حنيفة ورجوعه عنه لما روي ان عمر جعل الدية
على اهل الشاة التي شاة مسنة وعلى اهل البر ما يثق بعقوبه وعلى اهل الحلل ما يثق بحله كل حلة فبان ان ازار
ورد هو المختار وفي النهاية قيل في زماننا فقص وسوايل وله ان مال دية هذه الاقوال بمجمله
فلا يقدن بها وكان القياس ان لا يقدن بالابل الا ان الاقوال قد اشتهرت فيه عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم ويقتل ان عوانا فقص بذلك بطريق الصلح بعد ما قصي بالدرهم والدنانير فائدة الخلا
تظهر فيها اذا صاح القاتل مع ولي القاتل على اكثر من مائة حلة حيث يجوز على فله كالمصالح على
اكثر من مائة فيس ولا يجوز على فله كالمصالح على اكثر من مائة فيس ولا يجوز على فله كالمصالح على
اي نصف دية الرجل فقص في قتلها خمسة الاف درهم وفي قطع يدها الفان وخمسائة لما روي
ان عمرو عليا وابن مسعود قالوا كذلك ولم يجعلوا دية الذي سته الاف درهم بل جعلوا كدية
المسلم وقال مالك رضي الله عنه دية ستة الاف لما روي انه عليه السلام قال عتل الكافر نصف عتل
المسلم وعتل المسلم عتله اي عشر الف فعتل الكافر يكون ستة فقصها اي دية الذي مطلقا كالمسلم
في كذا دية لالكافي اي جعل الشافعي رضي الله عنه الدية للكافي اربعة الاف ولجوز
فان ما روي انه عليه السلام جعل ديةهم هكذا ولما روي انه عليه السلام قال دية كل ذي
عهد في عهد الف دينار وقص ابو بكر وعمر وعلي رضي الله عنهم دية الذي يعتل دية المسلم وكذلك
الحكم في المستامن لما روي انه عليه السلام جعل دية المستامن كالمسلم في وجب الدية الكاملة في
المارن وهو مالان في الاقف لان مال جهل الوجه ينزل بقطعه والحال في الحيوانان مقتضود
كالمنفعة ولو قطع المارن مع القصة لا يزد على دية واحدة لان الجمع عضو واحد واللسان
لنوعان منفعة التكم بقطعه وقد روي انه عليه السلام فقص بالدية كلها في اللسان والانب
وكذا لو قطع بعض اللسان اذا عجز عدا او اكثر الحروف ولو قدر على اكثرها عجز فيه حكمه عدل
لان الاضام حاصل مع صوت خلل والذوق لان في قطعه تقوية منفعة الايلاء وكذا لو قطع
حشفته لانه الاصل في منفعة الابلاج والذوق والعقل والشم والذوق والسمع والبصر
روي ان عمر فقص لرجل بان يزد ديات بضرورة واحدة على راسه حتى ذهب تمام عقله وسمعته وبصره
وذا وقدمه وذهاب منفعة العضو يعني اذا لم تقص صورة الالة من صوت وذا فان منفعتها في الدية
ايضا لان فوات منفعتها كفواتها وتوجب فيه فري في قطع الذوق من حصى وعين جوفه عدل
لان عذوبة فقص المنفعة على التاييد كاليدين والاشلا وهو ان ينظر الحصى عليه انه لو كان ملوكا
كم ينقص من قيمته بذهاب الحايدين ان كانت تنقص عشر فقه في الحصى عشره بيه حيا وقيل
ينظر الى ما يحتاج اليه في هذا من النفقة واجرة الطبيب وهي حكمة عدل وفي الحاشية الفتوي
على الاول من الحقايق لاديه اي قال الشافعي رضي الله عنه في قطع الذوق منها دية كاملة

الذوق

۱۲۰

بذلك لما كسبوا طراها والصحيح ان لا خلاف لا يبايدل نفس على حدة فتكون لورثته كالمدينة ولا تعتبر
في جنس الخلافة **م** اذا صار رجل فالتفت حينئذ عشرين مطلقا **م** في ذكوا كان او ابني وقال
الشافعي فيه عشرين مائة **م** في نصف عشرين مائة **م** اي قيمة الجنب عند نكاح لو كان حيا وعش فتمت لو كان
ابني في مال الضارب حاله لان العاقلة لا تنقل العبد والامان قبل جهاد كرم تقضيل الابني على
الذكر ولا تقضيل طاعله في الديار قلنا هذا مستوفى لا تقضيل لان القيمة هنا كالمدينة ودية الابني
على النصف من دية الذكر فصار العشر من هذه مثل نصف العشر من الذكر وصان الجنب انما وجب باعتبار
قطع النشوء والذكر والابني فيه سواله ان الجنب جزئها فيكون **م** صانع باعتبار الاصل ولما ان
التقصان ظهر في الجنب لا في اصله فيكون هو اصله في الضمان والمأخوذ يكون بدل نفسه منه فكان
اعتبار قيمته اولى **م** فيما عدا ذلك الوجه في الطريق **م** ومن اخرج الى طريق العامة
روى **م** هو ما توطن من البحر لصعود العلوي وميزاها ونحوه **م** كالكيف والدكان وفيه اضواء للسائر
م كان لكل منهم انتراعة **م** في لكل من اهل الخصومة مطالبة بالنقض كالمسلم البالغ العاقل الخواوي الذي لان
الموور حقه حق لكل فيكون له الخصومة بنقضه كما في الملك المشترك بخلاف العبد والصبيان المحجور عليهم
حق لا يومر بالحد بمطالبتهم لان خصومة المحجور عليه لا تعتبر في ماله فكذلك لا يعتبر فيما يكون لعينه
هذا اذا بنى نفسه واما اذا بنى للمسلمين كالمجدر ونحوه فلا ينقض قال اسماعيل الصغار وانما يخص شخصه
اذا لم يكن له مثل فان كان له مثل لا يلتفت اليه خصوصيته لانه لو اراد هوانه الضرر عن الناس
بذاته نفسه وحيث لم يزل ما في قدرته علم انه متعنت كذا في الشبهة وكذا اذا اراد احدا فله ان
يعتده سواء كان فيه ضرر او لا اذا وضع بغير اذن الامام عند ابني حيفة لان التدبير فيما يكون حقا
للعامة الى الامام لتسكين الفتنة ومن وضعه بغير اذن فقد اساء فكل احد ان يعتده قبل الوضع وبعد
ولكل احد ان يعتده قبل الاخراج لا بعده عند ابني يوسف وخواصه عنه لانه قبل الاخراج لكل احد
يدفيه والذي يريد الاخراج بقصد ابطال ايدي العامة وادخاله في يده الخاصة فلكل احد
ان يعتده واما بعد الاخراج صار في يده خاصة والذي يخصه يريد ابطال يده الخاصة من غير
دفع الضرر عن نفسه فيكون متعنتا وعند محمد رضي الله عنه ليس لاحد ان يعتده قبل الاخراج وبعده
اذا لم يكن فيه ضرر بالناس لانه ما دون في احدا شعا كذا في الكاوية **م** وليس لاحد من اهل ذرب
م هو السكة الواحدة **م** غير نافذ احداث ذلك **م** اي الوو شى وعينه **م** الا بالمرم **م** اي باذن ارباب
السكة لان حق الموور لهم واذا سقط على انسان فملك فدينه على عاقله لانه صار سببا لقلقه وفي
الخطا كان العاقلة يتخون الدية تخفيفا على القاتل فالتسبب اولى بالتخفيف فان هلك مال بقوطه
فقتله في مال من اخرج له لان العاقلة لا تعقل الاموال **م** ولو مال حايط **م** في الطريق **م** فطوب
مالك **م** اراد به من له ولاية على نفسه حتى لو طوب لالها او الوصي **م** والام ينقص حايط الصبي ولير
ينقض بيمين ما تلف به من مال الصبي لان فاعلم كفعله **م** ينقضه **م** لا لا ينقض الود المشترك بين
الناس بحايط سواء كان طالبه سلا او ذميا او حرا او مكاتب لان لكل منهم حق المروءة واشهد عليه
م اي على طلبه **م** فم ينقضه في مدة الامكان **م** في في مدة يمكن نقض ذلك الحايط **م** فم ينقض
م مالك الحايط ما تلف به **م** من المال في ماله وان تلف نفس فدينه على عاقله فيد بالطلب ولو سقط
قبله لا يقض لان ميلان الحايط ليس من صنعه فلم يكن مقدرا عليه وبعد الطلب صار بامتناعه
مقدرا وبقده عدة الامكان لانه لو سقط بعد ما شرع في هدمه من وقت الطلب لم يقض ولو
اجله القاطن والمطالب لم يصح لان الحق جماعة الناس لكثير للمقاضي ولا تعتبر ابطال حقهم هذا اذا

من الاقل من القيمة ومن الارش لان الاصل فيه كان الدفع فلما تعدر سبب من المولي وجبا القيمة
عليه فاذا كان الارش اكثر لا يلزمه الا القيمة لان المنع من المولي لم يوجد في كثر منها واذا كان القيمة
اكثر لا يلزمه الا الارش ولا حق المولي في اكثر منه ولا فائدة في التحيز بين الاقل والاكثر
الحبس بخلاف ما لم يصير المولي هذه التصرفات مختارا للعدا لان الاختيار لما يكون بعد العلم
او بعد **راي** لو نظر في هذه ما سبق من الاعتاق وعنه بعد العلم بخاتمة **م** صف الارش لانه لو
الدفع باعتاقه فصار مختارا للعدا ولو باع بشرط الخيار لما يح لا يصير مختارا لان الملك لا يزل
ولو باع سبعا فاسدا لا يصير مختارا الا بالعلم الى المشتري **م** وما جعلنا **راي** المولي بالاحارة
راي باحارة العبد الحافي **م** والوهن والعرض على البيع والاقرار **راي** اخاره بانه لعنه بعد
راي بعد العلم بخاتمة مختارا للعدا **م** وقال زفر بن بصير مختارا لان هذه الاشياء تدل على اختيار
اساك العبد ولما ان الدفع في هذه التصرفات يمكن اما في العرض فظاهر واما في غيره فلهذا كان الملك عند
الاحارة وفل الرهن وفي الاقرار بان كذبه المقر له فان صدقه فيه غير المقر له لان الملك عند
م ولو علق عقده بقتل زيد فقتله **راي** العبد زيد ام خطا جعلنا **راي** المولي مختارا لانه لا يملك
م والزمن **راي** المولي **م** الدية لا القيمة **م** قال زفر بن بصير مختارا للعدا فعليه قيمته فلهذا
لانه لو قتله عدا يجب القصاص اتفاقا لانه ان العبد وقت يعلق المولي لم يكن جانيا وبعد ما جني
لم يوجد من المولي فعل يصير به مختارا للعدا ولما ان المعلق بالشرط ينزل عند وجود الشرط فصار
كما اذا اعتقه بعد الحيا **م** والمفسد اذا اختار **راي** اذا جني عبد المفسد فاختار فداءه ولم يكن
مال يورده منه **م** لا يجبر على الدفع **م** عند ابي حنيفة رضي الله عنه فعليه الارش وقال الاعلى دفع
العبد لانه لما اختار العدا انتقل الحق من الدفع اليه كالحالة فاذا توفي ما عليه با فلاسد عاد
الي العبد وكذا ان المولي لو كان اختار الدفع بعينه فكذا اذا اختار العدا لان الواجب احدهما
المولي ذو عسرة فلو لم ينظره الى ميسرة **م** وكوفي مكات فلم يرضي **راي** لم يقضي القاضي بالقيمة
للاول **م** جني جني اخوي **راي** حياية اخوي او جناية واحدة لا تسبق **راي** لو في الحياتين وقال
زفر بن بصير قيمتان لكل حياية قيمة قد بعدد القضا لانه لو قضى للاول بالقيمة تلزمه قيمة
اخرى اتفاقا **م** والزمن المولي المدبر قيمة واحدة عن جانياته **م** وقال زفر بن بصير قيمتان ايضا له
في المثلين ان القيمة وحيت دينا في ذمة المولي في الجناية الاولى لتقدر الدفع بالكفاية والتدبير
فلزمه قيمة اخوي بالتانية اذ لا تضيق في الواجب في الذمة كما لو قضى للاول **م** جني ثانيا
ولما ان الاصل في جانيات العبد الدفع الا ان يمنع مانع عن الانتقال والمانع في المسئلة الاولى متروك
قبل القضا يجوز ان يجرى المكات ويذمه المولي واما بعد القضا فليس عند حامل لا يتقال
الموجب لا يصب الى القيمة بالقضا فلهذا لو عجز بعد القضا لا يدفع كالعبد المبيع اذا لم يفتق
المبيع الا بقضا القاضي وفي المسئلة الثانية المانع مقدور فوجب القيمة من غير توقف **م** ولو قتل
م المدبر رجلا خطأ واخوي **راي** قتل رجلا اخوي عدا فعليه الحد ولو لم يحد وانقلب صير الاخر
ما لا وحق المولي قيمة المدبر **م** فقيته مقنونة **م** عند ابي حنيفة رضي الله عنه بين وفي الخطا
وولي العبد الذي لم يعف ثلاثا بطريق للصان به فاعطى العاصم **م** قتلين لو في الاول وتلتا
لشريك العاصم لان حق في كل القيمة وحق غير العاصم في النصف فحصل كل سهم فصار
حق وفي الخطا في سهمين وحق غير العاصم في **م** وقال اربا عاصم **راي** قسم القيمة بينهما بطريق
المانع عدا ربا عانلة ان اعطى المولي الخطا ورجع لشريك العاصم لان النصف لم يخط

بالمنازعة

بالمنازعة واستوت منازعتها في النصف الاخر فيكون بينهما **م** ويضمن المولي في المدبر وام الولد
م اذا صدر منهما جناية **م** الاقل من قيمتهما ومن الارش **م** لما دوي ان ابا عبيدة بن الجراح قضى بجناية
المدبر علي مولاه فخص من الصحابة من غير نكير واما لو نزل الاقل لما جنى من **م** فان عاد المدبر
م جني وقد دفع المولي القيمة الى الاول **راي** الى ولي الاول بقضا شاركة وفي الثانية **م** فلا
يسئل له على المولي اتفاقا فتكون القيمة بينهما نصفين وتعتبر قيمته لكل منهما في حال الحياية حتى لو
كانت قيمته وقت الحياية الاولى الف والارش وقت الحياية الثانية الفين وقت الحياية الثالثة خمسمائة
يجب على المولي الفادرم لانه جني على الاوسط وقيمتها الفان فيكون لولي الاوسط الفان لانه شاركه
في احد لان ولي الاول لا حقه في الفادرم على الف والارش في قيمته يوم جني وهو الفادرم
وكذا الثالث لا حقه في الفادرم على خمسمائة من الفادرم من الفادرم في قيمته يوم
جني بين الاول والاوسط فقي من قيمته خمسمائة من الفادرم من الفادرم في قيمته يوم
م او يجزى **راي** اذا كان المولي دفنها بغير قضا **م** قال **راي** المولي الثاني **م** جني على الاول او على
المولي **م** جني المولي عليه **راي** على الاول عند ابي حنيفة رضي الله عنه **م** وقال الاعلى على المولي **م** جني
دفع القيمة بقضا او غيره **م** وكذا الحكم في ام الولد لان الاستلزام دفع الدفع كالتدبير فلهذا
لان الحافي لو كان قناود فعليه الى ولي الحياية الاولى **م** جني لا يسئل لولي الحياية الثانية على المولي انما
فاخذ نصف العبد من المولي الاول **م** ان المولي لما دفع القيمة الى الاول دفع كل الحق الى مستحقه لان
الحياية الثانية لم تكن موجودة حينئذ فلم يسبق عليه شي فصار كالولد في بقضا القاضي وكذا ان حقوق
اوليا الحيايات متعلقة بالقيمة لتقدر الدفع فاذا دفنها المولي بغير قضا فقد سلم الى الاول
ما يتعلق به حتى الثاني فله ان يضمن المولي لدفع حقه الى عين مستحقه وان يضمن الاول بقض حقه طلبا
واما اذا دفنها بقضا فقدرت اليه عينا بغير اختياره فلم يلزمه ضمانا **م** وجناية المصوب على الوهاب
م رادها الحياية الموجبة للمال بان قتله خطا **م** معتبر **م** عند ابي حنيفة رضي الله عنه ففيه على الغاصب
للمالك الاول من قيمة الحافي والارش او من قيمته وقيمة ما اقله من المال وبقي المصوب موقرا على
ملك المالك وعند هاهدر قيدنا الحياية بكونها موجبة للمال لانه لو كانت موجبة للمقدور وقدره
اتفاقا فيقتل العبد قضا صا لانه ان ملك المولي باقي المصوب ولو اعتبر جانياته في حقه لزم ان
يكون المولي دافعا لعبد او قيمته الى نفسه وان يكون ملكا او مملوكا وهما متساويان وله الغاصب في
حق المصوب جعل للمالك والمالك جعل كالاخوي ولهذا الوجي ضمانه على الغاصب بغير الدفع
الحياية لا على المالك ولا تاف في لان الملك هو الغاصب لكونه مامورا بدفع ما هو الاقل من قيمته
ومن الارش **م** وعلى الغاصب هدر **راي** جناية المصوب على غاصبه وماله هدر عند ابي حنيفة رضي
الله عنه وقال الاعلى معتبر لان ملك المولي قائم فيه والغاصب اجني حقيقة فهو المولي بالدفع او العدا
وله ان الغاصب ماله حكما ولا يعتبر جانيته عليه كما يصير على ماله حقيقة وحكما ولو قتل **راي**
المصوب رجلا **م** عند الغاصب خطا فورد **راي** الغاصب لعبد المولي قتل اخي **راي** العبد رجلا
اخر **م** عند المولي فاختار دفعه **م** **راي** دفع المولي العبد بالحياتين لا سواهما فاقسم بينهما **م** ورح
م المولي على الغاصب بنصف قيمته **راي** قيمة العبد لانه جني في ضمان الغاصب امره بملكه **راي**
امر محمد المالك بان يملك النصف الاول ولا يدفعه الى ولي الحياية الاولى **م** وامر ابي حنيفة **راي**
بان يدفع المولي ما رجع على الغاصب من النصف الى ولي الاول وبالرجوع **راي** بان يرجع المولي
على الغاصب **م** ثانيا بقتله **راي** بنصف قيمته **م** نفسه **راي** يكون ذلك النصف للمولي لانه النصف

الاقل هو

مرام

الذي اخذه المولى من الغاصب بدل نصف العبد الذي وصل اليه والى الحيازة الاولى فلا بد فيه اليه
لا يتبع البدل والمبدل منه في ملك واحد وطهران وفي الاولى كان مستحقا لجميع العبد لا بعدا
المراسم وقد وصل اليه نصف العبد ووجد في يد المولى نصف العبد فارغاً وهو نصف القيمة الذي
اخذه من الغاصب في اخذه لكل حقه واذا اخذه منه بوجه المولى بما اخذه على الغاصب لا يستحق
شيئاً كان في يد الغاصب ولو استقرى عبداً فقتل **م** اي قتله انسان قبل القبض عداً فان امضاه
اي احبب المشتري البيع **م** فله القصاص **م** اي المشتري قصاص عنده اي حنيفة **م** لانده هو الملك حقيقة
وان قصه هو **م** اي القصاص عنده اي حنيفة **م** للبايع لان العبد عدا الى ملكه **م** ويوجب **م** اي يوسف
م القيمة للبايع في الفسخ **م** عرف من هذا العبد انه **م** اي حنيفة في الامضاء **م** اي حنيفة على
القائل لانه حين الحيازة لم يكن ملكا للبايع فصار ذلك شبهة مستغلة للقصاص **م** وايضا
في الحالين **م** اي او جب محمد رحمه الله عنه القيمة في حال الامضاء والفسخ لان المشتري لم يكن منتقنا
للاستيفاء الاحتمال احب ان يرد في دينهم لا يكون واردا في دينه العبد فقتل **م** لان العبد
انقص حالاً من الاحرار والضرر الوارد في دينهم لا يكون واردا في دينه العبد فقتل **م** لان العبد
اعدل **م** ولا يزداد **م** اي عشرة الاف درهم كما لا يزداد عليها دية الحر **م** الا عشرة **م** يعني اذا
كانت قيمته عشرة الاف درهم ينقص عنها عشرة دراهم خطأ الرتبة العبد عن الحر والتقدير عشرة
مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما ان العامل في المشتري ليس قوله لا يزداد لفساد المعنى بل
عامله محذوف يعني بل يوزن عشرة الاف درهم الا عشرة **م** وكذا المعنى في اخواتها **م** وفي الامة
على خمسة الاف درهم الا عشرة **م** يعني اذا كانت قيمة الامة القتيلة او يد من الامة نقص خمسة
الاف درهم وينقص عنها عشرة دراهم **م** ويوجبها في ماله **م** اي يوجب ابو يوسف رضي الله عنه
قيمة العبد في مال الحيازة **م** بالغة ما بلغت كالمقصود **م** اي كما لو غصب عبداً قيمته اربعة مائة
وهلك في يده بغير قتله بالغة ما بلغت اتفاقاً **م** وقالنا بوجه عشرة الاف الا عشرة **م** لان في العبد
الادمية فلهذا كان مكلفاً وفي القتل ادميته او لم يلا اعتباراً من ماله وطه انقص من قتله عدا
والقصاص لا يجب باتلاف المال والواجب هنا ضمان النفس وضمان النفس لا يزداد على عشرة
الاف درهم فاو لم يزداد في العبد مع نقصانه عنه وما في الغصب فانما وجب قيمته بالغة
ما بلغت لانه ورد على ماله لا على ادميته **م** ويذكر من القيمة ما يذكر من الدية لان القيمة في
العبد كالدية في الحر **م** فلا يزداد في يد العبد على خمسة الاف لان الواجب في نفس العبد كان عشرة
الاف درهم الا عشرة **م** والدية نصف الادمي فوجب فيها نصف ما يجب في النفس الا خمسة **م** ويجب ضمان
طرف العبد في مال الحيازة **م** لا على العاقلة كما في بداحر لان اطراف العبد مال من وجه وحقيقة
بنفسه من وجه فبالا اعتبار الاول وجب ضماناً في ماله لان ضمان المال لا يكون على العاقلة
وبالا اعتبار الثاني قدر ضمانها بضمان النفس **م** في القتامة وهي ايمان تقم
على الميتين في الدم كذا في الصحاح **م** واذا وجد قتل في محله وبه اثر من حواجة او اثر ضيق في حق
قتله لانه اذا لم يكن بداحر يكون ميتاً حقيقاً فلهذا لا يكون قتيلاً عاقلاً **م** او كان دمه يسيل من
عينه او اذنه **م** فقتلهما احترازاً عن خروج الدم من فمه او دمه او دمه او دمه او دمه او دمه
لان الدم من هذه الاعضاء الميت يخرج عادة فلم يدل على انه اثر فعل القاتل واما الدم من العين
والاذن فلا يخرج عادة فدل على انه اثر فعل **م** او وجد بدمه **م** اي بدن القاتل في محله او الكثر
شراي اكثر البدن سواء كان مع راسه ولا **م** او نصفه مع الراس **م** فقتله بالاكثر وبالراس لان

الوجود

الوجود لو كان اقل البدن او النصف لاراس والراس وحده لا يكون في حكم القاتل عرف هذا بالنص
م وايضا قاتله **م** فقتله لانه لو كان معلوماً تعلق الحق به وسقط القتامة **م** وادعي وليه **م** اي ولي
القتل **م** فقتله على اهلها **م** اي على جميع اهل المحلة قيد بدعي الولي لان الحق له فشرط دعواه او على بعضهم
عدلاً او خطأ ولا يثبت **م** فقتله لان البينة لو كانت للمدعي فلا قسامة **م** بخلاف من حسن رجلاً **م** فقتله
اشارة الى ان تعيين الحق من اهلها الى الولي والحق بهذا العدد ثبت بالسنة **م** احرازاً بالعين عدا
فقتله بغير العتق لان البينة انما تكون على اهل البينة والوراء والعبد والصبي والمجنون ليسوا من
اهلها يخلفون بالله ما قتلناه ولا عرفنا قاتله **م** يخلف كل واحد منهم بالله ما قتلناه ولا علمت له
قاتله كما ان اذ قتلته وحده **م** فقتله على عبيده بالله ما قتلناه يعني جميعاً وفي الدخيرة لو حلفوا على
الدية وان نكلوا يحسمون حتى يخلفوا وهذا في دعوي العدم اما في الخطأ فيقتض بالدية على عاقبتهم
وكذا في الحيازة **م** اي علم من هذا النص ان قوله في المتن **م** ثم يقتضي بالدية عليهم **م** اي على
عاقبتهم لما روي ان عمر قتل هكذا ليس كما ينبغي لانه لم يعلم ان الدية عليهم ام على عاقبتهم **م** وتكرر
البينة **م** ان نقصوا الى نقص الرجال الصالحين للبينة من عدة الحسين لان التكرار في معنى اكمال العدة
بقدر الامكان **م** فان نكلوا **م** اي البينة حبسوا البينة **م** بالقتل **م** او غلظوا **م** اي ابو يوسف
رضي الله عنه الدية **م** لكونهم ولا يندم بين الولي اذا كان لوك **م** اي علامة القاتل بروية الدم
على واحد منهم او بثبوت العداوة بين القاتل واهل المحلة او بشهادة عدل او جماعة عين عدل **م** لان
اهل المحلة قتلوه وقال الثاني فحق الولي حسين بقتله بالوثة لان مذهبه كذا حينما عدا **م** يحكم
له بها ان حلف **م** يعني عنده ان حلف الولي في حسم مرة على ان يقر قتلوه عدا فليهم القصاص في قول والدية
في قول وان حلفوا ثم قتلوه خطا يحكم له بالدية عليهم **م** وعليهم ان نكلوا **م** يعني اذا لم يخلف الولي ان حلف
اهل المحلة فان نكلوا يحكم عليهم بالدية **م** وبالبراءة **م** اي يحكم لهم بالبراءة عن الدية ان حلفوا **م** الحاصل
ان خلاف الشافعي رضي الله عنه في موضعين احدهما ان الذي حلف عده والثاني اهل المحلة يرون
بالبينة عده وعندنا لا بل يعرفون الدية **م** في حلف المدعي ان البينة يجب على من شهد له والظاهر
ما هنا شهد للمدعي عند قيام اللوث **م** لكن سقط القصاص في العدا لثبوت ضرر شبهة في هذه الحجة
ولنا قوله عليه السلام البينة للمدعي والبينة على من انكر وله في روايته بالبينة ما روي انه عليه
السلام قال لا ولياً قاتل وجد بين ظهر اليهود بينكم اليهود بايمانهم ولما ما روي انه عليه السلام
بدا بالقسامة باليهود وجعل الدية عليهم وما رواه محمد بن علي الاثر **م** عن القصاص **م** ولا يحكم الله
بالقود **م** اي لو لي القاتل بالقصاص **م** ان ادعي العدة وحلف مع اللوث **م** وقال مالك اذا وجد
قاتل في محلة وبدلوث وحلف الولي حسين عينا وادعي العدة حلف مع اللوث **م** وقال مالك اذا وجد
قاتل لا ولياً القاتل الذي وجد في خبر الخلفون وتحقق دم صاحبهم فقتلوا **م** يخلف على
امر لم يغايته ولت ان البينة حجة للدفعة **م** ون الاستحقاق وادام يستحق المدعي بيمينه المال فاو لم
ان لا يستحق بها النفس المحترمة والاستنهام محمول على الامكار **م** وان ادعي **م** اي على غيرهم
م اي على غير اهل المحلة **م** سقطت القسامة عنهم **م** اي عن اهل المحلة لان غيرهم صاروا مدعي عليهم
لا على واحد منهم **م** اي لا تسقط القسامة اذا ادعي الولي على واحد من اهل المحلة لان ايمان
القسامة عليهم دليل على كون القاتل منهم فقتله واحداً منهم لا ينافيه فصاروا كاهل المحلة لان ايمان
حيث لم ينصوا الظاهر عن قتله **م** وشهادتهم على المدعي عليه **م** اي شهادة اهل المحلة الذي وجد
القاتل فيهم على من ادعي الولي القاتل سواء كان منهم او من غيرهم **م** مردودة **م** عندي حنيفة وقال

الظاهر ان الذي ادعي
عليه لان ظاهر البينة اهل المحلة

ظاهر هذا اللفظ يوهم ان لا تحمل المرأة مع العاقلة لكن المتأخرين قالوا يحملها في هذه المسئلة لانها
 جعلت قاتلة والعاقلة تشارك العاقلة فيقتل بالمرأة لانه لو وجد في دار رجل فالتسامة على رجب
 الدار وعلى قومه حصنوا كانوا او عينا من الحقايق وقد نكلوا المصير عن عشرين بها وهذا القيد لا
 في المنظومة وغير مذكور في سائر الكتب لا اعرف انه لاحتموا ان يقتل اباي في محمد رضي الله عنه ان
 التسامة لبني النعمة ونعمة القتل من المرأة متحققة ولو كانت الدعوي عليها خاصة حلفت فكذا اذا
 وجد في دارها ولا يبي يوسف رضي الله عنه ان التسامة انما يجب على من هو من اهل النسوة وهي ليست
 من اهلها فصارت كالصبي بخلاف ما اذا كان الدعوي عليها خاصة لان تلك عين الدعوي وهي عين
 واحدة لا بين التسامة او في سفينة كانت التسامة على من فيها اي في السفينة مطلقا اي وا
 كان مالها او ساكنها وهذا على قول ابي يوسف ظاهر لان السكان يشتركون المالك في التسامة
 عنده واما الفرق على قولها هو ان السفينة تنقل وتحول فصار المعتبر بها اليد و ان الملك الكالدية
 ولا كذلك الدار او في مسجد محلة فعلى اهلها اي التسامة على اهل المحلة لانهم احضروا يد يده فاعتزل
 فيه كالقتيل في المحلة او الجامع اي لو وجد القاتل في المسجد الجامع او الشارع اي في الطريق الاعظم
 فلا تسامة لان الطريق للعامة لا يخص به قوم فالتسامة معدومة في العامة ويجب الدية في بيت
 المال لان مال بيت المال مال عامة المسلمين ولو وجد في اليمن فالتسامة على السكان فيه عند ابي يوسف
 وعند حماد بن عيسى في بيت المال او في وسط القرية اي لو وجد القاتل في وسط اهدرناه كالبيت
 اي كالموجود في القرية البعيدة من العام والجامع عدم اليد فيها لا كالمحتبس بالشارع حيث يجب على
 اقرب القوي منه اي من ذلك المكان يعني قال زفر فيما وجد في وسط القرية التسامة على اقرب القوي
 منه كالموجود محسب في طرفه وفي ذكر القرية اشارة الى ان الخلاف في المهر العظم لانه لو وجد في
 بهر صغير وهو الذي يستحق به الشفعة فالتسامة على اهله اتفاقا وفي اتيان المقتبس عليه من الطرفين
 في المتن اشارة الى تعليلهما والقول لبيان الوجود في الوسط جار مع الماء ولا يدري من اي مكان
 انتقل بخلاف المقتبس لانه غير منتقل فاعتبر مكانه وفي الحقايق موضع الخلاف ما اذا كان موضع انبعاث
 الماء في دار السواك لو كان في دار الاسلام يجب الدية في بيت المال فصل في المتعاقل
 وهي جمع معقولة وهي الدية سميت بها لانها تنقل الدما من ان تنقل ويجب على العاقلة وهم الذين يودون
 الدية كل دية وجبت بفن القتل وهي ما وجبت بشبهة العمد والخطا لما روي ان عمر رضي الله عنه
 قضى في الخطا بالدية على العاقلة من غير نكير من الصحابة وبشبه العمد كخطا القصور في الالة
 وتجهلهم اي العاقلة اهل الديوان وهم الذين لم يرق في بيت المال وفي زماننا هم الجيش الذي
 كتب اسماهم في الديوان ان كان القاتل منهم لا اهل عسيرته اي قال المتأخرين رضي الله عنه العا
 اهل العسيرة لما روي ان الدية كانت على العسيرة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يخ
 بعده وكما ما روي ان عمر رضي الله عنه فرض العقول على اهل الديوان مخضون من الصحابة رضي الله عنهم
 ولم ينكر عليه فانفذ اجماعهم فان قيل كيف نطق الاجماع على خلاف ما قضى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قلنا هذا على وفاقه لانهم علوا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انما قضى على العسيرة
 اعتبارا بالنسوة وعمر رضي الله عنه لما دون الدواوين صارت النسوة بالديوان وان كان القاتل
 نازيا فحقا قلته من يرق في ديوان الكتاب اذا كانوا اثنا صرون فلا يكون فتحاحي اذا كان
 اصومهم اليوم بالحرف فحقا قلته خلفا وقال بعض المتأخرين لا عاقلة لهم لانهم لم يحفظوا اسماهم
 لا يثابرون والعاقلة جارة في حق العيون وهو عثمان الفقيه اي بعض هذه يعني الامام طه بن الياس

قه

من دیوانهم وان كان كاتباً
فعاقلته من يرزقهم

فعاقله اهل حرفه او بالخلف

كذا في الخلاصة فوجد من عطاءهم **شراي** وظاهريهم في ثلاث سنين من يوم القضاء لما جئنا عن عمر
رضي الله عنه هكذا وإذا وجد جميع الدية في ثلاث سنين فكل ثلث منها يكون في سنة واحدة وسأخرج
عطاءهم في أهل من ثلاث سنين **م** أو أكثر لأن وجوبها في العطا المقتضف هو حاصل في أي وقت
كان والعطا كان يخرج في كل سنة مرة هذا إذا كان العطا بالسنين المستقلة بعد القضاء حتى لو اجتمع
في السنين الماضية قبل القضاء بالدية ثم خرجت بعد القضاء لا يوجد منها لأن الوجوب بالقضاء ولو
خرج عطاها ثلاث سنين مستقلة في سنة واحدة فوجد منها كل الدية **م** والأعقبة قبل **شراي** أي أنهم يكن
القاتل من أهل الديوان **م** فعاقلته قبلته وهي عصته من الشعب لما روي أنه أوجب الدية على عصبة القاتل
م فقسط أي قسم الدية عليهم في ثلاث سنين لا يزداد الواحد على أربعة دراهم **م** في ثلاث سنين وبعض
منها **شراي** من الأربعة **م** وبعضهم أقرب القبائل من غيرهم **م** فإنا لم نسمع كذلك أي القبيلة للدية فحقها
م ويؤدي القاتل كاحد **م** فلا يزداد على القاتل من أربعة دراهم في ثلاث سنين ولا عاقلة له في ظاهر الرواية
يجب في بيت مال المسلمين لأنه لو مات عن زوجات يرتد بيت المال وإذا جئنا بغيره لا لنا نعم بالغير وعن
أي حنفية روي الله عنه في الدية في ماله لأن الأصل أن يجزئ ماله الجاني إلا أنه عدلنا عن الأصل فحقنا
عليه فإذا لم يكن له عاقلة عاد إلى الأصل فلا يعقل **شراي** لأنه ليس من أهل البيت **م** ولا امرأة **م** لا يابيت
من أهل النسوة **م** ولا كاف عن مسلم ولا بالعكس **شراي** لا يعقل مسلم عن كاف لعدم التصانص والكافر يعقل
بعضهم بعضا وإذا لم يكن للدي عاقلة فالدية في ماله في ثلاث سنين **م** ويعقل قبيلة الموالي عن العتق
شراي يعني عاقلة العتق قبيلة مولاة لأن النسوة **م** والعتبة **شراي** تعقل قبيلة مولي الموالاة لوجوب العتق
بعقل المولاة **م** ولا تعقل العاقلة حنيفة عبدا ولا أصليا **شراي** لا تؤدي العاقلة ماله من المصلم ولا
ماليوم باعتبار الجاني إلا أن يصدقه **شراي** العاقلة المقر فاذا صدقه فقد رضوا به فليس لهم **م** ولا
ما نقص **شراي** لا تعقل ما كان ناقضا عن خمسين دينار أو يكون في مال الجاني لما روي أنه النبي عليه السلام
قال لا تعقل العاقلة عبدا ولا عبدا ولا أصليا ولا اعتراقا ولا مالا دون أرض الموصحة وأرضها نصف
عشر لدية وهو خمسون دينار والله اعلم بالصواب

كتاب الحدود

وهو جمع حدود وهو في اللغة الشئ وطنا في الباب جذاذ المتعد الناس من الدخول وفي الشريعة عقوبة
مقدرة واجبة حق الله تعالى فلا يسمى التعزير حدا لأنه غير مقدرة ولا القصاص لأنه حق وليد الله
عنه والاعتياض عنه والحدود إذا سوتت رجلا لا نفس الشهوانية عن شهواتها الغير المستوعبة
ليبقى العالم على نظام العدل إذا نزل رجل بامرأة بان وطئها في الليل **شراي** في فرجها لا في غيرها في غير
ملك وسبته **شراي** أي سبته الملك بان يطئها امرأته ولو قال إذا نزل في مكلف في قبل المشتهة في عين ملك
وشبهته عن طوع كان أم لا يخرج به **م** على المحض **م** وعلى الصنعة العن المشتهة والمبتة لأن كل ذلك
لا يوجد **م** فشهد عليه أو عليها أربعة رجال **شراي** بالزنا قوله تعالى واللاتي قابض الفاحشة من
نساءكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم **م** فشرط اجتماعهم في مجلس واحد حتى لو شهدوا مستترين بعد
حد القذف وقال الشافعي روي الله عنه فصح شاهدتهم بمقتضى ما سار الحق في إطلاق الآية ولنا
قول عمر رضي الله عنه لو جاءوا مثل أربعة ومضوا في كلدتهم **م** فإسلام الإمام **شراي** إذا شهدوا
بصحة من سألهم عن ما هيته **م** أن يقول ما لن نام وكيفية كونه **م** ولا احتمال وهو عدالة الأكره
أو أن يظنوا نظر العين زنا كما قال عليه السلام العيذان **م** بيان **م** ومكانه **شراي** بأن يقول ابن زنا لاحتال

الذين

أن يكون الزنا في دار الحريم **م** وزمانه **شراي** بأن يقول بين زنا لا احتمال أن يكون في زمان متقدم أو في
زمان الصبام والموت **شراي** بأن يقول عن زنا لا احتمال أن يكون استدا أو امرأته أو يكون له شبهة
لا يبرحها هو ولا الشهود كونه حادثة **م** فبينوا أي الشهود بما سألهم الإمام وقالوا أنها عليها
م كالميل في الحكمة **م** وهي بضمين وعاء الكل **م** وعدلوا أي الشهود **م** سوا وجهها احتيا لا للدر وكيفية
تقديم يائي في الشهادات أن شاء الله تعالى قال بعض العلماء لو قال بعدنا بالنظر إلى موضع الزنا
لا يقبل لأقارم على التسمم بالنفس لأن النظر إلى عورة إلى عورة الغير بالقصد فسق وكما يقول
بما لم يفتقر ضرورة تحمل الشهادة لأنه مالم يروا كالميل في الحكمة لا يسبح أن يشهدوا وقد قال الله
تعالى فيهم الشهادة **م** أو أقرب أي بالزنا عنه القاصي يصح لفظه بأن قال نك وكذا تشهداتهم
أنا فتعبر إذا صرحوا بما نذروا في حجب إذا شهدوا على أحد حجبها لا يعلم عاقل بالتم خصم ثبوت الزنا
على البينة والأقار لان علم القاصي ليس بحجة في باب الحدود والحالصة **م** واعتبر **شراي** أي لا قرار
م من دعي بدمية **شراي** أي بزمانها بحدوده وقال مالك رضي الله عنه لا يحد قديلا قرار لأنه يحد
بشهادة أهل الذمة عليه اتفاقا وقد بالدنية لأن الزنا بالمسلمة على وجه الإكراه موجب للعقل
لأنه نقض العهد عنده أنه قول الذي لا يوجب على القاصي شيئا ولنا أنه أقرار على نفسه لائمه
فيه فيقبل وجوب الإقامة على القاصي بسبق تملكه القضاء لا يقول الذي **م** أربع مرات **شراي** وهو
طرف لقوله أقروا في أربعة مجالس من مجلس **شراي** أي مجلسا للمعق ولا تكفي بالمرة **شراي** أي بأقاربه وأقاربه
مرة وقال الشافعي يكفي به لأن الأقار مظهر ونكراه لا يندب شيئا كما في سائر الحقوق ولنا ما روي
أنه عليه السلام أحرق أقامه الحد على ما عرنا **م** أن أقاربه أربع مرات في أربعة مجالس **شراي**
أي الحاكم للمعق عما تقدم **شراي** أي عن ماهية الزنا وكيفية مكانه وزمانه والموت بها قبل لا يباله
عند الزمان لأن تقدم العهد غير مانع في الأقار والأحد أنه بباله جوارا نذروا في صباه **م**
بين المعق حكمه **شراي** أي الحكم بالزنا **م** ولم يلقوا بها أي بالأقار والشهادة ظهور لكل يعني لم
يث الزنا بظهور رجل عندنا وقال مالك ثبت به لأن ظهوره من عورة **م** دليل على زناها
ولنا أن احتمال النكاح الصحيح أو الفاسد قائم فلا يجب الحد بالشك **م** ويقبل رجوعه **شراي** أي رجوع
المعق عن أقاربه بالزنا في أثناء الحد وقبل إقامته فلا يحد بعده لأن رجوعه جازي محقق للصدقة
فندري الحد بهذه الشهادة **م** ويجب الإمام **م** تلقينه آية **شراي** أي أن يلقنه الرجوع **م** بأن يقول العلك
قبلت أو لم توت وجبت **م** ولو أقروا بالزنا بعد القضاء بالينة مرة يسقط **شراي** أي أبو يوسف الحد
لأن الشهادة لا تعتبر مع الأقار وكذا لا تعتبر أقاربه لعدم كونه أربع مرات **م** وإقامة **شراي** أي
عند الحد لأن الشهادة بعد القضاء تأكدت بأقاربه وقد بقوله بعد القضاء لأنه لو أقر قبل القضاء
يسقط اتفاقا **م** ويبدأ الشهود برسم الحصن **م** وتفسير الحصان سياتي في باب حد زانية الجوار
حتى يوف **م** الإمام **شراي** ثم الناس لما روي أن عليا رضي الله عنه حكاه **م** ويقدم في الأقار
شراي يعني إذا أقر الحصن بالزنا يبدأ برسمه الإمام **م** ثم الناس ويجوز أن يخبرها أي الحصنة **م** في
الزنا **م** لما روي أنه عليه السلام أمر أن يخبر للفاخذة بدهن حتى إلى صدرها ورماها بحصاة
مثل الحصنة وقد كانت أقرب بالزنا وبرسم الحصن قائما والزم ثبت بالسنة المشهورة **م** فصار
كالمتواتر لا يصال القول بدمن العلماء بهذا الوجه جازن الزيادة على كتاب الله **م** ويعمل
ويكفر ويصلي عليه **شراي** لقوله عليه السلام في المرحوم أصغوا به كما تصنعون بموتكم **م** فاب
استمع الشهود **م** كلهم أو بعضهم من ابتد الزنا **م** سقط **شراي** الحد لأنه يدل على الرجوع **م** وأما ما روي

لو شهدوا بزنا محسن ثم غاموا بمحكم باقامة اي ابو يوسف رضي الله عنه باقامة الحد لان زناه
ظهر باجماعهم ومما باعظا من ابي قال لا يرم حتى يحضر الشهود وبدوا برجمه لقيام الحد على الوجه
المشروع وضع في الرجم ادى الى الحد لا يترك طريده الشهود اتفاقا من الاحتياط ومنع الناس من الحد
يقول القاضي ما لم يعين يوم ابي داود وناحصر بالشهود عند القاضي فقال للناس اني سمعوا لا يرمونه
عند محمد رضي الله عنه ما لم يعينوا بالشهود واداعم ويقول له اخذ قضا ما وراه النهر لعله السداد على
قضاة الراسين والانتقام لا عقاد عليهم والايان وقال لا يرمونه لانهم ما يورون بطاعته ولقد
احسن من فصل بين القضاة بانه ان كان عالما عاد ولا وجب تجاوزه من غير تخصص وان كان عاد لاحاله
فقال عن كنيه قضائه فادعوا من اوى الشئ بعلمه وان كان ظالما احاله كان او عالما لا يقبل قوله
قال المصنف في شرحه اقول ويجوز ان يقال الثالث عن ثبوت الحكم عدة فادعوا في حكمه الشرح على به
والا تركه ابي هاشم كانه اقول اذا كان القاضي ظالما لم يصدر على حظه فكيف قيل عنه ان يجر
خطا فادعوا عنه وتخلدوا حوا به جلد لقوله تعالى الزينة والزينة فاجلدوا كل واحد منهما مائة
جلدة والعبد عشرين جلدة لقوله تعالى في حق الاما فان اتى بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات
من العذاب والموا به الحد لان الزم لا ينفك فادعوا التصف في الاما المكان الرقي في الصد بدلالة
النقل ويدعون الصد بالادلة وقايت اللفظ للتعليق ولا يجزى ابي جلد العبد لقوله بعض اذ
الامام قال الشافعي يجوز ان لا ية الموالي على عبده اكثر من ولاية الامام فيقيم عليه الحد كالشعر
ولما قوله عليه السلام اربع الى الولات للحدود والصدقات والبي والجمان علم ان الخلا فها اذا
كان الموالي ممن يملك قامة الحد بقلد القضا حتى لو كان مكانا او ميا او امرأة فلا يقع الحد اتفاقا وبين
عنه ان من الحد ودمه شابه من ما يستر العورة والعزو والاحتقار هو النوب المحيط بالقتل عن الموا
لان العزو والحسوماتان عن وصول الامم الى الراسين ويفرق بين الراسين على اعضاءه لان
كل عضو نال اللذة منه فيعمل حظ من الضرب قائما لما روي ان عليا رضي الله عنه ضرب الرجل في
الحدود قياسا والنساء قعودا بسوط لا تترك له ابي لا عصى له ولا عقدة من ساق سوطا وهو
لعين الحاح فاحتجوا عن الوجه لان طوبى من يلا الحسن وهو اقل حكي والعرج والرأس لان
ضربه متلف وبما يضره ابي ابو يوسف فضرب راسه سوطا في احد في احو الحد وقال لا يضرب
له في ابي بكر رضي الله عنه للحد اجازت للرأس فان فيه شيئا فاما قول عوف رضي الله عنه اياك
ان تضرب الوجه والرأس والعرج وحديث ابي بكر رضي الله عنه نقل انه كان في مضرب مع مسحق
للهلاك ولا يجمع بين الحد والزيم في المحسن لان اليق عليه السلام لم يجمع بينهما ولا يجمع بين الحد والبي
حد وقال الشافعي رضي الله عنه يعرفه عاما على انه من الحد لما روي انه عليه السلام قال الزاني عليه
جلد مائة وتعزب عام ولما قوله تعالى الزينة والزينة فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة لا تدفنه
بالقار ولو كان النبي حد كانا الحد بعض موجب فيكون نكاحا فادعوا بقوله حد لان النبي يوجب السياسة حاز
عندنا ان زاني الامام فيه مصطرة ولا تقتصر ذلك بالزنا لما روي انه عليه السلام في الحنف وعوف رضي الله
عنه في غلاما جميعا يقتل به الرجال والنساء فقال الغلام ما دني يا امير المؤمنين فقال لا ذنب لك
واما الذنب لي حيث لا اطهر دار الهجرة منك وفي الهابة يحمل ان يراد من الذنب العزب في الحديث
الحسن كما قال الشافعي ومن يلا امسي بالمدينة ورجله فافى وقاد بها لعوب ابي الجوس ورجم المرجع
المحسن لان الاتلاف كان مستقلا فلم يكن المرض ما نفعه ورجم جلد ابي ان يبين من مره لان
جلده قد فوض الى الهلاك ولهذا لا يقطع يد السارق في غاية الحوا والبي ولا قضائه الى الهلاك

یعیل قولہ

وجملته الكامل **ترى** اذا دلت الحمل بوجوه جلد حام حتى تقابل **ترى** الخ من تقاسمها لان ذلك نوع مرض
 هو من الى زمان **ترى** ومنهما **ترى** لو دلت حامل وكان جلد حام الخ من اخوان الحمل حتى تضم حملها
 لان الولد نفس محترمة لا يجوز اهلاكم والتاخر **ترى** تاخير ديم الحمل الى استغناء الولد **ترى** الى
 ان يستغنى ولدها عنهم لعدم الوفا **ترى** الى اذ لم يوجد من يقوم بتربيته **ترى** رواية عن ابي حنيفة رضي
 الله عنه لما روي انه عليه السلام قال للقاعدة بعد ما رصفت ارضي حتى يستغنى ولدك **ترى** وقترط
 الاسلام في الاحصان **ترى** وقال الشافعي رضي الله عنه ليس بشرط لا روي انه عليه السلام من يودين
 قد زينا ولنا قوله عليه السلام من اشرك بالله فليس لحصن ورجله عليه السلام كان يحكم التولية قبل
 نزول اية الجلد **ترى** فنعهم مصاف **ترى** الى حال كون الاسلام منضما الى الحوبة والبلوغ والعقل **ترى** وهذه
 الاوصاف شرط اتفاقا ما شرط الحوبة لقوله عليه السلام لا حصن نحو الامه ولا العبد الحوبة وشرط
 العقل والبلوغ لان الحصن انما يكون **ترى** فضلا للعقوبة بهم والدخول بزوجه في نكاح صحيح اما شرط
 الدخول لقوله عليه السلام الشب باليب جلد مائة ومن باجارة فيه بالثابة وهي انما تحصل
 بالدخول مصناه جلد مائة ان لم يكونا محصنين **ترى** ومن باجارة ان كانا محصنين والمغني في الدخول
 ايلام الحشفة في العهل لا الانزال **ترى** وما محصنان **ترى** الجملة حاوية الى وهما على صفة الاحصان
 من الحوبة والبلوغ والعقل حال الدخول واما شرط ذلك لان هذه النعمة تكامل به اذا طبع بغير
 عن حصة الحيونة والصغيرة والملوك والكافرة **ترى** وتحكم به **ترى** ابو يوسف رضي الله عنه باحصان
 الزوج **ترى** لاسلامها بعد **ترى** بعد الدخول وقال لا يثبت احصان له من الوعدة واقفة بوطع
 البالعة العاقلة فكون النعمة متكاملة ولما قوله عليه السلام كذيفة وقد تزوج دمية وعها
 فانها لا تحصنكم **ترى** وانتم **ترى** الاحصان **ترى** رجل وامراة **ترى** وقال زفر لا يثبت بها مدة المدة
 اخيرا لا للدر لان الاحصان شرط في معنى العلة لانه يوجب تعليظ الحناية فيلحق بالعلة وهو
 الزنا في اشترط الذورة ولنا انه عبارة عن اوصاف جميلة فيكون شرط او علامة لاهلية الزنا
 الزوج ولا اثر لذلك في العقوبة فاحكم لا يضاف الى الاهلية فكل الى شرطها **ترى** ولو قالوا دخل بها
 اي بنكوحه المسلمة العاقلة البالغة نكاحا صحيحا **ترى** الى تلك الشهادة **ترى** عند ابي حنيفة
 رضي الله عنه والاحصان ثابت بهم كالحاج **ترى** الى كاثبت الاحصان اذا شهدوا بانها حاصها اتفاقا
ترى وخالفه **ترى** محمد رضي الله عنه وقال لا يثبت اذا شهدوا بالدخول بها لانه يعين به عن الوطئ والدخول
 للزيادة فلا يثبت بالتحمل ما هو شرط الحد ولا في حصة رضي الله عنه ان الدخول في المنكحة انما
 يستعمل في الوطئ اذا استعمل بالبا **ترى** واما الدخول للزيارة فيستعمل بعلي يقال دخل عليها **ترى** واذا شهدوا
 محمد **ترى** اي بما يوجد كالزنا والسوقة **ترى** متقدم **ترى** في زمان سابق وجد التقدم مقدرا متبعا
 واليه اعان في الجامع الصغير وعند ابي حنيفة رضي الله عنه هو موقوف الى راي الامام وعند
 صاحبيه مقدرا مبني وهو رواية عنه وهذا هو الاصح وجد التقدم في الشرب كذلك عند محمد
 رضي الله عنه وعند **ترى** متقدم زمان الواحدة كما ياتي في موضعه ان شاء الله تعالى **ترى** لا لعدم **ترى** عن
 الامام **ترى** وقت شهادتهم **ترى** لان تاخيرهم ان كان للستر فالاتمام على الشهادة بعدد يكون عن عدالة
 وان كان لا للستر صار واقفاقين بالتاخير فلا يقبل بخلاف الاقرار حيث يعمل عندنا وان تقدم
 ادلالة منه ادالمور لا يتم على نفسه وزفر رحمه الله فاس الاقرار بالشهود في عدم الوجوب
 بالتقدم والشافعي فاس الشهادة بالاقرار في الوجوب ونحن فصلنا بينهما واما اذا كان المانع
 عن شهادة المور بعدم عن الامام مسيرة من مثل لا تقبل شهادتهم **ترى** الا في العذف **ترى** يعني تقدم القذف

قال الاتقاني فمن هذا عرفت
ان احسان احد الزوجين
شرط للاحسان صاحبه
مخلاف احسان احد الزوجين
حيث لا يكون شرط للاحسان
الاخر حتى يتحد كل منهما احد
نفس جلد اكان او برجا سهرا
ام يتفق على صفة حتى لو تزوج
بغير اذن وتلى لا يند لم يهره

الشهود فالحديث واجب مطلقا اي لا يعدل الشهود الاولون والاخرون عند اي حجة وفيما
وقالوا الاولون حذروا واما المشهود عليه فلا يعدل انما قالوا لان شهوده محضون لها ان زنا
الاولين ثابت بشهادة الاخيرين فوجب قامة الحد عليهم كما لو شهدوا ابتداء وله ان الاخيرين شهدوا
بان الزنا الذي شهد به الاولون هو المحقق منهم والفعل الواحد لا يتصور من شخصين وكل من العزيتين
بحقل الصدق والكذب فاورث ذلك شبهة فلا عدون **م** وشهادتهم **م** اي بن نادر حمل مع اختلافهم
في طوعه **م** ان قال اثنان منهم انها كانت مكرهة واخوانا طابعة **م** مودة **م** عند اي حجة وفي
الله عند الحد الرجل ولا المرأة **م** وقال الحد الرجل **م** ولا تعد المرأة لان شهادة الاربع اجتمع على زناه
طابعا وله ان الشهادة مختلفة لان الزنا بها وهي طابعة عن الزنا بها وهي مكرهة فلم يضر النصاب **م** وقال
م اي اقر الرجل بانته في هذه المرأة في اربع محال مع انكارها عن زوجة الله عند اي حجة وفي
الله عند وقال الحد عليه وكذا الخلاف اذا اقرت انها زنت بهذا الرجل فانكرت في الشبهة هذا اذا لم
يدع المنكر منها الشبهة فان ادعاها بان قال تزوجتها لا يجب الحد على المقر انما قال لان النكاح يقع بالطريق
ودعا الحد على الصدق انما ان اقره على نفسه صحيح وان لم يصح على المرأة فصار كالواقف الزنا بغاية
او تخاخرة فقال استكرهني وله انما انكرت التزويج فاورث ذلك شبهة في حقه لان الفعل لا يوجد
بغير محلة بخلاف ما اعتنوا به لانها لو حضنت وانكرت الزنا او ادعت النكاح حقيقة كان شبهة لاحمال
صدقها واحتمال ذلك يكون شبهة الشبهة فلا يقرب واما قوله استكرهني فيه فتدبر قوله **م** وعوي
لزيادة وصفه لا كراه فانتفى الشبهة في حقه بتدبره **م** اذا سقط الحد بحكم المهر تعظيما لامر البضع نزع
ولا يلتفت الي نكدها فان قيل على هذا وجب الحد على كل ما هذا الفعل قلنا لا يستلزم الي ما يقرب ويصح
به شؤنها بالمكن **م** ولا عدوها اذا طاعت صبيها او صبيها **م** وقال الشافعي رحمه الله عند حد لان الزنا
وجزئها وسقوط الحد من جانبها لا يسقط الحد عنها كالزنا في عجنونة لا يسقط الحد عنه ولما ان المباشرة
للفعل هو الرجل والمرأة تابعة له بدليل تصور الفعل فيها وهي فاعلة والفاعل اذا كان زانيا مقصر
في زانية بحاله والزنا مقدر من الصبي والمجنون كونهما غير مكلفين فلا يصبر هي زانية **م** ولا اذا
زني **م** اي لا يعدل الرجل اذا زني في دار الحرب **م** سمى **م** الشافعي **م** وقال الشافعي رحمه الله عند حد
لان لما اسلم التزم احكام الاسلام ومنها الحد ولما ان الزنا في دار الحرب لم يقع موجبا لانقطاع
ولاية الامام عنها فلا يكون موجبا لانقطاع منها وفي التبيين لو غن الخليفة او امير مصر فدخل
دار الحرب فلما ان يتم الحد على من زني في عسكره لان العسكر تحت ولايته ولا يتم على من زني في ظريفة
لقوله عليه السلام لا يقيم الحد في دار الحرب **م** فانما قيدنا بالخليفة او امير المصطفى لان امير العسكر
لا يقيم الحد على من زني منهم لان المعنى من اليه تدبر الحرب لا اقامة الحد **م** ويحكم **م** ابو يوسف رضي
الله عنه **م** على المستامن **م** اي لو جوب الحد وكله **م** لا في المحرم **م** اي حد المحرم لا يجب عليه اتفاقا لانه
براه حلالا **م** وعكس **م** اي قال لا يجب الحد وعليه **م** الا في العتق **م** اي يجب الحد على العتق عليه اتفاقا
واما حد الزنا والسرقة فواجب عنده وعز واجبة عندها قيد بالمستامن لان الذي كالمسلم اتفاقا
له ان المستامن ملزم احكامنا مادام في دارنا ولهذا يوجب الحد بالقصاص وحد العتق فيقيم عليه
الحد ودوله **م** ان المستامن من دخل دارنا القصاص حاجته وعوده ولم يلزم احكامنا وانما انما
عليه حد العتق لانه القزم ان لا يودي احدنا فاذا قذف مسلما فقد اذاه **م** ولو زنا مسلم
عثمانه بخلاف **م** ابو يوسف رضي الله عنه **م** وحضاه **م** **م** اي قال لا يعدل المسلم خاصة وكذا الخلاف
اذا زني في دمي عثمانه **م** او مستامن **م** اي لو زني مستامن **م** بمسألة الحد **م** اي ابو يوسف رضي الله

عند دلال

عند دلال هذه المسألة معلومة مما سبق وكذا الخلاف لو زني بدمية **م** والامام **م** اي ابو حنيفة
رضي الله عنه وفيه توريث للامام الذي يقيم الحد **م** بضمها **م** اي في المسألة الحكم **م** ومنعه **م** اي قال محمد
رضي الله عنه لا يعدل المسلمة ايضا لان فعل الرجل في الزنا اصل وفعلها تبع واذا لم يوجر الاصل لا يتبع
التبع فصار كمنكها من صبي وكذا ان الزنا حرام في كل الاوقات وكانت المرأة زانية حقيقة لكن
من الوطى الحرام بخلاف المكنين من الصبي لان فعله لا يوجب حكمة **م** ولا يجب **م** اي ابو حنيفة
ولده وان سفل مع العلم بالحكمة **م** لشيعة **م** وجدت في المحل والشبهة اذا ثبت في الموطوعة ثبت فيها الملك
من وجد لم يتقدم اسم الزنا فلم يجب عليه الحد **م** الوطى لقيام دليل يدل على حله وان خالف هذا لما
فاورث ذلك شبهة ويصح هذا النوع شبهة المحل والشبهة مع هذه الشبهة عند الدعوة لعدم بطلان
زناها لصا وهي ثبت في مواضع منها وطى الرجل جارية ابنه وكيل حله قوله عليه السلامات وما لك
لا ينكر ان حلت وولدت بنت النسيان الا ان فلا يجب العتق لملكها اياها بالقيمة سابقا على الوطى وان لم
يحل فعله العقول **م** الملكة لصيانة ما قد عصى الصبي ولا حاجة لها هنا ولا ثبت الملك ومنها وطى
مطلقة البائن **م** والدليل فيه ان بعض الصحابة وجه الله عنهم جعل الكايات رجعية ومنهم من وجع
عنه ومنها وطى المولى الجارية البينة او الممورة قبل التيسر والدليل فيه انها في يده ومنها لا يوجب
الي ملكه بالملك وكذا وطى البينة بالبيع الفاسد قبل التيسر او بعده او بوطى الجارية لان له فيها
حق الملك ومنها وطى جارية مكاتبه وعنده المادون المستغرق بالدين لان له حقا في كسبه ومنها
وطى الجارية المشتركة لان ملكه في البعض لا يتحقق ومنها وطى المهر في المهر في رواية لابن
الملك انعقد له ولها الحد **م** كما يكون مستوفيا لثبته فصار كالمشتقاة بشرط الجارية **م**
ونفيه **م** عند **م** اي الحد عن الزنا **م** في جارية اصوله **م** اي في وطى جارية ابه وامه وحديثه **م** وان
علوم **م** من **م** اي ان قل ان وطىها حلال **م** عند حد **م** وقال **م** رحمه الله عند حد **م** بطلان
لان لو قال حلت امة حرام الحد اتفاقا لانه في حرام في محل حال من الملك وشبهه فلا يعتبر
تاويله الفاسد كالوطى جارية اخيه ولما هو له عليه السلام اذن والحدود والشبهات وفدوع
من الشبهة حيث قلنا ليلد ليلد فاعتبرت شبهة وهي هذا شبهة في الفعل فيسقط به الحد لكن
لا يثبت النسب بالدعوة في هذا النوع لاننا نعلم من المطلقة الثلاثة اذا وطئت في العدة من
هذا النوع ثبت فيها النسب لان وطىها شبهة العقد في ذلك لا يثبت النسب **م** بجارية **م** وحته
م اي كما اذا وطى جارية زوجته **م** وسيد **م** اي كما اذا وطى العبد جارية مولاه **م** ومعه **م** اي
كالوطى **م** عند **م** من **م** اي عن ثلاث طلاقات فيسقط الحد ان قال طليت الحرة **م** ويجوز الحد
في هذا النوع **م** للعلم بالحكمة **م** اي ان قال حلت حرمته وسبب الشبهة في هذا النوع ان المباشرة
جارية من الولد والوالدين والزوج والزوج والعبد والمولى تحت حقه كل منها على الاخر
عادة فاذا طلى وطى الجارية من قبل الاستددام او شبهة عليه الحال يكون محدودا ولو لم يشبهه
في المطلقة ثلاثا فاعتبار ان بعض الاحكام كالنفقة والسكنى ونحو النسب وجوزة اختها
واربعة سواها باق فيها وطى حلال وهذا النوع عتق في مواضع منها ما سبق في جارية زوجته
ومنها المطلقة على مال لانها كالمطلقة ثلاثا ومنها ام ولد **م** ولما اذا احتجها فبسيب شبيهة فافترق
فيها وهي العدة ومنها الجارية المهرجلة في حق المهرين عتق وانما هو الاصح لان الوطى يصادف
العين والوهم لم يندم ملك الصبي حقيقة ولهذا لو طلى فكتنه على الراهن وانما يتصور الاستددام
من معناها لا من عينها **م** وفي جارية الاخ **م** والم **م** اي يجب الحد في وطى جارية اخيه او عمة مطلقا

شوا قال طنت الحبل ولا اد البسوط في ما لا يخدم عادة ولهذا شهادة احد هاهنا لا يفتقر
فان قيل اذا سرق مال اخيه لا يقطع لشبهه فلم يجعل هذا السرقة قلنا ان الاخ يدخل في الاخ
من غير استبدان ان لم يتحقق هناك الحوز واما هاهنا فالحبل داير مع الحبل او العقد ولم يوجد
الحبل ولا شبهة في الحبل ولا احد في وطى من وقت اليه غير امر الله **شرا** اذا ابى رجل ليلة الزفاف
بغير منكر **م** فاحببنا امر الله **م** فوطيها لا يحل لان المرء لا يعين بين زوجته وغيره في اول
الوجلة والاحبار في موضع الاشتباه دليل شرعي فضاء معتقدا على دليل شرعي ولهذا قلنا ثبت
نفيه منها وان كانت شبهة في الفعل وفعل الصور الغرور عنه **م** ويجب المهر اي من المثل لان
عليه رضي الله عنه فحينئذ **م** ولو وجد امرأه على فراشه فوطيها **م** وان قال طنت انها امرأه
لان طنته يستند على دليل اذ الرجل لا يشبه عليه امرأته بعد ما انفكا وان كان في فدي
امراة فاجابته اشبهه فقاتل انما امرتك فوطيها لا يحل لان طنته استند الي دليل شرعي وهو
الاخبار ولو لم يقل ان امرأته فوطيها **م** واطى عورته **م** كاخته وخالته وهو مبتدأ خبره
قوله يزور **م** بعد العقد **م** اي بعد نكاحه **م** والعلم **م** اي بعد علمه انها اخته قيد بالعمل لانه
لو قال طنت انها حبل لي لا يحل انما قاتل من الحقائق **م** والمساخرة للزنا **م** اي اطمأ المرأة التي
استخرجها من بين يدي **م** والادب **م** وهو معطوف على قوله واطى وكذا قوله **م** ومن اي امرأة
في الموضع المذكور **م** في دبرها يزور **م** في هذه المسائل الاربع عند اي حيفة وهي
الله **م** وقال لا يحل **م** في قوله بعد العقد لانه لو وطى قبله بعد انفاقا **م** وقوله
والعلم لانه لو وطىها بلا علم لا يزور عنه كالاخذ **م** قيد بالاشهاد لانه لو وطى بها واعطاها
مالا ولم يشترط شيئا بعد انفاقا وفي الحقائق لو قال امهوك لا يزور في ذلك لا بعد انفاقا وقيد قوله
للزنا لانه لو استاجرها للخدمة ثم جامعها بعد انفاقا واراد ان لا يط من صدره ومنه اللواط
بالاجنب لانه لو فعل ذلك بعد انفاقا وفي الروضة لو وطى امرأة في الموضع المذكور
منها بعد انفاقا وفي الحقائق الاصح ان هذا على الخلاف وفي قوله اي امرأة اشارة الى انه
لو فعل هكذا اعتكف وحده وامته لا بعد انفاقا **م** في المسئلة الاولى ان الشرع اخرج الحرام
من محلة النكاح فضاء العقد من لغوا وفي الثانية ان الاحارة عقد على محض المتعة والشرع
بالوطى في معنى جن العين ولهذا اشترط التام في النكاح كسب العين فلا يكون منافع البضع
محلا للاجارة فضاء العقد الاجارة فيها كعدمه وفي الثالثة ان الصلابة رضى الله عنهم
اجمعوا على حده لكنهم اختلفوا في وجوهه فان بعضهم يحسمان في اتق المواضع حتى يموتا
وقال بعضهم بدم عليها الحنار وقال ابو بكر الوراق يحرقان بالنار وقال علي رضي الله
عنه حده حد الزنا لانه مثله فيجزم ان كان محصنا ولا يجلد وفي الرابعة الدليل كافي
الثالثة وكذا في الاولى ان المحرم محل النكاح باختياران المعصومة منه التماس وكل اي
من بيان ادم قابلية له ومحله النكاح وان اتقت عن المحرم دليل لكن بقيت شبهة كافي في نكاح
المتعة والنكاح بغير شهود ووطى امته وهي اخذت من الوضائع فيندري بها الحد وفي
المانعة ما روي ان امرأه استفتت راعيا لثباتها في ان يسيبها حتى تمكن من نفسها فقلت
ثم رفع الامر الى عمر رضي الله عنه فذري اخذ منها وقال ذلك مهرها وكان كالمعة والثالثة
والرابعة بان الزنا فضاء المشهورة في محل محرم مستهني على الكمال باعتبار الميل من الحاشية
وفي اللواط الميل من المفعول معزوما اذا كان سليم الطبع فلا يكون زنا لما اختلفوا في

المك

لو فعد لك بعبد
لا يحل

لان بغير

لان موجب الزنا معلوم وهو الجلد او الرجم فان قيل اذا زني بالغ بصبيته يحل له على ما لا يخفى مع ان
الميل بعدد ومن جازها قلنا اصل الداعي فيها موجود وطنا يظهر بعد زمان ولا كذلك الصبي في
المعقوب في هذه المسائل لانه اذ زني بغيره ومارى من العجاجة فيقول على السياسة **م** ومن وطى
أخيه **م** فمادون الفرج **م** في غير السبلين كالشيطان والتخيم او ابي بهيمة عن **م** اتفاقا اما
في الاول فلا يذنب الى امره انكره اليه فيه حد واما في الثاني فلان الطبع السليم يفرغه ولا يكون جنابة
كاملة ولا يلاح فيها غير لة الا يطح في اللون وطنا لا ينقص طهارته من غير انزال ولا يحل من
فرج البهيمة ولكن يزول تركابه ما لا يحل وما روي انه عليه السلام قال من ابى بهيمة فاقبلوه
قوله بالتحليل **م** او صغير **م** اي لو وطى صغيره **م** مشبهة بشبهه او كبير **م** اي لو وطى كبيره **م** مستكره
م اي غير مطاوعه **م** فاقضاه **م** اي صير مسلما للبول والعايط واحد **م** اي لا تستسك البول **م** في
الدية **م** فيقول بعض المتفتحة وهي في ماله لانه شبه العمد وفيه تيج الدية في ماله فمادون النفس **م**
او جيب العنق **م** اي جيب رجليه **م** رضي الله عنه من المثل ايضا **م** اي كاجاب الدية وقال لا يحل العنق واما الحد فلا
يحب اتفاقا فيد بقوله مشبهة لانه لو لم تكن مشبهة فلما المهر كمالا اتفاقا ولا حد عليه وان لم يدع
الشبهة لم تكن الصور في معنى الزنا وقد بقوله بشبهة لانه لو وطى صغيره مشبهة من غير دعوى
الشبهة فعليه الحد لاعلمها ولا مهر اتفاقا لوجود الحد وقيد بقوله مستكره لانه لو كانت كبيرة مطاوعه
مع دعوى الشبهة فلا حد ويجب العنق وان كان من غير دعوى الشبهة فعليه الحد ولا عق لها ولا ي
لها في الافضاء في الصور بين لوصاها به وقدنا الا فضاء بعد ما استسك بقوله وجوب الدية
في اد لو كانت مفضضة مستكره بوطا حتى تلك الدية لانه في معنى الحاشية ويجب معه العنق اتفاقا
وفي الحقائق وضع في الزنا لادلو افضى زوجته لا يدخل المهر في الدية لانه وجب بالصله ان
سب الدية الا فضاء وسب العنق اتلاف متعة العضو فانما احدها لا يبق الاخر كما اذا استسك الي
وكما ان الدية ضمان كل العضو والمهر ضمان جزئه فضاء ان الجن يدخل في ضمان الكل اذا كان في
عصم واحد كما اذا قطع اصبع انسان ثم قطع كفه هل يلزم بالجن يدخل ارض الاصبع في ارض الجن ولو
وجب العنق مع ضمان العضو كمالا لم تكرار الموجب على واحد بخلاف ما اذا استسك البول لان
الواجب في مقابلة الا فضاء ضمان الحاشية لا ضمان العضو ولا جمع العنق مع الحد في المستكره
م يعني اذا كره امرأه على الزنا فزناها فعليه الحد فقط وقال الشافعي عليه الصلوات لانه
عوض ما استوفاه بالوطى بغير رضاها وهو غير له من العنق والحد جزاء فعله فانما احدها لا ينع
الاخر كما اذا اتلف صيدا بملوك في الحرم **م** وانا اوجب العنق عند سقوط الحد لانه لا ينع الزنا على
عزامة ماله او عقوبة بدنية وهاهنا لما وجب الحد لا يجب العنق لان الوطى اتلاف منافع البضع
وهي غير مصفونة عندنا **م** ويسقط **م** اي ابو يوسف رضي الله عنه **م** الحد عن زني بخارية فقتله به
م اي بفعل الزنا **م** هو حجت **م** وقالا لا يقطع عنه الحد او استترها **م** هذا معطوف على قوله
فقتلها اي على هذا الخلاف اذا زني بخارية ثم استترها **م** او تكلمها **م** اي زناها ثم تكلمها وكانت حجت
عليه قبل الزنا **م** قد دعت اليه بعد **م** اي الزنا في بعد الزنا بسا حاشية في هذه المسائل يسقط
عنده حلا فاما حد البخارية لانه لو زني باخرة فقتلها بد بحاشية الحد مع الدية اتفاقا لان الحرة
لا تملك الضمان وفي الحقائق وضع هكذا اذ لو زنت حرة بعد ثم استترت بحدان اتفاقا وقيد
بدفعها لان المولى لو فداها بعد كفاية يجب عليه الحد اتفاقا وعلى هذا الخلاف لو زني بها ثم
غصبها وضمن قيمتها واما الوضعية **م** زني بها ثم ضمن قيمتها فلا حد عليه اتفاقا لان عرض

سب الملك من ضمان قيمتها او شراها او غيرها او دفعها اليه بعد وجوب الحد قبل اقامته كعوضه
قبل وجوبه فيسقط عنه الحد كما اذا ملك السارق المسروق قبل القطع وكما ان هذا الضمان ضمان
قتل وهو عقاب له الادمية وهي لا تقبل الملك ولهذا وجبت على العاقلة ولو كان ضمان ملك
لما وجبت عليهم ولو سلم فانما يتعبد في حق الملك في حق القيام وهو العيب لا في حق المصدوم وهو
المستوفى في من منافع البضغ وكان ما اسوق فاه منها حراما فلا يسقط الحد وانما يسقط في السرق لا في
قتل ان اعترض الضيق الملك قبل اقامة الحد بوجوب سقوط الحد وانما يسقط في السرق لا في
الخصومة وهي شرط فيه لا في حد النام واسقطنا **فصل** في الحد عن المكره على الكفر او قال
ن في حد الله بعد لان انتصاره لا بد من اختياره فانتفى الاكراه وكذا ان اختارها كما
يقطع طوعا فقد قطع طمعا كما في حق النام في حد بحد هذه الشبهة **فصل** في حد
السور **م** تحد شاربا الحق طوعا فقد بده لان شرطه كرها بغير وجوب الحد بعد الاقامة **فصل** في حد
بده لانه اذا كان في السكر لا يبيد الضرب فايدته من الاكلام وحقوق العاقل **م** اذا اخذوا
موجوده في هذه الجملة الاسمية حال **م** الا ان يقطع ويحتمل بعد المسافة **فصل** في حد
بوجد فيه فاقطعت قبل ان ينفذ الى الامام بعد المسافة **م** والحق اشتراطه **م** في
قال محمد وجوب الوتر ليس بشرط في اثبات شرطه بالنية او بالاقرار في اقامة الحد اذ لم
يتقدم بشهر وقال لا شرط في حق لا يقبل الضهادة على شربه والاقرار به ولا يقام عليه الحد
اقام بوجدت بها في فقه الاطلاق قوله عليه السلام من شرب الخمر فاجلدوه ولما ان الاقرار
بالنومانا اكد بامرنا ايد فيؤكد هذا الاقرار ببقاء الاثر فاسا عليه ومادوي عن ابن سبيو
انه قال فيمن اقترع بشرب الخمر استكرهه فان وجدته راحته الخمر فاجلدوه ومادواه عام حص
منه موضع الاكراه فيعاقبه القياس **م** ولا يثبت به شر اي شرب الخمر بشم وبها في فيه
لان الواحدة قد تكون من عندها كما قال الشاعر فقولون لي انك شربت مدامة فقلت طهر
لا بل اكلت سفرحلا **م** بل بشهادة رجلين **م** قد بدها لانه لا يثبت بشهادة امرأتين مع رجل
لشون الشهادة في شهادتهن والحدود تندري **م** وبما في ارضه **م** اي او ثبت باقرار الثاني
م وتعيير **م** اي ابو يوسف رضي الله عنه الاقرار **م** من بين الاحاطة كما خضع عدد
الشهادة في الزنا **م** والكفاية **م** لان التكرار في الاقرار غير مفيد كما في العذف والفضاض
وانما يثبت التضييع في الزنا على خلاف القياس فلا يعقد في مورد النص **م** وحد السكران من
دمه **م** يعني من شرب من دودي الخمر انما بعد عندنا اذا استكرهه **م** لا من شربه **م** اي قال الثاني
رضي الله عنه بعد من شربه وان لم يسكر لان الحد يجب بشرب قطرة من الخمر والدودي مشتمل
عليها ولنا ان الغالب على الدودي القتل فصار كما لمغلوب بالما فلا يحد شاربه بالحد
تسكروا **م** والسكران من لا يعرف بين السماء والارض **م** يعني ابي حنيفة رضي الله عنه في حق
اقتباب الحد على من سكر من غير الخمر لان احد عقوبة في سببه نهاية السكر احب الى الله
وبنايه ان يسلب عنه التمييز **م** وقال لا من تحت طمعه كلامه لانه هو المقارن وعي على رجا
انه قال اذا سكر هذا من الهديان **م** واختار للفقهاء اعلم ان الخلاف في حق الحد واسا في
حق الحكومة فقول له كقولها اخذ ابا الاحاطة حتى ان القدر الذي هذا عيبه يكون حراما
اتفاقا **م** ولا يحد باقراره فيه **م** اي السكران اذا اقر بالسكر او بغيره في سكره لا يكون
اقرا او جها للحد لان السكران لا يثبت على شيء فاقم سكره مقام الوجوب **م** الا بعد العذبة

نكر اذا

نكر اذا اقر بما يوجب الحد والقصاص وعينهما فيه حتى العبد في السكر بعد لانه
لا يحتمل الوجوب فيقربا قراره لانه اذا اقر في اسرق او شرب في حالة السكر يجب عليه الحد
لان الفعل لا يحتمل الكذب هذا اذا سكر بالمحرم واما اذا سكر بالمباح لا يعتبر بضر فانه لانه غير
الاعمال **م** فوجب ثمانين جلدة في الحر **م** اي قال الشافعي حد السور اربعون لماروي عن
علي رضي الله عنه انه امر ان يضرب شاربا الخمر اربعين **م** ولنا ما روي ان النبي عليه الصلاة
والسلام عليه بنطين اربعين وكل فعل سوط فكان ثمانين **م** رضي الله عنه انه قال ثمانين
فاثقف عليه العصاة ومادواه كان بنطين او تجرد بين **م** ويجب ضرب **م** وهو عسرون **م** عند
عند **م** في العبد **م** اذ روي ان عمر وعثمان رضي الله عنهما جلداه عشرين **م** وفيه ثمانون **م** وروي
م كما **م** في حد الزنا من غير ثمانية وثلاثين **م** اي الجلد على اعضائه **م** ولو اقر بالسور **م** روي **م** لان
حد السور خالص حتى الله فيعمل الوجوب فيه كسائر الحدود **فصل** في الاسربة **م** وتقوم الخمر
عصر الع **م** وهو بالرف عطف بيان **م** اذا غلا واشتد **م** اي صلح للسكر بها لقوله عليه السلام حرمته
الخمر بعينها وعليه اسباع العصاة رضي الله عنهم **م** وقد في الزبد شرط **م** عند ابي حنيفة رضي الله عنه
في كون العصفير شرا وقال لا ليس بشرط لان تعظيمة العقل تحصل بالاستعداد وكذا ان العليلان يذانه
الشدة وكما لها بقدر الزبد وقبل حرمه نحو الاستعداد احتياطا ويحد به اذا قدف الزبد احتيا لا
للد **م** وفي الحديث ان اخذ قوطها ابو حفص الكبير وقال لا تغير للحدف بالزبد في احداث السكر بل يرف
به ويصفو **م** والعصفير **م** اي حرم العصفير **م** اذا لم يذهب اقل من ثلثه **م** ويشم الوط **م** وهو الذي
من مائة **م** والنزيب اذا غلا واشتد **م** اي حرمته هذه الثلاثة دون حرمته الخمر حتى لا يفسد سكرها لان
حرمته الخمر قطعها وحرمته الملائكة اجتهاد **م** ويجوز تحليل الخمر مطلقا **م** اي سوا كان مختلط سوي
او ينفصل الى النفس وقال الشافعي يكره تحليلها لورود الامر باحتياطها وفي تحليلها قولنا **م** ولنا
ان في هذا الافتراء ازالة الحزمية عنها فلا يكره كالواقف منها القصد الا واقفة والجمع دفع
المسألة **م** ولا يحل **م** اي الخمر **م** لانها تجعل ما نافع من الحزمة لا واقفا لكن لا يحد بوجوب
مطبوخها بل بالسكر منه **م** وبمع غير **م** اي عن الخمر من الاسربة جاز **م** عند ابي حنيفة رضي الله
عنه وقال لا يجوز لانه مسكر كالحمر وله ان مال منقور لا يكفر مستقلا **م** ويجوز شرب
م بالاسكر **م** باللعل **م** مما لم يمتد في الموت والرب ادبي طم وان اشتد ومن عصي العباد اذهب
نلتاه لعين له وما يحد من العسل والبن والحبوب من غير طم وحرم **م** اي محمد رضي الله عنه الاسربة
المذكورة **م** مطلقا **م** اي سوا طم او لم يطعم اسكر بالفعل او لم يسكر لقوله عليه السلام كل مسكر حرام
وقوله عليه السلام ما اسكر كثره قليله حرام وطما قوله عليه السلام حرمته الخمر لعينها والسكر من كل
شراب ويخصيصه المسكر بالخمر من غير الخمر يدل على انه ليس بالخمر والعقوي في زماننا على قول
محمد رضي الله عنه **م** وحد للسكر **م** اي من جميع الاسربة من غير تفصيل **م** في العصفير **م** لان السكر في
حصل استلزم المفاسد فيجب عليه الحد فقلنا المادة الضافة وتقليلا لها والحد انما في ذلك **م** ولا
باس بالخلطين **م** اي بالخلوط من ماء القرو والرب اذا لم يشد وقال مالك واسد لا يجوز شرب
الخلطين وان لم يشد لورود النبي **م** ولنا ان ما حل مفودا يصح مخلوطا وما ورد من النبي فحول على
على الاستعداد **م** وبنا لا يحد في الدباء **م** اي الخمر **م** وهو بالتشديد والمد القوي اليابس **م** وكلم
م وهو جمع حتمه وهي الحزمة الخضراء **م** والمزق **م** اي في الاناء المطبق بالزرق **م** والقيصر **م** اذ لم يشد
وما ورد من النبي عن الانبياء في هذه الطرق فيمنع لقوله عليه السلام اعتدوا في كل اناء

فان الظن في لا يحرم شيئا **فصل** في حد العتق وهو في الشريعة الرعي بالزنا
تحد الحرق فادف المسلم الحر البالغ العاقل العفيف عن ابي العارضي عن الزنا **م** يصح من النكاح وهو
متعلق بقوله قاذف فدية لا بد لو قد فدية بلفظ اخر كما يحل حراما ويحرمها لا يحل **م** ثانيا بين سوطا
لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات يرمونهم باثبات باريعة شهدا فاجلدوهم ثمانين جلدة والمراة الذي
بالزنا اجماعا والنص وان ورد في المحصنات لكن الحكم في المحصنات كذلك لان هذا الحد دفع العار عن
المقدوف وهو ديمها فدية المقدوف بالاصاف المذكورة لان العار انما يطبق من نصفها اذا طلبه
م في المقدوف الحد فدية بطله لانه هو المستفاد من حيث دفع العار عنه ولا بد ان يكون الطلب لقول
حي لو قد في الاخرين وطله بالاشارة لا يحل **م** والعبد ار بعين **م** اي تحد العبد ار بعين لما مر
من ان حرة نصف جزا **م** ويمنع عنه **م** اي عن القاذف **م** الفرو والخنزير لان ابقاها من من
وصول الالم ولا ينفع عنه ثابته اظهار اللطف لان سببه غير متيقن لاحتمال ان يكون القاذف
صادقا ولم يفرق عليه **م** اي على بدنه كسب **م** ولورج عن اقراره بالعتق لم يقبل **م** رجوعه
لما فيه من ابطال حق المقدوف ويحقق في اقراره بالمره كما في سائر الحقوق **م** ويطلب للبت مبيع المدح
في سبه فدية **م** وهو لده كما اذا قال يا ابن الزانية وامه مية فله طلب الحد لان العتق تناوله
والعارض من من جهة فساد سبه **م** ونقلب حق الشرح **م** يعني في حد العتق حقان حق الشرح من حيث انه شرع
لا خلاف العالم عن السداد وحق العبد من حيث انه هو المستفاد بالذفاق العار عنه والغالب حق الشرح
عندنا وهذا لا يختلف فيه القاذف وحق العبد عند الشافعي رجوعه عنه ولهذا لا يبطل بالرجوع عن
الاقرار لانه محتاج وصاحب الشرح عني ولنا ان الجمع بينهما محتمل فدخل حق العبد في حق الشرح
ويكون موعيا معه وانما لم يعكس لان ما للعبد من الحق يتولاه مولاه ولا ولاية للعبد في استيفاء حق
الشرح وانما يستوفيه من هو نائب الشرح ولا يباية هاهنا **م** ولا نورنه **م** هاهنا مع ما عطف عليه تنوع
للخلاف السابق يعني اذا قد في غيره فان المقدوف يبطل الحد عندنا لان الارث لا يجري في حقوق
الله ولا يبطل عنه بغيره لان الارث في حق العبد **م** ولا يعين العتق عنه **م** اي عن حد العتق **م** ولا
الا صياق **م** اي اخذ العوض عن الحد لان العفو واحد العوض لا يجري ان في حق الشرح ويجوز عند
لانما نحن بان في حق العبد ولو عني المقدوف لا يجد قاذفه لا لبعده عفو بل لترك طلبه حتى لو عاد
وطلب **م** ولا عدم الد اخل **م** اي لو قد في واحد جماعة بكلمة واحدة او بكلمات متفرقة تند اخل
عندنا لكونه حتى الله فجد حدا واحدا ولا يتد اخل عنده لكونه حتى العبد حتى ان ابن ابي ليلى كان
قاصتنا بالكونه فذبح رجلا عند باب المسجد يقول لوجل يا ابن الزانية فقال خذوه فاخذوه فادخلوه
في المسجد فضر به حدين ثمانين ثمانين فاحضر ابو حنيفة رجلا عنده بذلك فقال عجا من قاضي بلدنا
احظا في مسئلة في حصة مواضع انه حد بالخصومة المقدوف وان الحد الواحد كان كافيا وان
قد واني بن الحدين وكان ينبغي ان يعصل بينهما يوما او اكثر حتى يخف اثر الصوب الاول وان حد
في المسجد وقد قال عليه السلام جبا مساجد كرامة حدودكم وان كان ينبغي ان يعرف ان الولد
حان او مستان فان كانا حيين فالحصومة اليهما فان كانا ميتين فالحصومة الى الابن **م** واجزا
طلب الابن الكافر والعبد فدية **م** اي ان كان المقدوف محصنا حاز لابنه الكافر وابنه
العبد ان طلب حد القاذف عندنا وقال في لا يجوز هذا اذا كان المقدوف ميتا لانه اذا كان
حيلا ليس لعينه طلب حد قد فدية كذا في الاصحاح لانه القاذف لو قد في الابن الكافر والعبد انما
لما حد القاذف لعدم احصان المقدوف في فدية اذا تناوله المقدوف معني ولنا ان التخيير على الكمال

والباقي

ن

تت للمقدوف والمحصن فلما قام الابن الكافر والعبد مقامه في الطلب بسبب حقوق العار اليه اعبر
في الفروع بصفة الاصل وهو التخيير على الكمال كان التراب لما اقم مقام الماء سقط وصف التراب
وانصف بصفة الاصل وهو التطهير بخلاف ما اذا قد في نفس الابن الكافر والعبد لان التخيير
على الكمال مقدم فيه لعتق الاحصان في المقدوف **م** وولد الولد **م** اي يحرم عتق في حق الابن اي حرة
طلب ولد الولد **م** بعتق **م** اي بعتق اذا لم يطلب ولد المقدوف من الميت الحر فلولد ولده ان يطلب
الحد **م** مع وجود ابنة عندنا وقال في ليس له ذلك لان العار انما يطبق بالافق في وجوده
لا خصوصية كما في الكفاة ولنا ان حق طلب الحد باعتبار حق العار والولد ولده فدية سوا خلا ف
الكفاة فان حق طلبها باعتبار الولادة ولا ولاية للاب بعد مع وجود الابن **م** ومنع ابن البنت **م**
يعني ليس لولد بنت المقدوف ان يطلب الحد عند محمد رجوعه عنه ولده ذلك عند هاهنا اية مشوب
الي ابيه لا الي امه فلا يلحقه الشين بن ابي امه ولها ان الشين يلحق لكل من ينتمي الي الميت لان ولده
البنت لا ينتمي كرم الطرفين اذا كان ابوا امه زانيا وهذا لو قد في امه فله حق المطالبة باعتبار
انتمائه اليها وان كان النسب الي البام ولا يطلب الحد مولاه ولا الابن اباه فدية امه الحرة
م يعني اذا قال لابنه ولعده يا ابن الزانية وامه مية فدية لا يحل الاب ولا المولى لقوله عليه
السلام لا يتاد الوالد لولده ولا السيد لعبد فاداسقط القصاص مع يقين سبه فالحكم اولى بان
يسقط مع احتمال صدق قاذف **م** ومن وطى وطيا حراما لعنه **م** وهو وطى الاجنبية والمملوكة
من وجه كالأمة المشتركة او من كل وجه وجوه مودة كانت التي حرمت عليه بالرضا او بالمصاهر
الثانية بالاجماع او بخبر مشهور وكوطى المملوكة نكاحا فاسدا او حاربه ولده والامة المستحقة
م سقط احصانه **م** ولم تحد قاذفه لكونه صادقا واما اذا كان وطيا حراما لعنه كوطى الامة
المزوجة او المجوسية او المنتزعة شرا فاسدا او كالحايض او امرأة التي ظاهرها منسوبة او مملوكة
الاخرين لا يسقط به الاحصان لان الحرمة هي من على شراف الزوال فجد قاذف **م** وناع بطلونه
بشوة محض **م** يعني اذا لمس امرأة او قلبا او نظرا الى فرجها بشهوة فتزوج بنتها وان سقطت او بها
وان عك فوطها لا يسقط احصانه عندنا اي حينة فجد قاذف ولا يسقط احصانه فلا يجد
قاذفه لانه وطى يحرم عليه ابد الكال ووطى اخذ من الرضا ولده ان حرمه المصاهرة بالمس
بشوة ونحوه لا يثبت عند كثير من الفقهاء لا نص فيه ولهذا اوجب حكم حاكم باي حنة فدية قضاه
وانا بعت عند البعض احتياطا اقامة للسبب مقام المسبب فلا يسقط احصانه واما حرمة المصاهر
بالوطى فتصريح عليها **م** واذ لا عت بولده **م** اي اذا في رجل ولدا امرأة سوا كان الولد حيا وميتا
ولا عت **م** سقط احصانها **م** لا عند قاذفها لوجود اماره التي نامها لان الولد الذي لا ابن
له يكون من التناظر اظها قيد بالولد لانها لو لا عت لا ينبغي الولد لا يسقط احصانها وعند
قاذفها لعدم اماره التي نامها واللعان قائم مقام حد العتق من جانب الزوج وكان موكدا
للعتة **م** ولو سبه **م** اي الولد الى حده او فناء عنه **م** اي الولد عن حده **م** او الى عمه **م** اي لو سب
الولد الى عمه **م** او خاله او زوج امه اقال يا ابنم الساء او لعني **م** اي لو قال لعني يا بن
السبط قبيلة سبوا والعراق بسبب ليهم من بقصد ذمة الواحد يبطل لم تحد اما في نسبه الي
حده فلا نه صادق فيه لانه مسلوب اليه بواسطة ولده وكذا في نسبه عنه لانه ليس ابنة
سقيقة وكذا في نسبه الى عمه او خاله او زوج امه لان الولد بسبب ليهم عادة محار او كونه
زوج امه ليس بشرط بل العبرة فيه بالنسبة لا بعن حتى لو نسبته الي من ربه وهو ليس بزواج

[illegible]

عندهما الا ان رد الشهادة يتم للمدعيون صفة له وصفة التي انما يوجد بعد وجود ذلك الشيء والمقام
بعد الاسلام بعض احد فلا يكون رد الشهادة صفة له **م** وقيل بعد الاسلام **م** يعني اذا جحد الكافر
في ذلك رد الشهادة فان اسلم قبل شهادة لانه بعد الاسلام حدثت شهادة اخرى وهي الشهادة
على السليبي فلا يلحقها الرد لانها لم تكن موجودة قبل وقت الحد **م** لا العقوبة اي اذا جحد العبد في قدف
ثم عتق لا يقبل شهادته لان العبد لم يكن له شهادة وقت الحد فلا يعمل الحد وقت الحد بعد العتق كذا في
الحاشية **م** ولو قدف عبد او امه او كافا او نارا او قال اسلم يا فاسق او يا خبيث او يا كافي **م** او يا
او يا نوري او يا اكل الزنا او يا شارب الخمر او يا ذوق امير قوطبان وهو الذي يري مع امرائه رجلا
في عدة حالته بها او يا حوام زاده **م** عز و الله العلم عند لان العتق في الثلاثة الاول وقع لغيب
مختص وفي البواقي وقع لغيب الزنا ولكن لما لم يبين المدعي وجب التعزير تأديبا والتعزير من
الغور وهو الردع وهو مشهور لقوله تعالى واصبروه فان اطعكم فلا يتبعوا عليكم **م** امس
بصون الزوجان ناديا و **م** كذا وفي انه عليه السلام عز وجل قال لعينه يا خبيث **م** يا سحار
م لو قال اسلم يا سحار او يا خبيث **م** يعني لان العلم على هذا العتق يكون كونه صحتا وقيل
يعزري وبارا لان هذا التقيد في الشبهة والقول الاول اصح وفي الحاشية **م** قال طه ياسيه
روي او يا عني او يا عيا وما شاكل ذلك وجب الحد لان هذه العبارات كلها مبنية على كونه بارا عروفا
هو قيل يعززان كان سريعا **م** الطوي والعباس والعقبة لان الوثقة تحقه بذلك وكذا لا يعز بقره
يانا كس او يا مسيحي او يا ابله او لا يرا بذه الالفاظ الشبهة واما العاري فلا يبالى به وهذا التفصيل
احسن ما قيل **م** ويذكر **م** اي ابو يوسف رحمه الله عنه اكثر التعزير **م** خمسة وسبعين سوطا و **م**
بشعة وثلاثين **م** والاصل فيه قوله عليه السلام من بلغ حد اي عن جده من المعتدين معناه من
اي حد اي موضع لا يجزيه احد من المعتدين المستأجرين فعدوان يبلغ عدد التعزير عدد الحد اقله
لما ابا يوسف رحمه الله عنه اعتبر حد الاحرار لانهم همرا الاصول واقلة فانهم فيقص منه خمسة سوط
لما روي ان عليا رحمه الله عنه فعل كذا او يا خبيثة وعذا وحي الله عنهما اعتبر احد العبد واقلة
اربعون فيقص منه سوط **م** ولا ينقص في الاقل **م** اي اقل عدد التعزير **م** عن ثلاثة **م** اي ثلاثة حلدان
لان الزجر لا يحصل بحد واحد والاولى ان يوضع في راي الامام لان ذلك يختلف اختلاف الانام
م وان راي الامام احسن ايضا **م** اي كالحصن **م** فعل لما روي ان النبي عليه السلام جسر رجلا
للتعزير وجاز له ان يضم الحصن الى الضرب ان رايه لا يفرج وفي النهاية تعزير الضلع والعلوية
ان يقول له القاضى بلغني انك تفعل كذا بالنظر فوجه حبس وتعزير الامر والد هافين ايجل الى باب
القاضي والحضومة في ذلك وفي الاوساط وهم السوقية الحمر والحبس وتعزير الاحسية الضرب
مع ما سبق وعن ابي يوسف رحمه الله عنه ان التعزير باحد الاموال جائز ويثبت التعزير بشهادة رجلين
او رجل وامرأتين لانه من جنس حقوق العباد ولهذا القيل في الشهادة على الشهادة ويصح العفو كذا
في التبيين **م** ويذكر التعزير في سنة الضرب **م** يعني التعزير يكون استصحابا لانه جرم فيه الخفيف
من حيث العدد فلا يخفف من حيث الوصف ليعلم على الوجه **م** الزنا **م** السوط **م** اي يكون حد الزنا
استد من حد الضرب لان حبايته اعظم وطهاس في هذه الوجه ولم يصر في السوط **م** العتق **م** اي يكون
حد السوط استد من حد العتق لان حبايته مقلوب بها ولا كذا كجناية العتق لاحتمال ان يكون
القاد في صا قاف **م** ويعز **م** اي يجوز للزوج تعزير زوجته على ترك الوتية وعسل الحباية
والخروج من المنزل وترك الاسما به الى القاضى **م** لان منفعته الضرب بهذه الاشياء تعود الى

انما ادعى السارق ان العين السروقة ملكه **م** يقطع **م** لان دعواه محتملة للصدق فيكون شبهة
درأية الحد **م** ولو صبغة **م** اي السارق السروقة **م** قطع يده **م** ولو صبغة **م** اي السارق
السارق **م** ولو صبغة **م** واي **م** يقطع **م** باخذ مع ضمان الزيادة **م** لو قال ولو صبغة
اي السارق باخذ مع الزيادة لكان الخصم ولم ينجح الي بيان قولها لانه في طرفة العيون من قوله
يعني ياخذ المالك منه الثوب وبعض فيه ما زاد الصبغ فيه لان الثوب قائم انفصل به مال غيره
فاخذه لكونه اصلا وبعض فيه الصبغ لانه تابع كاي الغصب ولهما ان الثوب حق المالك
والصبغ حق السارق فلا تغار ضمانا لانه تابع كاي الغصب لانه قائم بصورة ومعنى الثوب صور
لامعنى لانه غير مضمون على السارق اذا هلك بخلاف الغصب لان الثوب فيه مضمون على
الغاصب صحت اذا هلك فصار قائما بمعنى فلا استوفى من هذا الوجه مع حجاب المالك لاصالة
م او استوفى بعض ثوبه من السارق اسودم قطع يده فلما لم يقطع **م** صحت ان يقطع **م** اي حنيفة في
الله عنه لان السواد نقصان عنه كما في الغصب **م** وبنية **م** اي ابو يوسف رضى الله عنه المالك
من الاخذ لان الاسود زيادة عنه فيخرج حجابا لسارق لما ذكرنا في الحجة **م** وجعل **م** اي محمد
رضي الله عنه الاسود **م** كالاسود **م** فاحله **م** وبعض الزيادة لما في **م** فصار **م** فصار
سوقه وفيها لا يقطع وفي الحوز **م** ولا يقطع في المباحة الاصل **م** اذا سرقها كالحطب والتمل
والطير والزرع ونحوها **م** والمصحة للفساد **م** اي لا يقطع فيها اذا سرق ما يتباع عليه
الفساد كاللحم واللبن ونحوها وقال الشافعي رضى الله عنه يقطع لانه سرق ما لا يورث
وفساده في ثافي الحال لا يمنع كمال ما يملك حال السوقة ولنا ان سرقه العامة في مباح الاصل
فهل الاخوان يورثون الشبهة مادامت باقية على تلك الصفة ويكون الاخوان فيه ناقصا ولهذا
يلقى بعضها في الابواب وفي الطريق **م** وقد قال عاتبة رضى الله عنها كانت الايدي لا يقطع في
السوق النافذة اي الحمار وان المالك فيما يتباع اليه الفساد قاصرة لان الوعدة انما هي فيما يقطع
لا خارجا لو كان الحمار قد روي انه عليه السلام قال لا يقطع في القمار الا فيما اواه الحوز **م** وهو
بالرأى المصلحة بعد ايجام الموضع الذي يجمع فيه القمار اذا صرحت وانما يجمع فيه عادة ما بين من
القمار وفي الحبل والحبل يقطع اتفاقا لان الفساد لا يتعارض اليها قالوا هذا اذا سرق
في ايام الحطب **م** اما في ايام الحطب فلا يقطع في سرقه طعاما مطلقا لان الضرورة تمنع التناول
م ولا يقطع فيها تناول هذه الاشياء **م** كاللبن واللحم من الدق وغيره والاشربة المطبوخة والذرة
والصليب من الذهب الاحمال ان يقول السارق سرقها للكر والاراقة واما الدرهم
الذي عليها التمثال فيقطع فيها لانها معدة للمقولة للعبادة فتاويل الكس لا يثبت فيها
واما اذا سرق طبل العزاة فتقتل يقطع لان صفة المغزو ما دون فيه ويختار الصدر الشهيد
انه لا يقطع لانه كالبطل للمغزو ويصل للمغزو **م** ولا في دقاته على الحساب **م** لانه يتاويل
بالقارة واما في دقاته الحساب فيقطع لانه لا يقع لعين صاحبه فيكون المقصود فيه الكافة
م واما من راي ابو يوسف رضى الله عنه بالقطع **م** في سرقه صبي **م** اي في سرقه صبي **م** رضى الله عنه
حلي ومصحف **م** اي ابو يوسف رضى الله عنه وفي سرقه مصحف عليه تلخيص نصا وقال لا يقطع
اعلم ان الخلاف في الصبي العتيق المميز لانه لو كان مميزا لا يقطع اتفاقا لان له يد اعلى نفسه
وعلى ما في يده فيكون حدا اذا سرق مع غيره **م** ولما انه اجتمع فيه دليل القطع وهو سرق
ووجدها لقطع بها فكذا اذا سرق مع غيره **م** ولما انه اجتمع فيه دليل القطع وهو سرق

الحلية

الحلية ودليل عدمه وهو سرقه الصبي والمصحف فاورثه كمن شبهه دائرية للحد **م** وفيه عند **م**
اي ابو يوسف رضى الله عنه عن القطع **م** في عبيد صغيرين **م** اي في سرقه لان كونها لا يقطع القطع
وتكونه ادب لا يقتضيه والحد اذا اداه من الوجوب وعدمه لا يجب هذا في صغير لا يتكلم وان
كان يقطع ويغير من نفسه لا يقطع اتفاقا وضع في العبد لانه في الحواصير لا يقطع اتفاقا من
الحكايق **م** ككبر **م** اي كالا لا يقطع في الكبر لان له يد اعلى نفسه واخذها اما بواسطة الخلع او بها
م ويقطع في السباح **م** وهو سرق لا يثبت الا بالحد والحد ويجلب منه كل ساحة مضمومة الجوارح الاربع
م والابوس **م** وهو سرق **م** وهو سرق **م** والبنات **م** بالفتن مع فناء وهي سرقه تتخذ منها الوعر **م** والحد
م وهو سرق طيب **م** اي العود والياقوت والقصوص **م** والمسك والادحان والورع **م** والحد
والزعران واللولو ونحوها وانما يقطع في هذه الاشياء لانها عورة محزنة لا يوجد بصورتها
متباعدة في دار الاسلام فصارون كالفضة واما الزجاج المصنوع فليل لا يقطع فيه لان السواد
يتسارع اليه وقيل يقطع لانه مال نفيس واما السواد من القصير في الاحتراق **م** وما احدث
من الخشب **م** اي احدث من الخشب من الابواب والاداب في قطع في سرقته لان الصنعة فيها علب
على الاصل والحق بالصنعة بالاموال النفيسة ووجبت من ان تكون قافية بخلاف الخشب من
الخشب والغصب لان الصنعة لم تغلب فيه ولم يتضاعف قيمته فلا يقطع فيه حتى لو غلبت فيه
الصنعة كالحصير الجهادي والنجح جاني يقطع فيها واما في الابواب فانما يقطع اذا كانت حوزة
في الحوز فكانت حنيفة لا ينقل حملها على الواحد حتى لو كانت متعلقة بالحد لا يقطع فيها لانه لو كان
سارقا لم يورثون الحوزة فصار كسوقه الحارس وكذا لو كانت ثقيلة لانه لا يورثون عتب في سرقته
كذا في السنين **م** لا في كلب **م** اي لا يقطع في سرقه كلب **م** ومنه **م** لان جنسها مباح الاصل عتب
موروث فيه ولو كان على الكلب طوق ذهب ففعل الخلاق كالصبي الذي عليه حلي **م** وانما يقطع
اي لا يقطع في اثباته وهو الاخذ على وجه العلة **م** وهو من ظاهر ملادة او من يده **م** واختل **م**
وهو ان ياحد من اليد ليس عنه **م** وحيا **م** وهو ان يكون اللوح على يده **م** بقوله على العلم
لا يقطع على حارس ولا يقطع **م** ولا يقطع **م** ومنه **م** لان ذلك المال للعامة وهو ميم
م والمتن **م** اي ومن المتن **م** بين السارق والمسرقة **م** من السبحة باعتبار انه احد مال
من وجه **م** واصوله **م** وفي وجه **م** اي اذا سرق من بيت اصوله او من بيت مال غيره
ماله من بيت غيره لا يقطع بحوزة الا بحواصيرهم بالانتفاع في المال والدخول في الحوزة ولو سرق
من اصوله من الوضاع او من وجه قطع لا يقطع هذا الميم فيه عادة **م** ويقل وجه في ذي رحم محرر
م اي اذا سرق من بيت ذي رحم محرر منه سوا كان المسروق مال له او مال غيره لا يقطع هذا وقال
الشافعي يقطع وانما قيدنا ببيت ذي رحم محرر لانه لو سرق مال ذي رحم محرر من بيت غيره يقطع
اتفاقا **م** ان العزاية هي البعوضة وفي امة عن الولادة عن ميمونة عن عائشة عن النبي في فصل
النفقة فصار كالصدق في سرق من حديقته **م** وكذا انه اذا سرق من بيت عاتبة كاربين في فصل
استيدان وجرت العادة بالانساب **م** واحدا للوجوب من الاجر **م** اي اذا سرق احد من بيت
الاجراء من ماله لا يقطع عندنا لوجود الانساب بينهما في الحوزة والمال وكذا لو سرق من ميمونة
المسوقة او سرق من بيت الميمونة لان الخلطة بينهما قارية وقال الشافعي رضى الله عنه يقطع احل
ان الميمونة من بيت الميمونة في مقالة الشافعي وهو يقطع السارق من سواه من بيت له
من سكانه ان خلافة ولما اذا لم يكن كافيا لانه لا تاويل له بالحد الحوزة او لو كان ساكنا مع

لغصب

فيه لا يقطع اتفاقا لانه لا يملكه وانما فيه اذا سرق الزوج من مال زوجته لانها لو
سرق من مال زوجها لا يقطع اتفاقا كذا في شرحه المسمى بالكافي وانت ترى ان المصنف اطلق
ولو كان محورا عنه لو هذه للوصل اي وان كان مال احد ما محورا او محورا من الآخر
وفي هذا الكلام اخرج المذهب مالك وصاحبنا لان مال احد ما محورا او محورا من الآخر
فسرقه فوجب لقطع اذ لم يبق له ثاويل والا فلا ولنا ما بيننا من ثبوت البسطة بينهما ولو سرق
من احبته فزنى وجب لقطع لانه لا يقطع لوجود المشبهة قبل الامضاء والسارق من بيت حنة
وهو زوج كل ذي رحم محرم منه او صهره وهو كل ذي رحم محرم من امراته لا يقطع عندنا في حنة
وصاحبنا الله عنه وقال لا يقطع لان الله لا يقطع في المال والمحور ولان الرجل يدخل دونه وحده وصهره
بلا اذن عادة فينت فيه شبهة الاذن بالدخول او حقيقة والموجر من البيت المستاجر يقطع
اي اذا سرق الموجر من بيته الذي في يد المستاجر يقطع عندنا في حنة وصاحبنا الله عنه وقال لا يقطع
فيه بالوجر لانه لو سرق المستاجر من الموجر في بيت آخر يقطع اتفاقا لهما ان الموجر يدخل البيت
الذي اجاره للوقت فينت له الاذن كالسارق من داره التي اعادها وله ان يخرج من الدخول
بغير اذن المستاجر لان البيت المستاجر كالمملوك في حق المنفعة واما الدخول للزينة فباح باذن
المستاجر لا بغير اذنه ولا يقطع على السارق من عودته مثل حقة شراي من جنس الحق الذي كان له
عليه لانه مستوف حقه فيه لانه لو سرق من خلاف حقه كما اذا كان حقه دراهم فسرق عروضا
عنه يقطع لانه ليس له ولاية الاستيفاء منها الا ببعضها بضمها ما لم يسرق دنانيره
فقط يقطع لانه خلاف جنس الدرام وقيل لا يقطع لان جنس النقد يشبهها مطلقا في سوا
كان ذلك الحق حالا او موقعا لان الحق ثابت على كل نقد سواء كان مثل قدس حقه او اكثر منه
لانه كان سرقا بغير حقه فيما سرق ولا يقطع في سرقه المال المشترك وسواء كان مثل حقه
في الجوده او اجوده منه لا اتحاد الجنس ولا من سرقه لانه ما دون له في الدخول عادة فنكت التهمة
سيدة او امرأة سيدة او زوج سيدة لانه ما دون له في الدخول عادة فنكت التهمة
في المحور ولا من مكاتبه لانه لا يقطع اذا سرق المولي من مكاتبه لان له حقا في اكسابه
وكذا لو سرق المكاتب من ماله لانه متزلة العبد ومصلحة شراي لا يقطع اذا سرق
الضيف من بيت من اصنافه لانه ما دون له في دخول بيته فكان فعله خيانة لا سرقة
وبيت شراي لا يقطع اذا سرق من بيت اذن في دخوله كالحانات وحوادث الجمار
وجامر هذا الخصيص بعد التيمم لان البيت المأذون في دخوله يتناول له بيتا فله فيه لانه
لو سرق من الامكنة المأذونة لانه لا يقطع لان الاذن مختص بالبيت وفي التبيين هذا
اذا كانت مفتوحة الباب وان كانت مغلقة يقطع وان كان يدار في الاحم وما جرت العادة
بدخوله في بعض الليل ملحق بالبيت واما المسجد فمستثنى من الحكم لانه لو سرق منه ليل
لا يقطع ويقطع فيما احوز بالحفظ من جنس في العهر او المسجد او الطريق او عنده
متاعه وهو محوز بدم محوز احده لان بالحفظ يزول فتم السرقة ولو من مسجد
مستيقظا كان بالحفظ او نائما يقطع لان يكون محوزا في حال نومه الا اذا كان متاعه
تحت حنبل او تحت راسه والصحيح هو الاول لان الناس بعدون النائم عند متاعه حافظا
وعلى هذا اذا حفظ المودع او المستعير المتاع بمنزله هذا الحفظ لا يقطع وفي المحور في المكان
باخر اوجه لان السرقة لا تتم قبل الاخراج لقيام اليد عليه اعلم ان هذا المحور قوي من

الحوز

الحوز بالحفظ لانها يشتركان في المنع عن وصول اليد الى المال لكن الحوز بالمكان يترتب عليه
من حيث ان المال يحفظ فيه عن الاعين فلا يعتبر الحوز بالحفظ مع وجوده حتى لو كان المال
محورا بالمكان واذن بالدخول فيه فسرق منه وصاحبه عنه لا يقطع لان الحوز بالمكان
لم يكن معتبرا مع الحوز بالمكان وقد سقط لادق والحفظ في الحمام معتبر يعني روي عن
ابي حنيفة رضي الله عنه ان من سرق ثوبا في الحمام يقطع عندنا وصاحبه يقطع كما لو سرق من
المسجد وصاحبه عنه وظاهر المذهب اهداه لان الحمام يباح لاجرا لا لامتعة وكان حوزا
مكائيا فلا يعتبر فيه الحفظ بخلاف المسجد لانه ليس محوزا وما يباح لاجرا اصله فاعتبر فيه
الحفظ كما في الطريق كما في المحور يظهر المذهب ويقتضي ان يقطع روي عن ابي يوسف رضي الله عنه
بقطع الباشق وهو من ينش قبر او اخذ القن منه سواء كان القبر في بيت مقفول او في العمار
وهو العضم وقال لا يقطع له حق له عليه السلام من ينش قطعا ولما قوله عليه السلام
لا يقطع على الخنثي وهو الباشق بلغة اهل المدينة ومارواه عن مرفوع بل من كلام زياد لانه
ذكر في اخره من قبل عبدة قتله ولين ثبت فهو محمول على السياسة ولان القن ليس محوز
بالمسك ولا بالمعبر لانه ليس محوزا ولهذا لو دونه في حقه مال اخر غير القن لا يقطع سارقا مع ان
القن ليس مال لان الطبايع السليمة لا تملك اليه ولو سرق من البيت الذي فيه القن مال
اخر غير القن لا يقطع ايضا لانه يتناول له بالدخول فيه لانه يذوق القن ولو سرق السارق
بيتا ودخل وناول المال شراي اعطاه باخراج يده من البيت خاوجا شراي من كان خارج البيت
لم يقطع لان القن يجب بترك الحوز والاخراج ولم يوجد ذلك من كل منهما لان الخارج لم
يوجد منه البتة والداخل وان وجد منه الاخراج باخراج يده لانه يقطع باخره في الاخر
عليه فلم يتم السرقة فان ادخل الخارج يده فتناول منه شراي اخذه من الداخل يامر ابو
يوسف بقطعها لانه الداخل لان البتة من فضائل المال محوزا بجاوته واما الخارج
فلانه اخرج المال من الحوز وبقطعه شراي يامر ابو يوسف رضي الله عنه بقطعها ولو انفرد
وادخل يده واخذ المتاع منه وقال لا يقطع لانه اخذ من الحوز فيقطع فيه كما لو اخذ
من الكرم او الصدوق ونصا بقطع اتفاقا ولما الفرق بين المعين والمعين عليه بان الدخول
في الكرم والصدوق غير ممكن فحرمه يترك على الحال باذنه حال اليد فيه واما البيت فالدخول
فيه ممكن وكان هناك حوزا بالدخول فيه فاذا لم يدخل كان البتة ناقضا فلا يقطع ولو
القاه شراي اذا غلب اللص بيتا ودخل واخذ المتاع والقاه خارج الدار لم يقطع فاحده
قطعه وقال زفر لا يقطع لان نفس الاخذ لا يوجب لقطع وكذا الاخذ من الخارج وكذا
ان يده ثبت عليه بالاختد وبالوجي لم يزل يده عنه حكاه الا ترى ان من سقط منه مال
فاخذه غيره لم يده على صاحبه زدوه الى موضع لم يضمن لانه في ذلك الموضع في يده صاحبه
حكما فاذا جنى يده حكاه وتاكده ذلك بالاختد فانها يقطع ولو حمله شراي السارق المتاع في الدار
م على دابة فساها حتى خرجت فقطع لان سبها يضاف اليه لسوقه ولهذا يضمن السارق
ما اقلق الدابة فيد بالسوق لانه لو لم يمسها حتى خرجت فقطع ولو القاه في يده في
الدار واخرجه لما بقى جويده لم يقطع وقيل يقطع وهو الاصح كذا في النهاية وبقطعنا
جماعة نولي بعضهم الاخذ يعني اذا دخل جماعة الحوز واخذ بعضهم المال وحمله واخرجه قطع
الجميع عندنا لانه هذا وحده شراي قال زفر يقطع الحامل وحده انما يقطع بدخول شراي

والله اعلم
بما فيه
الدين
والله اعلم
بما فيه

تغلبا على الحلقوم والمري ولو دغ شاة ولم يبل الدم منها ولم يتحرك لاجل اكله وان وجد احدهما
حل هذا اذا لم يعلم حياته وقت الذبح وان علم حل وان لم يتحرك ولم يبل منها من النوازل قطع
اكثرها مطلقا **ابن** ثلثه كان كاف عند **ابن حنيفة** و**ابن** الله عنه لانه يحصل بقطع الاكثر ما حصل
يقطع الكل من اذهاق الوجع وانهار الدم **ابن** و**ابن** طاب ابو يوسف رضى الله عنه قطع احدي
الودجين معهما **ابن** مع الحلقوم والمري لان كلاهما مخالف للآخر فلا بد من قطعها واما
الودجان فالمقصود من قطعها انهار الدم فينوب احداهما عن الاخر لا الاكثر من كل منهما **ابن**
المعتبر عند محمد رضى الله عنه قطع اكثر كل من هذه الاربعة لان كل واحد منها منفصل عن
الاخر والامر ورد بقطعه فقام الاكثر مقام الكل وفي خلاصة الفتاوى لا باس بالذبح
في الحلق كله اعلاه واسفله **ابن** وتكون **ابن** الذبح **ابن** انما انهر الدم **ابن** في اخوجه **ابن** لا القطر
والسن القاطن **ابن** لما روي انه عليه السلام قال لراخ كل ما انهر الدم وذكر اسم الله عليه ما لم
يكن سنا وظنوا فانما مدي الحنيفة فانهم كانوا يدعون بها قايين اظهار الجلالة **ابن** و**ابن**
ابن بالسن والظفر متن وعين ويكره **ابن** وقال الشافعي رضى الله عنه لا يجوز لانه فضل عن
شروع فلا يكون ذكوة كما لو دغ بها غير متن وعين ولما ان المذبح الذبح حذو فحوز الذبح
به كما لو دغ بغير محذو وانما كرهه لانها اخصان الذبح واما المذبح بالسن فاما لم يكن
لاحتقال ان يحصل الموت منه من الثقل فينبه المصلحة **ابن** ويصح ان يحد شفرة **ابن** وهي سكن
عظيم **ابن** ويكره ان يبلغ **ابن** بالشفرة **ابن** الحناجر **ابن** وهو عرق ابصر في عظم الوجبة لهية عليه السلام
عنه **ابن** او يقطع الراس ويبتدئ في القطع من العنقا وهي حية الى قطع العروق **ابن** قد يقول
وهي حية لا بها لو مات قبل قطع العروق لاجل لانها تكون ميتة **ابن** والحنين الميت لا يوجب كل **ابن** عند
ابن حنيفة رضى الله عنه اذا دغ تحت امه **ابن** وقالا ان لم يخلقه اكل لانه حين امه يتغذي بغيرها
فتدكي بدكوتها وله انه يحتمل ان يكون ميتة بدغ امه وان يكون ميتا قبله فلا يجل بالسنك
اقول لو قال والحنين الميت التام الحلق لا يوجب كل لم يحتمل الى ارداف قوطام **ابن** اذا دغ عمن
ما كول طير محذو وجله **ابن** لان بالذكوة نزول الرطوبة الى المحضة فيظهر كما في الدابة **ابن**
الا المحترم وحسن العين لم يعمل فيها الذكوة لكن امه الادبي واهانة الحنن بر كالم تحمل
الدابة في جلدها **فصل** فيما يحرم اكله **ابن** وتحرم كل ذي ناب **ابن** اي ظفر من الطير
كالباري والنسر وغيرهما **ابن** وذي ناب من السباع **ابن** وهو بيان لكلا النوعين السبع والطيور
ومستبعدة **ابن** الحشرات كلها كالذباب والعقارب والفارغة ونحوها لانها من الحيات قال
تعالى وتحرم عليهم الحيات **ابن** والحوا اهليه **ابن** وقال **ابن** لهية عليه السلام يوم خيبر عن محرم
الحمر الاهليه والبغال متولد منها وكان في حكمها لو كان البغل متولدا من الرمكة يكون
محمد كظم الغرر على خلاف **ابن** وكذا الحيل **ابن** يعني تحرم اكل محمد عند **ابن** حنيفة رضى الله عنه
وقالا لا تحرم لما روي ان النبي عليه السلام اذن في لحم الحيل يوم خيبر وله قوله تعالى
والحيل والبغال والحمير لتركبوها **ابن** امق الله عباده بتركبوها ولو كانت ما كولة لا منه لان
الحكيم لا يفتن بادي النعم مع وجود اهلها **ابن** نعمهم من الملق ان لم الحيل حوامر عنده
لكن المذكور في الهداية مكروه كراهة مخروفرق بين الحوامر وكراهة الحقير لان فاعل
الاول معاقب في الاخوة دون الثاني ذكر الامام الاسجاني رحمه الله الصبي انه مكروه
كراهة تنزيه عن عهد الوجيم الكرمي **ابن** قال كت متقدم في هذه المسئلة فوات ابا

حنيفة

حنيفة في المنام يقول لي كراهة الحقير بعد الوجيم من الحناني **ابن** والغراب لانها فاكل الحنن فالحق
بالحيات **ابن** ويجوز عزاب الزرع والادب لما روي انه عليه السلام قال حلت لنا بيتان السمك والحياد وتحرم الصبي والضم
شويام **ابن** لما روي انه عليه السلام قال حلت لنا بيتان السمك والحياد وتحرم الصبي والضم
والغضب **ابن** وقال الشافعي رضى الله عنه يحل لما روي انه عليه اكل هذه الحيوانا حتى يسيل
عنها ولما روي انه عليه السلام بنى عابدة رضى الله عنه غنا كل الصبي حتى سالتة وعن اكل الصبي
والغلب **ابن** والغلب **ابن** وهو طاب ابو معتز بن عبد الله العصفور من السباع وفي الحناني الحظاف واليوم ياكل
والحظاف ياكل ويقل لا يوان جد باعدي بليس الحنن لا باس باكله وكذا الدجاجة الحظاف ومارة في
انه عليه السلام قال يحل من الدجاجة الحظاف ثلاثة ايام والابل الحظاف شهر والبق حنن يوم والنشاة
عشرة فيقول على ان لا تاكل الا الحنيفة ووجد منها واحدة مستنة فلا يشرب لبنها ولا يوكل عيا وملك جملها
ويكره سباعا وعرضا **ابن** ولا ياكل من حيوان الماء الا السمك والماء ما في **ابن** يقال له بالترك ايل بلق
والحنن **ابن** كثر الجيم وقد يد الماء يقال له بالمري حتى يوق بلق وقال الشافعي رضى الله عنه يحرم جميع حيوان
البحر حلال لم يوق له تعالى اكل من صيد البحر ولما يوق له تعالى وتحرم عليهم الحيات والطيور السليمة
فحلت عن السمك وما روي انه عليه السلام بنى عمن السوطان والحلاف في الاكل والسمك واحد
والزوايا الصبي في الابهة الاصطفا ولا يلزم منه حلق الاكل ويكره الطائي منه **ابن** الذي كمان
بغير افة معلومة من السمك وقال الشافعي رضى الله عنه لا يكره لاطلاق ما شئت به من الابهة
ولما روي انه عليه السلام قال ما ينظف الحراي رمله فكل وما ينظف عنه الما اري ذهب وبعد
فكل وما طفا فلا تاكل والصبا بظفة انما كان سببه موهة معلومة من ربي البحر والسمك فكل ولا
فلا واق ما من سببه حرم الماء بروه فكل فكل لان سببه معلوم وفيل لا يوجب كل لان الما ايل
السمك حرام وكان اواردا كذا في السنين وفي الحناني **ابن** سمكة بعضها في الماء بعضها في الارض
ميتة ان كان الراس خارج الماء اكل وان كان في الماء وكان ما على الارض قدر الضف او اقل لم يوجب كل

كتاب الاضحية

وهي حنيفة يد اليا اسم لما يدغ ايام القرينة المربطة تعالى ويحرم على اصحابه وفي جميعا على كل
سلم حرم موسى ميم شاة **ابن** نفسه فلا يجب على من يصفه لا وصاف المذكورة عندنا وقال الشافعي
رضي الله عنه هي سنة لقوله عليه السلام ثلاث كتبت علي ولم يكتب عليكم الوزر والضيق والنجس
قوله عليه السلام من صني قبل الصلوة فليعد قلوبا لانها واجبة لما امر باعادها والامر للوجوب
ابن وفي وجوبها عن ولده الصغير واثان **ابن** عن **ابن** حنيفة رضى الله عنه في رواية عجز عنه لانها
قربة مالية متعلقة بيوم العيد كصدقة الفطر وظاهر الرواية عنه انها لا يجب لانها قربة محضة
والاصل فيها ان لا يجب على احد بغير غيره بخلاف صدقة الفطر لان سببها ادمي وعنه ويلي عليه
ولها يجب على الولي عن غيره الصدقة دون الاضحية فهد بالصغير لانها عن ولده الكبير غير
حاضرة اتفاقا **ابن** ويجب في مال **ابن** الاضحية في مال الصغير اتفاقا يعني عنه ابوه او وصيه
وهيل لا يجوز التضحية من مال الصغير لان القرينة تادي بالارافة والصدقة بعد ما قطع
والاب لا يملكها كما لا يملك اعناق عبده **ابن** في **ابن** يعني الاضحية ان يجوز كذا قاله صاحب الهداية
ودكر في الاصل والكا في الاضحية انها لا يجوز **ابن** واحازن والبقرة او البدينة عن سبعة يهدون
القرينة فيده لان احد السبعة لو ادا بمضيه التلم لا القرينة لا يجوز عن واحد منهم لان

من السباع

[illegible]

فان ملان

وإن كانت ما كوله محل كل منها **صاحبه** **م** ولا ضمان عليها **م** وكان العياش ان يرض كل منها وجده
 الا ضمان انه لما اشترى كل منها مائة الا حصة ثقيت لها ويكره سد بابها بغير ما فاضل كل منها
 ما دونها لدخول لاله لانها نفوت بمضي وقتها وخاف ان يعجز عن اقامتها بعارض فلا يرض لانه
 ويكمله بمضي كما اذا دأب شاة عند العصارين جعلها ليدعها فذبحها الاخر لا يرض ولو دأب الراعي والابن
 شاة لا يرض حتى جوتها لا يرض وقال المصنف الشهيد يرض **م** ولو عصب مائة وصحى بها ثم ادى جنانها
 حكيما صاحبها **م** عن الاحمدي وقال رحمه لا يجوز لانها لم تكن ملكه وقت النضجة فقد بالعصب
 لانها لو كانت ودية لا يجوز اتفاقا وقد بقوله ثم ادى جنانها **م** لا **عاصبا** لو لم يود صاحبها
 لا يجوز عن الاحمدي اتفاقا ولكن ان الملك لما استند الي وقت العصب كان ملكه ثابتا فيها وقت
 النضجة حكيما وهو كاف يجوز النضجة **م** ومختص **م** الاحمدي بنوم الفخر يومين بعده فلا تصح
 بعدها وافضلها يوم الفخر لما فيها من سارعة الحزن **م** ويدخل وقتها بطول جحر الفخر الا ان اهل
 الامصار لم يرضوا قبل الصلوة **م** الذي يعني النبي واما سكان البوادي فيجوز لهم اذا انفق الفخر
 والمصير في ذلك مكان النضجة حتى لو كان المضي في المصير ونضجته في البادية يجوز قبل الصلوة
م وبالعكس لا يجوز لقوله عليه السلام من دأب الصلوة فليعد ديمته وفي الخلاصة لوقات
 الصلوة يوم الفخر يجوز النضجة قبل صلوة الامام في الغد وبعد الغد وان لم يصل في بلد صلاة
 العيد لفترة او لعدم والفضل بعد طلوع الفجر حان وهو الخيار وفي المحرط اذا ترك الامام
 الصلوة يوم الفخر اعدوا وعينه لا يجوز النضجة حتى تزول الشمس لان الصلوة مرجحة ويجوز
 النضجة في الغد قبل الصلوة لانه فان وقت الصلوة يزول الشمس في اليوم الاول والصلوة في الغد
 فضلا لاداءه لا يظهر في حق النضجة وانه اعلم

كتاب الاعناق

جمع بين هو في اللغة القوة كما قال الله تعالى لا تحزنوا هذه الآية في الكسوف والقمر
 عين بالله وصفته وتعلق الحق بالشرط فأنه عين البصيرة لو حلف أنه لا علف وقال إن دخلت
 الدار فعبدي حر نحت لأن العين بعدد الحول على الفعل أو المنع عنه وذلك المعنى حاصل في التعلق
 وأما ما روي أنه عليه السلام قال ملعون من حلف بالطلاق فجعل على الحلف بالماضي ملذو في
 أن عبد الله بن عمر حلف بالطلاق عند النبي عليه السلام فلم ينكر عليه والمعنى اللغوي موزع فيه
 أو الكلام موزع فيهما **م** ونفس إلى عوس **م** وهو أن حلف بالله على شيء أو فيه في الماضي
 أو في الحال **م** كاذب **م** يترى سعد أنه الكذب أنا أطلقه لتناول كليهما **م** فيستغفر الله تعالى ويؤوب
 إليه **م** ولا يجب كراهة **م** وقال الشافعي رضي الله عنه يجب فيها الجحارة لأنها لما وجبت باليمين
 فالعوس أولى ولما قل عليه السلام ممن من الجاهل لا يهتد هذا الاشتراك بالله وعقوب الواسع
 وبهت المسلم والغوا من الحلف واليمين العوس واليمين متصور في المستعذرة دون العوس ولا
 يفتن عليه **م** إلى لغو تفسيرها إلى اليمين للعلوم بالحلف مدعى أمر بطله كما قال **م** في الماضي والحال
 كن ظن أنه لم يلد حل الدار وحلف عليه لما روي عن ابن عباس أن اللغو هو الحلف على شيء كاذبة
 وهو يترى أنه صادق **م** وهو خلافه **م** في الحال بل في ذلك الأمر في الواقع خلاف ما ظنه
م لا الحالى عن القصد **م** يعنى فسرهما الشافعي بالحلف على شيء من غير قصد اليمين كما يحكي عن الناس
 من قولهم لا والله بل والله سوأ كان في الماضي أو في الآن بقصد التيسير في شيء على سائر اليمين
 لما روي عن عائشة رضي الله عنها هكذا وما صدق من غير قصد في خطا الأثم من وجع عن

قبل

المحلي **م** فيزي ان لا يؤخذ بها شيء لا يعاقب بين اللغو انما قال برجي مع ان عدم المواحدة
 بها ثابت بالنص لقوله تعالى لا يؤخذ كرم الله باللغو في ايمانكم لان تفسير اللغو مختلف فيه فيقول
 ان يكون ما هو ناهية ولا يعرف كونه غيرا ثم وفي قوله بالحلف به فائدة وهو ما روي عن محمد
 ان اللغو لا يكون الا في اليمين بالله لان اللغو واقع في الحلف وفي قوله والله ولا يلزم به
 شيء وكذا اللغو في اليمين بخير الله كما اذا قال ان كنت رايته فصدري حور على ظني انه لم يره يقع في
 الحلف عليه وفي قوله عدي حور فيلزم مد عدي **م** والى منعقدة ان يحلف اي في ان الحلف
م على فعل او ترك في المستقبل فان كان الحلف عليه فرضا كقوله والله لا صوم من رمضان **م**
 وجب الوتر في حفظه **م** او معصية فالحلف في وجوبه لا يحفظ منه ويكفر **م** وغيره
م شاي ان كان غير الحلف في غير ما اذا حلف ان لا يصلي نظو عام **م** ربح الحلف لقوله عليه السلام من
 حلف على عين وراي عن حاجته منها فليان الذي هو خير وليكفر عن عهده **م** وكتابه **م** اذا قال
 والله لا اكلم زيد **م** قال برجي ربح اليمين لقوله تعالى واحفظوا ايمانكم **م** وحيثما كانت الكفارة ان
 شاء اعتق رقبة او كسا عشرة مساكين كلامهم في ما شاء ما لم يشره فاما في فساد عدل ان
 لا يسر ما يستمر به اقل البدن يسمى عاديا عافا فلا يكون مكسبا وفي الكافي هذا هو الاصح **م** او ما
 يجزي فيه الصلوة **م** هو مروي عن محمد بن جعفر عن ابيه عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 لانه يكون به مكسبا **م** او اطعم **م** اي احاط عشرة مساكين **م** كلفه **م** اي كافي لا يطعم في
 صدقة الفطر والاصل فيه هو له تعالى ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان فكافرة اطعام عشرة
 مساكين من اوسط ما تقطعون اهلك او كسوتهم او تحو برقبة فالحاجب واحد من هذه الثلاثة
 والعبد غير فيه **م** ولا تجزى عليك **م** يعني الاباحة في اطعام اليمين حار عندنا وقال الشافعي
 رضي الله عنه يجب عليك لانه حق مالي فلا يتادي الا بالملك كالكوة **م** وكتابه **م** ان الاطعام جعل
 العن طاعما وهو حقيقة في الاباحة عند الاطلاق **م** وتجزي اطعام واحد عشرة ايام **م** يعني
 اذا اطعم مسكيا واحدا في عشرة ايام تجوز عندنا عن كل الايام وعند الشافعي رضي الله عنه
 عن يوم واحد لان العبد المنصوص لم يوجد فيه **م** وكتابه **م** ان المقصود دفع عشر حاجات والحاجة
 تجوز في كل يوم فالدفع اليه في اليوم الثاني كالدفع اليه في اليوم الاول فبذلك عشرة ايام لانه اذا
 اعطاه ما يطعم عشرة مساكين في يوم واحد لم يجز الا عن ذلك اليوم اتفاقا وان اعطاه بدفع
 في عشرة ايام فيل تجزى به **م** قيل لا **م** واعتبرنا عقدة رقبا عنهن من غير تعيين **م** يعني من حيث
 الايمان ولو تمت الكفارات فاعتق رقبا عنهن ولم يعين لكل واحد واحد تجوز عن الكل
 عندنا وقال زهير لا يجوز فيه بقوله عن اي عن الايمان لانه لو اعتق رقبا عن فلان وقيل
 وعين لا يجوز اتفاقا **م** ان الاتفاق اذا وقع عن الكل لم يحل تقسيم كل رقبة على كل من اشتا
 فلا يجوز لان المسروع هو الوفاق **م** وكتابه **م** ان نية العتقين مع اتحاد الكفارين مبيعة بخلاف
 اختلاف الكفارين فانها مبيعة **م** هذا البري ان من عليه قضا ومضان قوي قضاء يوم **م**
 من غير تعيين **م** واطعام كل من عشرة **م** او حال **م** صاعا عن كاريين فجعله عنهما **م** واما عن احدهما
م يعني من كان عليه كفارة قاتلين فاطعم عنهما عشرة مساكين كل مسكين صاعا من البر اجزاء
 عنهما عند محمد رضي الله عنه وقال لا تجزى عن احد بهما **م** وكذا ان يجعل عن ايهما شاء **م** انه
 اكل عدد كل من الواجبين والمسكين الواحد يصير ان يكون مصر فاليها فاجاز عنها كالمطعم
 فن قلها و افطار مسكين مسكينا كل واحد صاعا من الحنطة وكما لو اصدق عدي عن كاريين

انه اي يوم ولو كان عليه قضاء
 رمضان ونذر الصومين
 غير تعيين صاع

والى

ولما ان نية العتقين في تحريم الكفارين لم ينفذت بنية التكفير مطلقا فجعل ما اداه عن كفارة واحدة احتمالا
 كما لو كان اليمين واحدة **م** لا **م** القدر بنصف صاع انما يمنع نقصان عند لا الزيادة بخلاف مختلفا الكفارين
 لان نية التكفير مبيعة **م** ولو امره باعتاقه **م** اي امره بالحالف وحل باعتاق عدي عنه على كذا **م** اي
 عن الامر على الف مثلا فاعتقه **م** جعلناه عن الامر يعني قلنا يقع العتق عن الامر والاول **م** لانه
 ولا يلزم الامر بغيره ان اعتاق الرجل عدي عن الامر محال لعدم الملك فيعتق عن المأمور وكتابه
 ان كلام العاقل لا يكون لغوا وجب تصحيحه بان يجعل هذا طلب عليك عدي منه بالالف وكانه
 قال بع عديك عني بالالف ثم لن وجب فاعتقه والمأمور اذا احابه في ذلك فكانه قال بعك عدي
 بكذا او هكذا **م** وان لم يد في البدل **م** اي قال اعتق عديك عني ولم يقل بكذا فاعتق بجعله
 عنه **م** اي بغيره **م** يعني رضي الله عنه العتق عن الامر يكون بالاول **م** وكتابه **م** عن المأمور لانه ان
 الامر ملكه بالنية من غير قبض لان العتق الذي كان وكفا في البيع لما سقط اهضا لصرون
 نصيب الكلام فالعتق الذي هو شرط في المبيعة يسقط بالطريق الاول كما لو قال اطعم عني عشرة مساكين
 للكفارة **م** وكتابه **م** ان المبيعة الصمية لا تبطل للملك بدون العتق كالحقيقة فاحتمال ان يقع العتق عن
 الامر لا بد له عليك بخلاف البيع العتق لانه يبيد الملك بدون العتق كالباع المحقق بخلاف الاطعام
 لان العتق يصير قابضا للامر او لا **م** لنفسه واما العبد فلا يبيع ان يصير قابضا لنفسه للامر
 قبل العتق فاعتق **م** فان لم يجد احد **م** اي لم يجد احد **م** يعني لم يجد احد **م** يعني لم يجد احد **م** يعني لم يجد احد
 مساكين او كسوتهم **م** صام ثلاثة ايام **م** يعني لقوله تعالى من لم يجد فصيام ثلاثة ايام ذلك كفارة ايمانكم
 اذا حلفتم **م** فشرط سابع **م** يعني لا بد عندنا ان يصوم تلك الايام متتابعة وقال الشافعي تجزى
 فقرتها لا طلاق النص السابق **م** وكتابه **م** ان من صوم رمضان عنده فسيام ثلاثة ايام متتابعة
 وهي كالحكم المهور فيكون ان يراى على الكفان **م** وتعتبر الوحدان وعدمه وقت الاداء لا الوجوب
م يعني اذا كان الحالف غنيا وقت الحن الذي يجب به وجوب الكفارة وضربا وقت ادائها يجوز له
 الصيام عندنا ولا يجوز عند الشافعي لان الاداء مقصور بالوجوب كالعبد اذا لم يملك اعق **م** اقيم
 على حد العبد **م** وكتابه **م** ان التكفير بالمال اصل والصوم بدل كان الوضو اصل واليتم بدل
 والمعتق في الوضو واليتم كان وقت الاداء هكذا بخلاف ما ذكر لان حد العبد ليس يتبدل عن حد
 الا عن ارادة غيره وقت الوجوب **م** وللمد قدر الامكان **م** ولا يجوز التكفير بالمال قبل الحن **م** وقال
 الشافعي يجوز لان اليمين سبب للكفارة بدليل انما فيها اليها فيكون تقديما على الحن بعد وجوب
 سببها لكان النية بعد ملك المصاب قبل الحن **م** وكتابه **م** ان الكفارة شرعت لدفع الذنب والذنب انما
 يكون بالحن فلا يجوز قبله كالتمكين بالصوم ولو قدم لا يسترد من العتق لانه وقع صدقة **م** ولا
 تجزى عن الكافر كفارة **م** يعني اذا حلف الكافر بالله فحلت كفارة او بعد اسلامه لا كفارة عليه
 عندنا وقال الشافعي رضي الله عنه عليه الكفارة بالمال لان اليمين تعقد للبر والكافر اهل لا اعتقاد
 تعظيم اسم الله ولهذا يستلزم بالله في الدعوى **م** وكتابه **م** قوله تعالى فقاتلوا امة الكفر انهم لا ايمان
 لهم والكافر ليس اهلا للبر لانه انما يكون ممن يعظم الله والكافر هائل كحومة اسم الله فلا يكون عظما
 واما استخلافه في الخصومات فلا تارة اهل لمقصوده وهو النكول والاقرار ولان الكفارة عبادة
 في ذاتها وكونها عقوبة بالنظر اليه **م** والكافر ليس اهلا للعبادة **م** وجوبه لعابده والتابع
 والمكره في اليمين **م** يعني الحالف قاصدا والحالف ناسيا كما اذا حلف ان لا يحلف فليس حلفا والمكره
 على الحلف سواء كان ايمانه سببا لوجوب الكفارة بالحن لقوله عليه السلام ثلاث من جحد

والله لا يؤخذ بها شيء
 لا يعاقب بين اللغو انما قال برجي مع
 ان يكون ما هو ناهية ولا يعرف كونه غيرا ثم وفي قوله بالحلف به فائدة وهو ما روي عن محمد

السيد

الله غير مشروع فلا يحل الكلام عليه عند الإطلاق **م** ويجوز لعهد الله **م** لأن العهد بين قال تعالى وأوفوا بعهدهم وميثاقهم **م** لأنه عبارة عن العهد **م** وعلى نذر أو نذر الله **م** أي يجوز الحلف بكل واحد من هذين النوعين حتى إذا قال أن فعلك كذا فعلى نذر أو نذر الله فإن نذري به فرب من العرب التي تصلح أن يعهد اليها لزمه ما نذري وإن لم يولد يكون **م** عينا لقوله عليه السلام من نذر نذرا ولم يسم فعله كجارة اليمن وكذا لو قال فعل عيني **م** وإن فعل كذا فهو يوشى **م** يعني أن قال أن فعلت كذا فأنا يهودي **م** أو نصراني أو كافر أو يري من الله محلة عينا **م** وقال الشافعي لا يكون عينا لأنه حلف بغير الله فلا ينعقد ولنا قوله عليه السلام من حلف بالله يهودية أو نصرانية فهو يمين ولو حلف هكذا على شيء فعله في الماضي قبل بكفره لأن العلق يفتي بأن تجزئ يكون أقرارا بأنه يهودي وفي الهداية العجم أنه لا يكفر في الماضي كما لا يكفر في المستقبل إن كان يعلم أنه يمين لأنه قصد بهد اليمين **م** ومع ذلك لا يحق الكفر وإن كان عالما أنه يكفر به يكفر بها لأنه وصي بالكفر وفي المحيط لو قال يعلم الله أنه فعل كذا ولم يفعل لا يكفر لأنه وصف الله بالعلم بوجود شيء قبل وجوده فصار كما لو وصفه بالجمل والأصح أنه لا يكفر لأنه قصد بهذا الكلام إثبات صدقه في حقه ولا وصف الله به **م** أو فعله غضب الله **م** يعني لو قال أن فعلت كذا فعلى غضب الله **م** أو يجوز أن يري أن قال أن فعلت كذا فإن كان **م** أو شارب خمر أو سارق أو كل رب فليس يحلف **م** لأن الحالف بها عني متعارف **م** أو حرم على نفسه شيئا مما يملك من الطعام وغيره **م** كان عينا **م** لأن حرمة الحلال سبب عن اليمين ونصرت له عليه جعل كضربك على السب كحز أو لو وجب ما جعله حراما أو يصدق به لم تحت لأن المراد باليمين حرمة الاستمتاع عرفا لا حرمة الصدقة والهبة أعلم أن قوله مما يملك وقع اتفاقا لأنه لا يلتزم في اليمين أن يكون مالكا له حتى لو قال ملك فلان أو ماله على حرام لم يكون عينا **م** إذا أراد به الأخبار عن الحرمة **م** أو قال كل حلال على حرام اعترف إلى الطعام والسائر **م** وكان العياض أن تحت كما فرغ من كلامه لأنه باشر فعلا ما حاك لنفسه لكن أعتنا قالوا استحسننا للعضود من اليمين **م** ولا يمكن حقيقة إلا بسقاط اعتبار العموم وإذا سقط النظر إلى ما يتناول عادة وهو المأكول والمشروب ولا يتناول المرأة إلا بالنية لسقوط اعتبار العموم إلا أن يوشى غير ذلك **م** يعني أفانوي بدون حبه يكون ابتلا ولا يخرج عن عهده الطعام والشراب إذا تصديق بيته **م** فاما يعتبر فيما فيه تغليظ وهو أن يصير موكلا لأهله فيه تخفيف وهو خروج الطعام والشراب وهذا كله ظاهر الرواية **م** وقيل يوشى بوقوع الطلاق به **م** أي بقوله كل حلال على حرام من غير نية **م** فغلبة الاستعمال في إرادة الطلاق وعليه الفتوى كذا في شرح المصنف وذكر في الكافي **م** قال بعض مشايخنا لم يتبع في عرف الناس في هذا فإن من لا امرأة له تخلف به كما تخلف ذو الحليلة ولو كان العرف مستفيضا في ذلك لم استعمله إلا ذو الحليلة فالعجم أن يهتدوا بحجاب ويقال إن أراد الطلاق يكون طلاقا وإلا فلا حياط أن يوقف المرأة فيه ولا يخالف المتقدمين وفي النهاية نافيلا عن التوازن ولولم يكن امرأة لمن قال كل حلال على حرام يجب عليه الكفارة ولو قال هرغى بدست راست يري حواما لا ظهر أنه يجعل طلاقا من عني نية بالعرف ولو قال بدست كبيرم لا يكون طلاقا لعدم العرف **م** وإذا وصل بيمينه إن شاء الله فلا تحت **م** لقوله عليه السلام من حلف على عيني وقال أن شاء الله فقد استثنى ومن استثنى فلا تحت عليه

قد بالانصال لانا الاستا بعد الانفصال رجوع ولا يصح رجوع في الايمان وعنوان عباس
رضي الله عنه ان كان يجوز الاستا الى ستة اشهر ومن نذر نذر مطلقا في غير معلق بشرط
كما قال الله عز وجل **لا يؤمن بالله الذي يذبح ذنبا** يعني نذر نذر مطلقا في غير معلق بشرط
الوفاء بما يذبح ذنبا في المعلق **لا يؤمن بالله الذي يذبح ذنبا** يعني نذر نذر مطلقا في غير معلق بشرط
قال ان كنت زيدا فذبح ذنبا في المعلق **لا يؤمن بالله الذي يذبح ذنبا** يعني نذر نذر مطلقا في غير معلق بشرط
وهو المتع عن المباح **لا يؤمن بالله الذي يذبح ذنبا** يعني نذر نذر مطلقا في غير معلق بشرط
ان شئ الله مني فذبح ذنبا في المعلق **لا يؤمن بالله الذي يذبح ذنبا** يعني نذر نذر مطلقا في غير معلق بشرط
وهذا تفصيل حسن في قوله والعصم لان عند اي حنيفة رجوع الله عنه وانما احوي وحي ان
المعنى والمعلق سوا في وجوب الوفاء لا إطلاق الحديث وروي ان الامام رجع عن هذا في اخيه جوت
وقال اذا قال ان فعلت كذا فذبح ذنبا في المعلق **لا يؤمن بالله الذي يذبح ذنبا** يعني نذر نذر مطلقا في غير معلق بشرط
شرح المصنف ووافقه **لا يؤمن بالله الذي يذبح ذنبا** يعني نذر نذر مطلقا في غير معلق بشرط
العصم ومن الشرح انه وافقه في رواية اخوي غير صحيح وكلاهما لا يطعنان **لا يؤمن بالله الذي يذبح ذنبا** يعني نذر نذر مطلقا في غير معلق بشرط
الى الحرم او المسجد الحرام من غير مشقة عند اي حنيفة رجوع الله عنه **لا يؤمن بالله الذي يذبح ذنبا** يعني نذر نذر مطلقا في غير معلق بشرط
قال على المشي الى بيت الله او الى الكعبة او الى مكة يجب عليه حجة او عمرة **لا يؤمن بالله الذي يذبح ذنبا** يعني نذر نذر مطلقا في غير معلق بشرط
على وجوب الحجة او العمرة معدوم فلا يلزم به في كماله لو قال على الذهاب الى مكة او الخروج لا ي
التمام **لا يؤمن بالله الذي يذبح ذنبا** يعني نذر نذر مطلقا في غير معلق بشرط
العرف وانا وجب المشي الى بيت الله بالنحو وهو ما روي انه عليه السلام امر من نذر ان يمشي الى بيت
الله بان يركب ويذبح ذنبا في المعلق **لا يؤمن بالله الذي يذبح ذنبا** يعني نذر نذر مطلقا في غير معلق بشرط
حرفه في الحالف **لا يؤمن بالله الذي يذبح ذنبا** يعني نذر نذر مطلقا في غير معلق بشرط
محمد رضي الله عنه **لا يؤمن بالله الذي يذبح ذنبا** يعني نذر نذر مطلقا في غير معلق بشرط
اتفقا قاله انما شهد على الاشياء لفظا وهو صحيح ومعنى وهو ثبوت الحق فيقبل ولما كان الحق
نما لا يدخل تحت الحكم اذا لا يطالب بها بالشهادة عليها عن معقولة فالمعقولة من الشهادة عليها
نفي الحق فلا قبل واما اذا قال الشاهدان على رجل انه قال المسيح ابن الله لم يقبل معه فالتصاري
فاما قبل وبنين امراته لان الطلاق مما يدخل تحت الحكم **لا يؤمن بالله الذي يذبح ذنبا** يعني نذر نذر مطلقا في غير معلق بشرط
حيث خصه مما يحدث فيه **لا يؤمن بالله الذي يذبح ذنبا** يعني نذر نذر مطلقا في غير معلق بشرط
لا مطلقا **لا يؤمن بالله الذي يذبح ذنبا** يعني نذر نذر مطلقا في غير معلق بشرط
يحدث في ملكه في غدا لا ييوسف رضي الله عنه ان قوله املاكه كان يحتمل الحال والاستقبال
فذكر الغد لم يبق الحال مراد كما في قوله كل مملوك استثنى منه عدا لا يدخل الشري في الحال
ومحمد رضي الله عنه ان اللفظ صامح لا يتدأ الملك وبقايد وهو حقيقة فيها جميعا فملوكه في
الحال صا وق عليه انه مملوك في الغد فينا **لا يؤمن بالله الذي يذبح ذنبا** يعني نذر نذر مطلقا في غير معلق بشرط
الحال لا يصح ق عليه انه مستتر في الغد **لا يؤمن بالله الذي يذبح ذنبا** يعني نذر نذر مطلقا في غير معلق بشرط
لم يلزم ابو يوسف رضي الله عنه به شيئا وكذا الخلاف لو نذر نذر مطلقا ولم او نذر نذر مطلقا
بقبل ولده لا يلزمه شيئا اتفاقا وصنع في الولد ان نذر احد ابو به لا يلزمه شيئا اتفاقا وفيه
الروايات شرط صحة النذر بدخول النذر في النذر عند مقام ابراهيم او بمكة من الحالف
لانه نذر عجيبة فليغوا **لا يؤمن بالله الذي يذبح ذنبا** يعني نذر نذر مطلقا في غير معلق بشرط

نذر الامكان وهنا يمكن بالعدا عند الشاة في كل موضع الخليل عليه السلام عن عمده
الولد بدخ الشاة ونسبة الشاة الى اباها فاذ كان دليل على نذر ذلك الامر فيكون الولد بدخ
حكم بدخ الشاة وهذا قال عليه السلام ابا ابن النضر بن شيرازي رضي الله عنه واسماعيل ولم
يكونا يمينين بينهما بل بواسطة مدخ العدا عنهما **لا يؤمن بالله الذي يذبح ذنبا** يعني نذر نذر مطلقا في غير معلق بشرط
نراي في النذر بالدخ فيصير نذر من مدخ عبده موجبا ذنبا وقال لا يصح نذره لانه ان
للسادة ولابنه علي ولده وعنده فيصير نذر مدخ عبده كولد ولما ان فدا الشاة للولد ثبت
بالنصر في قصة الخليل كرامة للولد فلا تقاس عليه كالميريس نذر مدخ اخيه **لا يؤمن بالله الذي يذبح ذنبا** يعني نذر نذر مطلقا في غير معلق بشرط
باطل **لا يؤمن بالله الذي يذبح ذنبا** يعني نذر نذر مطلقا في غير معلق بشرط
حيث قد كوله ولا في حنيفة رضي الله عنه ان النص ورد في الولد وهذا ليس في معناه والله اعلم
فصل في اليمين في الدخول والسكنى والخروج والركوب وغير ذلك ومن حلف
لا يدخل بيتا فدخل الحنيفة او المجد او بعدة **لا يؤمن بالله الذي يذبح ذنبا** يعني نذر نذر مطلقا في غير معلق بشرط
للبيوت او لا يدخل دارا او هذا البيت **لا يؤمن بالله الذي يذبح ذنبا** يعني نذر نذر مطلقا في غير معلق بشرط
لم تحت **لا يؤمن بالله الذي يذبح ذنبا** يعني نذر نذر مطلقا في غير معلق بشرط
ليدونه وهذه البقاع لم يثبت ذلك واما عدم الحنث في دخول دار بعد حنثها فلان الدار
اسم لعمه صة اذ ير عليه الحيطان ولا يزول ذلك برفع قال العروة اصل في اطلاق هذا الاسم
والبناء كالصفة لها والمدار اذا ذكر نكرة تكون الصفة فيها معتبرة لان الغالب يعرف
بالوصف وتعلقت اليمين بدار موصوفة بصفة البناء فاذا حنث زالت الصفة فلا حنث واما
عدم الحنث في دخول هذا البيت بعد حنثه فلان اسم البيت زال عنه بعد اهدامه لانه لا يبان
فيه حتى لو بني حيطانه فحضر عليها السقف فدخله تحت وان بني بيتا اخر فدخله لم تحت
لان الثاني صار غير الاول مصنعة جديدة **لا يؤمن بالله الذي يذبح ذنبا** يعني نذر نذر مطلقا في غير معلق بشرط
هذه الدار فدخلها بعد ما حنثت تحت لان الاشارة ابلغ في التعريف فليغوا الوصف معها
فحين اليمين بدار العروة وهي باقية بعد انتقاض الحيطان **لا يؤمن بالله الذي يذبح ذنبا** يعني نذر نذر مطلقا في غير معلق بشرط
لا يؤمن بالله الذي يذبح ذنبا يعني نذر نذر مطلقا في غير معلق بشرط
هذه الدار في حلف على سطحها او دخل دهنها **لا يؤمن بالله الذي يذبح ذنبا** يعني نذر نذر مطلقا في غير معلق بشرط
الباب تحت اذا اعلق كان **لا يؤمن بالله الذي يذبح ذنبا** يعني نذر نذر مطلقا في غير معلق بشرط
وكل موضع اذا ارد الباب بقي خارجا ليس من الدار وان بقي داخلها فهو من الدار اما حنثه
في الوقوف على سطحها فلان سطح الدار من الدار لا يري انه اذا صعد سطح المسجد لا يبطل
اعتكافه لانه من المسجد وقيل لا تحت لان الواقع عليه لا يعد دخلا في حنثه وهو اختيار
ابن اللين **لا يؤمن بالله الذي يذبح ذنبا** يعني نذر نذر مطلقا في غير معلق بشرط
ليسا كذلك وفي الجامع الصغير تحت بدخول الصفة لانها تبقى للبيوت في الصيف وقاب
صاحب النهاية هذا هو الاصح عدي والظلة هي التي احد طرفي حدها على البيت وطرفها
الاخر على حيط الجار المقابل وفي الحيط اذا دخل احد طرفي حدها كان حنثا مستويا
او كان الحانج اسفل لم تحت وان كان الداخل اسفل تحت لان اعتقاد جميع بدخول حدها على
بها فيكون داخل **لا يؤمن بالله الذي يذبح ذنبا** يعني نذر نذر مطلقا في غير معلق بشرط
بنوها **لا يؤمن بالله الذي يذبح ذنبا** يعني نذر نذر مطلقا في غير معلق بشرط
وقت اليمين والحث وقالا وقت الحنث يعني تحت بدخول دار يملكها بعد اليمين لان الداعي

الى اليمن وحشة حفته من جهة فلان فيعتبر ملكه وقت الدخول وله ان اصابه الناس يقع على
الدار الموجودة حال اليمن الباقية على ملكه الى وقت دخوله وضع في سكني الدار في غير هذا
من المملوكات نحو الطعام والعبد تنفذ اليمن على الموجود وقت اليمن وعلى الحادث بعد اليمن
اتفاقا من الحقا **م** ونسوي بين المستجرة والمملوك **م** يعني اذا حلف لا يدخل دار فلان تحت
يدخله فيها سوا كانت مملوك او مستجرة او مسقارة عندنا وقال الشافعي لا تحت بدخوله
في غير المملوك لان مقتضى الاضافة الاختصاص وهو في الملك حقيقة فلا يكون غيره **م**
ولكن ان اضافة الدار اليه يراد به نسبة السكنى عرفا فالحال ان الغلط الخالف يحصل من الدار
بل من ساكنها فكانه قال لا يدخل سكني فلان حق لو دخل دار اهلكها فلان ولم يكن ساكنا فيها لا تحت
فتشمل السكنى المملوك والمستقارة **م** وهذه الدار **م** يعني لو حلف لا يدخل هذه الدار وهو **م**
اي و الحال ان الخالف في تلك الدار لم تحت بالقعود **م** يعني يخرج منها ثم يرجع فيها وكان القياس
ان تحت تنزيلا للبقا منزلة الاستدراج ان الدخول هو الانفصال من الخارج الى
الداخل وهذا الفعل مما لا يتبدل فلا يقال دخل يوما واذا لم يكن ممتدا لا يكون بقاؤه كاستدراج **م**
او لا يدخل **م** يعني لو حلف لا يدخل بعد اذ فاحترق بدجلة **م** اي في السفينة **م** لم تحت **م** اي لم
تجعله ابو يوسف حاشا اذ لم يخرج الى الشط **م** وحالده **م** اي قال محمد رضي الله عنه تحت لان
دجلة من بغداد ولما اذا امر البغدادى بدجلة في السفينة وكان قصده البصرة يصير مقبلا
بالمرو وقال المصدر الشهدا العنق على قول ابو يوسف رضي الله عنه لان دجلة وان كانت من بغداد
الا انها لم تغد منها عرفا فان ايدي اهل بغداد لا يقع عليها كما يقع على ارضها او لا يلبس **م** اي لو
حلف لا يلبس هذا الثوب وهو **م** اي و الحال ان الخالف ساكن فيها فاحد في الثقل **م** اي شيء ان يتقل منها
في الحال **م** لم تحت **م** لان هذه الافعال مما يتبدل ويظهر لها الحال ويقال لبست ثوبا وركبت فرسا
وسكت شهرا فاعلم بقاها حكم الاستدراج **م** اي لو حلف لا يسكن هذه الدار يخرج وحلف
اهله ومناعه **م** يعني في فيها اهل الخالف ومناعه **م** تحت **م** لا بد بعد ساكنها اهلها ومناعه فيها
والهجرة والسكنى كالدار في هذا الحكم ولو حلف لا يسكن هذه المصروف و ترك اهله حية لم تحت لانه
لا يبعد ساكنها عرفا والعزلة منزلة المصروف **م** الصبي قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا بد من كل جميع
الاستعانة حتى لو بقي بعضه تحت وهذا اصل له كما اذا بقي مسلم واحد في بلد او ثلث اهله يصير
ما لعا عنه من ان يصير وارثا او لا ان متاعا محرم الله تعالى قالوا هذا اذا كان الباقي مسلمانا
يقتصد به السكنى فاما بقاء مكنته او قتلها وقطعه حصصه لا يبقى ساكنا فلا تحت و يعني ان يتقل
الى منزل اخر فلا تاحترق ولو انتقل الى مكة او المدينة تحت لانه ما لم يخرج من منزله الاخر فلا ولا منزل
له وان كان في طلب مسكن اخر فترك استقته فيها لا تحت في الصحيح لان طلب المسكن من عمل الفعل فصلا
مدة طلبه مستثنى من العرف اذ لم يشرط في الطلب وقال ابو يوسف رضي الله عنه يتقل الكوفة قائم
مقام الكل وقال المعبر في ذلك نقل ما يقع به ضرر و زائد لان ما و زائد ذلك ليس من السكنى اخبر
الشافعي هذا القول وعليه الفتوى **م** او لا يخرج **م** اي لو حلف لا يخرج من المسجد فامر من اخرج
تحت لان فعل المأمور يتقل الى الامر ولو كان مكوها او برصها لم تحت **م** يعني اذ اجمل انسان
فاخرج من غير اختيار منه او حمله او جرده وهو راض به ولكن لما مره لم تحت لانه لم يامر
باخراجه فلم يوجب منه فعل حتى ان عهده فخرج بنفسه تحت لو جرد الفعل منه حقيقة او لا يخرج

المسافر

لا يستقر فيه اوله
اي لو حلف لا يركب هذه
الدابة وهو في الحال
ان الخالف هو

امانة

امانة الابدان **م** يعني ان قال لامرأته ان خرجت الابدان في فانت طالق **م** اشترط الاذن على كل
خروج **م** يكون بارا حتى لو خرجت باذنه ثم خرجت مرة اخرى بلا اذنه تحت لان الاصل في الاستئذان
ان يكون المستثنى من جنس المستثنى منه والاذن ليس من جنس الخروج والباقي مطلقا فكان
المقتضى ان خرجت الاخر وجاءا مطلقا باذنه فيكون ما وراء الخروج الموقوف بالاذن باقيا تحت
اليمن **م** او الاذن اذ **م** يعني ان قال ان خرجت الاذن ان اذن لك فانت طالق **م** اشترط مرة **م** يعني اذا
اذن لها مرة خرجت ثم خرجت بعد ما بلا اذن لم تحت لان استئذان الاذن من الخروج باطل وكلم
يكن فيه باء فتشمل الصاقه بالخروج فتعين الحجاز وهو ان يجعل غاية فيصير كقولك حق اذن لمناسبة
بينها وهي ان كل واحد ما بعد الغاية والاستئذان يكون **م** عاقلها لما قبله فان قبل يشكك هذا بقوله
تعالى لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم فان الاذن لا بد منه في كل مرة من الدخول فلما اشترط
الاذن ما ثبت بهذا النص بل باصل اخر وهو ان الدخول في ملك اليمن بغير اذنه حرام فان قال
الخالف في المسئلة الاولى اردت بقولي الابدان الا ان اذن لك صدق وبائة لا قصدا لان فيه
تحقيقا وان قال في هذه المسئلة اردت بقولي الاذن لك الابدان في صدق فقصا لان قد ثبت
عليه **م** ولو اذن **م** الرجل يخرج امرأته في المسئلة السابقة **م** ولم تسم خروج لم تحت **م** اي لم يجعل
ابو يوسف رضي الله عنه الخالف حاشا وقال لا يكون حاشا لانه اذن عبارة عن الاطلاق وقد
وجد فلا يشترط علم غيره كالوصا والامان الاذن مستثنى من الاذن وهو الاعلام وهذا لا يخفى
الا بالسماح كاذن العبد في الجارية تحت شرط العلم فيه **م** او لا يخرج الابدان **م** يعني اذا قال
ان خرجت الابدان في فانت طالق **م** ثم اذن لها فيه متى شاء **م** يعني قال لها اذنت لك ان يخرج
كلما شئت **م** ثم نهاها **م** اي امرأته عن الخروج **م** حتى تحت **م** يعني لم تحت **م** ابو يوسف رضي الله عنه **م** وحالده
م يعني رضي الله عنه لان الاذن بطل بالنهي فكان خروجها بغير اذن **م** كالحصول الاذن **م** يعني كما
لو اذن لها بالخروج مرة ثم نهاها خرجت تحت اتفاقا ولا في يوسف رضي الله عنه لانه لما اذن
لها بالخروج متى شاء ان فصل الاذن بجميع الخروج وان لم تحت شرط تحت وهو الخروج
بغير اذن فبطل اليمن لغوا شرطها فبطلت لا يعود بخلاف ما ذكر من المثال لان غنة اليمن
بائة لمقتضى الشرط في الجملة فطلق **م** ولو اراد ان يخرج فقال ان خرجت فانت طالق تحت
ثم خرجت لم تحت لان مراد الخالف الرجوع عن تلك الحجة عرفا و يعني هذه اليمن عين الفور فغرد
ابو حنيفة رضي الله عنه بها وكانوا من قبل يقولون اليمن نوعان مطلقة وموقفة فخرج
فما تالكا وهو الموقفة معني والمطلقة لفظا والمطلق يتقيد بدلالة حال المتكلم وليا بين
البصرة فلم يأت تحت في اخر **م** من جوده **م** لان تركه انما يتحقق به اذ البر قبله هو **م**
اولا بينه ان استطاع حمل على استطاعة الصحة **م** وهي ان تقع الموانع من المرض وغيره
لانده هو المتعارف وعليه قوله تعالى والله على الناس حجة البيت من استطاع اليه سبيلا **م**
لا القدرة **م** اي لا يحمل على الاستطاعة الحقيقية التي يجد بها الله تعالى للعبد حالة الفعل
مقارنة للفعل فان نوي بها القدرة صدق وبائة وفي رواية يصدق فضا لانه نوي حقيقة
كلامه وفي الشافعي حلف لا ياتي فلما في منزله او حاشا تحت لان الايمان هو الوصول الى
مكانه لقيه او لم يلقه ولو اتي بمسألة لم تحت **م** او لا يركب **م** اي لو حلف لا يركب **م** وانه عمده
المأذون وهو عين جات **م** عند ابو حنيفة رضي الله عنه **م** في المستثنى بالدين **م** اي في المأذون
الذي استقر دينه برهته **م** مطلقا **م** اي نواه اوله **م** بنوم **م** وحاشا في غيره **م** اي غير المستثنى

زيد فركب دابة

موت الكفن

ويجوز الا اذا نواه او طبعها فغلب ما يطعم منه **م** من اللحم بالمال لانه هو المقارن والقلة اليابسة
لا يبي مطبوخا الا ان يبي عين وان اكل من مرق اللحم تحت ايضا لما فيها من اجزاء اللحم **م** اولسا
اعتبر المقارن وهو ما يكتسب في الشاوي وبيع في البصر وان نوي الراس كلها فهو على ما نوي
م او فاكهة فاكل عينا او زمانا او وطبا فهو على حاشيت **م** عند ابن حنيفة رضى الله عنه وقال لا
يحت لان الفاكهة ما يتفكك بها اي تنعم قبل الطعام ولعله وهذه الاشياء تفككها في العاد
ولكن هذه الاشياء كما هو كل تفككها في كل انقضاء كالغث والوطب والرومان فيكون فاكهة من وجه
لانها لا تخل تحت الاطلاق الا بالاشياء كان المكاتب لا يدخل في قوله كل مملوك حر لانه مملوك من وجه
ولو اكل من ثمار الاشجار كالنخار والاصاص والخبز ونحوها تحت اتفاقا وفي المخط الياس من ثمار
الشجر فاكهة الا البليغ وهو من ثمار الاشجار السحرية في من ثمار البليغ ليس من الفاكهة لانها لا يكون لها
فاكهة في عامة البلدان فوطيه لا يكون فاكهة او اذا ما نوي لو حلف لا ياكل اداما ولا لينة له وهو
على ما يصليح به **م** اي يقول على ما يخلط به الحنبلان يكون ما يباع عند ابن حنيفة رضى الله عنه
كالحل والوت والمزق والعسل ونحوها **م** وحشة محمد رضى الله عنه باكل اللحم والحب والبصر
مع الحنبل لان الادام ما هو من المواد موهبة في المواضعة وهذه الاشياء تاكل مع الحنبل مواضعة
له ولان الادام ما هو كل يتناول حنبل حنبل حقيقة النجاسة في المواضعة في الاختلاط لانه اذا لم يختلط
وصار نجسا ولا يعرف ان اللحم ادم اللحم او عكسه **م** ونحوها **م** اي ابو يوسف رضى الله عنه صليح
في زوايين وان اكلت **م** اي لو قال ان اكلت **م** اليوم لا رقيقا فصدى هو فاكهة **م** اي الرقيق
بأحد هذه **م** اي لم او حنبل او صبي **م** لم يفت **م** ابو يوسف رضى الله عنه لانه استثنى الرقيق وهذه
الاشياء له فلم يضر اكله اعلم انه ترك اصله لان هذه الاشياء ليست بادام عنه وكان ينبغي ان تحت
الادام قال في كل يتناول بوجوه مقتضوا فلا تحت بالثقل **م** وحاشية **م** اي قال محمد رضى الله عنه
ايضا اعلم انه ترك اصله لان هذه الاشياء عنه ادم فكان ينبغي ان لا تحت الا انه قال قد ياكل مقتضوا
ولا يضر بعمالة الشك تحت **م** او لا يتعدى **م** اي لو حلف ان لا يتعدى تحت بالاكل من اللحم الى اللحم
لان العدا في اللغة اسم لطعام العدا وهي الى الظن وطذا اسم صلوته الظن صلوته العدا **م** او لا
يتعدى **م** اي لو حلف لا يتعدى **م** فنه الى نصف الليل **م** اي تحت بالاكل من الظن الى نصف الليل لان
العشا في اللغة طعام ياكل بينهما فيطلق على الوقت **م** او لا يتعدى **م** اي لو حلف ان لا يتعدى
فنه الى العشا **م** اي تحت بالاكل من نصف الليل الى العشا لان العشا ما هو من العشا وهو اخر الليل
قبل طلوع الفجر وما بعد نصف الليل قريب منه فيتناوله لم مقدار العدا والعشا ان ياكل اكثر
من نصف الشح حق لو اكل لمة او لمتين لا تحت لانه لا يبي عدا عادة وشرط ان يكون المأكول
من جنس ما ياكله اهل بلده عادة حتى لو سوز بالليل فيسبح في العدا ان كان حنبل لا تحت وان
كان بدو لا تحت **م** او ان اكلت **م** اي لو قال ان اكلت **م** او شرب **م** اي حنبل **م** حنبل **م** حنبل
م وحشة **م** اي قال حنبل في نوي ان اكلت طعاما دون طعام وكذا في اسود **م** لم يسمع مطلقا
اي لا يانه ولا فضا لان معقول كل فعل منها غير مملووظ والنية انما تنقل في المملووظ ليقين العمل
والطعام ونحوه غير مذكور وانما ثبت بطريق الاقضاء والمقتضى لا عموم له فلا يجوز تخصيصه
فان قلت ثبت ان المقتضى امر سوي واقتدار الاكل الى الطعام وليس كذلك لانه يعرفه من يعرف
السوي قلنا لعل المقتضى اختاره ما اختاره بعض المحققين من ان المقتضى هو الذي لا يدل اللفظ
عليه ولا يكون مملووظا ولكن يكون من ضرورة اللفظ **م** من ان يكون سوي او عقليا فان قلت

مستند في
الاشياء
التي هي
من جنس
الطعام

نحو

شكل على هذا ما اذا قال ان ساكت فلانا ونوي المساكنة في بيت واحد يصدق م بانه مع ان
المسكن غير مذكور قلت المساكنة متنوعة تكون في دار وفي بيت وانما ان تكون في بيت وفيه
النوع في الفعل جميع **م** او طعاما او شراها او نوي بالتخصيص **م** اي لو قال ان اكلت طعاما او شرب
شراها او لبثت نوي فصدى حروف قال حنبل به طعاما دون طعام **م** قبل ديانة لان المفعول
مملووظ منكره في محل السوط فيكون عاما ويجوز تخصيصه الا انما كان خلافا لظاهره ليعبر
ليصدق في الفضل **م** او لا يشترط **م** اي ان حلف لا يشترط **م** من دجلة فهو على الكوع **م** يعني انما تحت عند
ابن حنيفة رضى الله عنه اذا تناول الماء بيمينه من ذلك اليوم **م** وحشة بالسوي من ما يباع عن
او باناء لانه هو المقارن **م** وليه ان حقيقة السوي من دجلة ان يكون في دجلة متصلة بها فيكون اولي
من الحان المقارن وان نوي به الاعتراف حتى يبيته عنده ديانة لا فضا لانه مجاز ولو نوي
به الكوع حتى يبيته عندها فضا وديانة لانه حقيقة كلامه من الحان **م** ولو شرب من نهر احد
من دجلة لا تحت اجماعا لحدوث النسبة الى غيره ولو قال في يمينه لا يشترط من ماد جلة فشر من
نهر احد منها تحت لان ما من من دجلة فيد بقوله من دجلة لانه لو قال لا يشترط من هذه اليمين
يعني الى الاعتراف اتفاقا ليعتد الكوع فيها فيها ولو تكلف وشرب بالكوع لا تحت لان حقيقة
والحان لا يجتمعان **م** ومن ماد جلة **م** يعني لو ذكر لفظا لما معهما تحت بالعرف **م** اتفاقا كما بالكوع
لان نسبة الماء اليها لا ينقطع **م** ولا يجعل **م** ابو يوسف رضى الله عنه يقول البر سوط لا تحت
اليمين المطلقة عن الوقت كما اذا قال والله لا شربن الماء الذي في هذا الكوز ولا ماء فيه تنقيد
اليمين وتحت في الحال عند ابن يوسف رضى الله عنه وقال لا تحت وان كان في الكوز ماء
فان نوي بعد اليمين تحت اتفاقا **م** وبقاء الموقفة **م** اي لم يجعل ابو يوسف رضى الله عنه يقول
البر سوط لبقا اليمين المعينة بوقت الى اخر من اجزاء ذلك الوقت **م** فكم **م** ابو يوسف رضى
الله عنه تحت في يمينه ليشرب من ماء هذا الكوز اليوم فصب قبل مصبه **م** اي مصي اليوم
فعنده يبقو يمينه وتحت في اخر اليوم وعندها لا يبي يمينه فلا تحت ابدام او لياكن **م** يعني
تكم ابو يوسف رضى الله عنه تحت في يمينه لياكل اليوم هذا الرقيق فاكل قبله **م** اي اكله غيره
قبل مصي **م** او ليقضين حقة **م** اي حتى فلان اليوم فسقط حقة قبل مصي اليوم **م** بالابر
او لمقتله **م** اي حلف ليقطن فلانا اليوم فمات فلان حقة **م** او كان جاهلا بموته حين حلف
ليقتله **م** وانوراب عمو اعم اعلم فصدى حرم راه معه **م** اي عوامع الخاطب ولم يقل شيئا
في هذه المسائل تحت عنده ولا تحت عندها وفي الحاشية الخلاف في تحت بعد مصي الوقت
لانه لا تحت قبله اتفاقا في ظاهروا رواية لان هذا اليمين موقفة فلا تحت قبل مصي الوقت
ولو كان اليمين مطلقة تحت في الحال حين هلك الخوف عليه اتفاقا وبني الخلاف ان يقول البر
ليس بشرط لا تعقاد اليمين عنده وشرط عندها وحاشية ان يخل اليمين عنده حين في المستقبل
سوا كان الحالف قادرا عليه او لا الا يرى ان اليمين على من السماء مستعدة في المطلقة تحت بعد
العنا من اليمين ليجز عن البر وفي الموقفة تحت في اخر من لان الوقت في هذه ليس معيارا
للافعال الخوف عليها فكل جزء منها يحتمل ان يكون محلا للبر والآخر لا يكون لوجوب
البر فلما فان تعين تحت فيه وعندها عليها حنبله رجاء الصدق لان على النبي ما يكون قال
حنبله وحنبل اليمين البرود لا يتحقق فيما ليس فيه رجاء الصدق فلا ينقصد في المطلقة اذ لم يكن
في الكور ما لم ينقصد لا بعد امر رجاء الصدق فان قلت كان ينبغي ان ينقصد لظهور اثرها في حق

في قولهم لا ادري قال بعد ذلك طوي لا بن عمر بن الخطاب عن النبي لا ادري ولا ادري ولا ادري
 في قولهم لا ادري قال بعد ذلك طوي لا بن عمر بن الخطاب عن النبي لا ادري ولا ادري ولا ادري
 في قولهم لا ادري قال بعد ذلك طوي لا بن عمر بن الخطاب عن النبي لا ادري ولا ادري ولا ادري

عن النبي قال لا ادري قال بعد ذلك طوي لا بن عمر بن الخطاب عن النبي لا ادري ولا ادري ولا ادري
 جامع المصنفين في قولهم لا ادري قال بعد ذلك طوي لا بن عمر بن الخطاب عن النبي لا ادري ولا ادري ولا ادري
 والثالثة وقت الحتان والواحدة محل اطفال المشركين في الاحرة قلت هذا تنبيه لكل مفسر ان لا
 يستكف من الوقف فيما لا وقف عليه اذا كان في العرف فيصير في العرف اتفاقا وقيل فيها جميعا والاول هو
 كالحق في الخلاف في المنكر واما في العرف فيصير في العرف اتفاقا وقيل فيها جميعا والاول هو
 الاصح لها ان هو يستعمل استعمال حين يقال ما وابتكر منه وهو من حيث يكون بعينه وكذا
 ان وهو لم ينقل عن احد من ارباب اللغة فقد بره فوجب الوقف فيه وهو ليس حين في الاستعمال
 لان العرف من حين منكره والعرف من الذي وقع على الابد واللغات لا تدرك بالقياس او بالان
 او شهورا او سنين وقع على ثلاثة من كل صنف ليقينهم وان عرفت اني قال لا اكمل الايام والشهور
 او السنين ولا سنة لهم في عشرة ايام وعشرة اشهر وعشرة سنين عند ابي حنيفة رضي
 الله عنه وقال اسبوع اربعة ايام في الايام وسنة في الشهور والعرف في السنين
 لان الايام لتعرف العهد في الاصل فاذا وجد معهودا كان اسبوعا والاسبوع معهود في عدد الايام
 والسنة في عدد الشهور وليس في السنين معهود فيصير في الي عن الحالف وكذا ان الايام للعهد
 الا ان العشرة معهود في الجمع المعروف لانها اصدق ما يذكر بلفظ الجمع فانه يقال ثلاثة ايام
 الى عشرة ثم يقال احد عشر يوما او شهرا او سنة فكان تعريفا لهذا المعهود فان قلت الايام انما
 تنهي الى عشرة اذا فقت بالعدد لا مطلقة قال الله تعالى وتلك الايام من انذرها لبادها العشر
 والايام هنا هي مطلقه عن العدد قلنا اسم الجمع للعشرة وما دونها الى الثلاثة حقيقة في
 حالي الاطلاق والتعيين ويقيم على ما وراء العشرة في حالة الابهام دون التعيين فكان
 المصروف الى ما جمع في الحالتين اولى واما في الآية فلا تقتصر على العشرة لان ذلك اشار الى
 ايام الدنيا ومن حلف على شيء فعل تركه ابد لا يعني عليه ان لا يفعل مدة عمره حتى لو فعله
 لا يغفل عنه ابد وعلى فعله ابي على ان يفعل فعلا مرة يعني من عينه بفعله مرة لانه
 في مواضع الاشارة لا يقتضي العموم وانما يحث بوجه الياس عن الفعل بلاك الفاعل او محل
 الفعل وفي الجملة الحلف في الاشارة لا بد ان يكون مقروفا بجملة التاكيد وهو اللام والنون
 حتى لو قال والله فعل كذا لم يفعل لا تفرمه الكثرة هذا هو المستعمل في كلام العرب ومن
 استعمله الواو الي ليعلم بكل داعي وهو الفاسق احسن اعلامه حال ولايته لان مقتضى
 الواو دفع شدة بواحدة زجوة فاذا ان ال عند ولايته فتوق عن قابضه قدرته اذا لم يعلم
 حتى ما ان السخط او عول تحت ولا يفعله اعلام الواو الذي بعده لان عينه انفق على اعلام
 الاول ولو قال لامراة ما اكسبه ابي الذي البسه من عرك هو هدي يعني صدقة لمن
 يكون بكه فاستثري فقلنا حق لثمة واكتفى منه بوجاهة عند ابي حنيفة رضي الله عنه يعني
 بغيره ان يهديه وسوطا ملكه يوم الذر يعني قال لا ليس عليه ان يهدي حتى تقول من قطن
 ملكه يوم حلف لان الذر لا يصح الا في ملك او مضاف الى سب ملك وعزل المرأة ليس من
 اسباب الملك لانها قد تغزل من قطنها وكذا ان المرأة تقول من قطن زوجي عاده فيكون
 عن لها سببا للملكه والعقل لم يذكر حتى يضاف اليه الذر حتى لو ذكره وقال ان لست بمن
 غزل لك من قطن هو هدي يكون هديا اتفاقا ولو قال من قطنك لا يكون هديا اتفاقا
 اطلق العقل ولم يبيده صرحا الى المعتاد وسوط الحث بالحق ليس الا في موضع

الخلاف

يعني اذا حلفت ان لا تفعل شيئا وليست عقد او لو وحده ولم يكن من صعبا بالذهب لا تحت عندي
 حقيقة رجوع الله عنه وقال لا وحدها يعني تحت يدي لئلا يكون له تعالى وتيقن من حلية
 تلبسوها والمصنف غير الموصع وكذا ان اللولو لو كان حليا لما حان الرجل ان يحث فضا منه وطلا
 الحلية على اللولو في الآية بخلافه في الخلاف في الزجر وفي خلاف عوفي يعني في عرف
 زمانه لا يحل باللا في الامور صفة وفي عرف زمانه على ما وجدنا في قوله لان الحلي
 باللاي وحدها معتاد في زماننا **فصل** في البيع والشراء والتقاضي وتفاصيل
 الدرام ومن حلف لا يبيع او لا يبتري او لا يبيع او لا يبيع او لا يبيع او لا يبيع او لا يبيع او لا يبيع
 لم يحث لانه غير عاقبة حقيقة ولا يحل لوجوه حقوق العقود البه لا الى الموكل حتى لو كان الحالف
 هو العاقد بالوكالة تحت ولو نوي في حلفه ان لا يامن غيره بدعت بالتوكيل او كان الحالف عن
 لا يامن نفسه هذه العقود لكونه اسلطان تحت بالتوكيل لا يمينه باعتبار عاده فيصير
 الى التوكيل وان كان الحالف باشر تارة ويؤخر اخرى يعني الغالب او لا يزوج او لا يطلق ولا
 يبيع في كل يد ابي باحده المذكوران **حاشا** لان الوكيل بد سفير وهذا لا يصفى العقد الا فيه
 وانما يصفى الى موكله وحقوق العقد واجبة الى الامر لا اليه وكذا الصلح عن دم العمد والمدة
 والصدقة والقرض والاستقراض والادعاء والاسدياع والاعارة والاستعارة وقضا
 الدين وقضيه ولو حلف لا يضر بعبده فامره بعبده فضرر تحت ولو حلف لا يضر بولده
 فامره بولده لا تحت والقول ان فائدة ضرر العبد واجبة الى المولى فضرر بعبده نفسه
 ومنفعة ضرر بولده حادثة الى الولد وهو كذمود بالاي الى الان فلا يكون كفعله ولو حلف
 لا يضر رجلا فامره بعبده لا تحت لانه لا يملك ضررا لغيره فلهذا لا امر الا ان
 يكون الامر اسلطان او قاضيا تحت لانها يمكن ضررا لغيره فلهذا لا امر الا ان
 يد او لا يزوجها ابي لو حلف لا يزوج امرأه بالكوفة او لا يبتريه ابي لو حلف لا يبتري
 شام بالكوفة قبل بها انما يحث فصولي يعني زوجها فصولي منه بالكوفة قبل بها **واجب**
 بالبصرة يعني احدث النكاح وهي بالبصرة او باع سدة فصولي بالكوفة قبل بها ثم اجزى البيع
 بالبصرة ثم تحت ابو يوسف لان العقد عام بالاحارة وهي حصلت بالبصرة فلم يوجد التوقيع
 والشرا بالكوفة فلا تحت **وخالفه** ابي قال محمد رضي الله عنه تحت لان العقد وجد بالكوفة
 وان كان غير نافذ ولهذا سطر اليهود في وقت لا في وقت الاحارة ومين تحت الاحارة صار
 مستندة الى وقت العقد وكان تزوجا بالكوفة **فحين** وهو ظاهر المذهب كذا ذكره في الجامع
 الصغير **او** لا يبت عبدا لعنان فعبده ولم يبتله فلان انما يحث عبدا وجعل لم يبتعه حقا
 تحت وقال زفر لا تحت لان عام الحصة بالبول والقبض فلا تحت بده بملكه البيع ولنا ان
 الحصة تباع قيم بالمستوع وحده كالافراد والحصة بخلاف البيع لانه معاوضة فلا يملك الا
 بالبول وهاهنا حقيقة وهي ان حضرة الموهوب له شرط الحث حتى لو وجب الحالف منه وهو
 غائب لا تحت اتفاقا وانما وضع في الجهة اذ في المعاوضات بدور البول لا تحت اتفاقا
 احتياقي **او** ليقتضين دينه الى قريب انصرف الى ما دون الشهر لانه بعد في باعوه فلم ابي
 بعد يعني لو حلف ليقتضين دينه الى بعد ابي فالي قول من ابي فليصرف اليه الى ان يوفى ومن
 الشهر وكذا ان يقال عند العبد ما ليسك منه شهر او ليقتضين دينه اليوم فضا منه وحده
 المستحق ابي ربي الدين بعضهما بوقا وهو ما يرد به المال او بغيره وهو ما يرد

يعني اذا

التجارت او مستحقه **في الحكم** لم تحت لان هذه الاوصاف لا تليق اسم الدرام عنها وهذا الوجه
بالزبور والبهجة في راس مال السلم وبدل الصوف يجوز ولو لم يكن دراهم لكان اسدالا وهو
غير جائز عايدان فكون معصوبة والعبد لا بعدد الحسن وقض رب الدين الدرام المستحقه
قضى جميعه فوضع البريد بعد ذلك ان انتقض القبض بالرد لا ينتقض البر المتحقق لان المدين قد اخط
به **او وصا صا** في وجه المستحق بعضها وصا صا **او سودة** وهو ما يكون داخلها محاشا
وخارجها فضة وهو معرب منه **في حث** لانها ليس من جنس حقه وهذا لا يجوز الخوف بها في
الصوف والسلم **او لا يقض** بين درهما دون درهم **يعني** لا يقض بينه متفرقا **فقطض** بعضه
دون باقيه فغابت الشمس لم تحت حتى يقض جميعه **لانه** اضاف القبض الى دين معروف
فصرف الى قبض كله بصفة التفرقة **فلا تحت** يقض بعضه **وان قبضه** في وزن بينه يقضها
بغير عمل الوزن **يعني** في المسئلة السابقة لو قبض درهم في وزن بينه ولم يتناعل بينهما الا بعمل
الوزن **لم تحت** لان ذلك ليس بمنفرد بقدر قبضه فعادة فيصير هذا المقدار مستحقا

كتاب القضا

لا تصح ولاية القاضي حتى يكون اهلا للشهادة **لان** القضا والشهادة كليهما من باب الولاية
وهي تنفيذ القول على الغير بناء على امر او ابي **و** فضل تولية العدل المجتهد **يعني** جعله واليا
حاكما والمجتهد من تحوي علم الكاين ووجوه معانيه وعمل السنة بطريقها وموتها ووجوه معانيها
ويكون مصيبا في القياس عالما بعرف الناس كذا في الكفاية **و** يجوز تولية الجاهل **وقال**
الشافعي وجها لله عنه لا يجوز لانه ما مور بالقضا باحق وهو لا يتيسر الا بالعلم ولا يمكن جعله
عالما بعرفه ولنا ان العزم من تولية القضا دفع شر المظالم وايضا الحق الى اهله وهذا
يحصل باحق فتوى العلماء **و** ينبغي ان لا يولي هو ابي لا يصير الجاهل واليا **ولا العاقل** قيل
لا يصح قضاؤه **اي** قضا الفاسق **و** يعزل بالفسق **يعني** اذا قلنا القضا وهو عدل ففسق
باخذ الرشوة اعزل وعليه الفتوى لان من قلده اعلم عدله فولا به تلك الصفة فاذا فسق لم
يكن راصيا بتقليده فابق قاضيا **وقيل** ان ولي فاسقا **اي** ان جعل واليا حال كونه فاسقا
مع قضاؤه لانه قلده بفسقه فصار قاضيا وصيا به فلا يعزل مالم يعزل **وان طر ابي** عرض
عليه الفسق **يعزل** وقيل يستحق بطو **اي** عود من الفسق في ظاهر المذهب **لكن** يجب على من قلده
ان يعزل له وعليه مشايخنا **ولا يستحق** القاسق **اي** لا يطلب منه الا فتا لان الفتوى من امور
الدين والقاسق لا يقبل قوله في الديانات **و** ينبغي ان لا يسلم القضا **لعله** عليه السلام
من سال القضا وكل الى نفسه ومن لم يباله انزل عليه ملك سيد **و** برخص الدخول فيه
تراي في القضا لمن يثق باء **اي** في حقه **اي** فرض القضا لقوله عليه السلام عدل ساعة افضل
من عادية سنة وفي رواية من عادية سنتين الا ان تركه عزيمة لان القضا امر محوف لا يسلم
في نحوه كل ساع ولا يجوز منه كل طامع الا من عصمه الله ولما زاد في ابو حنيفة الى القضا فلان
مرات فابي حتى صرف في كل مرة فلا تثن سوطا وفي المرة الثالثة قال استشير اصحابي فلما
ابا يوسف رضي الله عنه فقال ابو يوسف رضي الله عنه لو تقلدك لفقت الناس فظن الله ابو
حنيفة رضي الله عنه فظن الغضب وقال ارايت لو امرت ان اعين الجور ساجدة لكت اقدر عليه
وكاني بك قاضيا وكذا في محمد رضي الله عنه الى القضا فابي حتى قيد وجلس واضطر فقلد

كافي

كذا في الكفاية **ويكره** دخوله من عاقل الجور عنه **اي** عن القضا **او** الحنفية **اي** باختباره لقوله
عليه السلام من جعل قاضيا فاجبا فاعاد في غير سكين وجه الشهادة ان السكين توثق في الطاهر والباطل
جميعا والدمع بغير سكين وهو الحق يوثق في الباطل دون الطاهر فكذلك القضا لا يوثق في الطاهر
لان جهاده وفي باطنه هلاك وبنان **ويعرض** الدخول في القضا **على** المتعين **لانه** اي للقضا
ان اجتمع فيه شرائطه لانه لو تأخر مع تعينه تقدم من لا يصح له وفيه فساد عظيم ودفعه فرض
صيانة حقوق العباد **وتكون** التقليد من الجاهل **اي** الامير الظالم لان الصحابة تقلدوا القضا
معاوية والامام الحق كان عليا هذا اذا كان يمكنه ان يعرض باحق **واما** اذا كان الامير الظالم
يعينه عن قاضيه الحق لا يجوز التقليد منه لقول المقصود من القضا **و** يجوز قضا المرأة **ش**
كما جاز شهادتها **لا** في الحدود والقصاص **فان** قضاها فيها لا يقبل كمالا تقبل شهادتها
فيها **واذا ولي** **اي** جعل واليا **سلم** اليه دون من تقدمه **في** القضا **وهو** الحوايط التي فيها
نسخ الجملات والصكوك وانصبا **او** اوصيا في اموال اليتامى واليتيم في اموال الاوقاف
وتقدير النفقات فيعتاب اثنين فليس لان عن المعزول شيئا فليس لانه كل شيء في حوزة
و ينظر القاضي الثاني في حال اهل السجين من اعترف بحق اليمين **ما** اعترف به لكون الافراجه
ملزمة **ومما** انكر لم يقبل قول المعزول عليه **اي** القاضي المعزول **علي** من انكر بان قال ثبت عندي
الحق عليه لان القاضي بالاعزول الحق ليس الرعدة وشهادة الواحد ليست بحجة **الاجبة** **ن**
يعني باق المدعي عليه على منكر حقه **ويستظهر** قبل حث **يعني** اذ لم تتم بينه شخص عن حاله وبرل
مناديا الى المجلس يقول من يطلب فلان فلان فهو من حق القضا ولا يبادر الى حثه سله لان
افعل القاضي الاول حق ظاهر وفي حثه ابطال حقها فان لم يحضر خصم احدهم فليس له ان يفسد
واطلعه **و** يعمل في الواايع **والوقوف** **جمع** الوقف **بما** يقوم به **الحجة** **اطلعتها** المشتمل البتة
والاعتراف فان اعترف الذي في يده الودعة ان المعزول سلم اليه قبل قوله فيها لانه ثبت
بافراجه ان التبدلات المعزول وبه مستفاد من حثه فقبل قول المعزول في مستحقها اذا قال
هذه الودعة لفلان كالوكلات الودعة في يده **وان** اعترف بها فلان **ع** من حث المعزول اليه
فقال المعزول هو لفلان اخبر بيم الودعة الى المعزول الاول لبق يده **علي** يد القاضي فيقبض القول
فيمد ذلك العينا ومثله الى المعزول الثاني **وتجلس** في المسجد **اي** امامه ليكون موضع حكمة ظاهر الاهل
بلده **ولا يقبل** القاضي **جدي** الامن **قريب** **دي** من محرم منه الهدية ما اخذه القاضي ولا
شرطا عاينه والرسوة ما اخذه القاضي بشرط اعانته **لا** حكمه له **اي** لا حضومة لذلك
القريب مع احد فيده لانه لو كان له حضومة لا يقبل منه هدية ما امنت له حضومة فان
فعلها منه بعد انقطاع حضومته جاز **او** معتاد **اي** يقبل القاضي من المعتاد على الاحكام **فيل**
القضا **لا** يزيد على عاده **لانه** لو زاد يكون زياده لكونه قاضيا فلا يقبل **ولا** يحضر عوة
خاصة **وهي** التي اذا علم المصنف عدم احاطة القاضي بقر كما قيد باحاطة لاها لو كانت عليه
بخصمها لا تنفع اليه **لانه** لو كان المصنف حضوا لا يجب عوته وان كانت عامة
واستثنى **قريب** **اي** جاز محرم من الله عنه حضور القاضي عوة خاصة لقوله قيسا على
سوا ان اخذ هديته **وقال** لا لا يحضر لمكان التهمة **و** فيها اجابة **وسو** **المرتضى** **اذ** لم يكن
المطاعين لان ذلك من حقوق المسلمين **ولا** يصنف احد الحضرة **ولا** يشترط اليه **لان** في ضاقه
تمة وفيه اشارة الى انه لو اصابها جميعا فلا بأس به **ولا** يشاره **اي** لا يكمل احد هاسا ولا

استحسن بدعي ان يكون الحكم كافيا او عبدا او ضياعا او محمدا او في قد فانه لا يجوز لانه ليس
بصفة القاضي في غير الحدود والقصاص لان حكم الحكم بمنزلة الصلح فلم يجز استيفاءهما بالصلح
فلا يجوز الحكم بينهما لانه ليس لهما ولا بد على دمهما وهذا لا يمكن ان يثبت في الكتابة تخصيص
الحدود والقصاص يدل على جواز الحكم في سائر الحدود في غير الكايات فانها راجحة وغيرها
وهو صحيح الا انه لا يثبت بدعي في سائر العوامر وادام حكم يجوز جوامعها بحضرة القاضي اي بدعي
حكمه ان وقع اليه اذا وافق مذهبه فائدة هذا الامضاء ان لا يكون لقاضي اخو يري خلافة
نقصه اذا وقع اليه لان امضاء بمنزلة قضائه وان حكم في غير خطا بالدية على العاقلة لم ينفذ
لان بدعي غيرهم من جهتهم ولا ولا بد عليه ولو حكم على القاتل بالدية في ما له رده القاضي ويقضي
بالدية على العاقلة لانه حكم مخالف للنص لا اذا ثبت لقتل باقراره فان العاقلة لا تقبله ويسمح
لحكم الحجة ويقضي بالنكول والافراز لانه موافق للشرع وادام قال لاحد الخصمين الذين حكمه
اقرب له عدلي بكذا وحكم به عليك وانكر المعق عليه باقراره يقبل قوله ولا يلتفت الى انكاره
لقيام ولا يثبت عليها كالفاضي ولا حكم الحكم لاصوله وفوقه وجهه ليكن المهمة كالفاضي
شاي كالفاضي في قوله لاصوله شبه على انه لو قضى عليه جاز لا تغار المهمة ويقبل بالنية
كتاب القاضي الى امته اي الى قاض اخر يعني انما يقبل كتاب القاضي اذا اقام البينة عند المكتوب اليه
انه كان فلان القاضي لان الكتاب يشبه الكتاب في كل حق لا يثبت شبهة لا يجوز به عن الحدود
والقصاص لانهما يقطعان شبهة ولا يجوز اثباته بالكتاب الحكمي الذي هو فعل الشهادة في الحقيقة
لان فيه شبهة البينة كما يجوز بالشهادة على الشهادة فيك باحكم كما اذا اعان المدعي عليه بعد الحكم
مجدد ولم يسأل البينة فطلب المدعي من القاضي ان يرسل الى قاضي بلد فيها خصمه كتابا وادعوه فيه
حكمه لينفذه ويا من ينظم حقه كذا في التبيين والكتابة وبقيل الشهادة ليحكم المكتوب اليه وقيل
فكر كان القاضي في الصادر لان التعريف فيه يقع بالتقدم والمقول على الخارج قد به لان
الكتاب الحكمي عند ابي حنيفة رضى الله عنه واي يوسف عن معقول في المقول لانه يحتاج الى الاشاق
وكيفية الحكم والكتاب فيه يكون هكذا مثلا اذا ادعى رجل في البصرة انه كان له عبد فاقرب بين
اسمه وحليته وسنه وقيمته وهو اليوم في يد فلان بن فلان في الكوفة واقام عليه البينة فاقرب
حاكم البصرة الى حاكم الكوفة كتابا بقتل شهادهما فلما وصل اليه الكتاب احضر خصمه ونظر فاني
وافق حليته ما في الكتاب وضع العبد الى المدعي من غير ان يتحقق له بالملك واحضرنه كسلا وامره
ان يذهب به الى حاكم البصرة ليشهد الشاهدان على ان هذا العبد بعينه ملك المدعي فاذا شهد هكذا
لا يحكم به لان حصة غايب بل بعث الى حاكم الكوفة كتابا بحاكمي حكم على خصمه في الكوفة وبني
كنيلد والخار هو مذهب محمد رضى الله عنه انه يقبل في المنقول ايضا وعلى الفتوى ويقواه
اي القاضي الكتاب الكتاب على اليهود ليعلموا ما فيه وحكم خصومهم ويسلم اليهم اي الكتاب
الى اليهود فاعلمت التغير ويوجب ابو يوسف رضى الله عنه الاشهاد على ان هذا الكتاب
كان القاضي والحكم حقه لا يجوز بيع القواة عليهم والتسليم اليهم لست بشرط بل يسلم الى المدعي
والقضاء على اليوم بقوله واختاره اي قال ابو يوسف رضى الله عنه الامام السرخسي
ولا يقبله اي الكتاب القاضي المكتوب اليه حتى يحضر الخصم لانه بمنزلة اداء الشهادة
فيشرط حضوره وينظر من القاضي حقه واذا شهد وان كان له سلمه اليهم وقواه عليهم حقه
شريع اذا قال شهود الكتاب هذا كتاب فلان القاضي سلمه اليها وقواه عليهم فبطل هذا الجواب

اذا

اذا يعنى فخر ميمون وقراه اي المكتوب اليه الكتاب على الخصم والوند ما فيه ويا ميمون بذلك اي ابو
يوسف رضى الله عنه بالوام ما في الكتاب اذا شهدوا اذ كان في الدخيرة اذ امانت القاضي
الكتاب او عن قبل ان يصل الكتاب الى المكتوب اليه لا يعمل به عندنا وقال ابو يوسف رضى الله
عنه يعمل وكذا اذ امانت بعد وصوله قبل القواة لان القضا انما يجب على المكتوب اليه عند القواة
وقبلها لا يكون النقل تاما فيقبل بالوقت ولو امانت بعد وصول الكتاب والقواة فالمكتوب اليه يعمل
به كذا لو امانت المكتوب اليه سبط العمل به الا ان يقول بعده والى كل من يصل اليه من خصمه
المسلمين فعليه ان يكون بحاله ولو قال ابتداء الى كل من يصل اليه من خصمه المسلمين لا يعمل به عند
ابي حنيفة رضى الله عنه ومحمد لان المكتوب اليه عن ميمون وجوز العمل به ابو يوسف توسعة والله اعلم

كتاب الدعوي

الادعاء افعال من دعا والدعوي اسم مند الفة للتبائن وسمعه دعاوي يقع الواوي وينسب للدعي
من لا يجبر على الخصومة اذا تركها والمدعي عليه من يجبر على الخصومة وقال محمد رضى الله عنه المدعي
عليه من يكتبه بجود الانكار وينتظر لقبول ما يري قول الدعوي معونة المدعي لانه لو كان
صهولا لا يثبت الشهادة والقضاء في الكافي الحق هو المدعي والمدعي به حظه في حليته ومعه
لان الغرض من الدعوي هو الوام المدعي عليه عند البرهان والوام المجهول لا يقع وفي الدخيرة مثلا
اذا كان المدعي مكيلا لا بد له من بيان حليته بانه حصة او شعير وادعوه ما بها مسفحة او جريه
وصفتها بجيدة او وسطا او رديه وفه رها بان يقول كذا فحين اوجب وجوبها لان احكام
العين تختلف باختلاف اسباب فانه اذا كان بسبب السلم يحتاج فيه الى بيان مكان الايقاع ليقع القوز
عن الاختلاف وعن الاستدلال به قبل القبض وان ادعى الدخيرة لا يثبت له انكاره بالكتاب
فلا بد من ذكر الوزن من اذ يدعى بر يابس ومغسول ومن اذ يتحول او عن تحول وفي الكتابة يشترط
لصحة الدعوي على الخصم ان يثبت في عهده لا يثبت على المدعي عليه جوابا واحضار
احضار المدعي ان كان عينا حاضرة في يد المدعي عليه كلف احضارها ليشهر اليها بالدعوي
كما في الشهادة والاختلاف حتى قالوا لو لم يكن احضاره كالوجهي ونحوه يخص الحاكم او بعض امته
والا فبيان قيمتها اي ان لم تكن حاضرة في يده فيشرط بيان قيمتها ليصور المدعي معلوما به قال
الفقيه ابو الليث فيشرط مع ذكر الحيوان ذكر الدكورة والاثوثة وفي الدخيرة والكافي لو لم
يثبت قيمته كوفي عامة الكتب انه يسمع دعواه لان الانسان ربما لا يعرف قيمة ما له فلو كلف بيانها
لتصوره فاداسقط بيان القيمة عن المدعي سقط عن اليهود ايضا بل اولى ولو كان المدعي غائرا
فتمد به في الدعوي والشهادة بشرط عند ابي حنيفة رضى الله عنه واحضار بالشهرة في المنقول
لان الغرض من التمدد بالتعريف واداسقط بالشهرة فبطل لان الخلاف فيها اذا كان العقار
مشهورا ولم يذكر واحد وهذا المشهوره حتى لو لم يذكر واحد وها نحن نراها لا تقبل شهادة اهل اتفاقا
والان العقار المشهور قد يناد فيه وينقص فيبقى مجهولا فلا بد من ذكر حدوده ليقرب واكتفى
بذكر ثلثه يعني اذا ذكره او اثلا فله حدود في العقار وسكو اخو الوابع يقبل عندنا وقال زفر لا يثبت
له ان يعرف العقار انما يحصل بذكر الحدود الاربعة ولهذا لو غلط في الوابع لا يقبل ولما ان
الاكثر حكم الكل بخلاف ما اذا غلط لانه يختلف به المدعي ثم يذكر يد المدعي عليه يعني يشترط ان
يدن المدعي انما ادعاه في يد المدعي عليه لانه انما يكون حاضرا بكونه في يده قالوا هذا في المنقول

قوله خطا قال ملا بكير في نسخ المتن
الحظ المشهور اولى من الصواب المشهور

يشترط

لان اليد فيه معاني واما في العتار فلا بد من علم القاضى او اقامة البينة على انه في يد المدعى عليه
لان اليد فيه غير مشاهد ولعله كان في يد غيره وتواضعا عليه ليكون وسيلة اخذ حكم الحاكم
ومطالبة ربه في شئ شرط عليه لاحتمال ان يكون موهوبا في يده وانما في قول الاحكام بطلبه
حتى قيل يجب ان يقول انه في يده بغير حق وان كان في يده خطأ لئلا يفتقر شرط ان يذكي المدعى انه
بطلبه بالدين وتقر فيه بالوصف فاذا حث الدعي سأل الحاكم المدعي عليه عن دعواه
لتكشف له وجه القضا لان الحكم بالبينة مخالف للحكم بالاقوال لان الاقوال حجة منزلة بنفسه ولا
تحتاج هذه الى القضا بخلاف البينة لانها انما تصير حجة بانصال القضاء بها فان اعترف فيقول عليه
شراي حكم باعتقاده القاضى وان انكر سأل المدعي شراي طلب الحاكم منه البينة **شراي** دعواه
فان احضرها حكم بها وان عجز وطلب عينة شراي عين المدعي عليه **شراي** سأل الحاكم انما شرط طلبه
لان البينة حق المدعي وفي **الخط** ان كان المدعي عليه ضاميا محجورا ولم يكن للمدعي بينة لا يكون له
حق احضاره الى باب القاضى لانه لا يوجب عليه البينة لانه لو نكل لا يفتقر بنكوله وان كان
له بينة وهو يدعي الاستدلال كان له حق احضاره لان الصبر هو احد بافعاله والشهر يتكلمون
الى الاشارة اليه لكن يحضره من يده فهو مر بالاذا **عنه** فان نكل الزمة المدعي به وان احضر
الحاكم الحكم حتى يعرض البينة ثلاثا بان يقول الحاكم ثلاث مرات ان لم تحلف الزمة ما ادعاه
م كان اولي **م** وهذا انما يجب في موضع الحنفا احتياطا ولو قضى بالنكول مرة جاز وهو المذهب
ولو قال المدعي عليه بعد النكول عن البينة ثلاث مرات اما احلف بخلافه القاضى قبل القضا بالنكول
وبعد لا يحلفه ولا بد ان يكون النكول في مجلس القضاء ولا يجوز ردها **شراي** رد البينة على المدعي
شراي قال الشافعي رضي الله عنه اذا لم يكن للمدعي بينة ولم تحلف المدعي عليه رد احكام البينة على المدعي
فان حلف فتنق له والا لان الظاهر صاير شاهد المدعي عند نكول خصمه فيعبر عنه كالمدعي عليه
ولما هو له عليه السلام البينة المدعي والبينة على من انكر قسم عليه السلام بينهما والتمتة تنافي
الشركة وفي النهاية لو اضطر على ان للمدعي لو حلف فالتدعي عليه ضمان للمال فالصلح باطل
ولا يفي على المدعي عليه **م** ولو قال المدعي عليه لا اقول ولا انكر فالقاضي لا يحلفه **عنه** اي
حينئذ رضي الله عنه بل يحلف حتى يقر ونكر وقال لا يحلف لان قوله لا اقول انكار معني وقوله
لا انكر اقرار معني فتعارضت فخطا وكان في حكم الساكت والنكول نكول حكي فيقول منزلة
النكول الحقيقي وقوله عليه السلام البينة على من انكر ولا يحلف مع قوله لا انكر صرحا
م ولا حكم بالشاهد والبينة وقال الشافعي رضي الله عنه اذا اقام المدعي شاهدا واحدا ولم
يكن له شاهد اخر وحلف على ما ادعي فحقق له الحكم لما روي انه عليه السلام قضى بشاهد وبين
وفي الوسط كل واقعة يفتي فيها بشهادة رجل وامرأتين يفتي فيها بشاهد وبين وذلك في
الاموال من الخبايق وفي الميراث لو قضى القاضي بتشاهد وبين لا ينفذ لانه خلاف القبول ولما
قوله عليه السلام البينة المدعي والبينة على من انكر وهو حديث مشهور ومارواه كماله فيكون
مردودا وفي الشاهد اشارة الى انه لو حلف مع امرأتين لم يجز اتفاقا من الخبايق **م** ولو قال
ينفي حاصره في المصغر وطلب عينة **شراي** طلب من القاضي ان يحلف خصمه **م** فهو ممنوع **شراي**
القاضي لا يحلف عند اي حينة رضي الله عنه وقال لا يحلفه **عنه** بقوله في المصغر لانها لو
كانت في مجلس القضاء يتخلف اتفاقا وان كانت غائبة عن المصغر يتخلف اتفاقا لهما الاعتبار
بما اذا كانت البينة غائبة عن المصغر ولله الاعتبار بما اذا كانت حاصرة في مجلس القضاء وفي

الخط

وفي الخط اذا قال المدعي ليس بي بينة على هذا اقام البينة عليه لا تقبل عند اي حينة رضي الله
عنه لانه كذب بينة عند محمد رضي الله عنه لا تفتقر البينة ان كان له بينة ونسبها **م** ولا يحلف
المدعي في هذه المسئلة كقوله بنفسه **شراي** اي بنفس المدعي عليه **م** ثلاثة ايام **م** ليس بصحيح حق المدعي
اذا احضرها واذا كان غائبة لان الغائب كالمالك من وجه فلا فائدة في التخييل **م** فان امتنع المدعي
عليه اعطى الكيل بنفسه **م** لا زمة **شراي** دار معه حيث سار حفظا لحقه ولا يحلفه القاضى على الكيل
اتفاقا **م** لان يكون عن **شراي** اي يكون للمدعي عليه مسافرا في الطريق **م** فلا زمة مقدار مجلس القاضى
شراي الى ان يقوم عن مجلسه لان في الملازمة اكثر من ذلك اضراوا على خصمه من حيث منعه من
السفر ولا يتخلف في حذر اتفاقا كما اذا ادعي عليه العذف فانكره وكذا في اللعان كما اذا ادعت
على زوجها انه قد فاحها قد فاحوها لللعان فانكره قال الصدر الشهيد لا يتخلف في الحدود اتفاقا
الا اذا اتفق معني اخر بان علق عقده بزمانه فادعي العبد انه زني ولا بينة له يتخلف المولي
حتى اذا نكل ثبت العقودون الزمان وكذا في جرد نكاح **شراي** يعني لا يتخلف عند اي حينة رضي الله
عنه اذا ادعي رجل على امرأة او هي عليه نكاحا وقال لا يحلف فبد بالحد لان المقصود من دعوى
النكاح لو كان هو المال كما اذا ادعت على رجل انه تزوجها بالف وطلتها قبل الدخول ولها عليه
نصف المهر فانه يتخلف اتفاقا ويلزمه المال بنكوله ولا يثبت النكاح وكذا لو ادعت به الاثر
والنفقة واستناع الزوج في البينة والسب يثبت هذه الحقوق من الخبايق **م** ورجعة **عنه** على
مجرد كما اذا ادعت عليه او هو عليها بعد العدة انه راجعها وانكر الاخر **م** وفي **م** كما اذا ادعي المولي
عليها او هي عليه بعد مدة الا لا اندفاعا فيها وانكر الاخر **م** ولا يري نسب كما اذا ادعي ان للمدعي
عليه والده او ولده وعلى هذا الخلاف الاستدلال بان اقامته على سيدها انها ولدت منه
وانكره ولا ياتي هذا من احكام الاخراد لو ادعي المولي يثبت الاستدلال باقراره ولا يعتبر
بانكارها وهذا ملحق بالاشياء الستة لان الدعوى فيه دعوى السب والوقوع **م** ولا يبان ادعي
على رجل انه معتقه او ادعي هو او كان ذلك في ولا الموالاة والاخر نكح **م** ورق **م** كادعاه رجل
على مجهول السب انه عبده او هو يدعي عليه والاخر نكح يتخلف في هذه الاشياء وقيل يفي بوقوعها قبله
قامي خان في شرح الجامع الصغير وقيل ينظر القاضي في حال المدعي عليه فان رآه مستغنا باخذ
بقولها وان رآه مظلوما باخذ بقوله لهما ان النكول في معنى الاقرار دون بذل الحكي على المدعي
بدليل انه يعبر عن المادون والمكاتب وحال اعلان البدل فاذا كان اقوال فلا قرار يحكي في هذه
الاشياء فجوزي الاستدلال في الاموال وانما يجعل اقرارا في الحدود لانها لا يثبت بما فيه شبهة
كالشهادة على الشهادة والنكول في معنى الاقرار لكن فيه شبهة البدل فلذا لم يثبت الحدود به ولم
يجز الاستدلال فيها كقوله عن فائدة وهي القضاء بالنكول ولذا ان النكول في معنى البدل لانه لو حلف
اقرار الصار كما يري انكاره ولو جعل بذلا لا يكون كاذبا لانه عمل على انه يعطيه لقطع الخصومة
فعله على البدل يكون اولى صيانه للمسلم عن ان يفتن به الكذب فاذا كان بذلا فالبدل لا يجري في
هذه الحق ولا لانه انما يجري فيما يباح بالاباحة كالاموال وهذه الاشياء لا يجري فيها الاستدلال
فلا يجري الاستدلال وانما اعبر النكول من المادون والمكاتب لانه بذل المصنوعة ووقع الخصومة
فيه دخل تحت الاذن في التجارة كما يدخل الضيافة اليسيرة فان قيل لو كان النكول بدلا لما جرى في
الدين لان البدل انما يكون في الاعيان والدين وصف في الذمة قلت معنى البدل فصار
المنع وهو جاز في المال لان امره دين ولا كذلك الاشياء الستة فان قيل هذا التعليل مخالف

المدعي عليه وهو في الخط
مردودا لان المدعي عليه
لا يثبت النكاح الا بغير حنفا
المدعي عليه وهو في الخط
مردودا لان المدعي عليه
لا يثبت النكاح الا بغير حنفا

المحدث المشهور وهو قوله عليه السلام المين على من ذكر قلنا نحن منه المحدثون في زمان مخصوصه بالثبات
 وتختلف في دعوى القصاص يعني من ادعى على غيره قصاصا في النفس او الطرف او في الاعضاء
 وعي عن اقامة البيعة المستحقة له في ان حلف بقطع الخصومة اتفاقا فان نكل فالتصا في
 الطرف يعني القصاص من لزم فيها دون النفس عند ابي حنيفة وعنه واما الحسن بن علي وحلف
 في النفس يعني ان نكل في دعوى القصاص في النفس الجسود لزم عنه حتى يرضى بالدية او يحلف وقالوا
 المال فيها يعني يلزمه الاربع في الطرف والدية في النفس لان النكول اقرار على الكسبه شبهه
 النكول فيمنع في الطرف ما جاهد به القصاص في النفس في المال فيها ليعتد القصاص وله ان النكول
 نكول عنه فلا يمكن ان يجازي الدية مع نكول النفس في الجسود حتى يرضى او يحلف لان الدين حق مسخي والحسن
 مستور لا جله كما في المسامحة اذا امتنع واخذ من الحلة او كاهن من الهين واما الاطراف فالحقة بالاول
 من حدة انا مخلوقة لو فاقها النفس كالمال والبدل كالدعوى فيها فكذا في الحق بها وهذا لو قال اقطع
 يدك في خطيها لا يضمن وان طعن الدارين من مال مدونه فحسب حقه اذ اقام او خلاه اي ان
 طعن خلا في حقه منعه وقال الشافعي رضي الله عنه باخذه ويملك مقدار حقه او يبيعه بحسبه
 لان ما اخذه مثل حقه في الماله فله ان ياخذه كما اذا طعن بحسبه حقه ولنا انه لو سلم الى الدارين حله في حقه
 حقه لا يجر على حوله كما يجبر في تسليم حقه فاد كان ما اخذه حقه يكون فيه نوع بيع فلا يجوز
 الا برضا المدين **فصل** في جفية الدين والاستلاف وتختلف بالله ويؤكد باوصاه
 ثبات قال والله الذي يبيع السره اخي وجوها وقيل التوكيد يكون في الحالف العاسق وقيل في المال الخليل
 دون الجفوة لو حلف واستمع عن توكيده بالادعاء لا يفيق عليه لا في القصد وهو الحلف بالله
 وقد حصل لا بالطلاق والتفريق اي لا يحلف بما لقوله عليه السلام من كان منكم حالفا فحلف بالله
 او ليدروا في زمانا ساعا للفا حتى ان حلف بها اذا اخرج الخصم لقلة المبالاة باليمين بالله لكن اذا
 نكل عنه لا يفيق عليه لانه امتنع عما هو موقوف عليه ولو فسخ لا يفيق ولو طلق المدين عليه حلف الشاهد
 لا يفيق القاضي لان الامر فاباكرام اليهود كذا في السنين ولا يفتل برمان كالخلف في يوم الجمعة
 ولا مكان كالخلف في المسجد لان ذلك زيادة على النص واليهودي اي يحلف اليهودي ويقول
 بالله الذي ازل النور في موسى والصواب في بالله الذي ازل الاجل على عيسى والنجوى بالله الذي
 اناور في عيسى في كل طائفة يجب ما يقتضيه وتقطيعه حلف الوحي بالله فقط لا بغيره بالله
 وان كان فيشرك معه غيره كما قال تعالى ولين سألهم من خلفهم ليقولن الله ولا يحلفون في متعبا
 سألهم بغير عباداتهم لان القاضي يفتي عن حضورهما واذا جحد انه باعده هذا العهد بالقسم يعني ان
 ادعى انه اشترى من رجل عبده بالف فانكر استخلف بالله ما بينكما بيع فامم فيه يعني يقول احلف على ان
 لا يكون بينكما بيع قائم في الحال ويقول عند الحلف بالله ما بيننا بيع قائم ما في بينكما نافية والضمير في
 هذا راجع الى الطرف المتقدم وفي الغصب ما يستحق عليك رد يعني ادعى عصبتي فانكر حسمه
 يقال له احلف على انه لا يستحق عليك رد ما ادعاه ويؤلف في حلفه بالله ما يجب على رد ما ادعاه وفي الجحد
 يقال اذا كان التوب قايما وان كان حالفا يحلف على القيمة لا غير وقيل حلف على التوب والقيمة جميعا عند
 ابي حنيفة رضي الله عنه عند حلف على القيمة بناء على ان عندهما الحق في القيمة لا في العين وعنده الحق
 في العين لا في القيمة مالم يقض القاضي بالقيمة او يتراضيا عليها حتى لو اصبحت على اكثر من حقه جان
 عنه خلافا لما في في النكاح يعني في دعوى النكاح يقال له احلف على ان ما بينكما نكاح قائم في الحال
 وفي حلفه يقول ما بيننا وهذا اعلى قولها اذا الاستلاف في النكاح غير جائز على قوله وفي الطلاق

يقال

يقال للزوج اذا انكر الطلاق اسلف على ان ما هو باين منك الساعد بما قالت لا ينبغي يعني لا يحلف
 بنفي الاستان ولا يقول في البيع بالله ما بيعت لاحتمال انه باع ثم اقال او لا في الغصب بالله ما غصبت
 لاحتمال انه غصب ثم ملك المقتصون بالهبة او البيع ولا يقول في النكاح بالله ما نكحت لاحتمال انه نكحها
 ثم اهانها ولا يقول في الطلاق بالله ما طلقها لاحتمال انه طلقها ثم راجعها او نكحها الحاصل ان الدعوى
 اذا وقعت في سبب فاليمين يكون على الحاصل عند ابي حنيفة ورواه عنه وعنده الله لا بالقصود
 من الاسباب احكامها فحلف على فيها لا على في السبب ويكون على السبب عند ابي يوسف رضي الله عنه
 لان اليمين حق المدعي يحلف على وفق دعواه كذا ذكر في الهداية والكافي اعلم ان الخلاف فيمنع بين
 احدهما ان لا يكون في التحلف على الحاصل صون للمدعي وان كان حلف على السبب اتفاقا كما اذا ادعى
 شفعة باجوار والمدعي عليه شافعي لا يراه يحلف على السبب لان المدعي عليه حلف على الحاصل وهو
 عدم حق الشفعة بناء على اعتقاده فيطل حق المدعي وقايعا ان يكون السبب مما يرتفع كالبيع واخواته
 وان كان مما لا يرتفع حلف على السبب اتفاقا كالعبد المسلم اذا ادعى العتق على مولاه فانكر حلف بالله
 ما اعتقه فبذلك العبد المسلم لان العبد الكافر لو ادعى العتق على مولاه حلف على الحاصل ويقول
 بالله ما هو حر في الحال لان الرق يمكن ان يتكرر بان يقض العبد ويطلق بدار كحب ويبي ثانيا ولا
 يتكرر على المسلم لانه اذا ارتد وانقضى لا يفل منه الا سلاما او سيفا قول من حلف ان
 ذكر على بناء المعلوم ليدل على قول محمد رضي الله عنه وحمل قوله لا ينبغي اذ قال لقول ابي يوسف
 رضي الله عنه لا يطابق المتق شرحه لانه بين في شرح هذا الموضع ان اليمين على السبب قول ابي يوسف
 رضي الله عنه واليمين على الحاصل قولها وان ذكر على بناء الجمل قول من حلف في حلفه وفي حلفه
فصل في حلف الوارد على العمل كالموورن رجل عبدا فادعى حرا لده واراد استخلاف الوارد حلف
 بالله ما يعلم انه عبده والمستقري على التان كما اذا اشترى من رجل عبدا او وهد له فادعى حرا
 له حلف المدعي عليه على التان ويقول بالله ما هو عبده والاصل فيه ان التحلف على فعله يكون
 على التان وعلى فعل غيره على العمل فان قيل ادا ادعى المشتري ان العبد ابق فانكر البايح حلف على
 التان مع انه فعل الغير فكيف يستقيم هذا الاصل قلنا المدعي يدعي عليه تسليم المصوب وهو يكره فيكون
 اليمين على فعله وفي التان هذا اذا قال المنكر لا علمي في فعله واما ادا ادعى العلم حلف على التان
 كالمودع ادا ادعى ان ربه اودعته قبضه وفي الخلاصة من قال ان يدخل فلان الدار اليوم فامرني
 طالق ثم قالت انه دخل حلف على التان **فصل** في التحالف واذا ادعى البايح ثباتا كثر
 ثباتا عليه البايح فحق لمن اقام البيعة لا بها اقوى لا يجر منها مجرد الدعوى فان برهن
 اي اقام كل منهما بيعة قدم اثبتها يعني المبتدع للزيادة او لي لان البيعة شرعت للثبات وان
 وان كان لا خلاف في الثمن والبيع جميعا فتعبر بيعة البايح في الثمن وبيعة المشتري في البيع نظر الي
 اثبات الزيادة والادعاء الى التراجعي اي ان لم يكن لكل بيعة قبل المشتري ارضى بالثمن الذي
 يدعيه البايح والافضل البيع لان الغرض قطع الخصومة وهو يكون بالتراجعي في ان لا يجعل
 القاضي بالبيع فان امتنع عن التراجعي استخلف على بناء الجمل اي استخلف القاضي كلاهما
 لانه منكر ما يدعيه وقسم البيع سوا كان قبل قبض البيع او بعده لقوله عليه السلام اذا اختلف
 المايعان والسلعة فليدعها كما اذا وجرده لالة على التراجعي فيمنع لان البيع يجرى بمجرده
 فلا بد من التمسك به طلب احدهما وقيل يفتن بنفس التحالف لكن الصحيح هو الاول بدليل ما ذكر
 في المبسوطان وعلى الحداد البيعة عمل بعد التحالف وبدي بالمشتري اي بد القاضي تحلف

يقول

المشتري او المشتري
 المشتري
 وقيل للبايع سلم ما دعا المشتري
 منه البيع والافضل البيع

المشتري في الصحيح **م** في النقل الصحيح عن أبي حنيفة رضي الله عنه لان العينة شرعت لفائدة الكول
 فاذا نكل المشتري تحمل فائدة وهو الاقرار او البذل ولو بدى بين البائع وتاجر المطالبة ببيع
 الى زمان استيفاء الثمن فيقدم ما يتحمل فائدة الكول هذا اذا باع سلعة من وان باع عتاقين او سلعة
 بسلعة بد القاصي بائنا غدا لا استواءهما في فائدة الكول **م** وفي قوله بينهما في البداية **م** وان اختلفا
 في الاجل **م** اي اذا دعي احدهما اجلا فانكره الاخر او شرط الحياض واستيفاء بعض الثمن **م** اي فبعضه
م كان القول للمتلز لا لهما اتفاقا على البيع والتمن واختلفا في امر زائد فلا يخالفان كما لو اختلفا في الخط
 والابر **م** اختلفا في الاختلاف في وصف الثمن ونسبه حيث يخالفان فيما كان في العذر لان الاختلاف في
 الصفة فيما هو من اختلاف في الثمن هو في الخلف بينهما فان قيل الاجل يوجب نقصا في الثمن فكان
 ينبغي ان يكون الاختلاف فيه اختلافا في وصف قلنا اصل الثمن هو البائع والاجل حق المشتري ولو
 كان وصفا للثمن كان حقا للبائع **م** وفي قوله لو اختلفا في قدر الثمن بعد هذا البيع من غير
 الله عند **م** بالتحالف والتمن على فائدة **م** اي قيمة البائع **م** وجعل القول للمشتري **م** هذا اذا كان الثمن
 وبنوا وان كان عينا يخالفان اتفاقا لا لان البيع في احد الحايضين قائم الا يري انهما لو تقابل لا بعد هذا
 العوضين يجوز اذا كانا عينيين ثم يرد مثل البائع ان كان له مثل وقيمة ان لم يكن وهذا اذا هلك بعد
 القبض وان هلك قبله وكان الثمن مقبوضا يخالفان اتفاقا كما في الكتابة وعلى هذا الخلاف اذا خرج
 البائع عن ملكه او تغير اهل ان مسئلة التخيير مذكرة في المنظومة وقد اهلها المصنف **م** ان يتغير الى زيادة
 ان كان من حيث الذات بعد القبض مسئلة كانت او منفصلة متولدة من غيرها كالولد وبدل العين كالارض
 والعقار يخالفان عند محمد رضي الله عنه خلافا لهما واذا خالفنا يتزاد ان القيمة عنده الا ان شاء
 المشتري ان يرد العين مع الزيادة وقيل يتزاد ان رضي المشتري او يحفظ فائدة الزيادة بقولنا من
 المشتري لا يملك لو كانت من حيث السعر مخالفا سواء كان قبل القبض او بعده وقد فاقولنا متولدة من غيرها
 الثالث لا يملك لو كانت من حيث السعر مخالفا سواء كان قبل القبض او بعده وقد فاقولنا متولدة من غيرها
 لا يملك لو لم تكن كذلك يخالفان اتفاقا ويكون الحكم للمشتري عندهم جميعا له قوله عليه السلام اذا
 اختلف المتبايعان خالفنا وتزاد او هو مطلق خير مقيد بقيام السلعة فيعمل به ولفظ التزاد فيه
 لا يدل على قيام السلعة لان رد قيمة البيع كونه واما قوله عليه السلام اذا اختلف المتبايعان
 والسلعة فائدة خالفنا وتزاد او هذا الحديث مقيد بقيام السلعة وما رواه محمود على هذا القيد
 لان راويهما ابن مسعود واذا كان راوي المطلق والمقيد واحدا جعل المطلق على المقيد اتفاقا وكما
 ترك المقيد الى علة الراوي **م** او بعد هذا **م** اي اذا اختلف المتبايعان في الثمن بعد هذا
 بعض البائع كعند ثمان اخذها قبل نقد الثمن عند المشتري **م** فالتحالف محتمل عند أبي حنيفة رضي الله عنه
 لان التحالف بعد القبض مشروط بقيام السلعة وهي اسم جميع البائع فاذا هلك بعضه فقد شرط
 الا ان يرضى البائع بترك حصته البائع من الثمن لان اهلك هذا خرج من ان يكون مبيعا بترك
 حصته فصار كان البائع هو الذي وحده فليس في الاختلاف بينهما الا في عن الكي فمخالفان فاما نكل لزمه
 دعوى الاخر وفي رواية عن أبي حنيفة ياخذ من ثمن اهلك ما اقر به المشتري دون الزيادة
 وخالفنا وتزاد في ابي من الاحتياط والقول للمشتري **م** مع عيبه عنه لانه يترك الزيادة ويأمر
 بن يوسف رضي الله عنه **م** بالتحالف في الثمن والتمن في القاي **م** اي في الثمن قبل معناه يخالفان
 على الثمن لا اهلك لان الفسخ ورد فيه لا في الثاني وهذا ليس بصحيح لان المشتري لو حلف بالله ما
 ما اشتريته الثمن بخصته من الثمن الذي يدعيه البائع يكون صادقا فيه لان من اشتري احد
 كان صادقا وكذا البائع لو حلف بالله ما باعت الثمن بخصته من الثمن الذي يدعيه المشتري

شأن بالتحالف
 انه ما اشتري

جون

يكون صادقا فيه فلا يبعد التحالف بل الوجدان خلفا على القاي او البالك ويقول المشتري بالله ما
 ما اشتريته ما عدا يدعيه البائع ويقول البائع بالله ما بعتهما بالثمن الذي يدعيه المشتري فاما نكل في
 هذا الحلف لزمه دعوى الاخر وان حلفا انفسه العقد في القاي لا البالك من الثمن الذي اقر به المشتري
 ولا يلزمه قيمة اهلك لانها لما يجب عند الانفساخ والعقد لم ينفسخ في اهلك عنده فثبت الثمن
 الذي اقر به المشتري على القاي واطالك على قدر قيمتهما يوم القبض **م** ويجعل **م** اي بن يوسف القول
 للمشتري مع عيبه في قيمة البالك اذا اختلفا فيها له اعتبار البعض بالكل وكل البائع لو كان
 قايما بخالفان ولو كان هالكا بخالفان فان هلك البعض وبقي البعض يعطى كل بعض حقه كله
 وان اختلفا في قيمة اهلك يوم القبض فالقول للبائع مع عيبه واما اقام البينة فتقبل بینه
 وان اقام البينة في قيمة البائع او في ثمن المشتري يدعي زيادة في قيمة القاي فوجان تقبل
 بینه **م** قلت ما وقع فيه الاختلاف قصدا في قيمة البالك والاختلاف في قيمة القاي فبغير **م**
 وامر به فيهما **م** اي امر محمد رضي الله عنه بالتحالف في القاي والبالك لا اهلك لا يبيع التحالف قصدا
 كما نجا جان وفي الاحتياط **م** اي اهلك بعد القبض او لو هلك احدهما قبل القبض يخالفان اتفاقا
م ولو اشتري عبد فباع نصفه ثم اختلفا في البائع الاول مع المشتري الاول في الثمن فالقول
 للمشتري **م** عند أبي حنيفة رضي الله عنه مع عيبه ولا يخالفان **م** واما بن يوسف بالتحالف في النصف
 الباقي على ملكه **م** والنصف في النصف ان رضي البائع بقبول النصف بعد التحالف لانه يجب بيع الشركة
 وان لم يرضى بخالفان يكون القول للمشتري **م** وامر به **م** اي محمد رضي الله عنه في النصفين فيرد القاي
م والا فقيمة البائع ان لم يرضى البائع فيرد المشتري قيمة النصفين بعد التحالف وفتح البيع في العبد
 كله وكل من الامة في هذه المسئلة مر على صله في المسئلة السابقة فلا يحتاج الى بيان الدليل **م** او في
 الاحادة **م** اي اذا اختلفا في مقدار الاجرة في عند الاحارة **م** قبل استيفاء المعقود عليه خالفوا
م اي فمخالف العقد لان الاحارة قبل قبض لمنفعة نظير البيع قبل قبض المبيع والاحكام السابقة فيه من
 بداية الاختلاف وتزجج البينة وعينها جارية في الاحارة فان قبل قيام المعقود عليه شرط جواز
 الفسخ وهو ما معدوم لانه منفعة قلنا العين اقيمت مقام المنفعة في ابراد العقد عليها في الفسخ
 يكون كذلك **م** او بعد هذا **م** اي لو اختلفا بعد الاستيفاء كان القول للمشتري ولم يخالفان قبل هذا على
 اصلها ظاهر واما على اصل محمد فلا يملك البائع لم يكن ما ناعا عن الفسخ فكيف صار ما ناعا فلما كان
 الفسخ في المبيع البالك على قيمته والمنفعة المستوفاة لا يملك الفسخ فيها ولا في قيمتها لا ينعى بقومة
 في نفسها او المولي والمكاتب في البدل **م** اي اذا اختلفا في مقدار بدل المكاتب فالتحالف عند
 أبي حنيفة رضي الله عنه والقول للعبد مع عيبه **م** وقالا يخالفان **م** فمخالفان لانهما اختلفا في
 بدل عقد يسل الفسخ فصار كالبائع ولان التحالف جاز فيما اهلك احدهما لزمه دعوى الاخر والمكاتب
 اذا نكل لا يلزمه بغير ثمنه من الفسخ بالقبض ولا بد كذلك البائع لانه لا يرضى من الكاين **م** او الزوجان **م**
 اي اذا اختلف الزوجان سوا كان النكاح قائما بينهما او لم يكن في **م** ما ع البتة فاصبح للزوجان
 كالنكسوة والعتاق والصلح **م** وخو علم **م** كان للزوج المدعي مع عيبه لان الطاهر غاها له فكان
 في بده حكم القول في الدعوى لصاحب اليد **م** او للنفق **م** اي ما يصح للنساء كالمنفقة والحكم
 ونحوها يكون للزوجة المدعية **م** او لها مولا **م** يعني اذا صلح للزوجين كانية البيت من الزوج عند
 أبي حنيفة رضي الله عنه لان المرأة وما في بدها في يد الزوج فالقول لصاحب اليد او وودت احدهما
م اي اذا مات احد الزوجين واختلف وارثه مع الآخر فالصلح لهما لباي منهما **م** اي يكون

وسقط حصته القاي
 المشتري من حصته البالك

قيمة المبيع ارضى البائع
 بقبول النصف الثاني

ل

ذي اليد تقوي باليد فكان اولى بالقبول كما في النسخ **ولكن** ان بينه الكاخر ثبت الملك من كل واحد
 وبنية ذي اليد ثبت من وجه لان الملك ثابت له من وجه باليد والبيان من كثرة الاثبات بخلاف
 النسخ لان اليد لا تدل عليه فامكن التوجه بها **لو** ادى احد ثلاثة في يوم دار كلها **مفعول** ادى
 من الاخر ثلثها والاخر نصفها **وهو** ادى اقام كل منهم برهانا على ما اده فليفرض اسم مدعي الكل
 كاملا ومدعي الثلثين لثبات مدعي النصف **مفعول** ادى في مقصود عند ادى حصة رجلا عند المناقشة
اربعة وعشرين **مفعول** فان لمقتومة **الاول** ادى لكل واحد خمسة وعشرين وهي خمسة اثنان الدار بانه
 انا جعل الدار ستة لاحتياجنا الى النصف والثلثين واقل من خمسة في يد كل منهم سهمان ومعلوم ان
 بنية كل منهم على ما في يده عين مقبولة لكونه ذا اليد وان بينه الكاخر او في الملك لطلق فاجتمع الكل
 والثلث على ما في يد النصف فالكمال يدعي كله والثلث نصفه لانه يقول حتى في الثلثين ثلث في يد
 وبقية ثلث اخر نصفه في يد الكامل ونصفه في يد النصف فسلم للكمال نصف ما في يده بلاثنا
 والنصف الاخر وهو سهم بينهما نصفان فيخرج النصف وهو اثنان في ستة فصار اثنان وعشرين
 الكامل والنصف اجتماعا على ما في يد الثلث وهي اربعة فالكمال يدعي كله والنصف ربعة لانه يقول حتى
 في النصف ستة وقد احدث الثلث اربعة وبقية سدس من الدار وهو سهمان سهم في يد الثلث وسهم في
 يد الكامل فثلاثة من الاربعة سلم للكمال وتنازع في سهم فخرج النصف في اثنان وعشرين فصار
 الدار اربعة وعشرين في يد كل منهم ثمانية ثم اجتمع الكامل والثلث على الثمانية التي في يد النصف فاربعة
 سلم للكمال بلاثنا لان الثلث يدعي الثلثين وهو ستة عشر ثمانية في يده واربعة في يد النصف واربعة
 في يد الكامل والاربعة بين الكامل والثلث نصفان لاسواقهما في المنازعة فحصل للكمال ستة والثلث
 سهمان ثم اجتمع الكامل والنصف فها في يد الثلث فالنصف يدعي ربع ما في يده وهو سهمان فسلم ستة للكمال
 واستوت مشارعتهم في سهمين فصار لكل واحد منهما سهم فحصل للكمال سبعة وللنصف سهم ثم اجتمع
 الثلث والنصف على ما في يد الكامل فالثلث يدعي نصف ما في يده اربعة والنصف يدعي ربع ما في يده
 سهمين وفي المال سبعة فهاخذ الثلث اربعة والنصف سهمين فبقية في يد الكامل سهمان فجميع خمسة عشر
والثاني ستة وهي ربع الدار يعني حصل للثلث ما في يد النصف سهمان وما في يد الكامل اربعة
 واثباته **وللثالث ثلاثة** وهي ربع الدار يعني حصل للثالث ما في يد النصف سهمان وما في يد الكامل اربعة
 فثلاثة وبالاختصار يكون ثمانية خمسة اثنان للكمال واربعة سهمان للثلث وثلث سهم للنصف لان بين
 الاضباع موافقة بالثلث فهاخذ كل واحد ثلث ما حصل له **وقالا** بالعول مائة وثلاثين بالنصف
مفعول فان لمقتومة ببيان ان الدار بينهم اثنان فالكمال والثلث اجتماعا على ما في يد النصف فالكمال
 يدعي كله والثلث نصفه فاختار كل عدله نصف وذا اثنان فيخرج الكامل بكل سهمين والثلث نصفه
 فمال ما في يد النصف الى ثلثه الكامل والنصف اجتماعا على ما في يد الثلث فالكمال يدعي كله والنصف
 يدعي ربعة ويخرج الربع اربعة فيخرج هذا ربعه وذا اربعة فمال ما في يد الثلث الى خمسة
 ثم الثلث والنصف اجتماعا على ما في يد الكامل فالثلث يدعي نصف ما في يده والنصف يدعي ربعة
 والنصف والربع يخرجان من اربعة فيجعل ما في يده اربعة وفي المال سعة فحصل سهمان للثلث
 واربعة سهم للنصف وبقية الربع للكمال فحصل هنا ثلاثة وخمسة واربعة وانكر حسان الدار
 على هذا فوجدناها سمانية فخرجنا الثلاثة في الاربعة فصار اثنان وعشرين فخرجنا اثنان وعشرين
 في خمسة فصار ستمين ثم صن بناها في اصل المسألة وهي ثلاثة فصار مائة وثلاثين في يد كل واحد
 منهم ستون **فلا** **اول** ادى للكمال مائة وثلاثة **لان** ربع ما في يده وهو خمسة عشر سلم له

فحصل للكمال ما في يد النصف
 وما في يد الثلث سبعة وثلاثين
 يد سهمان فجميع

واحدون

واحد من النصف ثلثي ما في يده وهو اربعون **فان** الثلث اربعة اجزاء وهي ثمانية واربعون فصا
 المجموع مائة وثلاثة **وللثاني خمسون** لان الثلث اخذ نصف ما في يد الكامل وهو ثلاتون وثلث ما في
 يد النصف وهو خمسة وعشرون **وللثالث سبعة وعشرون** لان النصف اخذ خمس ما في يد الثلث وهو
 اثنان وعشرون ربع ما في يد الكامل وهو خمسة عشر لهما ان الصحابة اجمعوا على القسمة بطريق العول في
 الميراث وقضاة ديون على الميت اذ لم تتركه ومسكتا شبهة بذلك في كون الحق مقفلة
 بالمال المتصايق عنها وله ان القسمة بطريق المنازعة هي الاصل ولا يعدل عنها الا فيما انعقد الاجماع
 عليه ومسكتا لثبته بخلاف الغرماء لانه ثابتة في الذمة ولا يضاهي فيها وحقوق
 اصحاب الفروض لما كانت ثابتة على الشيوخ ولم يوجد دعوى واحد منهم على شيء معين صارت في معنى
 الثابت في الذمة وفي مسكتا يدعي احدى كل الدار وهو في معنى معين مع شيوخ حدة فيها مسكتا ان ثبت
 حتى الاخر فيقسم بالمنازعة **ولو** كان **الدار** في يد غيرهم **اي** غير المثارعين فيها فقال احدى
 اشترت كلها بالف درهم وقال الاخر اثنان من نصفها خمسا بده وقال ثالث اشترت ثلثها بستماية
 واقاموا البينة على ذلك فقبض بها لهم **في** مقصود على اثنان وعشرين عند ادى حصة رجلا عند المناقشة
 انا احتاج الى حساب له ثلثان ونصف واقله ستة فالثلث يدعي اربعة والنصف ثلاثة ولا سارية
 لهما في سهمين فمال للكمال فخرج سهم عن دعوى النصف وتنازع الكامل والثلث فيه فخرج النصف
 في ستة فصار اثنان وعشرين **الاول** سبعة **لان** الثلث لا يدعي اكثر من ثمانية والنصف لا يدعي اكثر
 ستة فلم للكمال اربعة وتنازع الكامل والثلث في سهمين لكل منهما سهم وبقية ستة استوت
 مشارعتهم فيها فكل منهم سهمان فاذا اصاب للكمال سبعة مرة اربعة ومرة سهمان ومرة سهم
 من اثنان عشر نصف ونصف سدس فله من الالف الذي هو الثلث بقدر ما اصاب خمسا بده وثلاثة
 وثلاثون **وللثاني ثمانية** ادى للثلث ثلاثة من اثنان عشر لانه اصاب له مرة سهم ومرة
 سهمان وذلك سدس ونصف سدس فله من الالف ما بين اثنان وخمسون **وللثالث ثمانية** وهو
 سدس من اثنان عشر فله من الالف مائة وستة وستون وثلثان **وقالا** لثلاثة عشر يعني احدى الدار
 مقصومة عند هاهنا بطريق العول على ثلاثة عشر لان مدعي الكامل كل الدار وهي ستة ومدعي
 الثلث الثلثان وهي اربعة ومدعي النصف النصف وهو ثلاثة فاذا اجتمعت تكون ثلاثة عشر
مستدرة وبيانها ان يقيم الالف على ثلاثة عشر فخرج من القسمة ستة وسبعون واثنان عشر جزء
 من ثلاثة عشر جزءا من درهم فيكون على الكامل من الالف اربعة اجزاء واحد وستون وسبعة اجزاء
 من ثلاثة عشر جزءا من درهم وعلى النصف نصفه وذلك ما بين اثنان وثلاثون وعشرة اجزاء من ثلاثة
 عشر جزءا من درهم واما بيان ما على الثلث فيقسم شعا بده على ثلاثة عشر لانه لما ادى شرا الثلثين
 بستماية فقد ادى بازا اجمع بستماية فخرج من القسمة تسعة وستون وثلاثة اجزاء من ثلاثة
 عشر جزءا من درهم فله ذلك يكون على الثلث ما بين اثنان وستة وسبعون واثنان عشر جزءا من ثلاثة
 عشر جزءا من درهم **واحد** اثنان **اي** ادى خادجان فاقام احدهما البينة على شرا كلها ولا
 على نصفها فله **اي** للكمال ثلاثة الارباع وللآخر الاخر **اي** للنصف الربع من الدار عند
 اى حصة بطريق المنازعة لان النصف لا يتنازع الكامل في نصيبها فسلم له فاستوت مشارعتهم
 في النصف الاخر فينصف بينهما فحصل للكمال ثلاثة ارباعها وللنصف ربعها والمجموع اربعة
وقالا اثنان **اي** يعني قالا يقسم الدار بينهما اثنان بطريق العول لان الدار جعلت سهمين

واربعة

لا دعاء النص فصفها والكامل يدعي كلها فله سهمان والنظر سهم فتقول الى ثلاثة ولو كانت
اي الدار في المسئلة السابقة في يد هاسم الاول نصفها نصفاً او كل منهما شري ان ادعى كل من الكا
ان زيد انا مع ملكه من صاحبه اي من المدعي الاخر والفق مختلف مثلاً اذا كان دار في يد زيد
فادعى عمو وانها ملكه باعها زيد من بكر بمائة دينار وادعى بكر انها ملكه باعها من عمو وبالف درهم
م وبوصفها بغير اي ابو يوسف وهو اسد علم بالدار بينهما ملكا بغير بيع ولا شيء من القن لان
البيعتين على البيع لغاوصا فستقطنا فحق دعوي الملك المطلق فقبلت فهدم وحكم بغير اي محمد رضي الله
عنه على الدار م وبيع كل منهما شري من المدعين نصفها بنصفه شري نصف الدار نصف الثمن
لان العمل بالبيان واجتمع الامكان وهاهنا يمكن بهذا الوجه فلا يثبت ان اواثان اي اذا
ادعى اثان نكاح امراه واقام كل منهما بينة على انها زوجته م لم يقض بواحدة من البيعتين لان
النكاح لا يقبل الاشتراك ويرجع الى مقدمتها يعني تكون زوجة لمن صدقته منها لانه النكاح
ما يحكم بتصادق الزوجين وكذا اذا اقرت بان نكاح احدهما سبق الا اذا كانت في بيت احدهما
او دخل بها احدهما فيكون هو اولى ولا يقدر في له الا انه دليل على سبق عقده الا ان يقيم الاخر بينة
انه تزوجها قبله فيكون هو اولى لان النكاح يفيق الدلالة م وكل منهما اي اذا ادعى كل من
الحاجين ان ادعى هذا العبد من احوالي من ذي اليد بلا تاريخ م وبوصفها بغير اي لان
عقده كان على كله فتقضي الى النصف فيعتزم فان شاء اخذ نصفه شري نصف العبد بنصف الثمن والا
ترك فان قضى بينهما شري حكم الحاكم بالعبد بين المدعيين فقال احدهما لا اجاز الشرا بل اختار الشري
فلم ياخذ الاخر جميعه لان البيع الشري في نصف بينة صاحبه فلا يكون له اخذه بعد الانشراح واما
قبل القضاء فله ان ياخذ جميعه لانه اثبت بينته ان ادعى شري الكل ولم تقع المزاوجة بالقضاء كما ان
احد الشفعين اذا سلم قبل القضاء فلا خزان ياخذ كل البيع وان سلم بعده فليس له ان ياخذ الا النصف
لان الانقسام انما يصير للزوجة لصورة القضاء بينهما م فان وقت احدهما اي ذكر احد المدعين
وقتا وقادعهم قدم صاحب التاريخ افادوا قضا اي ذكر كل وقتا قدم الا سبق تاريخا لانه
اثبت الملك لنفسه في زمانه على التاريخ م لا يقضي بعده لغيره الا ان يلقى الملك بينة او اهلا
شري ان لم يدكوا تاريخا ومع احدهما قضى شري واحال ان العين في يد احدهما قدم لان تمكنه
من قبضه دليل على سبق شرايه لا على القبض على الصلاح م واحدهما اي ان ادعى احدهما
شري او الاخر هبة ونصفاً كلاهما من شخص معين واقاما بينة ولا تاريخ معهم فقدم الشري لانه
اقوي لانه نصا وصلة من الجاهل ومثبت للملك بنفسه م واحدهما شري اي اذا ادعى احدهما شري عين
من رجل م وامراه انه مهرها اي ادعت امراه ذلك الرجل انه تزوجها على ذلك العين م وبوصفها بغير
بينهما اي قال ابو يوسف رضي الله عنه يقضي به بينهما لان سبب كل منهما عقد معاوضة ومثبت للملك
بنفسه فينصف بينهما لا سواهما في السبب فان قلت الشرا اقوي لان فيه مبادلة مال بمال قلنا النكاح
اقوي بوجه اخر وهو انه لا يطل بالبال قبل التسليم بخلاف الشرا وان نصرت في المهر جاز
قبل القبض بخلاف المشتري ولما ينصف القيمة شري اي حكم ابو يوسف رضي الله عنه للمرأة بنصف
قيمة العين على الزوج تنبها للمهر لان المشتري ظهر في نصفه ويرجع المشتري عليه بنصف الثمن ان
كان فته م وقدم اي محمد رضي الله عنه الشرا في جعل العين للمشتري م وحكم لها بكالها شري اي محمد
رضي الله عنه للمرأة بكال قيمة العين لانهما لو اشتركا في المدعي يطل نصف حق كل منهما واذا ادعت
الشرا يكون الكل للمشتري م يصير الرجل متق وجا المرأة على عين العين فحق التسليم يجب قبضه

لان النص لا يثبت له
في النكاح
في البيع
في الشرا

وهذا اولى

وهذا اولى لان فيه عي لا باحتمال م او دها ونصفاً يعني اذا ادعى احدهما حق عين وقبضه
من ذي اليد م والاخر اي ادعى الاخر منه هبة ونصفاً يعني هبة م يكن مع احدهما تاريخ م
قدم الرهن اي حياها وكان العيان ان تكون البينة او لي لا يثبت الملك والرهن لا يثبت والبينة
المستة للزيادة او لي وجه الاستحسان ان الرهن مضمون والهيبة امانة عند ذي اليد والمضمون
القول فيكون اولى هذا اذ لم تكن الهيبة مشروطة بعوض وان كانت فالهيبة اولى لاها في معنى
البيع اثباتا وان برهن الحار جاز على الملك اي على الملك المطلق م والتاريخ قدم استهما اي سبق
التاريخ م وان ادعى العيان واحد يعني لامن اثبت قال صاحب الهبة م يعني قول القدر في
من واحد من غير صاحب اليد وفيه تامل ولا حاجة اليه اذ الحكم كذلك لو كان الواحد صاحب اليد م
واقام البينة على تاريخ قدم استهما لانه اثبت في وقت لا مصادق له فهدم او كل منهما على الشرا م
اخر يعني لو اقام كل منهما بينة على الشرا من رجل على الذي يدعي صاحبه الشرا م ودعي تاريخا
م سوا كان تاريخ احدهما اقدم او لم يكن م كانا سوا م لان كل واحد منهما ثبت الملك المطلق ليا بعد فصار
كما اذا حضرا الباعان وادعى الملك من غير تاريخ وكذا لو ادعى احدهما م والاخر لانه لا يبرح احوالا
بالقدم فكيف يبرح احدهما بالاحتمال فيد بئوله من احوال الملك لهما لو كان واحدا فالتاريخ اقدم
اولى وفي الدخيرة لو قال المدعي هذا الحمار غاب عني منذ شهر واقام المدعي عليه بينة على ان هذا الحمار
ملك في يدي منذ سنة فقبض للمدعي ولا يلتفت الى بينة المدعي عليه لان تاريخ المدعي تاريخ عليه
الحمار عن يده لا تاريخ ملكه وكان دعواه في مطلق الملك خالية عن التاريخ وتاريخ ذي اليد غير مقبول
حالة الاغراب وكان دعوي صاحب اليد دعوي مطلق الملك كدعوي الحار جاز فقبض بينة الحار جاز
م او الحار جاز اي لو اقام الحار جاز بينة على ملك مور اي مدعي تاريخ م ودعي تاريخ م لو
اقام صاحب اليد بينة على ملك قدم من تاريخ الحار جاز م كان اولى لانه سبق فهدم بالتاريخ وبقوله
اقدم لانه لو لم يورخا او ورخ احدهما او سوي تاريخهما كان الحار جاز اولى لان بينته ثبتت غير
الظاهر والبيان لا يثبت م او كل منهما اي لو اقام كل من الحار جاز وذي اليد بينة على الشرا قدم
ذو اليد لما روي انه عليه السلام قبض لذي اليد م والحار جاز بعد اقامتها البينة على الشرا
هذا اذ لم يدع الحار جاز الفعل على ذي اليد كالعصب والاحارة والعارية وان ادعى تكون بينة
الحار جاز اولى وان ادعى ذو اليد الشرا لان بينة الحار جاز في هذه الصورة اكثر اثباتا لانه ثبت
الفعل على ذي اليد م واحدهما اي لو اقام احد المدعين بينة على الملك والاخر اي اقام الاخر
بينته على الشرا قدم هذا اي صاحب الشرا سوا كان حار جاز او ذا اليد لانه ثبت اولية الملك
وبعد لا يملكه غيره الا بالملكي من حصته ولو قبض بالشرا لذي اليد اقام ثالث البينة على الشرا
فيقبض له الا ان يعيدها ذا اليد لان الثالث يصير مقضيا عليه بالقضاء الاول فضاة له
الدعوى م وعلى نعم لا يعاد يعني اذا اقام احدهما بينة على الملك وقال الاخر نعم هذا الثوب في
ملكي وكان المستوع من قول النكاح والعقل م او سبب في الملك لا يتكرر كما اذا قال حلي هذا اللين
في ملكي م قدم بينته لانه يكون في حكم الشرا هذا اذا قيد بقوله في ملكي اذ لو لم يقيد وقال
نعم عند ذي كان الحار جاز اولى لان الانسان قد يبيع عرق غيره فيد الشرا بقوله لا يعود والسبب
بقوله لا يتكرر لانه لو ادعى فيها بعدا كالحق فانه اذا لم يقض ويقول مرة اخرى ثم يبيع او ادعى
سببا يتكرر كالسبب والعرض تقدم بينة الحار جاز لانه لا يكون كالشرا لاحتمال ان يبيع احدهما
ثم غصبه الاخر ونقصه م فهدم فيكون بمنزلة دعوي الملك المطلق فيها بينة الحار جاز اولى

وكذا الحكم في البناء وان اشكل عليهم ذلك فمضيه الخارج لانه هو الاصل وفي الباقي لو اقام
احد بينه ان هذه ارضه وحده وحده وعرض هذا الخلف فيها واقام دوا اليد كذلك فمضيه بالخارج
لان اصل الخارج في ملك الارض فالخلف تابع لما هو في ملك الارض فلا بد من كل منهما
على الخارج عند فتحها اذا قال كل منهما تحت هذه الدابة في ملكي واقام بد بينه ووقفا وس
الدابة يوافق احد الوقيين حكمه **م** اي ملك من واحد منها فادخلها في ملكه فادخلها في ملكه فان اشكل
تري لم يظن من الدابة كانت بينهما لا سواهما او خلفهما **م** اي ان لم يوافق سنها الوقيين بطلت
م اي بطلت البتة وتكون في يد ذي اليد كذا في الاصل وذكروا في المسوط من مشايخنا من
احاد هذا والاحد ما قاله محمد بن جعفر الله عنه وهو ان يكون الدابة بينهما لانه لما سقط اعتبار
ذلك الوقت بنظر الى مقصودهما وهو اتيان الملك في الدابة وقد استويا في ذلك فوجب القضا
بها بينهما بضمين كذا في الحاشية **م** او الخان **م** اي لو اقام الخان بينه على الملك المطلق ودوا
اليدين على الشرايين **م** اي من الخان **م** قد مر الشرايين لان بينه اثبت ان الملك انتقل اليه من الخان
فلا تبا في بينهما او كل منهما على الشرايين من صاحبه **م** اي اذا اقام الخان بينه انه اشترى من ذي
اليدين الدار التي في يده واقام دوا اليد بينه انه اشترىها من الخان **م** ولم يوافقها تبا في بطلت
البيتان سوا شئدوا بالقبض او لم يشهدوا وتكون الدار في يد ذي اليد لان جعل كل منهما شرايين
وباعها في ساعة واحدة محال ولا دلالة على سبق ولا رجحان لاحدهما فمضيه **م** ورجح محمد
بن جعفر الله عنه في الدار بوجهها على القبض لان العمل بالسنة واجب مما يمكن وهما يمكن بان باعها
دوا اليد وسلمها الى الخان **م** ثم باعها وسلمها اليه **م** او الخان **م** اي ان لم يبقا بينه على القبض
من محمد بن جعفر الله عنه الخان لان يدا دوا اليد دليل على سبقه فمضيه دوا اليد مستورا باليمن الخان
او لا باعها من الخان في يوم من تسليمها اليه ولا ينعكس لان شرايين الخان لو جعل او لا لم ينعكس
لان البيع قبل القبض لا يصح وان كان في العقار عنه **م** وان ادعى عينا في يد اخر ميراثا **م** اي
ادعى كل منهما انه ورثه من ابيه او ملكا مطلقا وهو قيد الملك **م** وارضا هو لاسبقها عند
اي حنفية **م** بن جعفر الله عنه وقد بطلت او ارضا لهما لو لم يورضا او ارضا تارضا واحدا من بينهما
نصفان اتفاقا **م** وادعى احد هما ملكا **م** يعني لو ارضا احد هادون الاخر فلا عبوة بد عند اي
حنفية **م** بن جعفر الله عنه بل يقضي بينهما نصفين لاحتمال ان يكون تاريخ الاخر مقدما او مؤخرا
منه لو ارضا عمل مقدارنا له وطاعة لاحتمالين **م** وتعمد له **م** اي حكم ابو يوسف رضي الله عنه
لمن ارضا بالملك سوا كان في ايديهما او في يد احدهما او في يد غيرهما لان الموضع يثبت الملك في
ذلك الوقت يقينا ونحو الملك لعين الموضع في ذلك الوقت مشكوك فلا يبارضه **م** في قوله الاخر
شرفه لان ابا يوسف رضي الله عنه كان يقول لا عبوة للتاريخ سوا ارضا او ارضا احد هادون
رجح عنه ووافق الامام رضي الله عنه فيما اذا ارضا وخالفه فيما اذا ارضا احد هادون **م** اي
محمد بن جعفر الله عنه التاريخ في الارش مطلقا سوا ارضا او ارضا احد هادون وجعلها بينهما نصفين
وان سبق تاريخ احدهما لهما لم يدعى الملك لا تقسما ابتداء بل لوردهما ولا تاريخ الملك المورثين
قضاء **م** وحم محمد بن جعفر الله عنه لا سبقهما في الملك **م** اي في دعوى الملك المطلق ان ارضا والساكن
عنه **م** اي ان ارضا احد هادون كانت العين للمدعي بها في يد ثالث حكم محمد بن جعفر الله عنه لمن سكا
عن التاريخ لان الموضع ينصرف على وقت التاريخ والمطلق وهو الساكن يثبت الملك من الاصل
ولهذا يثبت الزوايد فيكون الساكن او لم يكن له اسبق تاريخا فيقبض له **م** وان كانت العين

في يدها

في يدها او يد احدهما الغاه **م** اي محمد بن جعفر الله عنه التاريخ مطلقا **م** اي سوا ادعى ملكا او ميراثا
ارضا او ارضا احد هادون جعل الدان بينهما نصفين اذا كانت في ايديهما متباينتين وفي ايديهما متباينتين
اذا كانت في يد احدهما وقال التاريخ لا يلحق بل الحكم فيما اذا كانت في ايديهما او في يد احدهما كما
فيما اذا كانت في يد ثالث **م** ووافق الامام رضي الله عنه في رواية محمد بن جعفر الله عنه في يد احدهما
رضي الله عنه انه قال مثل قول اي حنفية رضي الله عنه في الميراث والملك المطلق جميعا لانه ان
البيتين لما قاما على الملك المطلق ولم يتعرضا بحجة الملك سوى في التقديم والتأخر فيقبض **م**
الخارج ولهما ان البيعة مع التاريخ ترفع ملك غيره في وقت التاريخ وبيعة ذي اليد على الدفع ملبوبة
فلا يثبت الملك لغيره الا بالتلفيق من محمد وهو لم يدع ذلك لانه حصل ان المسألة على قسمين اما ان يدعى
ارضا او ملكا مطلقا وكل واحد على ثلاثة اقسام اما ان تكون العين في يد الخان او في ايديهما او في
يد احدهما فذلك ستة اقسام تمر كل واحد على اربعة اقسام لانه ان يورضا او ارضا على سوا او ارضا
تاريخين او ارضا احد هادون الاخر فذلك اربعة وعشرون لكن المصنف رحمه الله لم يذكر ما اذا
ارضا على سوا او ما اذا سكا عن التاريخ لعدم الاختلاف فيها في الاختلاف في ايدي عشرين **م** اي
م ولو تارعا دابة او حصنا احد هادون **م** اي لا بد **م** ولا بيعة لهما **م** كان اولى من تعلق نظامها
او كذا لان تصور فيما اشبه بضمين في الملك ولو كان احدهما راجا والاخر دابة فالراجا اولى
ولو قسا وبقي الوكي يكون بينهما ولو كان احدهما متعلقا بالجماع والاخر دابة فالراجا اولى
او لم يورثا دابة في بساط احدهما فاعده عليه والاخر متعلق به فهو بينهما نصفان لان الجوس
ليس بيد له عليه ولذا لا يصير غاصبا لا يعود على البساط والركوب والبس يصير خاصا
م او حايطا او حصنا يضم الحايطة جداد من القصب والوجه او القصب بغير اتفاق وهو
جبل فيشبهه الخصم المراد بد عنه القصب يعني انا تارعا في حايطة ووجهه الى احدهما **م** وادعى
في حصن وعنده القصب اليه **م** هو بينهما **م** اي حايطة وخصم يكون بينهما نصفان عند اي حنفية
رضي الله عنه **م** وقال ابن اليد الوجه والقصب يعني يقضي لمن اليد وجه الحايطة وعنده القصب
لان القصب هو بيده لانه اراد بالوجه الوجه الذي فيه النقوش واما القصب والنقوش اذا
كان الى احدهما لا يقضي له بالاتفاق لان هذا يفعل مع الباطن من الحايطة وكذا انهما متساويان
في اليد والدعوى فيشتاويان في القضا والقضا لا ينفذ في حايطة الملك ويجعل في حايطة الحاد
فلا يكون من حايطة كذا وجه الحايطة قد جعل في ايدي الناس وحسن لذلك فلا يكون من حايطة
م وكل من صاحب عو وسفل عمو في المصروف فيه الا باذن الاخر يعني اذا كان على رجل وسفل
لاخر ليس لصاحب السفل ان يتصرف في ملكه بان يتد فيه وتدا او يقر في او نحوهما فانه افعال
الغرض الا باذن صاحب العلو عند اي حنفية رضي الله عنه وكذا بالعكس لان حق كل واحد
منهما متعلق بملك الاخر فلا يجوز تصرف احدهما بدون اذن الاخر كما في الشرايين واحتمال الضم
كافي في المنع واحاطا ان لم يتصرف به **م** بن جعفر الله عنه لان تصرف في ملكه ولا ضرر فيه على غيره
ظاهرا ولا يمنع عنه باحتمال الضم **م** اي اذا كانت في يد ذي اليد **م** اي اذا كانت في يد ذي اليد
الزوجين **م** وطلب نصيبه من الزوج **م** فصدقه تدري عتري بن جعفر الله عنه **م** اي ابو يوسف
رضي الله عنه **م** يد **م** باعطار اهل الضمير يعني اذا كان المدعي هو الزوج يعطيه الزوج وان
كان هو الزوج يعطيه **م** اي لا اكثر **م** اي قال محمد بن جعفر الله عنه لكل منهما اكثر الضمين
فيصدقه لانه المدعي لو اثبت الزوجية بالاشهادين وقال لا نفعل له وارضا اخر فلا

اكثر المصيبين اتفاقا وضع في الزوج والزوجة لان الفارق المدعي اذا كان ممن لا يجب عليه كالا
والابن يدفع القاضي المال اليه وان كان ممن يجب عليه كالجدة والابن لا يدفع المال اليه اما اذا
كان ممن لا يجب عليه لكن تختلف نصيبه كالزوج او الزوجة ففيه الخلاف من الحكمي لا يوجب
وجهي الله عند ان اقل متيقن والزيادة عليه مستوكة لاحتمال الولد فيعطى المستيقن ويوفى التوك
وتحتمل دعوى الله عند ان سبب الاحتياط ثابت بتصادقها والمزاج مستطافها ولا يتقص نصيبه
لامر موهوم ولا يتصور للميراث يعني اذا شهد شاهدان ان هذه الذار كانت لابي فلان وهذا
ابنه فعني له بالميراث عند ابي يوسف وهو الله عند وقال لا يقضي حق ميراث فيقول لامات
وتن كما ميراثه او يقول كانت لابي او في يده يوم الموت له ان المدعي لما اثبت ان الذار كانت
لمورثه يقي باستصحاب الحال الى يوم موته فينتقل اليه ضرورة ولما انه يدعي الملك لنفسه واما
تمتد ابان الملك لعينه فلا بد من اثباتها الملك له بالحيث يوافقوا في الشهادة الدعوى واستصحاب الحال
يصح للدفع لا للاحتياط والمدعي ان هذا المثل اذا لم يقل شهوده لا تفعل له وانما غيره بعد
ما شهدوا ان هذا المثل لا يوجد منه قليل عند ابي حنيفة وجي الله عنه بل يدفع القاضي اليه
المال وقال ابو حنيفة كمثل احتياط لاحتمال ان يظهر وارث اخر او عن لم يقصر وكما اخذت
في دفع اعطاء النفقة من مال الغائب مرانه وله ان حق الاحتياط ثابت قطعا فلا يجوز لامر موهوم
فكيف يوجد منه كفا والمكمل له مجهول بخلاف نفقة زوج الغائب لانه معلوم ولو برهن على
ان هذه الذار التي في يد غيره ميراث له ولا حصة الغائب لا وارث له غير ما قالنا في حكمه
نخصه ويتن كحصة الغائب مع دلي اليه عند ابي حنيفة وهو الله عنه اي في يده في يده الذار
وقال ان اكثر دوا ليدما دعاه وصفت حصة في يد عدل لانه بافكاره صار خائفا فلا
يتوكل في يده نصيب الغائب نظرا له وله ان دلي الامين المثل فلا يقضي من يده نصيب الغائب لاحتمال
ان يكون نصيبه ونحوه والودعة بغيره المالك نوع صيانة فلا يكون خيانة وضع في الذار
لان المقول يقضي من يده اتفاقا وقبل الخلاف فيها سواء الغائب اذا حصل لاهل لا يملك
اقامة البينة ليقضي النصف من يده من الحكمي **فصل** في دعوى النسب
ولو ادعي ولد جارية باعها وقد انت به لاق من ستة اشهر من حين البيع ثبت منه نسب الولد
من البايح حصول البينة ان العلوق في ملكه والظاهر عدم الزنا فثبت دعوى الله مستند اليه
العلوق لان امر النسب حتى وقد يقضي المزاج العلوق ليس منه يظهر له انه منه وكانت ام
ولده وفيه البيع لان بيعها عن جاري ورد الحق وقد علم على دعوى المشتري يعني اذا دعاه
المشتري مع دعوى البايح او بعد ما دعوه البايح او لي لانه اسبق ولا سدادها الى وقت العلوق
ولو ادعي المشتري قبل دعوى البايح ثبت النسب من المشتري ويجعل على انه نكحها واستولدها ثم
اشتراها وان انت به اي الجارية الطبيعية بالولد لا اكثر من سنتين من حين باع لم ينع دعواه
اي دعوى البايح لعدم اتصال العلوق بملكه فثبتا وكذا لو ادعاه لاكثر من ستة اشهر واهل
من سنتين فان صدقه المشتري في دعواه ثبت منه نسب وحمل ان البايح اسبق له الجارية
بالنكاح حلا لامره على الصلاح ولا ينع البيع لان وقوع العلوق في ملكه غير معلوم وبي
الولد عبد المشتري وان ادعاه اي البايح ولد البعثة بعد موته اي موت الولد وقد
انت به لاهل من ستة اشهر لم يثبت الاستلاد اي لا يصير الجارية ام ولد للبايح لان الولد
بعد موته لم يثبت نسب لعدم احتياجه اليه فلم تستدل منه بموتها او بعد موتها اي اذا ادعي

البايح

البايح الولد بعد موت الجارية او عتقا وقد انت به لاق من ستة اشهر ثبت نسب منه
واحدة اي البايح الولد اتفاقا بعد بيعها لان المشتري لو اعقب الولد وادعاه الام لا ينع دعواه
لان الولد هو الاصل وعليه اي واجب على البايح رد كل الن في المشتري عند ابي حنيفة وجي
الله عنه لانه باع ام ولده ولم ينع البيع فيها لانه وهو الموت والحق وهي عن مقتومة حذره
فلا يسم له بان ياتي من الن فيرد جميعه وقال ارد حصة يعني عندها بر حصة الولد ولا
بر حصة الام لانها مستقومة عند ما فتنم الن على قيتها يوم القبض وحصة الولد يوم الولادة
فاصابا منه بيقطع عن البايح ويسم له بان ياتي من الن في قتها فيرد حصة الولد اعلم ان الخلاف
المذكور في صورة عتقها هو الذي مال اليه صاحب البداهة ومحمد وهو مخالف لما ذكر
في المبوط من انه لا يرد حصةها بالاتفاق وفي قول الموت والحق بان البايح لم يصير مكر باشرعا
فيما وعى اباهام ولده فيرد جميع الن عنه وفي الاعتاق صار مكر بالان القاضي ذكره وجعلها
مقتومة المشتري ولم ينع البيع فاذ لم يطل البيع في الجارية فكيف يصير جميع الن كذا في البينة والكني
ولو باعها المشتري فاستولدها الثاني فاصححت فخص فيه الولد وجميعها وبالنسبة اي
رجع المشتري الثاني فثبتا وفيه الولد على باعده وهو المشتري الاول فباعده لا يرجع على الاول
اي لا يرجع المشتري الاول على البايح الاول الا بالنسبة عند ابي حنيفة وهو الله عنه وقال
يرجع به وفيه اي يرجع بالنسبة وفيه الولد على البايح الاول لان رجوع المشتري الثاني كان
لاحل العود وهذا المعنى قائم في المشتري الاول ايضا فيرجع على البايح الاول كما يرجع بينهما
والرد بينهما وله ان البايح الاول ضمن سلامة الولد للمشتري الاول ولم يضمن سلامة المشتري
الثاني لان البيع الثاني المضاف الى البايح الثاني لما سؤره باختياره فمقتطع نسبته الى الاول
بخلاف الن والرد بالبيع لانه ضمن سلامة البيع ولم يوجد ولو اشترى امراته المدخولت بها
ثم اعنتها انت بولد لا اكثر من ستة اشهر من حينها اي من وقت سؤرها لا يثبت اي ابو يوسف
وجي الله عنه النسب لا بدعوه اي بان يدعيه الزوج لان النكاح ارفع عليك البينة وبقي
قراض الامة موافقا وهو ضعيف يحتاج الى الدعوى واثبت اي عبد النسب الى سنتين بدو
اي بدو نالدعوى لان العدة وجبت عليها بارضاء النكاح لكن حكمها لم يظهر بسبب ملك البين
ولم يمنع عن الوحي لانها مبانة معدة عن معرفة باقتضاء عدتها فثبت النسب من زوجها الي
سنتين ولو باعها اي امراته التي اشترىها من اخر ثم اشترىها فانت به كذلك اي ولد
ولد الاكثر من ستة اشهر مندبا عنها لا يثبت اي ابو يوسف وجي الله عنه النسب من البايح
الا بتصديق المشتري لان العلوق لو قد رانه حصل في ملك البين ثبت النسب وبطل الشراكن
لا يمكن ابطاله لتعلقه بالمشتري لان العلوق لو قد رانه حصل في ملك البين فاد اصدت
وجي به وتوطد دعواه اي قال محمد وجي الله عنه ان ادعي البايح النسب ثبت بتصديق المشتري
والا فلا لان حمل العلوق في ملك النكاح كان محكما في المسئلة السابقة بغير العدة في حقه بالاتفاق
ولا اعتاق هنا وجب احكام على العلوق في ملك البين فلا يثبت النسب بدو نالدعوى ولو ادعي
ولد ببعثة يعني اذا باع امه وقضها المشتري فانت بولد فدعاه البايح وروى عن علي بن
محمد بن مهران عن المشتري على اكثر من ستة اشهر يعني ادعي المشتري وقال للبايح بعثها لاكثر
من ستة اشهر فاقام عليه البينة يحكم له به اي حكم ابو يوسف وجي الله عنه المشتري بالولد
ورج ببعثة لانها ثبت زيادة المدة لا للبايح اي قال محمد وجي الله عنه الولد للبايح ورج

بيعه

المختار في اصل الوصف قول محمد بن حبيب الله عليه في انه يجوز بالتسامع لكن لا بد فيه من بيان حجة
بانه وقع على هذا المسجد وحججه حتى لو لم يبينها لاسمع كذا في التبيين وذكر في المحيط لا تقبل الشهاد
على الولا بالسمع عندها وعند أبي يوسف روي عنه انه لا يقبل لان الولا لا يقر له السب واما
راي ابي الشاهد في يده شيئا عن عبد وامة كبيرين لا يعرف رفقهما في كونهما مملوكين شهد
لده ابي بالملك من يده اذ لا دليل للشاهد على الملك سوى اليد بل منافع ولو منع الشهادة
باليد لا سند بها لان الوفاق على حقيقة الملك مقتدر من غير تفسير بانه شهد بالرواية ولو
فسره لا يسمع اعلم ان الشهادة في غير العبد والامة المتأقصة اذا عرف الملك عند وده وراه في يد
رجل يعرفه باسمه ونسبه او سمع انه في يد فلان بن فلان ولا يعرف ذلك الفلان بن حصة
ثم راه في يده عنده حان له الشهادة بالملك للاول اذا ادعاه وليس هذا اثبات الملك بالتسامع
واما هو اثبات النسبة بالتسامع وفي حصة اثبات الملك به ولا يجوز الشهادة في عين هاتين الصورتين
كذا في التبيين اما استنبط العبد والامة الجاهل لان الشهادة لهما برونهما في اليد لا يجوز لان
لها بدا على نفسها حتى اذا ادعى العبد انه حر الاصل كان القول في له فلا يثبت لعينها بدعيها
في الحقيقة حتى يثبت ويثبت بها على الملك بخلاف الصغيرين الذين لا يجوز ان عن انفسها لا يد
لها فصارتا كابر الاموال فجازت الشهادة برونهما في اليد بغيره لا يعرفه لانه لو
كان معروفا جازت الشهادة **فصل** فيما تقبل شهادته وفيما لا تقبل وددنا شهادة
الا على مطلق سواء كان فيما يسمع او لا وهو طاهر فاما سبيله السمع رواه عن ابي حنيفة روي عنه
عنه وهو قول زفر لانه يساوي البصير في السماع ويجوز هاتين ابي يوسف روي عنه انه
شهادة الا على في الدين والعقار فبدنا به لان في المنقول لا تقبل شهادته اتفاقا لانه يحتاج
الى الاشارة والدين يعرف ببيان الحسن والوصف والعقار بالهداية ان عملها بصير لان العلم
حصل له بالبيان وقت التحمل واداه صحيح اذ لا خلل في لسانه وتعرف المشهود عليه حصل
بذكريه وبه وقال لا يجوز لانه يحتاج في ادائها الى التبيين بين الخصمين وهو لا يعرف بينهما الا
باللغة وهي لا تعتبر لانه يشبه لغة اخرى وعما في عليه التلخيص من الخصم والمعرفة بذكر السب
لا تكفي لانه وما يشاؤك عنه في الاسم والسب فبد يقول ان عملها بصير لانه لو عملها اعني
لا تقبل اتفاقا وفي الذخيرة الخلاف فيما لا يجوز الشهادة بالهبة والتسامع اما في خلافه
تقبل شهادة الا على بلا خلاف من الحنابلة ولو على بعد الادارة امتنع القضاء بامر به ابي
يوسف روي عنه انه عند القضاء لانه اذ يت بشر ايتها وفيلت في حقها كالمومان الشاهد
بعد الادارة او غاب وقال لا يقضي لان قيام اهلية الشهادة شرط وقت القضاء لانه لا يقضي
سجدة عنده وقد فات فلا يقضي بها وصار كالمومن او من اوصى بخلاف الموت لان الاهلية
تستقر به ولا يبطل اذ التي بانتهائه يتقرر بخلاف العبة لانه لا شأ في الاهلية اقول المجلة
الشرطية تدل على ان امتناع القضاء اتفاقا في ذكركم الخلاف بغيره يدل على انه خلاف في وبنها
تشاف ولو قال ولو على بعد الادارة بامر بالقضاء لكان او بي واخصر ولا يقبل من العبد
روي الصبي لان الشهادة من باب الولاية لما فيها من الزام العبد ولا ياله لهما على انفسها
فاذا لم يكن لهما ولا ياله على العبد او بخلاف في الرق والصغر وادى بعد العتق والبيع
لما لم يكن الاصل لعقده وبالعكس لقوله عليه السلام لا تقبل شهادة الولد لولي الو
ولا الوالد لولده وفي المحيط تقبل شهادته لولده من الرضا عن ولا من المولى لعبد سواء

لان

كان مدبونا او لا ومكانه لقوله عليه السلام لا تقبل شهادة المولى لعبد ولا من الشريك
لشريكه فيما هو من شركتهما لانه شهادة لنفسه فبد يقول فيها هو من شركتهما لان شهادته
لشريكه عدا ذلك معقولة ورواهما من احد الزوجين لا يجوز وقال الشافعي في مقبولة لان
الاملاك بينهما حمزة ولا اعتبار للنفع العائد اليه الشاهد صنفهما كما في الغنم وكذا ان المنافع
بينهما متصلة ولما بعد احد ما غنما فبما صاحبه حيث فيها متصلة بخلاف شهادة الغنم لانه
لا يد له على المشهود به ويقبل من الاخ لا حجة وعنه لان المنافع بينهم متباعدة غالبا ومنه
من بحث وهو الذي يشبه الشاهد ابي الا قول وهو معصية لقوله عليه السلام لعن الله
الموتنين من الرجال وناجحة روي في مصيبة غير مال المال واما التي تنوح في مصيبتها
ولا تنطق عدالتها ومعنية نواقي للناس ولا لان رفع صوتها حرام وممن الشرب
راي مداوم شرب الخمر على اللوم فبد بالادمان لكونه في طاهر امره لان مثله لا يكون ذا
مروءة فلا يجوز عن الكذب قال الامام السرخسي سلطان يظهر الادمان للناس ويخرج سكوت
فيخبر به الصبيان واما غدا بها خمر فلا يخرج من ان يكون عدلا اذ لم يظهر ذلك وان كثر
شربها وكذا من السكر وان سائر الاستربة سواء الخمر كذا في التبيين واللاعب بالظهور
لان يدرك منك بالنظر الى العورات في السطوح وهو حرام والمحقق للناس لانه يجمع على كونه
واما المحقق لنفسه لانه الوضوء فلا بأس به ولا يفسد به عدالة اذ لم يسمع عنه في العجم
لما روي عن اكثر من مالك دخل عليه اخوه اسير بن مالك وهو يقيم وكان اتى من زهاد الصحابة
وان اشد في تعبه شعرا فيه وعظ وحكمة فاجاب بالانفاق **فصل** في المنازع من احوال العتق في العتق
كما حاز صنوب الدف فيه كذا في التبيين وموتك ما بوجها كذا لان بعض العلماء عرف الكبرة به
وموتك الكبرة بقد شهادته والذي يدخل الحكم بغير اذ ان كلف العورة حرام وبطلان
الربا شرط في الاصل ان يكون مشهورا به لان عقد الوفا معيد للملك فلم يكن حراما محصيا
فصار كالصغيرة فشرطنا الادمان فيه واما اكل مال اليتيم فانه من الشهادة بلا اشتراط
الادمان لانه حرام محض ويقام بالنزود والسطوح والعتق ان يخذ من صاحبه شيئا في
اللعب قالوا النزود مانع من عين فادى لقوله عليه السلام مملون من يلعب بالنزود واما
السطوح فمكروه عندنا ومباح عند الشافعي وهو ليس مانع اذ لم يكن فيه قار او فوت
صلوة او حلف كاذبا وبفعل ما يحق به كالبول والاكل على الطريق لانه يصدر عن
لا مروءة له فيصير منها ياد كتاب الكذب ويظهر سب السلف لانه يكون ظاهرا الفسق
وتقبل من اهل الا هو ابي الجبر والقدر والوافض والخارج والكشف والتعطيل كل واحد
منهم فيصير اثني عشر فقرة فبلغ الى اثني وسبعين وفي الذخيرة اما تقبل شهادتهم ان
كان من اهل هوي لا يكره به صاحبه لانهم ائمة وحق في الهوي بالتأويل والتعق في الدين
الا ترى ان منهم من يعظم الذنب حتى يحمله كمن او فتر من حيث الاعتقاد لا يدل على كذبهم
عند الا الخطابية هم صنف من الروافض يثبتون الى ابن الخطاب محمد بن ابي وهب الاجماع
الكوني لا تقبل شهادتهم لانه يعتقد وفي جواز الشهادة لمن حلف عذمه انه حقي ويؤمنون
المسلم لا يحلف كاذبا ويعتقدون ان الشهادة واجبة لشيخهم سواء كان صادقا او كاذبا
وتقبلها من اهل الذممة فبما بينهم يعق شهادته الذي على مثله مقبولة عندنا وان اختلفت
ملكهم لان ملة الكفر واحدة وقال الشافعي رحمه الله لا تقبل حيد بالذم لان شهادة المشركين

فيهم

على مثله مقبولة اذا كانا من دار واحدة فان كانا من دارين مختلفتين لا قبل وعلى الذي مردودة
وقد نقول فيهما بينهم لان شهادتهم على المسلم غير مقبولة وشهادة الذي على المسلم مقبولة اذ افا
لا بعد الذمة صادرة كالمسلم لان الكفر هو الخروج من اهلية الشهادة فاصل الكفر والي الا
اذا كانا من دارين مختلفتين كالافريق والحق لا يقطع الولاية بينهما ولهذا لا يوارثان ولنا ما في
انه عليه السلام رحمه الله يدين زينا بشهادة اربعة منهم وقيل من العاقل ان اربعة عامل السطو
الذي يأخذ الحق الواجب كالحراج والجرية ونحوها لان العمل ليس بشئ ولهذا كان كبار الصحابة
عمالا وفي الكافي كان هذا في زمانهم وفي زماننا لا قبل بشهادة العمال لظلمهم وفي النهاية
لا قبل بشهادة من عمل بالواجبات كالزكاة وفقة الاقارب والزوجات والاقارب وهو الذي
لا يحن لا بد لاجل بالعدالة هذا اذا تركه بعد من كبر او خوف هلاك وان تركه استخفافا
للسنة لا قبل **والحق** لان عمر قبل شهادة علقه وكان حصبيا وولد الزنا لان فقوا ابو به
لا يستلزم فقه **والحق** لانه لما روى او امرأة وشهادة كلهما مقبولة وان كان مسلما لا يعمل
امرأة في حق الشهادة احتياطاً ومن علق حسنة على سيدهما **والحق** الكبار ولم يصح على
صغيره ايضا لانها لا تصور عليها يكون كبيرة قبلت شهادته وان لم يعصبه ان للوصل اليه
الصغيرة يقال ام اذا ادبناه **والحق** والام الصغيرة لا يفتح في العدالة لان العصبه
منها لو كانت مشروطة في العدالة لا بد من الشهادة اذ لا يوجد من الشئ من هو معصوم سوى
الانبياء وفي المخطوط من نحو ساعة ويحق ساعة فتشهد في حال العصبه قبل شهادته ولا تصح على جرح
مجرد كما اذا اقام بينة على ان الشاهد فاسق او اخذ اجرة على شهادته او قرأه شاهد زور
والحق لان المسق الجرح لا يدخل تحت الحكم لانه يرتفع بالوبة ولعله قد قاب في مجمله
ولا يحقق الا لوام **واما** اذا اقام المدعي عليه بينة على جرح غير موجود بان كان فيه اثنان حق الله
تعالى او العبد كالشهادة على انهما زنا او شي بالحق ولم يتقدم العهد او قلا النفس عدا او احدا
ماله قبل شهادتهم **والحق** ولا يثبتوا شهادته الصبيان بعضهم على بعض في الجراح فيما بينهم قبل التفرق
والحق مال الله بعد الله قبل فقه لان شهادتهم بعد تفرقهم غير مقبولة اتفاقا لان شهادتهم لو
قبل في موضع لا يحضرون غيرهم لصاح الحق وكذا ان الكذب غير محرم عليهم فكيف يثبت عليه
الظن بعددهم وشاهد الزور هو الذي اقر على نفسه بكونه متعمدا او شهادته يجوز رجل فاحيا
ولو قال اخطأت فقه لا يغور لان العقوبة لا تجزي على الخاطئ **والحق** في السوق عند ابن حنيفة رضي
الله ان كان سوقا او بين قريتين لم يكن كذاه يقال لهم وجد هذا شاهدا زورا فخذروه **والحق**
ضربة بعد زمانه الامام **والحق** لما روي ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه سوطا ونجم
وجده وامر بان يطاف به وله ان القتيبي يكره دفع شئ عن العباد ولا يحتاج الى الصلوات وحديث
عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولما سمع وجهه **والحق** في الاختلاف في الشهادة **والحق**
توافق الشهادة والادعوى لانها لو خالفتها فقد كذبتا والادعوى الكاذبة لا يثبت وجودها
والشرط توافقها في المعنى **والحق** لواء المدعي الحبيب فتشهد ابا قحافة المدعي عليه بذلك
تقبل واتفاق الشاهدين لفظا ومعنى في قول شهادتهما **والحق** عند ابن حنيفة وهو انه عليه
سنة فيقبل لفظ كل منهما ذلك المعنى بالوضع لا المقنن والالزام **والحق** لو شهد احدهما بالبيعة والاخر
بالعتبة قبل ولو شهد احدهما بالعتبة والاخر بالافراق لم لا قبل وقال ابن سوط لفظا
ولو شهد هذا بالف وذلك بالعين والدعوى بالعين **والحق** والحال ان الدعوى ملصقة بالعين

مردودة

مردودة **والحق** عند ابن حنيفة رضي الله عنه **والحق** في الالف **والحق** لانها اتفقت ولا قبل في
الالفين لانها اختلفت فقه ولا قبل في الالفين فصار كما اذا شهد احدهما بالف والاخر بالف
وحسب به والمدعي يدعي الف وخمسائة وله ان الالف غير الالفين لفظا ومعنى فله يتفق في واحد
منهما فلا قبل كما لو شهد احدهما بالدرهم والاخر بالدينار فالف الالف وحسب به لانها اتفقت
في لفظ الالف **والحق** وهذا بالف وذلك **والحق** يشهد احدهما بالف والاخر بالف وحسب به والدعوى بالالف
يعني والحال ان المدعي يدعي الف وخمسائة **والحق** في الشهادة **والحق** في الالف **والحق** لانها اتفقت
على الالف لفظا ومعنى وفقه احدهما بخمسائة فقه بقوله والدعوى بالالف لان الدعوى لو كانت
بالالف فقط لا قبل بشهادتهما لان المدعي كذب الشاهد بالزيادة الا ان يقول المدعي كان
حق الف وخمسائة فاستوفيت الخمسائة فتشهد شهادتهما حصول التوافق بين الدعوى
والشهادة **والحق** ولو شهد ابا الف وقال اخذها قضاء فصحها قبلت في الالف لا في القضاء **والحق**
لا قبل بشهادة من قال قضى خمسائة لانه منفرد في ذلك لان يشهد معه اخوه في البيعة على القضاء
فقتلهم **والحق** ان يشهد الشاهد الذي يعلم قضاء فصحها **والحق** عن ابن حنيفة **والحق** في حق يصر
المدعي بالقبض **والحق** اي قضيه فصحها لان الشهادة بالف قبل قوله **والحق** اعانة على ظلم المدعي عليه
والحق ولو شهد احدهما بنكاح بالف والاخر به **والحق** بالف وحسب به في مقبولة بالف عند ابن
حنيفة رضي الله عنه **والحق** ودواها كالبين **والحق** اي كاد مثل تلك الشهادة في البين اذا شهد احدهما انه
اشترى بالف والاخر انه اشترى بالف وحسب به لان العقد يختلف باختلاف الف والحق وله ان المقصود
الاصلي في النكاح الحمل وهما متفقان عليه والبال تابع واختلافهما في التابع لا يفتح بخلاف
البين لان المقصود مقصود **والحق** اي بيمع البين فلا يصح النكاح بلا مهر فيكون باخلافا فها هو
المقصود مقصود **والحق** اذا شهد بينة بقتله **والحق** اي بيمع البين **والحق** اي بيمع البين
اخوان بقتله **والحق** اي بيمع البين **والحق** اي بيمع البين **والحق** اي بيمع البين
والحق فان حكم بالساقية **والحق** اي حكم الحاكم بالبينة الاولى **والحق** اي بيمع البين **والحق** اي بيمع البين
الاولى **والحق** اي بيمع البين **والحق** اي بيمع البين **والحق** اي بيمع البين **والحق** اي بيمع البين
يخبر على طهارة الاخ لا يثبت الثاني لان الاول افضل حكم الشئ فلا ينقض **والحق** ولو اقام دوا
البينة على بيع داره من فلان بالف في رمضان **والحق** اي اقام فلان بينة بعد ما ادعى الله
ادبها منه **والحق** اي اخذ تلك الدار من فلان وهناك خمسائة في سوال **والحق** اي بيمع البين
لان العمل بالبينة واجب ما امكن وهناك بينة في رمضان **والحق** اي بيمع البين **والحق** اي بيمع البين
والحق اي بيمع البين **والحق** اي بيمع البين **والحق** اي بيمع البين **والحق** اي بيمع البين
والحق ولو شهد ابرهن وقبض واختلفا في المكان او الزمان ابطال **والحق** اي بيمع البين **والحق** اي بيمع البين
وضع في القبض المعاني اذ لو شهد ابرهن او الراهن او الواهب والمصدق بالقبض جاز الشهادة
اتفاقا لانه ان القبض فعل والفعل الواحد الموجود في زمان لا يكون موجودا في مختلف الميادين
ان القبض حكم الوهن **والحق** اي بيمع البين **والحق** اي بيمع البين **والحق** اي بيمع البين
المرتين **والحق** اي بيمع البين **والحق** اي بيمع البين **والحق** اي بيمع البين **والحق** اي بيمع البين
زمانه او مكانه **والحق** اي بيمع البين **والحق** اي بيمع البين **والحق** اي بيمع البين **والحق** اي بيمع البين
او مكانه وقال زفر لا يجوز لان الثالث يشهد بها بيمينان فلم يثبت الشهادة على احدهما
ولسا ان البيع قول والقول يشكر فيكون مدلول البيعة واحدا فتم التصاب عليه وفي البيعة

سائر ما لا يخبر

كل ما هو قول كالطلاق والعتاق والوصية والوكالة والقرض والكفالة والرهن وأحواله
إذا اختلف الشاهدان في زمانه ومكانه قبل شهادتهما لأن القول بما بعد ويكره وكل ما هو فعل
كالقتل والحب والحياة إذا اختلف الشاهدان في زمانه ومكانه لا يقبل لأن الفعل الموجود في
زمان محدد وكذا النكاح فإنه وإن كان قولاً لكن الفعل هو حضور الشاهد في شرطه فصار في حكم
الفعل ولو شهدوا ليلة على طلاقه وجهاً في محله أي تنكحاً فلهما **قوله** يقبلها أي أبو يوسف
رحمهما الله عند شهادتهما لا يثبتان عليه **الحكم** وردها محمد لأن في تلك الشهادة نفع طاهر وهو خلعها
من روق النكاح ولو استزني دعي أو من مسلم فادعاه دعي أو مسلم جنتها مدة ميتين يقبلها في حق
شراي يقبل أبو يوسف رحمه الله عند تلك الشهادة في حق الدعي ورد أها شراي قال لا يقبل أصلاً ولو لم
يرد في حق لها كان أولى لأنه في طرفه الذي من قوله **لهما** قامت على كافر بانهما مسلمتان وعلى مسلم
بالرجوع عليه بالحق فيقبل على الكافر و **المسلم** كان شهادة ميتين بدعي في تركه كافراً خلف اثنين
فاسلم أحدهما معبولة على الكافر دون المسلم والحكم بالاحتياط لا يكون حكماً بالرجوع بالحق على البايع
ولهذا شرط للمقاضي أن يقول حكماً بالاحتياط وفتح عندها وحكى بوجه الحق على البايع ولو كان
الحكم بالاحتياط حكماً بالرجوع لما احتاج القاضي إلى التصريح به ولها أنها قامت على مسلم لأنها أظهرت
أن المسلم باع ما لا يملكه فلا يقبل بخلاف ما استشهد به لأن القضاة يوجبون على الكافر المورث ولم
يظهر في حق المسلم لأن البينة ليست بحجة في حد **فصل** في الشهادة على التيممة ونحوه
الشهادة على الشهادة **شراي** وكان القياس أن لا يجوز لأن الشهادة عبادة بدنية واليأس لا يجري فيها
لكن طرأت احتجاجة المسلم بحاجتها إليها لأن الأصل قد يجرى عن أداء الشهادة بموت أو مرض أو بعد
مسافة ولو لم يجز شهادته الفروع لصاح الحق **فصل** فيها لا يقطر بالتميمه **شراي** حذر به عن الحدود والقضاة
فإنهما يسقطان بالتميمه ولهذا لم يجز فيها شهادة النساء إنما فيها من تميمه البدلية وفي الشهادة
على الشهادة حقيقة البدلية فأولى أن لا يجوز فيها **شراي** ولا يجوز من واحد على القول على رحمه الله
عنده لا يجوز على شهادة رجل الاستمارة وجعلين **شراي** ويجوزها من اثنين على اثنين **شراي** يعني إذا استشهد رجلان
على شهادة رجل وشهد شاهدان الفروعان على شهادة رجل آخر في هذه الحادثة تقبل عندنا وقال
الشافعي رحمه الله لا تقبل بل لا بد عنده أن يكون شهود الفروع أربعة لأن كل فرع عين فاما مقام
أصل واحد فصار كالمراتبين **شراي** أن الفروعين شهدا بجح وهو نقل شهادة الأصل وشهدا بجح
وهو نقل شهادة الآخر فجوز كما إذا شهدا بدعيين **شراي** يقول الأصل **شراي** يقول الشاهد الأصل
شراي شهد على شهادتي **شراي** وهذا القول ليس بلازم لأن من عين الجح حاز أن يشهد وأن لا يشهد **شراي** في التيمم
أن فلا نافي عندي بكذا وهذه شهادة عند الفروع كما يشهد عند القاضي فلا بد منها ليقبلها إلى مجلس
القاضي **شراي** وأشهدني على نفسه والفروع **شراي** أن يقول الشاهد الفروع **شراي** عند الأدوار استدان فلا تفتني
على شهادته أن فلا نافي عنده بكذا وقال لي استهد على شهادتي بذلك **شراي** وفي هذا الأدوار خمس شهادات
والأقصر أن يقول استهد على شهادة فلان بكذا فيذكر فيه شهادتين لا يفتني **شراي** محمد رحمه الله عنده في
السبيل الكبير وهو مختار لبعض الفقهاء لأنه أيسر كذا في التبيين **شراي** ولا يقبل من الفروع الشهادة **شراي** الأم
لتعذر حصول الأصول **شراي** إلى مجلس الحكم يكون أو سفر **شراي** أي عيبتهم مدة مسيرة يسفر أو مرض لأن
الحاجة إلى شهادتهم إنما تكون عند غرض الأصول وهو أنما يحقق بهذه الأسباب وعن أبي يوسف
رحمهما الله عنده إذا كان الأصل في مكان إذا انطلق لأداء الشهادة لا يفتني البيوتة في من له
صحح الشهادته وبه أخذ كثير من المشايخ وعن محمد رحمه الله عندها بجح فكيف ما كان حتى إذا كان

سازمان امور اراضی

الاصول

الإصل في زوادة المجد فيمجد الفروع على شهادته في زوادة أحوي منه تقبل وفي النهاية إذا
شهد الفروع مع كون الأصول في المصريح بأن لا يجوز عند أبي حنيفة رضي الله عنه ويجوز عند هاشم
على أن التوكيل بغير رضا الخصم لا يجوز عنده ويجوز عندها فلا يمكن لأصل إمامة غيره من باب نفسه
في الشهادة فلا عذر كالم الذي عليه أن يبين غيره من باب نفسه في الجواب بدون عذر والجامع
أن استحقاق الجواب على المدعي عليه كاستحقاق الخصم على الشهود وعكس عندهما كما يمكن المدعي عليه
ويجوز تقديم الفروع الأصول لأن الفروع من أهل التزكية وكذا إذا عدل أحد الشاهدين صاحبه
ولا يتم بان فيه فيفيد شهادته لأن العدل لا يتم بشكك إذ لو أنهم لا سند باب الشهادة ويصح سكونهم
بالحق لو سكت الفروع عن تقديم الأصول جاز شهادتهم عند أبي يوسف رضي الله عنه لأنهم لما نقلوا
قول الأصول فكانت حضروا بأنفسهم وشهدوا فلا يلزم الفروع تقديمهم وإن قالوا لا نفوذ لأصول
عدلهم لا لأجلهم القاضى شهادتهم ويحال على الأصول غيرهم وهو الصحيح وينظر الحاكم في حاشيته
أي حال الأصول وأوجه رأي محمد رضي الله عنه التفضل لأن الشهادة إنما تقبل بالعدالة
فإذا لم يعرفوا عدالتهم لم يعرفوا شهادتهم فلا يصح نقلهم فإن أنكر الأصول شهادتهم ردق من الفروع
بأن قال الأصول ما لنا شهادة على هذه الحادثة وما فخر جاء الفروع فيشهدون على شهادة خصم
بهذه الحادثة إمامهم حضورهم فلا يلتفت إلى شهادة الفروع لثبوت التعارض بين أخذ الأصول والقبول

كتاب الرجوع عن الشهادة

ولا يصح الا في مجلس القضاء **قوله** قاض كان لان الوجع عن الشهادة قوله عام ويكفي من قول الزور
والثوبة بحسب الحاجة على ما قال عليه السلام السرب بالسرو والعلاية بالعلاية فلما كان شهادة الزور
محصنة القاض يجب ان تكون قوتها كذلك ولو اقام المقتضي عليه حجة ان الشاهد من رجعا عند غير
القاض لا يصح ولو اقام حجة انها اقرب رجوعا عند غير القاض يصح لان اقوال رجاءه يكون
رجوعا عنها في الحال **قوله** ويتيقظ قبل الحكم بها يعني اذا رجعا قبل حكم القاض بشهادة يما يسيطر ولا
يفضي بها لان كلامها الاول والثاني ساقض **قوله** وبعد **قوله** اري بعد الحكم اذا رجعا **قوله** لا يقع الحكم
لان كلامها الاول ترجح باقتضال الحكم به **قوله** وبعضون ما الملقوا بشهادتهم **قوله** لا نضر صاروا سبلا لان
المال على وجه التقدي فزهم الضمان كما في البر وفي شرح المصنف هذا اذا قضى المدعي المال بينا
كان او قبل لان الاتفاق لا يحقق بدو فقصه الي هنا كلامه هذا مختارا وشمرا لامة **قوله** وقال الشيخ
الاسلام هذا مسلم اذا كان المال دينيا واما اذا كان عنهما فبضمان علي اليهود وان لم يقض
المشهود له لان ملك المشهود وعليه يكون **قوله** اري لا عن العيز تجرد القضاء وطهالم يحزن ان يتصور فيها
وجاز للمقتضي له ذلك **قوله** فالاشان كل المال يعني اذا شهد شاهدان بمال في حكم الحاكم به وحقه
المحكوم له له ثور رجعا عن شهادتهما ضا كل المال او احدهما **قوله** اري اذا رجح احد هما الشاهد **قوله**
او اشان **قوله** اري اذا رجح اشان **قوله** من ثلاثة شهود **قوله** او امران مع الرجل يعني اذا شهد رجل وامرأتان
فوجهان **قوله** نصفه يعني بعض نصف المال في هذه الصور لان نصف الحق ثابت بيني وهو المعتبر في
باب الوجع حتى لو رجح واحد من ثلاثة لا يقض **قوله** او احدهما **قوله** اري اذا رجعت احدي المرأة
في الصورة السابقة **قوله** او تسع من عشر **قوله** اري اذا شهد رجل وعشرون فوجب منه تسع **قوله** الوبع
اري يقض الواجبات ربع المال لان ثلاثة ارباع الحق ثابت بيني وهو الرجل والمرأة ولو رجعت
ثمان نسوة لاصحان عليهن لبون كل الحق عن يمين **قوله** فان رجح الكل اري الرجل وعشرون فقبله

وان لم شكر

السيد **ابن** علي الرجل ضامن سد من المال عند أبي حنيفة رضي الله عنه وعليه خمسة أسدان لان
كل امرئ يقر بمقام رجل ضار كما اذا شهد سبعة رجال في جوعه وقالوا الضيف عليه الباني
يعني بعض الرجل الضيف والسوة النصف لا يقر وان كثر في بعض مقام رجل ولهذا لا تقبل شهادة
الا بائناهم رجل في جوع الكل لان الرجل لو لم يجمع كان عليه النصف اتفاقا لبقاء من ثبت به نصف
الحق ولو شهد رجلان وامرأة رجلا نصف خاصة به لا تقبل المرأة لانها صادقة كالمعتد
في الشهادة مع وجودهم ولو جمع شاهدان كالمثل أو أقل أي إذا شهد شاهدان على امرأه باني
قلنا نعمها بغير مثلها أو باقل منه ثم رجعا في شرح الوافي والكثير كذا لو شهد عليها بانه نكحها على التبر
من مهر مثلها والمصنف ترك هذا المبدأ ونكاحها بغير المثل أي لو شهد شاهدان على رجل بانه
نكحها بغير مثلها بغير ما في صورة الوجع في نكاحها فلا يخرج بضع من ملكها عن مقوم
بدليل ان المبيعة لو زوجت نفسها باقل من مهر المثل لم يجر لها كمال المهر وأما في الوجع في نكاحها
فلا شاهدان اتفاقا ماله بغير مقوم وهو دخول البضع في ملكه والاتفاق بغير يكون كذا
اتفاق **م** وصحنا الزيادة يعني اذا شهدا بانه نكحها رجعا ضا الزيادة على قدر مهر المثل لانهما
اتفقا بغير عوض **م** وإذا شهد عليها بنكاح بغير ما في صورة الوجع في نكاحها على ما به وقالت
تزوجني على الف ومهر مثلها الف فهو من على ما به فقص **م** ثم رجعا بعد الدخول قبل الطلاق
لا يقبلها **م** أي أبو يوسف رضي الله عنه الشاهد **م** لقصاص **م** وهو شهادته وقالوا ضا لهما بقا
يقولنا بعد الدخول قبل الطلاق لا ينفك رجعا بعد الطلاق قبل الدخول لا يقبلان طائفا اتفاقا
من الحكماء وهذا الخلاف يعني على ان القول طائفا الى تمام مهر مثلها عندهما اذا اختلف الزوجان في قدر
المهر وكان نقص طائفا لا شهادتهما اتفاقا فتعدي فضيلان وعنده القول قول الزوج في كل طائفة
عليها **م** أو بايع **م** أي اذا شهدا بانه باع شيئا مثل العقة أو التبر **م** رجعا لم يقبلان اتفاقا
بنتفا عليه شيئا بغير عوض **م** أو باقل **م** يعني اذا شهدا بانه باع باقل من القيمة ضا القصاص لانها
اتفقا عليه جزا من المبيع بلا عوض عند هذا البيع لان المشتري لو ادعى انه اشتري العبد بالف
وقيمته الفان شهد شاهدان رجعا ضا الف وان كان الدعي من البائع ضا المشتري ما زاد على القيمة كذا قاله
ضامن لانه رجعا بالزيادة وان كان الدعي من البائع ضا المشتري ما زاد على القيمة كذا قاله
صدر الشرح **م** أو بطلا **م** يعني اذا شهدا بانه طلق امرأته قبل الدخول ضا نصف المهر لان
العقة قبل الدخول في معنى الفسخ لا في معنى الزوج شيئا اذا كانت من جهتها كقبيل ابن زوجها
باصالة الفرقة اليه الزيادة نصف المهر فضيلان له ذلك اذا رجعا **م** أو بعدة **م** أي اذا شهدا بطلاق امرأته
الدخول ثم رجعا لم يقبلان لانها اتفقا عليه منافع البضع وهي غير مقومة في الخراج عن الملك
أو باعتا **م** يعني اذا شهدا بانه باع عقه في حكم الحاكم بغيره رجعا ضا العقة لانها بغيرها
اتفقا عليه ماله العبد بغير عوض أو لا لئلا لا يتحول اليها بعد الضمان لانه ليس بمال مقوم
م أو بقصاص بعد القتل **م** يعني اذا شهدا بانه قتل فلانا بعد اطلاق حكم الحاكم بقصاص قتل رجعا
ضنا الدية ولا نقص منها **م** وقال الشافعي رحمه الله يقبل شاهدان ان قالوا بعدنا به لانها سببا
بقتلها فصار كالمكروه عليه ولنا انها لم يباش القتل ولم يصير سببا في قتل البه لانه وجه اختيار
الولي وتخلل القتل الاختيار بينهما قطع نسبة القتل اليها كما لم يباش باق العبد الى من قتل فبذلك
المكروه لانه مولى القتل فصار المكروه كالمكروه **م** ولو رجع الزوج ضا **م** لان التلف مصاف
الي شهادة **م** والاصول **م** أي لو رجع الاصول **م** وانكروا شهادتهم لم يقبلوا لانهم انكروا سب

الضمان وهو شهادتهم **م** فان قالوا غلطنا في شهادتهم فبهم **م** أي محمد رضي الله عنه الاصول قدنا
بالاصول لان بعضنا الغرض اتفاقا وقالوا لا ضمان عليهم لان الوجود منهم شهادة في غير مجلس القاضي
فلا يكون سببا لا تلاف في حق بل صار السبب لشهادة الغرض فيخصص الضمان **م** وكذا ان الغرض
نقلوا شهادة الاصول فصار كان الاصول حصرا ويجلس الحاكم فيشهد وامر رجعا **م** أو جميع **م**
أي لو جمع جميع الاصول والغرض **م** ضا الغرض خاصة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رضي الله
عنهما **م** وجن محمد رضي الله عنه المستود عليه في بعض من شاكس يعني ان شاكس الاصول لان الغرض
قايون عنهم وان شاكس ضا الغرض لان القاضي عاين شهادتهم ولما ان الاتفاق حصل بشهادة الغرض
وهو من شاكس من كل واحد والاصول سبب للتلف من وجه فاداهما اجتماع الضمان على المباشرة
رجوع الاصول ان يقولوا شهدنا كما سبب اطل ادلوا قالوا لم تشهدكم ارضا فلا ضمان على الاصول
من الخط **م** وان قال الغرض **م** بعد الحكم بشهادتهم كذب الاصول او غلطوا لم يقبلان لان القضا
ماض لا يفتقن بقولهم كذا لا يفتقن بوجعهم ولا يقرضهم ضمان لانهم لم يوجعوا بل شهدوا وعلى غيرهم
بالكذب **م** والمزكون يقضون بالوجع **م** يعني اذا وجع المزكون عن تركه الشهود ضما عند أبي حنيفة
رضي الله عنه وقالوا لا يقضون لانهم انما اتوا على الشهود فصاروا في المعنى كشهود الاحصان اذا
رجعوا وله ان الشهادة انما تقبل بالقرينة فصار في معنى علة العلة فيضاف الحكم اليها كما يضاف
الى العلة بخلاف شهود الاحصان فانهم لم يثبتوا ما هو موثوق وهو الزنا وانما اتوا بالاحصان وهو
شرط المحض ولهذا تقبل شهادة النساء **م** ويقض شهود البهين لا بشرط رجوعهم **م** يعني اذا شهد
شاهدان انه على عقه عبده بشرط وشاهدان اخوان ان الشرط الذي على العقه به وجد في حكم
به ثم رجع جميعهم يقض شهود البهين قيمة العبد لانهم اتوا العلة وهو في كذا ان حرو لا يقض شهود
الشرط لان الشرط كان مانعا وهو ايتوان والمانع والحكم يضاف الى العلة لا الى الزوال المانع
م ولو شهد على شهادة اثنين **م** أي شاهد بن صليين **م** وأخوان على اربعة **م** أي شهد شاهدان اخوان
على شهادة اربعة اصول **م** قال **م** رجعا بعد حكم القاضي بذلك المال **م** يعني الاولين ثلثة **م** أي بعض
أبو يوسف رضي الله عنه الشاهد بن عن الاصلين ثلث ذلك المال **م** والاخيرين ثلثة **م** أي بعض زوج
الاصول اربعة ثلثي ذلك المال لان كل زوج قام مقام اصله لانهم نقلوا شهادتهم فصاروا كالاصول
ومستة شهدوا **م** رجعا **م** وحمل **م** أي محمد رضي الله عنه ضمان المال بين طائفتين **م** الغرض **م** يقضون لان
القضا وقع بشهادتهم **م** وفي العدد **م** أو شاكس على اثنين **م** أي اذا شهدوا عنان على شهادة اصلين
م وأخوان على اخوين **م** أي شهدوا عنان اخوان على شهادة اصلين **م** أو رجع من كل فريق **م**
من الفريقين **م** واحد يقض **م** أي أبو يوسف رضي الله عنه الرجوع **م** يقض **م** أي نصف المال لان
ثلثي الحق في الغرض والاربعة وجد في الاثنان منهم فكان التالف هو النصف **م** لاثنين ونصف **م** يعني
قال محمد رضي الله عنه عليهما ضمان ونصف من الضمان لان نصف الحق باق ببقاء احد الباعين
لان صاحبه لو لم يرجع لبق كل الحق واما الباقي **م** الاخر ضا **م** يعني ببقائه بعض الحق وهو دون
النصف لان النصف لو بقي ببقائه لكان كل الحق قابلا لها ولا يجب على الراعيين شي وليس كذلك
فقول ذلك البعض **م** ونصف من لان هذا الباقي باعتبار انه لو احدى من الاصول اربعة يعني
به رجع الحق وباعتبار انه واحد من الغرض اربعة والاصول يعني عن الحق فافا في بديع الحق
بحال وعند في حال حمل كانه في غرض ونصف لان التفتيق والشك وقع في الحق الاخر فينصف
ويضم الى النصف الذي بقي بقاء الاخر فيكون خمسة اثمان ونصف في التالف وهو ضمان ونصف

عن رجلين على الواجبين على السوية فعل كل منهما من فائضه من ثمانية فانكرت السهام بالارباح ففقد
اربعة ثمانية فصارا اثنين وثلاثين خمسة الاثنان ونصف الثلثان وعشرون والثلثان ونصف
الثلث من عشرة اسم فعل كل واحد من الواجبين خمسة اسم قال ابن ساجدة كثر علينا محمد بن الحسن رضي
الله عنه هذه المسئلة وقال ابن ساجدة فقلت اني فلان من بين يديه فم يصاحب المسئلة الى عتبة الباب فلهذا
تمت المسئلة وسميت بالنظر في الوجوه لانه ينظر بعضنا في وجه بعض بين يدي محمد رضي الله عنه حتى يعرف
انه منهم بما يتبين في وجهه ولم يفهم وسميت السحرة لانه يقول محمد يصيرنا والله اعلم بالصواب

كتاب القسمة

وهي اسم للاقسام بالعدو لا نقد ثبت بالكتاب وهو قوله تعالى ان المال القسمة بينهم وبالسنة
لان الله عليه السلام ما سأل في المعام والموارث وعليه انعقد الاجماع ونصب القاضى قاضيا للناس
يقيم بينهم عدلا ما موافقا لبيت الله على قوله **عالمنا بالقسمة** لان من لا يعلمها لا يقدر عليها ويردق
من بيت المال لان القسمة تنبئ بالقسمة في قطع المنازعة فيردق من بيت الله على قوله **القاضي** لبيت
حقيقة لان ما شره بالبيت يفرض على القاضي ومنازعة القضاة فمن عليه حتى جاز للقاضي ان يأخذ
الاجرة على القسمة ولم يحرم على القضاة الا ان القسمة لها شبهة بالقسمة من حيث انها تستفاد بولاية
القضاة حتى ملك القاضي جبر الا لا يملك الاجرة ومن هذه الجهة يسمى ان لا يأخذ الاجر عليها كذا
في الحاشية **والاجرة** روي في من بيت المال نصب القاضي قاضيا يقيم باجرة ويقدر القاضي
اجرة كذا لا يحكم عليه بالزيادة **وهي** على عدد الوروس **يعني** اجرة القسمة تجب على المتقاضين على عدد
وروسهم عند ابي حنيفة رضي الله عنه **وقال** الا نصيب **أي** على قدر الا نصيب حتى لو كان المال بين
ثلاثة لاحد سدد سدد والاخر ثلثه وثلثا ثلثه فالاجرة عليهم تكون انما تاعده على عدد وروسهم
وعندهما سدد سدد على قدر نصيبهم فيد باجرة القسمة لان اجرة الكمال والوزان تكون بقدر الانصاف
اتفاقا وكذا سائر الون كاجر الواجب والحكم والحفظ ونحوها **اما** ان الاجرة مودة الملك فيقدر بقدره
كاجرة الكمال ونفقة العبد المشترك ولان القسمة تعتبر الانصاف والاجرة تكون مودة العبد وهذا
عمل لا تفاوت فيه فان عين الاقل من الاكثر كميز الاقل بخلاف اجرة الكمال لان الاجرة فيه
مقابل بجل الكيل وهو متفاوت **ولا يجوز** القاضي **الناس** على قاسم **أي** على ان يتاجر به لانه لو يقين ليحكم
بالزيادة على اجرة مثله ويكون ضررا بهم وان اصطلحوا فاقسموا جاز لان في القسمة معنى المبادلة فيجوز
بالقاضي كسائر المعام وصان الاداء كان هم صعب لا يجوز لان يقضون لا يقصدوا ولا ولاية له عليه
فحتاج الى القاضي **ويعتبر** عن يمين القاضي القاضى عن اقرارهم كمالا يوافقوا على تكبير الاجرة
يؤدي الى اضرار الناس وادام يشترط كوا يشترعون الى القسمة بالاجرة ليس جذا عن التوفيق من خص
الاجرة **وادا حضر** عند القاضي **سوا** في ايديهم عقار **وهو** ماله اصل **وهو** ارض او دار
ادعوا انه ارض **أي** ميان بينهم من فلان **وطالب** القسمة **في** مودة جمل البينة بالون وعدد الوروس
يعني عند ابي حنيفة رضي الله عنه لا يشترط القاضي حتى يقيم البينة على مودة وعدد ورثته **وقال**
يقسم باعتزافهم **ويذكر** في كتاب القسمة ذلك **يعني** يكف القاضي في حكمه انه قسم باعتزافهم ليعلم ان
حكم القسمة مقتضى عليهم عن مقتضى الوبيل احولوا طهر ولا يجوز ايمان اولاده ومدبره لعدم
ثبوت موده في حكمهم **كما** في غير العقار **يعني** كما يقسم باعتزافهم في المنقول او عقار ادعوا استراة
او ملكه مطلقا **أي** كما يقسم باعتزافهم في العقار المشتري وفيما ادعوا ملكه ولم يبين كيفية انتقاله

الهم

الهم ولد ان التركة قبل القسمة مبقاة على ملك الميت حتى لو حدث الوفاة يقضون بوندبها وبالسنة
ينقطع حكم الميت حتى لا يتحقق في الزايد وكان القسمة قضاة على الميت باقرارهم وان لا يجوز لان
الا حاد حجة قاضية لا تقدر على غير المتقولا لا بد من اقامة البينة حتى تكون حجة على المتخلاف
المنقول لان حجة عليه التلف وقد يكون محفوظا ومضمونا على القايض والقاضي نصا نظرا
على حجة العقار محقق وعين مضمون على القايض فلا حاجة الى القسمة وبخلاف العقار المشتري
لان المبيع زال عن ملك البايع قبل القسمة ولا يمكن نقاؤه فلم تكن القسمة على العين وبخلاف ما اذا
ادعوا الملك ولم يذكر وكيفية انتقال الهم فلا بد ليس في القسمة قضاة على العين **لهم** لم يقربوا بالملك
لغيرهم فيكون مقتضى عليهم **او** اذا كان في يدها عقار **يعني** اذا ادعوا **لهم** في العقار الذي
في ايديهم **ومعهم** اي والحال ان معهم وارث اخر **غائب** او صبي **وبرهنا** على الوفاة وعدد الوروس
فتم بطلبها **العقار** ونصب القاضي عن القايض والصبي من يقض نصيبه وهو الوكيل عن الغائب
والوصي للصبي لان في ذلك نظر **لهم** واستويان **أي** اذا ادعى رجلان شرا دارا وهي في ايديهم **لهم**
ومعهم غائب **أي** مستحق اخر غائب **وبرهنا** عليه **وطالب** القسمة **او** كان العقار في يد القاضى
الوارث الغائب او في يد مودعه او في يد الصبي الوارث **او** كان الطالب واحدا **أي** طالبا للقسمة
وارثا واحدا **وسريه** غائب **لم** يقسم **في** هذه المسائل الثلاث **اما** فيما ادعوا الشرا فلان الملك
الثابت لكل منهما ملك جديده باشر سبيبه ولهذا لا يرد على بايع بايعه اذا وجده معيها فلا ينصب
لها من خصما عن الغائب وكانت البينة في حق الغائب خصم فلا تقبل **والتا** قسم في مسئلة دعوى الاثر
وقلت بينه لان ملك الارث ملك خلافة عن مورثه ولهذا يرد على بايع مورثه اذا جاء وجد ما ورثه
معها فيما اشتراه المورث فخصمها عن الميت فيما في يده والاخر خصم عن نفسه فكانت القسمة
قضاة على الخصمين الحاضرين فصحت **واما** في المسئلة الثانية فانما يقسم لان في هذه القسمة قضاة على
الخصمين الحاضرين فيصحت **واما** في المسئلة الثالثة فانما يقسم لان في هذه القسمة قضاة على
الخصم باخراج شئ ما في يده من عين خصم عنها حاضر فانه لا يجوز ولا في قسمة الصورة بين اقامة
البينة وعدمها في الخصم **واما** في المسئلة الثالثة فلان الواحد لا يصح ان يكون خصما لانه يحتاج
الى اقامة البينة **وادا** تنفع كل من الشرا **نصيب** قسم بطلب حدم **لان** في تلك القسمة تكمل
المنفعة فيصير القاضي **واذا** اتفق واحد لثقة نصيبه واستضر اخر بقلته قسم بطلب شتم لان
القاضي بطلب نصال الحق الى مستحقه فلا يجوز قصور الاخر لانه من قلة نصيبه لانه صاحب الكثير
ومعه **يعني** لا يقسم بطلب صاحبا لقليل لانه متفق في طلب لصون عن نفسه فلا يجبه القاضي لانه
اشتغال بما لا ينفد **وان** استضر واحد **يعني** ان تضركل من الشرا **ادعوا** قسم مثل الرحار
والحام لا يقسم القاضي **وان** طلبوا القسمة لا يملك التكيل المنفعة وفي هذا التقسيم تقويتها بل اشتغال
عائض ويجوز قسمته بالتراضي لان الحق لهم وهم اعرف بحاجتهم ولا يغيبهم القاضي من ذلك **وتس** العوض
المختلفة **لان** المكان للعادلة فيما من جهة المالبدة والمنفعة فملك القاضي الاجار عليهم ولا تقسم
المختلفة الا بالتراضي **أي** العوض من المختلفة الجنب لا يعدم الاختلاف بينهما فلا تقع القسمة غير
بل تقع معاوضة فتكون بالتراضي لا بالجرم **والرقيق** لا يقسم **يعني** ابي حنيفة رضي الله عنه لا
بالتراضي **وقال** لا يقسم بطلب احد ما هذا اذا كان الرقيق وحدم وليس معهم شئ اخر من العوض لان
اذا كان معهم شئ اخر مما يقسم جازت القسمة فهم تبعوا لعينهم اتفقا وفيما اذا كانوا كور اضطر لا يتم
لو كانوا كورا وانما لم يخلط بين لا يتم اتفقا لانهم حبان لا خلافا للقاصدين حتى لو اشتروا على

قائمة بلا

ومعها

فقد اذنا

يريد فتح القصة بعد وقوعها **الابنية** على انه في هذا الاخر فان لم يتم حيلة استخفاف شريكه فان لكل
جمع بين نصيبه ونصيبه فليس بينهما على قدر نصيبهما وفي الشبهة لو ظهر عن فاحش في القصة
ينظر ان كانت بقضاء القاضي فيفسخ لان نصيبه مقيد بالعدل ولم يوجد وان كانت بالحق فيفسخ لان نصيبه
الي قول من يدعي العن لوجود التراضي كما في البيع وقبل يفسخ وهو الصحيح لان شرط جواز القصة
هو المعادلة فاذا ظهر عن فاحش في القصة ضد فاق شرطه فيفسخ نصيبه بخلاف البيع لانه غير مبني
على المعادلة وان قال استوفيت حتى كفى لغير بعضه كان القول بحصته لانه مدعي عليه عصب
واهو مبني **او اصابني** اي لو قال اصابني في القصة في موضع كذا لم يسلد الي ولم يبرر بالاشارة
وكذا في الاخر عاقله وحقه لانما اختلفا في مقدار ما حصل له بالقصة فصار كالاختلاف في مقدار
البيع والله اعلم

كتاب الاكراه

وهو فعل يفعله الانسان بغيره فيقول به الوضاعة **ويثبت حكمه** وهو ان الاطلاق اذ حصل به
ينقل الفعل الى المكون فيها يصح ان يكون المكون **التم** اذ حصل من قاهر وعلى ايقاع ما توعد به اي
بحق **فقد** مطلقا اي سلطانا كان او عين **وخاف** المكون وقوعه في غلب على ظنه ان المكون يفعله
وهذا شرط ايضا للصحة مضطرا على فعله هذا اذا خاف على نفسه لا انه لو خاف عن وقوعه
على والده او اولاده لا يكون **اذا كذا في الشبهة** وان اكره على بيع او شراء او اجارة او قمار
بشئ **الحار** والحرور متعلق باكرام **او ضرب** شديد او جرح **فعل** ما اكره عليه من البيع واخواته
مخير بين امضاءه وفسخه يعني المكون يكون مخيرا بين ان يحقق ذلك العقد او يفسخه لان العقود وانما يقع
بالاخر في هذا الضرب شديد لانه لو لم يكن شديدا او يكون الحس مقيدا بغيره لم يكن مخيرا لان مثله لا يال
به عادة ولا يكون اصرا اجمالا الا ان يكون من الشرقا او الوسا فانهم يتصرفون بغيره
او بعكس اذ نذ لان فيه هو انا بين الناس وهو اخر من الامم فليس في ان يوقع في راي الامم وان
قبض العن او سلم البيع لا البينة **بالحق** عطف على مقدور تقديره سلم البيع في البيع لا الهبة اذ اوجب
بالاكراه او سلم الموهوب بالطوع لا يكون التسليم امضا **المستحب** طوعا **منصوص** بقصد او سلم على تارة
الفعلين **كان** امضا **المستحب** لان كلامه من القبض والتسليم طوعا ليل الوضال ان الاكراه على البيع لا يكون
اكرها على القبض او التسليم اذ الملك يثبت بدونهما في البيع وهو مقصود المكون فيكون التسليم طوعا
دليل الوضاعة لان الهبة لا يثبت بخلاف الهبة بل بالقبض فيكون الاكراه على الهبة اكرها
على تسليم الموهوب نظرا الى مقصود المكون **وان** قصده مكرها رده **اي** المكون **التم** ان كان قايما
ش في يده لفساد العقد بالاكراه وان كان هالكا لا يفسخ لانه اخذ به باذن المشتري فيكون امانة
م وان هلك البيع في يده مستقر مكره **والبائع** مكره على البيع **م** حتى يفتنه **لان** قصده وقع حكمه قد
فاسد فيكون مضطرا عليه بالبيعة **م** ويعين المكون المكون ان شاء **لان** قد تزل منزلة الالة للمكون
في خلاف ما اكره فكانه فعل في البائع الى المشتري وان شاء **م** حتى المشتري لان المكون كالعاصب
والمشتري كعاصب العاصب فيض بينهما شافا فان من المكون يرجع على المشتري بالبيعة لانه باء ار
الضمان ملكه من وقت وجود السب بالاستناد فقام مقام المالك البائع وان ضمن المشتري لا يرجع
على المكون كالا يرجع عاصب العاصب على العاصب ولو كان المشتري باءه من اخر وباع الاخر من
اخر وقطعت البياعات فله ان يضمن من شاء من المشتري فان ضمن المشتري الاول فقد اكمل وان
ضمن الثالث والرابع فقد انقضت البياعات التي بعد الضمان لانه انما ملكه به فيقدم من وجود

وبطل

وبطل ما قبله بخلاف ما اذا اجاز المكون احد هذه البياعات حيث تقدم ما قبل الاجازة وما بعدها
لان عدم النفاذ كان كتحته فاذا سقطت الاجازة عاد الحكم الى الجواز **واما** اكره على شرب خمر او على شرب
او عصب او قتل على حق يخاف على نفسه الملاك وعصوه فيقدم **م** اي على الاقدام على تناولها
اذا خاف على نفسه او عصوه لان هذه الاشياء اغتياح حالة الاضطراب والضرورة لا تحقق الا
بالاكراه **المبني** وهو الخوف على نفسه او عصوه وان صبر **م** اي امتنع عن تناولها حتى يحق الوعد
لبيعه **الابنية** **م** لان اهلاك النفس والعصوب لا يستلزم من المباح حرام فياخذ بقوله يعلم لانه لو لم
يعلم فانه مباح لا باء لانه موضع الخفاء وقد اختلف فيه العلماء فيعذر كما كان يعذر بجهل الخطا في اول
الاسلام او في دار الحرب في حق من اسلم فيها **م** او على الكفر **اي** اذا اكره على الكفر بالله تعالى **او**
البي على السلام بما يخاف منه على نفسه او عصوه اذ لم يطمع قلبه بالامان **م** ولا ام لقوله تعالى
الامن اكره وقيل مطلق بالامان **م** فان صبر **م** ولم يقدم على الكفر حتى قتل **اجور** اي صار مجورا
لما روي ان حبيبا اخذه المشركون وباعوه من اهل مكة ففعلوا به ما جازوا عليه ان يبيع البي على السلام
ولم يبيعه وصبر على ذلك حتى قتل وسماه النبي عليه السلام سيد الشهداء فان قلت ما الفرق بين المحر
والكفر حيث ام بالصبر في الاول واجره في الثاني وكلاهما مستحيان في النص قلت الاستا في
الكفر راجع الى الغضب فانتي من المكون على الكفر الغضب **م** **والحكمة** لان الامنة للضرورة فيه
قوله من كفر بالله من بعد ايمانه الا من اكرهه **م** وقيل مطلق بالامان ولكن من شرب بالكفر صدقوا فليس
غضب من الله وطهر عن اذن عظيم وكفى في الكفار من كفر بالله من طحوا به محدوف لان جواب من شرب
دال عليه فكانه قيل من كفر بالله فعليه غضب وفي اخر راجع الى الحومة لان الامنة للضرورة فم قوله
تعالى وما لكم الا تاكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فضل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه **م**
من الحرام يكون حلالا ومن امتنع عن الطعام الحلال حتى اهلك يكون **م** **او** على خلافه مال مسلم
بما ذكر **اي** ما يخاف على نفسه او عصوه **م** **اقدام** لان اكل مال الغير مباح عند الضرورة وهي
المحصة فيباح عند الاكراه لان فيه ضرورة **م** ويعين المالك المكون لان المكون صار كالالة له في
الاتلاف **م** **او** على قتله **اي** اذا اكره على قتل مسلم **م** **بقتل** **م** لان قتل المسلم حرام لا يباح لضرورة
م فان فعل **اي** اقدام على قتله **م** **لان** الحومة باقية **م** ولا يوجب عليها **اي** ابو يوسف رضي الله
عنه على المذموم والمكون جميعا **م** **فصا** صابر بل اوجب الدية **م** **وتوجه** **اي** القصاص **م** على المكون
ان كان عمدا لا عليها **م** **يعني** عند الشافعي رضي الله عنه يجب القصاص على المكون والمكون جميعا لان الفاعل
قاتل حقيقة والامر سبب والنسب حكم المباشرة فيهما لانه ان المكون قاتل حقيقة لاحكام والمكون قاتل
حكما لا حقيقة فتمتكت الشبهة في كل منهما فحفظ القصاص وجب لدية الا ان العاقلة لا تجلها لانه
عمد ولما ان الاصل في الافعال ان يؤخذ بها فاعلها الا ان السوء اسقط حكم فعله فيها فيحصل
ان يكون الفاعل الالة للامر كالاكراه على اتلاف المال فان الحكم فيه راجع الى الامر انما قال لانه
يمكن ان ياخذ ويعلق على مال الانسان فالتلف في القتل يكون كذلك ولما في الاصل كالا قول من الطلاق
وعينه حكم الفعل راجع الى الفاعل فان كان فيها لا يفسخ لم يبطل بالاكراه كالاتلاف والعاق والنذر
والبين وان كان فيها يفسخ ويوقف على الرضا كالبس ويجوز يفسخ على المباشرة الا انه في عدم
الرضا **م** **او** على قطع يده ففعل **م** قطع وجهه طوعا **م** **المتطوع** **م** **ويجب** لدية في ما لهما **اي** ابو
يوسف رضي الله عنه في مال الامر والفاعل جميعا **م** **او** **في** القصاص عليها **م** **هذا** **م** **هذا** **م** **هذا** **م**
السابقة والمذكور فيهما من كباين كاف هاهنا **م** **ولو** قال اقلني ففعل اقصى منه في رواية عن

ق

اعني لان الاذن لم يصادف محله اذ الدم لا يباح فصار قتل بغير اذنه في القصاص ومنعناه في
اخرى في رواية اخرى لا يقتل في نفسه قتل ما ذنبه صار هذا كالتف مال به فانه
وخالفنا في هذه واختار الرواية الاولى في القصاص فيجوز في مال الذي مال القاتل الدية
في اخرى في رواية اخرى لان صورة الاذن صادفته ما نفعه عن القصاص فيجوز الدية في ماله
لكنه عند اورد هذه المسئلة في هذا الباب وان لم يكن فيه اكرام مناسبة وجود الامر بالتفاه كما كان
يوجد في اكرام القتل او قد من اجل ان اسقطنا الاثر في ان لم يقطع قتل ما ذنبه صار هذا كالتف مال به فانه
المكروه عند ابي حنيفة وهو انه عند ابي حنيفة لا يذنب في معنى القتل بالقتل وقد كان تحت الدية على العاقلة فكذلك
م ويجعلها في ماله في رواية ابو يوسف وسفيان بن عيينة الدية في مال القاتل لان القتل الحاصل بالاكرام
لا يوجب القصاص عند كاسق في رواية ابو حنيفة عند ابي حنيفة القصاص على المكروه لان القتل بالقتل
كان يوجب القصاص عند م ولو اكره قتل على رواية سقط من مكان عال او اخطم نارا في اكره
يقتل على ادخال نفسه في نار او ماء او كل شيء واحد من هذه الثلاثة يهلك قله في المكروه الحرام
في الاقدام والصبر عند ابي حنيفة وهو انه عند ابي حنيفة وامراه بالصبر فيد بالقتل لانه لو اكره بالقصاص
ليس له الاقدام انما افاد وقد بقوله كل ماله لا يذنب في كذا كان له الاقدام انما افاد لانه لو اكره في نفسه
صار مباحا في اهلها كما فيجب الصبر نحو ما عند وله اقبل يلبس من مساويين في الاقدام الى الهلاك
محتبر اذا ابي نفسه في نار ونحوه فكل المكروه قصاص لانه مضطر الى الالتجاء وعند ابي حنيفة لا يذنب
محتار في النار نفسه ولو وقف نار في سفينة ان صبر احترق وان اقبل نفسه عرق فله الاحتار عند ابي
حنيفة وامراه بالثبات او على طلاق في رواية لو اكره على طلاق امراته او عتاق وضع ورجع بغيره العبد
على المكروه لان انفاق المال مصاف اليد سواء كان مورا او مورا ولا يرجع على العبد ما ضاع لانه هو
المواظف بالثبات ولا سحابة على العبد لانه صار حرا ولم يمس ماله العبد عند م وصنفه لانه لا يذنب
من المهر كان على سرق السقوط بان صادف الغرة من قبل المرأة فأكاد الوجوب بالطلاق فكان ذلك انفا
بالمال فاصيف الى من اكره هذا اذا كان له مسي من المهر وان لم يكن رجوع على المكروه بالزينة من المنة
ان كان قبل الدخول في ماله لانه اذا دخل بها فغز المهر بالدخول لا بالطلاق فلم يجب الرجوع وفي الكفاية
لو اكره على التوكيل بالطلاق ففعل الوكيل جائز استحسانا والقياس ان لا نفع الوكالة مع الاكرام لانها لا يجل
بالزول فكذلك مع الاكرام وجد الاستحسان ان الاكرام يوجب فساد العقد والوكالة لا يجل بالسرو ط
الفاصة لانها من الاسقاط اذا لم يجل بفسخ العقد بالتقويض اليد فاذ لم يجل ففسخ العقد الوكيل
ويرجع نصف المهر على المكروه استحسانا والقياس الى الرجوع لا في الاكرام وقع على التوكيل ولا ايضا لان ذلك
اليه لان الوكيل قد فعل وقد لا يفعل كما اذا شهد شاهدان ان فلانا وكل بعثت عبده فاعقده الوكيل
فمروجا لا ايضا وجد الاستحسان ان عزم الموكل زال ملكه اذا باشر الوكيل فكان الزوال مفضو
فيضم او على اعتاق نصفه يعني اذا اكره على اعتاق نصف عبده فاعتق كله فهو محتار عند ابي
حنيفة يعني لا يضمن المكروه لانه اعتقد باختياره فهو عزم مكروه وقال هو مكروه وعلى كذا في رواية
على اعتاق كل عبده فاعتق نصفه فالمكروه حراما من نصفه عند ابي حنيفة وهو انه عند ابي حنيفة وقال لا يملكه
هلان المملوكان مملوكان على الاصلين الذين مرا في كتاب الاعتاق وهو كذا الاعتاق عبده وعنده
عند همام وعلى الزنا في رواية لو اكره على الزنا منعتا الحذر وقال زفر بن عبد الله ان انتشار الالة دليل الطاعة
مجدد وان انتشار الالة قد يكون طاعة لا طاعة كما انتشار الة الصبي ولا يملك للشبهة او على الزنا
في رواية لو اكره الرجل على ان يرتد عن الاسلام فارتد فعليه ما لا بد منه لم يبرأ من ايمانه لاحتمال ان يكون قبله

ممن

مطمنا بالايان ولا يكره في شك في ارتداد حقيقة فلا يرتفع به النكاح الثابت بيقين ولو اكره
على الاسلام يصير مسلما لان الاسلام يثبت مع قيام الاحتمال لعونه والله اعلم بالصواب

باب الشير

جمع الشيرة وهي الطريقة في هذا الكتاب لانه بين فيه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ومجاهديه
في القرو يفترون الجهاد على الكفاية لا لاجماع الامم عليه وانا صار كفاية لانه تعذيب عباد الله
لا والله فلا يكون فرض عين لكن لما دفع شر الكافرين ببعض المؤمنين سقط عن الباقي وان كان
الفتور عاما يعبر اذا اصبحت الى قتال المسلمين فعلى الاعيان يعني يفترون الجهاد على كل عين كالصلوة
ويجب لغزو على كل من سمع وله الزاد والراحلة لا يجوز الخلف الا بعد رين ولو ان امرأة سبقت للفرق
وجب على اهل العور ان يسيروا بها ما لم يذخل دار الحور ويجب قال الكفار وان لم يبدوا بغيرهم قوله
تعالى فانك الذي لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يجب الجهاد على صعب السقوط التكليف
فيه ولا يجب الاشتغال بغيره المولى ولا امرأه ولا اشتغال بغيره الزوج وحق العبد مقدم على
حق الشرح ولا يجب ولا معتقد ولا اقطع اي مطلق اليد من لعمري وفيه قول تعالى ليس على
الاخرى حرج ولا على الاخرى حرج الا بدم وادام العبد في غلبه يعني على الكلد فانه يفترون
الجهاد فرض عين لقوله تعالى افروا خوفا وقالا اي اخرجوا الى الجهاد سبابا وسيوخا ورجانا
ومثله حرج المرأة والعبد يفترون الزوج والمولى لان حق العبد لا يظهر في مقابلة فرض عين
ولا باس بالجهاد هو ان ياخذ الامام من المسلمين مالا فيعطى العزة لدفع العداة والحاجة في الجاهل
الى الطعام والاث الجهاد وليس له شيء ولا كفاية من بيت المال فيحصل الصدق الادبي لدفع الضرر لا لغيره
وقد صح ان النبي عليه السلام اخذ دروع صفوان عند الحاجة بغير رضاه وعورده الله عند اخذ فري
القاعد واعطى العازي م واد اخصر المسلمون في الكان اهل دار الحور ودعوه الى الاسلام لا يمكن
اجابته اليد بحج الدعوة فان اسلموا فوا انهم اي اسلم المسلمون عن قائلهم وان استغوا دعوه الى الجهاد
لان عليه السلام امره كذا ان كان من اهلها في من اهل الجوبة كاهل الكان والمجوس وعدة
الاوثان من الجهم احتقر هذا العبد عن المودين وعدة الاوثان من العرب لان الجنية لا تقبل منهم
فقال لهم المسلمون الى ان يملوا كما قال تعالى فقاتلوا او طوبوا فان طوبوا فليقاتلوا الجنية بطريق
اطلاق اسم السبب على السبب اذ العنول سبب ليدل كان لهم مالنا وعليهم ما علينا يعني يكون اموالهم
ودماؤهم محفوظة كما هو الساب وما ينبغي واجب دعاهم لم يبلغه الدعوة ليعلموا انهم ليسوا بالصوا
انما غرضهم الدين لا الدنيا ويصح دعاهم من ملته في الجاهلية في الاذمار واغلام عيب لما روي انه
عليه السلام اغار على بني المصطلق والغارة لا تكون مع الدعوة وفي الحديث وجوب الدعوة كان في
الاستدعاء وفي زماننا اشاع الاسلام وعرفه كل كافر وقام شيوخه مقام الدعوة في القتال قبل الدعوة
م فان اخرج عن قول الجنية سببا في استغاثا بالله عليهم اي على قاتلهم وحار يوم ونصبوا الجاهل يوم
وحرقوه وعزوههم وقطعوا استجارهم واخذوا دعوتهم لما روي انه عليه السلام فعل كذا
ودعوه اي المسلمون الكفار فان تروا في جعلوا قسا لهم باساري المسلمين لان بلاد
الحي لا تخلو عن اساري المسلمين وحارهم فلو امتنع القتال بذلك لافسد باب الجهاد قصدوا
الكان لانهم اذا لم يقدروا التمسوا فضلا قصدا والحيث سبب الطاعة بحسب الطاقة وما قلنا
من الاساري لانه عليه ولا كفارة لان الجهاد فرض ولو تعلق به عن امة لاستغوا عن الاقدام

صحي

ومن قتل

اسرار المسلمين

عليه ولا بأس بأخراج المصاحف والنشأ في عسكر عظيم لان الغالبية السلامة وما دوي انه
عليه السلام قال لا تقاتلوا بالفرس في ارض العدو وتحول على القليل منهم دون سوية يعني لا يجوز
مقتضا ولا امرأة في سوية لا يؤمن عليها فيقتلهم مخافة ان يقتلوا في ايديهم ويبيح ان لا يغدروا
في اي لا يقتضوا عهودهم ولا يقولوا في اي لا يقرروا من العزم ولا يغتلبوا في اي لا يقطعوا اعضاء الكفار
لورود النبي عن كل منها والمثلة المروية عن النبي عليه السلام في قتله العربيين تحت الميثاق
عنه ولا يقتلوا صبيبا ولا امرأة الا ملكة اغنا استنساها لانهما سبب الفتنة عابا وكذا الصبي اذا
كان ملكا ولا يقتلوا كبيرا او اديبا من غير قتال ولا على الاحمال اذ لو قدر على الاحمال
بقتل كذا يعني من ولد فيحارب المسلمين كذا في الذخيرة الا اذا واري في الحرب لا بد من ايد صار
كالقتال وقد دوي انه عليه السلام فلو دبر في الصد وكان مريض عليه مائة وعشرون سنة لكونه
صاحبه واري في الحرب ولا اعني ولا مقتدا ولا يجوز ان يماري في اي انه عليه السلام يعني عن قتله
ولا يقتل المسلم اصوله الا ان يقصد واحد منهم قتله ومن قاتل منهم قتل واذا نزلوا في اي لو حاصروا
المسلمون اهل حصن فنزلوا على حكم الله يعني ابي يوسف وجوابه عنه في القتل والاسترقاق
او ابقاهم احرارا دونه لانه يعني الامام يعني عده بين ان يقتلهم او يجعلهم اسارى او يبيع لخصمنا
وعنه الثالث في اي قال محمد بن جابر انه عليه السلام قال لا يبيعون اهل حصن
على حكم الله بن جابر لما دوي عن جابر انه عليه السلام قال لا يبيعون اهل حصن
فان ادرك ان يترام على حكم الله تعالى فلا يترام فانك لا تدري ما حكم الله فيه فاقول على حكمك فاذا
لم تعلم يقينا حكم الله حكم ما هو الا سهل عليهم وهو تركهم احرارا اهل دمة ولا يبيعون في اي
ان حكم الله فيهم معلوم وهو احد هذه الثلاثة والامام يعني في تعيينها لاستقرار الشريعة عليها
وما رواه كان في ميدان الاسلام وكان احكام الله تعهد فالمعروف من رسول الله عليه السلام لا يبيعون
ما حدث بعد من الوحي ودار الاسلام لا يصير حروبا في اي دار حروب عند اي حليفة دينا عنه
بان يغلب به الحروب على دار من دور المسلمين او اذ قد اهل مصر واجروا احكام الكفر ان تقضي
الديون عهدهم فخلوا على دارهم الا ان يزول امان اهلها بان لا يبيع فيها مومن ولا يبيها مائتا
بامانه الذي كان ثابتا قبل استيلاء الكفار لان البقاء على الايمان الاول دليل على بقاء النصرة لاهل
الاسلام ويتصل به دار الحرب ويظهر فيها احكام الكفر على الاستمرار بان نصبا قاضيا كافرا لان
حكم الاسلام اذا بقي فيهم يكون معارضا حكم الكفر ولا يكون الماد قاضيا للكفر والاكفاء بالثالث
يعني اذا وجد الشطر الثالث وهو احكام الكفر يكون كافيا عندها في صيرورتها دار كفر
وانقصاها عن دار الاسلام كما في العكس يعني كما صار دار الحرب دار الاسلام بحج احكام
الاسلام فيها واما البلاد التي في ايدي الكفرة في زماننا لا شك انها بلاد الاسلام لانهم يظهرها
عليها حكم الكفر بل العنصرة مسلمون من احتايق **فصل** في الموادعة ومن يجوز امانه واداء
كان في الموادعة في اي في المصلحة وترك القتال مصلحة للمسلمين لضعفهم فلا بأس به وان لم يوجد
فيها مصلحة فلا يبيح لهم مصالحة لان فيها ترك الجهاد صورة ومعنى وان انعكس في اي ان كان
المصلحة للكفار في الموادعة واري الامام نقضها انفع للمسلمين سدا اليهم يعني نقض صلحهم لما
روي انه عليه السلام نقض الموادعة التي بينه وبين اهل مكة ولا بد من اعلامهم واعتبار مدة
تبلغ حربي البند اليهم فيمكنون من جمع عسكرهم لئلا يكون غدرهم وان بدوا بخيانة يتفطنون لها
من غير بند فهد باقائهم لان جماعة منهم لو دخلوا دارنا وقطعوا طريقنا لغير اذن ملكهم ولا

مؤخر

منفعة لهم لا يكون نقضا للهدم ولو شرط رد من يخرج اليها من الرجال الا حرا مسلما بطله يعني
صاحبا اهل الحرب وشرطوا ان يرد عليهم من جافا مسلما لا يجوز الوفاء به عندنا ويجوز عند الشافعي
رجوع الله عنه عند الرجل لا رد النساء لا يجوز اتفاقا وقيد بالاجور لان رد العبد لا يجوز
في قول من له ان النبي عليه السلام وادع اهل مكة ان لا يقاتلهم عشرين سنين وان يرد عليهم من
جافا مسلما منهم وكذا ان هذا اصح متضمن ترك فرض وادع اهل مكة ان لا يقاتلهم عشرين سنين وان يرد عليهم من
المسلم الى الكافر فرض وتسلط الكافر على المسلم محذور فان وادع الامام عال ياخذ منهم الحاجة
اي الحاجة للمسلمين اليهم كان كالحرب يعني يصرف الماخوذ ومصارف الحرب فيهم قبل حصارهم لان
المسلمين لم يزلوا باسائهم وكان العتية بعدة يعني اذا حاصروهم المسلمون واحدا منهم ما لا يكون عتية
لانه اخذ منهم بالهدم ولا يجوز دفع المال اليهم اي الى الكفار اذا حاصروا المسلمين ليوادعهم في اي
ليصالحوا الامام لان فيه مدلة للمسلمين الا حقوق الملاك يعني اذا حاصروا اهل الملاك يجوز
دفع المال اليهم لما دوي انه عليه السلام صاح الاحرار حين حاصروا المدينة على تلك غار المدينة
وبوادع المرتدين في النظر في امرهم لان الاسلام من جوهمهم يعني مال لان في اخذ المال منهم تقوية لهم
وذا عجز جازم فان اخذ من اي الامام منهم المال لم يرد لان في ردّه معونة لهم على القتال ويكره بيع
السلح والبيع في اي الفوس والحديد من اهل الحرب لان في ذلك تقوية لهم على قتال المسلمين وفي
البيع بيع الحديد من البغاة جازم والغزو ان اهل الميثاق لا يتفرون ولا يستعمل الحديد سلاحا لان
مصادم في شرف الزوال وتجهيزه اليهم في اي يكون جعل ما ذكر من السلاح وغيره جهازا لهم قبل المواجهة
وبعد ما لان مواد عتهم على شرف الانتفاض بنيد الهدا اليهم وكان القياس ان يبيع بيع الطعام والشراب
منهم لئلا يجدوا في دارهم ان غامد سيد اهل البغاة قطع الميرة عن اهل مكة حتى يخطوا فاستغفروا النبي
عليه السلام في ذلك فامرهم ان يبيع اليهم واذا امن في اي اعطى الامان حرا وحره كاهوا او حصنا
او مدينة في اي اهلهم امتنع قتالهم لئلا يلقوا عليه السلام المومنون تنكفا دما وم اي قتال في القصاص
والديان وبيع بدنتهم اذا قام اي يعطى الامان اقله حال وهو العبد الا ان يكون فيه مضرة يعني اذا
كان في امانه مضرة في اي الامام سدا اليهم ويؤدبه في اي الامام ذلك الواحد ولا يبيع امان ديني لانه
منهم في ذلك ولا اسير ولا تاجر فيهم ولا سلم عدم في اي عند الكفار وهو قيم يعني يخرج الى دار
الاسلام لانهم معتقون تحت ايديهم فالظاهر انهم يبيعون على الامان من جهتهم ولا يبيعون وكذا العبد
المجور عن القتال لا يجوز امانه عند اي حليفة دينا عنه وادعاه محمد بن جابر انه عليه السلام قد بوله
المجور لان امان المادون بالقتال هو بد او مو قاتلهم اتفاقا والمواد به الامان الموقت لانه لو اعطاهم
امانا موثقا او هوان يعقد عقد الدمة يجوز اتفاقا حتى يمنع من الخروج الى دار الحرب كمنع من اهل الدمة
محمد بن جابر انه عليه السلام امان العبد امان ولا يبيح حليفة دينا عنه امان من جهة الامان موقطة
كمن يده والمجور عتية ظاهرا لانه لم يباشر القتال ليعرف حليفة دينا عنه وادعاه محمد بن جابر انه عليه السلام قد بوله
والاسترقاق والمادون يباشرون القتال فيعرف حليفة دينا عنه وادعاه محمد بن جابر انه عليه السلام قد بوله
رواية ابو يوسف وجوابه عنه مع محمد بن جابر وادعاه محمد بن جابر انه عليه السلام قد بوله
المجور عن القتال مختلف فيه كالعبد المجور واما الصبي المادون له فيه يبيع اجماعا في الاصل واما
الصبي العتية العاقل لا يبيع كالمجور **فصل** في الغنائم وقسمها وادعاه محمد بن جابر انه عليه السلام قد بوله
بلد غنوة اي قسما ان غنما بين الغائبين كالفعل عليه السلام كذلك في فتح خيبر والمجور
وضع الحراج والحريه على اراضيهم وعلمهم في اي ان لم يشأ الامام العتية يجوز عندنا ان يقر اهلها

بين الغائبين

فصل في المستامن واذا دخل مسلم من قريته فليس له ان ياتى دارهم تاجرا ولا يبيعهم الا بغير
بدن ولا مال **فصل في المستامن** لا يبيع له العرض من ديارهم واموالهم لانه بالاسيما عند ان لا يبيع له
الا اذا عذرهم بملكهم باخذ ماله او حبه او غيره ولم يبعده الملك **فصل في المستامن** لان الاسير يباح له
العرض وان اطلقه طوعا لا بد من مستامن **فصل في المستامن** وان تعرض بعد ان اخذ التاجر بملكوته لا بد من
وخرج به ملكه **فصل في المستامن** لو ردد استلامه على مال مباح **فصل في المستامن** يعني بكونه ملكا خاصا لا يبيع له
فصل في المستامن يعني بكونه ملكا خاصا لا يبيع له **فصل في المستامن** اذا اراد ان يبيع له
مع مسلم حاكم **فصل في المستامن** يعني بكونه ملكا خاصا لا يبيع له **فصل في المستامن** اذا اراد ان يبيع له
الله عنه وقال لا يعمل له لان الربوي يبي المسلم حرام كالوكافا اسيرين فيها وله ان مال من اسلم
هناك يبيع لاهل دار الحرب وقال لا يعمل له ومعه يورث في يده ملكهم فكان حايضا للمستامن ان يبيع له مال الحرب
برضاه فكذا يجوز هذا لانه يبيع له بعد ان يبيع له الاسيرين لان اموالهم كانت معصومة من
الاصل فيقضي عليها وانما وضع هكذا لانه لو دخل حربي دارا بامان لا يعمل المسلم ان يفعل ذلك معه اتفاقا
فصل في المستامن يعني اذا اعتد مستامن من مباحة الربا مع حربي او باع غنمه او ممتلكه حربي في يده
وحياله عنه لان هذه الممتلكات حرام للمسلم انما كان وقال لا يحرم لان امواله مباحة لانه لم يبيع
للمستامن اخذها دون رضاهم لانه يكون عذرا واخذ هذه الممتلكات يكون رضاهم فيكون **فصل في المستامن**
احدا لا يبيع له صاحبه **فصل في المستامن** يعني بكونه ملكا خاصا لا يبيع له **فصل في المستامن** اذا اراد ان يبيع له
في الخطا وقال لا عليه الدية في ماله في العود والكفارة في الخطا **فصل في المستامن** اذا اراد ان يبيع له
صاحبه عدا او خطا فعلى القاتل الدية في ماله اتفاقا وانما لم يبي على العاقلة لان العاقل لا يعقل
العدو وكذا في الخطا لان العاقلة لا يبيع له **فصل في المستامن** يعني بكونه ملكا خاصا لا يبيع له
دارهم لصبر وروءاهم معورين في ايديهم فيسقط عنهم العصمة ويبدون العصمة الكاملة لا يجب الدية كالم
يجب فيها اذا قتل مستامن مسلما منهم ولم يهاجروا وانما يجب الدية في المستامين لانهم في دار الاسلام
حكموا وان كانا في دار الحرب **فصل في المستامن** يعني بكونه ملكا خاصا لا يبيع له **فصل في المستامن** اذا اراد ان يبيع له
عليه القصاص او الدية **فصل في المستامن** يعني بكونه ملكا خاصا لا يبيع له **فصل في المستامن** اذا اراد ان يبيع له
الله بيب بالاسلام وهذا اصل مختلف فيه يفرع عليه سنة مختلف فيها وهي ان الحربي اذا اسلم في دار
الحرب فقتله مسلما عدا وخطا وله ورثة مسلمون فلا يبي عليه الا الكفارة في الخطا وقال الشافعي رحمه
الله يجب الدية في الخطا والقصاص في العدا كقوله في الاصل في المتن عن ذكر الفروع له ان العصمة
الموتمة وهي تجعل من هتكها اثما بالله بالاسلام اجماعا للرجوع عن بعض المعصوم فيثبت به المقوم لان
في ثبوتها كمال الرجوع فصار كالموتة ولما قوله تعالى فان كان من قوم عدو لكم وهو موافق
فقتلوه بغير ان كان المقتول من الاعداء دارا ودينا قال لا بد من سبقت لسان اقرار القتل وموتة
فاوجب ولا في الموت دية وكفارة لقوله تعالى ومن قتل مومنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية
مسلمة الي اهلها او ج في قتل مسلم لم يهاجروا الكفارة بقوله فان كان من قوم عدو لكم الا ان يعلم
ان لا دية في قتل مسلم لم يهاجروا لانه تعالى جعل كل مومنا محررا بدمه والزيادة تكون نصا
للكتاب ولو اشترى مسلم امه في دارهم واستبرأها حصة فقربا بها لا يجوز عند ابن حنيفة رضي الله
عنه **فصل في المستامن** يعني بكونه ملكا خاصا لا يبيع له **فصل في المستامن** اذا اراد ان يبيع له
لان ملكها واستبرأها فم يبي مانع من الوطى ولدان الملك يبر بدون الاحراز فلا يباح ولورثا
عنه **فصل في المستامن** يعني بكونه ملكا خاصا لا يبيع له **فصل في المستامن** اذا اراد ان يبيع له

عند ابن حنيفة
في الخطا

لورث

كالوزن في دار الاسلام لان الحرم قديم ولا اثر للدار في بغي الوجوب وكذا ان الحدود اذا بقيت بالاسلام
وو لا بد من دار الحرب منقطعة قاطبة فابدية في الجاهلية اذا لم يترتب لمقصود عليه والحلاف فيما اذا
دخل دار الحرب وحده او في سورة من المسلمين وفي حسكر لان امير العسكر ما فرض اليه اقامة الحدود
اما لو كان الخليفة او امير مصر غزا بنفسه فانه يقيم الحدود في دار الحرب لان اهل جندة تحت ولايته
من الحقايق **فصل في المستامن** اذا دخل حربي في دارنا متوجها **فصل في المستامن** يعني بكونه ملكا خاصا لا يبيع له
به **فصل في المستامن** اذا دخل حربي في دارنا متوجها **فصل في المستامن** يعني بكونه ملكا خاصا لا يبيع له
وانه اخذ في دار الاسلام غير مملوك لاحد فكان له كالموحد كذا وكذا **فصل في المستامن** اذا اراد ان يبيع له
من قومه لادل له ادمي مثله وانما اطاعه لعله ان ياتي المسلمين حربي فيكون قاتلا له ولا يختص به
فصل في المستامن اذا دخل حربي في دارنا متوجها **فصل في المستامن** يعني بكونه ملكا خاصا لا يبيع له
عند ابن حنيفة **فصل في المستامن** اذا دخل حربي في دارنا متوجها **فصل في المستامن** يعني بكونه ملكا خاصا لا يبيع له
على دخول الدار والمسلم لا يملك ابتداء وله ان يدخل دارنا صار ملكا لهم وباسلامه بعد لا يبيع
كما اذا اسلم العبد الكافر للمملوك المسلم لا يبيع **فصل في المستامن** اذا دخل حربي في دارنا متوجها **فصل في المستامن** يعني بكونه ملكا خاصا لا يبيع له
سنة **فصل في المستامن** اذا دخل حربي في دارنا متوجها **فصل في المستامن** يعني بكونه ملكا خاصا لا يبيع له
على احواله وبيح الحربي في دار الحرب فيد بالسنة لانها اقصى الاوقات وفيها تجزى الحرب ولو بيع
عن مكة فيها دونها لانسد باب التجارة وتضرر به المسلمين **فصل في المستامن** اذا دخل حربي في دارنا متوجها **فصل في المستامن** يعني بكونه ملكا خاصا لا يبيع له
لان صار ذميا فلا يبي نفعها فان عاد المستامن الي دار الحرب وله دية او دية عدا او دية
ايح دمه لان له بالعود بطل امانه وما في دار الاسلام من ماله على خطا **فصل في المستامن** اذا دخل حربي في دارنا متوجها **فصل في المستامن** يعني بكونه ملكا خاصا لا يبيع له
المسلمون على اهل دار الحرب **فصل في المستامن** اذا دخل حربي في دارنا متوجها **فصل في المستامن** يعني بكونه ملكا خاصا لا يبيع له
ليس مال حقيقة ولا يتصور عليه الاستيلاء وانما سقط لانه لا سر صار مملوكا فبطل ما لملكه الدين
فاذا لم يبق مملوكا له صار ملكا له عليه لان يده اسبق عليه من يده غيره وادامك الدين سقط عن
ذمته **فصل في المستامن** اذا دخل حربي في دارنا متوجها **فصل في المستامن** يعني بكونه ملكا خاصا لا يبيع له
يدود عدا لان يده كده **فصل في المستامن** اذا دخل حربي في دارنا متوجها **فصل في المستامن** يعني بكونه ملكا خاصا لا يبيع له
من اموال اهل دار الحرب **فصل في المستامن** اذا دخل حربي في دارنا متوجها **فصل في المستامن** يعني بكونه ملكا خاصا لا يبيع له
ولم يبعه **فصل في المستامن** اذا دخل حربي في دارنا متوجها **فصل في المستامن** يعني بكونه ملكا خاصا لا يبيع له
مصرفا **فصل في المستامن** اذا دخل حربي في دارنا متوجها **فصل في المستامن** يعني بكونه ملكا خاصا لا يبيع له
فيه بل يمنع عدا العدا يخرج فيقتل **فصل في المستامن** اذا دخل حربي في دارنا متوجها **فصل في المستامن** يعني بكونه ملكا خاصا لا يبيع له
عاصيا ولا قارا بدمه ولما قوله تعالى ومن دخله كان امنا يعني من دخل الحرم كان امنا مما عفا فيه
فيما من القاتل عند حوله عن القتل فيه وما رواه قاله يوم فمكة ساعة ابيح له ثم عاد حراما
فيقتل بقوله تعالى لانه لو انشأ الخيانة في الحرم لا يصير امنا اتفاقا **فصل في المستامن** اذا دخل حربي في دارنا متوجها **فصل في المستامن** يعني بكونه ملكا خاصا لا يبيع له
والحج **فصل في المستامن** اذا دخل حربي في دارنا متوجها **فصل في المستامن** يعني بكونه ملكا خاصا لا يبيع له
فصل في المستامن اذا دخل حربي في دارنا متوجها **فصل في المستامن** يعني بكونه ملكا خاصا لا يبيع له
ما بين بين ومن حاح الي حد الشام وفي الكافي هي ارض الحجاز وبنامة والين ومكة والطائف
والين لان النبي عليه السلام والخلفاء الراشدين لم يهاجروا من ارض العرب الحجاز ولم يهاجروا
منهم الا الاسلام او السيف **فصل في المستامن** اذا دخل حربي في دارنا متوجها **فصل في المستامن** يعني بكونه ملكا خاصا لا يبيع له
الحجارة وزرعه ما بين العذيب ما بدل من السواد **فصل في المستامن** اذا دخل حربي في دارنا متوجها **فصل في المستامن** يعني بكونه ملكا خاصا لا يبيع له

لانهم لو هم

سنة وضع على الحربي
ولا يمكن منسب على الحربي
ان لا يبيع له مكة وقدره
من العود الى دارهم

اهل الكتاب فوضع عليهم وعلى الجوس **ش** اتفاقا لان الجوس من اهل الكتاب على مذهبهم والوحي من الله
ش قال المصنف في سورة هذا موضع الخلاف فيكون الجوس عليهم عندنا ولا يجوز عند الشافعي رحمه الله
اقل كونه موضع الخلاف فيكون لا يمتنع على ما قبله وهو في قوله قال وضع على اهل الكتاب
والجوس لا الوحي من العرب ولا على المرتدين فليس الا الاسلام او السيف ونقص على الوحي من الجهم
لكن اظهر له ان الاصل في الكار القتال لقوله تعالى وقتلوا من كفر حتى لا تكون فتنة للكتاب كما في اهل
الكتاب لقوله تعالى ومن الذين اتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد والجزية عن يدهم لقوله عليه
السلام سواء بيننا وبينكم الا ان اتواكم على الاصل **ش** وان استرقوا فممن جاز فوضع الجزية
عليهم كالجوس لان العرب لا يوضع على الوحي من العرب اتفاقا لان النبي عليه السلام يفتيهم
فظهر المجرة لهم فكيف يكون الحق **ش** ولا على المرتدين لانهم عدوا عن دين الحق بعد اطلاعه على
عما سنده فيكون كفهم اقم فالعقوبة على قدر الجاهلية فليس لا الاسلام والسيف يعني اما ان يسلموا
فيسلموا او يقتلوا وفي وضع الجزية تخفيف لهم في سببهم ولو علمنا عليهم يكون مناهم وصيانتهم فما
لان ابا بكر وجفا الله عنه فقتل هكذا **ش** ولا الجزية على امرأة ولا صبي ولا اعمى ولا شيخ كبير
ش لانها خلف عن القتال وهم ليسوا من اهلهم ولا عهد ولا مكاتب ومدر واما ولد لانهم لو كانوا
مسلمين لما وجب عليهم النضرة بالقتال لكونهم في يد العير فلا يجب ما هو خلف عنها ولا يجزى
الجزية **ش** مواليهم لانهم يحملون اداة الجزية لكونهم اعتبا بسببهم لا قلو وجبت عليهم مرة ثانية لصار
اجبا فابوا اليهم ولا رايهم **ش** وهو الذي انقطع عن الناس للعبادة وخرج عن اهله الجوس فلا يجب
بدلها وهو الجزية **ش** الا ان عهد **ش** على العمل في رواية **ش** فوضع عليه لانه اضعاف قدرته
فلم يعمل بها فصار كاله عطل ارضا حرجية **ش** ونسقطها بالاسلام والوقت **ش** وقال الشافعي وجي
الله عنه لا تسقط لانها كسائر الديون **ش** وان الجزية عقوبة دينية ستعت لدفع الشر وقد اندفع
شره بالاسلام وموته **ش** وكذا يعني اعوام **ش** يعني اذا مرق على الذبي سنة ولم يوجد فيها الجزية
سقطت عن تلك الاعوام ويوجد منه جزية السنة التي هو فيها عند ابي حنيفة وجها الله عنه وقال ابو خدي
عن الاعوام الماضية لا يباحق واجب في الذمة في كل سنة فلا يسقط بالتأخير وله ان يعقوبة فلما
يوجد بالحق فالعقوبة اذا اجتمعت تدخلت **ش** ويومها **ش** في الذمة الجزية بنفسه قايما والقباض
قاعدا **ش** ويوجد عليه **ش** في حقه **ش** ويقال له اذ الجزية ياد في لقوله تعالى حتى
يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون **ش** ويوجد **ش** في يومه الذي **ش** عاينهم **ش** في الحجة عن
المسلمين **ش** فيشد وسطه خط علف من الصوف ولا يلبس ما يحبس اهل العلم والزهد والشرق من الثياب
حتى قيل تكون مكاهم خستة فاسدة اللون عين من بنة ليكون مخالفا لما عاينهم ولا يركب اكل على
سرج **ش** وقيل يمنع عنه مطلقا **ش** عن الركوب سا كان على الاكاف او على السرج **ش** في الاحكام الضرورية
ش كذهاب المربيين منهم الى موضع يحتاج اليه واحتياج الامام الى الاستعانة بهم في دفع عن المسلمين
ش من يكون على سرج هينة الاكاف **ش** جميع اكاف **ش** وينزل عن الدواب في جميع المسلمين **ش** ولا يحمل سلاحا
ولا يبدأ اسلام **ش** لا يلبس المسلم او لا **ش** ويضيق عليه الطريق **ش** يعني اذا التقى المسلم والكافر بجعله
المسلم في الطريق الضيق من الطريق **ش** ويمنع شامو عن ضائقة الطريق **ش** في حالة المشي بان يكون
ونحن على خلاف ذي ضائقة **ش** واحكام **ش** ويجوز ان يكون على دورهم علامان بمنزلهما عن دورنا كسلا
يقف عليها ساكن يدعوا لهم بالمعنى **ش** ولا ينقص المهد **ش** في عقد الذمة **ش** الا ان يطعنوا ابدار الجوس
او يجلبوا على موضع يحتاجون **ش** لانهم لما صاروا حوبا علينا حلا عقد الذمة عن قايده ووجوه **ش**

الحارب **ش** علم لا بالامتناع عن اداء الجزية لان الغاية التي ينبغي بها القتال لتزام الجزية لا اناها
والتزامها باقالات **ش** في رواية **ش** ورواية الواقات الحاربي في كتاب الزكاة قال اذا استعوا عن
اداء الجزية يقاتلون لانهم اذا استعوا في الابد **ش** على قول الذم يقاتلون هكذا في الامتياز **ش** او قتل
مسلم **ش** يعني لا ينقض العهد بقتل ديني مسلم **ش** او انما يمسك **ش** لان كلاً منهما معصية وهي لا تنقض العهد
ما بقي التزامهم الجزية **ش** او سألني عليه السلام **ش** لان سبه كفو والكفر المقارن لا يمنع عقد الذمة
فالطاري كيف يدفعه **ش** ولا يجوز احداث بوجه **ش** بكسر الهمزة **ش** وهي معبد المضاري **ش** ولا كنية **ش**
وهي معبد اليهود **ش** في دارنا **ش** في الامصار **ش** في القرى **ش** لان الامصار محل اقامة الشعائر ولا تقاتل
بأظهار مخالفتها وقيل يغتفر في القرى ايضا لان فيها بعض الشعائر والصومعة للخطي فيها كالسيرة
ش ولا الوصية به **ش** اي ببناء ببيعة **ش** في الصحراء **ش** قد به لانه روي عن ابي حنيفة وجفا الله عنه انها
حاضرة من الثالث لانا امرنا بترككم وما يدعونكم **ش** واذا اهدمت القديمة اعيدت **ش** لان المنقول من
لدين رسول صلى الله عليه وسلم الى يومنا ان السبع والكاسين تتول هذا يدل على جواز الاعادة لان
الشيء لا يقوم دائما **ش** اما في له عليه السلام لا كنية في الاسلام فالمراد به احداثها **ش** ويوجد من تصاو
بي تغلب وصارهم لا صيانتهم ضعف الزكاة **ش** واصل ذلك ان بني تغلب قوم ذو شوك من مضاري العرب
فطلب عور وجفا الله عنه منهم الجزية فابوا وطلبوا ان يوحدهم كالتزكية من المسلمين فابى عور وجي
الله عنه فابى عور وجفا الله عنه ان يطعوا اباءهم فصاروا حكامهم على ان يضاعف عليهم مثل زكاة المسلمين
فخصم من المعصية **ش** وجفا الله عنهم فالماخذ منهم واجب بشرائط الزكاة واسبابها والزكاة لا تجب على
الصبيان والمصانعة لا تؤخذ منهم ايضا وفي حق الاخذ بن حجاج **ش** ويصرف ما يجبي **ش** من الخراج
والجزية واموال بني تغلب وما اهدى الى الامام **ش** في حله **ش** من اهل الحرب في مصاح المسلمين
الثغور **ش** جمع لغزو وهو موضع الخافة من فيج البلدان **ش** وبناء القناطر والحسور **ش** القنطرة ما لا يرفخ
والحسور ما ترصع **ش** وعطا القضاة **ش** وهو ما يكي لهم في الديوان مما يكيهم **ش** والعنا والعمال وارزاق
المقاتلة ودراهم **ش** في ذراير المقاتلة **ش** ما يكيهم **ش** لانهم لو لم يعطوا اكلهم لاحاجو الى اكتاب
نفقة الذراري ودايتهم عن القتال ومن مان منهم في نصف السنة فلا يبي له من العطا لانه صلة لا ذرة
ولهذا لا يملكه جل القبط ولومات في احوالهم حتى صرف ذلك في قومه **ش** **فصل** في
احكام المرتدين **ش** يعني من الاسلام على المرتد **ش** احكاما بالرجاء العود اليه لانه كافر بلغته الدعوة حتى
يجد بدها **ش** وان كانت له شبهة كسفت **ش** وحسن **ش** لانه ايام **ش** استعمل **ش** اي طلب المهمة فبده لانه لو لم
يستعمل يقبل من ساعته في ظاهر الرواية **ش** وهل يصح **ش** الاحكام **ش** مطلقا **ش** اي سواء استعمل او لا **ش**
فان اكل **ش** قد احسن **ش** والاقتل ويكره القتل **ش** قل العرض **ش** لانه يمسح **ش** في القتل قوتيه **ش** ولا يبي
على قاتله **ش** لوجود البه وهو الكفر لقوله عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه **ش** والساحر كالمزقد قال ابو
حنيفة وجفا الله عنه في الجود الساحر يقتل ولا تقبل قوته في تركه السحر وكذلك الساحرة لان عمر
وجفا الله عنه كالي نوايه ان اقلو الساحر والساحرة **ش** ويؤول ملكه عن اموال الامراء **ش** اي
موقوف **ش** فان اسلم عادت **ش** امواله الى ملكه **ش** او مات او قتل لم يجعلها مطلقا **ش** اي سواء اشبهها
حال الاسلام والردة **ش** وقال الشافعي وجفا الله عنه امواله في مطلقا لانه مات كافرا فلا يرب منه
المسلم **ش** وكذا ان الردة كالقوت حكما فيكون قوتيه مسلم عن مسلم **ش** في النكبة في حال الاسلام موروثة
ش عند ابي حنيفة وجفا الله عنه برثته ورثته المسلمون **ش** وفي الردة **ش** اي ما اكتسبه في حال الردة **ش** في
ش عنه يوضع في بيت المال **ش** وقال الامور موروثة مطلقا **ش** لورثته المسلمين ككبة في حال الاسلام

لان هذا مال مسلم لا ينضم به الا برضاه ولما روي ان عليا رضي الله عنه استعمل اهل صفين سلاحيهم
ثم رد ما عليهم بعد تفوق علمهم والصور والادب في محفل في دفع الصور الى علي **م** واذا بلغه **م** اي الامام جبر
م تاهبهم اي استعدادهم للمقاتلة حسبهم ليقوا وان كانت لهم فيه **م** اي للبيعة جماعة **م** اجتمعوا
جوشهم اي عبق قلوبهم من كان جوشهم منهم وفي الصحاح يقال اجتمعوا على الجرح اذا اسرعت قلوبهم
مواهم اي عبق اهل العدل من ولي منهم وفرحوا بقتله لان جوشهم محفل ان يوافيهم الى القتال فلهذا
من ولي منهم **م** والافلا اي ان لم يكن لهم جماعة لا يفعل كذلك لان شرم من دفع يد **م** ولا ينبغي
طهره ربه ولا ينضم مال **م** لانهم مسلمون معصومون **م** ولكن تحبس **م** اي يجرى بوجوههم عليهم **م** وكذا
اسيرهم لا يقتل اذا لم يكن لهم طهره **م** واذا قتل العادل مورثه البايعي ورثه **م** لان قتله حق قال الله تعالى
قاتلوا الذين يفتقون حقن نبي الى امر الله **م** وان قتله البايعي وقال كذا **م** اي كذا على حق **م** وانا الان على حق
ورثه **م** لانه ائلف تباين صلحهم عند القتال وهو مع فساد مطبق بالتاويل الصلح عند انضمامه الي
المصلحة في حق احكام الدنيا حق لا يجب الضمان فلا يجب له الحومان لان الارث مستحق بالقرابة وهذا
التاويل لدفع الحومان الذي شرع جواز وفي الهداية العادل ائلف نفس البايعي او ماله لا يضمن وكذا
اذا ائلف البايعي مال العادل او نفسه وفي المحيط اذا ائلف مال البايعي بوجوه الضمان فادرك في الهداية
محول على ما اذا ائلفه حال القتال اذا لم يكن الا بالانكشاف في من ماله كالحمل واما اذا ائلفوا في غيره
الحالة فلا معنى لمنع الضمان لان ما لم يعصوم **م** ويجوز حرمانه **م** اي ابو يوسف رضي الله عنه حرمان
البايعي **م** مطلقا **م** اي سواء قال انا على حق او لا لانه قتل العادل بغير حق فيقتل به حرمان الارث
وتأويله الفاسد انما يصير في حق دفع الضمان والحاجة هنا الى استحقاق الارث لا الى الدفع وطحا ان
تأويله وان كان فاسدا لكنه مطبق بالصحة عند انضمامه الى المصلحة في حق دفع الضمان **م** لا يبره
كما في مغبة اهل الحرب فلا يجب له الحومان لان الارث مستحق بالقرابة وهذا التأويل لدفع الحومان
الذي شرع جواز **م** وان قصد مسلم قتل مثله بعضا في المصير يبارا فادفع عن نفسه بالسيف **م** او بها
يقوم مقامه في نفق الاخر **م** فله **م** اي فعل الدافع **م** القصاص **م** عند اي خيفة رضي الله عنه وقال
لا يلزمه لانه قتله اضطرارا ودفع النفس عن الهلاك فصار كالموت فله اذا قصده بالسيف لانه كان
او بها او بالعصا في المصير لانه في الممانعة لانه كان او بها او ولد ان هذا قتل لا عن ضرورة لان
القتل بالعصا لا يحتمل فليقتل العوف غالب في المصير يبارا بخلاف السفلان القتل به يتجمل ويختلف
الممانعة والليل في المصير لعدم حقوق العوف عادة **م** ولا يوجب ما جاءه النكاح **م** اي جمعه من الحرام
والعشر قايما **م** اي لا يوجب من الملاك ثانيا لان ولادة الاخذ كانت للامام كجائده وقد عجز عنه **م** فان
صير **م** اي البيعة ما جمعه **م** مصارعة **م** اي اهل **م** اي يكون ما على الملاك موهبي فلا يجب لعادة
م ولا يوجب ان لم يصير **م** اي مصارعة **م** عادوا فيها بينهم وبين الله **م** لعدم وصول الحق الى اهله
وقيل لا اعاده عليهم لان البيعة لم تفسد اصاب حكم الامام وطحا يصير منهم نفق بعض القضاة
واقامة الجمعة وقيل لا يحوط ان يجاد صدقة السوايم والعشرة ونحو الحق **م** لان حق المقاتلة والبيعة
يقانلون اهل الحرب **م** **كتاب الخط والايامحة**
م تحرم النظر الى العورة **م** بالنصوص المحمية وعليه اجماع الامم **م** الا للضرورة كالطبيب **م** فان
نظره حارب الى موضع المرض فقام **م** واخاف **م** والتأمله ونظر الرجل من الرجل والمرأة من المرأة **م** اي ينظر
المرأة من الرجل اذا امت الشبهة **م** ومن المرأة الى غير العورة ومن وجهه **م** اي ينظر الرجل من وجهه
م وامته **م** اي محله **م** اي جيبها **م** اي الى جميع عورتها فيدخل وجها لان حرمة الوجه كحرمة

المصادر

الاحكام

الاخت من الرضاع والمجوس لا يعمل النظر الى فرجهم **م** ومن محارمة **م** اي ينظر الرجل من محارمة **م** وامته الجبر
الى الوجه والراس والصدر والساقي والعصدين **م** لان بعض هذه الاعضاء يكون مكتوبا في ثياب
ممنهين ويوقن عادة وبعض المحارم يدخل عليهم من غير استبدان ولو حرم النظر لادى الى الحرج بخلاف
ما سوى الاعضاء المذكورة لانها قل ما تنكشف في العادة في نظر اليها **م** ولا بأس من ذلك **م** اي ينظر
النظر اليها اذا امت الشهوة **م** واذا لم يامن لا ينظر ولا ينظر للشر وان خاف الضرورة **م** ولا ينظر من الاعضاء
الا الى الوجه والكفين **م** لان في ابداء هذه العضوين ضرورة الى معاملة الرجال في الاخذ والاعطاء
فيعرف من هذا الاستثناء ان يحرم النظر الى القدمين وفي رواية عن ابن جنيعة رضي الله عنه انه يجوز النظر
اليها لظهورها بالضرورة في المني **م** اذا امت من خاف الشهوة **م** امتنع عن النظر الى الصورة لقوله
عليه السلام من نظر الى محاسن امرأة فهو في عينه الا ان يكون يوم القيامة **م** لا التامني والتامني فان
النظر لها من غير عند القضاء والشهادة عليها وان خاف الشهوة لضرورة الحاجة احسب حقها في الناس واما
النظر اليها عند عمل الشهادة فالحامع خوف الشهوة فالاحكام لا يباح له لوجود عينه في الحقل من لا يشتهي **م**
ولا ينظر وجهها وكفها **م** وان امت على نفسه من الشهوة لعذر الاحتياج الى النظر لقوله عليه السلام من مس
كن امرأة ليس بها سبيل وضع في كفها الحجة يوم القيامة **م** وينظر العبد من سيده ما ينظر الاجنب **م** اي
الموضع الذي يحل ان ينظر الاجنب **م** والخبث من الاجنب ما ينظر المحل **م** لانه في كل عام وفيها هو استباحا
لان الشدة لا تنظر وكذا الجيوب لا تدنزل بالحق وكذا الخث لا تدخل فاسق **م** ولا بأس بالنظر الى من جره
نكاسها وان علم الشهوة **م** في نفسه لقوله عليه السلام ان يصورها فانه اجري والمقصود من النظر اقامة
السنة لا قضاء الشهوة **م** ولا بأس بالمصافحة لقوله عليه السلام اذا التقى المؤمنان فصاحا شاكرا فانه
كشائر الورق اليابسين من الشجر قال النووي في شرح صحيح مسلم مصافحة الناس بعد الجن والعصاة ليس بشي لانه
لا اصل له **م** وقبيل بد العالم والسلطان العادل **م** لما روي ان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يقبلون طرف
رسول الله صلى الله عليه وسلم وابا بكر قبل بين عينيه بعد ما يقض **م** ويحرم **م** اي ابو يوسف رضي الله عنه **م** الرجل
عناق الرجل وقبيله **م** لما روي انه عليه السلام عانق جعفر ا عند قدومه من الحبشة وقبل بين عينيه
وقال لا يكره لو روي الله عن المعافاة قالوا هذا ايضا اذا تقاطعوا بين اما اذا كانا متقربين فلا يكره انما
وفيما اذا كان القبيل عن الشهوة وان كان على وجه المنة فلا بأس **م** وما يفعله اجمال من قبيل بد نفسه اذا
يقع عينه فكرهه ولا رخصة فيه وما يفعلون من قبيل الارض بين يدي العلي الخرام وروى الصدر
الشديد رحمه الله لا يكره هذا الجود لانه يبر بدينه النية وقال عمر لا يكره السجود لغير الله على وجه
التعظيم كمن وكان الشيخ ابو القاسم يقول للاصبيادون الفقراء والعلماء وسئل عن ذلك فقال لا اعت
يقضون من التعظيم فلو تركه يضر مومن وعزيم ليس كذلك **م** وعمل للنساء ليس المحرم لقوله عليه
السلام مسير الى الحرب هذا حلال لان ابنه والقيل منه معفو لكونه ماروي انه عليه السلام استسقى
سنة مقداره وضع اربع اصابع كالاظفار فانه جازي وروي انه عليه السلام ليس بجنة مكشوفة بالحوير
م ومحمد **م** اي جعل الحرب وسادة **م** وافترش سباح **م** عند اي خيفة **م** رضي الله عنه وقال لا يكره لان
القوس والافترش مثل اللبس في عادة الاكاسرة والشبهة **م** عمنق **م** وكذا ان القوس ليس بلبس وقد
روي انه عليه السلام جلس على رفعة خربس فان قلت على هذا كان ينبغي ان يحل الجوس على روي خيفة
مع انه حرام قلنا الحوير لباس اهل الجنة والقيل منه كالعلم والجوس عليه ليكون مؤذنا لغيره الاخر
وتنفيها والخيفة لا تكون وانما يكون منها للكرمي ونحوها فلهذا يحل الجوس على الفضة لان من النبي
لا يكون غوما **م** ولله في الحرب مكره **م** عند اي خيفة **م** وقال لا بأس **م** لما روي انه عليه السلام

مروى

مطلب
المصاحفة بعد الصلوة

مطلب
قبيل يد اذا التقى عيون

علة ضيقة جاز لا نه خالص حقه لم يتعلق به حق العامة **م** والجلوب من بلدا آخر لا احتكاك فيه **م** عند ابي
حنيفة وهو الله عند وقال لا فيه الاحتكاك لكن عند محمد بن يحيى الله عند انما يكونه اذا كان الجلوب منه فيها
الى المصنف تحت محله عاليا وان كان بعيد لا يحل منه في العادة لا يكون الاحتكاك فيها اجل منه لا ي
يوسف اطلاق قوله عليه السلام من احتكر من خايطي **م** وهو الله عند ان البلد العربي من المصنف
يكون كتابه فيتعلق به حق العامة والبعد ليس كذلك هذا هو وجه ما في شرح المصنف **م** لو افوز
قول محمد بالارء افي على التفصيل لكان ابن واخص **م** ويكون التشيع لان الفري حق العادة وقد مر
يكون الله ولا ينبغي للامام ان يتعرض له الا اذا كان فيه ضرر للعامة بان يبيع في سائر ما به ما اشتراه
تحت من يمنع منه ويقدرد السعير ضرورة من اهل البصرة وفي الجارية من باع منهم بما ذكره الامام
صلا لا غير مكره على البيع وفي المحظوظ شرح المختار البائع اذا خاف ان يضره بالامام ان لم ينقصها
سعره لا تكل ما باعه لانه في معنى المكره فاحتمل فيه ان يقول له يعني ناعجب فحينئذ ياتي بى باعه يحل
ولو اصطلم اهل بلد على سحر الحين والتم وشاع فلك فالمشترى اذا وجد البيع ناقصا منه لانه ان يرجع
بالنقصان لان المعروف كالسوط كذا في التبيين **م** واجازوا للديني وحول المصحف وقال مالك بن يحيى
الله عنه لا يجوز لقوله تعالى انما المشركون نجس **م** ويجوز **م** في دخول الديني في الحرم وقال الشافعي
لا يجوز لقوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا ولما ماري ان الله عليه السلام امر بوضوء
خفية في وسط المسجد الحرام لو قد فقيف فتر لو اجازها وكانوا كذا **م** ويجوز **م** في يوسف الدعاء بقدر
العرش من العرش لان الدعاء بهذا اللفظ ما تقرر عن النبي عليه السلام اللهم اني اسالك بعقد العرش من عرشك
م وكراهه لانه يوم تعلق عن الله بالعرش وهو محدث والله تعالى يجمع صفاته قديم وما رواه من
الدعاء عن عبيد وتقدم القاف على العين فيصير يودي الى الكفر لانه لا يكون من العقود وفيه شبهة الله
يخلق تعالى الله عن ذلك ويكره ايضا ان يقال في الدعاء بغيره لانه لا يحق لخلق على الكائنات
فصل في المسابقة **م** ويجوز المسابقة على الاقدام والحيل والبغال والخيول والابل
والرعي **م** لا نه من اسباب الجهاد وحتاج اليها في اقامة هذه العريضة **م** فان شرط فيها جعل في
احد الجانبين **م** بان يقول احدهما صاحبه ان سبقتي فلك كذا وان سبقتك فلا يبي لي **م** ومن تأت
لا سبقتهم **م** بان يقول للثالث ان سبقتا فليما لانك وان سبقتا فليما لا يبي لهما **م** وان اجاز في
هذين الوجهين لا شتم الله على الحق بغير على الله الحربي **م** ومن اجازتين **م** في اذا شرط الجمل من الجانبين
م حرم **م** لكونه قارا **م** لا ان يكون بينهما محل يفرس كفي **م** يشدد في الفارس نظير **م** فربما يتوهم
انه سبقتا فليما لان الفرس المحلل لوقم يكن مثلهما لم يجوز لانه لا فائدة في ادخاله بينهما ولم يخرج
من ان يكون قارا **م** ان سبقتا فليما **م** وان سبقتا فليما **م** وان سبقتا فليما **م** وان سبقتا فليما **م**
اخذ من صاحب **م** وعلى هذا التفصيل اذا تنازع في مسألة وتراجعا الى الجح لان في ذلك حنا كما قال
في المسابقة تحت على الجهاد والله اعلم

الوصايا

م تسحب الوصية **م** وكان القياس ان لا تجوز لانه عليك مضاف الى زمان زوال الملك وهو ما بعد الموت
ولكا استحسن اجازها حاجة العامة فان الانسان مبتل بطول الامل ويقتصر فيها بقرينة العمل
فتدارك حين ياتيه الاجل بعض ما في طمعه من الزلل فيصرف ماله الى الخيرات وقد تقي المالك
بعد الموت كما ينبغي في قدر الجحيز والدين **م** وتقدر بالثالث وتفضل ان ينقص منه **م** لقوله عليه
السلام الثلث والثلث كثير في جواب من قال اوصي بثلث ماله وان يترك ما ارى يفضل ان يترك

الوصية

الوصية **م** ان كان ورثته فقرا لا يستغنون باوصيائهم **م** اي لما يرون منه لان فيه رعاية حق الفقراء
والقرابة معا فكان اولى وان كانوا يستغنون بما يرون فالاولى ان يوصي بماء وون الثلث لا يطلاق
هو له عليه الصلاة والسلام الثلث كثير **م** ويصح للاجبي **م** الوصية **م** مسلمانا او كافرا **م** فيما لا يبرح
كل منهما الاخر كان حايضا حال الجوة وكذا بعد اتمام قد نال بالديني لان الوصية للحق باطله **م** يعتبر
اجاز **م** لانه تصرف فيها هو محض حقه وهو الثلث **م** ولا يجوز للوارث **م** الوصية **م** لقوله عليه السلام
الا لا وصية لوارث الا باجازه الورثة ويجوز كونه وارثا وقت الموت لا وقت الوصية حق وادعي
لا فيه **م** له لانه ان وصية **م** ولا يمان اذ على الثلث **م** لقوله عليه السلام الحيف في الوصية من
اكثر الكبار وفيه الزيادة على الثلث **م** لا يمان اي باجازه الورثة اذا كانوا كافرا لان الثلث كان
لتعلق حقه بالثركة فاذا اجاز واحد زال سبب الثلث **م** واذ لم يكن وارث يجزها بالكل **م** يعني اذا اوصي
لاجبي بكل ماله ولا وارث له وصية **م** وبم ماله اليد عندنا وقال الشافعي رحمه الله صلى الله عليه وسلم
في الثلث ويوضع الثلثان في بيت المال لان عمل الوصية هو الثلث **م** ولنا ان ما زاد على الثلث لعامة المسلمين
والوجوه منهم وقد يبرح باوصيائه **م** ولا يجزها اي الوصية للمقاتل **م** وهو ما يشر القتل حقيقة عامدا
كان او خاطيا لقوله عليه السلام لا وصية للمقاتل **م** الا بالاجازة **م** يعني ان اجاز الورثة كان لان الثلث كان
لهم وقال الشافعي رحمه الله يجوز لان حيازة المقاتل لا يخرج عن اهلية ان يبرح عليه غيره **م** ولا يعتبرها
م في ابو يوسف وهو الله عند الاجازة لان امتناع الوصية لاجل الحيازة وهو قايمة ولو لم يكن له وارث
اصلا لا يجوز عندنا خلا فانه ولو كان المقاتل صبي او مجنون لاجاز الوصية **م** وان لم يكن الورثة انفا
من احوالهم **م** ولا يجزها من صبي **م** يعني ايضا الصبي في القرب لا يبرح عندنا وقال الشافعي رحمه
الله يعلم اروي ان عورده الله عند اجاز وصية غلام مرأوق **م** وكذا انه يبرح وهو ليس من اهله وما رواه
يحول على الوصية في مجزئ **م** وذا جاز عندنا ايضا وكذا الخلاف في المجنون من المحظوظ **م** ولا من معتقل
اللسان بالاشارة **م** يعني من اعتقل لسانه فوصي بى بالامانة لا يعتبر عندنا ولا يعتبر عند الشافعي رحمه
الله لان الاشارة قايمة مقام العبارة في الاخرى **م** فكذا هذا **م** ان الموضع للبيان هو العا
والاشارة قامت مقامها في الاخرى لياسة العبارة وفي المعتقل من المرض والدمج فلا يبي اشارة
للبيان مع امكان العبارة عنه **م** عن ابي حنيفة وهو الله عند اذا ادمت العقل الى وقت الموت يجوز وكان
كالاجبي **م** وعلة الفتوى من احوالهم **م** ولا يجوز من مكاتب **م** وقال لان الوصية تبرع وهو ليس من اهله
م ويصح للكل لان الوصية استخلاف من وجد لا ناعمله خليفة في بعض ماله والاجبي يصح خليفة في
الارث **م** فكذا في الوصية فان قيل القبول شرط في الوصية والاجبي ليس من اهله فكيف يصح له الوصية
فلنا الوصية تشبه الهبة وتشبه الميراث فليشبهها باطلة بشرط القبول اذا امكن وتشبهها بالملق
يسقط اذا لم يكن عملا بالشهدين **م** وبه **م** اي يجوز وصية رجل جارية لفلان اذا وضع لاقل من ستة
اشهر من يوم الوصية **م** ليقين وجوده عند الاوصاء هكذا في النهاية من غير تفصيل وذكر في الكافي
ما يدل على انه ان اوصي لمل يعتبر من وقت الوصية وان اوصي به لغيره من وقت الموت **م** وبه **م** وانه
م يعني اذا اوصي بجارية لفلان اكلها وصية لان افراد المحل بالوصية صحيح فيجوز اشتاؤه
م ويعبر هو طار **م** في قول الوصية **م** وردها بعد الموت لان الوصية ملك مضاف الى ما بعد الموت
يعبر هو طار **م** وتلك بالقبول لان لو ثبت الملك لغيره قبل ان يبرح الوصية لم يبرح الوصية
بعد من اعي حيث يجب عليه نفقته **م** لان ان يبرح الوصية لم يبرح الوصية **م** الوصية قبل القبول فليكن
ورثته **م** اي ورثة الوصية لانه الوصية قدمت بموت الوصية لا بموت الموصى **م** من جهة واما وقت

حيوته فصاروا الاجارة كان لم توجد فيكون لهم ولاية متار وما زاد على الثلث **م** وجعلوا جميع المال
عند الطلاق كوض الموت **م** يعني حكم الحاكم حكم الاجارة عند تاسي يعبر به الطلاق **م** لا من بعد ستة اشهر
يعني قال مالك رحمه الله حكمها بعد مضي ستة اشهر من زمان العلوق **م** يعني مضي مائة يوم لان ولايتها
تؤم بعد ستة اشهر ساعة واحدة والاولاد مغلطة الطلاق وكذا انها صحيحة الا اذا اخذها المطلق
فصير مائة حقيقة وفي الحايك **م** العادة الوجه الذي يكون احرم انفصال الولد عنها ولايتها
به او موتها لان مريض الموت ما يتصل به الموت لاكل الوجه لانه قد ياحد ما يفرق بين الله اعلم
فصل في الايصار بالثلث وعينه **م** او هو لو زيد سيف مائة مائة والبربر سدس
ماله وله خمسين **م** في الحال ان له خمسين درهم سوى السيف وسلم اليها السيف **م** وسدس
خمسين **م** ياخذ بكون سدس **م** اي سدس خمسين **م** وزيد خمسة اشد من سدس **م** اي بين زيد وبكر نصفان
عند اي حيفة وصحابة عند تاسي ان السعة عند بطريق المارة فقول جميع في السيف **م** وتان
وصية بجمعة ووصية بسدس لان الوجه **م** او هو لو زيد سيف مائة مائة والسيف من مائة مائة قد دخل في
الوصية بالسيف من مائة مائة السيف على ستة كاسات الى السدس ثم يقول لاسنان عة لصاحب
السيف في السيف فيها ورأى السدس فسلم خمسة اشد من السيف الوجه له بالسيف في سهم واحد وهو
وقد استوفى مائة مائة فيكون بينهما نصفان فلما يستمهم على اثنين من السعة في اثنين فصار
اثنى عشر واذا صار السيف اثنى عشر وجمعة مائة صار خمسين على ستة سهم فصار السيف اثنى عشر وسدس
وقد نال الوصية في اثنين وعشرون الوجه له بالسيف اثنى عشر سهمها كله من السيف ولو هو له بالسيف
اثنى عشر سهمها ايضا من السيف وصورة اسم من باقي المال وسهام الوصايا اقل من ثلث المال لان
ثلث المال اربعة وعشرون وسهام الوصايا اثنان وعشرون وسهام الورثة خمسة وعشرون وهو اكثر من
ثلث المال لان ثلث المال ثمانية واربعون فاذا كان كذلك فلا جرة الاجارة الورثة وعدمها **م** واما
لكن سبع السيف ولو زيد الباقي **م** يعني عندها يقسم السيف على سبعة اسم لصاحب السدس سهم ولصاحب
السيف ستة اسم **م** على ان السعة عندها بطريق القول لان الحق ثابت في العين على سبيل الشئ **م** فقول
صاحب السيف جميع السيف لاسان السيف قسم على ستة كاسات الى السدس وصاحب السدس سدس
السيف فيصير سبعة واذا صار السيف سبعة وجمعة مائة صار خمسين على ستة سهم **م** ولا يثنى كل مائة
سبعة وليس خمسة وثلاثين سدس جميع فيصير جميع المال وهو اثنان واربعون في ستة فيصير مائة اثنين
واثنين وخمسين السيف من ذلك اثنان واربعون وباقي المال مائة اثنان وعشرة فلهو وجه بالسيف
سدس ذلك وهو خمسة وثلاثون فصار سهمها الوصايا سبعة وسبعين وهو اقل من ثلث المال
لان ثلث المال اربعة وعشرون **م** والفرق بين **م** اي لا اعطيا جميع السيف لصاحب
السيف وهو اعطى نصف سدس السيف **م** لا شك الاول اكثر لان السعة من اثنين واربعين اكثر من
واحد من اثنين عشر لان واحد من اثنين عشر كاربعة من ثمانية واربعين والاربعة من الثمانية
والاربعة اقل من السعة من اثنين واربعين **م** اما تفصيل فلا يعطيان لصاحب السدس
احدا واربعين ولصاحب السيف ستة وثلاثين فيكون حصة اكثر بالنسبة الى صاحب السيف وهو
يعطون لكل واحد منهما احدى عشر **م** وان او هو كالمعهم **م** اي مع زيد ويكون ثلث مال ولا اجارة
فالسيف مقسوم ثلاثة وستين سهم **م** عند اي حيفة رجح الله عنه **م** لو زيد سبعة وعشرون ويكون
سهمان وكالمعهم **م** والورثة سبعة وعشرون **م** فقول اجمع في السيف ثلاث وصايا وصية
بالكل وصية بالثلث وصية بالسدس فالسعة عليه بطريق المارة عة ولا متار عة

السيف والسدس
م

سبعة
م

لصاحب

لصاحب السدس والثلث فيما زاد على الثلث وهو اربعة ثلث السيف فله لو زيد في السيف سهمان اربعة
م ولا متار عة لكونها زاد على السدس وهو السدس ايضا وكالمعهم **م** في مائة مائة فيقيم السدس بين صاحب
السيف وصاحب الثلث نصفين فانكر بالثمن نصف فصار اثنى عشر في ستة فصار اثنى عشر لصاحب
السيف ثمانية واستوفى مائة مائة صاحب السيف وصاحب الثلث في سهمين وكان بينهما نصفين في السدس
وهو سهمان واستوفى مائة مائة الكل فيما يقسم بينهما اثنان وليس السهمين ثلث جميع فصار السدس
ويشاع عشر في ثلاثة فصار السيف ستة وثلاثين ثلثاه وهو اربعة وعشرون **م** لصاحب السيف
وسدس ستة بين صاحب الثلث وصاحب السيف نصفان لكل واحد منهما ثلاثة وقيم السدس الباقي
وذلك ستة اسم بينهم اثنان لكل واحد سهمان فصار لصاحب السيف ثمانية وعشرون مرة اربعة وعشرون
ومرة ثلاثة ومرة سهمان ولصاحب الثلث خمسة مرة ثلاثة ومرة سهمان ولصاحب السدس سهمان
واذا صار السيف على ستة وثلاثين وقيم مائة صار كل مائة من الخمسة على ستة وثلاثين فيصير
الخمسة مائة وعشرين لصاحب الثلث ثلثه وثلثه سدس ولصاحب السدس سدس وذلك ثلاثون
فصلت سهمان الوصايا مائة وستة وعشرون وجميع المال مائة وستة عشر وكانت سهمان الوصايا
اكثر من الثلث فان اجارة الورثة تقسم كذلك وان لم يجز واجعل الثلث على مائة وسهام الوصايا اقل
مائة وستة وعشرون وجميع المال ثلثا ثمانية وسبعون وثلث المال مائة اثنان وخمسون
والسيف سدس فيكون ثلاثة وستين فذفع اليهم من الثلث ما كان دفع عند الاجارة من جميع المال
وقد دفعنا الى صاحب الثلث من السيف خمسة سبعة وعشرون كله من السيف فذفع الان كذلك وقد
دفعنا الى صاحب الثلث من السيف خمسة الى صاحب السدس من السيف سهمين فيدفع الان كذلك فيكون
المسألة ستة وثلاثين وحظ الورثة من السيف سبعة وعشرون **م** والتقدم ثلثا ثمانية الى التقدم مقسوم
بثلثا ثمانية **م** وخمسة عشر لان السيف اربعة وثلاثين وستين وهو السدس صار كل سدس كذلك فصار
التقدم وهو خمسة اشد من المال ثلثا ثمانية وخمسة عشر **م** لكن ثلاثون وكالمعهم **م** والجميع فتكون
فلن سهمان الوصايا مائة وستة وعشرون لانه اثنان وستة وثلاثين من السيف وهو اقل من الثلث
من التقدم **م** والورثة مائة وستة وعشرون **م** واجعل لهم من السيف سبعة وعشرون فصار
الجميع مائة وستين وسهمان الوصايا مائة وستة وعشرون فاحصل للورثة نصف
ما حصل لا يحاط الوصايا فاستقام الثلث والثلثان **م** وقال لا يقسم السيف باثنى عشر لو زيد ستة
ولكن سهمان وكالمعهم **م** والورثة ثلاثة **م** يعني عندها السعة بطريق القول فيصير صاحب السيف
بالسيف كله وصاحب الثلث ثلث السيف وصاحب السدس سدس السيف والسيف ستة اسم فيصير
السعة على ستة اسم فصار كل مائة من الخمسة على ستة فيصير خمسة واربعين لصاحب الثلث
ثلاثة وهو خمسة عشر ولصاحب السدس سدس سبعة ونصف فانكر بالثمن نصف فصار
تسعين فيصير حق كل منهم ضعف ما كان فيصير لصاحب السيف ثمانية عشر ولصاحب الثلث اربعة عشر
ولصاحب السدس سهمان من السيف ولصاحب الثلث من باقي المال ثلاثون **م** لصاحب السدس خمسة عشر
فلن سهمان الوصايا ثلاثة وستين وجميع المال مائة وثمانية فاد سهمان الوصايا على الثلث فان
اجازت الورثة فلم ذلك وان لم يجز واجعل ثلث المال على مائة الوصايا لا على سهمان الوصايا
هكذا روي عنها والوصايا ثلث وسدس وسدس ايضا لان السيف سدس المال فيجعل كل سدس
سهما لان السدس اقل فيصير ثلث المال اربعة اسم وجميع المال اثنان عشر سهم من الثلث لصاحب
السيف وذلك كله في السيف وسهم منه لصاحب السدس سدس ذلك في السيف وخمسة اشد في

بأخي المال وسهمان لصاحب الثلث سدسهما في السيف والباقي وهو خمسة أسداسهما في باقي المال
فانكرن السهام بالاعداد فاصوب اصل المسئلة وذلك ثمان عشرون في ستة فصار اثنين وسبعين الثلث منهم
اربعة وعشرون وكان لصاحب السيف سهم صوته في ستة كله في السيف وكان لصاحب الثلث سهمان فصار
في ستة فصار اثنين عشرون سدس في السيف وذلك سهمان والباقي وذلك عشرة في باقي المال وكان لصاحب
السيف سهم صوته في ستة فصار ستة سدس في السيف والباقي في ذلك خمسة في باقي المال فقلت
سهام الوصايا اربعة وعشرين وتلك المال اربعة وعشرون واذا صار الثلث اربعة وعشرين صار
السيف الذي هو نصف الثلث كونه سدس المال اثنى عشر واذا صار السيف اثنى عشر صار كل سدس اثنى
عشر فصار النقد وهو خمسة أسداس المال ستين سهم الزيد من السيف ستة ولكن من السيف سهم من النقد
خمس اسهم وكال ذلك من السيف سهمان ومن النقد عشرة وكل ذلك اربعة وعشرون وللورثة من السيف ثلاثة
اسهم ومن النقد خمسة واربعون ومجموعها ثمانية واربعون ضعف ما صرف للوصي لهم فاستقام الثلث
والثلثان ومن هذا يصير معنى قوله **م** والنقد **م** يستين **م** لكون خمسة وعشرين وللورثة
خمس واربعون **م** الزيد **م** ان او وصي **م** لو زيد **م** كل ماله وان يباع **م** اي عبد الوصي **م** من يكره في
الف ولا مال عيون **م** اي عيون العبد **م** عجز الورثة **م** هو مقسوم **م** عند اي حصة **م** وهو الله **م** باثني عشر
لزيد سهم **م** من عيون العبد **م** والباقي يباع **م** من يكره اربعة عشر سهمها **م** اي من احد عشر
م لو زيد **م** عند اي حصة **م** وهو الله **م** عجز الوصي **م** جميع المال الا يضرب في اكثر من الثلث وصاحب السيف يضرب
جميع العبد في الثلث فيقسم الثلث بينهما على اربعة فاذا صار الثلث اربعة صار جميع المال اثنى عشر فذهب
الي الوصي لماله مال سهم وفي احد عشر سهمها يباع من صاحب وصية البيع باحد عشر سهمها يباع عن صاحب
وصية البيع باحد عشر سهمها من اثنى عشر من الالف لانه او وصي جميع العبد بالالف وكان وصي لكل جزء
منه بتسطة من الف ويدفع ثلث اسهم من الف الى الوصي ليعجز المال لانه من المال فقصير هذه الثلاثة مع
السهم الواحد اربعة وهو ثلث المال ويكون للورثة ثمانية اسهم فاستقام الثلث والثلثان **م** وبما من سهم
كله من يكره ويدفع ثلث الف الى زيد **م** يعني عند اي حصة **م** هو سدس سهم الله عنه يباع جميع العبد من الوصي
بالف درهم ويدفع ثلث الف الى الوصي له بالمال والثلثان الى الورثة **م** وامر **م** وهو الله **م** لو زيد
سدس وسبع خمسة اسداس من يكره خمسة اسداس لالف لو زيد منها سهم وباحد الورثة الباقي على الورثة
م يعني عند محمد **م** وهو الله **م** عجز الوصي **م** بالمال يضرب بجميع الورثة في الثلث والوصي له بالبيع يضرب
بجميع الورثة في الثلث ايضا لان الوصية فيها ورثة الثلث وان بطلت في حق الاستحقاق فقد ثبت في حق
الصوت فاذا استويا في الصوت في الثلث يصير الثلث بينهما نصفين ولما صار الثلث على سهمين صار
الكل ستاسهم فلو وصي له بالمال سدس العبد ويباع خمسة اسداس خمسة اسداس لالف ويدفع سهم
واحد من الف الى الوصي له بالمال ليم له الثلث وفي الورثة اربعة اسهم فانقص **م** حصة **م** وهو الله **م** عجز
ومحمد على ان يباع جميع العبد وقال ابو يوسف **م** وهو الله **م** عجز الوصي **م** لانه الوصي له ثلث الورثة
وحق الورثة لا يمنع البيع ويحول حقهم الى الف وكذا حق الوصي له بالمال وقالوا ان الثلث وجميع
المال والعبد والفقير كالا من المال فنقد وصيته فيها وهذه المسئلة في الزيادة ان تسمى بالعروس
لان محمد رضي الله عنه حلاها عن الفخرج كما تجلي العروس والوان الثياب **م** وثلث وثلث ولا اجازة
بمعنى لو وصي بثلث ماله لوجله ولا حق ثلث ماله ايضا ولم يجر الورثة **م** اقساما **م** اي الثلث **م**
نصفين **م** لاننا نسا وبما في سبيل الاستحقاق **م** وثلث وسدس **م** يعني اذا وصي بثلث ماله لوجله ولا
لاخر ولا اجازة **م** فان ثلثان **م** يعني يقسمانه اثلاثا على قدر حصة كل واحد صاحب لافل سهمها وصاحب

الاكثر

الاكثر سهمين **م** او بكل وتلك فالك مقسوم **م** عند اي حصة **م** وهو الله **م** اسداس مع الاجازة **م**
فيمن من المال ستة دراهم ولا نزاع لصاحب الثلث في اربعة فاستوت مائة في سهمين فينصف فصار
لصاحب الثلث خمسة ولصاحب الثلث سهم **م** والثلث مع عدمها **م** يعني الثلث عند مقسوم مع عدم الاجازة
م نصفين وقالوا ارباعا جميعا **م** اي في الاجازة وعدمها لانه اجتمع هاهنا وصبيان وصية بالكل وصية
بالثلث فجعلنا اصل المسئلة من ثلاثة كالحاجز الى الثلث فالوصي لبايعيم يدعي كله وهو ثلاثة والوصي له
بالثلث يدعي ثلثه وهو سهم فيجعل الى اربعة اسهم ربعة سهم لصاحب الثلث وثلثا ثلثا باعده ثلثا سهم
لصاحب الثلث فيقول الاجازة في قدر الثلث ساقطه العبرة فيقسم الثلث ولا بينهما الثلثان فاذا قسم
الثلث بينهما وهو واحد من الثلاثة فلم يستقم التصفيف فخرج النصف في اصل المسئلة وهو ثلاثة
فصار ستة فقلت ان يكون بينهما نصفين ويوزع اربعة اسهم فصار جميع يدعي كله وصاحب الثلث
يدعي سهم واحد ليم له الثلث فلو وصي له بالكل ثلثا ثلثا سهم وقد استوت مائة في سهمين الاخر
فينصف في الكس فيخرج النصف فصار سهم في ستة فقصيرناه فصار اثنى عشر فكان للوصي له بالكل اربعة
ونصف فقصيرناه فصار ستة وهي ثلاثة ان يباع المال وكان للوصي له بالثلث سهم ونصف فقصيرناه
فصار ثلاثة وهي ربع جميع المال **م** او بنصف وتلك ولا اجازة **م** يعني ان او وصي لوجله نصف ماله ولاخر
بثلثه ولم يجر الورثة **م** فالثلث نصفان **م** بينهما عند اي حصة **م** وهو الله **م** وقالوا احاس **م** يعني يقسم
بينهما على خمسة اسهم سهمان لصاحب الثلث وثلثة اسهم لصاحب النصف واصل المسئلة من ستة لانه
اقل يخرج له ثلث ونصف لان البطلان من حيث الاستحقاق لا من حيث الضرب وحالها عند عدم الاجازة
كما لها عند الاجازة وعند الاجازة يكون لصاحب النصف نصف الستة ولصاحب الثلث ثلثها والباقي
للورثة فعند عدم الاجازة يحل ثلث المال على قدر سهام الوصية ليكون مجموع المال خمسة عشر ثلثه
وهو خمسة للوصي له وثلثاه وهو عشرة للورثة واثار المصنف الى اصل هذا الخلاف بقوله **م** والامام
لا يضرب للوصي له عاراد على الثلث **م** قالوا يضرب في ماله اذا جعل يعجز لاجل الامام للوصي له يازاد
على الثلث شاة على حذف المفعول ولا يعطيه الا في الحايطة واختيرها وعجزها يضرب بجميع ما وصي
م الا في الحايطة والسعاية والدرهم المسئلة **م** يعني الامام يوافقهما في هذه الفصول صورة الحايطة
ان يكون لوجله عيان قيمة احداهما الف ومائة وقيمة الاخر ستماية ووصي بان يباع واحد منهما
بما به درهم لفلان والاخر بمائة لفلان اخر فقصير الحايطة لاجلها بالالف درهم ولا اخر تخمها به
فلان خرج ذلك من ثلث ماله واجازة الورثة جاز ذلك وان لم يكن له مال غيرهما ولم يجر الورثة جاز
عها بانها تعدر الثلث فيكون الثلث بينهما اثلا فاضرب الوصي له بالالف ثلث وصيته وهي الالف
والوصي له الاخر ثلث وصيته وهي خمماية فلو كان هذا كابر الوصايا وجب له لا يضرب للوصي له
بالالف على قياس قوله بان من خمماية وستة وستين وثلث درهم لان عند الوصي له باكثر من الثلث
لا يضرب الا بالثلث وهذا ثلث ماله صورة السعاية وهي ان يوصي بثلثي العبد بن حصة احدها
الف وقيمة الاخر الفان ولا مال له غيرهما فان اجازة الورثة يعجزان معا وان لم يجر الورثة يعجزان
من الثلث وثلث ماله الف الثلث للذي قيمته الف فيعجز منه هذا العبد بمائة وهو ثلثا ثلثه وثلثه وثلثون
وثلث درهم ويسعى في الباقي وهو الثلثان ستماية وستة وستون وثلث درهم والثلثان للذي قيمته
الفان فيعجز منه العبد ولا سعاية وهو ستماية وستة وستون وثلث درهم ويسعى في الباقي وهو
الف وثلثا ثلثه وثلثون وثلث درهم فلو كان كابر الوصايا وجب له الذي قيمته الف
في خمماية نصف قيمته والذي قيمته الفان في الالف وخمماية بثلثا ثلثا ربع قيمته لانه حينئذ

فقال فلا يتبدل المسمى فيد بقره هذه المائة لانه لو اوصى بانه عنده ولم يعين المبلغ فلا يثبت
الثلاثة ثلاث احوال في باب ما تقدم الفرائض من اوصى بواحد من الفرائض منها
سواء قدمها الموصي واخرها كالحق والزكاة والحارة لا يثبوت الا في اوصى بواحد من الفرائض منها
متساوية في القوة يند من ما قدمه الموصي اوصى بواحد من الفرائض منها
فقلت اني ثلث العبد من عند اوصيه رضى الله عنه بعد موته في وقت المولى لانه من جملة ماله
فقلت ثلث نفسه فعق ثلثه وعليه السعاية في ثلثه اي ثلث قيمته للورثة وله اي للعبد ثلث باقي
تركته لانه كالمالك عنده والوصية لم تكن حصة في ثلثه في المال بل هي ما عليه من السعاية
ومن جنى حصة العبد تقع المقاصد مع الورثة في السعاية وان كان من خلفه فتم المقاصد بترتيبهم
وان لم ير صوة استرد العبد ثلث باقي المال ويسبق في ثلثه فتم وقال لا يعق ثلثه من ثلثه لانه حر
مدون ومن ثلثه من الباقي يعني ان يرضى من ثلثه في دفعه الى العبد وان لم يخرج من ثلثه شيء في قدر
ما صاق عن ثلثه وهذا الخلاف بناء على ان لا يعاقب وعدمه في ثلثه لانه لو اوصى بواحد من الفرائض
ماله ومن الدرهم المطلق لا يصح ولو قال في حصة اعمام يصح به لان الاصل حالة العجزة ولهذا
لم يصرفه اذا قال اعز المذخور بها انت طالق او عدي هذا حر ومما يجمل في ان من عوان بياها ولا
بين انه اختار احدها بم فقصه عن عند اوصيه وعليه السعاية في نصفه لانه يعق في حال ولا
يعق في حال في نصف وطاميرها ومهرها لا يثبوت الا في ثلثه لانه لا يعلق عند اوصيه لانه مادام
حيا احدها عن واقع في المعين كما هو منه فلو وقع انما يقع بعد الموت والعق يقع بعد الموت دون
الطلاق الا ترى انه اذا قال لامرأته انت طالق بعد موتي لا يصح ولو قال لعبد انت حر بعد موتي يصح
فتسحق المهر والميراث كاملا لبقاء النكاح وقال لا نصف الميراث وثلاثة ارباع الميراث لان الطلاق
يقع في حال دون حال فان وقع بطل الميراث وسقط نصف المهر وان لم يقع لا يبطل شيء من المهر والارث
فيتنصف الميراث وتنصف نصف المهر فبطل ربع المهر ونصف الميراث في ثلثه ارباع
المهر وبما مرها اي ابو يوسف رضى الله عنه تلك المرأة باستيفاء ثلث المهر من السعاية وعجزها من الزكاة
لان كلها تركته وامرهما نصف المهر منها اي ابو يوسف رضى الله عنه باستيفاء ربع المهر بها نصف المهر
من السعاية والباقي من عجزها يعني امر محمد رضى الله عنه باستيفاء ربع المهر ونصف
الميراث من سائر التركة دون السعاية لانه في زيادة المهر والميراث بسبب العتق يقع في العتق
ولم يقع الطلاق والعق لا يوجب السعاية فثبت بان لا يحق طامير السعاية فاما قد رخص المهر
في حال وقوع الطلاق ام لا وكان في كل التركة ولو اعق المولى بغير استيفاء فثبت العتق
ثم تزوجها بغيره وولد له من ثلثها ودخل بها ثم ماتت وقيمتها اكثر من ثلثه يعني ان كان قيمتها لا يخرج
من ثلثه بعد دفع مهر المثل من جميع المال لانه دين وقيمتها وصية والدين مقدم على الوصية
فكأحدها فاستد عند ابي حنيفة رضى الله عنه فيد بقره اكثر لانها لو خرجت من ثلثه في النكاح
ولا يحل السعاية له ان قيمتها اذ لم يخرج من ثلث ماله لم يثبت السعاية وصارت كالمكاتبه عنده فلا
يجوز نكاحها ولا طاميرها بالمذخور في العقد الفاسد ويدفع طاميرها من ثلثه في ثلثه
بقي بعد المهر وسقط فيما بقي من قيمتها لانه وصية وهي من ثلثه ولا ميراث طاميرها فكذا النكاح
حاجز بكل حال فلها مهر مثلها والزيادة عليه باطلة لانه وارثه وصفي في جميع قيمتها لانه لا وصية
لوارثه وتنفذ من قيمتها قدر مهر مثلها وميراثها فقصا وصفي في الباقي ولو اوصى بخدمته
عبد او سكران سنين معلومة او ابدان فان خرج العبد من ثلثه لم يخدمه لانه ثلث حق

الوصي

الموصي فلا يرضى له الورثة فيه وان كان هو المال وحده يعني ان لم يكن له مال غير العبد خذمه اي
العبد الموصي له يوما والورثة اي خدم الورثة يومين لان جزية العبد غير محبة فقيمتها ما يابا
على قدر حصصهم وكذا الحكم في الدار فيل لا عدل ان قسم الدار اربعة فليسكن الموصي له الثلث
والورثة الثلثين لان الاستيفاء في المنفعة زمانا وانا في الدار محكي فان مان الموصي له بالمنفعة
يعتد اليهم اي يعود العبد الى الورثة عند نوا بطل الوصية وقال الشافعي رضى الله عنه لا يعود بل
يرث من ثلثه ورثة الموصي له لانها مملوكة وقت الموت فغيرها كالعين ولما ان الارث يجري في الاصل
دون المنافع كما في الاعارة لان المنافع الذي يحد بعد موت الموصي له لم يكن ملكا له فلا تورث
او في حق الموصي اي لو مات الموصي له في حال جنة الموصي بطلت الوصية لانها عتق مضاف
الى ما بعد الموت ولا يصح عتق الموصي له بعد موته فيل ولو سكر ثلثها اي لو سكر الموصي له
بسكر الدار ثلثها وهي المال اي والحال ان ماله هو الدار فقط فالوارث لا يملك بيع الثلثين
عند ابي حنيفة رضى الله عنه لان حق الموصي له ثابت في سكر جميعها بان يظهر له مال اخر فخرج الدار من
الثلث وله ايضا حق من احمته فيما في ايديهم لو خرب الثلث الذي هو ساكنه والبيع يضمن ابطال حقه
فلا يجوز طهره ويجوز ان يبيع رضى الله عنه لانه حاله ملكهم فجار قصرهم فيه بالبيع اوله انما
اي لو اوصى لرجل بخدمته ثم لا يخدمه رضى الله عنه او يوصى لرجل بخدمته ثم لا يخدمه رضى الله عنه
رضي الله عنه الفرض الثاني لان الفرض يدخل في الوصية الاولى دلالة وقد جعلها الموصي الثاني
صريحاً فيعتبر الصريح دون الدلالة وجعله اي محمد رضى الله عنه الفرض بينهما لان فيه الحكم
فيه للفرض وقد جعله الموصي الثاني من غير رضى عن الاول فاجتمع فيه وصيتان فيشتركان وقيل
كونه اي كون الفرض بينهما وقيل في الوارث ان الوصية للثاني اذ كانت موصولة بالوصية
الاولى فالفرض الثاني اتفاقا لان احوال الكلام مبني لا وله فصار كالاستيفاء فيكون خلاف ابو يوسف
رضي الله عنه واقفا فاما اذا فصل بينهما والوصية بتركه في سبيل الله غير معتبرة عند ابي حنيفة
رضي الله عنه لانها في معنى الوقف ووقف المقبول لم يكن جائزا عنده فلم يخرج اوصاه بهما لم ينطبق
عليه ولا يتفق بدونه وقال المعتمد بناء على ان وقف المقبول جائز عندها ويكون في بدل الاسام
ينطبق عليها من بيت المال وابو يوسف رضى الله عنه وان لم يخرج وقف المقبول مقصود الكس وافق
محمد رضى الله عنه في وقف الكس والسلاح في سبيل الله لانا وبالثلث يعني لو اوصى بثلث ماله
في سبيل الله فحصل منها رضى الله عنه ابو يوسف رضى الله عنه محصا للزكاة لانه هم السائقون الى
القيم في العرف واصناف منقطع الحاج يعني قال محمد رضى الله عنه يجوز ان يعقل لمن انقطع عن العمل وولي
ان رجلا جعل ناقته في سبيل الله فقال عبد النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا يحسن سبيل الله والله اعلم
في الوصية للاقارب وغيرهم واذا اوصى بخيراته جمع جاز في الملائمة
اي تلك الوصية تكون للخير ان الملائمة الموصي عند ابي حنيفة رضى الله عنه لان الجارية هي الملائمة
يستوي فيه المسلم والكافر والذكو والانثى وقال ابو يوسف رضى الله عنه في ثلثه وثلثهم مسجد هاهنا لانه
عليه السلام قال لا صلاة على الجسد الا في الجسد ومن ملك من مع النصارى ولا صهاره اي اذا اوصى
لا صهاره كانت الوصية لكل ذي رحم محرم من امرأته لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم لما تروى
صفدا عتق كل من ملك من بني محرم منها وكانوا يسمون اصبهار النبي صلى الله عليه وسلم والامانة
يعني لو اوصى لاختائه فلزوج كل ذات رحم محرم منه كان وراج النان والعيان والخالان
والعرف وكذا والحكم على العرف ولا فرق ما به يعني اي الوصية لا فرق فالأقرب من كل

ابن مالك نزع جمع البحرين
 على الفم وهو ان يكون ما في من الكلام
 احكام جودان اكملته
 قال النفعي رضي الله عنه
 عنه جميع جودان جودان
 البير حلال ٢٧٩

واذا اختلف في الصحة والبطولان فالقول لمن يدعي البطولان لانه منكر للعقد
 ١٠٧
 عدم قبول القضاء ابو حنيفة وامام محمد حتى ضربا
 امام النافعي لم يقطر واسطون في اقامة
 قباب بتر الصلوات ٢٧

واجواب لا علم عليه واجازاه على النخبين
 الاستا بعد الانفصال في البحرين رجوع ولا
 يصح رجوع في الايمان ٢٨٢

ان عمر رضي الله تعالى عنه طلق زوجته فتنازعا اليه بكبر رضي الله تعالى عنه في حضانه ولده
 فقال ابو بكر رضي الله تعالى عنه ريقها خير له من غسل عنك باعر ٢٨
 قال علي رضي الله تعالى عنه سبقكم الاسلام طرا غلاما ما بلغت او ان علمي
 ٢١٢

ان السابرين في الدين المظلم يهتدون الى طريقهم بالانجيم الزاهرة فكذا السالكون بهتدون الى طريق الدين
 بالعلماء الذين
 ١

لقوله عليه السلام اذا التقى المؤمنان فتصافيا تنازعت دنوبهم كتناثر الورق اليابس من الشجر
 ٢١٨
 ذكر في الاصل ما لم ترفع الشجر رريح فهي في حكم الطلوع
 وبجرة اي دخول الذي في الحرم
 ٢١٩

Süleymaniye U. Kütüphanesi
 Hasan Hüsnü Pa
 Eski Kayıt: 352